



كتاب الاعناق ١٠٠٠ باب غنى بطن ١٠٠٠ باب يحلف بالحق ١٠٠٠ باب العتق على جعل ١٠٠٠ باب التبرير ١٠٠٠ باب الاستيلاء
 كتاب الايمان ١٠٠٠ باب اليمين في القول والسكنى والخروج والامان وغير ذلك ١٠٠٠ باب التبرير في الاكل والشرب
 باب اليمين في الطلاق والعناق ١٠٠٠ باب البيع والشراء والصوم والصلوة وغير ذلك ١٠٠٠ باب القس والكلام
 باب اليمين في القتل وغير ذلك ١٠٠٠ باب الحدود ١٠٠٠ باب الرطب الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
 باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها ١٠٠٠ باب حد الشرب ١٠٠٠ باب حد القذف ١٠٠٠ فصل في التعزير
 كتاب السرقة ١٠٠٠ فصل في الحرز ١٠٠٠ فصل في كيفية القطع واثباته ١٠٠٠ باب قطع الطريق ١٠٠٠ كتاب الية
 باب الغنم وقسمتها ١٠٠٠ فصل في كيفية العتمة ١٠٠٠ باب استيلاء الكفار ١٠٠٠ باب المتأمن ١٠٠٠ فصل في اقامة
 باب العشرة واخراج وكجزية ١٠٠٠ فصل في وضع الجزية ١٠٠٠ باب المرتدين ١٠٠٠ باب البغاة ١٠٠٠ كتاب اللقيط
 كتاب اللقطة ١٠٠٠ كتاب الابن ١٠٠٠ كتاب المفقود ١٠٠٠ كتاب الشركة ١٠٠٠ فصل فيما تصح الشركة فيها
 كتاب الوقف ١٠٠٠ فصل في المسجد ١٠٠٠ كتاب البيع ١٠٠٠ فصل ما يدخل في العقد ١٠٠٠ باب خيار الشرط
 باب خيار الرؤية ١٠٠٠ باب خيار العيب ١٠٠٠ باب البيع الفاسد ١٠٠٠ فصل في قبض المشتري ١٠٠٠
 باب الاقالة ١٠٠٠ باب التولية ١٠٠٠ فصل في صحة قبض القبض ١٠٠٠ باب الربا ١٠٠٠ باب الحقوق
 باب الاستحقاق ١٠٠٠ باب السلم ١٠٠٠ كتاب الصرف ١٠٠٠ كتاب الكفالة ١٠٠٠ فصل في قضاء الدين
 باب كفالة الرجلين ١٠٠٠ كتاب احواله ١٠٠٠ كتاب القضا ١٠٠٠ فصل في اجتناب ما يوجب القضا ١٠٠٠
 باب التحكيم ١٠٠٠ باب لئال الشئ ١٠٠٠ كتاب الشهادة ١٠٠٠ باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل
 باب الاختلاف في الشهادة ١٠٠٠ باب الشهادة على الشهادة ١٠٠٠ باب الرجوع عن الشهادة
 كتاب الوكالة ١٠٠٠ باب الوكالة بالبيع والشراء ١٠٠٠ فصل في من ترد شهادته ١٠٠٠ باب الوكالة بالخصومة
 باب عزل الوكيل ١٠٠٠ كتاب الدعوى ١٠٠٠ باب التحالف ١٠٠٠ باب ما يرفع به الرجلان
 باب دعوى النسب ١٠٠٠

كتاب الاعناق ١٠٠٠ كتاب الايمان ١٠٠٠ كتاب الحدود ١٠٠٠ كتاب السير
 كتاب اللقيط ١٠٠٠ كتاب اللقطة ١٠٠٠ كتاب الابن ١٠٠٠ كتاب المفقود ١٠٠٠ كتاب الشركة ١٠٠٠
 كتاب الوقف ١٠٠٠ كتاب البيع ١٠٠٠ كتاب الصرف ١٠٠٠ كتاب الكفالة ١٠٠٠ كتاب الحوالة ١٠٠٠
 كتاب الوكالة ١٠٠٠ كتاب الدعوى ١٠٠٠

انخرط مع الجزء الاول والاخير كاملاً
 في سلك ملك الفقه عظماء الشريعة
 بنوعه زاده القاضى محمد
 خصال ١٠٤٤

El-Haymaniyah el-Medresah
 Hacı Beşir Ağa
 252

الحال الثاني ترتيب الحفاوة بحمد الدفاتر

بالدف الشرح
 الامام العالم العلامة
 افضل الشاخرين
 والدين ابي عمر
 ابراهيم الريلوي

الملك الذي دخل في حفظ عبده
 الحاجي بشير اغا
 نسنته في حيز
 وابنه فالف

من الحفاوة
 في حيز

من الحفاوة
 في حيز

الحفاوة
 في حيز

الحفاوة
 في حيز

الحفاوة
 في حيز

الحفاوة
 في حيز

بذرة النسخة الجليلية من وقف حضرت مولانا صاحب البحرات الحسان صاحب زين ابيود والاحكام نور مصابيح القاصد بانوار العباد
 مفتاح معارف المراد بمفتاح الكفاية جامع بحسن العلم والعمل جازر جامع البر الاكمل والآ وهو انوار السعادة والحاج بشير
 وقفه بغير الرزق والبر الكثير من موهبة كل شئ في قدر حرم الفقه سحابة وعاة
 محمد بن الحسين عفا وخر من المحرمين
 عهده

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين **كتاب الاعتقادات**
قال هو اثبات الحق الشرعي للملوك هذا في الشرح لانه يصير قادرا على التصرفات الشرعية حتى
صار به اهلا للتصرفات والشهادات والولايات وعلى التصرف في الاعيان وعلى دفع تصرف الاعيان عن نفسه
باثبات قوة حكمية وازالة ضعف حكمي والعنف والعناق في اللغة القوة مطلقا وعناق الطير جوارحه
سميت به لاختصاصها بمزايا القوة وعنف الفرج اذا قوى وطار من ذنوب والحرية عيان عن الخلوص لقوة
يقال ارض حرة لانها وفي الشرح عيان عن خلوص حكمي يظهر في حق الايدي بانقطاع حق الاعيان عن نفسه
واثبات هذا الوصف الحكمي يسمى عناقا وتحررا وهو تصرف مندوب اليه قال عليه السلام من اعترف وقبة
مسئلة لعنق الله بكل عضو منه عضو امنه من النار حتى فرجه بفرجه منق عليه وقال عليه السلام من اعترف وقبة
هو من اعترف بالله جل ربها وربا منته من النار حتى انه للعنق اليد باليد والرجل بالرجل والفرج بالفرج
قال ابن قدامة ملحق عليه والمستحب ان لعن الرجل لعدو المرأة الامة لتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء
قال ويصح من حر ملك لماله بان حر او بما يعبر به عن البدن والعنق ومعنق ومحرر وحرزك والعنق
نواه او لا اي يصح العنق من حر باللعن غافل بقوله لماله انت حر او بقوله انت عتق او بغيرك او بغيرك
او اعنقك او ابي بغيرك قوله انت ما يعبر به عن جميع البدن كقوله وجهك حر او اسك او قنك او عتقك
او قال لانه نوى العنق اولم ينو شرط ان يكون حر امكلا وهو ان يبالغ العاقل في العنق لا يقع الا في الملك
والعبد لا ملك له والصبي والمجنون ليسا من الامل لكونه ضررا او لعدم الاهلية ولهذا لا يملكه الولي عليها فصا
حالا ما نفا واما هذا الوضاعة الى تلك الحالة بان قال اعفني واناصبي او مجنون وجنونه موهوم لم يعنق
وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا لمعت او افقت فهو حر لم ينعقد لان قوله غير ملزم وشرط ان يكون
العبد مملوكا له لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا ملك ان ادم وشرط ان يكون مضاعفا الى الجملة والى ما يعبر
به عن الجملة لقوله انت حر او اسك حر او حود لك لان المحرر يقع في جملة الاعضاء فلا بد من اضافة
الها او الى ما يعبر به عنها وقال نوى اولم ينو لان هذه الالفاظ صريحة في العنق لاختصاصها بشيها لها فيه
او لغلبة فلا يحتاج فيها الى التنية لما عرف في موضعيه ولو قال اودت به الاجبار اطلق اذ امة حر من العنق
صحة وديانة لا فضلا له بحمل كلامه لجهة خلاف الظاهر باعتبار استعمال والخاص بحكم الظاهر
والله منوط السرار ولو قال اودت به اذ كان حرا في وقت من الاوقات نظريا فان كان العبد من السببي
يصدق ديانة وان كان مؤلدا لا بد من ذلك في الغاية **قال** ولا ملك ولا رق ولا سبيل في عليك ان
نوى اي بقوله لا ملك في عليك ولا رق في عليك ولا سبيل في عليك عتق ان نوى لان نفي هذه الاشياء محتمل بالبيع
والحنابة والعنق وانما السبيل محتمل بالعنق وبالارض محتمل لا حول له سبيل في اللوم والعنوبة فصار محتملا
والجمل لا يتعين بعض وجوهه الابائية بخلاف قوله لا سلطان في عليك لان سلطان عيان عن اليد والجملة
وتنفيها لا يدل على انتفاء الملك كما في المكاتب ولن احتمل رد الاليد بالعنق وهو محتمل المحتمل فلا يصح خلاف
نفي السبيل لان مطلقة تستدعي المعنق لان للمولى سبلا على مملوئه وان كان مكاتبا لان مملوئه باق فيه وقال
الدرخي نفي عمري ولم يتضح الفرق بينهما والفرق ما بيننا وكذا لا يابا بالعنق مثل قوله حرته من
ملكه وخلت سبيلك ولو قال اطلقك ونوى به العنق لعنق لانه بمنزلة قوله خلعت سبيلك خلافا لقوله

ط
طلعك اذ انت بان خلافا للنسابة في رحمه الله وعلى هذا الخلاف سائر كتابات الطلاق هو يقول ان بين الظن
انصا لا من حيث ان عمل كل واحد منهما لا يسقط الملك ولنا ان الاعناق اثبات الحق على ما بينا والطلاق
رفع العبد لان العبد كالجناد والعنق سببي فيقدر على التصرفات الشرعية والمرأة قاذرة بقدر الزوج
على حالها غير انها ممنوعة من البروز لتكتم مصالح الناح فاذا اطلقها لم يثبت لها به شيء لم يكن ثابرا من
قبل بل يرفع عنها المانع ولا شك ان الميثاق للفقوة اقوى من ازالة المانع فلا يجوز ان يستعاد الاضيق
للاقوى بخلاف العنق وكذا الملك اليمين اقوى من ملك الناح بذكره بل يملك الملك المنفعة تنقا والنا
العنق لولاها والفاظ الطلاق لا تنزل الا ملك المنفعة فالموضوع للاضيق لا يجوز استعادته الا اقوى
بخلاف العنق وهذا اصل مشتمل ان من شرط المجاز ان لا حول عمل للعنق في محل المجاز اقوى من عمله في محل
الحقيقة وخلاف قوله اطلقك لانه عيان عن التشريب فصا بمنزلة قوله خلعت سبيلك ولهذا
لا يحصر بالناح **قال** وهذا ابني وابي واتي وهذا مولاي وابي مولاي او يا مولاي او يا مولاي او يا مولاي
اي لهذه الالفاظ يقع العنق **اما** قوله يا حرا او يا عتق فلا يصرح فيه لانه وضع له وقد غلب
الاستعمال فيه والنداء استحضار للمنادي موصوفا بالوصف المذكور فيقتضي تحقق الوصف فيه
اذا امكن ثبوته من جهة وقد امكن ثبوته من جهة فيثبت قصد بقوله خلاف ما اذا كان له يا بني على
ما يحكي من الفرق الا اذا كان اسمه حرا فانه يا حرا لان مرادة الاعلام باسمه العلم اثبات هذا الوصف
لان الاعلام لا يصرح فيها المعاني حتى لو ناداه بلفظ اخر معناه كعتق وازالة عتق لان الاعلام لا يصرح
واما قوله هذا مولاي او يا مولاي فلا تسمي المولى وان كان يحمل شيئا الناصر كما قال تعالى ذلك بان
الله مولى الذين امنوا وان الكافر لا مولى لهم وان العلم كما قال تعالى حكاية عن مولايا واخي خفت المولى
والموا لابي الدرداء والمولى الاعلى والاسفل لكن الاستقلال متعين له لاستحالة غيره لان المولى يقتضي
بما ذكره عادة وله نسبت معروفة والموا لاة نوع مجاز فلا تراجح الحقيقة واصنافه الى العبد ينافي لونه
المولى الاعلى في حق المولى الادنى في ضرورته يقتضي الجلاء فالعنق بالصرح فلا يحتاج فيه الى التنية واستوي
فيه الخبر والمندوب وانما استنساك الصريح وكذا اذا قال لامته هذه مولاي او يا مولاي لما ذكرنا ولو قال
اودت به المولى في الدرداء والكذب لا يصدق فضا لكونه خلاف الظاهر وقال زهر رجمة الله لا يعنق بقوله
يا مولاي الابائية لانه مراد به الامام عادة لا التحقق كقوله يا سيدي يا ما لكى طنا اللام محمول على حقيقته
ما امكن وحقيقته ان حول له عليه ولا وقد تعين الاسفل لذلك خلافا لقوله يا ما لكى لانه ليس فيه ذكر
بقتضى اعناقه اياه ولا يمكن اثبات هذه الصفة من جهة وقال في الحاشي لعنك اذا قال يا سيدي ونوي
به العنق واما قوله هذا ابني وابي واتي فلا يدرى الدرع له لقيامه بالله فيثبت به نفسه اذا كان
لمنكها بولد لك واذا ثبت عتق عليه لانه يستند السبب الى وقت العنق في الولد فتبين انه عتق حرا
اذا كان العنق بملكه والابن من عتق من وقت ملكه وكذا في غير الابن وان كان لا يولد مثله لمثله
او مثله لمثله او كان لولد ثابت النسب من غير ان يثبت منه للتدارك ويعتق لانه يحل مجازا عن التحرير
لكونه من لوازمه في حازا لا يستعان فيه ولا بالبوة والابوة مسبب لحرية المملوك وعندهما اذا
كان لا يولد مثله لمثله او مثله للمدعي لمثله لا يصح لانه محال فبره كما قال اعنقك قبل ان اخط



ولا في حصة انه صحيح بمجان وان كان مستحيلا بحقيقة لكونه انجبارا عن حرية من جبر مله قيصار
اليه كمن خلف لا ياحل من هذه الخلة ينصرف الى ما خرج منها لاستحالة ادلهما وهذا الخلاف مبني
على ان المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما ومن شرطه ان يقع الشك في الاصل على احتمال
ثم يمنع وجوده لعارض فخلقه غيره مجازا كما لو كان في مستلثا غير مستحيل بان كان يولد مثله مثله
وهو معروف بالنسب فانه لو لا ثبوته من غيره لثبت منه فخلقه لوازمه وهو الحرية وعنده
المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم معني ان التكلم كلاما واردة ما وضع له اصل والتكلم بذلك الكلام
وارادة غير مجاز خلف عن الاصل وشرطه ان يكون الاصل وهو التكلم به صالحا بان يكون مبتدئا
وصحرا حتى يكون عاملا في اجاب الحكم الذي يقتله المجاز بطريق المجاز ولا معنى لما قال لان المجاز مأخوذ من
بجاز يجوز اذا انتقل والاشكال من اوصاف الالفاظ فاللفظ هو الذي يتعلق بالموضوع له الى غير
فاما المعاني فلا يمكن نقلها حتى يجعل مجازا خلفا عن الحقيقة وعلى هذا يخرج قوله لعد هذا احرا وحمار
وكذا لو قال لك علي الف او على هذا الجدار فعدت يعنى ولزمه الالف لصحة التكلم به وان لم يمكن ثبوته
الحرية والذين في مطلق اجهما خلفا لما استحالة ثبوت الحقيقة ثم قيل لا يحتاج الى تصديق العبد لان
اقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه وقبل بشرط تصديقه فيما سوى دعوى النبوة لان فيه حمل النسب
على الغير فلو كان فيه الزام العبد بقدر الحرية فيستلزم تصديقه ولو قال الصغير هذا جاري او قال لبيد
هذا الذي قيل على الخلاف وقيل لا يعنى بالانجاء لان الاول لا موجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب
ويشعر ثابته بجله فعدت ان يجعل مجازا عن موجب خلاف النبوة والابن لان لهما موجبا في الملك
من غير واسطة ولما الثاني فالمشأ الله ليس من جنس المسمى فيعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعاثر
على ما بينا في النكاح ولو قال هذا اخي لا يعنى فيه الرواية لما انه لا موجب له في الملك الا بواسطة
وعزاي حصة بعقودنا ذكرنا ان صحة المجاز بعنده صحة التكلم به عند **قال** يا بني ويا اخي ولا
سلطان لي عليك والفاظ الطلاق وانت مثل الحر اي لا يعنى بقوله يا بني ويا اخي الى اخره اما عد لم
الوقوف بقوله يا بني فلان لا يدل على اتمام المسمى واستحصان موضوعا بالوصف المذكور غير انه ان
امكن اثباته من جهة ثبت تصديقه كما قلنا في قوله يا حر وان لم يمكن اثباته من جهة لا يثبت
للخلاف والنبوة منه لانه لا يمكن اثباتها بقوله هذا اخي اذا لم يحلق من ماله خلاف الحرية في قوله يا حر
وكذا قوله يا اخي لما ذكرنا ولانه لا يمكن اثباته الا بواسطة وللم لا يثبت وكذا لو قال يا ابن ادي يا بني ادي
يا بنة لانه لم يضعه الى نفسه ولم يدع انه ابن له وانما ذكر لفظ الابن مكبرا ومقصود ذلك ان يوجب
العتق لانه كما قال هو ابن ابيه ولانه لو لم ينادي بان قال هذا ابن لم يعنى لما ذكرنا نافع الندا
اولى واما قوله لاسطان لي عليك فلان لاسطان هو الجهة قال الله تعالى او يا بني سلطان مدين
اي حجة ويدكر ويراد به اليد والاشكال سمي السلطان به لقيامه واستيلائه فصار كانه
قال لا حجة لي عليك ولو نص على ذلك لم يعنى ولو نوي فكذلك هذا ولانه لما صار عبدا عن السيد
والجهة صار نفيه نفي النفي اليد والجهة لا الملك واليد معنى بالعبادة والرهن والاجارة وغير
ذلك فلا يلزم منه انتفاء الملك ولو عتقه لزال الملك واليد به اكثر مما وضع له وهو لا يجوز خلاف

قوله لا ملك لي عليك لانه بعد انتفاء الملك وهو محتمل ان يكون بالعتق او بالملك لغيره فانهما نوي
صح قال لم يكن له سبيل على الادنى فلا يعنى وخلاف قوله لا سبيل عليك لان للمولى سبيلا على مملوكه
وان خرج من يد بالعبادة او غيره ففيه مطلقا يفيد نفي الملك وذلك بالعتق او غيره فاذا نواه
صح وعتق والا فلا لما ذكرنا في قوله لا ملك لي عليك واما الفاظ الطلاق فقد ذكرناه وذكرنا فيه
خلافنا لما في قوله لا سبيل عليك **قال** ما قوله انت مثل الحر لانه اثبت المائنة بينهما وهي قد حوت عامة
وقد حوت خاصة فلا يعنى لا ياتيه للشك **قال** وعنى بما انت الا حراي عتق بقوله ما انت الا
حر لان الاستدلال من النفي اثبات على وجه التاكيد فلان فيه اثبات الحرية بالبلغ الوجوه ولو قال
راسك حتى وبذلك يدك حر لم يعنى لانه تشبيه عتق كاف التشبيه وتشبيهه الشيء بالشيء لا
يفتقري المجازة من كل وجه ولو وصفت ولم يصف فقال راسك راس حر او يدك يد حر
عنى لانه وصفت وليس بتشبيه والراس عيان عن الجملة فصارت كانه قال ذلك ذات حر **قال**
ويملك قريب محرم ولو كان المالك صبيئا او مجنوننا يعنى يعنى عليه مملك قريبه اذا كان محريا ولو
كان المالك صبيئا او مجنوننا وقال الساقي رحمه الله لا يعنى الا الولاد لان العتق اقوى الصلابة فيناط
بالقربايات وهو الولاد لمكان الحرية وغير الولاد ملحق بالاجاب في حق الاحكام كوضع الركعة
والشهادات وحل الخليفة واعتناع النكاح عليه فحق هذا الحكم ولا يمكن الاحتيا بها بالولاد شيئا
او استدلالا لغيرها عن قرابة الولاد **قال** قوله عليه السلام من ملك دار حر محرم منه فهو حر
رواه ابو داود وغيره وروى عن عمر وابن مسعود مثله وعن كثير من التابعين كذلك ولان القرابة
الموثة في حرمة النكاح هي الموثة في حرمة القربى وهذا لان النكاح انما حرمت به القرابة صيانة
للقربى عن ذل ملك النكاح والاستمرار من قهر اقبودى الى القبطية والرحم وملك اليمين في ذلك ابلغ
فكان اولي بالمنع صيانة وللصيانة عن القربى حرمة الحج بين المحارم على ما روى انه عليه السلام قال
انتم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامهم اساءوا الى المناقر التي حوت بين الضمائر قال الله تعالى واتقوا
الله الذي قسب الون به والارحام اي اتقوا الله ان تقصروا واتقوا الارحام ان تقطعوا ما فثبت بهذا
ان الارحام التي يحب صيانتها وصلها ومحرم قطعها فكل ما كان فيه الذل اقوى فالقبطية فيه
اشد فكانت الصيانة عنه واجب والمعتل بالولاد والحرية لاسا في المعتل فغيره لجواز ترادف
العلل على ما عرف في موضوعه ولا فرق في ذلك بين ان يكون صغيرا او كبيرا او كافرا في دار الاسلام
وانما لا سبيل لانه لا ملك له في الحقيقة ولهذا لا يملك النكاح اذا اشترى امراته وحل الصدقة
وانما لا التكسب خاصة وقرابة الولاد يجب فواستأثما بالتكسب فلهذا يجب نفقة الولاد على الكسوب
دون غيرهم من الاقارب فكذلك النكاح على انه سبيل عليه في رواته عزاي حصة وهو موقوفهما
قلنا ان يمنع والمفاوت في الاحكام التي ذكرها لا توجب تفاوتا في الحل الا ترى ان قرابة الولاد استأثما
احكامهم في بعض الاشياء كريان القصاص حتى لا يسأل الوالد بولك ومقتل الولد بالوالد وكذا يجب
نفقة اولاده الصغار عليه وان كان فقيرا وعلى الكسوب يجب نفقة الاباء دون اولاده الجوار ثم لا ينافر
لهذا الخلاف في عدم العتق بالملك فكذلك اذ لو لم ملك الحر في قرابة في دار الحرب لم يعنى عند

عصا

خلا قال لا يوسف وكن المسلم لو ملك قربة فيها لم يعق وكذا لو اعتق الحر او المسلم عبدا في دار الحرب
لم يعق عند معاوية وعنه ان ما ملكه ذبيته فملك ان لا يملك بالعتق وبما يقول ان لا يعق
لستانه مسترق يد لانه تحت يد وقهر ولو طر الاستيلاء على الحرى بطل خبره فالمدان اولى ان يمنع
الحرية حتى لو خلى سبيله وازال يد عنه عتق لانه لم يسترق يد وان كان العبد مسلما او ذميا عتق بالاجابة
لاهما ليسا محل الاسترقاق بالاستيلاء **قال** وتحرر لوجه الله والسيطان والصم وبكن وسيل ابي
يعتق العبد باعتاقه لوجه الله تعالى او الشيطان والصم ايا كراه او سلبا من اعتقه وهو سلبا او ملكا
لان الاعتاق هو الركن المؤثر في ازالة الرق وصفة القرية لا تافرها في ذلك الا يري العتق بالمال
والجناية مشروعا وان عريا عن صفة القرية فلا يملك بغيرها اصل العتق ولا يخله ازالة الرق وكذا
عتق المملوك والسكان واقع لصدور من يملكه مضافا الى محله ولا يشترط في الاستقاطات الرضا وبالا كراه
بتعدي لم الرضا ولا تافرها في اعدام الحكم الا ترى الى ما روى عنه عليه السلام ثلث جدهن جدهن وهن
جد النكاح والطلاق والعتاق والهازل لا يرضى بالحكم ولا يرضى الله عنه انه قال
من تكلم بكلمة او طلاق او عتاق فهو حار عليه وقد ثبتا في باب الطلاق بالثمن من هذا **قال**
وان اضافة الى ملك او شرط صح اي ان اضافة العتق ملك بان قال ان ملكك فانت حار عتقت
بشرط بان قال لعبد ان دخلت الدار فانت حار جاز لانه من الاستقطايات وفي الاول خلاف الشافعي وقد
بيننا الوجه فيه في باب الطلاق واذا خرج عتق الحرى اليها مسلما عتق لقوله عليه السلام في عتق العتاق
حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله تعالى ولانه احرر نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء
وقد روي للعتق اشتباها كثيرة منها الا عتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القرب
ومنها زال اليد لما فرغ من عتق المسلم كما ذكرنا في عتقها لطايف ومنها اذا اقر بحرية عبد انسان ثم ملكه
ولو قال لعبد انت عتق فلان عتق عليه لا قران بحريته والفاظ العتق تنقسم الى ثلثة اقسام صريح
وكناية وما جرى مجرى الصريح والاعتاق على وجوه مرسلة ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكذا ذلك
ينقسم الى نوعين بديل وغير بديل وكل ذلك ينقسم الى ثلثة اقسام فدية ومعصية ومباح كالعتق لاجل
انسان او لانيته **قال** ولو حرر حاملا عتقا اي لو اعتق امه حاملا عتقت هي وتحملا لانه تبع لها
اذا هو متقبل بها وقال ابو يوسف رحمه الله اذا خرج اكثر الولد فاعتق الام لا يعتق الولد لانه كالمفصل
في حق الاحكام الا يري انه تنقضي به العدة ولومات في هذه الحالة رثت بخلاف ما اذا مات قبل خروج الاثر
قال وان حرر عتق فقط اي ان عتق الحمل عتق وحده دون الام لانه لم يصفها اليها الاعتاق
ولا يمكن جعلها تبعاً للحمل لما فيه من قلب الموضوع فلا يعتق والحمل محل للعتق ولهذا يعتق نكاح الام فلا
يعتق اذا افردت اولى وانما لم يصح بيعه ولا هبته لانه ليس له في الهبة والعدرة عليه في البيع شرط المحل
وشي من ذلك ليس بشرط في العتق ولهذا جاز عتق الابن دون ابنته وهبته ولانه اعتاق على تقدير انصاف
حيث لا لا يعتق بغير الاضافة والعتق فحانه عليه بكونه حيا بخلاف البيع والهبة فافترقا ولو اعتق الحمل
على مال بان شرطه على الام صح العتق ولا يجب المال على الجنتين لعدم ولاية الغير عليه ولا على الام لان شرطها
بذل العتق على غير المعتق لا يجوز ولانه لا يجب للمولى على امته دن وانما قلنا لا يجوز اشتراط بذل العتق

على الاجنبي لانه متاوضه واشترط العتق على من لم يسلم له المعوض لا يجوز له الثمن والعتاق خلاف بطل
الخلع والنفقة من حيث يجوز اشتراطه على الاجنبي لان الثمن والمرأة لا يستفيدان شيئا وانما يسقط عنهما
حق الغير ومنع هذا جازا اشتراطه عليهما فكذلك على الاجنبي لكونه مثلها في هذا المعنى اعني عدم حصول الثمن
واما العبد فانه مملوك نفسه بالاعتاق وثبت له نوع حمية لم تكن له قبل فان نفسه كانت مملوكة لمولاه فان
العتق على مال في معنى المعاوضة وسلم المعوض العبد فلا يجوز اشتراط العتق على غيره وانما يعرف قيام
الحمل وقت الاعتاق اذا ولدته لانه لا قبل من ستة اشهر من ذلك الوقت ليعتقنا بوجوده وقت الاعتاق
وان ولدته لاكثر من ستة اشهر من ذلك الوقت لم يعتق لانه لم يفتق بوجوده في بطنها وقت الاعتاق
الا ان حوت معتق عن طلاق او وفاة فلد لا قبل من ستين من وقت الفراق وان كان لاكثر من ستة اشهر
من وقت الاعتاق لم يملك لعتق لانه كان موجودا حين اعتقه الا يري انه يثبت له نفسه منه ومن ضرورته
وجوده عند **قال** رحمه الله والولد يبيع الام في الملك والحرية والرق والتدبير والاستيلاء
والجناية لا يجمع الامه عليه ولان ما يكون مشتملا بما بها فترجح جانبها ولانه مشتمل به من جهتها
ولهذا ثبت نسب ولد الزنا وولد الملاء عنه منها حتى تشره ويرثها ولانه قبل الانفصال هو كعضو من
اعضائها حسا وحكما حتى يتفدى بغيرها ويقتل بانقتلها ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من النكاح
تبعها فان جانيها ارحم وكذلك يعتبر جانيها في ابهام ايضا حتى اذا تولد بين لوحش والامه
او بين الماكول وغير الماكول بكونها اذ كانت امه ما كولة ويجوز الاصحى به اذا كانت امه مما يجوز النسخة
بها فاصيله ان الولد يبيع الام فيما ذكرنا والاب في النسب لانه للتعريف والام لا لشهر او خيرا في الدين
وقوله بغيرها في الرق والملك والفرق بينهما ان الرق هو الذي لا يركب الله تعالى على عباد مكر استنكا
عن طاعته وهو حق الله تعالى وحق العامة على ما اختلفوا فيه والملك هو تمكن الشخص من التصرف فيه
وهو حق اول ما يولد لما سوي يوصف بالرق ولا يوصف بالملك الا بعد اخراجه الى دار الاسلام والملك
موجود في الجهاد وفي الحيوان غير الادمي دون الرق وبالسبع نزول ملكه دون الرق وبالعتق نزول ملكه
لا يملكه ويوزل الرق ضمما ضرور فراغه عن حقوق العباد وببطلان الفرق بينهما في القن وام الولد
والملك فان الرق والملك كالملا في القن وراقم الولد ناقص حتى لا يجوز عتقه عن الكفان والملك
فيها كامل والمالك رقه كامل حتى جاز عتقه عن الكفان وملكه ناقص حتى يخرج من المولى ولا بدخل عن
قوله حل مملوك لي حر **قال** وولد الامه من سيدتها حر لانه مخلوق من ماله يعتق عليه ولا يباع
ما الامه لان ما بها مملوك له بخلاف امه الغير لانها مملوك لسيدها لمحقق المعارضة ونحن
جانبها بما ذكرنا والزواج قد رضي بذلك لعله به بخلاف ولد المغير لانه لم يرض الوالد به ولهذا اقلنا
عتق حرا في حقها فلا يبيعها الولد والله اعلم **باب العبد يعتق بعينه**
قال من اعتق بعض عبده لم يعتق كله وسعي فيما بقي وهو كالمالك وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا يعتق كله واصلة الى الاعتاق بوجوب زوال الملك عنه وهو متخير وعند ما يوجب زوال الرق
وهو غير متخير واما نفس الاعتاق او العتق فلا يتجزى بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحده
وهو نزول الحرية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا يتجزى بالاجماع لانه ضعف حكم الحرية

يد

فم

قوة حكيمه فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فاذا ثبت هذا فابوصفة اعترجنا بالرق محله كله
وفقا على ما كان وزال ملله عن البعض الذي اعتقه ولم يحن ذلك البعض حر او بما اعترجنا الحرية فصاد
كله حر الباع على ذلك قوله عليه السلام من اعترق شقضا في عبده عنقه كله ليس له فيه شرك ولا اعنان
اثبات العتق في المحل كالاعلام اثبات العلم فلا يجزي كالاتلاق والاستيلاد والعفو عن القصاص ه
ولا يحنه قوله عليه السلام من اعترق شقضا له في عبده كلف عنقه نفسه وتخلت العتق في الباقي لا يحن
الا عند قيام الملك فيه فاذا بقي فيه بقية العتق ضرر عدم العتق ولا الاعتراف ازالة الملك الا ازالة
الرق لان الملك حقه والرق حق الشرع والامة فلا يخل بحت ولا يملكه وتصرفه الا ما هو حقه ولا يملك
الى ما وراه الا للضرر ولا ضرره ه لا يحنه وهو الملك يقبل الوصف بالعتق كما اذا اذاله بغيره من
الاسباب من بيع او هبة فتبقى الرق على حاله لعدم ما يزيله لا قضاء ولا ضمنا خلاف ما اذا اعتق له حيث
يزول الرق بغير زوال الملك لان الرق لا يخلو من اجرامه فاذا اقرغ عن حقوق العبد ازال الرق ضرر وكمن
مكت ضمنا وان لم يثبت قضاء ازالة الملك في بعضه لا يزول الرق لبقا حق العبد في بقى على ما كان ويجب
السعاية عليه لا حبسا بل لجهة البعض عند فساد كالمحاب لان الاضافة الى البعض وجب لزوم المصلحة
في حله وبقي الملك في البعض منعه فعملنا بالذلة لئلا يحنه مكاتب غير انه لا يفسخ بالعجز خلافا لاجابة
كبر الدابة فله ذلك ان شاء وان شاء اعتقه لانه قابل له كالمكاتب غير انه لا يفسخ بالعجز خلافا لاجابة
وليس في الطلاق الا التصرف في ملكه بالازالة وكذا في العفو عن القصاص لانه قضاء ولا
لهما حالة متوسطة فابتناء في الحل ترجحا للمحرر والاستيلاد مجز عن حيا ولو استولد لصدبه
من مدبره يقتصر عليه وفي الغنة لما ضمن نصبت صاحبه بالافساد ملكة بالصمان فحمل الاستيلاد
ولو قال بعضك حر او جزؤ منك حر يوم بالبيان ولو قال سهم منك حر عتق سدسه وعند هيا
اعتق كله في الحل ما ذكرنا **قال** وان عتق نصيبه فليس له ان يحرر او يستسعي والاولاهما او يضمن
لوموسا ويرجع به على العبد والولالة اي للمعتق وهذا عند ابي حنيفة وقال لا ليس له الا الصمان
مع اللينار والسعاية مع الاعسار والولا للمعتق في الوجهين وهذا مبني على اصل من احدثا ب
الحرية في الحل عتق البعض وعدم ثبوته وقدرناه والثاني ان ينادي المعتق بمنع السعاية عنده
وعند هيا ممنعه لقوله عليه السلام في الرجل يعتق لقصه ان كان غنيا ضمن وان كان فقرا ضمن في حقه
الاخر قسم والقسم ثلث في الشراء وله انه احبست ماله نصيبه عنده العبد فله ان يضمنه
فما اذا هبت الريح بثوث انسان والعتق في صنع عنده حتى التصنع به فكل صاحب لثوب قسمة
صبيغه موسرا فان ومعتبرا فكان ههنا غير ان العبد فقير فليس عليه ثم المعتبر يسار اليسار
لا يسار الغني وهو ان يملك من المال قدر قسمة نصيب الاخر فاضلا عما يحتاج اليه من ملابسه
ونفقة عياله وسكناه لان بدل ذلك اعتدال النظر من الجانبين بحيث يصدق المعتق من الرق
وايصال بدل حق الساكن اليه واعتبر حاله يوم الاعتراف حتى لو ايسر بعد او اعسر لا يعتبر
لانه حق وجب بنفس العتق فلا يغير بعد وان اختلفا فيه حكم الحال لان حر من المصونة
والعتق عند مختلف فيها الاحوال فيكون القول قول المعتق لانه منكر وان اختلفا في قسمة العبد

بقي

يوم العتق فان كان فاما يتقوّم للحال وان كان ههنا كالفقير للمعتق لانه منكر وان اختلفا على ان
الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول للمعتق فاما كان العبد او ههنا وان اختلفا في الوقت والعتق
فادعي الساكن انه اعتقه للحال حكم بالمعتق للحال ويقوم لان الحادث نضاف الى اقرب الاوليات
وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والساكن ثم اخرج على قولهما ظاهر فعدم رجوع المعتق
على العبد بعد ما ضمن لعدم وجوب السعاية في حال اللينار والولا للمعتق لان العتق له حصيل
من جهته لعدم العتق واما المخرج على قوله لحيار العتق لقيام ملكه في الباقي اذ لم يزل الرق عنده
وخيارا للتضمن لحيار المعتق على نصيبه بالافساد حيث امتنع عليه التصرفات سوى الاعتراف
وتواضعه والاستسعا لا حبسا بل لجهة البعض عند العبد ورجوع المعتق على العبد بما ضمن لقيامه
مقامه لتساكن باء الصمان وقد كان للساكن الاستسعا فكان للمعتق ولانه ملكه باء الصمان
ضمنا فصدرنا كذا لكل له وقد اعترق بعضه فله ان يعتق الباقي ويستسعي ان شاء والولا للمعتق
في هذا الوجه لان العتق حله من جهته حيث تملكه باء الصمان وفي حال اعتبار المعتق الساكن
بالحيار ان شاء اعتق لبقا ملكه وان شاء استسعى لا حبسا بل لجهة البعض عند العبد والولا له في النصف لوجوه
العتق من جهته بهذا القدر فكون الباقي للآخر فكون ولا العبد مشتركا بينهما في الوجهين ولا
يرجع العبد المستسعي على المعتق بما ادى باجماع اصحابنا لانه ادى لفكائه وقبضه خلافا للمرهون
اذا اعتقه الراهن المستسعي لانه يستسعي في ذم على الراهن لان وقبضه قد فكك وهو غير مبرع فيه
فيرجع به عليه وعند ابن ابي ليلى يرجع به على المعتق لانه هو المملوك له كالمرهون وقد بينا الفرق
بينهما والساكن ان يدبره او يكاتبه ان شاء لان المدبر نوع عتق والمكاتب استسعا وان كان
الشريك عبدا ما دونه فان كان عليه ذم فله خيار التضمن والاستسعا وان لم يكن عليه ذم فالحيا
للمولى فكون له الحيات والخمس ان كان موسرا والا فالادع وان كان الشريك صبيبا فان كان له
ولي او صبيبا فالحيا رايه وان لم يكن له ذلك نصيبا فاضى له وصبيبا او غنطر لوجهه وقالت
الشافعية ان كان المعتق موسرا عتق وتضمن لشركه قسمة نصيبه وان كان مصرعا عتق نصيبه
ونصيب شريكه باق على حاله تصرف فيه شركه نصف ثمن البع وغيره سوى السعاية لقوله عليه
السلام من اعترق عبدا من اثنين فان كان موسرا قوم عليه ثم عتق رواه البخاري وقال عليه السلام
من اعترق شريكا له في عتقه فان له مال بلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قسمة عدل فاعطى شريكا حصصهم
وعتق عليه والافاد عتق منه ما عتق رواه البخاري ومسلم ولانه لا وجه الى تضمين الشريك
لاعتسان ولا الى السعاية لعدم جبايته ورضائه ولا الى عتاق الحل للاعتراض بالساكن فتعين ما
عقبناه ولنا قوله عليه السلام من اعترق شقضا له في مملوك فحلاصه عليه في ماله ان كان له مال
والاقوم عليه واستسعى غير مشقوق عليه اي لا يشدد عليه الامر رواه البخاري ومسلم وغيرهما
وقال عليه السلام من اعترق نصيبا له في مملوك فله ان يعتقه كله ان كان له مال والاستسعي
العبد غير مشقوق عليه رواه البخاري ومسلم وغيرهما وذكر الطحاوي عن عبد الرحمن بن عوف عن
يزيد قال كان غلام لنا قد شهد الفداء سيرة فابلى فيها وكان يبنى ومن اخى الاسود وامى فارادوا

عنه وكنت يومئذ صغيرا فذكر ذلك لوالد الاسود لعمر بن الخطاب فقال اغتفوا انتم فاذا بلغ فان رغبتم
رغبتم اغتفوا والا فتم قتلهم فبينما انهم يفتنون بعد البلوغ مع اجداب الضمان عليهم ولا يمكن ذلك
الا بغير رقعة والسعاية تمت بما روي من الحديث وقال ابن حزم على ثبوت الاستسقاء لثبوت صحابيا
ولا الاستسقاء لا يقتضي الجناية بل ينسب على احب الناس للمال على ما قلنا فلا يصح ان الجاني هو
الجمع بين الضعيف والفقير الحكيمتين وليس فيما رواه ما سأل فيه دليل على ما نقول لانه
عليه السلام قال في الحديث الاول فان كان موسرا او ميسرا عليه ثم يعتق وكلمة ثمر الترخي فدل على انه
يعتق بعد ذلك اما بعده او بالسعاية وقال في الحديث الثاني فاعطى ثراه حصصهم وعق عليه بالواد
وهي لانا في الترتيب ولا الترخي لجلنا عليه توفا بين الاحاديث وقوله والا فدون غرقه ما علق
ليرتفع هذه الرواية عن الثقة انه من قوله عليه السلام حتى قال ايوب وعبيد بن جراح لندري اهو في
في الحديث او قاله فافق من قبله وهما الراويان لهذا الحديث وقال ابن حزم في المحلى مذبذبة **قال**
ولو شهد كل واحد بصدب صاحبه متى لم اتي لشهد كل واحد من الشرحن بعتق بصدب صاحبه بان
قال كل واحد منهما الشرحن اعقت بصدبك منه سقي اما العبد موسرنا كانا وموسرنا او كان احدهما
موسرا والاخر ميسرا وهذا عند اي حصة رجه الله لان كل واحد منهما يشهد على صاحبه بالعتق وعلى
نفسه بالنكاح فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل حق نفسه فمتنع به استرقاقه وليس له سعة التيقن
به لانه ان كان صادقا فهو مكاتبه وان كان كاذبا فهو عتقه ولا يحلف ذلك بالسار ولا اعسار
عنه لان حق الاستسقاء لا تبطل بالسار بل ثبت له الخيار وهذا قد ذكرنا في التضمن لاننا في الاخر في
الخيار من الاستسقاء والاعتاق والتدبير والجناية على ما تقدم والاولا لان كلاهما يترجم انه
عق نصيبه من جهته بالسعاية ورد قوله اعفوه شريحي وقوله لا شعيرة ذلك لما عرف ان نصيب
السائك رفق على خاله ولهذا لا يعتق من العبد شي حتى يوفيهما السعاية وقال ابو يوسف ومحمد
ان كانا موسرين لا يجب عليه السعاية لان كلاهما يقر اعنه بدعوى الضمان على المعتق وزعمه
لان كلاهما موسر وليسار المعتق منع السعاية ولا يجب له الضمان على صاحبه لغيره عن قامة
البينة باعتاقه واقران غير مقبول عليه وان كانا ميسرين سمي لهما لان كلاهما يدعي عليه السعاية
فيقبل قوله عليه صادقا كانا وكذا على ما بينا وان كان احدهما موسرا والاخر ميسرا سمي للموسر
منهما لانه يدعي الضمان على صاحبه لا عسار وانما يدعي السعاية على العبد ولا سمي للعبد لانه
يدعي الضمان على صاحبه ليسان فلو لم يبرأ للعبد عن السعاية والاولا موقوف في جميع ذلك
عندما لانه لا يعتق منهما وكل حيلة على صاحبه وتبرأ منه فيكون موقوفا الى ان سقفا على اعان
احدهما **قال** ولو علق احدهما عتقه بفعل فلان عدا وعكس الاخر ومضى ولم يد رعتق نفسه
وسمي بصفه لهما الى لو علق احدهما الشرحن عتق العبد المشترك بينهما بفعل شخص بان قال احدهما
ان دخل فلان لدار غدا فهو حر وعكس الاخر بان قال ان لم يدخل فلان ذلك لدار بعينها غدا
فهو حر ومضى العبد ولم يد راد دخل ام لا اعتق نصفه للثبوت ببحث احدهما وسمي لهما في نصف
قيمته وهذا عند اي حصة وكذا عند اي يوسف ان كانا ميسرين وقال محمد يسمي بجمع قيمته

ان كانا ميسرين على ما بينك بينه على التمام لمجد رجه الله ان المقضي عليه يسقط السعاية بمجهول فلا
يمكن التقاضي مع الجهالة فصارت كما اذا قال لغيره لك على اجدنا الف درهم فانه لا يقضي عليه شي للجهالة
فذكر هذا وان دل واجد منهما يدعي حصة صاحبه وسقيه عن نفسه فيكون شاهدا على صاحبه بالعتق
ضروري فيسعى العبد لهما بالمسئلة الاولى ولهما انما يتقنا بحث احدهما ويسقط نصف السعاية على العبد
فلا يجوز العصابة مع التيقن بخلافه فمن طلق احدي فسا به الا ربع قبل الدخول فمات قبل ان ياتي او
طلق واحدة منهم معينة فليس بها ثم مات قبل ان ياتي فسا به الا ربع قبل الدخول فمات قبل ان ياتي او
منهن مجهولة بخلاف المسئلة الاولى لاننا لم نتيقن بصدق احدهما فاحتمل ان يكونا ذابين فلا تسقط
ما كان تابا يتيقن بصدق الحديثهما او صدق احدهما والجهالة ترتفع بالتوزيع كما اذا اعتق اجدنا
بغير عتبه او بعينه ونسبه ثم مات قبل ان ياتي او الذكروا كما اذا طلق احدي فسا به على ما ذكرنا
ولا يقال فيه ان طلق احدهما يتيقن وهو غير المعتق منهما بالثبوت لانا نقول هو اهو من يطل
حق العبد بالاستسقاء مع العلم به ثم عند اي حصة يجب السعاية لهما في نصف قيمته لعل واحد منهما
الربع سوا كانا موسرين او ميسرين او احدهما ميسرا والاخر موسرا لماننا وعند محمد ان كانا
ميسرين سمي لهما في جميع قيمته لعل واحد في النصف وان كانا موسرين لا يسمي لهما وان كان احدهما
موسرا والاخر ميسرا سمي للموسر ولم يسم للعبد او يوسف مع اي حصة في المفادار ومع محمد في اعتبار
اليسار والاعسار وقد بينا من ههنا فما تقدم **قال** ولو حلف كل واحد بعتق عبده لم يعتق
واحد يعني لو حلفا على عتق كل واحد منهما احدهما والمسئلة حالها لم يعتق واحد منهما لانه
الجهالة في المقضي له والمقضي عليه فمتنع فاستسقاء وفي العبد الواحد المقضي له بالحرية
وبسقوط نصف السعاية عنه وهو العبد والمقضي به وهو الحرية وسقوط نصف السعاية معلوم
والجهول واحد وهو الحائث منهما فطلب المجهول وفي ههنا بالعلس لان المجهول هو الغالب فهما فامتنع
القضا لذلك فان قيل يشك في هذا بما اذا كان بين رجلين عتد وامة فقال احدهما ان دخل فلان لدار
اليوم فالعبد حر وقال الاخر ان لم يدخل فالامة حرة ولم يعرف ادخل ام لا يعتق كل واحد منهما مع ان
المقضي له بالعتق والمقضي عليه مجهول فليس كل واحد منهما اقر بنفسه نصيبه في هذه المسئلة لان
كل واحد منهما يزعم ان شريكه هو الحائث لان الحالف يعتق العبد يقول انا ما حدثت وانما حدثت
صاحبي في الامة فعق عليه نصيبه منها وفيه نصيب يعتق نصيبه والاخر يقول كذلك العبد
ففسد نصيبه بزمعه وان لم يقبل اقران في حق صاحبه بخلاف مسئلة الحالف فان كل واحد منهما
يزعم ان الاخر هو الحائث في عبده وليس له فيه نصيب حتى يحون مفرافسا نصيبه حتى يسو
نقا نصا يعتق عليه لا قرار كل واحد منهما حر بعتد الاخر وعلى كل واحد منهما قيمة ما اشترى لان
كل واحد منهما يزعم انه اشترى حرا بعبد ففسد البيع باقرارهما وكانا ليعي ان يقع البيع بينهما
بل بقي عبدا لكل واحد منهما على ماله لا قرارهما بذلك ولا يصدقان بحق العبد لان هذا البيع
يوصلهما الى العتق لا قرارهما حريةهما ثم اذا لزم كل واحد منهما اقران في تلك المسئلة في العبد
والامة لسعي كل واحد منهما في جميع قيمته عند اي حصة فيكون بينهما نصفان وكذا عند محمد ان

كانا معسرين وان كانا مرسرين سعى كل واحد منهما للخالف بعقده لانه نكر العتق فيه اصلا وانما
يعتق من جهة صاحبه يدعوى حقه ولم يستع للاخر وهو غير الخالف فيه لانه يدعى الضمان على صاحبه
فيكون مبررا للعتق هكذا في المحيط وفي الاضاح ان كل واحد منهما يسمى بكتبة ارباع قيمته
عند ابي يوسف لان النصف حرسين ولو اشترى العبد من مسلة الخاب رجل واحد جاز وان كان
غالما بحث احد الباعين لان كل واحد منهما سعى عنه باع عبدا وزعم المشتري قبل دخوله في ملكه غير
معتبر بما لو اقر بحرية عبد ومولاه منكر ثم اشترى واذا اوضح الشرا واجتمعا في ملكه عتق عليه احدهما لان
زعمة معارف في حق نفسه في هذه الحالة وبومر بالبيان لان المقضي عليه معلوم فصار كما اذا اقر باعنا
الباع ثم ملكه ولو قال عبد حر ان لم حر فلان دخل اليوم الدار هذه ثم قال امرائه طالق ان كان
دخل اليوم عتق وطلق لان الباع الاول صار مقرا بوجود شرط الطلاق وبالعين الثانية صار
مقرا بوجود شرط العتق وقيل لم يعتق ولم تطلق لان احدهما معلق بعدم الدخول والاخر بوجوده
وكل واحد من الشرطين اير من الوجود والعدم فلا ينزل الجزايا شك كذا في النهاية وسنفي ان يفرق
بين المعلق بالشرط الحارس وبغير الحارس فيعلق بالحارس لان الاقرار يتصور في الحارس
دون غيره وعن ابي يوسف يعتق ولا تطلق لان الباع الثانية صار مقرا بنزول العتق ولم يوجد
بعد الثانية ما يوجب اقراره بوقوع الطلاق **قال** ومن ملك ابنه مع اخر عتق حظه ولم يضمن
ولشرجه ان يعتق واستسقى وانما عتق نصيبا ابلا من ابلا وبينا من المعنى وانما لم يضمن الاب
نصيب شرجه لانعدام العتق فيه منه وبكت الحيات المقدم ذكرها لما بينا هناك وقوله
ومن ملك ابنه مع اخر ملكنا اول ما اذا ملكه بالشر او بالهبة او بالصدقة او الوصية او الامهارة
الارث ولا فرق في ذلك بين ان يعلم الاخر انه ابن شرجه او لم يعلم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
يضمن الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا استسقى العبد في نصيبه وعلى هذا الخلاف
خلفا احدهما يعتق عبد ان ملك نصفه فملكه بقدر الاسباب لهما انه افسد نصيبه بالاعتاق لان
مباشرة هذه الاسباب اعتاق له ولهذا يجزى عن الكتمان فصار كقوله اعنتك نصيب عتق عتاقا
ورثاه لانه جبري لا اختياري فيه وله ان الشريك رضي بافساد نصيب شرجه شاذ في عمله
العتق وهو مباشرة استبابه لان مباشرتها اعتاق على ما تقدم وهذا ضمانا فساد في ظاهر قولها
حتى يخلف بالبيسار والاعسار خلا لما روي عن ابي يوسف انه ضمان تحمل كالاستلاد وليس
بشي و ضمان الا فساد لسقط بالرضا كضمان الا لاف بل اول لان ضمان الا لاف لا يخلف بالبيسار
والاعسار فالحال اقوى فاذا سقط الاقوى به فالضعف اولي ان يسقط ودلالة الرضا مساعده
على القبول وهذا في الشرا ظاهر لانه لا يصح الا قبولهما فقد شاذ في العلة فصار كانه هو الذي
اعتقه واما في الهبة وامتثال لولا انه ان لم يكن قول احدهما شرطا لصحة قبول الاخر لكانه اذا جرد
القبول منهما صار قبولهما بمنزلة شيء واحد فصار المجموع علة واحدة فاما طنا في الفراء في الصلاة
فان الفرض فيها قد رما بحوز بها الصلاة وهولية ثم اذا اقر اكثر من ذلك صار الحل فرضا فاذن
المجموع علة وقد باشرها فلا يضمن بخلاف ما اذا قال احد الشرخين للآخر ان ضربه فهو حر

ق

فرضية عتق نصيبا خالف حيث يرجع الضارب عليه لان علة العتق هناك قوله فهو حر ولم يشاركه
فيه الضارب وانما وجد منه الشرط وهو لا يثبته في الحكم فلا يسقط به المضمن فان قيل يشمل على
هذا اما لو قال المريض امرائه ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت فانها لا ترضى بمما
الشرط قلنا حكم الغار ثبت بشبهة العتق وان ولهذا ثبت بتعلقه بفعليه او بفعليها الذي لا يرضى
منه في صحته فكذلك يسقط بشبهة الرضا وجد ذلك مباشرة الشرط واما هذا الضمان فلا يجب الا
بحقيقة العتق وان وهو الا لاف والافساد فكذلك لا يبطل الا بالرضا صريحا او بمباشرة العلة دون
الشرط ولا فرق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة بين ان يكون الشريك غالما بانه ابن شرجه او لم يكن لان
سبب الرضا يحقق من غير علم والحلم يد ارضى سببه لا على حقيقة لانه مبطل لا بمن الوفاء عليه
فصار بمنزلة شخص يقول لغيره حل هذا الطعام وهو طعام الامر والامر لا يعلم انه طعامه فان لما لم
لا يضمن للامر شيئا لانه الملقاة باذنه حتى لو قال لمغصوب منه ذلك للغاصب وهو لا يعلم سقط الضمان
عنه وزوي الحسن عن ابي حنيفة ان الشريك اذا لم يعلم انه ابنه له ان يضمن الاب **قال** وان
اشترى نصف ابنه ممن ملكه لا يضمن لبايعه لان الباع شاركه في العلة وهو الباع وهذا لان
علة دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول وقد شاركه فيه وهذا عند ابي حنيفة وقال
ان كان الاب موسرا يحب عليه الضمان وقد بينا وجهه ولو اشترى ابوه من احد الشرخين وهو مبرر
لزمه الضمان بالاجماع اما عندهما فظاهر واما عندة فلان الشريك الذي لم يبيع لم يشاركه في
العلة فلا يبطل حقه بغير علم ولو كان مكانا ان جازا رثة مستولدا بالناح فملكها الزوج مع
عن حب عليه ضمان النصف لشريكه كلف ما كان وان كان ملكها بارت والفرق ان ضمان ام الولد
ضمان تملك وذلك لا يخلط بين ان يكون بصنعه او بغير صنعه ولهذا اختلف بين البيسار والاعسار
قال عبد المرسرين بقر واحد وحر اخر ضمن الساكن المدرس والمدرس المعتق لثمة
مدرسا لاما ضمن ابي لو كان عبد بين ثمة بقر مرسرين بقره احدهم ثمة اخر فملكسا كيان ضمن
المدرس وليس له ان يضمن المعتق والمدرس ان يضمن المعتق لثمة فممنه مدرس وليس له ان يضمن الثالث
الذي ضمنه السائل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال العبد كله صار مدرسا الذي ذكره
اول مرة واعتاق المعتق باطل ويضمن لشرجه ثلثي قيمته مدرسا وان او معسرا واصلة ان الذي
يخزي عندك بالعتق يجزي عندك بمعنى انه اذا لة الملك على ما بينا وعندهما لا يخزي لان موجه
حق الحرية فيكون معتبرا بحقيقة الحرية ولما كان الذي يبيع بقره باعته اقتصر على نصيب المدرس
وقد نصبت الاخرين حيث امتنع عليه البيع والهبة فيكون لكل واحد منهما الخيار ان شاء
دبر نصيبه وان شاء اعتقه وان شاء باعته وان شاء ضمن المدرس قيمة نصيبه فانا وانما استسقى
العبد في نصيبه وان شاذ لة على حاله لان نصيب كل واحد منهما باق على ملكه فامد بافساد شرجه
حيث سدد عليه طريق الانتفاع بالبيع وحقه فاذا اختار احدهما العتق بعين حقه فيه وبطل اخيان
غيره فتوجه للسائل سبب ضمان تدبير المدرس واعتاق هذا المعتق غير انه ان يضمن المدرس لكون
الضمان ضمانا متعا وضة اذ هو الاصل في المضمونات عندنا حتى جعلنا الغصب ضمانا متعا وص

شره

بيان

حتى صححتا اقرارا العبد لما دون به كافران بالبيع وغيره من المعاصيات وهذا الغاصب اذا ابق العبد
المغضوب عنده وضمنه ثم عاد جازله ان يدعه مراحمة على ما ضمن من القيمة ولا يلزم من ذلك ان
يتطل القضا بالقيمة فيما اذا غصب ابريق ذهب ففقدت عليه بالقيمة من الدراهم بعد ما انصرف ابريق
ثم اقتضى قبل قبض القيمة لا نقول ان الغصب ليس بموضوع لاثبات الملك وانما ثبت الملك ضرور ان
لا يجمع البدل والمبدل في ملك رجل فلا يظهر كونه مضافا وضمة فماعد ذلك لان الثابت للضرور
يقدر بعد رهاقا اذا كان الاصل ضمان مضافا وضمة وامكن ذلك في الذمير لكونه قابلا للنقل من ملك
إلى ملك وقت الذمير لكونه قناعتا ذلك ولا يمكن ذلك في الاعناق لاجل ان الذمير لا يقبل النقل من
ملك إلى ملك فلهذا يضمن المدين لغيره المدين فيضمن الموقوف قيمته مذكرا لانه افسد عليه نصيبه مذكرا
والضمان يشترط بقدر المثلث والقيمة المدين لثالثا قيمته قناعتا ما قناعتا ولا يضمنه قيمة ما لا يضمنه
السكك لان ملكه فيه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين وان ظهر في
حق الاستسقاء لقيامه مقام السكك في حقه وان السكك بنفسه لا يملك تضمين الموقوف لما ذكرنا فكذا
من قام مقامه ولو ضمن السكك المدين قبل ان يفتقه الاخر شرعا فلهذا كان للمدين يضمن الموقوف في
قيمته لان الاعناق وجب بعد ملك المدين نصيبا لسكك والولايتين المدين والموقوف المثلثا ثلثا
للمدين ولثمة للموقوف لان العبد عتق عليها على هذا المقدار لان المدين كان له ثلث العبد نصيبه وحصل له
الثلث بالضمان من جهة السكك فتم له الثلثان وللثالث الذي كان ملكه لا غير لا يقال اذا كان
المدين يملك نصيب السكك بالضمان وجب ان يملك الموقوف نصيب المدين بالضمان فوجب ان يكون
له الثلثان من الاول والمدين يملك لانا نقول ضمنا للموقوف نصيب المدين ضمانا لاجل ان ضمانا معا
لان المدين لا يقبل الاقال من ملك الى ملك كسائر اسباب فكذا بالضمان فلم يملكه بخلاف نصيب السكك
حيث ملكه المدين بالضمان لان الملك فيه يستند الى وقت التوقيف وهو وقت الذمير ونصيب
السكك في ذلك الوقت يقبل الانتقال من ملك الى ملك فافترقا واذا لم حزن الذمير مجزيا عندهما
صا وطله مدين الذي دين وصا ومملا نصيب شريكه بالقيمة فلا يصح اعناق الاخر لخروجه عن ملكه
ولا يحلف هذا الضمان بالبسار والاعتسار لانه ضمانا لثالثا خلافا ضمان الاعناق حيث يحلف
بهما لانه ضمانا افساد وذا ضمانا لغيره عندها اي حصة محلف بهما لما ذكرنا فان قيل المضارب
بالنصف اذا اشترى بمراس المال وهو الف عشرين وقيمة حل واحد منهما الف فاعقهما وبالمال
عقبا وضمن نصيب المضارب مورا كانا ومعسرا وهو ضمانا اعناق ومع هذا يحلف بهما قلنا
هذا ضمانا اعناق وهو افساد لا ضمان سرا لانه افساد لا ضمانا لثالثا خلافا ضمان الاعناق لكون
حل واحد مشغول بمراس المال ولا يظهر نصيبا لمضارب في واحد منهما ليعينه ولهذا كانا ذوى رحم محرم
منه لم يعقبا ولا خلاف بين البسار والاعتسار في التضمين وقد خلافا لقياس في سراية افساد فلا
لحقه افساد ولا التملك الا بالاف بغير العتق لانه ليس مثله **قال** ولو قالك لشريعتي ام
ولدي ولا تترك خدمه يوما وتوقف يوما اي لو كانت جارية بين اثنين فزعم احدهما انها ام ولد
صاحبه وانكر الاخر ذلك فهو موقوف يوما وتخدم المذكر يوما ولا ستعاقبه عليها للمذكر ولا سبيل عليها

للمر وهذا عند اي حصة وقال ليس للمذكر ان يستخام منها وله ان يستعيرها في نصف قيمتها بشرط
حره ولا سبيل عليها وذكري لا يملك جرح ابي يوسف الى قول اي حصة لهما انه لما لم يقدره صاحبه
الغلب اقرار عليه فصار كانه استولد لها المذكر او اقربا لاستسلامه على نفسه كالمشترى اذا ادعى ان
الباع كان عتق العبد المبيع قبل البيع والباع منكر بحلفه اعقته المشتري حتى حال بينهما ولا يسطر
التميز لانه لا يصدق في حق الباع ولا سقاية عليها للمقر لانه يدعي الضمان على شريكه مدعوى التملك
عليه دون السقاية وكذا ليس له ان يستخام منها لانه يبرأ منه مدعوى ابقائها لشرائه وللمذكر
ان يستخام منها لانه لما انكر فغدا على المقر فصار كانه المقر استولد لها او اقربا له استولد لها وهو
في ذلك لا يستخام منها فكذلك هذا ولهذا لو شهد احد الشريكين على شريكه بعتق العبد المشترك
وانكر الاخر ليس له ان يستخام منه فاذا بطل الاستخام وصارت بما بينهما بحسب عتقها على
وجه لا يمكن تضمين الغير وجب عليها السقاية لانها هي التي تنفع بذلك شر خرج الى الحرية وانما
قلنا لا يمكن تضمين الغير لان المقر ينكر الاستسلام من جهة نصيبه فصارت كام ولذا انصرف ابي اذا
اسلمت فانها تستحق قيمتها وخرج الى الحرية لغدر الاستخام والاستسلامة على ملكه ثم اذا ادعت
نصف قيمتها الى المذكر عتق كلها لان العتق لا تجزى عند معا ولا في حصة رضى الله ان المقر
لو صدق كانت الخدمة لها للمذكر ولو كذب كان له نصف الخدمة فيثبت ما هو المتيقن به وهو
النصف ولا خدمة للمقر ولا استسقاله عليها لانه قد راعى ذلك بدعوى الاستسلامة من شريكه
وبدعوى الضمان عليه ولا يمكن ان يحفل المقر كما استولد لان افراد با موعدة الولد تضمين افراد
بالنسب وذلك لا يرتد بالرد وكذا هذا فيكون اقرار باق على حاله ولا ستعاقبه عليها للمذكر ايضا
لان استسلامة ملكه ممكن بان خدمته يوما ولا يضر الى السقاية الا عند لغدر الاستسلامة بخلاف
ام ولد النصرا في اذا اسلمت لانه لا يمكن استسلامة الملك فيها فثبت السقاية بخلاف ما اذا
شهد احد الشريكين على صاحبه بعتق المشترك لاننا لم نثبت للمذكر شي من الخدمة فلهذا يمكن
استسلامة امه على ملكه فوجب السقاية عليه للتعذر ولومات المذكر عتقت افراد المذكر ايضا
كانت ام ولد له ثم تستحق نصف قيمتها لو ردت المذكر ولو جنت او جنت عليها فان النصف موقوف
عندها اي حصة والنصف على الجاني وعند محرم يلزمها الاقل من قيمتها ومن رضى الجانية كالمجانبة
وقال ابو يوسف النصف على المذكر اذ النصف لانه في مال سيدتها وكسبها ما له **قال**
وما لام ولد تقوم اي ليس لها قيمة وقال لا لها قيمة لانها مملوكة بحرق منتفع بها وطبعا
واجاز واستخام ما فيكون متقومة كالمدين ولهذا لو قال حل مملوك لي حر تدخل ام الولد
فيه واستباحة الوطي دليل الملك لانه لا يحل الا بالانكاح او بملك اليمين والاول منتفع فغير
الثاني وبقا الملك اية بقا المالكية والنقوم اذ المملوكة في الايدي ليست غير المالكية والنقوم
وحق الحرية لانا في النقوم كالمدين ولهذا اذا اسلمت ام ولد النصرا في لسعي ومي اية النقوم
ولا اي حصة قوله عليه السلام اعقها ولزهار واوه ابن ماجة والدارقطني وقضيلته الحرية
وروال النقوم لكنه نفاذ عن افاة الحرية لمعارض وهو قوله عليه السلام ايمام امراء ولذا

فبرزع علمهما **قال** ولو في المرض قسم الثلث على هذا يعني لو كان هذا القول منه في المرض قسم الثلث على قدر ما يصيبهم من سهام العنق لأن العنق في المرض وصية ولا مزيد لها على الثلث فبرد إلى الثلث فيقسم بينهم على قدر سهامهم وشرح ذلك أن ينظر إلى مخرج أقل جزء من سهامهم وهو الربع وذلك أن ربعه ثلاثون طلقة ثلثة أجزاء منها واحد من الآخر جزان فبلغ سهام العنق سبعة فيقسم الثلث عليها فيسقط عن كل واحد منهم من السبعة قدر ما أصاب سهمه مثاله لو كان كل واحد منهم خمسة سبعة درهم والثلث له مال غيرهم كان جميع ماله العنق وماله وثلثه سبعة مائة فإذا قسمت الثلث على سبعة أصاب كل واحد مائة من كان له سهمان سقط عنه ما أصابهما وهو مائة وهو ما كان له واحد مائة من كان له ثلثه أسهم سقط عنه ثلث مائة قدر ما أصاب سهامه وسقط كل واحد منهم فما بقي من قيمته فيسقط الخارج في خمس مائة والثالث يستحق أربع مائة وعند مخرج جعل للثلاث أسداسا لأجل أن هذا لا يستحق سوى الربع عند فقصر سهمه لذلك وباقي العمل ما ذكرناه هذا إذا مات قبل أن كان وكان الموت بالحياء جبر على البيان لمخالفة أن هذه المسئلة على ثلثه أوجه أحدها أن يموت الموت في الثاني أن يموت العبد والثالث أن يكونوا بالحياء فالأول هو ذكرنا حكمه والثاني ذكرناه فمما بعد والثالث حكمه أن يجبر المولى على البيان ما دام حيا لأنه هو الملبم فان بدأ ببيان الكلام الأول **وقال** عتقت به الخارج عتق وصح الكلام الثاني لأنه بقي من أسرار من العبد من يوم تزويجه وأما عتقت به الثالث عتق وبطل الإيجاب الثاني لأنه دار من جرح وعبد فكان مخرجا صادقا في قوله أحدها جرحان فسل العنق الملبم يتعلق بشرط البيان ولهذا كان للبيان حكم الإنشاء حتى كان له استخراجهما قبله واعتبرت العدة من ذلك الوقت لو كان إلهام في الطلاق فلا يكون دأرا بين الحر والعبد فلما العنق الملبم وإن كان معلقا بشرط البيان انشأ من وجهه وظاهر من وجهه لا يولد أحد مما لا يتناول المعن والبيان يصير واقفا في المعن فكان للبيان انشأ من وجهه ومن حيث أنه جبر على البيان إذا خالفه العبد كان ظاهرا لأنه لا يجوز على الإنشاء فالنظر إلى كونه إنشاء صحيح الكلام الثاني وعتق به الداخل وبالنظر إلى كونه ظاهرا لا يصح الإيجاب الثاني فلا عتق والعنق في الداخل غير ثابت فلا ثبت بالشك وإن بدأ ببيان الكلام الثاني فإن قال عتقت به الداخل عتق ويوم تزويجه الكلام الأول فعتق من بينه فيه فإن قيل ينبغي أن لا عتق الداخل لاحتمال أن يدين الكلام الأول في الثابت فكونا الكلام الثاني دأرا بين الحر والعبد قبلون باطلا فلما الكلام الأول مبهم أدام بصادق المعن منهما فكان كالمعلق بالبيان على ما بعنا ولم يتصل بالحمل فكان الكلام الثاني صحيحا لكونه دأرا بين العبد من فادأصح الكلام الثاني صحيح بانيه في أحدهما أيضا لكونه وثقا وقت البيان وإن تميز الأول بعد ذلك في الثابت خلاف المسئلة الأولى وهو ما إذا بدأ ببيان الكلام الأول الأول فبينه في الثابت حيث يبطل الكلام الثاني لأنه دأرا الساعة بين الحر والعبد والكلام الأول يخرج من وجهه على ما بعنا فترجح جانب لقيام الحرية في الحال وفي الأولى ترجح جانب المطلق لكونه وثقا وقت البيان وإن قال عتقت به الكلام الثاني في الثابت عتق به وعتق الخارج بالكلام الأول وهذا ظاهر **قال** والبيع والموت والحرير والميد ببيان في العنق الملبم إن أدا عتق أحدهما

غير عن مبيع أحدهما أو مات أو عتقه أو دبره فعن الآخر للعنق وصار بياننا لأن هذا الكلام أوجب عتقا منزهة بينهما عند قيام المحلية فكانا فيه سواء إذا كانت المحلية فعن الآخر للعنق من غير تعين لولا أن المحلية أما في الموت فظاهر وهذا في البيع والهبة لأنه لم يبق قابلا للاعتناق من جهة وهذا في الاعتناق لأن المعن لا يعتق وكذا في الذب بغيره صارا حرا من وجهه فلم يبق قابلا للاعتناق من كل وجه وهو الواجب به فلم يبق محلا له ولا يقال يرد على هذا ما إذا قال لفلان من أحدهما ابن أو قال لفلان من أحدهما ولد فمات أحدهما لا يعتق الثاني للعنق ولا لاستنبلا ولا نأقول أنه اجبا عن امر كائنا في الأخبار نص في المحل والميت خلافا لبيان لأنه في حكم الإنشاء فلا يصح إلا في المحل وهو المحل فإن قيل لو اشترى أحدا العبد من وسمي لكل واحد منهما ثمنًا وشرط الخيار لنفسه ثم مات أحدهما فعين السبع في الحال وهذا تغير لعنق المحل قلنا قال على لا فرق بينهما فإن هالك بهلك على محله في الفضلين لأن هالك في البيع وإعطى في ملكه حين شرف على الهلاك لم يرد من كمال قبض والحياء وعتق عتق أحدهما بشرط كالتب بغيره والرهن والايضا والإجارة والتزوج والعرض على السبع كالباع لأن هذه التصرفات لا تصح إلا في الملك فصارت أقدامه عليها بياننا مبني أنه مملوك له ومن ضروره تعين الآخر للعنق ولا يقال الإجارة لا يختص بالملك لجواز إيجارة الحر لا نأقول لا استنبلا دأرا بين الأعيان على وجه يستحق الإجارة لا بالملك فلو كان نصيبا ولا ولا وهكذا نقول في الإجارة وقال في الباقي ذكرنا التسليم في الهبة والصدقة في الهبة ونع يعني لا يحتاج إليه لأن الأقدام عليه ولعل على إبقائه لأن هذا تصرف لا يصح إلا في الملك فلا يتوقف دلالة على القبض ولهذا استنوي في البيع بين المطلق وبين ما فيه الخيار أحدهما وبين القصة والعدا ولم يشترط القبض في القاسد منه وإن كان لا يفصل الحكم الأبوي وروى عن الأوسوف أن العرض على السبع كالباع والمعنى ما ذكرناه لا فرق في هذا بين أن يحول للعنق الملبم مطلقا أو معلقا حتى يكون هذا التصرفات ببياننا فهم ما حتى إذا قال لعبد إذا أجازت فاحد فاحر فنصرف في أحدهما شيئا من هذه التصرفات ثم جازا فقد عتق الآخر لما بيننا وكذا إذا استولد أحدهما فعتقت الآخر في الحرية لما ذكرناه في الذب **قال** رجة الله لا الوطى أي لا يكون وطى أحدي الأمتين في العنق الملبم بانيانا حتى لا يعتق لآخرى وهو قول أبي حنيفة رجة الله وقال لا يعتق لأن الوطى لا محل إلا في الملك فصارت أقدام عليه ولعل لاستنبقا فصارت دأرا لو عتقت منه وإذا وطى أحدي المراتب في الطلاق الملبم وله أن يملك ثابت فمما ولهذا كان أن يستخرج متهما وكان لا يرش إذا جنى عليها والمهر إذا وطئنا تشبهه وهذا لأن العنق الملبم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله فصارت دأرا لو قال إن دخلت الدار فانت حر أو أجازت فاحر فوطئها أو وطى أحدها قبل دخول الدار وهذا لأن وطى الأمة لقضاء الشهوة لا لطلب الولد فلا يراد به الاستنبقا فصارت كاستخراجهما خلاف ما إذا باع أحدي أمته على أنه بالخيار ثم وطى أحدهما أو اشترى ذلك ثم وطى أحدهما حيث تعين للبيع في الأولى غير الموطون حتى لا يحول للبايع أن يعتق السبع في الموطون ولا المشتري في غيرها لأنه يودي إلى أنه وطى ملك غيره لأن الملك فيه يستند إلى وقت العتق فبين أنه وطى ملك

غيره وخلاف وطى احدى الزوجين لان المعصود منه الولد فكون ذلك على الاستيفاء ثم يقال
 الاعناق غير نازل في المحل قبل البيان لعلقه به ولهذا خل وطبها عندة ولكن لا يفتى به الا احتيا
 في باب الحرمان او يقال هو نازل في المنكر فيظهر في حق حكم بقوله كالبس فان المنكر يقبله بان
 اشترى احدى العيانت على انه بالخيار ان ياخذ ايها ما شا والمثل لا يقبل الوطى لان الوطى فعل
 حسي فلا يتصور وقوعه في غير المعين ولا فعل العتق المبهم في المعينة او يقول ان حل الوطى ينسب على مال
 المتوفى والعق محله مال لرقبة فلم يحل محلهما فلا يحق المناقاة لان شرط المناقاة اتحاد الحمل
 وهو الموت بين الزوجين اي الوطى والموت كونهما في الطلاق المبهم وقد بينا المعنى في قوله
 بين الطلاق والعق الوطى **قال** ولو قال ان كان اول ولد لولدته ذرا فان حره فولدت
 ذرا وانثى لم تدر الاول في الذكر وعق نصف الام والانثى اي رجل قال لامته ان كان اول ولد
 لولدته ذرا فان حره الى اخره وهذا المسئلة على وجه واحد ان يوجدها ان يوجدها ان يوجدها ان يوجدها
 ما ذكر وهو ان يكون الغلام رقيقا وعق نصف الامة ونصف الجارية والغلام عبد لان كل واحد
 منهما ليس بحال وهو ما اذا ولدت الغلام او لا فالام بالشرط والجارية بالتبعية اذا الام عتقت
 قبل ولادتها وتروى في حال وهو ما اذا ولدت الجارية او لا لعدم الشرط فتعق نصف حل واحد
 منهما وتسمى في النصف واما الغلام فيروى في الحالين لان ولادته شرط لحرية الام فعق بعد ولادته
 فلا يبيعها واعتبار الاحوال معتبر شرعا اذا استنبه الاحوال لما روى انه عليه السلام بعث
 اناسا الى بني حنيفة للقتال فاعتقهم ناس منهم بالعجز وقتلهم بقدر اصحابا النبي صلى الله عليه وسلم
 فلما طغى عليه السلام ذلك قضى بنصف العتق لثمة وحالهم لانه محتمل انهم يمجّدوا الله ويحتمل انهم
 يمجّدوا غيره فصارت اضرارا في اعتبار الاحوال والتا في ان تدعى الام ان الغلام ولده او لا وانكر
 المولى ذلك والجارية صغيرة والقول قول المولى لانه مكر شرط العتق وحلف على العلم لانه فعل الغير
 فاذا حلفت لم تعق واحدهما الا ان نعم البينة بعد ذلك وان حل عتقت الام والبنت لان دعوى
 الام حرية الصغيرة معتبرة لانها نفع محض ولها على ولاية لاسيما اذا لم تعرف لها اب خلاف ما
 اذا كانت كبيرة والثالث ان يوجدها الصنادق ان الغلام هو الاول فتعق الام والبنت دون الغلام
 والرابع ان يوجدها الصنادق بان البنت هي الاولى فلا تعق منهم احد والخامس ان تدعى الام بان
 الغلام هو الاول ولم تدع البنت وهي كبيرة فانه حلف المولى فان حلفت لم تعق احدهم وان حلفت
 عتقت الام وبنت البنت لان النكول حجة ضرورية فلا تعدي ولا صرورة في غير المدعية هكذا اذا روى
 وهذا يشتر الى انها لو اقامت ابنة ستدي والسادس ان تدعى البنت وهي كبيرة ان الغلام هو
 الاول ولم تدع البنت اذا حلفت دون الام لما ذكرنا هذا الفصل في الحامى ولا يقال وجب ان تعق
 اذا حلفت عند ما لانه اقرار عند ما قاده اقرار حرية احدهما صار اقرارا لحرية الاخرى لاننا نقول
 اقرار بطريق الضرورة ولهذا لا يثبت بمجرد النكول حتى يحكم به الحامى والدليل عليه ما ذكره محمد في
 الاصل رجل قال لغيره انا كفنت بكل ما بقر لك بقر فلان من مال فادعى المكفول له على فلان بالافتر
 حلف فتكفل بقره بالمال لا يصير له لابه ولو كان اقرارا من حل وجه لصا له لابه وقال به

الطلاق

منه

المال

النهاية قال في المبسوط وذكر محمد في الكتب انيات هذا الجواب الذي ذكره ليس بجواب هذا الفصل
 بلية هذا الفصل لا حكم لعق واحدهم ولا حلف المولى بالله ما علم انهما ولدت الغلام او لا فان حلفت
 عن التمين فكونه كقرار فان حلفت فتم ارقا واما جواربا العايب ففي فصل اخر وهو ما اذا قال المولى
 لامته اذا بال اول ولد لولدته غلاما فانت حره وان كان جارية فهي حره فولدتها جارية ولا بد
 ايها اول فالغلام رقيق والجارية حره فصعق نصف الامة لا يعان ولدت الغلام او لا فهي حره والغلام
 رقيق وان ولدت الجارية او لا فالجارية حره والامة والغلام رقيق فالام فصعق في حال دون
 حال فصعق نصفهما والغلام عبد سقن والجارية حره يقن اما تعق نفسها او تعق ايها تبعا
 م قال صاحب النهاية وما ذكر في الحديث انيات هو الصحيح لان الشرط اذا كان في طريق واحد فالقول
 قول من ينكر وجوده كدخول الدار وكحره وان كان الشرط مذكورا في جانب الوجود والعدم كان
 احدهما موجودا الاحالة فحتاج فيه الى اعتبار الاحوال **قال** رحمه الله ولو شهدا انه حره
 احد عبدين او امتين لفت الا ان يحسن في وصية او طلاق فتم اي لو شهد رجلان على رجل انه اعقب
 احد مملوكيه لا يقبل الشهادة فيه الا ان يكون في وصية استحضانا وهذا عند اي حصة رجعة البنت
 ولا يقبل الشهادة ولو شهدا انه طلق احدى نسائه جازت الشهادة وبجبر الزوج على ان يطلق
 احدهما بالاجماع واضل هذا ان الشهادة بعق العبد من غير دعوى العبد لا يقبل عند اي حصة
 وعند ما يقبل وفي الطلاق يقبل اجماعا لهما ان لعن حق الشرع وعدم الدعوى فيه لا يمنع قبول
 الشهادة فيه الا ترى انه يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يرتد برده ويجوز ان يحلف به واما ما حلفنا
 هو حواله تعالى ويجوز الجاه في المجهول ولا يصح اجابا الحق للمجهول وسئل في حرمة اشترقا فيه
 والحرمة حواله قال عليه الصلاة والسلام ثلث انا خصمهم وعدمتها من اشترق خرا وسئل في
 يحكم الحدود وجوب الجعفة والزاة والحج وثبت به اليه الشهادة والولاية ولا يمنع قبول الشهاد
 بالثنا قضى بدعوى العتق حتى لو اقر بالرق لاسنان ثم ادعى حرية الاصل واقام بينة يقبل بينته
 ولو كانت الدعوى شرطا لكان ما فعلنا لان الثنا قضى لعدم الدعوى ولهذا لا يشترط الدعوى في عتق
 الامة بمنزلة طلاق المرأة وهذا دليل على ان الحق لله تعالى ولهذا بان حرية سادى به بقتل الواجبات
 قال قيل على هذا وجب ان تقبل فيه شهادة الفرد لكونه امرأه نبييا قلت فيه الزام وان كان بينا
 فلا يثبت الاحجة نامة ولا يصفى (المشهود به حق العبد لانه يثبت به القوق الحكيمة لنفسه
 والقوق الحقيقة حقة لان نفسه حقه جميع مقايده ووصافه والقوق الحكيمة منها لانه يصبر بها
 ما لم يفسد واكتسابه وما لكية الاكتساب حق المالك لا يتعبدان عن اختصاص يمكن من اقامته
 المصالح المتعلقة به وما ورا ذلك ثمرات العتق ولا عبودية واما العبوة للمشهود به فاذا كان حق
 العبد توقف قبول البينة فيه على دعواه وحق العبد قد لا توقف على قبوله ولا يرتد برده كالعقود
 القصاص والثناء قضى عفوه فيه لحفا به كدعوى السب خلاف عتق الامة لانه تضمن حرمة
 القرض وحرمة القرض حق الله تعالى فصا كطلاق المأكوكة واذا كان الدعوى شرطا عند لم
 يحق في حق احدهما لان الدعوى من المجهول لا تقض فلا يقبل الشهادة فيه وفي عتق الامة انما قبلت

م

ما خوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في ام الولد وهي مصفة عن برئته وفي اللغة التدبير هو النظر
فما نول ليه عاقبته ودبر الرجل اذا ولي فكله من دبر الحياة او من التدبير لانه دبر نفسه فيه
حيث استخذه في حال حياته وتقرّب به الى الله تعالى بعد وفاته **قال** كاذبة فانت حرة
اوتيت خريوتها موت او عن برئته اي كقولك اذ امت فانت حرة الى اخره وهذا تمثيل
للتدبير المطلق لانه علق عتقه بمطلق موته فيصير مديرا لانه صرح فيه ويوم اذا قرن بفعل
لا يمتد بزمانه مطلقا الوقت فيكون مطلقا ولو نوى الهلاك والليل لا يكون مديرا مطلقا لاحتمال
ان يموت بالليل وهذا لو قال اعتقك بعد موتى اوتيت عتق او معتق او حررت بعد موتى لا غير
فذلك من الفاظ العتق وكذا قال ان امت فانت حرة لانه علق بالموت وان كان كاشا لا محالة وكذا
اذا قال ان حدثت فانت حرة لان الحدث يراد به الموت عادة وكذا اذا قال انت حرة موتى
لان اقرار الشئ بالشئ يقتضي وجوده فكان ايجابا للعق في حال وجود الموت وكذا لو قال في
موتى لان حرفا الظرف اذا دخل على الفعل يصير شرط كقوله انت طالق في دخولك الدار وكذا اذا
فكروا الموت الوفاة او الهلاك لانه معناه ولا يحتاج فيه الى التفسير في هذه الالفاظ لانها
صرح فيه وكون مطلقه لعدم تقيد على صفة فحاصله ان الالفاظ لثمة انواع اخذها انصر
بالتدبير بان يقول دبرتك او نصيف الى ما بعد موته كقوله انت حرة موتى او حررتك وروي هشام
عن محمد انه اذا قال انت مديرة بعد موتى يصير تدبير الحال لان المدبر اسم لمن يصق عليه بعد موته نصا
كقوله انت حرة موتى والثاني ان حرف لفظ العلق كقوله انت حرة موتى فان حرف من القرآن بالموت او
التعليق والثالث ان حرف لفظ الوصية بان قال او وصيتك او وصيتك لانا بعد لا عمل فمئة
فكانت الوصية به وصية بالعتق وكذا الوصية له بثلث ماله لان رقبته من ماله فان موصى له
يملك رقبته وهو ماله بكون الموت وملك الميراث من نفسه اعتاق لانه يملك نفسه فصار كانه
قال انت حرة موتى **قال** فلا يتباع ولا يوهب وقالوا لسان الله يجوز بيعه وغيره من التصرفات
لما روي جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن برئته فاحتاج فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال من
لشتره مني فاشتره لعنم ابن عبد الله كذا وكذا فدفع اليه متفق عليه وفيما رواه النسائي كان عليه
دين فباعه النبي صلى الله عليه وسلم بثمان مائة درهم فاعطاه فقال له افترضك وافق على عيالك
ولان التدبير يعق بالشرط ولا اثر له في الحل قبل وجود الشرط فلا يمنع جواز العمل كماله
علقه بغيره من الشرط وكما لم يدبر المقيّد لان المدبر وصية حتى يصح لفظ الوصية وسعي من
الثلث والوصية لا يمنع الموصى من التصرفات ولما رواه ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المدبر
لا يتباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث اجمع بينه الطحاوي وغيره من الامة وروي ابو الوليد
البايجي ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبر في ملاحير الغرور وهم حضور متوافرون وهو اجماع منهم
ان مع المدبر لا يجوز ولانه وجد فيه سبب العتق وقد علق بمطلق موت المولى فلا يجوز بيعه كالم ولد
وهذا لانه يعق بعد الموت بهذا الكلام لا بكلام اخر يجعله سببا للحال اولى من جعله سببا بعد الموت
لقيام الاهلية في الحال وزوالها بعد الموت ولا يقال انها موجودة حكما بعد الموت كما قلنا في رجل علق

خلقا امرانه بالشرط فوجد الشرط وهو مجنون لانا نقول لا شئ انما يصير موجودا حكما اذا امكن وجو
حقيقة ولا امكان هنا لاستحالة وجود الفعل من حيث ولا ان هذا الحكم لا يثبت الا اذا احكم الشرع بموته
ومتى حكم بموته استحالة ان يحكم حياته لا فضاه الى لنا قض خلاف ما اذا جاز لانه لكل التصرف في الجملة
الامر ان يعق عليه قربه بالملك ويملن وجود الشرط وهو اهل ايضا فامكن اعتبار حكم خلاف
ما نحن فيه لانه لا يملن جعله سببا بعد الموت لانه حال زوال الاهلية فان سببا في الحال واخرها
الحكم مع انعقاد السبب كما في البيع بشرط الحيان وهذا هو القياس في سائر التعديلات لانه وجد
المانع من السببية وهو انعقاد سببا واليمن يتصرف اخر من الحكم لانه بعد المنع عن مباشر
الشرط والمانع من الشرط مانع من الحكم المتعلق فضاة وقوع الجزاء وهذا الشئ لا يحوز سببا له
لان اذ في درجات السبب ان حوز مفضيا الى المسبب فما ظنك اذا كان مضافا له وانما حوز سببا
اذا انقض العن بالحدث وامكن جعله سببا في ذلك الوقت لبقاء اهلية المصروف وهما لم ينقض
اخر في الحال فبقي سببا في الحال فلا يجوز ابطاله لانه علق بحق العتق وهذا لان حقيقة الحرية لا ينقل
الا بطلان فكرة في حق الحرية وسببها كالاستعداد ولانه وصية اثبات الخلافة في ماله للموصى له مقدما
على الوارث فاعتبر سببا في الحال لاثبات الخلافة كالقرابة وما ذوا الحكاية حال فلا يملن الاحتياج به
لانه محتمل لانه كان مديرا مقيدا ومحتمل انه باع منفعة بالاجرة والاحتياج سمي بمخالفة اهل المدينة
لان فيها بيع المنفعة يومك ما رواه جابر انه عليه السلام باع خدمة المديرة وروي ابو الوليد المالك
رحمه الله وصحة لانه باعه في وقت كان باع الحرية لادن مادي وروي انه عليه السلام باع حرا بدينه
ثم نسخ بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ذن في التامخ والمنسوخ ولا نسلم ان التدبر
وصية محضة بل انعقاد السبب في الحال على ما قلنا ولهذا لا يملك التدبير بقتل المدبر سببا ولا يملك
المولى الرجوع عنه بالقتول ولو كان التدبير وصية محضة لبطل الرجوع **قال**
ولست بخدم ولا يورث ولا يملك المدبر ويورث الناس وبطل المولى الامة المديرة وزوجها
من انسان لان ملكه ثابت فيه ولهذا يدخل تحت قوله كل مملوك لي حرو بالملك يستفاد ولاية هذه
المصرفات وهي لا سلطان للمدبر في نفسه بخلاف البيع ويحوز فانها تبطل حقه فيه فلا يملك ولا يورث
ان سره لانه لا موجب له من ثبوت يد الاستعداد من الماله بطريق البيع وهو ليس بمال للبيع كالم ولد
قال وموته يعق من ثلثه اي بموت المولى يعق من ثلث ماله لما رواه لا التدبير وصية
لكونه تبرعا مضافا الى ما دفع الموت فمقتضى الثلث **قال** وسعي في ثلثه لو فقرا وكذا لو عدل
يعق سعي في ثلثه اذا كان المولى فقرا ولم يحز له مال غيره وسعي في جميع قيمته اذا كان عليه دين
فستفترق ماله لما ذكرنا انه وصية ومحل بقاها الثلث ولم يسلم للموصى له شئ الا اذا سلم للورث مضاعفة
والدين مقدم على الوصية ولا يملن بعض العتق يجب بنفسه معنى برة قيمته **قال** ويتابع لو ان
ان امت من سقري او مرضى او الى عشر سنين او عشر من سنة او انت حرة موت فلان يعق الوجد
الشرط يعني ان علق التدبير بموته على صفة بان قال ان امت في سقري او مرضى الى اخره يجوز بيعه لانه
ليس بمدبر مطلق ويعق ان مات على تلك الصفة لوجود الشرط وهذا لان الموت على تلك الصفة ليس

كانا لا محالة فلم ساعد سببا في الحال واذا اسفي معنى السببية لتزوده من الثبوت والعدم بقي
تعلقا كسائر التعلقات فلا يمنع البيع خلافا لمذهب المطلق لان عتقه تعلق بمطلق موته وهو كابر
لا محالة فاذا عتق بوجود الشرط عتق كما عتق المذبح اعني من ثلث ماله لان الصفة لما صارت منفية
في اخر حرز من اجزائه اخذ حكم المذبح المطلق لزوال التردد ولو وقته مدة لا يعيش مثله اليها
بان قال ان امت الى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مذبذب مطلق عند الحسن
ان زياد وقال ابو يوسف ليس بمطلق لان العبرة بالتوقيت ولا ينظر الى طول المدة او قصرها كما في
التوقيت في النكاح والمختار هو الاول لانه اذا كان في الغالب لا يعيش اليه صار كالجار لا محالة
ومن المقيدين بقول اذا مات وغسلت فانت حر لانه عتقه بالموت وشي اخر بعده وان مات في القنابر
لا عتق مالم ينعق وان غسل لانه لما لم ينعق بنفس الموت اسقط الوارث فهو كقوله ان امت و دخلت الدار
فانت حر وفي الاستحسان ينعق لانه فصل عقب موته قبل ان يقرر ملك الوارث فيه فصارت نظيره لعلقه
بموته على صفة خلاف زيادة دخولا لدار لانه لا ينعق بالموت فيقرر ملك الوارث فيه قبله ومن المقيدين
ان يقول انت حر قبل موتي بشر او يتوم ومضى الشهر واليوم فهو مقيّد حتى ملك بوجه وقال زفر لا ملك
لانه مملوك للفقير قلنا احتمال موته قبل الشهر كان قايما وقتا لم ينعق فصارت عقيد فلا يخير بعد
ذلك مضى الشهر واليوم ولا المدة ترهوا الذي عتق بموت مولاه وهذا عتق قبله فلا حوز مديرا
وذكر في اختلاف زفر وعقوب اذا قال لعبد اذا مات او قتلت فانت حر فعند زفر يكون مديرا لان
عتقه تعلق بموته حتى ينعق اذا لمات على اي وجه كان وعلى قول ابو يوسف لا حوز مديرا لان عتقه
تعلق بارتداد المدين الموت والعتق لم حر عزمة في اخدهما فلم يكن مديرا والله اعلم

باب الاستيلاء وهو طلب الولد لغة وفي الشرع طلب الولد من الامة
وام الولد الامة المستولدة وهي من الاسماء التي خرج بها من العموم الى الخصوص كالنعم والجف فانه لم
لمطلق العتق لغة وقد صار في العرف لقصده مخصوص ونظيره البنت والكعبة والعم والارباب **قال**
ولدت امة من السيد لم يملك اي اذا ولدت امة من مولاها لا يجوز ملكها لما روي عن ابن عباس رضي
عنه انه عليه السلام قال من وطئ امة فولدت له فهي حرة عز برهته ورواه احمد وابن ماجه
وغنه رضي الله عنه فولدت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يملكها ولدها ورواه
ابن ماجه والدارقطني وعنه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يملكها ولا يبيعها
ولا يوهبها ولا يورثها ليس يمنع منها السيد مادام حيا فاذا مات فهي حرة ورواه الدارقطني وزفر
مالك في الموطا ولا الجزية قد حصلت بين الواطي والموطوع بواحدة الولد فان لما قد اختلفا
بحث لا عملان المستر بينهما على ما عرف في موضعه الا ان بعد الانفعال بقي الجزية حكما لا حقيقة فضعف
السبب فاوجب حتما مولا الى ما بعد الموت ونقا الجزية حكما باعبارا والسبب وهو من جانب الرجال
فكان الجزية تحت في حرمهم لا في حرمهن حتى لو ملك الجزية زوجها بعد ما ولدت منه جارية لها بوجه فلا
يعتق بموتها وثبوت عتق موجب تحت جزية في الحال ونوجب عتقها بعد موته ورواه اذا كان
بعضها مملوكا لانه لا يستلاد لا يفرج اذا امكن تحمله اذ هو فرج النسب فيعبر بها اصله

وقال بشر ورواه الطاهر يجوز سبها ولا يعتق بموت المولي وروى عن علي رضي الله عنه انه كان يجوز
بيع امهات الاولاد ثم رجع الى قول الجماعة وحتى عن ابي سعيد البرقي يندفع اللدخي انه يخرج خاجرا من
مردعة فومثل يوم الجمعة فغدا فواي تفر صلالة الجوه قوما جملوا المنظر وفهم داود فسأله حنفي
عن بيع ام الولد فقال يجوز سبها لان بيعها كان جازا قبل العلق بالاجماع نحن على هذا الاجماع حتى سئل
اجماع اخر لان ما ثبت باليقين لا يزول الا بيقين مثله فخير الحنفية فانه لا يقبل القياس وخبر الواحد لا يوجب
اليقين فقال ابو سعيد اجمعا على عدم حوز سبها بعد العلق لان بطنها ولد احرا نحن على هذا الاجماع
حتى سئل اجماع اخر فخير داود وانقطع لما روي وهنه ووهن صحابه في القه ترك الخروج الى الحج فليس
للنذر ليس فاجتمع اصحاب داود عند ابي سعيد وكان على ذلك حتى سئل لعله مناد يا يقول فاما الزيد فذهب
جها واما ما ينعق الناس فمكث في الارض لما ثبت ساعة ان فرغ الناس بابه واخبر بموت داود فاستقرت
امره بعد ذلك **قال** ونوطا ولا يستندم وتوجرو زوج لبقا ماله ولاية هذا التصرف تستقفا
بوفضاوت كالمذبح ولا يثبت ثبت ولدها في اول مرة الا ان تعترف به وقال الشافعي رحمه الله ثبت
نسب ولدها اذا اعترف بالوطي وان عزل عنها الا ان يدعي انه استبرأها بعد وطئها بحضرة لانه لما ثبت
النسب بالعتق فلا يثبت بالوطي وانه اقوى اقضا اولى والناس وطئ الامة يقصد به قضا الشهوة
ذون الولد لوجود ما يمنع من الولد وهو سقوط يقومها او نقصان قيمتها ولا يستنقص باولاد الامة
عادة او خسارة الحمل فان النفوس الالهية تستنكف عن وطئهن فضلا عن طلب الولد منهن وانما تنفق
ذلك لبعض الناس لغلبة الشهوة والقياس يمنع لان المقصود من النكاح النولد ولهذا ثبت نسبه
منه وان لم يطأها لوجود الغرائز القوي ولهذا لا ينفك بالعتق والاستبرأ بحضرة لا ينفك لان الطاهر
محضر عند فاي فائدة في اشتراطه وروى الطحاوي عن عكرمة عن ابن عباس باسناده انه كان له
جارية يطأها فحملت فقال ليس مني في انها ابنا لا اريد به الولد وعن عمر انه كان يفرق بين جاريته
لجارت بولد اسود فشق عليه فقال ممن هو فقالت من راعي ابل جدار الله واثنى عليه ولم يلزمه ولو
اعترف بالحمل فان جارت به لسنة اشهر ثبت نسبه منه للسنة بوجوده وقت الاقرار ولا فرق في ذلك
بين ان يكون حيا او ميتا بعد ما استبان خلقه وان جارت به لاكثر لم يثبت **قال** فان ولدت بعد
تت بلا دعوى خلافا لاول اي اذا ولدت ولدا بعد الولد الاول ثبت نسبه بلا دعوى لانه لما ادعى الولد
تعبير الولد بمقتضى ايمتها فصارت فراشاة وقال عليه السلام الولد للغرائز وصارت كالمنكوحة
ولهذا لو اعتنقها المولى او ماتت عنها حب بملكها العدة بثلث جيش هذا اذا لم يحرم عليه اما اذا حرمت عليه
بوطنها ومحو لم يثبت الا بالدعوى لانقطاع الغرائز **قال** وانعتق نفيه اي انعتق فسب ولد لم
الولد بعد ما اعتق بالاول بمجرد نفيه من غير لقان لان فراشها ضعفت حتى ملك نغاله بالزواج
بخلاف المنكوحة حيث لا ينفق في نسب ولدها الا باللقان لانه الغرائز لا تربي انه لا يملك ابطاله
بالزواج وذكر في النهاية معتزليا الى المبتسوط فقال انما يملك نفيه مالم يقض الفاضل به يتناول ذلك
فاما اذا قضى الفاضل به فقد لزمت عليه ابطاله لا يملك ابطاله وكذا بعد النكاح لانه وجدته دليل
الاقرار من قبول التعنية ومحوه فيكون كالصرح بالاقرار ومدة النكاح ما ذكرنا في باب الاعبات

على اختلافهم ولواعظها ثم جات بولد المستنير لزمه ولا ينبغي نفيه لان فرائضها قد نال بالحرية ولهذا
 ملك نقله بالزواج وليس له ان يتزوج اجنبا عند اى حصة ما ذامت في العدة وعلى هذا لو مات
 جات بولد لا دل من سنين حيث ولزم لما قلنا ان علم انه لا يلزمه ان يتزوج ولد الجارية في الحكم لما ذكرنا
 واما فيما بينه وبين الله تعالى فان كان وطها وحسنها ولم يعزل عنها لزمه ان يتزوج ويدعى الله منه
 لان الظاهر انه منه لانها الزنا لا سيما عند التحسين وهو عبارة عن حفظها عما يوجب ربه الزنا
 وعند عدم العزل وقد ولدته في ماله والبناء على الظاهر فيما لا يعلم جمعته واجب واما اذا لم يحسنها
 او عزل عنها فعلى حصة انه يجوز له نفيه لان الظاهر وان كان عدم الزنا يعارضه ظاهر اخر هو
 العزل او عدم التحسين وعزاي يوسف انه اذا وطها ولم يستبرأ بها بعد ذلك حتى جات بولد فعليه ان
 يدعى عزل عنها او لم يعزل حصة او لم يحسنها جملا لا سيما على الصلاح ما لم يتبين له خلاف ذلك لانها
 يظهر عقب سبب حال عليه حتى يتبين خلافه وفي الاصح ان يقول اي يوسف لفظ الاستحباب وفي
 المستوسط لفظ الخوب وعزى محمد رجة الله لا ينبغي له ان يدعى نسبه اذا لم يعلم انه منه وللنبي ان
 لعنوا الولد ولستمع بالام ثم يقيمها بعد موته لان استحبابه قد ثبت له ليس منه لخل شرقا فها
 من الجاسن وهو مستحب عند **قال** رجة الله وعرفت موته من كل مال ولو لم تسع لغرم اي
 عرفت موته من كل مال من جميع ماله ولا يلزمها السعاية لغرم ولا وارث لما روينا ومننا من المعنى وان
 الاستدلال من جوابه الاصلية لما ان قوامه بالنسب معنى كما ان قوامه بالاحل حقه وحاجته
 مقدم على حق الغرماء والورثة فحاجته الى التجهيز والكفن خلاف ما يدبر لانه ليس من اصول
 حواجه ولا يلزمه الاستعانة عند اى حصة رضى الله عنه وحق العزما لا يسلط بالاسموم كالفحص
 حتى اذا قلنا لمدن وجب القصاص بقتله او قتله وليك وجب القصاص على القاتل ثم مات المدن قبل ان
 يقتله او قتل هو وجب عليه القصاص فلا وليا ان يقتلوا القاتل ويغرموا عنه بغيره ولذا
 لا وليا المقصود ان يقتلوا الغرم وان دعى له بطلان حصرهم في هذا **قال** رجة الله ولو اسلمت
 ام ولد النصراني سعت في قيمتها ودينها انها تكون مكانه فلا بد من السعاية الى الضرر بالموتى وقال
 زفر رجة الله لعن الخال والسعاية دين عليها وهذا الخلاف فيما اذا عرض على الموتى الاسلام فابى له ان
 في استئمانه الملك عليها لا وازالة ذلك لما فرغ المسلم واجب وذلك بالبيع والعق وقد تعدد الاول
 فتعذر الثاني ولنا انه قد ذابها وها في ملك الموتى وله وعذر ازالة ملك الذي يجازي بالملك
 محترم يخرج الى الحرية بالسعاية كما في معن البعض نظر الجانيان وهذا لان ذلك في الاستعداد
 قهر ملك اليمين وذا يزول بالسعاية لانها تخرج عن يد من حرمه بل وحق مكاسبتها ونفسها
 ودفع الضرر عن الذي واجب ايضا فلو قلنا من زوال ملكه في الحال تبدل في ذمة مفسدة والمال في
 ذمة المفلس كالتأوي بل هو تال ولا يمتد الى ولا ينشط على الاستحباب بعد حصول الحرية لحصول
 مقصودها بخلاف ما اذا لم يعق لها ينشط ويحتج على تحصيل المال لتناول شرف الحرية فان ضرر
 عليه لانه بمنزلة ازالها عن ملكه بالبدل ولا يقال هي غير مقومة عند اى حصة فكيف يجب
 عليها السعاية لانا نقول وجوب السعاية لا يشترط فيه المقوم الا ترى ان القصاص لا يقوم ومع هذا

بعض الاوليا انقلب نصيب الباقي مالا للتعذر ودفع الضرر عنهم ولا يمتد الى ما عليه وحاجة ام
 الولد جازع لتجمل عن قتل موت سيدها ولا الذي لعن ما ليتها فترك على ما تعقد على ما بينا
 من قبل ولو مات مولاهما عقت بالسعاية لانه لم ولد له ولو عجزت لا ترد الى ما كانت لانها لو ردت
 لا عقت مكانه لقيام الموجب ما لم يسلم مولاهما والمدر في هذا كام الولد حتى اذا اسلم مدر
 النصراني يسعي في قيمته لما ذكرنا في ام الولد **قال** وان ولدت بتكاح لملكها فهي ام ولد
 اي اذا تزوج امه فولدت له ثم ملكها صارت ام ولد له وقال الشافعي لا يصار ام ولد له ولو استولد
 ملك يمين ثم استعقت ثم ملكها صارت له ولدت له عندنا وله فيها قولان لدقوله صلى الله عليه وسلم
 ايما امه ولدت من سيدتها فهي حرة عن ذم من شرط لنبوت العنق لها ان تزول الولادة من سيدتها
 وهذه ولدت من زوجها لا من سيدتها ولا يملك شرط لنبوت العنق لها ان تزول الولادة من سيدتها
 الزاني وهذا لان ثبوت امومية الولد باعتبار علق الولد حرا لانه حر الام في تلك الحالة والخبر
 ثبت بينهما حسبة الولد الى كل واحد منهما جملا وقد ثبت النسب فقبت الحرية بينهما في اربعة اشباب
 الولد اليها بخلاف ولد الزنا فانه لا نسبه له الى الزاني نظيره من اشترى اخاه من ابية او عمه من الزنا
 حيث لا يعق عليه لانه نسب له بواسطة نسبه الى الجد والاب وهي غير ثابتة واما ما يعق عليه
 ولد من الزنا بالملك فان ذلك لغو شرعا اذ لا يعمق فيما لا يملك ابن ادم فلا يظهر حقه بعد الملك
 وهذا النسب منقر شرعا ولا يعتبر بما ذكرنا من حرية الجاني لانه لو اعق ما في بطنها لم يثبت لها حق
 العنق ولا حصته ولو كان لجل الاتصال بها ثبتت ولا حجة له بما روي لانه لا يضره لان العلق
 وجد في ملكه وهو ينظر ملك القريب فانه لا يشترط لعنقه ان يكون حاد ثا في ماله وما اذا اجبت
 ولدت بالزنا خلا فزفر وهو العياسر وجوابه ما بينا ولو طلقها فترجعت بغيره فولدت منه ثم
 اشترىها واولادها كلهم تصير ام ولد له ولعق ولدها من غيره يجوز بيعه ولا يجوز منزلة الامم
 خلا فالزفر خلا فالولد الحادث في ملكه حيث حوز حكمه حكم امه بالانفاق وان وطئ جارية ابنه
 فجات بولد فادعاه الاب بنت نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمه ولدها
 وقد ذكرنا هاهنا في النكاح ولشترط صحة دعوى الاب ان تزول له ولاية الملك من وقت العلق الى وقت
 الدعوى حتى لو جلت في غير ملك الابن او جلت في ماله ثم اخبر بها عن ماله ثم ردها الى ماله او جرت
 الاب او كان زفرا او كافرا فاق او اعق واسلم فجات بولد لافل من سنة اشهر من ذلك الوقت لم يصح
 دعوى الاب لان يصدقه الابن فان صدقه بنت نسبه منه ولا يملك الجارية والعنق الولد على الابن
 لزعمه انه ملك اخاه وكذا لو كانت الجارية ام ولد لابن او مدرته لم تصح دعوى الاب لعدم قبول
 النقل من ملك الاب ولو وطئ ابا ام مع قيام ولاية الاب لا يثبت النسب منه لانه لا ولاية للجد حال
 قيام ولاية الاب وان زالت ولاية الاب بالموت او الرق والنفرا والجزن تصح دعوى الجد لان المصحح
 ثبوت الولاية للجد من وقت العلق الى وقت الدعوى لما ذكرنا في الاب وقد وجد حتى لو لم يولد ملك
 الخادم في هذه المدعى اول من جرد اهلا للولاية في بعضها لا يصح دعواه **قال** ولو ادعى ولد له
 مشتركة ثبتت نسبته لا يحتاج الولد الى النسب لانه صا ذم ملكه في النصف فصح دعواه فيه

على ما قلنا لانه ان النسب هو الذي
 على ما ذكرنا والجزية هي
 لانه من حصة نفي السعاية
 الحق والدين قبل الملك هو

وثبت نسبه فيه فاذا ثبت نسبه فيه ثبت في الباقي ضروري انه لا يتجزى لما ان سببه لا يتجزا وهو
العلوق اذا لواحد لاحق من ماء رجلين ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدعوى في المرض او في الصحة
لانه من الحاجة الاصلية على ما بينا **قال** ونعم ذلك لان الاستلاد لا يتجزى عند ما وعند
اخي حصة بصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك اذ لم يحصل لها
شي من سباب الحرية قبل كماله بدو غيره **قال** ولزمه نصف قيمتها لانه يملك نصيب صاحبه
لما استكمل الاستلاد ويعتبر قيمتها يوم العلوق لان مومية الولد ثبتت من ذلك الوقت ولا خلاف
بين ان يكون مؤسرا او مقسرا لانه ضمان تمام ضمان العتق على ما عرف في موضعه **قال**
ويصرف غفرها اي لزمه نصف غفرها لانه وطى جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطى حكما
للاستلاد فتعقبه الملك في نصيب صاحبه خلافا لاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجزئ
العقر لان الملك هناك حيث شرط الاستلاد فقدمه فصا واطا ملك نفسه وانما كان ذلك
لان ماله من الحق لا يكفي للاستلاد لانه حق مملوك لا حقيقة ملك ولا حقه فلذا جرد له ان يبرأ وبها
خلافا لشرط فان له حقيقة الملك في النصف فكيف لصحة الاستلاد فلا حاجة الى النقل **قال**
لا قيمة اي لزمه قيمة الولد لانه طوى الاصل اذا للنسب ثبت مستندا الى وقت العلوق والضمائم
جب في ذلك الوقت فحدثا لولد على ماله ولم يعلق شي منه على ملك شركه **قال** ولو ادعى عنه
ثبت نسبه منها ومعه اذا اخلت في ملكها وهذا اذا اشترياها خلت في حق ثبوت النسب
منها وانما يخلف في حق وجوب العقر والولا وضمان قيمة الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه
لعدم الوطى في ملكه وجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المذموم واحدا ووجب لكل واحد منهما فيه الولا
لانه عور على ما عرف في موضعه وقال الشافعي رضي الله عنه مرجع الى قولنا لانه لا ضمانا للنسب
من شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلو من مان متولد وقد سرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول القليل
في سامة نريد وان النسب مما لا يتجزى فلا يصور فيه الشركة كالكاح ولنا كتاب عمر رضي الله عنه
الى شرح وجهه الله لتساقل بين علمها ولو بينا بين علمها هو انهما يرثان وهو للباقي منهما وكان
ذلك محض من الصحابة من غير خبر وهو مذهب علي وابن عباس وزيد بن ثابت ولانه رجم بالغيب والله
تعالى هو المفرد بعلم الغيب ويعلم ما في الارحام ولان فيه قد فاللخصات ولهذا صار قد فاني غيره
الحالة اجتماعا لان قول القاتل لو كان معترضا شرعا يرجع اليه في اللعان في الولد ولم ينف الولد
بالجمل وهذا دليل على ان قوله غير معتبر ولانه من احكام الجاهلية قال الله تعالى احكم الجاهلية بغير
قالت عائشة رضي الله عنها كانت الحجة على اربعة انحاء منها ان دهظا كانوا يجتمعون على امرأة فاذا
انت بولده عوا القاتل فالحجة باسبهم وذلك باطل مماثلون لان القاتل في الله هو الذي يقول
الباطل قال الشافعي وطال حنا رى حجة البين والنوى ومن قاتل يقول قوله يقول اي يقول
الباطل وسرور النبي عليه السلام كان يقطع طعن المشركين لانهم كانوا يطعنون في نسب اسامة بن
زيد لاحلاف لونهما وكانوا يعقدون ان القاتل يعلم ذلك ولما مر بجزر المدلى على علمها فقال هذه
الاقدم بعضها من بعض انقطع طعنهم ولزم الحجة على زعمهم صريحه السلام لذلك لان قول القاتل

حجة شرعا ولانه حكاية حال فلا يمكن الاحتجاج به على ما عرف في موضعه حقيقة انه عليه السلام
لم يثبت نسبه به ولم يجعل قوله حجة فيه لان نسبه كان ثابا قبل ذلك فلا يصح الاستدلال
به على ثبوت النسب وهو لم يثبت بشيء ولان الشبهة لا توجب ثبوت النسب ولا عدم الشبهة
ليوجب انتفاءه لان الله تعالى فعل ما يشاء وحكم ما يريد الا ترى ان الرجل الذي قال لرسول الله صلى
الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت فلانا اسود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك ابن
فقال نعم قال فما لوانها قال حمير قال هل فيها من اودق فقال ان فيها لورفا فقال حمير ترى ان جاءها
قال من عرف نزعها فقال صلى الله عليه وسلم فلعل هذا عرف نزعها رواية الجماعة ولم يخصصه صلى
الله عليه وسلم في نفيه لعدم الشبهة ولم يعول عليه حجة ما قد علم على ان ذلك ليس بشي ولا نه استويا
في سببها لا سببها في الاستحقاق والنسب وان كان لا يتجزى لكن سببها احكام مجزئة
كما المراتب والبيعة والحضانة والنسب في المال واحكام غير متجزئة كالنسب وولاه الا
لما قبل الجزية ثبتت بينهما على الجزية وما لا يقبلها حيث في حق كل واحد منهما على المال كانه للسرعة
غيره الا اذا وجد المخرج في حق واحد منهما فلا ينعاد ضمة المخرج مما اذا كان احدهما ابيا الاخر لان للاب
حقا في مال ابنه او يكون احدهما ذميا والاخر مستملا لا لا سلام يعلم ولا يعلم والحر او ولي من العبد
والمرئد اولى من الذي والعمالي اولى من المجوسي **قال** ومضى ام ولدها لان دعوى كل واحد
منهما في نصيبه في الولد معتبرة واجبة على دعوى صاحبه لقيام المخرج فصح دعواه فيه فبطلت
لصير نصيبه متهما ام ولد له بقا لولدها **قال** وعلى كل واحد نصف العقر لان الوطى في المحلل
المعصوم سبب للضمان الجار او الحد الزاجر فتعذر ايجاب الحد للشبهة فيجب العقر **قال**
ومعنا لعدم فاع الاستغناء بالاستغناء الا اذا كان نصيبا احدهما اكثر من نصيب الاخر فاحد من
الزيادة اذ المخرج لكل واحد منهما بقدر ملكه فيها خلافا لنبوة والارث منه حيث يكون لهما على السواء
لان النسب لا يتجزى وهو في الجملة لاحدهما فيكون بينهما على السواء لعدم الاولوية **قال** وورث
من كل ارث ابن ابي رث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لان كل واحد منهما اقر له على نفسه ببنوته على
المال فقبل قوله **قال** وورثته ارث اب ابي رثان منه ميراث اب واحد لان المصحح احدهما
فيعسمان نصيبه لعدم الاولوية مما اذا اقام كل واحد منهما الدية ان هذا ابنه او على ان هذا الشريك
قال ولو ادعى ولد امة مكاتبه وصدة المكاتب لزم النسب لفسادهما على ذلك فصا وكما لو ادعى
نسب جارية الاجنبي فصدت له المولى **قال** والعقراي ولزمه العقر لانه وطى فخرج ولا ملك
يمن وقد سقط عنه الحد للشبهة فصا وكوطي المكاتب بل اولى لان المكاتب ملك الرقة ثابت
للمولى ومع هذا وجب عليه العقر بوطيها كوجوب الارش بالجناية لانها صارت بالعقد كالاجنبية
عنه والعقر ملحق بالارش وليس في جارية المكاتب ملك فجانا ولي بالوجوب **قال** وقيمة الولد
اي لزمه قيمة الولد لانه في معنى المقر وورث اعتمد لولا وهو انه ثبت كسبه فلم يرض بركة فلو
حررا بالقيمة ثابتا للنسب منه بما ان المقر واعتمد لولا وهو المال الماهر وان لم يكن له ملك حصة
قال ولم تضام ولد لانه لا ملك له فيها لا حقيقة وماله من الحق كاف لصحة الاستلاد فلا

كاح

ح

الى العقل وقد علم المالك خلاف جارية الابن لانه ليس للاب فيه حصوة الملك ولا حقه وانما له حق النكاح
 وذلك غير كاف في صحة الاستئثار **قال** وان كذبته لم يثبت النسب ايمان كذبة المكاتب لم يثبت النسب
 الولد منه وقال ابو يوسف ثبت لان الجارية كسب كسبه فصارت جارية الابن بل اولى لان المولى في
 المكاتب مال الرعية ولهذا سفل عنقه ومنع المكاتب من التصرف غير الاكساب خلاف الابن حقه
 ايضا في مال المكاتب اقوي ولهذا منع المكاتب من التصرفات فكان اولى بالسفك من غير تصد بوجه
 الفرق ان الابن له ان يملك ما لبيته اذا احتاج اليه ولهذا يجب عليه عقرها ولا يملك الولد ولا يملك
 ام ولد له وليس للمولى ان يملك ما لم يملكه لانه بالعتق يحرر على نفسه والحق بنفسه بالاجبي ولهذا
 يجب عليه عقرها وجمعة ولدها ولا يصير ام ولد له فليشترط تصد بوجه خلاف ما اذا اوطى المملوكة
 بولد فادعاه حيث ثبت نسبها ولا يشترط تصد بغيرها لان رقبته مملوك له خلاف كسبها ولو ملله
 يوما كذبة المكاتب ثبت نسبها وصارت ام ولد له ان يملكها لان الارادة بان وهو الموجب
 وزال حق المكاتب وهو المانع ولو ولدت منه جارية غيره وقال حنبل في مولاها والولد ولدي صده
 المولى في الاحلال وكذبة في الولد لم يثبت نسبها وان ملكها يوما ثبت نسبها وصارت ام ولد له ولو ولد
 في المولد ثبت نسبها ولو استولت جارية احد ابويه او امراته وقال طينث انما حلت لم يثبت نسبها
 ولا حرة عليه وان ملله يوما عتق عليه وان ملك امه لا يصير ام ولد له لعدم ثبوت نسبها والله اعلم

كتاب الايمان

اليمين لغة قال الله تعالى لاخذ نائمة باليمين وقال الشماخ رايته عرابية الاوين يسمون الى الحرات
 منقطع القرن اذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابية باليمين وفي الشرع عبان عن عهد قوي بها
 عزم الخالف على الفعل والترك وسمي هذا العقد بها لان العربة تنقوي بها وهي مشروعة لا والله
 تعالى اقسم وامر بنيه صلى الله عليه وسلم بالقسم فقال تعالى قل اي وري انتم خلق ولا فيها عظيم اسمها
 الله وصفاته لان من اقسم لشي قد عظمه واقسم عليه السلام لغزو فرسها والصحابه رضي الله عنهم
 كانوا يقسمون فكانت ثابته بالحياب والستة والاجماع واليمين بغير الله تعالى ايضا مشروع وهو
 بطلن الجزا بالشرط وهو ليس بيمين وضعا وانما سمي بميثا عند الفقه بالحصول لمعنى اليمين بالله وهو الحلف
 او المنع واليمين بالله تعالى لاحسن وبقليله اولى من تحريم واليمين بغيره مكروهة عند البعض للهي الوارد
 فيه وعند غايتهم لا حكم لانه يحصل بها الوثيقة لاسيما في زماننا وما روي من النهي بحول على الحلف بغير
 الله تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم يا ايها القوم بالله تعالى في راسه او صفته
 وبغيره فذكر شرط صالح وجواز صالح وصلاحيه الشرط ان يكون محدوما على خطر الوجود وصلاحيه الجزاء ان
 يكون قابلا للوجود عند وجود الشرط لتحقيق الجزاء والمنع وقد يكون محققا للوجود عند وجود الشرط
 كالعقود بالملك وسببه وحكمها وجوب البراءة والعتق خلفا وشرط انعقادها تصور البراءة
 المستفقتا خلافا لابي يوسف ثم اليمين بالله تعالى طينة اقسام غموس ولغو ومنعقد على ما يحكي بياضه
 وقد قيل المحض عليه انما لا يحاوما ان يكون فيها مواخذة اولا فالثاني لغو والاو لا يخلو اما ان يكون
 المواجه دينية او عقوبة فالاول المعقود والثاني في الغموس **قال** حلقه على ما ضربا عدا غمر

وقدنا لغواي اذا حلف على امر قد مضى وهو كاذب فيه فان تعذر الكذب فهو غموس وان كان بظن ان لا
 كما قال فهو لغو وشايتان في الحال ايضا سميت الاولى غموسا لانها تغمس صاحبها في الذنب ثم في النار
 وسميت الثانية لغوا لانها لا اعتبار بها واللغو اسم لما لا يفيد يقال لغوا الذي لا يفي ولا فائدة فيه
 فلهذا ما يتصور في اليمين بالله تعالى ولا يتصور في اليمين بغيره لان فعل الطلاق والعتاق والذود بامر
 فان في الماضي لا يحق فيه اللغو والغموس لان الطلاق يقع به ولذا العتاق والذود وان عالما وقت
 اليمين او لم يحسن عالما **قال** رحمة الله وانتم في الاول من الثانية يعني بانتم في الغموس ولا بانتم في اللغو
 لقوله تعالى لا توادخكم الله باللغو في ايمانكم ولتوادخكم بما سببت قلوبكم ولقوله صلى الله عليه وسلم الخمار
 الا شربك بالله تعالى وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس واه الخماري ولجود وقال عليه السلام
 من اقتطع حق امر مسلم منه وقد اوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل ان كان لسرا اطفال
 وان كان قضيبا من ازال رواه مسلم واجد وغيرهما وقال عليه الصلاة والسلام بمنى لفاحق يدع الدنيا
 بلاق اي خالية ولا يجب فيها الايمان الا النوبة والاستغفار وقال الشافعي يجب فيها الايمان لقوله تعالى
 ولتوادخكم مما كسبت قلوبكم والمراد القصد لانه قل القلب والمراد بالمواخذة الكفارة لانه نقل فسر
 بها في اية اخرى بقوله ولتوادخكم بما عقدتم الايمان فكفارة الية والمراد بالعقد القصد ايضا وفيه
 بوقوع بين اثنين ولا ان الكفارة شرعت لرفع ذنب هناك حرمة اسم الله تعالى وقد حقق الاستشهاد بالله
 تعالى كاذبا فاشبهه المعقود ولما قوله صلى الله عليه وسلم خمس من الكبائر لا هان فهن وعلمها العنان
 الفاجرة وقال ابن مسعود وابن عباس كفا فدا اليمين الغموس من الكبائر التي لا هان فيها وهو اشارة الى الصلابة
 وحكمة الاجماع وانها كبرة محضة والعتان عباداة فلا ساطعها كسرا ليجار وهذا لان المشروعات للار
 للعبادة لثمة اقسام عباداة محضة وسببها مباح وعقوبة محضة وسببها محظور محض ومزدد بدين
 العباداة والعقوبة وهي العنان لانها عباداة من وجه حتى تبادي بالصوم وتشترط فيها النية وعقوبة من
 وجوب لانها شرعت اجرة واجرة كالحدود فكون سببها ايضا مزدة وان المحظور والاباحة للكون العباداة
 متعلقة بالمباح والعقوبة بالمحظور وكما راى كفايات الطهارة فانها متعلقة بالمحظور من القول
 الزور والعود وكفايات العنان المحظور وهو بالقصر في الثبوت وهو محظور وبالحركة المباحة
 مثل المشي في الطريق وكذا كفايات اليمين بحلف والحث والاول مباح والثاني محظور واما الغموس
 لمحظور محض لان الذنب بدون الاستشهاد بالله تعالى حرام فلا يصح سببا للكفارة الا ترى ان العنان
 استشهاد بالله واحدهما ذنب بيقين ولم يوجب الشارح على الماذب منهما الايمان واخرج المسلمون على
 ذلك من وجه في اليمين لفاجرة صار مخالفا للنص والاجماع وهذا لانه عليه السلام اخبر ان احدا
 ماذب فقال هل فيكم من تاب فبين ان لا واجب على الماذب منها في عسمة النوبة لا غير ولو كانت الكفارة
 يجب بها اليمين له ان عليه اربع كفارات ولا حجة له فيما نل لان المراد بها المعقودة والذي يدل على ذلك
 ان الله تعالى امر بحفظ الايمان بعد ما شرع الايمان فيها بقوله تعالى واحفظوا ايمانكم واحفظوا انما
 شائتي في المستقبل الذي يقبل المضيق والغموس لا يتصور ذلك فلهذا لا يثبتها الاية وكذا العقد لا
 كونها فاما قبل الحلال لانه من قال فاهم خطرات الحث تروح وتذود ولقلب الحث حل وعقد

وهو الذي لا يثبت
 في الغموس
 وهو الذي لا يثبت
 في الغموس

ولنا قراءة ابن مسعود وأبو ثعلبة أيام مناعات فجازا البعيد بها لا فيها مشهور فصار كغير
المشهور ولا يلزمنا انما لا يحل المطلق على المقدار ذلك اذا كان في السبب او في حكمه واذا
اذا كانا في حكم واحد فصله وقوله صوم المتعة مقيد بالفرق ممنوع بل هو مطلق وانما لا يجوز
صوم السبعة في شهر الحج لان فيه لم يدخل لانه تعلق بالرجوع الاسرى انه لو صامه فيها
متفرقا لا يجوز الصيام ثم اقره واليسار اعتبر وقت التكفير عندنا وقال الشافعي يعتبر عند
الحث حتى لو حث وهو موثر شرعا غير حث الكفار بالصوم عندنا ولو عكسه لا يجوز
وعنده على العكس هو يعتبر بالحد فانه يعتبر فيه النصف بالرفق وقت الوجوب ولنا ان
الصوم يدل على الكفر بما لمالك فيعتبر فيه وقت الادا كالتيه يدل على الما فيصنار اليه عند
عدم الماء وقت الاستعمال والشرط في الموضوع عدم الاصل بالمرحلا فالحال فان جدا لغير
لغير يدل على عدم الاحراز **قال** ولا يجوز قبل الحث يعني لا يجوز التكفير قبل الحث وقال
الشافعي يجوز التكفير بما لمالك قبل الحث لقوله عليه السلام اذا حلفت على عذر عزمك ثم
انت الذي هو خير رواه النسائي وابوداود وهذا صريح في جواز عدم الكفار لان كلة
شعر للترتيب ولانه اذا اختلف وجوب السبب وهو الممنوع لئلا يضافها اليها يجوز كما لو
كفر بعد الجرح قبل زهوق الروح ونما اذا كفر بعد الظهار وقبل العود ولا يجوز حاضرا
بالسبب وجوب الادامات اخرج عنه بالشرط والمالي يحتمل الفضل من وجوبه وجوب ادائه
اما البدي في فلا يحتمل الفضل فلما انا اخر الادامات بقا الوجوب لان الفعل لما وجب وجب ادائه
اذا الصوم فهو الاداء بعينه بخلاف المالي لان المال مع الفعل متغايران فجاز ان يصف المال
بالوجوب ولا يثبت وجوب الاداء الا ترى ان الممنوع يجب بمجرّد البيع ولا يجب الاداء ما لم يطلب
وكذا في الديون الموجبة حيا للمال ولا يجب الاداء ولنا ان الكفار يسترحل الحانية ولا حانية
قبل الحث والممنوع ليست بسبب وجوب الكفار لان في درجات السبب ان يكون فضيا
الى الحلم طريقا له والممنوع ما فقه من الحث محرمه له فكيف يجوز سببا له ولهذا لا يجب الا بعد
استفاض ترديا للممنوع بل الحث ويستعمل ان يقال في شيء انه سبب لحكم لا يثبت في الحلم الا
بعد استفاضه بخلاف الجرح لانه مفضى الى الموت ولهذا يحكمه الموت وهنا يستعمل اجتماعا
وبخلاف كفارة الظهار لان الكفار لرفع الحرية ومن شايئة قبل العود وفي الممنوع سائر الحانية
وهي معدومة قبل الحث ولنا قلنا انه سبب فانما يصير سببا وقت الحث وفعله سبب للبر
وكم من شيء يكون سببا لشيء ثم يحمله الناس سببا لغيره كما نرى في القرآن للهدي والكفار جعلوا
سببا للضلال وتناول ما رواه ان صح ان حلة ثم فيه معنى الواو ولا يها قد حوّل معنى الواو
كقوله تعالى ذلك رتبة او اطعم في يوم ذي مسغبة فتيما ذامقربة او مسكنا ذامقربة ثم كان من
الذين امنوا قدس وكان قبل ذلك لان الاعمال الصالحات قبل الايمان لا تعد بها ولهذا لا يجب عليه
التكفير قبل الحث ولو كان ما قاله لوجب التكفير ولا ثم الحث بعدة مفضولا للامر به بكلمة ثم
على زعمه ولا يلزم من الاضافة اليه ان يجوز سببا له لان الاضافة الى غير السبب كالشرط وغيره

جازا الاسرى انه يقال كان الصوم وكفارة الاحرام والصوم للسبب لوجوبها وكذا الاحرام
وسان الكفار خلف عن البر فلا يصار اليها مادام البر باقيا ولا يعتد به ان فعله كما لا يصار الى النبي
ولا يعتد به اذ افعله مع الفدية على الما وهذا لان الكفار توبة قال الله تعالى في كفارة الفل توبتها
من الله والتوبة قبل الجرم لا يعتد به كالظمان قبل الحد ولهذا لا يجوز التكفير بما لمالك ولو كان
سببا كما قاله الجاز ككفارة العتق فانه بالصوم بعد الجرح وفروه من المالي والمالي في ساقط لان
حق الله تعالى في المال فعل الاداء والمالي الله وانما يقصد عين المال في حقوا اوباد لما جزمهم اليهم ولا
يقال ان الله تعالى وثب الكفار على الممنوع بقوله تعالى ولئن بوأنا لننزلنهم بما عقدتم الايمان فكفارته
قالوا للموت وللعقوب فمقتضى ان يجوز الكفار بعد الممنوع متصلا بها وقال ذلك كفارة الحكم اذا
خطم جعلها كفارة الممنوع وثبتا على الحث لا على الحث لاننا نقول الحث مضمر فيه بقدره فكفارته
اذ احثتم وقدره الاخرى اذ احثتم وحثتم مما اضطر لغيره بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر
فعد من ايام اخرى فافطر فعدة من ايام اخرى وكفارة اذا اتمتم الى الصلاة فاغسلوا اي اذا اتمتم
اليها وانتم محدثون ولو كان كما قاله لما اخصص بالمالي على ما ذكرنا ولو قدم التكفير لاسترد العتق
لانه وقع صدقة نظريا كما اذا قدم الزكاة قبل الحول ثم ذهب المال **قال** ومن حلف على معصية
يعني ان يحث اي يجب عليه ان يحث لما روينا ولقوله عليه السلام لا تذر ولا ممن فيما لا عمل ان ادم
ولا في معصية ولا في قطعة رحم رواه النسائي وابوداود وهو محمول على نفى الوفا بالمحذوف عليه
ولنا ان البر معصية ايضا كالحنث لاعتك حرمة الاسم فحجب المصير الى اخضاها انما وهو الحث لانه
مخصص له شرعا بما روينا وما يلزم المعصية في البر ليس مخصص له فوجب الاخذ بالمرخص ولا في
الحث فوات البر الى جبار وفي البر لزوم المعصية لا الجبار فيجب الحث لان الفوات الى خلف فلا فوات
قال ولا كفارة على كافر وان حث مسلما وقال الشافعي يجب عليه الكفارة وان حث كافرا لان
الممنوع يعتقد البر وهو اهل له لان البر يحق ممن يعتقد تعظيم حرمة اسم الله تعالى فيحمله اعتقاد
على البر ولهذا يستحلف في الدعاوى والحضومات ولنا قوله تعالى فقالوا ائمة الكفار انهم لا ايمان لهم
ولانه ليس باهل الايمان لان المنقوض منها البر تعظيم الله تعالى والكافر ليس من اهل الله هانك
حرمة الاسم بالكفر والعظيم مع الحث لا حتمان والبر لا يحق الا من المعظم بخلاف الاستحلال
في الحصومات لانه اهل لمصوده وهو التناول والاقرار وليس باهل الكفار لانها عبادة مستان
كاسمها ومعنى العقوبة فيها قانع وليست حتمية العبادة لانه ليس باهلها ولا حكمها وهو التواب
فلا يشرع في حقه اصلا **قال** ومن حرم مملوك لم يحرم اي من حرم على نفسه شيئا مما ملكه بان
يقول مالي على حرام او ثوبي او جاري فلانه اوردوب هذه الدابة لم يصير محرما عليه لدائه
لانه حله بالمشروع وتغييره ولا قدر له على ذلك بل الله تعالى هو المتصرف في ذلك بالشر
قال وان استباحه كقراي ان اقدم على ما حرمه يلزمه كفارة الممنوع لانه يعتقد بمسأ
فصار حراما لغيره وقال الشافعي لا كفارة عليه لانه قلبا الموضوع على ما ذكرنا فلا سقوط به
الممنوع لا في النساء والجواري ولنا قوله تعالى يا ايها النبي لم يحرم ما احل الله لك ثم قال

ل

قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقال انفس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له
امته يطاهها فلم تزل به عاكفة وحفصة حتى حرمها على نفسه فانزل الله عز وجل يا ايها النبي
حرم ما احل الله لك الى اخواتك واولادك والنساء وقال ابن عباس رضي الله عنهما اذا حرم الرجل
امراته فهي ممن حرمها وقال لعد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة متفق عليه وفي لفظ انه
اناه رجل فقال اني جعلت امراتي على حراما قال كذبت لعنت عليك حرام ثم على هذه الآية ياها
النبي لم يحرم ما احل الله لك عليك اغلظ الكفارات عنق رقيقة واولاد النساء وقيل انه عليه
السلام كان حرم العسل على نفسه والتمسك بالنظر ظاهرا لان العبرة لعموم اللفظ لا لمصوّر السبب
ولان الحرام لما صار ممكنا في الجوارى صار في جميع المباحات ايضا عمدا لانه اذا فرق بين مباح
والمباح ولا لفظة بمعنى ان حوزا الحرمه ثابتة لغيرها الا انه للسر له ذلك لما ذكرنا فثبت
الحرمه لغيره لما هو موجب للمعنى فان المحلوف عليه حرام من حيث انه حرام وان كان قوله ممكنا
في نفسه ولا من حرمه الحلال مسبب الدين فالنقص عليه محققا للنقص على السبب مجاز
ولو وهب ما جعله حراما او تصديق لم يثبت لان المراد بالتحريم حرمه الاستمتاع عرفا لا
الصدقة والهبه وقوله ومن حرم ملكه وقع اتفاقا لانه لا يشترط في الممنوع ان يكون مال له حتى
لو قال ملك فلان او ماله على حرام حوزا عمدا الا اذا اذبه الاخبار عن الحرمه **قال** حل حل
حرام فهو على الطعام والشراب المعروف الا ان ينوي غير ذلك والقياس ان يثبت وهو قول زهير
لان كلمة حل العموم وقد باشر قولنا بما كانا فرغ من معناه وهو النفس وكونه وجه الاستحسان
ان المقصود هو البر ولا يحصل للمنع اعتبار العموم فيسقط اعتبار ما اذا سقط تصرف في الطعام
والشراب للعارف فانه يستعمل فيما شاء ولا عادة ولا تملك المرأة الابالية لسقوط اعتبار
العموم واذا نواها كان لا ولا يصرف الممنوع عن المأكول والمشروب لما فيه من الحيف وهذا
فيه جواب ظاهر الرواية **قال** والفتوى على انه بمن امراه بلائيه لقلية الاستعمال فيه
وان لم يكن له امراه فذكر في النهاية معزنا الى النوازل انه يجب عليه العفان وكذا ينبغي قوله حلال
مروي حرام واختلفوا في قوله هرجة بردست راسب كرم مروي حرام في انه هل يشترط فيه
النية والظاهر انه يجب طلاقا من غير نية للعرف **قال** رحمه الله ومنع رندا مطلقا او طلاقا
بشرط ووجه في رواية في ما نذكر هذا اذا سمي شيا وان لم يسم فعليه كفارة عن مائة اعراس
المطابق والمعلق للنجس في الحال في المطابق وعند وجود الشرط في المعلق لان المعلق كما لم يفسر
عنده وقد بنا المسئلة وتفصيلها فيما تقدم **قال** ولو وصل بحلفه ان يشاء الله برلقه صلى الله
عليه وسلم من حلف على من فقال ان يشاء الله فلا حث عليه واولاد النساء والترمذي وعن العجالة
الليلة موقوف او مرفوعا من حلف على من وقال ان يشاء الله فقل استغنى ومن استغنى ولا حث عليه
ولا كفارة بشرط ان حوزا موصولا لانه بعد الاتصال جوع ولا رجوع في الايمان وعن ابن عباس
كان يجوز الاستغناء المفضل لقوله تعالى واذا ذكرته انك انك انك استغنى الاستغناء موصو
فاستغنى مفضو لا ويودي هذا القول الى ان حوزا لعمود الشرعية كلها غير ملزمة واخرجهما من

حوزا معصية لاحكامها لانه منع او مزوج او يطلق ثم تستثنى اي وقت شا فلو كان هذا صحيح لما
احتمل الى الزوج الثاني حتى يحل الاول فيما اذا اطلقها لثاني كان يوميا لا استثنى حتى يبطل الطلقات
الثلاث به ولذا بين الله تعالى ورسوله احكام الحث في الايمان ولو كان الاستغناء المفضو
جائزا لامر به حتى لا يلزمه الحث ولا الائم ومعنى لانه اذا نسيت في اول كلامه فاذلح في اخره
موصولا وروى ان محمد بن اسحاق وصاحبا المغازي كان عند المنصور وكان يقرأ عند المغازي وابو حنيفة
كان حاضرا فاذا ذكره ان يقرأ الحنيفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف جدك في الاستغناء المفضل
فقال له الممنوع قد ترك ان يخالف جدك فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك الملك لانه جاء بالاستغناء
المفضل فبارك الله لك في عهودك اذا فان الناس يبايعونك ويخلفون ثم يخرجون ويستثنون
شراخا لقول ولا تخشون فقال لهم ما قلت وغضب علي محمد بن اسحاق واخرجه من عنده وقال
لا يحسنه استرهنا على ثم الاستغناء مبطل للسلام ومخرج له من ان حوزا عن مرة عندا حنيفة
ومحمد وعندي يوسف هو معنى الشرط وعندنا لا رجة الله لا عمل للاستغناء بل يلزمه حكم الممنوع
وغيره لان الامور كلها محسبة الله ولا غير يذلل حكم الاول وانما يذلل بركا والجهة عليه ما روي
وفي قوله تعالى حكايته عن قول موسى للحضر عليها السلام سجدت لربك فاستغنى الله عما روي قوله لانه لم
يصبر ولم يعاتب على ذلك ولو كان حقا له لعوب لان لو عدل من الدنيا عليهم السلام كالعهد عن غير
واذا بقوله بتر عدم الاعتقاد لان فيه عدم الحث كالبر فاطلق عليه والله اعلم
باب الممنوع في الدخول والسكنى والخروج والاثيان وغير ذلك
اعلم ان الامان عندنا مبني على العرف وعندنا ثنائى على الحسنة لان الحسنة احق بالازادة وعند
ما لا على معاني كالم القرآن لانه نزل على اصبح اللغات واضمح ما قلنا ان غرض الخالف ما هو المعروف
المنازع عنك فمقيد بغرضه ولهذا اختلف الجلس على الفرائد وعلى البساط او لا يستضيئ البساط
لا حث مجلوسه على الارض ولا بالاستغناء بالشمس **قال** رحمه الله حلف لا يدخل بيتا لا حث
بدخول الحبة والبسة والكسبة والذهل والظلة والصفة لان البيت ما اعتد للديونة
وهذه البقاع ما عتبت لعماد اذا كان الدهليز تحت لواء الباب تونة الخلا وهو مسقف تحت
لانه بيات فيه عادة والظلة هي البساط الذي حول باب الدار ولا حول فوقه سائر وهي ليست
عتبت لانه لا بيات فيها وكذا اذا كان فوقها سائر الا ان مفتحه الى الطريق لا حث اذا كان فوقه عتبة على
عتبت شخص لعمده لانه ليس من جملة بيته وذو صاحب الحصر ان الظلة هي التي احيطت في جدرانها
على هذه الدار وطرفها الاخر على حائط الجدار المقابل وفي المغرب الظلة حل ما اظلمت من سائر ارجل
او سحاب اي سترك والفقير عليه وقول الفقهاء ظلة الدار يريدون بها السدة التي فوق الابواب
وفي طلبية الطلبة هي التي تظل عند باب الدار وفي الصحاح كعبه الصفة وفي الجوامع الصغار
حث بدخول الصفة لانها بدني البيتوتة فيها في الصنف قبل هذا على عرفان اللوفة لان صفا هم
كانت ذات حوايط اربعة والظاهر من عرف ديار صاحب هذا المحصر لا بدني على هيئة البيوت
بل بدني في الحوايط بله على ما هو المعتاد فلا حث ولا حث **قال** لا حث ولا حث مطلقا

اذا صر

م

ج

عنده كما ذكر في المسوط انها لا يطابق عليها اسم البيت بل معنى فيها قال هذه صفة وليس بدت
وقال صاحب الملهة الاصح عندى ان بحث لان البيت اسم لشيء مستوف مدخله من جانب واحد
وهو مبنى للبيوت فيه وهذا موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع من مدخل البيوت المعروفة
فكان اسم البيت محتا والها بحث لسكانها الا ان جون نوى البيوت دون الصفا فحدد بصدق
منه وبين الله تعالى لانه خص القام بنيت **قال** وفي دار يدخلها خربة وفي هذه الدار بحث
وان بحث دار اخرى بعد الانتهاء اى دخله لا يدخل دارا لا بحث يدخلها دار الخربة وفيما اذا
قال لا يدخل هذه الدار بحث اذا دخلها بعد ما المدمت ولو بحث دار اخرى بعد ذلك لان الدار
اسم للعرصة في كلام العرب تعالى ذرعا مرة قال لبيد عفت الدار بحملها مقامها معنى ثابدها
فرحانها وقال النافعة يا ذرعة فالتسعة فالتسعة فالتسعة فالتسعة فالتسعة فالتسعة فالتسعة
لفوانم حتى دعاها الى المن وحاملا عليها وان كانت حاملة على المن فغير الصفة فسقطها العين
كمن حلف لا يدخل هذا البيت او هذا الرطب فصارت نورا او رطبا فادله لا بحث الا اذا كانت الصفة
مهمجة شرعا فحدث لا تغير وان كانت حاملة فتم حلف لا سلم هذا الصبي لا يفتقد لمن زمان
صبا لان صبا وان كان حاملة على المن لكن هجر الصغار لاجل صغر ميمود شرعا قال عليه السلام
من لم يرحم صغريه ولم يوقر كبيره فليس منا وفي ترك اللام ترك الترحم عليه فان مهموزا فعلت
المن بالذات دون الصفة فصارت كانه قال لا اكل هذا فان قيل لو دخل بشر دارا فاشترى دارا
خربة بعد على الموكل وعلى قياس ما علم وجب ان لا يغت عليه لان الصفة في المن ممتدة قلنا في
الوكالة تعرف من وجه لان الوكالة بشر اذا لا يصح الا اذ بين المن في المحلة وهي المن مثله
من دل وجه فافترقا **فان قل** لا يخلوا ما ان تحول الصفة داخلية في البيت او لا فان كانت داخلية
وجب ان لا يخلت بين المن والمعرف وان لم تكن داخلية فكذلك انما حلف لا يخلها لا يخلها فانه
لم يقيد لشي من اوصاف الرجال **قلت** صفة البناء في الدار متعينة لعدم ما نراهما من اوصاف
خلاف الرجل فان اوصافه متزاوجة متعينة بالحل محال وليس البعض اولى من البعض فسقط الكل
وقال ابو الليث ان كانت المن بالفارسية لا بحث لا يدخلها المبنية **قال** وان جعلت بسنا
او مسجدا او حماما او بيتا فهدم او بني اخر فعني فيما اذا حلف لا يدخل هذه الدار فخرت
لمحلت بسنا او مسجدا او حماما او بيتا لا بحث يدخله فيه لما لا بحث فيما اذا حلف لا يدخل هذا
البيت فهدم ثم دخله او بني بيتا اخر فدخله لانها لم تنقض اذا اعد ما اعترض اسم اخر عليها لا رتقا
الاسم بل على بقا المسمى وزواله على زواله خلاف ما اذا نبت دارا لان الاسم كان باقيا وهي محروا
حتى بحث بالدخول فيها فاذا نبت لم يتبدل اسمها ولو اتهدم الحمام ونحوه فدخله لم بحث ولذا
لو نبت دارا بعد اتهدم هذه الاشياء لانه لا يهدم لم بعد اسم الدار لبقاء اسم المسجد والحمام
ونحوه فيه وان عاد الاسم بالبناء لانه بصيغة جديدة فان غير المحلوف عليه والبيت اسم لما يبا
فيه ولما لا يهدم زال الاسم لانه لا يصلح للبيوتية فيه حتى لو سقط السقف وتغير المحطان
فدخله بحث لما ذكرنا في الدار **قال** والواقف على السطح لا يدخل اى الواقف على سطح الدار

سالف الابد

داخل حتى لو حلف لا يدخل دارا فلان فوقف على السطح بحث لان السطح من الدار الا ترى ان السطح المسجد
حكم المسجد حتى لا يبطل الاعتكاف بالصعود عليه ولا يجوز للجنب والتجانب للوقوف عليه ولا يجوز
التجانب فيه والمختار ان لا بحث في الحج لان الواقف على السطح لا يسمى دخلا عندهم وعلى هذا لورقا
الى شجرة في الدار او على حائط الدار لا بحث عندهم ودليل الدار كدليل البيت على ما ذكرنا من الفصل
غير انه لم يشترط ان تحول مستقفا هنا لان اسم الدار هنا وله بدونه وبدونه لبا خلافا للبيت **قال**
وفي طاق الباب اى الواقف في طاق الباب ليس يدخل حتى لو حلف لا يدخل هذه الدار او هذا البيت
فوقف على طاق الباب لا بحث اذا كان بحث لو اغلق الباب كان خارجا لان الساتر للباب الخلق لا حرازا
في الدار والبيت لما كان داخلها من غيرهما لوجود المعنى فيه والافلا ولو دخل احدى رجله دون
الاخرى ان استوى الجانبان او كان الجانب الاخر اسفل لم بحث وان كان الجانب الداخل اسفل بحث
لان جميع بدنه على رجله التي في الجانب الاسفل معتبر تلك دون الاخرى ولو دخل كسفيها وهو شارب
الى الطريق ومنعته من الدار بحث لانه من فواجر الدار وفي الحافى لو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية
له فدخله بحث ان لم بحث حتى يدخل البيت لان شرط حثه الدخول في البيت ولم يوجد ثم قال وهذا
في عرفهم وانما عرفنا الدار والبيت واحدا بحث ان دخل صحن الدار وعليه الفتوى ولو حلف لا يدخل
هذه الدار وموقفها لم بحث بالفتوى فيها حتى يخرج ثم يدخل مستحشا والقياس ان بحث لان الدار اسم
الابتداء وجبة الاستحسان ان الدخول عبان عن الاتصال من الخارج الى الداخل ولم يوجد ولو قال
لا يدخل هذه الدار عندك فكيف فيها حتى مضى الدخول لما ذكرنا انه عبان عن الاتصال من الخارج الى الداخل
ولم يوجد ولو نوى بالدخول الإقامة فيها دين لان من محلات هلامه **قال** ودوام الركوب
واللبس والسكنى كالافتناء ودوام الدخول يعني لدوام هذه الاشياء حكم الانداحى لو حلف لا يلبس هذا الثوب
ويؤنسها او لا يرتب هذا الدابة ويؤزكها او لا يقبل من الدار ويؤسكها واستمر على ما كان حيث
لان من الافعال دواما محروفا ما لها الا ترى انه نصيب لها مدع يقال زبت يوما ولست يوما
علافا للدخول لانه لا يقال دخلت يوما بمعنى الوقت وكذا الانتقال لمن يور داخل الدار او دخل من الدار
ولا لا يدخل من الدار ولا يقال اقدر وكذا يقال له لا تقعد وكذا في نظيره قال الله تعالى فلا تقعد
بعد الذرى مع الموكري فلما لم يزل لا يملك وقال عليه السلام ولا تتبع النظرة النظرة فان الاول لك والآخر
عليك فدل على ان لدوامه حكم الابتداء ولهذا لو قال امراته كلما زبت فانت طالق في حال زوبه فقلت
ساعة ولم ينزل خلقت وان مكث ساعة اخرى خلقت اخرى وكذا في الفارق بينهما ان كل ما يصلح امتدادا
له دوام كالقعود والقيام والنظر ونحوه وما لا يمتد لدوامه كالدخول والخروج ولو نزل من
الدابة للحال او نزع الثوب او انتقل للحال لا بحث وقال زفر رجه الله بحث لوجود اللبس والركوب
والسكنى بعد اليمس وانما ذلك كاف للبحث ولما ان اليمس تعقد للبر ولا يمكن تحقيق البر الا باسئنا
من المدة فلا يدخل في اليمس للضرورة وهذا لان الشارب امر بالبر ونهى عن الحث بقوله واحفظوا
انما نكح وبقوله ولا تقصوا الايمان بعد توكيدها فلم يستثن من البر لان حلفا بما ليس في الوصع
فكان مردودا بالنص **قال قيل** اليمس تعقد للبر تعقد للحث ايضا لما في قوله لا حسن السما **قلت**

ع

حل

نية

هناك ايضا عقدت للبر تصور البر حصة وان لم تصور عادة وانما بحث بعد انقضاء العدة عادة لا
عقدت للحث **قال** لا يسكن بين الدار والبيت او المحلة فخرج وبقي مناعه واهله حث اي لو حلف
لا يسكن بين الاشياء فخرج نفسه ولم يرد الرجوع وبقي مناعه فخرج حث لان منعه انعقدت على السكنى
وبقي حث نفسه وعياله ومناعه فما لم يخرج الرجل فهو ساكن فيها عرفا لان السكنى عيان عن الذوات
على سبيل الاستقرار والروام فان من عقد في المسجد او في السوق لا يرد ساكنه لعدمه ما ذكرنا وبقي حث
من المحلة وضدها وبقي عدم السكنى حث باخرها وان است المرأة ان ينقل وعياله وخرج هو ولم
رد العود اليه او منع من الخروج بان وافق او منع مناعه فخره او جربا بالدار فقلنا فلم يرد على حث
ولا على الخروج منه لم يثبت خلاف ما اذا قال ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فامرانه طالق فتقدم
من الخروج او قال امرانه ان لم يخرجني الملة الى البيت فانت طالق فثبت طلاقهما في الصحيح
لان شرط الحث في مسلة الحاب الفعل وهو السكنى وهو مكره في الاول والثاني اذ في اعدام الفاعل والشرط
في المسلة عدم الفعل ولا اثر للدار في ابطال الودم ولو كانت المنة في جوف الليل فلم يمكن الخروج
حتي اصبحت لم يثبت ولو اشتغل بطلب دار اخرى لينقل اليها المتاع فلم يجز انما لم يثبت لانه لا يثبت ساكنها
وكذا لو خرج لطلب دارية لينقل عليها المتاع فلم يجز انما لم يثبت وكذا لو كانت امتعته كثيرة فاشتغل
بنقلها بنفسه وهو مكره ان يستلزم دارية فلم يستلزم حث هذا اذا كان الحالف ذاعيا منفردا
بالسكنى واما اذا كان ساكنا في عيال غيره كالابن في بيت ابيه او بالجلس او الزوجة في بيت الزوج لا
يثبت ترك المتاع لان المتاع سكنه نفسه لا غيره هذا اذا كانت العمة العربية وان كانت بالفارسية فخر
هو على غيرهم ان لا يعود فيها لا يثبت وان كان من غيرهم ان يعود حث **قال** خلاف المصراي خلافها
لو كان العن على المصراي فخرج نفسه وترك مناعه واهله لم يثبت لانه لا يثبت ساكنها في المصراي الذي
اسفل عنه خلاف الاول فان السوق طولها في السوق ويقول اسكن سكة كذا وروي في المصراي
والقرية كالمصراي في الصحيح ثم قال ابو حنيفة فيما اذا حلف لا يسكن بين الدار والبيت او المحلة لا يثبت
نقل المتاع كله حتى لو بقي وتدر حث لان السكنى حث بالحل فيبقى بقاها منه وقد صار من الاصل لا حث
قال بقا صفة السار في العصار يمنع من صيرورته خمر او نقا مسلم واحد في داره اهلها منع من صيرورته
دار حرب **قال قل** الشيء الذي ينفذ في ما يجز منه كالعشرة والابن مثلا معنى هذا الاسم ما سقا جر منه فان بقي
ان يبقى السكنى هنا ما سقا البعض حتى لا يثبت الا يترك الجميع **قلت** انما يثبت في الشرايعا بعضه اذا
كان المجموع من الاجزاء كالعشرة وكحجره واما اذا كان من الافراد فلا يثبت في بعضها كالجبال لا يثبت في بعضها
بعض الرجال فانه يثبت بعد ذلك جبالا ايضا والسكنى من هذا القبيل لانه سقي سقاها باعتبار البعض وقال
مشايخنا رحمهم الله هذا اذا كان الما في ساقى بها السكنى واما اذا بقى مكنسة او ورد او قطعه كحصر فلا
يثبت لانه لا يثبت ساكنها فيها وقال محمد رحمه الله تعالى فبقاها قوم به السكنى لان ما واد ذلك ليس من السكنى
قالوا هذا حسن وارتفع بالناس وقال ابو يوسف فبقاها لا يثبت لان نقل الحل قد يتعد فلا يثبت اذا نقل
الاذن والاصحح وعليه الفتوى وهذا الخلاف في الامتعة واما الاهل فلا يثبت نقل الحل بالاجماع ولو
اشترك في المسكة او الى المتجر قالوا لا يثبت الاستدلال بما ذكر في الزادات في كونى اسفل باهله ومناعه

ومتاوه

الى مكة ليستوطنها فاستوطنها ثم بداه ان يعود الى خراسان فربما الكوفة يصلي فيها ولا يستوطنها
بالكوفة بطل مكة وان بداه ان يعود الى خراسان قبل ان يدخل مكة يصلي اربعا بالكوفة لان سلطانها
لها باق ما لم تستحدث وطنا اخر وقال ابو الليث هذا اذا لم يسلم الدار المستأجرة الى الهما واما اذا سلم
فلا يثبت وان كان هو والمناع في المسكة او في المسجد **قال** رحمه الله لا يخرج فاخرج بمجرا بما مر
حث و برضا لا بما مر او مكرها لا كلا يخرج الا الى جنان فخرج اليها ثم في حاجة اي لو حلف لا يخرج
من المسجد مثلا ومن غيره فامر غيره فاخرجه بمجرا حث وان لم يامر فخرجه برضا او اخرجه مكرها
لم يثبت حث لا يثبت من حلف لا يخرج الا الى جنان فخرج اليها ثم في حاجة اخرى لان فعل المأمور ينقل
الى الامر فيكون مضافا اليه ولهذا لو انك مال انسان بما مر صاحبه لا يضمن فسادا اذا ركب اليه
مخرجته وفي الاولاء يضاف الفعل الى المله لعدمه ما وجب النقل وهو الامر فلا يثبت بفعله غيره
به ولا يحل له اليمين في الصحيح لعدمه فعله فسادا اذا اخرجه الى الحج خلاف ما اذا اهدره فخرج
هو بنفسه حث حث لوجود الفعل منه وهو الخروج الا انه مله وفعل المحلوف عليه لا يحلف به ان
يكون مكرها او طائعا على ما ذكرناه في اول الكتاب فسادا نظير من حلف لا ياكل فاكل نفسه حث
ولو حلف المأكول في حلقه مكرها لا يثبت لما ذكرناه وحمله برضا من غير امر كحمله مكرها لانه لم يوجد
منه الفعل حقيقة ولا ما وجب النقل اليه وهو الامر وعن ابي يوسف فيما اذا حلف لا يخرج من داره
فهو على الخروج يدينه ولو قال من بين الدار فهو على الخروج يدينه واهله هو المتعارف واما اذا حث
من حلف لا يخرج الا الى جنان فخرج اليها ثم في حاجة اخرى لان الموجد هو الخروج المستدعي المصفي
بعد ذلك ليس بخروج لان الخروج عيان عن الاتصال من اخل والاشياء الى حاجة اخرى عيان
عن الوصول فغائرا فلا يثبت **قال** لا يخرج او لا يذهب الى مكة فخرج يريدها ثم رجع حث لان
الخروج انفسا الى الداخل الخارج فاذا انفسا عن وطنه فاصدا الى مكة فقد خرج اليها عرفا وان لم
يصل قال الله تعالى ومن يخرج من دينه مهاجرا الى الله ورسوله الية والمراد بها من مات قبل الوصول
اليه وشرط الحث ان يجاوز عمران مصره على قصد الخروج الى مكة حتى لو دجع قبل ان يجاوز عمران
لا يثبت خلاف الخروج الى الجنان حث حث فيه لمجرد الخروج من دينه لان الخروج الى مكة سفر ولا
سفر قبل مجاوزة عمران ولا كذلك الخروج الى جنان والذهاب كالخروج في الصحيح قال نصير بن
بحي هو كالاثنين حتى لا يثبت ما لم يد خطا قوله تعالى اذ يبا الى فرعون والمراد الاثنين وجه الاول
وهو قول محمد بن سيلة انه بمنزلة الخروج يقال ذهب الى مكة بمعنى خرج اذا زال عن مكانه فلا يثبت
الوصول واذ يذهب غيره اذا اذله قال الله تعالى ليدع عنكم الرجس اي ليزيله عنكم ولهذا صح ان
يقال ذهب الى مكة قبل الوصول اليها فما يقال خرج الى مكة خلاف الاثنين هذا اذا لم يكن له نية واما
اذا نوى احدى ما فهو على ما نوى لانه نوى ما حمله لفظه **قال** وفي لا يبايتها اي في منعه لا يبايتها
لا يثبت بالخروج وانما يثبت بالوصول لانه عيان عنه فان الله تعالى فانتا فرعون والمراد
الوصول وقال عليه السلام من اتى امراته الحايض او اتاها في غير ما فاما او اتى كائنا وصدقه فما
قال فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم ثم في الخروج والذهاب بشرط النية عند الانفصال

الحث وفي الايمان لا يشترط بل اذا وصل اليها بحث نوى ولم ينزل الخروج متنوع بحمل الخروج اليها
والى غيرهما وكذا الذباب فلا بد من النية عند ذلك كالخروج الى الجنان خلاف الايمان لان الوصف
غير متنوع **قال** ليا تنه فلم يانه حتى مات حث في اخرجياته اى لو حلف ليا تين زيدا او البقرة
او نحو ذلك فلم يانه حتى مات حث في اخرجيه من اجزائاته لان شرط الحث فوت الايمان وهو لا
يحق الا بما ذكرنا لان الموت جرم فاما حث **قال** رحمه الله ليا تين انا استطاع فهو على استطاعة
الصحة لان استطاعة في العرف سلامة لا سباب والالات وارتفاع الموانع الحسية فعند
الاطلاق ينصرف اليه لانه هو المعهود قال الله تعالى والله على الناس حزم من استطاع اليه سبيلا
والمراد بها الاستطاعة الحسية وقال الله تعالى واعبدوا الله ما استطعتم من قوه وقال فلان تستطيع
كذا والمراد بها سلامة الاسباب **قال** وان نوى الفدر دين اى ان نوى حقيقة الفدر التي يقال
الفعل دين فيما مدته ويز الله تعالى لان هذا الاسم يطلق عليها قال الله تعالى ولن تستطعموا ان تعدوا
بن النساء ولو حرصتم وقال الله تعالى فما استطاعوا ان يظهروا وما استطاعوا له نقبا الا انه خلاف
الظاهر فلا يصدر عنه القاضى في دوانه يصدر قضا ايضا لانه نوى حقيقة كلامه فيصدر ولو كان
كان وهذا لانه اذا نوى الحقيقة لا يحملها ان يكون خلافا لظاهرها ولا فان لم يكن خلافا لظاهر
يعبر بقضا وديانة بانفاق الروايات وان كان خلافا لظاهره فيصدر قضا واحدا ويصدر
قضا ولا فيه روايات وعلى احوالها يخرج قوله لا يصدر عنه القاضى وهذا خلاف ما اذا نوى الحجاز
حيث لا يصدر قضا مطلقا الا فيما فيه تشدد على نفسه على ما عرف واذا نوى استطاعة الفعل لا
تصور حثه اذ لا ينها لا تسبق الفعل **قال** لا يخرج الا بما في شرط الخروج اذن خلاف الا ان
وحتى اى لو حلف لا يخرج امراته الا بما في شرط الخروج حتى لو اذن لها مرة فخرجت
خرجت بعد اذنه مرة اخرى كحث خلاف ما اذا قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك فانه بالاذن
مرة انتهى الممن حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة اخرى فخرجت منه لا حث **اما** الاول وهو
ما اذا قال الا بما في فلا يانه استثنى خروجي بصفة وهو ان حث الخروج مطلقا بالاذن لان المبدأ
للاصناف فخرج لا حث تلك الصفة بان دخلا في الممن وصلا وشرط الحث قال الله تعالى وما
تنزل الا بما امرت اى لا توجب نزول الا بهذه الصفة ونظيرة ما لو قال ان خرجت الا مطلقا او
الاتفاق والحيلة في ذلك ان يقول لها اذنت الخروج فقد اذنت لك فان قال ذلك لم ينهاها
لم يعمل فيه عند اى يوسف خلافا لمحمد وحمها الله ولو اذن لها في خرجة ثم نهاها عن ذلك الخرجة عمل
نفيه بالاجماع ومحمد تعالى العام بالخاص ويوسف يقول بطل الممن بالاذن لا يستحالة بقاها مع
الطلاق جميع الخروج خلاف الحاصل لان الممن باقية في حق غيرها فلا يصح النهي عنها ولو نوى الاذن
مرة بصا وديانة لا فضا لانه محتمل كلامه حتى لا حث في المرة الثانية اذا خرجت بعد اذنه وانما
صار محتملا لانه يصبر غاية ممقن حتى يود ما كان استثنى وبين الغاية والاستثناء مناسبة حيث
ان ما يود مما عاينت ما قبلها فصحة الاستثناء وقالوا ان هذا الاذن يقيده بحال تمام النكاح لان
الاذن لا يصح الا بمزله المنع وهو الزوج كالأولى اذا اشغلت رجلا ليعلمه بجل اعدو دخل البلد وتقيده

بحال ولايته وهذا صحيح اذا كانت الزوجية قائمة وقت الممن واما اذا قال لاجنبي ولا جنسية بان
قال ان خرجت الا بما في فعبدى حرا وامرأتى طالق او نحو ذلك فيلحق ان يصح ولا سقيده سنى واما اذا قال
وهو ما اذا قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك فلا يانه حتى الغاية فممن الممن بقا وانه ان محموله عليها
لان حثها وى ان حث مصدرية متوكل لانه يلزم ان حث الاذن مستثنى من الخروج مصدرية فانه قال
لا يخرج من الايمان او حثها ان اذن لك وذلك بالاطلاق فحين تحملها على كلمة حتى فلول الغاية لما
ذكرنا من المناسبة من الغاية والاستثناء خلاف قوله الا بما في حث لا عمل على كلمة حتى الا بالنية لا حثها
غير متوكل لان معناه لا يخرج الا حثا ملصوقا بما في فلا يحتاج فيه الى ترك الحقيقة **فان قيل**
قال الله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم فلو اذن الاذن شرط لجواز الدخول فبطل ما ذكرنا من انها
للغاية كحقي **فلما** نزل الاذن من غيرناه بل اخر من خارج وهو ان دخول دار انسان فغير اذنه لم
فصار نظيره قوله تعالى لا تدخلوا بيوتا غير بيوتهم حتى يستأذوا لسواهم على ايها او عرفناه بقوله تعالى ان لم
كان يؤذى المني لانه فصارت العلة هي الاذن ولو نوى العدد بقوله الا ان اذن لك صدق قضا لانه
محتمل كلامه وفيه تشدد على نفسه لان طلة ان وما دخلت عليه بنا ول المصدا فلول الما فيه مفدا
مصدرية فانه قال الا ان اذن لك ولا فيه فقلط على نفسه فيصدر وعلا العكس وهو ما اذا نوى الاذن
مرة بقوله الا بما في حيث لا يصدر قضا لانه نوى التحفظ على نفسه فلا يصدر وعلى هذا لو قال ان يباع
فلان مالي الا بما في او الا ان اذن له لما سنا والرضا والامر كالاذن فاما **قال** رحمه الله
ولو اذن الخروج فقال ان خرجت او ضربا ليد فقال ان ضربت فقيده كاجلته فقيده عندي وقا
ان قد ديت يعني لو اذنت المرأة ان تخرج فقال لها الزوج ان خرجت فانت طالق او اذ رجل ضرب
عبد فقال له اخر ان ضربته فعبدى حريته عندك بذلك الخرجة والضربة حتى لو وقعت المرأة شهرا
خرجت او ترك ضربت عندك ثم ضربته بعد ذلك لم يحن كما سقيده في قوله اجلته فقيده عندي فقال ان
قد ديت فعبدى حريته المدعو اليه حتى لو رجع الى دينه فعبدى لم يحن لان مراد المتكلم الزجر
عن تلك الحالة فيعقده بها لان المعلق يقيده بالحال حتى لو قال ان قد ديت اليوم او مطلقا فيصدر
حرف قد ديت في دينه او موعة في وقت اخر حث لانه زاد على حرف الجواب فلول مبدءا ولا يقال ان موع
عليه السلام زاد في الجواب من سبل عن العضا ولم حث مبدءا لاننا نقول لما سئل مما وى يقع عن ذات
ما لا يفعل والصفات فاستثبه عليه الامر فاجاب بهما حتى يكون محبا عنهما بان وهن المسائل
لسمي بمن فورما خوذ من فور الفدر اذا غلت يقال فاذا الفدر تفور فور واستعمل المبرعه ثم سمي
الحال ان لا رب فيها ولا يث ففيلجا فلان وخرج من فون اى من ساعته وقيل سمي من الاعمال
به باعتبار فور ان الغضب وبفرد ابو حنيفة باظهاره ولم يسبقه احد فيه وكانوا يقولون من قبل
الممن نوبان مطلقة فلا يفعل كذا او موعة فلا يفعل كذا اليوم فصارت قسما ثانيا لما في موعة معنى
مطلقة لفظا وانما اخذه من حديث جابر وابنه حث دعيا الى بصره رجل فلما ان لا يصبره ثم ضربه
بعد ذلك ولم يحثنا **قال** رحمه الله ومرب عبد من حبه ان ينزل من عليه اى مرب عبد
مرب للمولى ونسأ وله اللقط ويدخل فيه ان نواه ولم حث على العبد من حث اذا قال ان ديت واية

فلان فعل حر ولم يولد له العبد فربما لم يفتق وان نواها فان كان عليه دين مستغرق فكذلك لو
لم يحر عليه دين او كان عليه دين ولم يحن مستغرقا فان نوى حنث والا فلا لانه اذا كان عليه دين
مستغرق لا يملك المولى ما في يد عبده حتى لا يفتق بعبده فلا يدخل تحت الممنون ولو نوى او لم ينو ففما اذا لم
يحن عليه دين مستغرق يملك ما في يد عبده لانه يضاف الى العبد عرفا وشرا قال عليه السلام من باع عبدا
وله مال للحدث فمحل الاضافة الى المولى فلا بد من النية وهذا عندنا في حنثه وقال ابو يوسف حنث
في الوجوه كلها اذا نوى لان المالك للمولى لان الاضافة اليه قد اخلت لما ذكرنا فلا يدخل الا بالنية وقال
محمد بن حنث في الوجوه كلها نوى ولم ينو اعتبارا للحنث لان العبد وما في يده مملوك للمولى حنثه عنده
والله اعلم **باب** **اليمين في الاكل والشرب واللبس والكل** **الحكم** **الاكل** **ايصال** ما
شاق فيه المضغ والهضم الى الجوف مضووعا كان او غير مضووع والشرب ايصال ما لا شاق فيه الهضم
الى الجوف والذوق ايصال الشئ لافيه لاستبانه طعمه حتى لو حلف لا ياكل هذا اللبن وهذا العود
فشربه لا حنث ولا ياكل عينا او رمانا فحبه فابلع مائة درهمي تغله لم حنث لان المضغ نوع ثالث
ليس ياكل ولا يشرب وذكر بعضهم ان الاكل والشرب عيان عن عمل الشفاء والحلق والذوق عيان عن
عمل الشفاء واول الحلق والابتلاع عيان عن عمل الحلق دون الشفاء والمصر عيان عن عمل الشفاء
خاصة **قال** لا ياكل من بين الخلة حنث بشرها اي لو حلف لا ياكل من بين الخلة حنث باكل ثمنها
لانه اضافا اليها ما لا ياكل فينصرف الى ما خرج منه لانه سبب الخلة ان الاستعانة بحنث جمع
ما يخرج منها من حمار او بئر او رطب او تمر او طلع او دبس يخرج من ثمرها وعلى هذا اذا قال من هذا الدرم
ينصرف الى ما يخرج منه لان نفسه لا ياكل بشرطه ان يغير بصنعة حادته حتى لا حنث باللبس
والنطف واللبس المطبوخ والحل لان هذا مضاف الى فعل حاد ولم يبق مضافا الى الشجر الا يرى ان
الله كف عطف المصنوع على التمر بقوله تعالى لياكلوا من ثمره وما علمته ابداهم والعطف للمعارضة
بالعصار لانه لم يغير بصنعة جدره وهذا خلاف ما اذا حلف لا ياكل من بين الشاة حنث بالجميع خاصة
ولا حنث باللبن والزيد لانها ما كوله فيتعقد الممنون عليها ولو لم يحن الشجرة تمر ينصرف الممنون الى ثمرها
قال رحمه الله ولو عذر البسر والرطب واللبن لا حنث برطبه وثمره وشير ان خلاف هذا الصبي
وهذا الساب وهذا الحمل اي لو عذر من الاسنان في حنثه بان حلف لا ياكل هذا البسر او هذا الرطب او
هذا اللبن فصارت البسر رطبا والرطب تمرا واللبن شيرا فاذا حلف لم يحن لان صفة البسور والرطب
واعية الى الممنون ولا لونه لسانا فيتعقد به خلاف ما اذا حلف لا ياكل هذا الحمل ولا يعلم هذا الساب
او هذا الصبي فاحله بعد ما صار كالبشر او حلفا بعد ما صار كالبشر لانه ليس الحنث في الصبي داعية
الى الممنون والاصل ان الصفة لغو في الحاضر الا ان حنث حاملة على الممنون معتبر بصفة الصبي والنساء
وان كانت داعية الى الممنون لكن يجوز ان لا يجل صباه من عذر حنثه لاننا امرنا بحنث خلاف القنبا ان
ومن حنث الصبيان فحان يجوز ان يجرى بهما والمجوز شرعا كما يجوز عادة فلم يعتبر الداعي وقد قررنا ذلك
فان قيل كيف يستقيم هذا الكلام والمنحور عقدا على فعل الحرام **قلنا** نعم يجوز فصلا الذي اذا

27
فان الكلام محملا فاللهي حنثا ان حنثا على اداة غير المحذور وان كان خلاف الظاهر حنثا امر
المسلم على الصلاح **قال** لا ياكل بسر او فاكل رطبا لا حنث اي حلف لا ياكل سر او فاكل رطبا لا
فاكل رطبا لم حنث لانه لم ياكل المحلوف عليه **قال** وفي لا ياكل رطبا او بسر او لا ياكل رطبا ولا
بسر احنث بالمذهب اي لو حلف لا ياكل رطبا او لا ياكل بسر او حلف لا ياكل كلاهما حنث باكل المذهب
بسر النون الذي ذكره رطب وشئ منه فليل بسر والبسر المذهب عكسه وقال ابو يوسف حلف
لا ياكل رطبا فاكل بسر لم حنث واكل رطبا لم حنث لا ياكل بسر او لا ياكل رطبا فاكل رطبا مذهبنا وجعلنا المذابة
قول محمد بن ابي يوسف وذكره في المبسوط ولا يباح والاسرار وشرح الجامع الجبر والصغار
والمنظومة مع اي حنثه لا يري يوسف ان الرطب المذهب يعني رطبا والبسر المذهب يعني بسرا
عرفا وهو المختار في الامان فصارت الاعتبار للغالب اذا المغلوب في مقابلته كالمعروف وهذا هو
حنث لا يشتري رطبا فاشترى بسرا لم حنث لا حنث واكل رطبا لا حنث لا يشتري بسرا او هذا الذي نصبت
عليه الماحي صار مغلوبا لا حنث بشره وذلك لا يتعلق بالمغلوب بحرمه الرضا ولا يحنث فيه
ان آكله اكل بسر ورطب فحنث به وان كان قليل لان ذلك القدر كاف للحنث ولهذا لو حنث فاحله
حنث خلافا لشرائه لانه ايضا دونه جملة فيعبر الغالب فلو ان المغلوب ثقله والاكل ينقص شيئا
فشيئا فيصا دونه وحنث نظيره اذا حلف لا يشتري شعرا فاشترى حنطة فها حنث شعرا لا حنث
ولو حلف لا ياكل شعرا فاكل حنطة فها حنث شعرا حنث لما ذكرنا وخلافا للين المصوب فيه
المار لانه يشع فيه ويحلف حتى لا يرى مكانه فيكون مستهلكا وهذا يرى مكانه فيكون قاتما وحنث
النساء ولا يقال لحنث يكون بالمضغ والابتلاع وعنده ذلك حنث مستهلكا ولا يرى مكانه فيحان
كالمار المخلوطة به والمار غالب لا نأقول مقتضى الاستهلاك هنا لانه لا ياكل طعم الرطب والبسر للساير
موجود في الحلق خلاف ما ذكره ولا ان الرطب والبسر حنث واحد فلا يكون مستهلكا جنسه عندنا
على ما عرف في موضعه **قال** ولا حنث بشر كباية بسر فيها رطب في لا يشتري رطبا اي لو حلف
لا يشتري رطبا لا حنث بشر كباية بسر فيها رطب لما بينا ان البيع يصا دونه جملة فلو ان القليل
ناثقا للكثير ولهذا باه لا يسمي بيع الرطب فصا نظيره من حلف لا يشتري لنا او صورا فاشترى
شاة لها لبن او صوف حنث لا حنث لما ذكرنا ان باه لا يسمي ناثقا للمحوف عليه وكذا امشربه لا يسمي
مشتريا له لان الشراء المبني على البيع خلاف ما اذا عذر عنه على المسح حنث في الوجوه كلها
لان المسح فيها متصور حنثه واسم المحلوف عليه باق خلاف ما اذا حلف لا يمس قطننا او كانا لمس
نوبا اتخذ منه حنث لا حنث لولا اسم القطن والكتان عنه فصا وكما لو حلف لا ياكل سمنا او
زبدا او لامسه فاكل لبنا او مسه **قال** وبسمك في لا ياكل لحم اي لو حلف لا ياكل لحم لا حنث
باكل لحم السمك وقال مالك والشافعي حنث وهو القياس لانه سمى لحم في القرآن قال الله تعالى
ومن حنث ما يكون لحما طريا والمراد لحم السمك بالاجماع **ولنا** ان السمية مجازية لان اللحم
مسلما الدم ولا دم فيه اذ هو من سوان الماء ولهذا حلف من غير ذاة فصا والحرام فاقصرنا به
الحنثية ومطلق الاسم هنا والحاكم في المطلق بدل اللفظ ولهذا لا يفهم من

لفظ اللحم السمك الابقرينة حتى لو وكل رجل لدهن اللحم فاشترى لحم السمك لا يلزمه وكذا بايع
السمك لا يسمى لحمًا عادةً ومعنى الامان على الحرف لا على لفظ القرآن الا ترى انه لو حلف لا يرب
في اية فرب كافر لا يحث لما ذكرنا وان سمي في القرآن ذابته وكذا في اللغة الا ان ينويه محمد بن حنبل
بالله لانه لحم من وجبه وفيه تشديد على نفسه **قال** ولحم الخنزير ولا انسان والبدن والكرش
لحم لان هاتين الكلمتين لا يشترط الدم فصارت لحمًا حقيقة حتى يحث باللفظ في معنى لا يبال لفظ اللحم الا ان
لحم الخنزير والادامى حرام واليمن قد انفرد لمنع النفس عن الحرام كما اذا حلف لا يرب في ولا يذبح
يصح معناه وكذا يدخل ايضا في العموم الا ترى انه لو حلف لا يشرب شرابا يدخل فيه الخمر حتى يلزمه الله
فشرها لكونها شرابا حقيقة ولا يقال الكفار فيها معنى العبادة فكيف تناط بالمحظور المحض
لا فاقول الحل والحرمه انما مرعاة في السبب لا في الشرط والسبب للكفار في الحقيقة هو الكفر
لانه سبب سبب الحث لما مدنا من قبل والحث شرط والشرط لا يضاف اليه اللحم ولهذا لا يصح
شهود الشرط مع شهود اليمن اذا وجعوا وهذا خلاف النذر بالمعصية حيث يلزمه به شي ولا
يعقد نذر أصلا وان كان النذر موجبا لليمن لان النذر للحجاب على نفسه بما شرعه الله على العباد
ولم يشرع الله تعالى للمعاصي فلا يصح النذر فيها ولا بما لا ينظر له في الشرع من الواجبات والما وجوب
الكفار في اليمن ليس لغيرها بل للمعنى في غيرها وهو هذا حرمة اسم الله تعالى ولا يحلف ذلك من
ان يجوز كونه على الطاعة او على المعصية وذكر العتاي رحمه الله انه لا يحث باللفظ الخنزير والادامى
وقال في الحاشية في قوله العتاي فانه اعتبر به العرف والشرع فاعرف عمل فلا يصح مفاد الخلاف
العرف اللفظي الا ترى انه لو حلف لا يرب ذابة لا يحث بالردوب على الانسان للعرف اللفظي فان
اللفظ عرفا لا مدنا ولا الاراع وان كان في اللغة سنا وله ولو حلف لا يرب حواءا يحث بالردوب
على انسان لان اللفظ متناول لجمع الحيوان والعرف العملي وهو انه لا يرب عادة لا يصلح مفاد وقال
صاحب المحصر في البدن والادامى في عادة اهل الذمة واما في عرفنا فلا يحث باللفظ في معنى لا يبال
لحم لانه لا يعد لحمًا **قال** وبشحم الظهر في لحم لا يحث باللفظ الظهر وشرابه وسعه في معنى
لا يبال شحما ولا يشتر به ولا يبيع وانما يحث بشحم البطن خاصة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا يحث بشحم الظهر ايضا لان شحم الظهر شحم حقيقة وفيه خاصية الا ترى انه يذبح شحم البطن
ويصلح لما يصلح له الشحم ويستعمل استعماله وندنا وله اسم الشحم قال الله تعالى ومن البقر والغنم
حرمت عليهم شحمهما الا ما حملت ظهورهما او الحوايا او ما اختلط بعظم فاستثناء من الشحم والاصول
في الاستثناء ان حوز المستثنى من جنس المستثنى منه فصارت الشحم اربعة شحم البطن وشحم الظهر
وشحم الحلق بالاعظم وشحم على ظاهر الامعاء والفقوا على انه يحث البطن واللفظ على الخلاف
هكذا ذكر في الحاشية وانما لا يحث بشرابه في معنى لا يشترى شحما في رواته عنهما لان الشراء لا يتم
بالخالف وانما يكون مشرا وشرا للشحم اذا اشتراه من يسمي كايوه شحما واما الاكل ففعل يتم بالاكل
وحده الا ترى انه لو حلف لا يشترى لحمًا لا يحث في لفظ لا يحث ولا في حقيقة انه شحم حقيقة
الا ترى انه يشترى من الدم ويستعمل استعمال اللحم لا الشحم في الحوايا والفلايا والماح والدة قوة

لا يشترى شحما

اللحم ولا يطلون عليه اسم الشحم ولهذا لو حلف لا يبال لحمًا يحث باللفظ ولو لم يكن لحمًا حث فلهي حوز
شحمًا مع كونه لحمًا والاستثناء في الآية منقطع بدليل استثناء الحوايا **قال** قيل المراد ما حملته الحوايا
من الشحم **قلت** اذا اضمار وهو خلاف اصل فلا يضمار اليه الا لضرورة والاستثناء المنقطع وان كان
خلاف الأصل ولحمه ثبت اذا دل الدليل عليه وهذا دل عليه الدليل وهو استثناء ما اختلط بعظم وهو
المخ ولا يقول احد منهم شحم ولا يسمى لحمًا لان الامان بمذمة على الحرف لا على ما ذكر في القرآن وقد
مدنا من قبل وذكر الطحاوي في قوله مع ابي حنيفة وهذا اذا حلف بالعربية واما اسم يبه بالفارسية
لا يقع على شحم الظهر **قال** وبأية في لحم او شحما اي لا يحث باللفظ لانه او شرابه فيما اذا حلف لا
لشترى او لا يبال لحمًا او شحما لانها نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم ولا الشحم فلا يتناولها اللفظ
معنى ولا عرفا **قال** وبالحذر في هذا البر يعني لو حلف لا يبال من هذا البر فادل من خبره لا يحث وكذا
اذا اكل من سويق وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحث باللفظ الخنزير منه ولا يحث بالسويق
وقال محمد بن حنبل هما وان قضيه حث في قولهم جمعاً وضع المسئلة في المعنى لانه لو كان من ذراذير شح
الاشلام انه ينبغي ان حوز حوايا يحنينه لحواياها والخلاف فيما اذا لم يحزن له نية واما اذا نوى هو
فما نوى بالاجماع لانه حقيقة او محتملة وهو المجاز لهما في الخلاف ان كل ما يحذر من البر اكل له عادة
يقال اكل مصر يا طول البر يراد به اكل ما يحذر منه فوجب العمل بعموم المجاز ومعناه ان حوز المجاز
افراد كثيرة ومن جملة افراده محل الحقيقة فدخل الحقيقة في المجاز فدخل الحلف لا يدخل اذ قال فانه
مجاز عن المسان وحقيقته للملك فدخل في المعنى اسكنه كف ما كان سواها من مساجير او عارها
ملك العموم المجاز اجماعاً فكذلك هذا ومحمد بن علي اصليه في السويق لانه اكل المختار منه وحلفه واقع عليه
وابو يوسف خالفه لانه حلفه يقع على المختار منه عرفاً ولا عرف في السويق ولا في حنيفة ان
الطعام له حقيقة مستعملة فانه لو تكرر فمما ومطبوخة وكشكا وهرة ومقلية ومجاذ متعارف
من حلف لا يبال من هذه الصفة فادل من خبرها وعندهما المجاز المتعارف اولى وهذا يرجع الى اصل ولاق
المجاز خلف عن العلم عندهما وعنده في النذر وقد بيناه في ولا اتفاق ولوزع الحنيفة فادل ما
خرج منها لم يحث **قال** وفي هذا الدفق يحث بحزبه لانه لا يحث باللفظ هذا الدفق يحث
باللفظ يحث ولا يحث بسفاه لان عن الدفق لا يبال فانصرف الى ما يحث منه لم يحث باللفظ
التخلة نصرف الى ما يخرج منها ولا يحث بالسيف لان الحقيقة مجهولة فسقط اعتبارها كما قال الاجبية
ان شحم بعضي حرق فاباهم يحث وكذا لو اكل حشيش التخلة في معنى لا يبال من هذه التخلة لا يحث
لان معنى انصرف الى المجاز ولم ندنا ولا دع الحنيفة الا بطريق عموم المجاز ولم يوجد ولا يحث لانه
اقل الدفق حقيقة والعرف وانما عبر بالاستقطة به الحنيفة والصحيح هو الاول وان على كل الدفق يحث
لم يحث باللفظ يحث لانه نوى حقيقة فلا **قال** والمخبر ما اعتاده بلك اي الذي اعتاده اهل البلد
الخالف اهل حتى لو حلف في لفظه ان لا يبال الخنزير ينصرف الى خنزير البر وبطبرستان ينصرف الى خنزير الر
وفي هذا الخبر الدقة والدخول والخالف خلاف ما عديم من الخبر لم يحث وكذا اذا اكل خباز
القطائف الا ان ينويه لانه لا يسمى خبز مطلقاً ولو حلف لا يبال هذا الخبز فحنيفة ثم دقه فشره بالما

لا يشترى شحما

لا يشترى شحما

لم بحث لان هذا شرب وليس باكل وعن احسنه رحمه الله فمن قال لا مراه ان اكلت هذا الخبز فانت
خالق تطلب حيله حتى تاكل ولا تطلق قال ينبغي ان يدرك الخبز ويلقيه في عصفه ونظف حتى يصير
الخبز لها كفا فاكل العصفه ولا بحث **قال** والشوا والبطيخ على اللحم اى ومطلق اسم الشوا يقع على
اللحم لان المشوى راد به اللحم المشوى عند الاطلاق وذا لباذخجان والجزر المشويين لا يرى ان الشوا
اسم لمن بيع اللحم المشوى دون غيره فطلق الاسم بنظره اليه الا ان شوى ما شوى من بضع وغيره فعل
منه وفيه شاهد على نفسه وذا البطيخ يقع على ما يطبخ من اللحم عرفا والقياس ان بحث بطل ما يطبخ لونه
طشحا حقة وجه الاستسكان ان البطيخ اسم للطبخ عرفا وعلقه مبنى الايمان ومجهز بسمي طباشرا
ولا يسمى من يطبخ الادوية طباشرا وكل واحد يعلم بالضرورة انه لم يرد به المطبوخة فهو راحله على العموم
تجملناه على خاص هو متعارف ولا بحث الاكل المطبوخ بالماء واما القليلة اليابسة فلا تسمى طباشرا فلا
بحث باكلها وان اكل الخبز بالماء بحث لانه يسمى طباشرا ومنها اجزاء اللحم ايضا **قال** والراس ما باع
في مصره اى اسم الراس جنا وجميع ما باع في بلد من الروم حتى لو حلف لا ياكل لاسا فممنه على روم
يكنى الناس في روم باع في مصره لانا لعل انه لا يرد به راس كل شئ فان راس الجراد والعصفور لا يدخل
بحثه وهو راس حقة فاذا لم يرد به الحقة وجب اعتباره العرف وهو ما ذكرنا وانا ابو حنيفة اولا
يقول يدخل فيه راس الابل والبقر والغنم يرجع فقال بحث في راس البقر والغنم خاصة وقال ابو يوسف
ويجوز لا بحث الا في راس الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان وسيدل عادة ٢٠ اختلاف حجة وطول
ومسائل الايمان ممددة على العرف فتذكر ومعه **فان قل** انتم ختمتموه اللحم للجزر والادوية وهو لم يجره
تباع في الاسواق ولا عرف بين الناس **قلنا** الاصل في جملته المسائل ان الانسان متى عود بمينه على
فعل مضاف الى شئ ان يمكن العمل بحقيقته فعل بحقيقته وان لم يكن متعارفا وان لم يمكن العمل بحقيقته
مستند بالمعارف وتبين انه اذا حلف لا يدخل يدك فدخل يدك لوديسة او بيت نار او الهبة لا بحث
لانه قد راد العمل بحقيقة الميت فانه لا يمكن الدخول في بيت العنكبوت ومثله لو حلف لا يهدم بيانا فهدم
بيت العنكبوت بحث وان كان لا يتعارف لانه يمكن العمل بحقيقته في حق الهدم خلافا للدخول فاذا
بيت هذا نقول فيه اذا علق بمينه على اكل الراس فالعمل بحقيقته فيه ممنوع لان الراس اسم للعظم واللحم
والاكل العمل بممنوع ولو علق بمينه على اللحم فالعمل بحقيقته ممنوع لان اللحم بوجه اجزائه متعلق على
حقيقته وعلى هذا يخرج الجواب عن حلف لا يرب ذابة لانه لا يمكن رلوب جميع الدواب **فان قل**
هذا يستقيم في الاكل ولا يستقيم في الشرا فان شرا الراس جمع اجزائه ممل **قلنا** لا نسلم فان من الروم ما
لا يمكن شراؤها لروم النمل وكوها **قال** والفائدة الرفاح والبطيخ والمشمش والاعنب
والرمان والارطاب والفا والخبز حتى لو حلف لا ياكل فاكهة بحث باكل الرفاح والبطيخ والمشمش
ولا بحث بالاعنب والرمان والاخره لان لفاكهة اسم لما سفل به فعدا لطعام وقبله اى منعهم به وهذا
المعنى ثابت في الرفاح والبطيخ والمشمش والخوخ والتمن والاجاص وكوها فبحث باكلها وغير ثابت
الفا والخبز لانها من النقول بغيرها فانها سائران معهما واما لانها موضوعة على الموايد مع النقول
فلا بحث باكلها واما الاعنب والرمان والارطاب فالمدور هنا قول اى حقة وعندهما فاكهة حتى

من اللحم
اذا

بحث باكلها في مينة لا ياكل فاكهة فان معنى النقلة فيها موجود فانها اعن الفواكه والفاكهة افرقت
بالذلة ودخولها في اللفظ العام في القرآن كما افرق جبريل وميكائيل عليهما السلام بالذلة ودخولهما
في لفظ الملاحة ومطلق الاسم يتناولهما لامل فيكونا لنتنم بها فووا لنتنم فغيرها من الفواكه ولاى حقة
رحمة الله ان لفاكهة من النقلة وهو النتم مما لا يتعلق به النقلة زيادة على المعتاد وذلك مما لا يصلح غذا
ولا ذوا الا ترى انهم يقولون لنا فاكهة الشتا والمزاج فاكهة وهذه الاشياء تصلح لها لان الرطب
والاعنب يوكلا غذا وسلق بهما البقا وبعض الناس يحتجون بهما في بعض المواضع والرمان يوكلا للذلة
مستحق القصور وفي معنى النقلة فلا حنا ولها اسم الفاكهة على الاطلاق لا ترى ان يابتر هذه الاشياء ليست
من الفواكه فانما الرطب والتمر من الاقوات وجب الرمان من النوايل والفواكه لا يختلف من رطبها وبابها
في انها لا تصلح للغد وما دنا ساهله لاهما ولا قوله تعالى فابتنا فها حبا وعنبا وقضبنا وزيتونا
وتخلوا فاكهة واما لان العطف يعطى المغامرة اذا شئ لا يعطى على نفسه وهو الاصل فلا بد من
غير ضرور وبطل هذا الاختلاف عصر وزمان فاقى كل واحد بما شاهد من عادة اهل عصره وجعل هذا
الخلافا فيما اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فعلى ما نوى بالاجماع وجعل البطيخ في هذا الباب من لفاكهة
وهكذا اذن الذروري والحاكم الشهيد في المنطق عن ابي يوسف وقال في المحط الياس من انما الشجر فاكهة
الا البطيخ فانه لا يعتد بابسة فاكهة فوطيه لا حوز فاكهة **قال** والادام ما يصطبع بوجاهة
من الفاكهة لانها لا حوز بابسة فاكهة فوطيه لا حوز فاكهة **قال** والادام ما يصطبع بوجاهة
والبيض والجبني اى لادام شئ يحل به الحيز وهو من البصغ وذلك بالماع دون غيره حتى لو حلف بالماع
لا بحث بالماع وهذا عند ابي حنيفة وهو الظاهر من قول ابي يوسف وقال محمد ما يوكلا مع الخبز قال لا ادم
بالحم والجبني وهو رواية عن ابي يوسف لان لادام من المواد ممة وهو الموافقة قال عليه السلام
لمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة لو نظرتا لهما لكان احقرى ان تودم منكما اى يوفق وما لا يوكلا وحده
فالبما موافقه وقال عليه السلام سيدا ادم اهل الجنة اللحم ولما ان لادام ما يوكلا تبعا للخبز وحقيقته
التبعية بالاحلاط وعدم الاكل وحده وذا جمال الموافقة حوز بالامتزاج والمرف وكوه من الماعنات
لا يوكلا وحده بل يشرب والمخ لا يوكلا وحده عادة ولانه يدوب في الغم فيحصل لا خلط فكون تبعا
خلافا للحم واختره فانها يوكلا وحده فلما حوز اذاما وللسر له حجه فيما روى لانه في الجنة وكل ما ياكل
الدنيا وبى خلافا لخبز اذاما فلما حوز اذاما ولانه لا يلزم من كون سيدا لادام ان حوز من لادام كما
يقال الخليفة سيدا العرب والعجم وان لم يكن هو من اهل الجنة وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن له نية فان
نوى فعلى ما نوى جماعا وهذا الخلاف على عكس اختلافهم فمن حلف لا ياكل لا رغبنا فاكل معه البيض
وكوه لا بحث عندهما وعند محمد بحث هو بقوله انه قد يوكلا وحده معصودا فلا يصير تبعا للخبز
بالسبب خلاف ما اذا اكله مع الماعنات لا يفتا تبع له فلا بد زيادة عليه ونما يقولان هو ادم من
وجوه لانه قد يوكلا تبعا فلا بحث فهما بالشك والاعنب والبطيخ هو على هذا الاختلاف وذرشمس
الائمة السرخسي انه ليس بادم بالاجماع وهو الصحيح لانها يوكلا وحدها غالبا ولان اكلها لا
يسمى موتدما عادة والبعث ليس بادم بالاجماع **قال** والذوا الاكل من الفواكه وهو الحبة

من اللحم
اذا

اسم الطعام بوجه في هذا الوقت وانما الطلق على الاطلاق في هذا الوقت وهو الخدي توسعا فلو حلف لا
يتعدى فاعلم في هذا الوقت حيث فان اهل فورة او فكله لا بحث لان الطعام المأثور فيه يسمى عدا
فمنعنا ولا اهل الواقع فيه فبحث ولا تناول ما ياكله بعده فلا بحث ومقدار ما بحث به من
الاحل ان يكون الاثر من صفة الشبع لان اللغة والتميز لا يسمي عدا عادة وجعل المأثور بشرط ان
يكون ما ياكله اهل تلك عادة حتى لو شرب اللبن وشبع لا بحث ان كان حضريا وان كان بدويا بحث
ومثله لو اكل عمر الورق حتى شبع لم بحث والمصلي من طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى لانه من الصباح
فيستد بهذا الوقت ذلة في النهاية **قال** والعشاء الى نصف الليل والسجود الى الفجر الى الصبح
هو الاكل من الظهر الى نصف الليل والسجود الاكل من نصف الليل الى طلوع الفجر واصل هذه الاشياء
انتم لما دل في ذلك الوقت وسمى بها الفعل مجازا على ما مدنا فبحث بالفعل الواقع فيه لا غير وروي
عن محمد بن خلف لا حيلة الى سحره قال اذا دخل الليل الاخير من الليل فحله لا بحث لان وقت السجود
ما قرب من الفجر فانهت به عنه والمسا مسان احدها اذا زالت الشمس والاخر اذا غابت
فاذا اختلف فورا لولا ان الفعل اذا حرم على غيبوبة الشمس لانه لا يمكن حمله على المساء الاول
فنعين لما في **قال** ان لبست او اكلت او شربت لم يصدق ولا ياكل او لو حلف وقال ان اكلت وحرم
فبعدى حر ونوى شيئا معينا بان قال نويت الخبز او اللحم او حوّه لا يصدق قضاء ولا ديانته لان الله تعالى
في الملفوظ لانها لتعبر المحتمل والطعام وحوّه غير مذكور وانما بحث مقتضى وهو لا يجوز له فلا يحتمل
المخصوص وعن ابي يوسف انه يصدق ديانته وبه اخذ المجتهدون ونحن نقول بنية غير الملفوظ لا تصح
فان قل يستعمل على هذا ما اذا قال ان خرجت او قال ان سالت فلانما ونوى الخروج الى سفر او
المساكنة في بيت واحد فانه يصدق ديانته حتى لو خرج الى غير السفر او سالت في دار لا بحث مع السفر
والسكنى غير مذكور في اللفظ **قلنا** الخروج متنوع الى مدخل وقصير وبما حملنا ناسا وحكما
والفعل يحتمل المتنوع دون التخصيص فيصح الامر انه لو حلف لا يخرج فبوي حبسه او رومه صح
ويصدق ولو نوى امرأة فعنه لا يصدق لان الاول متنوع دون الثاني ولان ذلك الفعل لا يصدق
لغة لانه محذوف وهو الملتصق بفتح منه خلاف نية المكان وسبب الخروج حيث لا يصح ان يثبت
امضا مع ان بعض اصحابنا منعوا صحة النية منهم القاضي ابو حازم وابوطاهر الدباس فعلى هذا لا
يرون عينا ولا المساكنة عامة متنوعة فان اعلمها ان حوزة المدخل والحد والمطلوب منها ان حوزة
دار واحد وانما ان حوزة بيت واحد وقد بينا ان النوع في الفعل صحيح **قال** ولو زاد ثوبا او
طعاما او شرا بئاد من اى لوزاد من الخياط على كلامه الاول بان قال ان لبست ثوبا او اكلت طعاما او
شربت شرابا ونوى شرا دون شئ من ديانته لا يصدق لانه حرة في الشرط فتعم حاسم في النبي لانه خلاف
الظاهر فلا يصدق القاضي وعلى هذا لو قال ان اغتسل ونوى خصيصا لفاعل او المكان او السبب
بدون ذلك لا يصدق **قال** لا يشرب من حيلة على الذرع خلاف من ماء دجلة اى لو حلف لا يشرب
من دجلة فممنه على الذرع حتى لو شرب با ناء لم بحث حتى يترجع فيها ذرعا خلاف ما اذا حلف لا يشرب
من ماء دجلة حيث بحث بالشرب بالاناء وبغيره لان حيلة من التبعيض وحصته في الذرع وبغير الشرط

منه

في الاول دون الثاني وقالوا اذا شرب بالاناء انما بحث لانه المتعارف يقال شربا بل فراد من حيلة
والمراد الشرب باى شئ كان وله ان حيلة من التبعيض حقيقة وفي مستعملة فيه عرفا وشرا قال
البي صلى الله عليه وسلم ليقوم نزل غدا ثم ما ربات في الشرب والارغما والحصنة مراده ولهذا لو
شرب ذراعا بحث ولو حلف بالشرب با ناء يلزم منه الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو مختص وهما
يقولان ليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز بل هو على دعوى المجاز والوجهة بقول الحقيقة مستعملة
فلا يضار الى المجاز والخبر ان هذه المسئلة مبدئية على ان المجاز لا يرجع اولى عندهما من الحقيقة المستعملة
فيضار الى المجاز لان ذلك عند الحقيقة المستعملة لا يضر فلا يضار الى المجاز وهو نظير اخلافهم فيمن
حلف لا ياكل من هذه الحنطة ولو حلف لا يشرب من ماء الدار او من ماء الجب بحث بشربه بالاناء اجماعا
لانه لا يمكن ان يكون الذرع فحين المجاز وان كان يمكن الذرع فعلى الخلاف في نوت حلف وشرب بالذرع في
ما لا يمكن الذرع لا بحث لان الحقيقة والمجاز لا يجتمعان ولو حلف لا يشرب من الغرات او من ماء الغرات
فعلى ما تقدم في دجلة وفاقا وخلافا ولو شرب من نهر يورخ من الغرات لا بحث في محله لا يشرب
من الغرات لعدم الذرع في الغرات اجماعا لحدوث النسبة الى غيره فانه لا يعلق النسبة الى الغرات
وبحث في محله لا يشرب من ماء الغرات لان محله ان يصدق على شرب ما منسوب الى الغرات ومثل هذا
النسبة لم ينقطع محله ولو حلف لا يشرب ما فدا هو على شرب ما عرفت من اى موضع كان لانه عينا
عن العذب وقد جعله وصفا لما قال الله تعالى واستناب ما فدا وكذا لو قال لا يشرب من ماء
فرا ت لما ذكرنا ولو حلف لا يشرب ما هذا اللوز فثبت ما في ذراعه فشرية لم بحث لبيد النسبة
قال ان لم اشرب ما هذا اللوز اليوم ولا ما فيه او كالصبا او اطلق ولا ما فيه لا بحث وان كان صبا
بحث اى رجل قال لا امراله ان لم اشرب ما الذي في هذا اللوز اليوم فانت طالق وليس فيه ما او كان
فيه ما نصيب قبل غروب الشمس واطلقوا الميزان لم يقل اليوم وليس في اللوز ما لم بحث في هذه الصور
لها وان كان فيه ما نصيب بحث اى في المطلق وهو ما اذا لم يقل اليوم في اصله ان كان المسئلة على وجهين
اما ان يكون موقوفة باليوم او لم تكن موقوفة به وحل وجه على وجهين اما ان يكون فيه ما نصيب ولا يكون
فيه ما اما في الموقوفة لا بحث في الوجهين لانه ان لم يكن فيه ما يستحيل الشرب منه قاله ابن على الحال
لا يصدق وكذلك ان كان فيه ما نصيب قبل الليل لان البر في الموت يجب في اخلاووت وعند ذلك لا يتغير
البر فيه فطلب واما اذا كانا ليمين مطلقا غير موقوفة فان لم يكن فيه ما لا يصدق الميزان لا سيما لانه
البر للحال وان كان فيه ما انعقدت للتصور ثم بحث بالصبا لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا امرت فقد
قاتل البر فبحث في ذلك الوقت مما لو مات الخالف والماق وهذا عندنا وقال ابو يوسف بحث في
الوجه لها غير انه في الموقوفة بحث في اخلاووت لان الموت للتوسعة فلا يجب الفعل الا في اخر
الوقت فلا بحث حيلة وفي المطلق بحث للحال ان لم حرقه ما وان كان فيه بحث عند الصبا لانه
يجب عليه البر كما فرغ وقد حرم محرمه الحال في الفادع فبحث في الحال وعند الصبا في المستعمل فبحث
في ذلك الوقت وعلى هذا الخلاف اذا كانت اليمين بالله تعالى واصله ان من شرط انعقاد اليمين ونسبائها
الصورة عندنا وعندنا لا بشرط التصديق بل بحال عند خبر في المستقبل سوا كان قادرا عليه او لم يكن

بغيره

ما هو

الارى ان المؤمن على من السما وكحول الحجر ذهباً سقوداً لأنه عقد لها على خبر في المستقبل وان لم يكن
قادراً عليه وعندهما محلهما فيه وجاء الصدق لان محل الشيء ما حوّل قال لا حيلة وحكم الممنوع وهو
لا يحقّق فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا سقوداً أصلاً للممنوع الغرض ولا يقال ممنوع ان سقوداً لمن سقوداً
للمر على وجه يظهر في الحلف وهو النعان لا نقول شرط انعقاد السبب في حق الحلف احتمال
الانعقاد في حق الاصل ولا احتمال هنا لعدم تصور البر فلا سقوداً ولا يقال يتصور ان يوجد الله تعالى
لما في الكو فيسقط كما في المؤمن على كحول الحجر ذهباً لا نقول الماء الذي يوجد الله تعالى فيه غير
محلول عليه وانما المحلول عليه الماء المالح فيه وقتا للممنوع وهو غير متصور الوجود لغيره عدمه
فيه خلاف كحول الحجر ذهباً ثم ابو يوسف فرق بين المطلق والمقيد في حق الحلف فحلفه في المقيد في
اخر الوقت وفي المطلق ان لم يحرفه كما في الحال وان كان فيه ما يفرض الصب وبما فرق بين المطلق
والمقيد فيما اذا كان في الوقت ما يحشره عند الصب في المطلق فيه دور المقيد وقد ذكرنا في اثنا
الصحت ما حصل به الفرو من المعاني يعرفه من تأمل فيه **قال** حلف بصعود السما او بغيرها
الحجر ذهباً حلف في الحال وقال زفر جرحه الله لا سقوداً منه لانه مستحيل عادة فاشبهه المستحيل
حقيقة ولو كانت منعقة لما حلف في الحال لانه في التصور لا حلف الا عند حق البان من فعله
وهو في اخر جرح من اجابته كما اذا حلف لدخول بصره وكحه **ولنا** ان البر مقتور حقيقة لان
الصعود الى السما مملو الارى ان الملائكة يصعدون فيها وذلك لجن قال الله تعالى حكاية عنهم انما
لمسنا السما الالة وذلك انقلاباً بالحجر ذهباً مملو بحول الله تعالى فسقوداً منه موجبة للمر على
وجه تخلفه الكفان عند فوائده كسائر المنصور استخلاف مسألة اللوز فانه مستحيل ان يشرب الماء
من اللوز القاريغ فلا سقوداً لعدم التصور وانما حلف في الحال اعتباراً باللعن الثابت عادة وهو يصلح
لمنع تاخر الحلف دون منع الانعقاد الارى ان الحالف اذا مات حلف وان قصور ان يجعل بعد باحيا الله
تعالى ولا ان لم يبق بعد للقاء وقد وجدت وبني وجوباً لكفان بدلا عن البر والحكم بمقتضى الممنوع ان
لاحتمال البر وقد يحق العز عنه فلا فائدة في اثنا اخر هذا اذا كانت الممنوعة مطلقة وان كانت موقوفة
لا حلف حتى يمضي ذلك الوقت وقال زفر حلف في الحال لثبوت العجز في المطلق وهذا القول لا يستقيم
فيه لانه يمنع الانعقاد على ما ذكرنا انما حلف حلف الا اذا حلف على ان له رواية اخرى **ولنا** انه
لم يلتزم البر للحال فلا حلف بآية الحال ولو قال ان تركت من السما بعدى حلف لان الترك لا يشترط
في غير المقدور عليه عادة **قال** لا حيلة فناداه وهو نام فاقطعه او الا باذنه فاذا لم يعلم
حلفه اي لو حلف لا يعلم فلانا فناداه وهو نام فيه او حلف لا حيلة الا باذنه فاذا لم يعلم
الحالف باذن حلف **اما** الاول فلانه حلفه واسمعه فحلف ولو لم يوقظه ذلك الغدوري انه اذا كان
حيث يسمع لو لم يكن نائماً حلف فعني حلف بسمع لواصغي اذنه لانه قد حلفه ووصل لا سمعه الا انه لم
يعلم لثبوت فضارها اذا ناداه وهو حيث يسمع الا انه لم يفهم لغفلته ولان السماع الغير امر باطن
لا يوقف عليه فاقم السبب المودى اليه مقامه وهو ان حلف حيث يسمع لواصغي اذنه ولم يكن به
مانع من السماع والاحتياط الاول لانه اذا لم يثبت مكانه اذا ناداه من بعد وهو حيث لا يسمع صوت

ومثل هو الخلاف عند ابي حنيفة حلف خلافا لها والمسلية معروفة فان لنا من عندنا المستقيمة
حق الاحكام **واما الثاني** وهو ما اذا قال لا حيلة الا باذنه فلا ان اذن مشق من الاذن الذي هو الاعلا
او من الوقوع في الاذن قال الله تعالى واذا نزل من الله ورسوله اى اعلام وقيل سمي الكلام اذا ناداه فحلف
الاذن الذي هو طريق العلم بالمسموعات وحل ذلك لا يحق الا بعد العلم وقال ابو يوسف لا حلف لان الاذن
هو الاطلاق وانما يتم باذن كالمضائق الرضا من اعمال العبد فيتم به ولا ذلك الاذن **ثم اعلم**
انه لا حلف الا اذا حلف بكلام ليسوا بالمحذوف عليه وهو مستأنف بعد العبد منقطع عن المؤمن فان كان
موصلاً بها لم يحلف حلفاً بقول ان ذلك كانت طالق فاذمى وقوى لان هذا من تمام الكلام الاول فلا
حرف من اداب العبد الا ان يريد بذلك ما مستأنفا فاذمى في النهاية معزماً الى الدخيرة ولو سلم على جماعة
هو فيه حلف وان توأله دون ديانة لا قضاء ولو قال السلام عليكم الا واحدا لا حلف ولو دخل داراً
ليس فيها غير المحذوف عليه فقال من وضع هذا او من اين هذا حلف لانه كلام له بطريق الاستفهام ولو
قال لست شعري من اين هذا او من وضع هذا لا حلف لانه مخاطبة لنفسه ولو كان زمعة في الدار احده
لا حلف في المسلمين ولو كلف غيرهم وقصد ان يسهل لا حلف ولو اشار اليه او ارسل اليه لا حلف لان الكلام
حرف منظومة ولو كان الحالف اماماً لا حلف بالنسبة لانه من افعال الصلاة وليس كلام عرفاً ولو
كان الموم هو الحالف لم يكن له حلف لا حلف على انه يخرج سلام الامام عنده ولو سجد او فتح عليه سجد
الصلاة لا حلف وخارجها حلف ولو قرع عليه الباب فقال من هذا حلف ولو ناداه المحذوف عليه
فقال ليلى اولى حلف ولو حلفه بكلام لا يفهمه المحذوف عليه فحلف فيه الخلاف فالرواية ان لو قال الحالف
اعلم يا خياط لداوود او قصد اسماع المحذوف عليه لا حلف ولو قال لغيره ان ابتداء بك الكلام بعد حلف
فالمقيد فسلم حل واحدهما على صاحبه لا حلف لانه لم يوجد منه كلام بصيغة البداية وهو المحذوف عليه
وسقط الممنوع عن الحالف فلا يتصور حلفه في ذلك الممنوع اذ ان كلامه يوجد من الحالف بعد ذلك حلف بعد
وجود الكلام من المحذوف عليه فلا حلف لان شرط حلفه ان يكون قبله وعن هذا لو كان حل واحدهما
خالفاً ان لا يحلف صاحبه والمسئلة محالها لا حلف حل واحدهما ابداً فناداه ولو قال امرانه ان
ابتداء بك الكلام كانت طالق فضالت بي ان ابتداء بك بالكلام فعبد حلفي ثم ان الزوج طلقها بعد ذلك لا حلف
لانها سبقته بالكلام من حلف ولا يتصور حلفها بعد ذلك لانه حين حلفها بعد سبقتها بالكلام
فحل كلامه بوجوبها بعد ذلك حلف بعد كلامه طاعت شرط الحلف **قال** لا حيلة شهر اهر من حلف
اي لو حلف لا يحلف فلا حلفاً شهر اهر من حلف لانه لم يذكر الشهر شرّاً له من حلف
الشهر لا يخرج ما وراءه الا بآيات المددور وعده الله ولا الحامل عن الممنوع حلفه منه في الحال يمنع
نفسه عن الحلف في الحال فلو ان ابتداء من ذلك الوقت غلبه لا حلف له ولا حلفاً ان تركت كلامه شهر
او ان تركت الصوم شهر او ان لم اشأه شهر اهر من حلف لان ترك الصوم مطلقاً او ترك
الكلام او ترك المسألة مطلقاً فتناول الادب فصاره في الوقت لا يخرج ما وراءه وهذا الاجاز والاحال
خلاف قوله لا يصوم او لا تعتكف شهر الا ان مطاق الصوم والاعتكاف المطلق لا يتناول الادب في
التي والآيات قبلون ذلك الوقت للمد الله لا لا يخرج ما وراءه **قال** رحمه الله لا يحلف قبل القول او

م

ط

سيج لم يثبت اي لو حلف لا شتم فقرأ القرآن او سيج لا يثبت وعلى هذا الهليل والمدبر واطلاقه
 متناول القراءة والتسليم في الصلاة وخارجها وهو اختيار شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي لانه لا
 يسمى متكلما عادة وشركا قال عليه السلام ان الله عز وجل من امره ما يشاء وانما حدث ان اسلم في الصلاة
 ولم يفهم منه احد ترك القراءة والذكر قال عليه السلام ان صلواتنا من لا تصلح فيها شيء من كلام الناس
 وانما هي التهليل والتسليم وثروة القرآن ولا كلام مفصل ولو كانت هذه الاشياء كلام الناس لفسدت
 وقال تعالى حتى يسبح كلام الله فعلم انه ليس بكلام الناس واختار الفدوري انه اذا قرأ في الصلاة لا يثبت
 وخارجها يثبت لانه في الصلاة لا يسمى متكلما عادة ولذا اشركا ما روينا واختاروا لثبوت ان كانتا يثبتان
 بالعربية فكما قاله الفدوري وان كانتا بالفارسية فما اختار خوارزمي زيادة والى ما سلكنا في بحث
 في الصلاة وخارجها لوجود التلهم حقيقة وهو قولنا لثبوت وجه الاستصحاب ما بيننا **قال**
 يوم اكلم فلانا على الجريد بنى الليل والنهار وعونه لو قال يوم اكلم فلانا فامرنا ان نعط الق فهو على
 الليل والنهار لان اسم الليل اذا قرأ فعمل لا يمتد بمراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولم يومين
 ذبروه الكلام لا يمتد ولذا اطلاق خلاف الامر باليد وهو من قبل **قال** فان نوى النهار خاصة
 صدق اي ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه وهو مستعمل فيه ايضا فصدق وعن اي يوسف انه
 لا يصدق في القضاء لانه خلاف المتعارف وقد ذكرنا اختلاف الروايات في صحة نية الحقيقة اذا كانت
 الحقيقة خلاف المتعارف في قوله لباينة ان استطاع **قال** ولله ادم على الليل اي او قال ليلة
 فلانا فامرنا ان نعط الق فهو على الليل خاصة لان حقيقة في سواد الليل خاصة كالتجار البيضا خاصة
 ولم يجز استعجاله في مطلق الوقت خلاف اليوم ومما ضل ان قال الله تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار
 خلفه **فان قيل** كيف يصح ان يقال لم يجز اسم الليل لطلوع الوقت وقد اطلقت العربية على الليل والنهار
 حتى قال الشاعر وكما حسبنا حل سودا نمر ليالى لاهنا الجرم وحميرا **قلت** هذا العالم ذو اللبالي
 لعبان الجمع وذو عدد احد مما عتبان الجمع يدخل ما با زاياه من العدد الاخر على ما عاين في الاعمال وطرفنا
 هنا في المفرد فلا يلزمنا **قال** وجه الله ان جمله الا ان يقدم زيد او حتى واذا ان ما ذن او حتى وهذا
 لجهل قبل قدمه او اذنه حتى وهو هما لا اي لو قال ان قلت فلانا الا ان يقدم فلانا وحتى يقدم فلانا او
 قال الا ان ياذن فلانا وحتى ياذن فلانا فامرنا ان نعط الق فهو على حقيقة قبل قدمه او اذنه فلو كلفه
 بعد الدوم والاذن لا يطلو لان الدوم والاذن صار غاية للممن حتى يبين هل وجود العناية
 فثبت بوجود الشرط بقا الممن ولا يثبت بعد هذا انما الممن وانما قلنا انما غاشان لدخول حرف الغاية
 فيها وهي كلمة حتى والا ان اما حتى فظاهر فانها لغاية واما الا ان فالاصل فيها انها للاستئذان وتشتا
 للشرط والغاية اذا اعتذرنا لاستئذاننا مستبقة منها وبها وهو ان حكم ما فعل واحد من الاستئذان
 والشرط والغاية مخالفة لما بعد ثم الاصل فيها اذا اعتذرنا لاستئذاننا متى دخلت على ما لا يوقف
 حول الشرط كقوله انت طالق الا ان يقدم فلانا ان يقدم لا يطلو وان لم يقدم حتى مات طلقت فثبت على
 الشرط كانه قال ان لم يقدم فلانا فانت طالق لان الاستئذان معتذر لعدم المجانسة بين الطلاق والقدوم
 وكان حملها على الشرط اول من حملها على الغاية فلهذا لا يطلو لا يثبت لثبوت لانه متى وقع في

حل

وقت وقع في جميع الاوقات فعين ان حوز للشرط فلو لم يحلف لعدم الدوم او وجوده لانه جعل الدوم
 رافعا للطلاق فلو لم يحلف على عدم الطلاق وعدم الدوم على وجود الطلاق وان دخلت على ما يثبت
 حوز للغاية فما عجز فيه من مسألة الحجاب لان الاستئذان معتذر لعدم المجانسة من الاذن واللام
 فثبت على الغاية لانه لا يثبت على الممن ويثبت على الغاية بما اذا حلف لا يثبت الى وجوب وجوده لانه جعله
 على الغاية اول من حملها على الشرط لان مناسبة الشرط للغاية اقوى من مناسبة الشرط لغيره لان الحكم
 موجود فثبت في الحال بخلاف الشرط فاذا ثبت هذا فقول اذا حلف على الدوم والاذن لا يثبت لان الممن
 انبثت بوجود الغاية **قال** وان مات زيد سقط الحلف اي لو مات زيد قبل ان يقدم او ياذن
 سقطت الممن لان حكم هذا الممن حرمه الكلام في مذهبنا بالقدم والاذن ولا يثبت لثبوت الاستئذان لثبوت
 مطلق ولا يثبت بغيره باعادة الحياة فلهذا لا يحلف عليه الاذن والقدم في هذه الحياة فصار حال الحلف
 لثبوت فلانا لما مات فلان يثبت في الحال لثبوت الممن ولا يثبت بغيره ولا يثبت بغيره لثبوت الممن باعادة الحياة فيه
 وهذا عندنا وقال ابو يوسف لا يثبت الممن لان المصور انما اعد للشرط على ما بينا في مسألة اللوز فلا
 بقاء فثبت الممن بسقوط الغاية **قال** لا يابط طعام زيد او لا يدخل في ان او لا يلبس ثوبه او لا يرتب
 دابته او لا يحل عذرة ان سار وزاد الله وفعل الممن بحث كالمجرد وان لم يشتر لا يثبت هذا الزوال وبحث
 بالمجرد اي لو حلف لا يابط طعام زيد الى اخره ان اشاء الى الطعام ويحرم بان قال طعام زيد هذا اي
 هذا الطعام وزال ملكا لمخار فعمله ثم اكله الخالف لا يثبت لا يثبت في اكله طعامه بالمجرد بان ملكه بعد
 الممن وان لم يشتر اليه بطلته بان قال لا يابط طعام زيد فزال ما كان ملكه في ذلك الوقت عن ملكه فثبت
 لا يثبت الا اذا لم يجد له ملك غير ذلك فاكله بحث فثبت بان اكله ان اشاء له مع الاضافة فخرج
 عن ملكه لم يثبت بالفعل وان مجرد له ملك لم يثبت ايضا وان لم يشارك الله في ملكه فثبت في ملكه مطلقا
 سواء لم يوجد في ملكه عند الممن او بعد فثبت بان اكله بشرائه فلهذا عقد عسرة على فعل واقع في محل
 واقع في محل مضاف الى فلان فثبت ما اتمت الاضافة باقية وان كانت مجردة بعد الممن ولا يثبت بعد
 ذوالها لعدم شرط الحث وعن ابو يوسف انه لا يثبت في الملك المتجرد له في الدار وحدها لان الملك لا
 يستحدث فيها عادة فهي اول ما تشتري واخر ما يباع فثبت الممن المضافة الى الدار باقية فيها
 في ملكه وقت الممن وعنه في رقابة سقي الممن في الجميع باقية في ملكه وقت الحلف وبما يقول ان
 اللفظ مطلق يجري على الطلاق والعرف مشترك فلا يثبت موقفا واما اذا اشاء الممن فلان الممن فثبت
 الملك كما اذا لم يبين وهذا لان هذه الاعيان لا يقصد هجرانها لثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها
 بمقتضى الحلف ولهذا سقي بالصفة الحاملة على الممن وان كانت في الحاضر على ما بينا من قبل وهذا
 صفة حاملة على الممن سقي بها فصار كانه قال ما ادم ملكا فلان نظرا الى مقتضى هذا عندنا
 وقال محمد بحث اذا فعل بعد ما خرج من ملكه لانه جمع من الاشياء فالضافة وكل واحد منهما للعرف
 الا ان الاشياء المجمع من التعريف لانها تقطع شركة الاختيار فالضافة لا تقطع فاعتبرت الاشياء وقت
 الاضافة والمشار اليه قائم فثبت وخبرنا به ما بينا وقوله الاضافة لمجمع الاشياء فلان الاضافة انما
 لغوا اذا لم يفرقها فثبت اخرى غير العرف وهذا في اضافة الملك فائدة اخرى غير العرف وهو ان

الاستئذان

صاحب الجوار ان جون حامله على اليمن غيظ لطفه من جهة المال فعبّر ان حتى اذا فقد احد هما لا بحث
قال وفي الصديق والزوجة حث في المشارع والازوال اي لو حلف لا يحلم صدق فلان هذا
او زوجة فلان هذه فحمله بعد زوال الصداقة والزوجة حث وهذا بالاجماع لان الحر مقصود
بالحر ان لذاته فحانت الاضافة للتعريف المحض والراعي لمعنى المضافا اليه غير ظاهر لانهم لم يعنى اي
لم يقل الاكلم صدق فلان لان فلانا عدوي فلا يشترط واما حلف ما مر على قول اي حمله وادى
لان ملك الاعيان لا يتجر لردواها اما غير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الرواية خلافا لما يروى
عن الحسن انه لم يثبت له وسقوط من لثمة الحق بالحجاء حتى يباع كالبهايم فلا يقصد بالحر ان فحانت
الاضافة معتبرة فلا بحث بعد زوالها **قال** وفي غير المشارع اي لو حلف في غير المشارع اليه من
الصديق والزوجة بان قال لا يحلم صدق فلان او زوجة من الصداقة اليه بان قال لا صدقة
او طلق وزوجة فحمله لا بحث وهذا عندنا في حصة واي يوسف وقال مجاهد في لان المعصود يتجر
والاضافة للتعريف فصارت كالمشارع اليه ولما ان هجرنا الحر فغيره يحتمل ترك الاشارة والسمية باسمه
مدل على ذلك فلا بحث مع الاحتمال بالشك **قال** وحث بالمجهد اي حث بالمسحور من الصدق
والزوجة في هذه الصور وفي ما اذا حلف لا يحلم صدق فلان او زوجة ولم يشترط اليه وهذا عندنا
وعند مجاهد لا بحث وهو مبني على ما تقدم من انه يتناول المعين وهو الموجود فيكون معاداة انه
لذاته عندنا وعندنا ما اجل الاضافة هذا اذا لم يكن له نية واما اذا نوى فعلى ما نوى لانه يحتمل
فلامه **قال** لا يحلم صاحب هذا الطبلستان اي حلف لا يحلم صاحب هذا الطبلستان بعبارة فحمله
حث لان الانسان لا يمنع عن فلام صاحب الطبلستان لاجل الطبلستان فحانت الاضافة للتعريف فحلت
اليمن بالمعريف ولهذا لو حلف المشتري لا بحث **قال** رحمه الله الزمان والحسن ومنكرهما سنة
اشهر والمزاد بالمثل ما لم يدخله الالف واللام منهما حتى لو قال لا يحلم فلا تاحسا وزمانا او الحسن
او الزمان فهو على سنة اشهر لان الحسن يذكر معنى الساعة قال الله تعالى في تسبيح ان الله حين تمسحون
وجبين فسيحون اي ساعة عشرون ونظير على اربعين سنة قال الله تعالى هل في على الانسان حين من الد
والمزاد اربعون سنة ونظير على سنة اشهر قال الله تعالى وتوفي كل احد حزن قال ابن عباس رضي الله
عنهما في سنة اشهر فحمله عليه لانه هو الوسط وخير الامور وسطا ولان اللحظة لا تقصد الامتناع
عنها باليمين للثمن على الامتناع بدونها واربعون سنة بمنزلة الابد ومن موطن ان حلف اربعين
سنة ولو قصده ذلك لا يطلعه ولم يزد الحسن لانه شايد عند الاطلاق ففهم ما عيناه والزمان
تستعمل استعمال الجين يقال ما زلتك منذ حين ومنه زمان واستوى فيه المعروف والمثل لان
سنة اشهر لما كانت معهودة انصرفا للمعريف اليها هذا اذا لم يكن له نية واما اذا نوى شيئا فعلى ما نوى
لانه يحتمل فلامه **قال** والدم والابد العبران المعروف منهما تراديه الابد عادة قال الله تعالى بل
اني على الانسان حين من الدبر اي الابد وقال عليه السلام من صام الابد فلا صيام له اي عمره حله
قال ودهر محتمل اي المتكلم به محتمل وهذا عندنا في حصة وجه الله وقال ابو كالحن والحلا
في المنكر خاصة هو الصحيح واما المعروف بالالف واللام تراديه الابد بالاجماع على ما بينا له

سيف

مر

م

انه تستعمل استعمال الحسن يقال ما زلتك منذ دهر ومنه حين بمعنى واحد والوحيدة توفيق فيه
وقال لا ادري ما الدهر والثقة عند عدم المرجح من الحال فما روى انه عليه السلام يسئل عن
خير البقاع فقال لا ادري حتى اسأل جبريل عليه السلام فسأل جبريل علمها السلام فقال لا ادري
حتى اسأل ربي عن رجل فقصه الى السماء نزل فقال سالت ربي عن ذلك فقال خير البقاع المساجد
وخير أهلها من جرد اول الناس دخولا واخرهم خروجا وسئل ان عمر عن شي فقال لا ادري ثم قال بعد
ذلك طوي لي عمر يسئل عن شي لا ادري فقال لا ادري فعلم انه من الحال والتورع وهل غا قال لا ادري
ناديا وحفظا للسنة عن الحدث في الدهر فانه جاء في الخبر انه عليه السلام قال لا تستورا الدهر فان الله
هو الدهر اي حال الدهر وقيل وجدا استعمالا للناس فيه فحمله فان لم يعرف منه للابد والمداخلة
ذلك فقال لا ادري ما الدهر لان اللغات لا تدرك بالراي فترك الخوض فيه بالقباس **قال**
والايام وايام شهر والشهور والسنة عشرة ومثلها لثمة وكذلك الجمع والازمنة وبما عند
اي حصة وقال في الايام وايام شهر وسبعة والشهور اثنا عشر ومائة ايام والايام ثمانية
بالاجماع لانه جمع منكر فحمله ولا اقل للتيفيد به خلافا لما وصفت بحث بطل ممله لانه يقضي الى
المنازعة للجهالة واما المعروف بالالف واللام فالاصل فيه انه للتعريف بعد ان كان ثم معهود وان
لم يكن للجئس فاذا كان للجئس فلا يحلو اما ان ينصرف الى ادي الجئس او الى الجئس ولا ينافي ما بينهما فاذا
ثبت هذا فاما يقولان وجدا العهد فانه في الايام والشهور لان الايام تدور على سبعة والشهور على عشر
فصرفا اليه وفي غيرهما لم يوجد المستغرق والعمر والوحدة يقولان انما يطلق عليه اسم الجمع عشرة
واقوله لثمة فاذا دخلت الة التعريف استغرق الجمع وهو العشرة لان الال من اقل عمره العام من الخاص
والاصل في العام هو العموم ما لم يتم الدليل على الخصوص فحمله عليه ولا سلام ان ما ذكر من معهود لانها
لا يثبتها اسمها لا لا نفسها والة التعريف ما دخلت على الايام والشهور وكيفية فانصرف الى تعريفها
في نفسها فصارت لا تقضي ما يطلق عليه ذلك اللفظ **قال** الة التعريف اذا دخلت على الاعيان بعد
تعريف الجئس لا يعرف العدد الا ترى ان من حلف لا يشتري العبد او لا يزوج النساء ينصرف الى الجئس
لا الى العدد فوجب ان يكون كذلك **قلنا** العدد في الزمان معهود لانه معهود عادة فصار تصرفه
الى هذا المعهود اولى من صرفه الى الجئس لانه مبادر الى الدهر ولانه لو حلف على العبد وحلف على العشرة فحمله
تمثل لعموم الاولوية وذلك لا يجوز فصار دخول الة التعريف فيكون باطلا خلافا للزمان فان ابداءه
فلم من وقت اليمين فلا يندرك **قال** قل الجمع المحلى بالة التعريف محلى على ادي مع احتمال الحمل هو له لا
اشترى الصديق وسحوة تحمل هيئتها على الجئس **قلنا** الاصل في العموم الاستغراق الا انه قد رافا مكن
ذلك في الزمان دون الاعيان لان عن صفة المنع عما يفقد عليه والحمل وهو لم يقدرا ان يشتري الا افراد
كلها في الاعيان فكيف يمنع نفسه عنه ولو امتنع عنه ايضا فامتناعه الى عدم الدفن لا الى اليمين بخلاف
الزمان فانه يمكنه ان يمنع في الجئس وكذا اذا لم يقل مرة في ذلك الزمان بحث لان من حلف لا يفعل شيئا
في زمان ففعله من حيث كمن حلف لا يحلم فلا تاحسا فحله من وفي الاعيان لا بحث حتى يفعل في كل فرد
من افراده فلو حلف على الاستغراق لم يتصور حثه ولا عشايج الى منع نفسه عنه لعدم قدرته على الفعل

عليه

في الجبل وفي قوله لا اكله اياها كثيرة انما انصرف الى المعهود وهو العشرة عنده وعندهما السبعة
لانه لما وصفه بالاكثرة تعلم بالضرورة انه لم يرد به الاقل وهو الثلث لانه لو لم يصفه كان متنازلا
له ومنصرفا اليه وليس بعض الاعداد مما فوق الثلث باق من بعض منصرف الى المعهود لفظ الابام
على القولين فخرج معروفا ومنكرا يقع على ايام الحج في المدن وله ان يحمله ما بين الحيات لانه صفة
اسم لعموم مخصوص لا اذا نوى الاسبوع مصدر الاحتمال والنقل على نفسه والله اعلم

باب التمييز في الطلاق والعناق

الاصل في هذا الباب ان الولد الميت حق غيره لا في حق نفسه والاول اسم لفرد سابق والاخير لغز في
لاحق والوسط لفرد بين العدد من المستأوين وان الشخص الواحد معنى نصف نواحد من هذه الملة
ولا تصف بالآخر منها للتساوي بينهما وكذلك الفعل **قال رحمه الله** ان ولدت كذا احنت بالمثل خلاف
فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم اخرجها عتق الحي وعتق الذي يولد بعده ومعنى هذا الكلام ان من
قال لا امراته اذا ولدت ولدا فان طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا اذا قال لا امرته اذا ولدت
ولدا فان طلق لان الموجودة ولد حقيقة وعرقا وشراعا حتى يفضي به العدة والدم الذي دون نفاس
وتصير الامه ام ولدت وترجي شفاعته يوم القيمة قال عليه السلام ان الولد ليقوم بحبطينا على
باب الجنة فيقول لا ادخل الجنة حتى يدخل ابواي فاذا كان ولدا حقيقا الشرط منزل الجزا على امه
ضررون خلاف ما اذا قال اذا ولدت ولدا فهو حر حيث بشرت ان تكون حيا عنده اي حية حتى اذا ولدت
ولدا ميتا ثم اخرجها عتق الحي عنده وهو المراد بقوله خلاف فهو حر اي خلاف قوله اذا ولدت ولدا
فان ذلك الولد حر وقال ابو يوسف ومحمد لا ينفق واحد منهما الا بالشرط قد صحح تولده الميت على ما بينا
فصل الممنوع الى جزا لان الميت ليس بمحل الحرية وهو الجزا خلاف ما بينا لا يتوقف على نزول الجزا الا في
انه لو قال لا امراته ان دخلت الدار فانت طالق فانتاتها وانقضت عدتها ثم دخلت الدار احلت للمهر
فصا وكما لو علق به الطلاق او اعنق غيره على ما بينا والذي يحققة انه لو قال ثاني ولدت له فهو حر
فولدت ميتا ثم اخرجها عتق الثاني فلو لا ان الاول لا ذة لما عتق الثاني وصار اولاه انه لما جعل الحرية
وصفا للمولود بقيد بولادة الحي نظرا الى هذا الوصف اذا الميت لا يقبله فيه قال رفر فاروق ما استشهدا
به لان الجزا هناك ليس وصفا للشرط او يقول ميت الحياة فيه معن صونا للكلام العاقل عن اللغوالا
مري انه لو قال ان ولدت ولدا ميتا فهو حر لني ونظيره ما اذا قال ان ضربت فلانا فعبدني حر مقيد عتقا
المضروب لان معنى الضرب وهو الاكلام لا يحقق بعد الموت خلاف ما اذا قال ان اشرته عبد افرو
حر فاشترى عبد اخر حيث يخل به الممنوع ولم يقيد الممنوع بالشر نفسه لان المشتري لغيره محل العناق
وان كان لا ينفق فيه الا باجازه المالك وعلى هذا الخلاف لو قال اول ولدت له فهو حر فانه سقيد
بوصف الحياة عنده حتى لو ولدت ميتا ثم اخرجها عتق الحي وعندهما لا يعتق خلاف ما اذا قال
اول ولدت له فهو حيا او قال ان ولدت ولدا حيا فهو حر لانه مذكور بالحياة فصا وخلاف ما اذا قال
اول عبد يدخل علي فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم اخرجني عتق الاخر باجماع في الصحيح والعذر
لما ان العبودية بعد الموت لا يبنى لان الرق يبطل بالموت خلاف الولد او الولادة فانه يطلق على الميت

ولد في م
فانيت م

حيث م

اجزاء ولهذا لعلق به الطلاق او حرته عبده لا سقيد بالحياة **قال** اول عبد املا له فهو حر
لملك عبد اعتق ولو ملك عبد من ثم اخر لا يعتق واحدهم لان الاول اسم لفرد سابق لاشار له غيره في اسمه
ومعناه فالشترى في المسلمة الاولى وحرفه هذا المعنى معتق وفي الثانية لم يوجد لانه لما اشترى العبد
معا في عقد واحد لم يوجد فيها الشرط وهو الفردية ولا فيما اشتراه بعد بما لعدم السابق **قال**
ولو زاد وعتق عتق الثالث اي زاد هذه الجملة على الكلام الاول بان قال اول عبد اشترته وعتق او
املا له وعتق فهو حر فاشترى عبد من معام واحد بعد ما عتق الثالث لانه يراد به الافراد في حالة
الشرا لان حرته للمال لغة مقابل تجاريد وعتق اي مفردا فيشرط انفراد في حالة الشرا ولم يسبقه
احد هذه الصفة فانا ولا فصلا ونظير ما لو قال اول عبد اشترته بالديناني فهو حر فاشترى عبدا
بالديناني او بالعمومي فاشترى عبدا بالديناني عتق لما قلنا وكذا لو قال اول عبد اشترته اوود فهو
حر فاشترى عبدا ايضا ثم اشترى اسود عتق وفي المسلمة الاولى قال اول عبد اشترته ولم يتعرص حاله
فان قيل لو قال اول عبد اشترته وعتق فاشترى عبد من ثم اشترى عبد اخر عتق لما لم يفتحا
الفرق بينهما **قلت** الفرق بينهما ان وعتق معنى الافراد في الفعل المقرون به ونفي مشاكلة الغير
اياه في ذلك الفعل ولا معنى للافراد في الذات وواحد معنى للافراد في الذات وتأنيدها الموجب الى
مري انه يصح ان يقال في الدار رجل واحد وان كانت معه امراته لانه معنى الافراد في ذاته وهو
الرجولة لا في الفعل المقرون به وهو النسب في الدار لا افراد في ذاته وهو الرجولة وعلى هذا لو قال ما بينا
لدار رجل واحد وعتقها وعتقها كان كذا ولو قال ما في الدار رجل واحد كان صادقا فاما ما بينا
قوله املا له وعتق يقتضي الفردية في الملك والعبد الثالث متصف بهذه الصفة على ما بينا معتق وقوله
واحد صفة للعبد مقتضى الفردية في ذاته فلم يتعلق الحكم به وجرى وجوده مجرى غيره فيما يرجع الى تعق
الفردية خالفا للشرا فلم يعتق الا اذا نوى معنى النوح في حالة الشرا ولا ينعى ان يكون كالا من العبد
او من المربي فلا يعتق بالشك ولو قال اول عبد املا له فهو حر فاشترى عبد او نصف عبد عتق العبد الخامل
لان نصف العبد ليس بعبد فلم يشار به في اسمه ولا ينقطع عنه وصف اولية والفردية كما لو ملك معه
ثوبان او حو حلاف ما اذا قال اول عبد املا له فهو هدي ملك كذا او نصفه حيث لم يشرحه شي لان النصف
غرام الحرة المكالات والموزونات لانه بالضم بصير سنا واحدا خلافا لثياب والعبد **قال**
ولو قال اخر عبد املا له فهو حر فاشترى عبد فاشترى عبد اخر اسم لفرد لاحق لاشار له غيره من جنسهم
ولا سابق له فلا يكون لاحقا الا في انه دخل في قوله اول عبد املا له فاشترى عبد فاشترى عبد اخر
ولو اشترى عبدا ثم عبدا ثم مات عن اخر لانه فرد لاحق واستندنا لعتق الموت المشتري حتى من جميع
المال ان كان اشتراه في صحته عنده اي حية وعندهما يعتق مقتصر على حالة الموت معتق من ذلك على
كل حال لان الحرية مثبتة بغير شرائه بغيره فضا لا يعتق مطلقا لعدم الشرا دون وانما لم ينعى لعدم
عند الموت مقتصر العتق على زمن الموت كما لو قال ان اشرته عبد فاشترى عبد اخر فاشترى عبد اخر
المخاطب مقتصر على حالة الموت فكذلك لانه في مقتناه والمعنى هو المعبر وله ان الاخرية مثبتة للتا في

ثالث م

افادة م

فتسرى بماعق عبد الذي كان في مله وث الحلف ولا يعق من بشره بوعده **قال** قلت
مما لو كان حر عتيق عبده الفز والمهات اولاده ومديون لان المطلق يصرف الى المامل وحملكه هو لا
بامل انه يملكهم رمة وبدا ولو قال اردت به الرجال دون النساء من ديانته لا فضا لانه نوى التخصيص
في اللفظ العام وهذا خلاف ما لو قال نوت السود دون البيض وبالعسل حيث لا يصح ديانته
قضا لانه نوى التخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا عموم له ان لم يدخل تحت اللفظ فلا يعمل فيه بنية
التخصيص ولو قال نوت النساء دون الرجال لم يصح لان المملوك حصة للزور دون الاناث
فان لا يبي يقال لها فيلوكه لان عندنا لا يخلط يستعمل علمهم لفظ المملوك عادة بطريق التبعية ولا
يستعمل من عند افراد من مملون منه لغوا خلاف ما اذا قال نوت الرجال خاصة حيث يصدق
لانه نوى جموعة كلامه لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضا وكذا لو قال نوت غير المديون لم يصدق
قضا **قال** لامتنه اي لا يعق مكاتبه بهذا اللفظ لان المالك فيه ناقص لانه خرج من ملك المولى
يد او لهذا لا يملك المولى اسبابه ولشرا له ان يطام مكاتبته ويضمن جناسه عليه بخلافه على الاجبي
ولذا معتق البعض لا يصح عند ابي حنيفة لانه كالملك تب عنه فيكون قاصرا فلا يدخل تحت الاطلاق
الابائية فالمخلوقة لا يدخل تحت قوله كل امرأة لطاقت بخلاف المديون والمولى لان المالك فيها
بامل وقد خالز تحت الاطلاق والرق فيهما ناقص لا يستحقان الحرية من وجه فلا يجزيان عن
الحقان والمكاتب عكسه فان رقه كامل وملته ناقص فان عكس الحكم لذلك **قال** من طلق او
بذنه وهذه طلعت الاخيرة وخبر في الاولين ان طلبة او اثبات احد المذورين وقد ادخلها بغير
الاولين وعطف الثالثة على المطلقة منهما لانا اعطيت للشاذلة في الحكم وهو الطلاق بمحض حمل الحلم
ومى المطلقة فصار كما اذا طلق احدنا طلاقا وبين **قال** وهذا الحق والافراد حتى اذا طلق
لعبده هذا حرا وهذا وهذا اعتق الاخيرة وله الخيار في الاولين لما بينا ولو قال في الافراد لعلان
على الف درهم او لعلان او فلان كان خمس المائة الاخيرة وخمس مائة من الاولين بحوله لا يتماشا لان
خلة او لاجل المذورين على ما سافنا ثمة اقر لاحد الاولين والثالث با لاف فلون الثالث نصفه
واحد من نصفه وذرت في المعنى ان النصف للاول والنصف للآخرين والصواب الاول وعليه المعنى
لان الثالث معطوف على من له الحق منهما فلون شركا له ولو كان معطوفا على ما عليه كما ذكرنا من المقربة
لللول وحده او للآخرين لانه اوجب لاجل المذورين لهما فدفني الشرا اذا مات قبل اثبات
ولو قال والله لا احم فلانا او فلانا او فلانا فاحلهم الاول وحده حيث ولا بحث بلام احد الآخر
حتى علمها جعل الحلام مضموما الى الثاني على المعنى وفيما تقدم جعله مضموما الى من وقع له الحكم
والفرق ان او اذا دخلت بين شيئين تناوالت احدهما متلا الا ان في الطلاق وكهوه الموضوع موضع
الاثبات فيحص مطلقا احدهما وفي الحلام الموضوع موضع النفي مع عموم الافراد قال الله تعالى
ولا تطع منهم ائما او كفوفا ضاربا به قال لا احم فلانا ولا فلانا فيضم الثالث الى ما عليه لانه لما كانت
او لعموم الافراد صار حل واحد منهما كلاما على حدة كالاول انقطع وشرع في الكلام الثاني والعطف
فيه لا يصرف الى الاول بخلاف الطلاق وامتناله فان الاتصال فيه من الكلامين ثابت فلو كان الشا

والأجل والشرب لا يحلفا الحكم بهما إذا دخلت على الفعل أو على العين بل خوفنا العين فيها لأجل اختصاص
العين بالمخوف عليه حتى لو قال إن دخلت لك دار أو إن دخلت دارك أو إن ضربت بك غلاما أو غلاما
لك وكوذلك بحثت أنت ما كان وهو المراد بقوله وعلى الدخول والضرب والأجل والشرب أي لو
دخلت الدار على الدخول والأجل والشرب إلى آخره كانت العين اختصاصا بالعين بالمخوف عليه فصار
لادخولها على العين ولهذا عطفنا العين على هذه الأقسام وإنما كان ذلك لأن الأقسام للاختصاص وأقوى
وجوهه الملك فاذلجنا وزنا فعلنا وجبت ملكه دون العين إن كان الفعل مما يملك بالعقد كالبيع
والشراء وتنا الدار وكوفا لا يفيد ملك الفعل لا سيما لأنه لا يملك العين لأنه محتمل كلامه بأن يملك
فيه تأخيرها خلاف الفصل الأول فإن دخل واحد منهما مما يملك بالعقد فزحمنا الفعل بالقرب وإن جازرت
العين بوجوب ملك العين مطلقا لأن الاعيان كلها تملك فلا حاجة إلى العين وذكرنا هذا لأن المراد
بالأقسام الولد دون العبد لأن ضرب العبد محتمل النيابة ولو كالة فصارت نظير الإجارة لا نظير الأجل
والشرب والأقسام بطلت على الولد قال الله تعالى وبشره فكلهم وذكرنا في خان أن المراد به
العبد المعروف لأن الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يلزم به فانصرف إلى المحل الملول بالانضمام والاشاء
على ما بيننا **قال** فان نوى غيره صدق فيما عليه أي أن نوى خلاف ما اقتضاه ظاهر كلامه صدق
فما فيه لشدة على نفسه ديانة وقضا وفما فيه محنت يصدق ديانة لا قضا وذلك مثل أن نوى
بقوله إن كنت لك نوبيا معنى قوله إن كنت نوبيا لك أو بالعكس لأنه نوى ما عظمه كلامه على ما ساء من
قبل فيصدق **قال** ورحمة الله أن هذه أو ابتغته فهو حر فعقد بالحيار حث أي لو قال المالك إن
كنت هذا العبد فهو حرا وقال غيره إن اشتريته فهو حر فباعه بشرط الخيار أو اشتريته بشرط الخيار عن
لوجود شرط العتق وهو البيع أو الشراء والقيام المالك عند وجود الشرط لأن البيع بشرط الخيار يمنع
خروج المبيع من ملكه فاما عند الشرط فحتم والذا المشتري ملكه فام عند وجود الشرط أمّا
عندما فطاهر لا خيار للمشتري لا يمنع دخوله المبيع في ملكه وأما عند أي حصة فلأن المعلق بالشرط
كالمتخير عند وجود الشرط فيصير كانه قال فعند الشراء أنت حر فيصير مختارا بذلك للأعضاء وله
ذلك خلاف ما إذا علقه بالملك بأن قال إن ملكك فانت حر حث لا يعنى عنده لأن الشرط بطلان
لم يوجد عنده لأن خيار المشتري يمنع خروج دخوله المبيع في ملكه على قوله وعندهما يعنى لوجود الشرط
لأن خيار المشتري لا يمنع الدخول في ملكه وهذا يعرف بأي حصة رجه الله بين الشرا القريب وبين شرا
من علق عهده بالشرا حث لا يعنى القريب بالشرا بشرط الخيار ويعنى الآخر به على ما ذكرنا لأنه لم
يوجد منه إلا عتقا وبه القريب وإنما يعنى إذا ملكه ولم يدخل في ملكه مع خياره خلاف المعلق عهده
بالشرا لأن الشرط قد وجد في حقه على ما بيننا ونزل معناه في ذلك الوقت لعدم المعلق منه وفي
القريب لا ينزل لودعه ولو باعه بعد ما حلف بوجوبه قال لعن لانه لما باعه ثم البيع فيه ونزل عن
ملكه والجزء لا ينزل في غير الملك ويعنى أن محل البيع لوجود الشرط وهو البيع حصة ولو كان الخيار
لما باع لا بحث المشتري لأن المشتري لم يمكن بهذا الشرط من شيء كان الشرا لم يوجد **قال** وكذا بالاعا
والموقوف أي ولذا بحث بالفاسد من البيع والشرا وبالموقوف منهما في منعه أن لا يبيع أو لا يشتري

والله

أو لا يبيع ولا يشتري فاما الفاسد منهما فإن كان الخالف هو الباع ينظر فإن كان العبد في يد المشتري
مضمونا عليه عمل غصب لا يعنى لانه كما يتم البيع نزول عن ملكه كالبيع الصحيح البات ويعنى أن يخل
العبد لما قلنا في الصحيح البات وإن كان العبد في يد الباع عتق لانه لا نزول ملكه قبل التسليم ولو كان
المشتري هو الذي حلف فعده فاشترائه شرا فاسدا فإن كان في يد مضمونا عليه على الوجه الذي ذكرناه
يعنى لدخوله في ملكه كما يتم البيع ولا فلا وفي المحيط عن أبي يوسف لو قال إن اشتريت عبدا فهو حر
فاشتري عبدا شرا فاسدا ثم شاركه الباع ثم اشتراه شرا صحيحا لا يعنى لانه عتق بالشرا الفاسد لانه شرا
حقيقة فاحلت الممنوعه وارتفعت وهذا دليل على أنه لو اشتراه شرا فاسدا والعبد في يد الباع بطل العتق
إلى جزاء العدم الملك قبل القبض غير ما لبعضنا يعنى لانه ليس بشرا وعن أبي يوسف أنه لا بحث بالاعا
ولا بما فيه خيار لاجرم أصلا لأن الفاسد ناقص إنما لا يملك الملك للحال ولا بعد القبض على الحال
لانه لا يملك لعل فإن الشرط معد ومما من وجوبه بشرط الخيار يمنع فعلق لا سحفاً بالعقد فصارت
بالإيجاب لا قبول وجه الظاهر أنه كامل ذاتا لوجود الأمانة والدين والحل وتختلف الحكم من الملك
والحل لا يضر كالهبة وشرا آخره من الرضاع والاعا لا يعلق بالشرط أعز أم حله فوجب البحث في
بحث سعلق الطلاق في منعه ألا يطلق لا نقول ذلك في الاستقانات التي تتعلق بالشرط لأن البيع
لأنه البيع ذات العقد موجود وأثر الشرط في ما يخر الحكم لا في العقد ولهذا لم يرم موت من له الخيار
ولو كان معلقا لبطل لما عرف في موضوعه من المطولات وأما الموقوف فلانه وجه فيه البيع حقيقة
لوجود ركنه وشرطه ومحلوه ولذا حكمنا على سبيل التوقف فبحث وصورة المسئلة أن يقول إن شرا
عبدا فهو حر فاشترى عبدا من فضولي حث بالشرا لأن الإجارة شرط الحليم دون السبب والركن قد
وجه قبلها ولهذا يستند الحكم عند الإجارة إليه وثبت به لا بها وعن أبي يوسف يقصر المشتري
عند الإجارة بالنكاح ونحن نقول الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل فلم ينعقد الموقوف
لأنه خلاف البيع فالقصد منه الملك دون الحل ولهذا جامعوه الحزمه فبحث به من وثق
العقد وفي النكاح من وقت الإجارة وعلى هذا لو حلف الإبيع فباع مملوكا فخر فخرافان صاحبه بحث
لوجود البيع منه حقيقة على ما ذكرنا في الشرا ولهذا يرجع الحق والله **قال** لا با باطل أي لا بحث
بالبيع الباطل ولا با لشرا الباطل في منعه لا يبيع أو لا يشتري لانه ليس ببيع حقيقة ولا حكا حتى لا
يفيد شيئا من أحكام البيع ولو اتصل به القبض حتى لو قال إن شريت شيئا فبعته فخر أو إن
بعت عبدا فهو حر فباعه ممتدة أو حلا بحث خلاف ما إذا باعه ممتدة فاسد على ما عرفنا الأول
باطل لأن الممتدة ليست بمال عند أحد ولو اشتري ممتدة أو أم ولد لا بحث لانه العقد لله كما
سبب الحرية وثبتنا في الإعتقاد ولو قضى بحوان الفاضل بحث للحال لأن قضاءه يورث في إذا أله الما
من الجواز فيقتصر على وقت القضاء فبحث حديث خلاف إجارة بيع الفضولي فانه يستند إلى
وقت وجوده فثبت السبب فيه إلى وقت الإجارة ولهذا لو اعطيه المشتري قبل الإجارة سفك
عند الإجارة وفي أم الولد والمدة ترسل بعد عتقا لانه لا مانع كان ممتدا إليه فابطل الإيجاب فإن
العقدا بطل لا دليله المبطل والمطابق كالمدة في ذواله لكن قضاء الفاضل لا يتصور فيه ويشترط

سد

عند ما هو

نع

فيه رضا ولو حلف ان يبيع هذا الحرفاءه بر لا يبيع الصحيح لا يصور فيه فافعل على الباطل
وكذا لو حلف بمسئة على الحرة او ام الولد لما ذكرنا وعن ابي يوسف في الحره وام الولد منعوا في الصحيح
لانه يمكن منهما ما يريد وتلحق بها الحرب **قال** رحمه الله ان لم يبع فكذلك فاعق او ذبح حنث
اي رجل قال ان لم يبع هذا العبد فامر الله طالق او حوذلك ثم اعقبه او ذبحه حنث وذا لو كان يبيع
انته فاستولدها لصحت البع لغوات محله ولا يقال لم يبع الياس لجوا اذا نزلت ولم يولد
الحرب ثم نسبى ولا يترك ان كان المحلوف عليه ائني لاننا نقول الحالت عند عتقه على البيع باعتبار
الملك وذلك لا يمنع بعد هذه المصروفات وقضا الفاضي جميع المذموم وهو م والاحكام لا يبنى على الموهوم
فصحق الياس عن البع نظرا الى الاصل **قال** رحمه الله قالت زوجت علي فقال هل امراة طالق
طلعت المحلوفة ائني اذا قالت امراة لزوجها تزوجت علي فقال هل امراة طالق طلعت المحلوفة ائني
ومنى المحلوفة وعن ابي يوسف لا تطلق لان كلامه خرج جوابا للامام فيكون مطا بقائه ولا ينفذ
ارضاهما ولا يطلاق غيرها فتقيد به وهو وان مراد في الجواب لن الزمادة المستبغوث وانما
تخرج الزيادة بالامام من ان يكون جوابا اذا كانت لغوا وحنافها فائدة وهو تطيب قلبها وتكسر
نفسها بابلغ الوجوه حتى لا يولد له على غير التي طنت **ولنا** انا نعمل بالعموم واجب ما امكن وقد يمكن
هنا فعمل به وهذا لان جوابه كان ان يقول ان تزوجت في طالق فكان بالزيادة مبتدريا وجاز ان
يكون غرضه الحاشية والحاشية لا يفي بها حتى تغيرت عليه فيما احله الشرع ومع الزيادة لا يصلح
مقيد او لئولي غيرهما بصدوق ديانة لاقتضا لانه تخصيص العام وهو خلاف الظاهر ولو فائدة
تريد ان تترج على فقال كل امراة ان تزوجها في طالق دخلت المحلوفة حتى لو ابا نكاحا ثم رجعا
طلعت خلافا لابي يوسف والمعنى ما بينا **قال** رحمه الله على المشي الى بيت الله او الى اللعة حج ما شئت
فان ركب اوراقا وما ائني رجل قال على المشي الى بيت الله او الى اللعة لزمت حج او عمرة ما شئت وان شئت
ركب اوراقا وما ائني لا يلزمه شيء لانه الزم المشي وهو ليس بقرينة معصودة بل هو وسيلة
الى كالمصنوع والمسمى والندم مما ليس بقرينة معصودة لا يجوز ولا يجب وانما يجوز بقرينة معصودة
ولها نظير من الواجبات في الشرع لان اجابا العبد معتبرا باجابه الله تعالى فان لم توجه الشرع لا
وجه العبد **وجه** الاستحسان ان هذه العتبات صادرة كناية عن اجابا الاحرام عرفا وشرعا
اذ الناس معارفون التزام الاحرام بعتن العتبات وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ عقبة
حين ردت ان عتبي الى بيت الله تعالى ان حرم بحجة او عمرة ولا فرق بين ان حوزا لما ذكر في اللغات
او خارجا منها لان هذا اللفظ صا وكناية عن التزام الاحرام والالتزام لا يخلط باخلافا لاما ان
وكذا اذا قال على المشي لا امكة يلزمه الاحرام باحدهما للعرف فاذا يلزمه فله الخيار ان يشاء
وهو اجل وفيه ايقنا بما يلزمه كما يلزمه وقال عليه السلام من حج ماشيا فله كل خطوة حسنة من
حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال واجدة سبع مائة ولا ن هذا اللفظ وان كان عتبان عن
الالتزام للزمنه نص على المشي وفي المشي فضيلة وتراعي تلك الصفة لفضيلتها بخلاف ما اذا نذر ان
يضرب مائة خطم العتبة فانه عتبان عن التزام البعد فيه عملة ولا يلزمه ان يضرب به الخطم

او اعتمر

لعدم التقرب بالضرب وان شاذك ودفع شاة لقوله عليه السلام من هاهنا ضرب ولزق دما وكانت
نذرت ان يحج ماشية وذكر في النهاية معونا الى المبسوط ان من حلف بالمشي الى بيت الله وهو نوى مسجد
من المساجد سوى المسجد الحرام لم يلزمه شيء لان المنوى من محلات هاهنا اذ المساجد كلها بيوت الله
على معنى انها محرومة عن حقوق العباد فكانت معودة لا فائمة طاعتهم تعالى **قال** خلافا لخروج
او الزهاب الى بيت الله او المشي الى الحرم او الصفا والمرق اى بخلاف ما اذا قال على الخروج او الزهاب الى
بيت الله تعالى او المشي الى الحرم او الى الصفا والمرق حنث لا يلزمه شيء بعتن العتبات وكذا اذا قال على المشي
الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء لان التزام الحج او العمرة بعتن العتبات غير متعارف والالزام للعرف ولا يمكن
لجابه باعتبار حقيقة اللفظ فامتنع اصلا وهذا على اطلاقه قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يبنى قوله على
المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام عليه حجة او عمرة لان الحرم والمسجد الحرام شاملا للبيت فصارت ذمة
كذلك بخلاف الصفا والمرق لانها ممتصلا عنه وجوابه ما ذكرنا ان المعيار فيه العرف وليس ما
عرف ولا مدخل القياس فيه ولهذا لا يلزمه لفظه الذهاب والخروج وان قال الى بيت الله **قال**
رحمه الله عتبت حرا ان لم يحج القام فمهما اخبره بالوفاء لم يعق اي لو قال لعبد ان لم يحج هذه السنة
فانت حر فحلف بحج وشهد شاهدان انه ضحى القام بالوفاء لم يقبل الشهادة ولا يعق وقال محمد
رحمه الله يعق ان ههنا قامت على امر معلوم وهو النقصية ومن ضرورته انقضا للحج فتحقق الشرط
وهو عدم الحج ولهنا ان هذه شهادة قامت على النفي فلا يقبل مما اوشهد انه لم يحج وهذا لان الشهادة
بالنقصية باطله اذ لا مطالب لها ولا مدخل تحت الحكم ايضا فبقي النفي مقتضودا والشهادة على
النفي معصودا باطله **فان قل** الشهادة بالنفي انما لا يقبل اذ لم يحط بها علم الشاهد واما اذا احاط
بها فقبل وهنا احاط بها علم الشاهد لان من ضرورته ثبوت النقصية انقضا للحج فصارت نظير شهادة
على رجل انه قال لمسح من الله ولم يقل قولنا نصارى وهو يقول وصلى به قولنا نصارى فقلت به
الشهادة لا خاطئة علم الشاهد به فكذا هنا خلاف شهادة بهما انه لم يحج لاننا لا ندرى بل شهدا علم
او نيا على ظاهرا لعدم **ولنا** الدينات شرعت للاتبات دون النفي فمرد ولا يفرق بين نفي
بغير الامر ولا مرد فكذا لا يخرج خلاف المستشهد به فافقد شهادة على امر محسوس وهو السلوت
فان قل الشهادة على النفي في الشروط مقبولة ما اذا قال لعبد ان لم يدخل الدار اليوم فانت حر
فاقام الدية انه لم يدخل قبل ذلك في المبسوط **قلت** هو الاخر مقاس وهو ثبوت في خارج الدار
قال وحث في لا يصوم بصوم ساعة بنية اى لو حلف لا يصوم فتوى الصوم وامسك ساعة
ثم افطر حنث لوجود الشرط اذ الصوم هو الامسك عن المفطرات على قصد التقرب وقد وجد
لان الشارح في الفعل يسمى فاعلا شرا لا وظار بعد ذلك لا يرفع الحنث المقرر ولا لا امسك المسمر
تزار وتدارا لفعل المحلوف عليه ليس بشرط لحنث **قال** وفي صوما او يوما يقوم اى يحث
بمنه لا يصوم صوما او يوما يصوم يوما لانه ذل الصوم مطلقا بذل المصداق منصرفا الى الماهل
وهو المعتبر والمفصل حكمه شرعا وفي قوله يوما نصريح في بوعده باليوم فلا حنث فيهما الا يصوم
ما لم **قال** وفي لا يقضى برؤية اى في منته لا يصلح حنث برؤية وهو ما اذا اقيدها بتجديده ولا

ولا تحت ما لم تعد لها بها والقياس ان تحت بالشرع اعتبارا ابا للصوم **وجه** الاستحسان ان
الصلاة عبادة عن اركان محلفة لما لم يات بجمعها لا سيما صلاة الارى انه لا يقال صلى روعيا
ولا صلى سجدة او انما يقال صلى ركعة ونحوه لا وكان كل واحد من ركعاتها ركعة واحدة فالصوم لا يركع
ركن واحد وتكرر ذلك بعده ثم ان محمدا رحمه الله لم يذكر انه متى تحت واختلف المشايخ فيه فاما
بعضهم تحت نفس السجدة وقال بعضهم تحت برقع الرأس منها **قال** وفي صلاة يستفح اي تحت
الاستفح في منتهى لا يصلي صلاة لان الصلاة المطلقة تنصرف الى العمل ونحوه لانها ان لم يكن عليه
السلام عن النبي **قال** رحمه الله ان البت من غيرك هو هدي ملك فطنا فخرته ونسج ظنير
ما هدى اي لو قال ذلك امرانه كان الحكم بما ذكره وهذا عندنا بحقيقة وقالوا ليس عليه ان يهدي الا
اذا غلبه من فطن كان ملكه يوم خلف لان الله لا يصح الا في الملك او مضافا اليه او الى سببه ونحوه
عليه السلام لا يندرج في ملك ابن آدم ولم يوجد واحد منهما اذ غلب المرأة واللبس ليسا من اسباب
الملك فصلا ونظير ما لو قال ان تستر لمة فتي حرة على امر ولا يصفى ان الغزل سبب للملك ولهذا
ملك به الغاصب وغزل المرأة من فطن الزوج سبب للملك الزوج عادة ولهذا لو اشترى قطنا وغزل
وسببه لغيره كان ملكا له حكم العزف لانها لا تغزل عادة الا لالة والمعتاد كالمشروط ولو اذ ذلك
لما كان ملكا لها لما لو غزل له الاجنبي فاذا كان سببا للملك كونه ذرا للملك كاهرا سببا للملك
ولهذا لو غزل لمة من فطن كان ملكا له يوم خلف وسببه تحت خلافتة للنسب فان النسب
ليس بسبب للملك على ما بناه في موضوع فلم يرد ذره ذرا للملك **قال** للبت خاتم ذهب او عقد
لو ولد للبت حتى انما الذهب فانه لا يستعمل الا للزينة فبان لبسه ليس الحلي ولهذا حرم استعماله على
الرجال فبان كمالا في حق الحلي وقد خرجت مطلق اسم الحلي حتى لو حلف لا للبت حليا فلبس خاتم ذهب
تحت لما ذكرنا واما عقدا للولو فالمدور ههنا على اطلاقه بولما واما عندنا بحقيقة فليس على الا
اذا كان حرم صفا حتى لا تحت في منتهى لا للبت حليا بل لبس غير المرصع منه وعندنا مما تحت لان اللولو الحاضر
مدخل تحت اسم الحلي قال الله تعالى ولا تسخرن منهن حلية لبسهن بها واما استخراج من العهر
اللولو الحاضر وقال تعالى يحلون فنهان من اساور من ذهب ولولو ولا يصفى حصة ان العادة لم تكن الحلي
به الا مرصعا ذهب او فضة والعادة هي المعبرة في الايمان ثم قيل على قياس قوله لا بأس للرجال
بلبس اللولو الحاضر وقيل هذا اختلاف عصر ونحوه فقال في ما عارضه زمانه وقال في الماضي قولنا
اقرب الى عرفه بدار ما هفت بقولهما لان الحلي به على الافراد معتادا وعلى هذا الخلاف اذا لبس
عقد زبرجد او زمررد مرصع **قال** لا خاتم فضة اي لا يكون للبت خاتم فضة ليس حليا حتى لو حلف لا
بلبس حليا لا تحت لبسه لانه ليس حليا كاملا لان الحلي يستعمل للزينة فقط وهذا استعماله واخبر
وهذا احل للرجال ولو كان حليا من كل وجه لم يحل واذا لم يكن حليا كاملا لا يدخل تحت مطلق الاسم
عزفا ولا شرعا وذكر في النهاية معزيا الى النوايا الظاهرية ان خاتم الفضة اذا صنع على هيئة خاتم
النساء بان كان ذا فص تحت وهو الصحيح **قال** رحمه الله لا يجلس على الارض وحلف لا يجلس
على الارض يجلس على سباط او حصير او لا نام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا اخر فنام عليه او اجلس

على سرر فجعل فوقه سررا آخر لا تحت لان الجالس على الحصير او على السباط لا يعد جالسا على الارض
عادة فانه قطع النسبة الى الارض فلا تحت خلاف ما اذا حال بدنة ومن الارض ثوبه وهو
لابسه حيث تحت لانه يتبع له فلا يعد جالسا الا اذا نزع ثوبه من الارض وحلف عليه فانه حينئذ
يكون كالقراش وكذا النوم على فراش والجلبوس على سرر فوق سرر لا يعد جالسا ولا ناما على الفراش
الاستفح او على السرر الاستفح ذكر في الماضي معزيا الى المختلف ان عندنا يوشك تحت في الفراش
فوق الفراش لانه نام عليها فانما نام على فراش فصار من طف لا حليم فلا ناما فسلم على جمع هو
فهم وقوله لا يجلس على سرر ليس على ظاهره لانه لو كان السرر المحلوف عليه حرة كما ذكره تحت
بالجلوس على السرر الا على لان اللفظ المتكرر من اوله وانما لا تحت اذا كان السرر المحلوف عليه معينا
بان حلف لا يجلس على هذا السرر فجعل فوقه سررا اخر فجلس عليه لانه غير **قال** ولو جلس
على الفراش قرا او على السرر سباط او حصير تحت لانه يعد جالسا واما على الفراش والسرر
عادة وعلى هذا لو حلف لا نام على هذا السطح او الدكان ولا يجلس فيسقط عليه فراشا او حصيرا
فنام عليه او جلس تحت لانه يعد ناما وجالسا عليهما والنوم والجلوس عليهما مكررا كونه عادة الا
رى انه لو حلف لا يرت هذا الفراش فوضع عليه سررا فركبه تحت خلافا لفراش على الفراش
او السرر على السرر لان الاستفح ولا حلف ما اذا حلف ان لا يجلس على الارض
تحت لا تحت بالجلوس على الفراش والفراش والعرف والله اعلم **باب**
اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك والاصل فيه ان ما شره الميت فيه
الحق بقدر اليمين في حالة الحياة والموت وما اختص بحالة الحياة بعد بها **قال** رحمه الله
ضربك وكسوك ولعنك ودخلت عليك فهدى حر بعد حياة المخاطب حتى لو قتل هذه الاشياء
بعد موت المخاطب لم تحت لان هذه الاشياء لا يمتنع في الميت وهذا لان الضرب اسم فعل مؤنقل
بالبدن وبعد الموت لا يتصور ذلك ومن وجب في القتل فوضع فيه الحياة في الصحيح وان اختلف
في كفة تلك الحياة ولا يرد علينا ان يتوب عليه السلام امران يضرب امرأته بالصف وهو
غير مؤلم لانه حرمة صغيرة من الحشيش او ربحان لانه جاز ان يكون محصاة الزنا ومحفقة
عليها وقيل الضف قبضة من عصا الشجر فحلى هذا الاشكال فيه واللسوة براد بها التملك
عند الاطلاق وقنه اللسوة في الحفان وهو لا يمتنع في الميت ولهذا لو تبرع بحدته اجدتم اجرة
السبيل والسباغ حول المتبرع لا لورثته لما قلنا خلافا للبت لانه عيان عن السر وهو محقق
في الميت حتى لو حلف لا يلبسه فاللسوة بعد الموت تحت لما قلنا الا ان ينوي باللسوة السر فانه
حينئذ تحت واللام يراد به الا فنام وهو لا يمتنع في الميت ولا يقال انه عليه السلام قال
لعنني بد من المسر لن يعل وجدهم ما وعدت حقا فلو لانه فيه متحقق لما قال لهم لا نافع قول ردت
عائشة هذا الحديث وقالت قال الله تعالى انك لا تسع الموتى وما انت سمع من في القبور فلم يمت
والنيت فهو مختص بالحي عليه السلام ويجوز ان يكون ذلك لوعظ الاحياء ونظيره ما روي
عن النبي عليه السلام عن علي رضي الله عنه كان اذا اتى المقابر قال عليكم السلام ذيار قوم مومنين

ض

اما نسألكم فقد نكحت واموا اليم قد سمعت ودوركم قد سكنت فهذا خبركم عندنا فما خبرنا عنكم
وكان يقول سل الارض من شوقها لك ونجى غمارك ونجى غمارك فان لم يجك جوابا اجابك
اعتبارا وكان ذلك على سبيل الوعد لا على سبيل الخطاب للموتى والجمادات والارض من الارض
اكرامه بتعظيمه او اهانته بحقره او بياره ولهذا لم يقصد به الدخول بان يدخل على غيره او
لحاجة اخرى او دخل عليه في موضع لا يجلس فيه للزمان كالسجدة والظلة والدهليز لا يجوز دخوله
عليه الا اذا اعتاد الجلوس فيه للزمان ولا يحق الدخول للموتى لانه لا يبرأ وهو اذا رآه قبره
فان عليه السلام كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها **قال** خلافا لفضل والحل والمس
اي خلاف ما اذا حلف لا يفصل فلانا او لا يجمله او لا يمسه حيث حث اذا فعله ذلك لم يمت به لان
هذه الاشياء مستحقة الميت لما يحق في الحي وهذا لان الفصل هو الاشارة والمعصية منه التطاهر
والميت تطهرا لفصل الامرى انه اذا جملة رجل قبل لفصل فصل لا يجوز وصدق يجوز وذكر الوصل
عليه قبل لفصل لا يجوز ولا ينافيه الموت وكلف نفيه وغسله واجب على الاحياء والحل يحق بعد
الموت قال عليه السلام من حمل ميتا فليوضا والمسلم للتعظيم او الشفقة فيحسب الموت **قال**
رحمه الله لا يضرب امرأته مد شترها او خنجرها او عصاها حيث اى او حلف لا يضربها ففعل بما يده
الاشيا حيث لا يضرب اسم لفعل لم ولم وقد يحق وهل هذا اذا كانت هذه الاشياء في حاله الغضب
وان كانت في حالة الملاعبة لا بحث لانه لسمي مما رجة لا ضررنا عادة وهل اذا كانت عنه بالعارية
لا بحث بهن الاشياء **قال** رحمه الله ان لم اقل فلانا فلانا وهو ميت ان علم به حيث اى لولا **قال**
شخص ان لم اقل فلانا فامرأتي طالق وفلان ميت فان كان الحالف عالما بموته حين حلف حيث لانا لان
ممنه سحاف لصورة البر فيه لان الله تعالى قادر على اعادة الحياة فيه اذا اروح لا يموت فممكن قبله ثم
بحث الحال للجزء عادة كسلة صغود السبا **قال** والا لاي ان لم يعلم بموته وشا حلف لا بحث
لانه عقد مبنى على حياته كانت فيه وذلك لا يصور فبصير نظير مسألة اللوز اذا لم يحن فيه ما وهذا
قولهما وعندنا يوسف بحث لان لصود ليس بشرط عادة لان هذا الممن هما بين مسألة اللوز
الا انه لا فرق بينهما في العلم وعندهما في الصحيح خلافا لما يقوله مشايخ العراق لانه عقد مبنى على
شربهما مفقود في اللوز والله تعالى وان اجرت فيه ما ليس هو ذلك الما الذي كان فيه وقت الحلف
خلافا لمسألة العقل اذا كان قائم بموت فلان لانه عقد مبنى على فعل العقل فلان فاذا احياء الله تعالى
فهو فلان لما عقد عليه مبنى ونظير مسألة اللوز ان يقول والله لا افعلن هذا الميت فان مئنه
لا سقود لما انه عقد على بقوت حياة ليست موجودة زمانا الحلف ولو اجرت الله فيه حياة
لا يكون حي حياة حلف على بقوتها لان هذه موجودة وبذلك معدودة **قال** رحمه الله ما دون
الشهر قريب وما فوقه بعد لان ما دون الشهر بعد فريما عادة والشهر وما فوقه بعد بصرا
عادة حتى لو حلف لبعضين مئنه الى قريب فهو ما دون الشهر وان قال الى هدم فهو الشهر فما فوقه
قال رحمه الله لبعضين مئنه اليوم بعضا فبهرجة او ذوقا او مستحقة بترى لو حلف
بعضين مئنه لان اليوم بعضا فبهرجة او ذوقا او مستحقة بترى مئنه لان الزنوف

درهم

درهم حقيقة غير ان فيه عيبا ولا عيب لا لعدم الجنسية ولهذا لو تجوز بقا صار مستوفيا وذكر الو
يجوز به في مراسل السلام وبدرنا لصراف يجوز ولو لانه حقه لما جاز لانه يصدر استبدالا به وهو
لا يجوز فيها فاذا اذن المقبوض من حقه بترى مئنه فلا ينقض البر المصنف باستفاض قضاء الدين لان شرط
البر لا يحتمل الاستفاض وقبض المستحق صحيح حتى لو ايجاز المستحق في الصرف والاسم لهذا لا يفرق
جاء فلو وجد فيه شرط البر فيبر **فان قيل** ما الفرق بين القضاء والبر حيث قلتم ينقض قضاء الدين
بالرد او بالاستحقاق ولا ينقض البر **قلنا** لو لم ينقض البعض لبعض صاحب الدين بطلان حقه لانه
لا يمكنه استيفاء الجوده وحدها ولا استيفاء الجلب مع بقا الاستيفاء الاول فمعين البعض ضرر
ليتمكن من اخذ حقه ولا حاجة الى نقضه في حق البر **قال** ولو رصاصا او ستوفة لا اى وجوده
رصاصا او ستوفة لا يبرى مئنه لانهما للسان من جنس الدراهم ولهذا لو تجوز بهما لم يجز الا براضا الاخر
بطريق الاستبدال ولو تجوز بهما في الصرف والسلام لا يجوز لحكمة الاستبدال وهذا لان الستوفة
هى التى غلب عليها الخامس فصارت حكمها حكم الخامس والزنوف هو الردى من الدراهم برون بيت المال
والبر رجة احدى مئنه يرد له الجا وايضا وان كان لثرة فضة والافل ستوفة لا بحث وبما العلس
بحث لان العبرة للغالب **قال** والبعض به قضاء اى البيع بالدين قضاء للدين حتى يبرى مئنه
لنقض مئنه لان قضاء الدين طريقه المقاصة وقد بحثت بمجرد البيع وهذا لان الزنوف ينقض
بامثالها اذ ينفسر الدين لا يمكن قبضه لانه وصفت في الذمة والمقبوض عن فنان غيره مضمونا على
القاضي فليقبلان قضاء ما لودم الغاية بقبضهما فان خربا فضا الاول حتى بحث الاخرى مئنه
لا ينقض مئنه دون الاول وهذا المعنى قد بحثت بمجرد البيع هنا مفعلة المقاصة به فبرى مئنه وانما شرط
قبض المبيع في الجامع الصغر وقع اتفاقا لانه شرط البر ولا يقال شرط القبض ليقول الثمن لانه بعضه
السقوط بهلاك المبيع قبل القبض لا نقول البر المستحق لا يرفع بطلان الثمن وانما فاضل المقاصة
وعودا للدين على ما كان لما يبيع فمما تقدم ولو كان البيع فاسدا بشرط قبض المبيع لوقوع المقاصة لانه
في البيع الفاسد لا عمل لا بالقبض فاذا قبضه وكان قيمته مثل الدين وقعت المقاصة وبرى مئنه
وكذا لو تزوج الطالب ائمة المطلوب على ذلك المال فدخل عليها او وجب عليه المطلوب دون الجارية
او بالاستبدال لا بحث ولو كان الحالف هو الطالب فالجزم كذلك في جميع ما ذكرنا **قال**
لا الهبة اى هبة الدين ممن عليه الدين لا حن قضاء الدين لان العضاء فعل المطلوب والهبة اسما
للدين من الطالب ولا يحقق المقاصة فبطل الممن اذا كانت موفيه فابرأه قبل الوقت لانه العضاء لا
يتصور بعد الا برافضا ونظير من حلف ليس ثرا لما الذي في هذا اللوز اليوم ومعه ما فاروق قبل الليل
على ما بنا من قبل بشعبها ومعه خلافا يوسف بنا على ان قصودا البر وقت وجوبه شرط عند هذا
لا بعد اداء الممن وعنده ليس بشرط ويخرج عن هذا الاصل مسائل منها ما اذا حلف لبعضين مئنه
غدا فقصاؤه اليوم او حلف لبعضين فلا غدا فاما اليوم او حلف ليا طلق هذا الرجل غدا فاحله
اليوم **ومنها** ما اذا قال ان ذات فلا ما ولم اعلمك به صمده حرقاه معه فلم يقل شام بول العبد
عندهما ولم بحث في الحل وعندنا يوسف دعوى وبحث في الجمع ومن حلفه فروعها ما اذا قال

رجل لا مرانه ان لم يهينني اليوم صدأ فك فانت طالق وقال ابو هانان وهبت صدأ فك فامك
 طالق فالحيلة في هذا حتى لا تحثا ان تصالحا بياها بثوب فاذا مضى اليوم لم تحث واحد منهما اما
 الاب لا ينها ما وهبت الصداق للزوج واما الزوج فلا ينها عجزت عن الهبة في اخر النهار لان الصداق
 سقط عن الزوج بالصلح ذرة في النهاية في وخراب المهر في الاصل والشرب **قال** رحمه الله
 لا يقبض منه درهم دون درهم فقبض بعضه لا يحث حتى يقبض كله مفرقا لان شرط حثه قبض المهر
 بوصف الفرق لانه اضاف لقبض الى من معرف بالاصافة اليه فمتنازل كله بما دام عند المهر
 من ذنبه باقيا لم يحث لعدم قبض المهر وهو الشرط ولو كانت مقيدة باليوم بان قال لا يقبض منه
 درهم دون درهم اليوم فقبض البعض في اليوم مفرقا ولم يقبض منه شيئا لم يحث لان شرط الحث
 اخذ المهر في اليوم مفرقا ولم يوجد ولو قال ان قبضت من درهم درهم دون درهم حث وذا اذا قال
 ان اخذت منه درهم دون درهم والفرق بينه وبين الاول ان شرط الحث هنا قبض البعض من المهر
 مفرقا وفي الاول قبض المهر بصفة الفرق ولو قبض المهر كله لم يحث وجعل بعضها ساقية ورد لم يحث
 بالرد ما لم يستبدل لان الساقية غير معدة بقابل وجعل قبض المهر حتى قبض المهر فاذا قبضه
 وجعل قبض المهر مفرقا خلافا لما اذا وجد بعضها زواجا حث لا يحث مطلقا لانه يرتجى وجعل قبض
 المهر بالرد لم يقبض القبض في حقه على ما **قال** رحمه الله لا يفرق ضروري اي لا يحث
 اذا قبضه متفرقا متفرقا ضروري وهو ان يقبضه في زواجا واكثر ولم يفسد على من الزواجا
 بفعل غير الزواجا لانه قد يتوزع قبض المهر في عدة واحدة فصار هذا القدر مستثنى عنها ولا يفرق
 من التفرق لا يستثنى بغير عادة والعادة هي المعبرة وفيه خلاف زفر وهو نظير اختلاف فتم
 حث لا يلبس هذا الثوب او لا يرتجى من الدابة فترعه للحال او نزل للحال وقصدنا الوجه من كل
قال ان كان في الامانة او غير او سوى حثا لم يحث مملكتها او بعضها اي او قال ان كان في الامانة
 درهم او غير مائة درهم او سوى مائة درهم فامرانه طالق لم يطلاق امرانه اذا كان له مائة او ذواتها
 لان غرضه ان يماز اد على المائة فكان شرط حثه ملك الزمادة على المائة ولا يملكها استثنى المائة
 صارا المستثنى جميع اخراجه خارجا عن المهر وقال في الجامع عبد الرحمن لا اهلك الاختصاص
 وديما فلم يملك الا عشرة لم يحث لانها بعض المستثنى ولو ملك ذبا ذاة على الجملان زمان من جنس
 ما لا الزكاة حث والافلا لا يرى انه لو حلف انه ليعبر له مال لا يحث مملك ما ليس للجبان ولو قال
 ما لي صدقة تنصرف الى مال الزكاة **قال** لا يفعل هذا تركه ابدأ لانه على الفعل مطلقا فمتنازل فذا
 شافنا في جنسه فبعض المجلس كله ضروري شيوعه والامان شافنا في المجلس على البعض المستثنى
قال رحمه الله ليعلم انه برزمية اي لو حلف ليعلم انه برزمية في فعله مرة لانه يتناول فعلا
 واجلا وهو نية في موضع الانبات فحضر اذا لم يفعل في عمره في اخر جز من اجزا حياته او ينفق على
 الفعل هذا اذا كانت مطلقة غير موقوفة وان كانت موقوفة بوقت ولم يفعل فيه حث بمضي الوقت ان كان
 الامكان باقيا في اخر الوقت ولا يحث ان لم يقرب بان وقع الياس بموته او ينفق المهر لانه في الموقوفة
 لا يحث عليه الفعل الا في اخر الوقت فاذا مات الفاعل او مات المهر استحال المهر في اخر الوقت فبطل

هذا

في

السر

المهر على ما ذكرنا في مسألة اللود وساق في فيه خلافاي يوسف في فوت المهر **قال** ولو حلفه قال
 ليعلمه حث اعز دخل المهر بقدر تقاسم ولا يملكه لانه لم يقبض منه دفع شره وشره بالضرر او
 والجمل او العمل فلا يملك فامره جوز وال سلطنته لعدم قدرته على ذلك وال قال بالموت وكذا
 بالفرق في ظاهر الرواية وعن اي يوسف انه يجب عليه الرفع اليه بعد الغزل لانه بعد احتمال ان يوب
 بعد مودبه او يسي في فاذنه عندها ولا امر وقوله ليعلمه حث اعز ليس على ظاهره لانه لا يملكه
 ان يعلمه حث اعز في الدنيا وانما مراده حث اعز عرفه او في ملكه او دخل المهر ان الحالف لو علم
 الداعي ولم يعلمه لم يحث الا اذا مات هو والمستهلف وعزل لانه لا يحث في المهر المطلقة كحرد
 القزل بل بالياس عن الفعل وذلك ما ذكرنا الا اذا كانت موقوفة فصحت بمضي الوقت مع الامكان
 والا فلا لما بينا لما بينا من المعنى وعلى هذا لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر المهر عنه لا يخرج
 من المهر الا ما ذنبه سقيا بالخروج حال قيام الدين والتمالة لان الاذن انما يقصر بمنزله ولا يملك المنع
 وولاية المنع حال قيامه وعلى هذا لو حلف لا يخرج امرائه الا باذنه بقدر حال الزوجية خلافا
 ما اذا قال ان خرجت امرائه الا ما ذنبه من هذا الدار بعدة حر ولم يقبضه بالاذن او حلف لا ينفقها
 فخرجت بعد ما ابانها او قبلها بعد ما ابانها حث لانه لم يوجبه دالة النفس حال قيام
 الزوجية **قال** يبر بالهبة بلا قبول خلافا لبيع اي لو حلف ان يهب عبدا مثلا يترفق له
 لرجل وهبته ذلك وان لم يقبل الموهوب له خلافا لبيع فانه لو حلف ان يبيع قناعا ولم يقبل المشتري
 لا يملكه ولا يبر في ماله لان الهبة تملك بلا عوض فستم بالواهب والقبول شرط ثبوت الهبة وهو
 الملك وشرط الحث الهبة لا حكمها ولهذا قال وهب ولم يقبل ولا يبر في ماله حث نفسه على اظهار النعمان
 والجود وتي تملك من جانب واحد وحلف ذلك يحصل بنفس الهبة خلافا لبيع لانه يملك من الجانبين
 ملائمة الابهما وقال زفر لا يحث ما لم يقبل وفي رواية عنه ما لم يقبل ويقبض لان الهبة تملك والتملك
 لا يتم بملكك وهو القبول ولان المطلق ينصرف الى الحامل فالحال بالقبول او بالقبول والقبض وجوبه
 ما قلنا واختلفوا في ثبوت الملك بها فقال بعضهم يجب قبل القبول الا انه يرتد بالرد ففالفرض المتفرق
 وقال بعضهم لا يجب لانه لو تمت لما امكنه وفيه في بعض الصور بان كان الموهوب عبدا اذا رجم محرم
 من الموهوب له لانه لو تعلق عليه كما ملكه ولا يملكه لانه لا يملكه حتى يدخل في ماله ونظير الهبة
 الصدقة والعارية والوصية والافراد وفي الغرض رواية ابن حنبل في حثه ونظير البيع الاجا
 والصرف والسهم والرهن والنكاح والخلع وحث بالغاسم من البيع والهبة **قال**
 لا يشتم ويحاننا لا يحث بشم ورد وبيا سمين اي لو حلف لا يشتم ربحا فاشتم ورد او ياشتمنا لا يحث لان
 الربحا ناسم نبات لا ساق له وله راحة مستلذة عرفا ولهما ساق ولشتم راحة مستلذة
 وانما الراحة الطبيعية لزمه مما لا لهما فاشتمها الرباح والسفرجل الامر الى قوله تعالى والحب
 ذو العصف والريحان بعد ما ذكر الشجر بقوله والشم والشم لسمه ان والشم لسمه لما يقوم على ما
 من النبات فد على انك غيره وقال في النبا في الربحا ناسم لما له راحة طبيعية ولا ساق له اخذ عرفا
 وذكر في المستوط انه يحث بشم الاسر وما سبهه من الرباح **قال** النفس والورد على الور

م

و

حتى لو حلف لا يشترى سفيجا او ورده افا شترى ورقيما بحث ولو اشترى ذهنيما لا بحث لانهما يتقعا
 على الورق دون الدهن في عرفنا هكذا ذكره في الحاشية وفي المبسوط اشترى ورقا بنفسه لا بحث ولو
 اشترى ذهنيما بحث لان اسم البنفسج اذا اطلق يراد به الدهن وليس يباعه ببيع البنفسج فصار هو
 بشرا به مشترى البنفسج ايضا وهو رواية الجامع الصغير وذكر الاخري في مختصره انه لو اشترى
 الورق بحث ايضا وهذه اشئ مبني على العرف وفي عرفنا هذا الورق لا يسمى ببيع البنفسج وانما
 يسمى ببيع الدهن فبني الجواب في الباب على ذلك ثم شاهد الاخري عرف اهل بغداد انهم يسمون ببيع الورق
 ببيع البنفسج ايضا فقال بحث به وقال هكذا في ديواننا اعني في المبسوط ولا يقال في احد مما حققته
 وفي الاخر تيجان بل فيهما حقيقة او بحث فيهما باعتبار عموم المجاز والاسمين قياسا لورد لاندول
 الدهن لان هذه تسمى زينة لا ماسمينا وذكر الحاشية ان الورق اذا لم يكن له نية وقال في الحاشية
 في عرفنا ببيع على المذوق **قال** خلف لا يزوج فزوجته فزوجته فزوجته لان الاحكام
 اللاحقة كالوكالة السابقة كانه وطله في الابد ولهذا ثبت للفضولي حكم الوكيل والمجوز حكم الموكل
قال وبالفعل لا يواجا وبالفعل لا بحث وقبل بحث لما ان الاجازة اللاحقة كالوكالة
 السابقة وعن محمد بن حجة الله انه لا بحث فيهما لان الاجازة ليست باثبات العقد حقيقة وانما سجد
 بالرضا حكم العقد وبه كان فبني بعض المشايخ والمخار والاول لان المحل هو الزوج وهو
 عيان عن العقد والعقد محقق بالقول ولا يجوز بالفعل وانما سجد عليه بعض الافعال كالوطي واقضاء
 المهر وكذا ذلك لانه على الرضا بالعقد لانه عقود ولا يجوز القول بغير العقد فامكن الحاشية
 بخلاف الفعل بخلاف ما اذا ازوجته ثم حلف حيث لا بحث بالاجازة لانها مستند الى وقت العقد
 وفيه لا بحث بمباشرة فيها اجازة اولى ولو حلف لا يزوج عبدا او امرأة بحث بالوكل لان ذلك
 مضاف الى متوقف على اذنه لماله ولا يملكه وهذا الحكم في اذنه ومنته الصغير من لولاهما ولو
 كانا كبرن لا بحث الا بالمباشرة لعدم ولائته عليهما بل هو كاجنبي عنهما فيعلق بحقيقة الفعل وهو
 مباشر العقد ولو كان الحالف هو العبد او الابن فزوجته مولا وهو كاه او ابوه وهو محبوس
 حيث لا بحثان به بخلاف المملوك لوجود الفعل منه حقيقة **قال** رخصة الله واذان المملوك
 والاجازة اي لو حلف لا يدخل ارقلا لا بحث بدخول ما يملكه بالملك والاجازة وقال الشافعي
 رخصة الله لا بحث الا بالمملوك لان الحقيقة وهي المملوك مرادة فلا يبيح المجاز مرادة الاستحالة اجتماعهما
 مراد من لفظ واحد **ولنا** ان المراد به المملوك عرفا فدخل ما يملكه بآي سبب كان باجازه او اعا
 او ملك باعتبار عموم المجاز ومعناه ان يكون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز لبا عبا والجمع بالحقيقة
 والمجاز **قال** رخصة الله خلف بانه لا مال له وله دين على مفسد او على لا بحث لان الدين ليس
 بمال وانما هو رخص في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة ولهذا قيل لردون بعضي بامثالها على معنى
 ان المقبوض مضمون على الباقي لانه قبضه لنفسه على وجه التملك ولربا الدين على الدين مثله
 فالنق لا يدينان قصاصا وغيره حقيقة وشرعا اما الحقيقة فظاهر واما الشرع فلا يملكه لاجل
 الى اسقاط اعتبار لان التصرف في الثمن قبل القبض جائز والله اعلم بالصواب

كتاب الحدود الحد في اللغة المنع ومنه سمي الحجاب حدا والمنع
 الناس عز الدخول وسمى اللفظ الجامع المانع حدا لانه جمع معنى المنع ومنع دخول غيره فيه وتسميت
 العقوبات بالحد لانه حد من الاثام وانما هو من ارتكاب اسبابها مع اذنه وحدود الله محاربه لانها
 ممنوع عنها ومنه نكح حد وذا الله فلا يقر بها وحدود الله ايضا احكامها لانها ممنوع عن الخطي لانها
 وراها ومنه نكح حد وذا الله فلا يقر بها وحدود الله ايضا احكامها لانها ممنوع عن الخطي لانها
 حد العدم المقدس ولا العتصا من لانه حق العباد وحكمه الاصل لا يجرى انما يضر به العباد وصيانة
 دار الاسلام عن الفساد ولهذا كان حقه تعالى لانه شرع لمصلحة تعود الى كافة الناس والطهارة من
 الذنب ليست بحكم اضلي لا فائمة الحد لانها تحصل بالثبوت لا باقامة الحد الا الى قوله تعالى في حد
 قطع الطريق ذلك لم يخز في الدنيا والهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا الى الله بعد ما علموا
 ولهذا يقيم الحد على الحرف ولا طهارة **له قال** رخصة الله الحد عقوبة مقدرة لله تعالى وهذا في الشرع
 وفد منها **قال** والزاوطي في قبل خال عن ملك وشبهته يعني به الزنا الموجب للحد والشرط ان
 حو الموطوءة مشبهة والواطي مكرها طائفا ولو قال الزنا وطى مكرها في قبل المشبهة عار عن ملكه وشبهته
 عن طوع كانا ثم يخرج بذلك وطى غير المخطف كالجنون والصبي ووطى غير المشبهة كالصغيرة التي
 لم يبلغ حد الشبهة والمهمل لان كل ذلك لا يوجب الحد وانما كان كذلك لان الزنا اسم لفعل محظور
 والحرمة على الاطلاق عند النجس من الملك وشبهته الملك ولهذا وجب ذره بفسادها والحد شرع
 ليعمل الفساد فمما حرم وجوده ووطى هذه الاشياء نادون لان مزيله الطباع السلمية والعقول المستقيمة
 من غير علة وانما يفعل ذلك بعض السفهاء الغلبة الشبق وذلك نادون فلا يستند في اجراء وهذا لان الاصل
 في اجزاء ان حو في الآخرة لا في الدنيا لانها اذ لا يشك ولا الآخرة والحد لا يجرى الا في المشبهة بالملك
 بمجرى الهوى والوعد في الآخرة من الشارع شرع في الدنيا بعض العقوبة لدفع فسادهم عن العالم فمما يكثر
 وجوده **قال** وثبت شهادته اربعة بالزنا لا بالوطي والجماع اي ثبت الزنا عند الحاكم ظاهر
 بشهادة اربعة شهودون عليه بالزنا اي لفظ الزنا لا لفظ الوطي والجماع لان الوصول الى العلم القاطع
 متعسر فاكفي بالادلة الظاهرة وهو المدة او الاقرار او حياض جنة الصدق لاسيما الاقرار بما يتعلق به
 قتر على الفقر واشترط اربعة لقوله تعالى واللاتي ياتين لفاحشة من نسائهم فاستشهدوا عليهن
 اربعة منكم وقال تعالى والذين هم من المحسنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء وقال عليه السلام الذي
 قد فامرته انت باربعة شهداء شهودون على صدق محضاتك ولان الله تعالى حبا للسر على عبادم
 ودم من احب اشاعة الفاحشة وفي اشترط اربعة محقق على معنى السر اذ وفوا لربعة على هذه
 الفاحشة فادور واشترط لفظ الزنا لانه هو الدال على فعل الحرام لا لفظ الوطي والجماع قال الله تعالى
 ولا تقر بوا الزنا لانه كان فاحشة الامة واتحاد الجنس شرط لصحة الشهادة وهو عندنا حتى لو شهدوا
 مفروقين لا يقبل شهادتهم عندنا وعقدون حد الفذف وقال الشافعي يقبل كسائر الحقوق اذ لا يفسد
 في النصوص الواردة فيه فيعمل باطلا فها **ولنا** قول عمر رضي الله عنه لو جاءوا بمثل بيعة ومضير
 فوالدي يجلد بهم ولا ز قول الواحد قبل قول غيره وقع قدفا وذكر الثاني والثالث فلا يقبل شهادته الا

ولم يدرى انما هو من المشبهة بالملك وشبهته الملك ولهذا وجب ذره بفسادها والحد شرع ليعمل الفساد فمما حرم وجوده ووطى هذه الاشياء نادون لان مزيله الطباع السلمية والعقول المستقيمة من غير علة وانما يفعل ذلك بعض السفهاء الغلبة الشبق وذلك نادون فلا يستند في اجراء وهذا لان الاصل في اجزاء ان حو في الآخرة لا في الدنيا لانها اذ لا يشك ولا الآخرة والحد لا يجرى الا في المشبهة بالملك بمجرى الهوى والوعد في الآخرة من الشارع شرع في الدنيا بعض العقوبة لدفع فسادهم عن العالم فمما يكثر وجوده **قال** وثبت شهادته اربعة بالزنا لا بالوطي والجماع اي ثبت الزنا عند الحاكم ظاهر بشهادة اربعة شهودون عليه بالزنا اي لفظ الزنا لا لفظ الوطي والجماع لان الوصول الى العلم القاطع متعسر فاكفي بالادلة الظاهرة وهو المدة او الاقرار او حياض جنة الصدق لاسيما الاقرار بما يتعلق به قتر على الفقر واشترط اربعة لقوله تعالى واللاتي ياتين لفاحشة من نسائهم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال تعالى والذين هم من المحسنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء وقال عليه السلام الذي قد فامرته انت باربعة شهداء شهودون على صدق محضاتك ولان الله تعالى حبا للسر على عبادم ودم من احب اشاعة الفاحشة وفي اشترط اربعة محقق على معنى السر اذ وفوا لربعة على هذه الفاحشة فادور واشترط لفظ الزنا لانه هو الدال على فعل الحرام لا لفظ الوطي والجماع قال الله تعالى ولا تقر بوا الزنا لانه كان فاحشة الامة واتحاد الجنس شرط لصحة الشهادة وهو عندنا حتى لو شهدوا مفروقين لا يقبل شهادتهم عندنا وعقدون حد الفذف وقال الشافعي يقبل كسائر الحقوق اذ لا يفسد في النصوص الواردة فيه فيعمل باطلا فها **ولنا** قول عمر رضي الله عنه لو جاءوا بمثل بيعة ومضير فوالدي يجلد بهم ولا ز قول الواحد قبل قول غيره وقع قدفا وذكر الثاني والثالث فلا يقبل شهادته الا

للضرورة وهو ما اذا اجابوا بجملة فشهدوا واحدا بعد واحد فقبل شهادتهم لتعدد ادانها جملة وان
 كان احدهم الزوج بغير شهادته وقال الشافعي لا يقبل لان فيه تهمة **ولنا** انه يتصور به لانه
 يقر زمانا امرانه فكان بعد من التهمة كنهاده الوالد على **قال** فيسالم الامام عن ما هيته
 والتعينة ومكانه وزمانه والمزني بها اي يسالم عن نفس الزنا وتحاله وموضعه ووقته والمزني
 التي رضى بها لانه عليه السلام استفسر ما عن الى ان ذكر الحالف والنون ولا نكلامهم محتمل والاحتمال
 واجب يجب عليه الاستفسار ليزول الاحتمال فيسالم عن ما هيته اي ذاته وهو اذا حال الفرج
 في الفرج لانه محتمل انهم عنونه غير الفرج كما قال صلى الله عليه وسلم العيان ترينان
 وزناهما النظر واليدان ترينان وزناهما البطش والرجلان ترينان وزناهما المني ولا
 من الناس من يعقد كل وطئ جرم زنا بوجبا لحد وعن كفته لاحتمال وقوعه بحالة الارام
 او تماس الفرجين من غير ادلاج الحشفة وعن زمانه ومكانه لاحتمال انه رضى في دار الحرب لو
 البغي وفي قدم الزمان او في حال صباه او جونه وعن المزني بها لاحتمال ان يكون امره اولمه
 او حو له شبهة لا يعرفها هو ولا اليهود كوطي جارية الابن فيستتقي في ذلك احتمالا للرد
 وهو مندوب اليه قال عليه السلام ادروا الحدود ما استطعتم **قال** فان بينوه وقالوا
 راناه وطبها بالمل في المكحلة وعدلوا سرا وجهرا حرم به لظهور الحق وجوب الحليم على الفاضل
 ولو قالوا لا نريد على قولهم زنا لا يحل للشهر عليه للشبهة وكذا اليهود ايضا لا يحلون انهم
 شهدوا بالزنا ولم يقدفوا وانما دسولوا احتمالا حتى لو وصفوه بغير وصفه عدون ولم تكف
 هنا بظهور العدالة بخلاف سائر الحقوق فاحتمالا للرد وجبته حتى يسال عن اليهود كذا يارب
 ولا وجه لا خذ الكف منته لا تخذل الفضل نوع احتياط فلا يجوز مشروعا **قال** فيما ينبغي على الدرس **فان قيل**
 الاحتياط في المجلس انزككت تكون مشروعا **قلت** جلسته ليس بطريق الاحتياط بل بطريق العرف
 لانه صار منتهما بارتكابها فاحتجته بجلسته تعزيرا له وجلس عليه السلام رجلا بالهمة خلاف
 الدون حيث لا يجلس فيها قبل ظهور العدالة لان المجلس قصي عقوبة فيها الا ترى انه لا يعاقبه
 بعد ثبوت الحق الا به فلا يجوز ان يعاقبه قبل الثبوت بخلاف الحدود فان فيها عقوبة اخرى غلظ
 منه **قال** رحمه الله وباقران ارتقا في محامسة الاربعه فلما اقرده اي حلت الزنا باقران
 اربع مرات في اربعة محامسات من غير ان يقرده القاضي وقال الشافعي ينبغي بالاقرار مرة لان
 الاقرار مظهر وحرام لا يزيد شيئا مما في سائر الحقوق بخلاف كثرة العدد في اليهود لانه بعد
 زيادة طمأنينة القلب **ولنا** حث ما عن رضي الله عنه انه عليه السلام اخرا قامة الحر عليه
 الى ان تقرأ اقران اربع مرات في اربعة محامسات فلو ظهر وبها لما اخرها لثبوت الوجوب ولان
 الشهادة فيه احققت برمادة الحدود فلما اقرار فظننا لامر الزنا وحقيقا لاخر للسائر
 ولا بد من اخلاف المحامسات واما لان الاتحاد للمجلس اثر في جمع المبررات فعنده محقق
 شبهة الاتحاد فيه وهو قائم بالمقر في مجلسه دون مجلس القاضي ومرد القاضي كما اقر
 فيذهب به حتى يغيب عن بصره في كل مرة فمما روى عن ابن حنبله لانه عليه السلام طرعا عن

الى

بما لم يرد

حتى يوارى محطان المدة **فان قيل** انما رده عليه السلام قبل ان يتبين له عقله لانه حياء
 اغتر اشعث متغير اللون ولما استبان له عقله رجحه الا ترى انه عليه السلام قال له انك جئت
 فقال لا فسأل عنه فقالوا ما تعلم فيه الا خبرا وبعث الى اهله هل ينكرون من عقله شيئا فقالوا لا
 فسأل عن اخصانه فاخبره انه محصن فرجه **قلت** للشيخ كذا لان حاله يدل على حال عقله اذ
 في حالة النوبة والخوف من الله تعالى لا على جنونه وقوله عليه السلام انك جئت ليبل جئت
 لمعين منه لما يدري به الحد كما قال عليه السلام له اهلك قبلتها او باشرتها والسؤال تحته على
 سبيل الاحتياط والرد لعل عليه ما قاله ابو بكر الصديق له بعد ما اقرت مرات انك ان اعترفت
 الاربعة رجلك فاعترف وهذا دليل على ان هذا العدد كان متعروفا منهم ظاهرا عندهم الا ترى
 الى قول ابي بريد كما تحدث في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ما عن لو قد في بيته بعد
 المرة الثالثة ولم يقر لم يرجحه وصح ان الغامدية رجها عليه السلام بعد ما اقرت اربع مرات
 ولا يقال اذ لم يجب الحد باقران من وجب ان يجب المهر لانه اقربوطي لا يوجب الحد فاذا
 وجب المهر وجب الحد بعد ذلك لانها لا يثبتان الا بقول الامر موقوف فان ثبت الحجة
 لم يجب والاوجب كما قلنا في الشهادة ان البعض اذا شهدوا وتوقف الامر فان تم النصاب لا يكون
 قدفا والا فهو قدف فكما متوقف في اجاب الحد عليهم او على الزنا من لا فرق في الاقرار بين
 ان يكون حرا او عبدا وفي العبد خلاف زفر رحمه الله وقد عرف في موضعه وقال ابن ابي ليلى لا يعبر بخلاف
 المجالس وانما يعتبر العدد فقط كما في الشهادة والحجة عليه ما سناه ولسني الامام ان رجحه عن
 الاقرار ويظهر الدراية من ذلك ويا مريبا عاده عن مجلسه في كل مرة لانه عليه السلام فعل ذلك
 وقال عمر رضي الله عنه اطرذوا المعترفين يعني بالزنا **قال** وسأله كما مر فان منه جرحا اي اذا
 تم اقرار اربع مرات سأله كما مر في الشهادة وهو ان يساله عن الزنا ما هو وكيف هو وان رضى
 ومن رضى ومضى رضى ليزول الاحتمال على ما مر وقيل لا يساله عن الزنا لان ثبات العبد مع
 الشهادة دون الاقرار والاصح انه يساله لاحتمال انه رضى في صباه وهذا السؤال هو ما نظر
 في حاله وعرف انه صحيح العقل كما فعل عليه السلام ولا بد من التصريح به في ذلك الوقت ولا يكفي
 بالكفاية لانه عليه السلام قال لما عن قبل ان يدري ما الزنا قال نعم وقال له ايجها ولا حتى قال نعم
 فاذا بين ذلك وظهر زمانه فاذا قال انه محصن سأل عن اخصانه ما هو فان وصفه بشرائط حكم
 برحمته ولا يعتبر اقرار عند غير القاضي بما لا ولاية له في اقامته الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا
 يقبل الشهادة عليه بذلك لانه ان كان منكر اقره وجع وان كان مقر لا يعتبر الشهادة مع الاقرار
 ولو اقر باقران مرتين وشهد عليه اربعة لا يحسد اي يوسف وقال محمد بن عبد الله لان هذا الاقرار
 ليس بحجة فلا يعتد به فكونا لا امتناع عن الباقي في دليل الرجوع او هو غير صحيح فلو قصر بالعدم
 شرعا فثبت الشهادة وحدها في الحجة فقبل ولا يوسف ان الاقرار موجود بحقيقة لكنه
 غير مقبوس شرعا فا ورث الحقيقة شبهة وهو يدرك بها فصارت كما اذا كانت معاصرة شرعا
 فان رجح عن اقرار قبل الحد وفي وسطه حتى سبيله وقال الشافعي وان اى الى الحد ولو جرح

سأله عن اخصانه

بأقران فلا يبطل بغير ذلك باخار وهذا لانه احدى المجتس نصا وثبوتيه به كنهوتيه بالشهادة
بالفصاح وحدا لفظ **قلت** ان الرجوع خبر محتمل لصديق والاذب كالأقرار الاول فاورث
شبهة وهو يدري بها وهذا لان كل واحد من هاتين محتملها فلا يمكن العمل باحدهما لعدم الاول
فترك على ما كان خلافا لفصاح وحدا لفظ لانه من حقوق العباد وهو حربه والمخبر عن الله
فلا مذهب له والى صحة الرجوع اشار عليه السلام بقوله هلا تركتموه حين اخبرتموه **قال**
ولرب لعنه لعنك قبلت ولمست او طيت شبهة اى مسح للامام ان لفظه الرجوع بقوله
لعنك قبلتها ولمستها او طيتها شبهة او كاجامك يمين لانه عليه السلام قال لما عن ذلك
قبلت وعمزت ونظرت قال لا يا رسول الله قال انكراها لا تخفى قال نعم فعند ذلك امر بترجعه وراه
النخاري واجد ابوة اود وقال عليه السلام في رواية انكراها جاذيب المروءة في المحلة والرشا
في المير قال نعم فقال القهل يدرى ما الزنا قال نعم ايت منها خرا ما ياتي الرجل من امرانه خلاا الحد
قال فان كان محصنا رجعه في فضاء حتى يموت لانه عليه السلام امر بجم الغامدة وما عز
وكانا محصنين واخرج ما عز الى الحق وقيل الى البقيع ففر الى الحرة فرجم بالحجارة حتى مات وقيل انه
الجماعة انه عليه السلام رجم المرأة التي نزل في بها العسيف وقال عليه السلام لا يحل دم امرء مسلم
الا باحدى معان ثلث كفر بعد ايمان وزنى بعد احصان وقتل النفس الفرجية وقال عمر رضي الله عنه
وهو على المنبر وان مما انزل في القرآن السجدة والشجعة اذ ان نيا فادرجوها البينة وبها ياتي قوام
مكررون ذلك ولو لا ان الناس يقولون ان عمر زاد في باب الله تعالى لعينها على حاشية المصحف وعليه
اجماع الصحابة رضي الله عنهم فوصل لنا اجماعهم بالنواثر ولا معنى لانكار الخوارج الرجم لانهم
مكروا لفظي فكونوا بكارة **وعنا** **قال** رحمه الله يبدى الشهود به اى يبدى الشهود بالرجم وقال
الشافعي لا يشترط بدائهم اعتبارا بالجلد **قلت** ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال حين رجم شرا
ان الرجم ستة سنين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان شهد على هذه احدى اهل من رجم
الشاهد ثم شهد ببيع شهاده حججه ولعنها اقرت فانما اول من رماها بحجر قال الراوى ثم رجمي لسا
وانا فهم ولا الشاهد ربما تجاسر على الشهادة ثم يستعظم المباشرة بياى ويرجع فكان سب
بدائه احتمال للدرج خلاف الجلد فان كل واحد لا يحسن بحاف ان يقع مهلكا او متلفا لفضوه
عنه مستحق ولا كذلك الرجم لان لا يلاف فيه متعين **قال** فانما يواسق اى اى الشهود
من ابداءه لسقط الحد لانه دالة الرجوع وذلك اذا امتنع واحدهم او جنوا او فسقوا او قتلوا
لحدوا او احدثهم او عصى او خسرلوا زندقا والعباد بالله تعالى لان الطارى على الحد قبل الاستيقا كالموجود
في الاشك والذا اذا غابوا او بعضهم او ماتوا او متفقوا او ماتوا او غابوا رجم الامام ثم اناس وان
الرواية عن علي بن يوسف وروى عنهم انهم اذا امتنعوا او ماتوا او غابوا رجم الامام ثم اناس وان
كان الشهود من رضى لا يستطعون ان يرموا او يقطعوا على احدى رجم محضتهم خلاف ما اذا قطع
ايدى بعد الشهادة فذرة في النهاية **قال** ثم الامام ثم اناس لما روى عن علي رضي الله عنه
ونقصه دون ذلك مقتله الامم كان منهم ذارحم يحرم فانه لا يقصد مقتله لان غيره نهاية وروى

ان حنظلة اسناد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل ابيه وكان كافرا ممنعه من ذلك وقال
دعه يحكك غيرك ولانه ما مور بصلية الرجم فلا يجوز لقطع من غير حاجة **قال** رحمه الله
وبدا الامام لو مقر ان الناس اى يبدى الامام بالرجم ان كان الزانى مقر لما روى عن ابي رضى
الله عنه وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدة بحصاة مثل المحصنة ثم قال للناس
ارموا او كانت اقرب بالزنا والفضل وحسن ويصلى عليه لقوله عليه السلام حين سئل عن غير
ما عز وتكسبه والصلوة عليه اصنعوا به كما يصنعون بموتاكم فلقد تاب توبته لو قسمت على بل
الحجاز لو سقتم ولقد رآه ينحصر في انهار الجنة ولانه قتل بحق فلا يسقط به الفضل كالقتل
بقصاص محلات الشهداء وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الغامدة بعد ما رجمت
وكانت اقرت وقال عليه السلام والذي نفسي بيده لقد تاب توبته لو تاب بها صاحب مكبر لغير
له رواه مسلم والودود **قال** ولو غير محصن جلد مائة اى لو كان الزانى غير محصن جلد
مائة لقوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والمخاطب للامم لان
اجتماع الامم متعذر فعين الامام لقيامه مقامهم ومن غامدة في المحصن وغيره الا انفسا
نسخت في حق المحصن مما ذكرنا فثبت معمولا بها في حق غيره وقد تمت الزانية بالذلة لانها
المادة في هذه الجنابة اذ لو لم نطقه ولم يحكم لم يطع ولم يمتلن اولان لغامدة مهن اكثر
لغلبة شهوتهن وقلة دنهن وعدم حفظهن للمروء **قال** ونصف العتبات نصف للملا
للعبد لقوله تعالى فانما بيننا وبينكم وبينهم نصف ما نقي المحصنات من العذاب والمراذ به
الجلد لان الرجم لا ينصف معين الجلد لذلك اول عدم الاحصان لفقد شرطه وهو الحرية
فاذا ثبت النصف في الامم كان الرق المنقصر للكرامات والعقوبات ثبت في العباد بدلا له
النص اذا نقص الوارد في احد المتأخرين واراد في المثال الاخر او نقول دخل العبد في اللفظ وانت
للغلبة ومثله قوله عليه السلام في جبر من ابل السامة شاة ولفظ خمس لانا اثنا والاثبات
ودخل الزكور فيه اما بدلالة النص او دخوله في اللفظ وانت للغلبة وفي مثله دخل الذور
عادة بما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة وانتم جنبوا وغيره **قال**
بسوط لا ثمة له متوسطا اى يضرب بسوط لا عقدة له ضربا متوسطا وفي النهاية يى عدته
وذنبه وطرفه لان كل ضربة بها يصير ضربين وعن علي رضي الله عنه انه لى ثمة ولوم حشر
الثمة بعد كل ضربة بضربتين لما روى عن علي رضي الله عنه ضرب الوليد بسوط له طرفان وفي
رواية فبان ان ضرب جلدته فماتت الضربة بضربتين والضرب المتوسط هو المولم غير الجارج
لان الجارج يفضى الى اللب ويبقى في جسد اثره فليشبهه ولهذا اكسر عقده وغير المولم لا ينفذ
والواجب الثاني ديب دون الاهلاك **قال** ونزع ثيابه لعن غير الزانى لان نزع
ثيابه العورة والمقصود من ضربه ايضا لانه لا يواسق الا بالحد لانه منى على الشدة
والجبر لا فيه الملع وقد صرح ان عليا رضي الله عنه كان يامر بالحد في الجرد **قال**
وفوق على يدنه اى فوق الضرب على اعنائه لان الجمع في عضو واحد قد يفضى الى اللب

والجلد زاجر وليس بمختلف ولا ية نال اللذة في كل عضو منه معطى حظه من المضرب ولهذا يرمي
اذا كان محصنا **قال** الازالة ووجهه وفوجه لقوله عليه السلام للبلاد اتق الوجه والمدام
ولان الضرب على الفرج مثلث وعلى الراس سبب لوزا الحواس كالتسمع والبصر والشم والذوق
ولذا على الوجه وهو جميع الحواس ايضا فلا يؤمن ذهابها فيكون هلاكها من وجوه فلا تضرع
وقال ابو يوسف اخر اضرب الراس موطا لقول ابي بكر رضي الله عنه للبلاد اضرب الراس فان
فيه شيطانا قلنا ذلك في مستحق العتق لانه كان من عادة اهل الحرب محبوا ووسطا راسه فامر
بضرب ذلك الموضع واخبر ان فيه شيطانا وقال عمر للبلاد اياك ان تضرب الراس والفرج وقال
بعض شيوخنا لا يضرب الصدر والبطن لانه مثل كاس الراس وعن ابي يوسف مثله وقال الشافعي
يحسن الظهرا تضرب لقوله عليه السلام شهودك اوجرت في ظهره قلنا ليس فيه نفي ضرب غيره
الاعضاء **قال** وضرب الرجل قاتما بالحدود غير مردود لقول علي رضي الله عنه تضرب الرجل
الحدود قاتما والنساء تعود او لان من بني الحدود على الشهرة لقوله تعالى وليشهد عداها بما طابفه من
المؤمنين والقيام المبلغ فيه والحدود هو الملقى في الارض كما فعل اليوم وقيل ان مدبره يد
فوق راسه وقيل ان هذا السوط على حده وعندا تضرب فبحره عليه وحل ذلك لا يفعل لانه زيادة
على المستحق **قال** ولا تزرع ثيابها الا الغزو والحشواى المرأة لا تزرع عنها ثيابها الا الغزو
والحشواى لان في تحريمها كثر العورة والغزو والحشواى منقذان وصولا الى البدن **قال**
وتضرب جالسته لما روي من قول علي رضي الله عنه ولا تهاجروا فلو ضربت قائمة فلا يوم كثر
عورتها **قال** وحشها في الرجم لانه اى عورت المرأة لا تزل لقول ابي سعيد فوالله ما حشنا
لما عن ولا وثقنا الحديث وقال عبد الله بن سبر عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
منهم والحد واثودا ولا يهاجروا بما تضرب اذا اصابها الحشواى مبدوا وعضاها ومي كلتا
عورتها فكان الحشواى اشترا لاختلاف الرجل ولا بأس بترك الحشواى لانه عليه السلام لم يامر بترك
والرطب ولا لامساك غير مشروع في المرحوم **قال** ولا يحد عبد الا باذن امامه اى المولى لا
حد الا اذا فوض الامام اليه وقال الشافعي له ان نعم عليه الحد الذي هو خالص حق الله تعالى
اذا عان السبب او اقر عنه اذا كان المولى من مملوك لانه قوله الامام بان كان بالغافلا فلا
حرا وان ثبت بالعتق فله فيه قولان وفي حد النكاح والعصا له وجهان وان كان المولى
مكاتب او ذمتا او امرأة فليس له ان نعم الحد على مملوكه له قوله عليه السلام اذا زنت امه
اخدم فتبهرزناها فله الحد ولا تضرب عليها ثم ان زنت فله الحد ولا تضرب عليها ثم ان
زنت اثنا لثه فليس بها ولو حبل من شعر متفق عليه ولا نكاح ولا مطلقه فملك اقامه ما اوجب
عليه كالا امام بل اولى لان ولايته عليه فوق ولاية الامام حتى يملك فيه من المقتربات مما لا يملكه
الامام الا ترى ان المولى هو الذي زوج دون لولى بالقرابة لان ولاية الملك فوقها ولاية
القرابة فوق ولاية السلطنة لان سلطان الزوج الا بعد فقدا القرب فلما جعلت ولاية الملك
فوق ولاية القرابة دل انها فوق ولاية السلطنة ضرورة ولهذا مملوك تعزيره كما يملكه الامام

والحد كالعزير لان كلاهما عتوبة شرعت للرجل **ولنا** ما روي عن العبادلة السنية موقفا
ومرفوعا اربعة الى الولاية الحد واذ الصلوات والجماعات والنفى وعن علي مثله ولا نال الحد
الله تعالى اذا المقصود من شرعه لئلا العالم عن الفساد ولهذا لا تسقط باسقاط العباد فكونوا لولا
مستفادة بالنيابة من الله تعالى والامام هو المتعين لها في استيفاء حق الله تعالى فاما المولى
فولايته بالملك لا يتصل ان يكون نائبا لله تعالى الا ترى ان المرأة لا تتصل لذلك وان كانت
مالا وكذا الذمي والكتاب خلاف العزير لانه حق العبد وهو المالك والمقصود منه
التأديب والتثقيف ولهذا مملكه عليه وان كان صغيرا غير مخاطب شرعا وهو كذا ديب الرواب
وتقبل فيه الشهادة على الشهادة دون شهادة الناصر مع الرجال وتصح فيه النفى والندم
في ولاية النكاح لا يدل على تقدمه في ولاية الحدود كالقرب فانه مقدم عليه فيه وليس له
ولاية اقامة الحدود ولا نال الحد واما يجب باعتماد الادمية والمولى مال له ماله لا غير
فان اجنبيا عنه فصار كالحرفي حقه ولهذا يصح اقراره بالحدود دون لاموال والمراد بما
روى التثقيب بالمرافعة الى المحاكم لا المتباشرة بغير اذن الامام وهذا كما قال اهل الامر
فلا نأمر ونأذى الامر في الناس والمتباشرة للقتل والحد وغيره وانما سبب الله بالتسديد الامر
بذلك وهذا المعنى هو الظاهر لانه عليه السلام خاطب المولى كلهم بذلك ولم يملكون
المتباشرة بالاجماع او يكون ذلك اذ فانه عليه السلام للمولى بان يقيم الحدود عليهم
وعندنا يجوز اقامته للمولى باذن الامام **قال** واحصان الرجم الحرية والتكليف والاستلام
والوطى نكاح صحيح وبما بصحة الاختصان العقل والبلوغ وهذه الشرايط سبعة الحرية والعقل
والبلوغ والاستلام والنزوح نكاحا صحيحا والدخول بالنكاح الصحيح ولو نهما محصنا في حالة الدخول
امسا العقل والبلوغ فهما شرط اهلية العتوبات فلان لا المجنون والصبى ليسا بمكلفين واما
الحرية فلان احصان يطلق عليها قال الله تعالى فلهن نصف ما على المحصنات من العذاب اى الحرار
ولا نفاهم كمنه من النكاح الصحيح المعنى عن الزنا واما الاسلام فلقوله عليه السلام من اشر بالله
فليس محصن ولانه يمكن به من نكاح المسلمة اذا الماهرة لا حصنه ومملكه من اعتقاد الحرمة
او بولده وعن ابي يوسف انه ليس بشرط وهو قال الشافعي لانه عليه السلام رجم يهودي فلما كان
ذلك حكم الولاية قبل نزول اية الجلب في اول ما دخل عليه السلام المدينة وصارت مذكورا بها
ثم نسخ الجلب في حق المحصن والافق ليس محصن لما روي واما الزوج نكاح صحيح فلا لا احصان
ينطلق عليه قال الله تعالى والمحصنات من النساء اى المتكولات وقال تعالى فاذا احصن اى تزوا
ولانه يمكنه من الوطى الحلال واما الدخول فلقوله عليه السلام البتة بالمدى الحديث والنيابة
لا حول لغزو وحول ولاية باصا به الحلال تنسب شهوته وتسبب فليست غنى به عن الزنا والمغايير
ايلاج الحشفة بحيث يجب عليه الغسل ولا يشترط الانزال واما احصانها حالة الدخول
فلا نكح البتة به سكام اذا لم يفرغ من صحة الجذوبة وقل ما روي في الصغيرة لقلها ونكحها
فيه وفي الملوكة حد من روق الولد ولا خلاف مع اختلاف الدين وفي الافة خلاف ابي يوسف

نه

جز

وعنه انه لا يشترط الاحصان عند الدخول والجهة عليه ما مناه وقوله عليه السلام لا تحقن
المسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحرة العبد وهذه الاشياء من اعظم التعذر
وكذا زجر عن الزنا والجماع عند توفرا العدة وجود المانع اعلاط واجه فساطبه نهاله العتوة
ولهذا هدد الله تعالى نساء النبي بضعت ما هدد به غيرهن وعاتب الابياء عليهم السلام بزلان
لاواخذ بها غيرهم لزيادة النعمة عليهم بخلاف العلم والشرف لان الشرف لم يرد باعتبارهما وضرب
الشرع بالراي ممنوع ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعنة تعود محصنا اذا افاق وعند
ابي يوسف لا يعود حتى يدخل بالمرأة بعد الافاقه **فالت** ولا يجمع جلد ورجم في المحصن ولا يبرئ
جلده ونفي عن في البلاء **اما** الاول فلانه عليه السلام لم يجمع بينهما على المحصن وعند اصحاب الطوا
جلده ثم يرمي لقوله عليه السلام خائف واعني فقد جعل الله لمن سبلا البلاء بالرجل مائة ونفي سنة
والذي باليد جلد مائة والرجم رواه الجماعة الا البخاري والنسائي وعنه عليه السلام جمع
بينهما في رجل وعنه الشافعي ان عليا حين رجم المرأة جلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقالت
جلدها حجاب الله ورحمتها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري و**النسائي**
انه عليه السلام لم يجمع بينهما في ماعن ولا في الغامدية ولا في المرأة التي زني بها القسيف بل رجمهم
من غير جلد ولو كان الجمع حلالا مكره ولا فائدة في الجلد مع الرجم لان الحد شرع زاجرا
وزجره بالجلد لا شافي مع هلاله وزجر غيره محصنا لوجه لونه الميع العتويات فاذا عرى عن القلعة
فلا يشترع ولهذا لو حرر من شخص ما وجب الحد حتى يحد واحد لعدم الفاعل في الباقي لان المقصود
وهو زجره وزجر غيره يحصل بالاول وما روي معناه النبي باليد جلد مائة او الرجم لان لو لم يحد
معني او قال الله تعالى جاعل الملائكة رسلا اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع اي اولي اجنحة مثنى او ثلاث
او رباع فيكون معني الحد النبي باليد الرجم ان كانا محصنين او جلد مائة ان لم حونا محصنين
وهذا معنى مستقيم لا اشكال فيه فان ثبت لا يرمي فكون تنسها منه عليه السلام على المحصن في
الحد على ان هذا الحد منسوخ على ما بين وجه نسخ من قريب ان شاء الله تعالى واما الذي جمع
فيه عليه السلام بينهما فانما جلده اول مرة ظنا منه انه غير محصن ثم لما عرف انه محصن رجمه
فان جاز رجمه الله قال ان رجلا زني بامرأة فامر به النبي صلى الله عليه وسلم جلد الحد ثم اخبر انه
محصن فامر به فرجم رواه ابو داود ومسلم على رضي الله عنه محمول على ذلك وتأخير الرجم الى يوم
الجمعة دليل عليه لان تأخير الحد بعد وجوبه لا يجوز وعرف احد الحد من الكتاب والاخر بالاستسناد
فلما قال جلدها ثوبا بكتاب الله ورحمتها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لان الجمع مشروع
في واحد **واما** وهو عدم الجمع من الجلد والنفي في البراءة هبنا وقال الشافعي جمع بينهما حد الماروا
من قوله عليه السلام البلاء باليد جلد مائة ونفي سنة وقال عليه السلام في القسيف عليه جلد
مائة ونفي عام والخلع الراشدون كانوا يضربون ويغرون ولا نزلنا من المشا من المصاحبة
والمواصلة مفرق ونفي جسم الما نه الاسرى السارق لما كان ممكنا من السرقة بالمشي والبشر
صا رحمه قطع الة المشي والبشر جسم الما نه **وليس** قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

الثاني

كل واحد منهما مائة جلدة جعل الجلد للموجب نظرا الى الجواب بالاف لان اف الجناح والجر اما حون
كلمة من جزاء بالهين اي كفي والى لونه كل المذنب فكون ذلك موجب اذ الموضع موضع الحاجة الى
البيان فلو وجب النفي لكان الجلد بفض للموجب فكون نسخا وهو لا يجوز لانه لا ينفك عن الغريب
لغيره لما على الزنا لانها اذا عتدت عن العشار والافاق ارتفع الحيا واذا نزلت في الرباطات
او الحاجات احوجا انقطاع مواد المعاش الى اتخاذ الزنا مكسبة لا ارتفاع الحيا من المعارف وهو
افق وجوه الزنا لانه يقع جهرا لونه ناشيا عن وقاحة ومع العشار ان وقع يقع خفية ومكوتا
لونه ناشيا عن استخفافا ولهذا قال علي رضي الله عنه لني بالني مائة وعشرين نفي شخص فارتد ولحق
بدار الحرب خلف الانفي بكرة ابدا وهذا يعرف ان نفيهم كان بطريق السياسة والعز لا بطريق
الحد لان مثل عمر لا يخلع الا يقيم الحد وعندنا يجوز ان يفعله ان راي فيه مصلحة ولا يحق ذلك
بالزنا الا راي انه عليه السلام نفي المحصن وعمر نفي بصر من الحجاج وكان غلاما صليبا فقتل به النساء
والجمال لا موجب للنفي ولكن فعله للمصلحة واهما قال الفلام قال له ما ذنبني يا امير المؤمنين فقال
لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اطرد اذا الهرة منك ففاه والحق بالروم لحلف الانفي لحد
لغيره هذا ولا نفي المرأة لاملن شرعا لان سفرها بغير محرم حرام ولا ذنب للمحرم حتى ينفق معها ولا
يملن القياس على المهاجرة من زنا الحرب لانها لا يقصد سفرا وانما تطلب الخلاص حتى لو وصلت الى
جيش المسلمين ولهم منقاة لا يجوز لها ان تخرج من عندهم وتساو وكذا في الامة حق الموتى مقدم على
حق الشرع فلا يملن ان يعصل بينهما وبين مولاها وكذا العبد وما رواه منسوخ كسطن وهو قوله عليه
السلام النبي باليد جلد مائة والرجم فانه لا يجمع بين الجلد والرجم على المحصن والاجماع وبان النسخ
ان الزنا كان في الابتداء الا انما باللسان كما قال الله تعالى فاذا وهما تم نسخ بالحسن في البيوت بقوله تعالى
فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا ثم نسخ المجلس بقوله عليه السلام
خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا البلاء باليد جلد مائة ونفي سنة والنبي باليد جلد مائة
والرجم فان هذا قبل نزول سورة النور بل قوله عليه السلام خذوا عني ولو كان بعد نزولها
لقال خذوا عني الله ثم نسخ بقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكان الجلد حد ذلك
ثم نسخ في حق المحصن بالرجم فبقي في حق غير المحصن معمولا به فاستقر الحكم على الجلد فقط في غير
المحصن وعلى الرجم فقط في حق المحصن **قال** ولو غريب يمارى صح اي لو غريب لا يملك الجاني بما
سرى من الغريب كما ذكرنا وقال في النهاية المراد بالغريب المجلس قال الشافعي ومن كان امسي
بالمدينة رحله فاني وقيار بها غريب اي المحجوس وهو احسن واسن للمعنة من نفيه الى اقليم
اخر لانه بالنفي يعود مفسدا كما كان ولهذا كانا المجلس خرا في انذار الاسلام دون النفي وحل النفي المذنب
في قطاع الطريق عليه **قال** والمرضى يرمي ولا يجلد حتى يبرأ اي اذا زني في المرض وكان محصنا
يرجم لان الرجم منقطع ولا يمنع بسبب المرض وان كان غير محصن لا يجلد حتى يبرأ فلا ينفي
الثقل والجلد شرع واجرا لا مغلغا ولهذا لا يقيم الحد في شدة البرد ولا في شدة البرد وان كان
الزاني صنف الحلقة لا يرمي ويؤخر عليه الهلاك اذا ضرب جلد جلد اخفقا مقدارا ما تجمله

الاستحياء

منه

روى ان رجلا ضعتما زني فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان في ذلك رجل
 مسلما فقال عليه السلام اضربوه حتى تقتلوا يا رسول الله انه ضعيف مما يحسب لو ضربناه مائة قلنا
 فقال عليه السلام خذوا عني مائة ثم اخرجوا اضربوه ضربة واحدة ففعلوا ورواه احمد
 وانما جازة ورواه ابو داود لو حملناه اليك لمضعت عظامه وما هو الا جلد على عظم **قال**
 والحامل لا يحد حتى يلد ويخرج من نفاستها ان كان جدها الحجاب اي لو كانت الزانية حاملة لا يحد حتى
 يلد لانه يخاف الهلاك على الولد وله حرمة الاذى وان كان من الزنا لعدم الجناية منه وقد
 روى ان امرأة من غامد جأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت تطهر في فقال وعليك ان جعي
 فاستغفرى الله تعالى وتوبى اليه فقالت اراك تريد ان ترد في كمارد فمأ من ما لى فقال
 وما ذاك قالت انما جئى من الزنا قال انت قالت نعم فقال لها حتى تأتي بطنك قال وهلما رجل من
 الانصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال وضعت الغامدية فقال اذا انجرت
 وتذرع ولدتها فضعي اللبن من رضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاءه فوجها ورواه مسلم
 والدارقطني وهذا حديث صحيح وحديث صحيح كذلك انما زناها بالشهادة وان كانت مقنة لا تجلس
 ولو كان جدها الجليل لم يحد حتى يخرج من نفاستها لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال انما
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فامر في ان اجلد لها فاجبتها فاذا نبي حديثه عهد بنفا
 فخصيت ان اجلد لها ان اجلدتها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنت اتركها حتى
 تماثل رواه مسلم واحمد وابو داود والنسائي وصححه ولا يفسر نوع مرض فتنظر البر على ما تلت
 بخلاف الرجم لاننا نأخر لاجل الولد وقد انفصل وعن ابي حنيفة ان الرجم لو خرم ان يستغفر
 ولدتها عنها اذا لم حنة احد يقوم بترديته لما روى عن عبد الله قال جأنا الغامدية فقالت
 يا رسول الله اني قد زنت فطهرني وابنه ودها فلما كان الغد انته فقالت يا رسول الله لم تردني
 لعلمك تردني كمارد فمأ من ما لى فقال انما افاد هي حتى يلدى فلما ولدتها انته بالصبي
 في خرقة قالت هذا قد ولدته قال اذهبي فارضعه حتى يظلمه فلما ظلمه انته بالصبي يده
 كسرة خبز فقالت هذا يابني الله قد ظلمه وقد اطل لطعام فرفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم امر
 بها فحضر لها الى صدرها وامر الناس فحرقوها ففعل خالد بن الحارث فمى اسمها فضع الدم على وجهه خالدا
 فسميها صبيح النبي صلى الله عليه وسلم سميها اياها فقال مهلا يا خالدا فوالذي نفسي بيده لقد تاب
 قوبه لو ما بها صاحب ليس لغرض له ثم امر بها وصلى عليها ودفنت ورواه مسلم واحمد وابو داود
 والشافعي والحنابلة ان حنبل ان حنبل من غامد فاجر جرح احدا مما الى ان يظلم ولدتها
 دون لاخرى وحتمل ان حنبل اخلاها من غامد والاخرى من قبيلة اخرى فخالط الراوى في الرواية
 والله اعلم بالصواب **باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب**
 الوطى الموجب للحد هو الزنا وهو عند اهل اللغة وفي الشرع ووطى الرجل في قبل المشبهة في غير الملك
 ومثبه عن طوع وقد يمتد في اول الكتاب وانما شرط ذلك لوجوب الحد لان الزنا فعل حرام والحرة
 على الاجلاق حبت عند النعري عن الملك ومثبه بوجه قوله عليه السلام ادروا الحد وعلم المسلمين

نضع

ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطى في العفو خير من ان يخطى في العقوبة
 رواه الترمذي من حديث عائشة وذكر انه قد روى موقوف وان لو وقف اصبح وعندنا لا يضر ذلك
 اذا صح الرفع لاسيما فيما لا يدرك بالراى فان الموقوف فيه محمول على التمساع لاهم كانوا رعون
 ثان وثقون به اخرى وقال عليه السلام ادعوا الحد وما وجدتم له من قوائم السببية فله النوع
 شبهة في الفعل وشبهة في المحل وشبهة في العقد على ما يجي بانه فالاول سمي شبهة اشتباه
 وهو ان يظن غير الدليل لا يصح في حق من شبهة عليه فقط لان المحل خال عن الملك والخوف كان
 زنا حقيقة غير انه سقط الحد لعقد واجع اليه وهو الظن ولهذا لو جازت بولد لا ثبت نسبته وان
 ادعاء والنوعان الاخران السببية في كل واحد منهما حكمية فثبت مطلقا لان السببية فيه دليل
 قائم به بعضي الحل وانما امتنع من افادته لما منع على ما يجي تفصيله **قال** لا حد لشبهة المحل
 وان ظن حرمة كوطى امته ولده وولد ذلك ومعدة الجانيات اي لا يجب الحد لشبهة المحل وان علم
 حرمة لان السببية اذا كانت في الموطوءة حبت فيها الملك من وجوه فلم يبق معه اسم الزنا فامتنع الحد
 على العاد ركها وهذا لان الدليل الملبس للمحل قائم وان خلف عن بانه حقيقة لما منع فاوردت شبهة
 فلما سمي هذا النوع شبهة في المحل لانها ذهبت عن دليل موجب للمحل بانه ان قوله عليه
 السلام انت وما لى بك يقتضي الملك لان الامم فيه الملك وكذا امه وكذا الولد والمعدة
 التي طلعت بها بالحيات وفيها خلافا للصحة من مذهب عمر رضي الله عنه انها رجعية فاوردت
 شبهة وان كانا المختار قول علي رضي الله عنه ولهذا المسائل اخوات **منها** الجارية المبيعة
 حق البائع قبل التسليم لا يمتا في ضمانه ويدع وعود الى ملكه الهلاك قبل التسليم وكان مطلقا
 على الوطى بملك والياب وقد نفينا الدس في السببية وكذا في البيع الفاسد قبل القبض وقدر
 لانه من له حق الملك فيها وكذا اذا كان بشرط الخيار **ومنها** جارية مكاتبه او عبده المأذون
 له وعليه ومن يحيط بماله ورفيقه لان له حقا في ذنب عبده فكان شبهة في حقه **ومنها**
 الجارية المملوكة قبل التسليم في حق الزوج لما ذكرنا من المعنى في المسئلة **ومنها** الجارية المشترقة
 منه ومن غيره لان مملته في البعض ثابت حقيقة فكونا السببية فيها الظاهر **ومنها** المراهنة في
 حق المراهنة رواية كمال الرهن لان استيفاء الدين يقع لها عند الهلاك ولذا انعقد له سبب
 الملك في الحال فصارت كالمشترقة بشرط الخيار للبائع **قال** وشبهة الفعل ان يظن حيلة
 كمعدة الملك وامه ابوه ووزوجه وسيد اي سقط الحد لاجل السببية في الفعل ان ظن ان
 وطها حلال له ويسمي هذا النوع من السببية شبهة في الفعل لان الملك والخوف ثابت في هذا
 التي ذكره لان حرمة المطلقة لما مقطوع فلم يبق فيها ملك ولا حق غير انه بقي فيها بعض الاحكام
 كالنفقة والسكنى والمنع من الخروج ونسب النسب وحرمة اخوها واربع سواها وعدم قبول
 شهادة كل واحد منها لصاحبها لمحصل الاشتباه لذلك فاوردت شبهة ان يظن حيلة لانه في
 موضع الاشتباه مودر ولا فرق في ذلك من ان يقع الثالث جملة او منفردا ولا اعتبار بحال
 من اخرج وقوع الجملة لكونه محققا للعقوبة وكذا الاملاك متباعدة منه وبين ابويه وكذا

نضع

حنة ومن زوجته فلا ملك له ولا حق في ماله وكذا العبد في مال مولاه غير ان البسوطه بحريتهم
 في الاستفاد بالاموال والرضا بذلك عادة ويجوز الاستفاد بماله شرعا فاذا اظن الوطي من هذا
 القبيل بعد لان وطي الجوارى من قبيل الاستفاد فيمنه عليه الحال والاستفاد في محله
 معدور وفيه وهذه المسائل ايضا اخوات **منها** المطلقة على مال لان حرمتها فانية بالاجماع
 فصارت كالملقة بل **ومنها** ام الولد اذا اعقرها مولاهما لنبوت حرمتها بالاجماع وثبتت
 الشبهة عند الاستفاد لبقا اثر الفرائض والعدة **ومنها** الجارية الموهوبة في حق المهرين
 في رواية كتاب الحدود وهو المختار لان الاستفاد من عينها لا يشترط وانما يتصور من معانها
 فلم تن الوطي خلاصا في محل الاستفاد لان الرهن لا يملك العين حقيقة ولهذا لو مات العبد المهرين
 حوز كسبه على الراهن على ما عرف في موضوعه والوطي يضاف العين ولذا فاد ملك العين لا يتصور ان
 يفيد ملك الملقاة حال لانه يصير مستوفيا لها بعد الهلاك وفي ذلك الوقت لا يتصور ملك الملقاة
 فيها فصارت كالجارية المستأجرة للخدمة وجارية المبيت في حق الغرم خلاف المشتراة بشرط الحيا
 للمبايع لان الملك فيها ثبت حقيقة في حال قيامها عند نفوذ البيع وذلك سبب للملك الملقاة
فان قيل على هذا وجب ان يجب الحد على المهرين مطلقا شبهة عليه اولم يشبهه بما في الجارية المشارة
 للخدمة وكجارية المبيت في حق الغرم **قلت** الاستفاد سبب للملك المالح في الجملة وملك المال
 سبب للملك الملقاة في الجملة فيحصل الاستفاد بخلاف المستأجرة وجارية المبيت لان الاخاق لا
 نفوذ الملقاة حال والغرم لا يملك عين التركة وانما يستوفى حقه من المهر ولو ملك العين وتعلق
 حقه بها لما جاز بيعها الا باذنه كالرهن ثم سقط المهر عنها ما دعوى الفحل سقط عنها ما دعوى الجار
 وعن حصة انه لا يسقط عنه لا يقابح فسقوطه عن البيع لا يوجب السقوط عن اصل كالبائع اذا
 رضى بصفته والظاهر الاول لان سقوط الحد عن الجارية باعتبار شبهة فباعتبارها به لان الفعل
 واحد بخلاف القصدية لان عدم الوجوب عليها باعتبار عدم الاهلية فلا يمكن تقديره اليه فان قصر
 عليه **قال** والنسب ثبت في الاول فقط اي ثبت النسب اذا دعاه في الشبهة الاولى وفي الشبهة
 في المحل ولا يثبت في النوع الثاني وهو الشبهة في الفعل وان دعاه لان النسب يعتبر قيام الملك او
 الحق في المحل لانه لا يثبت بدون الفرائض والفرائض او شبهة فوجب باحدهما وفي النوع الاول وجراجه
 فلم يتحقق ذنا ولم يتحقق الثاني فتمحصر ذنا وانما سقط الحد لعن اجمع اليه وهو اشتباه الامر عليه
 والمحل حال عن الملك وعن الحق ولهذا يجب عليه الحد اذا لم يدعي الاستفاد بخلاف النوع الاول على ما
بنا قال وحد يوطي امة اخيه وعمه وامراه ويجوز على فراشه يعني وان ظن انها حل له لانه لا
 بسوطه في مال هو لا عادة فلم يستند ظنه الى دليل فلم يعتبر وكذا في سائر المحارم سوى الولاد خلا
 السرقة منهم حيث لا يقطع بغيره لان حد السرقة يجب بجهنك الحد ولم يوجد الحد في حقه لان
 المحارم بعضهم يدخل على بعض غير استئذان ولا حشمة لوجود الاذن بالدخول عادة فيدرأ به
 الحد واماهنا يجب الحد بالزنا وقد وجد ويدرا بالحل او شبهة ولم يثبت ذلك هذا المعق
 الضيف فانه اذا سرق من المصنف لا يقطع من وان زنا بجارية او في ماله بغيره بغيره بغيره

وجوده

وهو المراد بقوله وامراه وحده في فراشه اي عذ يوطي امراه اجنبية وحده في فراشه وان
 قال ظننت انها امرأتى لانه لو طول الصبحة لاستنبه عليه امراته وقد ساء في فراشها غيرها
 من المحارم والمعارف والجيران فلم يستند الظن الى دليل فلا يعتبر وكذا اذا كان اعيا لان امراته
 لا يحق عليه لو طول الصبحة معرفتها بالحس والنفوس والراحة والصوت فلا يبعد ترك الفحص
 عنها الا اذا اذناها فاجابته اجنبية فقالت انا امرأتك فوطها فانه لا حد عليه لان ظنه استند الى
 دليل شرعي وهو الاخبار وكذا لو قالت انا فلانة باسم امراته فوطها لا حد لها فلما ولوجات
 بولد ثبت نسبته منه لما نذر من قرب في المرفوفة ولان جانيه ولم تغفل انا امرأتك ولا انا فلانة
 حد لعدم ما يوجب السقوط ولو ادريهما يجب عليه الحد دونها ولا يجب عليه المهر عندنا خلافا
 للشافعي وهو نظير لاحلاف في ضمان المسروق مع القطع **قال** لا باجدية زفت وقيل هي
 زوجتك اي لا يجب الحد يوطي اجنبية زفت اليه وماله هي زوجتك فيما اذا تزوج امراته ولم
 يدخل بها بعد لانه اعتمد دليل شرعي في موضع الاستفاد وهو الاخبار فمطلقا له العمل اذا المر
 لا يميز من زوجته وغيرها في اقل الوهلة ولاد للثقف عليه سوى هذا ولهذا قلنا ثبت نسبته
 وان كانت شبهة اشتباه لعدم الملك وشبهته لان الشارع جعل الاخبار بالملك كالمحقق
 ففعل القدر والغور في الامة التي اشتراها ثم اسحقت بعد ما وطها واستولدها ولا حد قاذ فيه
 لانه وطي حرام في غير الملك فيسقط به اخصائه وعن ابي يوسف انه لا يثبت اخصائه لان
 هذا الوطي حلال له ظاهرا والحكم بدني على الظاهر قلنا ليس فيها ملك ولا شبهة فكان زنا
 حقيقة فيسقط به اخصائه واستنداه الى دليل شرعي لا يمنع من ذلك كمن وطى جارية انه فاته
 يسقط اخصائه بذلك علقت اولم تعلق ادعاه اولم يدع **قال** وعليه المهر لان عليا رضي الله
 قضى بذلك ولان الوطي في دار الاسلام لا يخالف عن الحد والمهر وقد سقط المهر عنه فغير المهر
 وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه المهر ما ذكرنا يجب فيه المهر لاني وطي جارية
 الا ان علقت منه وادعي نسبته لما ذكرنا في الناح او في وطي اباع المسوقة قبل التسليم فذرها في
 الزنا ذات وادعي ان لا يجب يوطي جارية السيد لان المولى لا يجب له ذن على عبده ولو قيل وجب
 ثم سقط مستقيم على ما اختلفوا في تزويج المولى بغير جاريته وحول المهر للوطوة بذلك قضى على
 رضي الله عنه وكان عمر رضي الله عنه بجعله في بيت المال كانه حقه حق الشرع لما ان الحد حق
 له وهذا كالعوض عنه والمختار قول علي رضي الله عنه لان الوطي كالجناية عليها واكثر الجنايات
 المحبنة عليه ولو كان عوضا عن الحد لوجب على المرأة لان الحد ساقط عنها **قال** ويحرم زنا
 اي لا يجب الحد يوطي محرم تزوجها وهذا هو الشبهة في العقد سواء كان عالما بالحرمة او لم يكن
 عالما بها عند اي حصة رحمه الله ولان كان عالما بوجع بالضرب تعزيرا له وقال ابو يوسف
 ويحرم والسامعي ان كان عالما بعد في حل امراته محرمه عليه على التام اذ ذوات زوج لان حرمان
 ثبت بدليل قطعي واضافة اعدا المهر كاضافته الى الدور لكونه ضادا فغير المحل فيلغو
 لان محل الصرف ما يجوز محلا للحكمة وهو المحل هنا ومن المحرمات فكون وطئها زنا حقيقا

يجب لان المسلم ملتزم احكام الاسلام حيث كان ومن حكمة وجوب الحد على الزاني **ولنا** قوله عليه السلام
لا يقيم الحد ودي دار الحرب ولانه لم يجب لذهاب ما وجب لمقصود وهو الانزجار والاستغناء
فاذا لم يمكن الاستغناء فلا يجب الخلق من القاييد ولا يحق الاستغناء هناك لانه ليس له ولا يملك
نفسه حتى يعمه على نفسه ولا امانا ولا يملكه حتى يعمه هناك فامتنع الوجوب لعدم الفائدة
وهو الاستغناء فاذا لم يعمد موجبا من الابدان فلا يملك موجبا بالخروج منها ونوع الخليفة
ودخل في الحرب او امر مصر فله ان يقيم الحد على من رغب في معسكر لان المعسكر محرم ولانه يقيم
الحد على من رغب منهم مما يقيم في دار الاسلام ولو في واحد منهم خارج المعسكر لانه يقيم الحد على من
دفعنا فضا وكالمستأمن في دار الحرب اذا رغب في هناك ولو دخلت سرية دار الحرب فزنا رجل منهم لم
يحد وكذا امر المعسكر لا يقيم الحد والفضاض لان امر المعسكر او السرية فوضوا له ما يدبر للحرية
لا اقامة الحد و ثم اذا خرج لا يقيم عليه الحد لما روينا وذكرنا من المعنى **فان قيل** هذا مقارن
لقوله تعالى فاخذوا بالعتق **قلنا** نحن منه مواضع الشبهة من ذلك فبعد ذلك يجوز تخصيصه
بغير الواحد والقياس واهل البني الختوا باهل الحرب لعدم قدرته الامام عليهم السلام **قال** وزنا
حر من ممة في حقه اي لا يجب الحد من زنا رجل حر من ممة في حق الحر المستأمن واما
الذمية فيحد وهذا عندنا في حقه ووجه الله وهذا لو زنا مسلما مع المسلمة دونه عند عهد
اي يوسف عند المستأمن ايضا وعند محمد لا حد واحد منهما ولو كان بالعكس بان زنى ذمي او
مسلم بمستأمن عند الذمي والمسلم دون المستأمن عند الذمي حصة ومحمد وعند اي يوسف تحد
المستأمن ايضا و ابو يوسف كان يقول مثل قول محمد او لا ثم رجع عنه الى ما ذكرنا والاصل لا يوجب
ان الحد ودفعها فقام على المستأمن والمستأمنة في دارنا الاحاد الشرب مما يقيم على الذمي والذمية
لان المستأمن بعد حرمة الزنا لونه حرما في حال الايمان وقدرة الامام على اقامته عليه وقد
الزيم احكاما فمما يرجع الى المعاملات والسياسات مدح مقامه في دارنا بالذمي الزمها بعد
حياته الا ترى انه يقيم عليه حد الفذف والنقص ويمنع من الزنا وشرا العبد المسلم او المصنف
ويحبر على سبهما ان اشترهما كما يحبر الذمي بخلاف حد الشرب لانه بعد حمله فلا يقيم الحد عليه
فما لا يقيم على الذمي لان امرنا ان نتركهم وما يعقدون ولا اصل عندنا في حصة انه لا يقيم على المستأمن
والمستأمنة شيء من الحدود والحد الفذف لان اقامة بنية على الولاية والولاية بنية على الزام
اذ لو الزمناه حكمنا بدون الزامه ادى الى سببه من دارنا وقد ندد بنا الى معاملة محله على الخول
في دارنا ليريحنا من الاسلام فلهما وهو بالامان الزم حقوق العباد لان دخوله لفضا كاجزاء
ويحصل بذلك فالزيم ان يصنفهم بما ينصف وان لا يفرق بين دارنا لا يفرق بين دارنا بالزنا
واما حقوق الله تعالى فلا يفرق لانه لم يفرقها الا ترى انه لم يضرب عليه الجزية ولم يمنع من جوده
الى دار الحرب ومنع الحافر من ان يحوز حوزا علينا واجب علينا حق الله تعالى فلهذا لم يفرق بين دارنا
ولهذا لا يفرق المسلم به ولا الذي به ولم يفرق بين الامان بالنسبة الى حقوق الله تعالى بخلاف الذمي
فانه بالامان صار من اهل دار الاسلام فيجوز عليه احكامها في الدنيا واما النقص وحده الفذف

من حقوق العباد وكذا المنع من شرا المصنف والعبد المسلم من حقوق العباد لان في تركه في دارنا
بالاذلال والاستحقاق بالمصنف وحرمانا ما لم يلزم الاحتمال والصبر على ذلك فلم يملكه منها
ويمنح رحمة الله يقول كذلك في جميع ما ذكرنا غير انه يقول فعل الرجل اصل وفعل المرأة تبع والفعل
قام بالفاعل فصارت محلا له والمحلات كالشروط فامتناع الحد في حق الاصل بوجوب امتناعه في
حق التبعية وهذا لان الحد انما يجب عليها بالتمكين من فعل وجب للحد وفعله هنا لا يوجب الحد
ان كان مستأمنا فمما يحكمها منه واما اذا كانت هي المستأمنة فسقوط الحد عنها وهي تبع لا يوجب
سقوطه عنه وهو اصل لما ذكرنا نظيرة فعل الصغير والمجنون مع البالغ العاقل فان البالغ العاقل
اذا زنى بصغيرة او مجنونة يجب عليه الحد دونها وان زنت البالغة العاقل بصغير او مجنون لا يجب
عليها الحد لما ذكرنا وبوصفة يقول ان الموجب للحد عليها هو التمكين من الفعل الفاحش وهو
الزنا وقد وجد ان فعل المستأمن زنا لا زالها فمما يطالب بالحرمان في الصحيح وان لم يحرمها
عندنا بالعبادة ان على ما عرف في موضعها وهذا عند الذمي المستأمن ولا سقط به لصنائه و
واحصان المستأمن حتى لو قد زنا فادف بعد اسلامه لا يجب عليه الحد لونه ضاد فافهم الخبير
الزنا منها في حال الايمان انما لم يحد المستأمن لعدم شرطه على ما سنا انما فضا نظيرة ما لو غاب
الرجل بعد ثبوت زناهما والمرأة حاضرة بخلاف الصبي والمجنون لانها ليستا بمحاطبتين فلم تن
فعلها زنا وانما التمكين منه لا يوجب الحد عليها وقوله فعل المرأة تبع فلنا تبع في نفس الفعل لا في حكمه
الا ترى ان المرأة اذا كانت محصنة والرجل غير محصن يحد الرجل ويترجم المرأة ولا تصير بها له
فيه ولا حوز شبهة في حتمها ونظيرة هذا الاختلاف لو زنت مطاوعة بملح عند المرأة دونه عند
وعند محمد لا تحد لما ذكرنا ولو زنا مستأمن من مستأمنة لا حد عليهما عندنا خلافا لاي يوسف وقد
هنا الوجه من الجانبين **قال** وزنا صبي او مجنون بمسكفة بخلاف عسقه اتي لا يجب الحد اذا
زنى الصبي او المجنون بامرأة مكنته وهي البالغة العاقله بخلاف العاقله وهو ما اذا زنى العاقل
البالغ بصبي او مجنونة حد يجب الحد على الرجل وقال زفر والشافعي يجب على المرأة في الفمض
الاول ايضا لانه زانية لان الزنا هو قضا الشهوة بالوطي الخالي عن الملك وشبهته وقد وجد ذلك
فكان زنا والزنا منها متصور الا ترى ان الله تعالى سماها زانية بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة ولهذا من قد فها به حد ولو لم يتصور الزنا منها لما حد فاذها كاذف
الصبي والمجنون فاذا كان زنا فامتناع وجوب الحد لمعنى حصه لا يوجب الامتناع في حتمها كما في
العسق وهو ما اذا زنى البالغ العاقل بالصبي او المجنونة فانه يجب عليه الحد اجماعا فكذا اذا
ولنا ان فعل الزنا لا يحق من الانثى وانما يحق من الذكر ولهذا هو يسمى زانيا واطسا
والمرأة موطوءة ومن يبايعها الا انها سميت زانية مجازا لسميتها للفعل به باسم الفاعل لا لرضية
للعبسة والدافق للذوق او لكونها متسببة بالتمكين فتعلق الحد في حتمها بالتمكين من الزنا
وهو فعل من هو مخاطب بالكف عنه وموتم على مباشرته وفعل الصبي والمجنون ليس بهذا
الصفة فلا يجوز فعلها موجبا للحد اذ هو ليس بزنا وانما يسمى فها زنا اذا مكنت من الزنا تبعا

وتعلمنا ليس بربنا فلا يكون فعلها ايضا زنا وهذا لانها مكنت نفسها من فاعل لا يامم ولا يحرج فلا
يوجب عليها الحد كما يمكنها من زوجهها او من انما يحلها لعل لا يجل هو الاصل وهو زنا
حقيقة وعلمه في التبع لا يدل على عدم في الاصل وانما يجب الحد على قاذفها وان لم يتصور منها زنا
حقيقة لا لحاق القاذف بها فسبغت بها الى المكن من الزنا وهو وصف صحيح في حقها فلذلك يجب الحد به
عليها لانها زنت حقيقة وعباراته اصحها ان يعلم مع الصبي والمجنون ليس بربنا يشتر الى ان
احصا فلها لا تسقط بذلك كما لا تسقط احصان الصبي والمجنون بوجوب الحد على قاذفهما بقدر البلوغ
والافاقه ثم وطئ الصبي بوجوب الحد اذا كانت الموطوءة صغيرة او كبيرة غير مطاوعة او امة لان الوطئ
لا يحل من الحد او المهر وقد استدل في الحد فتيان المهر لان الصبي يواخذ بفعله ورضي الصغيرة او الامة
لم يصح ولما امر بها لعدم الولاية على نفسها وان كانت المرأة كبيرة مطاوعة لا يجب لها عليه المهر
لانه لو وجب لرجع به عليها لانه فاعل بامرها وامرها صحيح لولا انها على نفسها ومن امر صديقا
لشيء ولحقه بدل المهر فمما يرجع به الولي على الامر فلا يفيد **قال** رحمه الله وبالنزاهة مستأجرة
اي لا يجب الحد بالنزاهة امرأة استأجرها ليرزقها اما لو استأجرها للخدمة فزني بها يجب عليه
الحد وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله يجب عليه الحد في
الاول ايضا لانه ليس بينهما ملك ولا شبهة فكان زنا محضا فحد وهذا لان الاستبراء ليس
بظن ولا شبهة لا يشترط فيه الابتناء شرعا فكان لغوا انما لو استأجرها للطبخ او الخبز ليرزقها بها لان محله
الاجابة المنافع لا الاعيان والمستوفى بالوطئ في جمل العيز لما عرفت في موضعه والعقد لا يعقد
في غير محله اضلا ولهذا لا ثبت هذا الوطئ بالنسب والعدة ولو كان سببه الا بعتاد ليدت ابي حنيفة
ما روي ان امرأة طلبت من رجل لا فاني ان يعطيها حتى تمكث به من نفسها قد راعى الله عنه الحد
عنهما وقال هذا امرها ولان الله تعالى سمي المهر اجرة بقوله تعالى فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورن
فصار شبهة لان الشبهة ما شبهه الحقيقة لا الحقيقة الا ترى انه لو قال امر بك لكان في ذلك
لم يجب الحد فكذلك اذا قال استأجرتك او خدي هذا لا طاك او مكنتني من نفسك فكذلك لان المستوفى
بالوطئ منفعة حقيقة وان كان في حكم العيز شرعا فاعتبار الحقيقة يقتضي ان يجوز محلا للرجان
فاورث شبهة خلاف ما اذا استأجرها للطبخ والخبز لانه لعقد ثم لم يصفه بالمستوفى بالوطئ
والعقد المضاف الى محل يورث شبهة في ذلك المحل لا في محل آخر **قال** وبإدراة اي لا يجب الحد بالزنا
بإدراة وهذا اذا ادراه السلطان وكان ابو حنيفة لولا يقول بوجوب الحد وهو قول زفر لان الزنا منوط
لا يكون الا بعلنا انفسا الاله وذلك دليل الاختيار والطواعية فلا تسقط الحد بخلاف المرأة حيث
لا تحد لانه لم يوجد منها دليل الاختيار ولا انها من خص لها هذا العقل اذا خافت على نفسها او على
عضو من اعضائها لكون نسب الولد لا ينقطع عنها ولهذا لو جاز الفاسق من الاكراه في حقها شبهة ولا
عقوبة في المهر بخلاف الرجل لانه ليس من خص له فمكن تربية العقوبة على فعله ثم رجع وقال لا حد
لانه شرع للزجر وهو من حر وانما اقدم عليه ليدفع الهلاك عن نفسه فلا حد للمرأة والقتل الاله
لا يدل على الاحتياط لانه قد جاز طبعها جاز طوعا لا مكره لانها لم تكن له

حنيفة

قصد واختيار وان اكرهه غير السلطان حد عبد ابي حنيفة وعندهما لا حد لعقوبة الادراة من غير لان
المعبر خوف التلف وذلك لا يخلت من قادر وقادر بل غير السلطان اظهر لانه حوز على عجلة خوفا
على نفسه من اول الامر فيستعجل قبل طهور الامر ولا يحنف ان الادراة من غير ولا بد وانما ادراة لان
المبتلي به يستغنى بالسلطان او جماعة المسلمين او بدفعه عن نفسه بالسلاح او بالحمل وبذلك الخلاف
عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان في زمانه للسلطان قوة ولا يشترى احد على الاجتماع على
المساة وفي زمنهما ظهرت القوة للمفسدين فافتنى كل واحد منهم على ما شاهد في زمنه وزمانا زمانها
او افسد هيفي موطئا ولذلك اطلق في المحصر ولم يفتد بالسلطان **قال** وبإقرار ان انكر
الاخرى لا يجب الحد باقرار احد الزناين اذا انكر الاخر وهذا على الطلاقه قول ابي حنيفة وعندهما ان
ادعى المذكر منها الشبهة بان قال من وجهه هو كما قال وان اخبر بان قال ما زنت ولم يدع ما سقط الحد
وجب على المقر الحد دون المذكر وجب الوفاقه ان دعوى الكاح محتمل الصدق والكاح يقوم بالطرف
فاورث شبهة فلتسقط الحد ولما في الخلافه ما روي عن سهل بن سعد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال انه قد زنا بامرأة سماها فارسل النبي صلى الله عليه وسلم الى المرأة فدعاها فساها
عما قال فاخبرت حمدة وترها زواة احمد وابو داود ولا تراها المقر حجة في حقه وتكتب غيره لا يجب
شبهة في اقراره خصوص في الحدود فصا وقالوا قال انا وفلان فلانا فلانا عدوا والآخر شره فان المذكر
يعرض منه فكذا هذا ولا يحنف بالزنا على نفسه وعلى رجل اخر بان يقول زنت بها فلان فلان ولا ان المذكر يحمل ان
في الاخر لا يتصور الا منهما بخلاف مسألة العقل لانه محتمل ان يفتد به المقر لانه يتحقق من واحد
ونظيره ان يفتد بالزنا على نفسه وعلى رجل اخر بان يقول زنت بها فلان فلان ولا ان المذكر يحمل ان
كول صادق بان كان في يورث شبهة في حق الاخر كما اذا ادعى احدهما النكاح خلاف ما اذا اقر انه زني
بغاية او شهد عليه بذلك حيث عد وان احتمل ان ينكر الغائب الزنا او يدعي النكاح لانه لو خسر وانكر
الزنا او ادعى النكاح كوز شبهة واحتمال ذلك كوز شبهة الشبهة ثم اذا سقط الحد يجب المهر
تعتما الامر البضع شرعا ولا يقال دفع يجب لها المهر وهي تلحق اذا كانت في المهر بالزنا لانما نقول
وجوب المهر من ضرورات الحد فلا يغير ردها او نقول صارت مكذبة شرعا لتسقوط الحد فلا
ملت الى مكان بها كما اذا ادعى رجل انه تزوج بامرأة فاخبرت واقام عليها المدة يجب لها المهر وان
انكرت لما ذكرنا فكذا هنا **قال** ومن زني بامة فعنهما الزمة الحد والقيمة مراده فلما يقول الزنا
لانه حتى جانيه فيوفر على كل واحد منهما حكم الحد بالزنا والقيمة بالقتل كما اذا زنا بها ثم جزقها
ولا يقال لما ثبت بفعل الزنا صا الزنا فوجب ان لا يفتد الا العقل وتسقط اعتبار الزنا كقطع اليد
اذا سرى ومات صا فلا تسقط اعتبارا لقطع حتى لا يجب الا ضمان النفس من الدية لولا ان الضمان لا يشترط
نقول ضمانا للبدل لا اليد وضمانا للنفس لا اليد فاجرة النفس شرا لا اعضا فان الاعضاء
تملك بملك النفس بغيرها ويدخل ضمانا في ضمان النفس بخلاف الحد وضمان النفس لا يماحقا محلفا
وجبا لسببين مختلفين احدهما بالزنا والاخر بالاف النفس فصا كمن شرب خمر الذي فانه يحسد
ولضمن دية الخمر الذي لما قلنا وعن ابي يوسف انه لا حد لان نقر ضمان القيمة عليه بقتله ايتها

من

بفعل الزنا سبب ملكه آياتها لان المضمرات تملك عند ادائها مستلما الى وقت وجود سبب الضمان
فصار حيا لغضب جارية فزنى بها ثم ضمن قيمتها فانه يشقط الحريم فكذا هنا لان اعتراض الملك قبل
اقامة الحد سقط حيا اذا ملكا المستروق قبل القطع ولحقا انه ضمان فقل فلا موجب للملك قبل اقامة الحد
سقط لانه ليس بضمان مال وانما هو ضمان لدم وهو بمقابلة الادمية وهي لا يقبل للملك ولهذا يجب على
العاقله مقسطا على ثلث سنين وجب به الثمان ولو كان ضمانا لملك لما وجب على العاقله ولا الثمان خلاف
ضمان الغصب لانه ضمان المال ولهذا يجب على الغاصب وحده دون عاقلته ولا نسلم ان اعتراض الملك قبل
اقامة الحد موجب لسقوط الحد وانما سقط في السرقه لانها المضنومة وهي شرط في حد الزنا ولو استد
الملك كما قال كان يظهر في حق الغاصب وهو العين لا في حق الملاك شي وهو المستوفى من منافع البضغ فلا
يظهر الاستناد في حقه حتى يجعل كانه استوفى لملكه بل المستوفى جزاؤه محض فلا يسقط الحد مطلقا
ولان وجوب العتمة خون بعد تقرير الجناية بالموت وهي ليست بحل للملك خلاف ما اذا ذهب عينها بالزنا
حبس عليه فتمتوا وسقط الحد لان الملك يثبت في الجنة العتمة بضمان العتمة وهي عترة فاوردت
شبهة دارية للحد اذا العتمة باقية فامكن ابقاء المنافع بها خلاف ما اذا اهلكت وعلى هذا الخلاف لو
زوجهما واشترها بعد ما زنا بها او زنا بها ثم غصبها وضمن فممنها وقد بينا الوجه من الجانبين
وان جنت الامة فزنا بها والى الجنابة فان كانت الجنابة بوجوب الفضا من بان فلت نفسا عذرا فلا
حد عليه وعليه العرف لان من العتمة من قال ملكها في هذه الصورة فاوردت شبهة وان كانت الجنابة
لا بوجوب الفضا من فان فداهها المولى يجب عليه الحد بالانفاق لان الزنا في ملك الجارية وان دفعها
بالجنابة فعلى الخلاف والوجه مما بيناه ولو ذنى بالحر فمقتضا يجب الحد مع الدية بالاجماع لان
الحر لا يملك بالضمان ولو ذنى جيرة فافضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليه
الحد ولا يثبت عليه في الاضطرارضاها ولا امرها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا يثبت
في الاضطرارضاها وجب العترة وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد وبها ولا امرها ثم ينظر
في الاضطرارضاها فان لم يستمسك بولها فعليه دية المرأة كاملة لانه فوت جلت المصلحة على المال والزنا
يستمسك بولها وحده وضمن لئلا لئلا ان جبايته جارية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه
ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية وجبا لمر في طاهر الرواية وان لم يستمسك
فعليه الدية كاملة ولا يجبا لمر عند تمكينا فلا فالحمد لما ندر وان كانت صغيرة جبا مع مثلها
كالكره فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا جبا مع مثلها فان كان يستمسك
بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتمكن الضرر في معنى الزنا وهو الاصلاح في قبل
مستبهة ولهذا لا يثبت به حرمة المصاهرة والوطى الحرام في دار الاسلام بوجوب المهر اذا اشغى
الحد فوجب ولما الدية لكونه جارية على ما ساء وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا تضمن المهر
عند اي حصة ذاي يوسف وقال يجر ضمن المهر ايضا لما ذكرنا وانما ان الدية ضمانا لغير الضرر
والمرضمان حرمة وضمان الجرح بدخل في ضمانا لغيره اذا كان في عضو واحد اذا قطع اصبع انما
ثم قطع منه قبل البر بدخل ارش لا يمتنع في ارش الكف وسقط احصائه بهذا الوطى لوجود صور الزنا

عراق

وهو الوطى الحرام وفي المحيط لو كسر فخذ امرأة في الزنا او جرحها ضمن الدية في ماله يعني به فمادون
النفس **قال** رحمه الله والخليفة لو خرب بالقصاص وبالاموال لا بالحد يعني مثل حد الزنا وشرب
الخمر والاذف لان الحد ودون حد حقه وهو المكلف باقامتها بطريق الجزى والنكال ليجزى ولا ينفق ذلك احد
مادونا ولا يقد رعى اقامتها على نفسه لان اقامتها بطريق الجزى والنكال ليجزى ولا ينفق ذلك احد
نفسه ولا يجرى معاقبة نفسه اذ لا يخاف من نفسه ولا يبالى بها فلا ينفق ولا ينفق ناسه فعليه لانه
باتن فاذ لم ينفذ لا يشرع لان الاشتبات انما تشرع لاحكامها فاذا لم ينفذ احكامها لا يحسن مسرعة
ولهذا لم يشرع في ذنوب الحرب ثم بعد ذلك لا يغلب موجبة لانها العتمة غير موجبة كمن زنى في
دار الحرب ثم خرج اليها عتمة او استوفاه صاحبها جاز وانما يحتاج الى الامام لممكنه من ذلك لانه فاد
عليه بالمنعة والامام فيه كغيره حتى لو استوفاه صاحبه من غير حكم حاكم جاز له ذلك وهذا هنا ممكن
استيفان من الامام لما يملكه هو نفسه او بالاستغفانه بمقتضى المسلم من عليه والله اعلم

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها قال شهروا بعد مقدم سوى حد الاذف
لم يعد معناه اذ لم يمنعهم عن الشهادة على الفور فبدرهم عن الامام وحد المقام شروري في الحد على يوسف
ومحمد وابو حنيفة لم يردن سوى وفوضه الى ذاي القاضي على ما هو دية في المقدرات المترددة
من القليل والخيروا اشار في الجامع الصغير الى انه مقدرة سنة اشهر فافه قال واذا شهد عليه الشهود
بسرقة او بشرب خمر او زنا بعد حين لم يوجب له ويضمن السرقة وكذا اشار الطحاوي رحمه الله
الدو والاول اصح وهو مروي عن اي حصة لان الشهرة وما فوقه اجل وما ذونه عاجل اصله مسئلة
اليمين فيما اذا حلفت لمقتضين من فلان عاجلا فان قضاء فيما دون الشهر بر والاقلا وجه انما دام
في شر بالخبر او السكر انقطاع الامة خلا فالجهد هو بحوله كغيره من الحدود على ما جري في موضوعه والاقلا
لا يمتنع بالبقاء خلافا لفرقه وعنه بالبدية التي هي احدى الحجتين وقال الشافعي لا يثبت الحد
بالقضاء لان الشهادة انما صارت حجة باعتبار وصف الصدق ونقضاء العهد لا بخل بالصدق فلا
يخرج من ان يكون حجة كالافراد وحقوق العباد **ولنا** قوله عمر رضي الله عنه انما قوم شهدوا في حد
لم يشهدوا به عتقت حضرة فانما هم شهود ضمن ولا شهادة لهم ولا انما يشهد متى عاين الزنا وحده فهو
مخير بين حسمته حسمه اذ الشهادة للقائم الحد فحصل ان الزنا جاز قال الله تعالى واقموا الشهادة لله
وحسنة الشريعة المسلم فان الشريعة تدبر الله قال عليه السلام من ستر على اخيه المسلم عور ستر الله
عليه عوراته يوم القيمة وقال تعالى ان الذين يحثون ان تسبغ الفاحشة في الدين ممنولهم عزاب اليم
وتأخيرهم الا اذا انحلو لما ان حثون للستر او لا فان كان للستر فلا فدام على الاداء بعد ذلك لضغينة
حرهم فيهمون فيها ولا شهادة لهم وان كان لا للستر صاروا ائمن فاستغن بالتأخير لان الشهادة
من الواجبات وتأخيرها فسق ولهذا لو اخر الشهادة في حقوق العباد بعد طلب المدعي لا عذر لا يقبل
شهادته خلافا لافراد لان لعمرة الضغينة لا تصور فيه لانه لا يجادى نفسه ولا ان الامر لا يثبت
بالهمة والفسق خلاف حد الاذف وحقوق العباد لان المدعي شرط فيها فالتأخير لعدم الدعوى

اذ لا يصح مدونهما فكما لو اعذر ورين بالتأخير **فان قيل** الدعوى شرط في السرقة ومع هذا لا يصلح
 الشهادة فيها بالقديم **قلت** الدعوى ليست بشرط في المدعى وانما شرط للمال ولهذا لو شهد شاهدان
 على السرقة بدون الدعوى بقبول شهادة تهما وحسن السارق الى ان يحج المسروق منه وانما لا يقطع لاحتمال
 ان حوز المسروق ماله لا يعرف السارق فيتموز بالتأخير فلا يقبل شهادتهم ولا في السرقة بتمام على
 وجه الاستسار ولا على غيره من المالك فوجب على من عرف اعلانه فيصير فاسقا بالانكشاف ولا ان
 الحزم بما روي كونه حقا لله فلا يبعد التهمة في كل فرد من افرادهم اذ التهمة امر باطن لا يوقف عليه
 فكيف في الصورة لان الحد يسقط بصور الشبهة كما يسقط بمعاذ فانما لا يحل ان يفسد بسقط معناه
 ودعواه يسقط بصورته ثم انما قد اذم ما منع قبول الشهادة في الامانة مع تعدد النصارى حتى لو شهدوا
 ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد بقاء الحد لا مقام عليه الحد لان الامانة من القضايا في الحدود بدليل
 على الشهود وردتهم بعد النقص قبل الامانة بحيث يسقط الحد عن الشهود عليه ولا يجب الحد على الشهود
 لان سقوط الحد عن الزاني لنوع شبهة ولا يصح ذلك لا يجب الحد على الشهود **قال**
 ونضمن المال اني اذ لم يقبل شهادتهم بالسرقه المضافه في حق الحد لكونه حق الله يقبل في حق المال
 ويضمنه لان القادح بمنع الشهادة بالحد لا التهمة ولا يمنع بالمال لعدم التهمة ولا ان المال ثبت مع
 الشهادة ايضا فصارت نظير ما لو شهد رجل وامرأتان بالسرقه فانه يجب فيه المال ولا يجب القطع
قال رحمه الله ولو ائتمروا فانه فاسق حد خلاف السرقة وذلك اذا اقرانه في غايه لانه
 عليه السلام رجم ما عزا والقاعدة حينئذ قربا لزمانا فاسق ولا ان اقرانه بالحد بغير حجب الحد
 خلاف ما اذا شهدوا انه سرق من فلان الغائب حيث لا يجب الحد لان الغيبة بقول الدعوى ومن شرط
 في السرقة دون الزنا ولا يسمون في السرقة بثبوت الملك الغائب في المال المسروق ولا يقدرون
 على ذلك الا حصرته **فان قيل** ينبغي ان لا يحذف في الزنا ايضا حتى يحضر الغائب لاحتمال ان يدعى الكاح
 فكذلك شبهة **قلت** دعوى النكاح شبهة لاحتمال الصدق معتبر واحتمال الدعوى شبهة
 الشبهة فلا يعتبر لان اعتبارها بغير يلائم بالحدود ولا يقال بسقوط هذا باعتبار ان الغائب اذا
 كان بين شركين وكان احدهما غائبا لا يمكن الحاضر من الاستدلال العنوين الغائب لانه
 يقول الحق المسقط واحتماله حوز شبهة المسقط لا شبهة الشبهة **فالجواب** وان اقر
 بالزنا بمجهول حد وان شهدوا عليه بذلك لا يخلو في طوعها او في البلب او على كل زنا اربعة
 اي لو اقرانه زنا بامرأة لا يقر فيها حجب عليه الحد وان شهد عليه الشهود بذلك قالوا في بامرة
 لا يعرفها لا يجب عليه الحد كما لا يجب عليه اذا اختلفوا في طوعها بان قال اثنان انه زني بفلانة
 واكرهها وقال اخران انها طوعته لو في البلد بان قال بعضهم انه زني بها بالوقفة وبعضهم قال
 زني بها بالبصرة وان تم في كل زنا اربعة **اما الاول** وهو ما اذا اقرانه زني بمجهول فلا يثبت
 امراته وامته لعرفتها لانه لا يخفى عليه امراته ولا امته **فان قيل** قد تشبه عليه امراته بان
 لم تزل لانه **قلت** الانسان لا يقر على نفسه كافيا ولا حال الاستتباب فلما اقراس في حق الموطنة
 امراته ولا يعتبر لاحتمال البعد بان حوز امته بجهل من الجهات كالارث وهو لا يعرف ذلك

او بالتوا من حملوكاته او حملوكاته ابائه لان ذلك يودي الى افساد باب اقامته الحدود لان ذلك
 يحتمل في المعروفة ايضا كما يحتمل في المجهول **واما الثاني** وهو ما اذا شهد الشهود عليه من ذلك فانه لما
 لا حد لانه عمل ان حوزا امراته او امرته بل هو الظاهر لان المسلم ممنوع عنه عن ارتكاب المحرم ظاهرا
 ولا يلزم من عدم معرفة الشهود الموطنة ان حوزا زنا خلاف ما اذا لم يعرفها الثاني وانما اذا اختلفوا
 في طوع المرأة فلا يثبت زنا ان محلفان ولو لم يحلف كل واحد منهما فثبت لان زنا طوعا غير زنا يما
 مدركة فلا حد وهذا عند اي حصة وزفر وقال لا يجب الحد على الرجل خاصة لان الشهود لا يعول
 عليه بانه زنا ونفرد اثنان منهم بزيادة جناية وهو لا يراه وجوابه ما ذكرنا ولا ان الطوع يقتضي
 اشتراكهما في الفعل والكره يقتضي نفرد فكلنا غير من ولم يوجد في كل منهما نصاب بالشهادة ولا يثبت
 الطواعية صارا قاذ من لها بالزنا فصارت اخص من فيه ولا شهادة للحصم وانما يسقط حد الاقرانهما
 لشهادة شاهدي الازاء لان زناهما مكرهه يسقط احصا فيها فان من حد فامرأة ثم قام شاهدين
 انما زنت مكرهه سقط الحد عن القاذف واعتبار عدد الاربعة في الشهادة على الزنا الموجب للحد
 شهادة على سقوط احصاها وسقوط الاختصاص ثبتت شهادة الاخصان في حق في الحاف في وهذا الصحيح
 يستقيم على قولهما **واما على قول** ابي حنيفة فانما في الشهود الاربعة على النسبة الى الزنا لفظ الشها
 يخرج للامام من ان حوزا قاذ على ما ينز من قرب وقادح احلاف الطريق نظير فيما اذا شهد عليه انها
 طوعته وشهدوا له ان الزنا فعله فوله لا مقام الحد على واحد منهم لما قلنا وعندنا مقام على
 الثلاثة لانهم قد فقه ولم يسقط احصا فيها لشهادة الفرد وانما اذا اختلفوا في البلد فان لم يتم نصاب
 الشهادة بالزنا في كل بلد بان شهد اثنان انه زني بها بالوقفة واثنان انه زني بها بالبصرة فلا اعتبار
 في انه لا يجب الحد عليهما لان الشهود به محلفان لان الفعل محلف باحلاف الايمان ولم يتم في كل واحد
 منهما نصاب فلم يثبت فلم يعد لولا حد الشهود ايضا وقال ابو فرجه الله عذرون لان العدد لم يكمل
 في كل زنا فصارت اربعة **وليس** ان الامام وقع شهادة صون لاستجماع شرائطها من الاهلية
 والعتبة الشهادة وتمام العدد في حق الشهود عليه فلا يجب الحد على قاذفه اعتبارا للصون واعتبار
 نقصان العدد في حق الشهود به فقلنا لا يجب عليهما حد الزنا اعتبارا للحصة وعلى هذا الخلاف اذا حجا
 القاذف باربعة شهدا شهد اثنان انه زني ببلد وشهد اخران انه زني ببلد اخر فظاهر الية يقتضي
 سقوط الحد عن القاذف وهو قوله تعالى والذين يرمون المحصنات فويلم يا تو ابان اربعة شهداء بشرط
 شهادة الاربع لسقوط الاختصاص مطلقا وقد وجد وان تم نصاب الشهادة بالزنا في كل بلد بان شهد
 اربعة بانه زنا بها بالبصرة والربعة انه زني بها بالوقفة فالمسألة محمولة على ما اذا اذوا قضا
 واجدا بان شهد كل طائفة انه زني بها فستطوع الشمس في يوم الخميس مثلا لاننا يتقنا حجب
 احد الفرعين لان الشخص الواحد لا يحوز ساعة واحدة في مكانين متباينين ولا يعرف
 الصادق من الكاذب معجز القاضي عن الحكم بهما للنفاض او التهمة الكذب فيها ترقا ولا يعد
 الشهود ايضا لما ذكرنا انما وهذا اظهر لان كل واحد من الزنا ثم هو نصاب الشهادة ويحتمل
 صدق احدى الطائفتين فلا يحدون مع الاحتمال **قال** ولو اختلفوا في بيت واحد جحد الرجل والمرأة

في حق الشهود عليه فلا يجب
 وان لم يتم في حق الشهود
 في حق الشهود عليه فلا يجب

ومعناه ان السهول على الزنا في زاوية وكان البيت صغيرا وان كان ديرا لا ينفذ فيه
الحصن والعناصر ان لا يقبل كيف ما كان لاحلاف المسكن جمعته **وجه** الاستحسان ان التوفيق
يمكن بان يكونا بندا الفعلة في زاوية واستقام في زاوية اخرى فلا بد بالاضطرار او يحتمل ان
يجوز في وسط البيت محسبه من المقدم في المقدم ومن في المور في المور هل يسهل كل واحد منهم بحسب ما
عنده وكان ذلك لو اختلفوا في ساعتين من يوم مصادفان حيث علم ان تمت الزنا اليها فتقبل الاحتمال
التوفيق وان اختلفوا في اللوب الذي كان عليه حال الزنا قبل ان التوفيق يمكن بان يكون عليه ثياب
فيعان كل من يوق غير الذي عانته الاخر او يحتمل ان اختلف في الثوب ثم لبس اخر وهو على حاله وفيه
خلاف زفر على هذا لو اختلفوا في لوب الزنا في طولها وقصرها قبل الاصل في هذا انه مما
يمكن التوفيق بشاره لان التوفيق فيه مشروع ولو لا ذلك لما وجب الحد اصلا لا محتمل ان كل واحد
منهم لشهد من غير الذي شهد به **قَالَ** ولو شهدوا على زنا امرأة وهي كرا او الشهود
فتقة او شهدوا على شهادة اربعة وان شهدوا اصول لم يحدا احد يعني لم يحدا الزنايان ولا الشهود
في هذه الصور كلها **اما** في الصور الاولى فلان الزنا لا يثبت مع الكان فظهر كذبهم سقراط يجب
الحذر عليهما ولا على الشهود لان مردهم متحامله وانما سقط الحد عنهما بقول النساء انهما جرحا وقولهم
في استقاط الحد في لجابيه وذلك اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو مجبوب فانه لا حد لظهور كذبهم
ولا يحد للشهود ايضا لان كل واحد منهم ولفظ الشهادة صون ولا نال الحد يجب لدفع العار عن المذوف
في موضع التهمة وهنا لا يلحق العار لعدم التهمة ونظيره اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت
رتقا لا يجب الحد عليهما ولا على الشهود لما ذكرنا في البكر والمجبوب **واما** اذا كان الشهود فسقة
فلان الفاسق من اهل النجس والاداء وان كان في اداءه نوع قصور كتمه الكذب ولهذا لو قضى القاضي
لشهادته سقنا عندنا لما عرف في موضعه مثبت لشهادتهم الزنا من وجوب باعتبار ايمانيته
ولا يثبت من وجوب باعتبار القصور فليسقط الحد عن الشهود عليهما باعتبار عدم الثبوت ويسقط
عن الشهود باعتبار الثبوت ولهذا لو اقام القاضي اربعة من الفاسق على ان المذوف قد زنى
ليسقط عنه الحد بخلاف القائل حيث لا يسقط عنه القود باقامة الشهود الفسقة على الزنا والباقي
المقتول قد عفووا لان وجوب القود بالعتل متيقنه فلا يسقط بالشك والاحتمال وحد المذوف
لم يجب بالعتل فوا انما يجب بالعز عن اقامة العدة لان الله تعالى علقه بقوله تعالى والذين
برموا المحصنات ثم لم ياتوا باز بؤة شهرا الاله عطفه على الشرط والمعطوف على الشرط مشروط
فما كان العز شرط للوجوب واما القود فمرب على نفس العتل بقوله تعالى فليسقط عنهم القصاص
العتل فظهر السبب الموجب بنفس العتل ونقرر فلو سقط بعد ذلك لما يسقط بقول شهادةتهم
وليس لهم شهادة ملزمة وهذا لان العفو يسقط بعد الوجوب وليس يمنع من الوجوب بخلاف
حد المذوف فان الشهادة فيه منع الوجوب وهو تقا كما كان على ما كان والعز موجب فلم يثبت
بالعز مع شهادتهم فلا يجب واما اذا شهد اربعة على شهادة اربعة فلما فهم من زيادة الشهادة ان
احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وفي شهادة الفردع اولان الحلام اذا نذر اولته

الاستحسان فيه زيادة او نقصان ولا يمكن الخور عنهما عادة ولان الشهادة على الشهادة بدرك
قال لا بد ان ينصب الحاجة والحاجة في الحدود لا يتقاسم على الدر ولا حدة على الفروع لانهم ما نسبوا
المشهود عليه الى الزنا انما حكموا بشهادة الاصول والحاكمي المذوف لا يحون فاذا ما ولان عدد منهم متماثل
والاهلية موجودة وانما ردت شهادتهم لنوع شبهة وهي كافة لدر الحد لا لا يشاء وان جاء
الاصول وشهدوا على معانة ذلك الزنا فعنه لم يقبل شهادتهم ولم يحروا ايضا وهو المتراد بقوله
وان شهد الاصول لم يحدا احد وانما لم تقبل لان شهادتهم قد ردت من وجوب رد شهادة الفردع في عين
طلب الحادثة وبهم فامون مقامهم بالامر والتحمل والشهادة متى رد فلتهمه لم يقبل عن تلك الحادثة
ابدا وانما يقبل في المال شهادته الاصول بعد ما ردت شهادة الفردع لان شهادة الاصول لم ترد
حققة وانما حصل فيها شبهة الرد والمال ثبت مع الشهادة دون الحد ولا حد الاصول ايضا لما
درنا ولوردت شهادة الاصول لم يقبل شهادة الاصول ولا الفروع لعدده ابداه اذا ردت شهادتهم
لتهمه مع الاهلية وان ردت لعدم الاهلية كالعبد والعتق يقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد العتق
والاسلام لزوال المانع ولو شهد اربعة على رجل بانه زنا فلا يحد له ثم شهد اربعة اخرون ان هو لا
الشهود هم الذين ذنوا ايضا فلا حد احد منهم عند اي حصة وقال لا يحدا الفرق الاول من الشهود وحده
الزنا ولا يحدا الرجل المشهود عليه لان الشهود الثاني جرحوا الشهود الاول بفعل الزنا وقد ثبت عليهم
ذلك وعلى المرأة شهادتهم فحدون حد الزنا ثم لا يقبل شهادتهم لثبوت فسقهم بالزنا فلا حد الرجل
المشهود عليه الاول وله ان مثل هذا الحلام مراد به المني عن الاول وابيات ذلك بعينه الثاني
عادة كما اذا فاك زيد دخل عمر والدار وقال اخر لزيد هو الذي دخل الدار قال الشهود الاول والثبوت
على المشهود عليه والشهود الثاني بقوة عنه والقبول على الشهود والعتل الواحد لا يصح ان يفتعله
شخصان ويحتمل ان يحون احدا الفرقين صادقا والاخر كاذبا ولا يعرف ذلك بعينه فاوردت
شبهة فلا حدون حد المذوف ولا حد الزنا لذلك فصا نظيره ما لو شهد اربعة بالزنا على
رجل في بلد عند طلوع الشمس وشهد اربعة اخرون انه زنى في بلد اخر في ذلك الوقت على ما
بينما من قبل وعلى هذه الشهاد اربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد اربعة اخرون على الشهود بانهم
هم الذين ذنوا بها لا حد على الرجل غداي حصة لما ذكرنا وعندهما جرحا الرجل والمرأة والفرق
الاول من الشهود حده لان الزنا لا يثبت الا وسطا صاروا فسقة شهادته الفرق الاخر بالزنا
عليهم فبطلت شهادتهم على الفرق الاول وصاروا قدرة لم الا انه لا يجب عليهم حد المذوف لخال
النصاب على ما من قبل وحدون حد الزنا لثبوتهم بالشهود الاخر **قَالَ** ولو كانوا
عينا او محرودين او ملته حد الشهود لا المشهود عليه لان شهادة العيان او المحرودين من المذوف
لم يثبت بها المال مع انه ثبت بالشبهة فكيف ثبت بها الحد وهو يسقط بالشبهات بعد الثبوت
وشهادة الثلثة قد زلف لانه لم يحل النصاب لان الشهادة قد زلف حقيقة وخروجها من ان يحون
قد فاما اعتبار الحسبة ولا حسبة عند نقصان العدد فحدون وحد عمر رضي الله عنه الثلثة الذ
شهدوا على مخيرة بن شعبة ومم ابو بكر وسهل بن معبد ونافع بن ازيق ومخير بن الصخابة من غير

دنه

ولما هم

ن

نكر فصلا واجتماعا **قال** ولو جحد احد من عبدا او محروكا واحدا والآخر قد فقه اذا الشهود
لمنه على ما بينا **قال** وارثر ضربه هدر وان رجح فريته في بيت المال وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
وقالا ارثر الضرب على بيت المال وعلى هذا لو مات من الضرب بحيا الدية في بيت المال عند هلاكها
له وعلى هذا الخلاف لو رجح الشهود وقد جرحته السياط او مات من الضرب لا يقتلون عنده
وعندهما يقتلون اما الرجم فلا يثبت بقتل الفاضى وهو خطا منه وخطا في بيت المال لان عمله
نفع للمسلمين فيجب غرمه في مالهم وهذا بالاجماع واما ارثر الضرب فلما ان الجرح اضيق اليها دهم
لان لو اوجب لشهادتهم مطلقا لضرب والاحراز عن الجرح غير مطلق فتنظم الجراح وغيره فيكون الجرح
مضافا الي شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال ان يعمل الجلاء لمقتل
الى الفاضى وهو عامل للمسلمين وصار كالرجم والقصاص وهذا الاصل لان الامام لا يلزمه ضمان ما
اخطاه وانما يلزم من وقع فعله له وفعله هنا وقع لعامة المسلمين فيجب ضمانه عليهم ومال
بيت المال لم يجب فيه ولا يحنف ان المستحق هو الجليل جدا وهو ضرب مولم غير مبال ولا خارج
ولا يقع جازيا طاهرا الا للمعنى في الضارب وهو قوله اهذه الله لا فاقصر عليه الا انه لا يجب عليه
الضمان في الصحيح كذا تمتع الناس من اقامة محافة القرامة وهذا لانه ما مورب بالضرب وقال
المامور لا عقيد بالسلامة بخلاف الرجم والقصاص لان المستحق لشهادتهم فيهما الا ان كان يجب
عليهم ضمانه عند رجوعهم وعلى بيت المال عند ظهورهم عبدا لما ذكرنا **قال** ولو رجح اكل الار
بوا الرجم حد وغرم ربع الدية وكذا فلما رجح واحد منهم يحد ويغرم ربع الدية اما القرامة فلا
تلف النفس لشهادتهم فاذا اقرانه ائلف بغير حق يجب عليه القرامة بحسابه من الدية اذا لم
يكن الثالث مستحقا لغيره لان في هذا الباب يعتبر بقا من بقي لا رجوع من رجح حتى لو كان الشهود
خمسة فرجح واحد لا شيء عليه لان التلف مستحق لغيره واما الحد فالمدور هنا مذهب المسلمين
وقال زفر لا يجب الحد على الراجع لانه لو وجب اما ان يجب بالتلف قبل الرجم ولا يستل الله الا من
قد ف حيا لم مات المذنب ولا بعد الا اذا ف لكونه لا يورث او بالتلف بعد الرجم ولا سبيل اليه ايضا
لان المرجوم لا حد فادفه لكونه مرجوما حكم الحاكم فلو شبهة فصار كما لو قد فه غيره **قلت**
ان كلامه للشرعيات الخالي لانه بعد شهادة ووقع الحليم به بهذا الوصف لانه عند الرجوع
ينقلب قد ف لانه فسخ شهادته بعد الوجود فيفسخ ما يبنى عليه وهو القصاص فيكون قد ف
للحال وهو محض زعمه فحد خلاف ما اذا فقه غيره لانه مرجوم حكم الحاكم ولم يوجد ما وجب
فسخ الشهادة في حقه لان زعم الراجع يعتبر في حقه لا في حق غيره ونظيره الطلاق المعاق بالشرط
فانه للشرط طلاق للحال لانه اعدام وتصير طلاقا عند وجود الشرط **فان قيل** غاية ما فيه انه قد
اقر بعد ما قد فه بانه كان عبدا ولا يوجب الحد عليه لرجوعه حكم الحاكم فصار كما اذا فقه غيره
فاقر بانه كان عبدا **قلت** المجبة ليست حاملة في حق الراجع لا يفسخها في حقه على ما بينا في حق
غيره كالحكمة فلا يعتبر زعمه فيه وهذا خلاف ما اذا وجد واحد منهم عبدا حيث لا بد من انما ظهر
انه عبد بان ان شهادتهم لم تنسأ به بل كانت قد ف في ذلك الوقت فصار واذا ف من حيا لم مات

والحد لا يورث على ما يحى ان شاء الله تعالى ولو كان من الحد بجلد لشهادتهم ثم رجح واحد منهم حد
الراجع وحده بالاجماع والفرق ان فران المذنب حتى هنا فطالب هو بالحد وفي مسألة الباب
قد مات بالرجم والحد لا يورث على ما عرف ولو شهد على رجل اربعة انه فاقبلاية وشهد عليه اربعة
اخرين بالزنا فغيرها ورجح الفريتان ضمنوا اربعة اجتماعا وحدوا المذنب عندهما وقال
بحد لا يورث لان رجوع كل فريتين يعتبر في حقه لا غير ولهما ان كل فريتين اقر على نفسه حد المذنب
لان كل فريتين يقول انه عفيف فقتل ظلما وانه قد فه كذا **قال** وقيله حد واحد او ارجح اى لو رجح
واحد من الشهود قبل الرجم يحد كلهم ولا يرجح المشهود عليه وقال محمد بن حنبل الراجع وحده ان رجح بعد
القضاء وهو قول زفر لان الشهادة فادرت بالقضاء فسقطت احصائه ثم بالرجوع يفسخ في حق
الراجع فقط بما في المسئلة الاولى ولهما ان الامضاء من القضاء في حق الله تعالى لان المقصود من
القضاء اعلام من له الحق بحقه المستوفى منه والله عالم بالاشياء ولا يحى عليه تخافه فبان لمفوض
الى الحاكم الاستيفاء فلما لم يستوف لم يستحق قضاء فبان لعارض بعد القضاء قبل الامضاء كالمعا
قبل القضاء ولهذا تمتع الامضاء بموت الفاضى وعزله وردة الشهود وعينهم وخروجهم من
ان يكونوا اقل للشهادة باقامة حد الفدق عليهم وغير ذلك مما تمتع القبول ولهذا لا يجب الحد
على المشهود عليه قبل على بطلان الحكم وان رجح واحد منهم قبل القضاء حدوا جميعا وقال زفر حد
الراجع وحده لان رجوع الراجع لا يصح في حق غيره **قلت** ان كلامهم قد ف في الاصل ولما نصت
شهادة بالقتال الضابيه واذا لم يتصل به بقي قد ف على حاله ولا يحون شبهة ولهذا لا يقتضى بها
بالمال بعد الرجوع مع انه ثبت مع الشبهة فحد لهم بخلاف ما تقدم ولا يقال كيف يجب عليهم الحد
برجوع غيرهم بعد فمال الضاب ولا يورث احدا بفعله غيره لا فاقول الحد وجب عليهم بقاءهم لا بالرجوع
لان الشهادة قد ف وانما خرج من ان يحول قد فاقا بقتال الضابيه بالرجوع امتنع القضاء لغير
قصاص كما لو امتنع الشاهد الراجع عن الشهادة ابتدا بعد ما شهد اصحابه **قال** ولو رجح احد
الخمسة لا شيء عليه لكونه لو كان الشهود خمسة فرجح شهادتهم ثم رجح واحد منهم لا شيء على الراجع
من الضمان والحد لما ذكرنا ان المعبر بقا من بقي لا رجوع من رجح وقد بقي من يقوم بل الحق **قال**
فان رجح اربعة او غيرهم اربعة اما الحد فلا يفسخ القضاء بالرجوع في حقه واما الغرم فلا للمعابر
بقا من بقي لا رجوع من رجح وقد بقي من بقي بقاءه بل هو الحق فله منهما الرجوع **فان قيل** الاول
منهما حرج رجح لم يلزمه شي بحيث يجمع عليه الحد والضمان بعد ذلك برجوع غيره **قلت** وجده منه
الموجب للحد والضمان وهو قد فه والافه شهادته وانما امتنع الوجوب لما فعه وهو بقا من يقوم
بالحق فاذا ازال المانع برجع الثاني فظهر الوجوب **قال** وضمن المذنب دية المرجوم ان ظهر
عبدا انما لو قتل من امر برحمه فظهر وان ذلك لعنى اذ شهد اربعة على رجل بالزنا فزوا فرجم فظهر
المشهود عبدا يجب الضمان على المذنب كما يجب الضمان على الفاضل فظهر عبده بما اذا امر الامام
برحمه بعد ما شهد عليه اربعة بالزنا ثم ظهر المشهود عبدا **اما الاول** فعنه اذ رجعوا عن الزنية
بان قالوا اتهمنا الزنية مع علمنا بحالهم وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لم يضمنوا وان بنوا على شهادتهم

رض

الطمع
ع

ولم يجرى لهم بضموا بالاجماع لانهم اخطوا فيما عملوا العامة المسلمين قصاروا والفاضي ولما في الخلافة
 انهم التمسوا على اليهود خيرا فصاروا كشهود الاحصان ولا يسمون لو وضعوا الحان ضمان عدوان وذلك
 بالبيان شره او بالتسبب ولم يوجد واحد منهما اما المباشرة فظاهر وهذا التسبب لا يسبب
 الا لثلاث الزنا وهم لم يثبتوا وانما اتوا على اليهود خيرا وذلك لا يوجب الضمان كشهود الاحصان
 فيكون في بيت المال للتبشير خطا الامام ولا يوجب حنيفة رحمه الله ان الشهادة لا تعمل ولا تكون حجة ولا
 بالتركيبه فصارت كحجة العلة لا لزمام الفاضي القضا بالبينه خلاف شهود الاحصان لان
 الاحصان علامه محض ولهذا استلزم الذوق والتركيبه دون شهود الاحصان على ما يتاخر من
 قرب والشهادة موجبة للعقوبة وان لم يحصنوا ولا فرق من ما اذا شهدوا باللفظ الشهادة
 او اخروا لان التركيبه لا تستلزم فيها العلة الشهادة وهذا اذا اخروا بالحريه واما اذا قالوا لم
 عدوك وظهروا عينا لم يضمنوا اتفاقا لانهم صادقون في ذلك اذ الرق لا ينافي في الشهادة اذ هي
 احتساب المحظورات ولحق الفاضي اخطا حيث اكتفى بهذا القدر ولا ضمان على اليهود لان كلامهم لم
 يقع شهادة ولا يحدون للفد لانهم قد فوجئوا وقدمت فلا يورث وعلى هذا التفصيل لو وجد
 اليهود كفارا **اما الثاني** وهو ما اذا امر الامام برجمه فصررت رجل عنقه ثم ظهر اليهود عبدا
 او كفارا فمعه فقله عينا بعد قبول الشهود وقضا الفاضي به والظاهر ان يجب القضاء من لانه قل
 نفسا معصومة بغير حق وهذا لان اليهود لما ظهر واعبدا تبين ان القضاء لم يصح ولم يصح مباح
 الدم وقد فعله بفعله ثم نوبه اذ المأمور به الرجم وهذا حرام فلم يوافق امر الفاضي بقضائه
 منقولا اليه فبقي مقتضورا عليه وفي الاستحسان يجب الدية في ماله لان قضا الفاضي ففد ظاهرا
 وجب فقله كان القضاء صحيحا فاوثر شبهة الاباحة ولانه هل يخصا على ظن انه مباح الدم
 ثم ظهر خلافه فصار حراما لو قل مسلمنا على ظن انه حربي وعليه علامتهم ثم ظهر انه مسلم وانما يجب الدية
 في ماله لانه عاقله لا العقل البعد ويجب في ثلث سنين لانها وحببت بنفس الفتل خلاف الواجب
 بالصالح حيث حال لانه وجب بالعدو فاشبهه الثمن في البيع وفي الحامي وان شهد اربعة على
 رجل بالزنا وامر الامام برجمه فعليه رجل عدا او خطا بعد الشهادة قبل القدر بل يجب القود في
 العمد والدية في الخطا على عاقلته وهذا اذا قلته بعد الزنية قبل القضا بالرجم وان قضى برجمه
 فعليه رجل عدا او خطا فلا شيء عليه معناه اذا لم توجد الشهود عبدا ولا كفارا واما اذا وجدوا
 عبدا او كفارا فمعه فقله ولورجحه كما امر الامام ثم وجد الشهود عبدا فالدية في بيت المال لان
 فعله بامر الفاضي فبقتل الميتة بخلاف الحولانه محال له ولهذا يودبه فيه دون الاول **قال**
 وان رجم فوجدوا عبدا فدرته في بيت المال لانه فعل بامر الامام فبقتل الميتة وقد ذكرناه مرارا
قال ولو قال شهود الزنا قد رأينا النظر قبلت شهادة بهم وقال بعضهم لا نقبل الا قرارهم على
 انفسهم بالنظر لان النظر الى عورة الغير غير مفسق وانما يقبل شهادة بهم اذ وقع اتفاقا من غير
 قصد ونحن نقول بباح النظر ضرورة تحمل الشهادة وهو ما مود به شرعا قال الله تعالى واقبلوا
 الشهادة لله وقال تعالى فاشهدوا عليهم اربعة منكم ولا رجعة الى الفحل الا بالنظر عدا لانه

حبس

ما ينفق نظرا لارعة من غير قصد كما لم يلزم المكحلة ولان التمس فيه الحاجة بخار بالطيب والحيا
 والخان والغالبه والحاجة اليه ههنا ثابتة لا فائده الحسبية وتقليل العناد في العالم واية
 حاجة اعظم منها فثبتت اولى بالاباحة **قال** ولو انكر الاحصان فشهد عليه رجل وامرأتان
 او ولدت زوجته منه رجم ومعناه ان ينكر الدخول بعد وجود سائر الشروط فاذا اجاز امراته
 بولد في مدة سبب وان حزن منه رجل وامرأتان شرعا لان الشارع اثبت لسبب الولد منه والحكم
 بثبوت نسب الولد منه حكم بالدخول بها ولهذا العقب الرجعة وان لم حزن له ولد من حزن منسبة
 عاقلة وانكر الاحصان فشهد به عليه رجل وامرأتان يقبل ورجم خلافا لزوجها فاشهد
 مر على اضله الشهادتين لا يوجب غير المال وتوابعه وقد يقول انه شرط في معنى العلة لان الجناية
 تنقل عند وجود الاحصان فيصاف بالحكم اليه فاشبهه حقيقة العلة فلا يقبل به شهادة النساء
 احصالا للدرم فصارت كما اذا شهد ذمي على ذمي زنا عنده المشام انه اعينه قبل الزنا لا يقبل لما
 فيه من زيادة العقوبة بتحمل جرم الاقرار وهذا لانه شرط في معنى العلة لانه محمل للعقوبة والمحمل
 كالموجب ولانه شرط والحكم بضافا الى الشرط وجودة اعند وجوده كما يضاف الى العلة وجوبها
 وضرها للعقوبة لا يثبت بالوجوب وانما يثبت بالوجود والاستيفاء فصارت له حكم العلة **ولما**
 ان الاحصان ليس بعلة عقوبة ولا سبب ولا شرط لان العلة ما تكون موجبا وهو ليس بموجب
 عقوبة وانما اوحيها الزنا والسبب ما تكون مفضيا وهو ليس بمفضي بل هو ما يقع لان الاحصان
 عيان عن الحاصل الحميدة وكما يمنع عن الباع والشرط ما يوجد العلة بصورتها وتوقف القضاء
 علة على وجود الشرط وتكون لوجود مضافا اليه دون الوجوب كدخول الدار في تعليق الطلاق والتمس
 فاما الزنا قبل الاحصان لم يوجد بصورته حتى يصدق له لوجوب الرجم على وجود الاحصان ولا
 بضاف وجود الرجم اليه فبان علامة بمعنى انه معروف لحدوه وهو الرجم اذا وجد منه الزنا والحكم
 غير مضافا الى العلامة لا وجوب ولا وجود ولا اقصا يعرف بذلك لانه غير محمل للعقوبة فثبتت
 الشهادة بالاحصان في هذه الحالة بمنزلة الشهادة به في غير هذه الحالة فلا يشترط فيها الذوق
 بخلاف المستشهد به لان العقوبة تثبت بشهادتهما وانما لا تثبت سبق الذابح لانه نحوه المشام او
 سضر به ولا شهادة للحاكم على المسلم فمما سطره المسلم او سضر به ولاحصان عيان عن الحاصل
 الحميدة وليس بها شيء موجب عقوبة او ضررا وانما لا يقبل به شهادة النساء في شيء موجب العقوبة
 وليس تخيل ان تكون الاحصان موجبا للعقوبة بل هو اوصاف حميدة من الحرية والعقل والبلوغ
 والنزوح والاسلام كلها في العقوبة بخلاف الزنية فانها معلقة بالعلة فثبتت بمنزلة علة
 العلة فلا يعتبر معها قول النساء بالشهادة على الزنا وكيفية الشهادة به ان يقولوا اليهود تزوج
 امرأة وكما معها او باضعها ولو قالوا دخل بها حتى عندهما وقال محمد لا يثبت بذلك
 احصانها لان لفظة الدخول مشترك يستعمل في الوطى وفي الزفاف وفي الخلق والزيادة فلا
 ثبت بها الاحصان بالمثل كما لو شهد انتم قربتها او ماها ولها ان الدخول متى اضيف الى
 المرأة بحرف الباء يراد به الجماع قال الله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها من المراء الجماع وقال

ن

عليه السلام فان دخل بها فلما المهر بما استحل من فرجها اي جامعها وفي العرف اذا اهل فلان ودخل
 بامرته مراد به الوطى دون الخلوة واذا خلا بها فقال دخل بها وهو معنى الزمان ولو خلا
 بها ثم طلقها وقال وطنتها واخرت صاذا محضنا دونها وكذا لو قالت بعد الطلاق كنت
 بصراينة وقال كانت مسئلة واذا كان احدا الزاين محضنا عدل واحدهما احد وان رجع
 شهود الاختصاص لا يضمنون خلافا لفر وهو مبني على ما تقدم من انه هل هو شرط لمعل للعله وهو
 الزمان لا اله والله اعلم **باب حديث الشرب**
قال رحمه الله من شرب خمرا فاحذر رجحا موجودا او كان سكران ولو شرب وشهد رجلان
 او اقر مرة حدان علم شربه طوعا وصححا لحديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي برجل قد
 شرب الخمر فجلده بجردين نحو اربعين قال لوقعه ابو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن
 ابن عوف اخذ الحدود ثمانون فامر به عمر واه احمد ومسلم وابو داود والترمذي وصححه
 وقال عليه السلام من شرب الخمر فاجلدون فان عاد فاجلدون الى ان قال في الرابعة فاقبلوه
 وواه ابو داود وغيره قال الترمذي انما كان هذا في اول الامر ثم نسخ لانه عليه السلام اتي
 برجل شرب الخمر فجلده ثم اتي به فجلده الى ان جلد اربع مرات ورفع القل وواه ابو داود والترمذي
 معناه وقال عليه السلام في السكران ان سكر فاجلدون ثم ان سكر فاجلدون ثم ان سكر فاجلدون
 ثم ان سكر فاضربوه عقوبة وواه ابو داود واحمد وغيرهما وقال الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يسكران في الرابعة فاحمل سبيله وشرط ان تكون شربه طائعا لان الشرب مكرها لا يوجب
 الحد وشرط ان تكون صاحبا ليعيد الضرب وهو الحد فايدنه والمراد بالسكران البليد الابدية
 المحرمة على ما يحكي في موضع من ان ساء الله تعالى واحذر بقوله او اقر مرة من قول ابي يوسف فان
 بشرط الاقرار مرتين اعتبارا بالشهادة كما في الزنا لما ثبت ذلك على خلافه ليعاين فلا يفسر عليه
 غيره **قال** وان اقر او شهد بعد مضى رجحا لا بعد المسافة او وجد منه راحة الخمر او قضا
 او رجع عما اقر او اقر سكران وهو من زال عقله به لا اي لا يجب الحد في هذه الصور **اما** اذا
 اقر بعد ذلك راحته او شهد عليه الشاهد ان ذلك فليقتل ووهو قد ربه وهو ذوال
 الراية عند ما خلا فالجبانة بعد القدام مضى الزمان ان كان ذلك بالشهادة كما في الزنا
 وغيره من الحدود وان اقر به فصح مطلقا ولا يبطل ولا يسل بالقديم اعتبارا عما ذكرنا من الحدود
 وهذا لا لا تاخير محقق في الزمان والراية قد تكون من غير كما قال الساعدي يقولون ان
 شرب مائة **قال** لم لا ياكل السفيح **قال** ولما قول ابن مسعود رضي الله عنه من شرب
 الخمر ثلثين ومز من ثم استنكهوه فان وجدتم راحة الخمر فاجلدون وعن عمر رضي الله عنه انه
 اتي برجل قد شرب الخمر فجلده فاجلده واخبره بعرض ولم يجده ولا قال هذا السفيح
 يعني الخمر عند الشرب وهو فاسد لا نقول لا بل هو اسد لا يعلم الاجماع لان ثبوت هذا الحد
 بان اجماع الصحابة وكان اجماعهم برأي عمر ابن مسعود وقد شرط فيه الراية ولا اجماع عند
 عدم الراية ومطلق قوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدون مخصوص بالمصطر والمكره

فان خصصته ايضا باجماعهم ولا نقسام الاثر من اقوى دلالة على القرب فقد ربه خلاف غير من
 الحد ولعدم الاثر فيها مستعدرا اعتبارا والتميز عمل من يعرف وانما يشبهه كل الجهال وقوله
 مقرا لا ينافي التاكيد بشرط الراية كما لا ينافي التاكيد في الزنا بشرط التلذذ ثم الراية
 بشرط وجودها عند العمل حتى لو اخذ من رجحا يوجد ثم انقطع قبل ان ينهوا به الى الامام
 بعد مسافة يجب الحد ومنه احذر بقوله بعد مضى رجحا لا بعد مسافة ولو جاوز به سكران
 بشرط فيه وجود الراية لما ذكرنا من في النهاية وانشاء في هذه الآية الى انه لا بشرط واما اذا وجد
 منه راحة الخمر او قضا فلانه محتمل ان شربها مكرها او مصطر والراية محتملة ايضا فلا
 يجب الحد بالمثل وكذا اذا وجد سكران لا بعد احتمال ما ذكرنا ولا احتمال انه سكر من المساج
واما اذا رجع عن الاقرار فلا يخلو عنه خالص الله تعالى فيعمل الرجوع فيه كسائر الحدود وهذا لا ي
 محتمل ان يكون صادقا فصار شبهة والحد وندرا بها **واما** اذا اقر وهو سكران فلا يخلو
 الذب وفي اقران زيادة الاحتمال فاوردت شبهة فلا يصح فيما سكران بالشبهات مثل الزنا
 والشرب وكونها الا انه يقبل اقرار في السرقة في حق المال لانه من حقوق العباد ولا يسلون
 لا كما دلت على سني فاقم السكر مقام الرجوع فيما محتمل الرجوع خلاف الاقرار حد الفذف والبصا
 وغيرهما من حقوق العباد لانه لا محتمل الرجوع وعلاف ما اذا اقر او سرق او شرب في حالة السكر
 حيث يجب عليه الحد لان لا نشأ لا محتمل الذب فمما سكر من غير قصد واعمال خلاف
 ارتداد حيث لا يصح ولا يبين منه امر انه به لعدم العصد والاعتقاد وهو شرط فيه وعنه
 ابي يوسف ارتداه كفر ذن في الدخيرة وكواسم يبنى ان يصح كاشلام المكرة وهذا اذا سكر بالحرم
 واما اذا سكر بالمباح كشراب المصطر والملح والمخمر من الجيوب والصل والدوا فلا يصح قصر فاته
 فلما لانه بمنزلة الاغنام يبين حد السكران بقوله بان زال عقله وهو ان لا يعرف السما ولا الرجال
 من النساء ولا يعرف شأ وهذا عند ابي حنيفة وقالاه من يهدى وخطط جده بين لولاه هذا السكران
 في العرف الا ترى الى ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال اذا سكر هدى واذا هدى فترى وحية
 المفترى ثمانون سوطا وله ان الحد عقوبة فمعتبر النفاية في سببه احتيا لا للدر وقفاية السكر
 ان غلب السرور على العقل فليس له الحد او ما دونه لا يخلو عن شبهة صحوا لاروى الى قوله تعالى
 لا تقر بوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون عبر عن الصحو يعلم ما يقولون فبان السكر ضد وهو
 عدم العلم بما يقولون وعلى قولهما اكثر المشايخ والمعتبر في القدرح المسكر في حق الحرمة ما قاله بالانها
 للاحتياط في الحرمان وعند الشافعي المعتد بواثر السكر في مشيه وحركانه واطرافه وهذا
 مما لا يختلف بالاشخاص فان الصالحين ربما شربوا مشيه والسكران قد لا يمانل ومشيه مستغفرا
قال وحدا السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا وقال الشافعي اربعون لما ذكرنا في اول
 الباب من حديث انس رضي الله عنه ولما روي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجرم
 والنعال وصرب ابو حنيفة **قلت** قول علي رضي الله عنه انه اذا شرب سكر واذا سكر هدى واذا
 هدى فترى وعلى المفترى ثمانون جلدة وواه الدارقطني ومالك معناه وعليه اجماع الصحابة رضي

في فتح القدير ان
 غير صحيح
 انقول به غفلة منه
 في انقضاء الحرام لان ذلك
 كان عليه صاحب الشرع ان في
 الله اعلم

وما رواه كان مجيد قين والنعلى فكون كل ضربة بضربتين فكان حجة لنا والذي يدلك على هذا قول
ابي سعيد جلد علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر يغلين فلما كان في زمن عمر جعل لكل
نعل سوطا رواه احمد والبيهقي فان فماري عنه عليه السلام منصوص عنهما
وفي الصحيح ان عثمان امر عليا ان يجلد الوليد ثمانين وفي رواية اخرى ونوجه الجمع بينهما بما
رواه ابو جعفر محمد بن علي بن ابي طالب جلد الوليد بسوط له طرقتان رواه الشافعي رضي الله عنه
في مسنده وكل ما ورد في هذا الباب من ضرب او اربعين سوطا محمول على ذلك ولهذا جلد عمر رضي الله عنه
ثمانين قدما استثنى الناس **قال** رحمه الله واللعن نصفه لما روي عن ابن شهاب انه سئل عن
حد العبد في الخمر فقال بلغني ان عليه نصف حد الحر وان عمر وعثمان وعبد الله بن عمر قد جلدوا وعبيد الله
نصف الحد في الخمر رواه مالك في الموطا والرواق منصف على ما عرف من قبل **قال** وفرق عليه
صحة الزنا لان حرارا لضرب في موضع واحد قد يفضي الى التلف والحد شرع زاجرا لا مثاقا وتوفي
المواضع التي يستثنى عنها في حد الزنا لما ذكرنا ههناك ونزع عنه الفروع والحدون لانها مما عتق
انصا لا لما لا بد من مجرد عن ثبوتها في المشهور عن اصحابنا مباينة في الالام لان سببه متيقن به
كحد الزنا بخلاف حد الفذف لان سببه غير متيقن به لاحتمال ان يكون الفاذف صا وقفا فيه وعن
محمد انه لا جرد اظهارا للخصف لعدم ثبوته بل لم يقطع به بخلاف حد الزنا قلنا اظهرنا التخصف
من حيث العدد حيث او جتنا عليه اقل الحد ودد عددا واخذ من حد الزنا وصفا فلا يحذف ثلثا
بترك التجريد والله اعلم بالصواب **باب حد القذف**
وهو في اللغة عيان عن الرمي مطلقا ومنه العذابة والقذفه الانفلاخ والعذابة في الترامي وفي الشرع
رمي مخصوص وهو الترمي بالزنا صريحا وهو القذف الموجب للحد وشرطه اخصان للمعد وف
وعجز العاذف عن اباته باليمين ولو قال لي جنة خاضرة في المهر امثلة القاضى الى اخر المجلس وعن
ابي يوسف انه لو جره الى المجلس الثاني وجته الظاهر ان السبب قد تحقق وبنا لاجر ضرر المعدف
بالحاد وفي المجلس لا بعدنا خيرا كما خيره الى ان يحضر الجلاء ولو شهدوا عليه زنا فمادم سقط الحد
عن العاذف استصفاا والقياس ان حد الزنا لم يثبت به وجبه الاستصفاا انما استهاده وجرت
حققة وانما ردت اليمين فيعتبر اللدبر عن الزاني لا للوجوب عن العاذف كتهفاده الفساق **قال**
هو كحد الشرب كجبه وثبوتها اي حد القذف كحد الشرب عددا وهو ثمانون جلدة وذا ابونا حتى
يثبت كل واحد منهما شهاده رجلين ولا يقبل فيه شهاده النساء لان شهادهن لا تقبل في الحد وعلى ما مر
في حد الزنا **قال** فلو كانت محصنا او محصنة بن فاحد بطلبه مفرقا اي بطلب المعدف ومفرقا
على عضا العاذف بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى قوله فاجلدوهم ثمانين جلدة
والمراد الرمي بالزنا باجماع العلماء في الآية اشارة اليه حيث شرط اربعة شهدا وهو من خصائص
الزنا وان ورد في المحصنات لكن الحكم ثبت في المحصنات ايضا لان المعنى وهو دفع العادى لثبوتها فان
هنا ولاهم ولا له وعليه الاجتماع وقد روي عن عائشة رضي الله عنها لما نزلت الآية قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك في الآية فلما نزل امر برجلين وامرأة فضر واحد ثم رواه

والنصر

ابوداود والترمذي وغيرهما وكانوا فادفن لعائشة رضي الله عنها وان لم يصرح العاذف بالزنا بل قال
جاءت فلانة حراما او جرت بها وحوه لا يجب عليه الحد لان الجماع الحرام قد حو من نكاح فامد ولا يقال
عجب الحد بقوله الغيرة لست لا بك وهو ليس يصريح في الزنا لاحتمال ان يكون من غير وبال لوطي بالشبهة
لانا نقول فيه فسيبها الى الزنا بطريق الاضمار والمقتضى اذا ثبت ثبوت ما هو من ضروره فوجب الحد لاني
اقتضا كالنائب بالاعتناء وشرط طلبه لان هو حجه وينبغي به على الخصوص من حيث دفع العادى عن نفسه
وان كانا الغالب فيه حتى الله تعالى وانما يفرق على يدنه لما ذكرنا في حد الشرب ولا بد من تصور الزنا من
المقدوف حتى لو قد فرقتا او جرتا لا يجب عليه الحد لان طلبه يكون بالاشارة واعلم لو كان سطق لصدقه **قال**
ولا ينعى عنه الفروع والحدون لانها لا عتقان وضول الالم فترعان ولا ينعى غيرهما اظهارا للخصف
لان سببه غير متيقن به لاحتمال ان يكون العاذف صادقا فيه فلا تقام على الشدة ولا ينعى ظهور الشك عليه
من وجه اخر ومنى شهاده فخصف عنه من هذا الوجه فلا يلزم الاجحاف به بخلاف الزنا والشرب لا ينعى
سببه متيقن به وليس فيها شيء اخر غير الجلاء لشددها عليها بالتحديد وزيادة وصف الشدة في الضرب **قال**
واحصانه حونه مطلقا خراستها عتقا عن ذنا واذا بالمطاف ان حوون بالثقة فلا لان الصبي والمجنون لا
يقتضون منهما الزنا اذ الزنا فعل محرم وذلك بالالكف ولا ينعى عدم عقلم او لغفول لا يعقل على عواقب
الامور فلا يلحقهما الشبهة والعقل زاجر عن ارتكاب ما له عاقبة ذميمة وكما له بالبلوغ فلا بد من
والعقل الاحصان فظلم الحرة فان الله تعالى فعلهن نصف ما على المحصنات من العذاب اي الحرار وقال
تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات اي الحرار والما فليس يحسن اقول عليه
السلام من اسرك بالله فليس يحسن وينظم العفة ايضا قال تعالى والمحصنات من الزنا وبوالباب
اي العفاف وكل الحرار ولا في المقدوف اذا لم يكن عتقا يكون العاذف صادقا فيه والصدق لا يوجب
الحد وهذا اجتماع جميع ما ذكرنا جبال الحد فكون الحل وفي حمر شرابا واخلاعت فولو تعالى والذين
يرمون المحصنات فاذا قد قاض منها لا حوون محصنا **قال** فلو قال غيره لست لا بك او لست ابن
فلان في غضب حد تعاقب اذ كانت امه محصنة لانه قد لا هو حصة لانه ان كان من غير ابيه المقتضى
اليه كان من الزنا ضروره اذ لا نكاح لغير ابيه ولا اعتبار احتمال ثوبه من غيره بالنكاح او بالوطي بالشبهة
لان الزنا احتمال به لا بصا اليه ولو اعبر مثله لما وجب الحد ابدا وفيه اثر ان مسعود رضي الله عنه
قال لا حد لاني قد محصنة او نفي رجل من امة وشرط ان حوون في غضب لانه في غير حالة الغضب قد راد به
المقاتبة اي انت لا شبه اباك في المرون والسحا فلا يدر مع الاحمال وفي حالة الغضب يراد به المحصنة
فحد وعلى هذا لو كان لك ابن فلان لغير ابيه حد اذا كان في حالة المشا عمة لان غرضه نفي شبهه ونفيه لانه
الى الزنا وان كان في حالة الرضا لا حد لان غرضه ان يخلقه شبهه لخلو ذلك الشخص فانه ابنه فلا
يكون فاذقا والقياس ان لا حوون فاذقا في الاحوال كلها لما ذكرنا من الاحتمال والذين اوجبت استصفاا
في حالة الغضب لما ذكرنا من الاستحلاف مما اذا نفي الولادة عن ابويه بان قال لست بان فلان ولا فلانة
حي لا يجب عليه الحد في الاحوال كلها لانه ليس فيه قذف امه لا لفظا ولا اقضالا لان نفي الولادة نفي لوطي

وم

ابوداود

وفيه نفى الزنا لا يشانه **قال** وفي غيره لا كغيره عن جن وتوله لعزى يابنطي وبا ابن ما السما
 ونسبه الى عمه وخاله ووليه اي في غير الغضب لا يجب الحد لما يجب سفيه عن جن الى اخر ما ذكر
 والمزاد برأيه من رتبة وهو زوج امه فله الجمله كلها لا يكون قد فالما بين كل واحد منها على الافراد
اما اذا قال في غير حالة الغضب لست لايت ونحوه فلما ذكرنا **واما** اذا نفاه عن جن فلا يصادف
 في كلامه فانه ابنه لا ارث **واما** اذا قال لعزى يابنطي فلا يصادف في الغضب في الاطلاق وعدم
 الغضا حة فلا يكون قد فالامري انه يقال للمصري انت وسناني وانت قروي ومزاد به ما ذكرنا لا لا
 وقال ابن بك لي هو قروي فيجوز فيه لانه نسبه الى غير ابيه والحجة عليه ما بيناه وروى عن ابن عباس انه
 سئل عن رجل قال لرجل من قريش يابنطي فقال لا حد عليه وعلى هذا الخلاف لو نسبته الى اهلته اخرى
 غير سبلته التي نسب اليها هو او نفاه عن قبيلته **واما** اذا قال لرجل يابن ما السما فلا يصادف في النسبة
 في الجوده والسماحة والصفا وكان عامر بن خارنه لقب بما السما الزممو وقالوا بانه كان يقيم ماله
 في القوم مقام المطر وسميت ام المذنب بن امر القيس بما السما لحسنها وحماها وقيل لاولادها نوا السما
 وهم ملوك العراق **واما** اذا نسبته الى عمه وخاله ومريم فلا يصادف فيهم قاده محازا وكذا اذا
 نسبته الى جن لا يجب عليه الحد لهذا المعنى قال الله تعالى حكاية عن اسراى عليه حين حضرته الوفاة قالوا
 لعبد الملك والة ابايك ابراهيم واسماعيل واسحق وابراهيم كان جن واسحاق اباه واسماعيل عمه وقال
 تعالى ورفع ابوته على القبر يعني اباه وخاله وقال عليه السلام الخال اب وقال تعالى حكاية عن نوح
 عليه السلام ان ابني من اهلي قبل ان ياتيهم مني ومنه ومنه الى المريم في الباب ذون زوج الام لشبرا
 الى العبرة هو للترسية لا غير حتى لو نسبته الى من رتبة وهو ليس زوج لامه وجب الحد **قال**
 وتو قال يابن الزانية وامه ميتة وطلب الوالد او الولد او ولد جد او ولد جد جد فلا يصادف
 محصنة عدوها وهو لا الذي ذكرهم مطالبة لوقوع الفرج في سبهم فقد فها بعد كلهم دفعا للعدا عنهم
 ولا يطالب عدل الفرج للبيت الامن يقع الفرج في سبهم وهم الاصول والفروع لانهم يلحقهم القار بذلك
 وان عداوا وسفلوا المكان الحرة فكانا لعدو متنا ولا لهم معنى لان القار نوع ضرر والضرر الرجوع
 الى الاصول والفروع كالرجوع الى نفسه وهذا النوع الرجوع اليهم كالرجوع الى نفسه الامري ان ذلك منع
 قبول الشهادة لهم ودفع الزكاة اليهم ومنع الوكل من البيع لهم وغير ذلك من الاحكام وروى عن محمد انه لا يثبت
 المطالبة لولد الميت لانه منسوب الى ابيه لا الى امه فلا يلحقه الشتر من ابي امه وجوابه ما ذكرنا ان الشتر
 يلحقه اذا النسب ثابت من الطرفين ولهذا لو قد فامه كاله ان خاصهم ولو كان حما فله لما خاصهم فكذا
 له ان خاصهم فله ان ياتيها اذ المعنى اسمها ولو كان اصل المحضر وفرعه كافرا او عبدا فله ان يطالب بالحد
 خلافا لفر هو يقول القوف ثنائيا وله معنى الرجوع القار فلا يطالب بالحد كما اذا نفاه له صورة ومعنى بان
 قد ونسبه بل اولي لانه اخ **ولنا** انه من اهل الاستحقاق اذا الفز والرق لا ينافيه وقد مره بنسبه
 محصن لا الزنا فله ان ياخذ بالحد خلافا لما اذا قد ف نفسه لانه ليس محصن فلا يلحقه القار على الحال
 لانه يحق عند شرف النسب الى الزنا ويثبت لولد الوالد مع قيام الولد خلافا لفر فرجة الله هو يقول
 ان الشتر يلحقه فوق ما يلحق ولد ولد فصاد هو مائة كالمذوف ومع ذلك فاعبر هذا بالكفا فانه

من غير ان يثبت له النسب
 من غير ان يثبت له النسب

لاحق في المحصنة للابعد مع الاقرب **ولنا** ان حق المحصنة باعتبار حقوق الوالد وهما فيه سواء خلافا لما
 فان الحق فيه باعتبار المولادة على ما قال عليه السلام الاناخ الى العصبات ولا اعتبار الارث في العذب
 وهناك اعتبار اختلاف المذوف حيث لا يكون لاحد مائة حق لان حق المحصنة له باعتبار ميل الفاذف
 من عرضه ولا من احد في هذا المعنى ولا يثبت لغيره فيه حق مع وجوده خلافا لابن بك لي فيما اذا بان
 المذوف ناسبا هو مائة مائة والحجة عليه ما ذكرنا واعتبار مائة باطل لانه بالموت بطلت اهل بيته
 ولم تخرج محصنة خلاف ما اذا بان حيا ولا يثبت هذا الحق الا للوارث عند الشاهي حتى لا يكون لابنه الحيا
 والاب والاولاد من قبله المطالبة وهذا مبني على ان الغالب فيه حق العبد عندة فيورث وعندنا حق الله
 تعالى ويثبت المحصنة للعبد باعتبار ما يلحقه من الشتر تحت السرة فانه حق الله تعالى ولصاحب
 المال المحصنة باعتبار المال **قال** ولا يطلب عبد اباه وستيدته بقتل امه لانهما لا هما قاتلان
 بسببهما حتى سقط القصاص بقتلها لقوله عليه السلام لا نقاد الوالد بولن ولا السيد بعبد فالحج
 اولى لقدام اليقين بسببه وكونه حقا لله تعالى فيحمل على انه صادق بالنسبة الى الزنا ولا يوجب
 القيد كون حقا للولد ولو وجب لوجب له على نفسه وهو محال ولو كان لها ابن من غيره او اب ووجه للشر
 بمولك له فله ان يطالبه بالحد لوجود السبب وعدم المانع لان سقوط حق بعضهم لا يوجب سقوط حق
 الباقي بخلاف القصاص ولا الفرق بينهما ان القصاص حق العبد يستحقونه بالمذات ولهذا يثبت للجميع
 الورثة بقتل اوتهم فاذا سقط حق بعضهم وهو لا يقبل الجزى سقط حق الباقي ضرورة **واما** حد
 القذف بحق الله تعالى وانما العبد حق المحصنة اذا لم يمت به بسبب فثبت لكل واحد منهم على الحال
 فليسقوط حق بعضهم في المحصنة لا يسقط حق الباقي ولهذا بان للابعد منهم حق مع وجود الاقرب **هـ**
قال وبطل موت المذوف لا بالرجوع والعفو يعني حد القذف يعني حد القذف بطل بموت
 المذوف ولا يبطل موت المذوف ولا يبطل بالرجوع عن الافراد ولا بالعفو وهذا مبني على اننا الحد
 يبطل بالموت ولا يبطل بالعفو وبالنظر الى حق العبد لا يبطل بالرجوع خلاف غيره من الحدود وانما قلنا
 بان فيه التحسين لانه من حيث انه شرع نصيانته عن ضرر العبد ولذا دفع القار عن المذوف وهو الذي
 دفع به المحض صان حقا للعبد ومن حيث انه شرع راجرا واخلوا للعالم عن الفساد صان حقا لله
 تعالى ولهذا سجدوا قبل انفا وضمت فيه الادلة فعارضت فيه الاحكام ايضا من حيث انه حق الله تعالى
 لا يباع القذف بما يباح فيه ويستوفيه الا تمام دون المذوف ولا يملك ما لا عهد سقوطه وتنفذ
 بالرق ولا يخطف الفاذف ولا يؤخذ منه قبل ان يثبت ولا يورث ولا يصح فيه العفو ولا يجوز الاعتراض عنه
 ويجزى فيه الداخل ويشترط فيه احصائه ومن حيث انه حق العبد يشترط فيه الدعوى ولا يبطل بالعدا
 ويجب على المستأمن القيمة القاضية عمله وتقديم استيفاء على سائر الحدود ولا يبطل بالرجوع ولا يصح الرجوع
 فهو عن الافراد فاذ قاض فيه الحضانة كانا المقلب فيه حق الله تعالى وعندنا اننا حق العبد لما يلحقه
 وغنى الشرع اذ هو الاصل فيما لا يجمع فيه الحضانة وحسن وحماها ناسبا لمعصود والاسم فان المعصود منه
 اخلا العالم عن الفساد فقال فيه امر كل يرجع الى حق العامة فبان الغالب فيه حق الشرع ونسبته
 بالحد يثبت يعرف لك ولهذا يشترط فيه احصان ولا يخطف فيه الفاذف ولا يملك ما لا عهد السقوط

فر

ولذوه

يطالب من فسق الله تعالى
 بحق العبد بالحد
 حق الله تعالى هو

م

ولا تستباح بالانابة وما للعبد من الحق حوزة الا في حق الله او المصنوع واحد فاملن من عائلته لان العبد
يتولاه مولاه ولا كند لما للعبد لانه لا يولاه للعبد في استحقاق الشرع وانما قد تم حق العبد فيما اذا
احلف الحقان ولم يمكن الجمع بينهما وهذا املن فلا حاجة اليه وعزى الى يوسف رحمه الله ان عفو به
لا سيما المصنوعة جوتة فليس هو حق الله على ما بيننا فلا يصح عفو فبطالب بدهة ان شاعلاف مونه حيث
لا يطالب به احد ففد لانه يقدر فيه الحق القابل بالمفرد وقصدا وبغيره من الاصول والفروع يتعا
فاذا بطل حقه الفضيدي بالموت بطل حقه الضممي ضررون وقال صدر الاسلام ابو اليسر الصمعي ان
الغالب فيه حق العبد لانه هو المنفع به على الخصوص وقد نص محمد في الاصل ان حرا الفدي في حق العبد
بالقصاير واجاب عن الاحكام التي يدل على ان حق الله تعالى جواب على وفق مذهبا فقال في بعض
الاقامة الى الامام لان كل احد لا يندى الى الاقامة وانما لا يورث لونه مجرد حق كحق الشفيع
وسرط الحياض وكذا الاجور الاعتياض عنه لهذا المعنى بخلاف النصارى لانه في معنى ملاب العتق وانما
لا يصح عفو لانه مولى عليه في حق الاقامة ولانه متعت في العفو لانه في الحقيقة رضى بالعار والرضا
بالعار عار والاعتراف الاول **قال** ولو قال زنا في الجبل وعنى الصعود وحده وقال مجرد والسامعي
لا يجر لانه نوى ما يحتمل لفظه وهذا لان المهور منه للصعود حقيقة قالت امرأة من العرب وارقا
الى الجبل زنا في الجبل اي صعدوا او ذر الجبل بقرون مرادوا وحرف في لسان في الصعود كما في البيت
وجام في قوله تعالى كما نما يصعد في السماء فقل لحواله ان يورث شبهة ولا يجر حقه وابي يوسف ان
ظاهر هذا اللفظ للفاحشة لا للصعود وان كان يستعمل فيما قصدا كما لو قال زنا في الجبل
وهذا لان المهور منه لاساني الفاحشة لان من العرب من يسمي المليل يقال ذابه وشابه لانها السانين
ومنه من يسمي من غير النكاح الساكن كما يسمون المهور لادام ولا فرق بين يكون والمثل وهذا لو
لم يجر الصعود بغير النكاح لولم حر هذا او كان محتملا لما وجب ذر الجبل فما بعين الصعود اذا
كان مهورا بغيره على انه المستعمل فيه ولا مسألة من روضة في حالة الغضب والسباب ودلالة الحال
مرجح جانب الفاحشة واستعماله في معنى طه على مجاز كقوله تعالى ولا تصلحكم في حزوج الهل فلا تترحم
الحقيقة لانها الاصل فلا تضار الى المجاز مع امكانها ولا سمع دعواه ذلك كما لو قال زنا في الجبل فقلت
ان زناهما ذر الفرج ولو قال زنا في الجبل قبل حده وقيل لا يجر لان طه على استعمال الصعود وفي اللون
قوته فقال زيد على الفرس علقته فمضى فمضى الظاهر والمحملة في الحدود احتمالا **الدر** **قال**
رحمة الله ولو قال يا زاني وعبر حرا فعنى لو قال لرجل يا زاني وعبر الاخر بان قال لرجل انت حرا رجما
لان كل واحد منهما قد زنا صاحبه اما الاول فظاهر وكذا الثاني لان معناه لا بل انت الزاني لان طه
لا يضرب جعل الحكم الاول والبيان الثاني وزيد لا معناه لانا قد معني الاضرب فيصير فاذا **قال**
ولو قال لامرأتي يا زانية وعكست حرت ولا تحان فعنى عكست المرأة بان قالت لرجل انت على حرماء ذرنا
فصار كل واحد منهما فاذنا لصاحبه على ما بيننا ففد في وجب اللعان وقد فيها بوجبا لحد هذا الحد
لان في بدائه فادى وهو ابطال اللعان لان الحد قد في الفدي ليس باهل اللعان ولا ابطال
عكسه اصلا لان الملاعة تحدر الحد لان لصاحبه لا يبطل باللعان والحد قد لا يلاعن لسوط الشها

عن

في فحش اللعان اذ هو في معنى الحد ولا يقال قد وجب ما وجب بغير الحد وهو قد فلهما سنا فاعلى
قد فلهما ٧ فانقول لا عبرة بدله لا يرى ان الرجلين اذا انفاذ فاحدان من غير مراعاة الترتيب بدلية
من بدلية الحد فعدم الفاعل في هذا نظيره ونظير الاول ما اذا قال لامرأته يا زانية بنت الزانية حيث
صار فاذا فلهما ولا متهما ففد فيها بوجب اللعان وقد فتمها بوجب الحد فبدا بالحد ليدل اللعان على ما بيننا
قال ولو قال زنا في الجبل اي لو قال في الجبل ففد فيها بوجب اللعان واما بطل الحد واللعان
لانه قد ففد فيها بوجبه يا زانية وهي صفة من وجب بوطا زنت بك لانه محتمل انها اذوت به هل المطاح
مدول ذلك ففد فيها بوجبه يا زانية ففد فيها بوجب اللعان لصدقها اياه ووجب عليها الحد لانها قد ففد فيه ولم
يصد فيها هو وعمل فيها اذوت به في حال قيام النكاح اي زنا في الجبل الذي كان معك ففد فيها بوجبه لا في
مكنت احدا غيرك ولا حصل مني فعل الزنا وهو المراد في مثل هذه الحالة لانه اغضبها واذا اغضبها
وتوذيها ممتلئة بقوله تعالى الزانية لا تنكح الا زان وسميته زنا للقبالة وان لم حن زنا حقيقة كقوله
وجزا سية سية ملها وقوله تعالى من اعندى علم فاعند واعلمه مثل ما اعندى علمه وعلى هذا الامور
مصدق له ولا فاد ففد فيه فلا يجب عليها الحد ووجب اللعان بقدره فاذا كان كل واحد منهما يجب في حال
دون حال يجب واحد منهما بالمشك وعلى هذا لو قال له ابدك زنت بك ثم ففد فيها بوجبه على واحد
منها الحد ولا اللعان لما ذرنا من الاحتمال وكذا لو قال زنت معك بطل ففد فيها بوجبه بالاحتمال
الذي ذرنا وعمل ايضا معنى اخر وهو اني زنت بحضورك وانت تشهد فلا تنكر ذلك ففد فيها بوجبه
بل كل ان تزوجك عدا المرأة دون الرجل لان كل منهما قد ففد فيها بوجبه غير انها قد ففد فيها بوجبه
فان ففد ولم يصد فيها هو فوجب بوجبه ففد فيها بوجبه لو كان ذلك ففد فيها بوجبه مع امرأة اجنبية حدثت المرأة دون
الرجل لما ذرنا من قصدتها وعدم الاحتمال الذي ذرناه مع الزوجة **قال** وان قرأ بولدم
نفاة بلاعن لان نفي ولد امرأته بوجب اللعان لما ذرنا في كتاب اللعان ولم يوجد ما يبطل ذلك من نص
او يفرق **قال** وان عكر حن اي قال عكر الاول بالغة او لام اقربانه وذلك وانما عكر ولا يعز
لانه لما اقر ففد ما نفاة سقط اللعان ووجب الحد لا كذا به نفسه وهذا لان اللعان حد ضروري صابر
المية للنكاح فاذا ابطال النكاح اذ بالاذاب صرا الى الاصل وهو الحد **قال** والولد له ففد فيها
اي ثبت نسب الولد منه في لوجبه من افرا به سائقا او لاحقا وللستر من ضرور اللعان في نسب
نظيره ما مر في اللعان فيما اذا ولدت توام من فافرا بحدسها ونفي **الدر** **قال** ولو قال ليس بي
ولا يملك بطلا اي بطل الحد واللعان لانه انما هو لولد اصلا فلو كان نكاحا لكان هو النكاح للوطي فلا
يجب بمثله حد ولا لعان ولهذا لو قال لاجنبي انت بائنة ولا ففد فيها بوجبه عليه شي قال
ومن قد ففد امرأة بالبريد وابو وليد ففد فيها بوجبه لولد او رجلا وطى في غير ذلك او امرأة مشردة او سائقا
زنا في كفرهم او مكاتبها مات عن وقال لا حد لوجود الشهادة او لعقد شرط من خصنا بالمفرد وفي
اما اذا ففد امرأة معها ولد لا يعرف له اب او امرأة لا عنت بولد فلو جود امانة الزنا لان
الولد الذي ليس له اب يعرف من الزنا ففد فيها بوجبه لصدقها سبها لعدم لقوات الجف
ظاهرا والحد وندبها بالشبهات ولا فرق بين ان يحوز الولد حيا او ميتا لان هذه الشبهة لا تروى

تعال

موت الوالد بل مقرن ولا يخرج من ان يكون والد له ما اذا اعتت بغير والد حدث
قاده فيها لعدم امان الزنا لان العان قام مقام حرام العان في حجاب الزوج فكان موكلها للغة وكما ل
اللعان في جانيها قام مقام حرام الزنا فثبت محرمه فوجب ان لا يحد قاده فها لا يقول لعانها قام
مقام الحد بالنسبة الزوج لا بالنسبة الى غيره الا ترى ان لعان الزوج قام مقام حد العان
بالنسبة اليها لا بالنسبة الى غيرها الا ترى ان شهادته يقبل ولو كان محرمه في حق الحد لما قبلت
ولان لعانته قام مقام حد العان فلو كان محرمه لكانت نفسه بعدا للعان محرمه قاده فها
لن قال الله تعالى في حق النسب منه **واما** اذا اذنت رجلا وطى في غير ماله او امة مشركة فلفوا
اللعنة فكذلك العان فصادق قاده ولا اصل ان طى وطى وطى حراما لعنه لا يحد قاده لان الزنا
هو الوطى المحرم لعنه وان كان محرما ليس له لانه ليس من مال الوطى في غير الملك من طى
وجهه كالاجنبية او من وجهه كالاخوة المشركين او في المملوك والحرمة مبدية كأمته التي حرمت عليه
بالرضاع او بالمصاهرة بشرط ان يكون موطنها بالاجتماع او بحرا لوالد عند عداي حسنة تسقط
الاخصان حتى لا يحد قاده لان القرم المولد في ماله المقتضى وانما ينافي ملكا لرقبة فصاذا الوطى
واقفا في غير الملك من وجهه فيصير زنا وقد ذكرنا لركن ان لا تسقط الاخصان بولا الوطى وحرم مع قيام
الملك فصاذا لو كانت الحرمة موقفة والصحيح الاول لثبوت القضاء من الحل والحرمة لان الحل لا
ينص عليه الحل فكيف يكون فيه شبهة الحل ولا شك ان اذا كانت الحرمة موقفة لان الحل فيه قبل الحنفية
فيكون شبهة ولا يقال اذا كانت الحرمة مبدية ان لم يلزم لاجب عليه الحد بوطئها وعلى اعتبار ما علم فها
يعنى ان يجب عليه الحد الزنا لوجود الزنا وانما شبهة لاننا نقول بحد الملك من وجهه اثر في سقوط حد
الزنا كما اثر عدمه من وجهه في سقوط الاخصان حتى لا يجب على قاده حد فاستوى الحكمان في اسقاط
وقد ان الحل لما كان مملوكا له من وجهه دون وجهه فاعتبار الملك لا يجب الحد عليه بوطئها واعتبار
عدم الملك لا يجب على قاده الحد من الحرمة لعنه بخلافه وانه والمتكوجة كالحاكم فاستوى الامم
المستحقة والمحلل على الزنا ومنها اذا زنا بامرأة ثم اشترى امها او ابنتها او تزوجها فوطئها او
زنى بامرأة بغير تزوجها الا ان اشترى امها فوطئها لان حرمة المصاهرة بالوطى منصوص عليه
بقوله تعالى ولا تنكح اباؤكم ولا صغرى في الخلاف وكذا الزوج محارمه ودخل عليها او جمع بين
الاختين وغيرهما من المحارم او تزوج امة على خرم فوطئها ذلك تسقط الاخصان لثبوت حرمة من
بالاجتماع او بالنسب وان كانت الحرمة غير مبدية كأمته المزوجة والمجوسية لا تسقط الاخصان
بوطئها وهذا اذا اشترى امة بغير فاسد او كانت في ماله امنا اخان فوطئها او احداها او طى
مكاتبه او الحائض وامرأته التي طاهر منها او الحرمة حل ذلك لا تسقط الاخصان لان ملك
المققة ثابت فيه والحرمة عارض على شرف الزوال ولو نظر الى فزوج امرأة او لمسه بشهوة ثم
تزوج امها او ابنتها او اشترى امها فوطئها لا تسقط الاخصان عند ابي حنيفة وعندهما تسقط لثبوت
الحرمة به على التام فصاذا لو ثبت المصاهرة بالوطى وله ان هذه الحرمة ثبتت بدليل الحمل
وهو خبر الواحد او نوع التجهاد من حيث اقامة السبب مقام السبب احتياطا فلا يستطبع

الى امر

الاخصان الثابت سقين خلاف ما اذا است المصاهر بالوطى على ما معنا **واما** اذا اذنت مسلما زنى
في حال كفره فله ان يصادق فيه وهذا لان الزنا يحق من الحار حراما كان او ذميا في دار الاسلام
او في دار الحرب فليسقط به اخصانه **واما** اذا اذنت مكابسات وترك وقاة فلقم الشبهة في
حرمة لان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في موته حرا او عبدا فاوون شبهة والاخصان لم يحرمانا
فلا يثبت بالشك **قال** وحدوا طي امة مجوسية وخايفض ومكاسية ومسلم نج امة في كفره
لما ذكرنا ان ماله في هذه الاشياء ثابت وفي من زوج امة او غيرها من المحارم في حاله الفرح لا بالي
ونحن فانه عندنا لا يحد قاده وهو مبني على ان نكاحهم عند صحبه وعندهما فاسد وقد ذكرناه في
نكاح المجوس محارمهم وفي المكابسة خلافا لابي يوسف هو يقول وطئها حرام على المولى وانما سقط عنه
الحد للشبهة لان الحرمة ثابتة لخروج المقتضى عن ماله حتى لزمت العقر بوطئها فله ملكه فسما
ثابت لخروج المقتضى عن ملكه حتى لزمت العقر بوطئها من طى وجهه ولهذا جاز عقوبها عن التامين
وجوب العقر لانا في الحل حدثنا في الشبهة **قال** ومستامن قد ف مملوكا اي حد مستامن
قد ف مستام وكان ابو حنيفة او لا يقول لا يحد لان المقلب فيه هو حق الله تعالى فصاذا حراما لحدود ثم
يرجع الى ما ذكره منا وجهه ان فيه حق العبد وقد لزم انما حقوق العباد ولانه لزم ان يوفى
وموجه اذا اذنت لها في الزنا يوفى **قال** ومن قد ف او زنا او شرب حراما او اذنت احد فهو لعله
لان المقصود من اقامة الحد حق الله تعالى خلافا لما عرل افساد والامر جاز عن مباشرة سببية
المستقبل وهو يحصل بعد واحد او يحتمل حصوله لثاني عن المقصود او يحتمله فممن فيه شبهة
قوات المقصود فلا يشرع اذا اذنت زنا بالشبهة خلاف ما اذا زنى وقد ف وشرب حيث حد الله
واجره منها لانه حصول المقصود بالنقض اذا اغراض مختلفة فان المقصود من حد الزنا صيانة
الانساب ومن حد الفذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فله حصل حل حليل الا
تصل بشربه وعلى هذا الوجه الفذف الاسوط ثم قد ف اخرى في الجاهل باسم الحد الاول ولاش عليه الثاني
للداخل ولو ضرب الزنا او للشرب بعض الحد فرب ثم زنى او شرب فاني حد مستامنا ولو كان
ذلك في الفذف ينظر فان حضر الاول الى الفاضى سم الاول ولاش الثاني وان حضر الثاني وحده
عندنا مستامنا الثاني وبطل الاول ولو قد ف عبدا فاعتق ثم قد ف اخر فاحسن الاخر فضرر
او عين ثم اخذ الثاني سم له مما نين وقال الشافعي ان حد الفذف لا يحد اخل الا اذا قد ف جماعة حليل
واحدة او واحد اذنا واحد وهذا مبني على ان المقلب فيه عند حق العبد ولا يحد اخل في حقوق العباد
وعندنا المقلب فيه هو حق الله تعالى فله اخل وحتى عن الزنا ليلي كان قاضيا بالوقفة صريح بومار جلا يقول
عندنا بسمين لرجل يا ابن الزنايين فامر باخذ فادخل المسجد فضرره حد من ثمانين مائة لانه قد ف
الوالدين فاجبر ابو حنيفة بذلك فقال يا للعجب من قاضي بلدنا قد اخطا في مسألة واحد من خمسة
او جرح من غير حصوله المذوف وضرب حد ولا يجب عليه الا حد واحد ولو قد ف العا والى
من الحد من الواجب عليه ان يغسل بينهما يوم او اكثر وحده في المسجد وقد قال عليه السلام جبر اصبيا
مساجدهم وجبايتهم وسلب سيوفهم واقامة حدوم والخامس مبني ان كشف ان المذوف من حد من او مستمن

في حد

نعم

لكنون المحضومة اليهما اولى ولدهما وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان حذف وزني وشرب
وسرق نعام عليه الحق ولا يولى بينهما حقيقة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فبداهة الحد فاقول
لان وجه حق العبد ثم الامام بالخيار ان يشأ بعد الزنا وان شأ بالقطع لاستواءهما في القوة اذ هما ثابتا
بالحجاب وبوجوب حد الشرب لانه اضعف منهما ولو كان مع هذا اجزاة بوجوب الصا صدى بالصا
لانه حق العبد ثم الحد فثم الاقوى فالاقوى على ما ذكره **فصل في النكاح**
لما ذكر الحدود وما في الزنا اجزاء المفردة شرع في لقا جرح غير المفرد اذ هو محتاج اليه لرفع الفساد
بالحد وهو تاذيب دون الحد واصله من العزير بمعنى الرد والردع وهو مشروع بالحجاب والمنع
واجماع الامة قال الله تعالى واضربوهن الاية وقال عليه السلام لا ترمع عصاك عن اهالك وروى انه
عليه السلام عن رجل قال لغيره يا مخضوب جبري بالهمة واجعت الامة على وجوه في كبره لا تولى
الحد او جناية لا يوجب الحد ثم هو قد يكون بالحليس وقد جرح بالصفع وتغيرك الاذان وقد جرح باللام
العنف او بالضرب وقد جرح بنظر الغاضى اليه بوجه عيسى وليس فيه شيء فقد وانما هو مفوض
الى راي الامام على بعضي خباياهم فان العتوية محلل باحلاف الجناية فينبغي ان يبلغ غاية العزير في البيرة
فما اذا اصاب من الاجنحة كل محرم سيوى الجماع او جمع السارق المشاع في الدار ولم يخرج منه وكذا انظر
في احوالهم فان من الناس من يزجوا للسيرة ومنهم من لا يزجوا بالشر وذر في النهاية على مراتب العزير
اشرفا لاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو ان يقول له القاضى لعني اذ نقول هذا والعزير
الاشراف وهم الامراء والداهاض بالاعلام والجرايل بابا القاضى والمحضومة في ذلك والعزير الاوسطا
وهم السوفية بالاعلام والجز والجلوس والعزير الاخرة بهذا طه والضرب وغيره يوسف ان العزير
باخذ الاموال جازا للامام وسبل الحد وانى عجز رجل وجد رجلا مع امرأة احل له طه قال ان كان هناك
انه من جرحا لصباح والضرب بما دون السلاح لا وان علم انه لا يزجوا لا بالصل حل له العسل وان طاول
المرأة حل له فلها ايضا وفي المسية راي بطلان مع امرأة شريفا او مع محرمه وجماع مطاوعان فلا رجل
والمرأة جميعا **قال** رحمة الله ومن حذف مملوكا او كافرا بالزنا او مسلما بيا فاسقا ما فرقا حيث
بالصيا فاجر يا من اقربا لوطي ليا من لعب بالصبان بالاطل الربا يا شاربا لخير ياد بقت يا محنت يا خا
يا ابن الحبيبة يا زنديقا يا قرطبان يا موى الزواني او للصومر يا حرام زاده عزير لما روي عنه
اذا به بالحق والسيرة ولا يدخل العاسر بابا الحدود فوجب العزير بفساد فربطان هو الذي
ترى مع امراته او محرمه وبلا فدهه خاليا بها ومن هو السبب للجمع من اثنين لعني ومن هو الذي
سعت امراته مع ظلم بالغ او مع مزاجه الى الضيعة او ياذن لهما بالدخول طه في عييته وعلى هذا
يعزير من قال يا سارق وهو ليس كذلك او يا ابن الفاسق او يا ابن الفاجر او الصراى او قال
لا امرأة يا حجة وهي لا تزنها ذلك القتل **قال** ويطلب يا ليس يا حمار يا خنزير يا بقدر
يا حجة يا حجام يا لغا يا مواجريا ولدا لحرام يا عيار يا كسر يا منلوس يا سخرة يا ضحكة يا شحان
يا ابلة يا موسوثر لا اى يعزير بهذه الالفاظ كلها لان من عاذاهم اطلاقا الحمار وكوه بمعنى المداوة
او الحرس او نحو ذلك ولا يريدون به الشبهة الا ترى انهم ليسون به ويقولون عياض بن حمار

ما هو
العزير

غيره ٢٢

وسفمان الثوري وابو ثور وحمل ولا ان المفرد ولا يلحقه شين بهذا اللام وانما الحق القاذف ول
لحد تعلم انه ادمى وليس حليب ولا حمار وان القاذف كاذب في ذلك وحكى الهندوانى انه يعزير في زنا
في مثل قوله واطلب يا خنزير لانه سواد به الشتم في عرفنا وقال شمس الامة ليس حسي الاصح عدى انه
لا يعزير وهل ان كان المتسبب من الاشرف كالعقود العلوية يعزير لانه بعد شينا في حقه وخطفه
الوحشة بذل الدوا ان كان من العامة لا يعزير وهذا احسن ما قلناه ومن الالفاظ التي لا يوجب العزير
قوله يا دساقى ويا ابن الاسود ويا ابن الحجام وهو ليس كذلك **قال** كذا في العزير لسعة ولبو
سوطا وفي رواية عن ابي يوسف يبلغ بالعزير خمسة وسبعون سوطا وفي رواية عنه تسعة وسبعون
وفي رواية عنه انه يقرب كل جلس للجلوس يعزير للمساواة لانه من حد الزنا والحد في العزير المحض
او المحض غير الزنا من حد الزنا فصرنا الى نوع الى انواعه وعنه انه يعزير على قدر عظم الجرم وصغر
وقول محمد بن عيسى مضطرب فانه ذكر في بعض النسخ مع ابي حنيفة وفي بعضها مع ابي يوسف والاصل فيه
قوله عليه السلام من بلغ حد في غير حد فهو من المعدن معزير عليه حد بالاجماع غير ان ابا حنيفة
اعتزير في الحدود وهو حد العبد لان مطلق ما روي شينا وله واقله اربعون واثنا عشر اذ هو يوسف اعترى حد
الاحرار لانهم هم الاصول واقله ثمانون فبعض عنه سوطا وفي رواية انه خمسة روى ذلك عن علي انه
فعله فقلل واعتبر نفس الجرم لان العقوبة محلل باحلاف الجرم كالحل فبعض الجرم الجرم من اكثر
الحد وهو ما به والصغير من الاول وهو ثمانون سوطا **قال** واقله ثمانون سوطا جلد سوط
وهكذا ذكره القاذف وروى عنه سري ان مادونها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل محلل باحلاف
الاختصاص فلا معنى لمقداره ومع حصول المقصود بدونه فكل من موصفا الى راي القاضى بقمه مثله
ما روى المصلحة فيه على ما سنا نقاصه وعليه مشا عنا رحمهم الله **قال** وصح جلوسه بعد الضرب
اي جاز للامام ان يجلسه بعد ما ضرب به للعزير لانه عجز عن الزيادة من حد الحد لما روي عنه
لا يحصل العزير من الحد من الضرب جاز له ان يضم الحليس اليه اذا راي فيه مقصودة وهذا لانه يصلح
عزيرا انما احتجوا بالانفاية ولهذا لا يحسن بالهمة في العزير لونه اقصى عقوبة فيه فلم يزل الشبهة
لبنها وبين المحقق فاذا صلح العزير انما هو مشروع على ما روي من قبل جازا لمصدا له عند العزير
الضرب كما يجوز زنا فدية الضربات فيه لا بعد من اليه **قال** وانما الضرب بالشر لانه جرح
فيه العصف من حد الحد فلا يحق من حد الوصف فلا يردى ملا فوات المقصود وهو الزنا
وسبق المواضع التي ينبغي في الحدود وروى عن ابي يوسف انه يضرب به الظه والالية فقط ثم ذكر في
حدود الاصل بفرق الضرب على الاعضاء وفي اشريه الاصل بضرب العزير في موضع واحد وليس في
المسئلة اختلاف وقايم وانما اختلفت الجواب لاختلاف الموضوع لموضوع الاول اذ بلغ بالعزير
اقصاه وموضوع الثاني اذ لم يبلغ **قال** ثم حد الزنا لانه ثابت بالحجاب وحد الشرب ثابت بقول
الصحابية ولا يجازيه اعظم لان حرمة لا تنكشف بحال وحرمة الخمر تنكشف بالضرر والزنا
يؤدي الى قتل النفس بان يخلق منه ولد للشر له اب بريه فيه كذا ولقد شرع فيه الزجر خلاف شرب
الخمر فاذا كانت جنايته اعظم كانت عقوبته اشد **قال** ثم الشرب ثم القاذف اى ثم حد الشرب ثم حد

ن

الفد ف لان جناية الشرب مقطوع بها مشاهدة الشرب والاحضار الى الخاتم مع الراحة وجناية
 العذف غير مقطوع بها لاحتمال ان حوت الفاذ فصاد قافيه وعجزه عن اقامة الدية لان ذلك على
 عفة المذوف فلم يمتنع كثره ولا ان حد العذف جرى فيه فغلظ من حيث رد الشهادة على التماسيد
 فتخفف الضرب لا يودي الى فوات المقصود ولا ان الشارب قل ما مخلو عن الفد فيكون جامعا بين
 الحاشين واليه اشار على رضي الله عنه بقوله واذا هدى فزني فغلظ عليه الحد **قال** ومن حد
 او عن زفات قد معه هدر خلاف الزوج اذا عن زوجه لترك الزينة او الاجابة اذا دعاها الى
 فراسه وترك الصلاة والعتل والخروج من البيت وقال الشافعي رجة الله بحيا لدية في بيت المال
 اذا الحد والعزير للثايب فاذا هلك كان خطا من الامام وضمان خطابه فيما يقبضه من الاحكام في بيت
 المال لان منع عمله يعود الى المسلمين فيكون الغرم في ماله وهذا لانه لا يجوز له الانلاف فلو كان فعليه مقدار
 بشرط السلامة كما لم يرد في الطريق وروي العرض وهو **ولنا** ان الحد والنزير يجب عليه اقامته اذا
 هو ما موربه والواجب لاجماع الضمان كالفساد والبزاع اذا لم يتجاوز المعتاد وهو لم يترس القتل
 بالمسلمين خلاف المروء في الطريق وضربا لرجل امراته وكحو ذلك لانه مباح سقيده بشرط السلامة
 ولا ان فعله بامر الشرع فيكون منسوبا الى الامر فحاشا له ان يمتنع حلف انفه فلا يضمن وقوله خلاف الزوج
 اذا عن زوجه الى اخره يشتر ان يحد ان يضربها لحد الاشياء والا فالضمان واجب عند اللب
 وان يضربها لغير هذه الاشياء وذكر في المصنف وفي شرح المختار انه يجوز له ان يضربها على ترك الزينة
 وعلمنا ما ذكرنا هنا ولم يذكر فيه ترك الصلاة وعلى الجواز الضرب بانه يجب عليه طاعته وطاعة
 الله تعالى فتعزز على المختار لانه وذكر في النهاية انه انما يضربها لمنفعة يعود اليه للمنفعة تعود الى
 المرأة الا ترى انه لست له ان يضربها على ترك الصلاة وله ان يضرب ولد على ترك الصلاة واورد في
 النهاية على ما ذكرنا ما اذا اجماع امراته فمات من الجماع او اقضاها حيث لا يجب عليه شي عند احي حنة
 ومحمد وان كان الجماع مباحا ولم يقيداه بشرط السلامة ثم اجاب بان قال انما لا يجب هناك الضمان
 لان ضمان المهر قد وجب في ابتداء ذلك الفعل فلوجب الدية موتها كان فيه ايجاب ضمانين معا بل
 مضمون واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز وعنه المصنف وروي عن ابي يوسف اذا الفاضل اذا لم
 سر في العزير على مائة لا يجب عليه الضمان اذا كان يرى ذلك لانه ورد ان امر ما عزر مائة فان
 زاد على مائة لمات يجب بصف الدية على بيت المال لان ما زاد على المائة غير ما ذون فيه فحصل العتق فعمل
 ما ذون فيه وفعل غير ما ذون فيه فمقتضى ومسا العزير شهادة رجلين او رجل وامرأة من لا يدين
 حنبر حنوق العتاد ولهذا يعبر فيه الشهادة على الشهادة ويصنع العتق عنه وشيخ في حق الصبيان والكفل
كتاب السرق قال رحمه الله هي اخذ ممتلك حنية قدر عشرة دراهم
 مضروبة بحزن مكانا وحافظ واعتبر ان حوز جيدة وانما الشبهة ولا بشرط ان يكون ملد رجل
 واحد بعد ان كانت سرقة واحدة حتى لو سر عشرة لجماعة فظن بها ولا فرق في ذلك بين ان حوز مشتركة
 بينهم في اخذها جملة وبين ان يكون لكل واحد في نفسه فبما اخذ من كل ليس درهما قبل ان يخرج من الدار فخرج
 بها جملة لانا لسرقة ثم بالاجزاء من الدار فباعتبار الاتحاد عن هذا في السرقة وفي اللغة اخذ الشيء

من الغير على وجوب الحنفية والاستسار ومنه استرق السبع لانه سبعة دلام المتكلم على غرة منه وقد روي عنه
 او صاف في السرقة على ما بينا والمعنى اللغوي وهو الاستسار من راعي فيها امدا وانها اذا كانت
 بالنهار او انما لا غير اذا كانت بالليل فما اذا انقب الجدار على الاستسار واخذ المال من المالك مكسرة
 جبراً لانه وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم تحف بالحفنة فيه انما لا تمنع القطع في السرقة لا سيما
 في ديار مصر خلاف ما اذا كانت في الزمان لانه وقت تلحقه الغوث فيه وهي نوعان سرقة صغيرة وكبرى
 فالصغيرة يسارق فيها عتق المالك او ما يقوم مقامه في الحفظ وشرطها ان حوز خفية على زعيم
 السارق وحتى لا يدخل دار انسان فسرق واخرجته من الدار وصاحب الدار يعلم ذلك والشارق لا
 يعلم انه يعلم قطع ولو كان للشارق علم ان صاحب الدار يعلم ذلك لا يقطع لانه جبر والجرى يسارق فيها
 عن الامام ومن يقوم مقامه في الاقا لانه هو المتقصد لحفظ الطريق **وقوله** مضروبة اشار
 الى انه اذا سرقة فضة غير مضروبة وزنها عشرة دراهم او اقل من عشرة مضروبة لا
 يقطع خلاف المهر حيث يصح جعلها مهر او الفرق بينهما ان الحد وندرا بالاشبهات فتعلق بالمال
 والمهر ثبت مع الشبهة فيصح كيف ما كان وعلى هذا اوافى الفضة او الزنوف اذا سرقتا ووزنها
 عشرة ووزنها اقل او قيمتها عشرة ووزنها اقل لا يقطع وحيل المضروبة وغير المضروبة فيه
 سواء والاول اصح وبنت القيمة بقول رجلين عدلين لها معرفة بالقيم لانه من باب الحارود فلا
 ثبت الا بما ثبت به السرقة والمعارف وزن سبعة في الزكاة ودرمنا هناك وقال الشافعي
 نصابه مودر برع دينار وقال مالك سلمه ودرهم لما روى انه عليه السلام قطع في حن ثمة ثلثه
 درهم وراه الجماعة وفي لفظ فتمته ملته درهم غير ان الشافعي قال كانت قيمة الدنار على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم اثنى عشر درهما والثلثة درهم والرابع هو المعيار الا ترى الى قول عائشة رضي
 الله عنها فماروا الجماعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع نداء السارق ربع دينار قلنا
 قال ابن عباس وابن عمر كانت قيمة المجر الذي قطع فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم
 وقال عليه السلام لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم ولما اختلفوا في قيمته المجر مع انما هم ان النصا
 قدر به مال مالك الى الاقل للتيقن به وقال مالك انما لا اكثر للتيقن به لان الحد لم يقل ان العشرة
 لم يقطع بها وما دونه محلف فيه فلا يجب بالشك اذا الحارود ندرا بالاشبهات بدين حار وندرا من
 المرفوع وقالت الظاهرية يقطع نداء السارق بمطلق السرقة وليس له نصاب عتق ولا طلاق للاب
 ملنا هو مقيك بالمال فكذا بالنصاب لما ونا وحكمنا من الاجماع وما روى انه عليه السلام قال
 لعن الله السارق تسرو البيضة فقطع يدين وتسرو الجبل فقطع يدين المترادف بين الجبل والحد والجبل النفس
 الا ترى الى قول ابن عمر وهو الزاوي لهذا الحديث كانوا يرون انه يضر الجبل وان من الجبال ما هو
 عشرة دراهم **قال** يقطع ان اقتر من وقال ابو يوسف لا يقطع الا اذا اقتر من رجلين مجلسين
 محلفين لانه حد معتبر عدة الاقرار فيه تعدد الشهود واصلة الاقرار بالزنا ولها ان الاول مرة
 مظهر فدفني في كمال في القصاص وحد الفد والاعتبار بالشهادة باطل لان الزيادة فيها مفيد
 لعنل تعمة العذب ولا تهمه في الاقرار فلا يفسد شأ ولا يقال بحتم ان يرجع فودر بالدار والدار

على الثوب لا نأخذ باب الرجوع فيه لا يفسد بالمدار والمرجوع عنه في حق المال لا يصح لأن ما جاز
 الحق كونه في الزنا ودخل على الفاسق ففسد بغيره ولا يرجع إلى يوسف إلى قولها **قال**
 أو شهد رجلان لأنه من الحد وقد قلنا نقل فيه الشهادة الرجال وجب أن يسلم الإمام عن ما هيبت
 السرقه وكيفية مكانها وسال الشهود عن زمانها لزيادة الاحتياط لأنه ليس على من يثبت
 فانها تطلق على أشياء على الاستماع خفية وعلى خفية الصلاة على ما قال عليه السلام أسود الناس سرقة
 من سرقة من ضلته وهذا محتمل باحلاف الأحوال فان من يدخل من القرب أو من الطائفة ويأخذ
 سنا أو في دار الحرب أو من له في دخوله أو كان المال في يد أو لم حرز لا يقطع **وكذا** إذا
 يسقط الحد دون المال إذا كانت مئة وكذا العتق أن يسأل عن المسروق منه هل هو حبي أو رب من
 السارق أو زوج لأنه محتمل جميع ذلك فلا بد من إزاحة هذه الشبهة لأنه مبني على الرد ما استقطع
 وحمله إلى أن يسأل للثمة خلاف المعنى على ما سألنا **قال** ولو جعلا أو أخذ بعضهم قطعوا إذا أصاب
 كل نصاب أي لو سرق جماعة وتولى الأخذ بعضهم قطعوا إذا أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم لأن
 المعتاد بين السارق أن يتولى بعضهم الأخذ واستعداد الباقين للدفع فلو امتنع الحث مثله لا يمنع
 القطع في كثرة السارق فيؤدى إلى فتح باب الفساد فيجرى عليهم الحد جمعا استحسانا سدا لبابه سواء أخرجوا
 معه من الحرز أو بعده في بون أو خرج هو بقرهم في فورهم لأن ذلك يحصل التعاون وفيه خلاف في
 رجة الله هو يقول أن لا يخرج من الحرز حتى من الحامل وحده فيقتصر عليه وجوابه ما سألناه ولو كان
 فهم صغير أو مجنون سقط الحد عن الباقين **وقال** أبو يوسف أن تولى الأخذ الصغير أو المجنون لا يجب
 عليهم القطع وإن أخذوا كذا لثمة لا يجب لأن الأخذ هو الأصل والرد تبع فسقط الحد عن أصل وجب
 سقوطه عن البقية خلافا لغير قلنا الحامل لا يمكن من الخروج إلا بقوة الرد فصاروا متباشرين مع
 ما جازي تمامه في السرقة البري وشرط أن يصاب كل واحد منهم نصاب إذا لاقطع فيما دون النصاب
وقال مالك يقطعون نصاب واحد لأن هذا العدم من المال موجب للقطع فإذا اشتد أجرى على
 جميعهم خلافا لسرقة **قال** ولا يقطع حبس وحشيش وقصب وسمك وطير وصيد وزرعي
 ومغرة ونون والأصل فيه أنه لا يقطع فيما يوجد فيها مباحا في دار الإسلام لقول عائشة رضي الله
 عنها كانت الأدي لا يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء لنا فيه أي المحرم وما وجد في
 دار الإسلام مباحا في الأصل بصورته غير مرغوب فيه حقه والطباع لا تضمن به ولهذا لا يحرم أخذ
 عادة فلا حاجة إلى شرع الزواجر ولهذا لا يقطع سرقة ما دون النصاب ولا الحرز فيها فافهم
 ولهذا المقتضى بعضها في أبواب بلية الفوارج كالحطب والحوم وبعضها سقطت فيمنع ويضيع مقتضى الغنا
 فيه كما سقطت العلل ومثله لا يشرع الزواجر لأن السرقة العامة كانت في هذه الأشياء قبل الإحراز
 تنوبت الشبهة ما دلت بأهية على تلك الصفة والحدود بدوا بها ويدخل في الطر جمع أنواع حتى
 الميط والدجاج وفي السمك الطري والمالح **وقال** الشافعي يقطع في كل شيء إلا التراب والطين والسر
 وهو وإن عثر على يوسف لأنه سرقة ما لا يمتنع من حرز لا يشبهه فيه فوجب قطعه فيه ولو أنه
 يوجد في دار الإسلام مباحا لا يفسد له كالغبرورج والذهب والفضة **ولنا** قوله عليه السلام

الثامن شركا في لئله الخلا والماء والنا را ثبت فيه شركة عامة فإذا استغنا لشركه بالاحراز حقيقة
 بوث شبهة وهي دارية للحد كمال ثبت المال والمغنم ولما قوله عليه السلام الصلح لمن أخذه بوث
 شبهة فإذا ثبت الشبهة في هذه الأشياء وهي توجد مباحة في دار الإسلام وهذا في أمثلها وأما الزوب
 والفضة واللؤلؤ والجوهر فقد روى هشام عن محمد أنه إذا سرق على الصبي التي يوجد مباحة
 لا يقطع وهو المحلل بالحرز والتراب وفي ظاهر المذهب يقطع لأنها ليست بشيء جسيما فان لم يكن
 من أخذه لا يتركه هذه علامته ولا يقطع في الرخام ولا في الفودور من الجوان ولا في الملح **قال** وبأهية
 رطبة أو على شجر ولبن ولحم وزرعي لم يقطع وأشرية وطينة ولا صل فيه أن سرقة ما يتسارع إليه النفس
 أو المعازق أو السرقة من غير حرز لا يوجب القطع لقوله عليه السلام لا يقطع في ثمر ولا كثر رواء أبو داود
 وغيره والكثير الجار وهو من يجر من راس النخل ومن قال العثر الحطب أو صغار النخل فوجد
 الخطأ لأن المطرزي وذكر الجوهر في الجمار ثم النخل والمراد بالثر ما يتسارع إليه الفساد وهو الرطب
 وسيل عليه السلام عن الثمر المعلق فقال من أصاب بغيره من ذي حاجة غير متخذ خبيدة فلا شيء عليه
 ومن خرج لثمة عليه غرامة مثله والعقوبة ومن سرق ثوبا بعد أن يورده الجرس ببلغ من الجرس عليه
 القطع رواه النسائي وأبو داود والجرس الموضع الذي يصرفه العبد أو السر ولا الفاهية على الشجر
 والزرع الذي لم يحصد لم يوجد فيه الأحراز والقطع بدونه غير مشروع ويدخل في اللحم الوريد منه
 لأنه يتوه فيه الفساد وفي القوائم الرطبة العنب وهذا الرطب في الحنار لأنه يخاف فيه الفساد من
 وجوه خلاف الزبيب والتمر وقال الشافعي يقطع في القوائم الرطبة وما يتسارع إليه الفساد من
 الأطعمة والأشربة لما روي أنها أخرجه على وفاي العادة لأن ما يورده الجرس هو الباش من الثمار
 عادة ونحن نقول به إذا سرقة في غير أيام القلاء في القوط لا يقطع في الطعام للضرر فذلك في الملبس
 وفي المسقى لم يفصل بين الطعام وغيره وفي الحل يقطع أجماعا لأنه لا يتسارع إليه الفساد وهو مال
 بالاجتماع ولذا في الأصل خلافا لأشربة المطرية وغيرها لأن بعضها ليس بمال وفي ماله بعضها اختلاف
 بين العلماء فأوردت شبهة وفي المعازق بناول لغيرها وهو جازع عند بعضهم لكونه أمرا بالعرف
 ومما عثر المنكر **قال** ومصحف ولو محلي وقال الشافعي رجة الله يقطع وهو وإن عثر على يوسف
 لأنه مال موقوف محرز حتى يورثه وعثر على يوسف أنه يقطع إذا لم يثب عليه نصا لا يقطع
 المصحف معبراً بقرآن **ولنا** أنه ليس بحرز للمول وأخذ بناول القرآن فيه وهذا لأن المقصود
 في المصحف القرآن لا الحلية والجلاد والورق وهو لا يوصف بالمالية وجوباً لقطع باعتبارها فافهم
 ذلك شبهة وهذه الأشياء ابتاع ولا يعتبر بالبيع كمن سرق ثوبه فيها خمر أو ثريد أو غيره مما لا يجب
 فيه القطع وقصة الأولى يبلغ نصاباً فإنه لا يقطع فيها لما ابتاعه فافهم اعتبار الأصل فأولى الاعتبار
 البيع وهي على الخلاف فلا يصح الالتزام وعلى هذا الخلاف لو سرق ثوباً لا بأساوي عشرة وفيه فضة
 أو ذهب مضروب يرد على النصاب لأن المقصود هو الثوب فإن هو المنطوق به خلاف ما إذا
 سرق من دلا قد ضربه فيه ذلك حيث يقطع أجماعاً لأن المندبل يصرفه عادة فإن ما فيه معبراً إذا
 هو المقصود بالأخذ وفرقوا في مسألة الثوب من أن يكون عالماً بما فيه وبين أن لا يكون عالماً

منه

فأوجبوا القنطع في العالم بعد دون غيره ولم يفرقوا في مسئلة الاواني ولوشرب الخمر في الدار او اوافه ثم
اخرج الآية بقطع اجماعا **قال** وباب سجد لقدم الاخر ارباعا الدار اولى لانه حرز ساب
الدار ما فيها خلافا لمجد **قال** واصلب ذهب وشرط نج وترد لان من اخذها بنا ولا للسر حمانه
المخازف بخلاف الدار التي عليها المثال لانه ما اعد للعبادة بل للتمول فلا يجب فيها ناول الشر
وعنه يوسف اذا كان الصليب في مصلاتهم لا يقطع وان كان في حرز يقطع لعدم الحرز في الاول وجوبه
في الثاني **قال** وصبي حر ولو موقه حتى لا يخرس بمال وما عليه بيع له فلا اعتبار ولا يباين اول
اسكانه وقال يوسف بقطع اذا كان عليه حتى يساوي النصاب وقد عدا الوجه من الجانبين في الصحيح
المحلي والاواني والخلاف في غير الميزان لا يقطع اجماعا وان كان عليه حتى لا يخرس في الدار سرقه
لما ان له بدلا على نفسه وعلى ما في دين **قال** وعبد جبرود فامر بخلاف الصغير وقد فتر الحساب لان
سرقه العبد الجبر غصب وخداع والصغير ليس له يد معين على نفسه وهو مال محقق فيه السرقه
والميزان بالصغير غير الميزان وان كان محمدا فهو كالبدن لما ساق في الحرز واستحسن ابو يوسف في عتار
الميزان ايضا لانه لا يقطع لانه ادمي وان كان ما لا من وجوه وهما اعتبار اوجه الماله فيه لو جرد خد
الماله فيه ولو كانت قيمته اقل من النصاب وفي اذنه شيء مثله يقطع باعتبار الضم وفي الدار فتر القنطع
ما فيها وهو ليس بمال ولا يقطع في فتر الحساب ما فيها اذ لا يقع فيه لغير صاحبه فبان المقصود
هو الجاند وفي فتر الادب رواه ابيه في محله بالحساب لانه غير محتاج اليه اذ ليس فيه
احكام وفي رواية ملحقة بالاحاديث والفسير والفقه فلا يقطع فيها اذ الحاجة اليها معروفة النصار
والاحكام نابتة لان مقرقتها متوقفة عليها ولان دفعها متعدي وهي مود لوقت الحاجة ولا تصد
بها التمول فصارت كغيرها من الدفاتر **قال** وطلب وفيد لان جسدتهما يوجد مباح الاصل غير
مغوب فيه ولان اختلاف العلماء في ماليتها الطلب بورت شبهة ولو كان على الطلب طوق ذهبا فضة
لا يقطع علم به او لم يعلم لانه يبيع له كالصبي الحر اذا كان عليه حتى **قال** وذيت وطلب وتزيط ومن
لان هذه الاشياء قيمة لها عند جماهية لا يضمن مثلهما ويجب سرهما وعذابي حنفة وان كان يجب
الضمان على الخلف باعتبار صلاحيتها لغير الاولين باعتبار مقتضودم وهو الهوا ورت شبهة لان
الاخذ شاولا انتهى عن المنكر في ذلك لدر الحد اذا كان للهوان كان الدف او الطبل للغير اذ
اختلف المشايخ فيه قبل يقطع فيه لانه مباح لارهاب العدو به وقيل لا يقطع لانه يصلح لغيره من القنطع
فاوردت شبهة **قال** وخبائثه ونقب واخلال لما روى عن حبان انه عليه السلام قال للسر على
خائن ولا مشغب ولا يخلل قطع رواه احمد وابوداود وغيرهما وصححه الترمذي ولان الحرز والاخت
شرط القنطع وعدمه في الاول ولم يوجد الثاني في الاخرين فاسنى رضى السرقه وشرطها لم يقطع وما روى
انه عليه السلام قطع مخرومته كانت تستعير المناع ويحجره محمول على انه منسوخ بما روىنا وعلى
انه سباسة لثرا لافعل منها **قال** وبشرى لا يقطع لسبب بشر وهو قول ابن عباس رضي الله
وقال السارق يقطع به وهو قول يوسف لقوله عليه السلام من بشر قطعناه ولا يخرس
ما لا تمتدوا مبلغ نضا بجام حرز مثله فوجب القنطع به اعتبارا وبسائر انواع الحرز **قلت** قوله عليه

السلام لا يقطع على المحتجب وهو البشار لفة اهل المدينة ولانه تمكن الخلط في السرقه والمال والمال
والحرز والمقتضود وكل منها منع القنطع **اما الاول** فلان السرقه اخذ مال على وجه سارق عين
حافظ قصد حفظه لكنه انقطع حفظه بفارض تنوير وغفلة والبشار لا سارق عين من قصد حفظه
وانما يشارق عين من لعله يصح عليه فلا يجوز معناه ولهذا اختص باسم اخر ولا يسمى سارقا فلا يباين اوله
اية السرقه **واما الثاني** فلانه لا يملكه الميت حقيقة لغيره لان الملك عيان عن الامتداد والاستيلا
والممكن من التصرف والموت ينافيه **واما الثالث** فلان المال عيان عما يملك اليه النفوس وتضمنه
وهو مخلوق لمصالح الادمي والطباع السليمة تنفر عنه فضلا عما تضمن به **واما الرابع** فلان ليس
بحرز بالميت لانه لا يحوز نفسه فكيف يحوز غيره ولا بالغير لانه حرة في الصغر فلا يحوز حرزا ولهذا السرق
دفع فيه ما لا اخر غير الكفن لا يقطع سارقه **واما الخامس** فلان المقصود من شرع الحرز لئلا يفسد
فما يحترق وجوده وهذه الحناية نادق فلا يحتاج الى الزجر وما رواه غير مرفوع بل هو من كلام زيار
وذكر في اخره من قبل غيره فلما به ومن جردع انفه جردعناه ولا حاد يثبت هذا البنا ولزيت هو محمول
على السياسة فمن اعتاد ذلك ونحن نقول بذلك اذا راي الامام فيه مصلحة والذي يدل على
ذلك ان بناسا في مرقان فقال الصحابة عن ذلك فلم يبينوا فيه سافوز اسواط ولم يقطعوه ولو
كانت الاية مثنا وله او كان فيه حديث مرفوع لبيدوا له ولا احتاج هو الى مشا ورتهم ولا كانوا ينفقون
على خلاف ذلك وما روى فيه من اخلاف الصحابة ارفع باجماع من كان في عصره منهم وقوله من حرز
مثله فلنا حرز المثل لا يخلط في جنس واحد وانما جعلت باخلاف الاجناس كما اذا سرق دابة من طبل
يقطع ولو سرق منه لولا لا يقطع وكذا الوسرق شاة من حظيرة يقطع ولو سرق منها ثوبا لا يقطع لان
كلاهما حصن في حق الدابة والشاة وان اللؤلؤ والنوب لا يخلط في جنس فاما حن فيه لو سرق
منه ثوبا اخر غير الكفن لا يقطع فيه ولو كان حرزا للكفن لقطع فيه لاحكام الجنس لانه معنى الصيانة
بالحرز لا يخلط في جنس واحد ولا يقال لولم يحرز الكفن نصيبا وبه يجب الضمان على الاب والوصي
في مال الصغير ولم يقل احد بوجوب الضمان عليهما اذا كفتا الصغير بما له فان حرزا ضررون لانا نؤكد
لو كان حرزا لما ضما ثوبا اخر له غير الكفن فانه فيه وانما لا يضمنان بالكفن لانه صرف الى حاجة
الميت وبه لا يحوز نصيبا كالمال في البذر في الارض وذبح الشاة للابل وساول الطعام لحاجته وان
كان القبر في بيت مغلق لا يقطع في الاصح لما ساقنا من الخلل وكذا الوسرق من ذلك الميت ما لا اخر غير
الكفن لانه بناول بالدخول فيه زيان القبر وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القفا فله وعلى هذا
يبني ان لا يقطع السارق من بيت فيه الميت لانه بناول بالدخول فيه تجهيزه وهو اظهر من الكفن
لوجود الاذن بالدخول فيه عادة **قال** ومال عامة او مشترك اي لا يقطع في مال الميت المال
او في مال السارق فيه شركة لانه فيه شركة حقيقة او شبهة شركة فان مال بيت المال مال
المسلمين وهو منهم واذا احتاج ثبت له الحق فيه بقدر حاجته فاورد ذلك شبهة والحدود
درابها **قال** ومثل من سرق اي لا يقطع اذا سرق من مدينه ورت منه من جسدته والدم
حال لانه استنفا لدمه وله ذلك من غير رض من علمه اذ اخطأ به وان كان الدن موجلا يقطع

فما لا يباح له اخذه فصارت كاخذه من غيره ولا يقطع استصحابا لان دية ثابت في ذمته والناجل
لناخير المطالبة وهذا اذا سرق زيادة على حقه لانه عمد ارتكبه بصرف شركائه فصار شبهة وان
سرق من خلاف جند حقه فان كان بعدا لا يقطع في الصحيح لان القصد من جند واحد حكما ولهذا كان للمسا
ان يقضى به ذمته من غير رضى المطلوب ويضم احدهما الى الاخرى في الزكاة وان كان عرضا يقطع لانه ليس
باستغفار وانما هو استبداد الفلاية لا بالراضى وعن ابن يوسف انه لا يقطع لاحلاف العلماء فان عدا من اهل
له ان ياخذه بدنه لوجود المجامعة من حيث المالمية ومن العلماء من يقول لمان ياخذه رهنا عنه فاورث
شبهه فلنا هذا قول لا يستند الى دلل ظاهر فلا يصح تركه واتصال الدعوى به حتى لو ادعاه درى الحد
عنه لوجود الظن في موضع الاجتهاد **قال** وبشي قطع فيه ولم يغير اي لا يقطع لسرقه شي كان رد
سرقه من قبل وقطع فيه اذا لم يغير عن حاله الاولى وان يغير كان عرقا فسرقه فقطع فيه ثم رده الى صاحبه
فقطسه او يحوذ ذلك ثم سرقه قطع فيه ناسا او ان يقطع وان لم يغير عن حاله وهو قول الشافعي ورواية
عن ابي يوسف لقوله عليه السلام فان عدا فاقطعوه من غير فصل ولانه سرق وما لامعصوما كامل الضاب
من حرز لا شبهة فيه فيقطع كالا ولا يقدم الزاجر ولا اشكال في عصمته الا ترى انه يضمن بالعصب والاولاد
فصا واما اذا اضر عن حاله او باعه من السارق ثم استراه منه ثم كانت السرقة **ولنا** اننا لقطع يستلزم
سقوط عصمة المحل حقا للعباد على ما بين من قرب ان شاء الله تعالى وبالله الى المالك ان يفتت حقيقة العصة
بعت فيه شبهة السقوط نظر الى اتحاد المالك والمالك والعين ونفا السبب الموجب لسقوط عصمة ذلك
المال وهو القطع في ذل المال فاو رثت شبهة وان هذه الجارية وجودها ما در فرعى الا فاما عن المقتو
وهو يقتل الجانية لان تحصل الحاصل محال فصارت نظير قدافا المهدود في القذف المذدوف الاول
المقتوود وهو انظر ركز با الفاذف ووهف القار عن المذدوف قد حصل الاول فلا حاجة الى الثاني بخلاف
ما اذا اغيرت عن حالها لا يفاضل كمن اخوى حتى تبدل اسمها وملكها الفاضل به بخلاف ما اذا باعها
من السارق ثم اشتراها منه ثم سرقها الاول لان تبدل المالك لوجب تبدل العين حكما فصارت كأنها
تبدلت حقيقة اصله حدث برره انه عليه السلام قال هو لها صدقة ولنا هدية **فان قيل** هذا الزنا
يشترط بغير الفعل في محل واحد فوجب ان يكون هذا القذف كذلك **قلنا** هذا لا يجب اعتبار المستوفى
من منافع البضع والمستوفى في الزنا الثاني غير المستوفى في الاول لانه عرض لا يمتنع فصار كسرق الحر فان
المشروب في الثاني غير المشروب في الاول اما حد السرقة فباعتبار العين وهي محل حلف حتى لو اختلفت باث
اغيرت وجب عليه القطع ما يبا على ما بينا لان هذا لا يقطع به عصمة المحل وعدا السرقة بسقوط فلا
يعود الا بالغير عن المالمية ولان هذا الحد لا يستوفى لا بصحوة ولا بترك وتكرار المحصومة من رجل واحد
في محل واحد كذا القذف بخلاف هذا لانه لا يعتبر فيه المحصومة **قال** وبقطع سرقة الساج
والنساء والانبوس والصنادل والنصوص الحضر واليهاقوت والزر جرد واللؤلؤان هذه الاشياء من عن
الاموال والفسيها وهي محررة ولا توجد مباحة الاصل يصورونها في ذرا لا سلام غير مرغوب فيها فصارت
كالذهب والفضة وذا في شرح المختار ان لا يقطع في العاج كما لم يعمل فاذا عمل منه شي قطع فيه ولا يقطع
في الزجاج لان المكسور منه نافية والمصنوع منه يتسارع اليه الفساد وقيل في المصنوع يقطع

فليجبه

هذا هو المختار في الزنا
في الزنا لا يقطع في الزنا
في الزنا لا يقطع في الزنا

لانه مال نفلس لا يتسارع اليه الفساد الا بالنقص في الاختراز غالبا ونقطع في العود والمسك
والادهان والورس والزعفران والغير لما ذكرنا في القصوص **قال** والاولى والابواب
المحمدة من الخشب لان الصنعة فيها غلبت على الاصل والحق بالصنعة بالاموال النغمة حتى تضا
فمنها وخرجت من ان تكون نافية ولهذا حرز غلاف المحرز من الخشب والقصب لان الصنعة لم تغلب
فيه حتى لا يضا عنه ولا حرزها حتى لو غلبت فيه الصنعة لم يضر الفودلية والجرمانية والهدية
والاولى التي يحوز للهن والمال من الخشب في السرقة ان يقطع فيها لما ذكرنا وانما يقطع في الابواب اذا كانت
في الحرز وكانت خفية لا شغل حلقا على الواحد لانه لا يرغب في سرقة القليل من الابواب وان كانت مركبة
على الباب لا يقطع فيها لانها لا تكون محرزة بل هي حرز لغيرها لان الحرز كما يمنع وصول اليد الى المال ويصير
المال به محصنا وهي هذه المثابة فلا تكون محرزة بالترتيب **فصل في الحرز**
قوله ومن سرق من ذي رحم محرم لا يرصاع ومن زوجته او مبي منه وسيد ولد وجهه وزوجه سيدة
ومكاتبه وخنثاه وصهره ومن مخم وحام وسيد اذن في دخوله لم يقطع لوجود شبهة في كل واحد
منها **قال** وهو ما اذا سرق من ذي رحم محرم منه الملبسوبة في دخول الحرز عادة ولهذا يخل
عليهم من غير استئذان وياخ الشرع النظر الى مواضع الزينة الظاهرة وحرزنا بسوطة في الاستفا
بمال الاصول والفروع وبحب بعينه فيه اذا كان ففرا اننا السببية فيه ظاهرة وهي كافي لرد الحد
خلافه لصدقه لانه بالاحراز من ماله على وجوب السرقة عادة فلم يبق صدق له وفي غير الاولاد من الاقارب
خلافه لاشافى لانه لم يحنها بالاجاب وقد دنا في النفقة والعتاق ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم مال
غيره لا يقطع لعدم الحرز وبالمطيس يقطع لوجوده وبلدني ان لا يقطع في الاول لما ذكرنا من شبهة في ماله
قال لا يرصاع لاحاجة الى اخراجه لانه لم يدخل في ذي الرحم المحرم فانما يقطع لحد ما ذكرنا فيه من
الشبهة وعن ابي يوسف انه لا يقطع اذا سرق من ماله من الرصاع لانه يدخل عليه عادة من غير
استئذان بخلاف اخيه من الرصاع لعدم هذا المعنى والناظر ذلك لا يستبر ولا وجب للسوطة والمحرمية
بدون القرابة لاحترامهما اذا اثبت بالزنا ولهذا يقطع اذا سرق من اخيه من الرصاع **واما** اذا
سرق اخا الزوجين من الاخوان سرقا ليد من سيدة او زوجة سيدة او زوج سيدة فوجود الاذن
بالدخول عادة فاعدم الحرز ولو ابا نيتها بعد السرقة وانقصت عدتها ثم رجع الامر الى القاضي لا يقطع
لان السرقة العمد لا يوجب للقطع فلا يفتت موجهة كما اذا اوكهها ثم ابا نيتها حتى لا يكون له
الرجوع فيها ولو سرق من امرائه المبتوتة في العدة او سرق من ماله لا يقطع لان الخلطة بينهما
قائمة اذا الدخول لمباح للاطلاع صيانة لما به او لوجوب السكنى عليها حيث يسكن وهل يقطع اذا كان
المنزك للمسروق منه دون السارق لان كلاهما ممنوع عن الحلق بصاحبه فحرم الدخول عليه فالبعد
انقضا العدة ولو سرق رجل من اجنية او امرأة من اجنية ثم تزوجها قبل القطع لا يقطع لوجوه
الشبهة قبل الامضاء فصارت اذا اهلها لمسروق في ملك الحالة خلاف ما اذا اوكهت لاجنية ثم تزوجها
حيث لا يقطع الرجوع لانا لمعترض شبهة المالك والشبهة لوجب سقوط الحد ودون الرجوع خلاف
الرؤية حيث تعتبر فيها حالة الموت لا غير لما عرف في موضعه وعن محمد انه اذا تزوجها بعد انقضا

عفت

اما الاولى

قوله

غيره

يقطع وكذا لو سرق أحد من حرزنا لآخر لا يسكن فيه لوجود البسطة عندهما في الأموال عادة ودلالة
ذلك أنهما لم يزلت نفسيهما وهي نفس من المال قال المفسر أولي ولهذا لا يقبل منها دة كل واحد منهما الآخر
والعبد في هذا المثلح مولا حتى لا يقطع في سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من قارب المولى ثم
لأنه ما دون له بالدخول عادة في سوت هو لا فامة المصالح والمكاتب فيه كالقن لانه عبد
بني عليه دريم وكذا المادون له في النجاة **واما** إذا سرق من مكانه فان له حق في كسبه ولهذا
لا يجوز له ان يتزوج امة مكانه لمحققا السببه **واما** إذا سرق من خفيه وصهره فالمدور
هنا قولنا بى حنفية وعندهما يقطع له ان العادة قد حرت بالبسطة في دخول بعضهم منازل بعضهم
بلا اشتد ان فعلت السببه في الحرز ولها انه لا سببه في ملك البعض فيها كون بالقرابة والقرابة
والحرمة بالمصاهرة كالمحرم بالرضاع وعلى هذا الخلاف إذا سرق من محل من محرم عليه بالمصاهرة
واما إذا سرق من مغن فلما روى عن علي رضي الله عنه انه انى رجل سرق من المغن فدرا عنه الطريق
له ان له فيه نصيبا **واما** إذا سرق من الحمام او من اذن الناس بالدخول فيه فلا خلاف ان الحرز بالاذن
في الدخول وعن ابي حنيفة انه إذا سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع مما لو سرق من المسجد وصاحب
عند والفرق على الظاهر ان الحمام بنى للاحراز فكان حرزا فلا يعتبر الحافظ كالمسجد خلاف المسجد لانه
ما بنى للاحراز الاموال فلم حرز بالمكان معتبر الحافظ كالطريق والصالح الا ترى انه إذا سرق من الحمام
في وقت لا يوزن الناس بالدخول فيه يقطع وفي المسجد لا يقطع مطلقا وحوادث النجاة كالحمام
لانها ليست للاحراز ولا يذن مختص بوقت النجاة ثم لا بد من الحرز لان الاختصاص لا يمتنع دونه وهو
كل نوع من حرز ليعني فيه وهو المكان المعد للاحراز الاموال كالدرور والبيوت والصناديق وامثال ذلك
وحرز بالحافظ من تحت على الطريق والمسجد وعنده مناه وهو حرز به وقد قطع رسول الله صلى الله
عليه وسلم سارق ردا صفتان من تحت واسوه وهونام في المسجد وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحافظ
في الصحيح لان الحرز به فوق الحرز بالحافظ لانه لا يجوز ما منع وصول اليد الى المال وبه ائتمن مع الخفاء
فيه عن عينهم فكان الحرز بالحافظ دونه فلو كان كذلك لكان الحرز لا يعتبر حال وجود الاصل حتى لو اذن له
في الدخول فيه فسرق منه وصاحبه حاضر لا يقطع لان الحافظ لا يعتبر مع الحرز بالمكان وذلك قد سقط
بالاذن ولو كان بابا لدار مفتوحا في النهار فسرق لا يقطع لانه مكابر وليس سرقة ولو كان في الليل
بعد انقطاع الناس قطع ذرة في شرج الخمار وفي المحط الغنائم وهو الذي يهي لغلق الباب
ما يفتح ففسر بانها في الدار او في السوق فيها وليس في الدار ولا في السوق احدهم يقطع وان كان فيها
احد من اهلها واخذ المناع وهو لا يعلم به يقطع ومثله في البداع واوجب القطع في هذه في الخانات
والحرز ليس للاحراز مطلقا هذا في المعترجة وفي المغلقة يقطع مطلقا في الاصح والخراج من
الحرز شرط لوجوب القطع في الحرز بالمكان لتمام يديه قبله وفي الحافظ كمن يجد الاخذ لو اذن له المال
به فتم السرقة ولا فرق من ان حرز الحافظ مستثناة او ما عدا في الصحيح واطلاق الغدور
بقوله وصاحبه عنده يدل على ذلك ولا يجوز حرز في حالة نومه الا اذا كان تحت جنبيه او تحت
راسه وجب الاول ان الاعتبار للاحراز وقد حصل به فان الناس يذرون النام عند مناهه حافطان

عنده

لا مضيقا ولهذا لا يفرض المودع والمستعير بمثله **قال** ومن سرق من المسجد مناه وربه عنده
قطع لما روي في ذلك من المعنى **قال** وان سرق ضيف من اضافه او سرق سنا ولم يخرج من الدار
اي لا يقطع لان البيت في حق الضيف لم يبق حرزا لونه مادونا له في دخوله فصار بمنزلة اهل الدار
بما فيها في يد صاحبها في المعنى وهي كلها حرز واحد فلا بد من اخراج منها لصيق الاخذ من كل وجه
علافا لعضب حيث يجب عليه الضمان بالاخذ وان لم يخرج من الدار في الصحيح لانه يجب مع السببه
فذا اذا كانت الدار صغيرة لا تستغنى اهل البيوت عن اسفاج بعضها لانه حديث كون لها حرزا
واحد احتيلا اذن له في دخولها فسرق من البيت لا يقطع وان كانت كبيرة فسرق منها واخرجها الى
صحنها يقطع وان لم يخرج من على ما يجب من قرب **قال** وان اخرج من حجرة الى الدار او غارت
اهل الحجر على حجرة او نقت فدخلوا في سبيل الطريق ثم اخرجوا وحملوا على حمار فساقه واخرجوا قطع
لصيق السرقة في من الحيلة **واما** اذا اخرج من حجرة الى الدار اى الى صحنها فلا بد من اخراج من الحرز
قد حقق في ترتيب عليه موجه وهذا اذا كانت الدار كبيرة وفيها مقاصد اى حجر ومنازل وفي كل
مقصود مكان يستغنى به اهل عن اسفاج بعض الدار وانما يستغنون به اسفاج السكة فيكون اخرج
اليه كاحراز السكة لان كل مقصود حرز على حدة اذ لكل مقصود باب وغلق على حدة ومال
طرد واحد حرز بمقصوده فماتت المنازل بمنزلة دور في حيلة **واما** اذا غارت من اهل الحجر على اهل
حجرة اخرى فالمراد به اذا كانت الدار كبيرة لانها بمنزلة الحيلة وان كانت صغيرة بحيث لا تستغنى
اهل المنازل عن اسفاج بعض الدار بل يستغنون به اسفاج المنازل فهي بمنزلة مكان واحد فلا
الساكن فيها ولا المادون له بالدخول فيها اذا سرق من بعض مقاصدها **واما** اذا نقت ودخل
الى حرم فلا بد من الحرز بالدخول ونمت السرقة بالخراج والاخذ وفيه خلاف زفر رحمه الله
هو يقول الا لقا غير موجب للقطع وكذا الاخذ من الطريق فصار كمال اللقاء في الطريق ولم يأخذ
واخذه غيره من الطريق **ولنا** انه حيلة الى المعتادة بين السارق اما لتعذر الخروج مع المناع او لمكة
الدفع او الغرر ولم يعترض عليه بدعوى فصار كالبل فلا واحد او هذا لان بيت بيت عليه بالاخذ ثم
بالرعي لم يزل بين حكما الاسرى ان من سقط منه مال فاحذه غيره ليرده على صاحبه ثم رده الى موضعه لم
يفرض لانه في ذلك الموضع في يد صاحبه حكما فكان رده الى من حصه فاذ بقي بين حكما وثا ذلك
بالاخذ يقطع بخلاف ما اذا لم يأخذ لانه مضيق لاسارق وهذا لان رمية من ردة بين ان يكون
للمضيق لان منهم من يقصد المضيق على صاحبه ومن ان يكون حيلة لا تمام الاخذ وانما فعل تبين
ان الرمي كان لذلك **واما** اذا حمل على حمار الى اخيه فلا بد من سرق الحمار مضافا اليه لسوقه ولهذا
يفرض السابق ما المقتل الدابة ولولم يسرقه وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله فساقه اساق البيت
ولو القاه في نهر في الدار فان كان الما مضيقا واخرجته تحريك السارق قطع لان الاخراج مضاف
اليه وان اخرجته الما بقوة جريه لم يقطع وقبل يقطع وهو الاصح لانه اخرجته لسببه ذرة في
النهاية معزيا الى المبسوط **قال** وان ناول اخر من خارج او ادخل يد في بيت واخذ او طر
صرة خارجة من روم او سرق من قطار غير او حلا لا اى لا يقطع في من الاشيا كلها لعدم الحرز او لعدم

هكذا اما الاول وهو اذا ناول اخر من خارج البيت ومزاده اذا تقب ودخل وناول المتاع غيره فلا ان القطع يجب له تلك الحوز والاخراج ولم يوجد في كل واحد منهما اذا الخارج لم يوجد حيث الهناك والداخل لم يوجد منه الاخراج وان وجد باخراج يد فقد بطل باعترا خبره الاخر عليه فلم يتم الشقة في كل واحد منهما وعرفنا يوسف ان على الداخل القطع على كل حال لان الهناك ثم منه فصار المال محررا بقله او معانيه وانما الخارج فان دخل بكنه فقطع لوجود الاخراج من الحوز وان لم يدخل به ولكن الداخل اخرج يده وناول له لا يقطع لكون الهناك والاخراج منه وعن يوسف رواه اخرى ان الخارج اذا دخل من واحد المتاع بقطع لحظول المقصود ذلها في البداع وهو شبهة مذهبنا على ما بينا **واما** اذا دخل من بيت يعني من التنب واخذ لا يقطع لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال للص اذا كان له طريقا لا يقطع قبل فكيف ذلك قال ان تقب البيت ودخل من وخرج المتاع من غير ان يدخله هو لان هناك الحوز معبر لا يجبا بالقطع وفي الجرد من اعي حال الشك والشرط احتالا للدرء وامكن جهة هناك الحوز بالدخول فليشرط خلافا للصندوق والجيب والعم وخو لا الملمن فيها او حال اليد لا الدخول فليشرط الملمن لا غير المتعدروا فيه خلافا لاي يوسف هو يقول ان السرقه اخذ المال من الحوز على الحفية وقد عمت بادخال يد كما عمت بدخوله بنفسه والدخول وسيله اليه فلا يعتبر عند حصول المقصود غيره كما في الصندوق وخو والحجة عليه ما ذكرنا والفرق ما بيننا وحصول المقصود غير هناك الحوز لا وجبا القطع الا ترى انه لو شق جوف القاشدة ما فيه من الدراهم فاخذ لا يقطع لوجود الهناك **واما** اذا طرطرة خارجة من لم فلا لا الرباط من خارج فبالعظر يحق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحوز وهو المعبر في الباب وان كانت الصرة ذلطة فطرها واخذها فطره لان الرباط من داخل فبالطريق الصرة داخل الم فحق الاخذ من الداخل فوجد الهناك ولو كان مكان الطريق الرباط منعكس الحكم لا تعكس الحلية وعن ابي يوسف انه يقطع في الاحوال كلها لانه محرر بالكم او بصاحبه قلنا لا يعتبر الحوز بالحفاظ الا اذا كان يحفظه من السرقة وتعد مسا ادخله في ثوبه او ربطه لاصدا حفظه وانما قصد قطع الطريق والاستراحة بالمسني والقعود لاعتماده عليه فلا يعتبر حافظا من غير قصد الا ترى الى قوله عليه السلام لا قطع في حراسة الجبل لان معصية الراعي دون الحفظ وهو مع فلا يصح القطع لما فيه من شبهة العدم وفي المحط لوسق ثوبا عليه وهو رده او قلنسوة او طرف منطية او سنبه او سرق من امرأة حليا عليهما لا يقطع لا بها خلسة ولست بحصة سرقة ولو سرق من رجل ثوب فله حوزة عليه وهو لا يملكها او حلة له وهو لا يملكها او واضعها قربا منه حيث كون حافظا له فقطع لانه اخذها خفية وسر له حافظا وهو التام **واما** اذا سرق من قطار غير اوجلا فلا تله ليس بحوز مقصود فتملن فيه شبهة العدم ولا فروق من ان يكون معها سابق او فائد او لم يكن لان السابق او الاربب يقصد قطع المسافة ونقل الامت دون الحفظ حتى لو كان معها من حفظها بقطع **قال** وان شق الجبل فاخذ منه او سرق جوف القاشد متاع وركبه علفه او نام عليه او ادخل يده في صندوق غيره او جيبه او ثوبه فاخذ المال فقطع لوجود السرقة من الحوز والنوم يثبت منه حيث بعد نظاله كالنوم عليه على المختار وقد ذكرناه من قبل

هذا هو الوجه في قوله لا يقطع في حراسة الجبل لان معصية الراعي دون الحفظ وهو مع فلا يصح القطع لما فيه من شبهة العدم وفي المحط لوسق ثوبا عليه وهو رده او قلنسوة او طرف منطية او سنبه او سرق من امرأة حليا عليهما لا يقطع لا بها خلسة ولست بحصة سرقة ولو سرق من رجل ثوب فله حوزة عليه وهو لا يملكها او حلة له وهو لا يملكها او واضعها قربا منه حيث كون حافظا له فقطع لانه اخذها خفية وسر له حافظا وهو التام

الدرج

من المتاع لا يقطع في حراسة الجبل لان معصية الراعي دون الحفظ وهو مع فلا يصح القطع لما فيه من شبهة العدم وفي المحط لوسق ثوبا عليه وهو رده او قلنسوة او طرف منطية او سنبه او سرق من امرأة حليا عليهما لا يقطع لا بها خلسة ولست بحصة سرقة ولو سرق من رجل ثوب فله حوزة عليه وهو لا يملكها او حلة له وهو لا يملكها او واضعها قربا منه حيث كون حافظا له فقطع لانه اخذها خفية وسر له حافظا وهو التام

فصل في كيفية القطع واثباته قال وتقطع من السارق من اليد لقراءة من مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايما ثوبا وهي مشهور في جاز العبد بقاء وعرف في موضعه ومن الناس من قال يقطع الاصاب فوط لان البطش يقع بها وانما الخارج فقطع العين من المنكب لان اليد من لهما **ولنا** ما روي انه عليه السلام امر بقطع يد السارق من الرسغ لان كل من قطع من الامة قطع من الرتب فصار اجما فعلا فلا يجوز خلافه **قال** وتحمس اي تجوز في يقطع الدم لقوله صلى الله عليه وسلم فاقطعوه ثم اخبره رواه الدارقطني ولان من افاد الدم تملكه التي فتنقطع به فلو لم تجز سترسل الدم فهو ياتي ثلث **قال** وبجمله اليسرى انما ذل قوله عليه السلام فان عاد فاقطعوه وعليه اجماع المسلمين **قال** فان سرق ثوبا لثا جرح يترتب ولم يقطع كمن سرق ثوبا لم يترتب اليسرى مقطوعة او سلا او اصبعان منها سواء او يجره اليسرى مقطوعة اي لا يقطع في الثالثة فما لا يقطع اذا كانت ايضاه اليسرى مقطوعة او سلا الى اخره وقال الشافعي رحمه الله يقطع في الثانية يجره اليسرى وفي الرابعة يجره اليسرى لقوله عليه السلام من سرق فاقطع فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ويروي مفسرا كما ذهب اليه هو وظاهر قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فلان اليد من ثوبا ولا في الثانية مثل الاولى في الجنابة بل فيج ليقدم الزاخر فثبت ان لا يقطع في الحلية **ولنا** اجماع الصحابة رضي الله عنهم حين جهم على بقوله اني لا استحي من الله ان لا ادع له يد ابطن بها ورجلا ممشى عليهما ولم يحج احد منهم بالمر فوج ذل على عدمه وما رواه لم يثبت فان الظاهري قال ببقائه الا انما زعم عبد الله بن مسعود انما لم يقبل في الخامسة وان ذر فماروي ولين صحيح وهو محمول على السياسة او على النسخ والام لا يقطع على ما ذكرنا اضافة جزنا وما هو جاز الى منقسم ما يذكر لقطع الجمل ولا ترا اجمع عند اهل اللغة بل في الثانية فلا يقطع في الاولى واحدة من كل واحد منهما فبطل الاستدلال به ولهذا لا يقطع في الثانية يد اليسرى ولولاها الآية لقطع ولا السارق اسم فاعل يدل على المصدر لونه وهو اسم جليس فلان في كل السرقات غير من عدم توقف القطع عليه وبفعل واحد لا يقطع في اليد واحدة وقد عرفت انما يجرى اليسرى من ان حوز مزاده ولان الامر بالفعل لا بنفسه للترار وفي قطع الاربع انكافه ايضا في المعنى والقطع للرجل لا للامراف لا ترى انه عليه السلام حتم المقطوع في لاصلاك خلافا لاصحاب لان المنطوق له المساواة لونه حواله يد فليست في ما امكن جرح الحية ولانه سدد وجوده فلا يستدعي نزعها اذا جرح فاما يقطع لانه يندر وانما لا يقطع اذا كانت الشهادة والاقرار في ذلك الاحتمال ان بقوله بالملك فليست القطع فلا بد من حضور عنده لاد او القطع لثني تلك الشبهة وكذا اذا غاب عن القطع لان الامتناع في حوز من الغيب وفي البداع اذا اقرانه سرق من فلان الغائب قطع استحسانا ولا يندر حضور الغائب وقصد يده وقيل عندهما منظر وعندي يوسف لا يندر في النهاية معن تا الى المنسوط انه لا معيار حضوره وحله عند الاستئذان لان الوهل فام مقامه وشرط الحد لا يمت بما هو قائم مقام الغير وقال ابن ابي لا يشرط حضوره فيها لان الحد حق الله تعالى فان من باب الحسنة بالونا وقال الشافعي لا حاجة الى حضوره في الافراد دون البينة لان الشهادة يبر عن الدعوى دون الافراد والحجة عليهما ما بينا **قال** ولو مودع او عاصيا او صاحب الربا اي ولو كان المسروق واحدا من هؤلاء يقطع بحصومه

من المتاع لا يقطع في حراسة الجبل لان معصية الراعي دون الحفظ وهو مع فلا يصح القطع لما فيه من شبهة العدم وفي المحط لوسق ثوبا عليه وهو رده او قلنسوة او طرف منطية او سنبه او سرق من امرأة حليا عليهما لا يقطع لا بها خلسة ولست بحصة سرقة ولو سرق من رجل ثوب فله حوزة عليه وهو لا يملكها او حلة له وهو لا يملكها او واضعها قربا منه حيث كون حافظا له فقطع لانه اخذها خفية وسر له حافظا وهو التام

من المتاع لا يقطع في حراسة الجبل لان معصية الراعي دون الحفظ وهو مع فلا يصح القطع لما فيه من شبهة العدم وفي المحط لوسق ثوبا عليه وهو رده او قلنسوة او طرف منطية او سنبه او سرق من امرأة حليا عليهما لا يقطع لا بها خلسة ولست بحصة سرقة ولو سرق من رجل ثوب فله حوزة عليه وهو لا يملكها او حلة له وهو لا يملكها او واضعها قربا منه حيث كون حافظا له فقطع لانه اخذها خفية وسر له حافظا وهو التام

من المتاع لا يقطع في حراسة الجبل لان معصية الراعي دون الحفظ وهو مع فلا يصح القطع لما فيه من شبهة العدم وفي المحط لوسق ثوبا عليه وهو رده او قلنسوة او طرف منطية او سنبه او سرق من امرأة حليا عليهما لا يقطع لا بها خلسة ولست بحصة سرقة ولو سرق من رجل ثوب فله حوزة عليه وهو لا يملكها او حلة له وهو لا يملكها او واضعها قربا منه حيث كون حافظا له فقطع لانه اخذها خفية وسر له حافظا وهو التام

وكذا الخصومة المستعرة والمستاجر والمضارب والمستبضع والفايض على سوم الشراء والمرتهن
والاب والوصي وماتولى الوقت وكل من له يد محافظة وقال زفر والسافعي رضي الله عنهما لا يقطع الا
خصومة المالك والحلاف بنتا وبين السافعي مبن على ان لهو لاحق الخصومة في الاستدعاء عندنا وعند
لديهم ذلك عند جود من يد مالم يحضر المالك لا المطلوب منهم الحفظ دون الخصومة الا ترى انهم
لا يملكون الخصومة في الدعوى عليهم مع بقا اليد لا يستمر ارضا فلا لا يملكونها مع انقائها اولى واخرى
وزفر رحمه الله يقول لهم ان خصومهم ارضوا واستردوا المالك الى الخطا الواجب عليه فلا يظهر في حق القطع وهذا
لانهم انما يملكون الخصومة بحكم النيابة والنيابة لا تجرى في الحدود لاحتمال ان يقر له به اذ يحضر على ما
مر ولهذا لا يقطع باقرار مع غيبة المشرق ومنه ولا يملكون الخصومة للصيانة ولو اظهرناه في حق
القطع لكانت الصيانة اذ بالقطع متى مال غير معصوم ولهذا لا يضمن بالهلاك **قلت** ان السرقه توجب
للقطع في نفسها وقد ظهرت عندنا لفاضي حجة شرعية بناء على خصومة معبرة فليس في القطع وهو لا بد
صحة وهي مقصودة بالملك فاذا ازيلت كان لهم ان يخاصموه انفسهم لاستردادها اضافة لانيابة
لانه ان كان متنا لا يمكن من اداء الامانة الابيه وان كان ضمنيا لا يمكن من اسقاط الضمان عن نفسه انذلك
فان خصما عن نفسه باعتبار حجة بان يقول سرق مني بخلافه لو دلل على ان المالك في حق له بد الاستيفاء
عن ضامنه الى موكله ولا يخاصم باعتبار حجة فاذا كان اصيلا في الخصومة وجبا لاستدعاء عند
البثوث بلا خصومة المالك لان القطع خالص حق الله تعالى بخلافه لخصاص واما الاقرار فدفد في البداية
لانه يظهر منه حضور الشخصا فلما ان منع ولين علم فغيبه شبهة زائدة وهي جواز ان يرد اقرار
وغيره من الشبهة عند عدم الدعوى الصحيحة بخلاف خصومة هو لا على ما ذكرنا وسقوط العزيمة
صرون الاستدعاء ضمنا لقطع اليد فلا يجوز شروطه مضافا الى المودع ولا يكون نصيبا له بل حرج
صيانة بالبلغ الوجه لان السارق اذا علموا انه يقطع خصومته بمنعون عنه وفكسه بغير اذن عليه
الا ترى ان الله تعالى جعل في الخصام حياة بهذا الاعتبار وان كان هو في نفسه قتل ولا يعتبر بالشبهة
الموهومة باعتبار المالك لبعدها ما اذا حضر المالك وغاب المودع فانه يقطع خصومة المالك
في ظاهرا روايته وان كانت شبهة الاذن في دخول الحوز ثابته ويقطع خصومة المالك من السرقه ممن
ذكرنا وعن محمد رحمه الله انه لا يقطع خصومة المالك حال غيبة المشرق منه لانه لم يسرق منه فكل
اجنبيا والظاهر الاول ان خصومة صحيحة واقوة عن نفسه لاستدعاء ماله الا ان الراهن تما
قطع السارق خصومه اذا كانت العن فائمة بعد قضاء دينه لان العن اذا هلت صار المرتهن مستوفيا
لدينه فلا مطالبة للراهن ولا دخل قضاء الدين لاحق له في مطالبة العن فلا يقطع خصومته **قال**
الراجح عن يمينه ينبغي ان يقطع خصومة الراهن بعد اهلاك اذ اذانت قيمة الرهن اكثر من الدين وكان
الفضل يبلغ نصيبا لانه ان يطالب السارق بعد اهلاك بالفضل لا يودعه **قال** ونقطع
بطلب المالك لو سرق منهم اي لو سرق من المودع والفاضب وصاحب الرضا ودينه من قبل **قال**
لا يطلب المالك السارق لو سرق من سارق بعد القطع معناه اذا قطع سارق لسرقه فسرق منه بعد
القطع لم ين له ولا لرب السرقه ان يقطع السارق لما لا مال له غير مضمون بعد القطع في حق الاول

فلم يقطع موجبة للقطع وهذا لان السرقه انما توجب للقطع اذا كانت من المالك او الامن والضمين
ولم يوجد شي من ذلك هنا اذا السارق الاول ليس بمالك ولا امن ولا ضمن ولا يقطع خلاف ما اذا سرق
قبل ان يقطع به حيث يكون له ولربا السرقه القطع على ما بينا في الفاضب وجوه وليس للاول ولا لثاني
الاستدعاء في رواية لادن المستصحبه اذ هي تصح بالمالك او الامانة او الضمان ولم يوجد واحد
منها وفي رواية له ذلك لبرده على المالك اذا لود واجب عليه فلا يمكن الابيه **قال** ومن سرق ثوبا
ورده قبل الخصومة الى ماله او غلبه بقا القضا او ادعى انه ماله او قصصت منه عن الضمان لم يقطع
واما اذ اردت قبل الخصومة الى ماله فلا ان الخصومة شرط لظهور السرقه وهذا لان القطع وان كان
حق الله تعالى للثبوت في ضمن حق العباد في المسروق قلنا لو شهد شاهدان على رجل بالسرقه والمشهد له
بذل السرقه لا يقطع السارق وحق المسروق منه فمالم يثبت لان ثبوته بالثبوت بناء على خصومة صحها
ولم يوجد في ذلك القطع وعن يمينه يقطع اعتبارا بما اذا اردت ما بعد المرافعة قلنا بعد الزايع
وجرت الخصومة وانتهت بالرد والشي بانتهائه لا يبطل بل يقرر وماله فلولن موجوده حقا وبغيره
وهذا ظاهر فيما اذ اردت بعد القضا بالقطع وكذا اذا اردت ما شهدا الشهود قبل القضا استحبنا بان
السرقه قد ظهرت عندنا لفاضي حجة بناء على خصومة معبرة ولو ردتها الى ولد او ذي رحمه ان
لم حرج في عيال المسروق منه يقطع لعدم الوصول اليه حقيقة وحما ولهذا ضمن المودع والمشتري
بالدفع اليهم وان كانوا في عياله فهو لبرده الى المشرق ومنه فلا يقطع ان كان قبل المرافعة لوجود الوصول
اليه قبل الخصومة ولهذا لوردة المودع او المستعرة عليه لا يضمن ولا لو حل بقبض لادن اذ اوكمل من شئ
عياله فقبض بغير المدين بقبضه وكذا لو رد على امرائه او اجيره مسافرة او مشاهير او غيره ولو رد
الى والد او جده او ولد له لبرده لبرده وليس في عياله لا يقطع لان له ولا شبهة للمالك فثبت شبهة الرد
وشبهة الرد كارد ولو دفع الى عيال هو لا يقطع لانه شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ولو دفع الى امه
لا يقطع لانه عبد ولو سرق من مكاتب ورده على مولاه لا يقطع لان ماله له رقبه ولو سرق من اعيال ورده
الى من يعولهم لا يقطع لان من علمهم فوق اديهم في ماله **واما** اذا ملكه السارق بعد القضا بالقطع فلان
الامضاء من القضا في الحدود وهذا عترض بما توجب شرطه وهو انقطاع الخصومة فبمعنى الامضاء
بمعنى القضا لغيره واصاف الشهود بالعمى والحرر والردة والفسق فيمن الحالف خلاف رده الى المالك
لانه لو كان الخصومة فيتم بها الحصول مقصودها فسق فذكرنا واما التملك فيضاد مقصودها اذ لا يخاصم
احد لملك وانما خاصم المسترد فيقطعها وعن يمينه يقطع وهو قول زفر والسافعي لان السرقه قد
وقعت موجبة للقطع لاستصحاب شرائطها وقد ظهرت عندنا لفاضي دلها ولا اثر للقارض في ابراء الخلل
في الظهور او الوجوب لان الحبة ونحوها من اسباب الملك توجب ملكا خادما فلا يمنع به الاستدعاء بالرد على
المالك وعن يمين الوجه والفرق بينهما فلا فيه **قال** **قال** اذا تزوج من زنى بها بعد فلولها ان العاد
بالعدم لما خد **قلت** بعد التسليم الحد باعتبار ما استوفى من ماله في البيع وهو مالا يش والقطع باعتبار
العن وهو باق واما اذا ادعى السارق ان العن المسروقة ماله فعنه بعد ما شهدا شاهدان بالسرقه
عليه وقال السافعي لا يقطع عنه الحد بغير الدعوى مالم يثبت بینه لانه لا يجوز عنه سارق في يومه الى السيد

من

باب الحث والنا ان الشبهة ذرية وصحيق بحمد الدعوى الاحتمال ولا معتبر بما قال فان المقر اذا رجع
صح وان كان لا يحضر عنه سارق **واما** اذا انقضت قيمة العين المسروقة عن النصاب فالمراد به النقصا
من حيث السعر بعد انقضاء قبل القطع لا من حيث نقصان العين بان كانت قيمته يوم سرق عشرة دراهم ولو لم
القطع اقل فانه لا يقطع وعن محمد رحمه الله انه يقطع وهو قول زفر والساق في لان النصاب ثم عند
الاخذ وهو المعبر بمقتضائه بوزن ذلك لا بوجوب خلائفه كما في النقصان في العين **والنا** ان النصاب
لما كان شرطاً فيها عند الامضاء على ما معنا من قبل خلاف نقصان القيمة لنقصان العين لان العين
مضمون على السارق لانه حين مقتور الغياب ومثله لا حين مضموناً على احد **قال** ولو اقتصر
بسرقه ثم قال احدهما هو مالي لم يقطع اي لو اقر وجلا بسرقه ثم قال احدهما المسروق مالي لم يقطع واحده
منهما سواء ادعاه قبل انقضاء او بعده قبل الامضاء لان السرقه ثبتت على الشركة وبطل المدعى عن احدهما برجوعه
لانه اخرا السرقه بعد اقرارها فيا ندجوعاً في حقها وادوت شبهة في حق الاخر لا اتحاد السرقه خلاف
ما لو سرقنا انا وفلان كذا او فلان يخرجه بقطع المقر لعدم الشركة بتكذيبه وفيه خلاف اي يوسف هو
يقول انه اقر بفعل مشترك فلا ثبت غير مشترك وقد بطلت الشركة فلا ثبت ولهما ان الشركة لما لم
ثبت باننا را اخر صار فعله كالأدوم وعدم فعله لا يخل بالموجود منه كقوله قلت انا وفلان فلان
وقال الاخر ما قلت بقاد المقر وجه وقوله زبنت انا وفلان بفلاية وكذبته المخرج المقر وحده
قال ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على سرقتهما قطع الاخر اي الحاضر وكان ابو حنيفة او لا يقول
لا يجب عليه القطع لان الغائب ر بما يدعي الشبهة عند حضوره ثم رجع وقال يقطع لان سرقه الحاضر
ثبت بالحجة فلا يحضر الموهوم لانه لو حضر وادعى كان شبهة واحتمال الدعوى شبهة الشبهة فلا
يعتبر **قال** رحمه الله ولو اقر بعد لسرقه قطع ويرد السرقه الى المسروق ومنه وهذا على اطلاقه قول
اي حنيفة وقوله يرد السرقه يعني اذا كانت قامة وان كانت هائلة لا يضمن على ما يجرى من قريب وقالت
ابو يوسف ومحمد ان كان العبد ما ذناله او مكاتباً او كافراً مالاً المسروق مستهلكاً كما قال ابو حنيفة
وان كان محجوراً عليه والمال قائم في يد عتد اي يوسف يقطع والمال للمولى ان تصدقه المولى في دفع
الى المسروق منه وقال محمد لا يقطع والمال للمولى لا ان تصدقه المولى وقال زفر لا يقطع في الوجوه
كلها والمال للمولى الا ان جون ما ذناله في التجارة فيصح اقراره في المال او تصدقه المولى لان اقراره
بالقطع يضر ربه المولى فلا يقبل اقراره عليه قلت اصح اقراره من حيث انه ادعى ثم سدد الى المالبة
في ضمنه فيصح اذ لا تتم فيه الا ترى ان قوله يقبل في ماله رمضان لعدم التهمة وكذا لو اقر الماذون
له في التجارة بالدين واقر المحتر المدبون بالدين يقبل لعدم التهمة فكذا هذا والمحمد ان اقرار المحجور
عليه في المال باطل ولهذا لا يصح اقراره بالعتب وما في يد المولى فلا يقطع به خلاف المستهلك بحقه
ان المال اصل فمهما وا لقطع تابع حتى يسمع الخصومة فيه بدون القطع وثبتت المال بدون القطع كما
اذا شهد رجل وامرأتان او اقر ثم رجع دون مكسبه فاذا بطل في حق الاصل بطل في حق البع خلاف لما ذ
له لان اقراره بما في يد من المال صحيح فيصح في حق القطع بقاء خلاف اقراره بالمستهلك لان ملك المولى
لم يظهر منه ليرد ولا يوجب انه اقر على نفسه بالقطع وعلى المولى بالمال لان ما في يد العبد لولاه فلا يصح

قال

الا

ان

والقطع قد يجب دون المال كما اذا قال الثوب الذي مع عمر وسرقته من زيد فانه يقطع ولا يصدق اقراره في حق
الثوب وما لا يقر سرقته مال مستهلك ولا يحد منه ان الاقرار بالقطع قد صح منه لونه او ميا وحته
لعدم التهمة فيصح بالمال بناء عليه لان الاقرار لا يحد في حالة البقاء والمال فيها تابع للقطع حتى يقطع عصمة
المال باعتبار القطع وتقتضي القطع بعد هلاك المال خلاف مسلة الخ لان القطع يجب بالسرقه
من المودع ولا يقطع العبد مال مولاه اذ لا يحد في اصل هذا الخلاف واجتمع على ان المال اصل والقطع او لا
فقد اي حنيفة القطع هو الاصل والمال تبع وعند محمد المال هو الاصل فلا يحد بالقطع بدونه وعند
اي يوسف كماله اصل وحكي الطحاوي ان الاقرار بالملته مروية عن اي حنيفة قوله الاول اخل به محمد
والثاني اخل به ابو يوسف وهو نظير اقواله في الجلان فحدث من مناقبه رضي الله عنهم اجمعين **قال**
ولا يجمع قطع وفيمان وترد العين لقيمة معناه اذ قطع السارق وكانت المسروقة قامة في يد ردي
صاحبها لقيام ملته فيها وان كانت هائلة لا يضمن السارق وان استهلكها فكذلك في رواية اي يوسف
عن اي حنيفة وهو المشهور وفي رواية الحسن يضمن وعن ابن سماعة عن محمد انه يعني ما اذا العبد لانه
انكف ما لا يحظر ولا يغير حتى ولا يعلم به لانه يودي الى اجاب ما ساق في القطع ولذلك في قاطع الطريق اذا
اخذ ما لا او قبل نفساً يعني ما اذا الضمان والدية وكذا الباغي لان السبب قد بعفت وتكون الخ لم يخرجه فلا
يعتبر في حق القوي وفي الحافي هذا اذا كان هذا القطع وان كان قبل القطع فان قال المال ما اصطنه لم يقطع
عند ما وان قال انما اختار القطع يقطع ولا يضمن وقال مالك ان كان السارق صاحب مال يضمن والا فلا
نظراً للما بين قلنا المضمون لا يخلت بين ان جون موسراً او معسراً وانما يورث الاعسار في التاخير لا غير
وقال الشافعي يضمن سواء هلك او استهلكه محاصلة ان القطع والضمن لا يجتمعان عندنا طر مع العتد
وعنده حنيفة ان لا يما حان اخلها محلاً ومستحقاً وسبباً لان محل القطع المبد ومستحقه هو الله تعالى
وسببه الجناية على حق الله تعالى وهو ترك الانها عما نهى عنه وحمل الضمان الزمته ومستحقه المسروق
منه وسببه اثبات اليد على مال الغير على وجه الود وان فوجب احدهما لا يمنع وجوب الاخر كالدية مع
الكتمان في الفعل خطأ وكما القيمة مع الجوار في قعة صيد يملوك في الحرم وكما يجب القيمة مع الحد في ضرب
خمر الذي **والنا** ما روى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه انه عليه السلام قال لا غرم على سارق بعد ما
قطعت يمينه ولا نالو منمناة يعني وجوب القطع لما عرف ان ضماناً او اذوان بوجوب ملك المضمون من وقت
الاخذ ضررون ان لا يجمع المبدلان بملك شخص واحد فقبيل ان يهاوردت على ماله وان لقطع كان من حق
لانه لا يقطع على اخذ مال نفسه فان القول بغير باطلاً ولان القطع خالص حق الله تعالى فلا يجب الاجابة
واقوة على حده خالصاً لا شبهة وذلك بان جون معصوماً لله تعالى ليس للعبد فيه حق كالحجر والمسنة
ولا يضمن ولو بقي له حق لكان مباحاً لذاته حراماً لغيره وهو حق مال الله فان حراماً من وجوه دون
وجه فيسقط الحد للشبهة فيصير حراماً حقاً للشرع فقط كالزنا فلا يضمن الا ان يرضى العتد ومضى قوله
معصوماً لله تعالى لا يظن في حق شخص اخر حتى يضمنه بالاملاف لعدم الضررون في حقه وكذا في حق السارق
بالنسبة الى الاستهلاك لانه فلان خسر السرقه فلا ضرر ولا يوجب في حقه ولا الشبهة الدار به لطلب
لغيره مما هو السبب وهو السرقه دون غيره فلا يضرنا بجعله معصوماً لحق الجواب بالنسبة الى الاستهلاك

لانه فعلا غير السرقة فلا ضرر في حقه وكذا السببه الداربه للثقت فمما هو السبب
وهو السرقة دون غيره فلا يضربا جعله معصوما للحق العبد بالنسبة الى الاستهلاك اذ لا يودي
الى انقضاء القطع باعتبار ما لا في حقه مما في حق الاخرى وحبه المشهور ان الاستهلاك انما
المقصود منه السببه فيه معني انه لو كان معصوما للحق العبد في حق الاستهلاك لا يودي الى سقوط
القطع وكذا ظهر سقوط العصمة في حق الضمان حتى لا يجب عليه ضمانه لانه لو لم يسقط في حقه يلزم ان
يجب مال معصوم بمقتابله مال غير معصوم ولا يقوم فاسنى الضمان لانقضاء الماطلة كما لا يجب
بالاستهلاك المنافع لهذا المعنى ولا نسلم ان هذا سببان بل هو سبب واحد وهو سرقة مال منقول
لصيانته اموال الناس لا غير فلا يجب ضمان محتل كما ان سبب واحد كالتصا من مع الدية خلاف ما اذا
استشهد به لان هناك سببان محتملان لان ما يجب من الجزاء ان الله تعالى لا يعلقه كون المحل معصوم
مملوكا الا ترى انه لو قيل صيدا مملوكا او صيد نفسه او شرب حمر نفسه او قتل عبد نفسه يجب هذه
الاجزائه حلاله تعالى وحق العبد فيه متعلق بالحل لا بد اعنه فبعدد ما موجب لغيره السبب فافترا
فان قيل متى انقضت العصمة حلاله تعالى ان قلتم قبل السرقة منه سبق الحلم على السبب وان قلتم
بعد السرقة فهذا غير مفيد لان السبب صادف محلا محترما كما لا يليق وان قلتم مع السرقة فهو باطل
انضالا لان السرقة وقت الوجود ليست موجودة فكيف يوجد حجبها **قلت** استقلت العصمة قبل السرقة
متصلا بالسرقة لتعقل السرقة موجبة للقطع ويجوز سبق الحلم على السبب اذا كان ذلك الحكم شرط صحة
ذلك السبب كما في قوله اعني عتاة كعني بالث درهم فقالا عتقت بعت الملك معصومي العن سابقا
قلته ضرورة صحة العتوة فكذلك **فان قيل** اذا استقلت العصمة ولم يسبق حق المالك لغيره بشرط
خصومه **قلت** ما شرط المالك لزمانه بل لاظهار السرقة ولست يمكن الا امام من القطع حتى لو جرت
الحصومة من غير مالك الدعي على ما مر **قال** ومن قطع لبعض السرقات لا يضمن شيئا لعني لو سرق
سرقات فقطع في احداهما لم يضمن شيئا وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن لها الا التي قطع لها
ولو حصر واحدا قطع من خصوصية لا يضمن شيئا بالاتفاق لها في الخلاف ان المسقط للضمان ان القطع
وهو حصل للحاضر لانه لا يستوفى الا خصوصية وانما عند القاضي ولم يوجد ذلك من غيره فقطع له
خاصة اذ للسرقة بغيره بقيت امواله معصومة على خالها ولهذا لو حصر او ادعوا السرقة لم يأخذوها
حتى يقيموا الدية على السرقة ولو كانت خصوصية للجل لاخذوها بما يأخذ هو وان الواجب بالحل قطع واحد
حقا لله تعالى لان معنى الحدود على التداخل والخصومة شرط لظهورها عند القاضي وعند من له الحق
لعل لا لوجوب القطع اذ هو بالجناية وصاحب الحق هو الله تعالى وهو لا يحكي ظنهم خافية ولكنها
الى القضاء لا الاستئناف اذ استوفى فان للجل لعدم منفعة الى الحل خلاف المال لانه حق العتاة
فلسقط الخصومة منه ولا ان القطع متحد فكون الضمان للجل خلاف اموال **فان قيل** الخصومة
شرط لصير الخصم باطلا للمال ولهذا لو اختار التضمن لا يقطع ولا يصح البذل من واحد عن الحل **قلت**
بذل المال لسقوط عصمته امر شرعي ثبت سابقا لثبوت القطع لا باختيار العتاة الا ترى انه يستوفى
الحام خصومه من لا ملك البذل كالب والوصي والمالك والعهد المأذون له وعلى هذا الخلاف افا

غيره

له

من واحد نصيبا مزا اثم قطع لاجل نصاب واحد **قال** ولو سرق ما سرق في الدار ثم اخرج قطع ذلك
مثل ان يسرق ثوبا وثقه نصفين قبل ان يخرج من الدار ثم اخرجيه وضمنه عشرة دراهم قبل ان يخرجه
يقطع وقال ابو يوسف لا يقطع لانه احدث فيه سببا للملك وهو الحق والفاخر فانه لو جاز القصة فملك
المضمون فصار كالمشتري اذ اسرق مبيعا فيه خيارا ابتاع ثم فسخ البيع ولحقنا ان الشق ليس بسبب
موضوع للملك وانما هو سبب للضمان وانما يثبت ضرر او الضمان فلا يوجب البذل من واحد
ومثله لا يورث السببه بالاختار نفسه وانما اذا سرق ابتاع مبيعا بانه خلافا لمستشهد به لا لا البيع
موضوع لا فائدة للملك وهذا الخلاف فيما اذا اختار تضمين المقتضات واخذ الثوب وان اخار تضمين
القصة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق لان ملله مستند الى وقت الاختار فصارت كما اذا ملله بالهبة
بل اولى لاستناده واقتضاه الهبة وهذا اذا كان التضمن فاحشا وان كان سرقا قطع بالايجاب لا يحد
سبب الملك لعدم اختيار تضمين كل القصة وترك الثوب عليه ثم يضمن المقتضات مع القطع هنا وكذا
اذا كان الحرق فاحشا واخار اخذ الثوب وتضمن المقتضات ولا يمنع هذا التضمن بالقطع لان ضمان
المقتضات وجب بالاتفاق ما فات قبل الاخراج والقطع باخراج الباقي فلا يمنع مما لو اخذ ثوبين فاحرق
احداهما في الدب واخرج الاخر وضمنه نصاب وذو الجبازي ان الصحيح انه لا يضمن المقتضات لانه
ضمان هذا الثوب فلو كان ملك ما ضمن فلو لم يضمن المقتضى لقطع وتعلقوا في الفرق من الفاخر
والسرقة قبل ان وجب الحرق نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش ومادونه سرقة قبل الاصلح الباقي
لثوب ما هو فاحش والسرقة ما يضيغ قبل ما يضيغ نصف القيمة فاحش ومادونه سرقة وما توفيه
استهلاك لان الاخر حكم الحل والصحيح ان الفاخر ما ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسار
ما لا ينفوت به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط وهذا الجباز ثبت ما لم يكن اولا واذا كان الما فافله ضمن
جميع القيمة من غير خيار وملك السارق والثوب ولا يقطع وهذا الخلاف ان يقتص اكثر من نصف القيمة
قال وان سرق ثوبا فخرجها لا يقطع لان السرقة تمت على اللحم ولا يقطع فيه **قال**
ولو صنع المسروق دراهم او ذنانا قطع وردها اي لو سرق ذبا او فضة فدر ما يجب فيه القطع فصوبة
دراهم او ذنانا قطع وردها الدراهم والدنانا مقرر الى المسروق منه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يسبيل
للمسروق منه عليها واصل هذا الخلاف في القصب في ان القاصب هل يملك الدراهم والدنانا بغير هذه
الصنعة ام لا بناء على ان يضمنه ام لا فعده لا يملك لانها لا استوفى وعندهما يملك الثمن بما تم وجوب
القطع لا سبب لانه لم يملك على قوله ومن على قولها لا يجب لقطع لانه ملله قبل القطع وقبل عت لانه صاد
بالصنعة شيئا اخر فلا يملك عنه وعلى هذا الخلاف اذا اخذ ثوبا او اية **قال** ولو صبغة احمر
فقطع لا يرد ولا يضمن اي لو سرق ثوبا صبغة احمر فقطع لا يجب عليه رده ولا ضمانه وهذا اذ لم يرد
الحصط والحافي ولا يقطع صاحب الهدية وان سرق ثوبا فقطع صبغة احمر لم يضمنه الثوب ولا
يضمن ثوبا اخر لصبغ عن القطع ولا يضمن سرق الثوب فقطع يرد ولا يضمن الثوب احمر الى اخر
ذلك على انه لا فرق بين ان يصبغ قبل القطع او بعده وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن
منه الثوب ولا يقطع ما زاد الصنعة لانه من مال فام من كل وجه وهو اصل الصنعة بيع فان اعاد الا

اولي كما في الغاصب ولما ان صنع السارق في الثوب فام صورته ومعنى وحق صاحب الثوب فام صورته
لامعنى حتى اذا اهلك عنده او استهلكه لا يجب عليه الضمان فان حق السارق الحق بالرجوع كالمهوب
له اذا صبغة انقطع حق المالك لما هلك خلا فاصب ان حق كل واحد منهما فام من كل وجه فرجنا
جانبا لاضل دون التبع **فان قيل** اذا انقطع حق المالك وجب ان يملك السارق من حين سرقه
القطع **قلت** يجب ان يقطع باعتبار الثوب الابيض وهو مملوك بوجه ما فصار كما لو سرق خبطة فطحنها
فانه يقطع بالخطبة وان ملك الدقيق لما قلنا بحقه ان يكون المملك للسارق فهو لرجحان الصنيع كونه منقولا
دون الثوب وعدم تقوم الثوب بعد القطع فلا يجوز للمالك ثابته قبله **قال** ولو اسود ثوب اى
لو صبغ الثوب اسود ببرد الثوب على المسروق منه عند اى حصة ومجد وقال ابو يوسف لا يسبيل للمسروق
على الثوب لان النقصان عند اى حصة وليس زيادة وتقتضيان المسروق لا ينقطع حق المالك بخلاف
الزيادة فيرد على المالك وعند اى يوسف ومحمد السواد زيادة لكون الزيادة لا ينقطع بها حق المالك
عند محمد بل رد وماخذ ما اذا الصنيع وعند اى يوسف ينقطع ولا ياخذ الزيادة على ما سأل في الحرة وكذا
اذا قطع الثوب وخاطة لا تسرد منه **باب قطع الطريق**
شرائط قطع الطريق في ظاهر الرواية ملية معنى ما خص به دون السرقة الصغرى لانه ان يكون من قوم لهم
قوة وشوكة يقطع بهم الطريق وان لا يكون في مضر ولا فناء من القرى ولا بين مصرين وان يكون منهم
وبين المضر مسيرة سفر لان قطع الطريق انما يكون بانقطاع المار ولا ينقطعون في هذا الموضع عن النظر
لانهم يلحقهم لغوث من جهة الامام والمسلمين ساعة بعد ساعة فلا يترك المروء والاستطراف وعن اى يوسف
انهم لو كانوا في المصر لالا فمما بينهم وبين المصر اقل من مسيرة من يجرى عليهم احكام قطاع الطريق
وعليه الفتوى لصحة التماس في دفع شر المصلحة المتلصقة **قال** اخذ قاصد قطع الطريق جلبة
جلس حتى يتوب وان اخذ ثوبا معصوما قطع بين رجله من خلاف وان قتل قتل حرا وان عني الولي وان
قتل واخذ قطع وقتل او صلب او قتل او صلب والاصل فيه قوله تعالى انما جزا الذين يجربون الله ورسوله
الاية والمزاد منه والله اعلم التوزيع على الاحوال لان الجانيات متفاوتة والحدود ان سفاوت الجزاء
وهو الا لثبوت حجة الله تعالى وانما در انواع الجزاء لم يذرا نواع الجناية لانها متفاوتة فان بيان جزاها
اهم وهذا لان انواع الاجزاة قد استعملت بالمقابلة بالجناية وفي المحاربة وفي معاومة بانواعها
فالذي باطلا فيما بين انواع الجزاء فوجب التقسيم على حسب لحوال الجناية اذ ليس من الحجة ان يسوي
في العقوبة مع التفاوت في الجناية لثبوت وقد روى ان جبريل عليه السلام نزل بهذا التقسيم في اصحاب
ابى بردة وقال تعالى الامام مخير اى شى شاع من الاجزاة فقل كل واحد من الجناية لان طه او يقتضى
ذلك كما في هاتان العنوين ويجوز به ايضا مقابلة بالجانيات فانصفت الانقسام فقدره ان يقتلوا او قتلوا
او صلبوا او قتلوا واخذ والمال او يقطع لدهم وارجح من خلاف ان اخذ والمال او يغتوا ان اخذوا خلاف
كفارة العنن فانها متعاقبة بجناية واحده ونبى الجنة فماتت للخير والذى يدل على ما قلنا ما روى
عن ابن عباس في قطاع الطريق اذا قتلوا واخذوا المالك قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخذوا المالك قتلوا
ولم يصلبوا واذا اخذوا والمال ولم يقتلوا قطع لدهم وارجح من خلاف واذا اخذوا السبيل ولست

ياخذوا ولا يغتوا من الارض ورواه الشافعي في مسند وحكا في المسمى ثم هذه الاحوال اربعة **الاول** ان
يؤخذ قبل ان يغتال نفسه ولا ياخذ مالا وهو المراد بقوله اخذ فاطلع الطريق قبله وبينه الما ترجع الى غير
مذكور وحكمه انه يجب حتى يتوب وقال الشافعي المراد من المسمى الطلب لغيره من كل موضع وهذا
ليس لئلا يلد لان دفع اذ لا يحصل ذلك لانه يفسد في موضع اخر وان اخرج بالثمن من دار الاسلام فها
تعرضه على الردة ولم يبعدنا الشريعة ذلك فتعين الجسد ما غدتناه عقوبة في الشريعة وفي نفيه عن
وجوه الارض وهو المبلغ وجوه النفي قال القائل خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها قلنا من اهلها فها
الموتى اذا جانا السجان يوما لحاجة محبتنا وقلنا جاهدنا من الدنيا قلنا من اهلها فها الموتى على
ارتجابه المملوك وهو الاخافة **والحالة الثالثة** ان يؤخذ بعد ما اخذ المالك ولم يغتال نفسه واصاب كل
واحد منهم نصيبا فانه يقطع بين العنن ورجله اليسرى اذا كان المالك المسلم او ذمي امستام وهو
المراد بقوله وان اخذ ثوبا معصوما قطع بين رجله من خلاف لما قلنا ولان جانيته الحضر من السرقة
الصغرى فماتت عقوبته اعظم بقطع العنن وكان من خلاف لان الموت جلت العقوبة حتى لو كانت بدل
الشريعة مقطوعة او سلا او رجله اليمنى كذلك لا يقطع لما ذكرنا **فان قيل** لما تضاعف قطعه معنى ان
تضاعف نصيبه فيكون عشرين رهما **قلت** قلنا العقوبة هنا بغلط الجناية بخلافه الله ورسوله
لا حشرة الماشد **والحالة الثالثة** ان يؤخذ وقد قتل النفس ولم ياخذ المالك قال الامام بعنله حدا
حتى لو عني ولو لم يمت الى عقوبته ولا بشرط ان يكون العنن موجبا للقصاص من مياصرة المثل والالة
لانه حق الله تعالى لوجوبه في مقابلة الجناية على حقه بخلافه وهو المراد بقوله وان قتل قتل حرا وان عني
الولى وقال الشافعي الواجب قصاص لانه قتل يار آفيل لنا القطع حق الله تعالى فكذا القتل لانه قتل نفسه
وسمته جرا يشعر بذلك لانه اسمها يجب لله تعالى **والحالة الرابعة** ان يؤخذ وقد قتل النفس والحد
المال قال الامام فيه مخير ان يقطع بين رجله من خلاف وقلة وصلبة وان شاقطعة وصلبة وان
شاعله وان شاعله وان شاقطعة من خلاف وقلة وصلبة وهو المراد قطع وقلة وصلبة الى اخره وقا
مجد رحمة الله بقتل وصلب ولا يقطع وابو يوسف في المشهور لان لقطع حد على حده والعنن كذلك
بالنصف فلا يجمع بينهما بجناية واحدة وفي قطع الطريق اذ لا يجوز الجمع من الحد من جناية واحدة ولانه اجتمع
عليه العقوبة في النفس وماد ونها حق الله تعالى فدخل مادون النفس في النفس فاجتمع عليه حد
الشرب والسرقة والرجم فانه حتى بالرجم ويدخل فيه ما عداه ولا يى حصة انه وجب الموجب لها وهو
العنن واخذ المالك فلتستويان وهما حد واحد لا اتحاد سببهما وهو قطع الطريق لان ما يقع به القطع
مساوون فاذا سأل في عقوبة الامن ماخذ المالك وقيل لنفس تهاهت عقوبته وصار هذا كقطع اليد
والرجل فانها حدان في السرقة الصغرى وحد واحد في الكبرى ولا يذرا حد واحد بكل باب الحرة
الزنا وغيره وانما التذات لحدود ولا يلزم ان الامام ان يغتال نفسه وصلبه ويدع القطع لان ذلك
ليس للتذات بل لانه ليس عليه رعاية الغريب في جزاء حد واحد فله ان يذرا بالقتل فاذا قتله لا يذرا
القطع لانه كما لو اذى اجدل خمس جلد فمات يترك الباقي لودم القاتل في فامته بعد الموت ثم في
ظاهر الرواية هو مخير في الصلب ان شاعله وان شاعله وعن اى يوسف انه لا يترك لانه منصوص

وان قتل حرا

عليه والمقصود منه التفسير ليريد به غيره فلا يترك ما أمكن قلنا معنى الزجر يتم بالقتل ولم يفتلانه
عليه السلام صلب أحد **قال** وصلب حيا وسبع بطنه برمح حتى يموت لأن المقصود الردع ولا
البلغ من صلبه بعد القتل روي ذلك عن الأرخي وعن الطحاوي أنه يصلب بعد القتل ولا يصلب حيا
نوعا عن المشقة لأنه عليه السلام نهي عن المشقة ولو بالحبس العتور والأول أصح وهو أزدع ولهذا لا
يعقل جزا بالسيف مع الأمر بأن يحسن القتل وفطره الرحمة في الزنا لما قلنا ثم إذا تم له ثلثة أيام من وقت
موته على منتهى ومين يله يدفونه وعن أبي يوسف أنه يترك على خشبة حتى يقطع ويسقط لأنه المبلغ في الإرداع
قلنا أنه لا خير في ذلك فسادا في الناس ويؤذي الأرواح قد حصل بذلك القدر وغايته غير مطلوبة **قال**
ولم يضمن ما أخذ يعني بعد ما أقيم عليه الحد لما ذكرنا في السرقة الصغرى وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح
لذلك المعنى **قال** وغير المباشر كذا المتأثر بعينه في الأخت والقتل حتى يجري أحكامه على الجن بمباشرة
بعضهم وقال الشافعي لا يحرم إلا المباشر كذا الزنا **ولنا** أنه حكم بتعلق بالمحاربة فيستوي فيه الردى
والمباشر كما يستحقان السهم في الغنمة وهذا لأن الردى محارب مفسد ووقوفه ليمثل المباشر من الإخذ
والقتل هو أن أمكنه ويدفع عن المباشر العواقب ونظم المباشر إليه أن يوزر هذا هو المعنى الذي هو ولو اشتغلوا
الجن بالمباشرة لما تعبدوا لم غرضهم فيكونوا الجن محاربين مفسدين قد خلون تحت قوله تعالى إنما جزاء الذين
حاربوا الله ورسوله واستغفروا الأرض فسادا أو أي محاربة أو أي فساد حوز أسد منه ولهذا يجوز قتل
رداه أهل البني ولو أنه محارب لما جاز فإذا ثبت أنه محارب أجرى عليه أحكامه بخلاف الزنا لأن غير
المباشر ليس له فيه صنع لمكنه **وحي** **قال** والعصا والجرح بالسيف يعني القتل بالعصا أو بالجرح كالقتل
بالسيف لأن قطع الطريق يحصل بإيالة كانت بل يأخذ المال بغير قتل أو بجرح لا أخافة على ما سأل من أجل حرمه وهو
المناط هنا بخلاف القصاص لأنه مقصودا للقتل والعصا بمنظور لا يعرف فليس كذلك عليه باستعمال الله القتل
وشرط ذلك ليدفع احتمال قصدا لثأر سائر الألفا العضو وما أشبه ذلك **قال** وإن أخذ ما لا يخرج
قطع ويقتل الجرح لأنه لما وجب الحد حقا لله تعالى واستوفى بقطع اليد والرجل سقطت عصمة النفس تحت
الحد مما تسقط عصمة المال على ما بيننا في السرقة الصغرى **فان قيل** الجرح فعل آخر غير الأخذ فليكن أن
يجزى حق الجرح فيه لأن اعتبار ما لا يودي إلى سقوط الحد في الأخذ لا ينما فلا يلزم من غير أن يجعل الجرح سببا
لحق العبد لا يمنع الأخذ من سبب الحق لله تعالى بخلاف الأخذ لأنه فعل واحد على ما بيننا **ولنا**
بل الفعل واحد وهو قطع الطريق وإذا وجب حق الله به امتنع حق الجرح على ما ذكرنا من قبل **قال**
وإن جرح فقط أو قتل فتأب أو كان بعض القطع غير مكلف أو أرحم محرم من المقتطوع عليه أو قطع بعض
الغافلة على البعض أو قطع الطريق لولا أو فقاراً من مصر من لم يعد فاقاد الولي وعنى **أما** إذا جرح
فقط أتم بقتل ولم يأخذ ما لا فلا يلزم الجنابة للرس فيها حد فلا يسقط حق الجرح إذا سقطت في ضمن أسننا
الحد ولم يوجد فلو كان حقه باقيا فمقتطوع فيها قصاص ويأخذ الأرض غيره وذلك إلى الأولاد على هذا
إذا جرح فأخذ من المال دون النصاب أو لا شأنا التي لا يقطع فيها بالاستساقفة والنفقة والنفقة
المها الفساد ولو كان مع هذا الأخذ قبل لا يجب الحد إعتبارا من طعن على ما قال القتل وحده وجب
الحد مكف من مع الزيادة فجوابه أن قصاصهم المال غالبا منظر إليه لا غير خلاف ما إذا اقتصر وعلى

القتل لأنه بين أن مقصودهم العمل دون المال فحرمون قوت من الغراب ثم إذا لم يجب الحد يكون
الأمر في القصاص والارشاد الأولي لعدم وجوب الحد **وأما** إذا قتل أو أخذ ما لا فلا يضمن ما أخذ يعني قبل أن يؤخذ
فلا ن هذا الحد لا يقيم في هذه الحالة للاستساقفة المذكور في الآية الأولى لأن النوبة يتوقف على رد المال وبعد
الرد لا يقطع لما ذكرنا في السرقة الصغرى فإذا سقط الحد صار الأمر إلى الأولي في القصاص والارشاد على
ما سألنا **فان قيل** يعني أن يقتصر في الاستساقفة المذكور في الآية الأولى الذي عليه وهو قوله تعالى ولم يضمن ما أخذ
عذاب عظيم كما في الآية الأولى فلا يضمن ما أخذ يعني سقوط الحد بالنوبة **ولنا** في هذه الآية الجدل الذي قبل الاستساقفة
فلما من حليس وأخذ الجن من الحمار به مقتصر في الاستساقفة المذكور في الآية الأولى لا يضمن ما أخذ يعني سقوط الحد بالنوبة بخلاف الاستساقفة
إية الحد في الزنا الجملة التي لم يضمن خلاف جنس الجن المقتطعة أذني لا يضمن جزا للقتل وإنما يجب الجرح عن
حاله بأنه مقتصر بالقتل فإما فاصلة بينه وبين ما قبلها من الجن لا يعود إليه فقط **وأما** إذا كان
بعض قطاع الطريق غير مكلف بأن كان صبيا أو مجنونا فلا يلزم الجنابة وأحد فامت بالحد فإذا لم
يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقي من بعض العلة وأنه لا يثبت الحليم كالعامل والمخيط إذا اشتراك في القتل
حيث لا يجب القود وعن أبي يوسف أنه لو تاب شر العتلا عدا بياقون لأن المباشر أصل والرد تبع ولا خلاف في
مباشرة الأصل ولا اعتبار بالحلل في التبع وفي عكسه منعكس المعق والحلم وعلى هذا السرقة الصغرى **وقوله**
أو بعض القطع غير مكلف يدل على أن المرأة إذا قطعت الطريق جري عليها الأحكام لأنها مكلفة وقيل
لا يجوز قاطعة طريق لأن نيتها لا تصلح للزنا وعن أبي يوسف أنها تقطع ولا تصلب ولا تحرس في هذا
كالصبي بخلاف أبي يوسف فذكره في البتة **وأما** إذا كان بعض القطع أرحم محرم من المقتطوع عليهم
فلا يلزم الجنابة منجدة فالامتناع في حق البعض بوجوب الامتناع في حق الباقي بخلاف ما إذا كان منهم مسكنا
لأن الامتناع في حقه لحالة العقمه وذلك الخاص به يخص الامتناع حتى إذا وقع القتل والأخذ على المسكنا
خاصة لا يجب عليهم الحد وإن وقع على غيره أو علم ما يجب وكان أبو الرارزي رحمه الله يقول من المسئلة
محمولة على ما إذا كان المال مشتركاً بين المقتطوع عليهم وفي قطاع الطريق ذو رحم محرم من أرحم حتى لا
يجب الحد باعتبار مصدب ذي الرحم المحرم وتصار شبهة في نصب الباقي فلا يجب الحد عليهم لأن المخير في
شيء واحد فإذا امتنع في حق أرحم سبباً للفرابة امتنع في حق الباقي لما ذكرنا من المال مشترك بينهم فإن لم
يأخذ المال الأرحم ذي الرحم المحرم فكن ذلك وإن أخذ وأمنه ومن غيره عدون باعتبار المال المأخوذ من
الأجنبي والصحيح مجرى على إطلاقه لما ذكرنا وإذا سقط الحد كان القصاص والضمن إلى الأولي لأنه
حتم ولم يوجب ما سقطه **وأما** إذا قطع بعض لفافة على البعض فلا يلزم الحد وأحد فصارت لفافة
دمية واحد **وأما** إذا قطع الطريق بمضراو من مضرين فلا يقطع الطريق بقطع الدمار ولا يحد ذلك
في مثل من الأمان لأن الغوث يلحقهم ساعة فساعة فلا يمكنهم المثلث فيه ولا ناسبت محاربة الله
تعالى ولا يحد في المقتات لأن المسافر لا يلحقه الغوث فيها فليس في حظه الله تعالى معتمدا عليه من
نعم قرله كونه محاربا لله تعالى وأما في المضرا وفي القرب منه فليخيه الغوث من سلطان والمسلمين
فكونا عمادة عليهم فبمثل المقتات في فعل من تعرض له من حيث محاربة الله تعالى فلا حد **وقال**
الشافعي رحمه الله يجوز قطع الطريق بالمضرا وهو العباس لوجود حقيقة القطع وعن أبي يوسف أنه

ان قصدوا في المصير بالسلح بحري عليهم احكام قطاع الطريق لان السلح لا يلبث فلا تختم الغوث وان قصدوا
بالجور والحشب فان كان خارج المصير فلا يلزم لان الغوث لا يلزمهم وان كان يقرب منه وان كان في المصير
فان كان بالليل فكذا لان الغوث لا يلزمهم وان كان بالنهار لا يلزمهم حرم قطاع الطريق وسجن
المساحيق من الرواية وبه نفى وعزاه جماعة عن ابي يوسف في المجازين بالليل ان لم يقدروا على الهل والارابي
لا امتناع منهم فهم محاربون واما بالنهار فهم محتلسون حتى يكونوا لا يقدرون عليهم غير السلطان والمجازين
اذا كان اهل القرية لا يقدرون على الامتناع منهم محاربون وقال بعض المشايخ جواب ابي حنيفة عما سألته
زمانه قال انما في ذلك الزمان كانوا يحملون السلح في المصير والقرى فلا يمتنع الفاصد من قطع الطريق
الا نادرا فلا يفتن الحليم على النادر واما في زماننا فقد تروا هذه العادة فيتحقق قطع الطريق في الامصار
والقرى **وقوله** فاذا قاتلوا في سائر اقطارهم وان شاع في هذه الصور كلها لانه لما لم يجد لها فيها
ظهور حق العبد لان سقوطه كان في ضمن اقامة الحد ولم يوجد فيها ما يستحق الله ان يساقط في ان ساقط
عني في القصاص والمال **قال** ومن حق في المصير غير من قتل به يعني سياسة لانه دواسع في الارض
بالفساد فيقتله الامام وفعال شره ومنه عن الجهاد وفي قوله غير من اشار اليه لا يقتل الا اذا اذكر
منه وهي مسألة العبد بالقتل على ما تحي في موضعها ان شاء الله تعالى ومن السياسة ما حكى عن القبيح ابي بكر
الاعشى ان المذبح عليه السرة اذا اخرج الامام ان يعلفه بالجرم فان غلب على ظنه انه سارق وان المال
المسروق عند غايته ويجوز ذلك كما لو اراه جالساً مع الفساق في مجلس الشرب والماراة منسجح الشرب
وذهبية الظن اجازوا قتل النفس كما اذا دخل عليه رجل شاهراً سيده وغلب على ظنه انه يقتله وحكي
ان عصام بن يوسف دخل على امرئ من بني قيس فاشترى السرقة فقال الامير لعصام ماذا يجب عليك
فقال علي المذبح والبيضة وعلى المذبح المين فقال لا مبرها تواب السوط فما ضرب عسرة حتى اقر واحضر السرقة
فقال عصام ما راينا جوداً اشبه بالعدل من هذا **كتاب السير**
قال من جمع السيرة والاصل السيرة حالة السير الا انها غلبت في الشرع على امور المعازي وما
سئل بها كالمنازل على امور الحج **قال** راحة الله الجهاد فرضه الله ابتداءً يعني يجب علينا ان نجاهد
بالقتال وان لم نقاتلوا لقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم
الاخر وقال نفروا اخفاً ونقلاً وجاهدوا باموالهم وانفسهم وقوله عليه السلام الجهاد فرض من
يعني الله الى ان تقاتل اعدائكم الرجال لا ينطه جوارحهم ولا يمدل عادل وقوله عليه السلام امرت
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحمد لله المحدث وعليه اجماع الامم وكونه فرضاً على الخبايا لانه
لم يشرع لغيره اذ هو قتل وافساد في نفسه وانما شرع لاعتدائه الله تعالى واعزازه منه ودفع الفساد عن
العباد فاذا حصل من البعض سقط عن ابا من كصلاة الجنان ودفعها ورد السلام ولان في اشتغال القلب
قطع مادة الجهاد من الاراع والاسلح فتقطع الجهاد بسبب ذلك فليس ان يتولى البعض الجهاد والبعض
الجنان والحرث والحواف التي يقوم بها المصالح والقوية فوجب على الخبايا والذي يدل على انه فرض
كفاية قوله تعالى لا تسوي الفاعل من المؤمنين غير اولى الضرر الى قوله وكلا وعد الله الحسنى وعد
الفاعل الحسنى ولو كان فرض عين لزم وكانت الصحابة يفرغ بعضهم ويقام البعض ولو كان فرض عين لما

فنية

والمحو

لما قصدوا وهذا هو الذي يقرر عليه امر الجهاد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموراً بالصبر والاعراض
عن المشركين كما قال تعالى فاصبر الصبر الجميل وقال تعالى واعرض عن المشركين ثم امر بالعدا الى الذين بالموعظة
والجهاد له الحسنة قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجاهدوا بالتي هي احسن
ثم امر بالقتال اذا كانت البدية منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدفاع ثم
امر بالقتال ابتداءً في بعض الاوقات بقوله تعالى فاذا انسحلوا الاشر الحريم فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم
ثم بالبدية مطلقاً في الاوقات كلها وفي الاماكن باشرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فيهم قوة الى غير ذلك
من الايات والاخبار المطلقة وهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائفة لعشر بقين من الحريم والمجاه
لوع من القتال فكذا اي ان حرم القتال في الاشر الحريم منسوخ **قال** فان قام به قوم سقط
عن الكل لم يحصل المقصود بذلك على ما عناه مشرووع لغيره فاذا حصل المقصود بالعصاة **قال**
والا بما يتركه اي ان لم يتم به واحد اثم الكل يتركه لانه واجب على الكل فقامون بتركه **قال** ولا يجب
على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقتول واقطع لقوله تعالى ليس على الاعمي حرج الا انه من ل في صحابا الامداد
حين اهتموا بالخروجه مع النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت اية الخلف ولانهم عاجزون والكلف بالاذن
ولان الصبي مظنة المرجعة فلا يؤتى به الى المملكة والمرأة والعبد مشغولان بخدمته الزوج والمولى وحيثما
مقدم على حق الشرع لاحتاجهما وغنى الشرع **قال** وفرض عين ان يجهن العدو وتخرج المرأة والعبد
بلا اذن زوجهما وسيد لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل يجب على الكل وحق الزوج والمولى لا يظهر
حق فروض الاعيان بالقتال والصيام خلاف ما قبله لان غيرهم كفاية فلا ضرورة الى ابطال حقهما
ولذا اولا يخرج بغير اذن والديه وفي غير القتال فام لا يخرج الا باذنها وكذا اهل سفر فيه خطر لا
الاستناق عليه بغيرهما وان لم يحسن فيه خطر فلا بأس ان يخرج فغير اذنها اذا لم يضعهما والاجداد والابرار
منها ما عدا عديهما وكذا الذين يخرجون الا باذن الدار الا في الضرر العام والاصل فيه قوله تعالى انفر واخفا
ونقلاً الاية اي اخرجوا الى الجهاد شبا وشيوخا وذكورا ومساة او فورا واغنيا وقد جاب في المفسر
شبا بالغيا ونقلاً لا شيوخا فورا وهذا البلغ وفي الجاهل مع الصغار الجهاد واجب الا ان المسلمين في سعة حتى
يحتاج اليهم فقوله في سعة اشار الى ان مباشر القتال واجب في كل وقت بل الاستعداد له كاف وقوله حتى
يحتاج اليهم اشار الى ان مباشر القتال فرض على الكل عند الحاجة اليهم وهو الفرض العام لان المقصود جليل
لا يحصل الا باقامة الكل معترض عنهم مباشرته وذكور في النهاية معزاة الى الذخيرة اذا جاز الفير انما يصار
فرض عين على من يقرب من العدو ويوم يقدرون على الجهاد فاما من وراهم بعد من العدو فان كان الذين هم
يقرب من العدو عاجزين عن مقاومة العدو او قادرين الا انهم لا يحاربون احسبهم او يهاونون افترض على
من ملهم فرض عين ثم من ملهم كذا حتى يفترض على هذا البدرج على المسلمين ظم شرا وعزاً وعلى هذا الفصل
صلاة الجنان ويجوزها **قال** وسكن الجبل ان وجد في والمراد به ان يضرب الامام الحق على
الناس الذين يخرجون الى الجهاد لانه نسبة الاجر على الطاعة لمحضره حرام فلهذا ما اشبهه ولان مال
بيت المال معد لنوايا المسلمين وهذا امر جليل **قال** والا لا اي ان لم يوجد في بيت المال في لاس
لان الحاجة الى الجهاد ماسة وفيه تحمل الضرر والادنى لدفع الاعي وقد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم

ص

دوعا من صفوان غدا الحاجة بغير رضاء وعمر رضي الله عنه بغزي العرب عن ذي الحليلة وعلني الساهر
فرض القاعد وعمل كره ايضا لما سنا والصحيح الاول لانه تعاو على البر وجهاد من البغض للمال ومن البغض
بالفسر والحوال الناس مختلفة فمنهم من نفد على الجهاد بالنفس والمال ومنهم من نفد باحدهما وكل ذلك واجب
لقوله تعالى وجاهدوا باموالكم وانفسكم وقوله انا هه اشترى من المؤمنين انفسهم ولعولهم ما لم يلهم لخدمة فقاتلون
في سبيل الله وقال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقال عليه السلام المؤمن كالنبتان لنجد بعضهما بعضا
واطلق الاباحة في الشير ولم يقيد بشي واستدل عليه بقوله عليه السلام مثل المؤمن كمثل النخلة اذا جرت ثمرها
تزرع ولدتها لنفسها وناخذ عليه الاجر وكانت تاكل ثمرها لغيره وكانت تاكل من ثمرها لغيره وكانت تاكل من ثمرها لغيره
قال فان حاصرتمهم يدعونهم الى الاسلام لما روي عن ابن عباس انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قوما قتلوا دعاهم رواه احمد وقال عليه السلام لعروة بن المسيك لا تقاومهم حتى يدعونهم الى الاسلام
رواه احمد **قال** فان اسلموا والا الى الجزية ابي فان اسلموا كففتهم قتالهم لخصول المقصود وقال عليه
السلام امرت اني فاعل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذ اقالوها عصموا مني دماهم وامنوا لهم الا عتقا ولا
بد من ان يومئذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اكفي كلمة التوحيد لانهم كانوا يعتقدون ان الشرك فاذا
وتحلوا علم ذلك انهم اتوا بغير الله السلام لانهم لم يعرفوا ذلك الا من الله عليه السلام **وقوله** والا الى الجزية
اي ان لم يقبلوا الاسلام يدعونهم الى الجزية لما روي انه عليه السلام كان اذا امر اميرا على جيش او سرية
امر به في حديثه في طول رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه ولا يحد ما انتهى به العقال لقوله تعالى
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجب الدعوة اليه كما تجب الى الاسلام وهذا في حق من يقبل منه
الجزية باهل الجاهل والمجوس وعبدة الاوثان من الجعر واما من لا يقبل منه كالمزبدن وعبدة الاوثان من العرب
فلا يدعونهم الى الجزية لعدم الفائدة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام قال الله تعالى فقاتلوهم او يسلموا **قال**
فان قتلوا فلم تملكنا ما عليهم ما علينا اي ان قتلوا اذ الجزية لقول علي رضي الله عنه انما يبدلوا الجزية للوزن معلوم
لدمائنا وامنوا لهم كما موالاتنا ومزاده بالبدل القبول وكذا بالاعطاء المذكور في الآية لان العصمة يحصل لهم
قبل ادائها بجزء القبول **قال** ولا تقاومهم من سلفه الدعوة الى الاسلام لما روي انهم بالردعة اليه
يعلمون اننا نقاومهم على الدين لا على سبب الزاري وسلب الاموال فلو قاتلهم يجيئون بمحصل المقصود لا فقال
ومن قاتلهم قبل الدعوة ياتم للنهي عنه ولا غرم غير معصومين بالدين او احرار بالدين يارفضنا ذلك
من لا تقاومهم وقال الشافعي يضمنون والحجة عليه ما بينا **قال** وتدعونهم كما من بلغه اي دعوا
استحبا كما من بلغه الدعوة متباعدة في الانذار ولا يجتهد في الامور عن البراءة عازب انه قال كتب رسول
الله صلى الله عليه وسلم رهطا من الانصار الى اي رافع فدخل عبد الله بن عتيك بئنه ليلامته وهو قائم رواه
احمد والخاري وقال في الحديث قالوا دعوا الى الاسلام على الفئال كان في ابتدا الاسلام حزن لم يفسر
الاسلام ولم يستغنى واما بعد ما انشروا واستغاض وعرف كل مشرك الى ما فاذ عاقل له السال قبل وقوف
ظهور الدعوة وشبه عظام مقام دعوة كل مشرك وهذا صحيح ظاهر والدليل عليه ما روي عن ابن عباس انه قال
كتبنا الى نافع اساله عن الدعا قبل الفئال فكتب الي انما كان ذلك في اول الاسلام وقد اغار رسول الله صلى
الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون وانعامهم سقى على الماء فقتلوا منهم وسبي ذرارهم واصابت

الدعوة

يومئذ حوسب انه الحرب حتى جددني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش رواه احمد ومسلم والحا
وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قومك لم تغز حتى يصبح فان سمع اذا نكحك وان لم يسمع انما
بعد ما أصبح رواه احمد والخاري والاعان لا يكون بعد الا اعلام فاذا كان ذلك في زمنه عليه السلام
لا شتموا ولا اسلام فماتوا في وقتنا وقد اشترى وبلغ الشرق والغرب فلا يجب الدعوة بعد علمهم بالعناد وانهم
لو استغفروا بالدعوة وما يحصنون فلا نفد عليهم **قال** والاشتماء باقهم وخارهم نصب المجانيق
وخرقهم وغرقهم وقطع اشجارهم وافتاد ذروهم ورميهم وان تترسوا بقتلنا ونقصدكم اي انهم يقتلوا
الجزية ليستعين بالله تعالى عليهم فخارهم بقتل الاشياء الذي ادها وحل يمكن فيه كسر شوهم والحق والضرب
بهم لما روي انه عليه السلام كان يقول في وصيته امر الجيش فان هم ابوا فاسلمهم الجزية فان اجابوك
فاقبل منهم ولا تغرمهم وان هم ابوا فاستغن بالله عليهم وقا لهم رواه مسلم ولانه تعالى هو الذي امرنا صرنا له
والمدبر على اعدائهم فاستغنا به في كل الامور ومقاتل حل ما علم لما روي الترمذي عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
نصب المجانيق على اهل الطائف واحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بوسر وكان فيها نخل حتى قال الشاعر
وهو حسان وهان على سرة بني لوى تحرق بالبوسر مستطير وصح انه عليه السلام قطع النخل وقال الله
تعالى في ذلك ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فبانه رواه احمد والخاري ومسلم ولا يحد
ذلك لهم الحاق الغيظ بهم وحبهم وكسر شوكتهم وبغير قتلهم فلو لم يشرعوا وقد قال الله تعالى ولا يظنون
موطنا فخطا الخنار **وقوله** ورميهم وان تترسوا بقتلنا ونقصدكم يعني بخارهم ورميهم وان تترسوا
بالمسلمين ونقصدكم بالرمي دون المسلمين وقال الحسن بن زياد اذا علم ان فيه مسلما وانه خلفك لك
لا تل الا ان افداهم على قتل المسلم حرام وترك قتل الجاهل فجاز الا ترى ان الامام ان لا يقتل الا ساري لمصلحة
المسلمين فان مراعاة جانب المسلم من ذلك الوجه ونحن نقول امرنا بقتلنا لم يلو اعترنا هذا المعنى اذ لا
سد باب الجهاد لان حصونهم ومدانهم لا يحل لو غنمهم ولا يحد في الرمي دفع الضرر العام بالحاق ضرر خاص
فجاز اولى الامر انه يجوز لنا ان نقتلهم وان كان منهم من لا يجوز لنا قتله كسبايم وصبيانهم والرا
والشيوخ ونقصد بالرمي العناد لان القتل بالنية معلن وان لم يمكنه فعلا والنكبة بحسب الطاقة
وان اصابوا منهم فلا دية عليهم ولا كفارة وقال الشافعي يجب فيه الدية والكفارة لانه قتل مسلم اخطا
فوجب موجهه وان لا يطلق للضرب ولا لاسا في الضمان فاحل ما لا يفرح حالة المحضة **وقال** ان الجرح
فرض فلا يحمله القراة كعمر الامام وحده وبالبراع والفتاد لانه الزمة لعقد خلاف ما ذكر
لان احل ما لا يفرح حالة المحضة ليس فرض وانما هو رخصة حتى كان تركه اولى لونه احدا بالفرقة
وخلاف المروءة على الطريق وضربا للوجه لانه مطلق وليس فرض عليه فلو لم يفتد بشرط السلامة
قال ونهت عن اخراج مصحف وامرأة في سرية يخاف عليها لما في ذلك من تعرض المصنف
على الاستحفاف وهو المراء بقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافروا بالقران في ارض العدو ومثل فاردي
القران وفرد الطحاوي ان هذا الذي كان في ابتدا الاسلام حزن فابت المصاحف والقران فليلين محاف
في باب من القران ثم المصحف ذلك حزن لمرات المصاحف والقران غير طهر القلب والاول اصح والآخر وذا
فيه تعرض المرأة على الطبايع والفضاح فلهذا اخرجها وان دخل اليهم بامان فلا بأس بان يحمل موه للصحيح

فيه

اذا كانوا قوماً مؤمنين بالعباد لان الظاهر عدم الجناية والجرى على القادة وان كان الصلح عظمياً فلا بأس
بإخراج العجماء للخدمة من الطبخ والجبر ومعاينة المرتضى وغير ذلك لان الغالب فيها السلامة اذا كانت
المشركة لهم والغالب كالمحقق ولا بأس برون الثقال الابدان الصلح لانه يستدل به على ضعفهم فيجوز عليهم
الهدوء واما الشواب منهم فقراره في البيت اسلم والاوى ان لا يخرجوا النساء اصلاً خوفاً من الغش ومن مسا
خرهم امر فاشغلوا عنهم فلا يمكن من الدفع وان لم يكن لهم يد من الاخراج للمناضعة فالامادون الحراس لان
حكم الظلال النساء بالرجال في حق الاما احت الاسرى لانه لا بأس للامة ان تسافر بغير محرم وقصداً للفتنة
والخدمة يحصل من فلا حاجة الى الحراس **قال** وعذر وغول لما ائتمنته السلام نهي عنهما وظلما
هو الجناية الا ان الغول في المغنم خاصة والغدر اعم **قال** ومثله لما روي عن صفوان بن عسال قال
نعننا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال سيروا باسم الله وفي سبيل الله فالتوا من كثر بالسياسة
ولا يمشوا ولا يحدروا ولا يمشوا ولا يمشوا ولا يمشوا وفي شرح المختار المنصية بعد النظر بهم
ولا بأس بقابلة لانه المبلغ فيهم واضربهم وهذا حسن ونظيرة الاحزان بالنار **قال** وفيل امرأه
وغير مكلف وشيخ قان واعى ومقعد لما روي انه عليه السلام نهي عن قتل النساء والصبيان واما المخاري
ومسلم وجماعة اخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطلقوا باسم الله على
ملته رسول الله لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة الحديث رواه ابو داود وابن الاثير
خلق معصوم الدم لمدنه تحمل عبا التكليف واباحة القتل عارض بحراية لدفع شره ولا يحقق منهم الحرب
فتبوا على اصل العصمة وعلى هذا الرهبان الذين لا يقاتلون والمقطوع احدى يديه واحدى رجليه او ينفق
والشافعي يخالف في الشيخ والمفتقد والاعني لان القتل عند جزاء النفس وقد عصى قلنا الدنيا دار الخلق
وليسست بل اراجزاً وانما وجب في مفارقة بعض الحنابلة في الدنيا لظلم مصالح العباد لان السفهاء لا
يكونون بحمد الوعد **قال** رحمة الله الا ان جون اخذهم ذراى في الحرب او ملكا خديك بقتل ان تس
قله لشرهم وازالة ضرهم عن المسلمين وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل وديك الصمة
وكان ابن مائة وعشرين سنة وقبل ابن مائة وستين سنة لانه كان صاحب راي وهو اعمى فاذا كان يجوز قتل
صبيانا المسلمين لصلة المسلمين بقتل صبيانهم اولى اذا كان فيه مصلحة بان كان ملكاً وان لم يكن فيه مصلحة
لا بقتل الا اذا قاتل بقتل وفقاً وهذا المصنوع لا يقتل الا ما دام قتالاً وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسراء
ان قد قاتل لانه من اهل العقوبة في الحملة لتوجه الخطاب عليه وان كان الجنون يهوى في بعض الاوقات لم يؤ
في حال اقامته كالصحيح بقتل قاتل او لم يقتل **قال** وقيل ان من قتل لقتله تعالى وصاحبهما في الدنيا
معروفاً ولست ابدل بالقتل من المعروف ولا لانه بسبب احيائه فلا جون هو سبب احيائه **قال**
ولما لا يسلط عليه غيره يعني اذا ادره في الصف او غيره لا يقتله بل يمنع عنه حتى يقتله غيره لا بالمقتول
يقتل غيره ولا يغير رتباه المحظور وان لم يكن ثم من يقتله لا يمدحه من الرجوع حتى لا يعود جرماً على المسلمين والجنة
لجبهه الى مكان يستمسك به حتى يغيره ويقتله وان قصداً لآب قتله ولم يمكنه دفعه الا بقتله فلا بأس
بقتله لان هذا دفع عن نفسه وانشاء لحياته وهو له ان يدفع ابناء المسلم بالقتل اذا قصداً لآب قتله فالحاضر
اولى وكن له ان يوشح حياته الاسرى لانه لو كان بلان ما حتى احدهما فلا ان ان يشربه وان كان لا بأس بموت

احمد

هذا هو الذي
في نسخة
الشيخ
في نسخة
الشيخ

عظيماً ولهذا حبس الاب سبعة ولك دون دونه لانه يمنع الدعوة قصداً لآلته فكان الحبس فيه مريب
دفع الهلاك ومع هذا لو قتله لاجب عليه من تقدم العاصم وقد قال عمر بن الخطاب قال رجل لرسول الله
صلى الله عليه وسلم لقيت ابي في العير وسمعت منه مقالاً لك فعلت له فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو كان فيه شيء لبيده اذ هو مؤتمن الحاجة واجداداً وجداته من قبل الاب والام كاليوم حتى لا يبتدعهم
بالقتل ولا سيرة مثل اخيه وخاله وعمه المشركين لانهم ليسوا كالاصول لا ترى انه لاجب عليه نفعهم مع
اختلاف الدين بخلاف اخيه الباعى حيث لا يجوز له قتله لانه يجب احياءه بالانفاق عليه لا بخلاف الدين فكذلك
ترك القتل وكذلك يجوز له قتل امته الحار لانه لاجب عليه احياءه ولهنا لاجب عليه نفقة امته المحارب
قال ويصلحهم ولو مال ان خير التي يصلح الا تمام اهل الحرب ان كان الصلح خيراً للمسلمين لقوله تعالى
وان حوالمسلم فاجتمع لها اي مالوا للصلح وصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة عشر سنين على
ان يرضوا الحرب منهم وكان في ذلك نظر المسلمين لمواظاة كانت بينهم وبين اهل خيبر ولان الصلح جهاد في المعنى
اذا كان فيه مصلحة او المتشهود من الجهاد دفع الشر ولا يصح السلم على المدة المذكورة بل يجوز ان يرضوا
فيه الخيرة لا ظلالاً في النص بخلاف ما اذا لم يكن فيه خير حتى لا يجوز لقتله تعالى ولا يهدوا ويذبحوا للمسلمين وانتم
الاغول ولانه لما لم يحصل فيه دفع شرهم كان الصلح تركاً للجهاد وضوء ومعنى وهو فرض لا يجوز تركه من
غير عذر **وقوله** ولو مال اي مال ياخذ المسلمون منهم لانه اذا تجاوز غير مال فيما مال اولى اذا كان بالمسلمين
حاجة لما بينا انه جهاد في المعنى وان لم يكن لهم حاجة لا يجوز لانه ترك الجهاد وضوء ومعنى والمأخوذ من المال
بصرف مصادره الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين بالجزية الا اذا انزلوا بالدارم للحرب فحين يكون عنده
لكونه مأخوذاً باهم وحكمه معروف ولو خاضع العدو والمسلمين وطلبوا الصلح مال مأخوذة من المسلمين لا
يقول الا تمام ذلك لما فيه من اعطاء الدية والحق المذلة بالمسلمين وفي الخبر ليس للمؤمن ان يذل نفسه الا اذا
خاف الهلاك لان دفع الهلاك باي طريق ممكن واجب واذا د رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب
ان يقصر فهم عن المسلمين مثل ثمار المدينة طسنة فقال سيدنا انصار سقود بن معاذ وسقود بن عباد رضي الله عنهما
يا رسول الله ان كان هذا عن وحى فامض بما امرت به وان كان رايك فانه في الجاهل فلو لم يكن لنا ولا
لهم دن فاثوا الا يطعمون من ثمار المدينة الاسرى او قري فاذا اعز بنا الله تعالى وبوئنا رسوله لعظيم الدية
لا تطعمهم الا السيف فقال عليه السلام اني ذلت العرب ومثلهم عن قوس واجرة فاجبت ان اضربهم عنكم فان
اعتم ذلك فانتهم وذلك وسر عليه السلام بذلك فقال اذ هبوا لا تعطيكم الا السيف ومثله عليه السلام
في الانذار لعل على انه يجوز عند خوف الهلاك وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي المولود قلوهم
لدفع ضررهم وطلد له جهاد معني **قال** ونبك لو خير امناه لوصالحهم الا تمام لم راي نقص الصلح
اصلح نبتهم وقائلهم لان المصلحة لما ثبتت لثبات النقص جهاداً اصورياً ومعنى وانما القتل ترك الجهاد
صورياً ومعنى ولا بد من النيك اليهم لقوله تعالى فابنك اليهم على سوا ولا ان العذر به يعني فان واجبا
ونيك لانه السلام الى اهل مكة ويجوز النيك على الوجه الذي كان الامان فان كان منفسراً عجايز سوا البذل
لذلك وان كان غير منفسراً بان منهم واحد من المسلمين سراً كمن يذل الواحد وهو على قاهر الاذن
بالخبر فان الحجر حون على الوجه الذي كان الاذن فيه من الجهر والسر ثم بول النيك لا يجوز قتلهم حتى

مضى عليهم زمان تمكن فيه ملهم من انفا في الحرب الى اطراف مملكته وان باثروا اخرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد
وفي عسائر المسلمين او خربوا حصونهم بسبب الامان حتى يعودوا لهم الى مآمنهم وعمر والحصونهم مثلما
كانت توقيعا عن الفد وهذا اذا صلحهم مدة فواى بعضه قبل مضى المدد واما اذا مضى المدد بطل الصلح
مضيتها فلا سبيل لهم ولو كانت المودة على جعل فقتله قبل مضى المدد رده عليهم بحصنه لانه مقابل
بالامان في المدد فيرجعون مما لم يسلم لهم الا ان فيه **قال** ونقائل لانك لو كان ملهم لان النبذ
لنقض العهد وقد استقرت الحجة منهم فلا يتصور نقضه بعد ذلك وهذا اذا دخل في الاسلام جماعة منهم
لم ينقو به باذن ملكهم وقائلوا المسلمين علانية لما ذكرنا وان كان دخولهم بغير اذن ملهم انتقض العهد فيهم
لا غير حتى يجوز قتلهم واسترقاقهم لانهم استسلموا وانفسهم فبطل العهد في حق غيرهم
لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن منع لم يكن نقضا للعهد **قال** والمريد ان يصالح المريد
بلا اخذ مال منهم لان الاشلاء مرجوة منهم فجاز فاحذر لنا لطعافه اذا كان في الناحية مصلحة للمسلمين
فما في اهل الحرب وانما لم يوجد منهم المال لانه لشبه الجزية لان ذلك مما تتركه القتال بالمال غير ان الجزية مؤنة
وهذا موقت وهم لا يتقبل منهم الجزية فكذلك هذا **قال** فان اخذ لم يسره ايا ان اخذ المال منهم على الصلح
لا رده عليهم لان اموالهم غير مضمومة فجاز اخذها بالملك بغير رضاهم وعلى هذا اذا اطلب اهل البني المودة
اجبوا اليها ان كان فيه مصلحة لايل الودل ولا يوجد منهم شي لانه لا يجوز وضع الجزية عليهم واموالهم مضمومة
قال فلم ينفع منهم سلاحا منهم اى من اهل الحرب لانه عليه السلام نهى عن ذلك ولا فيه بقوة لم يجرم
ولذا الاراع والحدس لما فيه من تقويتهم على الحرب لان الحدس اصل الصلاح ولذا بعد الصلح لانه على شرف
النقض والانتضا ولذا الرقية لانهم يتوالدون عندم فيعودون حربا علينا ولا فرق بين ان يكون مسلما
او كافرا لما ذكرنا من ما يمنع من الرجوع به الا اذا اسلم العبد وان باذل شيئا مما ذكرنا بحسنه لا يمنع من الرجوع
به الا اذا كان خيرا وان باعته بدهم ثم اشتراه ثم اشترى غيره ممنع مطلقا ولا يمنع من ادخال الطعام
والقماش والقياس ان يمنع لان فيه تقويتهم الا ان اشركناه بما روي عنه عليه السلام امر عامه ان يبيع
اهل مكة **قال** ولا يقتل من امنه حرا وحره لان امان واحد حر من المسلمين كافر او احدا جماعة صحيح
لقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة لسيئها اذ نام رذاه احد الذمة العهد وادناهم اى اقليم
عدها وهو الواحد فانه ينوي العهد المويد والمؤت **قال** عليه السلام ان المرأة لناخذ القوم اى تحبس
رذاه احد والفردي **قال** حديث حسن غريب واجاز عليه السلام اما زام هان في بطلان المشركين يوم
فتح مكة فمما رواه مسلم والبخاري واحمد ولان الواحد من اهل القتال نفسه وماله او ماله ومن اهل
مبقة الاسلام فحافوته بسفلة امانه في حقه لولائه على نفسه ثم سددى لا غيره ضرره عدم التعزى لول
سببه لا يخفى وهو الاسلام فصا رذاه لانه الزوج بيان انه لا يخفى ان العصبة من العنل وخرمته
الاسترقاق والاستغناء لا يتصور ان يثبت في بعض شخص دون بعضه وما لا يخفى لا يستل الا ما لا
ثبت في الحل في حق الحل لانه لمصلحة الحل مقوم الواحد مقام الحل لقادر اجتماع الحل وشرط ان يكون
العاهد حرا لان الرقيق ليس من اهل الجهاد ولا يخافه فلم يحصل له الامن منه حتى يتولى الى غيره **قال**
ونبذ لو شئ اى يندى الامام الواحد اذا كان شرار عاتة لمصالح المسلمين واحراز عن القود وقال رسول الله

سلاخا

صلى الله عليه وسلم لعل غادروا يوم القيمة يعرف بيور واه احد والبخاري ومسلم ومودبه الامام لا يفرد
بنايه بخلاف ما اذا كان فيه مصلحة لانه ما نفوت بالناخر فعد **قال** وبطلان امان ذي
لانه منهم هم ولذا لا ولاية له على المسلم ولم يوجد منه سبب الا امان ايضا وهو الايمان لا اذا امره اغير
العسكر ان يؤمنهم فجزا امانه لروا ذلك المعنى براهي المسلم **قال** واسير وتاجر لانها مقبولة ان
تحت ايديهم فلا تخافونها واما امان من الخوف ولا يمانحجران عليه فغير امان عن المصلحة ولو جاز
مثل هذا الحصنوا با امانه لما استند عليهم الامر فيؤدى الى سلب باب الفتح ولذا امان المسلم الذي اسلم في ازم
ولم يماجر الدنيا ولذا لو دخل مسلم في عسكر اهل الحرب في دار الاسلام وانهم لا يصح امانه لانه مقبور بمقتضى
فلا يصح الا اذا امنهم من بقاومهم بخلاف ما اذا امن عشرين او نحوهم في دار الاسلام حيث يجوز امانه لان الوايد
وان كان مقبورا با اعتبار نفسه حيث لا يبقاومهم لانه قاهر بمنع بقوة المسلمين اذهم لا يمنعون عن جماعة
المسلمين فجاز قاهرهم حكما خلافا لجيش فانهم يمنعون فلا يتون في قهر حقيقة ولا حقا الا ترى ان فوما
من اهل الحرب لو دخلوا اذ انا بغير امان كانوا فيا ولو دخل جند عظم منهم فقاتلهم قوم من المسلمين حتى
قهرهم كانوا لهم خاصة لعدم صبر وورهم مقبورين حصونهم في دار الاسلام وعلى هذا التفصيل لو اخرجهم
واحد مرة الى الحرب الى دار الاسلام او دار الحرب الى عسكر المسلمين لانهم يخرجون بسؤكهم اذا كانوا جندا
عظما ولا لافا لافا لان فلاجوز عديم **قال** وعبد مجور اى لا يجوز امان عبد مجور عليه عن القتال
وقال مجور وانشافى مجورا امانه وابو يوسف مع محمد فمما ذكره الدرعي ومع اى حقة فمما ذكره الطحاوى
لمجد والشافعى ما روي من قوله عليه السلام ذمة المسلمين واحدة لسيئها اذ نام اى ادناهم خالا وهو
العبد ولانه مؤمن اهل القتال فحافوته فلون اهل اللامان كما لما دون له في القتال وهذا لان لا ذن فالبيرة
ويرفع الما لا في ثبات الاملية لمن ليس باهل واهلية هذا التصرف بالامان والامتناع ولهذا الوعد
معهم عقد الذمة جاز لما قلنا فكذلك اهل اولى لانه ليس للناييد فمكن بقضه عند ظهور الخلل فيه وانما لا
ملك القتال لما فيه من تعظيم مصلحته على المولى ولا تقطع في اللام المجردة بل فيه نفع يعود الى المولى وغير
من المسلمين اذ اللام فيه في مثل هذه الحالة ولاى حقة انا لافان جها فمعنى على ما ذكرنا وهو مجور عليه
فلون مجور اعليه عن الامان بالتقرون حقة ان الامان ازالة الخوف ومن لم يباشر القتال لا تخافونه فثبت
نصح امانه ولانه نوع جها فلا فعله الامر بشاره فخطي ظاهرا فممنع لافا لافا بباب الفتح خلاف
العهد لما دون له في القتال لانه عالم بوجود الجهاد وخافوته لم يباشر به القتال وخلاف المرأة لا يمانح
اهل الجهاد بما لها وكذا نفسها حتى يخرج لتعمل عملا لها وذلك جهاد منها فحصل الخوف منها بخلاف
عقد الذمة لانه خلف عن الاسلام فهو بمنزلة الدعوة الدية ولانه مقابل بالجزية فلون بقوه ظاهر
ولا لانه فرض عليهم عند طلبهم ذلك واستقاطا الفرض يقع بمحض فافترقا ولو امن صبي لا يعقل لا يصح
المجنون وان كان يعقل وهو مجور عليه فعلى الخلاف وان كان ما دون له في القتال فالاصح انه صحيح لانها
ومحظ العقول الذي يعقل الاسلام وتصنفه بمنزلة الصبي الذي يعقل فمما ذكرنا قاله اعلم بالصواب
باب الفناجير وقسمتها قال رحمه الله ما فتح الامام عنوة منهم
مننا او اقراهم او وضع الجزية والحراج يعنى اذ فتح الامام بلدة قهرهم او بالختار ان شاقسها من العاين

ق

يقضي بعد اخرج الخبر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير وان شأنا اقرها لها عليها ووضع علمه الجري
وعلى اراضيهم الخراج كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق موافقة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
ولم يجد من خالفه من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وقال عمر رضي الله عنه اما والذي نفسي بيده
لو ان اتزل اخر الناس ما ليرهم من شئ مما تحت على قرته الا صمتها ما قسم رسول الله صلى الله عليه
وسلم خبير ولا في تركها خزانة لهم بعلسمو نهروا الهخاري وقيل الاول هو الاول عند حاجة الغامر
والثاني عند عدم الحاجة للون عر للنواب وهذا في العفارة واما المنقول وحده فلا يجوز المنز به علمهم
لانه لم يرد في الشرع لانه لا بد ولم ينقطع والجواز باعتبار الدوام نظر لهم ولم يرد في الشرع وهذا الجواز
بالرقاب بعد ذلك لانه لا يرضى بالموث والاسلام وانما يجوز بغير الرضا في الاستغفار بالانوار
عن الجهاد ثم اذ لم يرضى بالرقاب ولا ارضى بغيره من المنقول قد رما منها لهم هو العمل لان عمر رضي
عنه ترك لهم ذلك وهو الفدوة في الباب ولان مقودة الارض بالزراعة وهم لا يقدرون على الزراعة ولا
بالتقاضي لانه ان يكلفهم بها بدون الالة وقال الشافعي لا يجوز المنع لهم بالاراضي بل يقتضيها بيان
القائم لانهم ملوكها بالاستيلاء فلا يجوز ابطال ملكهم او حصرهم عنها الا بعدل بغيره والخراج لا يرد له
لقلته خلاف المن على الرقاب لان الامام ان ينظر لهم بالعدل اضلا فبالعرض لقليل اولى وهذا لان
الادوية حربا ضد الخلق والرفق غرض مشبهة الامام فقدر لا شرفه ان يتردد على اصل الحرب
ولنا ما روينا من اجماع الصحابة رضي الله عنهم وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة ومن
بها على اهليها ولم يقتلها بغير القاتل على الدليل على انها هتت عنوة قول ابي هريرة فانطلقنا وما بنا
احد منا ان يقتل منهم ما شأنا الا قتله فقال عليه السلام لما اشتد عليهم الفتن من طعن بابة هو امن ورب
دخله اذ ابي سفيان هو امن كل ذلك رواه احمد ومسلم واخرت ام هاني في رجلها فاردت على قتله فمعتة
فاخرت بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد اجرت من اجرت يا ام هاني رواه احمد والبخاري
ولو كان فتحها بالشك لكانت الامان بذلك لا بما ذكرنا ولا في نظرهم ولم يرد في الشرع لانهم كالأمة
للعاملة لهم العاملة بوجوه الزراعة والمون مرتفعة عنهم والخراج وان قل في الحال هو الاثر في المال
فالعدل الدائم خبير من كثير المنقطع **قال** ومن لا ساري او استرق او تروهم احرارا اذمة لنا متناه
ان الامام بالخيار في لا ساري ان شأنا فمهم ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بني قريظة فانه قتل
مقاتلهم واسترق ذرارهم وفيه حسم مادة الفساد وان شأنا سرقهم لان فيه توفير المسفحة المسلمين مع
دفع شرهم وقدما عقدا لاجماع على جوان الامشركي العرب والمرئدين لما عرف في موضعه وان شأنا تروهم
احرارا اذمة للمسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه على ما سنا وشروهم قد لا تفتح بذلك مع توفير المسفحة لهم لانه
لا استرقاقا لامشركي العرب والمرئدين على ما سنا ان شاء الله تعالى وليس له من اسلم منهم الا الاسترقاق
لان قتله او وضع الجزية عليه بعد اسلامه لا يجوز **قال** وحرم رد من الى دار الحرب والعدا والمز
لان في ذلك كله يترتب عليهم على المسلمين وعودهم حربا عليهم ودفع شرهم خيرا من انقاد الاسرار المسلم لان
بقائه في ايديهم غير مضاف لنا وتقويتهم بدفع اسرهم مضافا لنا فحرم وعن ابي حنيفة انه لا يترك
بان ينادي هم اسارى المسلمين وهو قول محمد لان خليف المسلمين من ايديهم واجب ولا يترتب اليه الا به

ابن كثير في تفسيره
في تفسيره

وليس فيه الاثر من ترك مل اسارى العفار وذلك جازي دون هذا الا ترى ان الامام ان يتركه وتضع عليه
الجزية على ما سنا ومنفعة تخلص المسلم ولما ستر قايهم او جعلهم ذمة او قوت روى انه عليه السلام
فادى بهم اسارى المسلمين وذكر في السير الكبر ان هذا هو اظهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف
يجوز ذلك قبل القسمة لا بعد لان الثابت في القسمة حقيقة الملك فلا يجوز ابطاله بدون رضاه
بعوضه سنا والمعا وضمت خلاف ما قبله لانه لم يثبت فيه حقيقة الملك وانما الثابت فيه حق الملك فلا
يمنع الامام من التصرف فيه ولو اسلم الاسير لا يبادى به لانه القايمة الا اذا طالت به نفسه وهو مأمون
عليه وانما المفادة بالمال فلا يجوز عند عدم الحاجة الى المال وان احتاجوا اليه جاز وقال الشافعي
يجوز مطلقا وكذا في مفادة اسراهم باسرى المسلمين يجوز عنده لتقوله تعالى فثاب والوثاق فاثابنا
بعد واما ذلك وان ثبت عليه السلام من المشرق يوم بد المال فلا عن انفسهم قلنا نسخ ذلك كله بانه السيف
لاز المن في القدامد دور في سورن محمد ومي مكة واية السيف في سورن براء ومي ارسون نزلت وغوت
عليه السلام على الاخذ يوم بدر فولو تعالى لولا هات من الله سبحانه الالة فخلص هو عليه السلام وابو بكر
بيكبان وقال عليه السلام لو نزل من السما عذاب لما جاز الا عمر وكان قد قال يقتلهم دون اخذ القدا
منهم **قال** وعقر مواش شق اخر لهما فذبح وحرق حتى حرم عقر المواشي في دار الحرب اذ ائذ اخر
الى دار الاسلام بل يذبح وحرق وقال الشافعي يترك في دار الحرب لانه عليه السلام نهى عن ذبح المشاة
الا ما حله **ولنا** ان ذبح الانعام جاز لغرض صحيح ولا غرض اصح من كسر شوكتهم والحق الفظي لم يحرق
كي لا ينفذوا بالهم فما تحرب بيومهم وينقطع اشجارهم وينقطع رزوعهم ولا يحرق قبل الذبح لانه منهي عنه ولا
يعقر لانه مثله وحرق الاستلوة وما لا يحرق منها يد من مكان لا ينفذون عليه في لا ينفذون بها وان
تعد رعيهم نقل النبي يقتل رجال منهم ويحلى الدار في مضض حتى يموتوا جوعا وعطشا لا يعود
ضررهم علينا بالنوال **قال** وصية غنية في دارهم لا للاداع اي حرم قسمة الغنية في دار الحرب
لغير ايداع وقال الشافعي يجوز قسمتها في دار الحرب ولما ستر قايهم وهذا شاع ان الملك لا يثبت
قبل الاخر اذ دار الاسلام عندنا وعند منعت وبني على هذا الاصل مسائل **منها** اذ الجهم مدد قبل
الاحراز بالدار لا مشا رويهم عنده وعندنا يشار لوم **ومنها** ان والجا من الفاعل لو وطى امة من
السبي فولدت فادعاه بعتت نسبته عنده وصارت ام ولد له وعندنا لا يثبت لعدا الملك وبحج العقر
ونقسم الامة والولد والعقرب بين الفاعل **ومنها** جواز بيعه فعده يجوز وعندنا لا **ومنها** اذا
مات واحد قبل الاخر اذ يورث نصيبه عنده وعندنا لا يورث **ومنها** ما لو ائلف من جاز من الغزاة
شبا من العسمة لا يضمن عندنا وعندنا يضمن **ومنها** انما لو قسم الامام الغنية لاعن اجتهاد ولا حاجة
الغزاة لا يصح عندنا وعندنا يصح **له** ان النبي عليه السلام قسم غنما يخير فيها وغانم من المصطلق
فيها ولا يوجب للملك قد تم وهو الاستيلاء على مباح فترت عليه موجه كالا صطياد والاحتطاب
وانا انه عليه السلام نهى عن بيع الغنية في دار الحرب والغنية فيها معنى البيع لا شتمها لها على المباداة
معنى البيع ايضا على الخلاف فلو كان حجة عليه وفي الغنية دلالة ولان فيه قطع حتى المدة فلا يسوغ
للاستبعاد عن الغوث ولا لا يستلوا يكون باثبات اليد والشفل ولم يوجب القتل لؤد رهم على الاستبعاد

جها

والعصر تنفع بالعين ولاشي عليه ان هناك لانه لما قلنا ان الرد صار في حكم اللفظة **قال** رحمه الله ومن
اسلم منهم احوز نفسه وطفلة اي من اسلم من اهل الحرب في دار الحرب احوز باسلامه واولاده الصغار والوجوه
القاصم وهو الاسلام فلا يجوز قتله ولا استرقاقه لانه جزا الكفر ان يد او يدفع الشر والمسلم لا يستلما
بالرق وقد اندفع شره بالاسلام واولاده الصغار يتبع له يملكون به وهذا اذا اسلم قبل ان ياخذه المسلمون
وان اسلم بعده فهو عبد لانه اسلم بعد العقد سبب الملك فيه فلا يرفع به بالاسلام حصنة الملك وكذا
لو اسلم بعد ما اخذ اولاده الصغار وماله ولم يوجز هو حتى اسلم احوز باسلامه نفسه بحسب لا بعقد والسبب
غيره **قال** وكل مال موه لقلوبه عليه السلام امرت ان قالوا لنا حتى نقول لا اله الا الله فاذا قالوا
عصوا مني ما هم واموالهم وقال عليه السلام ليصغر يا صخر ان تقوم اذا اتوا الحوز واد ما هم ولما لم يأت
بمن الحصنة سبقت اليه بالظاهر **فان قلت** او يدعة عند مسلم او يدعي لانه في يد حكماء
اذ يكمل المودع هذا المودع لانه عامل له في المخط ويحتمل صحة خلاف ما اذا كانت في ايديهما عصيا حيث
يكون فناء عند اي حصنة لان ذلك ليس جديا للمالك وخلاف ما اذا كان في يد الحري ودعوة او غصبا لان
يد ليست محترمة ولا صحة حتى يحار لنا النعم **فان قلت** دون ذلك الدار لانه كافر حري غير
تابع له في الاسلام وغيره فلا يحوز معصوما عن الفصل والاستغناء خلاف اولاده الصغار **قال**
وزوجه وحملها لهما كما في حريته غير تامة له فليس ترق وحملها جزمتها مبدعها في الرق وقال الشافعي
لا يحوز الجلاء لانه مسلم بغيره فلا يملك بالرق بالولد المقتل فلما لم يسترق دفعا لولد الجارية
من غير مولاها فان هذا في حق البيع بمنزلة اليقاع والاسلام لا ينافي بقا الرق خلافا لمقتل لعدم الجزية
قال وعثمان لانه ليس في يد حصنة فلو كان فداء وقال الشافعي هو له ولا يحوز فداء لانه في يدهم
فالمقتول ولنا ان العتق في يد اهل الحرب وسقطت اذ في من حمله دار الحرب ولم حري في يد حصنة وهو في
قول محمد بن كبره من الاموال بناء على ان المدا حصنة تبت عند في العتق لا يرى انه يصور فيه الغصب
عنده وبه كان يقول ابو يوسف او لا ثم رجع عنه **قال** وعبد المقاتل لانه لما تمرد على مولاه خرج من
يد مولاه بجلاء لاريم وما كان غصبا في يد حري او ودعوة في لان ذلك ليس محترمة وكذلك اذا كان
في يد مسلم او في غصبا عند اي حصنة وقال محمد لا يكون فداء لان المالك تابع لنفسه وقد صارت معصومة
باسلامه فليتها ماله فيها وله انه مال مباح فملك بالاستيلاء والعقل يقتضي معصومة بالاسلام بل هو
محرم العرض في الاصل لونه مكلما ولهذا لم يصير معصومة بالاسلام وابطاحه العرض كان لرفع شره وقد
اندمع بالاسلام فلذا لم يعرض له خلافا للمالك لانه خلق عربة للامتثال فان جلا للمالك على ما كان والابو
مع اي حصنة في رواية ومع محمد في اخرى ولان مسلما او ذميا دخل دار الحرب بايمان فاصاب ما لا يملك
المسلمون على الدار محكم حكم من اسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حري في رواية ابي ثمان
لان العتمة كانت ثابتة لهذا المال تبع للمالك فلا يزل وفي رواية اي حصن جون فناء لما ذكرنا وقالوا
رواية ابي ثمان ان اصبح وهذا كله اذ اظهر المسلمون على دارهم واما اذا غاروا عليها ولم يظهروا وكذلك
الحكم عند محمد وعند اي حصنة تصير جميع ما له فداء لان نفسه واولاده الصغار في حق سوى الاخوان والظواهر
لاستوائهما في السببية للمالك والابو حصنة فرق بينهما والفرق ان بالظواهر صار قاتلا لدار الاسلام فانت

بره على ما في يد ثابتة حصنة وحكما باعتبار منعة المسلمين وبما للمسلم من محترمة فلا يجوز ابطالها واما ما لا
فلم تصدرا لاسلام فلم تصير على المقتول ثابتة حكما لان اهل الحرب ثابتة خافضة وادوية لاسماها
على الدار باعتبار المدة والشدة ولهذا لا تصير الغنمة ملكا لافان في دار الحرب والعصمة انما تثبت في
باعتبار الدار حقيقة وحكما ولم يوجد مقتت على اقل الاباحة وحكم من اسلم في دار الحرب وخرج المينا على هذا
العصل دون في المخط **فصل في حصنة القسمة** يجب على الامام ان يسم الغنمة
ويخرج حصتها لقوله تعالى فان لله حصة ونقسم اربعة الا حارس على الفان يمين للمصرون الواردة فيه وعليه
اجماع المسلمين **قال** رحمه الله للرجل سهم وللنارس سهمان وهذا عداي حصنة وقال الفارس
لمنة اسلم لقول ابن عمر انه عليه السلام اسلم للفارس ثلثه اسهم وللرجل سهمان ورواه الجماعة ولا الاختلاف
بالقنا وغنائ على ثلثه امثال الرجل لانه للرجل الفروا والباقى والرجل للثبات لا غير ولاي حصنة ورحمة الله
قول محمد بن كبره فسمت خبري ان قال انه عليه السلام اعطى الفارس سهمين والرجل سهمان ورواه احمد وابو داود
ولان للرجل الفروا من جنس واحد اذا الفروا ليس بمحصنين لنفسه واما اسحق لاجل الفرقون غنائ مثل غنائ
الرجل ففضل عليهم بسهم ولان مقتدا الزيادة لا يوجب عليه حصنة فليدار الحليم على سبب ظاهر وهو الراس
والفرس مع انما منع ان زيادة الغنائ يستحق الزيادة بل ما ذكرنا الا في الشافعي بالاسلاح الرغنا
من الاعزل ومع هذا لا يستحق الزيادة ولان الفرس يتبع فلا يزيد سهمه على الاصل معارواة محمول على
التفصيل كما روي انه عليه السلام اعطى سبعة من الاوع سهم الفارس والرجل مائة احمد ومسلم معناه وهو
كذلك راجلا الجارية والاطير لا يستحق سهمها من الغنمة واما اعطاء رخصا لجلد في الفصال وقال خير
رجالنا سبعة من الاوع وخير فرساننا ابو قتادة **قال** ولو له فرسان اي ولو كان له فرسان لا
يستحق الا سهمين معناه انه لا يسهم الا فرسا واحدا اذا فاد فرسين او اكثر وقال ابو يوسف يسهم لفرسان
لانه عليه السلام اعطى الرب خمسة اسهم ولانه يحتاج في الفصال الى فرسين وربما يعي الواحد فحتاج الى
الاخر واما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم يوم خيبر لصاحب الفارس الا فرسا واحدا ولانه يستحق السهم
بالارباع عند مجاوز الدار باعتبار ما هو له اليه اسهم من الفصال معهم فارسا او رجلا والفصال لا
يقتضون الا فرسا واحدا فليسهم له لا غير ولهذا لا يسهم للمثمة والدر بالافاق والصحيح من حكاية الزبير انه
عليه السلام اعطاه اربعة اسهم سهمها له وسهمها لأمه صفة وسهمها لفرسه ورواه احمد فلا يزم حجة ولكن
صحيح هو محمول على التمثل على نحو ما ذكرنا من حكاية ابن الاوع والذي يدل عليه انه ليس فيه انه فاد فرسين
والبراد من كالعناق لان الارهاب هو السبب وذلك باسم الخيل قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدا
الله وهو ثمنها ولها والجهن والمقرق ولان العناق اذا في الجري فالبرد وان اصابوا البرع عطا في
كل واحد منهما مائة مقبوضة فاستويا واهل الشام لا يسهمون للبردون والجهة عليهم ما ملونا وما ذكرنا
من المعنى **قال** والراحلة والبغلي لا يحوزن الراحلة والبغلي كالعناق حتى لا يسهم لهما لان الارهاب
لا يقع بهما الا بفالن عليهما **قال** والعبرة للفارس والرجل عند المجاوز اي لا يصبر لونه فارسا
او رجلا عند مجاوز الدار حتى لو دخل دار الحرب فارسا فمقت فرسه وقابل رجلا اسحق سهم الفارس لو حوز
الفصال لانه فارسا حقيقة وهو اقوى من الفدرى وعند الشافعي يعتبر لونه فارسا او رجلا حال العتق والحرب

وبعد هذا السامع



لأنه سببا لا سببا أما المجاوزة فوسيلة إلى السبب فلا يعتبر بالخروج من البيت ولنا أن المجاوزة
نفسها أقوى الجهاد لأن الخوف بها عليهم ولهذا يحتاج عند الدخول إلى شولة وجيش عظيم والحال بعدها
حالاً لا ذماً فلا يخبر بها ولهذا يكتب الإمام أسماء الفريسان والرجال عند ما لا غير ويقول العدو لهم
دخلوها والجهاد يكون بالارهاب كما يكون بالقتل ويؤيد يستحق الفارس الزيادة لا بالقتل فلهذا لا يار
والارهاب أشد عليهم من القتل وهو المقصود بقوله تعالى ترهبون بوعده والله وبقره ولا يكون مؤطناً
يغفل الكفار بوعده منكرهم وسكرتهم فانت من الحالة الأولى باعتبار الحصول المقصود عندها وهو الشرط
الاربي أن أحداً لم يشترط بقا الفريسان تمام الاستحقاق حتى لو هلك الفريسان بعد اشتراط الهزيمة قبل احوال
الغنية استحق منهم الفارس ولا معنى لما قاله الساماني لأن الوقوف على حقيقة القتال متعسر لأنه حال القتال
الصفيين ولا حكم لا يعلق بمثله ولو دخل فارساً وقاتل واجل انصق المكان استحق منهم الفارس وقد الوكان في
السفينة لهم به القتال فارساً وهو بالمباشرة الاربي أن الردى والمرد يستحقون به وهذا الجند فيما
أصاب السرية وكشروط ان حوز الفريسان حال القتال بان حوز صحاباً كبراً حتى لو دخل ممراد ومرضى لا يستحق
سهم الفريسان لأنه لا يقصد به القتال وقد الوكان في رواية الحسين بن عيسى في رواية الحسن بن عيسى
اعباراً للمجازاة وفي ظاهر الرواية يستحق سهم الرجال لأن الإقدام على القتال يدل على انهم من
من فصد به بالمجازاة القتال فارساً ولو باعته بعد انقضاء الحرب فله سهم الفريسان وهذا إذا باعته حال القتال
عند البعض ولا يصح أنه لا يستحق سهم الفريسان لأن بيعه يدل على ان غرضه التجار الآلة كان ينظر
عن يده ولو دخل على فري من مضروب او مشتق او مشتق آخر ثم استرده المالك فقال له لا استحق سهم
الفريسان في رواية اعتباراً للمجازاة وفي رواية يستحق سهم الرجال لأنه لم يصح على القتال فارساً
حتى دخل على هذا الفري مع علمه ان صاحبه ان استرده أي وقت شاء وان حدة الاجازة ينقض **قال**
والملوك والامراء والصبي والذمي الرضخ لا السهم لقول ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان لغزو النساء فيدأون الجرحا ويخربون من الغنية وأما سهم فلم يضرب لمن وقال انصالح من المرأة
والعدسهم الا ان يخن يامن غنائم القوم رواهما احمد ومسلم وقال انصالح ان النبي صلى الله عليه وسلم
يعطي المرأة والمملوك من الغنائم دون نصيب الجليل ولأن الجهاد عبادة والذمي ليس من اهل والمرأة
والصبي عاجزان عنه ولهذا لم يطعهما فرضه والعبد لا مملوك ولا له منعة فلم يستحقوا السهم الكامل
لكن رضى على من رماه الامام حرصاً لهم على القتال وما روى انه عليه السلام اسهم لقوم من اليهود
فالوامعة والصبيا فمما رواهما الترمذي والبيهقي والدارقطني والبيهقي والدارقطني والبيهقي والدارقطني
عبد لقيام الرقبة وقوم عجزه فمنعوا الموت وانما رضى لهم اذا باعوا القتال او كانت المرأة تداوي
الجرحي وقوم مصلح المرضى لعجزها عن حقيقة القتال فلهذا لا يعلق حالها او دل الذمي على الطريق
لأنه لا يعلقه المسلمون ولا يبلغ بالرضخ السهم لأنهم لا يسمون الجليل في عمل الجهاد الا في حالة
الذمي فانه يراى على السهم اذا كانت في دلالته منفعة عظيمة لأن الدلالة ليست من عمل الجهاد فلا يلزم
منه النسبة في الجهاد اذا ما كان خذله في الدلالة بمنزلة الاجر فوعطى بالها جالبغ والاجر لا يسهم له لأنه
دخل الخدمة المستأجر لا للقتال وان ترك الخدمة وقاتل سهم له فصارت كاهل سوق القتال والمقاتل

الرب

المدني
الغنية

لهم

فلا شيء له ولا يجر له اجر ونصبت في الغنية **قال** والجسر للثاني والمساكين وابن السبيل وقدم
ذوو القربى الفقراء منهم عليهم ولا حق لا غنياءهم أي يقدم الفقراء من ذوي القربى على الطوائف البعيدة
الساكنة في حمة الله لذوي القربى خمس الخمس استوي فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
وحون ذل للثاني هاشم وبني المطلب ولا حون لغيرهم فحاصله ان الخمس يقسم للمقاتلة عندنا وعند غيرنا
سهم لذوي القربى وسهم للنبي عليه السلام عطية فيه الامام ويصرفه الى مصالح المسلمين وابقى للثاني
لقوله تعالى فان لله خمسة وللرسول ولذوي القربى وقال صلى الله عليه وسلم ياتي هاشم ان الله لم يحرم
غسالة ايدي الناس فخرم عليكم الصدقة وعوضكم منها خمس الخمس من الغنية ولم يفرق في الجاه واليه
السنة بين الفقراء والغني واعطى عليه السلام العباس وكان غنياً **ولكن** ان الخلفاء الراشدين قسموا
على ملته على نحو ما قلنا محض من الصحابة في ان اجتماعاً وبين ان انقسمه عليه السلام لم تكن بطريق الحتم وفيما
روى اشارة الى ان لا غنياء منهم لا يستحقون لأن العوض انما يثبت في حق من ثبت في حقه المعوض وهم
الفقراء والنبي عليه السلام فكان يطبق للنصرة لا للقرابة الا ترى انه عليه السلام مل فقال انهم لغير
يزالوا معي هكذا في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصحابه وبين يده ان المراتب من ذوي القربى قريب
النصرة لا قرب القرابة ولهذا لم يحرم الزكاة على بعض الهاشميين لعدم النصرة باولاد اي طب وقدمنا في الزكاة
بحققة انه عليه السلام اعطى بني المطلب ولم يعط بني عبد شمس ولا بني نوفل بن عبد مناف وهو من بني
عبد شمس وجبر بن مظلم وهو من بني نوفل فقال لا انا لانك فضل بني هاشم لكامل الذي وصفتك الله تعالى
فهم ولعن عن بني المطلب في القرابة اليك سواء ما تالك اعطيتهم وحرمتنا فقال انهم لم يزلوا معي
هكذا في الجاهلية والاسلام يشترط ان نصرتهم له لانهم قاموا معه حين ارادت قدس فله عليه السلام
ودخل بنو نوفل وعبد شمس في عهد قريش ولو كان لاجل القرابة لما خصهم لان عبد شمس ونوفل بنو هاشم
لا يبه وامه والمطلب كان اخاه لا يبه فقاما اقرب منه اليه والمراد بالنصرة كونهم معه في النصرة
بالكلام والمصاحبة لا بالمقاتلة ولهذا كان لسانهم فيه نصيب ثم سقط ذلك بكونه عليه السلام لعادهم
ذلك العلة وهي النصرة فليست بقرينة بالقرابة لانها في معنى الصدقة حتى كانوا باخذونة في
زعمه عليه السلام وفي قوله تعالى لا يجوز ذلة بني لا غنياء اشارة اليه وقال الطحاوي سقط نصيب
القرابة النصا والاول اظهر **قال** وذرته تعالى النبيل يعني ما ذل الله تعالى في الجنس بقوله تعالى
فان الله خمسة لاقتناح الكلام تبركاً باسمه تعالى لأن اللله وهو غير محتاج الى شيء **قال** وسهم
النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي لأنه عليه السلام كان يستحقه بالرسالة والرسول بعده
الا ترى انه كيف اضافا ليه باسم الرسول بقوله وللرسول وكذا الصفي وهو شئ كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصطفيه لنفسه ويستعين به على امور المسلمين وكانت منة من الصفي رواه ابو داود **قال**
وان ذل خذله ومنه ذلهم بلا ذل خمس ما اخذوا ولا لا ينفقوا ان لم يكونوا ذل ومنه لا خمس لان الخمس
وظيفة الغنية وهي المأخوذة قهر او غلبة وذلك يحصل بالمنة وان لم يكن لمنة حوز اخذتم اخلاصاً
وسرقة لا قهر او غلبة ولا خمس وان خلوا باذن الامام فلهما ولا خمس لانهما لا يجران الخمس لانهم انما اخذوا
بالامراء فصار كالمعونة خلاف ما اذا دخلوا بغرابة حوز لا خمس لانه لا يجب عليهم نصرتهم اذ ليس فيه

وهو للمسلمين خلاف بما اذا كان لهم منعة حيث يحبس لانه يجب عليه نصرهم كذا لمزم وهو المسلم **قال**
رحمة الله ولا امام ان ينقل قوله من قتل قتلا فله سلبه وبقوله للسيرة جعلت لهم الرية بعد الخمس
لانه تحريض على القتال وهو مذروب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي تحريض المؤمنين على القتال وحرض
عليه السلام بالسيف على القتال فقال من قتل قتلا فله سلبه وراه احمد والبخاري ومسلم
ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرية بعد الخمس ووجهه رواه احمد وابوداود وكان عليه السلام
ينقل في البدانة الرية وفي الرجوة الثلث رواه احمد وابن ماجه والترمذي في حان الزيادة في الرجوة
لاجل انهم يملكون وقوله بعد الخمس ليس على سبيل الشرط بل لانه لو نقل رية الجواز وانما وقع ذلك
اتفاقا لا لري لو نقل السيرة بالجر جاز فهذا الاولى ثم قد يكون السبيل غير ما ذكرهنا بالدرهم والدينار
او يقول من اخذ شيئا فهو له ويدخل الامام نفسه في قوله من قتل قتلا فله سلبه استحضارا لانه ليس
بابا لقضا وانما هو من باب استحسان الغنمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سقما او ضحفا فلا يمتنع به
علافا ما اذا قال من قتلته انا فلي سلبه حيث لا يستحق لانه ينقص نفسه فصارت غنما وعلافا ما اذا قال
من قتل منكم قتلا فله سلبه حيث لا يدخل لانه يميز نفسه منهم ثم انما استحق السلب بقتله اذا كان المنقول
مباحا فله حتى لا يستحق السلب مثل النساء والصبيان والمجانين لان المنقل تحريض على القتال
وانما استحق ذلك في المقاتلة حتى لو قال الصبي استحق سلبه لانه مباح الدم ويستحق بقتل المريض والاجير
منهم والناجر في غيرهم والذمي الذي يقتل لعنه ويخرج اليهم لان بيتهم مباحة للقتال او هم مقاتلون
برايهم ولا ينبغي له ان ينقل كل ما خذوذ في السر الكبر اذا قال الامام للمسلم ما اصبتم فنولم بعد
الحمير ولم نقل بعد الحمير لا يجوز لان المقصود من السبيل التحريض وانما يحصل ذلك بتخصيص بعض الشيء
ابطال بفضل القارى على الرجل وابطال الحمير ولا يجوز **قال** وينقل بعد الاخر اذن من الحرس فقطع
لا يجوز ان ينقل بعد حرازة الغنمة بل لا لاشلام الامر الحرس لان حق الغنم قد تادم فيه بالاحراز في الدار
ولهذا يورث منه لو مات فلا يجوز ابطال حرمهم وليس لهم في الحرس حرازة الامام ان ينقل منه **فان قيل**
حق الفقهاء ان يذكروا في الحرس فلا يجوز ابطال حرازة الامام حرازة الغنم **قلنا** انما يجوز
ذلك باعتبار ان المدفوع اليه مقصود بان كان فقيرا وهذا لان المستحق للحرس فقير غير معين
فاذا جاز صرفه الى فقير لم يقابل مقصوده الى فقير مقاتل اولى لان فيه مصلحة المسلمين وصرف
المال الى المستحق وانما اذا كان المدفوع اليه غنيا فلا يجوز لما في هذا المنقل من ابطال حق الاصل
المصلحة **قال** والسلب للكل ان لم ينقل الى سلب طمع الجند من جملة الغنمة اذا لم ينقله المقاتل
وقال الشافعي هو للقاتل اذا كان من اهل ان يشركه وقد نقله مقلدا لما رواه والظاهر انه نصب
شرع لانه حمله ولان القاتل مقلدا اكثر منا فحق سلبه اظهارا للثبات بدينه ومن غيره **ولنا**
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسته وهو غنمة لانه ما خذ بقوة الجيش اذ لولا الجيش
لما حصل السلب ولا هب المباشرة الا ترى ان الرد يستحق الغنمة غير مباشرة فتنا فقس قسم
الغنم وما رواه حنبل المنقل فيمن ظلمه توفيقا بينة وبين ما نلوا والذي يدل عليه ما روى عن
ابن مسعود رضي الله عنه انه قال انتهيت الى رجل يوم بدر وهو ضرع يدب النار عتبه

منه من الغنم
منه من الغنم

سلف

له فجعلت انا وله بسيف لي غير طائل فاصبت يده فبدر سيفه فاخذته فضرته حتى قتلته ثم اتيت
البي صلى الله عليه وسلم فاجبرته ففعلني بسلبه رواه احمد ولو كان السلب للقاتل لما صح السبيل بخير
عليه ان غاده تم كانت تجارية بان السلب كان من جملة الغنمة وانما قال عليه السلام من قتل قتلا فله
منه فله سلبه يوم خيبر لما اصابهم ما اصابهم وراة بذلك عليه السلام تحريضهم على القتال حتى زوي
انما قتادة لما سمع المقالة طلب سلب قتله واخذه بعد ما كان نزلته واخذ ابو طلحة يومه سلب
عشرين رجلا والذي يدل على ما قلنا ان خاله نزل لوليد منع رجلا سلب قتله وكان عندهم امرا فاجبر النبي
عليه السلام بذلك فقال له اعطه ثم قال لا تقطعه ولو كان نصب شرع لما وقع ذلك والحديث صحيح
رواه مسلم واحمد ولا يقال لعل هذا مقدم لان خوف من مالك ذلالة قال خالد وهو الراوي لهذا الحديث
ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بل لئن استدلرتي ولو كان نصب شرع
لاستحقته وان كثر ولم ينزله عليه السلام عنه وانما منعه خاله لانه لم ينظمه في تلك الغزوة وراة
القتال لا يعتبر في جسد واحد على ما علمنا من قبل وليس في الحديث ما يدل على انه قتل مقلدا فاشترطه كون
زيادة وهو نسخ على ما عرف في موضعه ثم اذا مات المقتول على فون فلا اشكال فيه ان سلبه كون للقاتل
وانما خرمونه فان لم يقسم الغنمة قبل ان يموت فذلك وان مات بعد القسمة فلا يستحق سلبه
شيا لانه بالاحراز ما ادر ملك الغنم منه وانما حلف القاتل والقاتل ان يكون في ماله مات قبلما
وقالوا هم بعد ما قالوا قولهم لانهم سكرت ولو اخذت واحد وقيل اخذ السلب لمن اخذته ولو مات
فسلبه المستردون ثم وقع سلبه في الغنمة لا ياخذ الغنم ولو جروه نفسه ولم يسلبوا منه ثم ظهر عليه
المسلمون فسلبوه فهو للقاتل والفرق انهم يملكون السلب بالاحراز فانقطع ملك القاتل واذا لم يسلبوا منه
لم يملكونه **شنا قال** وهو مركبة وثيابه وسلاحه وما معه يعني السلب هو من الاشياء المعروفة
وذا ما على مرجه من السرج والالة وذا ما معه على الدابة من ماله في حمله او في وسطه وما عدا
ذلك فليس سلب هكذا ذكر في الهداية وفي المحط لوقال الامير من قتل قتلا فله قسمة وقيل رجل واحد
علامه فرس قاصم بجنبه من الصفين حوز فرسه للقاتل لان مقصود الامام قتل من كان متمكنا من القتال
فارسا وهذا متمكن منه خلاف ما اذا لم يكن بجنبه لانه لا يملك الا بالاحراز عن القتال ثم حكم المنقل
قطع حق الباقي عنه فاما الملك فلا يثبت له حتى يحوز بدار الاسلام لما علمنا من قبل حتى لو قال الامام من اصاب
جارية فهي له فاصابها رجل واستبرأها لاحتله وطعمها ولا سقما وكذا لو اصاب السلب غيره من الغزاة
بعد ما اخذته لا يجب عليه ضمانه وفيه خلاف يحد ثنا على ان الملك يثبت بنفس السبيل عند لانه اخضر به
فالمسلم اذا اشترى جارية في دار الحرب حل له وطعمها بعد الاستبراء وكذا هذا خلافا لمصلحة اذا اخذ جارية
في دار الحرب واستبرأها حيث لا يجوز له وطعمها لانه لم يملكها لعدم الاختصاص بها حتى لو حقه جني المسلمان
في دار الحرب شاركون فيها وعندنا لا يثبت الملك الا بالقهر ولا يتم القهر الا بالاحراز بالدار كما في الغنمة
في حق الجيش لانه قبل الاحراز قاهر يد امتهور وراة فيكون السبب ثابتا من وجوه دون وجه ولا اشتر
للسبيل تمام القهر وانما اثره في فائدة الحصص وقطع الشبهة فاما السبب للملك بعد المنقل فهو الا
بان سببا قبله فاشبهة المتلصص من هذا الوجه خلاف الجارية المستبرأة في دار الحرب لان السبب فيها

ليس للمالك القديم ان يأخذه لان حق الاخذ بثلث المالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول ولم يرد ملكه
القديم وانما ملكه بالشرا الجديد منه **قال** ولا يملكون حرنا ومدرنا وام ولدنا ومدا تبنا ونملك عليهم
جميع ذلك يعني بالقلبة لان السبب لا يبعد الحكم الا في محله وهو ليسوا بملك لان المحل للملك هو المال وهم
ليسوا بمالك اذ الحر معصوم بنفسه ولذا غير لان الحرية قد ثبتت فيه من وجوه خلاف رقاهم لان الشرايع
اسقطت عصمتهم جاز على خباياهم وجعلهم ارقاء ولا جناية من هو لا **قال** وان نداهم بملك فآخذوه
ملووه لتحقق الاستيلاء عليه فاذا اخذه احد واخرجه الى دار الاسلام مغنوما ومشتري فللمالك ان يأخذه
على الثمن فيصل التي بينهما **قال** وان ابقوا لهم قن الا على كونه وهذا عندنا يحنفة وقالوا لملوونه
لان العصمة لحق المولى ضرورية عنده من الانعاج به وذلك بقا يمدد وقد زالت ولهذا الملقن اذا اخذ
من دار الاسلام ملووه فصارت كالحمل لنا ذالهم ولا يحنفة رجة الله انه ادمى ويد صحفة حتى اذا اودع
ود دعه لم يحن المولى حق القبض وكذا اذا اشترى نفسه من المولى ليس للمولى ان يخلصه فلو لم يبد نفسه وانما لا
يظهر على نفسه في دار الاسلام المحقق للمولى عليه تمجنا له من الانعاج به وقد زالت بيد المولى تبنا لدار
وظهر تبذه على نفسه لزوال المانع وصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك خلاف المتردد في دار الاسلام لان
يد المولى عليه باقية لتمام تبنا لدار عليه يمنع ظهوره وظهر الوهبة لانه الصغير ملووه الا ان بالهبة ولو
وهبه بعد دخوله دار الحرب لا يملكه خلافا لغيره لاننا لا نأخذ بالملك لانه لا يملكه المولى على ما
من اخذها واداهم ثبت الملك لهم في العبد عند ابي حنيفة باخذه المولى العدم فخرى مغنوما كان او مشتري
او وجده بعد ما اسلم من ذن او بعد ما صار ذميا وللان وجده مغنوما بعد القسمة يعرض من كان في
بين من ثبت المال لانه لا يملك عادة القسمة لتفرقا لغايمس وتود راجعهم وليس له على المالك جعل الابن
لانه قائل لنفسه بزمعه لانه يدعي انه ملووه سواء كان غازيا او مشركا **قال** ولو ابقوا بغيره ونعاج
فاشترى من رجل له منهم اخذ العبد بجانا وغيره باليمن وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يأخذ العبد
ايضا باليمن ان شئت اعتبارا لخاله الاجتماعي حاله الانفراد وقد سدنا الوجه في كل فرد مغنوما او مشرك
فان قل يعني ان يأخذ المالك المانع ايضا بغيره على قول ابي حنيفة لانه لما ظهرت بيد العبد على نفسه ظهرت
على المال لا تقتطع يد المولى عن المال ويد العبد سبق من يد المانع فلا يصير ملكا لهم **قلت** ظهر بيد العبد
نفسه مع المانع وهو الرق فثبت ظاهرة من وجه دون وجه فجللنا ظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة
في حق المال **قال** وان ابتاع مستان من عبد امومتا واخذ حله دارهم او امن عبدا حري في دار الحرب
عليهم عتق احدى او اشترى كما في مستان من عبد امومتا واخذ حله دارهم او امن عبدا حري في دار الحرب
فخرج الى دار الاسلام او الى عسكر المسلمين او ظهر عليهم المسلمون عتق في ذلك حله **اما الاول** وهو ما
اذا اشترى عبدا مسلما ودخله دارهم فلم يدرهنا قول ابي حنيفة ورحمة الله وعندنا لا يعتق لان استحقاق
الازالة بان يترك البيع وقد انتهى ذلك بالدخول في دارهم لغير الامام عن الامام فبقى في يد عبدا على ما كان
لان دار الحرب لا يملك بل لا يدخل فيها سببا لملك الا ترى انهم لو اسروا عبدا امومتا واخرزوه
بدارهم ملووه ابتداء لا لاستيلائه اولى لان البقاء استلزم من الابتداء ولا يحنفة ان العبد المستام استحق
الازالة عن ملك الكافر بالبيع في لا يمتنع ذلك ولا يذهب ماله بلا عوض مادام في دار الاسلام لما ان طالب

المستام من حرمة كمال الذي واذا عاذا الى دارهم سقطت عصمة ماله وعجز القاضي عن اخراجه عن ملكه
وعز انما حقه عليه اذ لا يفتن قضا على من في دارهم فاقم احوان بدار الحرب مقام العتق بالعتق اقله الشرط
مقام العتق اذ تبنا لدار من شرط لزوال الملك في الجملة الا ترى انه اذا سبي احدا من وجهين تقع الفرقة بينهما
بالتبنا والقياس على من ادخلوه دارهم غير صحيح لان خلافا من وجب ان الله عن ملووه والذي ادخلوه
في دارهم لم يملووه قبله وانما ملووه بعد دخوله دارهم فافتروا وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا لانه
يحب على حرة ولا يملن من دخاله دار الحرب ذل في النهاية معزنا الى الاضاح وكذا اذا اسلم عبد الحري في
دار الحرب فاشتراه مسلم او في دارهم على هذا الخلاف لها ان العتق في دار الحرب يفتق زوال الاحصاء ولم
يوجد اذ هو البائع زال الى قهر المشتري فصارت كانه في يد البائع ولا يحنفة ان قهر البائع زال حقيقة والحاجة
الى ثبوت قهر المشتري ابتداء وفي المحل ما ينافيه فلا يثبت ولا ناسلامه يقتضي زوال قهر غير عتقه الا انه بعد
الخطاب بالازالة فاقم ماله اشرى من زوال الملك مقام الازالة هكذا ذكر في الحاشي **واما الثاني** وهو ما اذا
امن عبد حري في دار الحرب فخرج الى دار الاسلام او الى عسكر المسلمين او ظهر عليهم المسلمون فلما روى عن ابن عباس
انه قال اعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين رواه احمد
وعن الشافعي عن رجل من ثقب قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد علينا ابنة جرة وكان يملكو كذا
فاسلم قبلنا فقال لا هو طلق الله ثم طلق رسول الله واداه ابو داود وعنه علي قال خرج عبدان الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم المدينة قبل الصلوة فحبس الله هو اليهم فقالوا والله يا محمد ما خرجوا اليك رغبة في
دينك وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردتم اليهم فغضب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ما اراهم فلو اني ما معشر فربش حتى يثبت الله عليهم من يضرب رفاحم على هذا وانى ان اردتهم
وقال لهم عفا الله عن وطير رواه ابو داود ولانه احرز نفسه بالحرج المانع من اعماله وبالاختاف
ممنوه المسلمون اذ اظهروا على الدار واعتبارا من اولى اعتبارا من المسلمين لا يفتا سبق هو على نفسه والحق
في حقه الى ما اذا تولى وفي جهنم الى اثبات الدار ابتداء فثبت يده اولى ولو اعتق حري عبد حري في دار
الحرب وهو في يده ولم يخله اى قال له انت حر لا يفتق حتى لو اسلم والعبد عند ذل هو ملووه وعند ابي يوسف
ويحمد عتق لصدر ورقي العتق من اهله بدليل صحة اعتاقه عبدا مسلما في دار الحرب في محله لونه مملوكا
ولا يحنفة انه معتق عيانه مسترق عيانه وهذا لان الملك كما يزول بسبب الاستيلاء جديده وهو اخره له
بيده في دار الحرب فيكون عبدا له خلاف ما اذا كان مسلما لانه ليس محل التملك بالاستيلاء

باب المشتامين

منهم اى اذا دخل دار الحرب بايمان مسلمنا جرحهم عليه ان تغرر بشي من ماله ومالههم ودمهم ليهب عليه السلام
القدر على ما سنا من قبل لا اذ اغدر بهم ماله باخذ الاموال او الجيش وغيره فعليه ولم يهبه عنه لا يفتق
نقصوا العبد به فباح له ان تغرر بملكه كالاسار والمصلحة من محبته اخذ ماله ودمه ونفسه وليس لان
لست يبيع فرجهم فان الفرج لا يملك الا بالملك ولا يملك قبل الاخر ان بالدار على ما سنا الا اذا وجد امرائه
الماسرون او ام ولد او مدرية ولم يظهروا من الحرب لانه لا يملك من اهل الحرب بالاستيلاء على ما سنا
من باقات على ملووه غير ان اهل الحرب ان وظهر من جرحهم فبج عليهم العدة فلا يجوز له ان يظهروا

منهم

حتى يقتل عدوهم علفا فانه الماسون حيث لا يجوز له ان يطأها وان لم يطأها الحري لا يطأها
فصار من جملة اموالهم ولهذا لا يجوز له ان يتعرض لها بشئ ان دخل دارهم بامان ولم ينفذ الامان وجوز
له ان يتعرض لزوجته وام ولد ومدرسته لما ذكرنا **قال** فلما خرج شاملة ملكا محظورا فيصدق به
لعني لو غدرهم واخذ بشا وخرجه الى دار الاسلام ملكه ملكا محظورا الحق السبب وهو الاستسلام على
مال مباح والحظر لغيره لا يمنع المشروعة على ما بينا من قبل ولا انعقاد السبب كالاضطهاد بقوم مفسدون
غير انه حصل بسبب الفدا فوجب ذلك جثاه فيومر بالنصدق **قال** فان اذ ان حرى او اذ ان
حرى او غصب احداهما صاحبه وخرج السالم بقص شي اى الشاخر الذي دخل دار الحرب بامان اذ ان
حرى اى ناعه بالدار وبا العلى او غصب احداهما الاخر وخرج الى دار الاسلام ونجا جماعة حاكم بعض لاد
منهما على الاخر لان العضد يستدعى الولاية ولعنادهما ولا ولاية وقت الاذانه اصلا لا فدرق القاضي فيه
على من هو في دار الحرب ولا وقت الضاع على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما الزمة
فما يستقبل في حق حرم بشارها في دار الاسلام والغضب في دار الحرب سبب فدا الملك لانه استسلام على
مال مباح غير مقصوم فصار كالاذانه فاذ املة فليس للحاكم ان تعرض له بالحلم وللزنى المسلم مرد المعصو
ويامر به لانه التزم بالامان لا فدرهم وهذا عذر ولا يقتضى عليه لما ذكرنا وقال ابو يوسف يقتضى
بالدين على المسلم دون الغضب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان لا يرى انهما لو خرجا مسلما من حكم عليهما
بالدين فكذلك اهلها واجيب عنه بانه اذا امتنع في حق المستامن امتنع في حق المسلم ايضا عفو الليرة بينهما
قال وهذا لو كانا حرسين وفلاذ ذلك ثم اسنا من لما ذكرنا **قال** وان خرجا مسلما من دارهم منى بالدين
لا بالغضب يقتضى الحري من دار الحرب ثم خرجا مسلما من دارهم منى بالدين منى بالدين منى بالدين
وانما يقتضى بالدين لا بفادحت صحة لوقوع المذانية تراصهما ولبت الولاية حالة الفضا لا تراصها
الاحكام بالاسلام وانما لا يقتضى بالغضب لان الغاصب ملل على ما ننا من ورود الاستسلام على مال مباح ولا
يؤمر بالرد لان ملك الحري بالغضب صحيح لا خبث فيه واطلاق قوله عليه السلام من اسلم على مال فهو له
ذلك خلاف المسلم المستامن اذ اغضب منهم حيث يؤمر بالرد لخبث في ملله لانه ملله بالخيانة ولا يقتضى عليه
بغيره **قال** مسلما من مستامنا فقتل احدهما صاحبه تجب الدية في ماله والعتاق في الخطا اى
مسلمان دخل دار الحرب بامان فقتل احدهما الاخر عمدا او خطا تجب الدية في ماله وجب العتاق في الخطا
دون العتاق لا فاد لا يجب في العتاق ما عرفت في موضعه **اما** العتاق والدية في الخطا فليقوله تعالى
ومن قبل موثقا خطا فحرم رقبه موثقه ودية مسلمة الى اهله ولا العتامة الثابتة بالاحراز بالدار لا
بطل بالدخول العارض بالامان وانما يجب في ماله لان العاقلة لا قدر لهم على الصيانة مع بيان الدارين
والوجوب عليهم على اعتبار شرهما وانما يجب الدية في العتاق لان العتاق لا يقتل العتاق والعصا من
قد سقط للشبهة فلا بد من الدية صيانة للدم المعصوم فبين ان حرم ذلك في ماله وعن ابي يوسف ان
العتاق صحت بطلته لانه بد خوله دار الحرب لا بطل عصمته والمسلم من اهل دار الاسلام حيث كان والعتاق
حق لولى غيره باستثنائه من غير حاجة فيه الى الامام فاستوفيه فلما لا يمكن استثنائه الا بمنع لان الواجب
لا يفاد العتاق ظاهرا ولا بمنع دون الامام وجماعة المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب فلم يجب اذ لا بد

لوجوب بد ولا استثناء فصار كاطل وان دار الحرب دار اباحة الدم مصدر ذلك شبهة مستقطعة للقوة
لان مجرد صدور الاباحة حتى استوط القوتية وان لم يثبت حقيقة الا ترى انه سقط بقوله اقلنى **قال**
ولا يشي الاسير من سوى العتاق في الخطا فقتل مسلم مسلما انتم ثم يقتل اذ اقل الاسير من الاخر لا يجب موي
العتاق في الخطا وكذا اذا قتله مسلم مسلما وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب عتاقه الدية في العتاق
والخطا في ماله لان المعنول كان مقبولا بالاحراز بدار الاسلام فلا يبطل بالانصر القارض لا يبطل بالدخول
دارهم بامان بل اولى لونه مضطرا والمستامن باختيار وعلم الفضا من لغوات شرطه وهو المنة وجب
الدية في ماله لما ذكرنا ولا يصى حقة ان الاسير صار بعتا لهم بالهر حتى صار مقبولا فامتهم ومسا فدا العتاق
لجدا المسلمين صاروا ابتاعا لهم في دار الاسلام فاذا كان بعتا لهم فلا يجب عتاقه دية فاضله وهو الحري
فصار كالمسلم الذي لم يهاجر الى دارهم والمزاد بقوله كقتل مسلم مسلما انتم ثم يقتل اذ ان الحرب فانه لا يجب عتاقه
الا العتاق في الخطا لانه غير مقصوم لو لم الاحراز بالدار فقتل هذا لبطلان الاحراز الذي كان في دار
الاسلام بالقبعة لهم في دارهم ولا يرد علينا المستامن لانه ليس بمورد فقتله الحري باختيار فلا يحرم
بعتا لهم وقال المشافى المسلم الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر الى دار الاسلام يجب العتاق بعتا لهم عتاقا
الدية بقتله خطا لانه قتل نفسا مقصومة لوجود العاصم وهو الاسلام لقوله عليه السلام فاذا اقلوهما
عصمو امنى ومامهم ولمو لهم لا يحتمل ايتا العصمة بالاسلام لا غير ولا العتامة ثبتت بعتا وكرامة فقتل
بما له اثر في استحقاق الكرامة وهو الاسلام وهذا لان العصمة اصلها المنة لحصول اصل الزجر بها وبي
خاصة بالاسلام ثابته به حتى يا ثم من تعرض له بعد الاسلام والمفومة حال فدا يحصل حال الامتناع لان
بعض السنن لا يترك التعرض له الا بالمنة خوفا من البعة في الدنيا فكون وصفا لها متعلق بما يتعلق
به اصل **قال** قوله تعالى وان كان من قوم عدو لهم وهو مو من حر رقبه مومنة فجعل الحر رطل الموجب
رجوعا الى حرف النفا فانه الجزاء وهو العتاق او الى دونه بل المذكور منى غير ما انقضى في قتال المسلم الذي في
دار الاسلام غير المذكور في لاية هذا المعنى وهذا لان الامة سبقت لبيان الاحكام في العتاق وهو انوار
فاوجب اولها في المومن المطلق دية وهناك ثم اوجب بقتل مسلم بعتا لهما العتاق ثم اوجب بقتل الذي
دية والعتاق فلا يراد على واحد منها على ما اوجبه الله تعالى ولا سلم ان اصل العصمة بالاسلام بل يكونه او ميا
لا يخلق لا فامة الدين ولا يمتلن من ذلك الا العصمة نفسه بان لا تعرض له احد واباحة قتله عارض لسبب
افساده بالعتاق لا يري ان من لا يقاتل من العتاق كالذي وذر ابي الحري لا يجوز قتله لعدم الافساد وللدية
بقتل بالاحراز بالدار لا يري ان الذي مع هرة يقوم بالاحراز ولا فائز للاسلام في حصول العصمة لان
لان الدين ما وضع لاكتساب الدنيا وانما وضع لاكتساب الآخرة واذا كانت النفس معصومة بالادمية فالما
بغيره التملن من اجل اعتبار النكاح وان خلق عرضة في الاصل لانه لا يقد الا به فلو لم معصوما بعضهم
واما العصمة المعومة فالاصل فيها الاموال لان المومن يودن جبر الفات بالتمل فليس مسلم ولا
مقصور ذلك في النفس حقيقة خلافا لما كانت النور تامة الاموال فيها ثم العصمة المعومة في المال
لا حرم الا بالاحراز بالدار مع دية اضلا فها ففى النفس اولى لا يتابع فيها وليس فها رواه ما يدل على ما
قال لانهم عقمو انفسهم بترك القتال ولهذا لم يعصموه بغير تركه ونظيره اذ الجزية تعصم الى افره فقتله

هم

قامه مقام المت نظر الملت والجهول الذي لا علم له بالصواب ولا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك
كذلك فيقول لولا ان السلطان او الى العامة لما في الارث ولا يقال مردد من له الحق بوجوب سقوط النكاح
بالمات لاذن من وفاء وله وارث غير المولي لانا نقول لسلطان هنا نائب عن العامة فصدا والى واحد
علا في مسئلة المالك باب العشر والخراج والجزية
قال ارض العرب وما اسلم اهلها او فتح عنوة وقسم بين العامة عشرة **اما** ارض العرب فلا نه
عليه السلام والحلفاء من بعده لم ياتوا من ارض العرب ولا نه بمنزلة الفتي فلا يثبت في ارضهم
لا يثبت في مرقابهم وهذا لان الخراج من شرطه ان يقر اهلها عليها على اللز في سواد العراق ومشرق
لا يبل منهم الا الاسلام او السيف لقول عائشة رضي الله عنها اخبرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان قال لا تتركوا الجزية العرب وبنان ورواه احمد وحدها طولها وما واربعا لغيره الى قصي مختصر
بالمن وعرضها من جرة وما والاها من الساحل الى الشام **واما** ما اسلم اهلها عليه او فتح عنوة وقسم بين
لكن الحاجة الى انما التوظيف على المسلم والعشر التي في الان في معة حتى تصرف مصارف الصدقات
وليس شرط فيه المية وارقى لانه اخذ من الخراج لتقلبه خمسة الخارج علا في الخراج **قال**
والسواد وما عنوة واقر اهلها عليه او صالحهم خراجية لان عمر رضي الله عنه حين فتح السواد وضع عليهم
الخراج بخمس من الصحابة رضي الله عنهم ووضع على مصر من فتحها عمرو بن العاص واجمعا الصحابة رضي الله
عنهم على وضع الخراج على الشام ولان الحاجة الى انما التوظيف على الكافر والخراج التي في الان في معة من معنى الصدق
والسلف حتى يجعله بالتمن من الزراعة ولا يشترط فيه خمسة الاخراج وهو ان من العشر انما في
لجميع الصغار طر ارض تحت عنوة فومل اليها ما انما في ارض خراج وما لم يصل اليها ما انما في
واستخرج منها عين في ارض عشر لان العشر والخراج مطلقان بالارض لناحية ونماوها ما بها اعتبار
الستينما العشر او تمام الخراج والمراد بالانما التي احقرتها الاعاجم كهرزد جرد للموا المسئلة اجماعية
لان الانما العظام ليجوز في محكون فيها خلاف بين ابي يوسف ومحمد وورد ذكره في الزكاة وكذا امراد
في هذا التفصيل حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ما سكتي لان الكافر لا يملك في العشر ولا في
التفصيل في حالة الانما اجماعا وانما الخلاف في حالة البقاء فما اذا املك ارض عشرة على عبيد الخراج
او العشر او العشران وورد ذكره في الزكاة ولا يقال اذا وضع الخراج على المسلم باعتبار الما حوزا ابتداء المسلم
بالخراج وذلك غير جائز لاننا نقول ليس هذا بالابتداء وضع على المسلم بل الارض لما تم الا بالما اعتر الما
الما حوز من العود وجعلنا وظئفة الخراج والمسلم اذا استقر ارضه به فقد اتم الخراج في حالة البقاء ومثله
لا يمنع بالاسلام الا ترى انه اذا اشترى الخراجية بوجه خراجها فليبا واما لم يوظف النبي صلى الله عليه وسلم
على ارض ملة مع انما تحت عنوة واقر اهلها عليها لانا العرب لا يوضع على ارضهم الخراج فما لا يوضع على
وقابهم الجزية والرق على ما عرف في موضعه ثم ارض السواد مملوكة لاهلها عندنا وقالنا لاشافي ليست
بمملوكة لهم وانما في وقت على المسلمين واهلها مستأجرون طما لان عمر رضي الله عنه استنظا بطلب
العام من خارجها وقال ابو بكر الرازي هذا غلط لوجه **احد** ان عمر لم يستطع قلوبهم بل ناظرهم على
وشاء الصحابة على وضع الخراج واعتنع بلاك واصحابه قد علمهم وان لا يشرطوا **ثاني** ان اهل

فهم

الذمة لم يحصروا العامة على تلك الاراضي فلو كان اجان لا شرط حضورهم **ثالثها** انه لو وجد في ذلك
رضي اهل الذمة ولو كانت لجان لا شرط رضاهم **رابعا** ان غلبا لجان لم يصد منهم ومن عمرو وليا كانت
الجان لوجبنا العقد **خامسا** ان جملة الاراضي منع صحة الاجان **وسادسها** جملة المدة منع من صحتها
انما **سابعها** ان الخراج موبد ونابذ الاجان باطل **ثامنها** ان الاجان لا سقط بالاسلام والخراج
لنقط عنده **وناسبتها** ان عمر اخذ الخراج من النخل وحموه ولا يجوز لاجار يبا وعاشرها ان جماعة من
الصحابة اشتروها وكنت يملكون الارض المستأجرة وكنت يجوز لم شراوها **قال** ولو احيى ارضا مواتا
بغير قربة اى قربة ما احيى فان كانت الى الخراج اقرب في خراجية وان كانت الى العشر اقرب في عشرية وهذا
عند ابي يوسف لان حيز النسي يطبق له حكمه كغنا الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الاسفاغ به وذلك لا
يجوز احياء ما قرب من العامر **قال** محمد بن حنبل رحمه الله ان احيى ما كان الخراج كالاها التي احقرتها الاعاجم هي خراجية
والاصح فيه لما ذكرنا وهذا التفصيل حق المسلم واما الكافر فيجب عليه الخراج مطلقا **قال** رحمه الله
والبصرة عشرة لاجماع الصحابة على ذلك واليهما ان جون خراجية لانها تحت عنوة واقر اهلها
عليها من جملة ارضي العراق ولان ترك ذلك باجماعهم وهذا اورد اشكالا على قول ابي يوسف حيث لم
يعتبر فيها الحيز وليس هذا بظاهر لانه انما يعتبر الحيز في الاراضي الحية لا في المفتوحة عنوة ثم الخراج على
نوعين خراج مقاسمة وهو ان جون الواجب جزا انما من الخراج كالبيع والخمس وكذا ذلك والخراج
وظئفة وهو ان جون الواجب شيئا في الذمة متعلق بالتمن من الزراعة وهو ما وضع عمر رضي الله عنه
على سواد العراق على ما عي بناه **قال** وخراج جرب مملع الزرع صاع ودرهم وفي جرب الرطبة خمسة
درهم وفي جرب الكرم والخلل درهم لانه المقول عن عمر رضي الله عنه فانه بعث عثمان بن حنيف وحذيفة
ابن العوام شيئا سواد العراق فبلغت سنة وثلثان الف الف جرب ووضعوا على نحو ما قلنا بخمس من الصحابة من
غير جرب فان اجماعا لان المون متفاوتة فيجب على اخفيها الاكثر وعلى اشدها الاقل وعلى الوسطا الوسط والرب
ستون ذراعا في سائر ذراعا على سري وانه يزيد على ذراع العامة بقضيه ويل هذا جرب سواد العراق
وفي غيرهم بغير على ما هو المعتاد عندهم والصاع اربعة اتمنا والمنا مائتان وستون درهما ويطي الدرهم من
من اجود المقود ودر في النهاية معزيا الى قناوى قاضي خان ان القنا من الحطة والسور لفظ الهير وقال في
الحافي هو جون من الحطة وقال ذكر في باب العشر والخراج ثم قال ودر في موضع اخر وجون هذا القنا من سراج
في بلاد ارض وهو الصحيح وما ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه مما سوى ما ذكرنا كالزعران والبساتين
يوضع عليه حسب الطاقة اعتبارا بما وصوة عمر الا ترى انه اعتبار الطاقة تحت قال لعلنا حملنا الارض
ما لا تطيق فقالا بل حملنا بما تطيق ولوردنا لاطاق قالوا وبقية الطاقة ان يبلغ الواجب بصد الخراج
ولا يزداد عليه لان السقف عن الانصاف لما كان لنا ان نصم اليل من العامة من ولا يزداد عليه لان لا يزداد
اليل **قال** وان لم تطيق ما وظف نقص خلافا لزيادة يعني لا يجوز وانما لا يزداد لان قول عمر رضي الله عنه
لعلنا حملنا ما لا تطيق وقولها لبل حملنا ما تطيق ولوردنا لاطاق يدل على جواز نقصان عند عدم
الطاقة وعلى عدم جواز الزيادة عند الطاقة للزيادة لان مراد عمر ان نقصه عند عدم الطاقة لما
وضع فلو لا انه يجوز لما قصده ذلك واخبرنا بانها تطيق اكثر من ذلك ولم يزد فلو كان جاز الزيادة لم الحال

انما

في هذا انه لا يجوز الزيادة على ما وظفه عمر رضي الله عنه في سواد العراق لانه خلا فاجام الصحابة رضي
الله عنهم اجمعين وما وظفه امام اخر في ارض فتحها هو كتوظيف عمر في العراق لانه باجتهاد فلا ينقض
باجتهاد مثله ولو اراد ان يوظف انما على ارض بقدر ما فيها زكاة على ما وظفه عمر كما عند محمد لانه انما
حكم باجتهاد وليس فيه نقض حكم وعندي يوسف لا يجوز وهو رواية عن ابي حنيفة لان خراج النواظير
مقدر شرعا واتباع الصحابة رضي الله عنهم فيه واجب لان المقادير لا تعرف الا بالتوقيف والمقدري يمنع
الزيادة لان النقصان يجوز اجماعا فحينئذ يمنع الزيادة لئلا يخالفوا المقدري عن القائل **قال** ولا يخرج
ان غلبت على ارضه الما او انقطع او اصاب الزرع افة **اما** في الفضل الاو لن فلو ان النماء المقدري
المعتبر في الخراج وهو الثقل من الزمارة في كل الحول وكونه ناميا في جميع الحول شرط **واما** الثالث
فلانه اذا وجد الاصل الذي كان الثقل قايما مقامه سقط الخلف وعلق الحكم بالاصل واذا لم يكن ثقل
فعلق به وصار كالعشر في هذه الحالة فسلم بسلامة الخارج وبطل بطلاله وعلى هذا الوجه انسان من الزكاة
لا يجب عليه الخراج لانه لم يتمكن من الزراعة والثقل شرط فيه وقالوا في الاصطلاح انما سقط عنه اذا لم
يقم من السنة مقدارا مما يملكه ان يزرع الارض ثانيا **اما** اذا بقي من المدة قدره فلا سقط والمزاد
ايضا ان يذهب كل الخارج **اما** اذا ذهب بعضه فان بقي مقدار الخراج ومثله بان بقي مقدار درهمين
وقد بقي من الخراج لانه لا يزيد على نصف الخارج وان بقي اقل من ذلك لم يجب نصفه لان النصف عين
الانصاف على ما مر **قال** رحمه الله وان عطلها صاحبها او اسلم او اشترى ارض خراج يجب اي يجب
الخراج في هذه الصور كلها **اما** اذا عطلها صاحبها فلا ثقل كان ثباتا وهو المعتبر في هذا الباب فلا
يؤثر في النقصان هذا اذا كانت الارض صالحة للزراعة والمالك متمكن من الزراعة ولم يزرعها **اما** اذا
عجز المالك عن الزراعة باعتبار قوته واسبابه فلا تمام ان يدفعها الى غيره من الزراعة وياخذ الخراج من
نصيب المالك وممسك الباقي له وان شاهاجرها واخذ الخراج من اجرتها وان شاربها سقطت من نصيب
المالك فاحاط الخراج من نصيب صاحب الارض وان لم يملك من ذلك ولم يجد من قبل ذلك جاعلا واخذ
من ثمنها الخراج وقال في النهاية هذا لا خلاف لانه لما كان له بالارض العامة وعن ابي يوسف
انه يدفع الى الخارج ثمنه من ثمن المال قرضا ليعمل فيها ولو اسفل الى اخر مما كان يزرعها من غير غرض ههنا
خراج الاعلى لانه هو الذي يصنع الزيادة وهذا يعرف ولا يفتقر به كمالا بقول الظلمة على خدام والانس والاربا
الباطلة بان يقول كانت هذه الارض قبل هذا بيتا وبيت لشيء هو اخر مما فيها فلهذا حتى لا يفتح لهم باب
الظلم **واما** اذا اسلم صاحب الارض الخراجية فلا نال الخراج فيه معنى المونة ومعنى العقوبة فمعيار مونة
في حالة البقاء يبقى على المسلم وعقوبة في الاسد فلا بد ان المسلم به ولا نال الخراج من ارضه الخراجية بقاؤه
على المسلم كالرق خلاف الجزية فان لارسل مونة فيه فيسقط والارض لا تخلو عن مونة فلو سقط الخراج
لا يجزى الى ايجاب شي اخر من المون ولان الجزية صفا وانما فلا يبقى بعد الاسلام خلاف الخراج وقد
روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم اشترى الارض الخراجية واذا اخر ايجابا فذل على بقاؤه على المسلم
وجواز شراؤه واداه من غير ارضه **واما** اذا اشترى المسلم ارض الخراج فلما يملك ان يبقى من السنة مقدرا
ما يتمكن المشتري من الزراعة فالخراج عليه والافقلى البايع **قال** ولا يخرج في خارج ارض الخراج

بانه صطلح صح

وقال الشافعي يجب فيه العشر مع الخراج لانها حضان محلان ذانا ومجلا وسببا ومصرفا فان الخراج
مونة فيها معنى العقوبة والعشر مونة فيها معنى العباد والخراج يجب في الزمة والعشر في الخارج ويجب
الخراج بالثقل والعشر بحقيقة الخارج ويصير كالحراج في مصالح المسلمين والعشر للفقراء وجوب احدهما
لانا في الاخر **قلت** قوله عليه السلام لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم ولان العشر من امة العدل
والجور لم يجمع منهما فصا اجماعا عملا وفيهم قدوة ولا نال الخراج يجب في ارض تحت عبوة ومهر او اقرها عليها
والعشر في ارض اسلم أهلها عليها طوعا او حسرتا من اجماعين والوصفان لا يجتمعان في ارض واحدة وسبب
الحقير واحد وهي الارض النامية لانه يعتبر في العشر حصفا وفي الخراج كذا ترا وهذا ايضا فان الارض
والاضافة تدل على الاحتكام وهو بالسببية وكل واحد منهما مونة ارض نامية ولا يجتمع وطعنان بسبب
ارض واحدة وعلى هذا الخلاف الزكاة مع العشر والخراج حتى لو اشترى ارضا عشرة او خراجا للثمن لهما
العشر والخراج دون زكاة الثمن عندنا وعند بعض الرابة مع احدهما وهو مونة فيه لا خلاف محلها لان
العشر محله الخراج وكذا الخراج لان احدهما حصفا وفي الاخر قد مر ان الزكاة محله ما لا الثمن وثقل الارض
فلانها في ثمنها لا من ثمن الارض من ثمنها خلاف العشر والخراج لان محلها واحد على ما قلنا ان العشر والخراج مونة
الارض النامية ولها ايضا قال لهما وكذا الزكاة وطرفة المال النامي وكذا العشر والخراج واحد وهو الارض
النامية وكل واحد منهما يجب حفا لله تعالى فلا يجب بسبب ملك مال واحد حفا لله تعالى كما لا يجب زكاة
السائمة وزكاة الثمن باعتبار مال واحد فصا العشر والخراج خلاف ذلك من ارض مع احدهما لان الزكاة
يجب للعدل والعشر والخراج لله تعالى فلا ثمنان بل حتمان وان كانا بسبب ملك مال واحد لم اذا ثبت انهما
لا يجتمعان كانا العشر والخراج اولى من الزكاة بالوجوب لانهما صارا وطرفة لازمة لها ولا تسقطان عند الصبي
والجنون والرق وبما سبق وجوبهما من الزكاة فتمت على حالهما ثم الخراج لا يشترط ملكا في سنة لان
عمر رضي الله عنه لم يوظفه ملة ولا خلاف العشر لانه لا يحق لونه عشر الا بوجوبه في كل الخارج والله اعلم
فصل في الجزية ان وضعت يداك على ارض لا يملكها لا يملكها سقدر تحت ما يقع عليه الاثقال كما
روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل نجران على الفيلة النصيب
صفر والمصنف في رجب وعاد به طين درغاوا وكان فرسا وكان يجر من كل صنف من اصناف السلاح غزوة بها
والمسلمون ضامنون لها حتى يردوها عليهم الحديث رواه ابو داود ووافوا نصارى ومن اول من اعطى الجزية من اهل
الجاب وعن عمر بن عبد العزيز ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان على كل انسان منهم دينار اهل سنة
او قيمته من المعافر رواه الشافعي في مسنده **قال** ولا توضع على الفيل المعمل اثني عشر درهما وعلى
وسط الحال ضعفه وعلى الملائكة ضعفه يعني اذا لم توضع بالترابى بل وضعت بالقرى بان قلب الامام على القاد
واقوم على املاهم فوضع على الفيل المعمل مثل هذه الحالة اثني عشر درهما او خذ منه في كل شهر درهم وعلى
المتوسط اربعة وعشرون وخذ منه في كل شهر درهمان وعلى الملائكة وهو الغنى الظاهر اثنا عشر درهما واربعون
درهما وخذ منه في كل شهر اربعة دراهم نقل ذلك عن عمر بن عثمان وعلى والصحابة متوافرون ولم يدر عليهم احد
منهم فصا اجماعا وقال الشافعي يضع الامام على كل حاكم دينار والمداو وسافلان ذلك بالصلح ولفظه يدل
عليه فانه قال ان على كل انسان منهم دينار ولم يجب على الجلب الا بالراضى والصلح واما الجزية التي ضمنها الاما

ابتداء للسيرة ان يضع الاعلى الجبال والذي يدل على ذلك ما روى عنه عليه السلام انه قال لما خذ خيبر
كل عالم وحاملة وشارا وهذا انصرح بانها كانت بالصلح لان الحاملة لا تؤخذ منها الابية ولا يها وحت نصر
على المقاتلة يجب على المقاتلة خراج الارض وهذا لان نصرة الدين واجب بالنفس والمال ونفسه بالصلح
علافا للمال يجب على المقاتلة ان يقول انما بدل عن النصرة بهما والنصرة بهما سفاهة بقوة الغير وكثرة
الوفور فالغير ينصر براجلا والمنوسط راجلا والفايق بركب وتربط غلامه فلا بد له ثم ذكر في المبسوط ان
الفايق في الغني هو صاحب المال الاثر الذي لا يحتاج الى العمل ولا يملن ان يقد رشي المال سفدر فان ذلك
يختلف باختلاف البلدان والاعضاء وفي العراق من يملك حنجر المقاتل لا يورده وسط الحال وفي ديارنا من يملك
عشرة الاف يورده غنا فيجعل ذلك موكولا الى ذاي الامام والمنوسط الذي له مال الحجة لا يستغني عما هو عن
الاسب والغير المحتفل هو الذي حسب الثمن من حاجته وذكر في النهاية معتزيا الى الانصاح لمرض الذي
السيرة لها فلم يقد ران رجل وهو موسر لاجب عليه خراج راحه لما ذكرنا انه يجب على الصالح المحتفل وذكر الو
مرض كثرها اقامة للاثر مقام الخلو وهذا المرض نصف السنة ترحمها بجانب الاستقاط في العقوبة ذكره
في الاختيار **قال** وتوضع على كاهي ومجوسي وثني عجمي لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى اظلموا الجحيم
وتوضع عليه السلام الجزية على المجوس وروى عن عمر رضي الله عنه انه لم يات الجزية من المجوس حتى يهدوا
الرحمن عن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس هجر مرارة احدوا الخاري وجماعة اخر وروى
ان عمر ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع فيهم فقال له عبد الرحمن بن عوف اشهد اني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول يقول سنوهم سنة اهل الكتاب ورواه الشافعي وهو يدل على انهم ليسوا من اهل الكتاب وعن
الغفيرة بن شعبة انه قال لما مل حري امرنا بنينا صلى الله عليه وسلم ان نقالهم حتى يعبدوا الله وحده لو يورده
الجزية ورواه احمد والخاري وكانوا عبدة الاوثان وفيه خلاف الشافعي والحجة عليه ما ذكرنا ولا يجرى
استرقاقهم وذكر اوضع الجزية عليهم لانه استرقاق معقوبة بطه الصغار والذل وروى حنبله للمسلمين
ويعقوبه في حنبله وادى حق حوز اعظم من ذلك **قال** لا عصى ومريد اي موضع الجزية على عبدة الاوثان
من العرب ولا على المرتد لفظا لغزها اما مشركوا العرب فلا نه عليه السلام نسا بين ظهريهم والقران ترك
بلغتهم والمعجزة في حنبله اظهر لانهم كانوا اعراف بمكانهم وبوجوه الضاحية فلفظ عليهم قال الله تعالى
نقا ملونهم او يسلمون واما المرتد فلا نه كثر من يهود ما راي محاسن الاسلام وود ما هدى اليه فلا يقبل
من الفريقين الاسلام او السيف زيادة في العقوبة في حنبله واذا اظهر عليهم فلنساوهم وذرارهم في
لانه عليه السلام كان يسترق ذراري مشركي العرب وابو حنبله استرق نسا بني حنبله وصبيانهم وكانوا مرتد
ومن لم يسلم من رجالهم من الفريقين قتل ولم يسترق ما ذكرنا وقرر المرتد اعظم من مشركي العرب ولهذا
يجوز نسا المرتدين وذرارهم على الاسلام ولا يجزى نسا عبدة الاوثان من العرب وذرارهم على الاسلام
قال وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن واعمي وفقر غير معتقل وراهب لا يحاط اي لا يوضع على
هو الجزية لانها خلف عن النصرة وعقوبه ولا يجب عليهم النصرة بالقتال ولو ادرك الصبي او افاق المجنون
او عقى لعبد او را المرتد قبل وضع الامام الجزية وضع عليهم وود وضع الجزية لا يوضع عليهم لان الاختيار
اهلبيهم وقت الوضع اذا الامام مخرج في عرف عالم فيضع على من هو اهل ذلك الود والاملا خلاف الفقهاء

اذا اليسر هذا الوضع حيث يوضع عليه لانه اهل الجزية وانما سقطت عنه الجزية وقد زال ذلوه في الاختيار
قال وتسقط بالاسلام والموت اي الجزية وقال الشافعي لا تسقط بهما بعد مضي السنة لانها استقرت
في ذمتهم بعد الاعن العصمة او عن السكينة وقد وصل اليه المعوض فلا تسقط عنه المعوض مما في الاجرة والصلح
عن دم العبد حيث لا تسقطان الاسلام والاموت ولنا انما وجبت عقوبة على الغير من النصرة ولا تسقط
العقوبة على الغير بعد الاسلام ولا تفهمها بعد الموت وقد قدر بالاسلام على النصرة ببلد فلا يجب عوضها والموت
عجز عن الاسلام فلا يجب الخلف اذ شرطه نصورا الاصل والعصمة بدت حونه او مينا على ما سنا وهو مسلم ملك
نفسه فلا معنى لاجاب بملكها ولا مرد عليها الرق حيث بقي بعد الاسلام لانه في حالة البقا ليس لعقوبة وانما هو
من الامور الحلية حتى يسرى الى الولد سقا خلا فالحريه **قال** والندرا اراي سقط بالملار ومعناه اذا السر
بوجود الجزية حتى حال عليه حوان وهذا عند اي حنبله وقال ابو يوسف ويحمل لا تسقط وبوجوده جزية
سنتين وهو قول الشافعي لانها عوض والاعواض لا تسقط مضي الزمان فصارت خراج الارض خلاف ما اذا
اسلم على قولها لانه بعد الاسلام يوردها استيفاء وها من الوجه الذي شرعت به فيه وهو الصغار لان المسلم
يوقر ولا يحتر والمشرع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة فسقطت العقوبة ولا في حنبله انما عقوبته وحت
على الغير بوجد منه على وجه الادلال ولهذا لو قدر ما على يد غلامه او ناسه لا يمكن من ذلك في اصح الروايات بل
طلب ان يحضر بها نفسه فيعطى واقفا وانما بعض منه قاعدا وفي رواية ما خذ سلبيه وبهذه هو او يقول له
اعط الجزية يا ذمي والعقوبات الواجبة اذا اتر اتمت تدخلت اذا اتمت من جلس واحد كالمردود الا ترى ان
لغارات الاظهار تتداخل وان كانت عبادة لما فيها من معنى العقوبة فالعقوبة التي ليس فيها معنى العبادة
اولي لانها وجبت بد لا عن الفعل في حنبله وعن النصرة في حنبله ولا يها بوجوب السفوط لان الفعل حوان في
حرب قائم في الحال ولنا النصرة تكون في المستقبل دون الماضي لانه مستغنى عنه ولا تقبوره التلار
والاخرة ولهذا الوفاة عند تمام السنة او قبل التمام لا يؤخذ منه وخراج الارض قبل على هذا الخلاف
وقيل لا يدخل فيه اتفاقا لانه يجب حونة الارض قائما مقام العشر ولهذا لا يجتمعان والعشر سكر فكذا هذا
وفي الجامع الصغير ومن لم يؤخذ منه خراج زلسه حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ منه عند
اي حنبله رحمة الله وقال ابو حنبله حنبله بعض المشايخ على المضي مجازا وقال الوجوب باخر السنة ولا بد
من المضي لصحوق الاجتماع وشذا اخل والاصح ان الوجوب عندنا في انشا الحل وانه مجرى على حنبله فيصحق
الاجتماع بمجرد المجي وظاهر قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد ويخضعوا لله لان الله تعالى
جعل الاعطاء غاية ينتهي اليه العتق ويجب ترك الفعل في اول السنة ولا يتطرق فيه الى حوان الحل
فكذا الاعطاء وهذا لانها وجبت لا سقطا الفعل يجب للحال كالواجب بالصلح عن دم العبد ولا للمعوض سلم
لهم الحال فوجب عليهم العوض لذلك ولا ملهم الذين يارس على خراج الارض لانه في مقابلته الامناع بالارض
فما لم يسلم لهم المفقوة لاجب عليهم الاجرة ولا يلزمنا الزكاة لانها انما وجبت في اخر الحل لصحوق القاذبي
لا يجب الا في المال الثاني **قال** ولا يحدث بيقه ولا ثلثة في اوتنا لقوله عليه السلام لا خصا في الاسلام
ولا ثلثة اي لا خصي لخصا لخصا محصا خصا على فعال بمعنى الاخصا وقيل هو المراد بقوله تعالى
ولا من بعد فليغيرن خلق الله وقيل المراد به البندل والعزلة والامتناع عن النساء فاعمله ومبالا الصغار

فإنه خصا معق والمراذبا لنهي عن الكسبة أحدانها لا يحرك كسبة في دار الإسلام في موضع لم يحرره
ومنا النار كالنيسة **قال** وقد أهدمهم من الخناس والبسعة العدة لا يجرى
التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بترك الخناس في أمصار المسلمين ولا يقوم البناء
وأما فإن ذلك لا على كسبة عادة ولأن الامام لما أقرهم عهدا لهم الاعادة لان الابنية لا يبقى دائما ولا يعلون
من نقلها الى موضع اخر لانه اجاز في ذلك الموضع في الحقيقة والصورة منزلة النيسة لانها تنسب للقل
للعادة كالنيسة خلاف موضع الصلاة في الميت لانه ينع للسكنى وهذا في الامصار دون القرى لان
الامصار هي التي يقيم فيها شعائر الاسلام فلا تعارض باظهار ما خافها ولها ممنعون من بيع الخمر والخنازير
وضرب الناقوس خارج النيسة في الامصار لما قلنا ولا ممنعون من ذلك في قرية لا يقيم فيها الخمر والبلل
وان كان فيها عدد كبير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وهل ممنعون في كل موضع لم تشع فيه شعائرهم
لان في القرى بعض الشعائر فلا تعارض باظهار ما خافها من شعائر الفرس والروى عن ابي حنيفة ان في قرى اللو
لان اهلها اهل الذمة وفي ارض العرب ممنعون من ذلك كله ولا يدخلون فيها الخمر والخنازير ولا يبيعون
من اتخاذها المشركون مسكنا لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال في مرضه الذي ما
فيه اخروا المشركين من جزيرة العرب رواه احمد والبخاري ومسلم وعن عمر رضي الله عنه انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها الاسلام رواه احمد
ومسلم والترمذي وصححه وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت اخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان قال لا يترك جزيرة العرب دينان وعن ابي عبيد بن الجراح انه قال اخر ما علم به رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اخروا اليهود اهل الحجاز واهل بخران من جزيرة العرب رواه احمد والبخاري ومسلم والترمذي
من ارض الحجاز فبما رواه البخاري **قال** وعمر اهل الذمة عن ابي الزبي والمرب والسرج فلا ركبا
ولا يعمل بالصلاح ويظهر الاستبج وترب سرجا بالانظاف للصغار عليهم وصيانة الضعفة المسلمين
لان من هو ضعف المقتن اذا اراهم يتقلبون في النعم والمسلمين في محنة وشدة يخاف ان يعمل اليهم واليه
وقعت الاشياء بقوله تعالى ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن كفر بالرحمن ليوهم ستغافر فضة
الامة وحكاته فارون مع الضعفة من قوم موسى عليه السلام معروفة ظاهرة ولان المسلم يوقر والذمي يحقر
وخصي عليه الطريق ولا يبدأ بالسلام فلو لم يكن له علامة عجز بها لما وقع التفرقة بينهما معاملة
المسلمين وأول من اخذ اهل الذمة بالعلامة عمر رضي الله عنه لانه في ايامه فرأى انه لم يقع التفرقة
من المسلم والافرا بالعلامة وقال عليه السلام ان ما اذ عمر فالفق معه ولم يامر عليه السلام يهود المدينة
ولا نصارى بخران ولا يجرى من هجر بالعلامة لانهم كانوا معروفين وحاطم لاشبهه على احد فلا يحتاجون الى العلامة
ولا يربون الخيل لانهم ليسوا من اهل الجهاد ولا يلبسون طباشيرة مثل طباشيرة المسلمين ولا اوردية مثل اوردية
ولا حل لباس يخص بالعلم والزهو والشرف وان ذلوا الصلوة من حرق ونقل من رضوا في مجامع
المسلمين ولا يملكون من لبس زنا ولا يبرسم ولا يمتنعون من الكسب وهو الخيط الخيط ونوم ثيابهم
من ثياب المسلمين في الطرق والحمام ويجعل على دورهم علامة كيلا يقع عليها السائل فيدعوه بالمخفرة
قال رحمه الله ولا ينعق محمد بالاباء عن الجيرة والاباء مسلمة وقيل مسلم وسباني صلى الله عليه

وسلم وقال الشافعي مفضل امانة بالنسب لانه مفضل لايمان فكذلك الايمان بل اولى لانه دونه وهو خليفته
ولنا ان نقود يا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليكم فقال الصحابة تسلمه قال لا رواه البخاري وغيره
فلم يفتض عليه السلام عهد ولم يفتض عليه فكون حجة عليه وعلى ما ذكر في وجوب الفتل يستأني صلى الله عليه وسلم
ولان السب كرمته فاللغو المفاور لا يمنع حقه العهد فكذلك البخاري لا يرفقه وهذا لان ما انتهى به الفئال
الزام الجزية وقبولها لا اذ اوها وهو باق فلا يفتض **قال** بل بالخاق ثمة اوبا الفيلة على موضع الحراب
اي بل يفتض العهد بالخاق مدار الحرب اوبا الفيلة على موضع الحراب لانهم صاروا ابدال حربا علينا فلا يفتض
العهد قد ذلك لان المقصود من عقدنا الزمة دفع الفساد بترك الفئال **قال** وصاروا لهم نداء صلوا
بالخاق مدار الحرب اوبا الفيلة صاروا والمريد في حل فتكلم ودفع ما لهم لورثتهم لانهم الحقوا بالاموال
بغير النذر غير انهم سترقون ولا يجرون على قبول الزمة خلاف المرند حيث لا سترق وتجبر على
الاسلام لان المرند اغلظ فاوجب الزكاة في العتوبة ولان المقصود من حل واحد منهما ان يرجع الى
ما كان عليه فباستيفاء الذي حصل المقصود منه وهو دفع فساد وجرايه خلاف المرند لان المقصود
منه الاسلام فلا يحصل بستر فاقه فصار حشر في القرب والمال الذي حل به اذ الحرب حوز فاء وليس
لورثته ان يا خزون كما المرند بخلاف ما اذ ارجع الى الاسلام بعد ما حل بدار الحرب واخذ شيئا من ماله
ولحق به اذ الحرب حيث حوز لورثته ان يا خزون لانه حل بدار الحرب لم يولد فلذلك تقدم ان ياخذ
ماله مجازا او يعرض على ما سبق قوله بل بالخاق ثمة الى اخره فبدا اختصار ما يفتض به العهد حتى لو
قال يفتض ما نقول لا يفتض فده في الحريط **قال** ويؤخذ من تغلبى وبغلبت ضعف زكاتها وقال
زفر والشافعي لا يؤخذ من نسابهم لانه جزية في الحقيقة على ما قال عمر رضي الله عنه هذه جزية فمبها
ما شئتم ولهذا تصرف مقصودا الجزية ولا جزية على النساء كما لا جزية على الصبيان ولنا ان عمر رضي الله
عنه صلحهم على ضعف الزكاة محض من الصحابة رضي الله عنهم من غير خير الزكاة بحج على النسوان
دون الصبيان وكذا اضعفها والنساء اهل بوجوب المال بالصلح والمصرف مصالح المسلمين لانه مال
بيت المال وذلك لا يختص بالجزية فلا يلزم من صرفه هذه ان حوز جزية وكف يكون جزية وشروطه
من وصفه لصغار وعدم قبوله من الشاب والاعطاء ما وما القابض قاعدا واخذ الدلب والهر لا
لاراعي فيه **قال** ومولاة جولى القرشي اتيته حتى السعية للولى فانها لا شبعان مولاها في الجزية
والخراج حتى يوضعان عليهما وان كانا القرشي والتغلبى لا يوضعان عليهما وقال زفر حجة الله بضعنا
على مولى التغلبى لانه ملحق بمولا لقوله عليه السلام فان مولى القوم منهم ولهذا احرمت الزكاة على مولى الهاشمي
ولنا انه لو الحق بالمولى هنا كان خفيفا اذ النصف اخذ لما ذكرنا انه ليس فيه وصفا لصغار والمولى لا
ملحق بالاصلة الصنف الا في الجزية فوضع على مولى المستام اذا كان كافرا ولو لم يوضع عليه خلا
حرمة الصدقة لان الحرمات ثبتت بالنسب ما ملحق بمولى الهاشمي فحقها بالهاشمي ولان اصله لا ملحق
المولى باصله على ما سنا من قبل مولى المسلم وغيره ولان ورد الحديث في حرمة الصدقة وما روي ان ابا رافع
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للنبي عليه الصلاة والسلام اخذ الصدقة قال عليه السلام لانت
مولا ومولى القوم منهم وما ورد على خلافه ليعتبر لا يلحقه ما ليس في معناه وليس هذا في معناه لانه كان

1946

بالغيب المعقود

الامم والواجب لأهل الامم ان يعقله قبل ان يعصي عليه لانه ايام لا ارادة المسلم حين عن شبهة ظاهر
 فلا بد من مدة ممكنة التامل فيها قدر رياء بالثلاث لانها مدة ضربت لابلا الاعذار ولنا ما روينا وقوله
 تعالى اضلوا المشركين مطلقا ولانه كفر حرمي لغته الدعوة فقتل الحلال ولا فرق بين الحروب والقتل لاطلاق
 الدليل فان اردت ان تقاتل ثم اردت قبل توبته وهكذا انما لا نحكم بالظاهر وان النبي عليه السلام قبل
 ظاهرا الاسلام من المنافقين وقال عليه السلام لمن قبل شخصيا بعد ما اسلم هل لا شققت قلبه وعن ابي يوسف
 انه لو انكروا منته الارادة فعقل من غير عرض الاسلام عليه لانه مستحب بالدين **قال** والاسلام ان يترك
 عن الاديان واعمال السفلى اليه اي كغيبه توبته ان يبرأ عن الاديان كلها سوى دين الاسلام ولو تبرأ عما اسفل اليه
 صحيح لحصول المصنوع والاولى هو الاول لان المراد من له **قال** وقيل قتله قبله اي دعه قتله قبل عرض
 الاسلام عليه لان قتله نفوت الغرض المستحب وقال صاحب الهداية معنى الراهية هنا ترك المستحب
قال ولا ضمن فاقبله لان الغرض وصف الحراب جميع والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب فلم تضمن لذلك
 ولقول له عليه السلام من بدل دمه فاقبلوه **قال** ولا سئل المرتدة بل تجلس حتى تسلم وقال الشافعي
 يقتل لما روينا ولا نزل من الرجل لفظ جنائيه وقد شاركته فيها فتشارده في جزائها بالفضاض والرجحان
 فلما المبيع للقتل كفر المحارب بدل لما روينا عنه عليه السلام انه من عن مل الجافرات خلاف ما ذكر من انما
 وغيره لان الحلم فيه معلق بالجنائيه دون الحرب وجزا اللغز لا يقيم في الدنيا لا يقاتل اذ لا بد على ما عرف
 والمراد بالحديث المحارب لنا والالوجب قتل الشخص اذ التمس لانه بدل دمه وهو اللغز بالاسلام والذي
 يدل عليه ان هذا الحديث برويه ابن عباس ومذهبه ان المرأة لا يقتل ومن العجب ان الشافعي اوجب القتل
 على اليهودي اذا انتصر او بالعلم كحجبا لهذا الحديث ولا معنى له لان اللغز حلة واحدة واستثاله من غير
 الى كونه لا يزيد خشا ولا زحمه امر بان يرجع المكان فيه من اللغز والامر بان اللغز فلا يجوز واذا السمر
 فعقل المرتدة تجلس الى ان تسلم لانها ارتجت جريمة عظيمة فجلس حتى تترك وتخرج منها وتضرب في طلته
 ايام مبالغة في الخلل على الاسلام ولو قلها فاقبل لا يجب عليه شي للشبهة والامة جبرها مولاها ما فيه من
 الجمع من الحسن بان يجعل منزل المولى مجا لها ونفوض لنا ديب الله مع توفير حقه في الاستسلام وقال
 في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح انها دفع اليه احتاج اولم حجج طلب اولم يطلب لان الحرس
 نصرف فيها وذل الى المولى **قال** وروى مالك المرند عن مالك بن نويرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وان مات او قتل على ردة ورثت سبب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء من اسلامه وسبب ردة في
 بعد قضاء من ردة وهذا غلبي بخفة وعند مالك لا يروى لان قاتل الردة يظهر في ابا حدة ومروا
 في ثروا والملة كالملوم عليه بالرحم والقود ولانه مكلف فلون كاعل لاهلته وذل بقا ملله ولانه
 لا يمكنه القيام مما حلف به الاستقامة فبقي ملله ضرورة الملتزم له ان الملك عيان عن الفرد والاسلام
 وانما كون ذلك باعتبار العصمة وقد مر ان عصمة نصيب بالردة لانه يصار بها خيرا حتى يقتل وكذا
 عصمة ماله لانه تبع لها ولانه هالك حكما فصا ذكها لاهل حقيقة غير انه يدعى الى الاسلام باهجار عليه
 ويرجا عوده اليه لو قوفه على محاسنه فلم يتم سبب الزوال فتوقفنا في امره قال اسلم جعل كان لم تزل
 مسلما فلم يقل السبب عمله فان مات وفاته استمر لفره فعمل السبب عمله وزال ملله واسفل الكعبة

في اسلامه الى ورثته المسلمين وما اكتسبه في حال دونه في عملا بالذليلين وعندهما ما لورثته
المسلمين ان فصل من الدين وقال الشافعي كلاهما في لان المسلم لا يرث الميراث لاسيما المرتد فانه لا يرث
احدا فوجب ان لا يرثه احد كالميراث وهذا لان اتحاد الملة سبب الارث واختلافها سبب الحرمان وهذا
لا يرثه مؤلفه فحقا لونه اولى فاذا اسفست الورثة وهو مال خوي لا امان له فلو لم يملك للمسلمين **ولنا**
انه كان مسلما لما لاه فاداهم هلاكة خلقه وارثه في ماله مما لو مات مسلما وهذا لان الردة هلاك
الا ان تمامه بالموت والقتل فاداهم استند التورث الى اول الردة وقد كان مسلما عند ذلك فخلقته وارثه
المسلم فيه فلو لم يورث من المسلم اذا اهل الحظ عند تمام سببه ثبت من اول السبب كالميراث لشرط الحياة اذا اجز
ثبت الملك فيه من وقت العقد حتى يستحق الميراث من وقت المنفصلة والمفصلة والمفصلة في الكسبان
بعد الردة باق لما ذكرنا من قبل لا ورثته بموته فليست له الى ما قبل موته فلو لم يورث المسلم من المسلم
ويعلم ان سبب الردة الى ما قبل الردة نظرا الى سبب اللب وهو نفسه فحجب ان السبب موجود
وله ان اسناد التورث الى اول الردة في سبب الاسلام يملن بوجوده عند ما ولا يملن اسناد التورث في سبب
الردة لعدمه عند ما ومن شرط الاسناد ان يكون موجودا عند فلو ثبت فيه حكم التورث ثبت مقتضى على
الحالة وهو كما فرغنا من الكتاب والمسلم لا يرث الميراث لانه اختلفت الروايات عن ابي حنيفة فمن ثرث المرتد
فروى الحسن عنه انه يرثه من ماله وارثا له وقت وفاته وبقي ذلك الى وقت موته او قبله او القضا لما قام
حتى لو مات وارثه قبله او حدث له وارث اخر بعد ارتداده بعقل والاسلام او غلوق خدام لا يرث من السبب
لا يورث الا في حق من العقد له ولشرط بقاء الى وقت تمام السبب لانه وان الاستحقاق في ما في البيع
الموقوف حيث شرط فيه بقاء المبيع والمتقارن ورؤى ابو يوسف عنه انه يعتبر وجوده وقت الردة ولا
يطلق بموته او قبل موته المرتد لان ردته في حكم الموت فلا يورث الا عند ما ورؤى محمد عنه انه يعتبر
دونه وارثا عند موت المرتد او قبله او القضا لما قام وهي الاصح لان الحادث بعد العقد سبب قبل
تمامه كما لو لم يوجد عند انشا السبب الا ترى ان الزيادة التي عرفت من الميراث قبل القبض جعل كما لو لم يوجد عند
انشا العقد حتى اذا قبضه مع الاصل صار له حصه من الثمن وورثته امراته المسلمة اذا مات او قتل وهي
عليه بالخلاق ومن في الردة لانه صار قاربا بالردة اذا الردة بمنزلة المرض لا بها سبب الموت فمعلق حرمها
بما لو ولفي ان ثرث على رواية ابو يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهما اذا مات او قتل او قضى عليه الخلاق
بعد انقضاء عدها او ارتد قبل الدخول بها لانه شرط ان يكون وارثا لا عند الردة في تلك الرواية فلا
معنى لشرط قيام العدة عند الموت والمرث لا يرثها زوجها لان حقه معلق بما لها في مرضها فصار بالارتداد
قد انقطعت بالارتداد الا ان يكون مرضها فبرئها لان حقه معلق بما لها في مرضها فصار بالارتداد
كقسطها من زوجها او فسخها النكاح بخلاف البلوغ وخبره ويرثها اباؤها جميعا ما لها حتى الميسوب في
ردتها لانه لا حرات منها فلم يوجب سبب التي خلاف المرتد عند ابي حنيفة على ما بينا **قال**
وان حكم لخاصته عتق مديرة وام ولد وحل ذنبه لانه بالخلاق صار من اهل الحرب وهم اموات في حق
احكام اهل الاسلام لانقطاع ولاية الارحام مما انقطعت عن الموتى فصارت كالموت لانه لا يستقر لحاقه
الا بعم الحام لاحتمال ان يعود اليها فلا بد من القضاء فيه بخلاف الشافعي يتألى انه لا يحل لدار

عنده اذا الدنيا كلها دار واحدة ونحن قد بينا المعنى فيه فاذا ثبت انه موت ثبت احكام الموتى من
عتق المديرة وام الولد وخلول الذين عليه مقتضى حل من السبب في تلك الحالة من الردة والام
على ما تقدم لان المسحق بالسبب من محلات وصول واحد من الكسبان باعتبار سببه الذي وجبه
الدين مقتضى حل من السبب في تلك الحالة للموت لغرم بالغم هذه رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يبدل
حسب الاسلام في مضا الدين فان لم ينفك لك بعض من سبب الردة لان سبب الاسلام مله حتى خلفه
الوارث فيه ومن شرط من الخلافة الفراغ عن حق الميت فقدم الدين عليه اما سبب الردة فليس بمملوك له
لظلال اهلية الملك بالردة عند مقتضى دونه منه الا اذا اورد قضاء من محل اخر فحدث مقتضى كذا
اذا مات ولا وارث له حوز ماله جماعة المسلمين ولو كان عليه من مقتضى دونه كذا لم يرد عنه انه سدا
حسب الردة فان لم ينفك لك بعض من سبب الاسلام لان سبب الاسلام حق الورثة وسبب الردة خالص
حقه فان قضاء الدين منه اولى الا اذا اورد بازم يفي بوجبه من سبب الاسلام بعد ما حله وعندها
بعض دونه منها لان الحل مله حتى جرى الارث منها وبغير دونه وارثا عند لحاقه في قول محمد لان الخلق
هو السبب والعصاة يقرن لقطع الاحتمال وقال ابو يوسف يعبر وقت القضاء لانه يصير موتا بالقضاء
والمرتد اذا حلت بدار الحرب هي على هذا لما ذكرنا وبطلت عنها العدة لانها صارت كالموت في ولا عده على
الاموات ولزوجهما النكاح وانها سواها من ساعته لا بعد ام العدة عليها فليسته وان عادت
مسلمة او سببت لم ينفك نكاح الاخوة والاربع لان نكاحها لا يعود ولها ان تزوج من ساعته ولو ولدت
في دار الحرب لا قل من سببه اشهر من وقت الردة من سببه من الزوج وان كان لا يرث لاني سبب والولد
ببطلانها وهذا يعبر على الاسلام لما قلنا **قال** ويوقف مبايعته وعقوبه وهبته فان امن فخذ وان ملك
بطل وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز تصريفه في الوجهين لان صحة التصرف تعتمد الاهلية
وهي ثبتت بالخطاب وهو بالعقل ونفاذ التصرف يعتمد المال وهو ثبات ولو زال الملك لزال الى ورثته
ولم يقل به احد ولهذا لا ينفذ تصرفهم في ماله الا ترى انه لو ولد له ولد بعد الردة لسته اشهر فصاعدا
من امراته مسلمة او امته مسلمة ورثته ولو مات ولد قبل حكم القاضي لحاقه لارثته فدل على قيام مله يصح
تصرفه وسفد ثم اختلفا فيما بينهما فعند ابو يوسف يصح مثل ما يصح من الصحيح لان الظاهر عوده الى الاسلام
اذا التمسبه تزاج فلا ينفك فصار كالميراث ولا يجعل للميراث على الهلاك وعند محمد يصح ما يصح من الميراث لانه
لا يرجع الى الاسلام ظاهرا فمقتضى لان من التحلل لا يحله قل ما يبركه لاسيما اذا كان معرضا عما فشا فيه
بمقتضى الى القتل ظاهرا خلافا للميراث لانها لا ينفك ولا في حقه انه حر في مقهور في الدنيا حتى ينفك ودونه
حر بما مقهور اسبب لزوال ملكه وما لسته وبطلان تصرفاته غير ان الاسلام مرجومه لبقا الاجابة على
الاسلام معلنا سببا تصرفاته لرد دخاله بين القتل والاسلام خلاف حرمي دخله اربا فبر امان لانه
صار فبا دخوله اربا فبر امان وهذا لا يملكه من اخره بل رده الى ملكه لانه لما دخل اربا وقع
في ايدي المسلمين لانهم يداني الدار فبرده الى ملكه وخلاف مقتضى عليه بالعدو والرحم لان القتل لم يوجب لها
لزوال سبب العصمة ولهذا لو قتلها فقتل غير من له القتل يجب فيه القصاص وانما هو جواز الجناية فلم
يوجب خطابه وخلاف المرتد لانها لا ينفك فلم يثبت لها حكم ليل الحرب حتى يلحق بدار الحرب فصار حرمه

حديث ثم اعلم ان تصرفات المرئد على اربعة اقسام نافذة بالانفاق كالاستيلاء والاطلاق وقول الجبهة
 الشفقة والخير على عين المأذون لانها لا تستدعي الولاية ولا اعتماد حقيقة الملك حتى يمتنع من التصرف
 من المبيع قصور ولائته وباطل بالانفاق بالنكاح والذمجة والارث لانها تعتمد الملة ولا حيلة له ووقوف
 بالانفاق كالمناصفة والصرف على ولد الصفر ومال ولد لانها تعتمد المساواة ولا مساواة من المسلم
 والمرئد مالم يسلم ومحملت في وقوفه وهو ما بناه بدليله **قال** وان عاود مسلما بعد الحلم لحاقه لما وجده
 في يد وارثه اخذه والا لا اي اثم بجره فليس له ان ينضمه بعد ما تصرف فيه الوارث وانما يخرج عن ماله
 لان الوارث كان خلفه لاستغنائه عنه فادعاه ظهرت حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاود بعد الموت لم يمتنع
 بان الحلم كان له ثم انما يعود الى ماله بقضاء وبرضا من الوارث لانه دخل في ماله حكم شرعي فلا يخرج عن
 ماله الا بطريقه ولهذا ليس له ان ينضمه بعد ما اخبره عن ماله لوانفق ولا يسجل له على امتهان اولاد
 ومديره لان القاضي قضى بعد من عن ولاية شرعية فلا يعلل بقضيه ولو جاء مسلما قبل ان يفتي القاضي بذلك
 لم يخرج عن ماله فانه لم يزل مسلما ومديره وامتهان اولاده على ماله ونظيره العهد المبيع اذا سبق قبل
 القبض فان عاود بعد القبض بالبيع لا يبطل القبض وان عاود قبل القبض بالبيع فالباع صحيح على حاله فانه
 لم يات بغيره **قال** ولو ولدت امه له نصرانية لستة اشهر هذا رتبة فادعاه في ام ولد وهو ابنه حتر
 ولا يرثه ولو مسلمة ورثه الا ان مات على الردة او لم يرد الى دار الحرب اما صحته الاستيلاء فلما بناه وانما
 امتناع الارث مع ثبوت نسبه منه فلا زال ام اذا كانت نصرانية حوزا لولد مرئدا تباعا لبيه لانه اقرب
 الى الاسلام منها للونه بحبر على الاسلام دونها والمرئد لا يرث احدا وهذا فائدة بقدره يسته اشهر
 وحوزتها نصرانية لانه لو ولدته لاف من ستة اشهر او كانت الامه مسلمة لارث اما الاول فليقتنا
 بوجوده في البطن قبل الردة فيكون مسلما تبعاً للاب خلاف ما اذا كانت له لستة اشهر لاننا لم نقتن بوجوده
 عند الردة حتى حوز مسلماً تبعاً له ولا يمكن ان يجعل سقاً للدار حتى حوز مسلماً لان سبعة الدار لا يظهر مع
 الابن خلاف اولاد الصفر اذا ارتدوا حيث جعل مسلماً تبعاً للدار مالم يلحقه دار الحرب لانه ثبت
 له حكم الاسلام قبل ردتهما فيبقى على تلك الصفة مالم يلحقه دار الحرب خلاف ما نحن فيه فانه لم يثبت له
 حكم الاسلام واما الثاني وهو ما اذا كانت الامه مسلمة فالولد مسلم سقاً لها اذ هي خيرها دناء والمسلم
 المرئد وللانصاف وهذا في قول ابي حنيفة الا في الرواية التي رواها عنه محمد فانه يغير لونه وارثا ولو
 الموت او العتق او العتق بالحق واما على الرواية الاخرى فلا يصح ان يرث لخدم لونه وارثا بعد
 الردة **قال** وان لحق المرئد بماله فظهر عليه فهو في معنى لورثته عليه سبيل لان ماله في غير
 ثبات حيث الحقه معه ابتدا سقطت بضمته بالحق وهذا عصمة ماله لانه تبع للغير فيكون ماله ماله
 لا المرئد لا يستر على ثمنه من قبل **قال** وحجة الله قال رجع وذهب مال فظهر عليه طوارثه يعني
 لوارثيه اخذه لانه لما لحق دار الحرب لكانه الورثه فلما لم يرد لم يأتها ماله قبل العتق بغير شيء وعنده
 او من الناحية عوض على ما بناه ومما اذا رجع بعد حكم الحاكم لحاقه واما اذا رجع قبل الحكم وادخل ماله
 ولحقه ثمنه فلا يسجل لورثته على ذلك المال لانهم لم يملكوه قبل حكم الحاكم لحاقه على ما بناه غيرهم وقال
 في النكاح في ظاهر الرواية وهو جواب هذا الباب يعني الهدية الرد على الورثه انما لانه متى لم يرد

الحرب فالظاهر انه لا يعود فيان من اظاهر وهذا مشكل لان الملك للورثه لا يثبت الا بالقضاء فثبت
 ببت هنا وقال في الثاني انما يرجع جانب علم الرجوع الى دارنا صغر رمونه ولما خرج النما معبرا
 ورجع بماله ظهر انه لا يرد العود الى دارنا صغر رمونه من حق الحق بل دار الحرب فيكون ماله لورثته من ذلك
 الوقت وقال في النكاح وفي بعض روايات السيرجوني فيا لاحق للورثه فيه لان الحق للورثه لا يثبت الا
 بالقضاء **قال** فان لحق وقضى عبده لانه فانيته فجاء مسلماً فالحاقه والولا للمورثه وهو المرئد الذي اسلم
 لان ملك الوارث خلف عن ملك المورث لاستغنائه فادعاه مسلماً فالحاقه لان الحاجة لان الملك الذي كان له عار
 غير ان الكتابة لا يمكن فيها الصدور عنها عن ولاية شرعية فليجعله نائبا عنه وحقوقه ليعقد فيه ترجع الى المورث
 والولا لمن يقع الحق عنه نظيره المالك اذا مات عبده ثم عجز وصحنا الحاقه الاولى تبقي الثانية على
 حالها وجوز بدل العاقبة وولان لم يولد خلاف ما اذا رجع بعد اداء العاقبة لان الملك الذي كان له عار
 قائم بغيره وخلاف ما اذا باعه لم يولد له العاقبة لان الملك لا يتغير انتقاله فثبت انتقال المرئد الذي اسلم
 لاننا نقول هذا ليس باسقال وانما هو سقوط ولاية الخلف عند ظهور ولاية الاصل **قال** قال فلما يرد
 رجلاً خطأ ولحق اى دار الحرب او قتل فالدية في شبهة الاسلام خاصة وهذا عند ابي حنيفة وقال الدية فيما
 النسبه في حالة الاسلام والردة جميعاً لان العواقل لا يقتل المرئد لعدم الصورة فيكون ماله خاصة
 فانه عندهما المملكت في حالة الاسلام والردة جميعاً ليعود تصرفه في الحالين ولهذا جرى الارث في
 الحال عندهما وعنده ماله المملكت في حالة الاسلام خاصة ليعود تصرفه في تلك الحالة دون المملكت في
 حالة الردة لتوقف تصرفه فيها ولهذا كان الاول ميراثاً عنه والثاني فناء وبقي ان حوز هذا على
 الروايات المتقدمة عن ابي حنيفة من انه يرد الى دار الاسلام او حوز من بعض من سبه في تلك
 الحالة هذا اذا قتل او مات قبل ان يسلم واما اذا اسلم ثم مات او لم يمت حوز في الاستين جميعاً بالانفاق
 لان كل ماله ولهذا جرى الارث فيه بالانفاق **قال** رحمه الله ولو ارتد بعد القطع عمدا او مات منه
 او لحق بدار الحرب لم يمت من ماله لورثته اى لو قطعت يد المسلم عمدا فارتد
 والعتاق بالله ثم مات على ردته من ذلك او لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فمات من ذلك فلي القاطع نصف الدية
 من ماله خاصة لان العاقل لا يقتل الا بعد الهدى **اما الاول** وهو ما اذا ارتد بعد ما قطعت يد وعان من القطع
 فلان السراية حلت على غير معصوم فاهدت خلاف ما اذا اقطعت يد المرئد ثم اسلم ومات من ذلك حث ٧
 بضمن شيا لان ما هدر لا يحقه الاعتياد بخلاف المعيار فانه قد طوع الاهداء بالامر فكذا ابداءه بغيره
 ضمان ما الملت وهو معصوم وهو اليد دون النفس ونظيره البيع او الاعناق حتى لو قطعت يد عبده بغير
 باعه او اعتقه لا يضمن الجاني لايه وان مات بعد الرد عليه بالبيع لانه صار ميراثاً له بهذا التصرف
واما الثاني وهو ما اذا لحق بدار الحرب بعد الردة وقضى القاضي لحاقه فلا يمتنع بدارنا بغيره او الموت بقطع السراية
 واسلامه حياة خادته بغيره او لا يعود حكم الجناية الاولى واذا لم يقض القاضي لحاقه حتى عاود مسلماً ثم
 مات من القطع فهو بمنزلة موته قبل ان يلحق بدار الحرب وفيه خلاف محمد وروى على ما بينه ان شأ الله تعالى
 لان حكم الانفاق لا يثبت الا حكم الحاكم **قال** فان لم يلحق واسلم ومات ضمن الدية اى كاملة وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وروى بضمن نصف الدية لان اعراض الردة اهدر السراية فلا يثقل

في الام

بالاسلام معتبرا وهذا لان الردة معنى لو مات عليها لا يجب بالسر انة شي هذا اذا لم تمت عليها فصار كغيرها
قطعت يد ثم باعه المولى ثم اشتراه او تقال لم مات لم يجب على الفاطم الادوية اليد مالومات في يد المشتري
لما ذكرنا ولانه بالردة اهدر دمه فصارت ميراثا له عن ضمان النفس اذا باع عبدا بعد القطع على ما ذكرنا
ولما ان الجناية وردت على محل معصوم وتمت على محل معصوم فتوجب كل الدية فما لو لم يحلل الردة منها هذا
لانه لا معتبر لقيام العصمة في حال بقا الجناية وانما المعتبر فيما فيها في حال انعقاد السبب وفي حال ثبوت
الحلم وتماما بين ذلك غير معتبر في حق هذا الحلم فصارت كاشتراط قيام الملك في حالة العسر وحالة وجود الشرط
وكاشتراط حال النصاب في حال انعقاد السبب وتامه والردة ليست باثر عن الجناية وضعا ولا شرعا
بل هي ابتداء للدين لا يرى اتفاقا بين من غير ابرار بازم من جنابه عليه الا انه لو مات على تلك الحالة لا يجب
الضمان بافراق الحال لكونه منه هذا في خلاف ما اذا باع العبد المجني عنه لان البيع وضع لقطع ملكه
والضمان بدل ملكه فاذا قطع الاصل قصدا فقد قطع البدل ايضا فصارت كالاشرا **قال** ولو اراد مكاتب
ولحق واخذ ماله ومثل مما تبثه لملاوه وما بقي لورثته لانه لم يزل ملكا للمولى عن رقبته بالردة غير انه
صار دمه مباحا وبابا حة دم العبد لا يزول ملك المولى عنه فما لو وجب عليه قود والجناية لا يبطل بالردة
والا لحاق بدار الحرب لا يبطل بحقيقة الموت فبالحلم اولى ان لا يبطل بقيت ماله لالا والنفق على حاله
وهذا على قولهما ظاهر واما على قول ابي حنيفة فلان المكاتب انما ملك المالك والنفق فعلقا للجناية وهو
باق على ما سنا ولا يمنع ذلك بالرق فاولى ان لا يمنع بالردة لان الرق اقوى في المنع من الردة الاركان
المريد ملك بعض الصنفات بالاجماع وبعضها فيما الخلاف فاذا كانت الجناية باقية توفي المولى ككاتبه
وما بقي من ثمن لورثته كما في الموت الحقيقي **فان قيل** اذا مات عن وفا حكم بعقه في اخراجه من اجازة
فستان ذلك ان نسبه لم يرد حر فوجب ان يكون قبا على مذهبه **قلت** حينما عرته في اخراجه
من اجازة كاتبه في حق الحر والمسخة بالجناية وهي حرة نعمة واولاده وملك كسبه وقبة وقفا عدا
ذلك من الاحكام معتبر عبد الامري انه لا تنص وصيته وان ترك وقال ان الوصية ليست من الحقوق
المستحقة بالجناية فكذا لا تكون نسبه فالان نسب العبد المريد لا يجوز فما لا يجعل حراني حقه **قال**
ولو اراد الزوجان ولحقا فولدت وولده ولد فظهر عليهم فالولدان في وجب الولد على الاسلام لا
ولد الولد اي اذا اراد الرجل وامراة ولحقا بكدا الحرب فولدت المرأة هناك ولدا ولدا ولدا ولدا
ثم ظهر عليهم جميعا فولد لها وولدها في وجب ولدها على الاسلام لا ولد ولدها لان الولد يبع الام
الحرية والرق والمرثعة مستتر فكذلك ولدها وجب الولد على الاسلام لا بويه لان الاولاد يبعون الاباء في
الدين لقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويجسمانه الحديث رواه البخاري
ومسلم واحمد وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم او ات من موت منهم قال الله اعلم عاونا ما من هذين
حجة ابي حنيفة ومحمد في ثوقهما في افعال المشركين فاذا اتبعهما جبر على الاسلام فما جبر ان علمه ولا يسل بحالاه
لانه كافر اصلي وليس يرد حقيقة فلو زوجه في العتق حكم الحاقرا اصلي ولدا لولد حرة ولا يسل ما ذكرنا
وهل جبر على الاسلام فنه رواه اثنان في رواية جبر رواها الحسن عن ابي حنيفة سئل عن رجل في رواية لا يجبر
لانه لو اجبر اما ان يجبر بعبادته ولا وجه له لان اباه كان تبعا لابويه والبيع لا يكون له تبعا او تبعا لغيره

سبيله
لانها

بها

ولا وجه له لان تبعة الابا في الدين على خلاف القياس فلا يلحق به الجسد ولو الحق كان الناس لهم مسلمين
بغلا لا دم وحواعلها السلام ولم يوجب في ذنوبها ما في غير المرتد واصل هذه الروايات مني على ان
ولد الولد حرة مسلما باسلام جدهم ام لا ففي رواية الحسن حرة مسلما فاذا سبعة في الاسلام ببيعة في الاجابة
علمه ايضا وفي رواية لا تبعة في الاسلام وهذا في الاجابة والمسائل التي جعل الجسد فيها كالباب اربعة لها
مخرج على الروايات اربعة هاهنا والثانية صدقة الفطر اذا كان الجرم موثرا فدل يجب عليه صدقة فطر
الحاقد والثالثة الوصية وهو ما اذا اوصى لاقر بانه هل يدخل الجسد فيها اولا والرابع جرد الولا وهو ما
اذا اعتق الجسد هل جرد ولا الحاقا الى مولاه اولا ففي ظاهر الرواية لا يجوز الجرد في هذه المسائل **قال**
وارتداد الصبي العاقل صحيح كاسلامه وجبر عليه ولا يسل وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
ارتداؤه ليس بارتداد واسلامه اسلام وقال زفر والشافعي ارتداؤه ليس بارتداد ولا اسلامه باسلام لانه
لمزجه احكام يشوبه بها ضرر جرمنا الارث والزوج والفرقة منه ومن امراته المشركة او المسلمة وامتناع
وجوب بيعته على ابويه او غيرها من اقراره ولانه تبعا لابويه فلا يجعل اصلا اذا السبعة دليل الجرد ولا
دليل الفدرن ومنهما ثبات فلا يمتنعان في شخص في احد ولا يي يوسف ان الارتداد من الصغر فاقا الضمان
فلا يولد له كاطلاق والعاق وغيرهما مما يحض ضررا ولهما ما روى عن جابر انه عليه السلام قال
كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فاذا اعرب عنه لسانه فاما شاذرا او كموذرا او اجمرا
وصحيح عليه السلام ايمان على وكان قد امن صبيبا واخبرنا بذلك معروف وكان يقول سبقتكم الى الاسلام
غلاما ما طفت وان حمل وسبقتكم الى الاسلام فمر ابصارهم هني وسنان عزمي وذو حفرانه اسلم ارحم
سنان وذو القبى ان عمره كان سبع سنين وعن عروة انه قال اسلم على وعمره ثمان سنين اخرجه البخاري
ولانه اني بحقيقة الاسلام وهو المصدق بالجان والاقارب باللسان وهذا اني بحقيقة الدين وهو المحمود
والانذار فلا مرد للحق وهذا لان الاقرار عن طوع وللا اقرار باللسان ولا سلسل لوده ولا الجرح منه لان الحاق
لا يجزئ عنها كما لا يجزئ في حق سائر افعاله حتى وجب عليه الضمان بالتلافه مالا الفير شرعا وقبة صوته
بالله وهو صام فلا يورده لاجل صباه والجرح عن الاسلام فز ولا يلحق ذلك بالشايع ولا يملن دد
لصغر رغبته في الدنيا وما ساق به سعادة البنية ونجاة سرمدية من اجل المنافع وهو الحلم الاصلي الذي
يرتب على الاسلام ثم يبنى عليه غيره فلا يبالي بسبويه لان المعبر هو الحلم الموضوع له لا ما لمزجه في ضمنه
وقوله تبعا لابويه فلا يجعل اصلا الى اخره قلنا انما جعل تبعا لتوفير المفقود عليه وفي اعتباره فعله بنفسه
بطريق الاضالة مع انقا السعية يحصل المفقود بطريقين وذلك انفع له وانما لا يمنع الجمع بينهما اذا
كان منهما مضادة واما اذا تابدا اجزها بالاجز فلا يمنع الا ترى ان السبع اذا تولى السفر كالمراة وبحوها
مسافرا بغيره ونفقه اضلا لما قلنا **فان قيل** لو صح اسلامه سبويه لان ذلك منه فرضا لا يخلو
تو لا ايمان فلا خلاف سائر العبادات فايها متنوعة من الغرض والاعتقاد اذ اصاب فرضا لزم ان يكون
مخاطبا ولا قال له فاذا لم يملن بصحة فرضا لم يصح خلاف ما اذا جعل مسلما تبعا لان صفة العرصة
في الاصل مضية عن اعتبار في الشيع ولانه لو كان عتقه معتبرا لوقت الفرقة منه ومن امراته اذا لم
يحسن ان يصنع لاسلام كالبائع **قلت** انما لم يحن مخاطبا لدفع الخرج عنه فاذا اداه صح كالمسافر وغار

صالة

من اصحاب الاعزاز بودى الجملة فانها تصح ونفع عن الغرض وان لم تكن الجملة فرضا عليه وانما لم يكن
زوجته اذا لم يحسن الوصف فاما عقلها معنى التبعة وفيه توفيق المنفعة على ما سنا **وقوله** لا يقتل
معنى اذا لم يسلح فاما اذا كان العقل عقوبة وهو ليس من اهلها والاجاب على الاسلام نفع له فحيز
هذا الى صبي العقل وان كان لا يقتل لا يصح منه شيء لان اقراره لا يدل على اعتقاد فلا يهدى ولا يهدى
لما ذكرنا واذنا السكرا في الردة دون الاسلام على ما عرف في موضعه وطعن اساحرا بالمرئى فقال في المحظوظ
الى العناوى اساحرا بل يقتل او يعقل توبته بنظر ان اعتقد انه خالق لما يفعل حتى تاب عن ذلك وقال الله
خالق كل شيء وتبراعما اعتقد قبل توبته ولا يقتل لانه كافر اسلام وان لم يتب بعد لانه لم يرد وقال ابو جعفر
في الجرد انه معتدل ولا يستتاب ولا يعقل قوله اني اترك السحر والتوب منه اذا شهد الشهود انه ساحر او اقر
بن ذلك وكذلك المرأة الساحرة معتدلة لان عمره الى نوابه ان قالوا الساحر والساحرة رذالة اجرة وابو دود
والخاري وعن جندب انه عليه السلام قال جرد الساحرة بالسيف رذالة الدار فظني وقال الترمذي الصحيح
انهم يوفون عليه فلما الموقوف في مثله محمول على السماع لانه لا يدل بالراى وذكر في المسنى انما لا يقتل
ولكن مجلس وتضرب كالمريدة والاولا صرح لان ضرر لفرها وهو السحر شدي فلول سامة في الارض باقيا
علافا للمرئى والحرية وكذا الزنديق يقتل ولا يعقل توبته لما روى ان علمه رضى الله عنه قال اني
رضي الله عنه بزادة فاحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس رضى الله عنهما فقال لو كنت انا لم احرقهم لاني صلي
الله عليه وسلم قال لا تعذبوا عذابي وليعذبهم لعلهم يتوبوا وسوال الله صلى الله عليه وسلم من يرد دمه فافلوه
رواه البخاري وغيره والله اعلم **باب** **البيعة** قال خرج يوم
مستلمون عن طاعة الامام وطلبوا على بلب دعاهم اليه الى العود الى الجماعة وحلف شيعتهم لان عليا
رضي الله عنه بعث عبد الله بن عباس رضى الله عنهما الى اهل حور فدعاهم الى التوبة وناظرهم فقلنا لهم
ولانه مريحي توهموا لعل الشريعة بالمدن فما قال الله تعالى وقد انا الذي نفع المؤمنين وهو هو
فبدا به ومن الدعوة ليست بواجبة لانهم قد علموا الماذ انما ابقوا فصاروا كالمتردين والى الحرب الذين
الدعوة ولهذا يجوز قتالهم بغير قتال في اهل الحرب كالرمي بالنبل والمخيق وارسال الماد والارسلهم
فناهم فرض لقوله تعالى فقاتلوا الذين بنى حتى تنفي الى امر الله فقاتلهم كقتال اهل الحرب **قال** وبدا
بقتالهم يعني اذا احبوا وبهتوا القتال واجتمعوا الهه كذا ذكر الشيخ المعروف بخواهرنا وهو المذهب
عندنا واذنا الدورى في مختصره لاسيما وهم معتدل حتى يدروا وهو قول الشافعي لانه لا يجوز قتال المسلم الا اذا
وهم مستلمون خلافا لغيره فان نفس الاخر مبيح عنده ولنا ما لم يمانع غير قتال بالبدنية منهم وقول علي
رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعنا في قوم في اخر الزمان حذات انسان منها
يقولون من قول خير البرية لا يجاوزا ممانهم خارجهم ممرقون من لدن فاجبروا لهم من الرمة فافلوه
فان في قتل اهل الممن قتالهم يوم القيامة ورواه احمد ومسلم والبخاري ولان الحلم يدار على ذلك وهو كما
ذكرنا من التخصيص فلو انظر حقيقة قتالهم لصادق دعوة لتوهم فلعلة لا يمكن دعاهم فذكر
الحلم على الدليل ضرورة دفع شريم ولا يمانع بالخروج على الامام صاروا عصاة عجا فقاتلهم الى ان قتلوا لعل
بل وجب لما قلنا وما روى عن علي رضي الله عنه من قوله في الخوارج لن يقاتلهم حتى يقاتلونا معاينة حتى يتركو

على فانا لنجد لعل ما روى عنه عن النبي عليه السلام ولو امكن دفع شريم بالحبس فوجدنا ما ناهوا فذل ولا
يتعامل لانه امكن دفع شريم باهون منه والجمعة معهم واجب بقدر ما سنا دفع به شريم والروى عن ابي جعفر
من لزوم البيت محمول على عدم الامام ولما اتفقت الامام من الواجبات عند الفدرن وما روى عن ابي جعفر
مع جماعة من الصحابة رضى الله عنهم من العقوبة عن السنة محمول على انهم كانوا عاجزين **قال** ولو لم يكن
اجمروا على جرحهم واتبع مولاهم لان المقصود من قتالهم دفع شريم وذلك بما ذكرنا لانه ترجعون الى جماعة من
حرثنا علينا ولم يحصل ذلك رجوعهم الى الجماعة وهو المقصود قال الله تعالى فقاتلوا الذين بنى حتى تنفي الى امر
قال ولا الاى ان لم يمانع فية لا يجرى جرحهم ولا يبيع مولاهم لما روى عن مروان بن الحارث انه قال صرخ
صاير على يوم الجمل لا تفلن مدبر ولا يدرك جرح ومن غلق بابا فو امن ومن لقي السلاح فو امن ورواه احمد
ويوم الجمل حرقهم فيه ولا يمانعهم كان لدفع شريم وقد اندفع بدونه فلا حاجة اليه وعند الشافعي لا يقتل
في الجرحين ساعى ما سنا من اصله انه لا يجوز قتالهم الا اذا فاضل في قتله فوجدنا ما ترك القتال وجرى
بقول الحارثي يدان على الدليل على حقيقة القتال على ما سنا **قال** ولم يثبت ذريتهم وحبس اموالهم حتى
يتوبوا لقوله تعالى رضى الله عنه يوم الجمل لا يقتل اسيرا ولا حثفت ستر ولا يؤخذ مال وهو الفدية في هذا
الباب وقوله لا يقتل اسيرا حتى اذا لم يمانع فية وان كانت فية فالامام بالحارث ان شافهم للاستقبال
ولم يمانعهم وان شافهم لان شدة سديهم ولعل ان ستره لانه مسلم والاسلام مع الاسترقاق
اندا وهو المراد بقوله تعالى رضى الله عنه لا حثفت ستر وحسن طلبت منه اصحابه ان يقتل النساء قال
اذا اقتبست فلن حنن فاصفاه فاصفاهم بذلك وقطع شيعتهم ولا يمانعهم فكلوا اموالهم وانفسهم معصومة
بالعصمة لانهم في دار الاسلام **قال** وان احتاج قاتل سلاحهم وخيلهم وقال الشافعي رحمه الله
لا يقاتل به لانه مسلم فلا يحل الاسقاط مما لو يدرون رضاه وكذا ان رضى الله عنه فسم سلاحهم بالبصرة من اصحابه
وكانت قصته الحاجة لا للقتال بل لما روى الزهري ان الصحابة اجتمعوا ان لا يؤخذ مال ولا يلام
ان فعل ذلك مال اهل العدل لما روى انه عليه السلام اخذ الذرع من صفوان فامر بضاة فاطنك بمال
اهل البني لاسيما اذا كان فيه دفع شريم وان لم يحتاجوا اليه حبسه عنهم كسار اموالهم لان في رده عليهم
ثبوتهم لهم واعانهم على المصيبة والاراع يباع ويحبس بمنزلة لان حبس الثمن اسير والحفظ للمال فاذ
وضعت الحرب اوزارها وزالت العنة ردها عليهم لزوال المانع ولو كان معهم اهل الذمة تصونهم على القتال
محكمهم فم اهل البني حتى لا يجوز استرقاقهم ولا اخذ اموالهم لان عقابهم لا يقتضيه **قال** وان قتل باغ مثله
فظهرنا عليهم اي ان قتل باغ مثله في عسكرهم عذبا فظهر عليهم لم يجب عليه القصاص لان القصاص لا عمل استيفاء
الا منعوه ولا ولاية للامام عليهم حالة القتال فلم يوجب ولم يوجب موجب فذكره كالعقل في دار الحرب
قال وان غلبوا على مصر مصرى مثله فظهر على المصري قتلهم يعني اذا غلب البغاة على مصر وقتل
رجل من اهل مصر رجلا من المصري فظهر على المصري فانه يقتص منه وتاويله اذا لم يجر على اهل مصر احكام اهل
البني لانهم الامام العدل قبل فذل للعز ذلك المضر لان ولاية امام اهل العدل لم تقطع بل ان جرح احكامهم
فحب القصاص وبعد الاجرا سقط فلا يجب **قال** وان قتل عاد باغيا او مثله باغ وقال الشافعي
ورثه وان قال انما يابل لاى قتل رجل من اهل العدل رجلا من اهل البني او رجل من اهل البني رجلا من اهل

لهم

عليه



العدل

وقال الباغي الغافل فكلته وانا على الحق ورثته وان قال فكلته وانا على الباطل لارث وهذا اعداى حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف لارث الباغي في الوجهين وقال الشافعي لارث العادل ايضا لقوله عليه
 السلام لارث الغافل ولهذا عنده لو فله حق من قصاص او دم او جرم عليه من الدار او شهد عليه لارث فكلنا
 حرمانا لارث جزا الجريمة ولا جريمة في القتل الواجب الجواز فلا حرم وفل الباغي واجب فلا ثم على الغافل
 بقتله ولا يجب الضمان عليه فلذا لا حرم الارث لان حرمانه من باب العقوبة وهذا الباغي لا حرم لانه المقت
 كما المقت عن تاويل فاسد والفاصل منه على ما يصح اذ انصبت اليه منعة هادى اهل الحرب والمزبدل الارى
 الى ما روى عن الزمري انه قال هاجت السنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجتمعوا
 ان لا يقاتلوا ولا يخذلوا على تاويل الفرقان الا ما وجدوا له نصا رواه احمد وهذا الجواز على ما المقت اهل
 الردة لا يجب عليهم ضمانه ورواه البيهقي في شرط النجاشي ولا لا يحكم لادبهما من الارزام او الارزام لا غنى
 الاباحة ولا الزام من الامام لعدم الولاية عنهم ولا عملن القياس على ما اذا لم يحرم تاويل او منعة لان الولاية
 باقية قبل المنعة والارزام موجود عند عدم التناول ولا بد من المنعة والتناول يسقط الضمان حتى لو غلب
 لصوم غير متناولين على مدنية فقتلوا النفس واخذوا المال اخذوا جميعه لعدم التناول وهذا لو غلب وحل
 او جازان فاقضوا والمال والموت النفس تناول اخذوا جميع الاحكام لعدم المنعة ثم قال صاحب الهداية ان
 العادل اذا المقت نفس الباغي وماله لا يضمن ولا ياتى لانه ما مورسناهم دفعا للشرم والباغي اذا اهل العاد
 لا يجب عليه الضمان عندنا وما ثم لانه لا منعة في حق الشارع وكذا قال في البدائع لا يضمنون ما اصابوا من
 دما سنا واما اذا كان لهم منعة وكذا اهل القدر لا يضمنون ما اصابوا من دماهم واما لو لم لا يضمنون
 دفعا للضمان عن انفسهم والعادل اذا المقت عاد لا يضمنون ما اصابوا من دماهم واما لو لم لا يضمنون
 وفي شرح النجاشي قال محمد اذا اتوا اقيمتهم ان يغزوا ولا يجبرهم على ذلك لانهم المتغافرون حتى يسقط المطالبة
 لا يسقط الضمان فيما مدته ومن الله تعالى وفي المحيط العادل اذا المقت مال الباغي فخذ بالضمان لان
 مال الباغي مضمون في ضمانه وامكن الزام الضمان في الجاه فادارة خلاف ما اذا المتناول العادل فكل
 بل ما ذكره في الهداية والبدائع من عدم وجوب الضمان بمحمول على ما اذا المقت حالة الضمان بسبب الضمان
 اذ لا يمكنه ان يضمن الا بالمال من مال كالحيل والهماش الذي عليهم وعندنا رسالنا لما والنازل عليهم واما اذا
 المتوفى في غير هذه الحالة فلا مقتضى منع الضمان لان مالهم مضمون واعتماد الحرمة موجود فلا مانع من
 وجوب الضمان والاثم ثم ابو يوسف يقول في مثل الباغي العادل لانه مثل غيره حتى يسقط حرمانا لارث
 فمثل الخاطي بل اولى لانه ياتى بالقتل والتناول الفاسد على ما يصح في حق دفع الضمان
 والحاجة هنا الى استحقاق الارث لا الى الدفع ولهذا ان هذا اهل حصل تاويل صحيح عند الغافل لا يضمنه الى
 المنعة وان كان هذا تناول فاسد في نفسه الارى انه يسقط به الضمان فكذا لا يجب الحرمان وقوله
 والحاجة الى استحقاق الارث هنا لا الى الدفع فلما ممنوع بل الحاجة هنا الى دفع الحرمان لان الارث يسقط
 بسببه كالنسب او السبب وهو موجود في وقت دفع الحرمان الذي ثبت جزا على فعله ساد ولمه الفا
 بشرطه وهو ان يكون مصر المليون صحا عنده بخلاف الخطي فان الخطا لا يدفع جزا فعله في الدنيا الارى
 انه يجب عليه الدية والعتاق والباغي لا يضمنه شيء من ذلك **قال** ولجميع السلاح من اهل العترة

ولا التزام منه

لانه اعانة على المعصية قال الله تعالى وقفا ونوا على البر والتقوى ولا تقا ونوا على الاثم والعدوان لان الواجب
 قلع سلاحهم عما اعلن حتى لا يستعملوه في العترة فالمنع اولى **قال** وان لم يدر انه منهم لا اى اذ لم يدر انه
 اهل العترة لا حرم البيع له لان الغلبة في دار الاسلام لاهل الصلاح وعلى الغالب تبقى الاحكام دون الدار وانما
 حرم بيع نفس السلاح دون ماله فاعاد به الا مصنوعة كالمدل لان المعصية تقع بغير السلاح خلافا لحدود الا
 يرى ان العترة والحطب الذي يخذ منه المعازف لا حرم بيعه لانه لا معصية في عنها وهذا لا حرم بيع
 الجارية المقتنية والكبش النطوح والملك الغافل والجماعة لطباقة لانه ليس عنها ماله وانما المقت في
 استعماله المخطور ثم ذكرنا ان الحدود لا يجوز سؤره من اهل الحرب ولا جازون من اهل البغي والذي يظهر من الفرق
 ان اهل البغي لا يضمنون لا يستعمل الحدود سلاحا لان قتادهم على شرفا زوال بالتوبة او يفرق عنهم
 خلافا لاهل الحرب والله اعلم **كتاب القبط** القبط اسم لشيء من ذى اللغة
 فعل بمعنى مفعول كالقتل والجرم وفي اصطلاح الفقهاء اسم لولد حتى طرحه اهله خوفا من العيلة او التهمة
 سمي به باعتبار ما واول الله لما انه لفظ وهو من باب كذا كذا لشيء بالصفة المشارة كقولهم من قتل قتيلا
 فله سلبه **قال** نرب القطة ودجب ان يخاف الصباغ لما فيه من احسا النفس لانه على شرف الهلاك
 قال الله تعالى ومن احباها فاما احيا الناس جميعا وفي رفعه اظفارا الشفقة على الاطفال وهو من افضل
 الاعمال ولهذا قيل يحزن غام ومضيقه اثم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم
 يوقر كبيرنا فليس منا ثم هو مندوب اليه ان كان في غالب رايه انه لا يملك بان وجده في مصر فاسنا وفرد
 عليه ان يلبس على ظنه صباغه بان وجده في مفانق ونحوه من المقاتل صباغة له ودفعه لللال اعنه
 فمن راي اعني يقع في البر ونحوه يفرض عليه حطة عن الوقوع وهو فرض كفارة لمصنوع البعض
 وهو صباغته **قال** وهو حر لانه الاصل في بني آدم اذ هم اولاد حوا وادم فالاصل بقا ما ذل على ما
 كان حتى يوجد ما يغيره ولان الدار دار الاسلام فمن كان فيها حوزا باعنا والاصل وهو الظاهر
 والغالب ثم هو حر في جميع احكامه حتى ان فاذه حر ولا يحد قاذف اموه لوجود ولد منها لا يعرف الحب
قال وعتقه في بيت المال روي ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما ولانه عاجز محتاج لا مال له ولا قر
 ومال بيت المال معد للصرف الى مثله فصارتا لمقتدا الذي لا مال له ولا قرب ولا من امرائه بيت المال
 فحبس عتقه منه لان الخراج بالضمان ولهذا كانت جانيته فيه وقد سنا النوع الذي يسحق فيه العترة
 من بيت المال في اخر باب الجزية من كتاب السير ولوانفق عليه الملقط من ماله حوزا حرا لانه ليس له
 ولاية الارزام الا ان يامر القاضى بالانفاق عليه ليس جمع على القبط بها لان القاضى ولاية عليه فيكون
 دنا عليه ثم مجرد امر القاضى بالانفاق عليه حتى للرجوع على الملقط فمادون الطحاوي فما اذا قضى دنا على شخص
 بامر فانه يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع على الملقط بمجرد الامر الا اذا اصرح له بانه سيق عليه ليرجع عليه لان
 مطلقه قد حوزت تحت والثر غيب فلا يرجع عليه بالاحتمال **قال** كارتبه وجانيته اى نفسه في بيت المال فما
 حوزا رايه له وجانيته فيه على ما سنا **قال** ولا يباخره منه احد اى لا يباخره الملقط من الملقط لان زده
 سبقت اليه قال الحق عتقه ولم حوزا رايه ان يزرعه منه الا باذنه ولو ذقه هو الى غيره ليس له ان
 يسرده لانه رضى باسقاط حقه ولو ذقه الى القاضى فله ان يقبله منه لاحتمال انه ولد له لعله

الحر

لنكون مؤمنة فيمت المال وان اقام دنة انه لقيط او علم ذلك فكذلك له ان لا يقبله منه لانه بالانقضاء
الزمن حفظه وتزويده ثم اراد ان يعزل نفسه فلا يسع منه ان يشاهد لوصي اذا اراد عزل نفسه لئلا يموت
الموصي **قال** وبثبت نسبته من واحد يعني اذا ادعاه ولم يدعه الملقط والقياس ان لا يثبت نسبته
منه لانه يضمن ابطال حق الملقط في اليد ولا يملك ذلك وجب الاستحسان انه اقرار بما سقعه وهو
محتاج اليه لانه مشرف بالنسب وغير مدعيه والملقط لا يملك ادعاءه فيه فصحت دعويته ثم من ضرورته
النسب ان يكون هو الحق يحفظ وله من الاجبي ولم يثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا او لم يصح في حق
النسب دون ابطال اليد للملقط لان ذلك ثبت في وقت المنازع له فيه فلا يملك رعي ابطالها والاصح الاول
لما ذكرنا هذا اذا لم يدع الملقط دعوه وان ادعاه فدعوه الملقط اولى وان كان ذميا والاخر مسلما لان دعوا
يد والقياس ان لا يقبل دعوه الملقط اصلا لانه ساقض ظلامه بدعواه انه لانه بعد ما اقرانه لقط ولانه
باقراره لم يرد الملقط حكم النسب والاقرار على الغير لا يصح وجه الاستحسان انه اقرار على نفسه بانه لم يسه
يعقنه وجب عليه ان يحفظه ويحسب له ما سقعه وقد عني على الانسان ولده الصغار ثم يعرفه والناقص
فما لم يمتنع القول كالملا عن اذا اكرت نفسه وقبل قبل قوله قياسا واستحسانا لانه ليس فيه ابطال اليد
والنسب سقعه على ما يباح خلاف دعوه الاجني والاصح انه على القياس والاستحسان لدعوه الاجني وان اختلف
وجه القياس فها على ما سناه **قال** ومن امن اي ثبت نسبته من اثنين ايضا فثبت من واحد وذلك
عند عدم المرجح لاحدهما من يد او من يد او د لظلامه فلو انهما لا يتوابعهما في النسب والنسب ثبت من
اثنين ايضا عند الاستواء في الحجة عندنا على ما سناه في باب الاستيلاء **قال** وان وصف احد هما علامة به
اي بالولد فهو كحق به لان ذرا العلامة تدل على انه كان في يد الظاهر انه كل له فيترجح بها خلاف اللقطه
حيث لا ترجح صاحب العلامة عند المنازع فيها لان الترجيح لا يعتبر الا بقدر وجود سبب الاستحسان وقد
وجد ذلك في اللقيط وهو الدعوه دون اللقطه الا ترى ان احدهما لو اقر بها يوم ما استسلم في اللقطه دون
اللقطه فعلم بذلك ان الدعوه سبب الاستحسان في اللقطه واعتبار العلامة له اصل في الشرع قال الله تعالى
ان كان قصده قد من ذرا لاية وقال تعالى فمريم سيماهم وان وافق بعض العلامة وخالف البعض سقط
الترجح اذا ليس لاحدهما باول من الاخر باعتبار كونه لو سبقته دعوه احدهما فهو انه لعدم النزاع ولو ادعى
الاخر دعوه لا يقبل لاجبته لانا لينة اقوي ولو ادعت امرتان قضيه لهما عند اي حنفية وعندهما
لا يفتي لواحد منهما لان ثبوت النسب منهما متعلق بحقيقة الولادة وهو محال منهما خلاف الرجل **قال**
ومن في من لم حره في مكان اهل الذمة اي ثبت نسبته من ذي ادعاه وكون اللقيط مسلما ان لم يوجد في مكان
اهل الذمة وهذا استحسان لان دعويته تثبت النسب وهو يقع له وابطالنا لاسلام اثبات بالدار بغير
صحت فيما سقعه دون ما يضره ولا من من ذمة اسأله ان يكون كافرا لما اوسلت امه والقياس ان لا يقبل
دعويته لانه حكم له بالاسلام فلو جعل اثباته صار سقاه في الدين وهو يضره وجه الاستحسان ما بينا
وقوله ان لم حره في مكان اهل الذمة فنصرح بان المقبر هو المال وقد اختلف المشايخ فيه فخالصة ان هذه المسألة
على اربعة اوجه احدها ان مسلم في مكان المسلمين كالمسجد او القرية او المصر للمسلمين فيكون مسلما فكون الثاني
ان يجرة كافر في مكان اهل الذمة كالبصرة والقيسية وقرية من قرأهم فيكون كافرا وثالث ان يجرة كافر في مكان

بحر

المسلمين والاربع ان يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذا من الفضل اختلاف الرواية ففي كتاب اللقيط القبر
للمسلمين لا يقبل ولا للمسلم لا يضيع ولان في السقوة ولا الكافر في المساجد وفي رواية من سقاه عن محمد العبيد
للوائل لقوة المال الا ترى ان الابون فوق سقوة الدار حتى اذا سبي الصغار مع احدا بويدها بغيره كافر فلذا
يذاقع بدا لو اجل لا يعتبر المال لانه كالب في حقه لثامه بمرئته وفي رواية ايما كان موجبا لاسلامه
فهو المعبر لان لاسلام بطور ولا على وهو انفع له ايضا وفي رواية علم زنه فان كان غيبا رى المسلم من مسلم
وان كان عليه ذمى للفرقة يحول الصلب والفرقة هو كافر **قال** ومن حره وهو حر اي ثبت نسبته من
عبد اذا ادعاه وكون المولد حر الا بوثا النسب منه محض مفعلة في حقه وهو لا يثبت في الرق وانما يبيع
امه وهو قد ولد حره فلو ولد له جارا فلا تبطل الحرية الثابتة بالدار باليوم ولو قال العبد هو ولدي من زنتك
ويأتمه فصدق مولاها ثبت نسبته وكون خرا غدا لم يجد لانه حرا باعتبار الاصل فلا تبطل الحرية متوافق العبد
وسيدها وقال ابو يوسف خول عبد السيد حالان لامة امه فاذا ثبت النسب منها ثبت ما هو من ذمة ربه
وهو الرق اذ يستحيل ان يكون المولد من ربه من حرا خلافا الذي على ما سناه قلنا لا يستحيل ذلك لانه يجوز
عقده قبل الانفصال وبعد فلا تبطل الحرية الثابتة بالدار بالمثل والحر في دعوه اللقطه اولى من العبد ولو
ادعاه حران اخرها انه ابنه من هذه الحره والاخر من لامة فالذي يدعي من الحره اولى لانه اثر ابائنا للونم
ثبت جميع احكام النسب ولو كانت لامة سرية له لانه ثبت الاحكام من جانب والاخر من الجانبين فان اقبل
والمسلم احق من الذي عندنا نازع لانه انفع له اذ كان حرا وان كان عبدا فالذي ادعى ان الترجيح بالاسلام
حول عبدا لا يستواء ولا استواء لذل العبد لا ترجح جبايل **قال** ولا يرق الابينة لانه حكم حرته بالدار فلا
سفر ذلك الاجبة وتشترط ان يكون الشهود مسلمين لانه مسلم بالدار او باليد فلا حكم عليه شيئا ذمة العبد
الا اذا اعتبر كافر بوجوده في موضع اهل الذمة على ما سناه والمضمم فيه هو الملقط باعتبار ان لانه ممنوع عنه
وسرع انه الحق يحفظه فقيم عليه الذمة لتوصل الاحقة وهذا اذا صدقه الملقط قبل الملوغ لا يسع تصديقه
لانه يضره بنفسه هذا الحكم بالحربة خلاف ما اذا كان صغيرا في يد رجل يدعي انه عبده وصدقه العلام فانه
جوز عبدا له وان لم يدرك لانه لم يعرفه الا في من قال قول قول في اليد كالذي لا يعرف عن بعضه لقيام به لصدقه
ولذلك لو سكت جوز عبدا له لانه اذا ارد لا يصح لقيام من من وجه وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان بعد
ما اجرى عليه شيء من احكام الاخر من قبول شهادته وحرقاذه لا يصح اقراره بالرق لانه انصلبه للذنب
من جهة الشرع فنصاره لما اقبل به المذهب من جهة المصلحة **قال** وان وجد ماله فبواه لانه في يده
وهو من اهل المال للونه حرام لو لم ياتي به بظاهر يد وكذا اذا كان المال مشدودا على الدابة والملقط على
الشهادة الظاهرة من حاله وبصرفه الملقط اليه با من القاضي عن البعض لانه مال ضائع لا يعرف له مالك
والقاضي صرف مثله اليه وبصرفه اليه بغير امره لانه مال الملقط ظاهر المادونا ومن شدة جملته
له ظاهرا وللملقط ولاية الاتفاق وشرا ما لا بد منه لمصلحة اللقيط من ماله ولا يقال الظاهر لا يقتل
للاستحسان بل لا بد من لا نقول غرضنا بذلك دفع الغير فاذا اندفع بقي المال ضائعا وبصرفه عليه على ان لا
او من مال **قال** ولا يصح للملقط عليه كساح وسع ولجان لان ولاية الزوج على الغير ليست بقرابة او
ملك او سلطنة ولم يوجد شيء منها والصرف في المال لا يجوز لاجمال الراي ووفور الشفقة وذلك لوجود

في الاب والجد لا غير وهذا لا يمكنه الام مع انها عملا لا تخرج هذا الاول وهذا لان كل منهما لم يوجر الا بشر
 العلة وموقنا للشعقة منها ومما لا يراى فيه فصا ودا لم والحيان لا مملها من عمل الملاف مناصب
 بالاستخدام بل اعوض والمليق لا مملها فلا عمل ان يوجر دالم خلاف لام فانها مملها على معرف في موضع
 وذكر التدوير ان له ان يوجر دالم لانه مرجع الى مقبلة والاول اصح ورواية الجامع الصغير **قال**
 ويسلمه في حرفة لانه نافع محض يهدب نفسه ويطبع صاحب حرفة والاستغناء به عنه عن الاشتغال بالفساد
 فكون سبب سعادته في الدنيا والاخرة **قال** وبعضهم يراه اذ اوهب اللقطة هبة والمليق ان يقبضها له
 لانه نفع محض وليس له احتمال خلاصه ولهذا مملها الصغير نفسه اذا كان ميمرا والله سبحانه ومما لا يعلم
كتاب اللقطة اللقطة مثل القبط في الاشتقاق والمعنى فان ظاهرها مثل
 من الالتقاط وهو الرفع واللقطة بضم اللام وفتح القاف اسم الفاعل للمباينة وسملون لفاف اسم المفعول
 بالفتحة والفتحة والفتحة وتسمى هذا المال الملقوط باسم الفاعل منه لانه قد اخرج من ماله ما يبيع
 الى رفقها فاقبضها بالرفع لا يباعا حيلة الله فاسند اليها بخار جعلت فانها هي التي رقت نفسها
 ونظيره قولهم ناقة خلوب وذابة ركوب وهي اسم فاعل سميت بذلك لان من رداها رغب في الركوب
 والخلب فنزلت كانهما حلبت نفسها وركبت نفسها **قال** ورحمة الله لقطه الحلال والحرم امانة ان
 اخذها ليردها على ربها واشهد لان اخذ على هذا الوجه ما دون فيه شرعا بل هو الافضل عند عامة العلماء
 ويجب الا تخاف ضياعه فاذا كان كذلك لا يكون مقبوضا عليه وصاحبها ان يضارضه بالاخذ ليعطها له
 عادة فقد وجدته الرضا دالة فلا يجب عليه الضمان وانما قلنا بانه ما دون فيه شرعا لقوله صلى الله
 عليه وسلم من وجد لقطه فليشدها ذوى عدل وليحفظ عفاصها وكاها فان جازها فلا حرج وهو احبها
 وان لم يجد صاحبها فهو مال الله تعالى يوتيه من يشاء وانه اخذ من حاجة وهذا مطلق عندنا لقطه الحلال
 والحرم وقالت المشقة لاطلة ان رفقها لان مال لا يورث انبات اليد عليه الا بانه كما لا يجوز تناوله
 الا بانه وقال بعض المتقدمين من ائمة التابعين على انه ان رفقها والترك افضل لان صاحبها يطلبها في ذلك
 الموضع والحجة عليهم ما سئلوا لانه لو رفقها لامن اصل القاد خانية فكتمها عن مالها قالوا اذا كان بها
 على نفسه الطع فيها فالترك افضل صيانة لنفسه عن الوقوع في الحرم واذا اخذها عن صاحبها حتى يوصلها الى مالها
 ولا يشهدا لثني التجار حتى لو صدقه صاحبها ان اخذها ليردها على صاحبها لا ضمن وان لم يشهدا ان اقران
 حجة عليه كالبينة ولو اقرانه اخذها لنفسه ضمن لوجود التدوير على مال الغير فصا ودا لفاصل وقال عليه
 السلام على اليد ما اخذت حتى ترد وان لم يشهد عندا لا يلقا وادعى انه اخذها ليردها وادعى صاحبها ان
 انه اخذها لنفسه فالقول لصاحبها وضمن المليق فمما عندهما وقال ابو يوسف القول قول المليق فلا
 يضمن لان اخذها لصاحبها حسبه ونفسه معصية فان حمل فعليه على اصلاح اولي من حمله على الفساد
 ولان المليق منكر والمال مدع الضمان فالقول قول المالك ولهذا انه اخذ مال الغير بغير اذنه وهو
 سبب الضمان ضمن وهذا لان لا يرد مقيد بالاشهاد على ما روينا واذا لم يشهد لم يوجب ضمن وما ذكر
 من الظاهرها وضمنه متله وهو ان الظاهر ان حوز المتصرف كمالا لنفسه وصار نظيره ما لو اخذ مال الغير
 وادعى انه ودم نوة فالوا هذا الاخلاف عند الامان واما اذا لم يمكنه بان لم يجد احدا اشهدا او خاف

موم

صاحبها مع

عليها من الظلمة فلا ضمن بالاشهاد لان ترك الاشهاد انما يدل على اخذه لنفسه عند التدوير وان اشهد
 عندا لاخذ وعرفها ثم ردها الى موضعها لم يضمن وذلك لان الحام في محضه ان ردها بعد ما حوّلها ضمن لانه
 بالتحويل التزم حفظها وبالرد صار مضاعفها ولا ذلك قبل التحويل خلاف ما اذا لم يشهد حيث لا يبرأ من الضمان
 به اتفاقا لان الظاهر انه اخذه لنفسه فلا يبرأ من الرد على صاحبه وضمنه في الاشهاد ان يقول من ردها
 لشدة الضالة فدلوه على سوابك اللقطة واحدة او اكثر **قال** وعرفها الى ان علم ان ربها لا يظلمها
 اي عرف اللقطة الى ان غلب على ظنه ان صاحبها لا يظلمها وروى محمد بن ابي حنيفة انه ان كانت اقل من عشرة
 دراهم عرف فيها اياها وان كانت عشرة فصا عرف فيها حولا وقوله اياها اي على حسب ما يرى وقد روى محمد
 في الاصل بالحول من غير تفصيل من القليل والكثير وهو قول مالك والشافعي ووجهه انه سئل عن لقطة
 الذهب والورق فقال عرف وكاها وعفاصها شرعا سنة فان لم يعرف فاستغنىها ولئن ودعته
 عندك فان جاء ظالمها يوما من الدهر فادها اليه وسئل عن ضالة الابل فقال مالك ولها وعفاها فان
 معها حادها وسقاها من الماء وناول الشجر حتى يجرها رها وسئل عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او
 لا حلك او للذئب ورواه مسلم والبخاري وغيرهما فقد روى سنة من غير فضل من القليل والكثير وروى
 الحسن بن ابي حنيفة انها ان كانت ما بين درهم فصا عرفها حولا وفيما فوق العشرة الى ما بين شهر او في
 العشرة جمعة وفي البنية وروى لم يبرأ ايام وفي درهم يوما وان كانت مائة او نحوها تصدق بها وان
 كان محتاجا لها ما كانها قد رطل لقطه مما ملق بحالها فان هذا وما ذكره في المختصر واحد الا انه قد
 الى اجتهاده وهذا قد روى باجتهاده فلا شائي بينهما وهو الذي اخذ صاحب المذاهب بقوله وقيل ان
 شيئا من هذه المقادير ليس لازم ويغوص الى راي المليق يعرفها الى ان غلب على ظنه ان صاحبها لا
 يطلبها بعد ذلك وان كانت اللقطة شيئا لا ينبغي عرفها حتى اذا خاف ان يفقد تصدق به وعنه عليه
 السلام انه من بتمرة في الطريق فقال لولا اني خاف ان تحون من الصدقة لاهتها ورواه البخاري
 ومسلم وقال جابر بن حصن رسول الله صلى الله عليه وسلم في العضا والسوط والحبل واشباهه لم يلفظ
 الرجل ينفعه ورواه ابو داود وقال عليه السلام لا يبرأ من ردها فان جازها فخيرك فترتها وعلما
 ووكاها عفاها اياه والا فاستمع بما رواه مسلم واحمد فممن الاخيار بعضها مقدرة بحول وبعضها
 بساعة وبعضها مطلقة عن المفسر فمما يدل على ان المفسر ليس لازم وانما هو ممنوع الى راي المليق
 وسمع ان عرفها في الموضع الذي لقاها فيه وفي الجامع فان ذلك اقرب الى الوصول الى صاحبها وعن
 الحلواني انه حمى الاشهاد انه ياخذها ليردها على صاحبها ويكون ذلك عرفا وهو المذمور في
 السير البر ولو ان رجلا سبب كانه ياخذها انسان فاصطحابها ملها ان قال مالكها وقت الشيب
 رهي لمن اخذها ولا يسبب لعلها لانه اباخ التملك وان لم يقل كان له ان ياخذها منه ولذلك فمما روى
 صلا له وان اخذها فاقول قول صاحبها ذلة ابو الليث وفي الهذلية اذا مات اللقطة شيئا علم ان
 صاحبها لا يطلبها بالنواة وقشر الرمان حول القان اباحة ويجوز الاستغناء به من غير عرف لانه متى
 على ملك ما لا يبرأ لان التملك من المحمول لا يصح وفي الوقفات المختار في القسور والنواة مملها وفي الضمان
 لا مملها وان جمع سبلا هذه الحصاد فهو له بالاجماع الناس على ذلك وان سلخ شاة سنة فهو له ولصا

مكافاة

تجها

ان ياخذ منه وكذا ذلك الحظ في صوفها **قال** ثم تصدق اي تصدق باللفظة اذا لم يحى صاحبها بعد
التبرع لان الواجب عليه حفظها واذا اوتها الى اهلها قال الله تعالى ان الله يامرهم ان يودوا الامانات
الى اهلها وذلك ما تسلم اليه عند الفدية وبالنقد عنه عند عدمها اذا ايسال عوضها وهو الثواب
بايسال عنها وان شئت مسلما رجاء الظن بصاحبها وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه اشترى
جارية فذهب اباع فلم يدر عليه تصدق عنه بنمها **قال** فان جاز بها فدية او ضمن المثل
فغنى اذا صاحبها للقطعة بعد ما تصدق بها المثل فبها بالخيار ان شاء المصلي الصدقة وله ثوابها
لان الصدق لم يحصل فانه في وقت على ايجازته والمثل يثبت للفقير فلا توقف على قيام المحل خلاف
مع الفتوى حيث سئل فاسا لا تجاز فيه على قيام المحل لان الملك فيه لا يثبت الا بعد الاحتياز فلا يتصور
الا في الغام ولذا لشرط فيه قيام المتعاقدين والمالك ايضا عند الاحتياز وان شئت ضمن المثل
لانه تصرف في ماله بغير اذنه وهو موجب للضمان واذا كان الشرع لا ينافيه حيث لم يزل منه التصديق
بما وانما اباع له ذلك فصار كتناول ماله لغير حالة المخصصة ولا فرق في ذلك بين ان تصدق بامر
الفاضي او بغير امره في الصحيح لان امره لا يحون اعلان فعله والفاضي لو تصدق بها كان له ان يضمنه
فكذا له ان يضمن من امره الفاضي وله ان يضمن المثل لانه اخذ ماله لنفسه بغير اذنه ولا
يرجع القدر على المثل بل على ما حقه من الضمان ولا المثل يرجع على القدر لما عرف في موضعه فكذا اذا
هلكت العين لما القدر وان كانت قائمة اخذها صاحبها اذ لم يحصل للصدقة له ولا يرد عنه ما له
قال وصح النفاط البهيمه اي يجوز النفاط **قال** وقال الشافعي انك لا تفصل في غير اشارة لما روي
ولنا انها تحاف عليها ان يصل اليها بخائفة فان في اخذها صحتها فان افضل او اجبا على نحو
ما سألنا في غيرها ولا نأخذ الا في النصوص في هذا الباب تتناولها وما رواه كان في ديارهم اذ كان لا حاف
عليها من شيء ونحن نقول في مثله متركها وهذا لان بعض بلاد الرواب بسببها اهلها في البر
حتى يحتاجوا اليها فيمسكوها وقت حاجتهم ولا فائدة في النفاطها في مثل هذه الحالة والذي يدل
على ذلك ما رواه مالك في الموطا عن ابن شهاب قال كانت ضوال الابل في زمن عمر رضي الله عنه اربلا
موبلة نتاج لا يمسكها احد حتى اذا كان عثمان امرهم فتمسكها لم يباع فاذا اجابها اعطى ثمنها
قال وهو متبرع في الاتفاق على القبط لانه لا ولاية له في الاحتياز على ذمتها فصار كما اذا اقبى
من غيره بغير امر المدعي **قال** وباذن الفاضي جون وسألي لو اتفق باذن الفاضي جون وسألي
صاحبها لان الفاضي ولاية في مال الغائب نظرا له اذ هو نصيب ناظر اقصا ر امره كالمالك
ولا يامر به بالاتفاق حتى يتم البيعة انها لقطعة عنده في الصحيح لانه يحتمل ان يكون غصبا في يد
فيمتلك الاجابا للفقرة على صاحبها وهو لا يجب عليه في المضروب وهذه البيعة ليست للقضاء وانما
هي ليتكشف الحال فقبل مع غيبة صاحبها وان عجز عن اقامة البيعة يامر به بالاتفاق عليها
مقيدا بان يقول بين جماعة من الجماعة ان هذا ادعى ان هذه لقطعة ولا ادعى اهو صادق او
قاذب وطلب ان امره بالاتفاق عليها فاشهدوا وان امره بالاتفاق عليها ان كان الامر في
نقل وكان القصة ابو جعفر يقول ينبغي للحاكم ان يحلفه ونظيره ما لو باع عبدا فابا المشرى

ولم يحلف وطلب من الحاكم ان يباع ويوفى منه من ثمنه لاجبيه حتى يتم البيعة فان عجز اجابه على نحو ما
ذكرنا في اللقطة وموله وباذن الفاضي يجوز لنا نشر الى ان البيعة تصدق وسألي جون وسألي
كذلك في الاصح لان مطلقه قد جاز للمضرب والمضرب او لا لزام فلا يرجع بالاحتمال فلا بد من
ان يشترط ويجعله دنا عليه فاذ ذنا في الملقط وانما يامر به بالاتفاق عليها بيمينين ولكنه بقدر
ما يقع عند انه لو كان المالك خاضعا للظن **قال** ولو كان لها نفع اجرها وانفق عليها اي من
لان الفاضي نصيب ناظر وامكنه انما العين من غير ان يلزم صاحبها الدن فتعين طريقا **قال**
والا باعها اي ان لم يكن لها نفع وانفق عليها بقدر ما يرى من المدة ولم يظهر لها مال باعها لانه
لو انفق عليها في هذه الحالة تستغرق البيعة قيمتها وليس لنظر ان يبقى العين ويوجب عليه ايضا
ثمنها فعين الخطب بالبيع ثم الثمن يقوم مقام العين فيما ذكرنا من التبرع والتصدق وفي قوله
امانة في دمه وفي الدايغ ان الفاضي لا يبيعها حتى يتم البيعة على نحو ما تقدم في الاتفاق والابق
في هذا اللقطة الا انه لا يجوز لانه خاف ان يابى **قال** ومنعها من بيعها حتى ياخذ البيعة
اي اذا اجاب صاحبها وطلبها منه اياها حتى يوفى البيعة التي انفق عليها لان هذا من وجوب بسبب
هذا المال لا حياه فان له فعلق بهذا المال فاشبهه بحمل الايق ثم لا يسقط هذا الدن بهذا
العين في الملقط قبل حبسها لانه لا يعلق له به حقيقة وانما ياخذ صفة الرهن عند الحبس لا رهن
بالسرا اذ انفسد من مال نفسه له ان يرجع به على الموطل ولو هلك قبل الحبس لا يسقط ما وجب له على
الموطل ولعله يسقط لانه صار في معنى الرهن عند احتياز الحبس فذلك بما حبسه فيه فكذلك
ولو ان الفاضي باعها بعد ما انفق عليها الملقط قد رما راء الفاضي من المدة اعطاه الفاضي
من ثمنها لانه مال ما لكها والبيعة من على ما لكها فرب الدن اذا اظنر بحسب حقه له ان ياخذ
قال الفاضي اولى **قال** ولا بدفعها الى مدعيها بالبيعة اي لا بدفع اللقطة الى من ادعى ان مالها من
غير اقامة البيعة لقوله عليه السلام البيعة على المدعي ولان المدعي مقصود حتى وجب على
الغاصب الضمان بازائه فلا يزال الا ببيعة ولا يسقط الا بها كالمالك ولهذا وجب الضمان
على غاصب المدر **قال** فان من علامتها حل الدفع بلا جبر اي اذا اعطى المدعي علامتها حل
للملقط الدفع اليه من غير ان يجبر عليه في القضاء والعلامة مثل ان يسمي عدد الدراهم ووزنها
ووكاها ووعاها وقال مالك والشافعي يجبر على دفعها لما روي من حديث ابي ذر وفسما
رواه مسلم قال عليه السلام فان جاء صاحبها عرف عفا صحتها وعدها ووكاها فاعطها اياها
والا فهي له ومن امر وهو الوجوب لان الظاهر انه كان في دمه لانه قل من عرف ما ليس فيه
فبر داله ولا منازع له في الملك فملكون له ولان صاحب المذمومة دون الملك فليس له
الوصف لوجود المنازعة من وجه **ولنا** انه مدعى وعلى المدعي البيعة لما روي عن ابي
منصود فلا يسقط الا ببيعة على ما قررنا والعلامة لا بدل على الملك ولا على المدعي لان الانسان قد
يقف على مال غير موثق عليه مال نفسه فلا عبرة بها وما رواه محمول على الجواز فوفقا بين
الاخبار لان الامر قد روي به الاباحة وبه نقول وان دفعها اليه بذكر العلامة ثم جاء اخبر

دونها

والفهم منه انما له فان كانت فاعية اخذها منه وان كانت هالكة بضمينها شالها بعد ما بالرفع
والاخذ وترجع الملقط على الاخذ ان ضمن ولا مرجع الاخذ على احد والمليقظ ان ياخذ منه كهيلا
عند دفع نظره الى الاحتمال ان يحجر غيره ويقوم المنة انما له مضمينه ولا يمكنه الرجوع على من
اخذها لغيره فيستوفى بالعمل خلافا للصل لوارث فاب او غرم غاب عند اي تحسبه والقرن
له ان الملقط ياخذ هلالا لنفسه وهناك لا يحجر غيره ولا ان الحق قد ظهر للحاضر من الارث
ولا يجوز فاجرا لقسمة من الورثة او لغزما الى زمانا لا تكفل فيكون الفاضل لما به وهذا لم
يقنع صاحب الحق باعطاء العلامة ولهذا لا يحجر بالدفع اليه فلا يضره التاخير بل المنع بالكلية
على ما قررنا وان صدق الملقط قبل لا يحجر على الدفع كالمودع اذا صدق لودخل بنفسه لودفعه
خلافا لما اذا صدق المدين الوكيل بعضه من حيث جبر لانه اقرار على نفسه بوجوب دفع
ماله اليه وقبل جبر لان الظاهر له ولم ينعن له مال غيره خلافا لودفعه لان المودع معتر
فلا يسلط حقه في العين خصا دقهما وان دفعها اليه تصدق به ثم اقام اخر منة انما له فان
كانت فاعية اخذها منه لان اقرار الملقط لا يحجر حجة عليه وان كانت هالكة فان
كان دفع اليه بغير رضا فله ان يضمن اهما شالما ذكرنا فان ضمن الفاضل فلا يرجع به على احد
لانه عامل لنفسه وان ضمن الملقط فله ان يرجع به على الفاضل لان الملقط ملكها بالضممان
فتبين ان الفاضل يقرى على ماله ولا يمنع اقراره بها ملك الاول من الرجوع عليه لانه كان
لا اعتماد على العلامة فاذا قضى عليه بالدينه صار مملوكا بشرعا فارجع كالمشترى اذا اقر ملك البائع ثم
استحق المبيع رجع على البائع بالدين لما ذكرنا خلافا لما اذا صدق المودع لودخل بنفسه لودفعه
قدفعها اليه فاخرجه بها لو كان له حيث يضمن ولا مرجع بها على الفاضل لان لودخل فامل للمودع
وفي نعم المقر ان المودع ظالم له في نفسه اياه فورا ما مضى وحله منه والمطلوب للسر له ان يظلم
غيره وهنا الفاضل عامل لنفسه وانه ضامن اذا ثبت انه لغزما فافترقا والمليقظ ان ياخذ منه
هلالا لما ذكرنا وفي شرح المختار ان الملقط اذا دفع اليه تصدقه للسر له ان يرجع على الفاضل
فكل هذا لافرق بينهما ولا ياخذ منه هلالا وان كان دفعها اليه برضا ضمن الفاضل لما ذكرنا ولا
يضمن الملقط لانه معهود وان اقام الحاضر منة انما له يقضى بالدفع اليه ثم حضر اخر واقام
منة انما له لم يضمن لما ذكرنا وفي النهاية في التكميل فيمن الصور رؤا سن والقصص انه
لا يحجر غيره الى قاضي خان **قال** وينفع بها لو فطر او لا تصدق على اجني وابويه وزوجه
وولده لو فطر يعني يجوز للملقط ان ينفع بالقطعة اذا كان فقيرا وان لم يكن فقرا لم يحجر وسدق
بما على الفقير اجنبيا وان او قريبه له لانه مال الفقير فلا يجوز الاستفاعة به بدون رضاه
لاطلاق الصور هو له تعالى ولا تاكوا أموالكم بينكم بالباطل الا به وقوله ولا تصدقوا أموالكم
ذلك الا انه ابيح الاستفاعة به الفقير بطريق الصدق لقوله عليه السلام فليصدق به اولادكم
فبقي غيره محرم المناول على الاصل فاذا كان المبيع هو الفقير فلا يحل بيعه من ان يكون الفقير واحدا
لها او غيره من قاربه او اجاب لمصنوع المصنوع بالحل وهو الصدق على محتاج وابعاح الشايعي

لواحد وان كان غنيا لما روي من حديث ابي رجب ولانه انما يباح للفقير حلالا على انه وفقره صيانة
لها والغنى مشاركة فيه والحجة عليه بما روي في حديث ابي لانه حيلة حال يجوز انما عليه
السلام عرف فقره اما الديون عليه او لقلة ماله او جوع او نامنه عليه السلام بالاستفاعة به وذلك
جاء عندنا من الامام على بسبيل الفرض ويحتمل انه عليه السلام عرف انه كان مال كافر حري بل هو
الظاهر لانه اذا لاسلام لم يحسن فاسوة يومك ولو كان لمسلم لما حجب عنهم ولا لغيرهم على الاخذ لاختلاف
المعان في هذه العريف والفقير قد يتوانى لاحتمال استفادته منها وضع الشايعي عن الاستفاعة
بلفظة الحرم لا بد من عرفها انما لقوله عليه السلام لا يحل لقطعتيها الا لعرف ولما روي انه عليه السلام
نهي عن لقطعة في بلد ملة **وقال** ما روي من المصنوع من غير فضل ولا ان الاستفاعة بها نظرا له من
حيث انما جوع مصنفنا على من انتفع بها وعلى من دفعها اليه فله ان يقرها له على يد رجه ولا يفصل
له ثوابا لصدقه ولا حجة له فيما روي لانه لسانه لا يسلط العريف بها باعتبارها انما للفقير الظاهر
او هو ما يقول انما له فذهب ما اخذها من غير تعريف **كتاب الايق**
وهو العبد المملوك على مولاه **قال** اخذ احب ان قوي عليه اي بقدر رعيه لان فيه احكاما لله وللحال
حرية كالنفس وفيه اعانه مولاه فانا افضل ثم له الخيار ان يتأخذ حقة نفسه ان كان بعد رعيه وان شال
ودعه الى الامام فاذا اراد رعيه اليه لا يقبله منه الا باقامة المنة على نحو ما ذكرنا في اللقطة ثم يحسبه
الامام تعزيرا له ولانه لا يومن من ابا و ثانيا ولهذا لا يجوز ان كان له منفعة وينفق عليه من بيت
المال ويجعلها من امواله الكسوة واذا طال المدة ولم يحضرها بانه الفاضل وحفظ غنمه واخلفوا
في الضال فقبل اخذه افضل احب اليه وقيل تركه افضل لانه لا يملك مكانه فلقاه مولاه واذا دفع الى الامام
لا يحسبه لانه لا يستحق التعزير ولا ياتق وان كان له منفعة اجرة وانفق عليه من اجرة **قال**
ومن رده من ملة مفر وهو مسير طنة ايام فله ان يكون دهرها وهذا السصان والقياس ان لا يكون
له شيء الا بالشرط وهو قول الشافعي لانه مبيع مما فاشبهه رد العبد الضال واللقطة ولان ردة
نحو عن المملوك وهو فرض فلا يستحق الاجر باقامته **وقال** ما روي عن عمرو بن دينار انه قال لم يزل يبيع لثمة
السلام قال لجل الابق او يكون دهرها والصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على وجوب اصل الجمل وان اختلفوا
في مقدارها فانه روي عن ابن مسعود انه اوجب او مئة دينار او اثنى عشر دهرها
واوجب على رضي الله عنه دينار او عشرة دراهم وعن عمار بن ياسر انه قال ان رده في المصفر له عشرة
وان رده من خارج المصرا يستحق اربعين دهرها لجل على السماع لان الراي لا يدخله في المقدار
ثم يحمل قول من قال اربعين على مسيرة السفر وما دونه على ما دونها وتنفقا وان احابه حامل
على الرد اذا حسبه نادى فحصل صيانة اموال الناس وايجاب المقدار بالبيع ولا يبيع في الضال واللقطة
سعى على الاصل اذا اختلف مبيع لودم المساواة لان الحاجة الى صيانة الضال دون الحاجة الى
صيانة الايق لان الايق يحتمل الضال بيزر فيظهر وقوله نهي عن المدة فلنا هذا لعل بمقابلة
المقول فلا يصح **قال** ولو قيمته اقل منه فعلى ان يكون دهرها وان كانت قيمته اقل من اربعين
وهذا عند ابي يوسف وقال يجر له قيمته الا دهرها لان وجوبه ثبت احكاما لوقفا الناس نظرا لهم

ولا يظفر في اجاب اكثر من قيمته ولا يوسف ان يقدسه ثبت شرعا لا تعرض لقيمته ومنع المقصود فان منع الزماده الا سري ان الصلح باكثر منه لا يجوز خلاف الصلح على الاقل لانه خط البعض وهو لو خط البطل كان جائزا فكذا البعض وهذا هو المشهور وروى عن علي واحده من قول صاحبه وعن ابي يوسف انه سئل منه قدر ما يقطع به الد قال وان رده لا يل منها فحسابه اى لا من مسرة السفر بحسابه لان العوض يوزع على المعوض ضررون والمقابله وذو في الاصل انه يرضخ له اذا وجدته في المصر او خارج المصر وعن ابي حنيفة انه لا شيء له في المصر ثم انقض في الرضخ فلا كلام وان اختلفا فالامام مقدم وان رده لا كثر من مسرة السفر لا زاد على اربعة درهما لانه متعلق بمدة السفر فلا زاد فيها كسائر الاحكام المتعلقة بها وان كان العبد مشركا يجب على كل واحد منهم بقدر نصيبه فلا يخذل من ادى حتى ولو كله كالمسح المجوس باليمن وان رده عتق او اكره عتق لاهل واحد منهم اربعة درهما ولود وجارية معقلا ولد صغير حنون بقا لاهمه فلا زاد على الجعل شي وان كان زيرا فالحق يجب غناؤه **فقال** وام الولد والمديركا لمن لانهما مملوكا للمولى ويستكسبهما كالقن لحصل به احكام الماله من هذا الوجه خلافا لما يجب لانه احق بحاسبه فلا يوجد به احكام المولى هذا اذا اذ ديمما في حياة المولى وان ردهما بعد موته فلا يخل له لان ام الولد يمت بموته مملوك حره ولا يخل في الحر وهذا المديركا خرج من ذلك لما ذكرنا وان لم يخرج فذلك عندنا لانه حر عليه دين اذا اطلق عتقها وعنده مكاتب ولا يخل في المكاتب وان رده القن بعد موت مولاه يستحق الجعل ان كان الراذ اجنبا وان كان وادنا منظر فان اخذه بعد موت المولى لا يستحق شي لان العمل يقع في محل مشترك بينه وبين غيره من الورثة وفيه لا يستحق الا اجر على ما عرف في موضعه وان اخذه في حياته ثم مات يستحق الجعل حصته غيره عدا خلافا لابي يوسف هو يقول ان وجوب الجعل يضاف الى التسليم الا في الاخذ ولهذا لو هلك قبل التسليم سقطت ووقتا التسليم هو مشترك بينه وبين غيره فيكون عاملا لنفسه فلا يستحق الجعل ولهما ان الوجوب يضاف الى العمل لان الاجرة تستحق بالعمل وانما التسليم في المبادلة في نال الدليل في اجابته الا ان سببا ثالثا اذا مات سقط الدليل بعد الوجوب لان الوجوب متعلق به وهذا التسليم فان في حصته اذا لا حول له مسلما او متسلما ولم يفت في حصته غيره فمنا لعلهم حصتهم بما لو اخط او صبح ثوبا لمورنه ثم مات قبل التسليم لا يسقط الاجر في حصته خلاف ما لو اخذه والمولى ميت لان العمل وقع في محل مشترك فلا يستحق الا اجر على ما بينا ولود عبد ابيه او اخيه وسائر اقاربه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى لحرية ان العادة بالرد تبركا ولو لم حر عتق له وجب الجعل له الا ان اذن اذ ارد عبد ابيه او احدا من وحيته عدا اخر فانما لا يجب لهما الجعل مطلقا لان مد الا يبق على المولى نوع خذ ثما للمولى وخمسة الالب مستحقة على الابن فلا تقابل باجر وهذا اخر مرة اخذ الزوجين الاخر ولذا الوصي اذا ارد عبد ابنته لا يستحق الجعل ولا جعل للسلطان اذا ارد **فقال** وان ابن من الراد لا يضمن لانه امانة في دين اذا اشهدت الاخذ على ما بينا في النقطة ولا جعل له لانه لم يرد على مولاه ولو اخذه غيره فمده على مولاه فلا جعل له لانه هو الذي يرد على المولى ولو جابه الى المولى فاعتقه المولى قبل التسليم الدية استحق الجعل لان الاعتاق منه قبض معنى ولهذا لو اعقب المشتري المسع

انهم

كافة

في الجعل

قبل القبض وجب عليه تسليم الثمن لانه قبض له ولود برة والمسئلة حالها فلا جعل له حتى قبضه ولو عتق من الراد استحق الجعل لتسليمه المديركا له خلاف ما اذا اوهبه له قبل التسليم وان هلك في دين فلا ضمان عليه لما ذكرنا ولا جعل له لانه بمنزلة المسع في يد المبيع حتى كان له جسه بالجعل فما جسد السباع باليمن المسع ثم اذا هلك المسع قبل القبض لا يستحق الثمن فكذا هذا اذا اصدقه المولى في الاباق وان كان فيه فالقول قول المولى لان السبب الموجب للضمان من الاخذ قد ظهر فلا يسمع دعوى ما يبره عنه الا اذا اقام الدفعة على اقرار المولى بانه ابن **فقال** وشهد انه اخذه ليرده لان الشهاد يدل على انه اخذه ليرده على مولاه وتره يدل على انه اخذه لنفسه فلا بد من الاشهاد حتى لو ترك الاشهاد يجوز مثالا ولا يستحق الجعل اذا رده وبهذا عندنا وعند ابي يوسف لا يضمن ولا يستحق الجعل اذا رده لان الاشهاد عندنا ليس بشرط على ما بينا في النقطة واجمعنا على انه لا يستحق الجعل الا اذا اخذه ليرده حتى لو اقر انه اخذه لنفسه او اشتراه او اهبه لنفسه ثم رده على المولى لا يستحق الجعل **فقال** وجعل لرهن على الميراث لانه حي دونه بالرد لرجوعه به بعد سقوطه فحصل سلامة ما دونه له ولولا ذلك لهلك دونه والرد في حياة الميراث وقدره سواء ذكرنا من المعنى وهو لا يخل فيهما هذا اذا كان له مضمونا بان كانت مثل الدمن او اقل فان كان بعضه امانا بان كانت قيمته اكثر من الدمن جعل حصته المضمون على الميراث وحصته الامانة على الميراث لان حق الميراث في المضمون فصار الدمن الادوية والقد من الجناية وان كان مدينا فاجعل على المولى ان اخذنا قصا ما عليه من الدمن وان ابي بيع العبد واخذ الراد جعله من ماله وما بقي يعطى لاصحاب الدمن لانه مونة المالك يجب على من يستقر له المالك وان كان نجاشيا فان اخذ الراد المولى القذا فاجعل على لانه طهره عن الجناية باختياره فصار دانه لم يمن واحي الراد ما لقيه بالرد اليه وان اخذ رده فوجبه بالجناية فاجعل على ولي الجناية لانه بالرد احيى جده وان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجع الواهب في الهبة بعد الرد لان المالك للموهوب له عند الرد فواله بالرجوع بعد ذلك لانه فخره من الاسباب ولا نروا لملاه بالرجوع يتقصر منه وهو رده المصروف فله فلا يسقط عنه الواجب بالرد خلافا لعبد الجاني والمدين وجعل عبد الصبي في مال الصبي لانه مونة ملله ولورده وصية لا يستحق الجعل لان ناله برة واجب عليه فلا يستحق الاجرة وجعل العبد المعصوب على القاصب لانه ضمان جناية العبد وهو على القاصب وجعل عتق رقبته لرجل وخدمته لآخر على صاحب الخدمة في الحال فاذا انقضت الخدمة رجع به على صاحب الرقبة وسباع العبد لانه بمنزلة العبد المشترك **فقال** وامر بفقته كاللقطة لانه لقطة حصنة فلو نزل حقه فخره من ان الاخذ اذا اتفق عليه من غير اذن القاصي حون مبركا ولا بد من اشتراط الرجوع على المولى عند الادان وفي جسه بالبيعة عند حضور مولاه غير انه لا يوجبه وفرد ذكرناه من قبل والله اعلم بالصواب

كتاب المفقود كان رجلا الله هو غاب لم يدر موضعه ولا في الكفاية انه في الكفة من الاصداد يقول الرجل فقدت الشيء اى ضلته وقدته اى طلبته وكلا من المصنفين محقق في المفقود فقد ضل عن اهله ومم في طلبه وهو في اصطلاح الفقهاء غاسم يدر موضعه وحياته واهله في طلبه يجرون وقد انقطع عنهم خبره وخفى عليهم اثره فبالجهد قد يصارون

انهم

الى الميراث وورثها ما خيرا للفقير الى يوم اللناد ووجه في الشرع انه حي في حق نفسه حتى لا يقسم ماله
من ودية ميت في حق غيره حتى لا يرث من احد مات من اقاربه لان يورث حياته باستصحاب الحال
ولا يقدر الا في اقاما كان ولا يصلح للاستحقاق **قال** منصب القاضي من اخذ حقه وحفظ ماله
ويقوم عليه لان القاضي نصبنا نظر الج من غير عن النظر لغيره وقد عجز المفقود هناك كالحق في المحرمات
وفي نصب ماله في نظر له في فعل وقوله من اخذ حقه يعني بقض غلته والديون التي اقربها عن ماله
لانه من باب الحفظ ولا يحاصم في دين لم يقربه الغرم ولا في صيب له في عقار او عرض في مد غيره لانه ليس
بمالك ولا نائب عنه وانما هو محل بالنظر من جهة القاضي وانه لا عمل بالمضومة بالانفاق لما فيه
من تضمن الحكم على الغائب وانما الخلاف المعروف من الاصحاب بمنزلة المالك يقبل له من هل ملك
المضومة ام لا فعند ابي حنيفة يملك وعند جما الاطهار لما عرف في موضعه فاذا كان يقض من الحكم على
الغائب لا يجوز عندنا فلو قضى في قاض يرى ذلك جاز لانه فصل بمحمد فيه مبدن قضا وبالاوقات
فان قيل الجتهل فيه نفس القضا فيغني ان يتوقف نفاذه على امضاء قاض اخر فالوكان القاضي
محدودا في قذف **قلت** ليس كذلك بل الجتهل فيه مسبب القضا وهو ان المدة هل يجوز حقه
من غير خصم حاضر ام لا واذا اراها القاضي حجة وقضى بها بعد قضا من جمل لو قضى شهادة المحمدي
الذرف في كذا ذرهنا وهو مشكل فان الاختلاف في نفس القضا والا لم تصور الاختلاف في نفس
القضا فلا سند حقه حتى يذم كاحم اخر خلاف ما اذا كان الاختلاف في واقعة حكم الحاكم باحد الطرفين
حيث سند حقه فيه من غير مبدن احد لوجود الاختلاف فيها قبل الحكم ثم لو حل الذي نصبه القاضي
غاصم في دين وجب بعده بالاختلاف الا انه اصل فرجع حقوقه اليه وبيع ما عايف عليه الفساد
من ماله لانه قد ربحه وصورته ومعناه فتعين النظر فيه بحفظ المعنى ولا يبيع ما لا عايف عليه
الفساد في بئته ولا في غيرها لانه لا ولاية له على الغائب الا في حفظ ماله فلا يجوز له ترك حفظ الصون
من غير ضرورة **قال** وسبق منه على قربه ولاد او زوجته اي سبق من ماله على فروعه واصوله وهو
الميراث بقوله ولاد او على زوجته لان بئته هو لا واجبة من غير قضا القاضي ولهذا لو ظفروا
بماله اخذوه من غير قضا وجوز ان القضا امانة لهم فلا يجوز قضا على الغائب خلاف بئته غيرهم كالاخوة
والاعمام وغيرهم من ذى الرحم المحرم غير الوالد لان بئته القاضي لما انه مختلف فيه
فلو قضى لهم لان قضا على الغائب وهو لا يجوز وقوله من ماله الميراث به الدرهم والدنانير لان حقه في
المطعم والملبوس فاذا لم يجد في ماله محتاج الى القضا بالقمة وهو الغدان والقضا على
الغائب لا يجوز والبر غير لهما في هذا الحكم لانه يصلح قيمة كالتقود وهذا اذا كان في يد القاضي
وان كان ودية او دينا سبق عليهم منهما اذا كان المودع والدين مقرر بالودعة والدين والسبب
والنكاح اذا لم يجرى ظاهر من هذا القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان
احدهما ظاهرا والآخر مشروط الاقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وان دعي اليهم بغير اقرار الظاهر
ضمن المودع ولا يسقط الدين لتعدي المودع وعدم اتصال الدين الى صاحبه او نائبه خلاف ما اذا
دفع الى القاضي نفسه او الى غيره بامره لان القاضي له ولاية الدفع والاخذ فان كانا جارا جارا

او كانا جارا جارا لسبب من النسب والزوجة لم نصب احد من المستحقين خصما فيه لان ما شبهه الغائب
وهو المالك لم يشع لحيته لجواز ان يكون له مال اخر غير خلاف ما اذا كان حقه متعنا فيه كالشعير الذي
على رجل بشر المشتري من المالك الغائب وكذا ليدعي على رجل انه اشترى من مولاه الغائب واعده فانه
يقضي على الغائب في مثله للضرورة **قال** ولا يفرق بينه وبينها اي لا يفرق بينه وبين امرائه وقال
مالك اذا مضى اربع سنين يفرق بينهما وعند عدل الوفاة ثم تزوج ان شئت لان عمر رضي الله عنه
فعل كذلك في الذي استهويه الجن ولا ينفق فاته حقه ففرق بينهما بعد مضي مدة اعتبارا بالهنة والابلا
فاخذ منهما المقدار الرابع من الابلا واللسان من الهنة علا بالشبهان لان حقه فاته وهو معدود في
الهنة لانه مباح مما في الهنة **وقال** قوله عليه السلام في مرة المفقود انها امرائه حتى ياتيها السنان
وقال علي رضي الله عنه فيها هي امرأة التبت فلنصير حتى تستبين موته او طلاقه فان بيانا للنسب
المذكور في المرفوع ولان المباح حقه وهو حي في انفا حقه ولهذا لا يورث ماله للحال فقد انفرد
منه وبينها وقد صح رجوع عمر الى قول علي رضي الله عنه فلا يلزم حجة والفرق في الابلا دفع الظلم ولا
يحل من المفقود فلا يقاس عليه ولانه كان طلاقا معجلا فاحله المذارع فان انفا لم يلاف الهنة فلا
يقاس عليه ولا على الهنة لان الهنة تعقب الرجوع والهنة لا تزول بعد استمرارها سنة عادة
فاذا لم شرط القياس وهو الاستسواء **قال** وحكم مولاه بعد تسعين سنة لان الغائب لا يورث من
ذلك وهو مروي عن ابي حنيفة والفضل عن ابي حنيفة من جاهد رجمها الله وابو يوسف قد رجمها سنة
وروي الحسن عن ابي حنيفة انه قد رجمها سنة وعشرين سنة وفي ظاهرها الرواية مقدرة بموت الاقران في
بلده لان الرجوع الى امثاله فيما يقع الحاجة فيه الى معرفته طريقه في الشرع كقيم المتلفات وميراث
النساء فاذا لم يبق احد من اقاربه دل ذلك على موته تحكم بموته لان بقائه نادر وبني الاحكام
الشرعية على الغالب دون النادر والمختار انه يفرق بين الامام لانه محلف باختلاف البلاد وكذا
غلبة الظن محلف باختلاف الاشخاص فان المالك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في ادنى مدة
انه مات لاسما اذا دخل في مله وما كان سبب اختلاف الناس في مدته الا اختلاف اراهم فيه فلا يعنى
لنفد ماله **قال** وعند امرائه وورث منه حديد لافله اي من حكم بموته لا قبل ذلك حتى لا يرثه الا
ورثته الموجودون في ذلك الوقت لا من مات قبل ذلك الوقت من ورثته كانه مات فيه عيانا لان
الحتمي معبرا بالحتمي **قال** ولا يرث من احد مات اي لا يرث المفقود من احد مات من قاربه خالك
فقده حل الحكم بموته لان بقائه حيا الى ذلك الوقت باستصحاب الحال وهو لا يصلح حجة لان مقتضى
مال الغير وانما دفع به استحقاق ماله غيره فيكون كانه حي في ماله ميت في حق مال غيره هذا اذا
لم يعلم حياته الى ان حكم بموته وان علم حياته في وقت من الاوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت ولهذا
نوقف نصبه من مال من مات قبل ذلك الوقت من قاربه في الجمل لاحتمال ان يكون جيا فمات فان
سكن حياته في وقت مات فيه قربه كان له والارث الموقوف لاجله الى وارت مورثه الذي يورث
من ماله وهذا اذا اوصى له بوقف الموصي به الى ان حكم بموته فاذا حكم بموته مرد المال الموصي به
الى ورثة الموصي **قال** ولو كان مع المفقود وارث محجب لم يقط شيا وان انقص حقه به

اي بالمفقود يعطى اقل المصدين وتوقف الباقي بالحمل لان حاله متردد فعمل بالاحوط فالاحوط كالجل
شرا الاصل في تصحيح مسائل المعقود وهو ان ينظر في المسئلة فيصحح على قدر ربحه وعلو ربحه ثم
ينظر في التصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب وبقدر احداهما في الاخر ولا اضربا لجمع في الجمع ثم
من كان يسقط من الدونة على قدر ربحاته او عوائده فسقطه ومن كان ينقص في احد الحالتين ولا يسقط
يعطى اقل المصدين وتوقف الباقي ومن لا يتغير نصيبه في الحالتين يعطى نصيبه كاملا مثاله تركت
امراة زوجا واما واختا ابوين واخذت ذلك مفقودا فلام السلام الميسر على قدر ربحاته وعلى قدر
ممانه الربيع وللزوج النصف على قدر ربحاته وعلى قدر وفائه الربيع والتمن وهذا للاخت على قدر
ممانه وعلى قدر ربحاته لها النصف يعطى كل واحد منهم الاقل وتوقف الباقي من نصيبه ولو ترك ممان
واختا ابوين وتاب ابن منفقودا فلبنت من الممان على كل حال ولبنت الابن التسع على قدر ربحاته
ولا شيء لها على قدر ممانه وللأخت الثلث على قدر ممانه ولا شيء له على قدر ربحاته يعطى الثلثان الثلثان
ولا يعطى الاخر ولبنت الابن شيئا مما في الحمل على ما عرف في موضعه والله اعلم

كتاب الشركة وهي عبارة عن اختلاط المصدين فصاعدا بحث

لا يعرف احد المصدين من الاخر وهذه الشركة بالتحريك حاله الصادق لان فيه اختلاط بعض حياه
بالعض ثم يطلق اسم الشركة على العقد مجازا لكونه سببا له اعلم ان الشركة على ضربين شركة ملك
وشركة عقد على ما سبقت انما البحث **قال** رحمه الله شركة الملك ان يملك اثنان عينا ارتقا
او شرا وكذا استئلا او معاينا او وصية او اختلاط مال فاصنع او يصنعها بحيث لا يميز او يفرق
بالجنس بالجنس او بالمالع او يخلط الخلطة بالشعر وهذا النوع من الشركة بان واقفا في زمنه
عليه السلام كالشركة في الموارث والعتاق ونحوها **قال** وكل اجنبي في قسط صاحبه اي كل
واحد منهما اجنبي في نصيب صاحبه حتى لا يجوز له ان يصرف فيه الا باذنه فمال غير من الاجانب
وان باع نصيبه من شركته جاز ذلك ما كان لولائه على ماله ولا ان باعه من غيره لما ذكرنا الا
في صور الخلط والاختلاط فانه لا يجوز ان يتبعه من اجنبي الا باذن شرجه لان خلط الشيء بالمال يميز
استهلاك وهو سبب لزوال الملك عن الخلط لو كان على سبيل التفرد فاذا حصل
من غير تفرد فقد سبب الزوال من وجه فاورث شريكه زوال نصيبه واذا كان نصيبه من احد المصدين
في حق البع من اجنبي فلا يجوز بيع نصيبه الا برضا شرجه واما ما عدا ملك كل واحد منهما قايما
من كل وجه لا يقدام سبب الزوال فيطلق له التصرف ولا يملك كل واحد منهما في هذه الصور
على حاله لان كل حصة من اهل الشركة مشتركة وانما هي ملك احدهما صفة الا انه لا يملك التمايز
بين ملكهما فلا يحد على تسليمه والعجز عن التسليم مانع من الجواز خلاف غير من الصور من انواع
الشركة لان ملك كل واحد منهما ثابت في كل جزء من اجزاء العين وهو معلوم مقدور التسليم فبحر
قال وشركة العقد ان يقول احدهما شيئا ذلك في كذا او يقبل الاخر لانه عقد من العقود
فلابد من الاتساق بينهما وهو الاجاب والقبول بان يقول شار ذلك في كذا ونحوه او في عموم التجارات
وشروطه ان يحوز التصرف المعقود عليه عقدا لشركة مما يقبل الوكالة ليقع ما يحصله كل واحد

منهما مشتركا فكل واحد منهما يحصل لنفسه بطريق الاصل له ولشرجه بطريق الوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا
يقبل التوكل كالاحتياط والاحتشاش ونحو ذلك من المباحات لان التوكل لا يصح فيه فلو لم
ما تحسبه له خاصة دون صاحبه ثم شركة العقود على ثلاثة اوجه شركة بالمال وشركة بالاعمال
وشركة الوجوه وكل قسم ينقسم الى قسمين معاوضة وعن ان فصارت شركة اقسام وعقد الشركة
جائز لانه عليه السلام بعث والناس يتعاملونه فقررهم عليه وروى ان السائب قال للنبي صلى الله
عليه وسلم كنت شرحت في الجاهلية فكنت خير شريك لا بداري ولا عماري رواه ابو داود وغيره من
الثقة وقال عليه السلام ان الله تعالى يقول انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا
خان خرجت من بينهما رواه ابو داود وروى البخاري واهل ان يردن راقم والبراز عازب
فانا شرحت فاشترى فضة شقة ونسبه فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فامرهما ان ما كان
شقة فاجزوه وما كان بنسبه فزوه فعمل بذلك ان شركة العقد مشروعة **قال** ومن
معاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة وتساوتا ما لا وتصر فاودنا اي شركة العقد حوز
معاوضة لهذه الشروط المذكورة لان المعاوضة مبنى على المساواة وهي مشقة منها قال
الشاعر لا يصلح الناس فوضي سراة لهم ولا سراة اذا اجتمع لهم سادوا والمساواة
حوز بما ذكرناه على ما سبقت وعمل المعاوضة مشقة من المفوض لان كل واحد منهما مفوض
امرا لشركة الى صاحبه على الاطلاق وهذه اركان ثمانية في جميع التجارات لتحقق المساواة
ولا تصح الا لفظ المعاوضة او بالنسب على جميع ما يقتضيه المعاوضة لان الامر الناس لا يعرفون
شرائطها فشرط التصرف عليها وعلى مقتضاها لكون معاوضة ظاهرة وانما شرط الوكالة فيها
لتحقق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا يقدرا ان يدخله في ملك صاحبه الا بالوكالة لانه
اذ لا ولاية له عليه ولا يقال الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا يجوز من الشركة تضمنها
الوكالة بالجهول الجنس كما اذا وكله بشرا ثوب ونحوه لانا نقول التوكل بالجهول لا يصح ففقد
ويصح ضمنا حتى صحت المضاربة مع الجهالة لانها تؤول لشرائى مجهول في ضمن عقد المضاربة
فقد اذنا واقر من شركة العنان فانها جائزة بالاجماع وان تضمنت ما ذكرنا من الجهالة في
الوكالة اذ لا بد من تضمن عقد الشركة الوكالة لما ذكرنا ونقول الجهالة نفسها لعقد التوفيق
مقتضية الى المنازعة لانها وهما لا ينفى الى المنازعة فيجوز قوله ان تضمنت الوكالة لغيره
فانه مما ذكرناه عن غيرها من انواع الشركة لان كل عقد شركة تضمنها ولا يصح الا بها فلا يحصر
المعاوضة وشروط الجهالة في هذا النوع من الشركة لبنت المساواة منها بطلب كل واحد منهما
فما باشره احدهما ولا يقال ان الجهالة لا يجوز الا بقول المالكول له في المجلس ففقد جازت
هنا مع جهالة لانا نقول ذلك في الكفيل مقصودا واما اذا دخل في ضمن شي اخر فلا يشترط على ما
ذكرنا في شرائط الوكالة مع الجهالة او نقول جوازها لتعامل الناس ومثله يترك القاسم
فما في الاستقناع واشترط التساوي في المال لانه لفظه مبنى على التساوي والمساواة
في مال تصح فيه الشركة بالمفقود ولا تصح فيها التفاضل في العروض وانما شرط ان يتساويا

في التصرف لان المساواة شرط فيها وهي تفوت عند فوات المساواة في الصرف بالحر والعبد او بالبيع
والصغير لان الحر البالغ مملوكه نفسه وماله لا يملكه الا باذنه والولي والمولى ولا يملكه الا بملكه
لونه بغيره او شرط فيها واشترط ان يتساوى في الدين لان الاختلاف فيه يودي الى الاختلاف
في التصرف فان الخاف اذا اشترى حبة او خنزيرا لا يملكه المسلم ان يبعه ومن شرطها ان يرد على
بيع ما اشتراه شرجه لونه وظلاله في البيع والشراء وكذا المسلم لا يملكه على شرائها كما يملكه الحر
فغات الشرط وهذا عندهما وقال ابو يوسف يجوز بينهما لان كل منهما يملك التصرف ويستويان في الحالة
والولاية ولا معارضة فانه تصرف مملوكا احدهما الا انه حره لان الحر لا يملك التصرف من العتود
ونظيره انهما يجوزان ان يبايعا في بيع متروك التسمية وشرايه وجوابه ما ساء
والفرق بينهما ان الحنفى والشافعي يفتان في الجحان وضمما لان الشافعي في زعمه ان شرائه ورك
التسمية جازيها وفي زعم الحنفى غير جازيها فعد استويان في التصرف فمما يرجع الى عرفهما وكذا
المحاجة باقية بينهما لمزجه فراجع اليه خلاف المسلم والذي يجوز من الكافرين استويان في ملك
التصرف والحالة ولا يجوز من العبد ولا من الصغير ولا من البالغ التصرف شرطها وهو ملك
التصرف والحالة فمما اوفى في احدهما في كل موضع لا يفتح المفاوضة لعد شرطها وهو ليس بشرط في الشا
بان عانا اجتماع شرطيه اذ هو انحصر فاذا بطل الاعم فعتن له **قال** فلا يصح من حر وعبد
وصبي وبائع ومسلم وكافر مادونا **قال** وما يشترطه كل بيع مشترك الا الطعام اهله وسيرته
اي ما يشترطه كل واحد منهما جواز الشركة الا ما استثناه لان مقتضى عقد المفاوضة المساواة
وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فان شراى شرايه والعتاش ان يكون الطعام المشترك
والنسوة المشتركة مشتركة بينهما لانها من عقود الجحان فان من جلت ما ساء وله عقدا الشركة الا انما
استثنيناها للضرورة اذ كل واحد منهما جازيها ذلك صاحبه فان عا لما حجة ولم يصد لكون
بعينه وبعينه عا له على شرجه وانه لا يملك من حصله الا بالشراف فان مستثنيا هذا القدر من
تصرفه من مقتضى العقد دالة او عا دة وهو كالمطوق وكذا الاستيحاء للسكنى او للزوب الحاجة
بالجوع وغيره وكذا الا داء والجارية التي يطاها مادونا **قال** ولا بد من لزوم احد المتحان وغصب
وقاله لزم الاخر لانه فله والمزاد بالحالة اذا كانت با من المقتول عنه وهذا عند ابي حنيفة
وعندهما لزم لانه مباح ولها لا يفتح من الصبي والعبد المادون والمطاب وغيره من الملبث
في المرض وله انهما مفاوضة انهما خلاف ما اذا كانت لغير امر او بالحالة بالنفس وفي العقب خلاف
ابي يوسف ويحق به المستهلك من الودعة وغيره هو يقول انه ليس بخان فصار كاد من الجحانة وما
يولان انه مفاوضة ولها لا يفتح الا قراره من المادون والمطاب وهذا لان شرط لزومه غير العاقد
ان يكون بغيره عن شى يصح فيه الاشتراك وان لم يقع مشترك حتى يحجب بذلك النفقة على غير العاقد لان
النفقة يصح فيها الاشتراك فكذلك لا يفتقب لانه مفاوضة عندنا على ما مر في الحاق وكذا اذا
استأجر احدهما لزم الاخر صاحبه مادونا ولا المساواة به يحق ولا لزمه ادنى الجحانة والمر
والصالح عن دم العبد وبعده الزوجات والافاق بان من الدين بدل عما لا يصح الاشتراك فيه فلا

لزم الا المباشر لان كل واحد منهما قائم مقام صاحبه بالعقد لا دون الجحان ومن الاستثناء ليست
من باب الجحان فلم يدخل تحت العقد ثم ان ادى العاقد من الطعام وكحد من مال مشترك بينهما رجعت عليه
الاخر حصته وان ادى غير العاقد من ماله خاصة رجعت عليه بالحل وان ادى من مال مشترك بينهما
رجعت بحسابه لانه قفود منه بمال صاحبه او قفود عنه صاحبه ما **قال** وبطلان وهب لاهما
او ورت ما يفتح فيه الشركة اي بطلت المفاوضة اذا ورت احدهما او وهب له ما لا يفتح فيه الشركة
ووصل لاهده وهو القدران لغوات المساواة فمما يفتح وان المال اذ المساواة فيها شرط اشتراط
وقد فانت اذ لا شرا كة الاخر فيه لا فقام السبب في حقه وسقطت عنا فالامكان اذ لا شرط فيه المساواة
قال لا العرض اي لو ملسا احدهما عرضا لا يبطل المفاوضة به لان التفاوت فيه لا ينعى المدا فكذا
نفا وهذا لان المفاوضة لا تبطل بغير اتفاقهما في المال الا في مال يصح عقدا الشركة فيه انما اذ لزم
والدنا نمر والقولس النافقه وما لا فلا ولو ورت احدهما دنا وهو دناهم او دنا نمر لا يبطل حتى
بعض لان الدين لا يفتح الشركة فيه فاذا اقصى بطلت المفاوضة لانه صار بحال يمنع انك المفاوضة
فمنع النفا لان النفا لا يشر لزم من العتود حكم الانك والمفاوضة منها **قال** ولا يفتح مفاوضة
وعنان فغير القدرين والشر والقولس النافقه وقال مال يجوز في العروضا انما العقد الجحان لشرها
في راس مال معلوم كالعتود خلاف المضاربة لا يباح جرت مع المتاني وهو ربح ما لا يضمن فاصغر
مورد الشرع **ولنا** انه يودي الى ربح ما لم يضمن لانه اذ باع كل واحد منهما راس ماله وتفاضل
التمثال فيما تستحقه احدهما من الزادة في مال صاحبه ربح ما لم يضمن ومال مملد خلافا لغيره
لان ما يشترطه احدهما يدخل في ملكها وتمنه في ذممه يرجع به على صاحبه بحسابه اذ لا يضمن فان ربح ما
يضمن ولا من اول التصرف في العروضا البيع وفي العتود الشراو بيع الافسان ماله على ان يكون العتود شرط
عنه ومن غيره لا يجوز خلاف الشرا لانه لزم ان يكون وكلا في بيع المال على ان يكون له بعض ربح
والوهر بالبيع امين فاذا اشترط له جزء من الربح كان ربح ما لم يضمن والقولس اذا كانت تروح
في ثمان فاخذ حكم القدرين وقيل هذا عند محمد لانها ملحقه بالعتود عنده وعندهما لا يفتح الشركة
فيها ولا المضاربة لان روايتها عارض باضطلاع الناس فان على شرط الزوال فمصر عرضا فكله يفتح
ان يكون راس المال في الشركة والمضاربة لانه لا يملك رفع راس المال بالعدد بعد الجحان ولا بالقمة
لانه لا يعرف الا بالخر فمودي الى النزاع وقيل ابو يوسف مع محمد والافس ان يكون مع ابي حنيفة لما
عرف من اصلهما ان القولس معين بالقصد عندهما وان كانت تروح من الناس حتى جازيها فلتس
بعتسان با عيانها عندهما خلافا له والاصح انها يجوز في القولس عندهما لانها ثمان باضطلاع الكل
فلا يبطل ما لم يطلع على ضده واما الشر وهو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة فمن
باصل الخلقة والاول هو ظاهر المذهب وجهه ان الثمنه محض ضرب محض لانه عند القرب
لا يصرف الى شى اخر غائبا والمعتبر هو العرف على موضع حرى التعامل به فهو ثمن والاحتمال حكم
العروض حكم العين وعدم جواز الشركة والمضاربة به واما المخل والموزون والعدد في المفا
فلا يفتح الشركة فيها بل الخلط وان خلطاه بحسنه فهو كذلك عند ابي يوسف وجوز الخلو ط منها

شركة ملك وهو ظاهر الرواية وعن محمد انه شركة عقد وثمرة الخلاف فظهر في استحقاق المشروط
من الربح عند محمد فسحق وعنده ابو يوسف تكون بينهما على قدر ما لهما وبطل شرط الغاوت وجه
قول محمد ان المخلط والموزون من وجه حتى يصح الشرايه فسادا في الذمة عن من وجه حتى
تعين بالعين فبالنظر الى انه عرض لم يصح الشركة فيه قبل الخلط وبالنظر الى انه من يجوز بعده رعاية
الشبهان وتوفر الخطهما عليهما خلاف العروض وجه ظاهر الرواية ان ما يصلح راس مال الشركة
لا يخلط الحظ فيه من الخلط وعدمه لان المعقوف المانع موجود في الحالين وهو عينه بالعين فصادقهما
اذا خلطاه خلاف حقه وقرئ محمد بينهما فانه اذا خلط الحظس بحقه جون من ذوات الامثال حتى يضمن
متلفه مثله واذا خلط خلاف حقه جون من ذوات القوم حتى يضمن متلفه قيمته وابو يوسف يقول
لانما لونه من ذوات الامثال كما قبل الخلط **قال** رحمه الله ولو باع كل نصف عرضه نصف
عرض الآخر وعقد الشركة صح اي لو باع كل واحد منهما نصف ماله من العروض نصف ماله الآخر
وعقد اعقدا الشركة بعد البيع جازت الشركة وصارت شركة عقد وهذا لانه بائع صا وشركة
مالك حتى لا يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد يجوز لكل
واحد منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد ان الشركة في العروض لانه يبين لكل نصيب
نصف ماله واحد منهما مضمونا على صاحبه بالتمن فيكون الربح الحاصل من المالكين ربع ما يضمن فيجوز
خلاف ما اذا لم يعقدا على ما هنا وحمل بعضهم ما ذكرهنا من بيع نصف ماله كل واحد منهما على ما اذا كانت
قيمتها على السوا واما اذا كانت قيمتهما متغايرة فبيع صاحب الأقل بقدر ما عتبت به الشركة كما
اذا كان قيمة عرض احدهما اربعة وقيمة عرض الآخر مائة فبيع صاحب الأقل اربعة اقسام عرض
مخمس عرض الآخر فيصير المالك كله بينهما اقسامها وهذا الجمل غير محتاج اليه لانه يجوز ان يبيع كل واحد
منهما نصف ماله نصف ماله الآخر وان تقاوت قيمتهما حتى يصير المالك بينهما نصفين وكذا القول
بما مر وهو ما اذا كانت قيمتهما متساوية فباعا على الغاوت بان باع احدهما ربع ماله ثلثه
او باع ماله الآخر حتى يكون المالك كله بينهما ارباعا فعلم بذلك ان قوله باع نصف ماله نصف
مال الآخر وقع اتفاقا او قصدا الملون سائلا للمعاوضة والعنان لان المعاوضة شرطها التساوي
خلاف العنان وقوله نصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدرهم ثم عقد الشركة في
العروض الذي باعه جاز ايضا **قال** وعنان ان تضمنت وكالة فقط اي هي عنان ان تضمنت
الوكالة وحدها ولم تضمن العقالة وهو ان يشترك الرجلان في نوع بزاو طعام او في عموم التجارة
ولم يزد العقالة والعنان ما حوذه من قولهم عن له لنا اي عرض له قال امر القليس فعن لنا
سرب كان لعاجه عداوي وادى في ملامد له اي عرض او من قولهم عن له اي ظهر له فانه ظهر له
ان يشارك في البعض من ماله لان العنان لا يثبت على العموم من كل وجه او من عنان الدابة على
معنى ان يركب الدابة بمسك العنان باحدى يديه وبغيره لاخرى فكذلك كل واحد من الشركاء يحمل
عنانا يتصرف في بعض المال الى صاحبه ومال لا يشارك في جبر هذا الاسم على بين الشركاء
وقال ابن حنبل في طرق لقا اهل الوفه ليحكمهم التميز من الشركة العامة والخاصة من غير ان

معنى

حوز مستعلا في كلام العرب وهذا خطأ فانه مستعمل في كلام العرب قال المنافة شاذها قرشنا
في تقناها وفي احسابها شرك العنان واما تضمنت الوكالة لتحقق مقصوده وهو الشركة فيما
يشترى كل واحد منهما ولا حاجة الى تضمنه العقالة لان اللفظ لا يفي عن المساواة خلاف المعاوضة
قال ويصح مع التساوي في المال دون الربح وعينه وهو ان يتساويا في الربح دون المال ومعنا
ان شرط خلاف ذلك لانه يودي الى سرح ما لم يضمن لان الضمان بقدر راس المال ولهذا يجوز اشترط
الوضعية على خلاف راس المال فخر الربح **قال** قوله عليه السلام الربح على شرط او الوضعية على قدر
المالكين لان الربح يسحق باحدى يديه او بالمال والعمل والضمان وهو جدر العمل هنا فوجب ان
يسحق المشروط به كالمضارب فانه يسحقه بالعمل والاستاذ الذي يقبل الاعمال بالضمان وغيرها
بالمال ولان الحاجة مشئت الى اشتراط الفاضل لان احدهما قد يوزن احدى واحدا في الخاق ولا
يرضى بالمساواة فوجب القول بجواز ان يطل مضاربهم خلاف اشتراط جميع الربح لانه يخرج به
عن الشركة والمضاربة الى القرض او البضاعة وخلاف الوضعية لانه امن فلا يجوز اشتراط
الضمان عليه لان الامانة ثنافية كالودعة وعنه ولا ينافي استحقاق الزيادة من الربح بعينه
لشرط ان جون عمله مثل عمل غيره او ان يلاذ لنا ولانه شبه المضاربة من حيث انه يعمل بماله
غيره ولشبه الشركة من حيث الاسم ووجود المال والعمل بينهما فعليا جازا لشرط الزيادة اعتبارا
بالمضاربة ولا يبطل باشتراط العمل عليهما اعتبارا بالشركة بحقه ان كلاهما يعمل بماله صاحبه وفي
مال نفسه وعمله في مال صاحبه باجرة فليسحق المشتري فيه كالمضاربة **قال** وبعض المال اي
يجوز بيع مال دون البعض لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطها فوجب القول بجواز
قال وخلاف الجنس اي يجوز خلاف الجنس ايضا بان كان من جهة احدهما دراهم ومن جهة الآخر
دينار وقال زفر والمشافى لا يجوز لان الربح فرع المال ولا يصور الشركة فيه الا بعد وقوع الشركة
في الاصل ولا يصور ذلك بالخلط والجنسان لا يخلطان فيكون نصيب كل واحد منهما ممنازا عن نصيب
الآخر ولا اشتراط منع الامتياز ولفظ الشركة يدل على الخلط على ما هنا **قال** ان الشركة عقد
توكل من الطرفين لشئى كل واحد منهما ثم في ذمته على ان جون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط
والربح يسحق بالعقد كما يسحق بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد
حتى جاز شركة الوجوه والقبول الى المال لان تلك الاختصاص لها بالعقد فاذا كانت مستندة
الى العقد لم يشترط فيها الخلط والمساواة والاتحاد وقبل هذه المسئلة مبدئية على ان الدرهم
والدينار شعثان عندهم كالعروض وعندنا لا **قال** وعدم خلط اي يجوز بين الشركاء
مع عدم الخلط من المالكين على ما بينا اتفاقا والخلاف فيه **قال** وطوبى المشتري بالتمن فقط اي
طوبى المشتري وحده بالتمن هنا ولا يطالب الاخر فيما اشتراه الشركة لانه الضمان ببعض الوكالة
دون العقالة والمباشرة هو الاصل في الحقوق فيرجع به عليه خلاف المعاوضة **قال**
ويرجع على شرجه بحصته منه اي من التمن لانه وكل له وادى التمن من ماله فيرجع عليه بحسابه
وان بعد من مال مشترك لم يرجع عليه وان اختلفا بان ادعى انه اشترى عبدا للشركة وهلاك

فعلية العينة لانه تدعى عليه حق الرجوع وهو سلفا لقول قوله **قال** رحمه الله وتبطل بطلان
المالين واحدهما قبل الشراء لان الشرية عند جازم وليس لازم قبلون لغناه حكم الاندلا ولا ان القود
تتبع فيها في الجبهة والوصية فكانت موقوفه اعلمها فتبطل بالهلاك كما في هلاك البسج قبل القبض فاذا
هلك هلك من مال صاحبه لانه باقى على ملأه بعد العقد فلا يجع عليه ضمان ما له ان هلك في يد
وان هلك في يد صاحبه فهو امن فلا ضمان وان هلك حصه بعد الخط ببقى الباقي على الشرية وان
هلك تبطل الشرية لما ذكرنا ان القود تتبع فيها خلاف المصاوبه والوكالة المفردة حيث لا
سطلان بطلان القود التي ورد عليها العقد قبل القبض وان هلك بعد القبض قبل الشراء تبطل المصاوبه
والوكالة لا يتبعان بالقبض بالعقد **قال** وان اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى
منهما على ما شرط لان الشرية كانت فائمه وقت الشراء فوقع المالك مشتركا بينهما فلا يفسد هلاك
مال الاخر ثم الشرية شرية مال عند الحسن زنا فلا يجوز ليل واحد منهما ان يتصرف في نصيبه
لان شرية العقد بطلت بهلك احدهما ليل وعند محمد شرية عقد حتى يجوز ليل واحد منهما
التصرف فيه لانه حين وقع وقع مشتركا بينهما شرية عقد فلا تبطل بالهلاك بعد بقرن المال
اشترى بماله لهما ثم هلكا لما لان قبل العقد **قال** ورجع على شرية حصته منه اي من الثمن لانه
في حصته شرية وقد قضى الثمن من ماله فيرجع عليه بحسبه لعدم الرضا بدون ضمانه هذا اذا
هلك احدهما ليل عند شراء احدهما فلو هلك قبل الشراء لم اشترى الاخر عاله ينظر فان كانا مشتركا
بالوكالة في عهدا الشرية فالمشترى مشترك بينهما على ما شرط لان عهدا الشرية ان تبطل بالهلاك
فالوكالة المصترح بها باقية فان المشتري مشتركا بينهما حكرا لوكالة المفردة وترجع عليه حصته
من الثمن لما ذكرنا وان ذرا بجره الشرية ولم يذرا في عهدا الشرية لوكالة فالمشترى يكون
للمشترى خاصة لان ذخوله في ملأه حكرا لوكالة التي هي ضمن الشرية وقد بطلت الشرية فتبطل
ما في ضمنها خلاف ما اذا اشترى لهما لا يفسد موقوفه والخلق في بعض المنع ان حوز مشتركا
لنهما وفي بعضها اطلاقه لا يكون مشتركا فالاول محمول على ما اذا اشترى لوكالة والثاني
على ما اذا اشترى لهما **قال** وينفذ ان شرط لاحدهما واهم مسماه من الرجوع لانه شرط وجب
انقطاع الشرية في بعض الوجوه فلعلمه لا يخرج الا القدر المسمى لاحدهما من الرجوع ونظيره المزارعة
عند من يجرها **قال** ولعل من شرى اعدان والمفاوضة ان يوضع لانه معناه من التجار
ولان له ان يستاجر من يجره فغير الاجر اول لانه دونه لعدم المونة فيه **قال** ويستاجر
اي ليعرفه او ليعطى المال لانه معناه بين التجار ولا يفسد موقوفه مباشرة الحال بعينه فلا
يجر بانه **قال** ويودع لانه اقامة الحافظ في المال فاذا كان له ان يستحوط باجره فغير اجر اول
قال ومضارب لانه بالرفع الى المضارب يصير المضارب مودعا وبالصرف وحلا وبالرجع اجرا
والشرية ضرورة تمت ضررون استحقاق الاجر من الرجوع مشاعا فله ان يفعل من الاشياء
على انفراد فلهذا على اجتماع ولا يفسد استحقاق بعض الخارج من العمل فاذا كان له ان يستاجر من يجره
الذمة فلا يجوز هذا اول وعن ابي حنيفة انه ليس له ذلك لانه نوع شرية والاول اصح وهو

رواية الاصل لان الشرية فيه غير مقصودة وانما المقصود تحصيل الرجوع فصا واما اذا اشتاجر
ليجره بل اول على ما سلكا خلاف الشرية لان الشئ لا يفسد بمثله والمصاوبه دون الشرية
فمنع منها والرد على العقد ونها ان المضارب ليس عليه شيء من الوضعية وانه اذا فسدت لا
يشق شيئا من الرجوع ولا يلزم على هذا المالك والمادون له في التجار حيث يجوز للمالك ان يمايب
والمادون له ان ياذن وان كانا مثلهما لانا نقول اطلق لهما الحساب وهذا من باب الامر
انه يجوز لهما البيع وهذا دونه اذا خرج في الاول من ملأه اضلا وفي الجاهية حتى يقبض الثمن
وهو بدل الجاهية ولان المنع عن استئجار المثل في حق الغير واما في حق نفسه فلا يمنع والمالك او
المادون له متصرف لنفسه بعد ذلك الجبر فلا يمنع من ذلك خلاف الوكيل والمضارب والشرية
قال ويوكل لانه متعارف منهم وهو دون الشرية ولانه لما كان له ان يستاجر من يجره المال
ومن يجره فاولى ان يوكل لانه دون الاستئجار **قال** ويده في المال امانه لانه ففسده
باذن صاحبه لا على وجه المبادلة والوضعية فصا كالودعة والحادية **قال** وتقبل
ان اشرك خا طان او خياط وصباغ على ان يقبل الاعمال وجوز اليمين بينهما اي شرية العقد
يقبل اي شرية يقبل على حرف المضاعف ونسبي شرية الصانع وشرية الاعمال وهذه الشرية جائزة
عندنا وقال الشافعي وهو احدى الرواين عن زرارة لان الشرية في الرجوع فبني على الشرية في
ان المال على الصلح ولا مال لهما محض يتصور الثمن برون الاصل **قال** واما ان المقصود تحصيل المال
بالوكل وهذا ما قبل التوكل فيجوز الامر انه لو وعله يقبل الاعمال من غير ان حوز للواقعة
شرية يجوز فكذا اذا كان له فقه شرية كالشراء وهذا لان الشرية قد يستحق الرجوع بالعل والصلح
بالمال كالمضارب ورب المال وقد استحقاقه بالمال فقط على ما ذكرنا فكذا وجب ان يستحق
بالعمل فقط وجوز هذا عقد شرية لا اجارة ولهذا لا يحتاج فيه الى بيان المدة بل يجوز مطلعا
بالمصاوبه ولا يشترط فيه اتحاد جنس العمل واليه اشار في الجواب بقوله او خياط وصباغ وكذا لا
يشترط فيه اتحاد جنس المكان خلافا لزرارة وما لا يفسد لان المعنى الجوز للشرية وهو انما ان يحصل
بالوكل لا يحلف باخلاصهما **قال** وحل عمل يقبله احدهما بلزم لهما لانه لا يقبله لنفسه بالاصالة
ولشرجه بالوكالة فيجب عليهما فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالبان بالاجر ويبران بعمل احدهما
ويبران المستعمل برفع الاجرة الى احدهما وهذا ظاهر في المفاوضة وفي العنان استحقاق الثمن
الا يلزم والاطالب غير المتقبل لانه مقبض الثمن والعمالة تمت مقبض المفاوضة وجبه
الاستحقاق ان العمل هنا كالمشترى الشرية في المال فصار يرجع على شرجه هناك بالثمن فكذا يرجع عليه
هنا بالعمل ولا يمنع ذلك الا قبل العمل لانه لو انخر الى ما فوزه لسقط حقه في الرجوع اذا لم يكن
ضمانا العمل بعد الفرج منه خلاف الثمن فلهذا المعنى استوى في هذه الشرية حكرا العنان والمفاوضة
في الضمان وهذا لان الرجوع يستحق اقاما بالمال او بالعمل ولا مال لهما فعمل العمل ولا وجه لضمان
العمل الا على هذا الوجه **قال** ونسب احدهما بينهما يعني اذا عمل احدهما دون الآخر كانت الاجرة
منهما على ما شرط اما استحقاق العامل وظاهر واما الاخر فلا يفسد العمل بالقبض يكون ضامنا

له فليست حقه بالضممان وهو لزوم العمل ولو شرط العمل بصفته والمال انما جاز والقاسر الا
يجوز لان الخراج بالضممان فالربا ذلة على ما ضمن من العمل ربح ما لم يضمن فوجب الاجور كثرته
الوجوه وجه الاستحسان ان العمل لا يقوم الا بالاعد او شبه العقد فلا يستبان ان يقوم عمله
بما ساقا فاذا قوما عمل احدهما شي وعمل الاخر با نقض منه او ازيد لا يمنع كمن العن فكون ما اخذ
من الاجرة بدل عمله ابتداء لا يحال لان الربح حين عند اتحاد الجنس وقد اختلف لان العمل غير المال
خلاف شركة الوجوه لان ما يلزم كل واحد منهما من العمل موقوف وهذا المشتري موقوف فليست حقه
من الربح بقدر ما ضمن **قال** ووجه ان اشتراها بمال على ان يشتري بوجوهها وببقا اي هو
شركة وجوه بمعنى شركة العقد شركة وجوه ونفسه ما بينه لانه لا يشتري بالنسيئة الا من له
وجاهة عند الناس وقيل لا يمتنع اشتراها من الوجوه الذي لا يعرف وتملح لهما اذا جلسا ليدرا
امرهما سطر كل واحد منهما الى وجه صاحبه وحين هذا النوع من الشركة عنانا ونفاوضه شركة
القبول واذا انصاعا على المعاوضة او ذرا جمع ما يقتضيه المعاوضة واجتمعت فيها شرائطها صارت
معاوضة فبها والافعان وكذا الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا النوع من الشركة لان شرط المال
شرط غيره فلا يجوز بغير مال وغيره ناجز لان المقصود من الشركة الحصول بالوكالة وقد امكن
لان الشرا والسبع مما يقبل الوكالة على ما نحن في شركة القبول وحين كل واحد منهما وكل الاخر فتم
لشركته لانه لا ولاية له على صاحبه **قال** وسضمن الوكالة لانه بذلك يضمن من الحصول
لصاحبه اذ لا ولاية له عليه ولهذا ضمنها جميع انواع شركة العقود وسضمن الحالة انصاع ذلك
اذا كانت معاوضة لما نحن في اول الكتاب **قال** وان شرطنا صفة المشتري او ماله فله الربح
ذلك وبطل شرط الغاغل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمضارب او بالمال كالمالك او بالقبض
بالاستناد الذي يقبل العمل من الناس فلقه على التلبد باقل مما اخذ فطلب له الفضل بالضممان
ولا يستحق بغيرها الا يرى ان من قال لغيره تصرف في مال على ان يبيع ربحه لا يستحق شيئا
لعدم هذه المعاينة واستحقاق الربح في شركة الوجوه بالضممان والضممان بقدر المال في المشتري
فكان الربح الزائد عنه ربح ما لم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربة جاز وعلى خلاف العباس وشركه
الوجوه ليست في معناها اذ لا يعمل في مال معين وهذا المال هو المجوز للمضاربة الا ترى ان المال
لما كان معينا في شركة الوجوه جاز ايضا اشتراط الغاغل بشرط العمل على ما نحن في

فصل في انقضاء شركة في احتطاب واصطياد واستنقا وكذا في اخذ مباح
بالاحتشاش واجتناب الثمار من الجبال لان التوكل بالثبات والولاية ان تصرف فيما هو ثبات للموكل ولا
يمكن بمحقق هذا المعنى هنا لان الموكل لم يملكه فلا يملك اقامته غير مقامه ولان المباح لمن اخذ فلا
يملك انقاع الحظ فيه لغيره قال والذهب العالم لما ذكرنا **قال** وعليه اجر ما لا خلاف لانه استوفى
مسقوة غيره فلو قد فاسد فوجب عليه اجر مثله حتى لو اشتراها ولا حرج ما قبل وللآخر لوليه لانتقيا
عليها لما قاما استوفى مؤله ووجب عليه اجر مثل الة الاخرى لما بلغ عند محب وعند اي يوسف
لا يجاوز به المسمى واصلة ان الاجارة اذا فسدت جرت اجرا مثل ثم ان كان المسمى معلوما لا يرا

اجرا مثل على المسمى وان كان مجهولا فما اذا اجل الاجرة او ثوبا او اسنجره اذا او حمانا على ان
العمارة على المشاجر يجب بالقام بلع او لا يمكن تحديد شي ولم يتم رضاه شي وان كان معلوما من وجه
دون وجه كالجزء السباع مثل النصف والربع ويجوز ذلك بعد محم يجب بالقام بلع لان النصف
مجهول لانه جتر بحرة ما حصل وسقف عند فله فلا يتم رضاه الا شي مقدد وعندهما لا يرا على المسمى
لانه معلوم من كل وجه ما حصل بعمله فتم رضاه به واكثر ما يقع هذا في المضاربة والمزارعة فمحمد
مال الى ذنبه مجهولا ونما لا يوجب معاوضة اذا كان المباح فيما عن فيه لمن اخذ به يجب عليه للاخر اجر
المثل على ما ذكرنا وان اخذاه معا حوت مشتركا بينهما ثم ان علم ما اخذ كل واحد منهما بالحل والوزن
في المحل والموزون مثل الثمرة وبحوها او بالعملة في القبي فلا كلام فيه وان لم يعلم يدعى كل
منهما نصف والم نصف ولا يحدق فيما زاد على ذلك لانها استويا في السب وفي ذنبه في ايديهما فان
يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا يحدق فيما زاد عليه **الابن** **قال** والربح في الشركة
الفاصلة بقدر المال وان شرط العضل لان الاصل ان الربح تبع للمال كالربح وانما عدل عنه عند
صحته التسمية ولم تصح فبطل شرط الفاضل لان استحقاقه بالعقد فلو لم يقر السداد وهو
واجب الرفع **قال** وتبطل الشركة بموت احدهما ولو حياى ولو كان الموت حيا بان اراد احدهما
ولحقه يد الحرب وحكم بمحاقة لان الشركة من العقود الجائزة فيكون لردا مما حكم استاها وهذا
لا يفسد الوكالة ولا يحدق منها الحق المقصود وهو الشركة في المشتري على ما مر والوكالة
بطل بالموت والحقاق على ما عرف في موضعه ولا فرق بين ان يعلم موت صاحبه او لم يعلم لانه عزل حيا فاذا
تبطلت الوكالة تبطل الشركة بمعنى شركة العقد لعدم الغاغل فلا شرط عليه لنبوته ضمنا بخلاف
ما اذا فسح اخذها الشركة في حالة حيا لانه الفسخ فيها بان مال ذراهم او دائر حيا
توقف على علم الاخر لنبوته عن لا قصد **قال** ولم يترك مال الاخرى لان كل واحد منهما صاحب
صاحبه لانه لم ياذن له فيما لا ياذن لهما وقيل في التجارة والركاة لست منها **قال**
فان ادل كل اي اذن كل واحد منهما لصاحبه بآداء الركاة عنه واديا معا ضمنا ولو معا قبا ضمن
البائى اي لو اديا معا قبا ضمن الثاني علم بآداء صاحبه او لم يعلم وهذا عند اي حجة وقال لان علم
بضمين والا فلا فلا الثاني جاب الركاة وفي الزمادات لا يضمن علم بآداء شركته او لم يعلم وهو الصحيح
عندهما وعلى هذا الخلاف لو حل بآداء الركاة او العايات ادنى الامر بنفسه مع المامور او قبالة
او اعنى ولهما انه مامور بآداء وقداى به وليس في وسعه انقاع ركاة او كفارة لتعلقه بغيره
الامر فصار كالمامور يذم دم الاحتصار اذا دحه بعد ما ذال الاحتصار وحج الامر وله انه انى
بغير المامور لان المامور به استقراط الفرض عنه ولم يسقط به الفرض اذ لا يلزم الضرر الا لرفع
الضرر عن نفسه فصارت مخالفا فيضمن علم او لم يعلم اذ هو صا ذم مع ولا بآداء الامر وهو حكيم فلا شرط
فيه علم بخلاف المامور بقضاء الدين حيث لا يضمن بقضائه بغير علم بعد قضا الامر لانه لم يحالف
لان المامور به جعل المقبوض مضمونا على الفاض وقد وجد لان الدين تنقضى بامثالها
فامكنه الرجوع على الفاض بعد الهلاك وخلاف دم الاحتصار لانه ليس بواجب عليه فانه يمكنه

ان يصبر حتى يزول فمطل بافعال النسيك وكذا له ان لا يخلل بعد الزبح بل يخلل ياد النسيك وقد اتى
على الوجع المأمور به كنف ما كان فلا يضمن وفيل على الخلاف انما فلا يرد اشكال **قال** وان
اذ احذر المفاوض من شرامة ليطا بفعل نبي له بلاشي وهذا عند اي حنيفة رحمه الله وقال ارجع عليه
نصف الثمن لان الملك وقع له خاصة حتى حل له وطبها واليمن بمقابلة الملك فيكون عليه خاصة وقد
قضاء من مال مشترك فارجع عليه صاحبه بحسنه فان من الطعام والامورة وله ان الجارية تدخل في
ملكها بما جرى على مقتضى الشريعة اذ لا يملكون غيره ثم الاذن بضمن حبة نصيبه لانا لو طوى لعل الا بالملك
فصار كما اذا اشترىها ثم قال احذرهما للاخر اقبضها لك كانت هبة وانما اذا قال لشخص عني الزكاة فادى
عنه كان ملكا منه في ضمن فغير الفقار خلاف طعام الاصل وتسوهم لان ذلك مستثنى عن الشريعة
للضرورة وقع الملك له خاصة بغير العقد فان مودبا ونساعه من مال الشريعة ولا ضرورة في مسئلتنا
فلا يستثنى من ذلك ملكا فكون فاضلا دينا عليهما والبيع ان ما خذ باليمن ايتهما على العدد من مالنا
في الطعام والكورة والله اعلم **كتاب الوقف**
الوقف في الاصل مصدر ووقفه اذ اجسسه ووقفا وقف نفسه ووقفا يتعدى ولا يتعدى ومنه وقف
عقار على كذا اي جلسه عليه وسمي المفعول بمبالغة فهو لم يسبح المن وضرب الامر للتمسك والتمسك
قال رحمه الله هو جعل العن من ملك الواقف والصدق بالمعقوبة وهذا في الشرع وهو عند
اي حنيفة رحمه الله وعندهما جعل العن على ملك الله تعالى **قال** والملك يزول بالقضاء لا بالملك
اي بقضاء القاضي لانه فضل بجهده فيه فبذلك قضاء وهذا عند اي حنيفة وعندهما يزول من غير
قضاء واصل الخلاف ان الوقف لا يجوز عند اي حنيفة اصلا وهو المذدور في الاصل وقيل يجوز عند
الان لا يلزم بمنزلة العارية حتى يرجع فيه اي وقت شاء ونورث عنه اذ امان وهو الاصح وعندهما
يجوز وزول ملكا لواقف عنه غير انه ماله اي يوسف يزول بمجرد القول وعند محمد لا يزول حتى
يجعل للوقف ولما وسلمه الله له كما ما روى عن ابن عمر ان عمر رضي الله عنهما اصابا أرضا من ارض
حبر فقال يا رسول الله اصبنا أرضا غير لم اصب مما لا فقط اشترى عدي منها ثمانا مني فقال ان شئت
جلبت اضلها وصرفت بها فتصدق بها عمر على الانباغ ولا تذهب ولا تورث في الفقار وذوي القربى
والصدف وابن السبيل لا جناح على من وليها ان ياكل منها بالمعروف وبطعم غير مضمون ورواه احمد
والبخاري ومسلم وغيرهم وقال عليه السلام اذا مات الانسان انقطع عمله الا من عمل استسما
صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح له ورواه احمد ومسلم وابوداود وغيرهم ولا يصحاحه
والثابتن ومن بعدهم الى يومنا هذا قد تعاملوه فانا اجماعا ولا حاجة ماسة الى ان يلزم
الوقف ليصل ثوابه الى الله على الدوام وقد امكن دفع هذه الحالة باستقاط الملك وجعله لله تعالى
فان في المسجد ويخرج عن ملكه فما خرج المسجد فاذ اثبت هذا فقال ابو يوسف يزول عن ملكه بمجرد
القول لانه استقاط ملكه لله تعالى فصدا كالعق وقال محمد لا يزول حتى يسلمه الى الموقوف له ملك
فلولا التسليم من شرطه كالصدق المنفذه ولا ان التملك من الله تعالى لا يحقق قصدا لانه ما لك الاشياء
ولكنه تمت في ضمن التسليم الى الله فانما في الزكاة وغيرها من الصدقات المنفذه ولاي حنيفة رحمه الله

حكم

مصر

موله عليه السلام لا يجلس عن فرايض الله وقال شرح حاشي مع الحسن ولا ان الملك فيه باق لان
غرضه التصديق بقلبه وهو لا يتصور الا اذا بقى الاصل على مله ودل عليه موله عليه السلام اجماع
فما روى الشافعي وانما جاز اجسها وسبل من ثما اي اجسها عن مله وتصديق من ثما
والا لان مسبا لاجمعا وهذا لان خروج الملك لا الى مال غير مشروع الا امرى ان الله تعالى ثما
عن الساسمة وهي التي يسيبها ثما لهما وخروجها عن مله من عزم ولا ثما ول منها الا الفقار او الضيق
علافا الاعناق او المسجد لانه محرو عن حق العبد حتى لا يجوز له ان ينفع به وهذا لا ينقطع عنه حق
العبد حتى بان له ولا لانه التصرف فيه بصرف غلته الى مصارفه ونصب القوم ولانه تصدق بالقله
او بالمعقوبة المدرومة وهو غير جائز الا في الوصية وما روى ما يدل على لزومه ولهذا اذ ادعى
ان جميع ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ادعى ان بعض ما كان منه ومن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فتركه ذره الطحاوي ولو بان لا مال له ان بعض الا انه اذا حكم به عام يرى لزومه
للمزم لانه فصل بجهده فيه كسائر المجتهدات وطريق الحكم فيه ان يسلم الوقف الى الموقوف ثم يرجع فيه
الواقف حكم انه غير لازم فاذا ارتفع الى الحام وحكم بانقطاع مله عن الوقف لم يلزم بالاجماع لما
ذكرنا هذا اذا حكم به الموقوف واما الحكم بالمزم حكمه في الصحيح لان القاضي ان ينقض حكمه على ما
عرف في موضعه ولو علق الوقف بموته بان قال اذ امت فقد وقفت ذاري على ذنا ثم مات صحيح ولم يلزم
اذا اخرج من الملك لان الوصية بالمعدوم جائزة كالوصية بالمنافع وجوز ملك الملك باقضا
فيه حكما فتصدق عنه ذاما وان لم يخرج من الملك يجوز بعد ذلك وبقي الباقي الى ان
يظهر له مال اخر او تجزئ الورثة فان لم يظهر له مال ولم تجز الورثة بقسم الغلة بينهما ان لا
للمنة للوقف والثلثان للورثة ولو علقه بالموت وهو مرض الموت فعند ذلك الحكم لان
الوصية لا تخلف من ان تجزئ الصحة او في المرض وان جزا الوقف في المرض فهو بمنزلة
المعلق بالموت وما ذره الطحاوي والصحيح انه بمنزلة المخرج في الصحة عند اي حنيفة فلا يلزم
وعندهما لم يلزم من الثلث لان حق الورثة معلق بماله فلا ينفذ الا من الثلث خلاف ما اذا وقف
في الصحة **قال** ولا يتم حتى يقبض اي حتى يقبض الموقوف وفيه خلاف اي يوسف وقد ذكرنا
قال ويقر اي لا يجوز حتى يقر ويحترق به من المشاع فانه لا يجوز وقفه وعند اي يوسف يجوز
لان الصيغة من ستمة البعض واصل البعض عند البعض بشرط فكذلك صمته وانما بان ذلك
لان الوقف عنده استقاط الملك كالاعناق والاشروع لا يمنع مما لا يمنع الاعناق واما
عند محمد لا يتم الوقف مع الشروع فيما لا يحتمل القسمة لان اصل البعض عند شرط فاما بانهم
بم البعض كالصدق المنفذه واما ما لا يحتمل القسمة بالحام ونحوه فلا ضرورة الشروع
كالصدق والهبة الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم مع الشروع مطلقا بالاجماع لان ثما
الشريعة فيه لمنع الخالص لله تعالى ولان المصالحا فاما من اجمع ما يحون بالمدفون في الموت
سنة وزرع سنة ويصلي في المسجد في وقت وتجعل اصطلا في وقت علافا لوقف فانه عمل
الاستغلال وقسمة الغلة فلا يمنع صحة الوقف فيما لا يحتمل القسمة عند محمد ولا فيما يحتمله

نقد

يؤخذ

انما عند ابي يوسف ولو استحق بعض الوقف شافا بطل في الحل عند محمد لانه بمن ان الوقف
كان شافا فعود الحل اليه او الى وراثته خلافا لما اذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من الثلث
ودعت الورثة في البعض شافا او وجع هو في الهبة لكن لا حيث لا يبطل الوقف ولا الهبة لان
الشروع طار بعد صحته في الحل لعدم الشروع وقت الصرف وانما طار بعده فلا يصح
جزءه من بطل في الباقي لعدم الشروع ولهذا جاز في الابتداء دون ذلك الجزء وعلى هذا الهبة والصدقة
المفانية ولو وقف رجلان ارضا بينهما معا او متعاقبا جاز اذا اسما معا وان اختلفت الجهة لان
وقت البعض هو المتأخر ولا شروع حينئذ في الصدقة واحلاف الجهة لا ينقض كاختلاف الجهة في
الهدى **قال** ويجعل اخره لجهة لا ينقطع اي لا يجوز ان الوقف حتى يجعل اخره لجهة لا ينقطع وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة سقط جاز وصادقها للفقراء وان لم يسم
لها ان حكم الوقف ذوال الملك فقرا للملك وانه بالتأيد كالتقيد ولهذا كان الثوب يبطل له بالثوب
في البيع والابن يوسف ان المعصود منه هو القرب الى الله تعالى به وذلك يحصل بجهة سقطت
بمحل جهة لا ينقطع ثم يصير بعد هذا للفقراء وهذا يدل على ان التأيد شرط عند ايضا الا انه لا
يشترط ذلوه لان مطلقه تصرف اليه ومحمد يقول لا تصرف اليه الا بالصرح بذكره لان المطلوب
الثوب وفي المحل لو قال ارضي هذه صدقة او محبة او محبة ولم يذكر التأيد يصح
الوقف عند الحل الا عند ابي يوسف في الحل السمي البصري وهو لم يد ابي حنيفة فان ذلوا بالتأيد
عنده شرط لصحة الوقف والصحيح انه ليس بشرط وذو ان لفظ الصدقة ونحوها في هذه الصور
ندل على انه اراد به القرب ذلوا لورثته وفيه في موضع اخر لو قال ارضي هذه موقوفة على فلان
او على ولدي ومحوه جاز الوقف عندهما والغلة له مادام حيا وعدة للفقراء لانه لما نص على الصدقة
وهي لا تكون الا للفقراء انصرف اليهم وذو فلان لم يحصل به بالبداء بالغلة مادام حيا وجعل
الخلافا لما ذكره من فيما اذا لم يذكر لفظ الصدقة بان قال ارضي موقوفة على فلان او ولدي او فرائي
ومحو ذلك واما اذا ذكر لفظ الصدقة فلا خلاف بينهم وابي يوسف كان صنف في امر الوقف غايبة
المضيق او لا مثل ابي حنيفة ثم رجع ووسع غاية التوسعة حتى لم يشترط البعض والاقرار ومحمد يوسف
منهما ولهذا اختلف في عامتهم **قال** رحمه الله وصح وقف العقار بغيره والريه والقياس لا يجوز
لان التأيد من شرطه وجه الاستصحاب ان القابض للارض يحصل ما هو المقصود ومنه من شئ
ثبت تبعا ولهذا دخل الثاني وقف الارض وعلى هذا سائر الاثار **قال** ومشاع قضى
بحر ان اي جواز الوقف فيه لان قصدا القاضي يقطع الخلاف في جهة ذلوا على ما ساء من قبل
قال ومنقول فيه تعامل كالدراخ والحلف والقياس والمر والندود والقدوم
والمنشاد والجنان وشابقا والمصاحف وغير ذلك مما عود وفيها وعند ابي يوسف لا يجوز
الا في الدراخ والقياس لا يجوز في المنقول اصلا الا ان ابا يوسف ترك ذلك بالنصر
وهو ما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال من حبس في سبيل الله امانا
واحسانا فان شيعه ورويه وبوله في ميزانه يوم القامة حسنة رواته احمد والبخاري

في الوقف
في الصدقة
في الهبة

ومدحه انه عليه السلام قال في حق خالد قد جسد راعه واعناده في سبيل الله تعالى والقياس
ترك بالنصر ومحمد رحمه الله تركه بالتعامل لان القياس ترك به في الاستصناع وفي الاشياء
التي تعدد ما هاهنا حيث انما جرى التعامل وعن نص من يحكي انه وقف لبيه الخافا لها بالمصنف من حيث انها
تمسك للذين يعلموا وقلموا وقراءوا لهما الامصار اخذوا بقول محمد والشافعي حوزا وفعل ما
يجوز بيعه وممن لا يقع به مع بقائه قسما على الدراع والسلاح قلنا الاصل عدم جواز الوقف
فنعصر على مورد الشرع وهو العقار والدراع والسلاح بقي ما رواه على الاصل القياس لا ما جرى
التعامل فيه فصارت كالدرهم والدينار ويجوز الوقف على جهاز الجيش بالدراع والسلاح والبقا
في سبيل الله ومن دخل في وقف الارض ما كان في اخلا في البيع من الاشجار والنباتات والزرع والثمار
قال ولا عمل الوقف ولا يسم وان وقف على اولاده لانه لا حق للوقوف عليهم في العن وانما
حقهم في الغلة ولا في المعصود من الوقف ان بقي على حكم ملك الله تعالى والصدقة والعتبة والعتبات
والقسمة من مستحق الوقف شافا في ذلك فلا يجوز **قال** وسبدا من غلته بجار به بلا شرط
لان قصدا الوقف صرف الغلة دائما ولا يبقى دائما الا بالعمارة قدمت امضا من غير شرط **قال**
ولو ذلوا اعمارته على منزله السكني اي لو وقف ذلوا على سكني شخص لغيره فان العماره عليه لانه هو
المستفيد بها والقرم بالغنم ضار لغيره العبد الموصى بغيره فانها على الموصى له بالمفوعة **قال**
رحمه الله ولو باي وكجز عمل الحام باجرتها لان وجه اتفاق الوقف على ما قصده الواقف فاذا اعمرت هاردا
الى من له السكني رعاية لغيره ولا يجبر الممنوع على العماره لان فيه المالك فصار نظير صاحب
البذر في المزراع ولا حول الغنائه وضامنه بطلان حقه لاحتمال ان الامتناع لعدم الرضا
بصرف ماله الى العماره فلا عمل على الرضا بطلان حقه بالشك ولا يصح لجار من له السكني
لانه غير ناظر ولا مال له لكن الحام بوجرها له او لغيره فيعبر بها باجرتها بعد رما بقي على الصدقة التي
وقلتها الواقف ولا يرد على ذلك الا برضاه من له السكني لانها نصفها صار مسبوقة له فرد
الى ما كانت وان كانت وقفا على الفقراء ذلك في رواه حتى لا يرد على ما كانت وفي رواية يجوز
والاول اصح **قال** وتصرف بقضه الى عمارته ان احتاج والاخفظة للاحتياج اي الى الاضاح
لانه لا بد من العماره والا فلا يحصل صرف الغلة الى المصروف على التأيد فيبطل غرض الواقف فيصرفه
للمال ان احتاج اليه ولا يمسكه حتى يحتاج اليه كذا تعذر عليه او ان الحاجة **قال** ولا يسميه
من مستحق الوقف اي لا يقسم القرض بينهم لانهم ليس لهم حق في العن ولا في جزائه وانما حقهم في المنافع
فلا يصرف اليهم غير حقهم وان معذرا عادة عنه بيع وصرف ثمنه الى العماره لان البذل يقوم مقام
المبدل فيصرف مصرف المبدل **قال** وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل لولائه اليه
صح اما الاول وهو ما اذا جعل غلة الوقف لنفسه فالمددور هنا قول ابي يوسف وعند محمد لا يجوز
لاي يوسف ما روي انه عليه السلام قال يا بل من وقفه ولا عمل في ذلك الا بالشرط فذكر ذلك على
جوان ولا ان الوقف ذلوا للملك الى الله تعالى على وجه القرية على ما عرف من اصلها فاذا شرط
البعض والحق لنفسه فقد شرط ما صار لله تعالى لنفسه وهو جاز لان جعل ملك نفسه لنفسه

نصاراً نظروا ما اذ ابني خانا او سقانة او جعل ارضه مقبرة و شرط ان ينزله او يشرب منه او يدفنه
ولان معصوده العرب وفي الصنف الى نفسه ذلك قال عليه السلام بعة المرء على نفسه صدقة
وجبه قول محمد ان التقرب بآلة الملك واشترط الغلة او بعضها لنفسه بمنع ذلك فبان ان اطلاق
بالصدقة المفقودة وقال الفقهاء ابو جعفر السرخسي هذا عن محمد ورواه ظاهرة الاسناد في الوقف
فقال اذا وقف على اموات اولاده جاز فقال هو الوقف على اموات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه
لان ما حوّل لام الولد حال حياة المولى حوّل للمولى وقيل انه في الصحيح على الخلاف في المدة وهو
الماهر وحوّل لمن لا ينفق لا ينسب بموته فيصير اجنبيا فيصير اشترطه لمن كاشترطه
للإجنبي ثم في حال حياته يجوز ايضا تبعا لما بعد عيانه وعلى هذا الخلاف لو شرط الوقف ان يستمر
في ارض اخرى او اشاء وحوّل وقفا مكانه او شرط الوقف الحياة لنفسه الله ايام وهو متني على
ما ذكرنا من ان التقرب بآلة الملك واشترط ما ذكرنا من منع من عند محمد خلافا له خلاف ما اذا
شرط ان حوّل الثمن له او يصدق به حيث لا يجوز الوقف اصلا وهذا اذا شرط الحمار وهو محمول
في رواية وفي رواية يجوز الوقف وبطل الشرط واما الثاني وهو فضل اشترط الولاية لنفسه
فجاز ما اجماع لان شرط الوقف معتبر في رعي كل لغرض غير ان عند محمد يسلمه ثم يكون له الولاية
لان المسلم شرط عنده وان لم يشترطها لاحد فالولاية له عند أبي يوسف وعند محمد لا حوّل له الولاية
لانه لما تكرر الشرط في انك الوقف حرج الامر من من فصار اجنبيا عنه ولا يبي يوسف ان المولى
انما يستفيد الولاية من جهة شرطه المستعمل لا حوّل له الولاية وعنده يستفده منه ولانه
اقرب الناس اليه فيكون اولي بولايته من غيري مسجد ان يكون اولي بعازته ونصب القم فيه وخرع
عبد كان الولاية لانه اقرب الناس اليه وذكره الهال في وقفه فقال اقوام ان شرط الوقف
الولاية لنفسه ثابت له وان لم يشترط لا حوّل له ولاية يعني بعض المشايخ قالوا ذلك مشايخنا
رحمهم الله الاشبه ان حوّل هذا قول محمد وقد بناء ولا يقال ذلك هذا قول محمد والاسلام شرط
عنده على ما بينا لا نقول هذا لاننا في الاسلام لانه يملن ان يسلمه الله ثم ياخره منه وذكر في النهاية
انه عمل ان سقط الاسلام عنده اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه شرعي **قال** ونزع لو خانا
بالوصي وان شرط الابن نزع معناه ان الوقف لو شرط الولاية لنفسه وكان هو غير مأمون على الوقف
فلغاضي ان ينزع عيانه ولو شرط الوقف ان ليس للغاضي ولا للسلطان نزع لانه شرط مخالف لم
الشروع فيبطل ونظر هذا الوصي اذا كان غير مأمون نزع منه على ما بينا **فصل**
قال ومن منى مسجد لم ينزل ماله عنه حتى يفرغ من ماله بطريقة وياذن بالصلاة فيه واذا اصر
فيه واحد زال ماله وهذا عند ابي حنيفة ومحمد اما الا فراد فلا لا يخلص لله تعالى لانه ما دام
حق العبد متعلقا به لم يحرره الله تعالى واما الصلاة فيه فلا يشترط التسليم عند ابي حنيفة ومحمد فاذا
بعد ويقام بحق المصود مقامه او يشترط فيه تسليم نوعه وذلك في الميهر بالصلاة فيه ولا يشترط فيه
قبض الغاضي ولا التعليق بالموت عند ابي حنيفة لمصود به خلاف الوقف لان المصود من الوقف
ان يصدق بالغلة وبحسب الاصل والفظه يبي عن ذلك والتصدق بالمعصوم لا يجوز الا في الوصية

مربع

قال

جوز

فبب تعلقه بالموت للموت وصية به او حرم الحام في موضع الاجتهاد وكذا سقط التسليم الى القم عند
محمد لما ذكرنا ولا يجوز في المشايخ عند ابي يوسف لما عفا قصار المسجد مخالفا للوقف عند ابي حنيفة
بصلاة الواحد في رواية عن ابي حنيفة ومحمد ان فعل الجسر كله متعون فليشرط ادناه وعنهما انه لا يشترط
الصلاة بجماعة جهرا باذ ان واقامه حتى لو كان سرا بان كان بلا اذن ولا اقامة لا يصح مسجد ولا وحيل
له اما ما مودنا وهو رجل واحد فضلي فيه باذ ان واقامه صان مسجدا انما قال ان اذا الصلاة على هذا
الوجه كالجماعة الا ترى ان المودن لو صلى في المسجد على هذه الطرية ليس لمن يحضره ان يصلي بالجماعة في
ذلك المسجد وهذه الرواية هي الصحيحة لان المساجد بني لا فائمة الصلوات فيها بالجماعة فلا يصح
مسجد اقل حصول هذا المقصود ولو سلم المسجد الى مولى يصبه ليقوم بمصالحه فالاصح انه يجوز ان
المسجد قد حوّل له خادم حنفي وعلق الباب وبوّه وقال ابو يوسف رحمة الله نزول ماله بقوله
جعلته مسجدا لان التسليم عنده لا يشترط لانه اسقاط ملك العبد مصرا خالصا لله تعالى يسقط
حق العبد وصار لا اعتاق وقد بيناه من قبل واذا صار مسجدا على اخلاصهم زال ماله عنه وحرم
بيعه فلا يورث ولا يورث الرجوع فيه لانه صار لله تعالى بقوله تعالى وان المساجد لله ولا يرجع فيها
صاومه تعالى كما الصدقة **قال** ومن جعل مسجدا تحت سراب او فوقه بعت وجعل بابه الى
الطريق وعزله او اتخذ وسطا من مسجدا واذا ان الناس بالدخول فله سعة وبورث عنه لانه لم
يخلص لله تعالى حق العبد فيه والمسجد لا يحول الا خالصا لله تعالى لما نلونا ومع باقي العبد في اسفله
او في اعلاه او في جوانبه محطاه لا يتحقق الخلوص كله اما اذا كان السفلى مسجدا فلان لصاحب العلو
حقا في السفلى حتى لا يحول لصاحب السفلى ان يورث فيه شيئا من غير رضا صاحب العلو واما اذا جعل
العلو مسجدا فلان ارض العلو ملك لصاحب السفلى وليس له من المصروفات من غير رضا صاحب السفلى
فالبناء وغيره خلاف مسجد مما خلف من فان السرور اب فيه ليس بمملوك لاحد بل هو لخاصة المسجد حتى
لو كان غيره مثله نقول بانه صار مسجدا واما اذا اتخذ وسطا من مسجدا فلان ماله محط بحوائه فان
له حق المنع من الدخول والمسجد من شرطه ان لا يحول لاحد فيه حق المنع قال الله تعالى ومن ظلم من منع
مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ولا يفرغ من ابقى الطريق لنفسه فلم يخلصه تعالى حتى لو عزل بابه
الى الطريق الا عظم صار مسجدا وروي الحسن عن ابي حنيفة انه جاز ان يكون الاسفل مسجدا والاعلى
ملك لان الاسفل اصل وهو ثابت ولم يجر عكسه لان المسجد معظم ولا تعظم اذا كان فوقه مستغلا او
مسكن خلافا لعلي وعنه ابي يوسف انه اجاز الوحيين حتى قدم افراد وراى ضيق الامان وروى
عن محمد مثله حتى قدم الرى وعنه ابي يوسف ومحمد انه لو اتخذ وسطا من مسجدا صار مسجدا وان لم
يعزل بابه الى الطريق لانه لما رضى حوّل مسجدا ولا مسجدا لبا الطريق دخل فيه الطريق ضرور كذا
يدخل في الاجازة من غير ذكر باعتبار انه لا يملكه الا منع الاعلى الطريق والارتفاع هو المقصود فيها
ولو اتخذ ارضه مسجدا ليس له الرجوع فيه ولا سعة وكذا لا يورث عنه لحرره لله تعالى خلاف الوقف
عند ابي حنيفة حيث يرجع فيه ما لم يحرمه الحام والفرق ما بينا ولو خرب ما حول المسجد واستغنى
عنه بنى مسجدا عند ابي يوسف لانه اسقاط ماله فلا يعود الى ماله لا اعتاق لا يرى ان المسجد

مسجد عليه

الحرام استغنى عنه اهله في زمن الفترة ولم يعد الى ورثته الباقي وعند محمد رحمه الله بعد الى ملكه او الى ورثته بعد موته لانه عنه لم يمت وقد انقطعت كالقنن اذا خرج ترجع الى مالكه وعلى هذا حصر المسح وحديثه اذا استغنى عنها مرجع الى مالكه عند محمد وعن ابي يوسف ينقل الى مسجدا اخر وعلى هذا الخلاف الرباط والبر اذا لم يدفع بهما **قال** ومن سئمة او خاشا او رباطا او مقبرة لم يزل ملكه عنه حتى يحرم به حاكم وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف نزول ملكه بالقول وعند محمد رحمه الله اذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الحان والرباط ودفعوا في المقبرة زالة الملك فحل واحد منهم على اصله من اشتراط حكم الحاكم او التسليم او مجرد القول على ما بينا من قبل ولو سلم الى المتولى صح التسليم على قول من يرى انه شرط ولو جعل أرضه طرعا فهو على هذا الخلا ثم لا فرق في الاستغناء في مثل هذه الاشياء من الغنى في الفقر حتى جاز للكل النزول في الحان والرباط والشرب من السقاية والدفع في المقبرة خلاف الغلبة حيث لا يجوز الا للفقر لان الغنى مستغن عما له من الصدقة ولا يستغنى عما ذرنا عادة ومضى الفارقة لانه لا يملكه ان يستصحب هذه الاشياء عادة فكان محتاجا اليه كالقبر ولا حاجة له الى الغلبة لاستغنائه عنها بما له وعلى هذا الوقت اوصى ليصرف غلته الى الحاج او الغزاة او طلبه العلم لا يصرف الى الغنى منهم ذرة في الحظ في باب الوقت وعلى هذا لو جعل ان مسكنا لانا السبيل في اي بلد كان استوى هذه الفقر والغنى لما ذكرنا من الفرق وروى في الخبر عن عثمان ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء فسعد بغير روية فقال من يشري بئر يرويهم ففعل بها دلوه مع دلو المسلمين فحسب له من الجنة فاشترى بها من صلب مالي رداءة النساء والفرمدي مما ظنك غيره من الاعتياد **قال** وان جعل شي من الطريق مسجدا صح كعبه معناه ان يقيم مسجدا واحدا جازا الى مكان للكعب فادخلوا شيئا من الطريق في المسجد وكان ذلك لا يضر باصحاب الطريق جازا ذلك وقد اذا اصاب المسجد على الناس وجبته ارض اربل بوجهاه بالقيمة لانها لما روى عن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام اخذوا ارضين حرم من اصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام **قال** كوكبه اي جازا حرمه وهو ما اذا جعل في المسجد حرم لعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احد ان يمس به حتى لا يفر الا الحب والحافض والنفسا لما عرف في موضعه وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب والله اعلم بالصواب **كتاب** البيع **باب** وهو من الاضداد يقال باع لنا اذا اخرجنا عن ملكه او ادخله فيه وفي الخبر قال عليه السلام لا يحط بامر رجل على خطبة اخيه ولا بيع على بيع اخيه اي لا يشترى على شرا اخيه لان المنع عنه هو الشرا لا البيع قال الفرزدق ان الشياطين لراع من باعه والشيب ليس لباعه تحارة ويقع في الغالب على اخراج البيع عن الملك **قال** رحمه الله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي وهذا في الشرع وفي اللغة هو مطلق المبادلة من غير يقيد بالتراضي وكونه مقيدا به يثبت شرعا لقوله تعالى لا ان حون نخان عن نراض وهو جازم ثبت جواز ان بالكتاب والسنة والجماع الا اما الكتاب فيما ناولنا وقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا واما السنة لما روى انه عليه السلام باع قدحنا وحلينا وكالوا تبنا تكون فاقمهم عليه واما الاجماع فان الامة اجمعت على جواز وانه

وهو من الاضداد
وقوله

احد اسباب الملك **قال** ولزمه بايجاب وقبول وقال الشافعي لا يلزم به بل خيار المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا اذ هما متبايعان بعد البيع وقبله متساوان **قلت** ان العقد يتم من الجانبين ودخل البيع في المال المشتري والفسخ بعده لا يحول الا بالتراضي لما فيه من الاضرار بالاخر بابطال حقته كسائر العقود وما رواه محمد بن علي خيارا القول فانه اذا اوجب احدهما فحل منهما الخيار ما اذا في المجلس ولم ياخذ في عمل اخر وفي لفظه اشارة الى انه فانه متبايعا حالة البيع حقيقة وما هو اذ قبله خيارا كسائر اسما الفاعل مثل المتجا ومن المتضار من فلول الفرق على هذا بالاقوال كما في قوله تعالى وان يفرقا بغن الله فلا من سعيه لانه اطلق على مال يحصل الفرقه بقوله هذا نادى بل محمد وقال ابو يوسف هو الفرق بالان ان بعد الايجاب قبل القول وقال علي هذا اولى لما عمدنا في الشرع ان الفرقه موجبة للفساد كما في الضرف قبل القبض وما ذكره وجوب التمام ولا يضر له في الشرع فان ما ذكرنا اولى لكونه من ادا وما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يبيع ويغارقه خطوات خشية التراد ناول منه وناول الصحابي عندنا لا يحول حجة او يجوز ان يحول فعل ذلك لقطع الاحتمال حتى لا ينجح الاخر بذلك فلو قطع الاحتمال سقط احتياطا ليلاد بحله مخالفة عليه لان غرضه كذا يدلل انما قال ما ذكرنا الصيغة حاصره من مال المتبايع اي اذ اهل العقد كما وقال عليه السلام من اشاع طعنا فلا يبيع حتى يقضه من غير مده واما قوله اذ هما متبايعان بعد البيع فقد ذكرنا ان الموقف فيه حالة البيع ولا يحمّل انه عليه السلام سماهما متبايعين لقرينتهما من البيع فاسمى الحصر خيرا واسمعه عليه السلام ذمحا وانما كان له خيارا القول الله لو لم يكن له الخيار لزم البيع من غير خيار الاخر ولدخل في ملكه وليس له في وسع الموجب وللوجب ان يرجع في هذه الحالة لانه ليس فيه ابطال حتى الفارق خلاف ما اذا قضى الاصل لمن الكفيل قبل ان يقضى العمل او دفع الزكاة الى المساعي قبل الحول حيث لا يحول لها ان يرجع فيه لان حق العمل والفارق تعلق على تقدير ان يرضى الدين وان يتم الحول والتمسك بتمام فلا يملك ابطاله وينقضي بكل لفظ حتى على التحقيق كعت واشترت او وضعت او اعطيتك او ضرتك والارسال والكتاب كالمطاب حتى يعبر مجلس اداهما والسر له ان يعبر بعض المسعد وانا بعض وان فصل الثمن الا اذا ادرا المبيع لفظه فعت مع ذر الثمن ليل واحد عند ابي حنيفة وعندهما له ذلك ان فصل الثمن بان قال ان فصل الثمن حل واحد عندنا او فصلك هذه المسرة حل واحد بينهما كذا على ان البيع متعدد سداد لفظه فعت عند وعندهما سيفصل الثمن وكذا ليس له ان يفرق القرض عند اتحاد العقد بانفا عن البعض او ابرام او ناجاه **قال** وشعاط اي يلزم بالانفاطى ايضا ولا فرق من ان حون المبيع خسلنا او فسلنا وزعم الروي انه سقده في مئتي خسلن كجران العادة ولا ينعقد في النفس لو لم يمسها والصحيح الاول لان حون البيع باعتبار الرضا لا بصور اللفظ وفرد جدا للتراضي من الجانبين فوجب ان يحول ثم اختلفوا فيما يتم به بيع الانفاطى قبل يتم بالرفع من الجانبين واشار محمد انه حتى يسلم المبيع **قال** واي قام عن المجلس قبل القول بطل الاعاب معناه اذا اوجبت احدهما البيع ثم قام احدهما الموجب والاخر قبل القول بطل الايجاب لان القيام دليل الاعراض والرجوع فيبطل به كسائر العقود المبادلة

عليه

خلا فالحل على ما لحث لا بطل بتمام الزوج والمولي لانه يمين من جهة ما والقبول شرط
والايمان لا يتطل بالتمام وعند الشافعي خاد القبول لا يمتد الى اخر المجلس بل هو على الفور ولنا انه
محتاج الى التروي والفكر والشاغل يجعل ساعات المجلس شائعة واحدة اذ هو جامع للمفردات وبه
سند رفع الحرج وبما قاله الشافعي رحمه الله حرج يمين وهو مستغف بالقر قال الله تعالى يرد الله بكم
اليسر ولا يريدكم العسر وقال عنه السلام كثر واو لا تقصر **وقال** ولا بد من معرفة قدره وصفه من
غير مشار لان جهلتهما يفضي الى النزاع المانع من التسليم والتسلم فخلوا العقد عن الغاية وحل جهله حتى اليه
حوز مضمنا **قال** لا مشار اي لا يحتاج الى معرفة القدر والوصف في المشار اليه من الفن والمبلغ لان
الاشارة المبلغ اسباب التعريف وجهالة وصفه وقدره تعدد لا يفضي الى المنازعة فلا يمنع الجواز
لان العوضين خاضعان لخلاف الربوي اذ ابيع بجنسه حيث لا يجوز جزا فاحتمال الرضا وخلاف راس
مال السلم حيث لا يجوز اذ اشكال من المعدرات الا ان تكون معروفة القدر عند ابي حنيفة على ما يحكي
بيانه في موضعه **قال** وصح من حال وباجل معلوم معناه اذ ابيع بخلاف جنسه ولم يحكمها قدر
لقوله تعالى واحل الله البيع من غير فضل وعنه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما ورضعته ورعته ولا
يد من ان يكون اجل معلوما لان الجهالة فيه تنفي عن المنازعة **قال** رحمه الله ومطلقة على
البناء لما لا يملك مطلق الثمن يقع على قالب نقدا للبلد ومزاد من الاطلاق هنا ان حوز مطلقا عرف قد
البلد وعرف قد وصف الثمن بعد ان سمي بدين بان قال عشرة دراهم مثلا فاذا امكن ان لا ينصرف
الى المتعاملين في حين لان المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنقل لا سيما اذا كان فيه بصحة تصرفه **قال**
وان اختلف المتود فقد ان لم ين و هذا اذا كانا في الرواج سواء في المالة مختلفة لان مثلين الجهالة
مفضية الى المنازعة فعند الا ان يرفع بالبيان فان كانت في الرواج مختلفة ينصرف الى غالب
نقد البلد على ما هنا وان كانت في المالة متواجا اذ ابيع بجنس ما كان غيرانه ان كان احدهما رواج
انصرف الى المالة لما ذكرنا وان كانت في الرواج سواءا كاحادي والثني والثلثي جاز لان ماله حل
واحد سواء غير ان الاول حل واحده درهم والثاني حل اسن منه درهم والثالث حل ثلثه منه
درهم ونظيره الحاملي والعادلي والظاهر والمضوري والناصري اليوم بمصر فاذا اشترى
بر درهم معلومه فاعطى من ايعاشا جاز لانه لا منافاة في المالة **قال** رحمه الله
وباع الطعام كبلا وجزا لانه حل واحد منهما نصرا معلوما اما المكاملة فظاهر واما الجراف
فلما هنا في المشار اليه ومزاده بالجراف اذ ابا به خلاف جنسه ولم يجر من مال السلم على ما هنا في
المشار اليه وبجنسه لا يجوز الا اذا امكن ان لا يلا وهو ما دون نصف الصاع **قال** وبانا او جبر
لعله لا يعرف قدره لان جهل الجهالة لا يفضي الى المنازعة وبني المانعة لا يجوز الجهالة فصار كالجاء
وكبيع شئ لا يعرف وصفه بالاشارة ولا يؤولهم هلا لانه قبل التسليم لان سلمه يجب في المجلس بخلاف
السلم لان التسليم فيه من اخرج الى جلول الاجل فمقتضى هلا لانه والاحتمال فيه ملحق بالجنس وهذا اذا
كان الاثنا لا يتكسر بالتمكيس ولا يفسد ولا ينسبط كالقصعة والخرف واما اذا كان يتكسر
كالزبدل والنفث فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا بالتمام فيه روى ذلك عن ابي يوسف

وهذا اذا كان المجرى سفت وكذا اذا باعه بوزن شئ بحيث اذا جفت بالخمار والبطيخ وعن ابي حنيفة
وابي يوسف لا يجوز بوزن حجر ولا يانا لا يعرف مقدار لان هذا جزاف وشرط بخلاف الجزاف ان حوز
ممنرا مشار اليه ولو كاله به ورضي المشتري به جاز لانه صارا ممنرا مشار اليه وان باعه بعد ذلك
قبل ان يحد الحل جاز لانه اشترته بجازفة فكان المستحق هو المشار اليه **قال** ومن باع صبرة بثلث
صاع بدوهم صح في صاع وهذا عند ابي حنيفة وقال لا جاز في الحل لان المبيع معلوم بالاشارة لان المشار
اليه لا يحتاج الى معرفه مقدار الجوز الباع وجهالة الثمن بانهما دفعهما بمسوز فالوباع عبد من
عبد من علي ان باعها شاعلا خلاف ما اذا اجره ان كل شهر يد رهم حيث لا يجوز الا في شهر واحد لان
الشهر لا يقانة لها فلا يملز ازالة الجهالة فيها فصرفت الى الاول فاذا اقال للان على حل يوم لم يرد
درهم واحد بخلاف ما اذا اقال حل امرأة تزوجها طالق حيث ينصرف الى الحل لعدم افضائه الى المشار
ولا في حنيفة ان الثمن مجهول وقد لا يفسد غير ان الاول معلوم فيصح فيه للتقنين وماعة اما مجهول
مفسد كما اذا باع الثوب برقمه خلاف ما استشهد به لان الرفع للجهالة هنا وهو الحل من اخر عن
العقد وفي ذلك مقدار لان احيان موجود حالة الباع ثم اذا جاز في قدر واحد عده ثبت له
الخيار لنفرو الصفة عنه ولو كاله في المجلس جاز بالاجماع لزوا للمال قبل بقر الفساد وكذا اذا
سبي جندة القن ان وله الخيار ومما لانه يعلم في ذلك الوقت فصار حاله بالاجاب واما اذا
اشترى ما لم يره فراه وان اقر قاطل ان عرف مفسد فلا يقبل صححا بعد المجلس خلاف ما اذا اشترى الخمار
اربعة ايام حيث يعود صححا بازالة المفسد بعد الافتراق لان المفسد فيه لم يمتل في صلب العقد بل
باعبار اليوم الرابع يعود صححا قبل بيعه وهنا يمكن فيه فيستعد بالمجلس **قال** ولو باع ثلثة اي
جماعة ومزاد من الغنم او ثوبا حل شاه بدرهم او طرد راع بدرهم مفسد في الحل وهذا عند ابي حنيفة
وعندهما يجوز في الحل لما ذكرنا من الجهالة الا ان الواحد متين به ينصرف المفسر ان افراد الشياه
مفاوتة فلا يجوز بيع واحد منها مفسد وقطع ذراع من ثوب صرنا على الباقي فلا يجوز كالمواضع جازعا
من شقة وعلى هذا حل عدي متفاوت **قال** ولو سمي الحل صح في الحل يعني لو سمي جملته في العقد جاز في
الحل في العقد بغير فضل الصبرة وفي فصل الشياه وبحو لزال المانع وهذا اذا سمي بعد العقد في
المجلس لما ذكرنا وهو ما في قوله وعلى قوله لانه لا ينافي الجوز ان يدونه **قال** ولو نقص كل واحد حصته
او صبح وان تراة للبايع يعني لو باع صبرة وسمي جملتها بان قال مكلها على انها مائة قفاز عاية درهم
ثم وجدتها ناقصة اخذ المبيع وحصلته الى اخره لانها من المذات ذات متعلق العقد بقدرها وان
لم يثبت قسط حل قفاز فاذا اعلق بقدرها فان وجدتها ناقصة فله الخيار ان شا اخذها حصتها وان
شا تركها لنفرو الصفة عنه وان وجدتها ايدة فالزاد للبايع لانه لم يدخل في البيع الا القدر
المستحق بقي على ماله اذا القدر ليس بوصف **قال** ولو نقص ذراع اخذ بكل الثمن او ترك وان
تراة للمشتري ولا خيار للبايع معناه اذ ابا ع من روبا وسمي جملته الدرعان ولم سلم الحل ذراع
ثمما ثم وجدتها ناقصة اخذ بكل الثمن وان شاترك الى اخر ما ذكرنا لان الذراع وصف للذراع فلا
مقسم الثمن على الاوصاف معلون حل الثمن مقابل البايع كالمال خلاف الاول غير انه ان وجدته ناقصة

تحت له الجهاد لغوات وصف مرغوب فيه مشروط في العقد وان وجد له زاد فهو له بدلا للثمن
 لان الوصف لا يقاوم شي من الثمن ولا خيارا للبائع فما اذا اشترط موصفا فوجده سالما وبالطبر وهو ما
 اذا اشترط سلما فوجده موصفا للمشتري ان لم يلقه بعدا لبعض قبل ان يدعه ولو كان قد راى ما جاز لاحتمال
 ان يزيد فلون البائع في المحل والموزون **قال** ولو قال كل ذراع بكذا ونقص اخذ بحصته وترك
 وان زاد اخذ كل ذراع جزا اوضح معناه انه اذا قال فعلة على انه عشرة اذرع كل ذراع درهم
 مثلا فوجده ناقصا فهو بالخيار ان شاء اخذه بحصته وان شأته وان وجدته زائدة اخذت له كل
 ذراع درهم ولو فسخ لان الذراع وان كان وصفا يصلح ان يكون اصلا لانه عن مفعله بانفراد
 فاذا سمي كل ذراع ممنا جعل اصلا ولا هو وصف فاذا صار اصلا فان وجدته ناقصا اخذت بحصته
 وبثبت له الخيار ليعرف الصفة عليه وان وجدته زائدة فهو بالخيار ايضا ان شاء اخذت كل ذراع
 درهم وان شأته لانه ان حصل له الزيادة في المبيع لم يزمه الزيادة في الثمن فبان فيه منع شرطه
 ضرر فحضر وليس له ان يخالل قدر المسمى ويترك الزائد لان التعويض ضرره خلاف البصرة الا ترى انه
 لا يجوز ان يبيع بعض المزرعة ابتداء في البصرة يجوز ولما كان الذراع يصلح ان يكون اصلا اعتبر اصلا
 في حق انقسام الثمن على الدرعان وبقي وصفا في حق غيره من الاحكام كتحول الفاصلة في البيع وان
 سمي لكل ذراع ممنا **قال** وفسد بيع عشرة اذرع بعشرة لاسمهم اي لاسم كل واحد من عشرة اسمهم
 داير وهذا مسئلة فانه لو باع عشرة اسمهم من اذرعها ولم يقل من مائة سهم وخو به فسد لانه
 مجهول لا يعرف نسبته الى جميع الدرعان فاما اذا قال عشرة اسمهم من مائة سهم او من ثلثين مثلاً
 حيث يجوز لانه معلوم عشر او ثلث وثلث الشئ رحمة الله فسد هذا وان اجماعه في الاختصار ادى
 ادى اليه وقوله وفسد بيع عشرة اذرع من اذرعها وقوله او ثلث او حصة واختلف المشايخ على قولها فثبت
 قال لا يجوز عندهما للجها له بمنزلة ما لو اشترى منها اذرع عشرة اسمهم منها ولم يقل من مائة سهم ومنهم
 من قال يجوز لان هذه للجها له بمنزلة ما لو اشترى منها اذرع عشرة اسمهم منها ولم يقل من مائة سهم ومنهم
 منها اذرع عشرة اسمهم لا يمكن رفع الجها له فيه ولو باع عشرة اذرع من مائة ذراع فسد عندنا وعندنا
 يجوز اذا كانت الدار مائة ذراع لانه عشرها فاشبه عشرة اسمهم من مائة سهم وله ان الذراع اسم
 لالة يذرع بها واستعمل ما يحمله الذراع وهو معين لا مشاع ثم لا يعلم محله من اي الجوانب هو
 على التعيين فلا يجوز فما لو باع احد الدرعان خلاف ما اذا باع عشرة اسمهم من مائة سهم لانه شاع فلا
 يفتى لا المنازعة وقد اختلفت ان افساد عندنا اذا لم يعلم جملة الدرعان واما اذا علم جملة
 فيجوز عندنا فجملة نظير مع شاة من القطيع كل شاة بدنا فانه ان علم عدد جملة يجوز عندنا
 والا فلا والصحيح انه لا يجوز عندنا مطلقا لما ذكرنا **قال** رحمه الله وان اشترى عددا على
 اية عشرة اذرع فنقص او زاد فسد فعلى اذا اشترى عشرة ذنانا فسد ثلثا ولم يثبت ثمن كل ثوب
 ثم اذا وجدته ناقصا او زائدا فسد البيع للجها له المبيع في الزيادة لانه يحتاج ان ترد الثوب
 الزائد فمنازكان في المردود والجها له الثمن في فضل البقضاء لانه يحتاج ان ينعصر حصة
 ثمن المردود وهو مجهول فودى الى النزاع **قال** ولو بين ثمن كل ثوب ونقص صح بغير

في البيع
 في البيع
 في البيع

خير وان زاد فسد لانه اذا كان زائدا سقى الجها له في المردود فودى الى المنازعة وفي فضل
 البقضاء من كل واحد من الثوب معلوم فالموجود صحيح فيه البيع وبطل في المردود وعن ابي حنيفة
 انه يفسد في فضل البقضاء ايضا لانه جمع بين معدوم وموجود في صفقة واحدة فصار قبول العقد
 في المردود مشروطا بقوله في الموجود كان فاسدا لما لو جمع بين حرق عبد وبين ثمن كل واحد منهما او
 باع ثوبين على انهما هروبان وبين ثمن كل واحد منهما فاذا احدهما مري فان العقد عندنا فاسد
 في الصورتين وهذا لانه على ان البيع متعدد بفصل الثمن عن عددهما وعندنا سدد لفظة البيع
 والصحيح انه يجوز في فضل البقضاء لانه لم يجعل قبول العقد في المردود مشروطا بقوله في الموجود
 بل قصد مع الموجود الا انه غلط في العدد خلافا للمسلمين فانه قصد الايجاب فمما جعل قبول
 العقد في كل واحد منهما مشروطا بقوله في الآخر وهو شرط فاسد بحقه ان الشئ الموصوفين بوصف
 اذا خلا في عقد واحد كان قبول كل واحد منهما مشروطا بصفه العقد في الآخر ذلك الوصف اذ ليس
 للمشتري ان يعمل العقد في احدهما دون الآخر فاذا تقدم ذلك الوصف في احدهما كان ذلك
 شرطاً فاسدا في الآخر فبالنظر الى وجود ذلك الشئ كان شرطاً وبالنظر الى انعدام ذلك الوصف
 كان فاسدا واما اذا كان احدهما معدوماً فانه وصفي لم يرد في العقد حتى يكون هو له
 شرطاً لصحة العقد في الآخر لانه معدوم فلا يصور فيه القول بل هو غلط محض **قال**
 ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع درهم اخذت بعشرة في عشرة ونصف بخاء
 وبسعة في تسعة ونصف بخاء معناه اذا اشترى ثوبا واحداً على انه عشرة اذرع كل ذراع درهم
 فاذا هو عشرة ونصف او تسعة ونصف باخذته في الوجه الاول عشرة من غير خيار وفي
 الوجه الثاني باخذته بتسعة ان شاء وهذا عندنا في حصة رحمة الله وقال ابو يوسف باخذته في
 الاول باخذته في الوجه الثاني باخذته بعشرة وفي الوجه الثالث بعشرة وفي الوجه الرابع بعشرة
 باخذته في الاول بعشرة ونصف وفي الوجه الثاني بعشرة ونصف وفي الوجه الثالث بعشرة ونصف وفي الوجه الرابع بعشرة ونصف
 ذراع ثمن على حدة الحق بالقدرة ومن ضرورته مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة النصف بالنصف
 بالمحل والما بخير لانه في الوجه الاول اذ داد عليه الثمن زيادة نصف ذراع وفي الوجه
 الثاني بقصر الثوب عما شرط بخير كلاسفرت ولاي يوسف انه لما قال كل ذراع درهم صار كل
 ذراع كسوب على حدة بيع على انه ذراع درهم فاذا وجدته ناقصا لا يسقط شي من الثمن لما ذكرنا
 انه وصف وقصر الاوصاف لا يوجب سقوط شي من الثمن ثم خبر فيها لانه اذ اثنى عليه صا
 اذا وجدته زائدا واسفص المبيع في الاخر فلم يسم رضاه ولا في حصة رحمة الله ان الذراع
 فيه وصف في الاصل وانما احسن حكم المقتدر بالشرط وهو معد بالذراع وحونه مقابل بالدرهم
 بعد عندهما عاد الحكم الى الاصل ثم لا يخفى في فضل لانه مخالفة لخير وفي البقضاء غير لغوات
 الوصف المرغوب فيه فلهذا الخلاف في ثواب صفه القطع او سفاوت جو انبه كالعام والخاص
 والاقبة واما الثوب التي لا سفاوت جو انبه كالنظان وكوبها فلا تقسم له الزيادة لانه اذا
 كان هذه الصفقة فهو بمنزلة المحل والموزون وعلى هذا يجوز ذراع منه كبس فغير مضر

في البيع
 في البيع
 في البيع

في البيع

هو بمنزلة المحل والموزون وعلى هذا يجوز بيع دواع منه كبيع قنبر من صبرة اذ لا يضره البعض
فصل في بيع البنا والمعاينة في بيع الدار والشجر في بيع الارض بلا ذكر لان الدار اسم
للعرضة في الاصل وفي العرف بنا ولا لبنا لانه تبعاً متصلاً بها اتصال قرار وهذا الشجر متصل
بالارض للقرار فدخل في بيعها بها واحلوا في شجر غير منمر وفي شجر صغير قل لا يدخلان لان غير المنمر
معلق للخطب والخشب ليدني عليها والصغيرة سفل من مكانها فصارا داراً للزراعة وقل يدخلان فيه لانها تنتمي
للسر لها حد معلوم بخلاف لزراعة والمراد بالمعاينة اذا كان غلبتها متصلاً بالدار مرهماً مثل الكيوان
والضفة لانها لا تدخل في البيع حينئذ بل تدخل في المعاينة متلاً للاطلاق اذ لا ينفك عن واحد منهما
بدون الآخر وان لم يكن الغالب من مكانها كما لا يدخل الغالب لعدم الاتصال ولا المعاينة لانه في
الغالب لا يدخل اصلاً الا اذا استحسننا ذلك فيما اذا دخل الغالب تبعاً له فاذا لم يدخل بقى على اصل
الغالب ثم لا يضر في جنس هذه المسائل ان الشئ اذا كان متصلاً بالبيع اتصال قراره دخل في البيع تبعاً
والا فلا الا اذا جرى العرف بالدخول فيه كالمفتاح والسلم المتصل بالبنا يدخل ولو كان من خشب
وغير المتصل لا يدخل والسرير كالمسلم هكذا ذكره في الحاشية وفي عرف اهل مصر ينسب
ان يدخل السلم وان كان متصلاً والظلة لا تدخل في بيع الدار عند ابي حنيفة وهذا ما لا يدخل اذا
كان معتمداً من داخل في باب القلام والجارية تدخل في البيع فشرط للعرف ان يكون شيئاً
من بقوة البئر للعرض فلا يدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا عرف في ثياب البئر له والمهنة ثم
البائع بالخيار ان يشاء اعطى بئره وان شاء اعطى غيره لان الدار داخل في بيع العرف سواء متعلقها
لا متعلقها ولهذا لم يحرر من البئر حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع شئ وهذا اذا وجد
بها عتلاً للبئر ان يرد لها ولو وجد بها جارية عتلاً كان له ان يرد لها بدون تلك الثياب وخلاف البعير
والجمل المشدود في عنق الجار والعداء والبردة والاداء فدخل في بيع العرف بخلاف سرج الدابة
والخامها والجلل المشدود على قرن البقر والجلل حيث لا يدخل الا بالشرط لعدم العرف الا ان يكون
العرف خلافه وبصل ثمانية وثلاثون الرمي وحجر الاثان والعجل والجلل ان يذهب به مع الام الى موضع
البيع ودخل فيه للعرف والاقلا **قال** ولا يدخل الزرع في بيع الارض لانه لا ينفك عن الارض في بيع الشجر
الا بالشرط لانها متصلاً بها للفصل فصارتا للمنازع الموضوع بهما وقال عليه السلام من اشترى ارضاً
فيها غل فإن الثمرة للبائع الا ان شرطها المنازع دواء او دابة او غيره ولا يلزم عليه الحرج حيث لا يدخل
في البيع تبعاً وان كان للفصل لانه جزء الجارية ملوئاً بها لانه لا ينفك عن أصله الا الله تعالى
فلا يفتقر مفصلاً في ثانياً في الحال مع وجود الجزية في الحال **قال** ونقال البائع ان قطعها وسلم المبيع
لان ذلك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه بغيره وتسلمه فما اذا كان فيه منافع موضوع وقال
الشافعي بترك حتى يظهر صلاح الثمرة ويستحصل الزرع لان الواجب هو التسليم المعتاد وفي العا
لا يقطع كذلك وصار جماً اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض ربع والحجة عليه ما ساق في الاجارة
السلم والجب انصاح حتى يترك باجر وتسلم العوض كسليم المعوض وانما لا يقطع فيها الا بالاجارة
للاصناف وذلك بالترك دون القلع خلاف الشرا لانه الملك الرقبة فلا يترعى فيه امكان الانفاذ الا في

انه لو اشترى ارضاً لا يجوز له الطريق الا بالشرط وفي الاجارة يدخل من غير شرط لما ذكرنا ولا فرق بينهما
اذا كان للثمر والزرع قيمة لو لم يكن لهما قيمة في الصحيح وحول في الحالين ببيع لان سوماً من ثمر الجوز
في الحالين في الاصح حتى لا يدخلان في بيع الارض والشجر تبعاً واما اذا ابدى في الارض ولم يمت حتى يباع
الارض فلم يدخل لانه مودع فيها فصارتا للمنازع الموضوع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الجوز
والمرافق لانها ليسا من ثمرها ولو قال ببيعها بجلل وثمرها وله فيها او منها من جوفها او من ثمرها
لا يدخل لما قلنا وان لم يقل من جوفها او من ثمرها فذلك لانهما من الذي له فيها او منها للاتصال
في الحال بخلاف الثمر الجرد والزرع المحصود حيث لا يدخل الا بالنسبة عليه للاتصال في الحال
وورق الثوت والاس والزعفران والورد بمنزلة الثمار في هذا ذكرنا من الاحكام والاشجارها بمنزلة
المحل وعكس الثمار في اللحم الشرب والطريق موضع يدخل فيه الثمار والزرع لا يدخل فيه الطريق
والشرب وجل موضع لا يدخلان فيه يدخل في الطريق والشرب لان الشرب والطريق ليسا منها ولا فيها
لكنهما من جوفها والثمر والزرع موجودان فيها وهما منها وليست من جوفها فقلنا كما **قال**
ومن باع ثمرة قد بدا صلاحها او اصبحت لانه مال مقوم منتفع به في الحال او في الحال وقل لا يجوز قبل
ان يصير مستغنياً به والاول اصح وعلى هذا الخلاف بيع الزرع قبل ان تنال المسافر والمناجل والاصح الجواز
لانه منتفع به في المال فصارتا لا طفال والجوز **قال** رحمه الله ويطعمها المشتري بغيرها لطلب
المنازع هذا اذا اشترى ارضاً مطلقاً او بشرط القطع **قال** وان شرط تركها على الخلف فذلك اي البيع لانه شرط
لا بعينه والعقد وهو شغل ملك الغير ويقول انه صفقة في صفقة لانه اجارة في بيع اذن للصفقة
حقنة من الثمن او عارة في بيع ان لم يكن لها حصة من الثمن وقد نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صفقة في صفقة وتباع الزرع بشرط الترك لما ساقنا وهذا اذا اشترى ارضاً عتلاً لانه شرط لا
بعضه العقد وقال محمد رحمه الله لا يفسد اسحقه للعاده خلاف ما اذا لم ينهاه عتلاً لانه شرط فيه
الجزء المردوم وهو ما ساقنا في الارض والشجر ولو اشترى ارضاً مطلقاً وتركها باذن البائع طالب
الفضل وان تركها فانه لا يفسد مما زاد في ثمنه لخصوله بجملة محظوظ وان تركها بعد ما ساقنا عتلاً لم
يصدق شئ لان هذا غير احوال فان الشمس تنفخ وما خذ اللون من الفجر والظلم من اللولب سقير راقه تعالى
وان اشترى ارضاً مطلقاً ثم استاجر الفضل او وقت الاداء وان تركها طالب له الفضل لان الاجارة باطله
لعدم المعارف والحاجة بقي الاذن معتبراً بمجرد خلاف ما اذا اشترى الزرع واستاجر الارض
الى ان يدرك وتركه حيث لا يطيب له الفضل وهو ما زاد على الثمن وعلى ما عزم من اجل المثل لان الاجارة
فاسدة للجملة فاذا رثت خيراً ولو اشترى ارضاً مطلقاً فان ثمرها لم يفسد فساداً ببيع الجزء عن التسليم
ولو امر بعد القبض بشرط ان فيه للاخلاط والقول قول المشتري في هذا لانه في يدوه وهذا في
الباء غيل والبطيخ والخلف ان اشترى الاصول لتحصل الزمادة في مثله ثم ساق الاصول بعد فسادها
من باع ان شأه قيل الخلف فيه ان اشترى الثمار الموجودة والمعدومة فانه جائز ببيعها بغيرها اذا كان
الموجود الذي في يده ان يفسد المسألة لث صور احدها اذا خرج الثمار له فانه يجوز ببيعها بالانما
وحججه ما مضى وثانها ان لا يخرج منه شئ فانه لا يجوز بيعه اتفاقاً وثالثها ان يخرج بعضها دون

بعض فانه لا يجوز في ظاهر المذهب و مل يجوز اذا كان الخارج اثر و جعل المعدوم سببا للوجود استسما
للقائل الناس و الضرورة و كان سمس لامة الحوائج و ابو جرح من الفضل التجاري ففتيان به
و قال سمس لامة السرجي و لا يصح انه لا يجوز لان المصداق مثل هذه الطريقة عند حصول الضرورة و لا
ضرورة هنا لانه يمكنه ان يصح الاصول على ما سنا او يشترى الموجود و سفر الفنز و بخر العقد في الباقي الى
وقت وجوده او يشترى الموجود و جميع الثمن و مع له الاستغناء مما يحدث منه يحصل مقصودهما لهذا الطر
فلا ضرر و ان يجوز العقد في المعدوم مصادقا للنصر و هو ما روى انه عليه السلام نهي عن بيع ما ليس عند
الاشنان و رخص في السلم **قال** و لو استثنى منها ارضا لمعاومه صح كبيع بر في سبيله و باقلا في سبيله
اي لو استثنى من الثمار المسقة الجذوة او غير الجذوة و جاز البيع مما يجوز بيع البر في سبيله و الباقي
في سبيله اما الاول فلان المبيع صار معاوما بالاشانة و المستثنى معاوم بالعبان فوجب القول بجواز
وروى الحسن بن علي حقه انه لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء مجهول و بما لا يفي بعد شي فلو عر الغاية
او جرح رجوعا عن العقد قبل القول فيصح رجوعه على ما سنا خلاف ما اذا استثنى خلا معنا لان الباقي
معاوم بالمساكين و سنا هذا الجاهل لا يفتي في المنازعة لان المبيع معاوم بالاشان و جهالة قدره لا يمنع
جواز البيع في المنازعة و الله تعالى ما سنا من قبل لا يرى ان يوقعه بما رفته جاز و ان كان مجهول القدر و هذا
هو صفة لانه جزاف فمما بقي بعد الثبوت لان هذا جاز ايراد العقد عليه بانزاده جاز استثناءه و من
العقد و ما لا فلا و بيع اوطال معلومة من الثمار جاز فكذا استثناءها و نظيره بيع شاة معينة
من القطع فانه يجوز استثناءها و لو كانت مجهولة بان باع شاة منها فغير عينا لا يجوز استثناءها
و على هذا الطرف الحيوان و اوصاف المبيع و قوله و بما لا يفي بعده شي الى اخره قلنا الاستثناء قصر في
الظني فغيره صحة اللام فاذا صح في اللام و صا و منقدا و لا يحون رجوعا و لو خرج الجمل بذلك الطريق
لانه يترجم اليها الا ترى انه لو قال فشا طوا لن الا لكمة و فلاتة او قال عبيدي حرارا الا فلانا
و فلانا حتى اخرج الجمل بهذا الطريق صح و لا يحون رجوعا و انما يحون رجوعا اذا كان لفظه بان قال
عبيدي حرارا الا عبيدي او فشا طوا لن الا فشا حتى لا يصح هذا اللام و لغو ويقع الطلاق و القنا
على الجميع قلنا هنا لا يحون رجوعا الا اذا قال فشا هن الثمار الالهة الثمار و اما الثاني و هو ما روى
با ع بر في سبيله الى اخره قلنا مال معلوم منقذ به فبحر زبوعه في سبيله كالشعر و قال الشافعي لا يجوز
لان المعقود عليه مسطور غائب عن البصر و لا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه كبر البطيخ و حب النطن و اللبن
في الصرع و الزيت في الزيتون قبل الاستحقاق **ولنا** الفرق بينهما ان الغالب في الاستنباط الحنطة الاربي
انه يقال بين حنطة و بين سنبلة و لا يقال هذا بين و لا زيت و لا قطن و على هذا الخلاف
الفسق و البندق و الجوز و الخصر و سائر الحبوب المعلقة و ما رواه مسلم و احمد و غيرهما انه
عليه السلام نهي عن بيع النخل حتى يزهو و عن بيع التين حتى يبيض و يامر من فاقه المراه به السلام
لاني لا يجوز الاسلام فيه حتى يوجه من الناس لا يرى الى ما رواه مسلم و البخاري باسناد و عن النبي صلى الله عليه و آله
اذا منع الله الثمرة فمستحل ما لا يخل فمكروه حجة لما في شرط وجود المسلم منه من جن العقد الى حين
الحل و لو اجرى على اطلاقه كان حجة لنا ايضا في هذا الموضع لانه يقتضي جواز بيعه بعد ما يفيض

من غير مد بالفرل لو كان كما قاله لقائل حتى يفر **قال** و اجرة الحل على البائع مراده فاما ابيع محالة
و كذا اجرة و زنا المبيع و درعه و عده على البائع لان الحل و الوزن و الدرع و الحد فمما بيع محالة او مؤزبه
او مدارعة او معادة من تمام التسليم و تسليم المبيع على البائع فكذا ثمانية **قال** و اجرة نقد المربوذه
على المشتري لما ذكرنا ان الوزن من تمام التسليم و تسليم الثمن على المشتري فكذا ما جرح من ثمانية و كذا
يجب عليه تسليم الجيد لان حوا البائع تعلق به فلو جرحه من غير ذلك عليه اذ هو المحتاج اليه و هذا
رواية ان جماعة عن محمد بن حجة الله و في رواية ان رستم عنه اجرة نقد الثمن على البائع لان العقد يكون
عقد التسليم و الوزن ليعرف المبيع من غيره فبان هو المحتاج اليه فلو جرحه عليه و باقلا و كان يفتي
الصدر الشهد و رحمه الله و عن محمد ان اجرة العقد على رب الدار هذا القبض و قبله على المدين لان على
المدين ان يثبته فلو جرحه الاجرة المدين عليه و بعد القبض و خل في ضمان رب الدار و يدعي انه خلاف حقه
فكأن عسرة عليه **قال** و من باع سلقه ثمن سلمه او لا اي سلم الثمن او لا لان العقد يقتضي المساواة
و حق المشتري قد تضمن في المبيع فليس هو الثمن او لا لتعين حوا البائع فيه فاقصر حقه في المبيع اذ الثمن لا
تقن الا بالقبض و صرح هذا لان يقال البائع اخضر المبيع ليعلم انه قام فاذا اخضر قبل المشتري لم الثمن
او لا لما ذكرنا و ان كان المبيع غائبا لم يشتري ان يمتنع من تسليم الثمن حتى يخلص البائع المبيع على مثال الدار مع
المرفق **قال** و الاما اي ان لم حن سلقه ثمن سلمه او لا استواءهما في الثمن او في عدم الثمن و ذلك
لانه اما عن ثمن او سلقه فاولا كلاهما غير متعين و الثاني معين **باب**
خيار الشرط قال رحمه الله صحح للثاني و من او لا جرحهما عليه ايام او اقل اي جاز خيار الشرط
لها جملة او لا جرحهما عليه ايام فاذ و نه لقوله عليه السلام لحيان من مفاد الانصاري و كان يفتي في البيضا
اذ اباعت فعل لا خلافة و في الخيار ثمانية اقام **قال** و لو اشترى لا اي لو شرط الدار من ثمانية ايام لا يجوز
و هذا عند ابي حنيفة و به قال زفر و الشافعي و قال لا يجوز اذ اسمي مرة معلومة لما روى عن ابي عبد
رضي الله عنه انه اجاز الخيار الى شهرين و لان الخيار شرع للثري لدفع الدين و قد عسر الحاجة الى
الاخر فثابتة الثنا جرح الثمن و لا يخيصة ان خيار الشرط كان للمقتضى للعقد و هو اللزوم و انما
جوزناه خلاف القياس مما رويناه من النص مقتصر على مورد النص معني الزيادة خلاف الشرط الا ان
لانه للقدرة على التخصيص و ذلك لا شرط اول المدة و تحدث من غير نص فيه فانه زوي انه اجاز الخيار
الى شهرين فمحتمل ان يجوز خيار الروية او الصب فاذا اسلفت الزيادة عند العقد **يقا**
فاذا اجاز في المثل جاز خلافا لما روي هو يقول ابعد فاسدا فلا يعود صححا كالمخاخ فغير شهود
وله ان المصدا قد زال قبل تقرون هتلبت صححا فاني ابيع بالرم و اعلم في المجلس و هذا عند مشايخ
اهل العراق من اصحابنا فان عديم ساعد فاسدا و يمنع الفساد عند الشرط و لان المفسد انصال
اليوم الرابع لهذه المدة فاذا احدثه قبل اليوم الرابع فقد منع انصال المفسد بالعقد فصا و كان
الخيار من شرط في اليوم الرابع و هذا عند مشايخ اهل خراسان بعد من العقد موقوف على
انقضاء الشرط فبمضي جزء من اليوم الرابع عند العقد فلا ينقلب صححا خلافا لفساد المخاخ لعدم
الاستهاد لان الفساد فيه لعدم شرط الجواز فلا يملأ و الله و هذا الوجه **وجه** **قال** و لو باع

رواه الاسهراف و الله منقذ في غر و لو كان ذلك و لو كان
في ما وجد و ان في سنة و ان في سنة و ان في سنة
و روى النووي و الله عليه السلام

على انه ان لم يسقدا الثمن للمدة ايام فلا يصح صح والى اربعة لا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
بحوز الى اربعة ايام واكثر وقال زفر لا يجوز هذا الشرط اصلا وهو العاسر لانه شرط فيه اذ الفاسدة
لثقلها بشرط عدم التقيد ولو شرط فيه الصحة منها فسد هذا الاول وجه الاستحسان انه في معنى شرط
الخيار بل هو عنه لانه يختار في الايام الثلاثة بشرط الفسخ والامتناع عنه ان لم يرد الباع جعده امان الفسخ والتفقد
امان الامتناع وهذا الشرط محتاج لانه لا ينعى الحاطلة كما ان شرط الخيار محتاج اليه لرفع العين عنه
هنا معنى المدة مع عدم التقيد بفسخ العقد وفي المثل ثم وذلك لا يوجب اخلافا في الحكم اذ في كل واحد منهما
فسخ على بعد واما ان على تقدير الاختلاف فيما يقع به الفسخ والامتناع لا في مسمى الفسخ عند اذ الفسخ
ولا في مسمى الامتناع عند اذ الامتناع فلا يوجب اخلافا ثم ابو حنيفة ومحمد مرارا على اقلهما في الزمان
على الثلاثة في المختار وهو شرط الخيار على ما سنا وابو يوسف مع ان حنيفة في هذا ومع محمد في شرط الخيار
اخذ بالثلاثة هذا وبالاثر في **قال** فان فقد في الثلث صح يعني فيما اذا اشترط اذ من ثلثه ايام
وانما صح لزوال المفسد وهذا بالاجماع ثم هذه المسئلة على وجهها اما ان لا يبيد الوقت او يمتد
محمدا لما يقول على انه ان لم يسقدا اياما او يمتد معلوما وهو الذي من ثلثه ايام فهو في هذه الصور كلها فاسد
الا ان يسقدا في الثلث لما قلنا او يمتد وما معلوما وهو ثلثه ايام او يمتد فانه يجوز لما سنا **قال**
وخيار الباع يمنع خروج المبيع عن ملكه لان تمام البيع لا يجوز الا بالرضا مع الخيار ولهذا سقدا عن الباع
وملك التصرف فيه دون المشتري وان قبضه باذن الباع **قال** رحمه الله ويقبض المشتري بقبض
بالقيمة يعني اذ قبضه المشتري وهناك في مده الخيار فان المشتري يقبض بملكه لان البيع يفسخ بالامتناع
لانه كان موقوفا ولا نقا فبدون المحل وكان منصوبا في مده على سبب التمسك فيه القيمة ولو هلك بيد
في ماله الباع انفسخ البيع ولا شيء على الباع كافي البيع الصحيح المطلق ولو قبض المبيع في يد المشتري فله
ان يلزمه البيع ان يشاء وان شافى البيع وصحته العقدان لان العيب لا يمنع الفسخ واذا انفسخ العقدان
مضمونا على المشتري بالقبض بجميع اجزائه كالمقبوض ولو قبض في يد الباع فهو على خيار لان ما انقص
فقطعه لا يجوز مضمونا عليه وللمشتري خيار ان يشاء اخذه بجميع الثمن وان شافى البيع كافي البيع المطلق
واذا كان العيب بفعل الباع سقط البيع فيه بعد ذلك لان ما حدث بفعله جاز مضمونا عليه وسقط
حقه من الثمن **قال** وخيار المشتري لا يمنع ولا يملكه اي لا يمنع خروج المبيع عن ملك الباع ولا
ملكه المشتري لان البيع من جهة الباع لازم لان الخيار يرفع زطر المنة الخيار معلوم في حقه
دون الاخر وانما يملكه المشتري فلا يجمع البطل والمبدل في ملك شخص واحد وهذا عند
ابي حنيفة وقال لا يملكه لانه لو خرج عن ملك الباع ولم يدخل في ملك المشتري كان ذلك لا يملكه
في الشرع وله ان الثمن لم يخرج عن ملكه لان الخيار يعمل في حق من له الخيار ولو دخل في ملكه لخرق
بالعوض واجتمع في ملك شخص واحد العوض والمعوض ولا يملك ثمانية في الشرع ولان الخيار يرفع
نظرا له ليعطيه هل هو موافق ام لا فلو دخل في ملكه بقوت ذلك فيما اذا اشترى قربة لانه يعطيه
معهود على موضوعه بالقبض ويجوز ان يوجد خروج ملكه بلا دخول في ملك غيره لهذا الوجه
عن مالك ملاكم ولا يدخلون في ملك احد عند الشراء للامانة ولذا التزم المستغنى بالدين يخرج

منه

غيره

منه

عن مالك المست ولا يدخل في ملك الورثة ولا يقال على هذا جواز ساسة وهي منهي عنها لاننا نقول الحال موقوف
ان اجزأ البيع ليستند الى وقت العقد فبين انه مملوك من قبل الوقت ولهذا كان له الزوال وان صبح
بان انه غير من المملوك فله خلاف جواز ساسة مع وجود سبب الانتقال ومع وقوع حقه **قال**
ويقبضه بملك بالثمن كقبضه اي بسبب قبضه بقبضه اذ اهلك ما تضمنه اذ قبضه والمرا اذ لم
عيب لا يرفع لقطع المدة وان كان يرفع كالمريض وهو على خيار فان ارفع في المدة لا يلزمه ولا يلزمه
لانه يدخل العيب فيه عند المشتري يمنع الرد على الباع ليجزأ عن الرد مما تضمنه والهلاك لا ينعى عن
مقدمه عيب فملك بعد ما انبرم العقد يلزمه الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للباع لانه يدخل
العيب فيه لا يمنع الرد الا ليجزأ عن التصرف حكم الخيار فلا يسقط خياره وان اشرف على الهلاك
ولو لم يزم البيع فيه انما يلزم لعدم موته وذلك لا يجوز لانه لم يبق محلا للبيع فمضمونا عليه بالقيمة
ضرون **قال** فلو اشترى بوجهه بالخيار بقي الخيار لانه لم يملكه لان خيار المشتري يمنع من دخول
المبيع في ماله على ما سنا **قال** فان وطئها قبل ان يرد لها لان الوطئ يحكم الخيار لا يحكم ملك الباع
اذ لا يملكها بهذا الشرا الا اذا مضى الوطئ لا يفسد بغيره ولا يفسد له ان يرد لها عليه اذ ما عيبت عنده
على ما ذكرنا وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لفسده ان يرد لها مطلقا لان الخيار يصح للملك اياها فلو
الوطئ يحكم ملك الباع فيمنع الرد مما اذا اشترى بوجهه فوطئها وهذه المسئلة يظهر فيها تمسك
الخلاف بينهم ولها نظائر منها عوق الباع المشتري على المشتري اذ كان قريبا له ومنها عوقه اذ
كان قريبا له قال ان ملكت عبدا فهو حر بخلاف ما اذا اتم له ان اشترته لانه يصح للمشتري
في ذلك الحالة في حق تصحيح الجزأ لا غير حتى لا يجزأ عن الثمن اذ انقضى خلاف شرط القريب على ما عرف
في موضعه ومنها ان الامانة المشتري لو خاضعت عند المشتري هذا العيب لا يجزأ به عن الاستبراء
لعدم الملك وعندهما بجزأ به لوجوده ولو رجعت الى الباع بالبيع علم الخيار لا يجزأ به عن الاستبراء
لعدم دخوله في ملك غيره عنده وعندهما يجب اذ رجعت اليه هذا العيب وان رجعت الى ملكه
قبل القبض لا يجب عليه الاستبراء استحسانا لما لو كان البيع باثما ثم فاسحا باثما او غيره فانه يجب
عليه الاستبراء قبل القبض قياسا واستحسانا وقل العيب يجب استحسانا في الاستحسان لا يجب اجماعا
ومنها ما اذا اشترى من ماله وقررت منه او جلي منه لا يفسد ولا يملكه خلافا لها وثمره الخلاف
تظهر ايضا فيما اذا ولدت منه قبل القبض في يد الباع وان قبضها المشتري فولدت في يد الخيار
لزم البيع بالاجماع لانها سحب بالولادة ولا يملك رد ها هذا العيب في من خلاف ما اذا ولدت
قبل القبض عند ابي حنيفة وهو نظير ما اذا اشترى جلي من غيره بشرط الخيار فبعضها فولدت عنده
ببطل حمار ولزم المبيع لما ذكرنا ومنها ما اذا قبض المشتري المبيع باذن الباع ثم اودعه عنده
فملك في من هلك من مال الباع عنده لان قبضه يرفع بأكبر لعدم الملك لهلاكه بعد ذلك في يد
الباع ان كان في المدة فهو هلاك قبل القبض وقبل الملك وان كان بعد مضتها فهو هلاك قبل
القبض فلو من مالها في البيع البات وعندهما من مال المشتري لصحة الانكاح باعتبار قيام الملك
له فصدا عما اذا كان له خيار الرجوع او العيب والفرق له انهما لا يمنعان وهو ملك للمشتري

العيب

فكون الادعاء صحيحا خلاف خيار الشرط ومنها ما لو كان المشتري عدا ما ذونا له في الخيار فابراها بالبيع
عن التمسك بحدته الخيار في خيار عده لانه لما علمه كان الرد امتناعا عن التملك والمادون له ملك
الرد وان كان التملك بغير عوض فما اذا اوجب له ان يبيع عن القول وعندهما بطل خياره لانه لما
ملكه كان الرد تملك بلا عوض وهو لا يملك ذلك خلاف الحر فصار له خيار رده او عيب في البيع
البات فابراها بالبيع عن التمسك فانه لا يملك رده عليه بقدر القبض بالاجماع وجوابه انهما لا يتحققان الوقوع
في الملك على ما سنا وذو في المحرط انه لا يملك الا برأى التمسك بحدته او يوفى لانه لم يملكه لان خيار المشتري
يمنع خروج التمسك عن ملكه وهو الفاسد وجه الاستدلال انه ابرأه وجوبه سببه فيصح ومنها
ما لو اشترى في مخرج من خياره بالبيع ثم استلم المشتري في مخرجه الخيار وبطل الخيار بعد ما لا يملكه
ملكها فلا يملك بطلها بالرد وهو مسلم وعنده بطل البيع لانه لم يملكها باستقاط الخيار وهو مسلم ولو
استلم البايع والخيار للمشتري بغير خيار بالاجماع ولورد هذا المشتري عادة في الملك بالبيع لان العقد
جانب البيع بات فانما جان صار له وان صح صار الحر للبايع والمسلم من اهل ان يملك الحر كما في الإرث
ولو كان الخيار للبايع فاسلم هو بطل البيع لان البيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يملك الحر ولو اشتم
المشتري لا يملك العقد والبايع على خياره لان العقد من جهة المشتري بات فانما جازا العقد صار له
لان المسلم من اهل ان يملك الحر كما وان فتحه كان للبايع وهذا كله فيما اذا استلم احدهما هذا القبض والخيار
لاجرهما وان اسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع بائنا او بشرط الخيار لاحدهما او لهما
لان القبض شبهة بالاعقد من حيث انه نفذ ملك التصرف فلا يملكه بعد اسلام وان اسلم احدهما او كلا
بعد القبض وكان البيع بائنا لا يملك لانه قد تم القبض خلاف ما اذا كان بشرط الخيار ومنها مسلم اشترى
من مسلم عصرا بشرط الخيار ويختصر العصر في المدة فسد البيع عده وعندهما تم ومنها ما لو اشترى
صدقا بشرط الخيار فبعضه ثم احم والصدق في يد من قبض البيع ورده الى البايع وقال لا يلزم المشتري
ولو كان الخيار للبايع فبعضه فلو لم يجمع وان كان الخيار للمشتري فاحرم البايع والمشتري ان يرد
ومنها ما لو اشترى ذوا هو سائرهما باجارة او عارية فاستدأ السكوت بعد البيع الا جازا الخيارا
عنده وعندهما اختار لانه ملك العين فان سكا حكم ملك العين وقال السرخسي رحمه الله انما السكوت
اختارا لان الدار لا يملكها بالسكنى خلاف الاستدراك **قال** فانما جاز من له الخيار بقية صاحبه
صح واوصى لا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يبيع ان يبيع ان يبيع مع غيبة صاحبه لان
الشرط كان مفسا عده ضارا مفسا لانه على الفسخ فلا يتوقف على علمه كالفسخ بالاعمال مثل عتاق من
له الخيار او سعه او وطئه او تنسكه شهوة وكذا الجان قال علم الاخر لا بشرط فيها وهذا لا بشرط
رضاه فصار له لو كمل بالبيع ولخصا انه بالبيع لم يصح الضر اذا لا يملك من العمل بموجب الفسخ من
غير علم كالا متناع من التصرف والوطء والاستدراك بل يقدم على هذه التصرفات اعتمادا على ما سبق من
البيع فيلزمه التواضع وذلك لا يطلب لسلعته مشيئا لما قلنا فلا بد من علمه ذوقا للضرر عنه كحل الوكل
وجبر العدا المادون له عن التصرف وفراق الشريك ونحو المضارب عن التصرف بخلاف الاجارة لانه
لا ضرر فيها على صاحبه اذ هو موافق له فيها وخلاف الفسخ بالاعمال لانه حتى ولا بشرط العلم في الحل

له صح

كحل الوكل والمضارب والشريك وجبر العدا المادون له في الخيار حكما بانه رده ولحقه بدار الحرب
من ثمة او يحسنونه مطعنا ولا فسخ انما يفسد على الصبي من جهة صاحبه ولا يفسد على نفسه وهو نفسه
لا يملك الفسخ وانما يفسد لكون العقد غير لازم في حقه لا يفسد منه فشرط علمه خلاف الوكل حيث يجوز
له التصرف من غير علم الموكل لانه مسلط من جهة وكذا المضارب ولو فسخ حال غيبة صاحبه ولو فسخ في المدة
صح ولو مضت المدة قبل العلم به تم العقد ولزم والحيطة فيه ان ياتى منه وكلاهما اذا ابداه الفسخ رده
عليه وقال بعضهم انه لو دفع الامر الى الحاكم واعلم بذلك ونصب من يخاف منه صح الرد عليه وذو الرقي
ان خيار الردية على هذا الخلاف وفي خيار السب لا يفسخ بغير علمه بالاجماع لانه لا يملك الا بالقبض **قال**
وتم العقد بموته ومضى المدة والاعتاق وتوابعه والاختلاف في ثبوت العقد بواحد من هذه الخلة
اما الاول وهو موت من له الخيار فلا يلزم بطلان الخيار بموته بطل ولا يستقل له الردية عندنا وقال الشافعي
موت عنه لانه من لازم ثبات له في البيع فيجوز فيه الإرث بخيار العيب والبيع **ولنا** ان الخيار صفة
لمت فلا يخلو عنه كسائر صفاته وانما قلنا انه صفة له لانه ليس هو لا مشيئة واردة فصار خيار
المخلص عنده خلاف خيار العيب لان المورث استحق البيع سلميا فكذلك الوارث لانه ورث خياره وهذا لا يملكه
بالقبض فانما الجزر السلم للمورث ان يطالب بذلك الجزر فيقوم الوارث مقامه ولهذا ثبت له الخيار فيما
ثبت في هذا البيع بعد موت المورث وان لم يمت للمورث وخيار العيب ثبت للوارث انما لا يخلو لملكه
بملك الغير لان الخيار يورث فاذا بطل الخيار لزم البيع **واما** الثاني وهو ما اذا مضت مدة الخيار
فلا يملكه بمضتها بطل خياره اذا لم يمت له الخيار الا في تلك المدة كالمخيرة في وقت مقدم لم يبق الخيار
بعد مضتها ومن ضرور بطلان الخيار تمام العقد ولزومه لزوم المانع **واما** الثالث وهو الاعتاق
وتوابعه فلا يورث هذه التصرفات دليل الاستنفاد لانها تعتمد الملك والمراد بتوابع العتق الدبر والجماعة
وذلك لان تصرف الاعل في الملك كالوطء والقبول والمرسومة يسميه البيع وكذا ان تصرف لا يفسد
الا في الملك كالباع والاجارة وهذا كله اذا كان الخيار للمشتري ووجد منه شيء من هذه الاشياء وكان
الخيار للبايع وفعل شئ من هذه الاشياء في المدة افسخ البيع لما ذكرنا من انه لا يفسد ولو كان
الفعل على غير الملك لا يفسد البيع كالاستدراك والرد وبموجب ذلك لانه بفعل الامتنان والعرب
فلا يجوز دليل الاستنفاد **واما** الرابع وهو الاخذ بالشفعة وصورة ان يشتري من شرط الخيار
ثم يبيع واد اخرى جنبها فاحذرها المشتري بشرط الخيار بالشفعة فلا يخذ بها الا يكون ابا للملك
فان ذلك الاجارة وهذا ان الشفعة شرعت نظرا للملك لدفع ضرر لزمهم على الدوام فكان
اخذها بعدة للامتنان فيضمن سقوط الخيار ما دفع عليه فثبت له الملك فيها من وقت الشرع
فقطه ان الجواز كان مباحا ولانه اخذ الناس بالتصرف فيها فان اولى بالشفعة وان لم يملكها
كالمالك والعدا المادون له في الخيار وهذا العقد يحتاج اليه لغيره واما على قولهما فان
المشتري بالخيار ملك الدار فلا يحتاج الى هذا العقد بل ثبت للملك وانما يحتاج اليه لسقوط الخيار
لا غير وهذا لان خياره سقط به اجماعا بخلاف الردية حيث لا يفسد باخذ الشفعة فيما اذا بيع
دار جنبها فانها لا يملكه لانه لا يملكها بالبيع بل يملكها بالرد **قال** ولو بشرط المشتري الخيار

فيه

فيا ربه

لغيره صحيح وإيهما أجاز أو بشرى أو من شرط له الخيار أو نقضه جاز وقال ذو الجوز
اشتراط الخيار لغير الحاجة وهو الأساس لا الخيار من وجبة العقد ومن أحكامه فلا يجوز اشتراطه لغير
العائد كاشتراط الثمن على غيره وهذا لأن اشتراط ما لا يقضي العقد مفسد وفيه فساد ففسد لئلا
أن اشتراط الخيار لغير الحاجة اشتراط العقد لأنه لا وجه لاشتراط الخيار لغير الحاجة بطريق الإصالة ولكن
إشباته بطريق النيابة عن العائد فيجوز أن شرط الخيار لنفسه ويجعل الإختيار ثانياً عن نفسه أيضاً
لغيره وهو لا يقول بالامضاء ولا بالاستحسان فإذا كان ثانياً عن نفسه جاز لئلا يحد من الخيار فإيهما أجاز
أو يقض صحيح لأن كل واحد منهما ملك التصرف أصالة ونسبة **قال** فإن أجاز أحدهما ونقض الآخر لا يثبت
أحق لوجوده في زمان لا نزاع فيه أنه واحد ونقض الآخر بعد لفعل السابق أن كان صحيحاً فالمشترط صحيح
الإجازة وإن كان لجان فقد انبرم العقد وهذا انبرامه لا يفرض أحد المتعاقدين **قال**
وإن كانا معاً فالنسخ أي لو فسخ أحدهما وأجاز الآخر وخرج المالك من ماله معاً أن النسخ أو من الإجازة
من إيهما كان وهو رواية كتاب المأذون من المبسوط وفي رواية كتاب البيوع منه تصرف المالك أو في فسخه كان
أو الإجازة لأن الأصل أقوى إذا ثبت التسليم والولاية منه فلا يفسخ من جواز مقارعة لا لصيل ولأنه لما أقدم
على التصرف كان عن لاله منه بالفعل حتماً وهو ملزم له صريحاً بالتأويل مجزأة لاله بالفعل وهذا لأن
تصرفه لئلا يتأخر الحاجة ولا حاجة عدم مباشرة التصرف نفسه فليفرغ خلاف ما إذا وطله أن يطابق
المنزلة البينة فطلها الوصل والموت حيث يقع عليها طلاق أحدهما غير منسوخ ولا عدم تصرف المولى لأن
الوكيلة باب الطلاق سند ومعتبر في الوجود من الوصل منسوخاً منه ولهذا بحث في عمدة الرطائق
فكان إيهما دعى الوصل صادراً عن المولى بخلاف الوكيل في البيع على ما عرفت في موضعه **وجاء** الأول وهو
الإصحاح أن المعارضة من جهة التصرف صحيحة لأن كل واحد منهما ملك التصرف وهذا العمل بمقتضى
الاستحالة فوجب الترجيح بحال التصرف والصحة أقوى لأنه لا مرد على الجواز دون العزل في الأول والاعتبار
ككساح الحرية والإعانة إذا وجد اعتقاد كساح الحرية لأنه أقوى لوروده على نكاح الإعانة دون العكس
ولأن **قال** الختان للحرية الصبي لا يرى أنه لو كان الخيار أحدهما وصية محضرة صاحبه ثم هلك المبيع في يد
المشتري قبل التسليم إلى البائع عادة الحال على ما كان حتى يحل عليه الثمن إن كان الخيار للمشتري والقيمة
إن كان الخيار للبائع كما إذا يملك في يد من قبل البيع لأننا نقول هذا لا مرد لنا لأن خلافنا في إجازة ترد على
المفسوخ ولا إجازة هنا فلا مرد علينا ومسلماً ذكر في المادة ونقول أي يوسف لأنه لا عدم تصرف المالك
بل استويان عند وما ذكره في البيوع قول محمد لأنه عدم تصرف المالك على تصرفه الكتاب عنده واستخرج
ذلك مما إذا باع المولى من شخص وباع المولى من غيره فعند محمد ملكه المشتري من المالك مقدماً لتصرف
المالك وعند أبي يوسف استويان فيكون من المشتري من يصفى لا سألوا التصرف في عدم تقديم المشتري
بالمالك عنده وبعت لئلا يحد من الخيار لغيره والصفقة بينهما **قال** ولو باع عبد من علي أنه بالخيار
في أحدهما أن يصل وعين صحيح ولا لا أي صحيح أن يفسخ من كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار لأن الذي
فيه الخيار كالحراج عن العقد إذا العقد مع الخيار لا يفسخ في حق المملوك فإجاز المملوك عنه مالم
يخذ ذلك الداخل معلوماً ونمته معلوماً لا يجوز إذ جملة البيع والثمن مفسد للعقد ولأن جوازاً معلوماً لا

العقد

النفس

بالعقل والعين وهذه المسألة على أربعة أوجه أحدها أن يفسخ الثمن وسنذكر الذي فيه الخيار والثاني
أن لا يفسخ وأحداهما والثالث أن يفسخ الثمن دون الآخر والرابع بالعقد فاسد في الحل إيهما أجاز
الثمن إيهما أجاز المبيع أو طمناً لهما إلا في الأولى لأنهما الجملة عنها **قال** لا يفسخ الثمن المستثنى
والثاني العقد أو لا فإن جعلته خلافاً وجب أن يجوز وإن لم يفسخ ولم يفسخ إذا لم يفسخ من
أجزاء المبيع ولا شأن بغيره شرطاً لجواز البيع وإن جعلته غيراً لغيره وجب أن لا يجوز وإن لم يفسخ لا بد
جعلت قبول العقد في عين المبيع شرطاً للصحة العقد في المبيع وهو فاسد فالوجه من جزمه عند الوشا
ذلة وممنه فإنه لا يجوز أن يفسخ **قلت** هو ذو الأصل صفة غير الأصل فإذا كان ذو الأصل من وجب
دون وجهه بشرط فإن كان معلوماً غيراً لا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
مع الثمن حيث يجوز عند بعضهم وأن لم يفسخ الثمن لئلا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
ذلك ولهذا لو حرم الخيار جاز إيهما صحيح وبما عرفت في الخيار عن العقد في حق المملوك أصلاً وعند بعضهم
لا يجوز حتى يفسخ الثمن على هذا لا فرق بينهما ولو اشترى كلباً أو دابة أو عبداً أو أجرة على أنه بالخيار في
نفسه جاز فصل الثمن أو لم يفسخ لأن الصفقة من الشيء الواحد لا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
للبائع أو للمشتري **قال** وصح خيار العين فيما دون الأربعة وهو أن يفسخ أحد العبد من الثمن أو يفسخ
على أن يأخذ إيهما شاء أو يفسخ أحد المملوك على أن يأخذ إيهما شاء لا يجوز ذلك في الأربعة وهذا استحسنه
وقال ذو الفقار لا يجوز هذا أصلاً وهو أن يفسخ لئلا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
للحاجة إلى دفع الثمن لئلا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
إلى اختيار من يفسخ أو اختيار من يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
في يد فإجازة معنى خيار الشرط وهذه الجملة لا يفسخ إلى المنازعة الثمن من لاله الخيار فلا يمنع الجواز غير
أن هذه الحاجة تدفع بالملك لوجود الجهد والرد في فسخه ولا حاجة إلى الأربعة وبوت الرخصة للحا
دون الجملة غير معصية إلى المنازعة فلا يفسخ باحداً من قبل شرط أن يجوز في هذا العقد خيار الشرط
مع خيار العين وهو المذکور في الجامع الصغير قال يفسخ لئلا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
في الجامع الصغير فكونه ذره على هذا الاعتبار لا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ ولا يفسخ
إذا لم يفسخ خيار الشرط لم يفسخ العقد في أحدهما حتى لا مرد إلا أحدهما على قول الرخا له أن يفسخ لا يفسخ
الجواز عنده عن خيار الشرط وقال قاضي خان وضع محمد رجمة الله هذه المسألة هيئاً معنى في الجواز مع
الصغير فيما إذا يفسخ الخيار فقال يأخذ إيهما شاء ففسخ ذره وهو بالخيار لئلا يفسخ وإمام ووضع
كذا في المادة ونوضعها في الجامع الصغير وغيره على أن يأخذ إيهما شاء ولم يذكر أن المادة وإذا لم يذكر خيار
الشرط فلا بد من توقيت خيار العين بالملك فيما دون الأربعة ومدة معلومة انتهى كانت
عندهما على قول الرخا لا يفسخ لأن الفاسد لا يجوز هذا العقد وأما جاز استحصاناً بطريق الإجازة بشرط
الخيار فلا يجوز بين ونبه فإن شرط ذلك جاز خيار الشرط مع خيار العين فإن مرد خيار الشرط في
المدة أو رد أحدهما خيار العين كان ذلك وإذا أمضت المدة بطل خيار الشرط فلا يملك رد همتا
جميعاً وبقي خيار العين فرد أحدهما وأما المشتري في يد خيار الشرط وبقي خيار

انك قد غبت فقال لي الحار لا في اشترت ما لم اروا قل نعمان انك قد غبت فقال لي الحار لا في
بعت ما لم ارا حكما بينهما جبر من طعم فعني الحار لطلحة وكان ذلك محض من الصلابة رضي الله عنهم
من غير حرج فانما اجتماعا ولا في خيار المشتري فمما رونا فلا غبت دونه ولا في خيار الروية انما ثبت المشتري
باعتبار انه يظنه خيرا مما راي فيروا لتواتر الوصف المرغوب فيه ولو رده ابيع لروية باعتبار انه
ازد محاطة والحار لا يثبت عندنا لما لو باع عبد ابيته معيب فاذا هو سلم لامت للبايع فيه الحار
قال ويبطل بما سطر الحار الشرط اي يبطل خيار الروية بما سطر به بخار الشرط من المصريح والذلة
ومراذة بعد الروية واما قبله فلا يستقط وان ظهر في الا في ضمن بعض التصرفات لهذا الفسخ على ما بين
وقال بعضهم اذا ارادوا بطل من الفسخ ولم يفسخ سقط خيار ولزم البيع وان لم يوجد منه الا ان صرح
ولا دالة لان نسبت لبوت هذا الحار جهالة او صاف البيع بذلك انه لو رده قبل العقد لا يجوز له الحار
والجهالة تزول بالروية والحار لا يسقط من والى منه خيار الغيب يستقط بزوال الغيب وكان ينبغي ان لا
عمل مسيئة بعد الروية متصلا بما رز وال سبه الا انه ملك الفسخ لرفع الضرر عن نفسه للضرورة وبمرو
الضرورة تزول بقدر ما يتحقق من الفسخ والصحيح انه مطلق غير موقت بالزمان فيكون له الفسخ في جميع
عمره ما لم تستقط بالقول او بعمل يدل على الرضا به من عليه ان يستمر وهذا ذكره محمد في الاصل لان النص
ورد بانبات الحار مطلقا والعبارة في المنصور من عليه لعين النص لا المعنى مع ال جهالة الوصف ليست
بعلية لبوت هذا الحار بل لان لم يثبت له الخيار قبل الروية لعلقه بالروية وهذا لا يتوقف لاطرافه
عن الوقت والقسمة من زيادة وهو ليس بمقتضى ان يوجب منه ما يستقط وهو الفسخ بوجه او
الغيب او تصرف لا يمكن زفقه كالا عناق والندبر او يوجب حقا للفكر كالباع المطلق والرهن والاجاز
لوجود الرضا منه صرحا ودلالة وكذا لو كانت هذه التصرفات قبل الروية سقط بها الحار لتعذر
الفسخ وان كان فسخا لا يوجب حقا للفكر كالباع بشرط الحار والمساومة والهبه من غير تسليم ليطاله
قبل الروية لانه لا يتوقف صريح الرضا وبطله بعد الروية لوجود دالة الرضا بعد العلم وكذا اذا
قبضه بعد الروية يبطل خيار لانه يدل على الرضا ولانه موافق لحكم العقد فثابتة البيع ولو كان البيع
بشرط الحار للمشتري فهو كالمطلق حتى يسقط به الحار قبل الروية لانه ثابت مطلق من جانبيه ولو اشترى
اوضا فاذا زللكرة ان مرز عنها قبل الروية فزعمنا بطل لان محله بامر الله اعلم **قال**
وقلت روية وجبه الصيرة والرمق والارابة وهما وظاهرا الثوب المطوي وذو اخل الدار لان روية
ما استدل به على المقصود حتى لتعسر روية الجمع وروية هذه المواضع من هذه الاشياء يقع بها العلم
بالمقصود فلا معنى لاستراط روية غيرها ولو دخل في الجمع اشياء فان كان لا تفاوت احاد بالخل والموالك
وعلامته ان عرضا للمودج حتى يروية بعضه لجريان القادة بالاعتناء ببعضه في الجنب الى امر ولو وقع
العلم به بالباقي لا اذا كان الباقي اريد فيكون له الخيار فيه وفيما راي كلالا لم يفرق الصفقة قبل
التمام لا يتقاع الحار لانه وان كان احاد تفاوت وهو الذي يباع بالموادج كالشباب والدواب
والعبد فلا بد من روية كل واحد من افراد لانه يروية بعضها لا يقع العلم بالباقي بالتفاوت والحوز
والبيع من هذا العلم فمما ذكره الرخي بغا واثا حاده فلا يستدل بروية بعضها على غيره من جنسه وقال

مستند في روية

صاحبه الهذلية معنى ان حوز مثل الخطبة والشعر لكونها مقاربة فاذا امت هذا نقول المنظر الى
وجه الصبر كاف لانه يعرف به وصف الباقي لما ذكرنا وكذا النظر الى ظاهرا الثوب مطويا مما يعلم البقية
الا اذا كان في طيه ما يكون مقصودا الموضع العلم لان قيمته محلف باختلافه وقال زفر لاجني روية ظاهر
الثوب ولا بد من فسخه لانه ليس من ذوات الامثال فلا يعرف طيه بروية بعضه فلنا فلما سفاوت ثوب
ثوب واحد فعمل الاستدلال ببعض على البعض منه والوجه هو المقصود من الادنى ولهذا سفاوت قيم
الروية سفاوته وتساير الجسد تبع له والعدل من الدواب فلا بد من روية بعضها وشرط بعضهم مع ذلك
روية القوام وعند محمد رحمه الله روية الوجبه فان بالادنى وفي شاة اللحم لا بد من الجرح لانه يظهرو
السن والهمز ولا يعرف به كثرة اللحم وقلة وفي شاة القشة لا بد من معرفة ضرعها وفما قطع لا بد
من الذوق وفيما ستم لا بد من الشم وفي ذوق الفاذي لا بد من شماع صنونها لان العلم بالشي يقع باستعمال
اله او اذ لا يستقط خيار حتى يدركه ويجعل في المحضر روية خارج الدار ورويتها لانه يستدل
به على الباقي وفي عامة الدواب اذا راي محض الدار سقط خيار لما ذكرنا في خارجها وقال زفر لا بد من
روية ذاخل الموي وهو الاصح لان يوثقها المشوية والصفية والعلوية والسفلية ومن افقها ومطها
وسطوحها محلف فلا بد من روية ذلك في الاظهر لان كلاهما مقصود فالنظر الى الخارج او الى البصر
لا يوقع العلم بهن الاشياء وما ذكره في الغاب متيق على عادة اهل القوفة في ذلك الزمان فان دريم كانت
على بقطعة واحد ولم يحلف الا في الجرح والصغر وفي ذوقها جديدة او عتيقة وذلك يظهر روية بعضها
فانما يولد ذلك واما اليوم بخلافه فلا جني به وروية اشجار الشان حتى بها لوقوع العلم بها
ولو راي ذهبا في قارورة من خارجها لا يبطل خيار في المروى عن ابي حنيفة ومحمد وعن محمد انه يبطل
قال ونظر وكلمه بالعن كمنظر لا نظر وسوله وهذا عن ابي حنيفة وقال لا يجوز كمنظر حتى لا يسقط
خيار الموكل بنفسه لانه قول بالبيع وان سقطا الحار فلا عمل ما لم يتولى به وصار خيار الغيب والشرط
فانه لا بد من علم استقاطها فكذلك هذا فاقرب منه انه لا بد من علم استقاطه فثبت ابا ان قبضه مسنونا فاسقط
الخيار بعده او كان رايه من قبل فان خيار الموكل لا يسقط به حقا فثبتا بالقبض فذكرنا ولا ي جنيته رحمه الله
انه قوله بالقبض واقامة مقام نفسه فيه والقبض على نوعين قبض تام وهو ان قبضه وهو يراه
وناقص وهو ان قبضه مستورا لانه اذا قبضه مستورا فغيبا باق على حاله حتى يراه ولا يتم الصفقة
منع نقا الحار فان ناقصا والموكل عليه بنوعه فكذا لو دخل لاطلاق التوكل واذا قبضه مسنونا انتهت
الوكالة بالقبض التام فصار لا عمل استقاطه فثبت بعد ذلك لكونه اخيرا عند اشياء الوكالة وهذا لانه
عملك القبض وبعض السقوط لكونه كمالا ضروري فاذا انفصل السقوط عن القبض بان كان مجرد
فصدا او قبله بالروية لا عمل له او لم يوكله الا بالقبض وهذا خلاف خيار الغيب لانه لا يمنع تمام الصفقة
فلا يتوقع القبض مئة وخلاف خيار الشرط لانه لا يسقط بعض الموكل فلا يتصور فيه القبض فقام فكذلك
قبض الموكل وخلاف الوصول لانه لا عملك مئدا وانما اليه تبلغ الرماله ولهذا لا عملك القبض والسلام
اذا كان رسول في الشرا او البيع والفرق بين التوكل والارسال ان يقول في التوكل ان وخلي في القبض
وفي الارسال كن رسول في او امرتك بنفسه ونقوله ونظر وكلمه بالقبض احرازه عن الوكيل الشرا

خيار

فان نظره بالاجماع كذا نظر الموطن فقدمه بالقبض لما فيه من الاحلاف ولم يقصد الركون به لان نظره لا يكون
لنظر المرسل مطلقا سواء كان الرسول بالقبض او بالشر **قال** وصح عقد الاعتي ويسقط ختاره اذا
اشترى بجسر المبيع وشبهه وذوقه وفي العقد بوصفه اما صحى عقده فلانه مطلقا يحتاج فقاركا بالبصر
واما سقوط خيار عاده فلا بد من الاشارة لهذا العلم من استعماله على ما يدعى في البصر وقوله يسقط
خيار بجسر المبيع الى اخره محمول بما اذا وجد الجسر منه قبل المثل واما اذا اشترى قبل ان يجس لا يسقط خياره
بل يثبت باعنا في الروايات لما روينا ويمتد الى ان يوجب منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح
على ما بينا والى ما يوصف في العقد لانه لا يسقط له الى معرفته الا به والوصف مدني مقام مقام الروية
في حق البصر كما في السلم حتى لا حول له خيار الروية فيه بعد ما وصف له فخذ في حقه وعن ابي يوسف
انه اشترط مع ذلك ان يوصف في مكان لو كان لو كان بصيرا لانه لا يشبهه بغيره مقام الحقيقة عند العجز
كحريك الشفتين اقيم مقام القراءة في حق الاخرى في الصلاة واجرا الموصى على ما بين المجرم بالبيع او العروة عند
التخلل وقال الحسن فوكل وكذا يقضيه له وهو يراد وهو اشبهه بقول ابي حنيفة رحمه الله لان روية
الوكيله كروية الموطن عند على ما بينا وقال بعض ائمة الخ شريطة من الحيطان والاشجار مع الوصف
وان بصير بعد الوصف ولقد ما وجد منه ما يدل على الرضا فلا خيار له لان العقد ثم يبرأ من غير فلا ينقض
عقد ذلك الا برضاها ولا خيار له قد سقط به فلا يعود ولو اشترى بالبصر ثم عي قبل الروية انقل سلا
الوصف لوجود الجسر قبل العلم به **قال** ومن راي احدنا لو بين فاشترى اهما ثم راي الاخر له ودعما
لان روية احدهما لا تعني عن روية الاخر للثبوت بقي خياره فيما لم يبره يجوز رده لما روينا وليس له
ان يرد له وحده لانه عليه السلام عن يمين الصفقة ويرد هما جميعا ضرورة ولا يقال خيار ثبت
بالنصر فيما لا يراه وفي منع الفسخ فيه وجب ان يقال له فان باطلا لا نقول نحن لا يمنع خيار الفسخ فيه وانما
نقول اذا اختار الفسخ منه وفي الاخر احراز اعراض المبرور فان فيه علة موجبه وفيه جمع بين
الحديثين لان الذي لم يبره بالحدث الاول والذي رآه بالثاني لما ان الصفقة لا تتم مع خيار الروية
والروية قبل القبض فعدت لخيار الرضا بالصدق وهو الصفقة كما لا يتم بالاجاب ووجه لعدم رضا
الاخر بالصفقة وهذا لا يتم مع خيار العيب قبل القبض لان العقد غير تام قبل القبض لا يقيد
ملك التصرف وليس له ان يعرف في القبض كما لا يعرف في القبول وهذا القبض لا يمنع تمام الصفقة
لانها قد رضاء بالعقد على عدم السلامة وهي ثابتة ظاهرة اقرم وتم ولهذا اذا العقد فيه ملك
الرقبة والتصرف ولو كان في رضاها مطلقا افاد محققه ان خيار العيب ثبت لقوات بعض اوصاف
المبيع وقوات بعض المبيع نفسه لا يمنع تمام الصفقة عند البعض حتى يملك التصرف فيه بهذا اولى
فالمرتب بعد ذلك لا يضر لانه يفسد في الفسخ ان لم يبق منه تمامه الا الفسخ ولهذا لا يملك احدهما
الفسخ بغير عقد البعض بل يفسخ بعضا الغاضي او بالتراضي ولو كان يمنع التمام للملكة كما في خيار
الشرط وخيار الروية ولصار نظير القبول في الاستراد به مما صار في نظيره فيه **قال**
ولا يورث كسنا والشرط اي لا يورث خيار الروية كما لا يورث خيار الشرط لان الخيار من التصرف
للعائد والاولى ليس بما قد فلا يثبت له ولا خيار وصفت له فلا يجري فيه الاثر على ما بينا

على

قال ومن اشترى ما راي خيرا غير ان خياره لا يلا اي ان لم يغير لا يغير لان العلم بالمبيع هو حصول الروية
الاولى وقد روي به ما دام على تلك الصفة الا اذا لم يعلم بعد العقد انه كان زاه من قبل عقدت له
الخيار لعدم رضاها لان الرضا بدون العلم باوصافه لا يتصور وانما خياره اذا وجدته متغيرا لان تلك الروية
لم ينع معلقة له باوصاف المبيع فصارت كما نه لم يبره وانما حلقا في المعنى فالقول قول البائع مع منعه لان
الظاهر منه انه اذا اقبل بما كان على ما كان وكذا سبب الزوم قد ظهر فلا يصدق دعواه الشغار
البردية الا اذا تقرر المدعى لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الخيارية المشابهة حوزة بطول
الزمان **قال** رحمه الله والمشتري لو في الروية اي لو اختلف في الروية كان القول قول المشتري
لانها امر جاد في المشتري من غير ان يكون القول له منع منه **قال** ولو اشترى عدلا وباع منه
ثوبا او وهب رد نصيب لا خيار روية او شرط لان الرد قد تقرر فيما اخرجه عن حمله ولا يملكه ان
يرد الباقي بخيار الروية والشرط سواء كان قبل القبض او بعده لما فيه من يفرق الصفقة قبل التمام لانها
يتمتعان تمام الصفقة على ما ذكرنا وفي خيار العيب يملك الفرق بعد القبض على ما بينا وفيه وضع المسئلة
فلو عاد اليه بسبب هو مبيع فهو على خيار الروية لا ارتفاع المانع من الرد وهو يفرق الصفقة كذا
ذره شمس الامنة رحمه الله وعن ابي يوسف انه لا يورث لان الساقط خيارا والشرط وعليه اعمد
الفردوي رحمه الله خلاف ما اذا وهب عبد المدين من له الدين او عده الجاني من روى الخاتمة
حي سقط الدين والخاتمة ثم رجع في الهبة حيث هو وان عبد ابي يوسف خلا فالجهد والحد لا يورث
ان خيار الروية اضعف منهما والله اعلم **باب خيار العيب**
وهو ما خلوه عنه اصل الفطرة المسلمة **قال** من وجد بالمبيع عيبا اخذه بطل الثمن او رده لان
مطلق العقد بعضي السلامة من العيب فانما السلامة بالمشرطة في العقد صريحا او بغيره مطلقا
فقد فو ايها يتخير فلا ينضرب بالزام ما لا يرضاهما اذا افاضت الوضف المرغوب فيه المشروط في العقد
من اشترى عبد ابي انه جاز ووجه وجوه خلاف ذلك والكون السلامة كالمشرطة في العقد لا يخل
له ان يبيع المبيع حتى يبين عيبه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخل مسلم باع من اخيه يبقا وفيه عيب لا يملكه
له رواه ابن ماجه واحمد وابن ماجه واحمد وعنه ومن علم السلام برجل يبيع طعاما فادخل يده فيه
فاذا هو يملول فقال من غشنا فليس منا رواه مسلم وغيره وكتب عليه السلام كتابا بعد ما باع فقال
فيه هذا ما اشترى العبد من خالد بن هود من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واشترى منه عبد
او امة لاداء ولا غيلة ولا خبث يبيع المسلم للمسلم رواه ابن ماجه والترمذي فاذا اخذ الاخذ اخذه
بجميع الثمن ولا ينقص من الثمن شي لان الاوصاف لا ينافيها من الثمن بالعقد لكونها ساقطة لا حوزة اصلا
ولا من احواله خلاف ما اذا صار من معصودة بالاحلاف بان حذر العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض
حيث سقط من الثمن حصته اذا اخذ الاخذ لان الاوصاف حوزة خاصة بالاحلاف بعد البيع والاحلاف
عيب بان عيب البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلمه ولم يوجب من المشتري ما يدل على الرضا به بعد
العلم بالعيب **قال** وما اوجب نقصان الثمن عند التجار عيب لان الضرر نقصان المال له وذلك بان
العلم والمبيع في معرفته عرف اهله **قال** كذا ينافي والبول في الفرس والسرقة لا ينافي وجب

نقصان القيمة عندهم ثم اذا وجد شيء من هذه الاشياء من صغير غير محرم لا يحوز عينا وان كان محرم المولى
عينا ويزول بالبلوغ فان عاودة بعد البلوغ يحوز عينا حاد ثانيا غير الاول لزوال الاول بالبلوغ
فلو كان محققا من اختلاف بينهما فان المولى قبل البلوغ لصحت في المثانية وعنده لدا في البطن والباقي
قبل البلوغ لجا اللعب والسرفه قبل البلوغ لعللة المبالاه وهما معده لخت في الباطن حتى لو وجد شيء منها
عند بلوغ قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري بعد البلوغ ليرد له ان يرد له الاول بالبلوغ ولو وجد
عند بلوغ قبل البلوغ ووجد عند المشتري انصفا قبل البلوغ يرد به ما لم يبلغ الاتحاد السبب والذات
وجد عند بلوغ بعد البلوغ ووجد عند المشتري انصفا بعد البلوغ يرد به ما ذكرنا والسرفه لا تحلف
بين ان يحوز من المولى او من غيره الا اذا استوفى من المولى شيئا للاحل فانه لا يحوز عينا فان النقصان
من المولى حيث اخرجته اليه وان سرق طحاما من المولى ليدفعه حوز عينا لانه لا ياتمه في حفظ ما له
ولو سرق الشيء المستحق للفلس والفلس لا يحوز عينا ولو نقضت حوز عينا لم ياتخذ
وفي الاباقي اذا اخرج من البلد يكون عينا بالانفاق ان يبق من المولى او من رجل اخر عنده من الجارة او عاربه
او ودعه خلاف ما اذا ابق من القاصب الى المولى او الى غيره ان لم يعرف منزله او لم يقول على الرجوع اليه
وان لم يخرج منه اخلتوا فيه والاشبه ان يقال ان كانت البلد كبيرة مثل القاهرة حوز عينا وان كانت
صغيرة تحت اي عنيته اهلهما ويوتعا لا يحوز عينا **قال** والجواز لما ذكرنا وهو فساد في الباطن لان
العقل معدنه القلب وشعاعه في الدماغ والجواز انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يحلف باحلاف السر
حتى لو وجد البائع في صفه وعادوه عند المشتري بعد الجبر يرد به لانه من الاول وقبل المشتري
المعاودة عند المشتري بل اذا ثبت انه كان يحوز عينا بعد الجبر يرد به وان لم يعاوده في يد المشتري لانه
لو ما زول والصحيح انه لا يرد حتى معاودة عده لان الله تعالى فاد وعلى ان الله فلا بد من المعاودة
ومعد ان ان حوز اكثر من يوم وليلة وما دونه لا يحوز عينا وقال بعضهم المطبق عيب وما دونه لا يحوز
عينا **قال** والعز والدفء والزنا وولن في الجارية فهي هذه الاربعه حوز عينا في الجارية دون
الانعام لانه محل بالمصود فيها وهو الاستفراش وطلبها لولد لا في الانعام لان المطلوب منه الاستفراش
وهذه الاشياء لا تحلف لانه يستخرج منه من بعد وقته اخر او اذ او زنا او ولد ما لا يمنع منه الا
ان حوز فاحشا بحيث يمنع القرب من المولى وحوز الزنا عاده له لان الفاحش من الرفق والحر حوز
دا وهو عيب واتساع النساء لشغلها من الجمعة وذلك بان يرد منه الزنا اكثر من مرتين والعبث
لما لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد الا الزنا في الجارية فانه روي عن محمد في الاما الى
اشترى جارية بالثقة وقد كانت زنت عند البائع للمشتري ان يرد لها وان لم يرد عدة للحر والعاد
بالاولاد وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رجل اشترى جارية فابقت عنده ثم وجدها واسمها
مسكوى بعينه فعيب الاباقي لازم لها ابدا وهذا نص على ان الاباقي انصفا لا بشرط معاودة فكل
هذا يرجع المستحق بنقصان لعبه وان لم يعاودها عده وانما من اشترى منه مردها عليه
من غير معاودة عده والاول هو الظاهر وهذا ذكرنا ونجته وقال الشافعي رحمه الله الزنا في الغلا
عيب كالكسرة فلما لا ينقص قيمته بالزنا ولا يرد عينا عاده الا اذا اخرج منه خلاف السرفه فان

المولى لشق عليه حفظ ما له عنه وكذلك احدى اعظم وهو قطع الدم من حد الزنا وهو الجلب **قال**
والجرب في العلم والجارية هو عيب لا يطلع المسلم بفرضه من صحته للعداوة الدائمة ولا يحوز عينا
عن كفارة العقل مختل الرغبة فيه ولو اشتراه على انه كافر فوجدته مسلما لا يرد له لانه زان العيب وقال
الشافعي رحمه الله يرد له لغوا ان لو وضع المرغوب فيه كذا استعجا والافروا ولا له مطلوب المسلم
عليه ما ذكرناه **قال** وعدم الخيض والاستحاضة لان ارتفاعه واستمرار الدم اما في الداء او في
لان الخيض مرض يبيح ما دام فان لم يحضر فالظاهر انه لا يفسد لانه الداء هو العيب وهذا الاستحاضة لدا
فيها ولا يسمع دعواه بانه انفع الا اذا رتبته وهو الداء او الجلب لما لم يرد احدهما لا يسمع دعواه
ويعتبر في الارتفاع اقصى غاية البلوغ وهو سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة وعرف ذلك بقول الامامة
لانه لا يعرفه غيرها ويستخلفا البائع مع ذلك ان هذا الحد لا يفسد في نفسه وان كان قبله كان له
الصحيح وعقن ابي يوسف رحمه الله يرد له البائع لغو البائع الباع قبل الفسخ حتى يملك المشتري يرد
بلا قضا وصح الصريح للعقد الصريح بجهة ضعفه فالوا في ظاهر الرواية لا ينقل قول الامامة فيه فذكره
في الثاني ولو ادعى انقطاعه في مدة قصيرة لا يسمع دعواه وفي المدين سبع والامانة اشهر عند
ابي يوسف واربعه اشهر وعشر عند محمد وعقن ابي حنيفة وزفرها سستان وبجمله الامر به انه اذا ادعى
انقطاعه واحضره هو اعلى ما ذكرنا سال القاضي البائع قال انما عاوده ما المشتري ردها على البائع
وان لم يرد البائع كان عيبه عطف فان حلف بربى وان حلف بربى عليه وان اقام المشتري الدعة على ان
في الحال والبراه كان عده عطف فان حلف بربى وان حلف بربى عليه وان اقام المشتري الدعة على ان
الانقطاع كان عده البائع قال في الثاني لا ينقل لانهم لا يعرفون انقطاعه فستن القاضي بغير خلاف
ما اذا اشهد انما مستحاضة لان الاستحاضة دور الدم فيطلع عليه وذكر في النهاية معز الى فوار
الفضل ان المرجع في الجلب قول النكاح في الداء الى قول الاطبا واشترط لزوم العيب فيها قول عدلين
مهم وقال خلاف ما اطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول امرأة واحده ثم ذكره عدله مثل ما ذكر في الثاني
وعزاه الى النواهد الطبرية ثم اذا ثبت العيب بقول المرأة حلف البائع على انه لم يحوز عينا لان المشتري
لا يرد بعينه عده وانما يرد عيبه كان عده البائع فلا بد من العيب **قال** والسعال الذي يلا
دوامه يدل على الداء ويقتصر بسببه فمعه حال والذين لان ما لم يرد حوز مستحاضة وسقدم القضا
على المولى **قال** رحمه الله والشعر والما في العين لانهما نقصانان للمردود **قال** يعني **قال**
فلو جرد اخر عند المشتري وصح مقتضاه اورد بوضا باعه اي لو جرد عند المشتري عيب واطلع على
عيب كان عده البائع فله ان يرجع بالنقصان وليرد له الارضا البائع لان يرد اضرا بالبايع
لانه خرج عن ملكه لما عيب الثاني ولا بد من نفع الضرر عنها ومن الرجوع بالنقصان الا ان
رضي البائع باخذ ولا يرضى بالزام الضرر فخير للمشتري جدي ان يرد له وان شاء رضى به وليس
له ان يرجع بالنقصان بعد ما رضى البائع به ولو اذالموجب لذلك وهو اسناعه من احد خلاف
ما اذا خا ط الثوب فمقتضا ثم اطلع على عيب حيث يرجع عليه بالنقصان وليرد له ان ياتخذ الثوب لان
امتناع الرد هناك لحق الشريح فلا يلزم الرد بالعود على اسقاطه وهذا امتنع لحق البائع فستقط

بإستقامته ولا يقال ان لا وصف لا يقال لها شيء من الثمن فلو كان عليه بالنقصان لاننا نقول اذا صار
مقصودا فبها ونصير مقصودا باحد امرين اما بالان لا يقطع الباع مدة قبل القبض
فانه لا يقطع من الثمن بقدر وهو النقصان واما بالبيع حقا اذا امتنع الراد لم يقطع الباع من
نقص او زاد لان الجزاء الغائب صار حقا للمشتري بالعقد ووجب عليه تسليمه فاذا عجز صار ما نفعنا
لذلك الجزاء حكما فردد عليه المبيع ان امكن ذلك للضرر عنه ولا يرجع عليه بالنقصان لان دفع الضرر
به وان لم يمكن يرجع عليه بحسبه من الثمن وصار له حصته من الثمن لانه مقصودا بالبيع حقا فاعبر
الحكمي للضرر واع عند تعدد دفع الضرر عنه نفعه وطريق معرفته ان يقوم وبه هذا العبء ثم يقسم
وهو سائل فاذا عرفنا تفاوت بين الثمنين مرجع عليه بحسبه من الثمن حتى اذا كان غير النصف
مثلا يرجع عليه ثلث الثمن وان كان ثلثا مثله وقال مالك يرد المشتري المبيع ويرد ثلثا نقصان العيب
الحادث عنده لان رد البذل عند تعدد رد البذل لردده فصارت ايراد البذل المبيع فيرجع عليه بثلث
الثمن ولنا ان حق الرد من المشتري ليس مع الضرر عن نفسه على وجه لا يضر به الباع وقد كان
تجب عنه لورده لضرره بالبائع لانه خرج عن ماله سلمنا على الباع الحادث عنده ونعود اليه
معتابه فلا يلزمه وضرر المشتري امدد فوه بالرجوع عليه بحسبه من الثمن فلا يضر اياه اصلا ثم لو
رضي الباع باخذ المبيع لصدف لزم الضرر باختاره وليس له ان يرجع على المشتري لما لا يرجع المشتري
لشي على الباع اذا رضى باخذ المبيع ولا يقال مراعاة حق المشتري اولى عند تعارض الحكمين لما ان الباع
ولس عليه وصار مغرورا من حصته فيرجع مراعاة حقه لذلك لاننا نقول ذلك معصية منه والمعصية
لاننا في عصية ما لا يراه من غصب ثوبا فخطاؤه اوصيقه لا يسقط عصية صديقه
قال ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا يرجع بالبائع لان القطع عيب حادث وقد بينا انه
يمنع الرد ويوجب الرجوع بالنقصان خلاف ما اذا اشترى ثوبا فخره فوجد به عيبا فامدح
لا يرجع بالنقصان عند ابي حنيفة رحمه الله والفرق له ان المهر افساد للماله لانه يصير عيبا
للمشتري والفساد ولهذا لا يقطع المهر وسرقة فاختل قيام ماله بفعله فصارت كالفقه حقا
اذا كان عيبا او طعنا فقتله او اهلكه **قال** وان فله الباع ذلك له ذلك لان الامتناع لم يثبت
وقد رضى به خلاف ما اذا كان الامتناع لزيادة فيه حيث لا يحون له اخذه لان الامتناع لم يثبت
الشرع على ما بينا **قال** وان باعه المشتري لم يرجع شي لانه صار حاشا له بالبيع اذا رد غير ممتنع
بالقطع برضى الباع على ما بينا فان عجزنا لرد بخله ما اذا اخطأه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع
بالنقصان لانه لم يصير حاشا له بالبيع لا امتناع الرد قبله بالخطاؤه من غير علم بالبائع وبعده بعد
امتناع الرد لا ثابته **قال** فلو قطعه وخطاؤه اوصيقه اولت السوق لئلا يقطع على
عيب رجع بنقصانه فما لو باعه بعد رده العيب بغير علم في هذه الصور وانما يرجع بالنقصان
لعدو الرد بسبب الزيادة اذا الفسخ في الاصل بزيادة الزيادة لا يقطع لانها لا يقطع عنه ومع
الزيادة ايضا لا يقطع لان العقد لم يرد عليها فكان الفسخ اذ هو لا يرد الا على من اراد رده عليه
العقد والامكان ان يثبت ولو اخذه كان رجا ايضا على ما بينا فاذا امتنع الرد بسبب الزيادة

لاننا نبيع للمشتري لا امتناع فله فلا يصير به حاشا على القطع من غير خطاؤه على ما ذكرنا وخلاف ما
اذا اراد المبيع زيادة متصلة بالسنة والجمال حيث لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وبصير الباع
بعد حاشا له لان الزيادة في مثلها يبيع محض لغيره وصار له فلا يمنع الفسخ لخاصة ان الزيادة نوعا
متصلة ومتصلة فمتصلة صريحا متولدة من الاصل والجمال وغير متولدة منه كالصبي وقد ذكرنا
حكما والمتصلة ايضا نوعان متولدة من المبيع كالولد والنمر واللبن ويحوز ذلك فانه يمنع الرد
لانه لا وجه الى الفسخ فيها مقصودا لان العقد لم يرد عليها ولا ينعى لانها لا ينعى لها ولا الى الفسخ في الاصل
وجده بدون الزيادة لانه يودي الى الربا لان المشتري اذا رده المبيع واخذ الثمن يبي الزيادة في
ملكه لا عوض ولا نوع الثاني من هذا النوع زيادة غير متولدة من الاصل كالسب فانه لا يمنع
الرد بالعيب والفسخ فاذا فسخ يسلم المشتري بجماله لانه ليس بمنع حال ما لانه متولدة من المنافع والمنا
لست بحرم العيب ولهذا لا يمنع المشتري الحاسب في الحرمة والحاجة والمذهب والاستعداد حتى لا
يحوز احكامهم مثلم ولا يلزم من حصولها المشتري ان يحوز جماله لانه ليس بحرم المبيع فلم يملكه بالثمن
وانما ملكه بالضمان ويملكه بطلب الرجوع لما روي انه عليه السلام قضى ان الخراج بالضمان رده مستلم
والخارجي رده غيرهما وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فرده بالبائع فقال
البائع عليه عهدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم الغلام بالبائع رده احمد وابوداود وابن ماجه فاذا
ثبت هذا فنقول ان كل موضع حوز المبيع فاعلمه على ملك المشتري وملكه الرد برضا الباع فاخرجه
عن ملكه بمنع الرجوع بالنقصان لانه عجزنا له وكل موضع حوز المبيع فاعلمه ولا يملكه الرد وان
رضي به الباع فاخرجه عن ملكه لا يمنع الرجوع بالنقصان لانه لم يصير موقفا لا يخرج بل كان بمنع قبله
ولهذا قلنا ان المشتري ثوبا فقطعه لئلا يولد الضرر وخطاؤه ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان العيب
لانه صار حاشا له بالخطاؤه في وقت لا يمنع الرد ولو كان الرد جبرا يرجع بالبائع لانه لم يصير ملكا له
الا بقتضه اذ لا ولاية له عليه محصل الخطاؤه من غير علم بالبائع في ملك الاب فامتنع الرد به ثم حصل
الملك بعد ذلك بالثمن فلا يمنع الرجوع بالنقصان **قال** او مات العبد او اعتقه ام لا يملكه
وعجزها لا يمنع الرجوع بالنقصان العيب كما لا يمنع الباع الزيادة على ما تقدم وما لا يمنع موقفا العبد
واعتاقه اما الموت فانما لا يمنع فلان الملك ينتهي لان الملك في محل الحياة ثبت باعتباره فانه ينتهي
بانتهاها وامتناع رده على الباع حتى لا يفعل من المشتري فلا يمنع الرجوع بالنقصان واما الاعتاق
فالمراد به اعتاق وجده قبل العلم بالبائع وان اعتقه بعد العلم به فلا يرجع بالنقصان لان اقراره
على الاعتاق يدل على رضاه به والقياس فيه الا يرجع بالنقصان وان كان قبل العلم بالبائع وهو قول
الشافعي لان امتناع الرد بفعله فصارت كالعقل وجب الاستحسان ان الاعتاق انما للمالك لان
المالك في الايدي ثبت على حاشا فالدليل الى غاية العقب والشيء ينتهي بمقتضى مدته والمشتري مقرر في نفسه
فيملك كالمالك فيه باق وقد ورد له ولهذا ثبت الولاية بالعقب وهو من اثار الملك فبقاؤه كبقاؤه الملك
والعبد يرد الاستعداد والاعتاق لتعدد الرد فلهما بالامر الحكمي مع بقاؤه الملك حقيقة ولو اعتقه على
مال لم يرجع شي لانه جبر بملكه وهو جبر المبدل وعن ابي حنيفة انه يرجع لانه انما للمالك وان كان

في

و

بعض ولا في العوض والمعووض مملوك فبان بالعوض لا عوض والحيابة مثل الاعناق على مال لمحضول العوض
فيمتلكا بسع وان عجز المالك عن ان يرد به بالعب لزو ال المانع وهذا ما اذا ابقوا العبد المسع
ثم اطلع على عب لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الرد فلا يفسد الى الخلف ما دام حيا لان
رجوعه موهوم فممنوع فاذ ارجع رده لزو ال المانع ولو اشترى المالك اباه او ابنته ثم اطلع على
عيب لارده لانه تجاب عليه فلا يمكن من اخراجه عن مملكه ولا يرجع بالنقصان لانه خلف عن الرد ولم
يقع الياس عنه خلافا لمدبر ولا استناده ولو عجز المالك بده رده مولا وتولا العبد لانه هو الذي
اشتراه فان حقوقه الله فما واشترى عبدا ثم عجز واطلع المولى على العبد عيبا فانه يرد مولا وتولا
المالك لانه هو المالك **قال** رحمه الله فان اعترض على مال او فله او كان طعاما فاطله او بعضه
لم يرجع مني اما العتق على مال صوره فانه واما العتق فلا ان الرد امسح بفعله وهو مضمون علمه وانما
سقط الضمان عنه باعتبار انه مملوك فصلا ومثله هذا الملك من حيث دفع الضمان عن نفسه فصلا
بانه سلم له الضمان معنى لا يرى انه لو لم يكن مملوكا لوجب عليه ضمانه وعن ابو يوسف انه يرجع
بالنقصان لان فدان المولى عبدا لا يتلقونه حكمه بنوي فصلا وكالموت حرف انونه فكون انما الملك
وتجانبه ما ذكرنا وهذا خلاف ما اذا صبح التوب او فعله نحوه حيث يرجع بالنقصان مع امتناع
الرد فعليه لان هناك امتنع الرد بسبب زيادة البيع على الشرع على ما ساء والعنق قائم على حاله ولم
يحصل له عنه عوض فلم توجد ما يمنع الرجوع فصلا نظير الاستناده والندبر ولا اعناق **واما اكل**
الطعام فالمدبر هذا هو الذي حقه والتمس ان يرجع بالنقصان وهو قوطها لانه فعله البيع ما
يقصد شرايه وعتاده فعليه فاستبى الاعناق **وجه** الاستصحاب ان الرد قد عذر بفعل مضمون
منه واما سقط الضمان عنه باعتبار انه مملوك فصلا والاعناق بالندبر والندبر مضمون
لا يملكه فيه الا ترى ان البيع مقصود بالشرع مع ذلك يمنع منه والاصل في جنس هذه المسائل ان الرد
ممنوع بفعل مضمون من المشتري كالعتق والتمس من غيره امتنع الرجوع بالنقصان وممنوع من جنسه
او من جنسه بفعل مضمون كالحلال بافقه سماه او انقص او اذاد او زاده ما نفع من الاد او افعنا
او قواعه كالتدبير والاستناده لا يمنع من الرجوع بالنقصان وان اكل بعض الطعام فكذلك الجواب عن
وليس له ان يرد الباقي لان الرجوع بنقصانه لانه حتى واحد فلا يرد بعضه دون بعض فما اذا باع
العضد وعند ما يرجع سقنا العبد في الحل وليس له ان يرد الباقي لان الطعام حتى واحد فيجب
بالشعير واحد الحل لا يمنع الرجوع فالعضد اولى وعنها انه يرد الباقي ويرجع سقنا ما اكل لان
الشعير لا يضره وان باع بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان لاني المزال عن مملكه ولا في الباقي
لان امتناع الرد بفعله وهو مضمون عليه وعند رد الرجوع سقنا الباقي **قال** ولو اشترى
بيضا او ثوبا او جودا ووجده فاسدا لم يضره رجوع سقنا لوعيب لان الشرع عيب حاد لا اذا ارضى به
الباع لانه اسقط حقه وقال الشافعي اذا اشترى مملوكا لم يملكه منه للعلم بالعب بركه لان الباع
سلطه عليه فبانه فعليه فلهما في حقه في ملك المشتري لاني ملك نفسه فبعضه رعايه ففهمنا
بالرجوع سقنا العبد على ما بينا من قبل فصلا رجوعا فمقطعه ثم اطلع على عيب ولو علم بصفتها



ملا لكسر رده لا مكانه **قال** ولا لا جمل الثمن اي ان لم يدفعه بوجع بكل الثمن لانه ليس مال فبان
البيع باطلا قالوا هذا يستقيم في البيضا لانه لا قيمة لنفسه ولذا في الجوز اذا لم تنقصه فيه واما
اذا كان لنفسه قيمة بان كان في موضع نوقده فشره فاني موضع الرجاء من قبيل رجوع حصته اللب وبيع
البيع في الفشر حصته لانه مال مضمون فصلا رجوعا للبيع ومثل رد الفشر ويرجع جمل الثمن لان مال البيضا
الجوز با عتبا واللب دون الفشر فاذا لم يدفع بليه فاني جمل البيع فبان باطلا وان كان لنفسه قيمة بهذا
اذا اذ افعه فشره فان تناول منه شيئا فاده فلا يرجع عليه لانه صلا وهو كالا للقبض وبيع
ان تحول على الخلاف الذي ذكرنا في الطعام هذا اذا اشترى من غيره لم يملكه لانه لم يعلم به لارده ولا يرجع
بالنقصان لان شربه بعدا لعل به ذلل الرضا وقالوا هذا اذا وجدته عابا وان كان فيه قليل لب حتى ياكله
بعض القرا وقصص للعلف فهو من قبيل العيب وجمعه ما ذكرناه وقالوا في بيض النعامة اذا وجد فاسدا
بعدا لشره يرجع سقنا العبد لان ما لقيه با عتبا والفشر خلاف غيره مما ذكرناه وان وجد بعضه فاسدا
وهو قليل جازا لبيع استحصانا لانه لا يخلو عن العبد من الغائب عادة فلا يملك الجوز عنه وذلك مثل
الواحد او الاثنان من طرماة فليس له ان يخاصم الباع بسببه وان كان الزم من ذلك اخلوا فانه قليل
بالمل عتبا في حقه وعند ما يرجع حصته الصصح منه لانه بمنزلة ما لو فصل عنه لانه ينقسم منه على احواله
كالمل والموزون لا يميته وقيل العقد الجوز عند الحل لانه لم يفسد الثمن والاول اصح لما عرف من
قواعدهم **قال** رحمه الله ولو باع المسع فرد عليه فبعت بركه على باعه ولو رضى لا يسلو
اشترى شيئا بامه فرد عليه بالعيب له ان يرد على باعه ان كان رد عليه نقضا لان الرد بالنقصان صحيح
حق الحل فلو كان كانه لم يرد وان كان الرد بالراضى من غير نقضا القاضى لارده على باعه وقيل في عيب
لا عذر مثله كالا صبيح الزايد يرد للتمس به عند البيع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الحل لان الفسخ
بالراضى بيع جرد في حق غيره اذ لا يملكه فلهما على غيرها خلاف القاضى لان له ولانه عامه فيفسد
قضاؤه على الحل وهذا اذا كان الرد بعدا للقبض وان كان قبله فله ان يرد على باعه وان كان الراضى
في غير العتبار لان بيع المسع قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله بعتا جردا في حق غيره ففهمنا في
حق الحل على ما بينا في الاقالة ان ساء الله تعالى وفي العتقاد اخلاف المساع على قول ابي حنيفة رحمه الله
والاظهر انه بيع جرد في حق الباع الاول لان لوقا رجوعه قبل القبض عند فليس له ان يرد على
باعه كانه اشتراه بعد ما باعه وعند محمد فسخ لانه لا يجوز رده قبل القبض عند وعند ابي يوسف بيع
في حق الحل على ما عرف من مذهبه ولا فرق بين ان تحول قضا القاضى بيمينه او باقرارا او يتكول لان
قضاؤه فسخ في الحل وقال محمد لا يرد على باعه ان رد عليه بيمينه لانه اخر قيام العيب فلو كان اقرارا
منه على انه سلم قلنا قد صار مكذبا شرعا فطل اقراره وقال زفر رحمه الله لا يرد على باعه اذا
بان القضا باقرارا او يتكول لان اقراره لا يفسد في حق غيره فلا يجوز رده على باعه فلا يصح فسخا في حقه
بالفسخ بالراضى وهذا لان القاضى مضطر الى العتقاد من جهته فاسقط الفعل الله لان فعل المكره مفسد
الى المكره فلو لا يفسد قول المكره الى المكره الا فيما يفسد الله له فاني لعل فانه ممكنه ان اخذ ويضربه
به واما فيما لا يفسد فلا يفسد اليه فاني الاقرار على الطلاق والعتاق لانه نوقها حلها والمكره لا يفسد



ان يكون الله له اذ لا يقدرا ان يعلم لسان غيره والقاضي لا يصح ان يكون له فلا يسئل اليه
فان قيل لما باشر سبب الفسخ وهو النكول او الاقرار بالعب كان راضيا به محكما لسبب فلا يلزم
بأوجه **قلت** المسئلة مفروضة فما اذا اقر بالعب وانما القول فرد عليه القاضي جيرا او العيب ثبت
باقراره ولا ينكوله بل بعضا القاضي مفسد قضاؤه في حق الحائفة فكان له ان يرد على يابو له لأنه لما فتح العقد
منهما عاذا الله قد يم ملله فصار كأنه لم يخرج من ملله وهذا خلافا لو حل بالبيع اذ ارد عليه بالعب
نقضا القاضي حيث حوّل من اعلى الموكل لان ابيع فيه واحد وقد منع والموجود بيمان مفتوح احداهما يفسخ
الاخر فاذا عاذه لم ملله كان له ان يرد الظهور الفسخ في حق الحائفة على ما جئنا ولا يقال لو كان نقضا
فسيما في حق الحائفة لبطل حق الشفع بوجبه في الشفعة والحال ان لا يبيع ان يدعي ولما لم ينعى المردود عند
المشتري قبل الفسخ او بعده فما اذا كان المبيع جارية حلي وبطلت الحائفة عنه على المشتري ارتفاع العقد
من الاصل فكأن لم يبيع الا نقول حكم الفسخ يظهر فيما يستقبل لا فيما مضى وهذه الاحكام وهو يثبت
حق الشفعة وسقوط دعوى الاب وبراءة ذمة المحيل كانت ثابتة قبل الفسخ بالبيع او بالحولاء فلا
يسقط الفسخ الا ترى ان لو اذهب اذ ارجع في الحبوة كان محيا في حق ما يستقبل من الاحكام لا في حق ما
مضى حتى لا يجب على الواهب زيادة ما مضى من السنين وقال شيخ الاسلام قول القائل بان الرد بالعضا
فسخ للعقد وجعل كأنه لم يكن متناقص لان العقد اذا جعل كان لم يكن جبر الفسخ ايضا كان لم يكن لان
فسخ العقد بدون العقد لا يحول فاذا انقضى العقد من الاصل انقضى الفسخ من الاصل فاذا انقضى الفسخ
عاد العقد لا يرد ما كان من اياه متمكنا من الدعوى وذلك ونما قض من هذا الوجه ولكن يقال بجعل
العقد كأن لم يكن في حق المستقبل ومن الماضي **قال** ولو قبض المشتري المبيع واُدعى عبثا لم يجبر على
دفع الثمن والى يبرهن او خلف بأوجه اى لم يجبر المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب لاحتمال ان يكون
صاذا قاضه فلا يجب عليه دفع الثمن لانه لو اجبر واخذ الثمن منه فرمما ثبت المشتري العيب فليس من
البائع فكأن اشتغلا لا بما لا ينفذ وفيه نقصان نقضا ولا يضر ان الله حتى يثبت حاله ولا ان المشتري يترك
وجوب دفع الثمن عليه حيث انكره من جبر دعوى العيب وكان وجوب دفع الثمن او لا ينعين حق البائع
فيه باذاتعيز حق المشتري في المبيع وقوله وللزبهر اى يقيم الدفعة لاثبات العيب وقضه اثباته
يقوم الدفعة او لا ان العيب الذي يدعيه وجب بالمسح عنه اى عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عند
لنقله ان رده بالعب وان كان به عند البائع لاحتمال انه قال فاذا اقام الدفعة انه وجب فيه عند غناج
الى اقامة الدفعة على ان هذا العيب كان به عند البائع لاحتمال انه قد ردت عنه فلا يستحق عليه الرد
فاذا ثبت انه كان به عند البائع فسخ العقد بينهما لم يوجب في الحال عنده وعند البائع وصرف الخلف
ان خلفا البائع ان هذا العيب لم يكن فيه عند ذلك وذلك بعد اقامة المشتري الدفعة انه وجبه
عنده اى عند المشتري لان البائع لا يمتصبت خفما حتى يقيم المشتري الدفعة على قيام العيب في الحال
على ما بنا ولا لم يكن للمشتري دية على وجود العيب عنده وقبائه في الحال هل خلف المشتري فعلى قول
ابى يوسف ومحمد خلف لانه لو اقر به لزمه فاذا انكره خلف ولان الدعوى معتبرة حتى يبرهن علمها
الدفعه ممكن الخلف عندها العبر عنها فان خلف برى وان نخلت قيام العيب في الحال ثم خلف ثانيا

له

في حق المشتري

على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان خلف برى وان نخل فسخ القاضي لعقد بينهما لثبوت العيب في
الحالين على ما عناه في الدفعة واختلف المشايخ على قول ابى حنيفة فقال بعضهم خلف على ما ذكرنا وقال
بعضهم لا خلف وهو الاصح لان الخلف يثبت على دعوى صحيحة ولا تصح الدعوى الا من ختم ولا يصح ختمها
فيه الا بعد قيام العيب عنده فلا يلزم من ترتب الدفعة ترتب العيب في الحال ودوا لاثبات الدفعة
وهذا لان الدفعة للالزام فلا يشترط فيها تقدم الدعوى والعيب لقطع الخصومة فلا يلزم من الدعوى
الصحيحة وذلك بقيام قبيح لان الخلف شرع لدفع الخصومة الصحيحة لا لاثباتها ولتوطئة البائع
هنا لا يقطع الخصومة بينهما بل ينشأ لانه اذا نخلت قيام العيب في الحال ثم نشأ خصومة اخرى
فخلف ثانيا على انه لم يكن عنده على ما بنا ورد على هذا مسئلة الشفعة ويحى ان الشفع اذا انقضى الى
القاضي مطلب الشفعة فان القاضي سأل المداعى عليه عن الشفعة بما كان اقر بها ملكه صاخرضا
وساله هل اشاع ام لا وان لم يقر ولم يكن للشفع دية انما ملله استخلف المشتري ما يعلم انها ملكه
فان نخلت انما ملله ثم نشأ خصومة اخرى فان القاضي سأل هل اشاع ام لا وهذا الخلف لا نشأ
الخصومة ذللة القدورى ولم يعل فيه خلافا **قال** رحمه الله وان قال سهودى بالسام فسخ
ان خلف بأوجه اى اذا قال المشتري شهودى في السام استخلف البائع فان خلف دفع الم الم الم الم الم
في الاستطار ضررا بالبائع وليس في دفع الثمن اليه كبر ضرر على المشتري لانه على حجه متى اقام الدفعة
رد عليه المبيع واخذ الثمن منه وان نخل البائع لم يزم البيع لانه حجة فيه خلافا لحدود حيث لا حول ولا قوة
لها حجة ولهذا لم خلف فيها وكيف الخلف ما بنا **قال** فان ادعى باقا لم خلف بأوجه حتى
يبرهن المشتري انه ابو عذرة فان برهن خلف بالله ما ابق عندك قط اى اذا ادعى المشتري ان العبد
الذى اشتراه ابق فاخر البائع واذا المشتري خلفه لا خلف البائع حتى يقيم المشتري دية الثمن
عند نفسه فان اقام خلف لما ذكرنا ان البائع لم يمتصبت خفما حتى يثبت المشتري ان العيب وجبه عند
المشتري وهذا قول ابى حنيفة وعندهما لم خلف وقد بيناه انفا **وقوله** ما ابق عندك فيه ترك
النظر للمشتري والاحوط ان خلف بالله ما ابق قط او بالله ما يستحق عليه الرد من الوجه الذى ذكره
او بالله لقد سلمه وما به هذا العيب لانه محتمل انه باعه وقد كان ابق عند غيره ويبرهنه وفيما
ذكره وهو لعمري ولو كان لدعوى في اياك العبد الجبر خلف بالله ما ابق من مبلغ الجال لان البنا
في الصغير زول بالابو ج ولا يوجب الرد على ما عناه من قبل ولا خلفه بالله لعد باعه وما به هذا العيب
لانه قد حدث بعد البيع قبل التسليم وهو وجب الرد ولا خلاف خلفه بالله لعد باعه وتسله وما به هذا
العيب لانه يوجب بطله بالشرطين منا وله في الممن عند قبائه في احدى الحالتين وبى حالة التسليم
واما بان الخلف على اثبات هنا وان كان الخلف على فعل الغير على العلم لان البائع يدعى تسليته سلمها
مكون مدعيا للعلم به فليس على ما يدعى الا ترى ان المودع لو قال ان المودع قبض المودع ففسخ
على اثبات لادعاه العلم بذلك وان كان البض فعل غيره وقد امكن لو ادعى ان المودع قبض
الثمن خلف على اثبات لما قلنا وانما خلف على العلم ان لو ادعى انه لا علم له به وهذا في العيوب التى لا تظهر
للقاضي ولا يعرف اى حادته عند المشتري ام لا واما العيوب التى لا يحدث مثقالا لا يصح الزيادة

مريب

او اثباته فان الفاضل يفتي بالرد من غير حلف لسبقه بوجوه عند البائع الا اذا ادعى البائع رضى
المشتري به واثباته بطريقه خاصه ان العيوب انواع ان يكون ظاهرا للتمام فله ما ذكرناه
فاما لغيره الا الاطباء ارجع اليهم لمعرفة اذا اخرج البائع يقول الاطباء فقبل قيام
العيب للكمال ووجه الخصومة قول واحد منهم عدل ثم لا بد من عدل لان ثبوت العيب عند البائع فردد عليه اذا لم
يخرج الرضا به عيوب لا يعرفها الا النساء الرقيق والعقل فيقبل في قيامه للكمال قول امرأة
واحدة ثقتي ثم ان كان بعد القبض لا يرد بغيره بل لا بد من حلف البائع وان كان قبله فكل من عدل
وعند ابي يوسف يرد بغيره من غير عيب البائع عيوب غير ظاهرة للفاضل ولا يحق معرفتها
الاطباء ولا النساء لا يابون ووجه تحكيمها ما ذكرناه **قال** والقول في رد المقبوض للفاضل لانه
هو المختار حتى اذا رد المشتري لعب جارئة او عبدا بعد القبض فقال البائع كنت عليك مئة غيره وقال
المشتري فخذيه وجره فالقول قول المشتري لان القول للفاضل انما يرضى ان كان او ضمنا كذا المودع وان
المدعى يدعى بغيره بعض الممنوع ذمته وهو حصة الاخر والمشتري ينكره فالقول قول المختار مع
وكان الواسع على مقدار المسع واختلفا في المقبوض لما هنا **قال** ولو اشترى عبد من صنف
بعض احدهما وجب باحدهما عينا اخذها او رددها فعلى المشتري ان يأتى المسلم وردد المعيب
بل يأتى احدهما او رددهما لانه اخذ احدهما فلو لم يرد الصنفه قبل التمام لان الصنفه ممتنعتهما
والغير في القبض كالمقبوض في القول لان القبض له شبهة بالعقد لونه معناه ملك النصف ومولدا
لللاروقة وعن ابي يوسف انه اذا وجد المعيب بالمقبوض له ان رده وجره لان الصنفه تمت
لثباتها في حقه فلما تمام الصنفه فعلق بقبض المسع وهو اسم لعله فلا يقبل الجزى في التمام الا ان
ان حلت المسع لما فعلق بطلانه بقبض الفن لا يسقط الا بقبضه وبقيت سائر جزئه حذرا تمام الصنفه
لما فعلق بقبض المسع لانه ساقط جزئه اذ لا يقبل الجزى في هذا المعنى ولو قبضتهما ثم وجد باحدهما
عيبا ردد المعيب وحده وقال زفر ليرد له ان رده وجره لان فيه تفرق الصنفه وبطلان البائع
لان العادة جرت نفع الجهد الى الردى فاستبته ما قبل القبض وحارر الشرط والروية **ولنا** انه
مقبوض الصنفه لتمام لان الصنفه تمت بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصنفه فكذلك الفسخ فذكر
انما في ملك المشتري من كل وجه فلا يمنع التفرق فمقبوض على ما وجد فيه علة الرد الا ترى انه لو
استحق احدهما بعد القبض لم يخير في الباقي انما هو بالقبض وان استحق قبله كان له ذلك فلا يرد
عليه الصنفه قبل التمام بخلاف خيار الشرط والروية لان الصنفه لاسم معهما وان كان بعد القبض
لعدم تمام الرضا وقصر البائع من قبل تملكه فلا يصح في حق المشتري كذا في خلاف وفي الشرط
وعنده وذكر في المختلف ان له ان يفرق قبل القبض اذا وجد باحدهما عيب عند زفر والوجه هنا
بعد القبض فانه يرد خاصة بعد قبضه وهذا مشكل وفيه نفاذ جبر فانه اذا منع التفرق بين
القبض وقدم العقد فيه كان قبله اولى لان الصنفه لم تتم هذا اذا كان قبل واحد منهما على الامتياز
على الافراد وان كان لا يسفح باحدهما دون الاخر جزى الحلف وصحرا على الباب ليس له ان يرد
احدهما دون الاخر وان كان بعد القبض بالاجماع وعلى هذا لو اشترى زوجي ثوبا فوجدهما عيبا

فان

بعد القبض فان كان العيب احدهما الاخر لا يعمل بدونه لامتلاك رد المعيب وحده **قال** ولو وجد
سحق العيب او الوضوء في عيبه او اخذه يعني اذا كان من نوع واحد لان المخل والموزون اذا كان
من جنس واحد شئ واحد حكما وقدرت او ان كان اشيا حقيقة لان المالة والموزون في المخلات والموزون
باعتبار الاجتماع والانضمام اذا الحبة الواحدة ليست بمقومة حتى لا يجوز بيعها فاذا انشئت لالة
باعتبار الاجتماع صار العيب في كل واحد واحد ولهذا السبب باسم واحد وهو الروح وجوه وكذا جعل
روية بعضه روية له كالتوب الواحد فاذا كان كالتوب الواحد ليس له ان يأتى البعض سوا كان
قبل القبض او بعده كالتوب الواحد اذا وجد عيبه عينا خلافا للعبد على ما هنا ولا فرق بينهما اذا
كان في وعاء واحد او عان ومثل ذلك ان كان في وعاء من جنس واحد حتى رد الوعاء الذي وجد فيه
العيب وحده **قال** ولو استحق بعضه لم يخير في رد ما بقي ولو ثوبا خيرا يعني لو استحق بعض
المخل والموزون لم يخير في رد الباقي ولو استحق بعض التوب خيرا في رد ما بقي لان المشتري في
المخل والموزون لا يعد عينا لان البعض لا يضرهما والاستحقاق لا يمنع تمام الصنفه لان العقد
وتمامه برضى الاخر لا برضا المالك خلافا للتوب حيث تمت له الخار فيما اذا استحق بعضه لان المشتري
فيه عيب وقد كان وقت البيع فردده وهذا اذا كان بعد القبض واما اذا استحق بعض المخل والموزون
قبل القبض فله ان يرد ما بقي لمقبوض الصنفه على المشتري قبل التمام **قال** واللسر والروية والمدواة
رضيا بالعيب لانه ذلل استبقائه وذل الاجارة والرهن والهباء والعرض على المسع والسكنى خلاف
خيار الشرط فان اللبس وجوه ليست دليل لخيار المالك فيه فان لا خيار هناك شرع للاختيار
فلو جعل اختيار الاجارة لغات فاذن خيار الشرط والما جازا للعيب فلم يشرع للاختيار وانما شرع للرد
لصلح لا واسر ما له عند الجز عن الوضوء الى الجزاء لغات فاذا انصرف فيه نصرا فالأصل لا ملك جعل
مسكا لوجود دليل الامتثال والرضا **قال** ووجه الله لا الرد واللسر واللسر العلف اني
لا يجوز الرد بلسر الما او ليرد ما على البائع او للمشتري لها العلف رضا بالعيب وهذا المختار
لانه محتاج اليه وقد لا يفتاد ولا ينساق فلا يجوز دليل الرضا الا اذا ارادها في حاجته نفسه وقيل
ثاوية اذا لم يجد من الرد بلسر بان كان العلف في عدل واحد ولا ينساق ولا يفتاد وقيل الرد بلسر
للرد لا يجوز رضا به لما كان لانه سبب الرد وغيره يكون رضا الاعن ضررون **قال** ولو قطع المقبوض
لسبب عيب البائع رده واسترد الممنوع عينا لو اشترى عبدا فسرقت ولم يعلم بها فقطع عند المشتري
له ان يرد ويأخذ الممنوع وهذا عندنا وجهه وقال لا يرد له ان يرد له الممنوع وهو
وهو القطع غاية الامر انه قطع بسبب كان عند من القطع غير الوجوب فكان بمنزلة عطف
عند المشتري معذرا للرد وتعين الرجوع بالعقار كما اذا اشترى جارئة جلي فماتت في يد المشتري
بالولادة فانه يرجع بالعقار فكذلك هذا وهذا لان الموجود في يد البائع سبب القطع وانه يتسا
المالة فلو اشترى بلسر منه لانه متعيب وقد جرت فيه عند المشتري عيب فمرجع بصفاته وهو ما بين
صمته سارقا الى غير سارق بان يقوم سارقا وغير سارق فمرجع بصفاته من الثمن وعلى هذا
الخلاف اذا قل بسبب وجد في يد البائع من قبل قبضه او قطع طريق اوردته لان وجوبه لا ينافي لما

فان

لينة

المولى ولو تمت فيه الملك لبطل للركلة ولو سيج المالك برفعه صريح في لا يظهر منفسخ الحماية انفسا
 لا ينافي بطلان خلاف الميراث والولد وقال في الانصاح اذا كان احد البدين مديرا او مكاتبا او ام ولد
 ملك بالقبض لان الملك قائم بالحمل وانما لا يتصف البيع لحقه في نفسه فاعتبر ذلك في حق ما يقابله فاعتقد
 العبد وهذا هو الصواب لانهم يدخلون في العقد حتى لا يتبطل البيع فيما ضمن الى واحد منهم وسبق قوله
 بالحر لبطل ولو لم يدر ما ذره صاحب الهدية على انه باطل في حق نفسه لا في حق ما يقابله ولو مات الميراث او
 ام الولد في يد المشتري فلا ضمان عليه عند اى حصة وقال عليه نعمتها لانها متضمنة لقيمة البيع وبما مال
 حصة ولهذا ملك ما ضمن اليها في البيع فيضمنان به ضررون كسائر الاموال بخلاف المالك لانه في يد نفسه
 فلا يحمى فيه القبض وهذا الضمان يجب به وله ان يشبهه البيع انما يعلق بحصته في محل قبض الحصة وبما
 لا يتقلد حصة البيع فصار كالمالك وليس دخوله في البيع في حق ضمانه لثبوت حكم البيع فيما ضمن اليها
 قال المشتري لا بد من حقه وحده ويدخل في حق ما ضمن اليه وفصل لا يدخل في ضمان البيع وهو ان يفتى بغير
 الدين والاولا صريح لان دخوله فيه في حق ما ضمن اليه حتى يقيم الدين عليهما لا يرد في حق المولى عن اى حصة
 انه يضمن قيمة الميراث ونام الولد في الغضب والفرقة على ان يظهر ان حصة البيع في المعركة هنا فاذا
 مطلبت لعدم محله بقى البعض اذ زعم انه لا يجب الضمان بخلاف العصب **قال** والمالك قبل الصدق
 اى يجوز بيع المالك قبل الاضطياج لما روى انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر ورواه احمد وسليمان والوداد
 وغيرهم وعن ابن مسعود انه عليه السلام قال لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر ورواه احمد ولا يباع
 ما لا ملك فلا يجوز ثم هو على وجهين فاما ان يمتعه قبل ان يأكده او يبعه فان باعه قبل الاخذ لا يجوز
 لما سنا وان اخذه ثم الفاه في الحظيرة فان كانت الحظيرة بكيرة بحث لا يملك احد الا حصة لا يجوز
 لانه باع ما لا يملك على تسليمه فلو سلمه هذا ذلك معنى ان يكون على الروايتين اللتين في بيع الابن سنا
 على انه باطل او فاسد وان كانت صغيرة بحث يمكن اخذه بغير حيلة بخلافه باع مملوك وهو مقدر
 التسليم له ولا يهدى برونه وهو في الماء لان السمك سفاوت في الماء وخارجة وهذا هو دخول السمك
 الحظيرة باحتسابه بان سدد عليه فوجهه التمسك او سدد موضع الدخول حتى لا يخرج من الحظيرة فيفسد
 لانه لما احتسبه باحتسابه صار اخذ له وماله بمنزلة ما لو الفاه فيه وقبل لا يجوز لان هذا الذي ليس
 باحرار له فصار كحظيرة خال الميت فاغلق عليه الباب وهذا الخلاف فيما اذا لم يصب الحظيرة للاضطرار
 فان حبسها له ملكه بالاجماع فيكون على ما ذكرنا من الفصل فان جتمع السمك في الحظيرة ففصل من غير
 صنعه ولم يسل عليه الميراث لا يجوز بيعه سواء امتنع الاخذ بغير حيلة او لا لانه لم يملكه **قال** والطير
 في الهواء لانه غير مملوك له قبل الاخذ وعدة غير مقدرة التسليم وهذا اذا كان يطير ولا يرجع وان كان
 له ولرعيه بطير منه في الهواء لم يعود الميراث بوجه لانه ملكه اخذه من غير حيلة وعلى هذا لو باع صيدا
 قبل اخذه لا يجوز وعدة يجوز ان كان في يد او محبوسا في مكان يمكن اخذه من غير حيلة وان لم يملكه
 لا يجوز لعدم القدرة على التسليم ولو اخذه وسلمه معنى ان يكون فيه روايتان على نحو ما ذكر في الابن ولو
 اجتمع في ارضه الصدف باع من غير اخذ لا يجوز لانه لم يملكه ولهذا لو باع صيدا او حمارا او جرسا
 حوز لمن اخذ لعدم ملكه اياه بخلاف ما اذا غسل فيه الفلح ختمه لانه اصل قائم باومنه على وجه القرب

باب الخمار

بالاشجار ولهذا وجب في العسل العشر اذا كان في ارض العشرة لتمامه اذا لم يصب ارضه لذلك فان
 هياكله بان حفر فمما لا يضطج او يصب شيئا قد خل فيه صيدا او يعلق فيه مملوك لان المملوك
 احد اسباب الملك لا يرى انه لو حط طشتا لبيع فيه المطر فوقع فيه مملوك بالوقوع وفي النهاية لو دخل الصدف
 وان غلق عليه ابواب الصدف لم يملك فيه خلافا وعلى قياس ما ذكر في الحافي في الطير لا حوز له
 وقد ذكرناه من قبل ويجوز ان حوز في المسئلة وروايتان والافلاق ومنهما **قال** والحمل والنشاج
 فالحمل ما كان في البطن والنشاج ما حملته هذا الحمل انتهى صلى الله عليه وسلم عن بيع حمل الحيلة ورواه مسلم
 واهم ابو داود وفي رواية اخرى عن بيع حمل الحيلة وحمل الحيلة ان ينجى الناقة ما في بطنها من حمل التي تحت
 رواه ابو داود وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثعلبة بن ابي رباح في بطون لا تمام حتى يضع وعن سبيع ماني عن عاصم
 الاجيل وعن سري العبد وهو ابن عوف وعن ثعلبة بن ابي رباح عن عاصم عن ثعلبة بن ابي رباح عن عاصم عن ثعلبة بن ابي رباح
 القابض رواه احمد وانما يباح والتمردى ولا يملكه غيره وانما يملكه السلام على ما سنا والفرق هو
 ما حوز به بغير الحيلة لا يدرى احوز ام لا والحيلة هو الحمل وهو مصدر رمي به الجلسن فاسم الحمل وهو
 مصدر وانما دخلت عليه النشاج لاسعارها لان معنى ان ينجى ما سجد له الجنان ان كان انثى
 وكانوا في الجاهلية يباعون ذلك فنهاهم عنه عليه السلام **قال** والتمردى الضرع لما روى عن ابي رباح
 انه عليه السلام نهى ان يباع ثمرة حتى يطم وصوف على ظهر اولاد في ضرع او يبيع لبن رداء الدار وطمير رداء
 در ساعة فباعه بمحط المسع فقرا المسع ولا يملكه حملون في ذنبة الحل فهو دى الى النزاع ولانه يحمل ان
 ان حوز انما حاز من الرمح ولتمردى لبن **قال** واللؤلؤ في الصدف لان فيه غررا وقرني عنه عليه
 السلام لا يرى انه يملكه لا يعلم وجوده فيه ولا قدره ولا يملكه الا بغيره وهو كسر الصدف
 وعن ابي يوسف انه يجوز بيعه لان الصدف لا يمتنع به الا بالاسر فلا يؤخذ ضررا فلما هو مجهول خلاف ما اذا
 باع تراب الذهب والجبون في غلافه حيث يوجد اللؤلؤ معلومة ويمكن جريتها بالعض ايضا **قال**
 والصوف على ظهر الغنم لما روى سنا ولانه قبل الجز السن مال موقوف في نفسه لانه غنم له وصف الحيوان لقيامه
 به كسائر الطير فيه ولانه يربى من استغل بفصله المسع فغيره كما قلنا في اللبن بخلاف القوام لا يباع من
 اعلاها ولا يربى في ذلك بالخصاب وخطا الفصل لانه يعلق والصوف يقطع ففنا وان في موضع غيره
 اى يوسف انه يجوز بيعه لانه مال موقوف منقوله مقدور التسليم كسائر الاموال بخلاف اطراف الحيوان
 لانه لا يمكن الاستفاد بها الا بعد الذبح فصارت ماله الحمر فيما منقطع بفعل شرعي فلم يوجب قبله ولو نه
 مقطوعا لاننا نرى في الحرات وقوائم الخلاف والحجة عليه ما روى سنا وما سنا من المعنى في الفصل فباله
 المصمرد واما الجوز في الحرات وقوائم الخلاف للتعامل اذ لا يضر فيه فلا يمتنع به المصمرد عليه
قال والجنين في السقفة ودراع من ثوب لانه لا يمكنه التسليم الا بغير رطبه سواء اذ لموضع القطع
 اولم يدر ولا مقال هو سفيق الزم الضرر لان الزم يدر ولا ينفذ غير لازم والعقد لم يوجب الضرر
 فمكنه الرجوع فحق في النزاع خلاف ما اذا باع بعضا معقولا من نقرة فضة حيث يجوز ان يفسد
 لا يضره ولو قطع البائع الجوز او قطع الثوب وسلمه عاد صحح ان كان قبل فسخ المشتري البيع لزوال
 المانع من الفساد بخلاف ما اذا باع جلد الحيوان وذبحه وسلمه حيث لا يعود صحح لان الفساد فيه

وكذا الوسيط وله على الثمار
 لبيع فيه التي لا يضره ماله

سنة ١٢٠٠

لعدم المالة على ما سناه في اطراف الحوان ونظرة ما لو باع خمرًا ثم غلظت وخلاف ما اذا باع زراعي
بطيخ ونحوه حيث لا يجوز وان شقته وسلمه لاحتمال عدم تعلقه بعوده صححنا خلاف الجواب في غلظتها
حيث يجوز بيعها وان كانت مستورة لان وجودها معلوم ولهذا سمي قفلا هذا باقلا ومن حنطة
والا فقال للبطيخ هذا بزر وهو الفارق وهذا في ثوب هنرة الفطخ فالمعيا للبسر وان كان لا يضره القطر
يأخذ بيع ذراع منه كالغفر من الصبرة **قال** وضربة الفانص وهو ما يخرج من الصب بضر
المسيلة او يغير الصاب في الماء لادوائها منه منقلا وبجلا وهو النقي عن القز ولا يجهول الغلة
والضقة فلا يجوز **قال** والمرانة وهو سح التمر على ايسر الخلل ستمجدو مثل كلة خرصا لحديث
انسانه عليه السلام نهى عن الخافلة والمحاضر والمنايدة والملازمة والمزانية وواة البخاري
والمزانية ما ذكرناه والخافلة بيع الحنطة في منبها حنطة مثل خالصها والمحاضرة بيع التمر
ان سمي ولا يباع محلا مكل في جنبه فلا يجوز بطريق الحرص كما لو كانا موضوعين على الارض وكذا بيع
العنب بالعب خرصا لا يجوز **قال** اشيا في جود فمادون خمسة اوسق لما روى عنه عليه السلام نهى عن بيع
المزانية بيع التمر بالتمر الا اصحاب الحر ما فاته فذا ذن لم رواة البخاري والترمذي وذا ذن فيه وعن بيع
العنب لزبيب وعن طلحة بن عبيد الله **قال** ما رونا قوله عليه السلام الذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والتمر بالتمر والمخ بالمخ والمثل بمثل من زاد واستر اذ فقد ابا الاخت
والمعطي فيه سواء رواة البخاري واحد وامثاله من التفرع لا يمتنع كل ما مشيوع ولفظها الامة بالقبول
فلا يجوز ترها وهذا لان المساواة واجبت بالنقص والفاضل محرم به وهذا الفرق قبل فضا ليدل
فلا يجوز ان يباع جزا فلا اذا كان احد هما مضافا لو كان التمر خمسة اوسق وهذا لان احتمالات
الفاضل ثابت فصار كما لو تعلقا وتماثلتا او كانا موضوعين في الارض ومعنى الحر انما رواة الفطنا
وتفسيره ان يلب رجل ثمره فخله من ثمراته ثم شق على المعري ودخل المعري له في ثمراته كل ساعة ولا
رسمي ان يخلها لو عد ورجع فيه فعطيه فدون ثمره جرد ابا الحر صرح له وهو جاز عندنا لان الموضوع له
لم يملك الثمرة لعدم القبض فصار باقيا مملوكا وهو جاز لا يبرق بالمعاوضة وانما هو هيئة عندنا
وسمي ذلك سقاها لانه في الصورة عوضا اعطاه او لا فانه ابقوه الوافقة خمسة اوسق اود وبيع
فطر او اوى ان الرخصة مقتضرة عليه منقل كما وقع عندنا وسكت عن السبب كفا فبيرة اهل الفقه والحر
فكان الحمل عليه اولى فلا يجوز بيعها لثباتها وحيث ان الراوي ظن انه بيع **قال** صح الله والملازمة
والقاء الحجر وهن من البوع التي كانت في الجاهلية وهو ان تستأدم الرجلان فاذا لمسهما المشتري او
بيدها اليه ابيع او وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع فالاول بيع الملازمة والثاني بيع المناينة
والثالث القاء الحجر وقد نهى النبي عليه السلام عنها عمارا وعن ابي سعيد انه عليه السلام نهى عن الملازمة
والمناينة في البيع والملازمة لمس الرجل ثوبا لا يخرس بالليل او بالليل ولا يعلقه والمناينة ان يبيت
الرجل ثوبه ويبيت الاخر ثوبه ويجوز ذلك لبيعهما من غير نظر ولا تراضي رواة البخاري ومسلم واحسان
ولان فيه تعلقا للثمن بالخطر فيكون تمازا فضا في المعنى كانه **قال** المشتري اي ثوبا ليست عليه الحجر
قد عسكره وفي المغرب مع الملازمة والتماس ان يقول لصاحبه اذ لمست ثوبك او لمست ثوبي فقد وجب

البيع وفي المستق عن ابي حنيفة متى ان يقول ففك هذا المتاع حذرا فاذا المسك ففك وجب البيع او يقول
المشتري كذا لدا والمناينة ان يقول اذ ابدته اليك او يقول المشتري اذ ابدته الي هذا وجب
البيع والقاء الحجر ان يقول المشتري او ابيع اذا القيت الحجر وجب البيع وفي سنن ابي داود الملازمة
ان يمسك بيده ولا يمسسه ولا يعلقه **قال** وثوب من ثوبين ليجل لة المبيع هذا اذا لم يشترط فيه
حيارا المعين ولان شرط فيه بان يشتري احدهما على ان ياخذ بهما شاجاز وقد نهى الله بحجوز الى ثمنه وحكمه
اذا اقتضما **قال** والمرابي والجاري فها لا يجوز بيع المرابي ولا الجاري فها والمراد به الملاذون بربحية
الارض لان بيع الارض والجاري فها خاذا ان ما لهما ولا يجوز بيع الملاذون بربحية لانه ليس بمالك له
اذ لا يملكه بربحية في رضىه ما لم يحزن لقوله عليه السلام المسلمون شركاء في ثلثة في الماء والملاذون في الارض
انهم ولو اود ورواة ابراهيم بن محمد بن عباس ورواه فيه ومنه حرام وهو محمول على ما ظالم يحزن وقا
عليه السلام لا يمنع الماء والناور والملاذون اذ ابراهيم بن محمد بن عباس ورواه فيه ومنه حرام وهو محمول على ما ظالم يحزن وقا
والاستقناع من الاباء والجوار والملاذون وله ان يمنع الناس من الدخول في رضىه واذا اطلب احد
الملاذون اذ ابراهيم بن محمد بن عباس ورواه فيه ومنه حرام وهو محمول على ما ظالم يحزن وقا
في ان غيره يهبوب الرخ فيه وذلك لغير الاحتشاش من الارض المملوثة فان منهم من الدخول في رضىه فهو
على ما ذكرنا في الماء من الحكم فاذا كان مباحا لا يجوز بيعه ولا اجازته وان كان رضىه لعدم الملك فيه ولانه
استهلال الكرم والاجاز لا يجوز في استهلال العين المملوثة بغير المملوثة اولى واجوز في الطير والصنع
لوقفا لة العمل بها وصناعتهم من ثوبين جود ضمنا وان لم يحزن فصدا والحيطة فيه ان يستاجر الارض ليقا
الدواب فها او لم يفرق اخرى بقدر ما ريد صاحبه من الثمن او الاجرة يحصل به غيرهما هذا اذا ثبت
الحشيش بنفسه وان ابدته صاحبا لارض ان سقاها او حرقها وهاها للانبات ملة وجاز بيعه
ومل لا يملكه حتى لا يجوز بيعه بل الاخر ان لا يشره بانية بالنقص فلا يقطع بل دون الحيانة ذرة في الثمن
ويدخل في الملازمة انواع ما تراكه المواشي وطما كان او با شاعلا في الاسجار لان الملا اسم لما لا ساق له
والاسجار لها ساق فلا يدخل فيه حتى جاز بيعها اذا ثبت في رضىه لانه يملكها بالانبات فهاها كالحيا
وكنز الهم ان ينفقوا بضم الناء والاصطلاحا والانباء من طيبها يدون رضا صاحبها وللشركة ان ياخذ
من الجرشيا الارضا صاحبه **قال** والحمل وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والمشافح
يجوز بيعه اذا كان محررا لانه جود ان ينفق به وان كان لا يملكه كالحمار وطما كان او با شاعلا في الاسجار لان الملا اسم لما لا ساق له
بالزبوز وهو ام الارض والامناع مما يخرج منه لانه لا يملكه كالحمار وطما كان او با شاعلا في الاسجار لان الملا اسم لما لا ساق له
سقاها حتى لو باعه مع الاوان مع ثمنها فذره الذروري بفسخه وذكر الراعي انه لا يجوز بيعه مع العسل
وقال الشافعي انما يدخل في العقد بغيره اذا كان من جنسه كالسرب والطريق **قال** وبيع دود القز
وبيضه اي جود سوما وهذا عند محمد وعنده ابي حنيفة لا يجوز بيعهما وابي يوسف معه في الدود ومع محمد
في بيضه وميل فيه انما معه ابي حنيفة ان الدود من الهوام وبيضه لا ينفق به فاشبهه الخنافس والوزغ
وبيضا ولهم ان الدود ينفق به ولذا يبيعه في المال فصارا للحسن والمير ولان الناس قد تعاينوا في
الضرور ان الله فصارا لاستقناع والفتوى على قول محمد لما ذكرنا **قال** والابوي لا يجوز بيعه

وهو معطوف على ما قبله وود الفرائد ونا ولانه لا يقد على تسليمه وهو شرط لجواز خلاف العبد المالك
في حاجته لثبوت الفدية على المسلم وقت العقد كما لان الظاهر من حاله عوده الى مولاه ولا يملك
الابقى ولو باعته ممن يرضى عنه عده جاز لان النبي ورد في الايق المطابق وهو ان يحون ابنا عند المقاتلة
وهذا ليس بابقى في حق المشتري اذ هو في من فلا يملك له الفرض المطلق اذ هو ليس بما جاز عن تسليمه وهو
المانع ثم لا يصير قابضا بحسب العقد اذا كان في من ان كان اشهد عدها اخذ انه باخذ له برده على
صاحبه لانه امانة عنده وقبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع لان قبضه مضمون عليه شري الأثرى ان
المقبوض على سبب الشراء مضمون بالقيمة وللز وجوب الثمن في المبيع مانع عن وجوب الفدية قبض الضمان
اخرى من قبض الامانة فلما در قبض الضمان بالزوم والمالك فان المشتري لو امتنع عن قبض المبيع اجبر عليه وفيما
يجب المالك من الجاسن على ما هو الاصل عندنا خلاف قبض الامانة فانه لا يجبر عليه ولا وجب المالك مكان
اصوب فلا ينوب عن الاخرى ولو لم يشهد عدها اخذت بصير قابضا بحسب العقد عندنا خلافا لابي يوسف
فما اذا لم ياخذ له لنفسه لبرده على ناقه وهذا يناه على ان لا يملك له بشرط لوجوب امانة عنده عند
شرط وقد مناه في اللقطة ولو باعته ممن قال هو عده فلان لم يجز لانه ابق عندها وهو المختار اذ لا يقد على
تسليمه ولو باعته ثم عاد بعد الفسخ لم يقد صححنا لوقوعه باطلا لعدم الخلقة جميع الطير في الجو اقبل التملك
علافا لما اذا باعته ثم ابق قبل التسليم ثم عاد حيث يجوز لان احتمال عوده يكتفى لبقاء العقد على ما كان
دون الابتداء وعن ابي حنيفة انه يعود صححنا لان الماوية فيه قائم فان خلا المبيع ففسخا غير انه عاجز
عن تسليمه ففسخ فاذا آت قبل المبيع عاد صححنا لوقوع المانع فبهران على التسليم والتسليم فسادا كما لو
ابق بعد البيع وكبيع الموهوب ثم املكه قبل الحبوقة وبم اخذ الكرخى وجماعة من صحابنا رحمهم الله تعالى
وبالاول كان يفتى ابو عبد الله السلي وجماعة من مشايخنا رحمهم الله ولو اعنته ففسخه لعدم اشتراط
القبض فيه ولو علم بحاله في وقت البيع اجزاه عن الكفان ولو وجهه من انبه الصغار والدم في حجره جاز
علافا لما اذا باعته منه لان ما بقي له من الدجى في الهبة دون البيع **قال** لان بقوة ممن يرضى عنه
عنده اى لا يبقى اذا باعته ممن يرضى عنه عده جاز وقد رنا **قال** ولما رنا يفتى لا يجوز بيعه
ومراة اذا كان في رعا وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيعه من حرة كان او من امة ويضمن بالانلاب
لانه مشروب بظاهر فصا رها رها فانا الطاهرة وعن ابي يوسف انه يجوز بيع ابن امة لانه يجوز ايراد
العقد عليها فكذلك اعلى من يها وطمحنا انه جاز الادى بدليل انه سبب به حرمة المصاهرة لمعنى العتصية
و هو جميع اجزائه مكرم مضمون عن الاندال والامتنان بالمبيع الا فيما حل فيه الرق وهو لا حل للبر لانه
ضمت على محض محل الموهبة التي هي ضده وهو الحق لان الفدين يتعاقبان في موضع واحد ولا حياة في اللبر
ولونه مشروبا ضروري لاجل الاطفال حتى لو استغنى عنه لا يجوز ونظيرة ملك الناح فانه ضروري
لاقتضا الشهوة وابقا النسل فلا بد على ان البضع مهران متبادل ولان البر لادمته في حكم المفقعة
حتى جاز استحقاقه بعد الاجان وينع منه لا يجوز خلاف البر البقرة ونحوها حيث يجوز بيعه لانه ليس
حكم المفقعة حتى لا يستحق بعد الاجان وهو مبطل ايضا **قال** وشعر الخنزير ودفن به الخنزير
لا يجوز بيع شعره ويجوز الانتفاع به للخرز لانه يحمل القين فلا يجوز بيعه امانه له كالحرة وهذا لان جواز

صاحب

سعه شعرا عزان في غير الادى وخامسة شعره عزان المحل وانما جاز الانتفاع به للاساكنة لان
حرز النعال والاضفاف لا ينافي لايه فحال فيه ضررون وعن ابي يوسف انه حرمه لان الحرز ينافي في حيزه
والاول هو الظاهر لان الضررون بجميعهم فالعمر اولى ثم الحاجة الى شرايه لانه يوجد مباح الاصل
وقال الفقهاء ابو الليث انما انتا لاساكنة لا يجدون شعر الخنزير الا بالشراب في ان يجوز لهم الشرا لان ذلك
حالة الضررون فاما البيع فله لانه لا حاجة اليه للبايع ولا باس للاساكنة ان يصلون مع شعر الخنزير وان
كان المرء من قدر الدرم ولو وقع في الماء القليل اهدته عده ابي يوسف لان الاطلاق للضررون فلا يلزم
الا في حالة الاستعمال وفي غير تلك الحالة يبقى على الاصل وعند محمد ابي اسد لان اطلاق الانتفاع لل
طهارته **قال** وشعر الانسان فعلى لا يجوز بيع شعر الانسان والانتفاع به لان الادى مكرم فلا يجوز
ان يحون حره ومهما قال وقال عليه السلام لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما انتا للانتفاع به لما
فيه من امانه المكرم وعن محمد رحمه الله انه اجاز الانتفاع لشعر الادى استدلالا بما روى انه عليه السلام
حين خلق الله اسمع قسم شعري من اصحابه فحانو القبرون به ولو كان نجسا لما فعل فانه لا يترك بالخرز الا ترك
ان انا طيبة رضي الله عنه حين شرب دم النبي صلى الله عليه وسلم على قصدا لتركه بقائه ان يعود الى مثله
في المثل قلنا حرمة الانتفاع به لادامته ولا نجاسته حتى لو وقع في الماء القليل لاسد فبطل الاستدلال
ورخص فمما عجز من الورق في ادعى قرون النساء ودها **قال** وجلد الميتة جل الدخ فعلى لا يجوز بيعه
لما روى انه عليه السلام نهى عن الانتفاع بجل الميتة وعصمها فمما واه ابو داود وغيره ولا نجاسته
من الرطوبة المتصلة به باصل الخلقة فصارت كجل الميتة خلافا للتوب المخرج بحوزة لانه نجاسته
ليس باصل الخلقة فلا يمنع من جواز البيع **قال** وعدة باع ودفن به كعظم الميتة وعصمها وصوفها
وقرنا وبرها فعلى لا يبايع بحوزة يوه كما يجوز بيع عظم الميتة الى اخره لانه طهرها بالدباغ والوظم
ونحوه طاهر باصل الخلقة على ما ذكرنا في باب الطهارة فجاز بيعه ولحرم السباع ونحوها وخلودها
بعد الذكاة كخلود الميتة فعلى لا يبايع حتى يجوز بيعها والانتفاع بها غير الاكل لظفارها بالذكاة الاجل
الخنزير فانه نجس العين فلا يطهرها الذكاة ويجوز بيع عظم الفل والانتفاع به عند ابي حنيفة وابي يوسف
وعند محمد لا يجوز وهو كالخنزير عده وعندهما الانتفاع **قال** وطوسق اى لا يجوز بيع علوه لما
سقط لان له حق التملك لا غير وهو ليس بمال وحمل البيع المال وهو ما يملك حران وقبضه والهوا لا
يملك حران وانما يبيع سوه قبل الاتهام باعتبار البناء والقيام ولم يبق خلاف الشرب حيث يبيع سوه ببقا
بانتفاق الروايات ومعصومة افي رواية وهو اختيار مشايخنا لانه يصب من الماء وهو مال ولهذا
يضمن بالاملاق حتى لو سقي به رجل رصته يضمن قيمته ولان المصنة من الامن حتى لو ادعى رجل شرب الرص
شربها لاف شهد شاهد بربك وسكت الاخر عن الشرب بطلت شهادتهما لاجل ايهما في من الارض
وانما يجوز سوه في رواية وهو اختيار مشايخنا لانه وان سقطت الهوا بعد البيع بل القبض
يظل البيع فعالا البيع قبل القبض ولا يجوز بيع المسيل وهمة ويجوز بيع الطريق وكهنته والمسلة يحمل
وجمع احدهما بيع رقبه الطريق والمسيل والثاني بيع حق المردود حتى تسيل الماء فان كان المراد به
الاول فالفرق بينهما ان رقبه الطريق معلوم الطول والعرض فيوزن به وانما رقبه المسيل مجهول

غير معتبر في حق الاحكام ما في حق الغاصب وغيره فقاد الله المسع ما خرج عن مله فيظهر البيع وشرطنا
اتحاد الثمنين جنسًا لانه اذا اشترى بجنس آخر غير جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن الثاني اقل لان
البيع لا يظهر عند اختلاف الجنس والدينان جنس واحد هما حتى لو كان العقد الاول بالدرهم فاشترى
بالدينار وبعثها اقل من الثمن الاول لم يجز استحقاقا وبجاء قبا كما هو قول زفر لانها جنسان حتى لا يجرى
ربا الفضل بينهما **والثاني** انهما جنسان ضرر وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو المنة فبالنظر الى
الاول يصح وبالنظر الى الثاني لا يصح فقلنا المحرم على المسع لقوله عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام الا
وقرعت الحرام الحلال رجلان باعاهما بالثمن ففقدنا كذا بالثمن نصف جسميه ثم اشترى احدهما
جسميه قبل التقدير في نصفه لانه من ابا باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وصح في نصيب شريكه لانه باع
ولا بيع له ولو قال ففقد نصيب فلان جسميه ثم قال ففقد نصيب فلان جسميه ثم اشترى احدهما كله
جسميه ففقد في نصيبه لان نصيبه وهو الربع باعه بنفسه ونصفه وهو الربع بيع له واما نصيب صاحبه
فمعتد في نصفه وهو الربع لانه باعه له وصح في الربع الاخر ففقد ثمنه لانه باع ولا بيع له وان اشترى
معها في هذه الصورة صح شرعا واحدهما في ثمنه ثمن الثمن لانه لو اشترى احدهما صح شرعا في الربع فاذا
اشترى كل واحد منهما نصفًا شاعها صح شرعا واحدهما في نصف ذل وهو الثمن ضرر وان لو باع عا لث
ثم اشترى به جسميه صح شرعا واحدهما في رده لانه لو اشترى نصفًا شاعها نصفه فبما باع
معتد ونصفه فبما باع شريكه في نصفه الذي لم يبعه له بل باعه لنفسه ولو باع مع ذل بالثمن ثم
اشترى المول جسميه لا يصح لان احد النصفين باعه بنفسه والنصف الآخر بيع له ولو اشترى المول
معتد في النصف الذي باعه هو وصح في النصف الآخر لانه ما باع ولا بيع له ولو باع لو كل له ثم اشترى احدهما
لا يصح اما لو كل لانه باع واما المول فلا بيع له **قال** وصح فيما ضمن له اي صح البيع فيما ضمن المشتري
بان اشترى ملكا بدينار بالثمن ثم باعها بدينار اخرى معها بالثمن من ابا باع قبل نقد الثمن جاز البيع في الثمن لاشترائها
من ابا باع ونفس في اخرى لانه لا بد ان يجعل الثمن بمكانة الثمن فاشترى منه يكون مشرقا لاخرى
باقل مما باع وهو فاسد ولا شيع العباد لانه ضعت بها لونه جهدا افعه حتى لو قضى القاضي بجوان صح
اولانه باعنا شبهة الربا ولانه طارى لانه يظهر بانفسام الثمن او المقاصة فلا تشتري الى غيرهما **قال**
رحمة الله وزيت على انه من ربه بظرفه ويطرح عنه مما زل ظرفه جسمين مطلقا وصح لو شرط ان يظرح بوزن
الظرف اي لا يجوز بيع زيت كل ظليل من على انه من ربه بظرفه ويطرح عن الزيت الموزون مما زل ظرفه خمسين
رطلا ويجوز ان يظرح بوزن الظرف لان الشرط الاول لا يفسد العقد والثاني يقتضيه وهذا
لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الظرف فاذا طرح جسمين مثلا محتمل ان يكونا من الظرفا واقل
الاذا عرف ان وزنه خمسون رطلا فحينئذ يجوز لانه يفسد العقد **قال** رحمة الله وان اختلفا في
الزق فالقول للمشتري لانه المتكبر لانه لو اشترى شيئا في ذق فرد المشتري الزق وهو عشرة اوتال
فقال ابا باع الزق غير هذا وهو مكان خمسة اوتال لانه ان اختلفا في الزق فالقول قول الغالب
ضمنا كان او لمنا كالغاصب والمودع وان اختلفا في الثمن فهو في الحقيقة اختلاف في مقدار
المن يكون القول للمشتري لانه ينكر الزاد ولا تخالفان وان كانا اختلاف في الثمن لان اختلاف

بجانبه

في الثمن ثبت تبعا لاختلافهما في الظرف والاختلاف في الظرف لا يوجب الخالف لانه ليس بمقصود بالعقد
ولا معتود عنه اصلا فكذا انما ثبت بتقوله اذ البيع لا يخالف الاصل ولا الخالف ورد على خلاف الناس
فما اذا كان الاختلاف في موجب العقد قصدا ضرر وان كل واحد منهما كد على عقد غير الذي يدعيه صاحبه
والاختلاف في الرق ليس معناه فلا يلحقه **قال** ولو امر ذميا بشرا فاشترى او يبيعها صح وبما عقد
اي حصة ورحمة الله وقال لا يجوز وعلى هذا الخلاف ان كل بيع الخنزير وعلى هذا القول حرم الحلال ببيع
صتيه لانه ان اذ حل تشتت الولاية من المول ولولاه للموكل في هذا التصرف حرم اذ حله كسليم
وكل يجوز شيئا بان زوجه بموسمية حيث لا يجوز بالانفاق ولا ان ما حدث له من ثمنه فصار كانه باع شريكه
نفسه ولا يثبت من المول والمول يجري حكم المبادلة حتى يحل لو كل من ربه البائع والمول بمنزلة
المشتري الا يرى انه محبس المبيع بالثمن ورد المول عليه بالعيب ويجري التحالف بينهما عند التحا حبه
ولا في حصة ورحمة الله ان لو حل اصل لفسد التصرف الا يرى انه ملك الخنزير بالارث بان كانا لذي
فاسم فان قل ان سبب الخنزير في محل الخنزير ورثته المسلمون ولذا اذا تخمر خنزير حتى على ملكه خلاف
توكل المسلم الجوسي ان زوجه الخنزير سببه لانه مفقود ومعتد به فكونه مضافا الى المول وخلاف ما اذا
انقب كافر لمسلم بخنزير لانه معتد به كالزوج فبيع الحكم فيه المسلم اذ اوصى بملكه اليه ثم يصدق بغير الخنزير
ان باعها او كل له لانه لم يملك الخنزير فلو لم يملكه المسلم ان الذي حرم ثم ينفق حرم شرعا وادخل ثمنها وفي التوكل
شرا الخنزير ملكها حكما فحلها لانه منع الاسفاح فبقيت افعه ان تصرف فباعها على وجه سقوله الى الاسفاح بقاء
فما اذا ورد ثمن او خنزير حصره وعلية ثمنه يدفعه الى المول لا يقال لملك اليه من جهة حصاره المذلل
وان كان خنزيرا ايسر به وقوله لا ولاية للموكل في هذا التصرف فكذا اذ حله منقوض مما لم يملكه ان يظل ولو كل
عن غيره بشر اعبد لانه لا ملك ان يشتريه لنفسه فلو كل من يشتريه له فاشترى له مله ومنها اذا مات
ذمي وخلف خنزيرا من الفاضل في ميثاقها وان لم يملك معها هو ومنها لو كان قسما وصيها الذي والميت
خنزير يامر الوصي المسلم ذميا ببيعها وان لم يملكه هو واما باع الخنزير سببه فان المسلم لا يملكه اشترا ولا بعا
فلا يملك لانه له حلالا لم يرد خلاف ما نحن فيه على ما معنا ولا ان المقصود من البيع الملك والمسلم اهل الملكا
والمقصود من التناح الحل ولا يفسد الحل فليفر **قال** وامة على ان يصدق المشتري او يبيع او يكتسبه
اي لا يجوز بيع امته على ان يفتقر بها المشتري شيئا من هذه الاشياء لانه عليه السلام عن بيع وشرط والاصل
فيه ان شرط لا يقتضي العقد وهو غير ملائم له ولم يرد الشرع بجوان ولم يجر التعامل فيه وفيه نفع
لا يهل الاستحقاق معسلا لما روي فان شرط فيه مما يقتضي العقد بشرط الملك للمشتري او شرط فيه الملام
للعد كالرهن والحقا له جاز لانها التوبة والنا حد الجانب الاستحقاق والمطالبة لان استحقاق الثمن
مقتضى العقد وموكله ملائم له اذا كان معلوما بان كان الرهن والحقالة معسلا او شرط فيه ما ورد
الشرع بجوان كالحمار والابل او شرط فيه ما جرى التعامل فيه بمن الناس شرا الثعل على ان يجرى بها البائع او
شركا او شرط فيه ما لا يفسد فيه لاهل الاستحقاق واهل الاستحقاق هو البائع والمشتري والمبيع
الادمي والاجنبي لا يفسد البيع لورود الشرع به او التعامل اولونه ملائما وما عدا ذلك من الشروط
مفسد لما فيه من زيادة وعمره عن العوض مقتضى الربا ولانه يقع بسببه المنازعة معرى العقد عن

مقصوده لان المقصود من شرع الاسباب في المعاملات قطع النزاع المحقق المباشر للسبب وفان
 المتناهي يجوز البيع بشرط الاعتراف وهو وانه الحسن عن ابي حنيفة لان بيع العبد اسمه متعارف
 في الوضايح وتفسيره ما قلنا **ولنا** انه لا يقتضيه العود اذ هو مقتضى الاطلاق اي تصرفه في الاقتراف
 محصيا فاشترطوا مثله فيه مفسدا له كاشترطوا المديون والاستيلاء والحقبة فيه وتفسير بيع السهم ان
 يدعى بمن عرف انه عرقه كما اذا اناعه عن يطلب رقة للاعتاق عن هنانة او ندره وقل تفسيره ان يفسد
 المشتري قبل الشراء ثم يشترطه من غير شرط في العقد ولو اعتقه المشتري جازا لبيع عتبا بيمين حنيفة ورحمة الله وحج
 بغيره بالنزاع والاحتياط عليه القصة وهو القياس لان شرط الاعتراف مقتضى مقتضيه بغيره لانه لا يرفع له كس
 الشروط المفسدة فصار اذا اناعه بوجه **ووجه** الاستصحاب ان اشترط الاعتراف من حيث ذاته
 لا يلام العود على ما سنا والزم من حيث صفة لانه منه للمالك والشئ بانه يمتنع من وجوده فيكون
 الشرط قلنا مفسدا فاذا اعتق العقد حكما جاز ان يعتق الملائمة وهو لا ينافي في الحال قبله موقوف على كراف
 الاستيلاء والديون حيث لا يعود صحيحا لهما لانها لهما نفسا بمقتضى المالك وكذا اذا اناعه بوجه آخر ولو باع
 جارية بشرط ان يطاها المشتري او بشرط ان لا يطاها فسد البيع عند ابي حنيفة لان العقد لا يقتضيهما لان
 مقتضى اطلاق الانقاع لا يخرج منه ولا الالتزام وقال ابو يوسف صحيح في الاول لان العقد مقتضى وفاء
 في الثاني لانه لا يقتضيه عند بيعه فيها لان الثاني ان لم يقتضيه العقد فلا يرجع نفقه الى احد فبان
 هذا شرط المطالبة له فلا يردى الى الزرع فلا يفسد **قال** لو اجمعا اي لا يجوز بيع العتق الا حمله
 لان ما لا يفسد افراده بالعقد لا يفسد استثناء منه والحمل لا يجوز افراده بالبيع فكذا استثناء لانه بمنزلة
 الاطراف فصا وشرطا فاسدا وفيه منفعة للبايع ففسد البيع ثم استثناء الحرة في العتق على ما ثبت من ابي
 وجوب بفسد العقد والاستثناء كالباع والحقبة والرهان لان هذه العقود تنطليها الشروط القاسدة
 غير ان المفسد في الحاقبة ما يمكنه من العقد من الشروط اي ما يقوم به العقد حتى لو كانت شروطا لا يخرج من
 المبدأ لانفسد وله ان يخرج لان الحاقبة نفسة البيع من حيث ان العقد مال في حق المولى ونفسه النكاح
 من حيث انه للزنا في حق نفسه فعملنا بالشبهة في الحال وفي وجه العقد جاز والاستثناء باطل
 كالحقة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عزوم العهد فلا يبطل العقد ويبطل الاستثناء وتكون الحرة
 نائما للام في هذه العقود بصره هو حيث صارت هي وفي وجه جواز العقد والاستثناء وهو الوصية حتى
 لو اوصى بجارية لانتان الاحتمال صحيح وكذا لو اوصى بحلها لا يخرج لان الوصية اخت الميراث والميراث
 يجري فيه هذا الوصية خلاف الحنيفة وفي العتق بغيرها الحل ولو اعتق الحرة وحده **قال**
 او يستخرج الباع شررا او اذا اناه ان يسل او يفرض المشتري دونهما او يهدى له هبة او يسلم الى كذا
 وثوب على ان يقطعه الباع او يخطه ففسدا لان هذه الشروط لا يقتضيهما العقد وفيه منفعة لاحدهما ففسد
 ولانه ان كان بعض الثمن بمقابلة التملك المشروط فهو ايجاز مشروطة في بيع وان لم يكن بمقابلة شيء فهو اعادة
 مشروطة فيه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقة في صفقة ولا ان يجل يحرق بالدين لانه شرع للربصة
 حتى يخلص من المحصل دون الاعتراف ولا ان يجل يحرق بالدين اذ هي عاصلة مضمونة بالعقد فلا حاجة
 فيها الى ان يجل فيكون اشترطه مفسدا **قال** وصح بيع نقل على ان يهدى او يهدى وقال وحده

لا يجوز وهو القياس لان فيه شرطا لا يقتضيه العقد **وجه** الاستصحاب ان الناس تعاملوه ومثله
 يترك القياس ولهذا اجزنا الاستصحاب واستصحابا للصانع والظن والهام وان كانت ايجاز على استهلال
 الاعيان **قال** رحمة الله لا البيع الى النيرود والميرجان وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يدر المتعاقبان
 ذلك معنى لا يجوز البيع الى هذه الاجال لانها مجهولة فمقتضى الى المنازعة وقالوا اذا باع الى وظن النصارى
 بعد ما شرعوا في صومهم جاز لان مدة صومهم بالايام وهي معلومة **قال** والى فروم الحاج والحصاد
 والرباس والقطاف اي لا يجوز البيع الى هذه الاجال لانها تقدم وشاخر مبدون مجهولة وهذا لان هذه الاشياء
 افعال العباد فمستحب محاسب ماسدوهم والاجال شرعت بالاوقات قال الله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي
 من امت الناس وكذا الى الخزانة وما ذرونا وهو حرا الصوف وكذا الى الجذاد بالذال المعجمة عام في قطع المهاد
 وبالمهلة خاضعة الخلل والحصاد بفتح الحاء وشرها قطع الزرع وفري بهما قوله تعالى وانواحدة يوم
 حصاده والقطاف قطع العنب من العرم والرباس ان يوطى الطيغام **الرواب** **قال** ولو هل الى هذه
 الاوقات صح لان هذه جملة هبيرة وهي محتملة في الختالة لونها تسمى بغيرها للناسح منها خلاف البيع
 لانه مباداة المال بالمال فيكون مباداة على الماكبة والمضاربة فاذا كانت سيرة امكن وجهها باصاها
 خلاف ما اذا كانت فاحشة كالخالة الى هبوب الريح لان الخالة نسبة الذوات والذوات النزل انما محصيا
 من غير ان يغاله شيء وفي الذوات الجحالة وان كانت فاحشة وهي معلومة انها باعتبار الرجوع على المكوث
 عنه ولا يخل الجحالة في المقامات وان كانت سيرة فعملنا بالشبهة في الحالين الا ترى ان الجحالة في
 الخالة تحمل في اصل الدر حتى لو عمل بما ذاب له على فلان صح فيا لوصف وهو الاجل اولى خلاف البيع حتى
 لا يبيع من مجهول اجلا فكذا في وصفه **قال** ولو اشترط الاجل قبل خلو له صح اي لو باع الى هذه الاجال
 ثم اسقط المشتري الاجال قبل ان يخذ الناس في الحصاد والرباس وقبل قدوم الحاج جاز البيع وفان
 زفر والشاخي لا يجوز لان العقد قاسدا فلا يفسد صحيحا باسقاط المغيث كما اذا اسقط الدرهم الزائد
 عن بيع الدرهم بالدرهم وكما اذا تزوج امرأة الى عشرة ايام ثم اسقط الاجل **وانا** ان المفسد شرط
 خارج عن طلب العقد وهو سمر ولهذا اختلفنا الصحابة فيه فمذهبنا صحيحا عندنا انه ان يقول العبد موقفا
 فبالاستقاط يفسد انه ان جاز انا على ما قاله مشاخي هو الصحيح لان فسادا باعتبار انه يقتضي المنازعة
 وقبل حبه لا منازعة فلا يفسد الاول قول مشاخي العراق وعلى هذا الخلاف كل عقد معلق صحيحا باذالة
 المفسد معتقد فاسدا غدرهم وموقوف فاعند مشاخي علاوة الدرهم الزائد لان فسادا فيه في طلب الصواب
 لانه في احد الوضين وعلاوة الاجل في النكاح لانه عقد غير النكاح وهو المنفعة والعقد لا يفسد بغيره
 وقوله ولو اسقط الاجل قبل خلو له اي اسقطه من له المرفقة وهو المشتري لان الاجل حق فيفسد باسقاطه
 ولا يشترط فيه التراضي وقول القدر في محضه فان تراضيا باسقاط الاجل وقع ايضا فافاد صرح الشرط
 لان مرفقه الحق يعني ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن لانه ايجاز لانه نازل الدر والجملة في
 نازل الدر محتملة لخلو العقد عن المفسد خلاف ما اذا كانت في العقد لان الجملة مقارنة له ففسده
قال ومن جمع من حروجه او من شاة ذنوبه ومشتري بطل البيع فمما وان جمع من عدي ومدير او من
 عدي وعدي غيره او من ماله ووقف صح في الثمن وعدي والمالك **اما** الاول فالمدور على اطلاقه قول

ن

ل

ل

اي حصة وعندهما ان بين ثمن كل واحد منهما في العبد والذبيحة والافلا لانه اذا ابرئ ثمنهما صار
فستات الفساد بقدر الفساد خلاف ما اذا لم يتم لكل واحد ثمنه لا يبقى ثمنها لحصة ابرأ وهو لا يجوز له
ان الصلوة مستحقة ولا يمكن وصلها بالصحة والفساد فبطل وهذا لان الحصة لا بد من ان يكون
لغير شرطه وهو الماله فيكون قول العقد في الحر والمسيبة شرطاً لجواز العبد في العبد والذبيحة فبطل **اما**
الثاني فهو قول علماء المالكية وقالوا لا يصح ان يحمل العقد المجموع ولا يتصور ذلك لانها المحلية في المذبر
وخو كالم الولد والمحاب وقد جعل قول العقد فيه شرطاً للصحة العقد في المال فبطل كالفضل الاول والثاني
بين الفضلين لا يحد مطلقاً ولهما اذا لم يفصل الثمن ان المذبر وخو يدخل تحت البيع ثم ينقص حقه فيقسم
الثنى عليهما حالة البقاء وهو غير مفصل وفي الفضل الاول الحر وخو لا يدخل تحت البيع اضلاً فلو جاز البيع فيما
ضم اليه لجاز بيعاً بالحصة اشد فلا يجوز بلجها لانه عند العقد خلاف الناح حيث يجوز نواح المحللة اذا
ضم اليها الحرمة فعقد عليهما محله لان الناح لا ينطبق بالشروط الفاعلة ولا يحتمل المهر فلو صححوا ذلك
على ان المذبر وام الولد والمحاب وعبد الغير يدخل في البيع ان الفاضل لو قضى جواز بيع المذبر وام الولد
مفرد وفي المحاب مفرد وفي الاصح وفي عبد الغير باجاة مولاه ولو لانه مال ولم يدخلوا في العقد لما
فقد كما في الحر والمستته وانما يخرجون من العقد بعد الدخول لاستحقاقهم انفسهم في المذبر وام الولد
والمحاب وفي عبد الغير لا جرم مولاه فلا يجوز بيعاً بالحصة اشد لانه حالة العاقل لا نفس وما اذا اخرج
ملك وقدر واثان في رواية ففسد في الملك لان البيع لا يفسد على الوقف لانه صار حراً عن الملك
والتملك فصارت مما لو جمع بين حر وعبد ذره العقبة ابو الليث في قوله ولا يصح ان يجوز في الملك ان لا يثبت
مال ولهذا منع به اسفاح الاموال غير انه لا يتبع لاجل حق تعلق به وذلك لا موجب فساد العقد فيما
ضم اليه كالمذبر وخو خلاف المسجل حيث يبطل العقد فيما ضم اليه لانه ليس بمال ولهذا لا يمنع به
اسفاح الاموال فصارت كالحرة ولو باع ونية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح لما ذكرنا وقال في
المحصر قبل يصح في الملك وهو الاصح لان البيع يفسد على الوقف لانه مال مقوم الامرى انه ضمن بالالا
وهذا مشكل فان المسجل كالحرة على ما بينا منعت جواز البيع فيما ضم اليه ولا يسلب هذا الا اذا جعل استثناء
للمساجد فكذلك كانه باعته غير موانع المساجد **فصل** في بيع المشتري بالبيع في البيع
الفاقد وكل من عوضه مال ملك البيع بغيره معناه اذا قضيه ماله ولزمه قيمته اذا ابرأ القبط
بامر الباع وفي العقد عوضان وكل واحد منهما مال ذره البعض لانه قبله لا يفسد الملك وذره البعض
الفاقد احترازاً عن الباطل فانه لا يفسد الملك على ما عرف ولا بد له من ذره مخرج عند الافتراق وقبله في
المجلس كمن بالدلالة لان البيع تسلط منه على القبط اذا مراده ان يملك المشتري ولا يجوز ذلك لاجل القبط
فان تسلطاً منه عليه كما في الهبة خلاف البيع الصحيح فان ايجاب فيه لا يجوز تسلطاً منه على القبط
لان مقصوده وهو التملك يحصل له فيه فلا حاجة الى اتيانه هذا اذا لم يقبض الثمن وقضيه وهو
مما لا يملك بالبيع كالحرة والخير وان كان مما يملك به وقضيه كان ذره ثمنه بالعوض لانه لا يحتاج فيه
الى التصريح به وان كان بعد المجلس وشرط ان يكون في العقد عوضان حل واحد منهما مال لا يفسد في
البيع وهو مباداة المال بالمال يخرج عنه البيع بالمتة وخو والبيع مع ثمن في العبد ورواية خلاف البيع

بامر الباع
في البيع بالبيع
في البيع بالبيع

مع السلوك حيث يعقد وقوله ماله المبيع بغيره معناه يوم العرض لانه به وخلف ضمانه وعند
غيره يوم المبيع لانه يوم سقر عليه اذا كان المبيع مزق وان كان مزق وان الامثال ملكه مثله
اذا هو الاعدل لكونه ماله صوره ومعنى فلا يفسد منعه مع امكانه كما في القبط وهذا على قول مشايخ بلخ
وقال مشايخ العراق لا يملك الفرس وانما يملك فيها المصروف خاصة بحكم تسلط الباع عليه استدلوا
بما قال محمد رحمه الله انما جازعه لان الباع سلطه على ذلك وقال ايضا من اشترى ذرا او اشرا فامدا لا شقة
للمتبع فيها ولو ملكها المشتري اخذها المتبع وكذا لو اشترى جارية لا يملك له وطبقا ولو وطبقا عليه
العقد اذا دفع السداد ورد مال الباع ولو ملكها الحل ولم يجب العقد لمصاد منه ماله كالهبة الموهوبة على
له وطبقا ولا يجب عليه العقد اذا رجع الواهب فيها وكذا لو رجع ماله لا يطبق له المبيع ولو ملكها الطالب
وكذا لا يملك له اكل طعام اشترى فاسداً ولو ملكه حل **وجه** القول الاول وهو الاصح ان الاب او
وصيه لو باع عدلاً للصغير مثلاً فاسداً فاعقبه المشتري فقد عاقبه وكان الولد له ولو لم يملكه لما عاقب لان
الاب والوصي لا يملكان الاعناق ولا التسلية عليه وكذا لو اشترى ذرا او اشرا فاسداً بيعت بغيره اذا
اخذها المشتري بالشفقة ولو لم يملكها لما استحق الشفقة وكذا لو اشترى جارية ورد مال الباع على ان يجب
عليه الاستبراء ولو لم يخرج عن ماله لما وجب وانما لم يحل له التصرفات من الوطى والاحل ولم يجب الشفقة
فيها لان الاشتغال بالوطى بخو اعراض عن الرد وهو واجب شرعاً وفي قصداً الفاضل بالشفقة فانه
الفساد وبقدره وما ذكره محمد رحمه الله من التسليم لا يدل على انه لا يملكه اذا المشتري تصرف فيه
المبيع فتسلط الباع بسبب ملكه اياه وقال المشافعي رحمه الله لا يملك بالفساد العبد ولا التصرف
وان قبضة لانه محظور لكونه من ماله عنه والذبيحة يفتى الحرم والمالك لونه وروعة الى قصداً الماروب
ووسيلة الى تحصيل المطالب فلا يملكه اذ لا يملكه والملازمة شرط من الارض والموت ولا ان يملك
بيع للمشروعة للفساد من كونه مشروعة ومن كونه من ماله عنه لان الذبيحة يفتى حرة والمشروعة يفتى حرة
ومنها ثنائ فان باطلاً الا لانه لا يفسد قبل القبض ويؤثر اذ الحرمة والفساد فاقى ثبت له الملك
فيه فصارت كالحرة وبيع الحر بالارحام **ولنا** ان ذره البعض صدق من حله مضافاً الى محله فوجب القول
بافقاده ولا يخفى في الاهلية والمحلية وروعة مباداة المال بالمال وفيه الخلاف والنهي عن الافعال
الشرعية بقرار المشروعة عندنا خلاف الذي عن الاقال الحسنة لان الذي يفتى القصور ولهذا لا يفتى
للإعنى لا يفتى ولا لا فتان لا يفتى لقدم المصور منه فاذا كان من شرطه التصور فصور الافعال الشرعية
بالشرع فاذا لم يكن مشروعة لم يكن متصوره فبطل الذي اذ حصة التي تصرف في المحل بالبيع مع قيام
المنع عنه وهو المحل على حاله فاقضى وجوده ووجوده بالشرع فصارت مشروعة ضرورة صحة النهي
والافعال الحسنة متصوره بما يقع فلا ضرورة الى جعلها مشروعة وهذا خلاف ما يفتى فانه تصرف في المحل
بالذبيحة من غير تعرض للمكسب فانما في طريق بعض فلا يمكن حمل احدهما على الآخر وتحقق هذا ان النهي
عن العقود المشروعة لا يخرجها من ان يكون مشروعة وانما تحرم مباداة بها وتحصل الحكم بذلك السبب
مع ثبانه سبباً له عندنا فاذا كان الذي يفتى في غيره كالباع عند ان الحرة فانه مشروعة على حاله
فقد لحقه غير انه محظور ولا يفتى الباع عندنا الا ان يفتى عنه لغيره وفما نحن فيه لفتى في نفسه ولا يفتى

عليه ما ليس في معناه لانا نقول الذي فيها المعنى في غيره لان ذلك الغير في المستند اليه منفصل عنه بخلاف
لغيره مما هو فيه متصل به وصفاً فان الموصوفين المعنى في غيره لا يري انه لولا الشرط لما كان العطف غايته الامر
ان الوصف اقوى اتصالاً من المجاوزة وذلك لا يوجب عدم المشروعية فلان مشروعية ما لا ينافي مع مشروعية بوقته
وظهور اثر القوة في انعقادها فاستدلالنا بالملك لا بالقبض وهذا لانه لو اوجب الملك قبلة لكانت بلا عجز
اذ المستلزم لا يوجب الفساد وضمان القيمة لا يوجب لبا القبض ولا يوجب لرفع هذا القبض للفساد المتصل به
فوجب الامتناع عن المطالبة اولى وذلك لعدم الملك ولان ثبوت الملك به قبل القبض يوجب ان يقر
الفساد من حيث ان هاتين هما حجتان عليه تسلم ملك غيره وبما للقبض من العقد وحواله بينهما منافاة هنا
لاننا في احوال مشروعة ونحو وجه دون وجه على ما معنا والمثنية ليست بمال في حق احد فاعدم الشرط واذ
باع الخمر بالدينار لم يملكها من قبل العقد فلو افترق لوجب قيمتها بعد فسخ العقد
والقيمة لا تصح حثماً وانما حثماً اذا لم يملكها في الشرع ان جاز القيمة مسعاً في صورة من البياعات
قال رحمه الله ولعل منهما فسخة تعني على كل واحد منهما فسخة لان دفع الفساد واجب عليهما واللام
حرف معنى على قال الله تعالى وان اساءتم فلما اي فعلها وتمكن كل واحد منهما من البيع قبل القبض فلم يملك
لان البيع الفاسد لا ينفذ الملك قبل القبض فان منزلة البيع الذي فيه الجوارح ما زل واحد منهما بتسليم
من فسخه من غير رضا الاخر لانه يتوقف على علمه لان فيه الزام الفسخ له فلا يلزم بدون علمه وانما بعد
القبض فان كان الفساد في قبل العقد بان كان واجباً الى احد البدين كالبسج بالخمر او الخمر في كذا ذلك
ينفذ احدهما بالفسخ لقوة الفساد وان كان الفساد لشرط زائد بان باع الى رجل مجهول او غيره مما فيه
منفعة لا يملك المتعاقدين من جواز لزم له منفعة الشرط الفسخ دون الاخر عند مجرد لان منفعة الشرط اذا
كانت عامدة اليه كان فادراً على بصحة عقد الشرط فان في حقه بمنزلة الصحيح لغيره علمه فلو
فسخ الاخر لا يطل حقه عليه وعندهما لعل منهما فسخة لانه مستحق القبض حق الشرع فاسمى الزوم من
العدد ومن له النفع قادر على تصحيحه بالحدف والهلاك على ما قبل التصحيح بفسخه يعلم صاحبه في الحل
وعند اي يوسف لا يشرط عليه **قال** الا ان بيع المشتري او يهب او يحرر او يبي او يذبح او يفر
فيه هذه التصرفات للسرور احد منهما ان يفسخ لان المشتري ملك البسج بالقبض فينفذ فيه تصرفاته فانه كلما
وسقط بيعه حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفاً قبل الفسخ او لا فبذلك الا الاجارة والناح
فانما لا يقطعان حق البائع في الاسترداد لان الاجارة عهد صنعت بفسخه بالاعتداء والفساد الشرع
فسخه والناح لا يمنع فسخ البيع بفسخه ويرد على البائع والناح على حاله وما عدا هاتين التصرفات
يقطع حق الاسترداد لانه تعلق به حق العبد والبيع لم يفسخ وما اجتمع فيه حق الله وحق العبد لا
وقد علق حق العبد حاجته وغنا الله تعالى بخلاف حق الشفعة حيث سقطت منه تصرفات المشتري لانه حق
العبد فانت اولى بالشفعة ولا يملك بالتعلق قد يملك حجب قيمته والبيع الثاني مشروع باصله وصحة
والاول مشروع باصله دون وصفه فانما الثاني اولى بالاعتبار وهذا الهبة مشروعة باصلها وصحتها
فانت اولى ولا تصرف المشتري يحصل بتسليم البائع فلا يفسخ خلاف الشفعة حيث سقطت تصرفات المشتري
لعدم التسليم منه والعتابة والرهن نظر البيع لانهما لا زمان الا انه اذا عجز المالك او فلك الرهن

يعود حق الاسترداد لوقال المانع وهذا الوجه في الهبة عاد حق الاسترداد سواء كان نقضاً او غير
قضاً لانه يعود اليه قدم ملله في الوجهين وفي الرد بالمعيب يعود حق الاسترداد لما ذكرنا وهذا كله اذا
عاد البيع للمالك المشتري بما حثون فسخاً قبل قضاء الغاضي بالقيمة على المشتري وان كان بعده لا يعود
حق الاسترداد لانه قدم له يوم الغاضي فلا يفسخ قضاءه بعد ذلك كما بعد القبض اذا انقضى عاود
ما قضى على الغاضي بالقيمة وتعلق حق الوارث به لا يمنع حق الاسترداد لان ملك الوارث خلافة لملك
عنه ما كان للورث ولهذا يرد بالمعيب فيما اشتراه المورث ويرد عليه خلاف ملك الموصي له على ما عرف في
موضعنا وقوله ابو بصير اي يقطع حق الاسترداد بيمينا المشتري في العقد والمشتري شرافاً وهذا عند
ابن حنيفة وعندهما لا يقطع وعلى هذا الخلاف الغرض لهما ان حق البائع في الاسترداد اقوى من حق الشفعة
في الاخذ حتى يحتاج في الاخذ بالشفعة الى القضاء وبطلاننا من ولا يورث خلاف حق البائع ثم حق الشفعة
ثم ضعفه لا يطل بالبناء والغرض لهما ان البناء والغرض حصل بتسليم البائع وهو مما يقصده
الدوام مسقط حقه في الاسترداد كالمبيع خلاف حق الشفعة لانه لم يوجبه منه التسليم ولهذا لا يسقط بيع
المشتري وهبته وهذا بيمينه وشك يعقوب في حفظ الرواية عن ابن حنيفة ونقص محمد رحمه الله ان الشفعة
انما اخذ العتاق والمشتري شرافاً بالشفعة اذ ابى المشتري فيه عنده والبيع الفاسد لا يوجب فيه الشفعة
ما دام حق الاسترداد باقاً فلما وجبت فيه الشفعة عنده علم ان حق البائع في الاسترداد قد انقطع عنده
وهذا ظاهر فاذا اخذت الشفعة باخذها بالقيمة بما اذاعه المشتري فانه ياخذها بالقيمة ان اخذت
الاخذ بالبيع الاول ونقص الثاني وان شا اخذها بالبيع الثاني فبفسخه لانه بيع صحيح فاملن الجواب ثم
فاذا اخذها بالشفعة نقص البناء والغرض مما يفعل في البيع الصحيح ولا يقال ان بعض المبيع البناء
عاد حق الاسترداد لوقال المانع لانا نقول سقطت منه ما دخل في مله وملكه مانع من الاسترداد شح
الاصل هو ان المشتري يبيع بالبيع فلا يقطع حق المالك في الغصب سقطت به حق البائع في المشتري
فما اذا كان حنطة فظهرها ولو صنع الثوب روى عن محمد ان البائع بالجوارح ان شا اخذها واعطى ما زاد فيه
الصنع وان شأضمة قيمته مما في الغصب **قال** وله ان يمنع المبيع من البائع حتى ياخذ الثمن منه يعق
اذا تقاسم بعد قبض الموضع كان للمشتري ان يحبس المبيع حتى يرد البائع الثمن الذي قبضه لان المبيع
مقابل له بمصدره يوجب كالمهرن واقرب منه المبيع وان ما ذاع البائع فالمشتري اخيه حتى يسوي الثمن
لانه يردم عليه حال حياته وكذا ان قدم على تحمضه بعد وفائه وعلى هذا الباب الديون والورثة وعلى هذا
لو اسناج اجارة فاسدة ونقد الاجرة او ارض بها فاسداً او ارض فاسداً فاسداً واخذها وهذا
لانه ان يحبس ما ارض حتى يفسد ما نقد اعتباراً بالاعتداء الجارة اذا فسخها لا يفسد ما وضعت فوجب التسوية
بين البدين قال مات المورث او الراهن والمستقرض فموتوا حتى ما في من المقبوض من سائر الغرض ما ولو
اشترى من عدته عبداً من سابق له عليه شرافاً وقبض العبد باذن البائع فاذا ذاع البائع استرداد
العبد حكم الفساد للمشتري ان يحبس العبد لاستيفاء ما له عليه من الدين خلاف الصحيح وهذا لو كان
الاجارة بد من سابق عليه وقبض المستاجر العبد ثم فسخ المورث الاجارة علم الفساد له ان استرد
العبد قبل انقضاء الاجرة وليس للمستاجر الجلس بالاجرة خلاف الصحيح وهذا الرهن الفاسد لو كان

القيمة بقضاء

الاجارة

بد من سابق عليه **قال** وطاب للبائع ما ربح لا للمشتري اي لو اشترى شيئا بعين بالعمس مما لا
يعتبر كالدراهم والدنانير وودع كل واحد منهما طاب للبائع ما ربح في الثمن ولم يطب للمشتري ما ربح
في البيع لان العقد يتعلق بما سعى ممكن الجث فيه ولا يتعلق العقد الثاني بما لا سعى بل بحث مثله في
الدنم فلم يملن الجث فيه فلا يجبا التصديق في الجث الذي لفساد الملك وان كان الجث لعدم
الملك كالمغصوب والامانات اذ اخان فيها المومن فانه مشتمل ما سعى وما لا سعى عند اي حنفية
لعلق العقد ملك الغير فمما يتبع حقيقة وفما لا يتبع شبهة من حيث انه يتعلق ملك الغير سلامة
البيع وصدق الثمن وعند فساد الملك قلب الحقيقة شبهة معتبر والمثلية من لاي شبهة شبهة
فلا يصير فصا في الحاصل لان الاموال نوعان ما سعى بالعقد وما لا سعى والحرمة نوعان حرمة لعدم الملك
وحرمة لفساده وقد ذكرنا هما فاما مله وهل يتبع بركة المغصوب من الثمن بعينه في البيع الغايه ايام اقل
تبعين لانه قبض بضمون بالمثل فصا وكما لعقب وملا لا سعى لانه مله بالقبض فصا كما لو مله بالعقب
ما في البيع الصحيح والاول اصح وهو قوله اي مله في رواية اي جمع ومن على هذا لا يطب له ما ربح
في الثمن عند ما في المغصوب **قال** ولو ادعى على الخريف فضاها اياه ثم نضاد قائنه لاني عليه طاب له
رجه اي رجه في الدراهم لان الجث لفساد الملك هنا لان لا ربح وجب نضاد فيما اولا مله ثم استحق
بالنضاد وانه لا ربح عليه وبذلك المستحق مملوك لا يرى انه لو باع عبدا بجارية فاعققه المشتري استحق
الجارية لا بسطل العتق في العبد ولو لانه مملوك لا بسطل لانه لا عتق فيما لا مملوك ادم وكذا لو خلف ان
يفارق غريمه حتى يستوفي منه دينه فباعه عبدا لغيره بالدين فقبضه الخالف وفارقه ثم استحق العبد
مولاه ولم يحل البيع لا بحث الخالف لان المدين ملك ما في دينه باسبع وهو بطل المستحق فلا بحث الخالف
بالاستحقاق فاذا كان مملوكا وهو مستحب ختم لونه مما لو ملكا لغيره لا يعمل فيما لا سعى ويعمل فيما سعى
على ما تقدم من قبل **قال** وانه الفضل والسوم على سوم غيره والفضل بفضلهن ويروي بالسوم ان السوم
السلقة بازيد من ثمنها وهو لا يرد شرها بل يرد غير مبيع فيه وانما رها لما روي عن عمر رضي الله عنه
انه عليه السلام نهى ان يبيع حاضر لباد وان شتا جوارا واما احمد ومسلم والبخاري وقال عليه السلام
لا يحط الرجل على خطبة اخيه ولا تسوم على غيره وفي لفظ لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يحط على خطبة اخيه
رواه احمد ومسلم والبخاري والمن اد بالبيع المترا وروي احمد عن ابن عمر انه عليه السلام قال لا يبيع احدكم
ولا يحط على خطبة اخيه الا ان ياذن له وروي النسائي انه عليه السلام قال لا يبيع احدكم على بيع اخيه حتى
يمناع او يذره ولا يذره في ذلك احاشا ولا يذره اياه فكه وانما حرمة الفضل فيما اذا كان الراغب في السلقة
يطلبها عمل ثمنها واما اذا اطلبها بدين ثمنها فلا بأس بان يرد الى ان يبلغ ثمنها وكذا السوم انما حرمة اذا
جنى قلب البائع الى البيع بالثمن الذي سماه المشتري واما اذا لم يجنى قلبه ولم يرض به فلا بأس بغيره ان
لشتره بازيد لان هذا بيع من يزد وقد قال ابن عمر انه عليه السلام باع قد حاء وحلما فمن يرد رواه
احمد والترمذي ولا يبيع العتق والحاجة ماسة اليه وكذا النبي عن الخطبة محمول على ما بعد الاتفاق
والتراضي **قال** وبلغني الجلبا يره لقي الجواب وصورة ان واحد من اهل مصر تلقى المنة فبشر
منهم ثم تسعه بما شاع من الثمن وانما ربه لقول ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام نهى عن تلقى المؤرغ

هذا الحديث في صحيح البخاري

فما هو

رواه احمد والبخاري ومسلم وعنه اي هريرة انه عليه السلام نهى ان يلقى الجلبا حديث رواه احمد ومسلم
وعنه اي هريرة الحديث هذا اذا كان يضر باهل البلد بان كانوا في حط وان كان لا يضرهم فلا بأس به والا
اذ ليس السعر على الواجب **قال** وسع الحاضر للباد يماري عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلقوا الرجلان ولا يبيع حاضر لباد فيقبلان من عباس ما قوله حاضر لبادي
قال لا يجوز له شتما ذراة البخاري ومسلم والاحمد وابوداود وغيرهم وعنه جابر انه عليه السلام قال لا يبيع حاضر لبادي
دعوا الناس رضى الله عنهم من حضر رواه مسلم والاحمد وابوداود وغيرهم وقال ابن عباس رضي الله عنهما لفضنا
ان يبيع حاضر لبادي رواه البخاري والترمذي وفي تفسيره ما ذكرناه عن ابن عباس رضي الله عنهما وفي الحديث
هذا اذا كان اهل البلد في حط وعوز وهو بيع من اهل البلد وطحا في الثمن العالي لما فيه من لاضراره
واما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر وفي شرح المختار هو ان يلبا ببادي السلقة فياخذها
الحاضر ليعمل به بعد وقت باع من السعر الموجود وقت الجلب **قال** والبيع عند اذن الجنية لقوله تعالى
وفروا بالبيع لان فيه خلافا لواجب على بعض الوجوه وهو البيع بان يقدرا البيع او قفاله وذكر ان
النهاية انهما اذا اتيا معا ومما يمشيان فلا بأس به وعنه اي اصول الفقه اي ليس وهذا مشتمل فان الله
قد نهى عن البيع مطلقا من المطلق في بعض الوجوه حتى يخصصا وهو بيع فلا يجوز بالراي والاذن للمعاري
في حرم البيع هو الاول اذ اوقع هذا الزوال على المختار وقد سناه في باب الصلاة **قال** لا يبيع من يزد
اي لا يبيع من يزد وقد سناه **قال** ولا يفرق من صغير وذئب ثم حرم منه سوا ذلك الاخر صغيرا
هتله او ذئبا لقوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما ومن اجنبت يوم النكاح
رواه احمد والترمذي وعنه اي رضي الله عنه انه قال امر في النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيع غلاما من اخوان
صغيرتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال ادركهما فاربعهما ولا يبيعهما الا سمعا رواه احمد والي
رواه وهب في النبي صلى الله عليه وسلم غلاما من اخوان يبيع احدهما فقال لي ما فعل غلاما ما فاجابته
فقال لي رده رده رواه الترمذي وابن ماجه وعنه اي موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق
من الوالد والولدين ومن الاخ واخيه رواه ابن ماجه والدارقطني وعنه اي انه يفرق بين جارية وولدها
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورد البيع رواه ابوداود والدارقطني ولا زال الصغير لشتما
بالصغير والابن بالابن شتما هذه وشتم عليه ويقوم بحواجه باعتبار المتفقة الناشئة من قرب
القرابة وفي المرفق بينهما الحاضر الصغير وترك المرحمة عليه وقال عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم
يوقر كبيرنا فليس منا ولا يذره اجتماعهما في مله حتى لو كان احدهما له والاخر لانه الصغير له ان يبيع
احدهما لان الملك مفروق فلا يملكه الهى عن المرفق ثم المنع معاول بالقرابة المحرمة للناكح حتى
لا يدخل فيه قرب غير محرم ولا يحرم غير قريب ولو كان المرفق محرم مستحق عليه لا يكره كرمع احدهما
بالجنايه ويوجه بالدين ووجه ما ذهب الى المنع عن المرفق لرفع الضرر عن الصغير فلا عمل من دفع الضرر عنه
على وجه يلحق الضرر بغيره وهو المولى لانه يضره بالزامة القدر الاولى الجنايه والزامة العتق للغير
والزامة المعيب من غير اختصار وكذا لا بأس بالزينة اذ اعذر اخر ارج احدهما بالدين او الاستسلا
او الحاجة لما ذكرناه ان يبيع احدهما وان كان فيه مرفق لانه انفع له من بقائه على الرق ولانه

ليس يفرق معنى لان الحر قد وازيد وادعه حيث ذ او ولله ان يبع احدهما مطلقا فله ان يشتره
او يملكه لانه في الاعناق وكذا في البيع ولو كان الولد مستقلا وامه كافره بان اسلم ابوه وسبعه
فيه وهو لا يملكها فربما يبيع الولد وحده لانه خير له من بقائه في ذل الكفر وفي النهاية هذا كله
اذا كان المالك مسلما حران او مكاتب او ما ذ وناله في النكاح واما اذا كان كافرا فلا حرة الذي يزوج لان ما فيه
من الافراط عظم والحقا دغير محاطين بالشرع ولو كان للصغير قرسان مستويان في القرب فان اختلفت
جهة قرابتهما لا يفرق ولا يباع واحدهما دون الاخر وذلك مثل الاب والام واخت الاب واخت الام
او ابون بان اذ غدا رجلان معا او معهما وخاله لان لكل واحد منهما شفقة ليس للآخر وله بكل واحد منهما
استيفان خلاف الاستيفان من الآخر وان اختلفت جهة قرابتهما لا يفرق والخال من اب والعم من ام وام
او اب وام كمن يباع احدهما معه لان حق الصغير من ماله مبدعه او ميراثه مع الواحد منهما لانه يستأجر به
ويؤتمن بحواجه وان كان احدهما اقرب من الآخر لما لو كان مع الام والجدنة عمة او خالة او اخا او اخوة والاموات
او كان مع الاخت لاب وام اخت الاب او لام لا يفرق بالاعداد لان شفقة مع شفقة هو الاقرب كالمعدوم
ونفقت البيع في الكل لان الذي يفرق وهو ما فيه من اجناس الصغير والاضراب اهل المدا والوارد من اهل البسر
المسعر عنهم ويخوذ للرجل ما عتق فلا يوجب الفساد وعن اي يوسف انه يفسد البيع في قرابة الولاد ويجوز في
غيره وعنه انه يفسد في الجمع لما ذ وناله عليه السلام رد البيع في الولاد وامر بالرد في غيره وكذا في العتق
وهو لا يجوز لان في العتق والهدية ان ذ كن البيع صدر من اهله مضافا الى محله هبة والهدية مخرجه
غير متصل به فلا يوجب الفساد كالباع عند الاذن والشرع اما استقامة غيره والمروى يجوز على الاقالة وعلى
بيع الاخر ممن كان ماله احدهما **قال** رحمه الله خلاف البير من والزوجين حيث يجوز بغيرهما لان
المهر ورد على خلاف الفاسد في الزنا المحرمه للزناح اذا كان صغيرا فلا يلحق به غيره لان النكاح والزوجين
وان كانا صغيرين ليسا في معنى المنصور من ماله وذات صلة من الاقرب انهم اصحاب من فزان سبييا وفيهم امرؤ
معها بنتها ماله ابو حنيفة انها وكان عليهم امرا فلما قدر مولا المدينة فتيان له النبي صلى الله عليه وسلم اسلمة
هب الى المرأة فذكر انها اعجبته ولم تحب لها فوثقها ثم قال هي للربا وسول الله فبعث لها علة الملام الى اهل
مكة وفي ادمهم اسارى من المسلمين فنداهم تلك المرأة والحديث فيه طول رواه احمد ومسلم وفرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ما ربه وسيرين وكا ما امنن اخن ولو كان مع امرأة مسبية صلى الله
عليه وسلم لا يثبت نسبها منها لانها عمل السبي على الغير ولا يفرق بينها وبينه لان قول الواحد مقبول في الدنان
لا سيما في موضع الاحياط وقد جهر فيه امانة الصدوق ولو باع الام على انه بالحياد ثم استرى الولد
حرة السبي لانها اجتمعا في ماله فغير مفرقا بالسبي ولو كان في ماله مبيع واشترى امه بشرط الحنابلة
ان يرد بها بالانفاق اما عند ابي حنيفة فلا يملك بيعهما في ملكه فلم يرد بها واما عندهما فلا يملك لولم يرد
الرد لصدره لان الفسخ حقه ولا يمنع منه قايده **باب** **الاقالة**
قبل الاقالة مشتقة من القول والهمزة السالبة اي ازالة القول الاول وهو ما جرى من ماله من البيع
اذا زال شقوه ولا يباح بيع هذا الام قالوا قلنه البيع بالشرع قبل ان يرد على ان عتقه بان ولو كان من القول قبل
قلنه بالضم وقد قالوا قاله البيع فلا وهذا اول من الاول وفيه مشروعة مندوب اليها لقوله عليه السلام

من اقال ناد ما بيعته اقاله الله عتقه يوم القامة **قال** رحمه الله هي فسخ في حق المتعاقدين متى في
حق ثالث وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله الا لا يمكن جعله فسخا بان ولدت المسوقة بعد الفسخ وهلك
المبيع في غير المقايضة فبطل الاقالة وسبق المبيع على حاله لتعذر الفسخ اذا الزيادة المفصلة المتولدة من
المبيع منع الفسخ لما ذ وناله في باب الرد بالعيب ولا يتصور البيع بعد هلاك المبيع على ما ينسب فبطل هذا اذا
فقد العيب والعيب وان كان قبل الفسخ في حق الطرف غير المتعاقدين لم يرد جديبا وقال ابو يوسف
في بيع الا ان لا يمكن جعله فسخا بان كانت قبل القبض في المقول او كانت بعد هلاك احد العوضين في المقايضة
فجعل فسخا الا ان لا يمكن جعله فسخا بان كانت قبل القبض في المقول او كانت بعد هلاك احد العوضين في المقايضة
اخر او هلاك السلعة في غير المقايضة فبطل وسبق البيع الاول على حاله لان بيع المقول قبل القبض
لا يجوز والفسخ حوز بالتميز الاول وقد سمينا خلافا وقال محمد بن مسني اذا اقر رجلا فسخا بان فسخا بلا
بالتميز من التميز الاول او بخلاف جهة او ولدت المسوقة قبل القبض فبطل فسخا بان لا يمكن جعله فسخا
ولا فسخا بان كانت قبل القبض بالتميز الاول او بغير شرط فبطل وسبق البيع الاول على حاله لان البيع لا
حوز على خلاف التميز الاول والبيع لا يجوز قبل القبض وبالا ل من التميز حوز فسخا عنده بالتميز الاول لان
سلوت عن بعض التمير وهو لو سكت عن التمير فكذا اذا سكت عن بعض التمير لكان اللفظ موضوع للفسخ
والرفع يقال اللهم اقلني عتري في عمل بمقتضاها واذا اقر رجلا فسخا بان فسخا وهو البيع فلهذا صار فسخا في غير
ثالث لعدم ولا سيما عليه ولا يوجب فسخا فسخا فسخا من الجانبين عوض ماله بالراضى وهو البيع والهدية للثاني
دون الاقالة المحررة كالاقالة بشرط براءة الاصل حرة الماله وبالعكس فسخا ولهذا تبطل اقالة البيع وشرط
بالعيب ويجوز بغيره حق الشفعة للشفيع وهذه احكام البيع الا اذا اقر رجلا فسخا لانها موضوعه له او حمله
ولا في حنفية رحمه الله انها تنبى عن الفسخ والرفع والاصل في الكلام ان يحمل على حقيقة ولا يحمل على العتق
اصلا ليعمل عليه عند التمير ولهذا لو اراد به ابتداء العقد لا يفسخ ولو كان محملا له لفسخ وانما لا يفسخ لانه
ضد واللفظ لا يحمل منه فصار باطلا وتكونه بيعا في حق الثالث امر ضروري لانه يثبت به مثل حكم
البيع وهو الملك لا يقتضي الصيغة تحمل عليه في حق غيرهما لعدم ولا سيما عليه **قال** ويصح تحمل التمير
الاول بشرط الا ان لا يملك لا يقرب وجنس اخر لغو ولزينة التمير الاول وهذا عند ابي حنيفة لانه لما كانت
الاقالة عنده فسخا والفسخ مرد على غير ما رده عليه العدد كانا شرط خلافا للتمير الاول باطلا وشرط لعدم جواز
الامل عزم العيب عند التمير واما اذا عيب عنده فبطل باطل فبطل الخط بازا كافات بالعيب ولهذا بشرط
ان حوز القضاة فقد رجعت ما فاته بالعيب ولا يجوز ان ينقص التمير منه ولا يجوز ان لا يلفظ الاقالة للتمير بغير
باجرها عن الماضي والاخر من المستقبل كالتحاج وعند محمد رحمه الله بشرط ان يرد بها عن الماضي ولو كانت
الاقالة لفظا المقاسحة او الرد والمشاركة لا يجوز فسخا ثم فسخا حوز الاقالة فسخا في حق المتعاقدين نظر
في خمس مسائل **الاول** انه يجب على الباع رد التمير الاول وما سمي خلافا حوز باطلا **والثاني** بان الاقالة لا
تبطل بالشرط القامد ولو كانت يثافي جهتها ففسدت **والثالث** اذا اقله ولم يرد البائع المبيع حتى يباعه
منه ثانيا جاز ولو كانت يثافي جهتها ففسدت **والرابع** لو باع من غير التمير لم يرد لانه بيع جرد
حق غيرها **والرابع** اذا اقله المبيع من التمير في هذا الاقالة قبل القبض جازت الهبة ولو كانت يثافي ففسخ

بغير

في

الصورة

وذهنه ولا يقيم حذر البهر ويضم اجرة من يذبح الحيوان ويسلمها وانما الخشب ابوابا وتقبس للولوة ولو
توجه العبد لا يقيم المهر الى رأس المال ولا يحط من الامه لوزنهما ولا يقيم اجرة الطيب والرايض والبيطار
والجائمة وتقبل الابن ودفعه نفسه وراة واجرة الجنان والقد في الجنابة لان التجار لا يسمون هذه
الاشياء الى رأس المال ولا يها لا يزيد شيئا في العين ولا في القيمة فلا يجوز الخافق من رأس المال والذي يوجد
في الطريق من الظلم لا يقيم الا في موضع جرت العادة فيه منهم **قال** فان كان في مراعاة احد مثل
منه اورد وحط في التولية وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحط فيها وقال محمد بخير فيما لا يها بالار
عقد ابا اختيارهما بمن معلوم مسعود بالمسعى فيه مما لو باعه مساومة وذا مراعاة والتولية للزوج
والترغب بغيرى بغيرى لو صحت فاذا كانت الموصفا لم يوجب فيه بخير مما في سائر الاوصاف وما اذا وجده
معيها ولا يوسف الا اصل فيه هو المراعاة والتولية ولهذا سققت بقوله ويشك بالتميز الاول او بغير
مراعاة على التميز الاول اذا كان التميز في الزوج معلومين وذا التميز جازي المفسر فلا يميز بين العقد الثاني
على الاول في حق التميز وقد راجعنا في العقد الاول فلا يميز بينه في العقد الثاني في حط ضرره
غير انه في التولية يحط قدر الحاشية من التميز الاخر وفي المراعاة يحط ذلك العقد من رأس المال ويحط من
الزوج ايضا بحسابه لان الزوج ينقسم عليهما فما اصاب بالحاشية سقط منه وما اصاب غيره ثبت منه ولا يثبت
في التميز بينهما ان التولية ساء على العقد الاول من كل وجه فلا يميز بغيره بالتميز الاول ولا يثبت فيه ما لم يكن
ثانيا في العقد الاول والمراعاة عند مدنا باسرها باختارها وليس معنى على التميز الاول مسعود بالتميز المسعى
فيه ولهذا الاحتياج في التولية الى ذكر التميز وفي المراعاة لا يميز في ذكر التميز لغير قدر الزوج مسعودا
ولانه لو لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على التميز الاول مصير مراعاة فيغيره المصير ولو لم يحط في
المراعاة سقى مراعاة على حاله الا ان الزوج انما يطلبه المشتري فلم يفرقه التصرف فاعلم اعتبار التسمية فيه
وثبت له الحار لغوات الرضا ولو هلك المبيع قبل ان يرد او حرق به ما منع الرد لزمه جميع التميز المسعى ويحط
خيار عند ابي حنيفة وهو المشهور من قول محمد لانه مجرد بيان لا يقابل شي من التميز جازا لروية والشرط على
خيار العيب لان المستحق فيه للمشتري الجزا الغائب وعند الجمهور عن سلمه يقتضي ما يقابل من التميز وعن محمد ان
المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على الباع بما دفعه الله من التميز ساقا على اصله في فاقته القيمة مقام المبيع والتميز
وعلى قول ابي يوسف يحط بمالكين وهذا عند ابي حنيفة في التولية لانه لم يحل له خيار الرد والاخره وانما
لزمه الاخر بالتميز الاول ولو وجب للمولى بالمبيع عتبا لم يرد به عتبه لانه لا يرجع مقتضا ان التسمية
لو رجع نصير التميز الثاني انقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول **قال** ومن اشترى ثوبا
فباعه بربح ثم اشتراه فان باعه بربح طرحت عنه كل ربح قبله وان اخطأ ثمنه لم يراجعه يعني اذا باعه بربح ثانيا
بعد ما اشتراه ثانيا طرحت عنه كل ربح كان في ذلك اذا باعه مراعاة وان استغنى في الربح التميز لا يبيعه
مراعاة وهذا عند ابي حنيفة وعند محمد ما دفعه مراعاة على التميز الاخر مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه
مراعاة ثلثين ثم اشتراه بعشرين فانه يدفعه مراعاة على عشرة ويقول قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين
وباعه بربح ثلثين ثم اشتراه بعشرين لا يدفعه مراعاة فضلا وعند محمد ما دفعه مراعاة على العشرين في الفصلين
لان الاخر عقد مجرد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز ثانيا مراعاة عليه كما اذا اخلل ثالث با ان باعه المشتري

مجرى

من اجنح ثم باعه الاخرى من ابا مع ثم اشتراه الاول منه فانه يدفعه مراعاة على التميز الاخر وله ان يشبهه
خصول الربح الاول بالعقد الثاني فاقبته لانه مثاله يدفعه ما كان على شرف الزوال بالظهور على عيب
والشبهة كالحقيقة في بيع المراعاة احتياطا ولهذا لا يجوز المراعاة فيما اخذه بالصلح لشبهة الخطأ
فيه وهذا فيما اشتراه من اصوله او فروعه لانه من التوسع في ما لم يمسح عليه فبصرفه اشترى عشرة
ودوناً بعشرين في الفصل الاول في طرح عشرة لانه بالعقد الثاني بالاداء من بطلانه ولنا ان حكم الخصول
الاخرى ان شئنا ان نطلق قبل الدخول او جواز ان يضمن نصف المهر لثالثهم ما كان على شرف السقوط على
ما اذا اخلل ثالث لان الثا لدر خا صيل بغيره ونصير في الفصل الثاني في كانه اشترى ثوبا بعشرين بعشرين ودرهما
فصار العشرين بالبعشرين ولم يبق في مقابلة التوب شي فلا يدفعه مراعاة ولا يقال على هذا ان يفسد
السبع لعدم ما يقابل التوب من التميز لاننا نقول الربح الاول لم يصرفه بل بالالتوب في العقد الثاني حصة
وانما اعطى له حكم المقابلة احترازاً عن الحاشية فيما يبنى على ايمانه وهو حق العبد ولا يفسد ذلك لافساد
العقد لان المنع في باب المراعاة لحق العقد لا لحق الشرع ولا يلزم ما اذا باع مساومة والمسألة حالها
حيث يجوز بالاجماع لانها ليست مبنية على ايمانه **قال** ولو اشترى ثوبا من ثوبين ثوباً
بعشرة وباع من سبعة عشرة خمسة عشرة مراعاة على عشرة ولنا العكس اي وهذا لو اشترى المولى
ثوباً بعشرة ثم باعه من سبعة المادون له في التجارة المستغرق بالدين خمسة عشرة يدفعه العبد مراعاة
على عشرة لان العقد الذي جرى بينهما وان كان صحيحاً لا فادته ملك العين او المصروف له شبهة العدم لان
العبد ملله وما في من لا يخلو عن حقه فاعبر عنه في حق المراعاة لا يثبتنا بها على ايمانه يعني الاعتبار
للمر الاول فصارت كأن العبد اشترى المولى بعشرة في الفصل الاول وكانه يدفعه للمولى في الفصل الثاني
فيغير التميز الاول الاخر لان الزائد عليه وارث من المولى والعقد فلم يرد وجه ملك من كان له وهذا لان
المراعاة بيع ايمانه لقوله من غير مله ولا يمين منقضي عنها كل شيء وشبهة حياته والمسألة حالها
كما هرة لكل احد فيكون ما زاد على التميز الاول بما قام على مله فلا يصير خارجاً هذا اذا لم يمين وان يمين انه
اشتراه من محمد او من سبعة جاز لرواية التهمة واشترط الدرس على العبد كانه وقع اتفاقاً لانه اذا
قال لا يجوز مع الدرس ان يدفعه مراعاة فمع عدم الدرس اولى لوجود ملك المولى فيه بالاجماع وذكر في المشرط
هذه المسئلة ولم يقيده بدين العقد والمكاتب في هذا كما هو المادون له لوجود التهمة بينهما **قال**
ولو كان مضطراً باع مع مراعاة رب المال باثني عشر ونصف اي لو كان من عمل هذا العمل مضطراً با ان كان
معه عشرة دوايم مضطراً بالانقص فاشترى ثوباً بعشرة وباعه من رب المال خمسة عشرة فانه يدفعه
مراعاة باثني عشر ونصف لان نصف الربح وهو دومان ونصف سلم رب المال ولم يخرج عن مله فحط
عن التميز يعني اثنا عشر ونصف خارجة عن مله عشرة منها دفعها المضارب الى بايعه ودومان ونصف
نصيبا المضارب من الذي دفع الله رب المال حكم الله التميز فتم ما خرج منه في تحصيل هذا الثوب اثنا عشر
دومان ونصف يدفعه مراعاة عليها وقال زفر لا يجوز هذا البيع من رب المال لانه بيع ماله بماله قلنا
نفسه من لا يميز بينهما هذا العقد ملك الدرس والمصرف وان كان لا يستفيد ملك الرمية فان صح
لا فادته ولا يلزم من جواز البيع افادة ملك الرمية الاخرى ان المكاتب يجوز نصير فانه ولا يفسد ملك

عزم

الرقبة وانما بعد ملك اليد فليعلم ان ذلك ان البيع يقع العائد لا الملك عبنا وقد وجدت العادة هنا
اما في حق المضارب فظاهر وانما في حق رب المال فانه يملك التصرف فيما اشتراه منه بالشرع ولا يملكه
قبله وان كان ملكه لان المضارب يعلق له به حق وهذا لا يملك وبالمال وطى الجارية التي اشترى اهلها
وان لم يكن مزارع وهذا لا يملك لغيره عن بيع العروس والطلاق فيه لانه مع هذا فيه شبهة العدم لان
المضارب دخل عنه في البيع الاول من وجهين فاعبر بالبيع الثاني عندنا في حق نصف البيع **قال** ويترجح
بلايمان بالنصف ووطى الثيب اي اذا قبضت المبيع من غير صفة او وطى الثيب بغيره من غير ان يبين
لانه لم يحسب عنده شي بمقابلته الثمن لان الغالب وصف وهو لا يقابل شي من الثمن بمجرد العقد لونه
تعا ولذا لو جئت بالبيع عيب قبل القبض لا يسقط شي من الثمن غير ان المشتري يخرج من اخذ جميع الثمن
او تركه ولكن انما يقع البضيع لا يقابلها الثمن اذا لم يقصها الوطى ومعنى ذلك الامانة بالصدق وهو صادق
اذ بقي جميع ما يقابل الثمن وعمر بن يوسف في التعيب انه لا يبيع من غير بيان كما اذا حصل بطله وهو قول
المشافعي وافرغ على خلاف يخرجها فان زفر فوجب ان يبين باعنا ان المشتري علم انه اشتراه غير عيب
لم يرض به بان لا الثمن بعد ما دخله العيب والمشافعي يوجب البيان باعتبار ان الاوصاف لها حصة من
الثمن عند ولا فرق فيما بين ان يحصل بطله او باقية سماوية ونحن نقول بما يقابل الثمن كله قائم فلا ياتي
به ذلك بما يقابل الثمن الا يرى انه لو توخى الثوب المشتري لأجب عليه البيان فصار نظرا لما اذا انقص
سغير السعر وفي نوادر هشام ذكره فقال هذا اذا انقصه العيب شيئا سائرا وان نقصه قدر ما شئت
فيه لا يجوز سعة مراعاة **قال** وعبار بالنصف ووطى البكر اي سعة مراعاة بشرط ان يبين العيب
اذا كان جازما بالنعيب منه سوا كان ذلك بطله او بغيره واذا رتب له لانه صار مقصودا بالبيان
مقابلته شي من الثمن ووطى البكر تعيب لان العذر جزا من الثمن فاذا انقصا تعيبها فبقابل الثمن
وان ذهب بفعل المبيع في نفسه كما اذا افقاع من نفسه فهو بمنزلة ما لو تعيب باقية سماوية تجاز ان يسقط
سعة مراعاة من غير بيان لان فعله في نفسه هذا فلا يعتبر ثم اعلم ان المثل لو يقولهم سعة مراعاة من غير بيان
اي من غير بيان انه اشتراه سلفا لثمن الثمن ثم اصابه العيب عذره بعد ذلك واما بيان نفس العيب فلا بد
منه بان يبين العيب والثمن من غير ان يبين ان اشتراه سلفا ثم حدث به العيب عنده لان بيان ما فيه من
العيب واجبت شرعا لقوله عليه السلام من غشنا فليس منا فلا يجوز اخفاءه ثم في كل موضع ليس له ان يبين
سعة مراعاة الايمان لم يبين للمشتري ان عذره عليه اذا علم خيانتة وعلم هذا لو اشترى ثوبا فاصابه عيب
فان اخرج ثوبه من سعة مراعاة من غير بيان ولو تيسر فشره وطبه لا يفسد مراعاة حتى يبين لما بينا من المعوق
قال ولو اشترى بالفساد فباع بربح ما يبيع ولم يبين خيره المشتري لانه سزا على الثمن لاجل الاجل
فكان له شبهة بالبيع والشبهة في هذه الابواب ملحقمة بالحققة فصار كانه اشترى شيئا وباعه اكلها
سعة مراعاة على منعه ما عدت له الجوار عند علمه هذه الجبانية او نقول ان الثمن الموجب انقص المالمية من
الحال ولهذا حرم الشرع النساء في الاموال الرقبة فيكون ما اخذ من المشتري ازيد في الحكم فثبت له
الجوار عند علمه بذلك وكذا في التولية اذا علم ان الثمن كان موجلا فثبت له الجوار لان الجبانية في
التولية مثلها في المراعاة لانها بمنزلة على الثمن الاول **قال** فان تلف فعلم ان لم يالف وما يبيع

لوم

اي ان المصا المشتري المبيع في هذه الصور ثم علم ان الثمن موجلا للزينة بالف ومائة لان الاجل ليس بمعلوم
فلا يقابل شي من الثمن وانما فيه سعة مراعاة من غير بيان لان الجوار فثبت له الجوار فثبت له الجوار فثبت له الجوار
الجانب لان اذ اتمته على المراعاة فعقبى السلامة عن مثل هذه الجبانية فاذا اهلك او اشترى ملكه المشتري لم يبق
له الجوار نظرا للجانب عدم المالمية في الاجل حقيقة او نقول بعد ذلك بالهلاك فبطل خياره كسائر الجوارات
من خيار الشرط والروية **قال** رحمه الله وهذا التولية اي التولية مثل المراعاة فمما ذكرنا من الجوارات
وام المبيع فاما هذا الهلاك لو الاستهلاك لا خيار له بل الزينة جميع الثمن لما ذكرنا وعن ابي يوسف انه مرد
قيمة الهالك واسترد كل الثمن كما قال فما اذا استوفى عشرة زوايا كان عشرة جوار وعلم بعد الاتفاق مرد
مثل الزبوف ورجع بالجوار وقال لعنه ابو حنيفة الجوار الفتي ان يقوم المبيع من حال ومنه من جرح فرجع
عليه بعض ما بينهما للثمن واما هذا اذا كان الاجل مشروطا فانه واخذه معناه متعارف منهم انه يوزن منه
في كل جمعة فقد معلوم قبل لا بد من بانه لان المعادة بالمشروط والجور على انه سعة مراعاة بلا بيان لان الثمن
حال وانما سعة البائع واستوفى منه مجزا وقت ما لو افي المضمون عبنا فاحتمل ان مرد على ما به علم الثمن
وقال ابو علي للفقهي فيه ورواها عن ابي حنيفة بالرد وفقا بالناس وحان صدر الاسلام ابو اليسر
يفي بان البائع ان قال للمشتري قيمة مناعى هذا او قال متاعى مساوى هذا فاشترى متاعى ذلك فظهر خلافه
له الرد علم انه غره وان لم يتدل ذلك فليتر له الرد وقال بعضهم لا رد به كف ما كان والصحيح ان يفتى
بالرد ان غره والا فلا **قال** ومن وثق رجل شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري ح قام عليه فساد
لجفالة الثمن حثالة ففقد الما زنة **قال** ولو علم في المجلس خيرا لان حثالة الثمن فساد في صلب
العقد لا انه في مجلس العقد غير متقرر لان ساعات المجلس ساعة واحدة وفقا للصريح وحكما للشر
فصار اذا خيرا الى اخر المجلس غنوا كذا خيرا القبول الى اخر المجلس رتبها لاجاب وان تكلت بينهما ساعات
فذكر العلم الحاصل في اخر المجلس كالعالم الحاصل في اوله فصع على قدر الامداد واما بعد الاقرار فاصلاح
لا استلام المثل العساذ بالافراق وهذا فساد لا يحتمل الاصلح ونظيره بيع المتى رقه فان البيع فيه
قاسم فان اعلمه البائع في المجلس صح والا فلا وانما يحتمل الخلل في رضا لان رضا بالشي لا يتم بل العلم
فصل قال صح مع العقد قبل قبضه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال عمر بن الخطاب
لقوله عليه السلام اذا اشترى شيئا فلا سعة حتى يقبضه ورواه احمد ولانه لا يرد على نفسه قبل قبضه
فلا يجوز سعة كالمقول ولهذا يجوز ارجاؤه قبل القبض ولحمما انه لا يترحم انفساخ العقد فساد
بالهلاك وهو مقدور التسليم فصار كالمثل وبدل الخلع والعقود بدل الصلح عن دم الهب وهذا
لان هلاك الثمن تاردا رد ولا يمكن تعينه لصرفها لاجزا حتى لو صور هلاكه قبل القبض قالوا لا يجوز
بيعه وذلك بان كان على شرط الترخيص ويحوى وما رواه مقلون فخر انفساخ العقد بالهلاك قبل القبض وذلك
لا يتصور فيه الانادى وان نادى لاحتمل له فصار كاحتمال غرما لا يفساخ بالاسحقاق بعد القبض فيه
وهو المثل والادل على ان مقتوليه ان المصروف في الثمن قبل القبض جائز لانه لا عرفه وذلك
المصروف في المثل ويحوى جازم بل المصروف لما من منه والعقود فيه ان المطلق للتصرف وهو الملك قد وجد
لكن لا حرا عن الترخيص واجب ما علم وذلك فيما يتصور فيه الغرور والاجاز قبل القبض على

هذا الخلاف فلما ان منع ومن انه لا يجوز بلا خلاف وهو الصحيح والفرق لمحا ان المعهود عليه في الاجازة
 المنافع وهلاكها غير قادر لانها بمنزلة الموقوف **قال** رحمه الله لا يبيع الموقوف اى لا يجوز بيع الموقوف
 قبل القبض لما رواه وسنا ولقوله عليه السلام اذا ابتعت طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه رواه مسلم واهم ولا يبيع
 غير انفساخ العقد على اعتبار الهلاك قبل القبض لانه اذا اهلك المبيع قبل القبض ففسخ العقد فبطلت
 باع بما لا يملك والفرق بين الموقوف والموقوف في الحظ لو باع غير الموقوف قبل القبض ان كان المشتري الاول قد
 الممن فالباع الثاني نافذ لانه قادر على التسليم اذ ليس للبائع منع المبيع عنه وان لم يقد الممن فالباع الثاني
 موقوف وهو الصحيح كبيع الموهون ولو كاتب المبيع قبل القبض بوقت كاشته وكان للبائع حبسه بالممن
 لان الحابة محتملة للفسخ فلم يقد في حق البائع نظرا له وان قد الممن بوقت الحابة لئلا يوافق ولو وهب
 المبيع قبل القبض وقصد فيه او اقرضه او رهنه من غير البائع لم يجر عن يمين يوسف لانه عقد يملك بمنزلة
 البيع والاجازة ولا يجوز بيعه وهو الاصح لان هذه التصرفات لا يجوزها لاحد القبض وغيره لبيع بغيره
 عن المشتري في القبض فبصرف المأمور بقضائه او احكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بالملك خلاف
 البيع لانه بعد الملك قبل القبض ويملك المبيع قبل قبضه فاسد وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لانه
 بيع المسوقة فلا يجوز بيع العن لم يكن غريبا لانفساخ فيما يملك العن المساقاة ولا يجوز بيع الاجرة العن
 قبل القبض لانه بمنزلة البيع الا ترى ان العن لو هلك انتقضت الاجازة ويجوز تزويج الامة المسوقة قبل
 القبض لان ملك الغرض فيه لا يمنع جواز ان لا يرى انه لو تزوج امته لابقه جاز وان ملك الغرض فيه فافعالا يترك
 احيه في ام ميته ولو وهب المبيع من البائع قبل قبضه فقبلة البائع انتقض البيع ولو باعه منه لم يفسد هذا
 البيع ولم ينقض البيع الاول والفرق ان الحابة مجاز عن اقاله يقال هبت لى ذنبى واقضى عنى في خلاف البيع
قال ولو اشترى محلا فلا حرم بيعه واحله حتى يملكه وناله الموزون والمعدود اى لو اشترى المحل
 بشرط الحل والموزون بشرط الوزن او المعدود بشرط العدد لم يجر له ان تصرفه قبل الحل والوزن
 والعدد وان كان هذا القبض لقول عليه السلام نهي عن بيع الطعام حتى يحرق فيه القضا عان صاع الباع وصاع
 المشتري رواه ابن ماجة والدارقطني وعن عثمان انه قال كنت اشاع الممن من بطن من اليهود معالهم
 بنى فبنفاعة وابوه برح مملع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عثمان اذا ابتعت فادخله واذا بعت
 فاجل رواه احمد ولا يجوز ان يبيع من تمام القبض فاصل القبض شرط لجواز التصرف فيه على ما سنا
 هكذا تمامه ولانه محتمل ان يترك على المشروط وذلك للبائع في المقدرات والتصرف في حال الفسخ
 المحرزه عنه خلاف ما اذا باعه مجاز له لان الزيادة له اذا وجد اكثر من ذلك البائع بان كان له من البيع وكلا
 ما اذا باع الثوب مائة و لم يسم للحد وبيع ثوبا لان الزيادة له اذا درج وصفه خلاف ما اذا ابيع
 الحد وراع ثوبا لانه بدلك الحوزا لندد في حوزا زيادة الممن على ما سنا فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب
 المندود ذلك يظهر بالدرج وهذا لان العن يعقود عليه في المقدرات حتى يملكه ثم الزيادة فيما
 لا يضره البعض والمزمنة الزيادة من الممن فبما ضره وسقط من ثمنه هذا انفاصه هذا اذا كان الموزون
 غير الدائم والدائم اما الدائم والناقص فيجوز التصرف بهما بغير القبض قبل الوزن لان الوزن
 فيها احد معنى تعين المستحق بالعقد وفي غيرها لم يجر هذا في الاصح وفي الحظ لو كان المحل والموزون

جاءه

منها يجوز التصرف فيه قبل الحل والوزن لان الحل والوزن من تمام القبض ويجوز التصرف في الممن قبل القبض
 فلان يجوز قبل تمامه اولى فصا وكالمحل فاذ كان حل المبيع شرط لجواز التصرف لا يبيع كل البائع قبل البيع
 وان كان محضرة المشتري لانه ليس لكل البائع والمشتري وهو الشرط ولا يخله بعد البيع مع غيبة المشتري
 لان الحل من تمام التسليم لان المبيع يتصور موقوتا ولا تسلم الا بقبضه وكذا لو كان البائع محضرة المشتري
 بعد البيع فلا يجوز له ان يظاها لم يجره فانه اشتراطه صاعين والصحيح انه سكتى به لان المبيع صار معاوما لكل
 واحد وتحقق معنى التسليم والحديث يحمول على ما اذا اجتمع الصفتان على ما بينهما في باب التسليم ان شاء الله
 تعالى ويجوز في المختصر المعدود والمحل والموزون وهو مروي عن ابي حنيفة واختاره اللخمي وعنه ابن
 كالمندوع وهو قول ابو يوسف ومحمد لانه ليس بمقدور الا ترى ان المعدود حوزا بغيره بغيره بغيره
 كالمندوع وحده الاول ان المعدود والمعدود مساوي المحل والموزون فيما يقدرون في الفساد وهو
 بجملة المبيع لاحتمال الزيادة فان من اشترى حوزا اعلى ان الممن فوجزه اثر رد الزائد وان وجب القبض
 سقط عنه الممن بخصته خلاف الربا لانه منى على المالمه بثلث بوجهها وهذا الظاهر ولو اشترى المحل
 او الموزون شي فاسدا فعقبه ثم باعه بغيره كل او وزن فالبيع الثاني جاز لان الملك في البيع القامد ثبت
 بالقبض فصا والمحل قدرا لم يقبض ولا قدرا لم يوزن فصا ونظير من استقرض طعاما بكل ثم باعه بمكايلا
 لا يحتاج الى اعادة الحل كذا في الاصح وهذا الاستشهاد مستقيم على قول من شرط الحل من المبيع
قال لا المندوع اى لا يحرم التصرف في المبيع المندوع هذا القبض قبل الدرع وان اشتراه بشرط الدرع
 لان الدرع وصف له وليس يقدر بملكون كله المشتري بل الزيادة ممن ولا نقصان ان وجزه زائدا وانها
 هذا اذا لم يسم الحد وراع ثوبا وان سمي فلا حل له التصرف فيه حتى يدري وقد سناه من قبله **قال**
 وصح التصرف في الممن قبل قبضه لان المطلق للتصرف الملك وقد ثبت له فيه الملك والهي وزد في المبيع لاحتمال
 غرر الانتساح ولا يتصور ذلك في الممن لانه في الذمة ولا يبيع العن ولا ان الممن ما وجب في الذمة والقبض
 لا رد عليه حقيقة وانما يقبض منه مثله عينا فكون مضمونا عليه فكلقبضا فاصا وهذا التصرف فيه لا يتصور
 خلاف ذلك ولا فرق في ذلك من ان يكون المضمون من جنسه او من خلاف جنسه اذ الحل معاوضة وقد روى عن
 ابن عمر انه قال كان بيع الابل بالبيع فباخذ مكان الدوام الدناير ومكان الدناير الدوام فبان يجوز
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف المبيع حيث لا يجوز ان يخذل خلاف جنسه لانه وان كان دناير فبانه
 الشرع كالمبيع العن في حق التصرف وهذا يدل على التصرف لما عرفت في موضوعه والمراؤ بالتصرف في العن لانه
 ممن عليه الدن عوضا وفرض حتى لا يجوز ان يملكه من غير من عليه الدن **قال** والزيادة في
 والخطبة والزيادة في المبيع وساق الاستحقاق فلو اى يجوز للمشتري ان يزد في الممن ويجوز للبائع ان
 يحط من الممن وان يزد في المبيع ويلحق باصل العقد وساق الاستحقاق فجميع ذلك حتى لا يكون للمشتري
 ان يطالب بالمبيع حتى يرفع الزيادة وللبائع ان يجلسه حتى يستوفي الزيادة ويملك المشتري المطالبة
 مسلم المبيع كله تسليمه بابق من الخط وقال زفر والساهي لا يبيعان على اعتبار الا لحاق بل على اعتبار
 استراة الصلة لانه لا يمكن تفصيح الزيادة ثمننا اذ يتصور ماله لانه ملك المبيع وكذا الخط لا
 جميع الممن صا ومقابل لا يجمع المبيع فلا يملك اخرجه فصا برامبه الا ترى ان الزيادة في الممل للمحقق

رواه احمد و اجمعت الامة على عريمه حتى كثر جاحده **قال** وعلته الفدر و الجنس يعني بالعد
الحكم في المكل و الوزن في الموزون و عند الشامي العلة الطعم بانفرادها في المطعومات و التسمية بانفرادها
في الامان و الجنس شرط عند حديث محمد بن عبد الله قال كنت اسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام
ملا مثل و كان طعامنا يومئذ الشعر و رواء مسلم و احمد **وجه** الاستدلال بان الطعام مشتق من
الطعم فذكره يدل على انه علة اذ تربط اللحم على الاسم المشتق ذلك على ان ما نحن الاشتغال علة له كما في قوله تعالى
و السارق و السارقة فاقطعوا ايديهما و كما في قوله تعالى الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة فعلة القطع و الجلد السرة و الزنا و لان قوله عليه السلام معناه و الزنا و الحار و مسلم لا يستدل
الذهب بالذهب الا مثلا مثل ذلك على تفصيل محصله لان الاستدلال بان حرمه البيع اصل
فيه و الجواز معارض و هو النفاض و المساواة مخلص اذ لو اخصر على قوله لا يبيعون المأكلا و البهائم
جوانه فشرطه يدل على عريمه و خطر ذلك البضع فبين محصله بان شرط الشهود و المهر لعمري فعمله
سما علة و هي الطعم في المطعومات لبقا لانفسه و العلة في الامان لبقا الاموال التي هي مما ط
مصاصا و لا اثر للجنسية و الفدر في زيادة العزة و الخطر لوجودها في خطر و حذر لان الحكم لا
يشتا لاعتدال اتحاد الجنس محلها شرط الحكم و رجع الشرط كما لرجع مع الاختصاص و الفرق بين الشرط
و العلة ان العلة مؤثرة في الحكم دون الشرط فانه نضاف وجوده الى العلة عند وجود الشرط لا الى الشرط
و قال المال الحلة لا تفتيات و الادخار لانه عليه السلام خص بالذرة و سائر معنات و من غير ذلك
العزة و الخطر و اجمعت ان نسب و اولى بالاعتبار **و لبا** ما روي عن عبادة و الحسن ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال ما وزن مثل عمل اذ كان نوعا و اجدا و ما حل لم يزل فاذ اخلف النوعان فلا بأس به رواء
الدارقطني **وجه** التمسك بوانه علة السلام و بسا لحم على الجنس و الفدر و هذا نص على انها علة
الحكم لما عرف ان تربط الحكم على الاسم المشتق على علة ما نحن الاشتغال لذلك الحكم بدون علة الملل
و الموزون مثل سبب الحل و الوزن مع الجنس و الذي يدل على ذلك علة حيث ابى سعد و ابى هريرة فيما
رواه البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل جلا على خمر فاجامهم بشرح حب فقال اهل بيته خمر هذا
قال انا ما خذ الصاع من هذا بالصاع و الصاع من الجنة فقال لا تفعل مع الجمع بالدرهم ثم اشبع بالدرهم
حينما و قال في الميزان مثل ذلك ان في الموزون اذ نفس الميزان لبقا الاموال الربا و هو اقوى حجة في علية
الفدر و هو معلوم بتناول الموزون و كل الموزون و غيرهما فدون حجة علمها في نعمها ذلك و كذا في حرم
ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا يبيعوا الدرهم بالدرهم و الصاع بالصاع بالدرهم من المزدحم
ما يحل الصاع اذ لا يجري الربا في نفس الصاع و هو عام فما حله فتناول المطعوم و غيره فكون حجة علمها
و لا يقال انه مجاز فلا عموم له لكونه ضروريا لانا نقول له عموم كالحقيقة و هذا لان الحقيقة انما تعم
لامر واحد علمها لا لواقعها حقيقة و المجاز و شامرها في هذا المعنى و لان المقصود التماثل اذ السبغ
على عن المقابل و ذلك بالتماثل و اعتبره اشارة و فاجبه صيانة لاموالهم عن النوى و تقيدها بالقياس
بالسليم من الجائز فكون الزاد عليه قدرا و ناديا على صا حقه لا عوض و كذا الحال من الموزون
به التسوية و فائدة المناهضة لقوات العدة على التصرف في الموحل و هو المراد بقوله عليه السلام مثلا

الحديث

مثل معدن و انه لم يرم الحرمه و هو المراد بقوله عليه السلام و الفضل بيا مطلق حلة لور في اجاب انما
فتقر الفدر و الجنس لذلك لانما يوجبانه اذا التماثل بين شئين حوز باعتبار القبول و المعين لان
كل حدث موجود باعتبارهما فالمعبر بسوى الزاد و الحقة بسوى المعنى لا يستويان في المقصد الا ترى
ان فلا من برساوي فلا من در او شعير في الصبر و لا معبر به لعدم ما قلنا و لا معبر ما بقا و في الوصف
لانه لا يبعد تفاوتنا في العادة و لانه قل ما يوجد فيه غير متفاوت فاشترط ان يتساوى فيه مودى الاستدلال
البيانات و هو مفتوح و الطعم و الاثنيات و النسبة و الادخار و من اعظم وجوب المنافع و الحاجة
النفا من اشد الحاجات فسنه الله تعالى في مثله التوسعة و الاطلاق دون الضيق لاسرى ان المنة
ابا حقا عند الحاجة للحاجة و كذا الخا و الاسفاح بالقيمة قبل العسرة في اذ الحرب لمحنة الحاجة عادة
على سائر الاموال المستقرة و لما كانت حاجة الحيوان الى الهواء و الماء و التراب و البصر حيلة الله و سيع
من غير ما و كل ما اشتدت الحاجة اليه كانت التوسعة فيه اثر فعلة بما وجب التوسعة على الضيق
من فساد الوضع لان معنى فساد الوضع ان يفسد وضع ذلك اللحم على ذلك الدليل لكونه يفسد بخلاف ذلك
الحكم قضا و لا يشتمل ان حرمه البيع اصل بل اصل هو الحلال و الحريمه اذا ثبتت بالادلة الموجب
لها و هذا لان الاموال خلقت للاشغال فلو لم يزل محصلها مفتوحا لاجوز ما لم يعم الدليل على منع خلاف
الكاح لان الملك فيه يرد على البضع و هو محترم فبنا سبب الضيق اعز ان العسرة في الادنى فكل من
ازوله المساواة مخلص بالحل و لزان مختلفا هو محصل في حالة التساوي و علة الحريمه في حالة
الفاضل و المني الواحد ضمن من متضادين من محلي مختلفين كالكاح ثبت الحلية الملوحة و الحريمه
في اجماعا و الفدر و الجنس و جبان الحريمه عند الفاضل و الحل عند التساوي و هو المراد بقوله تعالى
البا و الفاطم للشغب انه عليه السلام شرط التماثل بقوله مثلا مثل و التماثل حوز بالوزن و الحل
لا غير فعمل بذلك انما لا يحال و لا وزن لا حوز من الاموال الربوية و ان الاموال الربوية هي التي حوز
من ذوات الامثال و لا حوز من ذوات الامثال ليست من الاموال الربوية اذ الحكم لا يثبت بدون
حله و لهذا قالوا لا يجري الربا فيما لا يدخل تحت العباد كالحقنة من الحنطة و الشعر و كذا في الزبيب
و الفضة لما قلنا **قال** حرم الفاضل و التساوي اي بالجنس و الفدر لما قلنا انها علة الربا
قال و النساء فقط باجرهما اي حرم النساء و حل الفاضل بوجود احد هما اما الفدر و الجنس
بالحنطة بالشعر او الجنس دون الفدر كالحزوي بالهزوي لقوله عليه السلام الذهب بالذهب بالذهب
و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعر بالشعر و الثمر بالثمر و الملح بالملح مثلا مثل سوا هؤلاء فاذا
اخلفت هذه الاصناف جيبوا نصف شئيه اذا كان من امد رواء مسلم و احمد و غيرهما من ائمة الحديث
و لان اجتماعها حقيقة العلة فكون احدهما شبهة العلة فحل بحقيقة العلة حقيقة الفضل
و هو الفدر لانه نفاضل حقيقة و حرم التساوي شبهة العلة شبهة الفضل و هو التساوي لانه شبهة
الفضل و ليس نفاضل حقيقة اعلا لا الدليل فدون و لا يقال احدهما جزء العلة و لا يثبت الحكم ولا
شئ منه محض مثب باجرهما حريمه النساء لانا نقول احدهما علة فامة لهذا الحكم و هو حريمه النساء
و ان كان بعض العلة في حق ربا الفضل حقيقة فلا يلزم المحذور و بشرط ان محلهما الوزن من كل

واجرهما

اصطلاحهما على العلم بعد ورسا تجازعه مفاضلا ولا يقال اذا اهدت العلوس بانفاق الخ لا حوز عشا
باصطلاح المعاقدين حتى لا يجري فيها احكام الايمان عند الاحوز عروضا ايضا باصطلاحهما لا يقال
الاصول هما ان يكون عروضا فاصطلاحهما على المنفعة عند الاتحاد مخالفا للاصل ولراى الجماعة فلا يصح خلاف
اصطلاحهما على اجتماع عروضا لانه موافق للاصل فيصح وان كان فيه خلاف راي الحق **قال** والظن المحوز ان
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز بيعه بالخوض من جنسه الا اذا كان الخمر الممنوع الاثر مما
في الخوض لكونه من مقابل بالخير والزيادة بالسقط ليهمة عليه السلام عن بيع الخمر بالخوض ان رماه في
الموطا ولا يباح جسر واحد ولهذا لا يجوز بيع احداهما بالآخر فبما لا يمتنع فذلك مفاضلا كالزيت بالزيتون وهما
انهم يبيعان بالموزون فيجوز مفاضلا لاحلا فيهما جنسا وهذا لان الخوض ليس فيه ماله الخمر اذ هي
معلقة بفعل شرعي وهو الذباة الا ترى انه لا يمتنع به اتفعا للخمر فصارت جنسا اخر غير الخمر ولهذا قال الله
تعالى فكسونا العظام لحما ثم انشأناه خلقا اخر اى سخر الروح فاذا كان جنسا اخر جاز بيع احدهما بالآخر مفاضلا
علافا الزيت مع الزيتون لانهما جنس واحد اذا الزيت موجود فيه للحال وانما هو مستتر وانما لا يجوز بيع
احدهما بالآخر فبما لا يمتنع لان المفاضلة لا يمكن فبما لا يمتنع على ما عرفت في باب السلم لا يباح جسر واحد الا ترى انه
لا يجوز ذلك اذ ابيع فيه من خلاف الجنس ايضا ولو كان للدبوح غير متلوح وجب ان يجوز عند ايضا على
وجه الاعتبار بان يحمل الخمر على واحد منها على الاخر كما قالوا في سباعين من دواجن غير متلوحين بيعت
احداها بالآخر **قال** والرياسة بالظن قد ابا الغزالي في ما كان لاحلا فيهما جنسا لان النوب لا
ينقص بغيره من الاوقاشا وكذا القطن والغزل موزونان والنوب ليس بموزون ولو باع القطن بغزله
قال محمد رحمه الله حار ذلك ما كان لاحلا في جنسيهما لان الغزل لا ينقص بغيره وطما وقال ابو يوسف
لا يجوز الا متساويا لان غزل القطن لان القطن غزله نافع وقول محمد اظهر ولو باع المحجوج بغير المحجوج
جاز اذا علم اني الحاصل فيهما في الاخر وان كان لا يدرى لا يجوز ولو باع القطن غير المحجوج بغير القطن
فلا بد ان يجوز الحبة الحاصلة من الحب الذي في القطن حتى يجوز من مبالاة والزيادة بالقطن
وكذا لو باع مائة على ظهرها صوف او في ضرعها لبن بصوف او لبن شتر لانه يكون الصوف واللبن
اثر مما على المائة لما ذكرنا من المعنى وهو نظير بيع الزيت بالزيتون على ما عرفت **قال** والربط بالربط
او بالتمر متللا والغيب بالزبيب معنى مما لا ايضا اما الربط بالتمر فالمدنور بها قول ابي حنيفة
رحمة الله وقال لا يجوز لعوله عليه السلام حتى يسلم عنه لسفاه اذا جفت فعمل نعم فقال السلام اذا
فاسد السبع والسائر الى العلة وهي المقصود وفيه لسان الى انه يشترط لجواز العقد المالملة في
اعدل الاحوال وهو ما بعد الجفاف لا في الحال فصارت نظير بيع الدمن بالخريطة فانه لا يجوز لثقلها
بعد الطين وله قوله عليه السلام في الحديث المشهور بالتمر بالتمر مثلا يمتلئ والربط بالربط يمتلئ
يبيع بالتمر مثله بالتمر والتمر على انه مما روى عنه عليه السلام حتى يمتلئ من مسمى فاسد وما روى قال محمد
او كل تمر خبز هكذا وروى انه عليه السلام يبيع التمر حتى يمتلئ من مسمى فاسد وما روى قال محمد
وهو اسم له من اول ما يمتلئ الى ان يدرك ولانه ان كان تمر اجاز بيعه بغيره بالاول لحدث وهو بوله
عليه السلام التمر بالتمر مثلا يمتلئ وان كان غير تمر فباخره وهو قوله عليه السلام اذا

وجه

فيود

قطن

عليه

احلف التمران فيبيعوا كلف شتم ولا يمتلئ مستورا في الحال وانما سافدا في المال لذهاب حرامه وهو الرطوبة
علافا بيع الخريطة بالدق لانها متساوية في الحال وتظهر ذلك بالظن اذا طعن لا يزيد فيه ساء وما روى
لم يصح لان مدان على زيد بن عيسى وهو ضعيف عند الثعلبي ولز صح هو يحول على ان السائل كان وصيا في مال
يتم او وليا الصغير فلم ير عليه السلام بهذا الصنف نظرا له اذ هو معتد بالظن لا يرى انه يمنع من بيع الحلة
بالردي من مال الربا لما ذكرنا وبيع الغيب بالزبيب على هذا الخلاف والوجه ما ساء من الجاسن وفلس
لا يجوز بالانفاق كالحظنة المقلية فغير المقلية والفرق لا في حنيفة عنده ومن الربط بالتمر في بيع الرواية
ان المعرا لوارد ملغظا التمر هناك سناول الربط على ما ساء ولم يوجد مثله هناك حتى يحرر ما عرفت
واما بيع الربط بالربط فلما روى ان اسم التمر ثنائوا له فيجوز بيعه بغيره مثلا يمتلئ وكذلك ولو باع البسر بالتمر
لا يجوز المفاضل فيه لانه تمر على ما ساء خلاف التمر حتى يجوز بيعه بما ساء من التمر لانه ليس بتمر لان اسم
التمر يطلق عليه من اول ما يمتلئ صرون لا قبله وهو عدي مفاوت وهو اول ما يمتلئ عنه الغل سجي
لانه ليس بتمر في حوزة ولا في حوزة فاحسنا لا يجوز السلم فيه ولو باع حنطة رطبة او مبلولة حنطة رطبة او
مبلولة او بياسة جاز البيع وكذا لو باع تمرا متفعا او زبينا متفعا بتمر مثله او زبيب مثله او بالياس
منهما جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز من ذلك لانه يبيع التمر المساءة في اعدل الاحوال
وهو عند البسر والفرق له من بيع الربط بالربط ومن بيع المساول وحده مثله حيث اجاز بيع الربط
بالربط ومنع عنه حنطة ان التفاوت فيها يظهر مع بقا البذر لن على الاسم الذي عد عليه العقد وفي
الربط بالتمر مع بقا احدهما على ذلك الاسم فيكون تفاوتا في غير المعقود عليه وفي الربط بالربط يكون
التفاوت بعد ذلك الاسم من تفاوتا في المعقود عليه والوجه في المساءة في الحال وكذا النوب
لاطلاق قوله عليه السلام الخريطة بالخريطة مثلا يمتلئ الحديث وهو باطلا فبما ساء في الخريطة والنمو والشعار
على اي صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الربط التمر حتى منع ما روى من حيث يزيد
عاش على ما ساء من قبل **قال** والتمر المملوءة بعضها بعضا مفاضلا ولبن التمر والغنم وغل البطل
غل الغنم وقال الشافعي لا يجوز لانه جنس واحد لا في الاسم والصورة والمقصود **قال** ان صورها اجاز يمتلئ
حتى لا يضم بعضها الى بعض في الزكاة واسماؤها ايضا مختلفة باعتبار الاضافة كدمن البسر والشعر والمقصود
ايضا محملت فبعض الناس يرغب في بعضها دون بعض وقد تفرقة البعض وشفقه غير والمعتبر في الاتحاد في
المعقود الخاص دون العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع شي مفاضلا خلاف لتمر الجاموس والبقرا ولينهما او لتمر
المعز والضان اولينهما او لتمر العراب والخنا في حيث لا يجوز بيع احدهما بالآخر مفاضلا لانها جنس
واحد حتى يمتلئ احدهما الى الاخر في حمل النصاب في الزكاة وكذا اجزاؤها ما لم يختلف المقصود كشمس المعز
وصوف الضان او لم يتبدل بالصنعة لانه بالتبدل عملها المقاصد ولهذا جاز بيع الخبز بالخريطة مفاضلا
وكذا ابيع الزيت المطبوخ بغير المطبوخ او الدهن المزج بالبنتيمج بغير المزج منه مفاضلا وانما جاز
بيع لتمر الطير بعضه بعضا مفاضلا وان كان من جنس واحد ولم يتبدل بالصنعة لانه غير موزون عادة
فلم يكن مقتدا فلم يوجد لعله فبما ساء ان الاحلاف باختلاف الاصل او المقصود او بتبدل الصنعة **قال**
وشحمر البطن بالالة او بالتمر حتى يجوز بيع بعضها بعضا مفاضلا وان كانت لها من الضان لانها اجناس

مختلفة لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد **قال** فالجزء بالبر او الدمق مفاضلا وعن جفته انه لا يجوز
سواء اصله ان يشبهه المجافسة في الحال ولا يعرف السواى منهما فصا وكبح المقلبة بغير المقلبة او
الدمق بالخطبة والاول اصح لان الجزء بالصنعة صلاحا اخر حتى يخرج من ان يجوز مطلا والبر والدمق مطلقا
مجموعا بالدر والجلس حتى يجازي مع احدهما بالآخر فبئس اذا كانت الخطبة من المناخرة لا مكان فخطها وان
كان الجزء هو المناخرة او لم فيه فلا يجوز عداى جفته لانه متفاوت بالطن واللبس والنقع واما عداى جفته
فدري النهاية مغزيا الى المسوط انه لا يحفظ عنهما خلاف ذلك ومن اصحابنا من يقول لا يجوز عداى جفته
ومنهم من يقول يجوز على قياس السلم بالجزء وبقي التعامل وفي الثاني ان رسم ذره في بواذن ان على قول جفته
وبعد لا يصح السلم في الجزر وعلى قول ابو يوسف يصح وزنا ولا يجوز استرضاه وزنا ولا عداى جفته
لما ذكرنا في السلم الى ان باب السلم اوسع حتى جاز السلم في الشاب دون الفرض وهو الله ناس وبالك عماد
يجوز بالوزن والعدد جمعا للتعامل ويؤثر في القياس كالا مستفاد وقال ابو يوسف يجوز بالوزن دون العدد
لان اخاذه متفاوت بالعدد دون الوزن وعليه الفتوى **قال** يصح البر بالدمق او بالوسو حتى لا يجوز بيع
الخطبة باحدهما لاختلافهما ولا متساويا لانه جفته من وجهه وان احصر باسم اخر لم يحرم شبهة الربا لان
احدهما والآخر جزا او اقرهما ذمق والآخر جزا وهذا لانه بالطن لم يوجد الامتناع
الاجزا والمجتمع بالتمتع لا يصح جفتا اخر فبئس شبهة المجافسة وبئس شبهة حتى لبس حرمه
الربا مما في هذا السهم مع السهم غير ان المبدأ فيها الكثر وهو غير مسوولهما الا ترى ان البر اذا طهر
من عداى جفته وملك الزيادة كانت موجودة في الحال وظهور بالطن خلاف بيع هذا السهم بالسهم حيث
يجوز لان المبدأ فيها الوزن وهو مسوولهما فامكن التساوى بينهما ويجوز مع الدمق بالدمق متساويا
ولا يجوز مفاضلا لاتحاد الاسم والصور والمعنى وبئس شبهة المجافسة من كل وجه ولا يعتبر احتمال الاتفاق
فما في البر بالبر وقال ابو جعفر بن الفضل انما يجوز بيع الدمق بالدمق اذا كانا مكبوسين وان كانا عداى
مكبوسين او احدهما لا يجوز وان باع الدمق بالدمق موافقة فمعه واما ان لا يجوز بيع الدمق بالوسو
متساويا ولا متساويا عداى جفته وقال ابو جعفر فاما ان لا يما جفتان مختلفتان لاختلاف الاسم والصور
الا ترى ان احدهما يقتل لما لا يقتل له الاخر وهو اية الاختلاف غير اية لا يجوز ان يباع احدهما بالآخر
فبئس لان العداى جفته ولاى جفته انهما جفتان اية من وجه لانهما من اجزا الخطبة ولهذا لا يجوز
ان يباعا بالخطبة لاتحاد الجنس وعدم المساوى وهذا لا يجوز مع اصل احدهما باصل الاخر وهو المقلبة
بغير المقلبة لما ذكرنا فكذا الجزا لا يجوز مع احدهما بالآخر اذا الجزا لا يتماثل وتفاوت بعض
المقاصد لا يخرج من ان يجوز جفتا له كاصل احدهما مع اصل الاخر او معهما على ما ساء وكالبر المالك مع
المسوق حتى لا يجوز بيع احدهما بالآخر لاختلافهما لا مجرد اختلاف الاسم لا يدل على اختلاف الجنس الا ترى ان
نقص الانسان بمس كالتشاب والشيخ والطفل ويحرم مع اتحاد الجنس وسع المقلبة بالمقلبة والسو
بالسويق متساويا جاز لاتحاد الجنس **قال** والذين يوزن بالوزن والسهم بالسهم حتى يجوز الزن
والشبرج الزن في الزن والسهم اى لا يجوز السهم حتى جاز الدهن الخالص الكثير مما في الاخر فيكون
قدل بمثله والراى بالجزر لاتحاد الجنس بينهما متق باعتبار ما في ضمنهما وان اختلفا صور وبئس

بدل لك شبهة المجافسة والربا تحت بالشبهة فلو لم يكن الدهن الخالص لا يجوز من الذي في الاخر بان
الجزر لا يجوز فبئس فحرم ولو لم يعلم ان الخالص لا يجوز خلافا للزفر هو ليقول ان الاصل هو المواز والتسا
طارى عند وجود الفضل الخالى عن العوض فلا يفهم ما لم يعلم ذلك فلما المتوهم في الربا بالحق الا ترى ان
عن جابر انه عليه السلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم طيبا بالخير المستحق من التمر واه مسلم والناسى وروى
عنه عليه السلام انه نهى عن الربا والرصة وبئس شبهة الربا وقال ابن مسعود رضى الله عنه كان يدع تسعة اشيا
الحلال مخافة الحرام وعلى ذلك كان السلف رضى الله عنهم ولا نقال ان التسليم بكل الدهن مؤثر فكيف
يجوز انما ضل بينهما لانا نقول المعصود منه دهنه وهو مؤثر والحكمة باعتبار **قال** قيل على من في ان يجوز
بيع التسليم بالسهم مفاضلا خلا على وجه الاعتبار بان يصرف كل من غير الاختلاف حسبه **قلت** ذلك لما في جفته
المفضل خلفه دون المفضل وكذا بيع الجوز بدهنه والبر بدهنه وكل من يفسد دهنه اذا بيع بالدهن
منه لا يجوز حتى يجوز الخالص الترو ان كل من يفسد دهنه كتراب الذهب فابيع بالذهب او تراب الفضة اذا بيع
بالفضة لا يشترط ان يكون الذهب او الفضة انما في التراب لان التراب لا قيمة له فلا يحل ياراه حتى لو
حل قدر ربا الفضل **قال** وسهم من الجزر وزنا لا عداى جفته عند ابي يوسف وعند محمد يستقرض بها
وقد عناه من قبل **قال** ولا يباين المولى وعبد ولا لثة وما في يد ماله فلا يحق للربا هذا اذا لم يكن عليه
دين مستغرق بقرضه وما في يد وان كان عليه دين لا يجوز لان ما في يد ليس ملك للمولى عداى جفته فضا
بالملك وعندهما فلقن حتى القبر فلا عداى جفته عن شبهة وفي المحيط في كتاب الصنف لا يباينها وان كان عليه
دين لا يله ان يخذل كسب عبده المدين بعوض فله استحقاقا فغير شر المجلد ايضا لهذا الطر لا اية اذا اخذ
منه درهمين بد درهمين او درهمين او درهمين لانه اخذ بغير عوض لا لربا حتى لو اخذ منه درهمين بد درهمين
لا يجب على العبد رد على المولى خلاف المالك لان حق المولى لا يظهر في حق كسب المالك والمبا وضان لا يباينها
لان المولى لها لها ولا شريك العنان اذا اتى بها من مال الشربة وان كان من غيره لم عز **قال** وبين الجزر
والمسلم ثم اى لا يباينها في دار الحرب وذلك اذا اتى بها مغانا فاسدا في دار الحرب هو جاز وهذا عداى
ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي لا يجوز لان المسلم انتم بالامان ان لا يملك ما لم لا يملك
وهذا القول وقع فاما فلا يبعد الملك الحلال فضا وكذا اذا وقع مع المسلمين منهم في دارنا ولهم ما قوه له
عليه السلام لا يباين المسلم والحري في دار الحرب ولا يملك ما لم يملك ولا يملك ما لم يملك الا ان
التم من لا يقدروهم ولا يشر من ما في اديهم بدون رضاهم فاذا اخذهم رضاهم فخذ ما لا يملك ما لا يملك
فيملكه حكم الاباحية السامقة اذا تفر الامان في محصل التراضى دون التملك فان الملك في حق الحري
والا يباين الخا فراضيه وفي حق المسلم ما يباين الاستدلال على مال مباح خلاف المشرك منهم في دارنا لان ماله
صادق مخطور افعدا لاما ن ولو اسلم الحري في دار الحرب ولم يباينها جازا لانه لا يملك عداى جفته ولا يملك
لان ماله غير مضموم عند على ما عرف في موضوعه **باب الحقوق**
قال رحمه الله العا ولا يدخل شر آت وشر آت منزل الا جرح هو له او مرقعه او خلع قليل او كثير
هو فيه او منه ودخل شر آت اى لا يدخل العا وشر آت وان قال هل جرح هو له مالم يضره وشر
منزل لا يدخل الا ان يقول هل جرح هو له او مرقعه او خلع قليل وشر آت منزل العا وشر آت منزل العا



وان لم يرد شيئا من ذلك فما دخل العلف لان اسم المبيع واحد يصلح للمشتري والعلو مثله وليس
لا يكون شئاً من ذلك ولا يجوز من حقوقه ولا يدخل في دار اسمها او ملكه الحد من الحائط
وتشتمل على ثبوت ومنازل وصحن غير مشقف والعلو من اجزائه وقواعده فدخل فيه من غير ذلك والمنزل
من الدار والبيت لانه اسم لما يشتمل على ثبوت وصحن مشقف ومطبخ فسدله الرجل اهله مع ضرب قصور
فهو فانه ليس في الشطرنج فكان له شبهة بهما فليشبه بهما بالدار ويحل سعادته في التواضع ولشبهه بالبيت لا
يدخل من غيره فيكون على التسمية من غير ذلك في الحائط في ان هذا الجواب على هذا الفصل بناء على عرف اهل الدولة
وفي عرفنا يدخل العلو في البيت سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل من له سكران كان صغيراً
او كبيراً فانه يقول من اولى العلو والسفل والاحكام في مثل هذا ينبغي على العرف لم يعبر في ذلك بغيره وفي كل عصر
عرف اهله وانما يدخل العلف لان اسم الدار هو اسم الدار من عليه الحائط والعلو منه فدخل في الدار من غير ان يرد
بالذرة العلو ولو كان خارج الدار منبسطاً على الظلة فدخل لانه قد عرفت الدار عادة ويدخل من الماء والابواب في
صحنها والستان فيها ما ذكرنا وان كان للستان خارج الدار ان كان منبسطاً على الظلة فدخل لانه لا يابى الشرط لانه
خارج عن حد ودعا وان كان منبسطاً على الظلة فدخل لانه قد عرفت الدار عادة ويدخل من الماء والابواب في
بطن حتى لا يدخل الظلة في بيع الدار الا اذا قال رجل حوز فذلك مما ذكرنا وهذا عندنا حجة وجه الله وعده
ندخل من غير ذلك مما ذكرنا اذا كان مفتوحاً في الدار لانه من فروع الدار والعلو والارض ولا يصفى بها فخرجة
من الحد ومبنيته على هو الطريق فصارت الطريق ولا ينفذنا فعد الدار من حيث ان قرار احدها فيها فخرجة
ولست شائعة لها من حيث ان قرار طرفها الاخر على منى اخر فصارت تابعة من وجود دون وجوب فخر من ذلك
المشقوق ويجوز والا فلا عمل بالشبهتين **قال** ولا يدخل الطريق والمسل والشرب الا نحو محل حتى بخلاف
الاجارة اي لا يدخل هذه الاشياء في بيع الارض المسكن الا بذكر حتى او حوزة خلاف الاجارة حيث يدخل فيها من
غير شرط لان هذه الاشياء تابعة من وجوب من حيث انها مقصود للاسراع بالبيع دون عنها افضل من وجوب من حيث
انه موصود وجودها بغير شرط تابعة للبيع من وجوب دون وجوب فلا يدخل في البيع الا بذكر المشقوق والمفرق
وهذا لانه قد اشترى البيع فلا يلزم الشئ للاسراع به وقد اشترى الطريق فعد ما اشترى المبيع بخلاف الاجارة
لانها تعدل للاسراع لا غير ولهذا لا يجوز الاجارة فيما لا يملك الاسراع به ولو بطل الاسراع فعد عقد الاجارة
بطل الاجارة وكذا لو استثنى هذه الاشياء عن عقد الاجارة بطل الاسراع بالاعتناء المستأجرة الا
بعض الاشياء فوجب دخولها فيها فتصح لها الاسرى انه لو استأجر الطريق من صاحبها ليجوز بيعه
الدخول فيها ولا يدخل مسلك المزارع اذا كان له مخرج خاص ولا مسقط النخلة وقد ورد الحمام بدخله لانه
مركباً لنا ولو اشترى حياً يدخل الحيز لا يملك لانه مركب وكذا الاعلى استصفاً والالوات المخصصة للبيت
لان الديار اسم لحد وادى الحيز الاعلى هو الدوار **باب** **الاستحقاق**
قال وجه الله الدفعة حجة معتقة لا افراز لان الدفعة لا يصير حجة الا بصحة القاضي والقاضي في عامة
مفسدات قضاة في حق الحاكم والا فارجحة نفسه لا يوثق على القضاة وللغير ولاية على نفسه دون غيره فمفسد
قال والناقص يمنع دعوى الملك الحرية والسب والطلاق لان القاضي لا يحكمه ان يحكم بالكلية
الناقص اذا احدهما ليس باولى من الاخر فمفسدات غير ان الحرية والطلاق والسب بناء على الحقا معذور

بالبناء

في المناقص لان السب ينسب على العلوق والطلاق والحرية سرفهها الزوج والمولى محض عليهم **قال**
مبيحة ولدت فاستحققت بتبعها ولديها وان قرى بها رجل لا والفرق ان الدفعة حجة مطلقة مدنية
باسمها قدمت بها المالك من الاصل ولهذا يرجع المشتري على البائع بالثمن عند استحقاق المبيع بالبيت
والا فارجحة فاصرة تمت به الملك في القرية ضرورية صحة الخبر وقد اندفعت الضرورة بانباته بعد الانفصال
ولا يظهر الاستحقاق في حقه ولهذا لا يرجع المشتري بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع بالافراز لان
المالك قد عرفت على انشاء الملك للحال بحكم قوله به على ذلك بخلاف اليهود فانهم لا يقدرون على انبات الملك
شهادة لهم المستحق ان لم حرمها لانه لا يقدرون ان يكونوا اطهاراً الملاء من الاصل فسدته من وادى ثم قبل يدخل
الولد في العقب بالام لانه بيع لها مكنى به ولم يشترط العقب له بالولد وهو الاصح لان جوارحه الله تعالى
اذا قضى الفاضل لاصل ولم يعرف الزوال المدمر دخل الزوال وحسب الحزم لانه منفصل وقت القضاة في حقه
التمانة ان الولد انما يبيعها في الاقرار اذا لم يردعه المهر له واما اذا اذعاه كان له لان الظاهر انه **قال**
ولن قال عبد المولى اشترى فانما عبد فاشترى فاذا هو حر فان كان البائع حاضراً او غائباً غيبة معروفة
فلا شيء على العبد والا يرجع المشتري على العبد والعبد على البائع بخلاف الرهن فاني اذا قال ارضني فاني عند فانه
فاذا هو حر حيث لا يرجع المشتري على العبد حال سواء كان الرهن حاضراً او غائباً وعن ابي يوسف انه لا يرجع
العصل الاول ايضا لان ضمان الثمن بالمعاوضة او بالعاقلة لم يوجد واحده منها فصارت حصة الرهن واما
اذا قال اشترى او قال انا عبده ولم يرد على ذلك وهكذا لان ما لوجب الضمان لا يحلف من ان حوز كاضر ان
غائباً كان الرهن بحقه انه لم يوجبه منه الا الاخبار كما ذكرنا والامر بالشراؤ ذلك لا يوجب الضمان كما اذا كانت
ذلك من الاجنبي ولهذا قلنا من قال لغيره اسكن هذا الطريق فانه امر او قال له طر هذا الطعام فانه ليس
معتوم فبان خلاف ذلك لا يجب عليه ضمان ما عطي بسبب ذلك لما قلنا وجب الضمان لان الرهن بالعبودية
ضمن سلامة نفسه او سلامة الثمن للمشتري عند فقد استيفائه من البائع لانه انما اقدم على الشراء معتد على
سلامة فصار بذلك بمنزلة المقرض من جهة المقرض في المعاقرة بحمل سبب الضمان في ذلك للضرورة عند
بطلان الامكان لان المعاقرة تضمن سلامة المعوض فاذا ظهرت حرية الاصل والامانة الضمان وقد رآنا الاستقامة
نواخذ هو بذلك المولى اذا قال لاهل السوق هذا عبدي وهذا ذنت لي في التجارة فباعوه فليدعوه دون ثم ظهر له
حر او اسحق وجوا عليه فعد منه حكم المقرض فعد المقرض عن اقراره بحمل المولى فانه ضمن لهم سلامة المالهمة
والشع عقد معاوضة فاملن ان يجعل الامر به ضمناً لسلامة خلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة بل هو كس من غير
عوض يقام له ويصير عاقبته استثنى العن جده من غير ان يجعل مباداة لاسرى ان الرهن يجوز في موضع لا يجوز فيه
المباداة كمن اشترى السلم والمسلم فانه لا يمكن ان يجعل الامر به ضمناً لسلامة اذ هو عين ضمن عقاب
المعاوضة وخلاف المستشهد به من الاكل والسلوك او كان الامر بذلك لاجنبي لانه ليس بعقد معاوضة
وامر الاجنبي لانصاه ولا يملك الله وخلاف ما اذا قال اشترى او قال انا عبده ولم يرد عليه لان الحر لا يملك
خلقاً كالاسير وقد لا يجوز شراء العبد كما يجب ان يوجبه من ماله على الضمان ثم اذا ضمن المقرض بالعبودية يرجع
بذلك على الاسير لانه ضمنه فانه لا يجوز من غير ان يجعل الرهن اذ اقصى الدن لحاصل الرهن **فان قيل**
لا يصور رهن المسئلة على قول ابي حنيفة فان الدعوى شرط عند لقول الشهادة بالحرية لكونها حق العبد

بالبائع

بالبائع

لا اجازة عقد لانه لما كان العوض متعينا كان شرائه وجه والشر لا يتوقف بل ينفذ على ما بشر ان وجد
نفاد امكن ملاله واجازة المالك لا ينفذ اليه بل انما اجازته في العقد لا في البيع ثم يجب على الغنوي
مثل المبيع ان كان متليا ولا يفتيمه لانه لما صار له بدل له صارا مشتركا لنفسه بماله الغير مستقر فبالله في
ضمن الشرا يجب عليه رد كماله لو قضى منه بماله الغير واستقر ارضه لغيره لانه لما صار مشتركا وان لم يحضر فبذل الأكر
ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح وجب قيمته عليه لان الناح على العبد مشروع مسند ومن
ضروره تصدقوا هذه ائنا واعتبار جانب الشرا اولى من اعتبار جانب الباع لانه موافق الاصل لنفاذ الغير
العاقلة لانه واعتبار جانب الباع بعضى التوقف على غيره وهو خلاف الاصل ولا يقال لو كان شرا لملكه الوكل
بالبيع لانه نقول اطلاق الوكالة بالبيع معنا ولا البيع بالغير في الدين يجري على اطلاقه في غير موضع القيمة
ولو مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث في الفضل لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا ينفذ للغير
علاوة الوصي او الاب اذا توقف على اجازة تهما في مال الصغير ثم بلغ الصغير فانه ينقل الى الابن لانه لم يتوقف
على اجازة تهما لنفسه وانما توقف له عند التبرع بخلاف ما اذا تزوجت امه فغير اذن مولاهما وكان قد وطئها
ثم مات المولى حيث ينقل الاجازة الى ابنه لان عدم الاستقلال في الوارث كان معنى وهو حدوث حريات على موقوف
فابطاله وقد عدم ذلك لها بوطيانه فلا يطل حتى لو قد رضى الشرا من ذلك بان باعها المولى من غير
له وطئها والناح موقوف كان الحزم كذلك ولو اجاز المالك في حياته ولا يعلم حال الباع جازا البيع في قول
ابن يوسف اولا وهو قول محمد بن الاصل نقان ثم رجع وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لوفوع الشرا
في شرط الاجازة فلا يثبت منع الشرا **قال** وصح عن مشير بن عاصم باجازه سعة لاسوه دعاه لو غضب
رجل عن ابائه فاعقبه المشتري فاجاز المالك البيع جاز عقه ولو لم يصدقه المشتري ولعن باعه لم يحز
سعه وهذا عند محمد بن محمد بن عيسى ايضا وهو ليس لانه لم يملكه وقد قال عليه السلام لا يفتق فيما
لا يملك ابراهم وهذا لان عقد الفطور موقوف على ما ساء الموقوف لا يملك المالك اذ لا ينفذ فيه وعند
الاجازة ان ثبت المالك بغيره لا يستند فهو ثابت من وجه دون وجه فلا ينفذ شرط الاعناق لان المصح
للاعتاق ملك كامل لما دوننا وهذا لانه عليه السلام قد ربه المالك مطلقا والمطلق نصرف في الحاصل
ولقد اوعده الغاصب ثم ادى الضمان لا يصح العتق مع ان الملك الثالث له بالضمان اقوى من الملك الثاني
للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب اذا ادى الضمان ولا ينفذ بيع المشتري اذا اجاز المالك البيع الاول وهذا هو
اعتقده المشتري والنجار الباع ثم اجاز البيع لا ينفذ عتقه وهذا اذا قبض المشتري من الغاصب ثم باعه ثم
اجاز المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني مع ان البيع اسرع نفاد من العتق حتى يصح بيع المكاتب والمأذون
له دون عتقهما وهذا لو باع الغاصب المكاتب ثم ادى الضمان فصدقه ولو اصدقه ثم ادى الضمان لا ينفذ
عتقه لما ذكرنا ولو باع الغاصب فاعقبه المشتري منه ثم ادى الغاصب الضمان صح بيع الغاصب ويطلق
عتقه لما ساءنا ولهما ان الملك ثبت موقوف نصرف مطلق فعند الملك بالوضع ولا ضرر به على ما من توقف
الاعتاق من بئنا عليه وسند سفاذ وصار باعنا المشتري من ارضه فانه شرفه وسند باجازه الميراث
البيع وكما عتاق المشتري من الوارث والفرقة مستقرة بالدين فاجازت الغريم البيع او عتاق الوارث
عند امن الفرقة وهي مستقرة بالدين فقتنى الدين وابرا الغريم عنه فانه بعد عقه وهذا لان العتق من

حقوق المالك والشرا اذا توقف بوقفه واذا انفذ نفذ حقوقه بخلاف اعتاق الغاصب نفسه لان
الغصب لم يوضع لافادة الملك لونه عدوانا محضا وانما ملك ضروره اذ الضمان فلا يجمع الميراث في ملك
رجل واحد لم يحز الغصب مدينا للملك في الحال ولا يستبنا له لتوقف هو وتوقف العتق بتوقفه حكمه بل هو
سبب له ضروره عند اداء الضمان والعتق وجهه بخلاف ما اذا كان في البيع خيرا لبايع لانه ليس بمطلق
والفلام به وشروط الخار منعت من افعاده في حق الحزم اصلا فإنا المالك فيه غير موجود لوجود الخار المانع
فلم يصادف الاعناق محله وهو الملك وهذا البيع مطلق والاصل في الاسباب المطلقة ان تغل في حق الحزم بلا شراخ
والترابي انما ثبت هنا ضروره دفع الضرر ولا ضروره في توقف المالك والاعتاق موجب القول باظهار السبب
في حقه ومعنى توقف المالك انه موجود في حق الاحكام التي لا ضرر للمالك بها والمشتري من الغاصب اذا اعتق
ثم ملك المقتوب يدا الضمان لا ينفذ اعتاقه عند البعير لان ملك المشتري ثبت بناء على ملك الغاصب وملك
الغاصب لا يكتفى لصفة الاعتاق فكذلك انما ثبت بناء على ذلك ولا يصح انما سجد لان ملكا المشتري ثبت مطلقا سبب مطلق
وهو الشرا فاحتمل العتق عند الاجازة بخلاف الغاصب لانه ملكه بالبيع وبسبب ضروري لا مطلق لما من
فكان المالك فيه ما قصا والمناقض لا يكتفى للاعتاق ويحتمل جواز البيع الا ترى ان ملك المكاتب حتى يجوز البيع
دون العتق وانما يطل مع المشتري من الغاصب عند اجازة المقتوب منه البيع الاول لانه باجازه المشتري
الاول وهو الباع الثاني ملك باع فاذا اطرا على ملك موقوف لغيره ابطاله لا سيما لاجتماع الملك البات
والملك الموقوف في محل واحد ولا يقال لو كان هذا ما غلبت الملك الموقوف للمشتري من المقتوب لوجود
الملك البات فيه لما له بل كان هذا اول بالامتناع لان البات فيه موجود عند ثبوت الموقوف فاذا كان بغيره
بعد ثبوته فالأولى ان يمتنع من البات لان المنع اسهل من الرفع لانه لا يقول المنع او الرفع انما حوز عند الاعتاق
ولا ينافر ثم لان الملك الموقوف لم يظهر في حق المالك وانما يظهر في حق المتعاقدين لان البيع قائم بهما واذا
اجاز المالك بيع المقتوب فالملك البات ثبت المقتوب والمالك ظاهر في حقه لان المقتوب عاقده فوق المالك
فرفع البات الموقوف ولا يقال ان الغاصب اذا ادى ضمانا للغنوي بعد ما باعه سجد سعة وقد راعى المالك
للموقوف والمالك البات فبنا ملك الغاصب ثبات ضروره اذ ليس الغصب بسبب موضوع للملك فلا يجعل ثباته في
عمل ليس فيه ضروره فلا يظهر في ابطال التوقف وخايل الخلاف راجع الى ان عند محمد بن المقتوب لا ينفذ
حق الحزم لا بعد اتمام الولاية فان الاعتاق حاصل في ملك الغير وعند محمد بن المقتوب في حق الحزم وبوجوب الملك على
سبيل التوقف لان الاصل في البيع المتعقد قبل الحزم والترابي لا وقت الاجازة لدفع الضرر والضرر في النفس
لا في بون المالك على وجه لا يظهر اثره في التصرفات **قال** ولو قطعت يد المشتري فاجاز
قاربه المشتري اى لو قطعت يد عبد باعه المقتوب ثم اجاز ما له البيع حوز ادر ادر للمشتري لان الملكات
له من وقت الشرا فحين انا القطع ورد على ماله وعلى هذا طرأ حدث من البيع من حسب او ولد او عقر فلما اجاز
هو للمشتري لما ذكرنا وهو حجة على محمد بن العذر له ان الملك من وجه حتى لا يحتمل ان الزوال كالمكاتب اذ اقطعت يده
فاخذ الاثر ثم رد في الرق حوز الاثر للمولى ولذا اذا اقطعت يد العبد والحيا للبايع فاجاز البيع يجوز ان
للمشتري لما ذكرنا من استناد ملكه بخلاف الاعتاق لا يفتق الى الملك الحامل ومع الخار للبايع لا يثبت
المالك للمشتري بخلاف ما اذا اغتصب عتق افعطت يد عنده ثم ضمن قيمته حيث لا يحوز الارض له لان الغصب

الموقوف هو

ش

ليس بسبب موضوع الملك وانما است الملك له ضررون على ما بيننا فلا يظهر في حق استحقاق الزوائد **قال**
وتصدق بما اذا على نصف الثمن لان فيه شبهة عدم الملك لا غير موجود حقيقة وقتها لقطع وانما ثبت
بظن الاستناد فكان ثباتا من وجوده ووجه ولانه ان كان قبل القبض لم يدخل في ضمانه فلو كان في الحذر
نصف الثمن ونظير له في نصف الثمن لان ذلك الدوام مقام نصف الثمن وهذا لان ارض الدار الواحدة في الحذر
نصف الدار وفي البعد نصف الدار الذي دخل في ضمانه ما هو كسائر عقارات الثمن فاما زيادة على نصف الثمن
حول ربع ما لم يضمن اوفيه شبهة عدم الملك لان الملك لا يثبت له يوم قطع الدار حصه **قال** ولو باع عتيد
غيره فغيره فغيره المشتري على اقراره باع او ربا العبد انما يسهل بالبيع واذا رده العبد لم يقبل لبطولان
دعواه بالثمن اذ اقره على العقد ومما عاين ان اعترف منهما بصفته ونفاذ لان الظاهر من حال الدار
المسلم مباشرة العقد الصحيح النافذ والمدينة لا يثبت الا على دعوى صحيحة فاذا اقبلت الدعوى لا يقبل وهذا الشكل
بما ذكر في الزوائد ان البيع اذا اذاعه رجل فصدقه المشتري في دعواه فاخذه المستحق باقراره ثم اقام المشتري
الدعوى على اقراره بان العبد المستحق يريد بذلك ان يثبت له حق الرجوع بالثمن فيقبل منه ودرهوا بينهما
بان له في يد المشتري في المسئلة الاولى وفي مسئلة الزوائد ان في يد المستحق وشرط الرجوع بالثمن لا يكون
العين سالمة للمشتري فلهذا لم يرجع في مسئلة العتيد ورجع في الزوائد وحل خلف الجواب لا خلاف
الوضع موضوع ما ذكرهنا فيما اذا اقام الدعة على اقراره باع او ربا العبد المستحق واقدامه على
الشراي في ذلك ملون منافضا ولا يقبل منه وموضوع ما ذكر في الزوائد ان فيما اذا اقام الدعة على ان
الباع اقره بعد البيع انه المستحق فلا يصح منافضا قبل بيته ولو اقر الباع في مسئلة العتيد عند انفاضي
بان ربا العبد لم يسهل بالبيع بطل البيع ان طلب المشتري ذلك لان المناقضة لا تمنع صحة الاقرار لعدم التهمة
للمشتري ان ساعد فيه صحيح الاتفاق بينهما مبدق في ضمانه لا في حق ربا العبد ان ذلك مما ادعى انه
بان امره فاذا لم يفسخ في حقه وطالب الباع بالثمن عندها لانه وحله وليس له ان يطالب المشتري لانه ربي
بالصادق وعند اي يوسف له ان يطالبه فاذا ادعى رجوعه على الباع وهذا ساعا ان ارا الوحل المشتري
عن الثمن صحيح عندهما ومنه للوحد وعدم لا يصح ولو كان بالحل بالمال المثل للوحد وتصادقانه وحله
فان اقام الوحل الدعة لزمه ولا استحقاق للمالك فان حلف لزمه وان حل لزمه لان المولى الاقرار
ولو غاب المالك بعد الاقرار وطالب الباع الفسخ ففسخ الفاضي البيع بينهما لانه ثبت عند القاضي ان البيع
كان موقفا فان طلب المشتري ففسخ الفسخ لحلف المالك على انه لم يسهل بالبيع لم يسهل بالفسخ ففسخ
ولا يجوز ناخيره لاجل الثمن فلو حضر المالك وحلف لئلا العبد وان حل عاذ البيع ولو كان المالك حاضرا
وتحاب المشتري لم ياخذ العبد لان البيع صحيح ظاهر فلا يصح التمسك على الغائب فسوخه والباع ان يحلف ربا العبد
انه ما امره ببيعه فان حلف ثبته امره وان حلف ضمن الباع وتعد ببيعه كالتحاص اذا باع المضمون ثم ملكه
بادا الضمان ولو مات المالك قبل حضور فروقه الباع واقام منه على اقراره للمالك بانه لم يسهل بالبيع لم يسهل
من المناقض ولو اقام على اقراره مشتريه من الرده ببيته بغير خلاف ما اذا اقامها على هذه الوجه حال
حياة المالك فانه لا يقبل لانه في حال حياته اصله فمستحق بالتناقص وتعد ببيته ناسب من الميت والميت
لو ادعى نفسه حال حياته لا يكون منافضا فكذلك انما به ولو رده الباع وغيره فان ادعى غيره فلهذا

مسألة

يسمى لانه لم يسبق منه ما يحمله منافضا خلافا لشرحه الباع حيث حوز منافضا والمشتري ان خلفه بالله ما يعلم
ان المولى امره ببيعه فان حلف ثبته الامر وان حلف اخل نصف العبد ورجع المشتري على الباع نصف الثمن ورجع
في النصف الاخر العتيد والصيغة عليه هذا اذا اقر المشتري بان له ملك الامر ولو اقره لفا قول الامر حتى
يقم الدعة على ملكه ولما هو في حقه ببيته كماله ببيته باع ساعا في بعض ما اوجبه **قال** ومن باع
دار غيره فاذا دخلها المشتري في بيته لم يضمن الباع ومعنى المسئلة او باع دار غيره فغيره فغيره لم يضمن الباع
بالعقب واخر المشتري لم يضمن الباع الدار لان اقراره الباع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة الدعة حتى
ياخذها فاذا اقيم المستحق وهو صاحب الدار الدعة بان الدعة حضا في الحيزه عز اقامة الدعة لا يصدق
الباع لان القاص لا يجوز بيعه فلهذا لا يصدق على قوله واذا دخلها المشتري في بيته وقع اتفاقا اذ لا يثبت
الا دخلا في الدار في ذلك **باب التسليم** وهو معنى التسليم لانه فانه اخذ
عاجل اجل وسمى هذا العقد بكونه محلا على وجهه فان اقر الباع بعد وجود المضمون عليه في ملك العتيد والتسليم
حوز عادة بما ليس بوجوده في ملكه فلو كان العقد محلا وتسليم لفظ التسليم ولا يصدق لفظ البيع في رواية المحرر
لانه ودة لفظ التسليم على خلافها فان لا يجوز بيعه وفي رواية الحسن سقوت وهو الاصح لانه بيع امرى الى امرى
انه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورضخ في التسليم وهو مشروع بالكتاب والسنة وجماع الامم فان
ابن عباس رضي الله عنهما اشهدا ان الله تعالى اجل التسليم الموحل وانزل فيه الطول لانه وعلى قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اذا ابتعتم من اجل شي فاكثروا ودررنا انما عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخص في
التسليم والعتاد بياي جوان لان المسلم فيه مبيع وهو معدوم وسع موجود غير مملوك او مملوك غير مقدور التسليم
لا يجوز بيع المعدوم او لا يجوز ولعن ثمانية بما ذكرنا **قال** رجمة الله ما اعلن ضبطه منه ومعرفة ذلك
صحح التسليم لانه لا ينفى الا المنازعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من اسلم في غير التسليم في حل معلوم ووزر معلوم الى
اجل معلوم رواه مسلم والبخاري والصبغة تكون بمعرفة العتيد وقد شرطه عليه السلام **قال** وما لا فلا
اي ما لا يضبط صفته ولا يعرف مقدار ان لا يجوز التسليم فيه لانه قد شرطه عليه السلام **قال** وما لا فلا
تكون مجموعا لانه ينفى الى المنازعة فلا يجوز حساب الدون **قال** يصح في المحل والموزون المضمون لما
روىنا ولما سألنا من المعنى واحتررت بقوله المضمون من الدار والمدة لانها اثنان والنساء بمثلهن حتى لو اسلم فبيعهما
لا يصح سلما لان التسليم يحل الثمن وناحل المبيع ولو جاز فيه لا يفسد فاذا لم يسهل حوز باطلا عند عيسى بن ابيان
وقال الاعرج حوز بغير ثمن من اجل حبس المضمون المعاقدين بحسب الامكان والعبارة في العقود للمعاقدين وقول عيسى
اصح لان المعقود عليه في التسليم المسلم فيه وانما يصح العقد في محل اوجبه العقد فيه وذلك غير محقق ولا وجه
الى تصحيحه في محل اخر لانها لم يوجبها الفقهاء فيه وهذا الخلاف فيما اذا اسلم فبيعهما اثنان واما اذا اسلم الاثنا
فهما كالدراهم في الدنانير او في الجوز بالاجماع لما عرفت ان الدار باع منه اده يحرم النساء ولو اسلم في المحل
ورنا حازا اسلم في الحنطة والشعير بل لزم ان دوى الطير اوى عن اصحابنا انه يجوز لان الحل والوزن انما بشرط
لصحة معلوم الدار لا في الربا لانه لا يقابل بحسنه لان المودى عن الواجب حكما في باسالم فلو لم يسهل لاس
المال ولا ربا بينهما ودوى الحسن عن اصحابنا انه لا يجوز لان المسلم فيه ذرة الزممة والمودى عن الواجب
غير الذرة حقيقة فلو لم يسهل المودى ذراعا الواجب في الزممة حقيقة وان كان عنه حيا فلو لم يسهل في الحنطة

وصفته وقدره كشاة خصي شئ من الحب او اللدماة وظلاله موزون مضبوط الوصف ولهذا يصح
بالعلم عند الامتلاف ويصح استقراضه وزنا وهو لا يصح الا في ذواتنا ولا يجرى فيه نكاح الفضل بصله
الوزن فصار كالا لانه وسجل لبطن خلاف لم الطور فانه لا يدر على وصف موضع منه ولا يضمنه عن معصود وهو
العظم لا يمنع الجواز من النور والشمس والخور والنور لا يضمن الا لمة العظم ولا يضمنه ان العلم بخلاف
صفته من سمن وهزال ويختلف باختلاف فصول السنة فما بعد سمن في الشتاء يدر في الصيف ولا يضمن
عظما عن معلومة ويجري فيه الماشية فالمشترى ما مره بالزرع والبايع يدر فيه وهذا النوع من الجحالة
والمازعة لا يرفع ببيان الموضع وذا الوزن فصار كالا لانه لا يضمن في الحضانة خلاف النوى والثمار والعظم في الامانة
فانه معلوم ولهذا لا يجرى فيه الماشية وفي مخلوع العظم لا يجوز على الوجه الاول وهو الاصح لان العلم اذا علم
معلن لا يضمن الحكم بامتناعها الماعرف في موضعه والضمن بالمثل منوع فانه من غير ذواتنا في رواية يبيع
الجامع وكذا لا يجوز استقراضه ولا يضمن فيها فهو معان عند الامتلاف والاستقراض فيمكن ضبطه بالمشاهدة
خلاف الموصوف في الذمة وقيل لا خلاف بينهم بجواب اي حصة مما اذا اطلق السلم في الجوز وهما لا يجوز انهما
فيما اذا ابيعن موصفا منه معلوما وهو يجوز فيه والامتناع ان الخلاف فيه ثابت **قال** ومما لا يدر في علم يدر
قدن اي لا يجوز السلم بذايع معين او بمكان معين لا يعرف قدن لانه يحمل ان يضع في ذواته النزاع خلاف
البيع بخلاف جواز السلم فيه بحيث في الحال فلا يضمن فونه وفي السلم بذايع غير معين لا يضمن فونه وقد
ذكرناه في اول البوع وفي الحديث ولا بد ان يكون السلم بما لا يفسد ولا يفسد كالقضاء مثلا وان كان ما يفسد
بالبيع كالبشر والحيوان لا يجوز للمنازعة الا في قرب الما المعامل فيه كذا ابن ابي يوسف وهذا لا يضمن في
السلم لانه ان كان يعرف قدن فلا يجوز السلم به كذا ما كان لما ذكرناه وان كان يعرف قدن فالقدن بربها
القدن لا يضمنه فكيف شاق في الترتيب المنكسر وغير المنكسر والحق في قرب الما وانما يضمن المنكسر
البيع اذا كان يجب تسليمه في الحال حيث يجوز بان لا يعرف قدن ويشترط لذلك ان لا يكون لا يفسد ولا يفسد
فيه استثناء قرب الما **قال** ويرقوه ولم يخله بعينه اي لا يجوز السلم فيها لاحتمال ان يفسد بها اذ
بعد على تسليمها والله اشأ وعنه السلام بقوله اذ اشبع الله الثمر فهم سحر احرم مال اخيه ولو كانت النسبة
لبينا النوع بان كان له نظير فلا يترتب وهذا اذا نسبته الى اقدم ليوهم انقطاعه كالسالم والعراق **قال**
وشروطه سائر الجنس والنوع والصفة والقدن والاجل كونه خطية سقيمة جارة عشرة ايام الى شهر لان الجحالة
بني يدر في ذواتنا وقال الشافعي الاجل ليس بشرط لجواز ما روي انه عليه السلام نهى عن بيع ما يفسد الا في
ورخصه السلم مطلقا واشترطه الاجل فهو زيادة على النص ولا يبيع ما في الذمة ببيع حاله كالمعسر والمفقر
انه معاوضة مال مال فكون فيه الاجل جائزا اثر فيها لا شرط في ذواته من انواع البوع والامتناع وان الظاهر
ان الجاهل لا يترتب ما لا يدر عليه فكما كان قاذرا على تسليمه ظاهر او ذلك من الجواز والقدن ولو لم يكن قاذرا
على التسليم كان قاذرا عما يدر عليه من مال بواستطاعة التمسك ولهذا اوجنا تسليم راس المال على راس السلم
او الاجل قص السلم فيه خلافا للحاجة على امته فانه يخرج من مولا غير ما لا يدر على الا في الحال بشرط
فيها التناجل لتضمن من الحاصل **ولنا** قوله عليه السلام من سلم فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
بشرط انه اعلام الاجل فما شرط اعلام القدن وهذا لان المشرع يصفه لا يوجد دون تلك الصفة كالمعسر

فانه لا يدر عليه

بوضوء فلا يوجد فيه والرهن شرع موقوف لا يوجد فيه وهو نظير من قال من دخل في غمض القدر
لا يجوز له ان يدخلها الا وهو كذا لا يدر في مال من اذ ان يضمن بليثونا وما رواه حاتم قال لا يضمن
ان تحول المرخص هو الموجه ولا يدر في تسليم المعقود عليه بشرط الصحة العقد فيما يوجب القدر وهو الاجل
الذي يضمن من يضمنه من شرط ضرورته وهذا لان الواجب في الاصل هو ضمان المعقود عليه للون قاذرا على تسليمه
بالعلم الجحالة حتى اذا كان لا يدر على تسليمه مع بعينه بالابق وجوه لا يجوز بيعه فاعلم بذلك ان البيع من غير تعيين
البيع او غير عدم القدر على التسليم حرام وانما اجز في السلم من غير تعيين البيع رخصة لاجل المفسد لما روي
والرخصة اسم لما استعمل مع قيام الدليل المحرم والحكمة لدر حصة على العباد والعذر هنا هو العذر عن التسليم
لغيره والبيع سبب لعدم الرفع الا بالتمسك والامتناع الى زمان الحاصل والحصاد فاسقط العذر لاجل
المفسد ليس وعوض لاجل يقوم القدر على التمسك مقام القدر على التسليم حصة خلاف الحاجة لان بدلها
معتقوبة لا معتقوبة عليه والشرط ان يدر على تسليم المعقود عليه لانه كالمعسر حتى جازا سبب اذ لا قبل القدر والعين
ولا يجب بعينه حتى تمام الاجل تمام القيد ولا يدر في حصة كذا عهده اصل وليس لها رخص العذر وان الحاجة
عذر اذ قاق فيصير عليه الموطا ظاهرا ولا يضمن عليه بالمطالبة بالبدل او اذا المضيق عليه ما يثبت افضلا
اذ العهد وشبهه او اما السلم فمقتضى ان يكون موقفا على الماشية والمضادة فالظاهر انه يطالب به بحسب
العقد وهو عاجز عن تسليمه فيخرجنا لاجل يمكن من الحاصل ولا يكون له عليه سبب الا لزم ان تحول الموصوف
فيه يجب تسليمه في المجلس كغيره من الباعثات ولا يضمنه من الحاصل بالمطالبة والجنس وهذا انما في معنى الرخصة
لاجل القدر والسكنة وما كان شرعته الا بغيرها فاسقط ضرر اقليم ولا يقال لو كان مشروعا لرفع حاجته للمفسد
لما كان قاذرا للمفسد لانه يقول المني في السلم لا يبيع عادة الا باقل ولا يقدم على مثله الا المحتاج قدنا اذ اذ
البيع على انه محتاج فاقم ذلك مقام الحاجة للقدن لوقوف عليها بشرط ان تحول الاجل معلوما واما
لم من معلوما فخصي المنازعة **قال** واقله شعراي اقل لاجل شعري روي ذلك عن محمد لان مادونه عاجل
والشهر وما فوقه اجل لا يدر في المدين اذا اخطأ لبعضين منه عاجلا فقتناه قبل تمام الشهر يترتب منه فاذ
كان مادون الشهر في حكم الاجل كان الشهر وما فوقه في حكم الاجل وقيل لئله ايام رواة الطحاوي عن ابي حنيفة
اعتبار اشترط الحياض ويحل كغيره من نصف يوم لان المجل ما كان موقفا في المجلس والموجل ما كان موقفا عن
المجلس ولا يفي المجلس بينهما عادة التمر من نصف يوم وعن الرخاينة منظر المعقود او السلم فيه والى عرف الناس في
التناجل في مثله فان اجل فيه قدر ما يوجب الناس في مثله جازا والا فلا والاولا صح وبه معنى **قال** وقد روي
المال في المجلس والموزون والمعدود اي بشرطه بيان قدر راس المال اذا كان العقد يتعلق على مقدار من مثل
المكمل والموزون والمعدود وهذا عند اي حصة وقالا لا يحتاج الى بيان قدر راس المال اذا كان موقفا لانه
صا لمعلوما بالاشارة فلا يشترط اعلام قدن في السلم والاجر والامانة والمعنى هو ان معرفة العرض
انما يشترط احراز المازعة وجمالة قدن بعد المتعين بالاشارة لانفسى المنازعة كجمالة القيمة
فلا يشترط معرفته كما لا يشترط معرفة القيمة ولا يضمنه الله ان جمالة قدر راس المال بغيره لاجل
المسلم فيه بان يصدق بعينه ثم عدا لما في عينا فرد ولا يضمن الاستبدال في مجلس الرد ففسخ العقد في الردود
وبقي غيره ولا يدر في قدر السقي العقد حسابه بغيره بغيره لاجل الماشية فيجب القدر عن مثله وان كان

موجودا الا ترى انه لا يجوز حمل مدين وبنين فحين لم يعرف مقدار ان لتوهم هلاكه ولا به وما يجوز عن تسليم
المسلم فيه يحتاج الى فتح الباب بعد ما انفق ماله فحقنا به ولا بد من رد حقيق المأذون او الى
الربا يجب الحوز عن كل موهوم لشدة مع المناقاة هو مع المعدوم الا ترى انه عليه السلام قال اذا منع الله القسرة
بم يستعمل مال اجل خلاف ما اذا كان راس المال مؤثقا لا بد من رد حقيقه فلا يقسم المدين عليه ولا يتعلق العقد به
على ما عناه من قبل فحقنا به لا يودي الى جفائه المسلم فهو من فروع ما اذا سلم في حستان فلم يسن راس المال احرها بان
اسلم مائة درهم في حطة ودرهمين ولم يسن حصة واحدة منهما من راس المال لانه قسم عليهما باعتبار القسمة
ومن يعرف بالجزء فلا يجوز مطلوما او اسلم جنسيتين ولم يسن قسما جديهما بان اسلم درهمين ودرهمين في حطة معلوم
من الربحين قسما جديهما ولم يسن الاخران راس المال لا يحوز معلوما معرفة بعضه اذا لم يعلم به ما يخصه من
المستلم فيه والمراذ بالمعزود ههنا ما لا يتفاوت ما اذا لانه جندت حلق العقد بكونه لانه من المقدرات **قال**
ومعك ان الانفاق فيما له حمل ومونة وهذا عند اى حصة وقالا لا يشرط في موضع في موضع العقد لان التسليم حين
العقد صعب في موضع وجوده في البيع ولهذا وجب تسليم راس المال في ذلك المكان هكذا البذل الاخر اذا القاد
بوجوب المساواة لانه السبب الموجب للاحكام المتعلقة به والتسليم من حمله فحين لم يوضع وجوده ولا له
كالمعنا له مكانا اخر بالحق من غير ذلك المكان لانه يتوق الى الالة خلاف البيع حيث يتطل اشتراط تسليم
البيع في غير موضع العقد لان المشتري ملك المبيع بالعقد فاشترط ان يشرط على البايع شرط فاسد اذا العقد لا
يقضيه او حوز اجماع في بيع فكونه عقدا للشيء المعروف عن صفة في صفة ورب المسلم لاعمال المسلم فيه قبل
التسليم فاشترطه لا يحوز اشتراط العلة في ماله البايع وذلك غير مفيد ولانه لا اثر له في مكان اخر
معتن ضرورة ما قبل اوقات الامكان في الاو اسر المطلق وصار كالقرض والاضطراب والاملاف ولاى حصة ان
تعتن كانا العقد اما بالحق صريحا او ضروحا وجوب التسليم عليه في الحال ولم يوجد اذ السلم لا يجوز الامور جلا
فكون التسليم متأخرا ضروحا خلافا لبيع والاملاف والقرض والاضطراب لانه واجب التسليم في الحال فعرض
موضع وجود السبب ضرورة ولانه لو عتق مكان العقد لم يجز به الشرط كمكان البيع في بيع العتق
وكعتق مكان العقد فيما اذا عتق في حصة الهرة وفساده لا يحوز فاذ لم يسن شرط نصا مكانا اخر في بيعه كجفائه
فاحتمة مودى لا المنازعة في قصد كاخلاف الصفة لان قيمة ماله حمل ومونة عتق باخلاف الاما من كما
عتق باخلاف الصفة الا ترى ان الخطب في المدين اعلم منه في القرض ولهذا قل ان الاخلاف في بيان مكان الانفاق
بوجوب الخلف عنه كالاخلاف في الصفة ومثل على عدمه لان عتق المكان فحصة العقد عند ما احتج لا يحتاج
فيه الى ذكره فان اخلافنا في وجوب العقد فحقنا فان جالوا خلفا في البذل ومعدة حصة الشرط حتى الخلف فيه الى ذكره
فصار كالاخلاف في شرط الخيار والاجل وعلى هذا الاخلاف المدين والاجر والقسمة اذا كان لها حمل
ومونة ويؤخذ الزمة موجهة بان اشترى شيئا او استأجره محطه في الزمة موهومة او فستما شيئا وجلا
لا حرمها خلاص موهوما في الزمة الى اجل فحده شرط بان كان الانفاق في الصبي حتى يفسد اذ لم يسن وعندها
لا يشرط فيسلم في مكان البيع ومكان تسليم العتق المستأجرة وفي موضع القسمة ثم اذا عتق موهوما لانه متى
تبين ان اقره كعتق واحد في حق هذا الحكم لان قيمته لا يملك باخلاف الحيلة من موهوم واحد وكذا لو
استأجر دابة ليعمل عليها بالمصرف لانه ان يملك في اى مكان كان وكذا لو دفع ماله الى رجل مضاربة ليعمل

في المصرف لانه ان يملك في اى مكان وكل هذا اذا لم حن المصرف عظماء فان كان عظماء سلع من فواجره فحقنا لا يجوز
كالمعنا ما جرة منه لان جفائه مفضية الى المنازعة ولو شرط ان يوفيه في منزله جاز استحقاقا والقسار
ان لا يجوز لان المنزل مجهول وقد يبدل فلا يعلم **وجه** الاستحسان انه يراد به المنزل حال حلول الاجل
عادة والظاهر بقاءه في منزله الله ولو شرط الحيل الى منزله قبل يجوز لانه اشتراط الانفاق فيه وقدر لا يجوز لان
الحيل لا تقتضي العقد وانما بعض الانفاق وهو مشهور بدون الحيل فلو اشتراطه مفسدا وان شرط ان يوفيه
في موضع ثم عمله الى منزله لا يجوز لانه عتق بالانفاق اشتراط الحيل حوز اجماع في بيع فلا يجوز **قال**
وما لا يحتل له يوفيه حيث شاء وهذا على اطلاقه قول اى حصة سواء كان الانفاق او لم يستأجره لان ما استأجره
لا يملك باخلاف الاما من فلا يفسد ماله فيلغو وعمل ان لم يسن فيه مكانا لانفاقا من موضع العقد عند
وهو الاظهر من قواعده لانه موضع الالتزام وهو رواته الجامع الصغير والبيع وان من ذلك لانه قد عتق من
خطر الطريق معتبرا فاحتماله ان فيما لا يحمل له ولا مونة كالمسك والزعفران وما استعملها لا يحتاج فيه الى
عتق المكان لانفاقا بالاجماع وان اختلفت دواياهم فيه في التخرج في اى مكان يجب تسليمه على ما ساق **قال**
ومعك ان المال قبل الافتراق يشرط جوازا السلم قبض راس المال قبل الافتراق ولو شرط بقاءه على
الصحة لانه عقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق لا غير قبض وانما شرط قبضه قبل الافتراق لان السلم يبنى على غير محل
باجل وذلك بالقبض قبل الافتراق لكون وجهه على وقت ما يقتضيه اسمه مما في الحوالة والفضالة والعرض
ولا فرق في ذلك بين ان حوز راس المال مما سطر ولا لما ذكرنا ولانه فيما لا سطر السلم الافتراق عن غير دين
وهو منى عنه ولانه لا بد من تسليمه اليه ليعرف فيه فقدر على تسليم المسلم فهو لهذا قلنا لا يجوز اشتراط
الخيار فيه لانه يمنع تمام القبض اذا قبض لا يتم الا اذا كان مدينا على المالك وخيار الشرط يمنع ثبوت الملك
لانه يمنع انعقاد العقد في حق الحكم فممنع تمام القبض والافتراق فممنع تمامه مبطل للعقد وذلك لانه
المسلم فيه خيار الروية لانه غير مفيد لانه دونه الزمة فبان ما رده عليه بخيار الروية اعطاه غيره لكونه
لا تمنع فلا بد من خلاف خيار الرب في راس المال وخيار الروية فيه حيث يبين ان فيه اذا كان مما سطر القيان
لا يفسد ان البيع بالرد وان خيار الرب لا يمنع تمام الصفة والقبض بخلاف الاستحسان لان الاستحسان
لا يمنع تمام القبض حتى لو اجاز المالك العقد بعد الافتراق هذا القبض جاز لان السبب فيه مطلق واستناع
الحكم فيه ليس يقتضي السبب بل هو المالك فاذا اجاز الحق الاجاز بحالة العقد بخلاف خيار الشرط لانه
يمنع الصفة في حق الحكم وهو فوق الافتراق قبل القبض فكون مبطل ولو اسقط خيار الشرط قبل الافتراق
جاز اذا كان راس المال قائما عند استقاط الخيار والافتراق لان الاتمام معتبر بالابتداء وفيه خلاف زفر وهو
مبنى على قاعده ان العقد متى وقع فاسدا لا يعود صحيحا عتق على ما ساق من قبل وحتملة الشرط مجموعها
فولم اعلام راس المال وقهله واعلام المسلم فيه ونما جرحه وبيان مكان الانفاق والقدرة على حمله ويدخل
حت قوله اعلام راس المال اعلام حليه ونوعه وصفته وقدره وهذا في المسلم فيه والمترادى بالقدرة على تحمله
ان حوز موجودا من حوز العقد الى حوز الحل **قال** رحمه الله فان اسلم مائة درهم في ربر مائة درهم ومائة
نقدنا السلم في الدين اطلاقا في حصة الدين لانه من دين ومنه في حصة الدين لوجود قبض راس المال في المجلس
مفرد ولا يستيع السداد لانه طارى اذ السلم وقع صحفا في كل ولهذا لو نقد ما ساق قبل الافتراق صح ان الدين

فانما يتصل بالصنيع ثوبه لان المعقود عليه فيه الفعل وهو الصنيع لا الصن والفاعل لا نه
عن فعله لا يتصل ولا يتصل بالتوب فلهذا لم يصرفنا عن ما بالدين لم يصرفنا ايضا لما بالدين فلا بد انما
الصن طامه لما حطه ممله فقد استهلكه قبل التسليم عند اي حصة فمقتضى البيع وهذا المثل لم يترفع لكون
ان يكون مرادوه البذلة ما الصن لم يفتقر برضاة جو حتى يكون شركا له وعندي يوسف هذا ايضا لما جمعنا
ما اذا ابدى الصن لانه لما كان الدين او لا يخرج عن ممله ولم يصرفنا بما في قضا له لما كان الدين الصن ممله
فيه صناعه فاما الصن لكونه وللمدين ايضا ضرر في انصالة ممله فصارت حقا لكونها بالدين وقال محمد بن يوسف
للصن دون الدين لانه لما كان الدين لم يملكه المشتري بل هو باق على ملك البائع وصار مستعرا للظرفه ولما كان
الصن ممله وخطفه وصار خالطا لملك المشتري مملك نفسه ومستهلكا له باذنه فليس يكون فيه ولا يبرأ
عن الدين لعدم انقطاعه عما اذا ابدى بالدين لانه صار مسلما للمشتري بوضعه في ظرفه ثم ملك الدين انما
ممله ممله وهذه اذ لا فاضى جان ولا صاحب المدة ان المشتري بالخيار عند ما ان شاقص البيع وان
شاقصا في الخلو لان الخلو ليس باستهلاك عند ما **قال** ولو اسلم لمة في روق قبل اتمه فمما خلا
فما انت او مات قبل الاقاله بقي وصح طينه فتمت اتمه مائة بعد الاقاله من ان بعضها وبالسلم حتم
الاقاله او مات قبل الاقاله ثم تعاد لاعتدوا بها بقيت الاقاله على حالها ولم يطل بوقتها في الاول وصحت
الاقاله فتمت بوقتها في الثانية وحج على المسلم الله قيمة الحارة فيما موم مضرتها لان شرط صحة الاقاله بقا
العقد وهو سقي بقا المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في مائة المسلم الله بقا
هلاك الحارة فصحت الاقاله لانه لا يمتنع من الحلال لان التسليم من الانداز اذ انفس العقد بحسب
علمه ورجوعه بوقته وعجز بوقته بحسب علمه فتمت اتمه مائة فمما خلا لكونها باقية فصار كالحارة ثم تعاد لاعتدوا
هلاك احدهما فانه يصح لهما احدهما وحج رد الباقي منهما وحج على الاخر قيمة الهالك لما قلنا **قال**
وعكسها شرا وكما بالعت اي عكس مسألة السلم من الحارة بالف فان لم يمت قبل اتمه لامة بعد الاقاله
بل انفس بطلت الاقاله ولو تعاد لاعتدوا هلاكها اسدا لا يصح لان المعقود عليه هو باق في الحارة ولا يصح
بغير هلاكها لانه لا يمتنع من الحارة بغير اتمه من الاول بخلاف سعة المغاضاة حيث يصح الاقاله لانه لا يمتنع
هلاك احدهما ولا يمتنع من الحارة لان كل واحد من الموضعين فيه معقود عليه لونه مسما من وجوبه بقا العقد سقا
احدهما فاحاصله ان هذا الجنس منقسم الى اربعة اقسام احدها الاقاله في السلم والثاني الاقاله في بيع المغاضاة
والثالث الاقاله في بيع العن بالتمس وقد ذكرنا حكم الثلثة والرابع الاقاله في الصرف وحكمه انهما اذا
تعاذلا فمعد هلاك احدهما لكونه او هلاك الاخر او احدهما بعد الاقاله بل انما هو صحة الاقاله
لان المعقود عليه في الصرف ما وجب لكل واحد منهما في ذمة الاخر وذلك غير معان فلا يصح هلاكه
والمعقود عليه ولا يمتنع هلاكه صحة الاقاله وهذا لان الفسخ يرد على ما ورد عليه العقد فلا يرد على المعقود
ولهذا لو كان المعقود قايما لكان رد اغيره بعد التعادل **قال** رجمة الله والقول لم يدعي الردة وانما
لا تفي الوصف والاطل يعني اذا اختلفا في اشتراط الوصف في السلم فيه بان كان احدهما شرطنا وما وقال
الاخر لم يشترط شيئا فان القول قول من يدعي اشتراط الوصف والاجل لانه يدعي الصحة اذ السلم فيه لا يجوز الا
موجلا موصوفا فان الظاهر شأنه لان الفاسد حرام والظاهر من حال المسلم ان يوجب الحرام وشا

المباح ثم الاصل في جنس هذه المسائل انهما اذا اختلفا في الصحة فان خرج كلام احدهما مخرج المعنى فان
بالطلا وكان القول قول من يدعي الصحة وان خرج مخرج المعقود من ذلك عند اي حصة لان انعقاد على عقاب
واحد وعندهما القول للمعكس ثم فاضل المسئلة ان يقول لو سلم ذراهم الى رجل في رخصة فقال المسلم
الله شرطنا رد ثيابا وقال الرب المسلم لم يشترط شيئا فان القول قول المسلم الله لان الرب المسلم معني في انما
الصحة اذ الظاهر مع اذنه يزيد على راس المال وكلام المعنى مردود وفي عكسه بان ادعا رب السلم
شروط الردى وانحر المسلم الله المشروط اضلا فان القول لرب السلم عند اي حصة لانه يدعي الصحة وعندهما
للمسلم الله لانه منكر ولو قال المسلم الله لم حرله اجل كان القول لرب المسلم عند من لان المسلم الله معني في
انما ما ينفعه وهو الاجل وهو حقه فان باطلا **قال** المسلم الله ليس بمعني لانه يدعي فساد العقد
وفيه نفعه لانه لا يملكه المسلم فيه بسبب فساد العقد بل يحجب عنه راس المال وهو اقل من المسلم فيه
عادة فوجب ان يكون القول له لان **قلت** الفساد بسبب عدم الاجل يحلف فيه من العلم فلم يفتقر
بالفساد فلا يبرأ النفع في سقوط السلم فيه عنه بخلاف عدم الوصف عند ما لان الفساد فيه فطلق فمما خلا
انما المسلم الله لانه ليس بمعني لان فيه نفعه يشترط المسلم فيه عنه وزاد راس المال بخلاف انما رب السلم
فيه لانه منعته حيث نكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لانه يزيد على راس المال عادة واداهل القول
لرب السلم يرجع في مقدار الاجل الى الصن وفي عكسه بان ادعى المسلم الله الاجل وانكر رب السلم فاقول للمسلم
الله عند اي حصة وعندهما القول لرب السلم لانه نكر حقه وهو الاجل فان القول له وان انكر الصحة
لرب المال يقول للمضارب شرط لك نصف الربح الا عشرة ذراهم وقال المضارب شرط لي نصف الربح
ولم يرد كان القول لرب المال وان كان فيه فساد العقد لانه منكر لا يستحق الربح عليه ولا يوجب حقه انفسا
انفسا على عقد السلم وانما على العقد اتفاق على شرائطه لان شرط الشئ له وثبوته بغير الاصل فانما
الاجل بعد ذلك رجوع منه عما اقر ولا يقبل كالمسالكين اذا ادعى احدهما النكاح فغير مشهود ولا اخر له من
بان القول لم يدعي النكاح فلهذا عدا لهما على عقد واحد لان المضاربة اذا صححت تكون
شركة في الربح واذا فسدت تكون اجارة ولن سلمنا انهما انفسا على عقد واحد فالمضاربة غير لازمة لان كل
واحد منهما عمل من سخره هذا العقد فربيع باخلا فاما اذ اوقع بالانذار بقي مجرد وهو المضارب في مال
رب المال فاما القول للمضارب وهو رب المال بخلاف ما اذا اقال الزوج لامرأته تزوجك وانت صغيرة وثالث
تزوجني وانما بالغة فان القول قوله وان كان فيه فساد العقد لانه لم يقر بالعقد بل انكره حيث اسند له
حالة من فيه الصحة لعدم الاهلية **قال** وصح السلم والاستصناع في خوف وطست وقتم اما السلم
فلانه يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره فوجب القول بحوانه اذا اجمعت فيه شرائطه على ما عاين من قبله اما
الاستصناع فلا يجمع الثالث بالتعامل من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو من اقرى الحجج
وقد استصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما ومبرا وقال عليه السلام ما رواه المؤمنين حسنا فوعده
الله حسن وهذا الاستصناع لا يجوز لانه بيع المدوم وهو منهي عنه ولان ترك العمل لما ذكرنا
والعنا ترك العمل كدخول الحمام والاحتجام باجر وطلب شربة ماء من السقا فليس طرف للجان في التعامل
وان كان العناش باءا للعناش لانه لا يعرف ثم مرد بعد في الحمام وتم مرد يستعمل او شرب من الماء ثم يرد

مخرج من الدماء اذ لا يعتبر القياس بمفاد الإجماع او التصرف فبقوله عليه السلام لا يجمع المعنى على الضلالة ولا
يترك على قول أبي حنيفة في المزارعة فان التعامل فيه موجود ومع هذا لم يباخذ به وانما بالقياس لا بالضرورة
فما كان موجودا في الصدر الاول ولم يجر التعامل فيما من غير خلاف ما نحن فيه ثم انما يجوز اذا جرى فيه معا
وما لا تعامل فيه لا يجوز الاستصناع فيه وتكون سلكا اذا اجتمعت فيه شئ من لفظه ثم في الصحيح ان الاستصناع
يجوز سقا وقال الحارث السهمي انه وعدوا لشرع واما سقوا اذا اتى به مفسر وغابا للعلماء ولهذا ثبت فيه
الخيار للزاد واحد منهما وحيث قول الجمهور ان يحدده الله سبحانه شرود ذرفه الناس والاستحسان وفصل بين
ما فيه تعامل وما لا تعامل فيه وان ثبت فيه خيار الرتبة ولو قصر الثمن ملله والرواية يجوز فاسا واستحسانا
فما فيه تعامل وما لا تعامل فيه ولا ثبت فيه خيار الرتبة ولا ملك به البذل في الحال فيبطل ما قاله والمردوم
قد عرفت بوجود احتمال الحاجة فظها ان المستحاضة ونحوه لما المستحق بالقطر وقد عرفت الحاجة هنا
اذ لم يجد صاحبها مضافا فوافق رجله ولا خاتما فوافق اصبعه ودرجوز مع المدوم للحاجة اصله يتبع
المنافع والمعتقود عليه هو العرفون العمل عند الجمهور وقال ابو سعيد الردي المعقود عليه هو العمل لان
الاستصناع استفعال من الصنع وهو العمل فقسمة العقار به دليل على انه هو المعقود عليه والادوم فيه
بمنزلة الالة للعمل ولهذا يتطل بموت احداهما والاول اصح ولهذا لا يشترط ان يملكه وقت العقد حتى لو جاز به
لا من صنعتة او من صنعتة قبل العقد فاخره جاز وهذا الوجه بعد وباعة الصانع قبل ان يراه المستصنع
جاز ولو كان المعقود عليه العمل لما جاز هذا كله وذا من ربحه الله قال اذا جاز به مفسر وغابا للمستصنع
الحيا لانه سقا وان ثبت فيه خيار الرتبة وهو لا يثبت الا في العين وانما يبطل بموت احداهما والاستصناع
شبهها بالاجاز من حيث ان فيه طلب الصنع فليشبهه بالاجاز فلما يبطل بموت احداهما ويشبهه بالبيع وهو
المقصود اجزا فيه ما ذكرنا من احكام البيع وقل سقوا جازا سقا وانما يشبهه بالبيع لان البيع يتطل
بموت احداهما بل يستوفي من ثمنه والاجاز لا يثبت فيها ما ذكرنا من احكام البيع فمعناها على التعاقب لا يثبت
جميعها في حاله واحدة فاعلمنا في هذه بشرط العوضه انما يبيع انهاء والمعقود فيه ان المستصنع طلبه
العين والدين فاعبرناهما بجمعهما او بغيره اعلى الامر بغيره فاعلمنا انما يبيع انهاء والمعقود فيه ان المستصنع طلبه
البيع وجب ان يجر كل واحد منهما على المضي ولا يخبر قلنا الاجاز بنفسه بالاعذار وهذا عند لان الصانع
يلزمه الضرر بقطع الصرم فباعه ان كان للصانع صحة وهذا البيع ثبت فيه خيار الرتبة فباعه ان
تكون للمستصنع الصحة لانه اشترى ما لم يره على من قال بالخبر ولا يجوز للزاد للضرورة فظهر في حقه ولا
ضرر في حق الزوم فلا يظهر في حقه **قال** وله الخيار اذا رآه اي للمستصنع الخيار اذا رآه
المصنع لانه اشترى ما لم يره علافا له لانه لا فائدة في اتيان الخادفه لانه علم انه اعطاه غيره
لونه غير متعين اذا المسلم قد نفي الزمة فبقي فيها حتى يقبضه وهناك فساد الفسخ لانه سقوا بالاضداد
والاخذ للصانع لانه باع عما لم يره وعز ابو حنيفة ان له الخيار ايضا لانه لم يره ضرر بقطع الصرم عن
اي يوسف انه لا خيار لو احدهما اما الصانع فلهما ذرنا واما المستصنع فلان في اثبات الخيار له ضرر
بالصانع فيما لا يرغب فيه غيره والصحيح ان للمستصنع الخيار دون الصانع لانه اشترى ما لم يره والها
بائع **قال** والصانع سقوا قبل ان يراه لانه لا يستحق الاجاز فاختار المستصنع ومثل ان يراه كان له ان يسلقه

اشترى
ما لم يره

لقد تم قبحه واذا رآه ورعى به الشر له ان يسلقه لانه بالاحتياط واسقط خياره ولزم من جانه فاذا رآه
المستصنع ثبت الزوم في حقه ايضا **قال** وموجله سلم اي اذا اجل المستصنع صار سقوا وهذا عند
ابي حنيفة وفي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد ان ضرب الاجل فيما فيه تعامل فهو استصناع وان
ضرب فيما لا تعامل فيه فهو سلم لان الاستصناع فيما لا تعامل فيه كالتياب ونحوه لا يجوز اجازا ففعلن حمله
على السلم حوتا للجواز واما فيما فيه تعامل كالخشب ونحوه فمحمول الوجهين لفظ الاستصناع حقيقة
فهو خيار فاختار في فضيلتها اولى ومحمول الاجل على الاستحسان لانه محتمل محتمل ان يكون ذر له للبيوع ومحمول
ان يكون للاستحسان واللفظ الاستصناع محمول فيه محتمل محتمل عليه ولا للاستصناع عقد جاز غير لازم
فذر الاجل لا يكون لازما كعقد الشربة والضاربة ولا الاجل للترفيه وناخر المطالبة ولا يخرج به العقد
من غير الاجسار اخر ولو كان الاستصناع ذر الاجل يصير سقوا لاجل السلم بدور ذر الاجل استصناعا عا
ولانه لو كان يذر الاجل سقوا لما كان فاما لان شرطه علم رجل واحد وانه مفسد السلم كاشرا وط
طعام قرينة لغيرها ونحو خلاف ما لا تعامل فيه لانه لم يحمل على السلم لانه مفسد اذا انضرب
للاجل لمحملة عليه ما يمكن لما ذكرنا ولا يحنف لانه محتمل السلم فبان حمله عليه اولى وهذا الاجاز
على خلاف القياس للحاجة لاجل جواز السلم ثبت بالاحتياط والسنة المشهورة واجماع الامة فيما فيه تعامل
وما لا تعامل فيه وجواز الاستصناع ثبت شاعرا للناس والسنة القريبة في بعض الاساق فان حمل على
السلم اولى فيما استحلاه لقونه اقرب الى الجواز ولهذا حمل عليه فيما لا تعامل فيه واذا انضرب له اجل كونه
حكم السلم وصرح به فبان هو المقصود والفرجح بالمقصود اولى من الفرجح باعباد اللفظ الا ترى ان الجواز
بشرط الاجر الاصيل كماله والاحتياط بشرط براءة الاصل حواله وكذا الوباغ المنافع كان اجاز لان
ضربا لاجل لناخر المطالبة وذلك بالزوم والالزام في السلم وفي الاستصناع وذكر الصنع والبيوع
الوصف فيه لا لعين ولهذا وجب له وهو من علم غيره جاز ونحوه على القول فيما لا تعامل فيه ولا لزم
من ثمنه سقوا لاجل ان يكون السلم استصناعا عا حقه الا ترى ان الخارج يذر الاجل حوز منقوع ولا يكون
المعقود ذر الاجل ناسخا ثم المزاد بالاجل ما يصلح ان يكون اجلا في السلم وقد ساقا من قبل وان لم
يصلح فهو استصناع ان جرى فيه التعامل والافساد وهذا اذا ذر الاجل على سبيل الاستحسان
ذر على وجوه الاستحسان بان قال علي ان مخرج منه غدا او بعد غير حوز استصناعا لانه للفرار لا لناخر
المطالبة ولهذا ان ذر اذنى مدة يمكن فيما من العمل فهو استصناع وان كان اذنى من ذلك فهو سلم ومحمول
ذلك باحلاف العمل فلا يمكن للضرورة وفي عن الهند وفي ان ذر الاجل ان كان من قبل المستصنع فهو
الاستحسان فلا يصير سقوا وان كان من قبل الصانع وهو الاستحسان فكون سقوا فانه لونه سلم ان قلنا
فيه سقوا السلم من قبض ما لم يره من قبل الصانع ولا يفرق وعدم خيار الصنع لهما الى غير ذلك من احكامه على ما عا
باب المنقر قات **قال** صح بيع الطيب وعن ابي يوسف انه لا يصح بيع الطيب
العقود لانه لا يقع به قصار كالحوام المودية وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع الطيب اصلا لانه
عنه السلام عن بيع الطيب وقال عليه السلام ان من البعث من البقي وثن الطيب ولانه بخر العين فسادا وكل
ول ما روي عن ابن عباس انه عليه السلام نهى عن بيع الطيب الا طيبا صلبا وما شابهه وعن ابن عمر رضي الله

له

وجد المشتري مزوجة مردها بالحب فصار كالدمر والاعناق والوطي **وجه الاستحسان** انه لم
يقبل بها من المشتري فعمل بوجوب نقصانها في الذوات وانما هو عيب من طريق الحكم على معيوان وغياب
الناس فقل فيها فندفع الثمن لاجله فصار كقصان السر خلاف الوطي لانه فعل حيي اتصل بها ووجب
نقصانها في النقصان متابع البصير ملحق بالجزء ولهذا تضمن بالاملا فصار كمالو المفعول عندها القطع
الاخرى انه لو اشترى من قبل الباع المشتري قبل القبض لا يكون فصدا وان لم يصب من حبه بوجوب الدين
عليه حتما وهذا مثله خلاف الدبر والاعتاق لان المالة قد تلفت به مشورت حقيقة الحرية اوجبه
ومن ضروريه نصير قابضا **قال** ومن اشترى عتقا فغاب فيه من الباع على ماله وغبنه معروفة لم
يبع من الباع ولا يبيع بدنه اي اذا اشترى شخص عتقا فغاب المشتري قبل القبض واقام الباع البدنة
ان هذا البدن كان له او باعه من فلان وغاب قبل ان يقدر الثمن وطلب من الفاضل ان يبعه فان غاب المشتري
غبنه معروفة لم يبعه الفاضل بدنه لانه يتوصل لاحقه بدونه وبالذهب اليه فلا حاجة الى بيعه لان
فيه انقطاع عن المشتري في العين وان لم يدركه اجابة الفاضل الموقوف ان اقام بدنه لان البدنة هنا
ليست للقضا على غاب وانما هي لغير التهمة وانكشاف الحال لان الفاضل نصب ناظرا للجل من غير النظر
ونظريه في ماله لان الباع نصير الى حقه وقدر من ضمانه والمشتري ايضا فترادفته من ذنبه ومن علم
بعقبة فاذا احتج بالحال على الفاضل بوجوب الثمن فلا يحتاج فيه الى خصم حاضر وانما يحتاج اليه اذا
كانت البدنة للقضا وهذا لان الهد في يده ودار قربه للغائب بوجوبه من مشغول لا يظن المالك
لغائب على الوجه الذي اقره ولا يقدرا الباع ان يقبل لوجهه فاضا لاجل الحق كالاخر اذا غاب
والمشتري اذا مات قبل القبض خلاف ما اذا غاب المشتري بعد القبض حيث لا يجنبه الحام لارحه
غير متعلق به ولا يقال هذا بيع قبل القبض وهو غير حار فثبت بيع لانا نقول من شاعنا من بات
ان الفاضل يوطن من قبضه مبدنه وفيه نظر لما فيه من بطال به الباع قبل ان يلقا الثمن والوجه ان يقال
ان البيع هنا ليس بمقصودا عما المقصود واجبا حقه وفيه من بيعه لانا الشئ قد يبيع ضمنا وان لم يبيع
قصدا ثم اذا بيع واوفى منه فاز فضل شئ من حبه بمالك المشتري الغائب لانه بدل ماله وان لم يلف الدين
وبقي شئ منه يتبعه الباع اذا اظن به **قال** ولو غاب احد المشتريين للحاضر فوقع ثل الثمن وقبضه
وجسه حتى يقد شريته يعني اذا اشترى رجلان شيئا فغاب احدهما قبل القبض فوقع ثل الثمن
وقبضه كله ثم اذا حضر شريته فله ان يجسه عنه حتى يقدره وهذا قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله **وقال**
ابو يوسف اذا اشترى الحاضر الثمن لا يباخذ الا نصيبه بطريق المهابة وان شتر ثلثا او ثلثي نصيب الغائب عنه اذا
الخلاف في موضع احدتها في قبض جمع الباع على عدد مرات الثمن لانه وانما في قبض نصيب الغائب عنه اذا
حضر والثالث في الرجوع عليه بما ادي في الباع في اجاز الباع على قبول ما اداه الحاضر من نصيب الغائب
عندهما جبر وعنه لا يجبر والحاضر في اجاز الباع على تسليم نصيب الغائب من الباع الى الحاضر عند انقضاء
الثمن كله فعددهما جبر وعنه لا يجبر لابي يوسف ان الحاضر قبضا وتاعلى الغائب بغير امره فبان منبرعا
فيه ولا يجبر ولا يرجع في الثمن وان وهو اجنب عن نصيبه فلا يقدنه ولهذا لو كان حاضر اكون منبرعا
بالاجماع ولو كان مضطرا لما اخلف من حضرته وغبنه كالوكل بالشر وكغير الرهن وصاحبها لافوت

فقط الدين ونما السفلى ولهما ان الحاضر مضطرا الى ادخل الثمن لان الباع حق جبر الباع الى ان يستوفي
ذلك الثمن فلا يجوز منبرعا مع الاضطرا الى قبضا نصيب شريته ليصل الى الاسفاح بنصيبه فصدا وكغير
الرهن وصاحبها لافوت والوكل بالشر اذا ادى الثمن من ماله وانما اخلف من حضرته وغبنه لانه كالوكل
عن صاحبه من وجوب من حيث ان ذلك الغائب ثبت بقول الحاضر لان من باع شيئا من شخص لا يثبت المالك
لله واحد منهما الا بقول الآخر وليس فوكل من وجوب من حيث ان كل واحد منهما لا يطالب بما يحقر صاحبه من
المن فاشية الاجبي والاصل ان الشئ متى تردد بين مشين بوفر عليه خطهما فليشبهه بالاجنبى فكون
منبرعا عند حضوره ولشبهه بالوكل فكون مضطرا عند غيبته وهذا اولى من القبض لانه في حال الحضر
مملوكة من خصمه الى الحام فلا يجوز مضطرا وفي حال غيبته لا يمكنه بحال مضطرا فيرجع بالثمن ويجلس
المستع به كالوكل خلاف ما استشهد به من الوكل وغيره لانه مضطرا محض وليس يتردد من مشين فلا
يحل حقه **قال** ومن باع امه بالغ مثقال ذهب وقضا ففما نصيبان لانه اضاف المثقال للمعا على
السواحب من كل واحد منهما حمسائه مثقال ادم الاولوية فيصير كانه قال ذلك حمسائه مثقال ذهب
وحمسائه مائة مثقال فضة خلاف ما اذا اشترى جارية من الذهب والفضة حيث يجب من الذهب مثايل
ومن الفضة وراهم لانه اضاف الالف اليهما فنصير في الوزن المعهود من كل واحد منهما وعلى هذا القول لا يلا
على كرحطية وشعره ويسمى بطله من كل جنس لثا لكر وهذا فاعينه في المعاملات كلها كالمهر والوصية والوديعة
والغصب والايان وتبدل الخلع وغيره من الموزون والمثل والمعدود والمعدود **قال** وان قضى بعت
عن حرمه ولف هو قضا فعني اذا كان له على اخيه وراهم جيات فقصاؤه زوفا وهو لا يعلم فمكثت او ابقها ثم
علم بالعب هو قضا فلا يجوز له غير ذلك وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف مردة مثل زوفه ورجع
بالجواز لان حرمه من حرمه من حرمه الوصف حرام عي حقه من حيث القدر لانه سقن رطله ابو
عمر الجوزة لا يلا وصف لافنام لها بدلتها ولا فمها لها اذا قولت بحسبها ففمن مردة مثل المقبوض
والرجوع بالحقاد ولهما ان المقبوض من حريم حقه حتى لو جوزه في الصرف والسلم جاز ولو لم يرض
من حريم حقه لما جاز لونه استند الا اذا هو حرام في الصرف والسلم فاذا كان من حريم حقه استند
فلم يوله الا الجوزة ومنى لا قيمة لها عند المقابلة بالحسن ولا يمكن ان يكها باعابا لضمنا عليه ان
الضمان عليه بالضمنا حقا له محتسب ولا الجوزة بيع فلا يضره بعض في الاصل لاجله كيكلا متكسر
فكونوا لاصل متبعا والبيع اصلا خلاف الراهن اذا الف الرهن او المولى اذا الف ملك غيره المأذون له
المدة من حيث يجب عليها الضمان وان كان المضمون ملكا لهما لان الضمان هناك لا يجرى حق الفير وهو لم يرض
والغرمما فلم يرض الاجاب عليه **قال** وان افرخ طيرا او باضا وكس طيرا في ارض رجل فوكل من
اخذ منه لانه مباح سبقت به الله فبان اولى به لقوله عليه السلام الصل لمن اخذ والبيع صحت
ولهذا يجب على المحرم الجزا حشره وشبهه قال الله تعالى لعلوهم الله شئ من الصل تناله لدرهم ودرما حكم
اي البشر والرخ وهذا اذا لم يرضه فمهمة لذلك وان كانت مهابة للاضطهاد فوله لا الحكم
لاضاف الى التسبب الصالح الا بالفضل الاخرى من نصيب شبكة للجناف فيعقل بها صيد او حفر
من المافوق معهما صيد لا يملكه ولا يجب عليه الجزا ان كان محرما وان قصده هو الاصطاد فملاؤه

ع

ووجب عليه الجزاء ان كان محرماً وعلى هذا الفصل لو دخل صدق ان اوقع ما فيه من الدوام في
 شايه خلاف معتدل لخل في ارضه حيث يملكه وان لم يرضه معون لذلك لانه من ارضه
 يملكه سقاهها كالاشجار والناسية والتراب المجتمع فيها لجران لما وان لم يرضه وله الجب في الفصل
 المستراة اخذ من ارضه **قال** بما تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البع والقسمة
 ولا الاجارة والرجعة والصلح عن مال والابرا عن الدين وعزل الوخل والاعتكاف والمزاوعة والمعاملة
 والافراز والوقف والتحكم والاصح ان كان ما كان مبادلة مال بمال تبطل بالشرط الفاسد لما روي
 انه علمه السلام نهي عن بيع بشرط وما كان مبادلة مال بغير مال وكان من التبرعات لا تبطل بالشرط
 الفاسد ولا بالشرط الفاسد من باب الرنا وهو يخص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاومات
 والتبرعات لان الرنا هو الفضل المالي عن العوض وخصه بالشرط الفاسد هي مبادلة مال لا بغيره العقد
 ولا لاداعه فكون فيه فضل حال عن العوض وهو الرنا منه ولا يتصور ذلك في المعاومات غير المالية كالنكاح
 والطلاق على مال والخلع ويحذف ذلك ولا في التبرعات تبطل بالشرط ويصح تصرفه مما لا يرى انه علمه السلام
 اجاز العري وتبطل بالشرط واصلا اخر ان التعلق بالشرط المحض لا يجوز في التملكات لانه من باب التمسك
 وانه من غير غنة وما هو من باب الاستقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه مطلقا وذلك مثل الطلاق والعتاق
 وما هو من باب الاطلاقات والولاءات يجوز تعليقه بالشرط الملام وهذا التخصيص قال علمه السلام
 من قبل الله سئلته وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة في عرق فقال ان قل يد جحر وان
 قل جحر فبما الله من راحة فاذا فرغنا هذا اجننا الى ما ذكر في الباب فقول البيع معاوضة مال بمال
 فليقتضيه بالشرط الفاسد لما روي لا يجوز تعليقه بالشرط مطلقا ان كان الشرط سحرا ان قال هذا
 ان كان هو تبطل البيع به سواء كان الشرط نافعا او ضارا الا في صورة واحدة وهو ان يقول هبت منك
 ان ترضي فلا زني فانه يجوز اذ اذوله سئلته ايام لانه اشراط الحمار للاجنى وهو جار على ما ينداء من حوان
 كان الشرط سحرا على فان كان الشرط مما يقتضيه العقد او يلاعه او فيه اثر او جرى التعامل به كما اذا شرط تسليم
 البيع او الشراء والتاجيل والجلل لانفسد البيع ويجوز الشرط وكذا اذا اشترى العبد على ان يخدمها اربع سنين
 فان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلاعه ولا العادة جرت به فان كان في الشرط منقعة لاهل الاستحقاق فسد
 البيع والافلا وقد ينداء من قبل والقسمة والاجارة ملك اما الاجارة فظاهرا لان فيها عملك المنفعة
 والاجرة والقسمة فيما معنى المبادلة فصارت اذ البيع والرجعة استند امة الملك فلو كان غير ابا مبادلة فلا
 يجوز تعليقه بالشرط كما لا يجوز تعليقه بامر الملك به والصلح عن مال بمال معاوضة مال بمال على ما ذكر في الفصل
 ان سأل الله فلو سقاه الاجر من الدين بملك من وجه حتى يرد بالرد وان كان فيه معنى الاستقاط فكونه غير
 بالملك فلا يجوز تعليقه بالشرط وعزل الوخل والاعتكاف للساما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط
 والمعاملة وهي المساواة والمزاوعة اجارة لان من يجرها لم يجرها الا على اعتبار الاجارة فكونان
 معاوضة مال بمال ففسد ان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعليقه بالشرط لما ذكرنا والامرار والوقف
 للساما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط وهذا لان الامرار اجارة متروكة بين الصدق والاذب
 فان كان له بالاكوز صدق فبغير الشرط ولا بالالفلس وانما التعلق في الاجابات لتبين انه ليس بايقاع

رواه البخاري

قبل وجود الشرط علان ما اذا علق الامرار بموعد او محي الوقت فانه يجوز وعمل على انه فعل في اللب
 للاحتراز عن المحذور او دعوى الاجل فليز منه الحال على ما علقه في موضعه ان سأل الله تعالى وتحكم
 لا يصح تعليقا بخطر ولا مضى فالى زمان بان قال المحدثان اذا اهل الشهر او ثلث الايام او كما فراد
 اعتد او اسلمت فاحكم متنا وهذا عند اي يوسف رحمه الله وقال محمد بن حنبل فليقتضيه بشرط
 واصله الى الزمان لانه ليس فيه الاغوص وتولية نصار كالموكالة والامان والقضاء ولا يوجب
 ان العدم توليه ضرور واصلح معنى اذ لا نصار اليه الا براضيهما لقطع المحضومة بينهما باعتبار انه
 صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار انه توليه يصح فلا يصح بالسلب والاحتمال **قال** وما لا
 يبطل بالشرط الفاسد الفرض والدية والصدقة والشاح والطلاق والخلع والعق والرهن
 والايضا والوصية والشرية والمضاربة والقضاء والامان والعتاق والموكالة والوكالة
 والاقالة والحياة واذن العبد في التجار ودعواه الولد والصلح عن دم المجد والجراحة وعقد الذمة
 وتعليل الرقبة الغيب او حيا او روة وعزل القاضى بين هاهنا لا يبطل بالشرط الفاسد لما ذكرنا ان
 الشروط الفاسدة من باب الرنا وانه يحصر بالمبادلة المالية وبين العقود ليست بمعاوضة مال لانه فلا
 يؤثر فيها الشروط الفاسدة الا ترى انه علمه السلام اجاز العري وابطل شرط المعمر وكذا ابطال شرط
 الولد الغير المعلن بقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اشيا فاعنتي فانما الولد لمن اعتق قاله لما
 حن اذا دمو الى بريرة ان حن الولد لما بعد ما اعندتها من الحياة انما يفسد بالشرط المضاد اذا كان الشرط
 غير داخل في صلب العقد بان كانه على الاخرج من البلد او على الاعامل فلانا او على ان يعمل في نوع من
 التجارة فان الحياة على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط فله ان يخرج من البلد ويعمل ما يشاء من انواع التجار
 مع اي شحير شا واما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كان في نفس المبدل كالحياة على خمير
 وبحوها فانها تفسد وبما كانت لذلك لان الحياة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في جوف الجوف
 وتسله الناح من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعلمنا بالشبهة بالبيع ففسد اذا كان
 المفسد في صلب العقد ولشبهها بالناح لا تبطل بالشرط الزائد ومن هذا القسم اعني من القسم الذي
 لا يبطل بالشرط الفاسد الصلح عن حياة العبد والودعة والهاوية اذ اضمنها رجل بشرط
 صفا حواله او كالة ذكروا في النهاية في اخر كتاب الهبة **شرح** الشيخ رحمه الله ذرهما ما تبطل بالشرط
 الفاسد وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذرهنا ما يجوز تعليقه بالشرط ولا ما لا يجوز
 اضافته الى الزمان ولا ما لا يجوز اضافته اليه ونحن نذكره لدنو من الله تعالى جملة لما ذكره
 من الاقسام وسمما للفائدة في موضعه وانما تركه الشيخ هنا لانه ذكر بعضها في اخر كتاب الاجارة
 فقول **اما الاول** وهو ما يجوز تعليقه بالشرط فهو محصر بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها
 بالطلاق والعتاق وبالا لزامات التي يحلف بها بالحل والصلاة او التولية كالقضاء والامان
 على ما بينا **واما الثاني** وهو ما يجوز اضافته الى ما يستعمل من الزمان فادوة عشر الاحبار
 وضمها والمزاوعة والمعاملة والمضاربة والموكالة والحياة والايضا والقضاء والامان والطلاق
 والوقف لان الاجارة تتضمن تملك المنافع وتصور وجودها في الحال فلو لم يضافه ضرور

اي طريق
الاجان

وهو معنى قول المحققين الايجان سعة سعة على حسب حروفها على ما يجي بيانه في موضعه ان
شا الله تعالى وفسح الاجان معتبرا بالاجان يجوز مضافا الى ان فسخ البيع وهو الا قاله فقهاء
حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافته الى الزمان بالبيع والمزاينة والمعاملة اجان الا ترى ان
يجزها لا يجوزها الا بطريقها وراعى فيما شرطها والمضاربة والوكالة من باب الاطلاقات وك
جملة الاستقاطات لان تصرف الوكيل قبل ان يخل في مال الموكل فان موقوفه حقا للمالك فهو بالتوكيل
استقطا ذلك فهو استقاطا مقبلا للملك والحق له من باب الامارات يجوز ايضا فيها الى الزمان
وتعليقها بالشرط الملام على ما سنان في الحاشية بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقه بالشرط المعيار
مطلقا لما ذكرنا والاصحاب بالمال او باقامة شخص مقام نفسه في التصرف لا جواز الا مضافا لان
جميعها تملك بعد الموت او تؤول بعد الموت يجوز تعليقها وادائها اما الاصل الى شخص فلا يؤول
وقد سنان ان يجوز تعليقه بالشرط واما الوصية بالمال فلا تعليقا بغيره عن التملك بعد الموت
اذ لا يصح ان يكون الحال الامحازا والقضا والامانة قوله ونويس بغير حاشية مضافه وتعليقه
بالشرط **واما الثالث** وهو ما لا يقع اضافته الى الزمان فلسعة البيع واجازته وفسحة
والسعة والسرعة والهبة والتاح والرجعة والصلح عن مال والبر من الدين لا يرضى الاشياء
مملكات فلا يجوز اضافتها الى الزمان لما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى الفار والله اعلم

كتاب الصرف

قال رحمه الله هو بيع بعض الامنان ببعض الذهب والفضة اذ ابيع احدهما بالآخر او بجنسه هذا
في الشرع وفي اللغة له نفسان **احدهما** الفضل قاله الخليل ومنه سمي المتطوع من العبادات تصرفا
لانه زيادة على الفرائض قال عليه السلام من اتى بالغير لم يضر الله منه صرفا ولا عدلا ولا نقلا
ولا فرضا وسمي هذا البيع لا يستفيع به ولا يطلب منه الا الزيادة **والثاني** النقل والرد
قال الله تعالى ثم انصرفوا صرف الله فلهم وسمي به على هذا الاعتبار للحاجة الى النقل والرد
من يد الى يد قبل الافتراق **قال** فلو تخلفا شرط التماثل والقبض وانا خلعتا جوده وسمي
والا شرط القباض يعني اذ ابيع جنس الامنان بجنسه كالذهب بالذهب والفضة بالفضة بشرط
فيه التساوي والتماثل قبل الافتراق ولا يجوز التفاضل فيه وان اختلفا في الجودة والصناعة
وان لم يتوحد من جنس واحد بان باع الذهب بالفضة بشرط القباض فيه ولا بشرط التساوي
لحديث عبادة بن الصامت انه عليه السلام قال لا ذهب بالذهب والفضة بالفضة الى ان قال مثلا
مثل سوا يسوا يد يد فاذا اختلفت بين الاصناف فبعضوا الف شيئا اذا كان يد يد رواه مسلم
واحمد وغيرهما وقال عمر رضي الله عنه الذهب بالذهب مثل مثل والورق بالورق مثل مثل الى ان قال
وان استنظرت ان يدخل منه فلا ينظره ولانه لا يد من بعض احدهما قبل الافتراق فلا يجوز افتراقه
من يد من ولا يد من قبض الاخر لعدم الاولوية او محققا للتساوي بينهما لان الفدر من النسبة
لا يباع على عرض الثوب وانه لا فرق في ذلك من ان يكونا مما يتبعان بعضهما كالصنوع والبر والاشياء
كالصنوع او متبعين احدهما دون الاخر لا طلاقا وما رونا ولانه ان كان مما يتبعان بعضهما فبعضه شبهة

عدم المعين لونه من جنس الامنان خلقه ثم اختلفوا في القبض هل هو شرط صحة العقد او صحة الفاعل
الصحة فقبيل هو شرط الصحة فعلى هذا المعنى ان بشرط القبض مقرونا بالعقد الا ان حالما قبل
الافتراق جعلت بحالة العقد يتسرا فاذا اوجر القبض فيه جعلت فيه وجرحالة العقد فيصح ويحيل
هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج الى هذا المفدر والشرط ان يقبضا قبل الافتراق بالابدان حتى لو انما
لو انما عليهما في المجلس ثم تقبضا قبل الافتراق صح بخلاف جوار الحصة لانه بطلان الاعراض وبطلان
عليه **قال** فلو باع الذهب بالفضة مجازفة صح ان تقبضا في المجلس لان المستحق هو القبض
قبل الافتراق دون التسوية لما رونا فلا يصح الجراف وان افتراقا قبل قبض احدهما
بطل لغوات الشرط وهو القبض وهذا لا يصح فيه شرط الخيار والاجل لان الخيار يمنع استحقاق
القبض فاذا ام الخيار باقما لان استحقاقه مبني على الملك والخيار منعه وبالاجل ينقض القبض
المستحق بالعقد من عا الا اذا استقط الخيارات والاجل في المجلس فيعود صحيحا لرد المفسد قبل بقره ولو
باع الفضة او الذهب مجزئة مجازفة ثم علمتسا وبعدهما قبل الافتراق صح وبعد لا يصح وقال في ربيع
لان التساوي حق الشرع وقد وجرحالة العقد قلنا التسوية شرط واجب علينا يجب بحصله فعلقنا
اما وجوده في علم الله تعالى لا يصح شرط الجواز لان الاحكام مبني على فعل الجوارح محققا للمعنى لا لبيان
قال ولا يجوز التصرف في من الصرف قبل قبضه بان باع دنانير اسم واشترى بها ثوبا
فمد مع الثوب لان يجوز ان ياتي القبض المستحق بالعقد ولا يقال معنى ان يجوز العقد في الثوب
فما غلبت عن رد اذا المنقود لا معنى في العقود والنسخة دنا كانت او عينا الا ترى انه لو اسلم دنانير
المسلم اليه جازا السلم حتى اذا سلم اليه ربا السلم قدرا الدين قبل الافتراق ثم السلم ولو قبض لما صح القول به
كاليا بجالي لا نأقول هو ذلك لاسيما السكن المنافع اشترط تسليم الثمن على غير العاقد لان
قبض الدين حوز اشتراطا على من عليه الدين بان يوفيه وهو شرط مفسد فاذا اشترى شيئا على ان يكون
الثمن على غيره الا ترى انه لو كان له دين على شخص واشترى به شيئا من غيره من عليه الدين لا يجوز هذا
المعنى او نقول كل واحد من يد الى الصرف مبيع فلا يجوز الصرف فيه قبل قبضه هذا اذا لم يمتسقا
بالعين كالصنوع واما اذا كان مضمنا بالصنوع والتماثل لا يجوز بالاتفاق لانه حوز مع المبيع
قبل القبض وهو لا يجوز على ما سنان من قبل **قال** ولو باع امة مع طوق فبها ذلك الف بالعين
وبعد من الثمن العاقد هو ثمن الطوق وان اشترى اها بالعين الف نقد والفسخية فالالف ثمن
الطوق يعني لو باع امة في عندها طوق فضة وزنه الف مثقال مع الطوق وقيمتها الف
بالف مثقال ونقد منه الثاكان المنقود ثمن الطوق وان اشترى اها بالف فسنة وبالف حاشية
بان الحال ثمن الطوق وفي عيان الشيخ تسامح فانه قال قيمة كل الف اي قيمة كل واحد من الجارية
والطوق الف درهم ولا يعتبر في الطوق القيمة وانما يعتبر الفدر عند المقابلة بجنسه وكونه
لا يحتاج فيه الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق صارا مقابلا للطوق والباقي بالجارية
قيمتها او كثر بخلاف الجارية فلا فائدة الى بيان قيمتها ولا في بيان قيمة الطوق الا اذا قدر ان الثمن
خلاف جليس الطوق بان كان فضة والتمس ذهب او بالعين لم يحدد بعد بيان قيمتها لان الثمن قسم

بطريق الشروع ولا مقابلة الفرد من جهة ولا من خلاف جنسه لما عرف ان المطلق غير متصرف فيه
 ولكن مع هذا ايجاد الوجود لا يوجد الا مقبلا لغير وجود ذات بدون صفة وان كان اللفظ غير متصرف
 للصحة بل الذات فقط على ما عرف في موضعه فعمل على المقيد المصحح عند تعدد العمل لا إطلاق
 الا ترى انه لو قال عند المقابلة على ان تكون الجنس خلاف الجنس صح ولو كان من قبالة لما صح فان
 حمله على المقيد المصحح اولى من حمله على المقيد المفسد وهو مقابلة الجلبا لجلبها طلبا للصحة
 الا ترى ان اللام اصح ان تكون مستثناة في حقيقة ثم اذا انفردت الحقيقة حمل على المحاذ
 المحاذ اذا كان لا يصح الا بالجلب عليه ولما كان كغيره فهو غير الوصف لا يصح الا بالمقابلة اذا
 هي موجودة لان اصل المقابلة فيه افادة الملك في الحل بمقابلة الحل وذلك لم يغير والدليل
 على انه حمل عليه عند التقيد طلبا للصحة انه لو باع الجنس بالجنس بان باع دينارين بدينارين
 مثلا فبصرف واحد منهما ديناراً ثم افرق اصبحت البع في المقبوض كسلة ولو كان ثانيا فالأصل لما صح الا
 في نصف حل واحد من المقبوضين لان مقابلة الشروع يعقضي ان يكون نصيبه مقابلا للمقبوض
 ونصيبه غير المقبوض فبطل حصه غير المقبوض وهذا لو باع درهما بدينارين بتبطل العقد
 لان الدرهم يقابل الدرهم والاخر في فضل فلا بد لم يحزن فضا ولا لو باع عمدا مثله
 منه وبين غيره فانه ينصرف الى نصيبه نصيبا للعقد وهذا لو باع عمدا بالالف درهم وفي الملب
 نقود محله فانه ينصرف الى المقارن لما قلنا خلاف مسألة المراجعة فانه يصير تولية في الطلب
 بصرف كل الرخ الى الثوب والتولية تضاد المراجعة فيان ابطال الالة اضلا وفي الثانية طريق
 البصحة غير متعين لانه مما عمل نصيبه بصرف الف الى العبد المشتري بملء صحته انصا
 بصرف الف ومائة اليه او الف وما شئت الى غير ذلك من الصور وفي هذا نظرا فان الطرف
 مسودة في مسألة العاقب ايضا فانه يجوز تصرف الدنانير الى الدرهم والدرهم الى الدنانير
 الى الدرهم مما يجوز تصرف الدرهم الى الدنانير والدرهم الى الدنانير وجوابه انه اقل تغيرا
 اولى والثالثة اضعاف البع الى المتكسر فلا ينصرف الى المعين للتضاد بينهما اذ المتكسر ليس بمحل للبيع
 وفي الرابعة يقع العقد صحيحا سواء كان الجنس مقابلا للجنس او خلافا له والعقد صحيح للصحة
 عارض بالعراق لا عن قبض اذ القبض شرط البقاء على الصحة وصرف الجنس الى خلافا شرط التصحيح
 العقد ابتدا وهو صحيح بدونه فلا حاجة الى الصرف الى الجنس لان العقد بعد موثوم لا يحتاج
 عدم التقاض وفي ابتدا محقق فلا بد من الصرف الى الجنس لتعقد صحيحا ثم الاصل في هذا الباب
 ان اجد البذل لمن يحب قيمته على البذل الاخر وتظهر فائدة في الرد بالعيب والرجوع بالعقد
 الاستحقاق ووجوب الشفعة فيما يحب فيه الشفعة ثم ان كان العقد مما لا راي فيه فان كان
 لا تساوت احاده فالقسم على الاجزاء وان كانت سقاوت فالقسم على القيمة وان كان مما فيه
 الربا يجب قيمته على الوجه الذي يصح فيه العقد لا غير **قال** واحد عشر درهما بعشرة دراهم
 ودينارين فبطلت العشرة مثلهما والدنانير بالدرهم صحيحا للعقد على ما بينا **قال**
 ودرهم صحيح ودرهم غل بدينارين صحيح ودرهم غل بدينارين صحيحا لانها جنس واحد

نصف

فيعتبر التساوي في الفرد دون الوصف والغلة هي الدرهم المقطوعة ومن هو ما سرده حيث
 المال وياخذ النجار ولا ينافي لاحتمال ان يكون هي المقطوعة **قال** رحمه الله ودينارين بعشرة
 عليه او بعشرة مطلقا ودفع الدنانير وبغضا العشرة بالعشرة اي يجوز ذلك ومعناه ان يكون
 لرجل على عشرة دراهم من خبائه الذي عليه العشرة ديناراً بالعشرة التي عليه او بعشرة
 مطلقا ودفع الدنانير اليه ثم بغضا العشرة بالعشرة فبطلت العشرة اما اذا قال الدنانير بالعشرة
 التي عليه ابتداء فلا يملكه جعل منه دراهم لا يجب قبضها ولا بعدتها وذلك لان قبض احد
 العوضين بالقبض في الصرف لا يحترز عن الدين بالدين وهذا لا يحترز عن الدين بالدين ولا ينافي
 من سقط وانما الربا في دين يقع الخطر في ما قبله بان يتولى عليه وسلم المقبوض عن الثوب ومعلوم ان
 السلام مقدر ان يد من الذي على خطر الثوب فحققت الفضل لا ترى انهما لو نصا فادراهم من دينارين
 دين يصح لغوا الخطر لكون حل واحد منهما ثانيا قبل البيع وسقط بالبيع واما اذا باع بعشرة مطلقا
 ثم بقا صا فالمزود ههنا استحسان والقياس لا يجوز وهو قول زفر لانه يجوز استبدال البديل
 الصرف لان الذي وجب بالصرف غير الدين الذي كان عليه وهذا لا يوجب بالصرف دين
 يجب قبضه بالقبض احرازاً عن الربا والدين الذي كان عليه لا يجب قبضه فاما غير من لا يرى ان
 المقاصة لا يقع بغير العقد لعدم المجافاة فيكون البقاء من بعد ذلك استبدال البديل الصرف لانه
 اخذ ما في ذمته بدل ما وجب له عليه من ثمن الدنانير فلا يجوز ولهذا لا يجوز في رأس مال المسلم وجبة
 الاستحسان انهما لما بقا صا بضمن انفساخ الاول وانقضاء صرف اخر غير الاول مضاعفا الى العشرة
 الدين الاول لا ذلك لان استبدال البديل الصرف مثبت الاضافة انقضاء ما لو باع بالالف ثم جرداه
 بالالف وخمساه فان البع الاول منفسخ ضروري ثبوت الثاني قضا فكذلك لا فرق في ذلك بين
 ان يكون الدين موجودا قبل عقد الصرف او حصل بعد وقيل لا يجوز المقاص من جازت بعد
 الصرف لانه لو كان بقا صا بدين مبيع والاول هو الاصح لان المقاص هو الذي ضمن البيع للصرف
 الاول انفسا صرف اخر مضمون بوجود الدين عنده لانه لو كان عقدا جديدا من ذلك الوقت من غير استئناس
 الى ما قبله فلا حاجة الى سبق وجوبه خلاف رأس مال المسلم حيث لا يجوز جعله قصاصا بدين اخر مطلقا
 معقد ما كانا ومتاخرا لان المسلم فيه دين ولو صح المقاصة برأس المال يصير اقرا فاعز من دين
 وهو منهى عنه ولا يجوز اذ المسلم محال للقياس بخصه وهو اخذ عاجل باجل للضرورة فاذا لم يقض
 شيئا فلا ضرورة فلا يجوز ولهذا لا يجوز اضافة الدين بدينان يجعل الدين الذي على المسلم اليه رأس
 ما لا يسلم خلاف الصرف **قال** رحمه الله وقال القضاة والذهب فضة وذهب حتى لا يصح بيع
 الخالصه بها ولا بيع بعضها بعضا لا ممتساويا وزنا ولا يصح الاستمرار فيها الا وزنا لانها لا تخلو
 عن قليل غش اذا مما ينطقان عادة بدونه وقد جوز البعض فيها خلقة فيفسد المميز من الخلو وطو الخلق
 فخلق الغل من العسل بالرداة والردى والجيد منها سواء عند المقابلة بالجنس فحمل الغل الذي فيها
 معدوما حتى لا يجوز له اعتبارا اصلا خلاف ما اذا كان العسل هو الغالب عليها حيث هو الغلبة
 والذهب اللذان فيه على ما يزد من الفرق من قربان شاء الله تعالى **قال** رحمه الله وغالب العسل

ن

وثوب

ليس في حكم الدرهم والدنانير لان العبرة بالغالب في الشرع **قال** فصيح سعيها بخسها متفاضلا اي
 بالمقشور من ثمنها عدا او وزنا لان المقشور من كل واحد منهما مقابل بالفضة او الذهب الذي في الآخر فلا يضر
 المتفاضل منها لاحلاف الجفر وشترط المتفاضل قبل الاقرار لانه تصرف في البعض لوجود الفضة او
 الذهب من الجانبين وشترط في المقشور ايضا لانه لا يثبت الا بغير خلاف بيع درهم بدرهم وتوجب
 لا لشترط الفض الا في الدرهمين وكذا اذا بيعت بالفضة الخالص او الذهب الخالص لا بد ان يكون
 الخالص اكثر من الفضة او الذهب الذي في المقشور حتى يكون قدره مثله والزاما بالشرع على مثال
 بيع الرزق بالزيت والحجارة وطوبها بالفضة فاعتبر الفضة او الذهب المغلوب بالقرض حتى لا يكون
 بيعه بخسها الا على طريق الاعتبار ولم يغير المقشور المغلوب بالفضة او الذهب جعل كان له فضة او
 ذهب ومنع بيعه منها فضلا والفرق بينهما ان الفضة المغلوبة او الذهب المغلوب موجود حقيقة حالا
 من حيث اللون وما لا يذابة فان الفضة والذهب خالصان منه بالاذابة فحاشا لوجود من حقيقة
 وحاشا حتى يغير ما فيه من الفضة والذهب من المصاب في الزكاة ايضا خلافا لغير المغلوب بها
 لانه محترق ويهلك ولا لون له في الحال ايضا فلا يمانع اعتبار اضلاحي لوعرف ان الفضة او الذهب
 الذي في القرض الغالب محترق ولا يخرج منه شيء كان حكمه كحكم الفاس الخالص حتى لا يكون للفضة او
 الذهب الذي فيه اعتبار اصلا ولا يجوز بيعه بخسها متفاضلا ان كان موزونا للربا ومساخنا
 رحم الله لم يمتوا بحواز المتفاضل في العطارفة والعدال وان كانا الغالب فيها المقشور لا يمانع الاصول
 في دياليم في ذلك الزمان فلو ابيع المتفاضل فيها لا يفتح بابا لربا **قال** والبيع والاستيفاض
 بروج عدا او وزنا او بهما لان المعنى فيما لا يضر فيه العادة وهذا لان الغالب كان الغالب فيها المقشور
 صارت كالفلوس فيعتبر فيها كاد ان الناس مما اعتبر في الفلوس العادة في المعاملة بها حتى اذا كانت
 تروج بالوزن فالوزن وان كانت تروج بالعدد فيعتبر بالعدد وان كانت تروج بهما فيكل واحد منهما
قال رحمة الله ولا يعين بالعين لولاها انما هو ما دام تروج لانها بالاصطلاح صارت
 انما نأخذ ام ذلك الاصطلاح موجودا لا يبطل التسمية لقبام المعنى **قال** وسنن بالاعتبار
 ان كانت لا تروج لزوال المعنى للتسمية وهو الاصطلاح وهذا لانها في الاصل من سلعة وانما صارت
 انما نأخذ بالاصطلاح فاذا ائردوا المعاملة بها رجعت الى اصلها وان كان يخذها البعض والبقض
 هي مثل الدرهم لا يعلق العقد بينهما بل بحسبهما ان كانا لبيع تعلم حالها وان كان لا يعلم حالها واما
 بها على ظن انما عدا واما حيا فعلق حقه بالجاء لوجود الرضا بها في الاولى ولعدمها في الثانية
قال والمتساوي الغالب الفضة في البيع والاستيفاض وفي الصرف كغالب الفرس وهو
 الذي استوى غشه وفضته او غشه وذو غشه حقه في البيع والاستيفاض في حكم الدرهم الذي يثقل
 عليها الفضة حتى لا يجوز البيع بها ولا اقرارها بالوزن بمنزلة الدرهم الردية لان الفضة
 فيها موجودة حقه ولم تصر مغلوبة بحسب اعتبارها بالوزن شرعا كالخطة في سئنها الا ان
 فسر الرضا في المباحة فيكون بياننا لقدرها ووصلها لما لو اشار الى الدرهم الجيدة ولا يستفيض
 العقد بطلانها بل للسلهم وتعطيه مثلها لانها من لم تمن وفي العرف حقه كحكم فضة غلب عليها

القر

القر حتى اذا ابا عنها بخسها جازي حكم الاعتبار ولو ابعها بالفضة الخالص لا يجوز حتى جازي الخالص
 اكثر مما فيه الفضة لانه لا غلبة لاحد على الآخر فحب اعتبارهما فصلا لما اوجع من فضة وقطعة
 نحاس فباعها بمثلها او بفضة فقط وفي فتاوى قاضي خان ان كان يبيعها صفرا ويصلها فضة لا يجوز
 فيه المتفاضل فلما هو انه اذا به فيما اذا بيعت بخسها وهو مخالف لما ذكرهنا وجهه ان فضتها لما
 لم تصر مغلوبة جعلت كأن كلهما فضة في حق الصرف احتسا **قال** ولو اشترى به او فلو من ناقدا
 شيئا وكند بطل البيع اي اشترى بالدرهم التي غلب عليها الفرس او بالفلوس وكان كل واحد منهما ناقدا
 حتى جازي البيع لقبام الاصطلاح على التسمية ولعدم الحاجة الى الاشارة لاختلافها بالتميز ثم شهدت
 بطل البيع وكذا اذا انقطع عن ان يدى الناس بطل البيع وجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ولا
 مثله ان كان من ذوات الامثال والقيمة وهذا عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ويحرم لا
 يبطل لان العقد قد صح لبقا الاصطلاح على التسمية عند وجوده وانما قد رد التسليم بعده بالفساد
 وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج فصلا لما لو اشترى شيئا بالربط ثم انقطع عن ادري
 الناس وان لم يبطل البيع عندهما وقد تعدد تسليمه تجب قيمته للغير فتمت يوم البيع عند ادري
 لان التمس صارت معصوبا كالمعصوب فانه تغير قيمته يوم الغضب لانه مضنون به وعند محمد اعتبرته
 يوم الفساد وهو اخر ما قامل الناس بها لانه يوم الانتقال الى القيمة لان المسمى كان واجبا
 التسليم الى ان ينقطع فاذا انقطع استقر على القيمة للغير فغير قيمته يوم ميا ولا يحنه رحمه الله
 ان التسمية بالاصطلاح فتبطل التسمية لزوال الموجب والمعنى لها فسق البيع لا تمز بطل
 ولا يقال ان العقد تناول عنها والعين باقية هذا الفساد وهو معدون التسليم لاننا نقول تناولا
 بصفة التسمية وبالفساد نعدم الصفة خلافا لقطع الربط فانه يعود قابلا في العام القابل لم حن
 هلاكها من كل وجه فلم يبطل وفي النحاس وامثاله الاصل هو الفساد لعدم الاسفاح بعينه فاذا اكد رجح
 الى اصله على وجه غلب على الظن انه لا يعود لان الشيء اذا رجح الى اصله لم يزول وحسب الفساد ان ترك
 المعاملة بها في جميع البلاد وان كان مروج في بعض البلاد لا يسلط البيع لانه يتعبد اذا لم يرجح في بلدهم
 فيتمتع بالبيع ان ساء اخذ وان ساء اخذ قيمته وحسب الاقطاع الا يوجد في السوق وان كان موجودا
 في يد الصبارة وفي البيوت **قال** وصح البيع بالفلوس المتأققة وان لم عين لهما اموال مغلوقة
 وصارت تمنا بالاصطلاح فجازي بها البيع وجبت في الزمة كالدرهم والدنانير وان عينها لا عين
 لما انما صارت تمنا بالاصطلاح الناس وله ان يعطيه غيرها لان التسمية لا تبطل بتغيرها لان المعنى
 يحتمل ان يكون لبيان قدر الواجب وصفه جماعا الدرهم ويجوز ان يكون لتعلق الحكم بعينها فلا يبطل
 الاصطلاح بالمحتمل مالم يصرحا بطلاله بان يقول لا ارد تأبى فعلق الحكم بعينها فحينئذ سعلق العقد
 بعينها خلافا لما اذا باع ملسا بفلسن باعيا بها حيث سعن من غير تصريح لانه لو لم ينعن لفسد البيع
 على ما مناه من قبل فان فيه ضرور حريا للجواز وهنا يجوز على المفرد من فلا حاجة الى ابطال اصطلاح
 وهذا ساقى على قولها وعلى قول محمد لا سعن وان صرحا به واصل الخلاف ان اصطلاح العامة لا يبطل
 باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما يبطل في حقهما لعدم ولانه الغير عليهما فلا يلزمهما **قال**

وبالجملة لا حتى يفتن بها اي اذا باع بالفلوس الماسة لا يجوز البيع حتى يفتن بها لا يفسد فلا بد
تفتن بها **قال** ولو شهد ان الفلوس القرض يجب رد مثلها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب
عليه رد قيمتها لانه قد رددتها كما قبضها لان المقبوض ممن والمردود ليس بمن قبضت الماله يجب
القبض كما لو استقرض مثليا فانقطع عن ابي الناس لان عند ابي يوسف مبيع فتمت يوم القبض وعند محمد
يوم الحساب وقول محمد انظر في حق المستقرض لان قيمته يوم الانقطاع اقل وهذا في حق المقرض
بالنظر الى قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف ايسر لان قيمته يوم القبض معلومة ويوم الحساب لا يعرف
الاخرج ولا يجمع ان القرض عان وموجبها رد العين معنى وذلك بحقق مرد مثله والتمس
زيادة فيه لان جهة القرض لا يعمد اليه بل يعمد المثل وبالحساب لم يخرج من ان يكون مثليا
ولهذا اصرح استقرضه بهذا الحساب وفتح اسقراضه من كمال الجوز والبيض والمحل والموزون وان
لم يكن مثليا ولو لانه انما في المعقولة لما صح لانه لو كان مادة الجنس بالجنس فسيب وانه حرآم فصار المردود
عين المقبوض كما لا يشترط فيه الرواج رد العين المقبوضة والقرض بالقبض اذ هو مضمون مثله
والاختلف مني على الاختلاف بمن عصب مثليا كالرطب مثلا ثم انقطع عن ابي الناس بحسب علمه فجمعه
بالاجماع لان عند ابي حنيفة قيمته يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الانقطاع
ووجه البناء مما ظاهر وهذا عند ابي حنيفة لان قيمتها كاسدة وعندها سوا في يوم الخصومة
فلا فائدة لاجاب القيمة والعدول عن العين لاجاب العين اولى لانه اعدل من القيمة وانما عدل في
القبض الى القيمة للعدول عن العين بالانقطاع **قال** ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح وطلب
فلوس سباع بنصف درهم وعلى هذا لو قال لك درهم او برقه او بدلت فلوس او بقرط فلوس وقال ربي
لا يجوز لانه بيع اما بعملة بنصف درهم فضة او بفلوس وزنه نصف درهم وكلها لا يجوز **اما** الاول
فلانه باعة بعملة غيره ولو باعه بعملة فقيمة نفس المسع لا يجوز بعملة غيره اولى فصار نظره ما لو باع بعملة
بعملة عبد **اما** الثاني فلان الفلوس مقدرا بالوزن وهذا لا يجوز في الدين منه بهذا الطريق
فذكر القليل وحول اشترى بفضة على ان يخطى لها فلوسا ففسد كلنا الدين بالخطى من متعارفين في
العلل وهو معلوم بين الناس لا سفاوت قيمة الفضة فيها فلا بد من النزاع خلاف ما استشهد به
لانه مجهول بمعنى النزاع ولو اشترى برهم فلوس لا يجوز عند محمد لان الجواز للعادة ولم يوجد في
الدريم وقال ابو يوسف يجوز في الجمل لانه معلوم عند الناس ولا سفاوت قيمة الفضة من الفلوس
فضا ولا لو رددت الفلوس لكانت اقل من قيمتها **قال** ومن اعطى صير فبادرته فقال اعطني به نصف
درهم فلوسا ونصف الاجبة صح لانه قال الدرهم نصف درهم فلوس ونصف درهم الاجبة من الفضة
فلوس نصف درهم الاجبة بمقابلة الفضة ونصف درهم وجه بمقابلة الفلوس ولو قال اعطني نصفه
فلوسا ونصفه نصف الاجبة بطل في الجمل على قياس قول ابي حنيفة وعندهما صح البيع في الفلوس وبطل
فما يقابل الفضة لانه لفساد عند مما عند الفصل بقدر تقدير المفسد وعنده مفسد واضل الخلاف
ان العقد تكرر عند تكرار اللفظ وعند مما مفضل الثمن حتى لو قال اعطني نصفه فلوسا واعطني نصفه
نصف الاجبة جاز في الفلوس وبطل في الفضة بالاجماع وبدر من نظيره فيما اذا اجمع بين حرم وعبر

فهم

ثم ان امرها في هذه المسئلة قبل ان يعضر الفلوس والنصف الاجبة بطل في النصف الاجبة لانه العقد فيه ضرر
وقد اقرقا قبل قبض احد البدين ولا يسلط في الفلوس لان العقد بينهما فبقي مضر احد البدين ولو لم يقطع
الدريم ولم يخرجه الفلوس حتى اقرقا بطل في الجمل لانها اقرقا عن ردين مثبت مجموع فاصح ان
الاموال انواع نوع ثمن بطل حال كالتعدي من جهة البائ او قبل عتبه او فخر جتبه ونوع منع كل حال
بالثياب والرداب والعبيد ونوع ممن من وجه منع من وجه والمحل والموزون غير المعدن فانه ان كان
معنا في العقد كان مبيعا وان لم يكن معناه وصحة المبادى فبطل البيع وهو ممن ونوع ممن بالاصطلاح وهو
سلوة في الامل كالفلوس فان كان راعا فهو ممن وان كان كاسدا فهو سلوة ممن وهذا لان الثمن ما
ثبت في الذمة عند العرب كذا ذكر الفراء والنفوذ لا يستحق بالعقد الا اذا ساق في الذمة فثبت ثمنه على حال
والعوض لا يستحق بالعقد الا عتفا فثبت سعة والمحل والموزون غير المعدن يستحق بالعقد عتفا فانه
ودنا اخرى فجاز ثمنها في حال مبيعا في حال ومن حكم الثمن الاستمرار وجوده في ملك العاقد عند العقد
ولا يسلط العقد فوات تسليمه ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلام ومن حكم البيع ان يشترط وجوده
قبل العقد في غير السلم والايصح الاستبدال به قبل قبضه ومن شرطهما الاجواز والمفاضل عند اللقطة
بالجنس في المقدرات وان يجب قيمتهما فمما سعن وقبضهما فمما لا سعن وفي غير المقدرات ان يجب قيمتهما فقط
وان يوبل حنيفة فان كان البدين من المقدرات يجب قيمتهما ان كانا يفتنان بالعتان ان جمعهما الذي
بالخطئة والشعر وان كانا لا يفتنان يجب قيمتهما كالمزب والفضة وان لم جمعهما العقد كالحطئة والفضة
او الفلوس مع احد البدين او كانا حدهما مقدرا والاخر غير مقدرا كالثياب مع البدين وغير تمام المقدرا
يجب ثمن احد البدين دون الاخر فلا يجوز كاليا على والله اعلم بالصواب هـ

كتاب الكفالة

رعي مطلق الضم لقول الله تعالى وهما ذرايا اي ضمها الى نفسه وقال عليه السلام انا وكافل اليتيم
كها تين اي ضام اليتيم الى نفسه **قال** هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بهذا في الشرع وقيل ضم ذمة الى
ذمة في الدين لانه مطالب بالدين والمطالبة به ولا بد من محال وهذا لان المطالبة بالدين فرع وجوب
الدين ولا يصور الفرع بدون الاصل والاحكام تشهد لهذا الامر اي انه لو ثبت الطالب الدين من الجمل
مع ذم جزيه على الاصل وذمة الدين من غير علمه الدين لا يصح وكذا لو اشترى الطالب بالدين شيئا من
العمل صح والشرايا بالدين لا يجوز الا من علمه الدين ولا يلزم من وجوب الدين علمه ان يجوز الاستيفاء
لان الدين الواحد لا يمتنع استيفاءه من اثنين وعلو وجوبه على شخصين كالفاسد وقاصبه لقاصب فان الدين
واجب عليهما ولا يستوفى الا من احدهما ايها سنا والاول اصح لانه يستعمل ان يجب دنان ولا يستوفى الا
احدهما واما وجوب المطالبة بدنه في غيره فممكن الا بزمانا لو كمل بالشرايط بالدين ويوم على الموطن
حتى لو ابراء البائع صح وكذا الولى والوصي يطالبان بدنه على الصغير وليس عليهما دين والمولى مطالب بدنه
على عمن الما ذم او موجه عند طلب الغرض بوجه ولا بد من علمه فاذا امكن ايجاب المطالبة عليه من غير لزوم
الدين فلا حاجة الى ايجاب الدين عليه لانه محال في الحقيقة لما فيه من جعل الدين الواحد دنان فلا يصح
اليه الا عند الضرور كما اذا اوجب الدين له واشترى بوجهه شيئا عند تقدير الدين على الجمل ضرور

في البيع

بضم

تصحيح تصرفه يجعل حكم ديني ولا ضرر ولا فلاح حاجة الى هذا المندرج وفي الغائب وقفا صلتها
لا يجب له الادنى واحد على احد مما غير من فلهذا اذا اختار احدهما للبر لانه ان يطالب الآخر للضميمة للملك
منه وهذا يفسر الخفاة وسببها مطالبة من له الحق للمنفوق من كثير محل المطالبة او تكسر وصوله
اليه وركتها الايجاب والقبول عند ما خلا فالمراد يوسف اخرا وشرطها ان يكون له من ثلثا صحيحا
مخلاف بدل الخفاة على ما يحق في موضعه وان يكون المنقول به مملرا لاستيفاء من الغنيل واليهما ان يكون
الغنيل من اهل البر كالعبد المأذون له في التجارة والمخائب والصغير وكذا الاصح من المفسر الامن
الملك لانه لا يملك البرع بالثمنه والواعيها في الاصل فوكان كماله بالفسر وكفالة بالمال والاعفالة
بالمال فوكان كماله بالمدون يجوز مطلقا اذا كانت صحيحة وكفالة بالاعيان ومي فوكان حاله باعيا
مضمونة فصح الخفاة لها وذلك كالغصب والمهور وبدل الخلع والصلح عن دم المهر ويحذر له وهاله
با عيان في امانته غير واجبا للسلم كالودائع والمضاربات والسرقة ويحذر له مما ليس بواجب السلم
فلا تصح الخفاة بها اصلا وكفالة با عيان في امانته واجبا للسلم كالعادة والمستأجرة او معين
مضمونة بغيره كالسبع فان الخفاة بها لا تصح وبسلمها تصح والفاظها مذكورة في المتن **قال** وتصح
بالسرى وان قدرت اي وان قدرت الخفاة بان اخذ منه كخلا ثم كسلا وكذا يجوز اذا اهددت
النفوس المنقول بها ايضا مما يجوز بالمدون للثمنه **قال** الشافعي رحمه الله لا يجوز الخفاة بالنفس
لانه لا قدر له على تسليمه اذ لا ولاية له عليه لاسيما اذا اتفق ضراره لانه لا يفتاد له ولا يلزم
لحاقه وكذا ان كان بامر من امره بالخفاة بالمال لا يثبت له ولاية في ماله لئلا يودي منه من ماله
فالنفس اولى فصلا وتما اذا باع طيرا في الهوا لولا الخفاة بالمال لانه ان لم حر له ولاية على مال الاخر
فله ولاية على ماله نفسه فيودي من ماله **قال** قوله عليه السلام الزعم فارم من ضرر فصل من الخفاة بالنفس
او بالمال فينقض شرعيتها ولا يقال لكفالة بالنفس لغرم فيها فلا يسنو له الحديث لانا نقول الغرم
عيان عن ضرر لزمه قال الله تعالى ان عذابي كان غراما وانه ذلك ولا حاجة ماسة اليها ضرر
اجتنابا حق العباد وقد امكر العجل بموجبها بان يعلم مكانه محلي منه وحيته اذا التحلته سلم او بواقفه
اذا دعا او حرمه بالحضور الى مجلس الحام والزامه لذلك ورضي خصمه به ذلك على قدره فصح
وان لم يقد ر عليه استئذان باعوانا لفاضي فثبت مفدة ولا يله الزم ما هو مستحق على الاصل اذ
تسلم المفسر على المدعى عليه واجب معنى انه يجب عليه الحضور الى مجلس الحام يصح كالخفاة بالمال
والدليل على انه يجب عليه الاجابة اذا ادعى ان الله تعالى في المنع من الحضور بقوله عز وجل واذا دعوا الى الله
ورسوله لانه والزم استحق ترك الواجب وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم اجازوا والاعفالة بالنفس
وضمنت ام كلثوم بنفس علي بن ابي طالب رضي الله عنه ورضي الله عنهم خنومة واهل رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجلا منهم والنكحل اخذ الكفيل بالنفس ولا يشرط صحة الا لزام ان يكون الملتزم مكانا جرد
عقلا لا حقيقة الا ترى انه اذا ائتم الفحجة بالنفس يصح ولزمه وان لم يثبت منه حقيقة لتقصير
عمره عادة وقد رتبه على احصان مملن فيصح واذا صحت فصيح متعده ايضا لان حكمها استحسانا والمطالبة
وبسبب التعدد والالزام الاول لا يمنع الا لزام الثاني اذا المقصود منها التوثيق ولا ينافي **قال**

في الخفاة بالنفس

تخلت نفسه وبما عبر عن البدن وبجز شافع اي صح الخفاة بقوله كملت سفر فلان او بما عبره من
اعضائه عن جميع البدن لا اسنود وجهه وورثته وعمقه وجسده وبذنه بان قال كملت بثلثه او ذ
له ذلك جاز لان بين الاشياء اعتبارها عن جميع البدن عرفا ودرعنا في الطلاق **قال** وبضمنته اي
يصح بقوله ضمنته لك لانه يقتصر على الخفاة لانه يصير ضامنا للسلم والعقد معتقدا بالصرح
موجبه كقوله البيع منعقد لفظ التملك **قال** وبطلني يعني يصح بقوله على لان كلة على اللجوء قال
الله تعالى والله على التاميم الدت من استطاع الله سبيلا **قال** والى لانها بمعنى على في هذا المقام
قال عليه السلام من ترك هذا او عيالا فاني **قال** وانا زعم لان الغنيل مسمى زعمنا قال الله تعالى
حكمة عن صاحب يوسف وانا به زعم اي هيل **قال** وقيل به لان الغنيل هو الغنيل ولهذا يسمى
الملك قبالة لانه يحفظ الحق فكون وشبهه كالغنيل **قال** رحمه الله لا ينافي من معرفته
اي لا يصير هيل بقوله انا ضامن لك بمعرفته فلان وقال ابو يوسف يصير ضامنا للعرف لا يصير
مريدون به الخفاة **وحبه** الاول انه التزم معرفته دون المطالبة فصلا لانه لا يراه دلالة
عليه او قال او تفك عليه **قال** وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضرة فيه ان طلبه لانه التزم
بالشرط في الخفاة يجب عليه الوفاة ان طلبه في ذلك الوقت او بعده كالمدين الموجه اذ طلبه صاحبه
بعد حلول الاجل **قال** فان احضره والاحضرة الحام لا مشاعه عن بقاها وجب عليه ولا لا علة
اول مرة لاحتمال انه ما عرف لما ايد غا فيتم له حتى يظهر له مظهره لانه جز الظلم وهو ليس بنظام قبل
المطالبة **قال** العذر الى الله تعالى يعني ان يفصل فيما فصل في المجلس بالدين فانه هناك قيل اذ ثبت
الحق باقراره لا يجزى بحسبه وامر بدفع ما عليه لان المجلس جزا المطالبة فلم يظهر ما دل الويلة وان
ثبت بالبدنة حبسه فواجب للظهور مظهره بالانحار فكذا انا معنى ان يفصل في هذا الفصل وذكر في
التمانية معزيا الى الاصحاح بهذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه فلا معنى لحبسه الا انه لا حال بدنة
ومن الغنيل قبالة لزمه ويطالبه ولا يجوز له ومن اشغاله جعله بالمعسر بالدين اذ ثبت بالاقراء
او بالبدنة **قال** وان غاب امله مدة ذبابه وايابه اي ان غاب المنقول بنفسه ويجزى
الغنيل من قطع المسافة ولا حبسه لانه لم يظهر مظهره بعد والمجلس للمطالبة **قال** فان مضت
ولم يحضره حبسه اي اذ مضت المدة ولم يحضره حبسه لانه ظهر مظهره **قال** **قال** **قال**
وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه فصلا كما لم يرد اذ ثبت
اعسان وان اختلفا فقال الغنيل لا يعرف مكانه وقال الطالب تعرف منظر فان كانت له خرجة
معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول هو الطالب ويؤثر الغنيل بالذباب
الى ذلك الموضع لان الظاهر شهر للطالب وان لم يعرف منه ذلك كان القول قول الغنيل لانه
متمسك بالاصل وهو الجمل ومنكر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يثبت الى قول الغنيل وحسبه
الفاضي الى ان يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة عليه فلا صدق على استقامتها عن نفسه بمسا
يدعي وان اقام الطالب دنة انه في موضع كذا الامر الغنيل بالذباب الى ذلك الموضع واخصا
اعتبارا للثابت بالبدنة بالثابت متعانه وكذا الوارثه والحق يد ارا الحرب لا يفسد الغنيل

فيوجل العقل مدته ذهابه وبجبه ولا يقال هذا لما في الحرب صا والموافق ولهذا هضم ما له من وديته
فبيني ان بغير العقل لما لو مات حقه لا نأقول هذا ليس بركونه حقه وانما هو موت حكمي في حق خمسة
ما له من وديته فاما في حق نفسه فهو حي مطالب بالوبة والرجوع وتسلم النفس الحضم في العقل
على حالته هكذا ذكره في الفهامة معزيا الى المبسوط وفيه قال في الزخيرة انه اذا لم يجد اثار الحرب
من تداسنظر فان كان العقل قادرا على رده بان كان حيا ومنهم من اورد ان من لم يجد اثار الحرب
الانسان اطلبنا ممل العقل قدر ذهابه وبجبه وان لم يجد اثار الحرب في حق موضع قلنا
انه يومئذ ياب اليه الطالب ان يسمي ثوبا العقل حيا حتى لا يغيب الاخر فيضغ حقه **قال**
فان سلمه بحيث بعدنا المذكور له ان خاصة كحضر يرى لانه اني بما التزمه اذ لم نلزم تسليمه الامرة
واحدة وحصل مقصود الطالب ايضا بذلك فلا حاجة الى اننا الفعالة فصا ونظير ما لو عقل
بماله وقضاه سواء كان التسليم غير مشروط في وقت او كان مشروطا فيه فسلمه في ذلك الوقت وقوله
لان الاجل حق العقل فله ان يستقطه بالدين الموجل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب لان الاجل
حق المدين فله ان يستقطه ثم التسليم حين بالتحلية منه ومن الحضم وذلك برفع الموانع فيقول له هذا
ختمك فانما علم سنانته من ان شئت ثم لا تخلو اما ان سلمه بعد طلبه او لا فان كان بعد طلبه يرى وان
لم يقل سلمه اليك حكم الفعالة لانه يتضمن عادة قول الطالب وان سلمه فخر طلب فلا يبرأ حتى يقول
سلمه اليك بجهة الفعالة **قال** ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه ثم لان الشرط مفيد فله
تسلمه على الوجوه الذي التزمه فاذا سلمه في مجلسه يرى لما ذكرنا وهذا اذا سلمه في السوق والحول المقصود
وقيل لا يبرأ وهو قول زفر ويؤيد في زماننا لثنا والاشارة في افاتمة الحق وان سلمه في تركه او في ترك
لا يبرأ لانه لا ينفذ على تخاصمه في ذلك المكان وهذا الوجه مشروط التسليم في مجلس الحاكم لا يبرأ مما يملك
التسليم لما ذكرنا وان سلمه في مصر اخر غير المصر الذي فعل فيه يرى عند ابي حنيفة رحمه الله ان المخير
تسلمه على وجه يملك من حضارة مجلس القاضى وقد وجد وعذرهما لا يبرأ لانه لم تسلمه على الوجه الذي
التزمه وهو ان سلمه في مصر ففعل فيه وهو مفتر لا محال ان جون شهودة فيه ويعرف قاضى ذلك
المصر حاد ثمة فلا يبرأ الا بالتسليم فيه قلنا الاحتمال مشترك فانه محتمل ان جون شهود في ذلك
المصر وهذا محتمل ان جون قاضى ذلك المصر يعلم حادثة فتقارض الموهومات فبني التسليم سائلا
عن المعادض فيها وقيل هذا اختلاف عصر وثمان لا اختلاف جهة وبرهان فابو حنيفة قال ذلك
زمنه من صكبات الغلبة لاهل الصلاح والعمال كانوا اسعافون على البر ولا يميلون الى الرشوة
فلا يخلط الحال بين مصر ومصر اخر ومما قاله ذلك هذا ما ظهر الفساد وتغيرت احوال
القضاة والعمال حتى لا يعموا الحق الا بالرشوة فلو كان على هذا المقدر مصره اسهل لاثبات حقوقه
ولو سلمه في السجن وقد حمله غير الطالب لا يبرأ لانه المقصود من التسليم تمكنه من احضار مجلس
الحاكم ليدب عليه الحق ولا ينفذ في المحبوس **قال** وبطل بموت المطلوب والعقل لا الطالب
يعني الفعالة تبطل بموت المالك نفسه وبموت العقل ولا تبطل بموت المالك له لان المطلوب
موته يرى هو بنفسه وبرائه فوجب براءة العقل لانه اصل والعقل تبع فاذا انجز عن المصنوع

سقط عنه فكذا عن التسليم لما قلنا وهذا موت العقل لا يحتمل التسليم منه ووديه لا يموتون مقامه
لا يموتون خلفونه فماله لا فاعماله وما له لا يقتل لا ينفذ الحق وهو احصا والمذكور به خلاف العقل لما
اذا مات لان ما له صالح له وحقه بعد موته يمكن فوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المذلول له ان
كانت الفعالة بامرته والا فلا تسلم فاذا ادى هو نفسه حال حياته واذا مات ما الطالب عقله وصيته
او وارثه فلا يبطل حقه اذ هم قايمون مقامه في استيفائه **قال** ويرى بدفعه اليه وان لم يقل اذا
دفعته اليك فانما يرى لان موجب التسليم البراءة فثبت به وان لم ينص عليها اذ موجب التصرف ثبت
من غير تنصيص عليه ولا بد من ان يقول سلمه اليك حكم الفعالة وان لم يقل لا يبرأ لان التسليم قد يكون
حكم الفعالة او استعانة او اجازة الا اذا كان طلبه محمدا لا يحتاج فيه الى ان ينص عليه لعدم دليل
عليه وكذا اذا اقر الطالب بالتصريح لا يحتاج فيه الى التصريح بالظاهر لا بما يستفاد منه ولو سلم
العقل المذكور به الى الطالب قايما ان يقبله يجبر على القبول وينزل قاضيا بالتحلية لانه لو لم يجعل
قاضيا لنفذه العقل فصا واما القاص بريد العين المعضومة او قيمتها وكما لم ينص اذا قضى الدين خلاف
ما اذا سلمه فخر امر العقل حيث لا يجبر على القبول لانه اجنى فصا ونظير قضاه الدين من الاجنى **قال**
وتسليم المطلوب نفسه من فاعاله وتسليمه وحل العقل ورسوله يعني تسليمه هو لا يبرأ العقل لان
المذكور به مطالب بالتسليم وواجب عليه ان يسلم نفسه فاذا سلم نفسه فقد حصل المقصود فلا معنى
لبقا الفعالة بعد ذلك وقيل العقل يقوم مقامه ورسوله سيفرضه فكون فعلهما كفعله ونظر
برائه ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك حكم الفعالة على ما سنا وفي انظر المختصر ما سبق من ذلك
فانه قال وتسليم المطلوب نفسه من فاعاله شرط ان يجوز التسليم من كفايته فهذا دليل على انه
يبرأ اذا لم يقل من فاعاله نص عليه في المصداق وكذا ورسوله في المبسوط والمصط وفي تسليم المذلول
سفسد في فناء وى قاضى خان ولو سلمه الله رجل اجنى فخر امره وقال عندا لرفع سلمته اليك عن العقل
فان فعله الطالب يرى العقل وان سلمنا الطالب ولم يقل قبلت لم يبرأ العقل في ذمة قاضى خان في فناء وى
قال فان قال ان لم اوف به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به او مات المطلوب ضمن المال
لان الفعالة بالمال معلقة بشرط عدم الموافقة فاذا وجد الشرط لزم المال ولا يبرأ عن الفعالة بالنفس
لانها كانت ثابتة قبل وجوب المال عليه فلا معنى لوجودها لا يرى انه لو فعلها بجملة في وقت واحد
صحت ولو تنافسا لما صحت وهذا لان الفعالة للتوثق بالتوثق بالفعالة بالنفس لانه في التوثق بالفعالة
بالمال كما لا نافي في التوثق بخالة بغير اخرى او بمال اخر وقال المشافعي رحمه الله انما لنا ان اطلبنا ان
اما الفعالة بالنفس فقد حينا قوله من قبل واما الفعالة بالمال فلا يعلقها بشرط على خطر وتعلق
وجوب المال بالشرط غير جائز كالبيع والحرم وهذا هو القياس **قال** ان الناس قائلون والعياش
يرل بالاعمال في الاشياء متاع وغيره وباب الفعالة اوسع للونين من التبرعات ولان الفعالة
نفسه البيع انتهى من حيث ان العقل يرجع على الاصل اذا كان بامرته ونفسه المذموم امر حيث
انه الزام انما فلسفه ببيع معنى لا يجوز تعلقه بالشرط اصلا وباعتبار المذموم حيث ان يجوز
مطلق الشرط فقلنا يجوز تعلقه بشرط متعارف ولا يجوز تعينه عملا بالشبهان والعلم بالموافق

قبل وقت ص

متعارف ولا نسلم انه تعلّق لوجوب المال وانما هو تعلّق لوجوب المطالبة في الصحيح على ما عرفت من قبل فصح فاذا صح تعلّقه بعدم الموافاة ولم يوافق به مع قدوته او لعجزه بموته او بحالته فقد وجب الشرط فلهذا المشروط لان عدم الموافاة لا يحلّف باختلاف السبب **فان قيل** شرط وجوب المال عدم موافاة مستحقة عليه وموت المفعول بغيري العمل فلم يجب عليه احسان فلهذا يلزم للمال عدم موافاة بعد ما يرى الا ترى ان الطالب اذا ابراه عن العقالة بالنفس فلم يحضره لاجب عليه المال لعدم شرطه فكذلك هنا **قلنا** لا يراو وضع الفسخ فيفسخ به العقالة بالنفس من شرط وجوب الموت لم يوضع للفسخ وانما يرى لعجزه عن التسليم المستحق بالعقالة لان المستحق عليه تسليم يقع دفعه الى الخصم وهو عاجز عنه فان ضرورياً فقد ردها فبراه عن التسليم ولا ضرر من انفساخه في حق العقالة بالمال فلا يفسخ العقد في حقه وان مات العمل فقد ذكرنا في حق من في ذمته ان وادته كان بمنزلة العمل ان دفعه الى الطالب بغيري وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت ولو مات الطالب فرفع العمل للمفعول به الى وارث الطالب في الوقت بغيري وان لم يدفعه لزمه المال وهذا ظاهر **قال** ومن ادعى على اخر مائة دينار فقال رجل ان لم اوافق به غدا فعليه المائة فلم يوافق به غدا فعليه المائة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اخر او لا فرق بين ان يدين المائة او لم يدينها بان تعلّق رجل على رجل فلهذا فقال لي عليك حق ولم يدع عليه مالا مقدداً فقال له ان لم اخذوه فانا هيل بنسبه فان لم اوافقك بغيري فاعلم مائة دينار فادعى المدعي وابتنى لزم الكفيل وقال محمد رحمه الله ان لم يدينها ثم ادعى في يمينها لزمه وله فيه وجهان احدهما ما قاله ابو منصور وهو الماتريدي رحمه الله وهو ان العمل تعلّق مالا مطلقا فخطرت لم ينقل الى يمينه فقامت بشروطه والثاني ان العمل له عند عدم الموافاة به فهذا يوجب الاصح وان منها المدعي لان عدم التسليم اليه هو الذي اوجب البطلان والثاني ما قاله الرعي وهو ان المدعي لما لم يدين لم يصح دعواه فلم يجب احسان الى مجلس القاضي فلم يصح العقالة بالنفس ايضا لعدم صحة الدعوى ولم يصح العقالة بالمال ايضا لانها مبنيّة على العقالة بالنفس فاذا بطل العمل بطل الفرع وهذا الوجه يوجب ان يفسخ العقالة اذا ادين المال عند الدعوى ولما ادينه كان له امتن فصحها فصح اما اذا ادين المال عند الدعوى فلا ان المال ذكره فاستصرف الى ما على المدعي عليه لان العادة جرت بالادسار والمزاد ما عليه واما اذا لم يدين فلان العادة جرت بالانقضاء في الدعاوى في غير مجلس القضاء فيجوز فيها اجمالا ولا يبينون نصا الا عند القاضي فاعلى لجيل الخصوم وصونا للامم الى وقت الحاجة فصحت الدعوى والملازمة على احتمال البين من جهة فاذ ادين انصرف بيانه الى ابتداء الدعوى فظهر به ان العقالة بالنفس قد صحت فصح العقالة بالمال ايضا لانها مبنيّة عليها ولانه لو جعل الزاماً لما عليه يفسخ ولا فلا يفعل عليه تصحّحاً لتصرفه ولو كفّر رجل بغير رجل علة ان لم يوافق به يوم ذاك فعليه ما للطالب على فلان اخرجنا ذلك لداستحسانا وهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف فلهذا قامني خان وفي المحيط جعل الخلاف بالنفس وجعل با حنيفة مع ابي يوسف **قال** ولا يجزى عن العقالة بالنفس في حدوده وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجزى في حد الذنوب والبصائر وفي غيرها

من الحدود لا يجزى ولو سمحت به من غير طلب يجوز بالانفاق **لهما** ان العقالة بالنفس شرعت لتسليم النفس وتسليم النفس واجب على الاصل هنا فصحت العقالة به بما في دعوى المال خلاف الحدود والمخالفة لانها محض حق الله تعالى والعقالة شرعت وشعره لصاحب الحق فلا ينفوت حقت الله تعالى غنى عنه وخلاف نفس الحدود والقصاص حيث لا يجوز به اجمالا لانه لا يمكن استيفاء من العمل فلا تسرع **قال** قوله عليه السلام لا عقالة في حد مطلقا ولان العقالة للاستئناف ومنها على الذم فالاختيار على اعطاء العمل فلهما يفتي بالفساد الوضعية خلاف سائر الحقوق لانها لا تسقط بالشبهات ولو اعطى بنفسه العمل من غير طلب فلهما جاز بالاجماع لان تسليم النفس مستحق على الاصل فصح العقالة به بخلاف غيرهما من الحدود والحق الثمناشي حد السرقة بهما في حوز العمل بنفس من عليه بالاجماع وفي الاجبار عليه عندهما وانه جعل للدينه لان الدعوى شرط فيه وكما هو شرط فيهما والمدعي يحتاج ان يجمع بين يهوده ومطلوبه فيما عني المطلوب نفسه فلهذا وثق بفسخ خلاف غيره من الحدود لان المدعي ليس بشرط فيهما ولا يجب عليه حضور مجلس الحاكم بسبب المدعي اذ لا تسرع دعوى احد فيهما فلا يجوز العقالة بها اصلا وان طالبت بنفسه وسمحت فاذا لم يدينه يلزمه الى ان يقوم القاضي من مجلسه فان اقام المدينه فيها والا فليس سبيله وليس نصير الخبر عندهما هنا ان يجبر بالمجلس وغيره من العقوبة للزنا من بالملازمة ويؤد معه حيث دار واذا اذاد دخول دار استاذنه فان اذن له دخل معه وان لم ياذن له منع من الدخول واجلته في باب الدار فلا يفتى بالخروج من موضع اخر **قال** ولا يجزى فيها حتى تشهد شاهدان او عدل اي لا يجزى في الحدود والقصاص حتى تشهد شاهدان مستوران او واحد عدل يعرفه القاضي بالعدالة لان الجسر هنا التهمة الفساد وشهادة المستورين تصلح عليهم فصح لاثبات التهمة وخبر الواحد حجة في الديانات والمعاملات مثبت بشهادة العدل التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والجسر تهمة الفساد مشروعة لانه عليه السلام جسر رجلين تهمة خلاف دعوى الاموال حيث لا يجزى فيه تالم يثبت لانه نهاية العقوبة فيه فلا يثبت الا بحجة تامة كالحذ نفسه وعنهما انه لا يجزى في الحدود والقصاص ايضا لحدود المقتضد وهو الاستئناف بالعقالة **قال** وبالمال ولو مجهولا او اذ كان ذمنا صححاً بطلت عنه بالف وبما على علمه وما يدرك في هذا السبع وما يفتى فلا تافعل وما ذاب له عليه فعلى وما عه بك فلا تافعل اي يصح العقالة بالمال ولو كان المفعول به ذمنا مجهولا بقبوله فقلت لان العقالة مشروعة فيه عليه اجماع الامة وهي مبنيّة على النوسع فيجعل فيها الجمالة السيرة وغيرها بعد ان تون متعارفا وعلى هذا العقالة بالذم لا يفتى بالاجماع مع انه لا يعلم فمدرستهم من المسع وهي به حجة وشرطه ان يكون ذمنا صححاً فاذا لم يثبت له ذم صححاً كبرل الجمالة لا يجوز العقالة به ويجوز العقالة بالجملة وقطع الاطراف اذ الم من موجبة للقصاص لان الارش من صحح لا يسقط بالموت خلاف بدل العانة فان النفس بدين صحح الا ترى ان الحيات مملكت اسقاطه **قال** وطلب العمل والمديون الا اذا شرط البراءة لحدود تون حواله فان الحولة بشرط الا براهما العمل كماله اي الطالب يجزى ان شاطا العمل وان شاطا العمل الاصل ولا لاله ان يطالبها معا لانه موجب العقالة اذ هي بني على الضم وذلك يقتضي بقا

ي

الاد

لا البراء الا اذا شرط براءة الاصل فحدثت حوز حواله فلا يطالب الاصيل كما اذا اخل شرط الا ببراء
المحل فله ان يطالبه لما عرف ان العبرة بالحق لا بالجرد اللفظ **قال** ولو طالب احد هاتين ان يطالب
الاخر لما ذكرنا خلافا لمقتضى من ادا اخذوا اخذوا صبيان لان خيار احدهما ضمن التملك
منه عند قضاء الغايضيه فلا يملكه التملك من الاخر هذا دلل واما المطالبة بالفعالة لا بمقتضى
ما لم يوجد منه حصه الاستيفاء **قال** ويصح تعليق الفعالة بشرط ملام كشرط وجوب الحق
كان استحق المبيع او لا يمكن الاستيفاء كان قد رزق وهو مكفول عنه او لم يكن كان غاب عن المصري
بحوز فعلى الفعالة بشرط ملام لا مطلق الشرط والملازمة ثبت حوز الشرط سببا لوجوب كونه
ان استحق المبيع فعلى الثمن او حوزة ممكنة من الاستيفاء فوله ان قدم فلان فعلى ما عليه من الدين
او حوزة سببا للتعذر بالاستيفاء فوله ان غاب زيد فعلى ما عليه من الدين هذه جملة الشرط التي
بحوز تعليق الفعالة بها والاصل فيه قوله تعالى ولم نجابه حمل دعوى وانما زعم فوجه التمسك بالانه
انه على الفعالة بالشرط وذلك الشرط سبب لوجوب الحمل وهو المحي بالصاع وشرعه من قبلنا شرعة لنا
ما لم نسخ ولا نقال الفصل من الحمل حوز ضامنا عن غيره وهذا الفصل ضام عن نفسه لانه هو الذي
يجب عليه الاجرة لاننا نقول امكن حمل لامة على الفعالة بان حوز وسولا من جهة الملك والرسول
سغير فلا يجب عليه الاحكام كانه يقول ان الملك قال لم نجابه حمل دعوى ثم يقول من جهة وانا بذلك الحمل
الذي على الملك كحل ولا نقال ان لامة نزل على ان الفعالة للحمل جازية وانتم لا تقولون به فلم ين
لكن جهة لا نقول جاز ان نسخ من هذا الوجه وبقى معمولا بها من جهة التعلق لاجماع الامة على ان ضمان
الدرك جاز ولو كان منسوخا لما جاز ثم الاصل فيه ان الجمالة في المال المكفول به لا يمنع صحة الفعالة
فهو له ما غصصك فلا نفعي وجمالة المكفول له او المكفول عنه يمنع حتى لو قال من غصصك من ذلك
او باعك او فاكك فانا كحل لك عنه لو قال من غصصته انت او قتلته فانا كحل لك عنه لا يجوز الا
اذا كانت الجمالة في المكفول عنه صيرة مثا لنقول كحل لك بالمال على احد من محمد بن
فالعصا في المكفول له لانه صاحب الحق **قال** ولا يصح نحو ان يبت الرخ تصح الفعالة وحبها المال
حالا فعلى لا يصح تعليق الفعالة بصوب الرخ وكحه نزول المطرفان علقه تصح الفعالة وحبها المال
حالا كذا ذكره في الهداية والحا في وناسهوا فان الحكم فيه ان الفعالة لا يصح ولا لزومه المال لان
الشرط غير ملام فصارت حواله بغيره بدخول الدار وكحه مما لم يعلل بذكره فاضى خان وغيره ولو جعل
الاجل في الفعالة الى هبوب الرخ لا يصح التناجل وحب المال حالا وذلك الفعالة بالغير وجود
تعلقها بشرط ملام كالفعالة بالمال في حزم ما ذكرنا ولا يجوز جعلها بشرط غير ملام ويجوز تاجيها
الى اجل معلوم والجمالة البسيطة فيها متحملة كالتناجل الى العطاء وهدوم الحاج ولا يجوز ان يكون
الرخ او نزول المطر فانا حله اليه بطل الاجل ولزومه تسليم الغرض حالا **قال** فان غفل بماله عليه
غير من على الف لزومه والا لا فعلى اذا انكسر رجل بماله على فلان فاقام الطالب الدية على ان له عليه
الف درهم لزم الفصل لان الثابت بالدية كالثابت عيانا وان لم يتم فلا يجب عليه شيء لان قول الطالب
لا يجوز حجة على المطلوب وهو المكفول عنه ولا على الفصل لانه ممدع فلا يقبل قوله الاستيفاء **قال**

وجه انه صدق الفصل فيما اقر خلفه ولا يستغنى قول المطلوب على الفصل فعلى اذا اقر الفصل شيء والمصلحة
حاله او ادعى الطالب الاثر من ذلك بان القول قول الفصل لانه منكر ولو اقر المكفول عنه بالدين من ذلك
لا يستغنى قوله على الفصل لعدم ولائنه عليه لان الاقر او على الفصل لا يستغنى الا اذا كان عن ولائه وبذلك خلافا لما
اذ اقال ما ذاب لك على فلان فعلى فاقول ان على نفسه بالف مثلا فانما الفصل ما اقر به حث لزمه ما
اقر به المطلوب باستحضارنا ولا لغيره شي لما معنا **وجه** الاستحضار انه جعل ما قرر له عليه في المستقبل
وقد قرر له باقران وهذا لانه جعل مما سيج له عليه فليشرط الوجوب عليه فيما باقى باقى بل يوق كان
وفي مسألة الدنا ب جعل ما عليه في الحال فاذا اخبر الطالب او المطلوب بما عليه كان متبهما فلا يصدر
ما لم يتم الدية ويصدق المطلوب في حق نفسه لاقران عليه كما لم يرض اذا اقر من يرد اقران في حق من الفعالة
ويقبل في حق نفسه حتى اذا فصل شيء من غير ما الصبي كان للمقر **قال** فان هل يامر به رجوع مما ادى
عليه لانه قضى عنه بامر معناه اذا ادى ما ضمن وكان المكفول عنه غير صبي يجوز عليه وغيره يجوز عليه
اما اذا ادى خلافا بان كان الدين المكفول به جدي فادى مرد يا او بالغير يرجع بالمال المكفول به لا بما ادى
لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا اطلعه بالهبة او بالارث بان مات الطالب او الفصل
وارثه او ودية له حال حياته وفي جازية للفصل وان كانت لا يجوز لغرض من علمه الدين لانه نقل
الدين اليه بمعنى الهبة ضرورية وله نقله بالحوالة او جعله كدست للضرورة او يقول بوجوبه عليه للضرورة
فلا يجب عليه ان يسامح الاصيل خلافا لما مورقضا الدين حيث يرجع مما ادى ان ادى من الدين
وان ادى اجود منه لا يرجع الا بالدين لانه لم يلزم ولم يجب عليه شيء في ذمته وانما ثبت له حق الرجوع
بالاداء بامر به ولهذا لو وهب له الدين لا يملكه فيرجع عليه مما ادى ما لم يغالط امره بالزيادة او بادا
جنس اخر وخلاف ما اذا صالح على اقل من الدين وهو من جنسه حيث لا يرجع الا بقدر ما ادى لان
الصالح على الاقل ابرأ فكونا براء عنه لا يملك الا اذا صالحه على ان يثبت له الباقي فحدثت رجوع عليه بجميع
لانه ملك الدين كله فعليه بالاداء وهضبه بالهبة وانما اذا اخل باسر الصبي والعبد المحجور عليه فلا
الامر بالفعالة استقرض منه من المأمور واستقرضه ما لا يصح ولا وجوب الضمان وانما لزم الفصل المال
بالثامه لان صحة الفعالة بعد الزامه باختيار الامر الامر خلافا للصبي والعبد المأذون لهما ان
اسرها بالفعالة بالمال والغير صحيح وان لم يملك ان يتكلم عن احد لونه تبرعا فيرجع عليهما الكفيل
قال وان هل يضر امره لم يرجع لانه مبرع بآداه عنه وفيه خلاف ما دلل رحمه الله **قال**
ولا يطالب الاصيل بالمال قبل ان يودي عنه لانه التزام المطالبة وانما يملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل
التملك خلافا لو كحل الشراحت يرجع قبل الاداء لان الموكل من الموكل من مال من مال الباع من المشتري
فما يرجع الى الحقوق لما اذبه افعك منها مباد له حكمة حتى لو اختلفا في مقدار الثمن مخالفا وكان
للموكل ولاية حبس المبيع عن الموكل لما ان يوفي الثمن فاما في ذلك الباع اذ هو استيفاء الملك من جهة فذا
له ان يطالبه بالثمن قبل ان يودي بملك المشتري او يطالب المشتري منه اذ اباغ المبيع قبل ان يودي
المشتري بالبائع **قال** فان لو رزق لانه اي ان لو رزق الفصل من جهة الطالب لانه هو الاصيل
حتى يخلصه ولذا اذا حبس له ان عديته لانه هو الذي ادخله في بين العمد والحقة ما لحقه من جهة

فيما مله مثله حتى مله من ذلك اذ عليه واجب عليه **قال** ويرأى ابا الاصل اى يرى
 الاصل ابا الاصل لان الاصل برأى ابا الاصل ويرأى ابا الاصل لان الاصل برأى ابا الاصل
 وانما عليه المطالبة فقط ويستصلح ان يبقى المطالبة بدون الاصل **قال** ولو ابرأ الاصل وان
 عنه يرى الفصل وناخر عنه اى لو ابرأ الطالب الاصل او اجل بينه يرى الفصل وناجل الاصل حتى
 انما لما ذكرنا انه ليس عليه الا المطالبة وسمى بيع للدين فسقط سقوطه ويناخرنا خيره علاق
 اذا فصل شرط برأى الاصل ابرأ الاصل وحين دون الفصل لان الغاية فيه صارت عتاق
 عن الحوالة مجازا واللفظ اذا اريد به المجاز سقطت الحقة فصارت الفصل بها لا عليه وبرأى الفصل
 برأى على انه لا يبرأ الفصل عن الدين في رواية والاحكام تشهد به الا ترى انه اذا ابرأ برأى عليه
 واذا مات الفصل كان المحال اسوة الغرماء في المال المحال به كانه مات وعليه دين له وليس بحقة
 ان الدين لم يسقط فمما بالانفاق وانما يحول من ذمة الى ذمة اما الدين والمطالبة على اختلاف
 الروايات وذلك لا يوجب سقوطه ولا سقوط طبقه فلا يرد علينا اصلا **قال** ولا يفسد اى برأى
 الفصل لا يوجب برأى الاصل ولا ناخره عنه يوجب النأخر عن الاصل لان الفصل ليس عليه دين
 على ما بينا واستقاط المطالبة او ناخره لا يوجب سقوط الدين ولا ناخره الا ترى ان الدين وجودا
 بدونه ابتدا فلهذا ابقا خلاف ما اذا اختلف المال الحالى موطلا الى شهر مثلا حيث يناجل عن الاصل ايضا
 لانه لا مطالبة على الفصل وجود الغاية فانصرف الاجل الى الدين **قال** ولو صالح احدهما ركب
 المال عن الف برأى اى صالح الاصل او الفصل الطالب على خمسة عن الالف التى عليه يرى الفصل والاصل
 اما اذا صالح الفصل فلا نا صافه الصلح الى الالف اضافة الى ما على الاصل لان الفصل ليس عليه دين وانما
 عليه المطالبة على ما سلف فيبرأ الاصل عن الدين ضرورة اضافة الصلح الى الالف فبرأه يوجب برأى
 الفصل على ما بينا فاذا ابرأ عن خمسة بصلح احدهما اتهما كان فان ادى الفصل الخمسة اياهما رجع على
 الاصل لهما ان كان با مره والافلا يرجع لما عرف ثم في هذه المسئلة اربعة اوجه اوجه اما ان يرد في الصلح
 برأى فبرأى فبرأى او برأى الاصل فبرأى ذلك الحلم او لم يستطع حتى فذلك ايضا او شرط ان يبرأ
 الفصل لا غير فبرأى هو ووجه عن خمسة والالف على حاله على الاصل **قال** وان قال الطالب
 للفصل برأى الى من المال رجع على المطلوب اى الفصل رجع على المطلوب عنه لان هذا اقرامنه
 بالقصر من الفصل لانا لبرأى الذى يكون ابتدا وهما واستها وها الى الطالب لا يكون الا بالانعامه
 فصارت كانه قال دفعت الى او نقدتني او قبضته منك فبرأى عليه ولا يرجع الطالب على احدهما
 لا قران بالاستيفان الفصل **قال** وفي برأى او ابرأ انك لا اى في قوله للفصل برأى او ابرأ
 لا يرجع الفصل على الاصل لان لم يقر بالاستيفان لانه قوله برأى من غير ان يقول الى محتمل
 محتمل انه يرى ابرأه ويحتمل انه يرى بالاداء فلا يثبت له الرجوع بالملك وهذا عند محمد وقال
 ابو يوسف يرجع عليه لانه لا يحتمل الا البرأى بالغير لانه اقر برأى ابتدا وهما من المطلوب لانه
 نسبت البرأى اليه ولا تقدر المطلوب ان يبرأ الا بالاداء بان يضع المال بين يديه وعلى يده وبين
 المال فيبرأ ذلك وان لم يوجب من الطالب صنع ولهذا الوجه وقال يرى الفصل من المال حوزا او ادا

من القيد

منه بالقصر اجماعا فكذا اذا لا فرق بينهما من حيث اللفظ وقرن محمد رحمه الله تعالى ان الفصل لا يبرأ
 الا اذا كانت البرأى بالانفاق وان كانت بالابرأ لا يجب وقوله ابرأ انك ابتدا استقاط لا اقرامنه بالقصر
 الا ترى انه لفسق الفصل لنفسه والاصل لا يملك الدين بالابرأ فلا يرجع به على الاصل بخلاف ما
 اذا ادى او وجهه الطالب منه على ما مر وخلافه لو ابرأ بالشر اذا ابرأه اياهم عن الدين حتى يرجع به
 على الموكل للماله ما في ذمته وهذا كله فيما اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في
 يمانية في الحل انه اوفاه او ابرأه ليزول الاحتمال ويثبت حقه **قال** وبطلان البرأى من الغاية
 بالشرط لان في الابرأ معنى الفصل كالا برأى الدين وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على الفصل ظاهر
 وكذا على قول من يقول بثبوت المطالبة لا غير لان فيما يملك المطالبة وسمى كالدين لفظا وسبيلة اليه
 والفصل لا يقبل المعنى بالشرط وهل يصح لان ثابت فيما على الفصل المطالبة دون الدين في الصحيح
 فبان استقاطا محضا بالطلاق والعتاق ولهذا لا يبرأ الا الفصل بالرد لان الاستقاط يتم بالاستقطاعات
 الاخر عن الفصل حيث يرد بالرد لانه ليس باستقاط بل هو خالص حتى المطلوب فترد بالرد وخلاف الابرأ
 عن الدين لان فيه معنى الفصل **قال** والغاية عند وفود ومسح ومسحون وامانة بمعنى الغاية
 لهذه الاشياء باطلة اما الغاية باستيفاء المذموم والنقصان فلا لان الغاية انما تصح بمضمون بحري
 التباينة في ايقاعه ولا جرى التباينة في العقوبات لان المقصود من مضمونها ذم المفسدين عن الاستيفاء فلا
 يملزها منها على غير الجاني لعدم الغاية واما الغاية بالمسح والمسحون والامانات لها فلا لان الغاية
 من شرط صحتها ان يكون المفعول مضمونا على الاصل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا برفعه او دفع
 بده لان الغاية التزام المطالبة بما على الاصل فلا بد ان يكون واجبا على الاصل ومضمونا عليه
 حتى يحقق معنى الضم والمسح قبل الفصل ليس بمضمون نفسه وانما هو مضمون بالنسبة الا ترى انه لو ابرأ
 لا يجب عليه شي بل معنى المسح وذلك لان الرهن غير مضمون عليه نفسه وانما سقط عنه اذا ابرأ فلا
 يمكن ايجابا لضممان على الفصل وهو ليس بواجب على الاصل وكذا الامانة ليست بمضمونة على
 الاصل لا عنها ولا تسلمها وسمى كالو اذع والمضاربات والمضاربات فلا يمكن جعلها مضمونة
 على الفصل فلا تقع الغاية بها **قال** وصح لو تمنا ومضمونا ومضمونا على تقوم الشر او مضمونا
 فاستدعى ان كان ممن المبيع يجوز الى اخره لان المضمون مضمون على المشتري والمضمون
 والمضمون على سبيل المبيع والمبيع في البيع الغايم مضمون عليه حتى اذا ابرأ عنه على الضمان
 عليه اذا القمة تقوم مقامه فاعلم ان ابرأه على الفصل بخلاف ابرأه ان المضمونة تعتبرها كالمبيع والرهن
 وخلاف الامانات على ما عدم ويجوز في الحل ان يملك تسليم الغير سواء كانت مضمونة او امانة
 لان تسليم الغير واجب على الاصل فامكن الزامه فصارت نظير الفصل بالغير لانه ما دام قائما
 يجب عليه تسليمه وان اهلك ببراك الغاية بالغير وقبل ان كان تسليمه واجبا على الاصل
 كالعارية والاحارة جازت الغاية تسليمه لان تسليمه غير واجب عليه فلا يمكن ايجابه على
 الفصل **قال** وحمل ذمته معنة مستأجرة وخدمته عبد استوجر للخدمة يعني يجوز الغاية
 بالحمل فما اذا استأجر ذمته معنة للحمل عليها ولا بالخدمة فما اذا استأجر عبد للخدمة لان من

وان كان غدا
 لا بد من
 الاجارة
 لا بد من
 الاجارة

شرطهما ان يكون قارداً على التسليم وهما لا يقدرا لانه استحق عليه المحل على ذمته معنية والتسليم لو
اعطى ذمته من عند لا يستحق الاجرة لانه انما يفتقر الموقوف عليه الا ترى ان الموقوف له على ذمته
اخرى لا يستحق الاجرة فصارت اجازة اخرى وهذا العهد للخدمة خلاف ما اذا كانت الذمته عين
معينة لان المستحق على الموجه والفيل بعد ذلك بان عمله على ذمته نفسه ولو جعل تسليم الذمته
فما اذا كانت معنية جاز لما ذكرنا في المنع **قال** ولا يقول الطالب في مجلس العقد وقال
ابو يوسف تصح والخلاف في العتالة بالفسخ والمال سواء قيل عندئذ بشرط القول للتمتع لا
بشرط في المجلس بل اذا التفت بعد التفتت من المجلس فاجازة جازة فذمته في الميسر في موضعين
فشرط الاجازة في احدى هاتين **وجه** قوله الاول ان العتالة الزام مطالبة من غير ان
يجب بمقابلته على غيره شي فصح كذا لا قرار وهذا لانه تصرف الزام في ذمته وله عليها ولاية
ولا ضرر على الطالب فيه فتم به وحده كالتمتع **وجه** قوله الثاني انه يقتضي الغير فتوقف على رضا
هاتين العتود وعتارة الواحد عنده تقوم مقام عتارين وان كان فصولها في حاج النقض
فانه معتقد عندنا لاذن بعتارة واحدة وهذا عند عدم الاذن وانما نأثر الاذن عند الزوم
دون الانقضاء الا ترى ان البيع لما كان منعك هذا لاذن بعتارة من كان ذلك في العضو ولما
انه عقد فمليك فشرط لا يوقف على ما ورد المجلس كسائر العقود ولانه تبرع على الطالب بالالزام
وانشأ سبب التبرع لا يتم بالتبرع تام بقله المتبرع عليه بالهبة والصدقة ولا يملن جعل عتارته
تأتم مقام عتارين حتى يكون قبول الآخر لعدم ولايته عليه ففقد العتالة لانه قد جرح ضرراً عليه
بان توافقه الاصل للمزري برأيه من القضاة بالعتالة لان العمل مختلفون فمهما فمقد صر عليه فلا
يصح بدون قوله خلاف الا قرار لانه ليس بعقد وانما هو اجازة عن شي واقع مقبل فيه قوله في حق
نفسه اذ لم تضمن اضراراً **قال** الا ان جعل وارث المريض عنه معنى لا يجوز العتالة الا بقبول
المقبول له في المجلس عندهما الا في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض لورثته او لبعضهم كقولوا
على من لدي من الغرماء وكفوا واعنه مع غيبة الغرماء فانه جاز استصفاً وان كانا ليعاين باياه على
قوله اذ لا يتم الا بقبوله فصارت كما لو قال ذلك في حالة الصحة **وجه** الاستصفاً ان هذا
وصية منه لو رثته بان يقضوا عنه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين وغرماء لان الجملة لا
منع صحة الوصية ولهذا قالوا لا تصح اذ لم يخلت مالا ولان المريض في هذا الخطاب تمام مقام الطالب
لحاجته اليه تفريفاً لزمته بقضا الدين من زوجه وهذا لانه لما فلق فيه حق الغرماء والورثة بماله
صار كالاجنبي عن ماله حتى لا ينفذ تصرفاته وتوجبت المطالبة على الورثة بقضائه من لزمه فقام
المطلوب في هذا الخطاب مقام الطالب او نائبه كان الطالب قال اضمن عن فلان او كانه حضر وقبل
وانما يصح بمجرى الطلب ولا يحتاج فيه الى القول لان قوله كقولوا اعني لا يرد به المساومة في بين الحالة
والتميز اذ به يحقق العتالة فصارت كالامر بالنكاح وفما اذا قال المريض ذلك لاجنبي فضمن الاجنبي
بالتماسة فقبل لا يجوز لان الاجنبي غير مطالب بدونه بدون الالزام فان المريض في حقه والصحيح
سواء قيل يصح لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبي اذ قضى عنه بامر به يرجع به في تركه

فصح هذا من المريض على ان يجعل مقام الطالب لصيق الحال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك
لا يوجد من الصحيح فوجد فيه بالقياس **قال** وعن سائر مقلين معنى لا يجوز العتالة من حيث لم
يترك مالا وعليه ديون وهذا عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز لما روى انه عليه
السلام اني عثان رجل من الانصار فسأل هل عليه دين قالوا نعم درهمان اودمنا ان فامتنع من
الصلاة فقال صلوا على اخكم فقام ابو مسادة رضي الله عنه فقال هما على يا رسول الله وفي رواية قال
ذلك على رضي الله عنه فصرى عليه صلى الله عليه وسلم ولا دين واجب عليه في حياته وهو لا يسقط الا بال
او الابرار وانفساخ سبب الوجوب ولم يوجد شي مرفك فلا يسقط ولهذا سبق في حكم الاخره ولو سبق
به انسان صح ولو لم حر عليه دين لما جاز للطالب اخذه من المتبرع وهذا سبق اذا كان به هلك وترك
مالاً له انه هلك بدنه ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة معال وجب عليه الدين اي ادائه كالفعل
وجبت عليه الصلاة ويراد به الاداء والاداء لا يتصور من الميت فسقط سواء كان له مال او لم حر له مال
وفي حق احكام الرضا وصحة العتالة يقتضي قيام الدين في حق احكام الرضا يصح عتق العتالة وهو
ضمم الزمة الى الزمة في حق وجوب المطالبة والمطالبة ساقطة عن الاصل فلا يملن اجازتها على
المحصل تبعاً لادانته الموجود الى المعلوم الا انه في الحكم مال لانه بواله انه اذا وجوب لاجله وقد عتق
عن الادانته وخلفه من المال والفعل ففقد المقتضود وهو الاستصفاً فلا سقي والمبرع لا يعتمد
قيام الدين لانه تبرع في حق الاخره ولان الدين ياق في حق الطالب لانه امر بينهما واما العتالة فامر
الفعل والاصل لانه الزم ما على الاصل وما رويانه كان اقراراً منه بانه كان كذا عنه قبل الموت
ويحتمل ان يكون وعداً منه لا كفاً له فحاصله انه حكاية حال فلا يملن الاجازة به ولا يقال لو سقط
الدين ليري الفعل لان برأيه توجب برأه الفعل فلما لم يبرأ علم ان عليه ديناً فمجرد انذار العتالة به ايضاً
لانا نقول الفعل خلف عنه فلا يبرأ ونقول لادن في حق الطالب لا يسقط لان سقوطه ضروري فلا يبرأ
المطلوب **قال** وبالمثل للموكل ولرب المال بواي لا يجوز العتالة بالتمن للموكل ولارب المال
معناه اذ اوكل رجل رجلاً ببيع شي فباعه الموكل ثم ضمن التمن للموكل عن المشتري او ضمن مضارب رب
المال ضمن مضارب بعه عن المشتري لم يجز لان حق القبض للموكل والمضارب بجهة الاصل في البيع
ولهذا لا يبتطل موت الموكل او موت رب المال وتعين له ولو وكل الموكل ورب المال بقبض التمن ثم
عزله صح عزله لان التمن وجب للموكل والمضارب على المشتري في حقوق العقد واجبة الى العاقبة
وكذا المضارب لو وكل رب المال بقبض التمن له عزله لانه العاقد فترجع الحقوق اليه والعاقبة
لغيره في حق الحقوق كالعاقبة لنفسه ولهذا اخصت المطالبة به ولو حلف المشتري ما للموكل عليه
شيء كان با رايه عنده ولو حلف ما للموكل عليه شيء حيث فاذ اثبت ان الموكل اصل في القبض فاذا ضمن
صار ضامناً لنفسه فلا يجوز خلافه لرسول والوكيل مع افتناء من جهة الامام والوكيل بالزوج
حيث يصح ضمائم بالتمن والمهر لان كل واحد منهم سفير ومختبر حتى لو باهم الامر عن فضل الميرل صح
لغيره ولا يملن امتنان في التمن شيئاً واشترط الصمان علمهما بمعتبر علم الشرع فلا يجوز قضاء نظيرين
يلم في اخرا الصلاة بريد قطع الصلاة وعليه سجود السهو فانه يرد عليه قصد حتى كانه ان يسجد لله

ما لم يفعل مائة في الصلاة **قال** وللشريك اذا اشترى عبد صفقة اي اذا باع رجلان عبدا مشتركا بينهما
من رجل صفقة واحدة وضمن احدهما لشريكه نصيبه من الثمن لا يجوز لانه نصير ضامنا لنفسه لانه
ما من جزء يودعه المشتري او العمل من الثمن الا وللشريك فيه نصيب ولانه يودي القيمة الدرن
قبل القبض وانه لا يجوز اذا القسمة عبارة عن الاقرار والحيثان وهو ان يصرح كل واحد منهما
مفرزا في حيز على حدة وذلك لا يتصور في غير العمل لان الفعل الحقيق يستند على محلا حقيقيا والدرن
حكمي فلا يرد عليه الفعل الحقيق فاذا لم تنفع قسمته تكون كل شئ يودعه الى شريكه مشتركا بينهما
فترجع المودعة ينفق ما ادى لونه مشترك بينهما ثم يرجع ايضا بنصف الباقي لا الاسبق في مده شئ
فيودي يجوز ان ينادى ابطاله انها خلاف ما اذا باعاه صفتان بان سمي كل واحد منهما نصيبا ثمنا
حيث يصح ضمان احدهما فيه للاخر لان نصيب كل واحد منهما مما زاد عن نصيب الاخر فلا شركة الا
مري ان المشتري لو قبل نصيب احدهما وورد نصيب الاخر مع وكذا لو قبل الكل ونفذ احدهما
لنا قد فسر نصيبه ولهذا الواسع في احدهما نصيبه من المشتري او نصيبه لا يشارة الاخر وفي
الفصل الاول في شراؤه ولو تبرع بالاداء في بين الفضول من غير ضمان جاز لان التبرع لا يتم الا
بالاداء وعند الاداء يصير منقضا حقه في المشاهدة فصيح واستناع العقالة لا يدل على امتناع
التبرع الا ترى ان العقالة بدل الحابة لا يجوز ويجوز التبرع **قال** رحمه الله وبالعقد اي لا
يجوز العقالة بالعقد وهو ان يقر ان يشتري عبدا من رجل مديون فضمن للمشتري وجب بالعقد وانما
لا يجوز لان العقد اسم مشترك قد يقع على اصل العقد لانه وشبهه بمنزلة كتاب العهد وبذلك
البايع ولا يلزمه التسليم فاذا ضمن تسليمه الى المشتري فقد ضمن ما لا يقد عليه فلا يصح ويطلق على
العقد لا ينفك ما خذ من العهد والعقد والعهدة واحدة وعلى حقوق العقد لا ينفك من ثمرات العقد
الدرك وعلى خيار الشرط ففي الخبر عهد الرقيق لثمة ايام اي خيار الشرط فيه فتعد العمل بقابل الدنيا
فبطلان الضمان للخمالة بخلاف الدرك فان ضمانه صحيح لانه عبارة عن ضمان الثمن عند استحقاق البيع
وهو معلوم مقدور التسليم ولا يقال ينبغي ان يصرف الى ما يجوز الضمان به وهو الدرك نقصان
لنصفه لانه لا يتناول فراغ الذمة اصل فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال **قال** والحاصل ان
لا يجوز العقالة بالحلاص وهذا عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز لان نصيبه عندهما
على البيع المسع ان يرد عليه وورد الثمن ان لم يقد عليه وهذا ضمان الدرك اي المعنى وابو حنيفة يقول
تفسيره يخلص البيع لا محالة وهو لا يقد على ذلك لان المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن يخلص البيع
اورد الثمن جاز لانه ضمن ما يملك الوفا به وهو تسليم البيع ان اجاز المستحق البيع او رد الثمن ان لم
يجز **قال** وما مال الحابة اي لا يجوز العقالة بمال الحابة لانه دين يثبت مع المتأخر وهو دين
المولى على محلوله فلا يظهر في حق العقالة ولا يثبت محيز من ان يجر نفسه ومن ان يوفي فلا يقد عليه
على الفصل من الصفقة لعدم الفائدة واشباهه مطلقا بنا في معنى الضمان من شرطه الاتحاد وان
على الاصل اذ املك المولى من وجه والقبول لا يجد هذا المال وبذلك لا ينافي ان يعق بغير اذن الحابة
لان علمه اذ املك المولى من وجه ولا يجد ذلك هذا الحق ولا يملك ايجاب الزيادة فير ٥

فصل ولو اعطى المطلوب العمل قبل ان يعطى الفيل الطالب لا يسترد منه اي لو قضى للمطلوب
عنه الدرن للعمل قبل ان يعطى العمل للمطلوب له ليس للمطلوب عنه ان يسترد منه لانه تعلق بمحق الفيل
على احتمال قضاء الدرن فلا يسترجع منه ما دام هذا الاحتمال باقيا من اجل ان كاه وذهبا الى الباع
ومن اشترى شيئا شرط الطيارة ونقدا الثمن قبل مضي مدة الخيار ثم ازال ان تسترد قبل نقض البيع ليس له ذلك
لان الدفع كان لغرض وهو ان يصير رباة وثمنا عند مضي الحول ومعنى مدة الخيار ما دام هذا الاحتمال
فانما لا يسترد ولانه مله بالقبض لان المطلوب دفعه اليه على وجه القضاء واخذ العمل على وجه
الامضاء بان قال له وقتا الدفع اني لا امن ان ياخذ الطالب حقه منك فانما اقصاك المال قبل ان يودي
خلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان قال الاصل للعمل عند هذا المال وادفعه الى الطالب
حيث لا يصير المودعي ملقا للعمل بل هو امانة في يده ولا يجوز للاصل ان يسترد من يدا العمل لانه
تعلق بالمودعي حق الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يرد منه ما لم يقض منه كالمسألة الاولى
ولانه بالعمالة وجب للفعل على المطلوب حتى يما وجب على الفعل للطالب ولهذا لو اخذ العمل من اصل
رهبانه جاز وكذا لو ابرأ العمل الاصل من هذا الدرن او وجهه له قبل ان يدفع الى الطالب
جاز حتى لو ادى عنه بعد ذلك لا يرجع عليه مثبت بهذا ان العمل في يده على الاصل الا انه ليس له
ان يرجع عليه حتى يودي عنه فصار نظير الدرن المودع فانه بالاستحصال يملك هذا المدايم بالاسترداد
تكون نقضا لما تم من حقه فلا يمكن منه **قال** وما ربح العمل له اي اذا ربح العمل بالمال
الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو للطالب طاب له الربح لانه مله بالقبض فان ربح
بدل مله ولا يصدق به سوا قضى الدرن هو او الاصل لانه بالعمالة وجب له على الاصل من لا
انه نأخر مطالبته حتى يدفع فنزل منزلة الدرن المودع فملكه بالقبض على ما عدا الا ان فيه نوع
خبر اذا قضى الاصل الدرن عند اي حنيفة لما نذر فلا يعمل فيما لا يتبعان على ما يتبعان في البيع وان
قضى العمل فلا حرج فيه بالاجماع من اذا قبضه على وجه الامضاء وان قبضه على وجه الرسالة لا
يطيب له الربح على قول اي حنيفة ومحمد لعدم الملك وعلى قول ابو يوسف يطيب لعدم الثمن في اصل
الخلاف في الربح بالدرن المقتضية **قال** رحمه الله ونذهب دعه على المطلوب لو شاعين معنى
لستحب رد الربح على المفلول منه اذا كان المقتوض شيئا متعين كالخطة والشعر وهذا اذا قضى
الاصل الدرن وهو قول اي حنيفة ومنه انه يصدق به وقال لا يطيب له الربح وهو رواية عنه لانه
ملكه بالقبض على مثال ما لو اقصى دونه المودع ورجع منه ولان الحديث يملن مع الملك فيما
متعين لا اذا مضى قاصر الا ترى ان المفلول عنه بسبيل من قضا دونه واسترداده الغير المقتضية
فلا علو عن المشبهة فاذا لم يطيب له يصدق به رواه على القرأ وفي رواية مودة على الاصيل
لان الزاوية لحقه ثم ان كان الاصل فقرا يطيب له وان كان غنيا فقهه ورويان والاشبه انه
يطيب له بهذا اذا اعطاه على وجه القضاء لانه وان دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب له الربح
لانه لا يملكه ولا يعلق العقد بغيره فلو كان الحرمة فيه حقيقة كالمقتضوب المتعين اذ اربح فيه
خلاف ما لا يضمن عند ابو يوسف وهذا من قبل **قال** ولو امر فقيه ان يضمن عليه حريرا

مراد المصنف هو الاول جازت الفعالة به بالانفاق لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني
ففيه اخلافاً لما في المسامحة فقال بعضهم لا يجوز الفعالة به منهم صدور الاسلام البردوى ولا في الفعالة ضم في
الذمة في المطالبة او في الدين وهذا لا ذن ولا مطالبة على الاصل فلا يحق معنى الضم وقال بعضهم
يجوز ضمهم في الاسلام البردوى لا في المطالبة مثل سائر الدون بل نوقفاً والعبارة في باب الفعالة
للمطالبة لا في الشرع لا التزاماً ولهذا قلنا ان من قام بتوقيع هذه النوايا من المسلمين بالقسمة بوجوب
وان كان لاخذها لاخذ طاماً وطمناً ان من قضى باسمه غيره باسره ورجع عليه وان لم يستطع الرجوع
لمن قضى من غيره فغير امره **واما** القسمة فقد قلنا في ما اصاب الواجب من النوايا لان القسمة هي
القسمة قال الله تعالى وتبهم انما القسمة بينهم والمراة بها المصعب وقيل في النوايا بعضها غير
القسمة ما تكون راتباً والنوايا ما ليس براتب وانما يوظفه الامام عند الحاجة اذ لم يخرج في المال
شيء وقد سماها هو تجار بالاجماع وما هو محقق فيه وقال ابو حنيفة في بعض هذا اللفظ وقع غلطاً
لان القسمة مصدر والمصدر فعل وهذا مضمون وقيل في ان يخرج احد الشرطين من القسمة عنه وتبين
صاحبه فيضمنه انسان لانها واجبة وقال بعضهم معناها اذا اقسمتها ثم منع احد الشرطين فممن صاحبه
والرواية باو دى لاجل المذكورين وفي الاباحة فممن وكذا في المقي **قال** ومن قال لا خير صحت ذلك
عن فلان مائة الى سائر فقالت في حاشية قال قول للضامن معنى اذا اقرانه كهل من غير فلان وادعى الاجل
مصدقه المقر له وهو الطالب في الدين والذمة في الاجل كان القول قول المقر لانه اقر له بغير حاشية المطالبة
بغير شهود والمقر له يدعي عليه المطالبة في الحال وهو منكر فبان القول قوله خلاف ما اذا اقر بالدين
الموجل فصدقه المقر له في الدين وكسبه في الاجل حيث جاز القول فيه قول المقر له لان المقر اقر
بالدين ثم ادعى حاشية نفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بل لانه وان الاجل في الفعالة نوع حتى ثبت فيها
من غير شرط بان كان الدين موجلاً على الاصل وفي الدين عارض حتى لا يثبت الا بشرط فبان القول لمن سئل
العوارض وفي النوع القول للمقر لانه صفة الدين وقال الشافعي رحمه الله القول للمقر فيها لان الاجل
وصف فيها يقال دين موجل وحال وفي الاوصاف القول للمقر وقال ابو يوسف القول للمقر له في
الفضلين رواه عنه ابراهيم بن يوسف لان المقر قد اقر له حتى ثم ادعى تاحراً فلا يصد ولا يحجة
لانه ادعى ان له على صاحبه حقا وهو الثاني اخر الا ترى انه لو اقر بالفعالة على اية بالحيا رجا ان اقر بالفعالة
وبطل الحيا ولما قلنا الا ترى انه لو اقر بالفعالة على اية بالحيا رجا ان اقر بالفعالة
بطل الفعالة فلا يصدق بابطالها هذا لا خلاف بها خلافاً لاجل لانه ليس بباطل وانما هو نوع في الفعالة
على ما سألنا وقال الشافعي ان الاجل وصف للدين لا يستقيم لانه ليس بصفة للدين في الحقيقة وان كان
وصفاً له لانه لا يرى ان الدين من الطالب والاجل من المطلوب ولو كان حقا له لما اختلف مستحقهما
بالجودة والرداءة فيه والجملة فيما اذا كان عليه دين موجل وادعى عليه وخاف الذنب ان انكر
والمواخاة في الحال ان اقر ان يقول للمدعي هذا الذي يدعيه من المال حال ام موجل فان قال موجل فلا
دعوى عليه في الحال وان قال حال منكره وهو صدق فلا حرج عليه ومنع من عليه الدين موجلاً اذا
انكر الدين وقال المقر له قبل اليوم حق فلا بأس به اذا لم يرد به **قوله** ومن استمرى

وهل له رجل بالدين فاستحقت لم ياخذ المشتري العسل حتى يضي له بالدين على الباع لان الفعالة
بالدين هو ضمان الدين عند خروج الباع عن مله بالاسحقاق وهو لم يخرج عن مله فاما ما في نسخ
البيع وحكم على الباع برد الدين على المشتري ويجوز الاستحقاق لا يفسخ ولهذا الواجب ان لا يفسخ البيع
قبل البيع جاز فلو كان منقضا لما جاز فاذا لم يفسخ لم يجب الدين على الباع ولم يخرج من مله لان ذلك
المستحق يملوك الا ترى انه لو كان عنها عبداً فاعرقه الباع في عين الحال عنه وهذا لو كان المشتري
باع الجارية من النكاح فاستحقت من يد الثاني للمشتري الاول ان يرجع على باعه فاما ما في نسخ عليه
بالدين الثاني فكلما جتمع الدين في ملك واحد فاذا حكم الحاكم بالدين عليه اسقط وسقط اجماع
الاجازة ولزم الباع رد الدين ملزم قبله ضروراً بخلافه لقسماً بالحرية لانا لم نبع بطل لعدم المحلة
فرجع على الباع والعقلية وعن ابي حنيفة ان البيع يفسخ بمجرد الاستحقاق لان المحسومة من المصح
وطالب الحلم من القاضي فاما ما في نسخ من يفسخ البيع فاحققنا بالنقض فخرجنا فلا بد من الجان المستحق بعد
ذلك وعن ابي يوسف مثله فقل هذا يرجع به عليه بمجرد القضاء بهما له وعن ابي يوسف انه ان اخذ الدين
بعد الحلم يفسخ البيع لان اخذ دليل الفسخ والظاهر هو الاول والله اعلم بالصواب

باب كفالة الرجلين والعقبة

قال رحمه الله من علمهما وكل همل عن صاحبه فما اداه احداهما لم يرجع به على شريكه فان زاد على النصف
رجع بالزيادة معناه اذا كان لرجل من على رجل اثنين بان استر يامنه عبداً وحمل كل واحد منهما عن
صاحبه لما اداه احدهما لا يرجع به على شريكه حتى يزعم ما يوده على النصف فمرجع بالزيادة لان كل واحد
منهما في النصف اصل وفي النصف همل فما يوده من غير فاما ما عليه اصابة اذ لا معارضة بينهما عليه
بغير توافيق الاصلية ومنزما عليه بطريق الفعالة لان الاول ذن ومطالبة والثاني مطالبة فقط فلا توافيق
الاول وكذا سبب الاول هو الشرا أقوى من سبب الثاني وهو الفعالة ولهذا استدل الاول من المردض
من جميع ما لو وان كان عليه ذن والثاني لا يصدق لان الثالث شرط الاتيان عليه ذن وان كان
عليه ذن مستغرق لا يستغنى عنه فان اذ فلا توافيق الضعيف وبما نظير ما لو اشترى ثوباً وفضة
بفضة ففصلها وفسد الاخر من الفضة الخالصة وفسد فضته ثم اقر فاقبل الباقي يجعل المقبوض من
الصرف لان الصرف أقوى والثاني وجب لقبض قبل الافتراق ولان الفعالة توجب للمطالبة وتبين نوع
الدين فلا معارضة من الاصل والبيع ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرضى ان يرجع
عليه بان يجعل المودى ثوباً واداه ناسه كاداه مودى لا الدور فسقط ولا معارضة فيما اذا على ما
عليه بطريق الاصلية ولا بد ورجع عليه به ولو كان ما عليه موجلاً وما على صاحبه حالاً صح بعضه
لانه لا معارضة اذ لا يجب ما عليه في الحال وليس لشريكه ان يرجع عليه لان الاصل اذا اجل وناموجلاً
ليس له ان يرجع على الاصيل قبل حلول الاجل وكذا لو همل احد من صاحبه دون الاخر وادى
العسل فجعله عن صاحبه يصدق ويؤد في مسألة العاقبة **قال** وان همل عن رجل ففعل كل عن
صاحبه فما ادى رجوع نصفه على شريكه او بالكل على الاصل معناه اذا كان على رجل ذن الف درهم مثلاً
ففعل عنه رجلان كل واحد منهما بمجموعه على الافراد ثم همل كل واحد من الرجلين عن صاحبه بما لزمه

قبض

بالتمالة لان التماله عن الاصل جائزه كما يجوز عن الاصل فما ادى احدهما رجع بصفته على صاحبه ثم
يرجعان على الاصل ان شئت وان شاذ وجع هو بالحل على الاصل لان ما عليهما مستويان فلا يرجع
للبعض على البعض اذ الحل كتمالة فكون المودى شاذاً عما فترجع بصفته على شريجه اذ لا يرد على
الدور لان قضيه الاستواء قد حصل برجوع احدهما بصفته وليس لهما حجة ان يقرر الاستواء بالرجوع
عليه من اعادة التماله العود اذ الاستواء في السبب يوجب الاستواء في المحل وهذا الغرض خلاف
المسئلة الاولى لان التراجع فيما حصل من الاستواء لا يصرف الرجوع فودي لا الدور ثم يرجعان على الاصل
لانهما اديا عنه فتم بامره احدهما بصفته والاخر بصفته وان شئت المودى رجع بالجميع على الاصل لانه
كعمل بالجميع بامره هذا اذا حصل كل واحد منهما عن الاصل فجمع الدن على الخاف ثم هل كل واحد منهما
عن صاحبه بالجميع واما اذا حصل كل واحد منهما بالنصب ثم هل كل واحد منهما عن صاحبه هي المسئلة
الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريجه بما ادى مالم يزد على المصنف وهذا الوجه لا عن الاصل بجميع
الدن معاً ثم هل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدن ينقسم عليهما بصفين فلا يجوز هذا عن الاصل
بالجميع وكذلك لو هل كل واحد منهما عن الاصل بالجميع متعاقباً ثم هل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف
قال وان ابرأ الطالب احدهما اخذ الاخر حله لان ابرأ الاصل لا يوجب ابرأ الاصل حتى الماطلة
على الاصل والاخر هل عنه حله فيما خذ به **قال** ولو افترق المفاوضان اخذ الغريم اياهما حل
الدن لان كل واحد منهما هل عن الاخر على ما بينهما في الشبهة **قال** ولا يرجع حتى يودي الدن من النصف
لما هما من الوصية في حالة الرجلين **قال** وان كان عدله خايه واحدة وهل كل واحد منهما
واوى احدهما رجع بصفته وهذا مستحسن ولا بأس بالجواز لان هذه الحالة المطالب والمطالبة
الحاجة وكل واحد منهما بافراد مياطل في هذا الاجتماع اولى وصداً اذا اختلفت حاجتهما **وج**
الاستحسان ان يقرضا لهما ان يجمع بصفته بغير الامكان وقد امكن بصفته من التماله بان يحل
المال كله على واحد منهما في حق المولى وفي حق نفسه وعن الاخر متعاقباً اذ ايه فطالب المولى كل واحد
منهما يجمع المال حكم الاصل لا حكم التماله فاما ادى عن وعن الاخر متعاقباً في ذلك المطالب لان
كل واحد منهما هل عن صاحبه لان المال في الحقيقة متقابل مما حتى يستقسم عليهما فصارت كماله بما عليهما
اصله وتماله المطالب بما عليه اصله جائز فكل واحد منهما اصلاً في الحل كماله عن صاحبه في حق صاحبه
بالحل ولا يظهر التماله الا في حق صاحبه لا لغيره ضرورة فقد رتبنا حق مطالبه المولى كل
واحد منهما يجمع المال حكم الاصل لا حكم التماله فاذا ادى احدهما شيئاً وقع عن كل واحد منهما نصف
ذلك عن صاحبه لاستواءهما فترجع به عليه ولو رجع بالحل لا يحق المساواة خلاف ما اذا اختلفت
حاجتهما لان عن كل واحد منهما متعلق بما ادا المال على حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى تصحيحه بما اذا
من الطريق ثم المسئلة على لئله اوجبه احدهما ان يطلبها كتابة واحدة وكل واحد منهما هل عن صاحبه
فحله ما ذكرنا في الثاني ان كان بينهما خايه واحدة على الف ولم يزد على هذا حله ان كل واحد منهما لم يزد
وهو اذ احصيه لان المقابلة المطلقة تقتضي ذلك والثالث ان كان بينهما خايه واحدة على الف ان
اديا عرفاً وان عجز ادا في الرق ولم يزد كل واحد منهما عن صاحبه فلهذا فوجوب ابرأ الاصل

الفصل الثاني في حق احدهما ادا حصته لان كل واحد منهما ملتزم بالتبطل لاختصته ولهذا ليس للمولى
ان يطلب احدهما جميع المال ولو ادى احدهما الجميع لم يرجع على صاحبه فشي خلاف ما اذا شرط كفاية كل
واحد منهما عن صاحبه لهما نقول لا يعنى واحدهما تمام الفصل جميع المال الى المولى لان شرط المولى في العقد
يجب مراعاته اذا كان صحيحاً شرطاً وقد شرط العتق عند اداهما جميع المال بصفة واحدة فلو شرط احدهما ادا حصته
بان مخالفاً للشرط وما استدله به وفرضه فان هذا عندنا الفصل الاول في جميع ما ذكرنا فلهذا اختلفنا
مالم يصل جميع المال الى المولى لا يعنى واحدهما ادا حصته في الميسر **قال** ولو حرر احدهما اخذ اياهما
حصته من لوصفه معناه لو اعنى احدهما ادا حصته فيما اذا ادا بينهما وشرط كفاية كل واحد منهما عن صاحبه
صحيح العتق لوجود المصالح العتق وهو الملك في الرقعة ويرى عن حصته من ذلك الحاجة لانه لم يرض بالتمام
المال الا ليلون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فليست حصته ومضى على صاحبه حصته لان المال في
الحقيقة مقابل برقيتهما وانما حصل على كل واحد منهما حله احسباً لا لتعظيم الضمان واذا حصل العتق
استغنى عنه فاعبر بمقابلهما فترجع عليهما ضروراً فاذا توزع شرط حصته المصنف لما ذكرنا
واخذ حصته الذي لم يعنى اياهما شافاً ان شئت اخذ المصنف التماله وان شئت اخذ صاحبه بالاصالة **قال**
رحمه الله فان اخذ المصنف رجع على صاحبه وان اخذ الاخر لان عن المصنف اصل فلا يرجع على احد
اذا ادى والمصنف هل عنه بامره فترجع به عليه **فان قيل** كيف تكون العتق له لانه والتماله
يبدل الحاجة لا يجوز **قلت** هذا في حالة البقالة لا في حرة الاستدراك فقط وانما كان بذلك الحاجة
واجبا عليه اصالة وقد رتبنا التماله فيه في حق صاحبه احسباً لا لتعظيم الادعاء عن صاحبه وبعد العتق لا
يملن ايجاباً لبدل عليه لا يستغنى به فلا يملن بغير الاصله فبقى كماله **قال** ومن ضمن عن عبيد ما
فوجدته بعد عتقه فهو حال وان لم يسمه المراد به من يظهر في حق المولى فما اذا الزمة بالاقرار والاستمر
او بالوطى عن شبهة او بالتهلاك ووجهه فان من الدون لا يظهر في حق المولى فلا يوافق في الحال
وانما يوافق بعد الحرة فلوان شئت اختلفت هذه الدون بزمانه ويطلب به في الحال لان المال حال
على العبد لوجود السبب وقبول ذمة الا ان المطالبة تخرجت عنه بصفته اذ من الدون لا يعاقب
بصفته لعدم ظهورها في حق المولى والفصل غير مفسر فصار حاله هل عن غيب ومفسر خلاف ما اذا
هل من موجد حيث لا يلزم الفصل كما لا لانه التزم المطالبة بدين والطالب ليس له ان يطلب الدن
الموجلة في الحال ثم اذا ادى عنه يرجع به بعد العتق ان كان بامره لان الفصل بالاداء الملك الدن وقام
مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرة وقوله بد من يوزن به بعد عتقه احرازاً عما يوافق في الحال
مؤذناً لاستهلاك عيانه او من الزمة بالحقان باذن المولى فانه يجوز التماله به بلا شبهة **قال**
ولو ادعى رقبة العبد فعليه وجب فوات العبد بغيره من المدعي انه له ضمن مائة ولو ادعى على عتق لا
وهل نفسه وجب فوات العبد بغيره من المدعي ان الثانيه كحل عن العبد بغيره فادامات
العبد وهو المفعول به يرى هو وبالله فوجب ابرأ الاصل على ما من قبل ولا يحلف في الدين ان
حون المفعول به حراً او عبداً في الاولى تحلف من يابى بغيره من المدعي العبد لان المدعي مدعى غصته
العبد على ذي اليد والتماله بالامانة المضمونة بغيره فوجب ابرأ الاصل على ما من قبل ولا يحلف في الدين

فلهذا

فان هلكت بحب عليه فميتها فلذا على الفصل اذا امت المدعي بالدين ان العدة له لانه يقوم مقام الوكيل
والدينه باسمها مبدية فيظهر بها ان العبد ملكه خلاف ما اذا امت الملك له باقرار ذي اليد وتكوله ان
اقرار الاصل للشرح في حق الفصل فلا يلزمه ما لم يقر به هو نفسه **قال** ولو جعل عده من مبدية
بامرهم فعدت فاداه او كهل سيد عنه واداه فعدت لم يرجع واحدهما على الآخر ومعنى الاولى الا
حون على العدة من لان امر المولى بالقبول يصح اذا لم يحضر عليه من الارى ان له ان يجعله بالدين
ولو اقر عليه بالدين فعدت وان ولد ان يرهنه وان كان عليه من مستغرق للدين متى من ذلك لانه
يضمن ابطال حق الغريم واما كفاية المولى عن مدينه فمصلحة له ما كانت وقال ذو فرج رجوعه لو وجد
منها على صاحبه اذا ادى عنه بعد الحرة وكانت العدة بامر المحقق الموجب للرجوع ولو زال اللامع
من الرجوع فلما وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستحق على الاخر مينا فلا يعلب موجبة
بعد ذلك كما اذا كهل رجل عن رجل فعدت فاجاز فاقا لا يعلب موجبة للرجوع فكذا اذا
ثم فاداه كفاية المولى عن مدينه وجوب مطالبته بما نفا الدين من مدينه امواله وفاداه كفاية العدة عن
مولاه فقلقه برقه والله اعلم **كتاب الحوالة**
وهي في اللغة التحول والنقل ومنه حوالة الغريم نقله **قال** رحمه الله تعالى نقل الدين من مدين
الى ذممة من افي الشرع وفي اللغة هو النقل لفظا على ما معنا **قال** ونص في الدين في العبر رضى
المحال والمحال عليه وهذا من شرائطها ومن شرائطها القول وفيه خلاف ابي يوسف عما في الحالة
وعن مشروعة باجماع الامة وقال عليه السلام من اجل على ملي فليبيع والامر بالاتباع دليل الجواز
ولانه الزام بما تقدم على نفسه فوجب القول بصحة دعوى الحاجة وانما احققت بالدون
لانها تدعي عن الغير والتحويل وهو في الدين لان الدين وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي
يظهر اثره في المطالبة فجاز ان يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرعا واما العن تحصيله فلا يمتنع
الحكمي بل بالنقل الحسي وانما اشترط رضاها لان المحال هو صاحب الحق وحلف عليه الدم فلا بد من
رضاه لا خلافا لما في الاصل فممن من يماثل مع الدين ومنهم من يوفى ناقصا ومنهم من يوفى
بالعسر فلا يلزمه بدون رضاه والمحال عليه يلزمه المال وحلف عليه الطلب والناس مضافون
فيه فمنهم من يوفى فيه ويستعمل ومنهم من يساهل ويهمل ويصح ولم يذكر المصنف المحال لان الحوالة
نصح بدون رضاه وانما اشترط رضاه للرجوع عليه او ليقطع عنه ويظهر بها الصالة فانها تصح
بدون رضاه المكحول عنه **قال** ويرى المحل القول من الدين وهذا حكمها وقال ذو فرج لا يبرأ
لان المقصود بها الوثوق وهو باذيادة المطالبة كالعالة لا يؤثر في سقوط ما كان له من المطالبة
وقال ابن ابي برة في العالة ايضا اعتبارا بالحوالة **وقال** ان الاحكام الشرعية ثبتت
على وفق المعاني في اللغوية لمعنى الحوالة النقل والتحويل وهو لا يمتنع لان ذمة الاصل لا يدرى
متى استعمل من ذمة لا يبرأ فيهما والعالة معناها الضم فمقتضى ان حون موجبا ضم الذمة الى الذمة
ولا يحق في ذلك مع براءة الاصل والاستدقاق فيها بالضم وفي الحوالة باختيار من هو اولى
من المحل واحسن من المحل في القضاء ولا يقال لو برى لما اجبر المحال على القول اذا قضاه المحل

الدين فاداه قضاء الاجبي لا نقول الاجنبى مبرع والمحل غير مبرع لانه يحمل عود المطالبة اليه
بالتوى فلم يحن اجنبيا اذ قصد دفع الضرر عن نفسه ثم احلفوا في البراءة فقال ابو يوسف يبرأ عن الدين
والمطالبة وقال محمد يبرأ عن المطالبة فقط ولا يبرأ عن الدين وثمره الخلاف يظهر في موضعين احدهما اذا
ابرا المحال المحل من الدين قال ابو يوسف لا يصح وقال محمد يصح والثاني ان الراهن اذا احال المحل لم يحن
بالدين على انسان كان للراهن ان يسترد الراهن عند ابي يوسف كما لو ابراه من الدين وعند محمد للدين
ذلك قالوا اجل الدين فاداه المرغى في ذلك في الزيادة ان البائع اذا احال عن ماله على المشتري
بالتمن بطل حقه في حبس المسع لان مطالبته سقطت وكذا المرفق اذا احال غريمه على الراهن بطل حقه
في حبس الرهن لانه لم يبق له مطالبة الدين وان احال المشتري البائع على رجل لا يطل حقه في حبس المسع لان
المطالبة باقية لانا المحال عليه قائم مقام المحل وكذا اذا احال الراهن المرفق على رجل لم يطل حقه
في حبس الرهن لان المطالبة باقية لان المحال عليه نائب المحل فصارت المطالبة للمحل والمكاتب
على عقر ما ذم فاداه اذا احال مولا على رجل يحن كما ثبت لحواله وان كان المحال عليه نائبا عن المكاتب
واذا احال المولى عليه رجلا لا يحن حتى يودي بدل العتابة وان لم يحن للمولى حق مطالبة المكاتب والعرف
ان حرية المكاتب معلقة براءة ذمته وقد برت اذا احال المكاتب مولا على رجل واما اذا احال المولى عليه
رجلا لا يبرأ واما الرهن فلو وثقه فمضى ما عتبه المطالب بطلان ابطلت وكذا البيع **اعلم** ان حاله
المكاتب مولا على رجل بما يجوز اذا احال له على الرجل من وعن وقدره بما لان الحال حون نائبا عن
المكاتب في العسر يجوز وان لم يحن له واحدة منها او كان له ولم يحن له لا يجوز لان الحوالة نقل الدين
ذمة المحال عليه فصارت الواجب على المحال عليه عن الواجب على المحل حقا فلو صح الحوالة بدل العتابة
ولزم المحال عليه حون الواجب على المحال عليه غير الواجب على المحل وذلك لا يجوز كالعالة وان كان
المولى هو الذي احال غريمه على المكاتب لا يصح الا اذا اقدمها بدل العتابة لان مطلقا يبيع ويسر
المكاتب من اهله وللدين للمولى ان يصرف فيه حتى يلزمه خلاف ما اذا اختلف الفرض عن مولا على ما مر
من قبل **قال** ولم يرجع المحال على المحل لا بالتوى وقال السافى لا يرجع عليه عند التوى
لان ذمة المحل قد برت براءة مطلقة بالحوالة فلا يعود الدين الى ذمته الا بسبب جديد فصارت
ناقصا وبغايها يصيب اذا اختار المقتضوب منه فضمن احدهما برت ذمة الاخرى بالتوى
عند لا يعود الحق على الآخر وكالمولى اذا اعتق عبد المدين فانا الغريم غير ركن من ضمن المولى
قمة ومن ابن ابي برة المعق فان اختاروا احدهما وبوى ما عليه لا يرجعون على الآخر **وقال** ما روي
عن عثمان رضي الله عنه موقوف او مرفوعا في المحال عليه اذا مات مقلدا يعود الدين الى ذمة المحل
وقال لا يوى على مال امر مسلم ولا ان المعصود من سرعة الوضول الى حقه بالاستيفاء الثاني
لا يعود الواجب لان الدم لا يخلط في نفس الواجب وانما يخلط في الاعضاء هو المعلوم بالدين
والمعلوم كالمشروط فعدت فوائده جبا الرجوع الا ترى ان البيع لما كان في العرف ان مراده سلامة
المبيع فعدت فوائده جبا الرجوع الا ترى ان البيع لما كان للمشتري قسلا منه من العيب فعدت فوائده
بالاستحقاق او بالهلال قبل القبض او عند فوات وصف السلامة يرجع المشتري بالقول اذا قضاه المحل

فلو اخذته بفوت الرضا فبطل الخوالة خلافا لرهن لانه متى علمه بدا لاسفها ولهذا لو هلك
تفكك على الرهن فكذلك هو احرى به وسكان سفي الخصال الا حوز له حق المزا حمة لان ذنبه
تحول الى ذمة المحال عليه فلا راجح غير ما المجل مما اذا كانت الخوالة مطلقة وانما سبب له حق
المزا حمة لان الخوالة كانت مقدمة بذلك المال فاذا اخذ منه ذلك المال فالتا الرضا بالخوالة
فبطل الخوالة فيعود الدين لذمة المجل على ما كان قبل الخوالة واستوضح ذلك بمسئلة التودعة
والغصب ونحوهما خلاف ما اذا كانت مطلقة لان المجل بالخوالة يرى من ذمة الختال وصار الختال
من غير ما المحال عليه فلم يتحول له حق بما له فلا راجح غير ما المجل اذا قسم الدين بين غير ما المجل لارجح
الختال على المجل بحصة الغريم لان الدين الذي على الختال عليه صار مستحقا وليس له ان يرجع
عليه بما لو استحق الرهن ولا يما بقي من ذمته بعد المحاصة لانه صار قائما فلا يرجع به على احد
قال ولذا التفاتج وهو فرض استغناء المترض من خطر الطريق وصودته ان تعرض ماله
اذا خاف عليه الفوات ليرد عليه في موضع الامن وهو قريب سفيه وسفيه شئ محم وسبي هذا الفرض
بجواحكام امره وانما له لما روي انه عليه السلام نبى عن فرض جز نفقا وميل اذا لم يكن المفقعة مشروطة
فلا ياتر به والله اعلم **باب القضاء**

والقضاء في اللغة الاتقان والاحكام قال قالمهم وعلمها مشروطة فان قضاها **د** اود او صنع
السوا بغير تبع اي احكم صنعتهما وهو في الشرع فصل الخصومات وانه افضل العبادات وبوامر
حل نبي **قال** الله تعالى انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور وعلم بها النبيان وقال تعالى وان
احكم عنكم بما انزلنا الله ولا تتبع اهواءهم والحامد نائب الله تعالى في رضىه في التفتاف للظلم من
الظالم وايصال الحق للمستحق ودفع الظلم عن العباد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كل ذلك
من الصفات الحميدة عمل المقاتل ليدب ومحتاسه لا عنى على احد ولو لا ذلك لفسد الملة والعباد
قال رحمة الله اهله اهل الشهادة لان كل واحد منهما ثبت بوجوب الولاية على الغير الشاهد فيها ذمته
بلمن الحامد ان يحكم والحامد محم بلزم الخصم ومن صلح شأنا صلح قاضيا فانما من باب واحد فيستغاد
احدهما من الآخر **قال** والفاسق اهل للقضاء ما هو اهل الشهادة الا انه لا يسنى ان يقلد ولو
كان عدلا ففسق لا ينزل ويستحق الغزل واذا اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا وكذا لو قضى
بالرشوة لا ينفذ قضاؤه فيما اوقشا وقال بعض مشايخنا اذا قلدا الفاسق ابتداء يصح ولو قلده وهو
عدل منعزل بالفسق لا ينفذ لانه عدل غير عاقل فله من الرضا ذمته ونصا كالفه الماذون له في التجان
اذا اوق منعزل ولو اذن له وهو ابق جاز وعز علمنا التلية في التوراة وان الفاسق لا يصير قاضيا
والظاهر هو الاول وان العدا لة شرط الاولوية ولذا الاجتهاد حتى لو ولي الجاهل القضاء مع
وقال الشافعي لا يجوز الا ان يكون عا لا ماعدا لما روي انه عليه السلام القضاء لمنه قاضيان في
النار وقاض في الجنة الحديث ففسر القاضيين احدهما جاهل بحكم بالجهل والاخر عا لم يحكم بالحدود
والثالث العا لم العادل بحكم بعلمه ولانه ما مود بالقضاء بالحق والجاهل عاجز عنه ولا حلف الله
نفسا الا وصعها والفاسق غير ما مؤن ولا يجوز **ولنا** ان المقصود باصالح الحق لا المستحق

وهو يحصل بالعدل بقوى غيره ولا حجة له في الحديث فانه عليه السلام سماه قاضيا ولو لان الولاية
تصح لما سماه قاضيا ولو لان الصحابة رضي الله عنهم اجازوا حكمهم من علب من الامر او تقلدوا لغيره الاعمال
وصلوا خلفه ولو لان قوليه صحبة لما فعلوا ذلك **قال** والفاسق يصلح مفتيا وعل لا يصلح لانه
من امور الدين وخبره مقبول في الدنيا نات ووجه الاول انه جاهد حذرا للنسبة الى الخطا **قال** ولا
يبنى للقاضي ان حوز فظا غلظا جبارا عندها وسفي ان حوز موثوقا به في عفاقه وصلاحه وفيه
وعلمه بالسنة والاشاد ووجوه الفقه وحوز منديل من غير علف لبان من خضعف لان المقصود
من القضاء دفع الفساد واصلاح الحقوق الى مسحتها واقامة حقو والله تعالى وهو من ام الامور
للمسلمين اقوى واجب عليهم فعل من كان علف واقدر واوجه واهب واصبر على ما اصابه من
الناس كان اولي وسفي للمولى ان ينص في ذلك ويولى من هو اولي لقوله عليه السلام من قلدا انسانا
عملا وفي عنه من هو اولي منه فقد خا ز الله ورسوله وجماعة المسلمين **قال** والاجتهاد
شرط الاولوية لانه افدر على الحكم بالحق واخذوا في جدار الاجتهاد قيل ان علم الجاهل بمخائسه
والسنة بطرقها والمزاد بعلمها علم ما سألوه الاحكام منها ومعرفة الاجماع والقاسر لعملة استخرج
الاحكام الشرعية واستنبطها من ادلتها بطرقها ولا شرط معرفة الفروع التي استخرجها
الجهل دون باداهم وقال بعضهم لشرط مع هذا ان حوز عارفا بالفروع المبدعة على اجتهاد السلف
باب حصة والشافعي وغيرهما من المتهدين وقال بعضهم من حفظ المبسوط ومذهب المتقدمين فهو
من اهل الاجتهاد والاشبة ان مقال ان حوز صاحب حديث له معرفة بالفقه ليتعرف معاني الالاب
او صاحب فقه له معرفة بالحديث كلاه شغل القاسر في المقصود عليه وقيل لا بد مع هذا من ان
حوز صاحب فقه يعرف بمعا عادات الناس لان كثيرا من الاحكام ديني عليها **قال** والمفتي
يبنى ان حوز العلم والامانة لا يمقا افدر على المقصود والبود من اخلط واكثر اهما ما
في ذمته عند تجدد الحوادث فيكون كلامه او ثق مقدر عليه **قال** ومن العدل من خاف الخلف
اي الظلم كلا حوز ودعوة الى مباشرة الظلم **قال** وان امانة لا اي ان من من الظلم لا يكره
العدل لان كبار الصحابة رضي الله عنهم والشافعي وعلمهم تقلدون وفيهم قدوق **قال**
ولا سالا القضاء لقوله صلى الله عليه وسلم من طلب القضاء دخل في نفسه ومن اجبر عليه عزل عنه ملك
سدد ولا من طلبه فعد على نفسه محرم ومن اجبر عليه يتوكل على ذبه فيعلم وترو بعض المشايخ
ان يدخل في القضاء عتقا لقوله عليه السلام من استل بالقضاء فاما ذبح فغير سدد لان القضاء
بالحق لا يمكنه الا باعوان وقد لا يهينه عليه احد وكان في سراسر امر من فرغ نفسه للصا دة
سنتين سنة تريح له الدعوة فاذا اشتغل بالقضاء السوا من نبوته فهذا دليل على انه مسقط
وان بعض هو للقضا بان لم حوز احد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين
ودفع الظلم الظالمين **قال** ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجار ومن اهل البي
لان الصحابة رضي الله عنهم تقلدون من معاونة في نوبته على وكان الحق بيد على يومه وقد قال علي رضي الله
عنه اخوانا فوضوا علمنا وعلم السلف تقلدون من الحجاج الا اذا كان لا عملته من القضاء بالحق محرم

وجار

محرره عليه لانه حصل به ضرر المسلمين **قال** فان قلنا ان كان في ذلك ما هو الخياط التي
 فيها السجلات والمحاضر وغيرهما من الصلوات ونسب الاوصاف والتماني في الاوقاف وقدر النفقات
 المفروقات لان الدواوين وضع للوقوف على الحاجة فيجعل في يد من له التصا وهذا لان القاضي يحب
 ان يتخذ من اهلها في من الاحتمال الحاجة اليها والاخرى في يد الخضم وما في يد الخضم لا يوم من عليه
 المتغير زيادة او نقصان ثم ان كانت الاوراق من مال المال فلا استمال في وجوب تسليمها الى
 الجدين لانها انما كانت في يد الاول لثقله وقد استقر العمل لا غير فلا معنى لثقلها في يد هذا المثل
 ولا اذا استكان من مال الخضم او من مال القاضي في الصحيح لان الخضم وضعوها في يد الخضم
 وهذا القاضي يحمل على انه عمل في ذلك ندينا لا تمولا فيجب تسليمه اليه وسعت عدل من امنائه او
 عدلا واحدا والاثنان اخوة فالتقسيم دون ان المعزول يحضره او يحضره امنه وتسللان المعزول
 شافيا فاما ان فيها من نسخ السجلات بجماعة في خريطة وما كان من نصيب الاوصيا في اموال الساجي
 بجماعته في خريطة اخرى وما كان من يد النفقات بجماعته في خريطة اخرى وما كان من نسخ قوائم
 بجماعته في خريطة وما كان من الصلوات بجماعته في خريطة لان هذه النسخ كانت تحت تصرف المعزول
 فلا يستنبه عليه متى احتاج الى نسخة منها فاما الجدين فتسببه عليه لو لم يجمع كل نوع منها في خريطة
 وبالجمع سهل وانما خلاف المعزول وان لم يجمع عليه حجة لكنت عنهما ما استدل بهما فاذا اقتضا ذلك
 ختمنا عليه محررا عن النفس **قال** ونظر في حال المحجورين اي القاضي الجدين منظر في حالهم
 لانه نصبت ناظرا للمسلمين **قال** من اقرحى او قامت عليه الدعة الزمة لان كل واحد منهما
 حجة ملزمة ولا يقبل قول المعزول لانه بالقرن الواحد من الرثا وسهادة الفرد غير مقبولة
 لا سيما على فعل نفسه وان لم يتم عليه دينة وادعى المحجور ان جبر ظلالا لا جعل **قال**
 والا نادى عليه اي ان لم يتم عليه دينة ولم يقر هو نادى عليه لان المعزول حجة عن ظاهر فلا جعل
 بخلته حتى يتكثف له حاله وسادى عليه اذا جلس للعلم اياها ما يقول المنادي من كان يطالب فلان
 ان فلان القلا في المحجور حتى للمحضر حتى يجمع دينة ودينه فان حضر والا فني راي القاضي ان يطلعه
 فان حضر له خصم معها والا اخذ منه دينا واطلعه والنزق لاي حجة من بين المسئلة ومن قسمة
 الرشوة حيث لا يوجد من اوزنه كمالا اذا ارادوا القسمة عند ان الودنه ظهر حتم في المال فلا يجوز
 الى التفتيش لاحتمال ان يكون له وارث غيرهم لان ذلك موهوم فلا تعارض المحقق وفي بين المسئلة
 ان القاضي لا يحبس الا محبسه الظاهر واحتمال حبسه فخر حق موهوم فلا تعارض ظاهره ولا ان
 فعل المسلم عمل على الصلاح كما امكن جعل عليه حتى يظهر خلافه **قال** وعمل في الودائع وغلات
 الوقف بدينه او اقراره لان كل واحد منهما حجة والمعاد بالافراد اقرار من في يد لان اقرار الاجنبي
 غير مقبول **قال** ولم يعمل بقول المعزول لان يقره واليد انه سلمها اليه فقبل قوله فيها اي في
 الودائع وغلات الوقف لان المعزول الحق بالقرع فلا يعمل قوله فيها لان معترف الذي في يد ان
 القاضي سلمها اليه فقبل قوله فيها لانه ثبت باقراره انه مودع القاضي ويد المودع قد قضاه
 فانه في يد معقل اقراره الا اذا صاحبه اليد بالافراد وغيره ثم اقر وسلم القاضي اليه والقاضي

ولاية

يقرب لغيره فسلم الى المقر له الاول وتضمن المقر فتمت القاضي باقراره الثاني والمسئلة على دفعه
 اما ان يقر بانه سلم اليه بعد ما اقر به لغيره او سئل التسليم فحدها ما ذكرناه او يقر بان المعزول سلمه اليه
 ثم يقر به لغيره فلا يقبل اقراره الثاني لانه لما اقر بان القاضي سلمه اليه صار كانه في يد القاضي والراي
 ان يقر بان القاضي سلمه اليه ثم يقول لا ادري لمن هو حقه ظاهر **قال** ويقضي في المسجد وذلك
 السلطان يجلس للحكم في المسجد وقال الشافعي حجة ذلك لانه حضرة المشرى وهو جبر لعله تعالى انما
 المشرىون يجلسون فلا يقر بان المسجد الحرام وهي ممنوعة من دخوله ولانه بنى لئلا الله تعالى ولا فامة الصلوة
 لا الخوضات والمنازعات **قال** قوله عليه السلام انما جئت المساجد لئلا الله تعالى والحكم وكانت
 عليه السلام بفصل الخوضات في معتكفه والخلفاء الراشدون كانوا يجلسون للحكم في المساجد ولا في
 الحرم عبادا ولا على ما سنا من قبل فجوزا فاشتما في المسجد كالعلاء ولانه ابعد من الاسباب على الغزاة وبعض
 المؤمنين واهل من الدعة في حق القاضي فبان اولي والشرع يدين المشرى خاصة الموت وانما الذي
 اعتقده والخاضع بغير عاها لانها مسلمة فخرج لها القاضي فما اذا كانت الخوضات على الدابة فالخا
 اولي لانها مشر واسهل على الناس اذا كان وسط البلد وان كان في الطرف حنا ومشهدا اخر في وسط
 البلدة **قال** او دان لان الحرم عبادا لا يحضر مكان فجاز ان يحكم في منزله فاذا اجلس للحكم في منزله
 اذن للناس بالدخول عليه ولا يمنع احد من الدخول فيه ويجلس مقه من كان يجلس مقه في المسجد ثم لا
 ياتر به اذا كان منزله في وسط البلدة ولا لعلقه في وسط البلدة لما ذكرناه في اصله ان الجوار
 للحكم ان يكون في اشهر الامان وبجانب الناس وليس فيه حاجب ولا بابا فصل ولوحكم في اي مكان
 شاخاذا ولا يحكم وهو ماشي لان الراي لا يجمع وهو مشغول بالمشي ولا ياتر بان يفتقد في الطريق اذا
 كان لا يفتق على المارة ولا ياتر بان يحكم وهو مشي لانه يزيد في الراي لزيادة راحة فيه ولان
 القضاء مستوي الجالوس افضل تعظما لامر القضاء وعن ابي يوسف راحة الله استغنى عن مسئلة
 وهو مشي فاستوى وارادى وقسم ثم اقي بوعظما لامر القضاء ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة
 وان جلس وحده فلا ياتر به ان كان عالما بالقضا وان كان جاهلا استغنى له ان يوعده اهل العلم
 لانه لا يوم من من ان نزل عن الحق فيمنه يونه عليه ويجلسهم قريبا منه للمسئلة وكذا اهل العزل
 للشهادة عليه علافا لا عوان حيث يكون هدا عنه لانهم لاجل الهيبة وهو اهي **قال**
 ويرد هدية الامن قريبا او بمن حوت عادته بذلك لان الاولى صلة الرحم ورددها قطعة
 رمي حر ام والمعاد بالقرى هو والرحم المحرم والثانية ليست لاجل القضاء وانما هي جري على
 العادة فلا تؤمم فيها الرشوة حتى لو كان لها خصومة او زاد على العادة يرد لانه لا يخل
 القضاء فكون من الغلول كغيرهما من الهنايا لا نقاشه الرشوة فصحت عنها وعلى هذا كانت
 الصحابة رضي الله عنهم **قال** ودعوة خاصة اي لا يحضر دعوة خاصة لانها جعلت لاجل
 والخاصة هي التي لا يخلها صاحبها ولا حضور القاضي وقيل كل دعوة اتخذت في غير العرب
 والختان فهي خاصة ولم يفسد في الخاصة من ان يكون من القريب او من غير ومن ما اذا اجر
 له عادة بها او لم يجر وقال في الحاق وان كان من القاضي ومن المضيف قرابة بجبهه في الدية

والخاضع

لمن لطفكم على غنوط في كدس السراج

مع

ع

الخاصة لان اجابة دعونه صلة الرحم قال هذا ذكر الحقائق للاختلاف وذو الطواوي ان على قول
اي حنفية واي يوسف لا يجيب الدعوة الخاصة للقريب وعلى قول محمد يجب وانما لا يجيب الدعوة الخاصة
للاجنب اذ لم يخلو الدعوة لاجله قبل القضاء فعلى هذا لا فرق بينهما ومن الحديث وهو النسيان **قال**
والشهادة الجارية وهو رد المريض لقوله عليه وسلم للمسلم على المسلم سنة حقوق اذا دعاه ان يجيبه واذا
سرى ان يعود له واذا مات ان يحضره واذا استنحى ان يغسله واذا اعطس ان يشمه وحسن المسلم لا
يسقط بالقضاء الا لا يطلع عليه في ذلك المكان وان كان للمريض خصوصية مع احد لا سود **قال** وليس
منهما جلوسا اي يسوي من الخصمين في الاوس لقوله عليه السلام اذا ابتلى احدكم بالخصم فليستوي بينهما
في المجلس والاشارة والنظر ولانه اذا قدم احدهما تجترى على خصمه ومكرهه صاحبه فيؤذي ذلك الى
ترك حقه وتبني الخصم لا يحضر ان يدي القاضي ان يحوا من يديه ولا يترجمان ولا يفتيان ولا
ولا تحبنيان وان فلا ذلك منعا فظما لامر الحكم كما يجلس المتعلم بين يدي المعلم فظما له وكون
لهمنا ومن القاضي قد رد واعين او خوذ لك بحث سمع كلامهما من غير خلف باقتناعا ورفع صوت
ولا يعقد احدهما من جباة الخصم والاخر من اليسار لان جباة الخصم افضل فكون قدما له على صاحبه
يفعل ذلك بين اليد واليد والصغير حتى يحث عليه ان يسوي فهو من الاب والاس ومن الخلفة والريعية
ومن الدعي والشريف وهذا دليل على ان القاضي ان يعطي على المال الذي ولاه القضاء وكذا اصل
سوى رضي الله عنه وعلى من خصمه واحد من الرعية وعلى خلفه رضي الله عنه فاذا سوي بينهما
بالفعل فلا يخرج عليه فيما بين يديه من المثل لانهما بعد ان حكم بينهما بالحق لا يفرق له
عليه كما في القسم من كتابه **قال** ولتوق عن نسيان احدهما واسا دله ولعن جبهه وصيا فيه
اي يحدث هذه الاشياء فيه تهمة ومكره القلب لآخر ولواضا فيها جملة فلا بأس بوجود النسوة
بينهما **قال** والمزاح اي يجنب المزاح مطلقا معها او مع احدهما او مع غيرها في مجلس الحكم ولا حذر
في غيره لانه يذهب بالمقامة فخاصة لانه لا يحلها فخر ما قدما اليه لاجله فان ذلك يذهب حصة
بمجلس القضاء فاذا حضر اهلها ان شابهوا باللام فقال مالها وان شاترها حتى يردا بالمتنطق
وهو احسن فلا يوزن بجسمي الخصومة لانه قد لفظها واذا حكم المدعي استكت الآخر واستمع حتى يتم
تأقوله فاذا فرغ الدعوى امره بالسكوت واستنطق الآخر اذا اطلب المدعي ذلك وقيل من غير
طلبه لانها اذا حلت الجملة لا يمكن من الفهم هذا اذا كانت دعوى صحيحة وان لم تكن صحيحة فالحق لم يصح
دعواه لان الجواب لا يستحق الا بعد تصحيح الدعوى فاذا صححت وانما المدعي عليه سبالة البينة
فان عجز عنها استحق المدعي عليه ان يطلب المدعي عنه ويرتب الناس في الفضل على ترتيب مجرم فبدأ
بالناسق فالناسق وجعل في ذلك مناسخا جبره ولا يجزى من النساء والرجال في ذمة بل يحمل الرجال
ناحية والنساء ناحية الا اذا كان احدهما على الآخر دعوى فحملت من يديه وقت الدعوى
قال ولعن النساء اي يحجب لهن الشاهد ايضا لان فيه اثم لانهما لا احد الخصمين موثوق الميل
اليه فكون فيه ليس قلبا لآخر قضيا ولعن احدا الخصمين واستحسنة ابو يوسف في غير موضع
التمية لانه قد حضر وقد يقول علم مكان قوله ان شهد المرأة الجليل في ان يلقين احدا الحق كانه

منه في الحديث

في مثله فنان من باب القاون على البركاشن من الغرم وتكفله وحيلولة منه ومن شغاله قبل ثبوت
الحق عليه وهذا نوع رحمة عند رجوع اليه بعد ما قولي القضاء والتمية فمما لا لانه لا يعلو عن نوع
تمية **فصل** في المجلس ولما كان بعض الناس يستحق العقوبة بسبب دعاوته والمجلس يصلح
للعقوبة ذرة في جاب القضاء وجعله من جملته وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله
تعالى في قطاع الطريق او تنفوا من الارض والمزاد به المجلس واما السنة فلانه عليه السلام جبر رجلا
بالتمية وجبر رجلا اخر من جملته اعنق شقته في مملوك واما الاجماع فلان الصحابة رضي الله عنهم
ومن بعدهم اجتمعوا عليه الا ان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومن اي حرو وعمر وعثمان رضي الله عنهم
لم يحسن وكان مجلس في المسجد والرهيل وبالقرب ولما كان في زمن علي رضي الله عنه في المجلس وكان
هو اول من بناءه في الاسلام وسمى المجلس نافعا ولم ينحصرنا فانفتحت الناس منه وبني بها اخر وسماه
مجلسا وقال فيه شعرا الارى اني لست مكنتا نبيث بعد نافع مجلسا **قال** واذا انما الحق
للمدعي امره بدفع ما عليه فان اي حصة في الثمن والقرض والمهر والمجلس وما الزمة بالقضاء معناه
حليته في كل دن لزمه بدلا عن مال حصله في دن او الزمة بعد اذ اطلب المدعي حصة بعد اياه من الدفع
اليه لانه باعنا ظهر مطله وبالمال الذي حصله في دن او الزمة بعد باخسان ظهرت فدونه لا
ستنا بحصول المال له والظاهر بقا بالقلب فيه وهذا لا يلزم الا فسان باخسان ما لا تقدر
عليه عادة فاذا اظهر مطله مع القدرة وهو ظم لقوله عليه السلام مطلقا لئن ظلم استحق العقوبة
ثم شرط المصنف رحمه الله الاباء بعد امره ولم يفصل بين ما اذا اثبت الحق عليه بيمينه او اقر او فرقت
بينهما في الهداية فقال اذا اثبت بالدعة حليته ثابت الظهور والمطل باخسان وان لم يثبت باقران لم
يحل بحسبه لانه لم يعرف كونه مما طلاق في اول الوبلة فلعنه طبع في الامهال فلم يستصحب المال فبدأ
استمع بعد ذلك حليته لظهور مطله ومثله حتى عن الصدر والشهد والحكم عن شمس الامعة السرخسي
عنه ذلك لانه اذا ثبت بالدعة بعد ومقول ما علت ان له على دننا الا الساعة فاذا علت قضت ولا
تأتي ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكره هنا فانه يوم ما لا يقام مطلقا لانه يحمل ان يوفي لم يحل بحسبه
قبل ان يمين له محاله بالامر والمطالبة بذلك والصواب لا يحسبه فيما اذا اطلب المدعي ذلك حتى
تسله فان اقران له ما لا امره بالدفع فان اي حصة لظهور مطله وان انحر المال والمدعي يقول له مالك
فالقاضي يقول للمدعي ان له ما لا فان اتام الدعة ان له ما لا امره بالدفع فان اي حصة وان
عجز عن الدعة والمدعي يدعي ان له ما لا وهو يترك ان القول قول المدعي فيما ذكر في المختصر من الدون وهو
لزم من لزمه بدلا عن مال حصله في دن او الزمة بعد بعد حليته به لما ذكرنا **قال** لا في غيره اذ ادعي
الوقر الا ان ثبت عجزه غناه فحسبه بما ادعي اي لا يحسبه في غير ما ذكرنا من الدون وذلك من ادور
الجنات ودون النفقات وضمان الاعناق لان ذلك مما ليس بدل المال ولا يلزم فقولنا ادعي الفقر
الا ان ثبت المدعي المال بالدعة فحسبه بعد وما يري لان الملمر متمسك بالاصل الا الاصل الا الاصل
بولد فقر الامتالك له والمدعي يدعي امره ارضا فان القول لصاحبه مع منعه تام حذبه الظاهر
الا ان ثبت المدعي بالدعة ان له ما لا خلافا لفصل الموقر لان الظاهر حذبه لان مال حصله بدو

في

ولا يلتزم الانسان عادة ما لا يقدر عليه فظهر غناه بذلك والمراد بالمهر المجل الذي يجلس فيه ما يقدر
 عليه والزيادة عليه لا يحسن فيه لانه جرى فيه التسامح ما يخرج المطالبة وان كان حاله لا يملك دخوله
 في العقد على انه قادر وعليه واختلفوا في الخصاص ان القول للمدعي صحيح ذلك لانه متمسك بالاصل وهو
 البصرة والمدعي يدعي عارضا فلا يصح قوله وهو مروى عن اصحابنا واختلفوا ابو عبد الله النخعي ان يكون
 اصله مال كثر المسح وبذلك الغرض فالقول فيه قول المدعي لانه دخل في ملكه مال وعرفت قدرته بذلك
 والمذكور مدعي خلاف ذلك فلا يقبل قوله وهو من لم يحن اصله مالا كالمروى وبذلك المصلحة وما استبه ذلك
 بان القول فيه قول المدعي لانه لم يدخل في ملكه ولم يعرف غناه فبان متمسكا بالاصل وهو مروى
 عن ابي حنيفة وابي يوسف وقال بعضهم ما كان سبيله متبذرا والصلوة كانا القول قول المدعي
 عليه جماعي فعنه الخاتم ومحمود وفيما سوي ذلك القول قول المدعي وقال بعضهم من لم يحن اصله
 كان القول فيه قول المدعي لا يلتزم ما لا يقدر عليه والاقول للمدعي متمسكا بالاصل وذكر في كتاب النكاح
 ان المرأة اذا ادعت ان الزوج موسر وطلبت فعنه الموسر وان ادعى هو الفقر كان القول قوله وذكر
 في كتاب النكاح ان ابا حنيفة اذا اعتق العبد المشترك ودعم انه معسر كان القول قوله وبه انما انما
 خرجنا على الاقوال كلها ولا يخالفان منها فكون القول فيما قول المدعي المتمسك بالاقوال
 وقال جعفر النخعي حكاه لذي فان كانت هبة هبة الفقر العني المدعي كان القول قوله وان كانت هبة
 الاغنيا كان القول قول المدعي الا اذا كان من الفقر والاشراف والقباسية فانهم يثبتون في البسر
 فلا يدل على غناهم وقوله يحسنه عاراي اي يحسنه قدر ماري يعني فيما اذا كان القول قول المدعي
 او في غيره ولكن المدعي اثبت المال بالدعة او بنكول المدعي عليه او باقرار وهذا مشر الى انه ليس له
 مدة مقدرة وانما هو مفقود لا راي القاضي يحسنه حتى يثبت على ظنه انه لو كان له مال لا يظهر
 ولم يصبر على مقاماته وذلك لحلف باخلاف الشخص والزمان والمكان فلا معنى لقد صبر
 وما جافيه من البدر من شهر من اولها وقل والراعي والسر سقدر حتمنا **قال** ثم سئل عنه
 اي القاضي يثبت ان المحسوس هو ما حقه قدر ما مره فان قامت بينة على اعتصان اخرج من الجسر ولا
 يحتاج فيه الى القطع الشهادة والعدل الواحد حتى في هذا والاشناح حوطا فعنه ان يقول لشاهد ان حاله
 حال المحسوس في نفسه وسنونه وحاله ضيقة وقد اخبرنا حاله في السر والعلانية وقال شيخ الاسلام
 رحمه الله هذا السؤال من القاضي عن حال المدعي بعد ما حله احتياط ولينسحب لا الشهادة
 بالاعتصان شهادة بالفي والشهادة بالفي ليست بحجة فان القاضي لا يسأل وعمل رايه وللرؤسالة
 مع هذا كان احوط **قال** فان لم يظهر له مال خلاه لان عسرته ثبتت عنده واستحق النظر الى البسر
 لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة عدة **قال** ولم يرد على المدعي ومن غرماء اي لا
 عنهم عن ملازمته وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وقد عرفت لانه مستطير بانظار الله تعالى الى
 الميسرة ولو كان مستطير بانظارهم بان ضرر الله الاجل لا حرج من الملازمة بل الاجل بانظار الله تعالى
 بل اولى ولما يقول هو مستطير الى زمان قد ربه على الاتفاق ذلك مملوك في ساعة بلازمونه فلا يحسن
 ولا به قد حكمت فوق حاجته الدان فيما خذون فصل حقه عارضا لاجل لان الغرم ليس له ان يطلبه

مجلسه

حلول الاجل مع الفدية على ادايه لانه موخر وفما حزن فيه نفس الدن حال وذمته مشغولة ولما لا يطلب
 له من ته رذالا الفدية متفرغ في كل لحظة فلان مونه **قال** وبه الدعة على الفلاس قبل حقه لا يصح
 عنه على البني فلا يقبل ما لم يمد مويد وهو الجبس ووجهه قبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب على ما
 بينا وعن محمد انها تقبل وبه كان مفتي الفقه ابو حنيفة بن الفضل وتصير من جبي وعامة المشايخ على الاول
قال ورحمة اليسار الحق يعني اذا اقام الدعة على اليسار واقام المدعي عليه على الاعسار كانت حصة
 اليسار اولى لان اليسار عارض والدعة للابيات **قال** وابتد جبر الموسر لان الجبس الظلم فاذا
 امتنع من انفا الحق مع القدرة عليه يخلد في الجبس وفي الجامع الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فانه يحسنه
 ثم يسأل عنه فان كان موسرا بد حصة وان كان معسرا على سبيله قال في الاسلام معنى المسئلة اذا كان جاحدا
 فاقر عند القاضي وظهر القاضي محموده عند غيره ومما طلته او ظهر له مما طلته بعد ما اقر عند غيره بحسن
 عليه لما مر **قال** وجبس الرجل نفقة زوجته لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق خلاف النفقة الماضية
 لانها سقطت بمعنى الزمان ولا لا سقطت بان حكم الحاكم بها واصطلاح الزوجان عليها فانها ليست ببدل عن
 مال ولا لزمته لغيره على ما بينا **قال** لاني قد نزلت لان الواو لا تسحق العتوبة بسبب ذلك الا ترى انه
 لا يجب عليه الفضا من غنائه ولا من مونه ولا يجب عليه المديونة ولا ينفذ فامه المشه سطلية **قال**
 الا اذا ابي من الاتفاق عليه يعني لا يجلس بسبب الابن الا اذا امتنع من الاتفاق عليه فانه حين جلس لا يثبت
 الفقه لحاجة الوقت وهو بالمتن قصدا لئلا يجلس لرفع الحلاك عنه الامر ان له ان يدفعه بئله اذا
 شمر عليه السيف ولم يمتدحه وقعه الا بالفسد لان من الفقة سقطت معنى الزمان فلم يجلس عليه بانقوت علما
 سارا المدون لانها لا تسقط معنى الزمان فلا يخاف فيها القوت ويكفي حكم الاجراء وان علوا
 وكذا المولى لا يجلس بدين من المادون ان لم يحضر المدين لان ماله للمولى وان كان عليه دين من غير لان هذا
 الجبس الحق الغرماء وانما يثبت فلا تمتنع ولا يجلس المدين المولى لانه لا يجب له عليه دين والمولى يجلس بدين
 مكانه اذا لم يحضر من جسد بدل الجاه وان كان من حقه لا يجلس لوقوع المفاصة ولانه اذا كان من حقه
 فقد ظهر عسر حقه فله اخذ خلاف ما اذا كان من خلاف حقه لانه ليس له ان يجعله بالدين الا برضا
 والمولى بمنزلة الاجنبي عنه حتى يجب عليه الا بالجاهة ونفقت ما ائلف من ماله فكذا يجلس بدينه اذا ظهر ظلمه
 بالمطالبة ولا يجلس المكاتب لمولا بدين الجاهة لانه لا يصير ظاهرا بالامتناع عن بدل الجاهة لئلا يمتنع من دفع
 الجاهة من غير رضا مولاه ويجلس بدين اخر عليه غير الجاهة لانه يصير ظاهرا لما تمتعه اذ لا يرد على فتح سبب
 ذلك الدين وقال بعض مشايخنا لا يحسن فيه ايضا لانه تمكن من اسقاط هذا الدين ايضا بان يهجر نفسه
 فردد فقا سقطت عنه دين المولى فصا وكذا الجاهة الا ترى ان الحالة به لا يجوز جمالا يجوز بدل الجاهة
 خلاف ما اذا كان الدين للاجنبي والمفروض انما على الظاهر ان بدل الجاهة ليس بدين على الحصة لانه حصة
 من وجوب خلاف غيره من الدينون **ثم** صفة الجبس ان يكون في موضع ليس فيه فراش ولا وطا ولا على
 احد يدخل عليه مستأجره ولا يخرج جمعة ولا جماعة ولا يجمع فرض ولا حضور جنان ولا اعطى هلا ولا ينجي
 رمضان ولا لا عباد ليفجر قلبه ويوفي ولا يخرج لموت قربه الا اذا لم يوجد من فضله وجمعه فخر
 حديد لغزاة الولاد وفي رواية يخرج وان وجد من حجره وان مرض مرضا اعتناه فان كان له من عبد

المدعي

لا يخرج ولا يخرج ولا يخرج للمعالجة لانه معكدة المعالجة في الجحيم وان احتاج الى الجمار لا يمنع من دخول امرائه وجارته عليه ان كان في الجحيم منه لان قصاص شهوة الفرج كاقصاص شهوة البطن وقيل منع لان الرطوب من فضول الخوايج علافا لاطل والشرب فان منع يودي الى الهلاك وهو يرضى له تناول مال الغار حالة المحضنة خوفا من الهلاك وقد يجوز ماله لا يحل الدرس ولا يمنع من دخول فراشه وجرائه عليه لانه يحتاج اليهم للشاؤنة والندب في قضاء الدين ولا يمكن ان يكون من المثل طويلا والمال الذي يحضره غير مقدور حتى يحضر درهم ومادونه لان ما فيه ظالم متعنت والله اعلم بالصواب

كتاب القاضى والقاضى وغيره

اعلم ان هذا الباب ليس من كتاب القضاء لانه انما نقل شهادة او نقل حرم وهدى الى البرية وانما اوردته فيه لانه من عمل القضاء فيكون ذكره فيه **قال** وجب القاضي الى القاضي في غير حد وعود وبلا استحسان والناس لا يجوز ان كتابه لا يجوز اقوى من عبادته فلو حضر نفسه الى القاضي المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به بما ياول لان الكتاب قد يورود والخط يشبه الخط وهذا الخاتم شبه الخاتم فبان ان احتمال الا من الدعة وجب الاستحسان ملاذى ان عبادته الله وجهه اجازة ذلك الحاجة الناس اليه لانه قد ساعد على الاشارة الجمع من اليهود وخصمه ثم هو على ضرب من طلب حزم وهو المسبب لاجل بيانته ونقل شهادته وهو المراد هنا ولا يقال يستغنى عنه بالشهادة على الشهادة فلا حاجة اليه لانما نقول يحتاج القاضي في الشهادة على الشهادة الى مصدر الاصل وقد يتعذر ذلك لا سيما اذا كان في الامة الفرية وتصر في نقل الشهادة على وجهها ايضا اذا اذ الناس لا يحسنون ذلك وفي كتاب القاضي عليه عنه لانه هو هذا اليهود ولا يحتاج معه الى نقل الشهادة وانما نقل لانه غيب ولا يجوز في الحدود والقصاص لما فيه من شبهة بزادة الاحتمال **وقوله** في غير حد وعود يدخل حمله كل حق لا يسقط بالشبهة كالدس والنجاس والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والوفاء والودائع والعتل اذا كان موجبا للمال والنسب من الحي والميت والعتب والامانة المحيطة والمضاربة المحيطة والاعيان المتولة كالعهد والجارية وغير المتولة كالقنار روى ذلك عن محمد وعلم المتأخرون وهو الذي يعنى به الضرون وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول الحاجة الى الاشارة اليها عند الدعوى والشهادة علافا للقنار وغيرها من الحقوق لانها تعرف بالوصف لا يمكن الاشارة الى الدس وامثاله والعتا يعرف بالحدود ولا يحتاج الى احصان الى مجلس الحام قضاء كالدس وفي دعوى النجاس المقصود نفس النجاس لا نفس المرأة او نفس الرجل وانما هما كالدس والدس والنجاس كالدس وكذا الطلاق فلا يحتاج فيه الى الاشارة وعن ابي يوسف انه اجاز في اليهودون الامة وغيرها من المتولات لقلية الاباق فيه وتعددية الامة الى وجب لعظم له بالملك لبقائها الى الحبيب وعنه انه اجاز في الامة ايضا بشرطه ومضى ان يحلف المدعى انه كان له عبد ابقي وهو اليوم في يد فلان وتعرف العبد بانه المعريف بصفتيه واسمه وسنه وجمته وحب القاضي ويذكر انه شهد عند فلان وفلان بان العبد الهندي الذي يقال له فلان جلس له او قام له كذا وسنه كذا وجمته كذا املاك فلان المدعى هذا وقد ابقى لابلن كذا وهو اليوم عند فلان فخرج فاذ وصل الى الحجاب

اليه وثبت عنه انه من عند الحبيب وقضه شروطه على ما يحى سلم العبد الى المدعى من غير ان يعفى له بالمالك لان الذين شهدوا لم يشهدوا بحضوره العبد وبأخذ هلال من المدعى نفس العبد ويجعل خاتما من رصاص في عتق العبد حتى لا يتغير من له متغير في الطريق انه سرقه وحسب خاتما الى الحبيب بذلك وشهد شاهد على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الى القاضي الحبيب وشهد اليهود ان هذا كتابه وختمه امر المدعى ان يحضر يهود الذين شهدوا عند معدن الشهادة بالاشارة الى الهداية فاذ شهدوا حرم به وكتب الى المدعي له لولا ليري كنفه وقيل لا يحكم له به لان الحزم على القاضى لا يجوز لان الشخص الذي كان عند العبد هو الحضم وهو غائب ولا يجوز ما جرى وشهد شاهد من على كتابه وختمه وما فيه وسعت بالعدد والكتاب معة الى ذلك الحام حتى يعفى له به حضوره المدعى عليه فاذا وصل الى الحبيب لم يفعل هو كذا ولا يرى العمل وانما فعله ذلك لقطع وهم الشبهة لانه ربما ساء له غير في الامة والصفية والحيلة وفي المقتضى عليه وهو الذي في من الهدى والجهالة بالاحضار والاشارة اليه ورفع الخطا بحياضان والجارية كالعبد فيما ذكرنا لانه لا يسلمها المدعى بل سعتها مع امره **قال** فان شهدوا على خصم حاضر حرم بالشهادة لوجود الحجة والظهور الحضم **قال** وكتب محمد وهو المدعي بجلاى كتاب الحكم بسبب جلاى وانما يجب حرم بالشهادة لوجود الحجة والظهور الحضم **قال** وكتب محمد وهو المدعي بجلاى كتاب الحكم لا بد من حرم بحضور الحضم بنفسه او من يقوم مقامه الا اذا اذ انه غاب بعد الحزم عليه وجنح محمد بكتب له لسله الله حقه اولسفن حرم **قال** والام لا يحري ان لم حرم الحضم حاضر الا عدم لان الحزم على القاضي لا يجوز لما عرف في موضعه ولو حرم به حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه من عند حلاف الحبيب حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الاول محكوم به فلزمه والثاني انما حرم فلا يجوز له **قال** كتب الشهادة للحكم المكتوب اليه بها وهو الجواب الحجي وهو نقل الشهادة في الحقيقة لان الحام الحبيب لم يحكم بالشهادة وانما نقلها للحكم بها المكتوب اليه ولهذا يحكم المكتوب اليه براه وان خالف رايه راي الحبيب علافا ليجل فانه ليس له ان مخالفه وبعض حرم لان الاول هو استحتم بالقضاء وهو فصل مجتهد فيه ان كانا الحضم غائبا والاشارة عليه فلا حرج لاحد من القضاة بقضه فاذا افرق من كتابا القاضي لا القاضي والشهادة على الشهادة الا من حيث ان يهود الفرج يشهدون على شهادة والاصول والمناقول احباب القاضي يشهدون على ان الحبيب من القاضي وان القاضي المكتوب اليه لا يحتاج الى حرم اليهود الذين شهدوا في الحام فانه في الشهادة على الشهادة لا بد من حرمهم **قال** وقرا عليهم وختم عندهم وسلم اليهم اى القاضي الحبيب فعل ذلك له وهو من شرطه لانهم يشهدون عند الثاني فلا بد من ان يقرأ الحبيب عليهم ليعرفوا ما هم اذ لا شهادة بدون العلم او يعلم بما فيه لان المعرفة بحضرة به وهو المقصود ولا بد من ختمه بحضورهم ثم سلم اليهم هلالهم القدر ولا بد لليهود من حفظ ما فيه لانهم يشهدون به وما في سائر الشهادات ومن شرطه ايضا ان يكون للكتاب عنوان وهو ان يجب فيه اسمه واسم ابه وجن واسم القاضي المكتوب اليه واسمه وجن حتى لو اخل في منها لا يقبل الكتاب وحسب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالعنوان يكون على الظاهر فعليه وكتب فيه اليه المدعى عليه والمدعى على وجه يقع به التميز وذلك لانه قد جهلوا وذكروا اليهود ان شاؤا

ن

عن المرأة عن التود او هدم وقوع الطلاق المثلث جملة او هدم وقوع الطلاق على جلي او خاض او
قبل الدخول على ذلك لا سفاد فيه حكم الحام لو قوعه باطلا ولا سفاد في سفاد وسبع ام الولد من هذا القبيل
عند محمد حتى لو قضى بخوان لا يجوز وعند ما يجوز واصل الخلاف فيما اذا وقع الخلاف في قضية في
عقود تراجعت العليا على احدى التولن في عقد اخر هدم قبل رفع الخلاف المقدم لم لا هدمه ربيع
لم يبر خلاف المقدم وعند ما لا يرتفع قبلون خلافه باقيا على حاله وقال شمس الامعة يرتفع به بلا
خلاف وانما سفاد حكم الحام فيه عند ما لان هذا الاجماع ضعفت سفاد فضا القاضي خلاف الضعفة
قال وسفاد القضاء بشهادة الزور في العقود والفسوخ طاهرا وباطنا لا في الاملاك المرسلات
اي في الاملاك المطلقة وهي التي لم يدر سببها معنسا وعندي حنفية وهو قول ابو يوسف ولا ثم يرجع عنه
فقال لا سفاد لا طاهرا او هو قول محمد والشافعي لم ان سفادة الزوجه طاهرا وباطنا فسادا ولو كان
الشهود عدلا او كذا او محرودين في قتل فوفا اذا قضى بكاج لرجل على امرأة وهي منكوحة الغير او معد
وجا في الاملاك المرسلات **ولنا** قول علي رضي الله عنه تلك المرأة شاهداك وزوجك ولان القضاء
لقطع المنازعة منهما من كل وجه ولو لم سفاد باطلا كان مبهما للمنازعة بينهما وقد عمدنا نفوذ مثل ذلك
في الشرح الارى ان الفرق بين اللعان سفاد باطلا واحدهما ذنب سفاد وهذا اذا اخلف المتبايعان
ونما القاضي القاضي منهما البس سفاد الفسخ باطلا حتى على الباطن وعلى الجارية البيعة بهذا في كل
الفسوخ والعقود ولا رد عليها ما ذكر ولا نأجل حكم الحام انشا وشروطه ان يكون الحلق قابلا فاذا كانت
تحت زوج او كانت معتدة لا قبل الانشا وانما لا يشترط الشهود في النكاح لانه معصية في ضمن صحة
القضاء ومات ايضا لا راعي فيه شرائطه وشهادته البهيم ويحكم للرجحة اضلا لخلاف الشاق على ما
عرف في موضعه ولانه بمنزلة الوقوف عليهم فلم حن شيئا منهم حجة وانما لا سفاد باطلا في الاملاك
المرسلات لان في اسباب الملك تزاحم وليس لعين البصر اولى من البعض وابيات الملك مطلقا بغير سبب
ليس في وسع البشر فعين القضا خلاف ما اذا ادعى سببا معينا كالبس والسر والاجارة والنكاح والافالة
والفرقة بالطلاق وغيره وفي الطهارة والصدقة والامانة وكذا في البس باطل من مخته في رواية
لا سفاد باطلا لان القاضي لا يملك انشا التبرعات في ملك الغير والبيع باطل من مخته تبرع من زوجة
وفي رواية سفاد لان النفوذ في ضمن صحة القضاء ولا يشترط فيه شرائطه ولا يحق محله لان
البيع باطل من العمى ليس ببيع الارى ان المكاتب والعبد المأذون له علمانه واذا ادعت المرأة ان
زوجها باطلا مثلث او بواحدة محبة الزوج خلفه القاضي محلف ان علمت ان الامر كما قالت لا يستبرأ
الاقامة معه ولا ان لا يخرج من مرائه شيئا من الاصل فيما اذا كان الطلاق لنا بطلان المحلة للانثى
قبل زوج اخر وفما دون الثلث مشكل لانه يقبل انشا النكاح فبني ان ثبت لا نشا على قياس قول
ابي حنيفة وجوابه ان يقال ان الانثى انما ثبت اذا قضى القاضي بالنكاح ومنها لم يقض به لاعتراض
الزوج حتى بالنكاح الا ان المرأة ادعت الفرقة بينهما وعجزت عن اتيانه عند الحام متى ما كان
على ما كان فلم يحج القاضي الى القضاء بالنكاح **قال** ولا ينقض على غيب الا ان يحضر من يقوم
مقامه كالوكل او من او من مائة على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر من ادعى عشا في يدي

غيره انه اشتراه من فلان الغائب وقال مالك والساقى يجوز القضاء على الغائب وان لم يحضر من يقوم
مقامه لانه عليه السلام قضى لهذا امر اة اي سفيان بالبيعة وابوسفان غاب فقال لها خذي من مال
اي سفيان ما تحبكي ولذلك وقوله عليه السلام الدنيا على المدعي مطلقا من غير اشتراط حضوره
ولا في الحجة وجدت على التمام وهي الدية وهي مبنية باسمها جازا المضامها اذا كان الخصم حاضرا
ولنا قوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا ينقض احد الخصمين حتى يسمع كلام الاخر فانك اذا
سمعت كلام الاخر علمت بعضي رواه احمد وابوداود والترمذي معناه ولا ينقض القطع المنازعة ولا
منازعة هنا عدم الاختار فلا يصح لان وجه القضاء شبهة في هذه الحالة لانه محتمل ان يقر الخصم ويحمل
ان ينكر واحكامها مختلفة فانه بالاقرار ينقض وبالدنية شعري فلا يجوز مع الاستثناء الارى الله عليه
السلام قال فانك اذا سمعت كلام الاخر علمت بعضي لهذا دل على ان العلم بوجه القضاء شرط لصحة
القضاء وان الجمل به منع القضاء لانه لا يرتفع الاجل لهما ولا الدية لا حول حجة الا اذا عجز المنيكر
عن الطعن في الشهود ومع غيبته لا يحق عجزه فلا حول حجة ولا حجة لهما في حجة هذا لانه لم حن قضاء
وانما كان فتوى او اعانته لها على اخذ ماله الارى انهما لم تدع الروحية ولم يتم الدية وكان عليه السلام
علما بانها امراله ولم حن على وجه القضاء اصلا وكذا قوله عليه السلام الدنيا على المدعي ليس لهما فيه حجة
بل هو حجة لنا لان الدية اسم لما يحصل به البيان وليس المراد ان الانسان في حق المدعي ولا في حق القاضي
لان المدعي عالم بحجة والقاضي بان له كلام المدعي اذا لم حن له منازعة معن ان حن في حق الخصم وكذا السو
اقام المدعي الدية على خصم حاضرا وكنت منه ثم غاب المدعي عليه لا ينقض عليه حتى يحضر هو او من يقوم
مقامه بعضي عليه السلام الدنيا من غير اعادة لها وكذا اذا غاب قبل الزدرة ولو اقر عند الحام فغاب قبل ان
يعض عليه قضى عليه وهو غاب لان ان يطعن في الدية فبطل به دون الافراد وعن ابي يوسف انه بعضي
بالدية انما من يقوم مقامه قد حن بانابته او بانابة الشريح كالوصي من جهة القاضي ولا سيما طاهر
وذكر كون حن او ذل بان حن ما مدعه على الغائب سببا لما مدعه على الحاضر وهو نوعان احدهما ان حن ما
مدعه على الحاضر والغائب شيئا واحدا مثل ان يدعي اني بد انسان وانكره والبرادعي انما ملله
واقام الخارج الدية انه اشتراها من فلان الغائب او ادعى في يد انسان ببيعة لانه اذا اشتراها
من فلان وقال ذوالدار ادرى لم اشتراها من احد فاقام المدعي الدية انه اشتراها من فلان الغائب
او ادعى على شخص ذنا على انه هبل عن الغائب بامر فاقرا الحاضرا بالدية والنكاح فاقام المدعي الدية
ان له على الغائب الف درهم يقبل منه في هذه العقود طاهرا وباطنا على الغائب والحاضر حتى اذا
حضر الغائب لم يزمه ولا يحتاج الى اعادة الدية وانما في ان حن ما مدعه عليها شين مثل ان يدعي
الفاد فانه عذر فلان يجب عليه ارضون فاقام المدعي فاقام المدعي ان مولاه الغائب قد اعققه يجب
عليه ثمانون سوطا او قال المشهود عليه الشاهدان عريان فاقام المدعي الدية ان مولاهما اعقدهما وهو
عملهما فان دية يقبل وثبت الحق على الغائب لان الحن كس واحد لا سفاد احدهما عن الاخر لان
ولانه الشهادة لا سفاد عن الحار ولا سفاد عن الاحراد وكذا لو اقام احد الولد الدية ان شره
الغائب على عن التود وقال انقلب تصديق ما لا قبل وان كانا احد الحن سفاد عن الاخر لا قبل في حق الغائب وقبل في حق

كف

قبل في حق

الحاضر مثل ان يدعي رجل انه وكل الغائب سفل امرائه او عبد الله فاقام المرأة او العبد حنة انما
اعقبة او طلقها فالتفتا فقبلت حتى قصرت الدية عنهما فليس للرجل ان يعقها ولا يترك حتى وقوع الطلاق
والعنة فلا نقفان وكذا لو اشترى رجل جارية ثم ادعى ان مولاهما زوجا من فلان الغائب وان له دية
فقبل الزوج لا يقبل منه لاحتمال انه ظلمها وادى العبد ولو كان ما دعيه على الغائب شرطا لما دعيه
على الحاضر ينظر فان كان الغائب شقرا بالشرط لم يقبل دية على الغائب والحاضر مثل ان يقول المرأة
لزوجها انك علقت طلاقا فطلق فلان الغائب زوجته فلما قامت حنة ان فلانا طلق زوجته فلما
لم يقبل حنتها لانه سفل بذلك وان كان لا يضره يقبل فان قالت علقت طلاقا في دخول فلان الغائب
الدار فقامت حنة انما دخل الدار يقبل لانه لا يضره عليه ومن المنايا حنة من قال في الشرط ايضا يقبل
مطلقا كما في السبب منهم على البردوى لان دعوى المدعي مما توقف على السبب يتوقف على الشرط ايضا
قال ونقرر من الفاضلي ما لا يندم وحسب الصلح لا الوصي والاب لان الفاضلي يقرر على تحصيل المال
من المستقرض والوصي والاب لا يقران على ذلك مصنفان باقر من مال الصغير وكذا ان لا يقر
تبرع الا ترى انه لا يجوز التنازل فيه كسائر التبرعات فلا علمانه ولا يقر اضيقها حنة على شريف
التوى بان يحرم المستقرض على مر الزمان وتزد شهوده لان كل مستقرض غير موثوق ولا يقر شاهر مقبول
ولا يقر قاض عادل خلافا لافراض الفاضلي حيث حنة لا يقر اضيقا حنة في حنة لان الفاضلي كسفر
الاشغال فلا يمكنه ان يباشر الحق بنفسه وانما يدفعه الى امته ودفعه اليه بطريق القرض انظر للدم
لانه كونه مضمونا عليه والودعة امانة ان هلكت فذلك فخره وتو من التوى بخود المستقرض لو ساء
معلوما للفاضلي ولونه لا يقرضه له بانه ومعرفة ما حق الناس الامن بومن ولا يخاف منه الجور
وانما حنة في الصلح لخطئه لانه لكثرة اشغاله يخاف ان يشاء قال شمس الامنة في الاب واثان اظهر
انه ليس له ان يقرض في القرض بما بينا وليس له ان يأخذ مال ولد الصغير فضا نفسه فمادوى الحسنة
ابى حنة وقيل له ذلك ثم دفع الفاضلي ان يقرض احوال الذين اقرضهم مال الانام حتى لو اخل احد منهم
حاله اخذ منه المال لان الفاضلي وان كان قادرا على الاستخلاص لكن لما قدر من الغنى لامن الفقر الا
رى انه ليس له ان يقرض المعسر ابدان ذلك ليس له ان يقرضه عنده اتمها والله اعلم

باب التخيير

لما كان الحكم من انواع الحكم فذكر في باب القضاء وهو جازم الغائب والسنة واجماع الامة اما التخيير
فقوله تعالى فابعدوا حكمنا من قبله وحكمنا من قبله في تخيير الزوجين واما السنة فما روى انه
عليه السلام نزل على حكم سعد بن معاذ في بني قريظة وعليه اجماع الصحابة رضي الله عنهم **قال**
رحمه الله حكما رجلا يحكم بينهما حكم سنة او افراد او قول في غير حدود ودية على العاقلة صح لوصي الحكم
فاضا لما نزلنا وروينا لان لها ولاية على انفسهما فصحت حكمهما وتقدر حكمهما لانه بمنزلة الحاكم
في حكمهما وشرط ان يكون حكمه بالسنة والافراد والبول للمولون موافقا لحكم الشرع وشرط ان يكون
ان يكون في غير حدود ودية على العاقلة لان حكمهما بمنزلة الصلح بينهما وليس لهما ولاية على ذمتها
ولهذا لا علمان باحتماله ولا ولا علمهما على العاقلة فلا يفسد حكم من حكاه على عاقلة ولا على الفاضل

لعدم التزام العاقلة حله ولونه مخالفا لحكم الشرع لان الدية يجب على العاقلة لا على الفاضل ولو تمت
الصلح باقرار او تمت جراحة بينه وارسلها اقل مما يحمله العاقلة خطا كانت الجراحة او عذرا او كان مدرما
محملة ولان الجراحة كانت عذرا لا توجب القصاص نفذ حكمه على العاقلة لا على الفاضل ولا يجوز في المحظ الحكم
في القصاص لانه من حقوق العباد والاول ذلة الخصاف وشرط ان يكون صالحا للقصاص لانه بمنزلة الفاضلي
فما دعيه فليشرط فيه ما يشرط في الفاضلي حتى لو حكما فورا او عذرا او محدودا في خلاف او صبغيا لا يجوز
لانه لا يصلح فاضيا لانعدام اهلية الشهادة فكذا احكاما وان حكما فاسقا او امرأه حنانا في القصاص
لانها اهل الشهادة وهذا الحاضر في حق الحاضر لانه اهل الشهادة في حقه وهذا يجوز بغير القصاص للحكم
من اهل الذمة **قال** ولعل واحد من المحكمين ان يرجع قبل حكمه لانه مقلد من جهة فان لم يحكم له قبل
ان يحكم بينهما كما ان المقلد من جهة الامارة ان عزل له قبل ان يحكم من الناس ولا يقال ان الحكم ثبت
بتراضيهما فوجب الاصح عزله الا باذنهما لانهما يقولان الحكم من الامور الجازمة من غير لزوم قبلت ثبات
احدهما سقطت ثباتا في المضاربات والشركات والوصايات **قال** فان حكم من جهة واحدة صدر عن
ولاية شرعية عليها كالفاضلي اذا حكم لزم ثبوت الحكم لا يبطل حجة فكذا هذا ولا حجة لاحد دون صلح
جرى بينهما بتراضيهما وفيه لا حجة لاحدهما ان يرجع عنه بعد تمامه لهذا اولى **قال** والصلح الفاضلي
حجة ان وافق مذهبه لعقود ارفع حكمه الله وحكما عند مدعيه ان وافق مذهبه لانه لا فائدة في بقائه
ثم ابرامه ثم فائدة هذا الامضاء لا حجة لفاضل اخر مري بخلافه بقضه اذ ارفع الدية لان امضاء بمنزلة
قضائه ابتداء ولو لم يحضر لعقده **قال** والا بطله اي ان لم يوافق مذهبه بطله لان حكمه لا يلزم منه
انعدام الحكم من جهة خلاف ما اذ ارفع الله حكمه كما حث لا يبطله وان خالف مذهبه الا ان خالف
الكتاب او السنة او الاجماع لان المولى من جهة الامام له ولاية على الناس كافة لان مقلده له ولاية على
الناس كافة فان ناسا له ملوك قضاه حجة في حق الجبل فلا يمكن احده من بقضه كحكم الامام نفسه بخلاف
الحكم لانه باصطلاح الخصمين فلا حجة له ولاية على غيرهما ولا يلزم الفاضلي حجة بمنزلة اصطلاحهما في
المجتهدات حتى كان له بقض اصطلاحهما او اي خلاف ذلك فكذا هذا ولا يملك له حكم الفاضلي
في حكمهما حتى اشترط فيه شرط القضا وفي حق غيرهما كواحد من الرعايا وقال ابن السلي هو بمنزلة المولى
من جهة الامام حتى لا يكون لاحد ان يقرر حكمه مالم يخالفه الدليل الشرعي وجوابه ما سنا ولو اخبر
هذا الحكم باقرار واحد الخصمين او عدالة الشهود وبما على حالها يقبل قوله لان الولاية فاعمة وان
اخير الحكم لا يقبل الا بقضا الولاية يمكن اذ لم يصح هذا في التمهات يعني لو قال الحكم بينهما
لا حدهما فداقرب عندي لهذا الحكم او كذا او قامت عندي عليه بينة حذرا وكذا اصدروا وقيد
التمسك وحيث علمك به لهذا وانكر القضي عليه ان يكون قد اقر عندي بشي او قامت عليه بينة بشي
نفذ الحكم عليه لان الحكم مملك انشأ المملك الحكم عليه بذلك فملك الاقرار كالفاضلي المولى اذا قال في
حال قضائه لافسان قضيت عليك لهذا باقرارك او عدته قامت عندي بذلك فانه يقصد في ذلك
ولا يلفظ الى انكار المضي عليه فهما هذا وقال في المحظ حكما رجلا مادام في مجلسه وقال لم يحكم سننا
وقال الحكم حنت فالحكم مصدق مادام في مجلسه لانه حتى ما علم استسنافه فمما لا يقر اربون جعل

إقراره كافتش الحبر ولا يقدر حده لانه لا يملك الاقراره وقال فيه الحبر انما يخرج
عن الحكومة باحد اسباب ثلثة اما بالغرل او بالتمسك بالحكومة فبايتها بان كان موثقا فبقي الوقت او حروجه
من ان جون الهلا للشهادة بان عني او اردت والعبا ذبا به تعالى وان لم يخطىء ان الحرب ولو غاب او اغنى عليه
وبرى منه او قدم من سفره او جبر سكان على حجة لان هذه الاشياء لا تبطل الشهادة فلا تبطل الحكومة
وكذا لو ولي القضاء ثم عزل عنه فهو على حكمته لان الغزل لم يوجد من جهة المحمدين وانما وجد من جهة
الوالي ودولة الحكومة مستفادة من جهة المحمدين لا من جهة الوالي وكذا لو حمل بينهما في بلد خارج
لان الحكم حصل مطلقا فكان له الحكومة في الاماكن كلها ولو جاز رجلين جاز ولا بد من اجتماعهما
حتى لو حكرا بمادون الاخر لا يجوز لانها وضبا برأيهما لا برأي احدهما والله اعلم **قال** وبطل
حكمه لا يورث وجهه وذلك لغير القاضي خلاف حكمه علم اي تبطل حكم الحكم لم يورث حكم الحاكم
لم خلاف حكمه علم لانه ينهم حكمه لم يسلطه ولا حكمه علم وهذا لا يشهد به حيث لا يجوز لهم ويجوز عليهم
لما ذكرنا ويجوز ان يقضى لاي مرأته وامها وهذا امر اية ابنه او لزوج ابنته اذا كانا المقضى له بالحياة
لان شهادته جازية فهذا هو الحرف وان كان متاملا يجوز لان القضاء لم يقض لزوجهم وولده اذا كانوا
توارثون وان كانوا لا يتوارثون جاز لعدم التهمة ويجوز القضاء للاخوة ولو لادم والاعمال
لان شهادته لم تجز له **باب مسائل شتى قال**

لا بد من سفل في ولا يتب كوة فيه بلا رضى في العلم معناه اذا كان له رجل سفل ولا خلو وليس له صاحب
السفل ان يترك فيه وندا ولا سفل فيه قوة وهذا عندنا في حجة رضى الله عنه وقال لا يصنع فيه ما لا ينظر العلو
وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو ان يبنى على العلو شيئا او يضع عليه خدوا او يحدث شيئا قبل ما
حتى عنهما تفسير لقول اي حجة على معنى انه لا يمنع الا ما فيه ضرر مثل ما قاله وقبل فيه خلاف حقيق
وهو ان اصل عندنا الا بآية لانه تصرف في ماله وهو مطلق وله الحرمة لقادرس وهو بالضرر الغير
فما اسفل على اصل الا بآية وعندنا الاصل هو الخطر لانه تصرف في محل يتعلق بحق الغير كالزهر والغير
المستأجرة والاطلاق لغرض وهو عدم الضرر فمقتضى ما اشكل على اصل الخطر ومن الاشياء التي لا يسلط
فطرهما ثمرة الخلاف والخلاف فيما لا اشكال فيه ولو اهدم السفل من غير صنع صاحب العلو لا يجزى
البناء لعدم التعدي وللصالحين السفل ان يبنى ان شاء وبني عليه علوه ثم يرجع عليه بمعية البناء ولا يمنع
السكنى فيه حتى يدفع اليه قيمه يوم البناء لانه مضطر في ذلك فصلا لغير الرهن اذا قضى الدين فغير
اذن الراهن لا يجوز مبرع الخلاف الدار المشتركة اذا اهدمت فبها احد ما غير اذن صاحبه حيث
لا يرجع لانه مبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه ان يقسم عرصتها وبني في نصيبه وصاحب العلو
ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة لا يمكن الا سقاع نصيبه بعد التسمية فان له ان يرجع وعلى هذا
لو اهدم بعض الدار او بعض الحمام فاصحى احد الشريكين له ان يرجع لانه مضطر فيه اذ لا يمكن منه بعض
ولو اهدم كله فعلى المفصل الذي ذكرنا ولو هدم صاحب السفل سفله بنفسه بغير عذر على عادته للعدو
محمل تقاضى حق الغير كالراهن فحق العبد الموهون او مولى العبد المجاني تصرف فيه ضمن او نحوه وقد كسر
الحلواني ان كل من جبر ان يفعل مع شريكه فاذا فعل احدهما فبطل امر الاخر لا يرجع لانه مستطوع اذا كان

مكنه ان يجبره وذلك مثل دى النهر او اصلاح سفينة متعينة وقد اهدم الجاني وان لم يجبر لا يجوز منطوقا
كسلة اهدم اهلوا والسفل لانه لا يتوسل لاخته اصلا ولم يمكنه الا سقاع نصيبه الا بالاصلاح فصلا
مضطرا وذلك في الهبة معويا الى قاضي خان ولو تصرف صاحب السفل في ساحة السفل بان حفر مراغدا
اي حنفة له ذلك وان تصرفه صاحب العلو وعندنا الحليم مخلول فعليه الضرر **قال** وايضا
مستطيلة فحشعب عنها مثلها غير نافذ لا يفتح فيها اهل الاولي بابا خلافا لمستدره معناه ملكة طوبى له
بشعب منها سكة اخرى طوبى له وبني غير نافذ وليس لاهل السكة الاولي ان يفتحوا بابا الى السكة الاخرى لان
الباب بقصد المرور ولا حق لهم في الدخول فيها الا بغير نافذ وانما ذلك لاهلها على الخصوص لا لارى له لو
يفتد ارضها كان حق الشفعة لهم لا لاهل الاولي فلو ملكوا من فتح الباب لم يجزوا عنه الهبة اذ لا يمكنهم المنع
في كل ساحة وخاف ان يهدمها به الاصل وحسن الباب المنفوخ ويجعل اذن من تلك السكة فتمنع منه لانها
ملكهم فلا شأن لهم فيها غيرهم ولا نه لغيرهم ضرر بان يفتق عليهم فتمنع خلاف ما اذا كانت نافذة لا لا ينظر
حق الهامة وهم من حلتهم وفلا لا يمنعون من فتح الباب لانه رفع جدران وهو له ان يفتق وله فاولى ان جون
يقض البعض والصحيح هو الا ولما ذكرنا ولا نه لارى له سرج عليه بابا ويدهى حق المرور على طول الزمان فليس له
على ان له حق المرور معكم له **وقوله** خلافا لمستدرين فعلى خلاف ما اذا كانت الزاوية الثانية مسددة
حيث جون ليل واحد من اهل الاولي فتح الباب الهبة لانه لما كانت مستدرة وبني التي فيها اعوجاج حتى بلغ
عوجها راس السكة صارت هلتا لها سكة واحدة وبني بينهم على المربعة حتى اذا سبغ دار فيها عجز الشفعة
وهذا اذا كانت السكة غير نافذة ايضا وان كانت نافذة على المسلمين فيها حق المرور **شعر** اعلم ان الناس
ان تصرف في ملكه ما شاء من التصرفات ما لم يضر غيره ضررا ظاهرا فيجوز له ان يتخذ في دار حماما لان
ذلك لا يضر الجيران وما فيه من الدخان يملأ الجو زعته بان يبنى منه ومن جيرانه خائفا على حق
ان الجيران اذا نادوا من دخانه فلم يمنعوه الا ان جون خان الحمام مثل دخانهم ولو اخرجوا ان خطرهم
والجيران ينادون من فتن السر من ليس لهم في الحليم منعه ولو حفر في داره بئر افسر منها خائفا على الجيران
له منعه وقيل ان كان يعلم ذلك فعلى منعه وهو خلاف قول اصحابنا رحمهم الله ولو اذ بان يناد
في داره بالخبر الدار مما حفر في الدكان او رجا للظن او مدركات للقصاص لم يجز لان ذلك يضر
بالجيران ضررا ظاهرا فاجبتا لا يمكن الجوز عنه والفتناس ان يجوز لانه تصرف في ماله وان كان ذلك
استحسانا لاجل المضطربة ولو سقط خائفا من داره ولا حرم عودات فطلب من جيرانه ان يسا عده
في البناء قالوا اصحابنا لا يجزى وقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله يجزى وما بنا لانه لا بد من مشورة
منهما وقال قاضي خان ان كان الحائط حتملا للسمية وبني كل واحد في نصيبه السيرة لا يجزى والا
اجبر وقيل ان كان يقع بصره في دار جيران فله منعه عن الصعود حتى يتخذ سيرة وان كان يقع في
سطحه فلا منعه **قال** ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له في وقت ضيل المدة حال جدها فاشترى
وبرهن على الشرا قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا يقبل ويعد يقبل لوجود المناقضة الوجه الاول
لانه يدعى الشرا في الهبة وشهوده تشهدون له به قبلها وهذا ناقض لظاهر لا يمكن ان يوصى منها
وفي الوجه الثاني يمكن ان الشرا وجد بعد الوقت الذي يدعى فيه الهبة فلا يكون ناقضا ولو لم يعلم جدي الهبة

ق

اولا ولا يملك في الثاني ايضا وجدا لنا قرض له ندعي شر املاكه لانه اذا ملكه في وقت الحاجة فلا يملك
 ان يملكه بالشر او ذلك لاننا نقول لما جحد الهبة واقعه بالترك انفسنا الهبة اذ جمع العهود سفيح
 بالحدود اذا واهمه صاحبه بالترك غير الناح فانه لا يقبل الفسخ فلا يحون مناقضا ولو لم يتركها نارحنا
 او دلنا لحدنا ما حق ان يقبل منه لانه التوفيق ممل بان يجعل الشر انما جحد او مثله لو ادعى ان في
 مدركه لانه اشترها من ابنه في حياته وصحة وصاحبها لندع عن فائمة الدعة وحلف ذوله
 فاقام المدعي دعة انه ورثها من ابنه فقبل لا مكان التوفيق على ما ساء ولو ادعى لارث من ابنه او لثم
 ادعى الشر امته لا يقبل لعدم امكان التوفيق وهذا بين ان المناقضا انما يمنع صحة الادعى اذا لم يمل
 التوفيق وقبل لا بد من دعوى التوفيق من المدعي ولا لا يوفيق وقبل التوفيق من غيره دعواه فاس
 وعدم التوفيق بدون دعواه استحسن **قال** ومن قال لا خير انما اشترت مني من الامة فاجز طلبا مع
 ان تطاها ان ترك الخصومة لان المشتري لما جحد الشرا كان ذلك فتحا منه اذ المجهود كتابة عن الفسخ لان
 الفسخ دفع العود من اصله كان بينهما مناسبة فجاء الاستفان فخان فخان من جهة فاداسا عده
 الباع بترك الخصومة ثم الفسخ فخله وظها له ان ردها على صاحبه بالعب ان وجدها عبادة فمأخذ ذلك
 لتام الفسخ بالرضا حتى اذا اقام المشتري هذه الدعة انه اشترها منه لا يقبل منه وفي الهبة
 اذ اعزم على ترك الخصومة قبل علف المشتري له ان ردها على باعها لانه غير مضطر في فسخ البيع الثاني
 لاحتمال ان سئل عند الحلف فاعبر بها جدي في حق ثالث والاشبه ان جحد هذا الفصل بعد القبض
 وانما قبل القبض فبني ان رده عليه مطلقا لانه فسخ من كل وجه في غير العتاد فلا يمكن حمله على البيع لان البيع
 لا يجوز بيعه قبل القبض وقد نناه من قبل **قال** المحر لا تلت بحجة الامم العزم مذهب جون فسخا **قلنا**
 عن لا يشبه بمجود العزم وانما تشبه بالعزم واليمن وبالعزم والفعل وهو الصترف في الجارية
 بالقل من موضع الخصومة الى منه او بالاستحرام او امسا كها من لان الصترف فيها لا حل
 الا بالفسخ فبان فسخا لالة اذ الفعل قد وجد لالة من قال لغزو اجرك من الدابة يوما لركمنا
 فخذها واستعملها كان ذلك قولا لانه دلالة لان لاخذ والاستعمال لا حل بدون القول
قال ومن اقر بقبض عشرة ثم ادعى انها زوف معناه اذا قال قبضت منه عشرة دراهم
 ثم ادعى انها زوف صدق سوا قال ذلك موصولا او مفصلا وهذا اذا ادعى انها بنهرجة والواهي
 انها ستوقه لا يصدق لان اسم الدراهم يقع على الجياد والزبوف والبنهرجة دون الستوقه ولهذا
 لو يجوز بالزبوف والبنهرجة جاز حتى في الصرف والسلم دون الستوقه والفسخ لا يحظر الجياد
 فيصدق في الناح قبض حجة مع مائة خلاف ما اذا اقر انه قبض الجياد او حقه او الثمن واستوفى
 حيث لا يصدق في دعواه الزبوف لانه مناقض لان الزبوف ضد الجياد وحقه في الجياد فبان
 الاقرار بقبض حقه مطلقا اقرا امته بقبض الجياد والاستعانة بعبان عن مضل الحق بوضف التام
 فكان عبان عن جفر حقه ايضا وخلاف ما اذا قبض المشتري بالبيع ثم ادعى العيب حيث جحد القول
 قول الباع لان البيع متعين في البيع فاذا قبضه فقبلا قربانه استوفى مضل عن حقه دلالة ثم يدعى
 العيب فذلك صار مناقضا فلا يقبل طامه خلاف ما عني فيه فان الدراهم لا تسبق وحقه

وهو الجياد بنهرجة
 ليس

ثابت في الدعة ولم يقر بقبض حقه وانما اقر بقبض الدراهم وهي منوعة فما لا قرار بقبضها لم يقر بقبض حقه
 ثم في قوله قبضت دراهم جحد الا يصدق في دعواه الزبوف مطلقا سوا بان موصولا او مفصلا وفيما اذا اقر
 انه قبض الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى انه كان زبوا فاسطر فان قال موصولا لا يصدق وهو المراد عما
 ذكرناه وان كان موصولا صدق وقال في الهبة لو اقر بقبض حقه ثم قال انها ستوقه او وصا من قصد
 موصولا لا يصدق قال ذكره شيخ الاسلام ثم الزبوف ما زوفه بيت المال والبنهرجة ما زوفه الجاه
 والستوقه ما غلب عليها الفرض وقبل الزبوف في المعسرة والبنهرجة في التي يصرب في غيره ان السلطان
 والستوقه صفر مموه وعن الرخي الستوقه عندهم ما بان عليه الصنف والنحاس هو الغالب **قال**
 ومن قال لا خير لك على الف فده ثم صدقه فلا شيء عليه يعني اذا اقر بغيره بالف فده المقل بان قال ما كان
 لي عليك شي او قال له ذلك او قللان ثم صدقه فقال بان كان عليك في حياته او دعة فلا شيء على المقر لان
 الاقرار هو الاول وفدا ريد بردد المقر له والثاني دعوى فلا بد من الجحود او قصد من الخصم خلاف ما اذا
 قال اشترت وانكر حيث جحد ان صدقه لان جحد المقر له لا يصدق بالبيع كما لا يصدق بالفسخ لان
 العقد جحدما جحد على طحا له معمله في الصدق ما المقر له فيمنع بردد الاقرار فادع خلاف ما اذا اقر
 بنسب عبد لغيره هذه المقر له حيث لا يرد من له عند في حقه حتى اذا ادعاه المقر لنفسه لا يصح لان
 الاقرار بالنسب اقرار بما لا يحتمل الا بطلان فلا يرد من له عند في حقه حتى اذا ادعاه المقر لنفسه لا يصح لان
 رده لا يرد لانه بالقبول قد تم وهذا القول لعدم وجه لك فذلك فريده لا يرد لان هبة العبد
 من نفسه اعتاق وهو لا يرد بالرد ولو اقر بشي لاشان بالدين وغيره فصدق ثم رجع المقر عن اقرار
 لا يقبل ولو اذ جحد المقر له لا يحلف عند في حقه ومحمد لان اقرار حقه عليه كالشهادة ولا يرد دعواه
 من اربعة فصدا ونظر ما لو قال لرس على فلان شي ثم ادعى ان له عليه فسا وادع حلفه لا
 حلف وعنده ابو يوسف اذا ادعى انه اقربا جاد او اذ جحد المقر له حلف لجزا فادع بالاستشهاد على
 الاستا قبل حقه حقا عن امتناع الاخر عن التسلم **قال** رحمة الله ومن ادعى على اخر ما لا فقال بما
 بان ذلك على شي قط فبرهن المدعي على الف وهو برهن على العضا او الاقرار اي ادعى رجل على رجل الف درهم
 فقال المدعي عليه ما بان لك على شي قط فاقام المدعي الدعة ان له عليه الف درهم واقام المدعي عليه
 الدعة انه قضاء او ابراه المدعي عنه بقبض دعة المدعي عليه وقال ذفر لا يقبل لان القضاء لا يبرهن جحد
 الوجوب وقد انكره ملون مناقضا **ولنا** ان التوفيق ممل لان غير الحق قد يقضي ويرامنه الامر انه
 لو ادعى فقال قضى ما طل وقد صالح على شي مثبت ظاهرا ثم يقضي لاري انه لو ادعى العضا ص على شخص
 فاجر فاقام المدعي الدعة واقام المدعي عليه الدعة على العنوا والصلح عنه على مال بقبضه وكذا لو
 جرى مثله لك في دعوى الروي بصلح هذا وهذا لو قال لرس على فلان التوفيق فله اظهر لانه لا مال
قال ولو زاد ولا اعرفك لا يولد ذفر الهبة على ما ذكر بان قال ما بان لك على شي قط ولا اعرفك
 لا يقبل دعة المدعي عليه على العضا او الاقرار التوفيق من قوله لانه لا يجوز بين الشري معااملة مردفع
 واخذوا قضا بلا معرفة احدهما صاحبه وذلك الدورى انه يقبل ايضا لان المحصب من الرجال والمحدث
 مردودى الشفيع على نايه فيما من بعض وطرا به بارضا به بالدفع الله ولا يعرفه فاملن التوفيق بهذا الطريق وقال

ق

وفي النفاة على هذا قالوا لو كان المدعي عليه من ثوب لا أعمال فسفه لا يقبل منه وفي الثاني قبل يقبل
السنة على الأبر في هذا الفصل ما وافق الروايات وقالوا فمن قال لم ادفع ثم قال دعته الله لا يقبل قوله
للسا قفل لا اذا ادعى اقرا المدعي بذلك فقبل منه لاننا لما مضى لا يمنع صحة الاقرا **قال** ومن ادعى
على اخراثة بائة الله فقال لم ابها منك قط فبرهن على الشر افوجد بها عينا فبرهن بها مع انه يرى الله
من كل عيب لم يقبل اي وجه المشتري بها عينا فبرهن بها عليه فاقام البائع الدية ابراه من كل عيب بها
لا يقبل منه البائع وعن ابي يوسف يقبل لان النوفق يمكن بان لم يبعها هو وانما باعها منه وحده وابرأه عن
العيب فلو كان صادقا بذلك وتطهره ما ذرة ابو يوسف انه لو ادعى الشر من نفسه وهو مكر فاقام المدعي
الدية على الشر منه واقام المثل الدية انه قد ردت المبيع على يقبل منه لما ذكرنا من الثاني ولو قول اخذه
منى منته فاذن ثم استلقه منه فاقال في وجه الظاهر ان شرائط البراءة صهر العبد من مضافا وصف
السلامة الى غيره فمعنى وجود العبد اذا الصفة بدون الموصوف لا يتصور وقد انكر فلو كان مضافا علة
ما تقدم من مسألة الدين لاننا لما قلنا قد مضى على ما مر **قال** وبطلان الصك بان شأ الله اي بطلان
الشر والاقرا اذا اختلف في احرار او شأ الله حتى يبطل الشر والاقرا بذلك ولا يلزمه شي لان الاستسقاء
يبطل على ما عرف في موضوعه ولو ثبت في اخرا الصك من تمام بهذا الحق فهو وحلي ان شأ الله او كتب فادرك
فعلى فلان خلاصه بطلان الصك حله عند اي حصة حتى يبطل الاقرا والشر وقال لا يصرف الى ما لماله هو
الاخر فبطلان ضمان الدرك والنوخل وبقي الدين على حاله اذا الاصل في الحمل لا يسفلا والصك
ثبت للاستسقاء ولو انصرف الى الجرك كان مبطلا له فيكون صدقا فصدقه منصرف الى ما لماله ضرره
الامر ان لم يكتب كتابا الى من اخراجه او وكلايه وقال في اخره ففعل هذا اذا ان شأ الله منصرف
الى ما لماله حتى لا يبطل الجواب فله هذا يداؤه ان الجمل حتى واحدهم العطف منصرف الى الجمل في الظاهر
المعطوفة بعضها على بعض قبل قوله عده حر وامن انه طالق وعده المستى لا تمت الله ان شأ الله وما ذكراه
من العادة انما جرى بان ترك فرجه او حبس على حد فلو فعل هذا ذلك انصرف الى ما لماله ولا
يبطل الشر ولا الاقرا لان العرجة كالمسكوت حالة المنظر ولا الاستسقاء انما حجب في حب الرسالة
للمرك عادة لا لا يبطل ولهذا لا يبطل فيه ما لماله ايضا وفي الصك يبطل بالاجماع ثم انما ذكرك
في الجواب لان العادة جرت منهم ان حجب في سفلي الصك من قام بهذا الحق هو وحلي ما فيه اي حيل
بالخطونه باثبات ما فيه من الحق وقاد من الجاية ان حجب به رضا الخصم بالنوخل لان النوخل الخصومة
لا يجوز الا برضا الخصم عند اي حصة ورحمة الله وهذا لان فوخل المجهول وان كان لا يجوز للخصم
به حجه لان المبيع لحق الخصم فاذا رضى ففعل سقط حقه والاسبقاط يجوز وان كان مجهولا فلا قوة
الى المزاج ثم لو حل من منا وحلي لا ينفذ على قوله ايضا وانما بعد على قول ان لو قيل فان عند اي حصة
لما لم يحل المجهول لاسد الرضا به وعند ان لم يحل يجوز مفعلا **قال** وان مات ذمي فعالت
زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالت قول لم وقال ذفر القول قولها لان الاخلا
حادث ولا اصل في الحوادث ان يصا الى اقربا وقائه واقرب او قائه ما بعد الموت فبضا فله حلتنا
سببا لحرمان نابت في الحال فثبت ففما مضى حكما للحال كما في جريان ما الطاحونة وهذا الظاهر

فعله

لغيره الدفع وما ذكروه هو غير الاستسقاء والظاهر لا يصح للاستسقاء ويصلح للدفع ولومات مسلم
ونجته نصرته تحت مسئلة مدموته ففالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد فالت قول للورثة
انما ولا علة الحال لان الظاهر لا يصح للاستسقاء ومنعصود هذا ذلك واما الورثة فتراد بهم الدفع ه
ولشبههم ظاهرا لحدوث ايضا في ماله ان الظاهر لا يصح للاستسقاء وهي تدعى بالاستسقاء
في المسلمين ويصلح للدفع وهم مدعون به الدفع فخان القول قولهم في المسلمين ويصلح للدفع وهم مدعون
به الدفع فخان القول قولهم في المسلمين ولا رد على هذا مما ذكرنا على سبيل المعنى منقما اذا كان في يد
رجل عند فقال دخل ففالت عده وهو في ملك البائع وقال المشتري فقائه وهو في ملكي كان القول
للمشتري ففما ذكروه منه فاستحق الظاهر لاننا نقول لا يجوز ان يكون العبد لرجل واورثه لغيره ففالت
استحقته هو لا بمجرد الظهور ومنه ما اذا اختلفت والمساخر في جريان ما الطاحونة وحكم الحال
وكان جازيا في الحال فستحق الاجرة بهذا الظاهر لاننا نقول انما لا يصح الظاهر اذا لم يثبت الاستسقاء
موجود في الحال وانما اذا كان السبب موجودا يثبت فيستحق به ففما سبب الاستسقاء وهو عقد
الاجارة موجود في الحال وكذا في المسئلة الاولى السبب وهو ملك الرقبة موجود في الحال خلافا
لزوجته في مسئلة المهرات فانها ليست بموجودة في الحال ومنه ان المرأة اذا ادعت ان زوجها ابانها
في المرض وصار فافترت وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا ريث كان القول قولها ففرت بان الظاهر
يضاف الى اقرب او قائه لاننا نقول انما ريث لانها غير المانع وهو الطلاق في الصحة والاصل مدمه
قال وان قال المودع هذا ان مودعي لا وارث له غيره دفع المالا اليه يعني اذا مات رجل وله مال
عده رجل وقد فقه فقال المستدع هذا ان الميت لا وارث له غيره فانه يجب عليه دفع المالا لله لا لاقرا
بان ما في من ملك الوارث خلافا عن الميت فصارت كما اذا اقرت ملك المورث وهو حي صالحة خلاف ما
اذا اقر لرجل انه وكل المودع بالفضل وانه اشتراه منه حيث لا يومر بالدفع اليه لان فيه حق المودع في
الدين بازا لثما عن من لان المودع جبر المالك فلا يقبل اقرا عليه ولا كذلك ففتموته علة في الدين
اذا اقرت وكذا الجواب مضمون حيث يومر بالدفع اليه لانه اقرت بالصحة اذا الدين يقضى بانها لها
فيومر بالدفع اليه ولو دفع الى الوكيل في المودع قال علا الدين ليس له ان يسترد من الوكيل لانه ساع في
مضى ما اوجبه وكان ينبغي له ان يسترد لان اقرا ليس بحجة في حق المودع والحفظ واجب عليه فلو
بالدفع متدينا ولهذا يضمن اذا ارجا المودع وانكر النوخل ولو لم يسلم الى الوكيل حتى ضاعت عده قال في
النهاية قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن لانه في رده وحل والمنع من حله كما لمع منه واختلف
في اللقطة اذا اقر الملقط العاقل ان لم يومر بالدفع ولو ادعى انه وصى الميت فصدقه مودع الميت
او وصيه لا يومر بالدفع اليه **قال** وان قال لا خير هذا الله ايضا ولا ربه الاول قضى الاول
يعني قال مودع الميت لرجل اخر هذا ما اقر الاول هذا ايضا الله ولا ربه الاول قضى بالمال لان
الاول لان اقرا قد مضى وانقطع من عن مال وان قال لا خير فلو كان هذا اقرا على الغير فلا يصح كما اذا
كان الاول انما معروفه علة اقرا الاول حيث قبله لم من حبه **فان قيل** ينبغي ان يضمن المودع
هذا للمرك الثاني كما قلنا في مودع القاضي الموزول اذا ابدى الاقرا عا في من لا يشان ثم اقرا بان القاضي

الحال

المعزول سله اليه فانه يصير للقاضي على ما مر من قبل **قلت** هنا ايضا يصير نصيبه اذا دفع الى المقره
 الاول فغيرضا القاضي في ذمة في النهاية **قال** ميراث قسم بين الغر ما لا يجل منهم ولا من وارث
 وبما شئ احتياط بقضاء القضاة وهو ظلم وهذا عند ابي حنيفة وقالوا ياخذوا الفضل منهم والخلاف فيما اذنت
 الدين والارث بالسفاهة ولم يعزل اليهود لا تعلم له وارثا غيركم لا يوجد منهم هل بالانفاق ومصل ما
 قسم من الزمة بقولهم وما لا تقسم وما يحتاج فيه الى اقامة البينة على عذر الورثة وما لا يحتاج فيه وما فيه
 من الخلاف وما لا خلاف فيه من ذلك يرد في باب البينة ان شاء الله تعالى لهما ان القاضي ناظر للعب ويحمل
 ان يحول له وارث او غير ما غاب بل هو الظاهر لان الموت يات حنة فحفاظ بالبقاء كما اذا دفع اللقطة او
 الابن الى صاحبه او اعطى امرأة الغائب البعثة من مال زوجها ولا يجر حنة وجه الله ان يحول الحاضر ثابت
 قطعا او ظاهرا فلا يوجد لاجل الموهوم الى ان يحول الفضل كما اذا امنت الشرا من موهوم او امنت الدين على
 الغير حتى يبع في ذمته وبما لان القاضي ما مر من مظاهر عند لا يطلب ما لم يظهر فلا يجوز تأخير اوائته لو
 لم يجد كذا اكان منع حقه وان الموقوف له مجهول فصا وما اذا وكل احد الغر ما علا في البعثة لاجل الزوج
 ثابت وهو معلوم والابن واللقطة على الخلاف في الاصح ان كان الدفع اليه باقامة البينة لانه لما اثبت
 ذمته حرم تأخير حقه ولا ذلك الدفع من العلامة لان الدفع اليه في هذه الحالة غير واجب فلهذا يجوز منه
 فكذا تأخير اوائته عدم الاستحقاق علافا لا يثبت بالبينة لان الدفع مستحق فيه ولا يدفع اليه حتى يطلب على
 طنبه انه لا وارث له غيرهم ولا غريم بالانفاق ولو كان التأخير ظاهرا لما فعل ذلك لانما يقول لا يجوز للقاضي
 منع حق المستحق لما معنى اخر فظهر ان نفسا شرعا لاجل موهوم غير ظاهر ثابت الا ترى ان الوهم
 موجود وان قال اليهود لا تعلم له وارثا اخر ولو كان لاجل الوهم يحمل لوجب المكمل فيه خلاف الثلوم
 فانه في الثلوم عتاط لنفسه يطلب علم زائد بانفا الشريك المستحق مئة مقدار الامكان ومثله خامس
 الا ترى ان القاضي يطلب من اليهود ان يقولوا لا وارث له غيره وهو ليس بشهادة لان الشهادة على
 النبي لا يجوز ولانه راد به ظاهرا البينة العلب فكذا الثلوم وقدر مده مفوض الى القاضي وقدر
 الظاهر بالحول **وقوله** وهو ظلم اي ميل عن صواب السبيل وفيه دليل على ان الجهل لا يخل في نصيب
 وعلى ان با حنيفة يرى من الاعتزال لا يظنه البعض بسبب ما نقل عنه انه قال لا يوسف من خالده
 الممتني كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد قلنا معناه كل مجتهد مصيب بالاجتهاد اذ هو المأمور به
 وهو حجة في حق عمله حتى يحل نصيبه ولا يجوز له العدول عنه وان اخطأ الحق الذي هو عند الله تعالى فلو ان
 كانه اصاب الحق **قال** ولو ادعى اذ ارثنا لنفسه ولا خلاف له فاب وبرز عليه اخذ نصف المدي في حفظ
 يعني اخذ النصف الذي هو نصيب الحاضر وترك نصيب الغائب في ذمة المدعي ولا يستوفى من ذمة المد
 حصل وبما عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ان كان الذي في ذمة جاحدا اخذ منه وجعل في ذمة المدعي ان
 لم يجد ترك في ذمة لان الجاحد عاين فلا يترك في ذمة الا لو من من الجحود ثانيا والقاضي يصيب ناظر
 للغيب وليس في تركه في ذمة من لظن شي لان البينة لا توجد في كل مرة ولا كل قاضي يترك هذا من الاجاز
 منه ووضعها في ذمة المدعي ولانه يخاف ان يتصرف فيه لان من يدعي ان الشيء له وهو في ذمة لا يمنع من
 التصرف فيه عند لان او غير عدل خلاف ما اذا كان مقررا لان النظر في تركه في ذمة متعين ولا يجر حنة

بضم
 مع
 لا يجوز
 لا يجوز
 لا يجوز
 لا يجوز

ان الحاضر ليس خصم عن الغائب في استيفاء نصيبه والقاضي ان معرض لوداع الناس ولا غير هاجني
 ياخذها من ايدي من هي عنده فصا ونظير ما لو عرف القاضي مالا لا ضمان ثم رآه في يد غيره فانه لا يأخذ
 منه ولا يشعر له ما لم يحضر خصمه فكذا اير او هذا لان العضا وقع ثلث مقصودا ولهذا يعني على ذي اليد
 جل الدار يحضرون البعض من الورثة وبعضهم ينادون به وسفد فيه وصاياه وصاحب اليد مختار الملت وتحتل
 ذلك فلا يفسد من جاز اذا كان مقررا وحجود فدار وقع نقضا للقاضي فالظاهر انه لا يضر به ولا يمكنه
 الجحود بعد ذلك لان الحامد له معلومة له والقاضي وسجدة في خريطة القاضي ولا يقال يحمل ان يموت
 القاضي يعود الى الاثر لانما نقول موت القاضي واليهود الذين قالوا القضاء والدين شهدوا باصل
 الحق او فسناهم من اند وما حوون فلا يبرون فان كانت الدعوى في المنقول فقد قل لا يترك النصف الذي هو
 للقاب بالاحاق بل يترع منه ويدفع الى عدل يحفظه لخاصته الى الحفظ خلافا للعقد لانه محض نصيبه
 ولهذا ملك الوصي مع المنقول على الغير الغائب لان له ولاية الحفظ عليه بالادب ذلك وكذا حكم وصي الام
 والاخ والتم على الصغير فمما ورثه منهم لانهم ملوك حنطة على الصغير دون التصرف فيه وقصم فام مقام
 فملك ما يملونه وميل المنقول ايضا على الخلاف وقول ابي حنيفة فيه اظهر بمعنى انه مضمون عليه ولو
 اخذ ودفع الى امين القاضي كانا ثمانية فحان الترك ابر من الثوى وانما لا يوجد الفصل منه لان فيها افشاء
 خصوصية والقاضي يصيب لقطتها لا افشاءها واذا اخذ الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة ولا العضا لان احد
 الورثة لم يصيب خصما عن الميت فثبت الملك للميت ثم حوون لهم بطرق الميراث عنه وكذا يقوم الواحد مقامه
 فيما طلب له وانا ان او عتاف مقوم مقام ثمار الورثة في ذمة خلاف بغير الاستيفاء فانه عامل فيه لنفسه
 لا عن الميت فلا يقتل بآثاره ايضا لعدم الودع منهم ولعدم قيامهم فيه مقام الميت خلافا لابي حنيفة
 ثابت فيه عن الميت فماله وعليه فكون ثمانية ايضا في ضمنه وذكر في الجامع الكبير انما حوون نقضا على
 جميع الورثة اذ كان المدعي في الدار الحاضرة ولو كان البعض في ذمة سفد بطرق لان دعوى العن لا
 موجه الا على ذمة المدعي فلا حوون خصما عنهم الا في قدر ما في ذمة خلاف ما اذا كان المدعي على الميت وناحت
 بمصيب فيه بعض الورثة خصما عن الجمل مطلقا **قال** ومن قال مالي او ما املك في المساكين صدقة
 فهو على مال الرزكاة ولو اوصى بثلث ماله فهو على كل شيء والقياس ان حوون كالوصية فلهذا الصدقات
 بالحل وبما قاله في ذمة الله لان اسم المال من اول الحل قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم بالباطل حبة
 لا سقسان ان اجاب العبد مصرا بواجب الله تعالى ومطلق المال في باب الصدقات بايجاب الله منصرف
 الى بعض جماع قوله تعالى وفي اموالهم حق معلوم وقوله خذ من اموالهم فكذا انما وجبه العبد على نفسه
 خلافا لوصية لانها اخت الميراث والارث جري في جميع الاموال فكذا في ولا الهادة ان الانسان
 لم يترك الصدقة من فصول ماله وهو مال الزكاة حال حياته وجميع المال حال وفاته ويدخل في جنس
 ما يجب فيه الزكاة ونحو السوايم والنفدان وعروض النجان سواء المقت نصبا او لم يبلغ قدر النصيب
 وسواها من عليه من مستغرق او لم يحل عليه من لان المصير جلي ما يجب فيه الزكاة لا قدرها ولا شرطها
 ولم يخل فيه الا ارضى العشرة عند يوسف رحمه الله لا يفسد سببا لصدقة في الارض ان مصرفه نصيب
 الزكاة فان حقة الصدقة فلهذا راحة وعند محمد رحمه الله لا يدخل في سبب المونة ولهذا يجب

فان من الصبي والمجانبي وفي ارض لا مال لها لا وقاف فانت جهة المونة راحة غيره وذو في الدنيا
قول اوجبه مع قول محمد قال ذره التمر في ماله ولا يدخل الارض لراحة لانها بحضرت مونه ولا يدخل
الرفق للخدمة ولا الحقار وانما لما نزل ونيابا بدله وسلاح الاستعمال ويحذر من ان يؤول
الزكاة لما ذكرنا ومن مشايخنا من قال في قوله ما املك او جميع ما املك في المسائل صدقه يجب عليه ان
يصدق بجميع ما املك قساشا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله ما لي صدقة او جميع ما لي
صدقة لان الملك اعم من المال لا يرى الملك يملك على المال وعلى غيره يقال ملك الناح وسلك القصاص
وملك المصلحة والمال لا يطلق على ما ليس مال فاذا كان لفظ الملك اعم ساول جميع ما يصدق به كما لو ان
عليه بان قال كل مال الملك صدق مما يصدق به فهو صدقة والصحيح هو الاول لانها استعمال لان استعمال
واحد فيكون النص الوارد في جرد ما ورد في الاخر فكيف فيه القياس والاستحسان كما في المال
ولان الانسان عادة لا يملك التصديق بالفاضل على الحاجة فتصرف فيها الى جسد ما يجب فيه الزكاة ثم
اذ لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب بمسك من ذلك قدر قوته فاذا اصاب شيئا صدق صدقة
مسلما مسك لا رجاحة مقدمة ولو لم يمسك قدر حاجته لكانت من سابعه وليس من الجدة
ان يصدق بما عنده ثم صدقت من سابعه ولم يمسك في المستوط قدر ما يمسك لان ذلك محل باخلا
العيال وباحلاف ما يجد له من التخصيل في بعض اهل الحرف يحصل لهم كل يوم وبعضهم كل سنة او ايام
وبعضهم اكثر وبعضهم اقل ولذا اهل التجار واهل الزرع يجردون في كل سنة واهل العلة في كل شهر
عادة وهم الذين لهم دور وروائح وحنان يوصون بها فمسك اهل كل صفة ودر ما حقه الى ان
يجرد له ما صله **قال** ومن اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي خلاف الوكيل حتى لو باع الوصية
شيئا من الزكاة قبل العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل مال الموكل قبل العلم بالوكالة ثم علم بحز
وعمر اي يوسف انه لا يجوز في الوصية ايضا حتى يعلم لان كل واحد منهما امانة الا ان احدهما في حالة
الحياة والاخر بعد الموت وجب الاول ان الوصية خلافه لانه تصرف هذا بقطع ولاية الوصية
فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث وبنوت الملك له والولاية لا يرى ان بابا الصغير لو مات وباع
للمرأته من غير علم بموته جاز فكذا هذا اما الوكالة فان كانت ولاية التصرف في ماله وليس باستيفان
ولاية الموكل فلا يصح بلا علم من حيث له الولاية فانما الولاية باثبات الملك بالبيع ولان الموكل قادر على
تصرف نفسه فلا يفتقر الى النظر فلا حاجة الى ثباته بدون العلم خلاف الميت والاذن بالتجارة للميت
والصغير بمنزلة الوكالة فلا يثبت لاهل العلم ولا يجوز تصرف المأذون له فيه لان الاذن مأخوذ من
الاذن وهو الاعلام فلا يتصور بدون العلم **قال** ومن علم بالوكالة صح تصرفه اي اذا وطل رجلا
وهو لا يعلم فاعلم واحد من الناس مكانه فلا يجوز تصرفه سوا غيره كذلك وغير ذلك
صغيرا وجبر لانه من المعاملات وليس فيه الزام وانما فيه الاطلاق فلا يشترط فيه العدة كسائر
المعاملات ولذا لا يشترط فيه الحرمة ولا الاسلام وبخاصة انه من المعاملات فلا يشترط فيه الاقامة
قال ولا يثبت عزله الا بعد اوستودن كالاخبار للسيد بجانية عبده والتفويض والبرر المشتمل
الذي لم يهاجر فعلى لا يثبت عزله عن الوكالة الا بعد عدل واحد او اثنين غير عدل الى اخره وبما عدا

الزكاة

اي حصة وغالا لا يشترط في المخيرين الاشياء الا التميز لا ينافي من المعاملات فصاذا بالاختيار والنزول على
ما جئنا ولا في حصة ان يميز الاشياء الزا من وجه فليشترط فيه احد شرطى الشهادة اما العدة او العدة
بيان الزام ان الوكيل لزمه التميز على قدر ان يتصرف ولا لزمه شي على قدر عدم التصرف ولذا التفتيح
لزمه سقوط الشفعة على قدر يملكه وعلى قدر الطلب لزمه شي وهذا البطلان على قدر السلوك لزمه
الناج وعلى قدر الرضا لزمه وهذا السداد على قدر التصرف فيه بالعق و غيره لزمه الارض وعلى قدر
عدم التصرف لزمه ففي كل موضع لزمه من كل وجه ويشترط فيه العدة والعدة كما في المنازعات
هذا الحام وفيما لا لزمه من كل وجه لا يشترط فيه العدة ولا العدة فاذا كان فيه الزام من وجه دون
وجه فليشترط فيه احدهما وقد عرفت في الناح واما المسلم الذي اسلم في دار الحرب ولم يهاجر منها فالاصح
انه يعامل فيه خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام بحرية لان المخير رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقوله عليه السلام الا تبيعوا الحرب وفي الرسول لا يشترط فيه العدة كالبكر اذا اخبرها الوكيل بالزوج
وبهذا الخلاف فيما اذا عزله الموكل ولغوه اما اذا لم يسلقه فهو على وكالته حتى يلقاه بالاجماع لان في العتق
معبر بنواهي الشرع فيما لا تحت اليد في الشرع هذا الاطلاق قبل المباح الى المظن حتى لا يحرم عليه قبله
فقد انهي العتق وهذا في العزل القسدي واما اذا كان حيا فعتق وسعزل قبل العلم به وذلك مل من
الموكل ويجوز له مطلقا **قال** ولو باع الفاضل وامنيه عبدا للفرمان واخذ المال فضايع واستحق العبد
لم يضمن اي ضاع عن العبد في يد بايع وهو الفاضل وامنيه لم يضمن الفاضل ولا امينه للمشتري لان
امنه الفاضل قائم مقام الفاضل والفاضل قائم مقام الخليفة وكل واحد منهم لزمه الضمان لانه لو
لزمه الضمان لم يضره واعز قول الامانة كذا لزمهم الضمان وبطلت مصالح المسلمين وكذا الوقف
المن وضاع في يد هالك العبد قبل التسليم الى المشتري لا يضمن الفاضل ولا امينه العتق ما ذكرنا
قال ويجوز للمشتري على الفرمان ان البيع واقع لهم فلو ان عتقه بغيره عند جفلة على العاقدة كسائر
بجمل العتق على الموكل اذا عتق رجلا على الموكل بان كان الوكيل عتقا او صبيا بحجور اعلمه لان العتق وقع
له **قال** وانما مرا الفاضل الوصي ليعه له فاسمى او مات قبل القبض وضاع المال رجوع
المشتري على الوصي لان الوصي هو العاقدة بناية عن الميت فرجع الحق والى الوكيل اذا وطل حال حياته
وبهذا اذا كان الميت او وصي الوكيل فظاهر وكذا اذا نصبة الفاضل لانا لقاضي انما نصبة بلون قائما
مقام الميت لا يكون قائما مقام الفاضل فصاذا حرم الوصي الميت **قال** وهو على الفرمان اي رجوع
الوصي على الفرمان لانه حامل لغيره ومن عمل لغيره عملا ولحقه بسببه ضمان رجوعه على من يقع له
العمل ولو ظهر للميت بعد ذلك مال رجوع الغرم فيه بدنه لان دونه لم يصل اليه فرجع بما ضمن
للميت او للمشتري في المسئلة الاولى وهو ما اذا كان بايع هو الفاضل وامنيه لانه نصي ذلك
وهو مضطرفه وقل لا رجوع لان الضمان وجب عليه بفعله لان قبض الوصي كقبضه والاول
اصح لما ذكرنا والوارث اذا بيع له كان بمنزلة الغرم لانه اذا لم يخرجه التركة من كان العاقدة عاملا
له فرجع عليه بما لحقه من العتق ان كان هو وصي الميت وان كانا لقاضي وامنيه هو العاقدة رجوع عليه
المشتري لما ذكرنا **قال** ولو قاض عدل قائم فضلت على هذا بالرحم او بالقطع او بالضرب فافعله

رسول

قال

وسلك فعله قد هنا كونه عدلاً وعالمًا في الجامع الصغير لم يقدر بهما وهو الظاهر وإنما يسعه
 فعله لأن طاعة أوامر الله تعالى وأطيعوا الرسول وأول الأمر منكم وفي صدره طاعة
 ولأنه أجبر على أمر ملك انشأه في الحال قبل قوله لخلوه عن التهمة ولأنه لا يولي في موضع الإقرار
 واحد في لأعضار كها ولم يقبل قوله وحده لولي في مكان قاضيان فعلم بذلك أن قوله حجة أو شاهد
 بذلك مع القاضي يدل به أحد مشاعرهم أنه فساده الرقصة زماننا والنداء لا غير عمل ولا
 قبول خبر الواحد رتبة الإجماع عليهم السلام وغيرهم غير معصومين عن الذنب والغلط إلا في باب القاضي
 إلى القاضي ضرورة أحسن الحقوق لأن الخيانة في مثله فلو ما وقع وقال أبو منصور المازني رحمه الله
 أن كان عدلاً لما قبل قوله لا لعدم تيمم الحايه واحتمال الخطأ لأنه لو كان من من الميراث الرسول
 ولغيره من من الخطأ ظاهراً وإن كان عدلاً لا يستفسر لأن الجاهل قد يظن غير العدل ولا قال حشر
 بأن من شرطه مثل الحكم عدلاً وإنما لا بد من فباقي شرائطه عند البصر وجب تصديقه
 لأن عدله ممنوع عن الذنب وإن لم يحسن بأن داخل في شرائطه من صفات الشهادة أو التذلل في الإقرار
 وبحود لا قبل قوله وإن كان قاضياً فذلك لأن من جهة الاحتمال الخطأ أو الخيانة قال الله تعالى
 في بناء القاسم أن جازم فاسق بلياً فيبينوا والمصنف رحمه الله اختار هذا القول وإن لم يصدقه فلا مانع
 على القاضي لأن الممنوع من الخصم والقاضي ليس بخصم وإنما هو أمين ولو صار خصماً لما بعد قضاء **قال**
 وإن قال قاض على له حل أخذت منك الفاء ودفعته إلى زيد قضيت به عليك فقال الرجل أخذت منك طلماً
 فالقول للقاضي وكذا لو قال قضيت بقطع يدك في حق إذا كان المقطوع يد والمأخوذ منه ماله مقرر
 أنه فعله وهو قاض لأن المقتضى عليه لما أقر أنه فعله في حال قضاءه صانعة فاشهاد الظاهر
 للقاضي لأن فعل القاضي على سبيل اقتضائه لا يوجب عليه الضمان حال جعل القول قوله ولا يجب على القاضي
 في ذلك ممن لأنه ثبت أنه هل ذلك في حال قضاءه بصدقه ولا ممن على القاضي لما ذكرنا ولو أقر
 والقاطع بما أقر به القاضي لم يضمن أيضاً لأن قول القاضي حجة ودفعه صحيح فصار إقرار به كقوله
 معاً ولو زعم المقطوع يد أو المأخوذ منه ماله أنه لم يحن قاضياً بوجه وأما فعله للقول القائل
 أو بعد العزل كان القول للقاضي أيضاً لأنه استند إلى حاله معهودة مناهة الضمان فصار إذا
 قال طلقت أو عتقت أو أباحن أو أجنون أو الجنون كان معهوداً منه وقال شمس الأئمة السرخسي إذا زعم
 المدعي أن القاضي فعل ذلك بعد العزل كان القول قول المدعي لأن هذا الفعل حادث مضاف إلى
 أقرب أوقاته ومزاد على نار غاساً نقلاً لا يصدق إلا حجة لأن الأصل متى وقعت المنازعة في الأثبات
 يحكم الحال ما إذا اختلفا في جريان ما الطاحونه وهو لو فعله من الحال لا يجب عليه الضمان فلا يصدق
 في الاستناد إلى حاله مناهة الإجماع خلاف المسئلة الأولى لأنه ثبت الاستناد بصدقه فصار الصحيح
 هو الأول لما ذكرنا وهو اختيار الأئمة على المزدوي والصدور الشهداء جميعاً الله ونظيره إذا قال
 العبد لغيره هذا الحق فطعت بذلك وأنا عبد وقال المثل بل قطعها وأنت حر كان القول قول العبد
 وكذا لو قال المولى لغيره أعتقتك فطعت بذلك وأنا عبد وقيل في شمس دوام وأنت عبد فقال الحق أخذتها
 بعد الحق كان القول قول المولى ولذا لو كمل بالسبع إذا قال ممت وسلمت بل العزل وقال المولى بعد العزل

هذا قول القاضي في الاستناد إلى حاله معهوداً منه

مجم

لأن القول المولى أن كان المجمع مستهلاً وإن كان قائماً فالقول قول المولى لأنه أقر بما لا يملك إلا أن
 مصر مدعياً وهذا في مسألة الغلة لا يصدق في الغلة العامة لأنه أقرب بالأخذ وبالإضافة مدعي علم التملك
 ولو أقر القاطع والآخر في هذا الفصل بما أقر به القاضي فضمنان لأنهما أقر به الضمان وقول القاضي
 مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في بطلان سبب ضمان على غيره خلافاً لأول لأنه ثبت فعله في قضاءه
 بالنقض **وقال قيل** قد وجد الاستناد منها من الضمان إلى حاله معهودة مناهة الضمان فوجب أيضاً
 أيضاً للقاضي **قلنا** إن من جهة قارضتها ما هو أقوى منها بعضي وجوب الضمان وهو الآخر أن سبب
 الضمان لأن من قطعة لولا أن أقر بمر حجة قطعية على نفسه وما ذكرنا من قضاء القاضي في حقهما
 حجة ظاهرة لا قطعية والظاهر لا يعارض القطعي وكان ينبغي أن يحسن في حق القاضي كذلك وجب عليه
 الضمان لأن لو أوجبنا عليه الضمان لا يمنع الناس عن بطلان الضمان جزاء الضمان بعد العزل فترك
 لذلك ولو كان المولى في يد الأخذ قائماً وقد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذ منه الماله صدق القاضي في
 أنه فعله في قضاءه أو ادعى أنه فعله في غير قضاءه لو خذ منه لأنه أقر أن البذل كان له فلا يصدق في دعوى
 ملكه إلا حجة وقول المولى ليس بحجة فيه وهو نظير مسألة الغلة على ما بينا ومن نظير بين المسائل ماله
 قال لو صدق ما بلغ الدم اعنت عليه فذاً من الماله وأخر المذهب ذلك كان القول قول المولى استند إلى حاله
 مناهة الضمان وأورد في النهاية على المسائل المتقدمة ما إذا اعنت المولى أمته ثم قال لها فطعت بذلك
 وأنت أمي فطاعت أمي قطعها وأنا حر كان القول قولها وكذا في كل شيء آخر عتقت عتدي خذته وأنت
 مع أنه منكر للضمان باستناد الفعل إلى حاله مناهة له فاجاب بالفرق بينهما من حيث أن المولى اختار
 بأخيه ما له أو على التملك لنفسه فيصدق في إفراق ولا يصدق في دعواه التملك له وهذا لو قال له حل
 أعتقتك فذلك ما اخترت لأن من ضمن المقر وهذا الفرق غير مخلص والله أعلم

كتاب الشهادة

قال في اختار عن مشايخه وعلمان لا عن تخمين وحسان هذا في اللغة فلهذا قالوا أنها مستندة إلى الشهادة
 التي ينبغي عن الحائنة وسعى لاداً شهادة إطلاقاً لا اسم السبب على السبب وقيل هو مشتقة من الشهور
 بمعنى الحضور لأن الشاهد يحضر القاضي ويجلس الواحدة وهي في اصطلاح أهل الشريعة عبارة عن إيجاب
 بصدق مشروط فيه مجلس القضاء ولفظة الشهادة مشروطاً بالفعل الكامل والضيقة والولاية والمدعي على
 المصير من المدعي والمدعي عليه وتركها لفظ الشهاد بمعنى الجرد ونال القسم وحكم وجوب الحكم على القاضي مما
 يضمنه الشهادة والناس يراى أن يكون الشهادة حجة ملزمة لأنه خبر محتمل للصدق والكذب ولكن
 ترك ذلك بالضرورة والإجماع **قال** ولزم بكل ما المدعي أي لزم أدلة الشهادة ولا يصح كتمانها إذا طلبت
 المدعي لقوله تعالى ولا يات الشهادة إذا عدا وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن كتمها فإنه أثم قلبه
 وهذا وإن كان فصلاً عن الآيات والبرهان لكن الذي هو الأمر بصدقه إذا كان له ضد واحد لا
 الاستناد إلى الآيات لا استعماله فإن أدلة الشهادة فربما قطعاً كقرينة الاتهام على الضمان فصار
 كالأمر به بل لا وهذا استناد إلى الآلة التي وقع بها الفعل وهي القلب لأن استناد الفعل إلى حله أقوى
 من استناده إلى كونه وقوله أبصرته يعني أكر من قولهم أبصرته واستناده إلى شرف الجوارح دليل

على انه اعظم الجرائم بعد الكفر بالله تعالى ثم انما ياتى اذا علم ان الفاضل يقبل شهادته وعن عليه الادوات
 علم ان الفاضل لا يقبل شهادته او كذا فاجاعة فادى غيره ممن يقبل شهادته فقبلت قالوا لا ياتى وان
 ادى غيره ولم يقبل شهادته ياتى من لم يود اذا كان ممن يقبل شهادته لا ياتى شهادته يودى لا يقبل من الحقوق
 هذا اذا كان موضع الشاهد قريباً من موضع الفاضل وان كان بعد البحث لا يمكنه ان يودى الى الفاضل اذ
 الشهادة وترجع الى اهلها في يومه ذلك لا ياتى لانه لم يسمع الضرب بذلك وقال تعالى ولا تضار كاتب ولا شاهد
 ثم ان كان الشاهد شجاعاً لا يفر من المضي لا يهرب الحاكم وليس له شيء للردوب فوجه المدعى من غيره قالوا
 لا ياتى به ويقبل شهادته لانه من ياتى بالادام للشهود وقد قال عليه السلام لا ياتى بالشهود وان كان يفر
 ووجه المدعى من غيره قالوا لا يقبل **قال** وسرهما في الحدود احب لقوله عليه السلام لا ياتى بالشهود عند
 لو سترته يترك لان خبر ذلك وهذا الحديث ولفظ المحققين يدل على انه محرم من السر والاطهار ولكن
 السر افضل لما ذكرنا ولقوله عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من
 للفقهاء المقر للدر عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة ظاهرة على ان السر افضل وان ساء الظاهر
 لان فيه حسنة ايضا لان فيه ازالة الفتنة او بقليله فان حسناً ولا يلزم على هذا قوله تعالى ان الذين
 يحبون ان تشيع الفتنة في الذين آمنوا الا انه لان ظاهر الامانة وانه اعلم بقصدي انهم يحبون ان تشيع فيهم
 الفتنة لاجل انهم آمنوا وذلك صفة الخاف فلذلك وعدها بالهم ولا ينقص من الشاهد ارتفاع الفاضل
 من العباد لا اسما عقربا ولهذا امر الله تعالى بالامتناع به بقوله فاشهدوا على من اروه منكم فلذلك احسن
 والاول وبما ستر احسن لما ياتى ولا يلزم عليه قوله تعالى ومن حمتها فانه انتم قلله لان المراد بها حق
 العباد يدل قوله تعالى ولا ياتى بالشهاد اذا ما دعوا الى اذ اعلم المدعى اذا اخلوا في السر لها مدعى بترها
 ولا يلزم الحدود وحقوق الله تعالى والله غني عن كل مدعى مدعى ولطفه بعباده والهدى يحتاج للامتناع
 احداً للحقن على الاخر **قال** ونقول في السرية اخذ لا سرق لان الشهادة بالمال واجب اذا اطلعت الدرك
 والسر في الحد افضل على ما هنا وامتناع الجميع منها فامة المحتان بقوله اخذ لانه يحصى من ذلك
 ولا يجب به الحد ولا ان يقطع متى وجب عليه سقط الضمان اذا لا يحتمل ولا يحصل مقصود المدعى
 بقوله سرق مقصوداً من امانة الحق اذ هو محتاج اليه وفيه صيانة بما سارق والله غني عن كل شيء فلا
 ضرر في الفاضل **قال** وشرط للزنا ادوية رجال لقوله تعالى واللاتي ياتى من الفتنة من ساء
 فاستشهدوا عليهم باربعة شهداء ولقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء ولقوله
 تعالى لو لا جنا واعلم باربعة شهداء ولقوله عليه السلام است باربعة شهداء على مدعى فقال ذلك ويذكر
 الالفاظ موضوعاً للذكر دون الموت وقد انعقد الاجماع على ان شرط الزنا دية ولأن الله تعالى يحب
 السر على عباده واعد بالعذاب من اجتناب الفتنة على المؤمنين بما نزلنا وفي شرط الادوية وصف
 الذكور محقق معنى السراة ووفاء الادوية على من الفتنة من ساء ما يحقق ووجب على من ثبت الى حد
 الفتنة الحد ان كانا جنبا واللعان ان كان ذوقاً لذلك بكونه من السر ومنع من الاظهار وقال تعالى
 ليس في بين المصنوعين ان ياتوا بالحدود ولا يبرهنه بيان ما يمنع العمل باقل منه لاننا نكول
 هو ذلك لان المحققين الذين لا ياتوا على الحق عند المذنبين لا يوجبون انصافاً في ادعوا

في

مادونه يحتاج الى دليل فان لنا في الحد عندنا سقايه لا معنى الا لعدم دليل يقينيه اذ لا بدت الحكم
 الشرعي فغير دليل وقد وجدنا الدليل على سقايه عندنا سقايه العدد المذكور هنا وهو اجماع الصحابة
 ومن بعدهم الى يومنا هذا ان الشهادة على الزنا لا تقصر عددهم عن الادوية يجب عليهم الحد لكونهم ورفقه الا
 رى ان عمر رضي الله عنه حذر الملة الذين يهدوا على غيره بالزنا ولو كان الزنا ثبت بمادونه لما وجب
 عليهم الحد بل كان يجب على المشتوب الى الزنا ولا يملز القياس على غيره من الحقوق لعدم التساوي والوجود
 الضرر في الفرع وشرط القياس المساواة بين الاصل والفرع والآن في الفرع نص من العلية **قال**
 ولقمة الحدود والخصام من جلال الحديث الزهري مصنف السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والحلفين من بعد الشهادة للنساء في الحدود والخصام وقال فاستشهدوا واشهدوا من رجائهم
 ولا يشهد النساء في الشهادة البدنية لان كل بنت منهن قامة مقام رجل فلا يقبل فيما يدرى
 بالشهادت كما لا يجوز فيها اداب الفاضل الى الفاضل وانما كانت فيها شبهة البدنية لا حقيقة لان ذلك
 المحقق لا ينصا مع العدد على الاصل غالباً وشهادة امرأ من مع رجل يقبل مع وجود الشهود من الرجال
 ومعنى قوله تعالى فان لم تجزوا رجلين فالوا ان لم تشهدا حال ذنوبهما وجلسا للشهادة رجل وامرأتان
 ولو لا هذا الثاويل ما اعتبر شهادتهم مع وجود الرجال وشهادة ثمة مبررة عند الاحلاط بالرجال
 ايضا حتى اذا شهد رجال وسوءه في بضاف الحكم الى الحد حتى يجب الضمان على الرجل عند الرجوع **قال**
 وللولاة والبارع والعيوب النساء فيما لا يطلع عليه رجل امرأة يعني بشرط الموت من الاساس شهادة
 امرأه لقوله عليه السلام شهادة النساء جارية فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف
 واللام اذا لم يحضر معهود برأيه الجنس فبما ولا الاصل وقال حذيفة رضي الله عنه اجاز رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شهادة الغالب على الولادة وقال الشافعي بشرط فيه ان تشهد اربعة من النساء
 لان كل امرأ من يقومان مقام رجل واحد في الشهادة وقال ابن ابي ابي بشرط ان تشهد فيه ثنتان
 من النساء لان المعبر في باب الشهادة ان شيان العدد والذوق وهذا اعتبارا واحداً في الاخر وهو لو
 على حاله والحجة عليها مادام في سائر الامة انما سقطت اشراط صفة الذوق لخص النظر لان نظر الجلس
 وهذا يقتضيه اعتبار العدد لان نظرا الواحد اخف والاحوط الائتناف لوالتر لما فيه من معنى الزام
 وبشرط فيما سار شرط الشهادة من الحوبة والاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وحكم
 شهادة من في الولادة والبارع والعيوب قد ذكرنا في واحد منها في موضعها من الطلاق والبنوع
 واما شهادة من في استهلال الصبي لا يقبل في حق لادى عند اي حيفه لانه مما يطلع عليه الرجال
 ويقبل في حق الصلابة عليه لانه من امور الذين كشهاة تعالى لال رمضان وادائها الاخبار وعدها
 يقبل لان الاستهلال علامة حيائه ولا يعرفه الا من حضره ولا يحضرها الرجال فادى فصار كشهاة من
 على نفس الولادة ويقبل في الولادة شهادة رجل واحد ايضا لانه لما قل فيه شهادة المرأة كانت
 الرجلين الطريق الاولى ثم اختلفوا فيما اذا قال هذه الشرط قال بعضهم يقبل ما في الزنا **قال**
 رحمه الله وغيرهما وجلان او رجل وامرأتان اي اقر الحدود والخصام وما لا يطلع عليه الرجال
 شهادة رجلين او رجل وامرأ من سواهما الحق ما لا او غير مال كالخاج والطلاق والعنف

والوكالة والوصاية ونحو ذلك مما ليس بمال وقال المشافعي رحمه الله لا يقبل شهادة النساء مع الرجال
الا في الاموال وقوا بها كالا لاجل وشروط الحاد لان اصل عدم قبول شهادتهن لقصا ان العمل واختلاف
الضبط وقصور الولاية فانها لا تصلح لولاية ولا في هذا لغير شهادتهن وحدهن وان حزن ولا مع الرجال
في الحدود والقصاص وانما قبلت في الاموال وتوا بها للضرورة لانه في وقوعها وتلك خطرها ولا
هذا غير المال **ولنا** ما دوى ان عمر وعليا اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة
ولا فيها حجة اصلية لاضرورية والاصل فيها القول بوجودها عليه اهلية الشهادة وهي
الولاية وهي مبنية على الحرية والارث ولو وجود اهلية القول وهي مبنية على انفا النعمة بالانابة القاطن
فالذهب مبنية في الولاية والخلط مبنية في النكاح والفرقة والاول حصل العلم بالشاهد والثاني
بمحل البقا والادام وبالثالث حصل العلم للقاضي ولهذا قبلد وانما في الاجاد وكان مبنيا على عقل
شهادة من مطلقا بالرجال وللرجال التصريح بغير حلا حرج وجن ونقصان الضبط بزيادة النساء
الخبر يقيم اخرى القاطن بغير هذا ذلك الا الشبهة ومنه الحق ثبت مع الشبهة كمال بل قوة الاربي
ان النكاح ثبت مع الحزل وهذا الطلاق والعاق والمال لا يثبت بوقاي سبته اقوى من الحزل خلاف
الحدود والقصاص لانها لا يثبت مع الشبهة **قال** رحمه الله وللعل لفظ الشهادة والعدالة اي
لشروط جميع مراتب الشهادة وهي اربع مراتب على ما مضى بانه لفظ الشهادة والعدالة لكي يقبل حتى لو قال
الشاهد اعلم او اسكن لا يقبل شهادته لانها لا تكون ما طهره بالاستشهاد فلا تقوم غيرهما مقامها لما فيها
من زيادة العلم او اسكن لا يقبل شهادته لانها لا تكون ما طهره بالاستشهاد فلا تقوم غيرهما مقامها لما فيها
اشد اذ لا يوجد هذا المعنى في غيرها من الالفاظ خلاف غيرها من الالفاظ لا امر حث لا امر في اللفظ الذي ورد
به الامر بل ثباتي على لفظ يعطى في المعق كالذكر والامان حتى صح الدخول في الصلاة بلغة التبر
وعمره مما هو في معناه وكذا الايمان يجوز باي كان حصول المصنوع به ولان في الشهادة انما الحام
الحكم وميت ذلك على خلاف القياس فراجع ما ورد به النص والعراضون لا يشترطون لفظ الشهادة
في شهادة النساء لانها لا تطلع عليه الرجال بحجوة من باب اخبار الامم باب الشهادة والصحيح هو
الاول لانه من باب الشهادة ولهذا اشترط فيه شرائط الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وغيرها والعدالة
هي المعينة الصديق قال الله تعالى واشهدوا ذوى عدل منهم وقال الخليلي ممن ترضون من الشهداء
والعدك هو المرضى ولان من يباشر غير الذب من المعاصي قد يباشر الذب وهذا لان الجزم بمقتل الصدق
واللذب وبالعدالة ترجح حجة الصدق وهي الانزاج انما هي حجة من جهة والجملة هو الحر الصدق
ولا يلزم حجة دونها وهي شرط لزوم العلم بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة اذ الفاسق اهل لولاية القضاء
والسلطنة فكذلك اهلا للشهادة الا ان فسقة او حجب الوقت في خبره لهما قال الله تعالى ان جاء فاسق
ببنا فقبضوا امره بالناس من الله ثبت بالارد حتى لو اختلف على ظنه انه صادق في الشهادة جاز ان يحكم به
وعن ابى يوسف رحمه الله ان الفاسق اذا كان وجهه في الناس امره بغير شهادته لانه لو لم تكن له حجة
الذنب في شهادته لولا انه لو جاءه لانه لا يتحيز احد على استحيان لاداء الشهادة ولمرونه بمنع عن الذنب
من غير منعته له في ذلك والاول اصح لما ذكرنا ولان في قول شهادته انما له قال عليه السلام انما

الشهود فانما هي تعالى عبي الحقوقهم وفي حق الفاسق امرنا بخلافه قال عليه السلام اذا العن الفاسق
قال الله بوجه مكفر ومن حوون معلنا للعن فلا مروءة له شرعا فلا يلزم قبول شهادته حتما على وجه لا يزل
منه **قال** وسئل عن اليهود سرا وعنا في مسار الحقوق وبدا عداي يوسف وسجد وقال ابو حنيفة
يقصر على ظاهره عداية المسلم ولا يسأل عن الشاهد حتى يطعن الخصم فيه فان طعن فيه سال عنه سرا وخبرنا
الا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنه في السر والعلانية وان لم يطعن الخصم لقوله عليه السلام المليون
عدول بعضهم على بعض الا الحدود في قذف وشك في الذم وعمر وظاهر قوله تعالى وهذا جعلنا امم
وسطا لتكونوا شهودا على انفسهم ولا الظاهر هو الانزاج لان عقله ودينه بمنعاه عن مباشرة
البيع فالتن في الظاهر لعدم المنازع وان كان الموضوع موضع استحقاق كالشفع لسحق الشفعة بظاهره
اذ لم حوله منازع وهذا لانه لا يمكن الوصول الى القطع لثناها ولو ذكر في حيز عن عدالة تتسكا
بظاهرها لولا ان اقصى ما يستدل به على عدالة انزاج عن مخطوئات دينه واجتهاده على الطاعات
وهي دلالة ظاهرة عليها وليست بقطعية فلا حاجة الى اشتراط السؤال الا اذا طعن الخصم فيه لانه لا
يطعن كاد باظهاره مقابل الظاهر ان فوجب الترجيح بالاستقصاء خلافا لحدود والقصاص لانها مدران
بالشبهات ومحتاجا لسطا طهما مستقصي فيما ابتد من غير طعن خصم وتجا ان سقط ولهما ان الخصم يبنى
على الحجة ولا يفتح الحجة الا بشهادة الحدود على ما معنا والعدالة قبل السؤال ثابته بالظاهر وهو يقتضيه
حجة للاستحقاق فوجب العرف عنها صيانة لفضله عن البطلان واسنادا لجهة الى البرهان وقيل يدر
احلاف عصر زمان لان با حجة رضي الله عنه كان في القرن الثالث ومن ناس شهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالخير والصلاح بقوله عليه السلام خير القرون قرني الذي انا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
ثم نقضوا الذب حتى خلف الرجل قبل ان يستخلف وشهد قبل ان يشهد والامة التي يلوها والحدث الذي
روى ما يند لان على ذلك ونما كانا في القرن الرابع بعد ما فتر احوال الناس وظهور الجائيات والذنب
فاقتل واحدا مما شاهد في زمانه والفتوى اليوم على قولها لان الشاة في هذا العصر لا تزم العدل في
السران بحث المستور وهي الرقعة الى العدل فيما اسم الشاهد ونسبه وطلبته ومسيره الذي يقتضيه
ومحلته وسوقه ان كان سوقا فيسل عنه جرائه واصدقاه فاذا عرفهم من معرفة بالعدالة حجب تحت
اسمه في كتاب القاضي انه عدل جازر الشهادة ومن عرفه بالانبي سكت ولا يجب احرازه عن الحقائق
وقول علم الله الا اذا عدله غيره وخاف ان يحل القاصي شهادته محمد بن نصر بن موهب يعرف بحاله
حجب تحت اسمه انه مستور ورده المعدل المستور سرا خلا نظر موهب ولا يد في المعدل في العلامة من ان
يجمع بين المعدل والشاهد للمضي مشبهة بعدل غيره عن القاضي لاحتمال ان حوون في قبلته من موافقه في
الاسم وقد كانت العلامة وحدها في الصدور الاول لان الشبهة كانت لاهل الخير والصلاح ولم يدر عليهم
اهل الشر وحجب في السر في زماننا لما ذكرنا وقال محمد رحمه الله تزلة العلامة لا وفية ولا بد ان يقول
المعدل هو عدل جازر الشهادة لان العهد والحدود في قذف اذا تاب حوون عدلا ولا يصح ان يحكي بقوله
هو عدل لان من نشأ في دار الاسلام في زماننا كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا لا يسأل القاضي
عن حرية الشاهد واسلامه تمام سارعه الخصم وما ذكره في الجامع ان الناس احوال في الشهادة والحدود

في

والعناصر والعقل فانه لا حتم في نظائر الحرية في هذه المواضع بل مسائل عنها يحول على ما اذا طعن الخصم بالرق فان ابا الحسن ذكر في مختصره ان ابا الحسن احرار الا في ربيع مواضع الشهادة والمدود والعناصر والعقل فانه لا حتم في نظائر الحرية في هذه المواضع اذا قال المدعي عليه ان الشاهد عدل وقال القاضى المقتضى عند اوقال الشايع المخرج عند اوقال العادلة الفاعل بعد لا حتم في شهادة ولا يجب حلف المدعي ولا القضاة فمادون النفس ولا الدية على العادلة حتى يقدم الدية انما هو في نظير العادلة عند اوقال حنفية وجماعة فان القاضي يحل نظائر العادلة حونه من المسلمين ما لم يقطع الخصم منهم فاذا طعن سال على ما هنا **قال** وتعدل الخصم لا يصح هكذا قال ابو حنيفة وجماعة الله يعني بعد المدعي والشهود لا يصح ومراة على قول من يرى السؤال عن الشهود واما على قوله فلا شأني ذلك لانه لا يرى السؤال عن الشهود ونظيره المرادة فانه لا يراها ومع هذا فاعلم ان قول من يرى انما لا يصح بعدله لان من ادعى المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم كما ذكبت في الجود ومراة الخاضع الفاسق لا يصح وعزى يوسف ومحمد ان مرادة يجوز اذا كان من اهل الجاهل كان عدلا للزعم محمد وجماعة الله لا بد من ضم آخر المدعي لانه لا يجوز هرب المدعي الواحد و ابو يوسف يجوز على محي من قريب والمراد فيما اذا قال هم عدول لهم اخطاوا او فسقوا اما اذا قال صدقوا اذ هم عدول صدقوا فقد لزمت الحق لا قران به ولو قال هم عدول ولم يرد على ذلك لانهم مع كونهم عدولا متوهم منهم من الشك والخطا فلا لزمت من كونه عدلا ان يكون كماله صوابا **قال** والواحد حي للزكية لان الزكية من امور الدين فلا يشترط فيه الا العادلة حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمجذوم في قد يثبت اذا ثبت لان خبره لا مقبول في الامور الدينية الامري ان روايتهم في الاخبار مقبولة وهذا عند جماهيرهم يشترط في الزكية ما يشترط في الشهادة من الهدوء وصف الذوق حتى يشترط في تزكية شهود الزنا اربعة ذكور وفي غيره من المدود والعناصر وطلان وفي غيرهما من الحقوق يجوز رجلان او رجل وامرأتان وما لا يطلع عليه الرجال امرأة واجن وسبها على مراتب الشهادة ولان الزكية في معنى الشهادة ولان ولاية القاضي معنى على ظهور العادلة وهو بالزكية ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة ولها ما لا يشترط في معنى الشهادة وانما هو في معنى الاخبار ولهذا لا يشترط فيه لفظ الشهادة ولا يجلس المحل وجاز تزكيه من لا يقبل شهادته له لزكية احد الزوجين الا خروا تزكية الوالد ولان ابا العباس واشترط العدم في الشهادة امر تعدي ثبت على خلاف القياس لان دحمان الصدق في حق العمل بقوله بالعدالة لا بالاعداد كما في رواية الاخبار حتى قالوا فيها لا ربح حجة الرواية ما لم يبلغ حد التواتر فلا معنى لاشتراط العدد في الشهادة ولو ترك ذلك للنقض بقى ما رواها على الاصل وفي المحط اجاز تزكية الصبي وقالوا لاشتراط الذوق وعدد الشهادة في تزكية شهود الحد بالاجماع والمرأة بالرسالة والزكية رسول القاضي المزني والمتبرج من الشهود دل ذلك على الخلاف الذي ذكرنا والمعنى ما بينا من الجانبين والا حوط في الحل اثنان ومعنى القاضي ان يحاذ في المسئلة عن الشهود من هو اخبر باحوال الناس والآخرهم اخطا بالناس مع عدالة غاربا بما حوون جرحا وما لا حوون غير طابع ولا فقر فلا بدع بالمال فان لم حوون جرحا ولا اهل سؤفة من من سأل اهل محلة وان لم يجد منهم ثقة اعتبرهم ثم تواتر الاخبار بهذا الذي ذكرناه له في تزكية السر واما تزكية العلامه فليست شرط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية

جواب

والبصر وغير ذلك يسوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر فانه محصور بحل القضاء **قال** وله ان يشهد بما سمع او راى في مثل البيع والاقراء وحول الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه اى يجوز له ان يشهد في كل ما يثبت فيه اذ اعان السبب كالبصير الى اخر ما ذكر وان لم يشهد على بل حوون عليه اذ ادعى اليه لما ملونا ورونا وهذا لانه علم ما هو الموجب نفسه وهو الشرط لقوله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون وقوله عليه السلام اذ اعلمت مثل الشمر فاشهد والافدع وقول الله تعالى لا يثبت عان السبب فوجب عليه الشهادة به كما عان وهذا اذا كان البصير بالعدالة فظاهر وان كان بالعاطل فكذلك لان حقيقة البيع هو مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل يشهدون على الاحسان والاعطال لا يبيع حتى وليس مع حقيقى ولا يقول اشهد في الا اذا اشهد فلا حوون كذا با وروا في الافراد يقول اشهد ان فلانا اقر جتنا فلان ولا يقول اشهد في ما ذكرنا ولو سمع من وراء الحجاب لاسمعه ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم يخلص على المشتك وليس له مثلك غيره فسمع اقراره الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم ومعنى القاضي اذا اضربه الا قبله لان النعمة تشبه النعمة وليس من ضرور حوون الشهادة القول عند التفسير الا يرى ان الشهادة بالشهاد مع جود في اشياء غير عند التفسير لا يقبل وقالوا اذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد عليها الا اذا كان يرى شخصها وقتا لا قوا **قال** ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه لان الشهادة لا تثبت حكمها سفيه ولا يصح حجة الا بالنقل الى جليس المقنا ولهذا اعتبر عدالة الاصول فلا يجوز لغيره ان يجعل حكمه حجة الا بامره فلا يسمعه ان يشهد على شهادة تواتر الا بالنقل وكذا اذا سمعه يشهد غيره على شهادته لاسمع السامع ان يشهد على شهادته لانه لم يحمله وانما حمله غيره فصارت نظيره ما لو سمع شخصا يول حوون لا يجوز للسامع ان يصرف ما لم يول له لان الموطن يرضى به **قال** ولا يعمل شاهد وقاض وراويا بالخط ان لم يذروا اى لا عمل للشاهد اذ راى خطه ان يشهد حتى يذروا الشهادة ولا للقاضي اذ راى في دوانه مكتوبا شهادة شهود ولا يحفظ انهم شهدوا بذلك او قضية قضاهما ان يحكم تلك الشهادة ولا ان معنى تلك العضية ولا لراوى اذ اوجد مكتوبا بخطه او بخط غيره وهو معروف انه قرا على فلان ونحوه ان روى حتى يذروا الشهادة والعضية او الرواية وهذا على الظاهر قول ابي حنيفة وجماعة قوله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون وقوله عليه السلام اذ اعلمت مثل الشمر فاشهد شرط ان حوون عا لما ولا يتصوروا العلم بدون تذكروا الواقعة ولا الخط تشبه الخط فلا لزمت حجة لاحتمال انه من روى وهذا لان فائدة الباب ان يذروا اذا نظروا فيه فاذا لم يذروا القلب بالذرا ووجوده كعد وقال محمد وجماعة الله يجوز لكل واحد منهم ان يعمل بالكتاب ان يقر به وان لم يذروا الواقعة توسعة للامر على الناس وقال ابو يوسف وجماعة الله يجوز للراوى ان يعمل له دلالة الظاهر ولذا للقاضي ان يحكم بالشهادة وان معنى القضاء بذلك وليس للشاهد ان يشهد بروية خطه ما لم يذروا الشهادة لان القاضي لا يذروا اشفا بجزء من حفظه حجة ثبت ولهذا يجب له حوون حوون بما جحد في قطع الخط احوال الناس ولا يحمله في نظره وهو في ربح حوون ختمه فيؤمن من المبدل والذو ورواية الرواية حوون في اديهم موثوقين بالزور ايضا خلاف كتابه الشهادة لان الفصل حوون في هذا الحوون فلا يؤمن من المبدل ولو فنى القاضي قضاه

هو

له

لاطلاق الشهادة لان الحرايقا مستخدم طامعا فاعاد القيد فلا يصحح دلا على الملك وفي الثاني عن ابي يوسف
 ومحمد انه يجوز له ان يشهد في الرق ايضا وفي الحديث جعل ذلك عن حصة وجعله ان الرد لل
 الملك مطلقا لا ترى ان من ادعى رقعا في يد غيره ودوا اليد يد عليه لنفسه كانا يقول الذي الد لان
 الظاهر شاهد له بالملك وهو قايما ربه عليه هذا اذا كان الرقيق ممن اهر عن نفسه ولم يعرف بالرق
 وان كان لا يهر عن نفسه او كان معروفا بالرق وجاز له الشهادة بالملك اذا اذناه في من لان الرقيق او
 الصغير الذي لا يهر عن نفسه حرة في يد غيره اذ لا بد له على نفسه فصلا وكسارا لاموال **قال**
 وان شرفا لصحة الشهادة بالملك او بمعاينة الذي لا يقبل اي فسر القاضي انه يشهد بالملك في
 موضع يجوز بالتسامع او فسر انه يشهد له بالملك بروية في من في موضع يجوز له الشهادة بروية
 في من لان التسامع او الروية في اليد يجوز للشهادة بالملك والقاضي يلزمه القضا بالملك بالشهادة
 اذا كانت عن عيان ومباشرة او اطلاق لاحتمال المشاهدة فيمن عليه اما اذا كانت عن سماع او روية
 في من فلا يرد على جواز له ان يحرقا الا ترى انه لا يجوز له ان يحرق سماعا لنفسه ولو تواتر عنده ولا
 بروية بنفسه في يد انسان فاولا لا يجوز سماع غيره او روية غيره وهذا لا يرضى بما يجب به
 الشهادة وقضا لا يجب لاجب هذا معنى لا يجوز الشهادة فيما لا يجوز القضا به الا انما استحسن في
 الموضع التي قلنا ثم ذكرها للضرورة التي ذكرناها وبقي القضا على اصله **قال** وان شهد
 انه حرة فمن فلان او صلى على جنازة فهو معانة حتى لو شرف القضا في قبل لانه لم يشهد الا بما عاين
 فوجب قبولها لدخوله تحت قوله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال تعالى وما شهدنا الا بما
 علمنا والله اعلم بالصواب **باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل**
قال ولا يقبل شهادته الا عي وقال زفر بنيل فيما جرى فيه التسامع وهو رواية عن ابي حنيفة
 لانه ليسا وي البصر في السماع اذ لا يخلو سمعه وقال ابو يوسف والشافعي يجوز اذا كان بصيرا وقت
 التكلم لخصول المقصود بالمعانة وهو العلم والاداء يحصر بالقول وليتانه صحيح فصيح والعريف يحصل
 بالنسبة كما في الشهادة على الميت وفيما من ذلك ولا يخلو سمعه ولم يفت في حقه الا ان يشاء
 وذكر الاسم يقوم مقامها عند تعذرهما كما في الشهادة على الميت وقال مالك يقبل شهادته مطلقا
 بالبصير **ولنا** ان الاداء يقتضي التميز بين الخصمين ولا يفرق بينهما الا بالغة مخشي على اللسان
 من الخصم اذ النعمة تشبه العزة وبما اشار له غيره في الاسم والسب فان فيه شبهة وبين الشبهة
 بمنزلة العزة بمنزلة الشهادة والنسبة للعريف الغائب دون الحاضر فصلا كالحردود والقضا
 بخلاف وعلى امرانه حيث يجوز له مع من المشبهة لانه لا يمكن الحرز عنه وفيه ضرورة ايضا لانه
 يحتاج الى ايضا الشهادة ونقا النسل ولانه يعلم فيه خبر الواحد معتد على خبر المرأة وهذا الذي
 هذا الاداء قبل الحكم لا لان قيامه بالادلة شرط ومن القضا المبرجة فصلا كما اذا جاز من اوصى
 او اوتى والقضا بالله تعالى بخلاف ما اذا اوتوا او عابوا الا بالادلة من الموت وبالصحة باقية
 على حالها **قال** والمالوك والصبيان الشهادة من باب الولاية لما فيه من الزام الغير وليس معنى
 الولاية سوى هذا والاصل ولاية المولى على نفسه ولا ولاية لهما على انفسهما فاولا لا يجوز لهما الولاية

على الغير **قال** الا ان يحل في الرق والصبي وادبا بعد الحصة والبلوغ لانهما اهل العقل لان العقل
 بالمشاهدة والسماع وسعى لا واما الاداء بالصبي ومما لا ينافي ذلك وعنده الاداء لاهل الشهادة
قال والمحدود في من فوان ان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون
 وقال الشافعي يقبل شهادته اذا اناب لقوله تعالى الا الذين تابوا والاستسنان اذ اعقب حيلة بعضهما
 منطوقة على بعض تصرف في الحل كقولنا فقال امرانه طالق وعين حرة وعنه حجة الا ان يدخل الدار فهو
 منصرف الى جميع ما تقدم ولان هذا امر اعلى من عباد الله تعالى والافتر على الله تعالى وهو كذا يجب
 رد الشهادة على الشاهد بل اذا اسلم يقبل شهادته فهذا اولى ولانه لو تاب قبل قامة الحد عليه شي المولى
 رد الشهادة لانه فعل الغير وهو مظهر ايضا فلا يصح منا طارده الشهادة فعين الرد لنفسه **ولنا**
 ما نلونا وبجوه انه تعالى رد شهادته على الشاهد فمن قال هو موثقت الى وجود التوبة حرة ا
 لما اقتضا النص فيكون مردودا والناس على الغر وغيره من الجرائم لا يجوز لان التماس المخالف للنص
 لا يصح ولان رد الشهادة معطوف على الجملة المفردة فكذا هذا اقتضا من تمام الحد اذ اعطف
 لا شرا وكذا قضا رهما بالامر والامر لا يمنع من ذلك كقولهم اجسروا على ما جاز منكم ولا تستسلم
 ان الجملة معطوفة على ما قبلها لان ما قبلها حرة ولهذا امر الامة به وقوله واولئك هم الفاسقون
 للرسوخ وانما هو اجزاء عن وصف فام بالذات فلا يصح الحد لان الحد يقع بفعل الامة لا بوصف قايما
 بالذات فلا يصح رد الاستسنان الى الجميع ولو انصرف لبطل الحد ولم يقبل واحد فبين هذا ان لو اولى
 قوله تعالى واولئك هم الفاسقون واو ظم لا واو عطف فيكون مطلقا عن الاول فيصرف الاستسنان
 الى ما يليه مذكور لقوله تعالى والراحمون في العلم الا ترى انه لا يصح جزا الجرمية والجلد ورد الشهادة
 يصح جزا لان كل واحد منهما مولى زاجر عن ارتكاب هذه الجريمة فصا رد الشهادة قطع الدلالة
 الخامسة معنى وهي انسان كقطع اليد حصة في السيرة فصا رد من تمام الحد والحد لا يرفع بالتوبة
 فاذا رد الحد الاول للعطف لا يصح رد الاستسنان الى الجميع بخلاف ما ذكر من المثال لان الواو فيه للعطف الا
 يرى ان لها جملة اشياء متوقفة لها على اخرها حتى اذا وجدنا المعنى في الاخر قضا الحد والناس على
 الغر وغيره ممنع لعقد شرطه وهو الا حرة في الفرع نص من الجملة وهناك نص على انما يرد فيفت
 بمكر القياس عليه ولا يخاف ان حرة رد شهادته بفسقه لان ثابت بالنص في خبر الواحد هو الموقف
 بقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتعينوا الا الرد ولانه لو كان الرد لاجل فسقه لزم عطف الجملة
 على حرمها وهو لا يجوز فبين هذا ان رد الشهادة لاجل انما لا للعنف وهذه الواو اقام اربعة من
 بعد ما حد على انه لا يقبل شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه بعد اقامة الدية لا بعد الرد لانه رد شهادته
قال رحمة الله الا ان عدا الحافر في من ثم اسلم فانه يقبل شهادته بعد الاسلام لان هذا
 شهادة استنفادها بعد الاسلام فلم يبق لها رد لان التي ردت غير من الامر ان الرد لا
 يقبل على المسلم ومن يقبل فيه رد الاولى لا غر الدلالة بخلاف الحد اذا حد من احدهما حيث لم يقبل
 شهادته لانه لا يرد له شهادته على الحد وقت الجلب فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق في حق فلا يصح رد
 خبر لهما من غير اقامة الدية على المقتد وفانه في على تمامه وهذا لان الرد من جهة الحد في الحافر

جبة



دنه

وان اختلف لا قبل لقوله عليه السلام لا شهادة لاهل مله على اهل مله اخرى لا المسلمون فان شهدتهم
مقبولة على اهل الملل لهم **قالنا** ما روي انه عليه السلام رحمه الله من شهادة يهود عليها بالزنا عن
ابي موسى الاشعري وجابر بن عبد الله انه عليه السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض وعليه
اجماع السلف وقوله تعالى واخرا من غيرهم اي من غير اهل دينكم وهو معنى على قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا هذا نص على ان شهادة الكافر مقبولة في وصية المسلم وفي وصية الكافر اولى ثم انما اخذ في حق
المسلم لاجل ان ولاهم على المسلمين انما ثبت لادل على انما اخذ في حق الكافر لانه لا يثبت على بعض لقوله
تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا بعض والمراد به الولاية دون الموالاة لانه مقطوف على قوله ما لم
من ولاهم من شيء فاذا ثبت ولاه بعضهم على بعض بقت الشهادة ايضا لانما يقع ولاه لما فيها من الزام
الغير قبل ذلك على ان الولاية غير مفسوخة في حقهم وكنت يقال ذلك وقد عمل بها بعض الصحابة في حق
المسلمين ايضا فان ابا موسى الاشعري رضي الله عنه امضى شهادة الكافر في وصية المسلم فيما ذكره ابو داود
والدارقطني وقالت عائشة رضي الله عنها الجبر بن جهم يقر امورة المائدة قال نعم قالت فانما اخبر
سورة انزلت فما وجدتم فيها من طلال فاحلوه وما وجدتم فيها من حرام فحرموه **وقال** احمد بن حنبل اهل على
المهاجرين على سيرة في حق المسلم ايضا والفسق من حيث الاعقاد لا يمنع القول لانه يمنع عن مخطو
دسته اشراك لا متنازع والذهب مخطو في الاديان لها والرضي من في حق الكافر في حق المعاملات بصلته
الامانة لان الله تعالى وصفهم بذلك فقال ومن اهل الكتاب من ان امانته يعتد بربوده ذلك فخرجت
الامانة مخرج الوصف لهم بالامانة والامانة مرضية وان لم حر الحافر من رضى الله عنه ولا كان الا فخر
مؤمن في المعاملات كان مؤمنا في الشهادة لانها من امانة والامانة والفرق بينة وبين العبد ان العبد ليس من
اهل الولاية على احد كالصبي والشهادة من باب الولاية والكافر اهل للولاية على نفسه فيكون اهلا
للمشهداة ايضا على جنسه والفاضل لم يلزمه ايضا بقول الكافر وانما امانة بالعدل عند قيام الحاجة
والعصا امانة عند محبة عليه او آتوه كما يلزمه النظر للغب والصغار منهم ومن المسلمين من غير ان
ينظر باني سبب وجب لهم الحق واعتناهم عن الذب مشاهير والعداد والجمود الذي على الله تعالى
عنهم في حق من كان في ذلك الزمان مع علمهم لا يوجب ان يكون من عترة ناسهم ان يكون عالما بالحق بكل
الظواهر انما يعتد بالفرج الجبل به ولو علم لاسلم وقد كان في الزمان ايضا من لا يعلم الا ترى الى
قوله ومنهم اميون لا يعلمون الحجاب الا ما نرى وقال تعالى وان فرقا منهم لكونهم الحق وهم يعلمون وعلم
من كان اهلا للشهادة لا يخلع بين شخص وشخص ولما اختلفت شهادته من المسلم والكافر لما ذكرنا
ومل من غير من شرعا الا ترى ان شهادة المسلم على عدو لا قبل وعلى غيره بقتل وكذا شهادة غيره
ولا لا قبل والغير لا قبل فلا يبعد ود الشهادة بالنسبة الى شخص التهمة فعداها والمرئ لا
ولانه على احد فلا قبل شهادته على احد كالجور والصبي وملاك الحكم كله مله واحده فقبل شهادته
بعضهم على بعض وان اختلف ملهم لان بعضهم للسر في بعض فلا يودى الى القول عليه **قال**
والحر في على مثله لا على الذي لانه لا ولاية له على الذي وله ولاية على الحر والذمي اعلا حاله
لانه من اهل دارنا فحازت شهادته عليه ولا يجوز شهادة الحر على الذي والحرى مثل الحرى يجوز

بذلك

قوله

نحو

فيكون شهادة اجماعا على الاخر الا اذا كان من دار من محملين كالافرنج والحبش لا يقطع الولاية بينهما
وهذا لا يتولد ثمان والدار محملين بخلاف المقة والملا لا يقطع المصرة بينهما واستباحة كل واحد منهما
دم الاخر وقوله **قال** ومن لم يصغره اذا اجتنب الحار اي قبل شهادة من بعض معصية متفردة
بشرط ان يجتنب الحار واللم الصغيرة والام اذا ثبت ما دون الفواحش وقبل شهادته اذا اجتنب
الحار كلها وكانت حسنة الغلب من سبابه ومن مضى في الحار والصغار مبقى للام في العدا
والاصل ان العدا لشرط لقبول الشهادة وبني الاستقامة فقال طريق عدل للامانة والاستقامة
بالاسلام واعتدال العقل واعداد العقل هو ايضا ونصه عن الاستقامة وليس لال الاستقامة
حديد ولا مدهاه وحسن قبول الشهادة بما دنا فلا يودى لا يضيع الحقوق وادناه وجهان جهة الدين
والعقل على الهوى والشهوة واختلفوا في ذلك فليل من رجب جبره او اصبر على صغرة سقطت عدا الله
وصار منه بالاذب لرحمان جهة الهوى على العقل واحسن ما قيل فيه ما نقل عن ابي يوسف ان العدا
في الشهادة ان تكون مجتنب عن الحار ولا تكون مصر على الصغار وتكون صلاحه اكثر من فساد ووصاياه
الامر من خطاه لان الصغرة تكون جبره بالاصرار عليها ولا يوثق بسلام من كثر منه الخطا والفساد فلم يوجد
دل على الاجتناب عن الذب والامام من غير اصرار لا يفتح في العدا لانه لا يوجد من البشر من هو معصوم
سوى الامام عليهم السلام فودي اشتراط العصية الى سد باب الشهادة وهو مفتوح بقوله تعالى وكذلك
حبنا نام امة وسطا المثلثوا وشهد على الناس اي عدلا وقوله عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض لا
محدودة في ذلك **قال** والاصل لا يطلاق النصوص من غير قصد بالاحتياط ولانه لا على العدا هذه
اذا ائزله لغيره من كبر او خوف بل لا وان ائزله من غير عذر استغنا بما بالدين لا قبل شهادته لانه لم
يقدر مع الاستغناء بالدين وعن ابن عباس انه لا قبل شهادته وهو يجوز على ما اذا ائزله استغنا
بالسنة ولم يقدروا بوجهة للثبات وقدنا معلوما لانه لم يرد فيه كتاب ولا سنة ولم يفسد فيه اجماع السلف
رضي الله عنهم وطريق معرفة المناظر السماع وليس للرأي فيه مدخل وقدرة المناخرون واختلفوا
في قوله فقال بعضهم ومنه من سبع سنين الى عشرين سنين وقال بعضهم اليوم السابع من ولادته او بعد
السابع بعد ان تولد الصبي محملا ولا يطلاق به لما روي ان الحسن والحسين رضي الله عنهما خنفا في اليوم
السابع او بعد السابع ولحمه مناد وهو منه للرجال عند نداد النساء وقال بعض العلماء فوط **قالنا**
قوله عليه السلام الختان للرجال سنة والنساء ملزمة **قال** الخلو في كان النساء خنثان في زواج
النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان ذلك مكروا لانما جازن الدالة عند المواقف **قال** والخصى
وهو الزنا والحقوق لخدمة العدا لانه منهم لان قطع العضو او زيادته او جناية اوبه لا يوجب قدحا في العدا لانه
وقر عمر رضي الله عنه شهادة علمه الخصى والخنثى اما رجل وامراة فشهادة الخنثى مقبولة ثم هو
اذ لم يك مثالا فلا اشكال فيه وان كان مثالا محملا امرأة في حق الشهادة احتياطيا حتى لا يجوز ان يشهد
مع رجل بما لم يسم اليه امرأة ولا مع النساء ولا رجل مع **قال** والام والامراة في عمل الملاطين
الذين ياخذون الجموع الواجبة كالخراج والجزية والصدقات عند عامة المشايخ وقيل هم الامراة
وقيل الذين يعملون بايديهم ويجوزون انفسهم واياما كانوا قبل شهادة ثم لان فسر العمل ليس بفسق وحسن

كان مفادها والافلا فرو من قولهم ذنابة اوزنوا الى اخره **قال** ومن شهد ولم يرح حتى قال او همت
اي اخطات بذكر زيادة كانت باطلا وعسكان بعض ما كان يجب على ذن لان الشاهد قد سبق بالخط لمباينة
مجلس القاضي فوضح العذر بقوله ان الشاهد قد سبق بالخط لمباينة
لا يقبل شهادته لكونه غير احد الخصمين بالرسوة ثم قيل يقضي بجمع ما شهد به او لاحق لو شهد بالف
ثم قال غلط في حسمائه يقضي بالف لان المشهود به او لا صار حقا للمدعي ووجب على القاضي العصبية فلا
يطلب رجوعه وقيل يقضي بما بقي لان ما حدث بعد الشهادة قبل الاقرار له وثمة عند الشهادة والله مال
شتمس الامة السرخسي رحمه الله هذا اذا كان موضع شبهة فاما اذا لم يوضع شبهة فلا بأس باعادة
الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة او اسم المدعي او المدعى عليه او يترك الاشارة الى احد الخصمين وما
يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد ان تورع لا مامونا وعزله حنفية وابو يوسف ان قوله يقبل في
غير المجلس في الاول والاول هو الظاهر وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة او في النقصان
يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين ان تورع قبل القضاء او بعده ورواه الحسن عزله حنفية ويشتر
عن ابو يوسف وعلى هذا الوجه وقع العطف في ذكر بعض حدود العقار او في بعض السب ثم يذكر ذلك قبل لانه قد
جئنا في مجلس القضاء فذكره ذلك القاضي ليدل على صدقه واحتاط به في الامور

باب الاختلاف في الشهادة

قال الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا فلا لان عدم الدعوى يحول العبد شرط القبول الشهادة
لان القاضي لما نصب لفصل الخصومات بين الخصوم وفصله بغير ان يسمعوا احد الشان فالدعوى اما
الشهادة او العمن وقد وجد مقدم الدعوى فيما اذا وافقت الشهادة الدعوى فامكن الفصل بالشهادة
ولم يوجد فيما اذا اختلفا لم يسمع القاضي من الدعوى فاما اذا اختلفا
وقد ثبتت الدعوى والحاجة لا تعتبر وجودها فان تقدم الشرط وهو مقدم الدعوى فلا عيب
خلاف حقوق الله تعالى لان الدعوى فيها ليس بشرط لان فامة حقوق الله تعالى واجبة على كل احد فحان
كل احد خصما في اتيانه فصا كان الدعوى موجودة ولا تعلق لما امرنا بافا منها كان طاباها فام
من الا فامتها وفي حقوق العباد لا بد من طلبها بالدعوى اذ لا عرف القاضي حقوقهم ولا يجزم على استيفاء
قال ادعي اذ انا او شرف شهدا ملك مطلق لعت اي لا يقبل جنته لانهما شهدا بالامر مما ادعاه
المدعي لانه ادعى ملكا حادنا وبما شهدا ملك قديم وبما يحلفان فان الملك في المطابق ثبت من الاصل
حتى يستحق المدعي زواجر ولا لذلك في الملك الحادث ويرجع الباعة بعضهم الى بعض فيه فصا غير من
والوقوف معذور لان الحادث لا يتصور ان يصير قديما ولا القديم حادنا فلا يقبل الشهادة **قال**
وعكسه لا اي عكس ما مضى وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدا ملك مستتب معذور لا حول لغايل
يقبل الشهادة لانهم شهدوا بما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة **قال** وهما الشاهدان
لفظا ومعنى لان القضاء لا يجوز الا بحجة وهي شهادة المني فام سفيقا فاما شهدا لانهما ثبت الحجة
مطلقا والموافقة المطلقة باللفظ والمعنى وهذا عند ابي حنيفة وقال الا اتفاق في المعنى هو المعيار
لا غير والمزاد بالافاق في اللفظ تطابق العظمين على اعادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق الفهم حتى لو ادعى

اتفاق

رجل مائة درهم شهد شاهد بدوهم واخبر دهمين واخبر سبعة واخبر خمسة لم يقبل عند
اي حنيفة لودم الموافقة لفظا وعند ما يقضي بادية وهذا ان شهدا احدهما بالف والاخر بالعين لم يقبل
عند وعند ما يقبل على الاغداد ان المدعي يدعي الالفين وعلى هذا الخلاف المائة والمائتان والاطلاق
والاطلاقان او الثلث ولفهما انهما انهما على الاول منفرد احدهما بالزيادة مثبت ما انفقا عليه ولو جوزه
الحجة دون ما عرفت احدهما لعدمها وذلك ليس باخلا فيا لا يرى ان المدعي لو ادعى الاكثر وشهد بالاف
يقبل ولو كان حلا فاما قلت لان من شرط القبول ان يوافق المدعي فصار حادنا شهدا احدهما
بالعين والاخر بالف وجمسمائه والمدعي يدعي الالف وجمسمائه خلاف ما ادعى لانهما ثبت شي لان
المدعي يدعي من شهدا بالزيادة وشهدا بالالف والالف لا يثبت الحق ولا يثبت حنيفة ان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف
الحق لان لفظ الواحد غير لفظ الاثنين واللفظ لا يغير لفظ الالفين ولهذا لا يترادف احدهما الاخر ولم يثبت
واحد من العظمين لانه لم يشهد على كل واحد منهما الا واحد ولا يقال ان الالف موجود في الالفين لا يقال
نعم موجود فيه اذ ثبت الالفان ثبت الالف ضمنا فاذا لم يثبت المضمين ثبت المضمين الا يرى انه لو شهد احدهما
انه قال امر اني انا خلة وشهدا لاخره قال برية لا يمنع شي وان افقر اللفظان في المعنى لعدم ثبوت
واحد منهما فاعلم بذلك ان اتفاق الشاهد من اللفظ والمعنى شرط القبول خلاف الدعوى والدين حتى لا
يشترط اتفاقهما في اللفظ الا ترى ان المدعي لو ادعى الغصب او القتل فشهدا احدهما بالامر والمدعي يدعي الالف
ولو شهد احدهما بالعين والاصل والاخر بالزيادة لا يقبل وخمس المائة لان الشاهد من
اتفاق على الالف لفظا ومعنى ومنه احدهما بالزيادة على سبيل العطف والمعطوف غير المعطوف عليه ثبت
ما انفقا عليه ونظيره الطلقة والطلقة ونصف والمائة والمائة والخمسون خلاف الهرة وخمس عشرة
حيث لا يقبل لانه مرتب بالالفين اذ ليس بينهما حرفا عطف ولولم يدعي المدعي الاكثر فشهدا من شهد
بالاكثر باطلا لانه ذنب المدعي بالزيادة الا ان يوفق معقول اصل حتى بان جافا لا اتي استوفت الزائد
او ابرائه عنه محمد بن يقبل في الاول الظهور التوفيق في النهاية ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ والحق
يقبل شهادته وذلك نحو ان شهدا احدهما على الهبة والاخر على العتقة وهذا لان اللفظ ليس بمضمون في
الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صا واللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك
لا تضر المخالفة فيما سواهما لانه قد علمت في خلافه ولا اذ شهدا احدهما بالناح والاخر بالزوج
يقبل شهادتهما ذنبه في الخط ولم يحك فيه خلافا **قال** فان شهدا احدهما بالف والاخر بالعين لم
يقبل وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يقبل سائر الاعناق في اللفظ والمعنى عند وعند ما في المعنى لا غير
وقد منها الوجه من الجاسن والذي يطل مذهبهما ان الشاهد لو شهدا بطلقة وشهدا اخر ان ثلث
فطلقات وقرق القاضي منهما قبل الدخول ثم رجعا وان ضمان نصفنا الصداق على شاهدي الملك دون
شاهدي الواحد ولو كان كما لا لا اذ واحدة بوجه في الملك كان لهما ان يظن جميعا ولا يلزم ما اذا اختلفا
طلق نفسك لما ظنقت واحدة حيث يقع واحدة لان لون الملك صا في يد هاتل ان موقعهما
او بعضهما ولا يلزم ما اذا اطلقها الزوج القاضح بعت الملك لانه يصرف عن ماله فله ان يوقع اي عذر
شا لا انه لا يصدق الا بقدر الحمل **قال** وان شهدا لاخر بالف وجمسمائه والمدعي يدعي الالف

على الالف يعني فيما اذا شهد احد هما بالالف وشهدا الاخر بالالف وتسمياه مقبل شهدا بالالف اذا كان
المدعي مدعي الالف وتسمى المائة لاغا قهما بالالف وتفردها عنهما بتسميه حلفا ما اذا كان مدعي الالف
فقط حث لا يقبل شهدا قهما لان المدعي كذب من شهد بالزيادة على ما سئل من قبل وهذا كله فيما اذا ادعى
دنيا واما اذا ادعى العقد فلا يقبل الشهادة على ما جرى من هو **قال** ولو شهدا بالالف وقال احدهما
قضاء منها خمسمائة يقبل بالالف ولم يسمع انه قضاء الا ان شهد معه اخر لانها انما تقبل وجوب الالف
مقبل وانفرد احدهما بقضاء المصنف فلا يقبل لعدم كمال التصانيف ولا حث قوله قضاء تسميه مائة مقضا
لشهادته بالالف لان قضاء الدر طريقه المقاصه معناه ان الدان يجب عليه ما يقضي فلا ينافي بقاؤه فلا يكون
اذن بالالف لان المدعي كذب شاهرا بالقضاء مقضي لا يقبل ما اذا شهد بالالف وخمس مائة والمدعي مدعي
الف لا ينافي لان المدعي كذب شاهرا بالقضاء مقضي لا يقبل ما اذا شهد بالالف وخمس مائة والمدعي مدعي
شهادته عليه نحو لا تفتول لم حذبه فيما شهد له وانما كذبه فيما شهد عليه وذلك لا يقدح ما اذا شهد له انسان بحق ثم
فما شهد له فكون فادحا وعنه يوسف انه يقضي خمسمائة فقط لان مضمون شهادة شاهدا العضا الا
درا لا تسميه في المعنى وهو المعنى عندنا على ما مر ونعني ان يكون قول المدعي كذا لان مذهبه في اعتبار
المعنى كذا هب ابو يوسف الحقة خالفه لانه لم يشهد خمسمائة ابتداء بل انفق الشاهدان على وجوب الالف عليه
للمدعي ثم انفرد الاخر بالقضاء فلا يسمع **قال** ومعنى الاشهاد حتى يقر المدعي بما يقضي فعني يجب عليه الاشهاد
بالالف لهما اذا علم انه قضاء منها خمسمائة حتى يقر المدعي انه قضى خمسمائة في لا يصير معناه على الظاهر **قال**
ولو شهدا بقرض الف وشهدا احدهما انه قضاء جازت الشهادة على القرض انما للحجة في القرض وعدمها
في القضاء وذكر الطحاوي عن بعض اصحابنا انه لا يقضي بها القاضي وهو قول ذفر لان زعم احد الشاهدين
انه لا شيء له عليه من المال ولو قضا كان قضاء شهادة الواحد وهو غير جائز لان المدعي كذب شاهد
القضاء والاشبه ان يكون هذا قول ابو يوسف على ما ذكرنا في المسئلة اذ لا فرق من المسلمين الا حث
ان الشاهد شهد بقضاء الدين في دين وفي الاولى بعض البعض والجواب ما ذكرنا في الاولى واذا
احلفا الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة والوصية والرهن
والدين والقرض والبراءة والحالة والموالة والنفقة وقبل واذا احلفا في الجناية والغصب والقتل
والكناح لا يقبل الاصل ان المشهود به ان كان قولا كالبيع وكذا فاعلانا شاهد من فيه في المحل او الزمان
لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما عاهد وحرر وان كان المشهود به فعلا كالفصل او قولا للقول
شرط صحته كالكناح فانه قول وحضور الشاهد من محل وهو شرط فاحلانا في الزمان او المكان يمنع القول
لان الفعل في زمان ومكان غير الفعل في زمان ومكان اخر فاحلنا المشهود به ثم قال ابو يوسف ومحمد
اذا اخلف شاهد الغد في زمانه او مكانه لا يقبل وان كان قولا لان كل واحد منهما ان كان قولا
فما غير ان وليس على كل قذف شاهدان وان كان احدهما انشأ والاخر اخبارا فاما لا يفتان لان
الانشاء ان يقول ذنبت او انت ذان والاخبار ان يقول قذفتك بالنا و ابو حنيفة رحمه الله يقول
يحمل ان حوزا احدهما سمع الاشارة والاخر سمع الاخر ابي وجبت عنده فرفه فيما شاهدان **قال**
ولو شهدا انه حل ذنبا يوم الجمعة مائة واخر ان الله قتله بمصرودة فانه في طاعتين حل واحد منهما

قوله

الفرع

مبار

نصاب الشهادة اجمعا عند الحام وشهدا على نحو ما ذكره ثردا الطائفتان لان احدهما ماذبه مقدر
ولست احد لهما بالالف بالقبول من الاخرى وبما لا يفتان من باب الحلف والفتان الواحد لا يفتان لان الاول
حركات اقترن لونه عرضا لا يقبل زمانين والثاني حركات اخرها الاول بحريته الله في ذلك الحلف لا يفتان
ان جعل الثاني اجبارا عن الاول حتى يصير حرارا الاول وانما دونه لان اجبارا عن الفتان لا يقبل
فما غاير من خمسة وحكما خلاف القول لان القول بحكي القول يكون الثاني غير الاول حثا وكذا الواحد
في الزمان او الالة التي ومع بقا الفتان لا يقبل ما سئل **قال** وحجة الله فان قضى باحدا لهما او بطلت
الاخرى فعني لو قضى القاضي بوجوب القضاء من شهدا الطائفة الاولى ثم شهد في الاخرى لا يقبل لان
الاولى ترجحت بانصال القضاء بها فلا يقضي الثانية وهذا لانه لما حكم بانه مثل مائة صادرة لهما بان
لم يعتبر في غيرهما اذ كل شخص واحد في مكان لا يقدر قضاء نظير ما لو كان مع رجل ثوبان احدهما غير خمر
وصلى في احدهما ثم وقع خمره على طمان الاخر لا يجوز له الصلاة فيه لان الاول انصل على الشرح فلا يقضي
بوقوع الخمر في الاخر **قال** ولو شهدا بسرقة بقرعة واحلفا في لونها قطع خلاف الذوق والاثوثة
والغصب حتى لو شهدا شاهدان على سرقة بقرعة واحلفا في لون البقرعة بان قال احدهما سرقة بقرعة وقا
بقرعة سودا يقبل شهدا قهما فمما يقطع من خلاف ما اذا قال احدهما سرقة ذرا او الاخر قال انني لو اخلفا
في لون البقرعة في الغصب حث لا يقبل شهدا قهما فمما يقطع من خلاف ما اذا قال احدهما سرقة ذرا او الاخر قال انني لو اخلفا
في السرقة انقضت لان البقرعة انقضت عن السودا فاما سرقة من محل من قبل على قول واحد نصاب الشهادتين
لم يثبت وصا وكا خلافا في الذوق والاثوثة واما خلافا في اللون في الغصب بل اولى لان الشاهد الغصب
فما لا يقطع بالشهادتين والثابت بالسرقه حد سقط بقضاء نظير اخلافها فمما يقطع من خلاف ما اذا قال احدهما سرقة
فما لم يقطع لان القطع لا ينافي اثبات الوصف فصادرا خلافا في ثياب السارق لا يرى انما الوصف
سكنا عن بيان الذوق جازت شهادة قهما خلاف بيان القيمة لانه من نفس الشهادة حتى يعلم انما بلغ نصيبا
ولا ان الوصف يحمل لان السرقة تكون في المال غابا وحول الحمل فمما يقطع من خلاف ما اذا قال احدهما سرقة
في بقرعة واحدة بان كانا جدينا بغير الجاني الاخر اسود فشهدا على ما ذراي او ما وقع عنده خلاف
وصف الذوق والاثوثة لانها لا يجمعان في بقرعة واحدة وكذا الوقوف على ذلك الصفة كونها القرب
فلا يشترط فيكونان سرقة من محل من قبل في كل واحد منهما نصاب الشهادة وخلاف الغصب لان الحمل فيه
بالشهاد لان الغصب يقع بالشهاد وهو مقرب منه فالتا فلا يشترط عليه الحال فكون الشهادة عن محقق
ونما لم يفتكه من ذلك فلا يشترط عليه **قال** في التوضيح خيال لا يجاز الحلف وهو محتمل للردية لا
لا يجاز **قلت** القطع لا ينافي اثبات الوصف لانها لا يقطع على ما سئل وما يوجب الدر حث
بسر الموجب في غيره **قال** على ما حوزا البقرعة المسروقة بقرعة والمشهد بسر قهما اما انهما اسودا ولم
يقول احدهما انهما لهما فكون غيرا ضروري **قلت** نعم ولترخي حق من تعرف اللون اما في حق من يعرف
الا احدهما في غيره على ذلك اللون فمما يقطع من خلاف ما اذا قال احدهما سرقة ذرا او الاخر قال انني لو اخلفا
اذا كان المدعي مدعي بقرعة مطلقا من غير قصد بوصف واما اذا ادعى بقرعة سودا او بقرعة لا يفتان لهما
بالاجماع لان المدعي كذب احدهما وحل في لونه من مثله فمما يقطع من خلاف ما اذا قال احدهما سرقة ذرا او الاخر قال انني لو اخلفا

ذال

۷۶

از

عن ملك الموت مستمرا الى هذا الوقت لا ملأ اخر غيره فاني الحيا اذا امت انصافات له علم له بها ولا
 خلف اقامة الدية على ان الله ثاب في هذا الوقت وما اذا ادعى عتافي فداك ان انه اشترها من فلان غير
 في الدية واقام البينة على الشرائع والخذ والمد الفلاني الباع واقام المشتري الدية انصافات له حتى
 بذلك ونقضي له بها ولا يحكمنا اقامة الدية انصافات للبائع ومات الباع وهذا لان ما ثبت فهو باق الى ان يوجد
 ما يزيله لا يستغنى القاع عن ذلك ولطفا ان ملك الوارث لم يجد ثبت له هذا ان لم يجد ثابته الا ترى انه متى
 حقه احكام لم يجد ثابته في حق الموت من استبرأ الجارية وسمل وطها لو كانت حرة ما على الموت او بالعلم وكذا
 على الوارث ان يفي بصدقة ورثها من الفقير ولو لا بعد الملك لما حل له فاذا كان مبرور فلا بد من اثبات الملك
 اليه وذلك بما ذكرنا من الجواب بانه ثاب ملك الموت لان بقائه الى الموت ثبت باسحابه الجلاء وهو
 حجة لا نقا ما كان على ما كان لا يثبت تمام من وجبنا الدية لان ما لدية الوارث من ثابته قبل موت
 الموت فبان من جهة اخرى فلا ثبت باستصحاب الحال الا ترى ان الشفع لا يستحق الشفعة بقاء هره في المراء
 المشفوع بها وان كان يدفع دعوى غيره بولاءه كذا خلاف ما اذا ثبت الحيا انصافات له حيث علم له بها
 لا ما اعتبرنا فيه استصحاب الحال بقا ما كان على ما كان وهو حجة فيه على ما سنا وخلاف ما اذا اقام الدية انه
 اشترها من فلان حيث لا حلف اقامة الدية ان كان ما كان لها وقت الباع لان ملك المشتري مضاف الى المشتري
 الثابت بالدية لا الى استصحاب الحال بقا ملك الباع لان الشرا سبب موضوع للملك حتى لا يحق بغير
 اثبات الملك فيكون ثابته بالشرا وانما في الموت فثبت الملك للوارث مضاف الى المال ملك الموت وقت
 الموت لا الى الموت لان الموت ليس بسبب موضوع للملك بل موضوع لابطاله من موت ليس فيه ايجاب الملك
 لاحد الا ترى ان الوارث لو علق الحق بموت مورثه بان قال ان مات سيدك كانت حرة لاصح ولو كان سبب
 الملك لاصح كما اذا قال له ان اشتريتك فانت حرة قال **و لو شهد ابيد حي مند شريرة ت ابي**
 اذا شهد شاهدان ان هذا العبد كانت في يد فلان مند شريرة وهو حي وقت الشهادة وهذا عند اي حنفية
 ومحمد وعنه يوسف انما يفتل لان الدية مقصورة كالمالك فوجب ان يعمل كما اذا شهد انصافات ملكه مند شريرة
 وهذا لان الملك متى ثبت سبغ لما ان وجد ما يزيله هذا المد وصار كما اذا شهد ابا اخذ من المدعي والا فاد
 منه بالدية ولطفا ان الشهادة قامت بجهول لان الدية مقصورة وهي متنوعة الى ملك وامانة وصمان
 فلا يمكن القضاء بالجهول خلافا للملك لانه معلوم غير ممنوع وخلافا لانه معلوم ايضا وحكمه
 معلوم وهو وجوب الرد لقوله عليه السلام على الدين ما اخذت حتى ترد وكذا الاقرار بالبد معلوم على ما يجي
 ولا بد صاحبا المد معان ويد المدعي مشهود به فلا يقارض المتحقق لان العيان يوجب العلم والشهادة
 بوجوب غلبة الظن فلان كذا ثابنا **قال** ولو اقر المدعي عليه بذلك او شهد شاهدان انه اقراه
 بان في المدعي دفع الى المدعي اقر المدعي عليه بالمدعي او شهد شاهدان بانه اقر بالمدعي
 مند شريرة دفع ذلك الى المدعي لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وبجملته المقترن لا يمنع صحة الاقرار
 الا ترى انه لو قال فلان على شي صبح وعجب عليه البستان ولا تصح الشهادة به والله اعلم بالصواب

هذا هو الوجه في
 ان الدية لا تقضى له بها ولا يحكمنا اقامة الدية انصافات للبائع ومات الباع وهذا لان ما ثبت فهو باق الى ان يوجد ما يزيله لا يستغنى القاع عن ذلك ولطفا ان ملك الوارث لم يجد ثبت له هذا ان لم يجد ثابته الا ترى انه متى حقه احكام لم يجد ثابته في حق الموت من استبرأ الجارية وسمل وطها لو كانت حرة ما على الموت او بالعلم وكذا على الوارث ان يفي بصدقة ورثها من الفقير ولو لا بعد الملك لما حل له فاذا كان مبرور فلا بد من اثبات الملك اليه وذلك بما ذكرنا من الجواب بانه ثاب ملك الموت لان بقائه الى الموت ثبت باسحابه الجلاء وهو حجة لا نقا ما كان على ما كان لا يثبت تمام من وجبنا الدية لان ما لدية الوارث من ثابته قبل موت الموت فبان من جهة اخرى فلا ثبت باستصحاب الحال الا ترى ان الشفع لا يستحق الشفعة بقاء هره في المراء المشفوع بها وان كان يدفع دعوى غيره بولاءه كذا خلاف ما اذا ثبت الحيا انصافات له حيث علم له بها لا ما اعتبرنا فيه استصحاب الحال بقا ما كان على ما كان وهو حجة فيه على ما سنا وخلاف ما اذا اقام الدية انه اشترها من فلان حيث لا حلف اقامة الدية ان كان ما كان لها وقت الباع لان ملك المشتري مضاف الى المشتري الثابت بالدية لا الى استصحاب الحال بقا ملك الباع لان الشرا سبب موضوع للملك حتى لا يحق بغير اثبات الملك فيكون ثابته بالشرا وانما في الموت فثبت الملك للوارث مضاف الى المال ملك الموت وقت الموت لا الى الموت لان الموت ليس بسبب موضوع للملك بل موضوع لابطاله من موت ليس فيه ايجاب الملك لاحد الا ترى ان الوارث لو علق الحق بموت مورثه بان قال ان مات سيدك كانت حرة لاصح ولو كان سبب الملك لاصح كما اذا قال له ان اشتريتك فانت حرة قال **و لو شهد ابيد حي مند شريرة ت ابي**

باب الشهادة على الشبهة
 قال رحمه الله تعالى فاما لا سقط بالشبهة ان شهد رجلان على شهادة شاهدان اي يجوز الشهادة على

الشهادة بشرط ان يشهد شاهدان على شهادة كل واحد من الاثنين وهذا استصحابا وانما لا يجوز
 لان الشهادة عبادة بدنية وجبت على شاهدان اصل وليست بحق للشهود لانه لا يجوز التصحوة
 فيها والاجبار عليها والنيابة لا تجري في العبادة البدنية ولا في العبادة الاحتمالية لان الاحتمال فيها في
 موضعين الاول في الفروع وفيه شبهة من حيث البديهة ولهذا لا يصح في الفروع الا عند العجز عن
 الاصول **وجه** الاستصحاب ان الحاجة ماسة اليها شاهدان اصل قد عجز عن اداء الشهادة لموت او مرض
 او بعد مسافة فلو لم يجز الشهادة على الشهادة ادى الى انقضاء الحقوق ولهذا يجوز الشهادة على الفروع
 وعلى شهادة فروع الفروع الى غير ثابته فصاحب كتاب الفاضل **وقوله** فما لا سقط بالشبهة احراز
 عن الحد ولا سيما سقطان بالشبهة وفيما يشبهه على ما ذكرنا فلا يشترط ان هما لا يشترطان شهادة المسلمين
 من شبهة البدلة بل اولى لان الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية ويدخل تحته جميع الحقوق
 وذلك اننا طعننا فيها لا يجوز في الوقت والصحيح انما يجوز فيه اجتهاله وصونا عن ابد راسه **وقوله**
 ان شهد رجلان على شهادة شاهدان اي ان شهد على كل واحد من الشاهدان رجلان لان كل واحد من الشاهدان
 قضية من القضايا فلا بد من تمام انصاف على كل واحد منهما لثبوت عند الحاكم ولا يشترط ان يفرع حتى
 لو شهد احد على شهادة غيره وشهدا الاخر هبهما جاز وقال الفاضل لا يجوز حتى يشهد على كل
 واحد منهما رجلان غير الله من شهد بها صاحبه لان كل شاهد من قاض ما من مقام اصل واحد من حلفه البتة
 بهما كالمرا من لما قام مقام رجل اسم الحجة شهادة بهما ولا يفرع لما تخيل الشهادة صادقا وشاهدا للشرا
 ان شهد على تلك الشهادة على غيره الا ترى ان هذا لا يصح لما كان شاهدان لا يجوز له ان يشهد صاحبه على
 شهادة نه مع رجل اخر وقال مالك يجوز شهادة الواحد على شهادة الواحد لان الفروع قام مقام الاصل مقبر
 عنه بمنزلة رسول في يصال شهادته الى جليل الفاضل فانه حضر وشهد بنفسه فاعترى بهما رواية الاعيان
 فان رواية الواحد عن الواحد مقبولة **ولنا** قول على رضي الله عنه لا يجوز شهادة رجلين على شهادة رجلين
 مطلقا من غير قيد بان يكون بازا اقل فرعان ولا شهادة كل واحد من الاثنين حتى من جملة الحقوق والحق
 عند الفاضل لا يستلزم الاحتجاج بمسألة لا يها ملزمة الفاضل انصافات لا بد من انصاف فاذا تم وشهد اعلى
 شهادة احد جاز ان تشهد اعلى الاخر ايضا لان الشاهد من جود لهما ان شهدا اعلى قضيات دبره خلاف
 امرين لان انصاف لم يتم لهما وشروط العمل لم تثبت به شيء لان المراد من رجل واحد وخلاف ما اذا شهد
 احدهما الاصلين على صاحبه مع رجل اخر لان شاهد الاصل يعلم الحادثة مسافلا مستقيدا باسناد صاحبه اياه
 شيا ولا معنى الاصلين مع بعضي مشاهدين الحق ومعنى الفروع عدم المشاهدين فتنا فان فلا يجوز
 ولا يفرع بذلك عن الاصل فلا يتصور ان يكون الشخص الواحد لا اصل ولا حالة واحده ولا شاهد الاصل
 يثبت نصف الحق والفرعان نصفه ولو جازت شهادة ثمة على شهادة صاحبه لامت لانه ادبائع الحق
 ولا نظيره في المبرع ولا لعل لو كان الفروع يد لاما جاز ان تشهد امع اجرا اصلين لا يجوز الجمع بين المبرع
 والمبرع لاننا نقول لم يجمع بينهما لان الفروع غير السابك الذي شهد بهما بل الذي لم يحضره **وقوله**
 ان شهد رجلان وقع اتفاقا لانه يجوز ان تشهد على الشهادة رجل وامرأتان للمقام انصاف وكذا لا
 يشترط ان يكون المشهود على شهادة رجلان لان المرأة ايضا ان تشهد على شهادة بها رجلان او رجلان

دليل

يد

فما في المسئلة الاولى لما ذكرنا ولا فرق بينهما الا من حيث ان الفاضل الكاتب لولايته من غير نقل الشهادة
المعروفة في الشهادة على الشهادة لابد من اثنين على كل اصيل لما **قال** ولو قال لا فيها التهمة لم يخرج
منها الى الخدم ها اي لو قال الشاهدان في الشهادة على الشهادة وفي جواب الفاضل لما قلنا من ذلك
فلان التهمة لم يخرج حتى يسبها الى خدمها وهو الجدل لا على لان التعريف شرط فيه ولا يحصل في النسبة
الى العامة وهي عامة وحصل بالنسبة الى الخاصة والنسبة الى الخاصة لا تزيل اول النسبة
ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل ثم الفصل
وجعل الزمخشري فيما حكاه صاحب النهاية الفصل في احوال الشعب فجمع القبائل والقبيلة فجمع العوام
والعوام فجمع البطون والبطون فجمع الاتحاد والاتحاد فجمع النضال فجمع شعب وشعب فجمع فجمع
عوام وقضى بطون وهما شعب وشعب فجمع الاتحاد والاتحاد فجمع النضال فجمع شعب وشعب فجمع
حصولا اعلم بالنسبة وذلك حصل بالنسبة الى الخاص دون العام وينبغي ان لا يحصل العلم بالنسبة
اليه والفرغ انما نسبة عامة وهذا السر قد مره والخيارية والمصرية في الاورجانية خاصة وكذا
النسبة الى السكة الصغيرة علافا لجملة الجيرة ثم التعريف وان كان من هذا الجدل عند اي حصة وعمر
فذكر الخدم او الفصل على اخلافا لكون يقوم مقام الجدل **قال** ومن اقرانه شهد ذو الشاهد ولا يغير
اي لا يضرب وهذا عند اي حصة وجمعه الله وقال لا يوجب ضربا ويوجب وهو قول الفاضل انما لقضا
او لم يصيل لانه ارجب جيرة وفيها ضرورة على المسلمين وليس فيها ضرورة وقد وجب العزم ان لا يقتل
وانما قلنا بالضرورة لقوله عليه السلام ايها الناس عزك شهادة الزور والاشراك بالله ثم على قوله تعالى
فاخذوا الزجر من الاوثان واجتنبوا قول الزور وسأله رجل عن الجائر فقال عليه السلام الاشرار بالله
وعتقوا الزوال من ذلهم فغير فخرج وقول الزور فاذا كانت جيرة وجب عليه العزم بالاجماع وانما اختلفوا
في حصة من فظلم ما روى عن عمر رضي الله عنه انه ضرب شلدا الزور او عن سوطا وسخ وجمعه
ولا يوجب ان شرع رضي الله عنه كان شرا ولا ضرب وكان عنه الى سوقه ان كان سوقا والى قومه
ان كان غير سوق في هذا العصر اجمع ما يتوون ويقولون ان شرعنا من السلام او يقولنا وجدنا هذا
زور فاحذرون وحذرون الناس وشرح رضي الله عنه وان كانا بعبا واجبة واحم الصلابة في العتوك
وسوغوا له في الاجتهاد ورجعوا الى قوله في المناظرة فمن كان هذه المثابة من امة الشافعي فحكمه حكم
الصحابه حتى روى عن حصة انه فلهدم وعدم فقال مسروق والحسن في علمهم وشيخ ومن كان في
رجعهم من الشافعي فيكون في الحصة على هذا بعد الصلابة رضي الله عنهم لغيرهم علمهم وتوهم لا سيما شرح
فانه كان فاضلا في زمان عمر رضي الله عنه ومن بعده من الخلفاء فيكون فعله مشهورا منهم حتى لا يجوز وهو
محض منهم فيكون بعد العلم ضروري وما روى عن عمر كان سياسته من ذلك بل يطلعهم او عن ربيعة البعيد
في اللذف وبذلك تسخيه وهو مثله لم يخرج بالاجماع ولذا لم يقولوا به لعمري عليه السلام عن المثلة ولو
في الجلس العتود ولا في الضرب الشديد والسخيم عنان من الرجوع بعد الوقوع فلا لشركان وقد كان
شمس الامة السرخسي رحمه الله انه شمر عندنا ايضا وقال لا امام الحام ابو محمد الكاتب رحمه الله
المسئلة على لئله اوجه احدها ان يرجع على سبيل التوبة والادامة فانه لا يغير بالاجماع والثاني ان يرجع

من غير توبة وهو مصر على ما كان فانه عزربا لاجماع والثالث لا اعلم رجوعه باي سبب فانه على الاخلا
الذي ذكرنا **قال** ومن اقرانه شهد ذو الشاهد بانما يجب بانما يجب الشاهد او العزم على الاحكام الذي
ذكرنا على من اقر على نفسه انه شهد كذا ما شهدا واما اذا قال غلطت او نسيت او اخطأت او ردت شهادته
لهما او لمخالفتهما من الشهادة والدعوى او بين شهادته من فانه لا يغير لانما لا يدرى من هو الخاذل منهم المشهود
له او الشاهدان او احدهما وقد تردد في النسبة الشاهد الى الجواب ولا يملك الشاهد بالبدنة لانه من باب
الغي والبدنة حجة الاثبات ولا تهمه في اقراره على نفسه فقبل اقراره وجب عليه موجه من الضمان والعزم
وكذا اذا شهدوا بمقتل شخص وموته ثم جأ المشهود بقتله او بموته حقا لمقتلهم كجهم والرجال والنساء
والا لائمة في شهادته الزور سواء هل قبل شهادته قبل ذلك اذ اناب قالوا ان كان فاسقا فقبل لان
الذي حمله على الشهادة الباطلة فسقه فاذا اناب وظهر صلاحه فقبل لزال الفسق واختلفوا في مقدار
مدة التوبة وقد روي بعضهم بسنة اشهر وبعضهم بسنة والعصم بسنة والصحيح انه موقوف الى ذي الفاضل وان كان
عدلا او مستورا لا يعمل شهادته ابدا لان عدل الله لا يغير وروي القصة ابو جعفر عن ابي يوسف ان شهادته
قبل بوبنق فقبل لما من جمع ما ذكرنا في هذا الباب ان الشهادة تزد سببا الهمة وسببها انواع اما
معنى الشاهد وهو الفسق والعلم اما معنى المشهود له وهو صلة خاصة منه ومن الشاهد كزانية
الولاد والزوجة واما الدليل شرعي وهو في حق المحمود وفي اللذف بهذا التوبة لان الله تعالى جعل عجزه عن
الانسان باربعة شهادات بالزينة بقوله تعالى فان لم ياتوا بالشهاد فاولئك عندهم من الياذبون

باب الرجوع عن الشهادة

اعلم ان الشهادة فرض لقوله تعالى واقموا الصلوة لله وقوله تعالى ومن كتبها فانه اثم عليه وقال عليه
السلام كما تم الشهادة كشاهد الزور وشهادة الزور من الخارج على ما دنا وقال عليه السلام الشاهد الزور
لا يرفع قدمه من مكانها حتى يلقى ملائكة السموات والارض فيجب على كل مسلم الاجتناب عنها واذا وصت
منه خطا او عدا يجب عليه ان يتوب والتوبة عنها لا تصح الا بعد الحام ولا يسمع عنها الا سحبا من الشاك
وخوف الائمة لان لا سحبا من الخلق وولي من لا سحبا من الخلق وفيه تدارك ما اختلف بالزور لان
رجوعه مقبول في حق نفسه وان لم يقبل في حق المدعي ثم ركن الرجوع ان يقول رجعت عما شهدت به او
شهدت بزور فيما شهدت بشرط ان يكون في مجلس الفاضل وحكمة هذا ايضا المعز والضممان ومصلحة
المعز فقط **قال** ولا يصح الرجوع الا عند الفاضل لانه فسخ للشهادة فخصر عما ختمت به الشهادة
من مجلس الحام اي حاكم فان كان الفسخ في باب البيع حيث بشرط الصفة ما بشرط في البيع من قيام المسع ورضي
المبتاعين ولان الرجوع عن الشهادة توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة بحسب الجناية على ما قال
عليه السلام السر والسرو والعلانية بالعلانية فاذا كانت الجريمة مخصرة الحام يجب ان تكون ثبوتها لذلك
فاذا امكن الرجوع عند غيره غير صحيح فلو اقام المتقضي عليه شهادته تمامه بانما رجوعا عند غير الفاضل
او طلبت بمنها لا قبل بدنه ولا لعلمان لانه ادعى رجوعا باطلا خلافا لما اذا اقر اتما رجوعا عند غير
الفاضل حيث يصح اقرارهما وان اقرار رجوع باطل لان اقرارهما به يحمل رجوعا منهما في الحام وخلاف
ما اذا اقام البدنة انما رجوعا عند فاضل اخر غير الذي كان قضيا بالحق حيث قبل هناك بدنته لانه ادعى

رجوعاً صحيحاً **قال** فان رجعا قبل حكم لم يضر بها لان كلاهما منساقض فالقاضي لا يحل بالسلام المناسق
ولا ضمان عليهما احد من الخصمين لانهما لم يلقيا مشاي على احد من الشهادتين لان الشهادة لم تثبت بها الحق
الا بالقضاء فلو سلفا على المدعى عليه شفا ولا على المدعى لان عدم ثبوت حقه لا يضاف الى رجوعهما بل هو باق
على اصل الحكم على ما كان غاية الامر ان يقال لو ارجوعا عنهما لقضاء شهادتهما ولدت له الحق لكن
ذلك لا موجب لضمان حال الوائين ان شهدا ابتداء ولا ان لقيا في غير وقتي الشهادة نعم اذا ثبت عدم انهما
عنده وعلت على ظنه انهما صادقان ولا يعرف ذلك الا بعد الحيلولة وان رجعا ولا على المدعى على دعواه
فعله لشهادة غيره مما من الدول فثبت حقه ولا يتوى ولن يوى فهو مضاف الى عجزه لا اليهم
قال وارجعوا اي ارجعوا بعد ما حكم بالحكم بشهادة تهم لم يفسخ الحكم لان كلاهما منساقض
لا يحل بالمنساقض لا يفسخ الحكم لانهما مستويان في الدلالة على الصدق وقد رجح الاول باقتضائهما
فصار نظراً لو شهدا ان عجزا فله حرج بالثبوت وانه مثله مصر فانها قبل القضاء تزدان
وهي لا يفسخ لرجوعهما باقتضائهما ولا لانه لو نقض الذي يفسخ لانه لا يتناسى رجوعه عن الرجوع
ثم يرجع عن هذا الرجوع الاخر الى غير نهاية **قال** وضمنما ما انقضاء الشهادة عليهم اذ افسخ المدعى
المال ذكراً او عتلاً لان السبب على وجه العبدى وجب لضمان كتمان البين ووضع الحجر على الطريق وقد
وجد ذلك منهما وقال الشافعي رحمه الله لا يضمنان لانه لا عورة للسبب مع وجود المباشرة قلنا لا
يمكن ايجاب الضمان على القاضي عند رجوع الشهود وان كان مباشراً لانه ملجأ من حجة ما فان القضا
ولجب عليه بعد ظهور عدا التماس حتى لو امتنع باثم ويستحق العزل والعز ولو اوجبا عليه الضمان لا يمنع
المسارعة في القضاء فانه الغرامة ولا يملأ استئناف من المدعى لان الحكم قد مضى فعين صاحب السبب
عند تقدير اضافة الحكم الى صاحب العلة كوضع الحجر على الطريق ومن العبد ان الشافعي وجب اقتصاص
على شهود القصاص اذ ارجعوا بعد ما قبله الاولى وهو ينقطع بالشبهة وامر الادم اعظم ثم لا يوجب عليهم المال
وهو مت مع الشبهة ونقول ان القاضي ملجأ ولا نقول ذلك في المال وهذا ما يظن ظاهره ولا نقول انهما
منساقض قولاً او اجراً وجب على الشاهد المال اذ ارجع ولم يوجبوا عليه القصاص وكل واحد منهما جزاء الجنابة
لانا نقول القصاص نفاة العقوبة فلا يجب لانهما الجنابة والسبب منه قصور في هذا لا يصح مع
المباشرة الا اذا اقتدر اعتبار المباشرة في شبهة والقصاص ينقطع بالشبهة دون ضمان المال الا
مرى ان القصاص لا يجب في الخطا والمال يجب في الخطا قولى من السبب لوجود المباشرة فيه ولهذا
وجب حرمان الارث علافاً للسبب فاولى ان ينقطع به القصاص **وقوله** اذا افسخ المدعى المال ذكراً
او عتلاً وهذا اختيار شمس الامية الشافعي رحمه الله لان الاطلاق صحيح بغير المدعى ماله ولا فرق في ذلك
بين العن والدين وقال شيخ الاسلام ان كان المشهود به دساقطاً وان كان عن عيب على الشهود
الضمان وان لم يفسخ المشهود له لان الضمان مفاد بالمال في حق العن في ذلك المشهود عليه عنهما
بالقضاء الا ترى ان القاضي عليه لا يجوز ان يفسخ فيها ويجاز للمنفق لعدله وفي ذلك لا نزول لانه عتلى
بعضه فلو رجع عليه فله لم يحق المماثلة اذ لا مماثلة من اخذ العن والى ان لا يفسخ
وكذلك في الوفاق يضمنه قبل القبض عندهم لان القضا يضمن بالاملافة شهادته الزور ولا يضمن

بالمنساقض

عداى حقة واي يوسف لعدم محققه في هذا الاطلاق محقق فيه لانه انكاف بالسلام فصار له لو دعي
قائه لو اودع القضا عند تحصيل قايه المودع لغيره فانه يضمن للمودع ليعمل في الاطلاق فيه بهذا الطريق
وان لم يحقق بطريق العصب وان شهد عليه بانه امره من الدين او حمله او تصدق عليه بواو وهدية لانه لم رجعا
ضمنما المال المشهود به لان الدين يصير مالا في الحاقه به بالقبض صحيح الاطلاق خلاف ما اذا شهدا بالقبض
عن القصاص ثم رجعا حيث لا يضمنان لان القصاص ليس بمال لان المال غير لادى **قال** فان رجعا
منهم المصنف والعبارة لم يبق للمرجع وهذا هو الاصل في باب الرجوع عن الشهادة ولولا ذلك لوجب لضمان
مع تقاضى يقوم كل الحق بان يفي القصاص وفيه من المسئلة بقي من يقوم منصف الحق فيجب ضمان النصف ولا نقاب
لا يجوز ان ثبت الحكم بغير العلة فوجب الاستيلاء ايضا لا نقول يجوز ان يفي الحجر بغير العلة وان لم تثبت
الابتداء لحوال المعقود على القصاص بقيت القصاص وان لم يفسد به ابتداء **قال** فان شهدا عليه ورجع
واحد لم يضمن لانه بقي من سقى شهادته كل الحق لان شهادته ساهدين حتى ليوفى الحق غير الزمان والالام فله
ثبت قضاء الحق مستقيماً لانه لا يستحقان مع وجوب الحق من المصنف مال انسان ثم استحق المصنف منه
لا يضمن الاول شيئا فكذا هذا **قال** وان رجع اخر ضمنما النصف لانه بقي منهم واحد حتى سقى نصف
الحق ولا نقاب لغير الاضطرار الرابع الاول لان المصنف كان مضافاً الى الباقين ولهذا لم يضمن شهادته رجوعه لانا
نقول المصنف مضاف الى المجموع لانه عند رجوع الاول لم يظفر اثره لما دفع وهو ما ساهدين فلما رجع
اخر ظهر اثره وهذا كما يلزم جميعهم الضمان اذ ارجعوا ومنه ولعل لو ارجعوا منهم ان يقول لا يلزم من الضمان
لا في رجعت واحد لما وجب على الضمان رجوع غيره **قال** وان شهد رجل وامراً فان رجعت امرأة
ضمنت الربع لثقلته الادباع ستار رجل وامراً اذ الرجل وحده بالنصف **قال** وان رجعا ضمنما
النصف لانه بقا الرجل في نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامراً فان رجعت امرأة فعلى الرجل ربع
المائة وان رجعت رجلان فعلى المصنف وان رجعت امرأة فان ولا شيء عليهما وهو ظاهر **قال** وان شهد
رجل وعشرة فرجعت ثمان لم يضمن لانه بقي من سقى شهادته كل الحق وهو الرجل والمرأتان **قال**
فان رجعت اخرى ضمن رجوعه لانه بقا الرجل والمرأة بقى لانه ادباع الحق النصف بالرجل والربع بالمرأة
قال وان رجعا فافترقا فافترقا بالاسداس فافترقا على الرجل ونحوه لاسداس على المرأة وهذا عند
ابو حنيفة رحمه الله وعندهما على الرجل النصف وعلى المرأة النصف لانه وان فترقا فافترقا على الرجل والربع
ولهذا لا يقبل شهادة امرأتين على رجل فاعلم بهذا ان الحجة لانه من تمام شهادته من رجل فافترقا
بشهادته نصف الحق وشهادته من النصف وهذا لان الرجل متعز في هذه الشهادة للقصاص ينصف الحجة
فلا تتم الحجة الا بوجوده فلا يفسد هذا الحكم كثرة النساء فاذا ثبت نصف الحق شهادته يضمن في العتلة
الرجوع والقصاص لا يثبت لشهادته من يعلين ضمانه عند الرجوع ولا يفسد ان رجل امر بغيره
مقام رجل واحد قال عليه السلام في قضائهم عدلت شهادته كل اثنين شهادته رجل واحد قضائهم
فما اذا شهد بن ذلك سته رجال ثم رجعوا فكون الضمان عليهم اسداساً وعدم الاعداد حشر فقضى عند
المرأة ادهن لا يضمن منه عدم الاعداد حشر فقضى عند الاجتماع مع الرجال الا ترى ان كل اثنين منهم في
المرات تقوم مقام امر واحد وعند افراد من كل المثلثان فلا يزداد عدد من حشر منهم وان اختلف

اذ لم يبق الا من يضمن
منه فان النصف او ليس
بأولى من الاخير

بان يريد من هذا الخبر نص فكذلك وان دمج النسوة الصبر دون الرجل كان عليهم نصف الخمر لا ينافي
بقي من خبره نصف الخمر وهو الرجل ولا ذلك اذا دمج الرجل وحده عليه نصف الخمر لقائم معوم بالنصف
وقال في المحرر ان دمج الرجل والنسوة فعلى الرجل نصف الخمر ولا شيء على النسوة لان ذلك ثبت
مقرن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت شهادتهن نصف الخمر بمجمل الاجابات كما ثبت في
وهذا هو بل يجب ان تكون النصف انما هي عند وعندهما انصافا وذكر الاستيعاب انه لو دمج رجل وامرأة
كان النصف بينهما الملائم ولو كان كما قال لما وجب على المرأة شيء وان شهد رجلان وامرأة ثم رجعا فالقائم
عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست بشاهدين بل هي نصف الشاهد والنصف الآخر خلاف ما اذا شهد رجلان
وامرأتان ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعلى المرأة النصف
وعليه ثلثة الا خمس على اصل الذي تقدم ولو دمج الرجل وامرأة فعليه النصف حله عندهما ولا يجب على المرأة
شي وعنده عليه وعلى المرأة الملائم على ما تقدم **قال** وان شهد رجلان عليه او علىها بكساح فقدر من مثلهما
و رجعا قيمتهما سواء كانت هي المدعيه او هو ومراعاة هذا قوله عليه او عليها لان الشهود عليه الملاءمة شيئا
يعوض ثقلها ولا يلاف بعوضه الملاف فان اصل ما يستقيم في حقها لانها الملاءمة البضغ بعوض معوم
واما في حق الزوج فغير مستقيم لان البضغ غير معوم والملاءمة المالا المقوم بمماثلته فوجب ان يضمت اليه
مطلقا فثبت البضغ منقور حال دخوله في الملك والملك فيه **قال** وان زاد عليه ضمنا هاتان زاد
على ثمن الشئ ضمنا الزيادة هذا اذا كانت هي المدعيه للكساح وهو منكر لانها الملاءمة على الزوج قد الزيادة بلا
عوض ولم يدر المحرر فيما اذا شهدا عليه بالنكاح باطل من ثمن المثل فحكمه انهما لا يضمتان لها شي لان مستأنف
البضغ غير منقور عند الملاف فلا يضمر بالمعوم اذا تضمنت شهادتي الملائمة وانما تضمنت وسقوط الملك
ضرورة بانة خط المحل قصدا لاصل المشهود به اذا لم يكن ما لا كافضا من الكساح لا تضمن المشهود عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله وان كان الملاف بعوضه بزيادة فلا ضمان عليهم لما ذكرنا وان كان بعوضه لا يرد له
لا تضمن بقدر العوض وتضمن الزيادة لخطوها عن العوض وخرج للسائل على هذا ولو شهدا عليها بقبض مهرها
او بعضه فقبضت شيئا منها الفاضل بغير شهادتها لهما لانها الملاءمة عليها وهو المهر فلا كان وكثيرا دون البضغ
ولو شهدا عليها انه تزوجها على الف ومهر مهرها خمسين الف وانما قبضت الف ومن سدر فقبضت شيئا منها فغير
رجحا ضمنا لها مهر المثل لا المسمى لان حوا لا يستقيم بثلث لها فلو لم يقض بوجوبه لان القضاء بالكساح مع
المهر قضاء بازاله عليها عن المعهود عليه لا قضاء بالمسمى لانه اذا كان معقوما لا يحتاج الى القضاء فلم يقع الشهادته
بالقبض الملائم للمسمى لعدم وجوبه اصلا بل وقعت الملاف للبضغ فيضمنان مائة مائة مائة في الحر وهو وارث على
ما ذكرنا من قبل من المذهب من حيث انه اوجب على الشهود قيمة البضغ مع عدم وجوبه بالقضاء وبعض المذهب لا
يجب شي على ما سنا وهو ان منافع البضغ غير معقور عند الملاف وانما سقوطه على الزوج عند ماله اياه ولو
شهدا بالكساح على الف ولم تشهدا بالقبض فقبضت شيئا منها بغير شهادتها رجحا عن الشهادتين ضمنا لانه الف
لانها لما شهدا بالنكاح بالالف ثبت لهما حق الاستيفاء لان الف قد يقدر عليه بالقضاء بالنكاح ثم شهدا
الملاءمة لهما فثبتت لهما جميعه ولو ادعى على امرأة انه تزوجها على مائة وقالت تزوجني على الف وذلك لغيرها
فانما الزوج شاهدين بما ادعى وقضى له من الف وقد دخل بها ثم رجعا ضمنا لها قسمتها في قول ابي حنيفة ومجيب

بالفعل

ولرخصتنا شافعي قولنا في يوسف وهو على مسئلة النكاح في احوالنا ونحن في المهر ضدهما القول قولها الى من
مثلها ولا شهادتها فمما مضى عليه بالف فالقائم من ذلك قسمها في قسمتها وعند القول قوله فلم يلقا عليها
عليها شيئا وهذا من انما المراد بقوله الا ان ياتي بشي مستلزما لا يقتضي ان يكون مائة في الشريعة وهو ما دون عشرة
دولهم وان الملاءمة منعقة بالشهادة انما اكرهه بانه واجرها ما سنا ثم رجعا ثم رجعا ضمنا ان كان المدعي
هو المشتاجر والمكر صاحب الدابة لانها الملاءمة على صاحب الدابة مجرد المنفعة من غير عقد ولا شبهة وعنده ذلك
لا وجب الضمان للماعوف وان كان للمدعي صاحب الدابة والاخر يرضى له ما زاد على المثل لانها الملاءمة ذلك
المدعي لا عوض وقد راجع المهر عوض فلم يضمنه **قال** ولم يضمن في البع الا ما يقصر عن اشد على
الباع بانه باع ثم رجعا عن الشهادته ولم يضمن له الا ان الباع مثل القمي او اكره لانها الملاءمة الباع بعوض
قد له او فوقه ولا يلاف بعوضه الملاف وان شهدا عليه بانه باع باقل من القمي ضمنا الباعان لان ذلك
القد والملاءمة بلا عوض ولا فوق ذلك من ان الباع خيار الشرط الباع او كان بانا لان السبب هو الباع
السابق فضا فالحكم اليه عند سقوط الخيار مضى المدين مدون الف مضى فاما **قال** الباع لشروط
الخيار الباع لا يرد ملك الباع عن الباع وقد كان متكامرا دفع الضرر عن نفسه فبقي الباع في المدين فاذا لم ينقل
مدينه عن الباع فوجب ان يضمن له شيئا **قال** السبب الموجب لزوال الملك هو البيع المشهود به وان اختلف
حكمه وهو زوال الملك ولهذا استحق المشتري الباع من وان عند الفاضل ان لا يلاف خالصا لشهادتهما فيضمنان
وهذا لان الباع كان منكر الباع فلا يضمنه ان تصرف بحكم الخيار لانه يصير بالمقر بالباع مائة فاقض مائة عند
الناس فيكون كساحا باع عندهم متوفاه حذر من ذلك حتى اذا اختلفا باحتنا ليس له ان يرجع على الشهود لان
الحكم بما شرت به ولا يضاف المحل الى السبب مع وجود المباشرة هذا اذا شهدا بالبائع ولم يشهدا بغيره فثبتت
شهادتا بالبائع منظر فان شهدا بالبائع فلا يضمنه الفاضل في غير شهادته عليه بعد القضاء بعض المهر فقبضت به
ثم رجعا عن الشهادته من ضمنا الباع لان الثمن مقرر في ماله المشتري بالقضاء ثم الملاءمة عليه لشهادتهما بالبضغ
بضمنا لانه وان كان الثمن اقل من قيمة الباع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك لانها الملاءمة عليه هذا القول لهما
الاول وان شهدا عليه بالبائع وقبض المهر جملة واحدة فقبضت به ثم رجعا عن شهادتهما فثبتت لهما الفاضل
نقط لان الفاضل يضمن الباع بوجوب المهر لان القضاء بالثمن بمقارنه ما وجب سقوطه وهو القضاء بالقبض
والقضاء بالشيء اذا اقرن به ما وجب بطلانه لا ينقض به وهذا قلنا لو شهدا بانه باع بالبائع والامالة واحدة
واحدة ان الفاضل لا يضمن الباع بالبائع لا يقرن ما وجب فسادا وهو القضاء بالامالة فكذا هنا ولو
شهدا على رجل بالشرا فقبضت به ثم رجعا فان كان مثل القمي او اكره لم يضمن للمشتري شي لان الملاف بعوض
لا حوا لافا في المعنى على ما سنا وان كان باكثر من قيمته ضمنا ما زاد على قيمته للمشتري لانها الملاءمة الزائد
بغير عوض وضمنا لانه وكذا اذا شهدا عليه بالشرا بشرط الخيار للمشتري وجازا الباع معي المدين وان رجعا
بالخيار لم يضمنان على ما سنا في حق الباع **قال** وفي الطلاق قبل الوطئ ضمنا نصف المهر يعني اذا شهدا بانه
طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمنا الزوج نصف المهر لانها الملاءمة ما كان على شرط السقوط لان احتمال
انكاحها وسيل ان رجعا ثبات فحتم ان يوجد ذلك منها فسقط المهر وهو للثان حذر الاجماع فضا
بانها اوجبها عليه لاري ان المحرم اذا اخذ صداقا فله ان يزوج من المهر الا اذا جازا ثم يرجع على الثاني لانه

١٧

ضمنا

فرد عليه ما كان على شرف الزوال بالتسبب والتمسرح كما لا يجاب ولا ان الفرقه قبل الدخول في معنى النسخ
فلا يوجب شيئا اذا لم يجرى حجه ونما باضافة الفرقه اليه الزمان نصف المهر فتمت ان له ذلك ومنقضى هكذا
تمسكت في زوايا في الحر احرأها امرأه لها على رجل الفودسم موجد من هذا شأنه ان انه حال فاحزمه
ثم ارتدت والعياد باقية ولحقته بداد الحرب وسببت ثم رجعت اليهود عن شهادتهم لا يضمنون وبهذا الدرك على
شرف السقوط لانه لو كان موجلا على حاله لسقط بارتدادها وانكسار لوان وجلال امرأه هل ان يدخل بها
زوجها حتى لا يجمع المهر لا يرجع على الفاسل وان وجدنا ثلثا منه اذ لو افلته كان احتمال السقوط ثلثا والثلث
نقول الفصل منه النكاح والسي بانها به سكر والدرك المورثات في الحال وانما آخر المطالبة ولهذا لو
مات من عليه الدرك على لم يترك شهادتها شيئا اذ يحصل الحاصل محال او نقول لا نسلم بان شهادتها تسقط
بل كون الوثوقها ونقصه دونها فلا يسقط بل السوال من الاصل والابز اذا اده امرأه ابيه من نايها لم
اباه نصف المهر ثم يرجع على ابن لان الزنا ادها اياها الزم اباه نصف المهر فصارت نظير اليهود ولو رجع
اليهود هذه موت الزوج غير الوثوقه لانهم قامون مقامه ولم يترك لوقوع الفرقه بالثبوت قبل موته ولو
شهد بعد موت الزوج انه طلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعا لم يضمن الوثوقه لان الشهادة وقعت لهم
وضمنا المرأة نصف الصداق والميراث لان الميراث كان موثرا ظاهرا بالموت بحيث لا يسقط بمسقط وذلك
الميراث كان زوجا لها بعينه فبما هذه الشهادة ابطا عليها نصف ما ورثت من الميراث وانما ساء بالظاهر فبما
لهذا ذلك في الكافي **قال** ولم يضمن لو دعي الوطى فعلى لو شهد انه طلقها بعد ما دخل بها فنقص
بشهادتها ثم رجعا عن الشهادة لم يضمننا لان الميراث لا يدخل في الدخول لا شهادتها وقال الشافعي رحمه الله
يضمنان للزوج من الميراث وكذا اذا طلقها فاقبل يضمنان الفاسل للزوج من الميراث عند ذلك اذا ارادت المرأة
حب علقها ان يقرر للزوج نصف المهر لان البضع مقبوض لا يرى انه مقبوض محال الدخول حتى لا يضمن وان يملك
بالاخر من مكانه عند خروجه عن ملكه لانه انما يخرج عن ملكه حين ما دخل في ملكه من ضرورة بقومه في احد
الحالين الغوم في الحالة الاخرى يملك اليمين **ولنا** ان ملك الزوج ضروري فلا يظن الا في حوائج استحقاقها البضع
الا يرى ان يملك له ان يضمن المهر بالوطى شيئا حتى لو طبعت شبيهة كان المهر لها ولو كان ملكه مقبوضا كان له
ولان له ان يزوجها انسان يملك اليمين ولا ان يضمن من شرطه المائنة ولا مماثلة بين البضع والمال لا يضمن
ولا معنى فلا يكون مضمونا وانما عند دخوله في ملك الزوج فالمقبوض هو المالك دون المملوك او اورد عليه ونقومه
لا طفا دخل في ذلك المحل حتى يكون مضمونا عن الابدال ولا يملك بجانا فاما ملك بجانا لا يعظم خطره عند
اصليته وذلك محل له خطر مثل النفوس لان السبل يحصل به وهذا المعنى لا يحصل في طرف الازالة فانها لا يملك
على الزوج شيئا لان سقط عنها ملك الزوج الا يرى انما هو مسروق لمع الخطر عند الملك كالشهود والولى لا
لشروط شي منه عند الازالة ولو لم يضمن غير مقبوض محالة الخروج دون الدخول ليس له ان يملك ائنة الصغرة
على ما لها من زوجها وله ان يزوج ابنة الصغرة من ماله علاف ملك اليمين فانه ملك مال والمال مثل المال عند
الاكلاف يضمن بالمال **قال** وفي العن ضمنا القصة اي اذ شهدا باعناق عند حكم الحاكم بمقتضى رجعا
عن الشهادة وضمنا قيمة العبد ليسد لانهما المفاعلة مائة العبد من غير عوض والولا للذي شهدا عليه
بالحق لان الحق لا يحول اليها بعد الضمان فلا يحول الولا ولا يمنع وجوب الضمان عليها بثبوت الولا للمولى

منه

لان الولا ليس مال مقبوض بل هو كالنسيب لقوله عليه السلام الولا لمية ككلمة النسيب فلا يجوز الضمان بغير
عنه بل عما المفعل عليه من ملك المال وهذا الضمان لا يختلف من ان يكون مؤسرا او معسرا لانه ضمان
الملك المثل لا خلاف ضمان الاعناق لانه لم يلف الا ماله ولا يملك مع ذلك لزم منه فساد ماله صاحبه فوجب
الشادع عليه الموائمة صلة ولا يملك على المؤسرون والمضرك الزكاة ونفقة الاقارب ولو شهدا عليه
بانه ذرية فحق القاضي بذلك ثم رجعا ضمنا ما نقصه الدرك لانها اوجبنا للعن الحق ودين ذلك من قبل
فاذا مات المولى عوان خرج من الملك ويضمنان للوثة بقية قيمته ولو لم يترك له مال موافق لثمنه وسعى في
لثمنه ويضمنان للوثة لثمنه وان كان العبد مضمنا لجمع قيمته مديرا ورجحان به عليه اذا استقر
ولو شهدا انه كانت عتبه فقط في الحياة ثم رجعا ضمنا قيمته كلها لانها ماله لا يملكه ومن عتبه فضايا فاعايب له
علاف الدرك ثم الشاهدان يضمنان المالك بالحيات على نحوهما لانها فاما مقام المولى في ذلك فحين ضمنا قيمته
وكان من قضية الضمان ان يملكه كلا مجتمع البذل ان ملك شخص من المالك قبل ان يملك من ملك الى ملك ولا
تضمن المالك حتى يودي ما عليه بملكه فلو عتبه فادى عتبه والولا للمولى لانه هو المالك له وانما الشاهد
فاما مقامه في اخذ بدل الحياة منه لا غير فادى له المالك الى المولى وطيب لهما ما اخذ من المالك ان
كان بدل الحياة مثل قيمته لو اقل وان كان لا يرضى فبالفضل وان عجز ردد في الرق كان لولاه لان وقت
لم يصر ملكا للسلطان لما ذكرنا ويرد المولى ما اخذ من الشاهد من لان الحيلة قد بطلت بغير المالك فصلا
نظير ما اذ اغصب المديرا بغير عتبه فضمنه المولى قيمته ثم جاز من الاباق فانه يجب على المولى ان يرد على المصاحب
ما اخذ منه فكذلك اذا ولو اخذ المالك ولا يضمن اليهود كان له ذلك ولو شهدا انه اقران ائنة ولدت
منه والولى يترك مقتضى القاضي بذلك ثم رجعا ضمنا على وجهين اما ان يكون معهما ولد او لم يولد وجب على
وصحمن اما ان يكون الرجوع هنا حال حياة المولى لو عتبه فادى فادى من حرمها ولد وكان الرجوع حال حياة
المولى فانهما يضمنان للمولى نقصان قيمتها فاذا مات المولى عتبه يضمنان للوثة باقى قيمتها لانه لو لا
شهادتهما لو رثا الوثوقه ففوتوا عليهم هذا الدرك وان رجعا بعد موت المولى ضمنا جميع قيمتها للوثة لا يملك
ذلك عليهم وان كان معهما ولد ورجعا حال حياة المولى ضمنا نقصان قيمتها لما ذكرنا وضمنا جميع قيمة الولد
لانه لو لا شهادتهما كان عتبه ففوتوا عليه ذلك فاذا مات المولى بعد ذلك ان لم يولد مع الولد شرك في الميراث
لا يضمنان له شيئا ورجحان على الولد بما يقرب الاب منها لان من ذم الولد ان رجوعها باطل ونقص الاب
الضمان كان عتبه حتى يضمن ما عليه فمردى من تركه ان كانت له تركه ولا فلا يلقى على الاس لان تركه
على موته بدى وليس له تركه لا يجب عليه شي وان كان معه شرك فان الشاهدان يضمنان لشركه نصيبه
من قيمة الولد ومن باقى قيمة الام ورجحان على الولد بما يقرب الاب منها لما ذكرنا ان تركه ما لا يوجب رجحان
بما اخذ منها شرجه لانه في ذمهم ظلمهم فلا يظلم هو وكذا في ذمهما فلا يظلمانه ولا يضمنان لشركه ما
اخذ الولد بالادب وان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن الولد شرك ولا ضمان عليهما لانه هو الوارث
وحيث هو يضمنهما في الرجوع وان كان له شرك في الميراث يضمنان له حصته من قيمة الولد ومن جميع
الام ولا يضمنان له ما ورثه الولد ولا رجحان على الولد هنا بما اخذ منها شرجه لان هذا ظلم شرجه
لا ظلم ابيه فلم يترك ذلك وساعى الميت حتى يقدم على الادب وانما يجب عليهما ان يضمننا جميع قيمتهما لانها

المولى يرضى

فهما

المفاتيح عليهم ولم يضمنوا من فعلها شيئا للولي بخلاف المسئلة الاولى هذا كله فيما اذا كانت الشهادة حال حيا
المولى وان شهد بعد وفاته والمسئلة حالها قضى شهادتهما القاضي ثم رجعا فان لم يرضهما ولم يرضهما جميعا
لورثتهما لانهما اذا كانا من جهة واحدة فمقتضى الشهادة ان يكونا من جهة واحدة والى ذلك ما اذا كانت
الشهادة في حال حياة المولى حيث لا يضمنان ما اخبروا الولد من التهمة والفرق بينهما ان الشهادة في حال الحياة
لا تكون شهادة بالمال والميراث لانه يجوز ان يموت الابن ولا يرضى الاب فلا يكون شهادتهما الا بالمال
ولا يضمنان واما بعد الموت فشهادتهما وقعت على المال مطلقا لانهما قد يضمنان ذلك كله حتى لو لم يرضاه
لانهما لو شهدا تهما كان عبدا ميرا فاما لم **قال** وفي القضا من الدية ولم يضمنوا اي فيما اذا شهدا بوجوب
القصاص على شخص يان شهدا انه قتل فلاننا عمدا فمقتضى القاضي هو قبل ثم رجعا بحسب علمهما الدية ولا يضمن
منهما وقال القاضي يضمن منهما لانهما قسما لقتله فصارا كالمرء بل اولي لان الولي مكان والمرء بمنزلة
الشهادة افضى لا العقل واولي بوجوب القصاص لانهما قسما لقتله وليس عليهما ان يضمنوا
بالخيار ان شاء قتل وان شاء عفى عن الجاني العفو من جهة القصاص لا من جهة القصاص لان القصاص
لعمارة العقوبة فلا يجب لانهما قسما لقتله وهو العقل بشارته عمدا بالية صالحة له ولم يوجد ذلك هنا
لان الشهادة ليست حجة حقيقة وانما هي حجة بوجوب القصاص في الدية والشاهد وهو حجر الحام والخصم
الولي فدل المشهود عليه والفعل الاختياري من المباشرة بقطع النسبة الى السبب كدلالة السارق وفتح باب
القصاص وحل قضا الدية فلم يوجد من العقل حقيقة لعدم المباشرة ولا حكم لعدم الاجمال لان المباشرة والى
بخلاف العقوبة الذميمة على نفسه فهو رخصة بالطبع تكون بسبب الاختيار ولم يوجد ذلك في حق الولي
ولا في حق القاضي لان القاضي لا يبايع في العقوبة في الاخرة ولا يصير به على الاصل احد منهم الطاعة خوفا
من العقوبة في الاخرة ولا يصير ذلك منزها والى انما يشار له في الاختيار وليس عليه حرج في العقوبة وهو
مناوب له فكيف شاعى لارادة في حقه بخلاف المرء فان المرء يورث حياته مقدم على العقل فثبت العقل على
المرء والمرء كالا لانه لا يملك احواله ان يكون شبهة والقصاص منسقط بعد وفاته لان المال يجب
مع الشهادة وان رجح الولي معهما او جاز المشهود فعليه حيا فالولي بالخيار ان يضمن الولي الدية وان
شاع من الشاهد لان الولي منلف له حقيقة والشاهدان متلفان له حيا والالا على المولى مثل الحق في
حكم القيمان واما ما ضمن لا يرجع على صاحبه عند ابي حنيفة وهذا عندنا ان ضمن الولي وان ضمن الشاهدان
فلهما ان يرجعا على الولي لانهما عاملان في الشهادة فرجحان بما لهما حيا كما لو شهدا بقتل الخطأ فمقتضى له
واخذ الدية ثم رجعا جميعا وهذا لاننا لما ضمننا قاصما مقام الولي وان لم يملك القصاص من فرجحان عليه
كقاصب الميراث اغضب منه اخر فذلك عندنا في اخذ الولي قصص القاصب الاول فضمنه قاصب
ان ضمن القاصب منه لانه لما ضمن قاصم مقام الولي وان لم يملك الميراث وهذا لان القصاص مما يملك
الجملة حتى ملكه الولي وورثه اذا مات من له القصاص وله بدل منقوض محتمل التملك فيكون السبب
معتبرا على ان يعمل به له عند تقدير اعماله في الاصل كالميراث من الميراث سقط في الجواب القاص الذي هو
خلف عن الميراث لان الاصل هو الميراث وهو منقوض الوجود عملا وكذا شهادة الحائفة اذ رجعوا وضمنوا
للولي العمدة فان لم يرجعوا بقا على الميراث وان لم يملوا منه شيئا ولا يضمنون ان الشهادة وضمنوا الا لغيرهم

ليست

عليه

الدية

المشهود عليه حكما والملف لا يرجع بما ضمن سببه على غيره كالولي وهذا لانهم لو لم يضمنوا لكانوا مضمونا
مع المباشرة لا يعتبر مجرد التسبب مع المباشرة الا ترى ان الحاضر لا يعتبر مع الدافع حيث شهدا انهم جنائ
ومن ضمن عنائهم لا يرجع على غيره واما في الخطأ فانما يرجحان عليه لاننا لما ضمننا مالا الدية وقد اختلفت
القاضي بصره الى خارجين فرجحان عليه وانما منعنا السبب بوجوب الحكم على ان يعمل به لوان كان السبب
مما تصور وجود حجة ولا تصور وجود المالك في القصاص الضمان بحال فلا يضمن في حق خلفه كالميراث القوس
ولو كان القصاص مالا لافستان حقيقة لم يضمنه الملف عليه بان مثله يخصر وشهد عليه مشهود بالخوف وشعر
رجعوا الا بضمير المبال في اليهود شاعى الولي القليل واعقاد السبب لا يحون اوى من وجود المالك حقيقة
وهنا فارق مسألة غضب الميراث والميراث فانه لو كان مالا حصة لكان يضمنه الملف عليه فكذلك اذا
جعل كمالا حكما باعتبار اعقاد السبب له فكون له ان يرجع بالميراث لذلك **قال** وان رجح مشهود
الفرع ضمنوا لان الملف مضاف الى شهادتهم لصدر حكامهم في مجلس الحكم **قال** لا يشهد الاصيل
لم يشهد الفرع على شهادتنا او شهدناهم ونظمتا اي لا يضمن مشهود الاصيل بقوله لم يشهد مشهود الفرع
او بقوله شهدناهم ونظمتا لان القضا وقع شهادة الفرع اذا القاضي قضى بما يبان من الجحوة وهي
شهادة الفرع لانهم بقوله شهدناهم ونظمتا اي لا يضمن مشهود الاصيل بقوله لم يشهد مشهود الفرع
فلا يملك القضا به ولا يملك الى كلامهم بعد القضا بخلاف ما اذا قالوا ذلك قبل القضا حيث لا يضمن
لاننا وهم القضا وهو شرط فيها وقال محمد رحمه الله يضمن مشهود الاصيل فيما اذا قالوا شهدناهم ونظمتا
لان الفرع قام مقام الاصيل في نقل شهادتهم الى مجلس القاضي يحصل القضا بشهادة الاصول فلهذا
يعبر عندهم فصا وكانهم حضروا بانفسهم مجلس القاضي شهدوا ثم رجعوا بخلاف ما اذا قالوا لم يشهدوا على
شهادة تناحت لم يضمنوا لانهم لم يرجعوا وانما انكروا القضا ولا يضمنون ولا يضمنون ولا يضمنون
الموجود من الاصول شهادة في غير مجلس القاضي والشهادة في غير مجلسه لا تكون سببا للافق ولا
لزمهما الضمان وهذا لان الشهادة محصورة بمجلس القضا ولهذا اختص الرجوع به بتأليفه للناسب ولا
يقول ان الفرع يابون منابهم في نقل شهادةهم الى مجلس القاضي فانهم بعد الشهادة لو منعوا من ادعاء
الشهادة فان علمهم الا اذا ادعاهم المدعي اليه ولو كانوا سببا عن الاصول لما كان لهم ذلك وهذا المنع
ولكنهم شهدوا على ما حملوا وهو شهادة الاصول بانهم على شهادتهم فصا كما لو شهدوا على نفس الحق وعلى
هذا لو رجح الاصول بان قالوا شهدناهم على ذلك ولنا رجحانهم عند ذلك عندنا لا يضمنون وعندنا
والوجه مدعنا من الجانبين **قال** ولو رجح الاصول والفرع ضمن الفرع فقط لان الاصل
حصل بالشهادة الموجودة في مجلس القاضي وهي من الفرع مباشرة من كل وجه والاصول مسبب عن الملف
من وجوبه وقد عرف ان المباشرة والسبب اذا اجتمعا فمما منع بان كل الضمان على المباشرة والسبب
وهذا عندنا وقال محمد رحمه الله المشهود عليه بالخيار ان يضمن الاصول وان شاع ضمن الفرع
لان القضا وقع شهادة الفرع من حيث ان القاضي كان الشهادة من الفرع ووقع شهادة الاصول
من حيث ان الفرع يابون عنهم ونقلوا شهادةهم بامرهم فحضر في ضمن اي الفرع في شهادته والجهتان
متجانسان لان شهادة الاصول على اصل الحق وشهادة الفرع على شهادة الاصول او يقول احدهما الشهادة

ل

والاخرى اذا الشهاده في مجلس القاضي فلا يجمع بينهما في المصنف بل يجعل كل فريق منفرد فيكون له الجواب
 فانما يصيب مع غاصب الغاصب وهذا لان التلف مثبت بالتلف والشهاده العقل من الفروع والشهاده
 من الاصول فلو لا استناد الاصول لما يمكن الفروع ولا العقل من الاصول فلو لم يكن العقل من فروع في حق
 المشهود عليه مسبب ضمان على سبيل المباشرة اما الفروع فظاهر لانهم نقلوا شهاده الاصول عند القاضي على وجه
 لو لم يعمل القاضي بشهادتهم يانم وكذلك الاصول مباشر من حيث الخبر لان اذا الفروع منقول الى الاصول
 لان الفروع مضطرون من جهة الاصول الى الادعاء لا يشهد بحث لو استوعب الادعاء انما افضاء
 نظير القاضي في الجاهه الشهود الى القضاء فثبت انهم قضوا ثم اى فريق ادى لا يرجع على صاحبه لان كلا ضمن
 بحسنه خلاف الغاصب اذا ضمن حث يرجع على غاصب الغاصب لما عرف في موضوعه **قال** ولا يلتزم
 الى قول الفروع كذا لا اصول او غلط او يعني هذه الخبر شهادتهم لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم بما لا
 ينقض مرجعهم ولا يلزمهم غرامة لانهم لم يرجعوا وانما شهدوا على غيرهم بانهم قد رجعوا **قال** وضمن المزدور
 المزدور بالرجوع وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا تضمنون لانهم اتوا على الشهود حراً فصاروا كالمؤمنين
 على المشهود عليه بان شهدوا على احسانا لزم اني لم يرجعوا وانما لا يثبتوا سبب التلف وهو الزنا مثلاً ولم
 يتعرضوا له بالاضالة وانما اتوا على الشهود فصاروا في المعنى كشهود الاحسان ولا يوجب حنيفة رحمه الله الحكم
 جعلوا بما ليس بموجب موجباً فصاروا بمنزلة من اثبت سبب التلف وسان ذلك ان الشهادة لا يوجب شهادته
 بدول الزمانه ومسبب التلف الشهادة وهي لا تقبل الا بالزمنه فثبت الزمانه على العلة وهي بمنزلة العلم
 في اضافة الخبر اليها خلاف شهود الاحسان فانهم لم يجمعوا لغيره موجب موجب لان موجب هو الزمانه
 وهم لم يثبتوه ولهذا ثبت الاحسان شهادته الشهاده لان الشهاده لا تقبل الا
 بها فصار التلف مضاعفاً اليها كما يضاف الى الشهادة ولهذا لا يجوز ان تكون الشهاده مع الرجال في
 الحدود كما لا يصح الشهادة فيها ولولا اضافة الخبر اليها لصح للزكوة فيها وهذا لان الشاهد هو
 المعتبر والعلة مؤثرة في اثبات الخبر ولكن العلة مؤثرة ايضا في احوال العلة اذا الشهادة لا يوجب
 العمل الا بخلاف شهود الاحسان فان ذلك ليس مؤثراً في اثبات الزنا فانهم اتوا عليه بقوله انه حر مسلم
 تزوج امرأة فاحصاً بوقد اوفى بها شرعاً بالدخول عليها وبذلك المصالح يمنع الزنا فلا يجوز موجب
 له لان الزنا مضمون ومن المصالح محسوده فما متضاد ان فكيف حوزا حراماً سبباً الاخر فلما لم يوجب
 الزنا لا يوجب العمل ايضا بل هو موجب الزنا عند وجود الاحسان **قال** وشهود الغاصب اي تضمن شهود
 الغاصب ومعنى المسئلة ان شهادته لا تعلق بشرط او تعلق بالطلاق بشرط او تعلق بالدخول ثم رجعت عنها
 فيجب عليها قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة اذا التلف يحصل بسببه وهو الاعناق والنظائر
 ومم الذين ائتمروا بذلك بشهادتهم والشرط وان كان مانعاً فاذ اوجد الشرط اضيف التلف الى المال الجاه
 وهي العلة دون زوال المانع **قال** لا يشهد الاحسان والشرط اي لا يضمن شهود الاحسان ولا
 شهود الشرط وفيما خلاف في ترجمه الله اما شهود الاحسان فهو يقول ان الجناية سخطت عنده فصار
 كحقيقة العلة ولانه شرط لوجوب السجود والشرط اذا سلم عن عارضة العلة صلح علة الاخرى ان
 خاف المهر فضمن عند عدم من تلقى والخبر شرط الوقوع فبما في الخبر الذي دللنا ان الاحسان علة

دبر

وليس بشرط حقيقة لان حقيقة الشرط ان يوجد العلة بصورة واقعة وتوقف على صيرورته على وجود
 الشرط وهذا لو دى ثم احسن لا يرجع والى ان في وهو محض عرفنا ان حكمه الرجم وهذا معنى العلامة فلم يتناول به
 وجوب الرجم ولا وجوده اذا الحكم لا يضاف الى العلامة المطهرة واما شهود الاحسان فلا علة اما ان يرجعوا وتضمن
 او مع شهود العلة وهي العلة فان رجعوا مع شهود الاحسان لا تضمنون وعند فرغهم لان التلف حصل
 بشهادة الغاصب جميعاً فثبت شهود الغاصب انتم ائتمروا بشهادة الغاصب العلة الموجهة للحكم وهو قوله انت حراً وان
 طالق والاخرى انهم ائتمروا الشرط والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم اليه لان الحكم يضاف الى علة
 حقيقة لانه هو المؤثر فيه والى الشرط بما لا يتم وجوده عند الشرط والحكم لا يعارض الحقيقة وان
 رجعت شهود الشرط وحدهم تضمنون عند بعض مشايخنا رحمهم الله لان الشرط اذا لم يعارضه العلة صلح
 لاضافة الحكم اليه وصار علة لان العمل لا يجعل علة لذاته فبان ان خلفه الشرط والقهر ان شهود
 الشرط لا تضمنون بحال نص عليه في الزنا والى ان مال شمس الامية السرخسي والى الاول مال من الامام
 على البرزوى واداشه شهادته ان بالنويض وشاهدان بالانفاج ثم رجعوا كما لضمان على شهادتي الحنيفة
 لانه هو العلة والنويض سبب والله اعلم بالصواب

كتاب الوكالات

الوكالة الحفظ ومنه الوكالة في اسم الله تعالى ولهذا قلنا فمن قال وذلك بما لي ملك الحفظ فقط وكل
 تركه يدل على معنى النويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توفيقاً اي فوضنا امرنا والتوكيل
 بنويض التصرف الى الغير وسمى التوكيل وذلك لان الموكل وكل اليه الامور بامر اي فوضه اليه واعتمد فيه
 عليه والتوكيل القائم بما فوض اليه وهو مشروع باجماع الامة وقد وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم حرام
 بشرا الاضحية وقال الله تعالى حكيمه من اصحاب الكهف فاجابوا احدهم وورقهم من المدينة الامة وكان
 المبعث منهم بطريق الوكالة وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يظفر بحجة ولا ان احسان قد يعجز عن مباشرة
 التصرفات وعز حفظ ما هو محتاج الى الاستعانة بغيره اشياء لا يحتاج فيكون مشروعاً ومما لا يخرج والفا
 كل لفظ يدل على الاطلاق وقوله وكلكم او هو او اجبت او ضمت او شئت او اردت ولو قال
 لا انفك عن طلاق المرأة لا يكون توكيلاً قال صح التوكيل ما من الادلة **قال** وهو اقامة الغير
 مقام نفسه في التصرفات اي التصرف الجاهز المعلوم بهذا في الشريعة حتى ان التصرف اذا لم يمتنع ما ثبت
 بما ادى في تصرفات الموكل وهو الحفظ فقط وهو في اللغة ما يسهل من قبل **قال** من ماله اي من ماله
 التصرف لان شرط الوكالة ان يكون الموكل من ماله التصرف لان لو دل فسفد ولانه التصرف منه
 وبعد ربح التصرف من قبله فلا يفتقر ان يستفد لولائه من لا ولاية له ولا قدرة له على التصرف
 ويحل على قول اي يوصف ومحمد واما على قول اي حقيقة فالشرط ان يكون حاصلة بما علة الموكل فاما كون
 الموكل مالاً للتصرف فيه فليس بشرط حتى يجوز عند توكيل المسلم الذي يبيع الخمر والخمر وتوكل الخمر في الخلال
 جميع الصلح وقيل المراد ان يكون مالاً للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء كبيع
 النبي ولا بد ان يكون الموكل من ماله الاحكام لان المطلوب من الاستباة باحكامها فاذا كان من ماله
 الاحكام لا يبيع توكيله كالصبي والجد المحجور عليهما **قال** اذا كان الموكل يعقل العبد ولو صبيّاً او

الشرط

عده

ظها

من تسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن وتسلمه والرجوع عليه بالثمن عند استحقاق ما باع او رجوعه بالثمن
على ما عدا استحقاق ما اشترى والقبض في المبيع وغير ذلك من حقوق العقد ولا يفسد المبيع له
وإنه بل يقع للوكل ثم ينفذ له فكونه من قبيل اداة حكمية فلما ان منع والصحيح انه يقع للموكل اذ خلافة
عنه معنى ان الوكيل اصل في حق الموكل في حق الموكل فله من غير ان يكون اصل فيه بالبعد
ويستطاع ولهذا لا يفتقر الموكل الى الاثبات في صحة الوكالة وهو المراد بقوله والمالك ثبت للموكل اذ كان
اخره وكذلك اذا اشترى زوجة بالوكالة لا يفسد المبيع لما ذكرنا وفي حق الموقوف لم يخله فاذا كان اصل
في حق الموقوف جاز تولده فيها ولا يجوز تولد الموكل فيها لانه احق بها وفي قوله سعلق بالوكل ان لم يحجج
اشارة الى ان الهدى والصبي المادون لهما سعلق بهما الموقوف وتزويجهما الهدية مطلقا وفي الدخلة ان كان
وخلال في البيع بمنزلة الموكل جاز سعة وزمنه الهدية وان كان ولا يشراف ان كان بمنزلة الموكل لان
الهدية قماشيا واستحقاقا بل يجوز الهدية على الامر حتى يطالب المانع بالثمن دون المباشرة لان ما يلزم
من الهدية ضمانا كغفالة وليس ضمانا من لان ضمانا لمن ما يملك المالك للضامن في المشتري وهذا لا
يعد فيه وانما يلزم من لا في ذمته واستوجب مثل ذلك على موطنه وهذا هو معنى الكفالة وهو لا يلزم ذلك
وان كان بمنزلة حال فالتزامه لا يلزمه الهدية وفي الاستحسان يلزمه لان ما يلزمه ضمانا من لان ضمانا الثمن
تأفد المالك في المشتري وهذا مملك المشتري من حيث الحكم فانه يحبس المبيع بالثمن حتى يستوفيه من الموكل فما
لو اشترى له المبيع ثم باعه منه وهو من اهل الزام الثمن بخلاف ما اذا كان الممن موقلا لانه لا يملك المبيع
لا حقيقة ولا حكما حتى لا يملك حبه منه فبان ضمانا كغفالة من حيث المعنى وفي الاصطاح اذا امره ان
يشترى له بالهدى فاشترى كما امره فالشرا بخار والهدية عليه وكان القياس لا يجوز لانه يلزمه الهدية في
تسلم الثمن فيصير بمنزلة الكفالة وانما يجوز انما استحقاقا لانه وان لم يملك الهدية كان له ان يرجع على الذي
امر به ويحبس المبيع عنه فيصير الحق كالمعلق بالمبيع يخرج من ان يكون مبرعا ولو امره بالشرا فاشترى
كما امره كان ما اشتراه له دون الامر لان الثمن اذا كان فسيلا مملك حبه المبيع وظاهر معنى المبيع بالثمن
الذين فلا يصح واذا لم يصح الوكالة صار مشتريا بنفسه وفيه اشارة ايضا الى ان المحجج وعلمه لا يتعلق
به الموقوف لانه لا يصح منه الزام الهدية لغيره اهلية الصبي والحق موطن الهدى فعلق بالموكل كما في
الرسول والغاصي واسته ثم الهدى اذ علق يلزمه تلك الهدية والصبي اذا بلغ لا يلزمه لان المانع من لزوم الهدى
في حق الصبي بنفسه ولا لزوم بالبلوغ ولو قبضه مع هذا لا يصح قبضه لانه هو القاد فبان اصلافة فاشترى
اللزوم لما ذكرنا لا يملك على اسفل الجواز ولو كان لما موردها جاز فصرفه لانه من اهل العيان معتبرا بانه
ولكن يتوقف حكم الهدية عند اي حصة فان اسلم كانت عليه والافعلى الموكل وعند ما علمه على كل حال
وفي فرع اخلافة في تصرفاته لنفسه **قال** وفيما يضيفه الى الموكل بالباح والمخلع والصليح عز وحميد
او من اثار سعلق بالموكل فلا يطالب وعله بالمرور وكما تسلمها اي في كل عقد يصفه الى الموكل محقوقه
سعلق بالموكل وذلك بالنسبة الى اخره لان الوكيل فيها سفير محض ولهذا لا يستغنى عن اضافته الى الموكل
حتى لو اضافة الى نفسه وقبض المالك له فصار كالرسول فلا يتصور ان يكون السبب مادة وامن شخص على
مسبل الاصاله والحكم واقع لغيره جعلناه متصرفا وهذا لان الحكم هنا لا يقبل الفصل عن السبب لانه

من قبل الاستقاطات اما غير الناح فظاهر وكذا الناح لانها سقطت ما كتبها دعوى الناح ولان الاصل في
الاصطاع الحرمة فان اسقاطا للحرمة نظرا الى الاصل وانما غلبت المصلحة ضرورة لئلا يكون من الويل ولهذا لا
يظهر في حق الصبي والمملك من الغيرة وقفا واد الويل هو اسقاط جزمنا على الاصل اذ الحرية لنا في المملك والاشا
مثلا في ذلك وان سقط في حق الوكيل ثم سقط ثانيا في حق الموكل لا يسأل لان المساقطة لا تكون الا سبب جديد
فبان حكم الناح ثانيا لما اضيف اليه ابداء وهو الموكل بخلاف البيع فان حقه يقبل الفصل عن السبب كما في البيع
لشرط الخيار مجازا في صدق السبب من شخص اصاله ويقع الحكم لغيره وهذا لان المخل في مخلق متبا حقا
وقابلا للملك بطريق اصاله وذلك الحكم مما يقبل الاسفال من ملك الى ملك مجازا ان ماله شخص غير مستقل
عنه الى شخص وجاز ان يصدق السبب من شخص ويصدق الحكم لغيره فلا حاجة الى جعله غير اصل اذ جاز ان لا يفتا
عنه منع من ذلك ومن اخوات هذا النوع العلق على مال والعتابة والهيبة والمصدق والاعانة والامانة
والاقرار والرهن والشرعة والمضاربة لان الحكم فيها ثبت بالقبض وانه بلا في محلا مملوكا لغيره فلا يجعل
اصلافة بل يغيره ومجرب وكذا اذا كان التوكل من جانب المملك لما ذكرنا لان التوكل بالاستمراض باطل
حتى لا يثبت فيه المملك للموكل لما ذكرنا من قبل ولان المستمر من يلزم بدل الغرض في ذمته ومصره نظمه والو
قال بيع شاة من مال على ان يكون عوضه لي ونظير التوكل الشاة في ان باطلا وما استقرضه فهو لنفسه وله
ان يمنعه من الامر ولو هلك من ماله خلاف غيره من هذه الصور فانه ليس له بدل لزمه حتى يكون مع ماله بشرط
ان يكون العوض لغيره وانما حكمه ثبت بالقبض والوكل اجنبي عن المخل فلا يملك ان يكون اصلافة فصا وسفيرا
عن المالك بخلاف البيع لانه سعلق بالعتابة حيث سعلق حكمه وحقوقه بها ويبي له فلم من اجتنابا لاصلا
فيه **قال** والمشتري يمنع الموكل عن الثمن معنى اذا وكل رجلا ببيع شاة فباعه ثم ان الموكل طلب المشتري
بالثمن لم يمنعه لان الموكل اجنبي عن العقد وحقوقه لا يعلق باثا فدل على ما هنا **قال** ورحمة الله
وان دفع المالك الى الموكل بيع ولا يطلبه الوكيل ثانيا لان المقتو من حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم مرد قلم
وبريت ذمة المشتري لوصول الثمن لا مستحقه بخلاف ما اذا باع مال القيم ودفع المشتري الثمن الى القيم
حيث لا يبرأ منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوصي ثانيا لان القيم ليس له مفر ما لو اصلا فلا يجوز
الاخذ من المدين فكونه في الذمة الله نصيب فلا يهدى واما الموكل في مسئلة تصرف في ماله ولا ينفذ حكم
عليه فيه فيكون قبضه محققا بخلاف الوكيل اذا تصرف وقبض الموكل بدل للصرف حيث يتقبل الصفر
ولا ينفذ بعينه لان جواز الصرف معلق بالقبض قبل الافتراق فبان القبض فيه بمنزلة الايجاب والقبول
وبما سئلان بالمتعاقد من فكذلك القبض في الصرف ومض الثمن مسئلة ليس بالاجاب والقبول وانما جاز
لوصول حقه اليه ولهذا لو كان المشتري من على الموكل يقع المقاصة بمجرد العقد لوصول الحق اليه بطريق
التقاضي ولو كان له علمه ما من يقع المقاصة بد من الموكل دون ذلك ولو كان له من على الوكيل فقط
وقفت المقاصة به وبضمن الوكيل للموكل لانه قضى ذمته بمان الموكل بخلاف الصرف حيث لا يقع المقاصة
بالدين لان الغرض منه كالاجاب والقبول فلا بد من وجوب حصة او حصة باضافة العقد الى الدين وهذا
عند ما قال ابو يوسف لا يقع المقاصة بد من الوكيل وهو متني على جواز ابر الوكيل بالبيع من الثمن بعد ان
يجوز ابران وهذا يقع المقاصة بد منه وعنده لا يجوز ولا يقع ووجه الشا ان المقاصة ابر بتعوض فغير

قط

ل

ع

علافة مسئلة الخمر فانه موزون متدر فقسم الثمن على السوا وهو معلوم يمكن منمنه منها على قدر حتمها
 ولا يقال هذا لا يستقيم على قول اي حصة لانه لا يكون مواضعا مثله عند هنا اذا امر ان يطلق امراته
 واطرة فطلقها لتاحت لا يقع شيء عند ذلك والواحد خلف اليهود مثل هذا الاختلاف لا قبل شهادتهم
 للاختلاف لان الاتفاق فيها شرط لا نأقول ذلك فيما اذا لم يجد نفاذا على الوكيل واما اذا وجد فنفذ
 وفي ضمنه سفوف على الامر وهذا لان الشرا لا يتوقف بل سفوف على الوكيل اذا وجد نفاذا والا عشرة داخلة
 في العشر من سفوف العشر من سفوف العشرة علافة ما ذكر في مسئلة الطلاق والشهادة فانها لا سفوف
 عليه لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الموافقة والمواقة شرط فيه **قال** ولو دله شرا شيهية
 لا يشترطه لفساده معناه لا يتصور ان يشترطه لنفسه بل لو اشترى له نوى بالشرا الفضيحة او كلفه ذلك
 حزن للموكل لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عز نفسه والموكل غاب حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح به
 بانه يشترطه لنفسه كان المشتري له لان له ان يملك نفسه بحضرة الموكل ولا يشترطه ان يعزل نفسه من
 غير علمه لان فيه تعزير له بخلاف ما اذا دخل بفساد العبد ان يشترطه له من مولا او وكل العبد وجلا ان يشترطه
 له من مولا فاشترى حيث لا يكون للامر ما لم يصرح به للمولى لانه يشترطه فيما لا امر مع انه وكل شرا شيهية
 وانما كان كذلك لاختلاف حكمهما على ما سن من قرب ان شاء الله تعالى وخلاف ما اذا وكله ان يرق
 امرأة معينة حيث كان له ان تزوج بقا لان النكاح الذي في الوكيل غير اخل بامر له لان اخل
 تحت الوكالة فاحمضا في الموكل فكان نكاحا باضا فنفذ في نفسه فافضل وفي الوكالة بالشرا اخل
 فيها شرا مطلق غير مقيد بالاضافة الى احد بل شرا في لا حوز مخالفا اذ لا يصير في المطلقات الا
 في المقتنا والذات على صحة كانت فيكون مواضعا له حتى لو خالف مقتضى كلام الامر في جنس الامر او ذلك
 كان مثله على ما نذكر من قرب ان شاء الله تعالى ولو دله رجل خربا ان يشترطه له ذلك الشيء فاشترى
 له كان للوكيل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشرا لنفسه فاولى ان لا يملك الشرا لغيره **قال**
 فلو اشترى بغير النفقة او علافة ما سمي له من الثمن وقبح للوكيل لانه خالف امره من علمه منع في
 ضمن المخالفة وهذا لو دخل من الوكيل وجلا فاشترى له وحله وهو غاب كان للملك الوكيل الاول لما قلنا
 وان اشترى بغيره فنفذ على الموكل الاول لانه حضر رايه وهو المقتضود فلم يخالفه ولا لانه اذا كان
 حاضرا ضمن نفذ كلامه الله على ما ذكرنا في الخارج خلاف ما اذا كان غائبا خلاف الوكيل بالطلاق او الغنا
 اذا وكل غيره فطلق الوكيل الثاني واعنى حضرة الاول حيث لا سفوف وان حضره رايه لانا لو دخل في
 الطلاق والعناق بالرسول فلا تصرف من غيره شي بل يبلغ الرسالة فاذا تصرف فقد خالف فلا ينفذ
 والوكيل في البيع والشرا بمنزلة المالك وهو اصيل فيه فله ان يتصرف ولهذا لو فعل ذلك غيره من غير
 تفويض منه فاجان الوكيل جاز وفي الطلاق والعناق لم يجز والنكاح والخلع والحابة كالبيع والشرا
 فمما ذكرنا **قال** وان كان بغيره فاشترى له بالوكيل الاول لان نوى للموكل او يشترطه بما له اي ان دله شرا
 مبيع فخر عنه فاشترى عمرا هو للوكيل لا اذا قال فوسا الشرا للموكل او يشترطه بما له والمراد بقوله او
 لشترطه بما له ان يصفى العقد اليه وبين المسئلة على وجوه اما ان يصفى العقد الى من عين او الى مطلق
 من الثمن فان اضافة الى معين كان المشتري لصاحب ذلك الثمن لان الظاهر انه يصفى الشرا الى مال معين

له وهذا لان الثمن وان كان لا يضمن للثمن فيه شبهة الثمن من حيث سلامة المبيع وقعن قدره ووصفه
 ولهذا لا يطيب له الرجوع اذا اشترى بالدرهم المقتضوية ودنه بمنعه من ان يشترطه لنفسه باضافة العقد
 الى مال غيره لان ذلك مستند شرعا وعادة فلا رجوعه وقد جرى العرف فيما اذا اشترى لنفسه ان يصفى
 العقد الى ماله وهو ليس بمستند شرعا وعرفا فلو كان المشتري لمن يملك ذلك الثمن وان نوى خلافة ذلك
 جري على مقتضى العرف والشرع ثم اذا قدم من مال الموكل فيما اشترى لنفسه بغير وجه الضمان وان اضافة الى
 ثمن مطلق فلا يخلو اما ان يكون حالا او موقلا فان كان حالا فلا يخلو اما ان يصفى قاطي وجود المبيع
 لاحد مما او على غيره او يحلفا فيه فان كان حالا واسعا على وجود المبيع لاحد مما كان نوى له لان
 الثابت بانها قاطيا ثابت عينا وانما وجه عجزها ولا يلفظ الى العقد ولا عبرة به في هذه الحالة
 لان له ان يشترطه لنفسه وللوكيل فاذا عجز عنه فنفذ نفسه فيكون بالتقدم من مال الموكل فاصبا فيما
 اذا التواه لنفسه وان اخل في المبيع حكم العقد بالاجماع لان ذلك لا يملك على المبيع مثل كالة اضافة الشرا
 اليه لان الظاهر ان يفعل ما يجوز له شرعا او يجري على عرواده وان انعكس على انه لم يحضره الشرا فنفذ تحت
 وجه الله هو للعناق قد لان ما يطلو الا انسان من الثمرات حوز لنفسه فصادا بالامور بالجمع اذا اطلق
 ولم يوانه للمجبر عنه وعند اي يوسف حكم العقد لان المطابق يحمل العقد فمضى موقوفان الى مالين
 نقد وقد عمن المحل به فصادا تحت كالة النكاح بغير علافة بالامور بالجمع فان الجمع عبادة وهو لا شادي الابالية
 فان ما موزا بان نوى الجمع للمجبر عنه فاذا لم يفعل كان مخالفا واما المقامات فالثمة ليست بشرط فيها فلا
 يصير فيها مخالفا مستقي الحكم موقوف على العقد والوكيل لا اسلام في الطعام على من الوجوه حتى يحل
 او لا الاضافة فيكون المسلم مملوكا يصفى عقد المسلم الى ماله ثم الشرا فان نوى له بالثمن ان يصفى قاطي
 الشرا وان تاذبا بغير العقد وان تصاد قاطي انه لم يحضره الشرا فعلى الخلاف الذي ذكرنا ومنشأ عينا
 من قال لا خلاف بين يوسف في الشرا فيما اذا تصاد قاطي ان الشرا لم يحضره بل بالاجماع حوز العقار
 وانما الخلاف في المسلم لان العقد فيها اثر في بغير العقد فاستدل به على وقوعه لمن بعد من ماله خلاف
 الشرا فنفذ وهذا العامل لا يوسف بهذا الفرق وان كان الثمن موقلا فهو للوكيل لان النفوذ سعي في
 الوكالة فاذا اشترى ثمن موقلا لم يصفى العقد الى ما تعلقت به الوكالة فيكون مخالفا **قال**
 وان قال اشترى للامر وقال لا لغيره فاقول للامر وان كان دفع اليه الثمن للامور ومعناه امر
 بان يشترى له عمرا بالثمن ثم قال للامور اشترى لك عمرا وقال لا لغيره فاشترى له لنفسه كان
 القول قول الامر ان من الثمن مدفوعا الى الوكيل وان كان مدفوعا اليه كان القول للامور وبهذا المسئلة
 على ثمانية اوجه اما ان يكون مامورا بغير وجهه او دفعه عنه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن
 منقودا او غير منقود وكل وجه على وجهين اما ان يكون الهديا جزا خبر الوكيل بالشرا او ميثا فان كان
 مامورا بغيره فاشترى له فان خبره بغيره والهدى حامي قائم بالقول للامور بالاجماع منقودا اذا كان الثمن غير
 منقود لانه اخبر عن امر ملك استثنافه والمجبر به في الحق والقبول يستغنى عن الاشهاد فيصير
 كقوله لمطلوعه واجبك وبني العن ولا نسبه فان القول له وهذا وقع المعنى عن الولي اذا اجاز
 على مولاه بالنكاح عند اي حصة وجهه الله لانه لا يملك افشاء شرا لغيره اليهود اذ هو لا يثبت

بطلان الدين اذ لم يقيد به خلافا لو كان له فان القود معناه وكلاهما فيها وفي النهاية ان
المقود لا يستحق الوكالة قبل القبض والاجماع وكذا جهده عند غايتهم لان الوكالة وسيلة الى الشراء
فغير بالشراء عزاء الى الزيادة والدخول على ما قاله ابو حنيفة والعلل الصحيحة ان يقال
ان يملك الدين من غير من علمه الدين لا يجوز حكمه التوكيد وانما جاز في المعن لونه امر الله ببعض شدة
بالمملك لا توكيد الدين بالمملك وان لم يمتنعنا لا يصح الامر للممول فكان توكيد الدين بالمملك في الاسلام
والشراء والمصرف فلا يجوز لما ذكرنا فاذ لم يصح التوكيد عند هذا الشرع على الممول حتى اذا اهلك هذا القبض بطل
من ماله الا اذا مضى الامر منه فحينئذ يقع البيع بينهما بالقبض فيكون الامر **قال** وبشر امة اي
وكله بشر امة بالغ دفع فاشترى فقال اشتريت خمسمائة وقال المامور بالغ فاقول للمامور دعني اذا
كانت الامة قسما ويالها لامة لمن ادعى الخرج عن عمة الامة والامر مدعي عليه حتى يرجع خمسمائة
والمامور ينكر فكان القول قوله وان كانت قسما ويخمسمائة لا يلزم الامر لامة خالف امره اذا الامر تناول
امة قسما ويالها صعد على المامور ولا ينفذ غنى فاحشا فلا يلزم الامر لان المامور لا يملك ان يخالف الامر
ولا ان يشتري غير فاجب ولا فرق في ذلك من ان يشتريها بالغ وخمسمائة لما ذكرنا انما يخالف **قال**
وان لم يدفع فللا امر اي ان لم يدفع الامر الا لامة المامور والمسئلة على ما كان القول للامر ويلزم الامة المامور
وهنا فيما اذا كانت قسمة الامة خمسمائة فظاهر لما ذكرنا من مخالفة والقبض الفاجر وان كانت قسمة
الفا فغنى انما يخالفان لانها اخلافا في مقدار ما يجب للمول على المول وقد جرى بينهما ما ذكرناه
على ما بينا من قبل ثم اذا اخلافا بنفس العقد بينهما ولزم الجارية المامور لا سيما من ملك الامر بالصبي **قال**
وبشر اي وكسيلة بشر اي هذا العبد ولم يسم غنى فقال المامور اشترته بالغ وصدره الجاهل وقال
الامر بصفه وهو خمسمائة تخالفا لانها اخلافا في مقدار الثمن والبشر لها بنية فوجب المصير الى الفسخ
كما في المسئلة الاولى وكل لا تخالفا لان الخلاف يقع برفع تصديق الجاهل اذ هو حاضر فوجب تصديق
عن له انما العقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو غالب فاعتبر الخلاف والامر مال الله ابو حنيفة
وقال قاضي خان وهو اصح ومال ابو منصور الى الاول لما ذكرنا وقول الجاهل لا ينعكس لانه انما هو في
التمن فهو اجني عنهما وان لم يستوف فهو اجني عن الامر فلا بد من له منهما وقال في الهداية وهو اظهر
وقال في الحاشية هو الصحيح وقد نص محمد في الجامع الصغير ان القول للمامور مع عنه قالوا ومرا دة
التخالف لانه اكفى من من الوكيل لان المول هو المدعي والامر على المدعي لا في صورة التخالف فكان المقصود
بالتخالف من المدعي ومن المندد اذ لا بد منه والمول بمنزلة المشتري وهو منكر ولو لا مراده التخالف
لكان القول قول الامر لونه منكر فبان باخذ المسع عما ادعى من التمر اذا اختلف ولم يدع عن المامور عكرا اذ كره
المشاخر رحمهم الله الا ان فيه اشكالا لانه وان كان مدعي ما ذكرنا من جملته المعنى لا لفظه لا يدل على ذلك
ولا على الاول فان قوله ان القول للمامور مع عنه يدل على ان المامور يصدق فيما قال وفي التخالف لا
يصدق واحد منهما ولو كان مراده التخالف لما قال ذلك وهذا فيما اذا اختلف على امة امره ان يشتريه
له بالغ وان اخلافا فيه فقال الامر انك ان تشتريه في خمسمائة وقال المامور امرتني بالشربان الغني
فالقول قول الامر مع عنه لان الامر يستفاد من جهة حصول القول قوله ويلزم العبد المامور لمخالفة

فان فاما المنة فالمنة حنة الوكيل لانها انما تسمى **قال** وبشر امر الامر من سده بالغ ودفع فقال
لسيد اشترته لنفسه فباعه على يد عتيق وولاه لسيد وان قال اشترته فاعيد للمشتري والامر لسيد
اي لو دخل العبد وجلا بشره من سده بالغ والامر هو العبد ودفع الامر الى الوكيل فقال الوكيل لسيد
وقت الشرا انا اشترى عبيدك لنفسه فباعه على يد عتيق وولاه لسيد وان قال الوكيل اشترته ولم يسم له
شتره لنفسه العبد كان له عيدا ملكا للمول وهو المشتري والامر الذي اخذ من العبد ودفعه الى المول كان
للمول مما جازنا وجب على المشتري وعلى المولى الامر واصله ان يبيع العبد من نفسه واعناق على ما كان وشرا العبد
قبول الاعناق يدل لان اعتبار بيعه بغيره غير ممكن اما لان العبد ليس اهل للملك ولا يستحق ان يملك نفسه
فجعل مجازا عن الاعناق لوجود ازالة الملك منه كالباع فاذا اشتراه الوكيل للعبد صار الجاهل معقلا من ماله
الولا والوكيل بالقبول سيد ومعه عمة فلا يرجع الحق لله واذا اطلق الوكيل لم يملك العبد لانه لم يملكه
العبد يقع العقد للوكيل لظاهر هذا اللفظ البيع فلا بد له من العبد في المولى ولعله لا يرضى بما فيه
من لزوم ولا يملكه ولا يملكه فلا يجوز ان يشتري العبد خلافا للمول من غير العبد حيث يدخل في ملك المول بالشراء غير ان
من للمول ان يشتريه لموكله لان حكم العقد في المولى ان يكون له لو لم يملكه اذ الكل بيع والوكيل اصل فيه في الحاشية
حتى يتعلق الحق في الحاشية ولا يعتد فيه الى البيان وغنى امره اعناق ومعقب المولى ولا يتعلق الحق
بالوكيل والاخر بيع واحكامه خلافا لغيره فلا بد له من رضا باعدهما على الرضا بالآخر فلا بد من امان فاذ لم يامن
هذا الملك للوكيل ولا لغيره لانه كسب عمة وعلى المشتري او على العبد اذا عتق الف ماله غنى او بطل العقد
لان الا فبطل لا يستحق المولى ما اذا به حقة اخرى وهو انه شرب عمة فبان ملكه قبل الشراء وقبل العقد فلا
يصح ملكه بدلا عن ماله ثم اذا لم يامن من المولى بالغن على الوكيل لامة الفاء قد في المالك العبد فرجع الحق للمول
وان بين انه يشتريه للعبد فقدم لا يملك في باب الوكالة بالحق من تخالف الوكالة ان الحق يقع والمال على العبد
دون الوكيل وذكر في وكالة الما دون والمالك من جانب الوكالة وفي وكالة الجامع الصغير ان العبد يبيع
والمال على الوكيل لان توكله شرا العبد كوكله وشرا له غيره فطالب به الوكيل والصحيح الاول لان
دخل العبد في الحق بغيره ومعه ولفظ البيع دون مجازا عن الحق لانه اعتبار معنى البيع حقيقة ولهذا لا
يستغنى عن اضافته الى العبد الامر فلا يتعلق بالوكيل حقوقه فطالب الامر بما اذا كان الامر مع العبد
العبد هو المولى حيث يكون الطلب بالبدل الى المولى ون الوكيل فلنا **قال** وان قال العبد اشترى نفسه
من مولاه فقال للمولى يعني نفس لفلان ففعل فهو للامر وان لم يقل لفلان عتق اي اذا قال رجل لعبد اشترى لي
نفسك من مولاه فقال العبد لمولاه يعني نفسي لفلان فباعه المولى على هذا الشرط كان العبد ملكا للامر وان
اطلق العبد بال قال يعني لم يقل لفلان عتق واصلة ان العبد يبيع ان يشتري نفسه لنفسه ولغيره بطريق
الوكالة لان جواز الشراء باعتبار المالية والعبد اجني عن نفسه في جملته المالية الا ان الجاهل لا يملك حبس العبد
حتى يستوفي البدل لان العبد في يد نفسه فيكون فائضا لنفسه بمجرد العقد كما لو دفع اذا اشترى الوكيل
جوز للجامع حبس المسع لوجود القصد بمجرد الشراء لنفسه او لغيره اذ ثبت هذا القول اذا اضاف
العقد للمول كان ملكا للمول واذا اضاف الشراء الى نفسه بان قال يعني نفسي لنفسي عتق لما ذكرنا ولا يقال ان العبد
وكل شتر شيء معن فوجب الاجوز له شراء نفسه لاننا نقول اني يجزى من المصروف لان بيع العبد من نفسه

لين

فسره

اعناقها مال وشراؤه قبوله العنق ملون مخالفاً منه عليه لانا لو كل شراشي مدين منقذه عند المخالفه على
ما بينا من قبل وان اطلق بان قال مني قلم على ولا لعلان عن انصافا لانا المطلق محتمل لو جسد ولا يقع
امثالاً لباثناك مني المصروف واقفاً لنفسه ولا قال اني السبع حقيقة فيه والصق مجاز مدين ان جعل على الحصة
عند الزدود اذ المجلط الحقيقة هو الاصل بانفاق العلم لانا نقول الاصل ان الانسان ان تصرف لنفسه معارض
الاصلان فليسا فظا فخرج الى عرض المولى فانه لما احلنا المصروفان فالظاهر ان المولى يريد الاغناق اذ بيع العبد
من نفسه مطلقاً اغناق واقصان على اضافته الى العدة بل عليه ولا مرضى بخروجه عن ملكه الا الى الحرية
لست له الا لعله ثم الميراثا كون في ذمة العبد في الوجهين دون ذمة الامر اما اذا وقع الميراثا فلما
واما اذا وقع الامر فلا نه هو المباشرة للعقد فخرج الدم الحقوق فيطالب بالثمن ورجع به هو على الامر ولا
يقال العبد هنا محجور عليه والوكيل اذا كان محجوراً عليه لا يرجع الحقوق اليه لانا نقول زال الحجر هنا بالعقد
الذي ياشتره مقررنا باذن المولى ثم اذا كان الميراثا فلا من قبول العبد لانه مع فلا سعدا بالاجاب
والقول وان وقع للعبد حتى يقول المولى بعث ولا يحتاج فيه الى قبول العبد هو قوله مني فني لا اغناق
فستند به المولى تعالى ان الواحد يتولى في العقد في العنق بالناح ولا يتولى كل في العقد في البيع

فصل قال الوكيل بالبيع والشر لا يفقد مع من ترد شيئا ذنعه وذلك لثمة راية
الولاد واحد الزوجين للآخر ومدين وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو جعفر مدين مثل العمة الا
من عده او مكاتبه لانا التوكيل مطلق ولا مهمة فيه لان الاملاك متباينة والمنافع منقطعة فصداً كالمصا
علاف عده ومكاتبه لان ملكه له وله في مال مكاتبه حق وسلب حصة بها العجز يكون مقام مدين
او مكنت شبهة وخلاف الغبن الفاحش ولا في حصة ذمة الله ان مواضع التهم مستثناة عن الوكالات
ومنه مواضعها لان المنافع منهم متصلة فصداً بيقام بمدين من وجوه فلا يجوز ولهذا لا يقبل شهادة
لهم وبنا ان الاملاك لا يمنع الاتصال من وجوه اخر خلاف المضاربة لان المضارب كالمصرف لنفسه
من وجوه الارى ان رتب المال لا ملك فيه عن المصروف بعد ما صار المال عروضا وان شريته في البيع
فلا لثمة التهمة في البيع بمثل القيمة لانه عن له من مبيع مال فنيو على انه عند مضمون هو كالميراثا
فصداً البيع بمثل القيمة فعلى هذا ان منع فالواحدة اذا اطلق له المولى واما اذا اطلق له بان قال
له بان قال المولى مع بمن شئت محمد يجوز مضمون بمثل العمة وذلك في المعقاة ان الميراثا البيع اذا باع من
لا يقبل شهادة له ان كان بالثمن العمة يجوز بدلا خلاف وان كان باع من القيمة فعن فاحش لا يجوز بالاجا
واشكان فغير لغير لا يجوز عداي حنيفة وعندنا يجوز وان كان بمثل العمة من اي حنيفة وواشكان
في رواية الوكالة والمبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وبمع المضارب وشراؤه بمن لا يقبل شهادة
على هذا الفصل لانه اذا كان بمثل العمة يجوز هنا عداي بانفاق الميراثا وفي الميراثا وواشكان ودرنا
الفرق على اجرائها وعلى هذا الخلاف الاجان والصرف واسلم ويجوزها **قال** وصححه بما قد ورد
وبالعرض والتمسك على الوكيل بالبيع يجوز مضمون بالفضل والكثير الى اخره وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو جعفر
وعين والشافعي لا يجوز تبعة منقصان لا سقاي الناس في ماله ولا يجوز الا بالدرهم حاله او الى اجل متناه
لان مطلق الوكالة سقيت بالمعادف والمصرفات لرفع الحاجات مبدداً للميراثا بها هو اعيان المعادف

البيع بمن المثل وبالمقدور حالة او موجهة باجل متعارف من الناس وسبع ما سوا ويشتري الى مائة سنة غير
معدتها المعتاد ولهذا استبعد الميراثا لا صحة والتمسك والجهد بايام الحاجة من ملك السنة ولان البيع
معن فاحش مع من وجوه مدين من وجوه ولهذا لو صدق من الميراثا غير من الملك ولا عملة الاب والوصي
فصداً ولو كل بالشر والبيع بالعرض شر من وجوه ولم يوطئه به ولا يالهية فلا يدخل تحت الامر بالبيع ولا حصة
التوكيل بالبيع مطلق مجرى على الطلاقة في غير موضع المهمة وهذا لان البيع هو مبادلة المال بالمال
مطلقاً من غير معد سعدا ومهمة والبيع بالغبن الفاحش او بالعرض او بالتمسك اذ لم يكن في لوطه ما
سقى ذلك القول مدين وافضو دني او للمعدة ومخوذ لك متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتمسك
من المرض فلم يخرج من ان كون مدين في العرف ولا في الحقيقة ولهذا لو خلف الاب بيع تحت به واستحق لل
بالشفعة والتمسك بصرف الى المعادف كالميراثا ولا لشفقة في الجبهة وانما لا عملة الاب والوصي لان
ولا تمام مدين بشرط النظر ولا نظر في الغن الفاحش وحق الودعة فعلق بالمالية في مريضه فلا يجوز له
ابطاله فيما زاد على الملك والوكيل بالشر اتمم لا خيال لانه اشتراه لنفسه ولما ذاب الصفقة خاسرة
فستبها الله ولا ملن ذلك في البيع فلا سهم والمسايل المستشهد بها ممنوعة على قول ابي حنيفة والمناقصات
بيع من كل وجه شر من كل وجه لا نكل واحد منهما مدين ماله ولشترى مالا اخر ولا مهمة فيه لعدم احتمال
الشر لنفسه مجوز بالفضل والتمسك بخلاف الوكيل بشر اشترى منه حيث لا يكون له ان يشترى للميراثا الغنا
وان كان لا عملة شره لنفسه لانه بالمخالفة فيه كون مدين بنفسه فبانتا لثمة فديا مدين والميراثا الحاج
اذا وجه باكثر من مدين مثلاً ما كان لثمة **قال** ومدين شر من مدين لثمة وزيادة متعارف الناس
في مثلهما وهو ما دخل تحت تقوم المقومين اي بعد شر الميراثا لثمة حق لا يجوز شر من الغبن الفاحش
وهذا بالاجماع والفرق لا في حصة فديا لثمة وفروا اخر ان امرء بالبيع يلا في ملك نفسه وفي الميراثا ملك
غيره وله في ملك نفسه ولانه مطلقه فاعتبر اطلاقه وليس له ولاية في ملك غيره فلم يعتبر لثمة على الميراثا
وهو الشر بالفضل ومثل العمة مدين بها ولا اعتبار اطلاقه الميراثا لثمة فوجب تحمله على ما
ذكرنا لانه لو عمل عليه لا شراؤه مجمع ما عملة الميراثا وزيادة مدين ذلك ضرر عظيم والميراثا البيع لا
يقدر على ذلك فاملن اعتبار اطلاقه الامر فيه فافترقا وهذا ليس له ان يشترى بمثل وموزون غير العدين
دنا في الذمة لان التوكيل بالشر استبعد بالمعادف وهو الشر بالفضل والتمسك وقاله ذلك حتى لو اشتراه
به سعد على الميراثا لانه شر من كل وجه اذا الموصوف منه عن خلاف ما اذا كان مدين ثم فدوا الغبن السعد
فما مدين على تقوم المقومين وما لا يدخل تحت تقوم المقومين فاحش لان العمة تعرف بالحزر والظن
بعدا لا بجهاد فعذر فيما شبهه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا عذر فيما لا يشبهه لثمة ولا يمكن
الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله مبادلة الاعدا وقيل جدا الفاحش في العروض نصف عشر القيمة وفي
الحواش عشر القيمة وفي العتاق خمس القيمة وفي الدوام ربع عشر القيمة لان الغبن يحصل لثمة المارسة
في الميراثا فظلمات المارسة فيه اقل من الغبن فيه اكثر معني عن التفاوت بحسب المارسة والصحيح الاول
وفي التهمة جعل هذا القدر معفو او هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والشافعي وهو لا يحل الغبن
السعد ايضا وليس لثمة كذا اذا كان سعده غير معروف من الناس وعناج فيه الى يوم المومنين وانما

حز

لغشم

اذا كان معروفاً فاما الحيز والحمز والموزون لا يفتي فيه العبد وان قل ولو كان طناً واحداً **قال**
 ولو وكله ببيع عدي فباع صفه صح عندي حصة لان اللفظ مطلق عن هذا الاجتماع فيجوز مطلقاً
 ومفرداً فصار له ما لو وكله ببيع الحيز والموزون ولا يفتي فيه العبد لان هذا المذهب من الترخيص
 او ان يجوز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز لان فيه ضرراً للشرعة وهو غير معناد اذ هو عب وملتص به
 العمة فلا يدخل تحت الامر المطلق فلا يجوز الا ان يبيع المصنف الاخر قبل ان يخلصه لان مع النصف قد يفتي
 وسبيلة الى الامتثال بان لا يجر من شئ تجملة فحتاج الى التفرقة من ذلك ببيع الباقي بعد خلاف
 المخل والموزون لانه لا يفتي فيه بعضه ولا يفتي فيه بأكمله فلو اضربا الشرية يكون من ضرر بيع المخل نصف
 اليمن وقوطهما استحصان والعباس ما قاله ابو حنيفة **قال** وفي الشرائع توقف ما لم يشتر الباقي الى
 في المخل فشرأ العبد اذا اشترى صفه توقف شراؤه فان اشترى بأكمله قل ان يخلصه المخل واللام
 المخل وهذا الاجتماع ان يشترى البعض قد يقع وسبيلة الى الامتثال بان كان العبد من جماعة فلم يدر على
 شراؤه دفعة واحدة فحتاج الى شراؤه شقاً شقاً حتى يشترى المخل فاذا اشترى المخل قبل ان يخلصه
 تبين انه وسبيلة فسد على الامر وان لم يشتر حتى ود الشرائع على الماوراء ببيع العبد عندي حصة
 رحمه الله على ما علمنا والفرق بينهما ان الشرائع في المدة دون البيع على ما مر سانه ولان الامر بالبيع صاد
 ماله فيصح فصرفه اطلاقه والامر بالشراؤه فملا الفرض فلم يصب فلم يغير فيه الاطلاق والفساد
 متوقف على شرا الباقي ولا يقال ان الشرائع لا يتوقف بل يتوقف على المشتري بحيث يملك المخل بالتوقف لانه
 مقولاً بما لا يتوقف اذا وجد نقداً على الها قد وما اذا لم يجد فتوقف كثر العبد والعبي المحرور عليه
 لغرض ما خبر امر فانه توقف على ايجان من اشترى له لانه لم يجد نقداً على المشتري فكذا هنا شرا المصنف
 لا يفسد على المخل فلهذا انما يفسد عليه اذا كان مخالفاً عن كل وجه ولا على الامر لانه لم يوافق
 امره من كل وجه فقلنا بالتوقف فان اشترى بأكمله لزم الامر والامر لا يفسد ولا فرق فيه من المخل فشرأ
 عبه بعضه او غير عبه فلو اعتقه الامر في زمن التوقف ففقد عبته عندي يوسف ولا يفسد على الماوراء
 وعند محمد بالعبر لانه قد خالف فيما امر به وانما توقف عليه من حيث ان خلافه يؤول الى دفعه بان يشترى
 ابا في فتر تقع الخلاف قبل ان يشترى معنى مخالفاً واذا اعتقه الامر لم يفسد ولو يوسف يقول ان العقد
 موقوف على ايجان المخل لا يرى انه لو اجاز صرفاً ففقد عبته والاعتناء واجاز منه ففسد عليه ولا يفسد
 اعتناء المخل لان الوكالة ساوالت خلاصته ولا يملك المخل شراؤه لنفسه ولم يتوقف على ايجانه فلا يفسد
 اعتناءه هكذا في النهاية معزياً الى الاصناف **قال** ولو دعه المشتري ببيع على المخل بالعب جنة او
 او تحول دعه على الامر وكذا باقرارهما لا يحدث مثله لان المدة حجة مطلقة والمخل مضطر في المثل
 لعدم مماؤسته البيع فلهذا الامر واقران ليس يوجب على الموكل دعه عليه باقرار
 عب لا يحدث مثله لان القاضى يعلم ان العبد كان يرد ابا مع فلم يجر قضاءه مستنداً الى الاقرار ولا
 الى المدة والوكول فخاصة ان العبد لا يعلم انما لا يجوز حاداً ثانياً لئلا يفسد الزائدة والاصبع الزائدة
 او يجوز حاداً ثانياً لئلا يحدث مثله في مثل ذلك المدة او يحدث في مثلها فان كان غير حاد دعه القاضى
 فغير حجة من مئة او تحول او اقرار وكذا اذا كان حاداً ثانياً لئلا يحدث مثله في مثل ذلك المدة دعه القاضى

الموطأ

فغير حجة ولا تحول ولا اقرار اقله جنة عند الجميع وثنا ويل اشتراط المدة او المثل او المهور او الحاد
 ان الحال قد يشبه على القاضى ان لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى بين الحق ليطهر التاريخ او كان عباً
 لا مرفقه الا الاطباء او النساء وقوام حجة في توجيه المصونة لا في الرد فمعتق المثل للرد حتى لو كان القاضى
 غامراً البيع وكان لهباً طاهراً الاحتياج الى شئ منها وان كان عباً يحدث مثله وكذلك المخل ان كان مئة
 او تحول لان المدة حجة مطلقة وكذا المثل حجة في حقه فمرد عليه في بين المواضع كعاد القاضى
 على الوكل تحون رد على المول وان رد عليه في هذا النوع باقراره بقضاء القاضى لا يحون رد على المول لان لا يرد
 حجة فاصرة فلا يفتي خلاف ما اذا كان مما لا يحدث مثله ولان له ان يخاصم المول فمرد عليه جنة او
 شكله وان رد عليه باقراره بوضاه من غير قضاء فليس له ان رد على المول لانه انما القوي ببيع جبره في حقه
 ثالث والمول ثانياً لهما خلاف ما اذا رد عليه باقراره بقضاء القاضى لان الرد حصل بالقضاء فان مله فافعل
 القاضى وهو شرط في الملاءمة فمجرد محض في حق المول فلو ان القاضى استند الى ذلك فافعل وهو
 الاقرار فعادنا بهما فمن حيث ان الرد فمرد على المول ان يخاصم الموكل ومن حيث انه استند الى ذلك فافعل
 لزم المول لان مئة حجة على الموكل وان كان لعب غير حاد او كان حاداً ثانياً لئلا يحدث مثله
 تلك المدة فمرد على المول باقراره بغير قضاء لزم المول والسرلة ان يخاصم المول في عامة روايات الموطأ
 وفرد في البيوع انه يجوز رد على الموكل انهما فعلا عن ما فعله القاضى لو دفع له اذ لا حجة القاضى
 على اقامة المدة ولا على الخلف في بين الصورة بل رد عليه بلا حجة فلو ان الحق ممتنع في الرد فلنا الرد بالقاضى
 مع جبره في حقه ثالث والموكل ثانياً لهما ولا نسلم ان الحق ممتنع في الرد بل بدت حجة او لا في وصف السلامة
 ثم اذا عجز جبره الى الرد ثم اذا امتنع الرد عجزاً لعب او براءة حدث فيه ففقد الرجوع بالمقتضيات
 فلم حر الرد متعساً ويحدث كذا في الروايات من شيوخ الجامع الصغير وغيرها وبين الروايات في ثبوت كثر
 لان فمرد ولا من الزوم الى لا يخاصم بالخطة وكان الاقرار بان يقال لزمه والسرلة ان يخاصم **قال**
 رحمه الله وان باع نسبه فقال امرئ بعتك وقال الماوراء اطلقت فاقول لا امرى المول بالبيع باع
 نفسه فقال له المول امرئك ان يفتي بعتك وقال المول امرئك بعتك مطلقاً ولم يفسد شراؤه كان القول
 قول المول لان مو الكالة على المصد حتى لا يصح بدون بيان النوع لهذا الجنس والتمس الارى انه لو قال
 وكذلك ان يشترى لاداه لا يصح ولو قال وكذلك في مالي ليس له الا المخط فاذ كانت منهاها على
 القسب وهو مستفاد من جهة الامر بان القول له ما اذا اخذ الامر اصلاً **قال** وفي المضاربة
 للمضارب اي باع المضارب نفسه فقال رب مال امرئك ان يفتي بعتك وقال المضارب اطلقت
 القول للمضارب لان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم الارى انه على المصروف المعناد من شرا
 وبيع وابتاع وتوكل واستجار وايماع فمرد لفظ المضاربة فقامت الدلالة على الاطلاق فمن
 ادعاء فيها كان مدعيها هو الاصل فيها فان القول له لا لا يظهر شهادته خلاف ما اذا ادعاه
 رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع اخر حيث تون القول لرب المال استقوط الاطلاق
 بانها فاشبهت الوكالة التي لست فيها شايبة الشرية ثم مطلق الامر بالبيع بفسده نقداً
 ونسبة الى اجل متعارف عند جماهير اهل العلم ان عند خلاف المضاربة حيث سقيت باجل متعارف

من التجاز على ما يحى في موضعه ان شاء الله تعالى **قال** ولو اخذ الرجل بالرهن ففصاع او خلا
 فتوى عليه لا يضمن اي الوكيل بالبيع فعلة ذلك لا يضمن لانه اصل في الحقوق وقض الرهن منها والار
 والعتالة وشعته بجانب الاستيفاء فيملكها ولا يضمن الرهن بقض الرهن من وجه حيث انه قام مقامه
 ثم الرهن كان امانة في عين بقضاء القبض ففد الرهن بخلاف الرجل بعض الرهن حيث لا يملك اخذ الرهن
 ولا العتلة لانه يقبض نيابة عن الامير ولهذا لا يملك الاسرا وملك الامر منه ولا ذلك الوكيل بالبيع
 ولو لا انه اصل فيه لكان مثله وفي النهاية المراد بالعتالة هنا الحوالة لان التوى لا يمتنع
 في العتالة وقيل العتالة على حصة فان التوى يمتنع فيها بان مات الفضل والمفوض عنه مفلسين وهذا
 كله ليس بشي لان المراد هنا توى مضاف الى اخذ الكيل حيث انه لو لم يأخذ كسلا لم يتود به
 كما في الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف الى اخذ الفضل بل الى انه لو لم يأخذ هذا ايضا
 لتوى بموت من عليه الدين وحصله على الحوالة فايد لان الدين لا يتوى فيها بموت المحال عليه
 معسابل مرجع به على المحل وانما يتوى بموتها مطلقين فصاذا العتالة والوجه ان يقال المراد
 بالتوى توى مضاف الى اخذ العتلة وذلك حصل بالرفعة الى حاكم يرى براءة الاصل من الدين العتالة
 ولا يرى الرجوع على الاصل بموته مفلسا مثل ان تولى القاضي بالحقا وعده لم يموت العتلة مفلسا **قال**
 ولا يضمن احد الوكيلين وجه لان الموكل رضي برأيهما اياهما ولو كان الدل مفذرا لا يقدرو
 لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقصان وفي اختيار الباع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تصرف
 يحتاج فيه الى الراي وامكن اجتماعهما فيه وكان ثوبا لهما المعط واحد واما ما لا يحتاج فيه الى الراي
 كالطلاق والعتاق فغير عوض او لا يمكن الاجتماع فيه كالحصومة فجاز لا جرمهما ان تصرف فيه دون
 صاحبه وهذا اذا كان ثوبا لهما على العاقبة جاز لا جرمهما ان يفرده بالتصرف لانه رضي برأيهما
 منهما على الافراد وقت توكله فلا يفسد ذلك خلاف الوصيتين اذ اوصى الى كل واحد منهما على
 حدة حيث لا يجوز لاجرمهما ان يفرده بالتصرف في الامح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت صادرا
 وصديرا حقة واحدة والوكالة حكمها ثبت بنفس التوكل فاذا اقرده واحد منهما بالعقد استبد
 كل واحد منهما بالتصرف واذا وكلهما كلام واحد لا يفسد به احدهما وان كان احدهما حرا لثا عا كالا
 والاخر عبدا او صديقا محجورا عليه لما ذكرنا ولو باع احدهما حضرة صاحبه فجاز جاز صاحبه جاز
 والا فلا ولو كان عتاقا فجاز لم يحز في قول اي حضرة وان مات احدهما او ذهب عقله لم يحز الاخر
 ان تصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده **قال** الا في حصومة وطلاق وعتاق ولا بدل ودية
 ودية وقضاة من لانه هذه الاشياء لا يحتاج فيها الى الراي والحصومة ان كان يحتاج فيها الى
 الراي لاجتماعهما في التكم في مجلس القاضي متقدرا لانه مودى الى اللبس على القاضي والى الشغب
 والراي يحتاج اليه سابقا على الحصومة ولا يشرط حضور صاحبه وقت الحصومة عند عا متمهم
 لانه لم يعلق بمساعيه الحصومة وهو سالك فاعنه وطلاق الزوجية والعتاق لا يحتاج فيه الى
 الراي الا اذا قال طلقاها ان شئتم او جلت امرها بامر محمد بن توفيقا معصرا على المجلس
 لونه على سكا او جاز فعلقا فشرط فعلهما لو وقع الطلاق لان المحلق مشين لا يرل عند وجود

احدهما على هذا لو طلقاها جميعا للبر لا احدهما ان يطلقها واحد ولا يقع عليها طلاقا في احدهما ولو قال
 طلقاها جميعا لثا فطلقا احدهما طلعة والاخر طلعتين لا يقع ورد الودعة لا يحتاج فيه الى الراي
 فرد احدهما رد بما علف ما اذا وكلهما باسرة اذ كانت احدهما ان يفسد دون صاحبه لان اجتماعهما
 فيه ممكن ولو طلق في غير صحيح لان حفظ اثنين من حفظ واحد واجب فاذا قبضه احدهما ضمن بركله
 لانه مفسد فلو ان مالكا اذا مره سنا وكلهما بمحض من فم من مالكا مورا في حاله الافراد يقبض
 شي منه ونفقا الذين مثل ذلك الودعة وامضاه مثل اسرة اذ الودعة **قال** ولا يملك الا باذن
 او باعلا برك اي لا يملك الوكيل فاما وفيه الا ان ياذن له الموكل او يقول له اعلم برك لانه رضي برأيه
 ولم مرض برأيه غيره ولا في المفوض اليه التصرف دون التوكلية فلا يملكه بدون التفويض له خلاف التوكل
 في الحقوق حيث يملكه فلو ان الموكل لانه اصل فيه ولهذا لا يملكه الموكل ولا يملكه غيره فاما عن
 كانه مولا يملك التوكل دون رضاه فاذا افوض اليه وكل الثاني وخلاف الموكل حتى لا يجوز للاول ان يعزله
 ولا يعزل بموته ومعزلان بموت الموكل وهو نظير استيفاء القاضي حيث لا يملكه الا باذن الخليفة ثم
 لا يعزل بعزل القاضي الاول ولا بموته وسعزلان بعزل الخليفة لمحالين لان من لا يملكه ولا يملك
 ان الخليفة عامل للمسلمين فلا يعزل به القاضي الذي هو اولى القاضي بما ذنبه والموكل عامل لنفسه
 منعزل وكله بموته لبطالان صحة **قال** فان وكل لا اذن الموكل فمقتضى بيعه او باع اجتنى فاجاز
 صح اي ان وكل لو كلف فاذن الموكل فعلا التوكل الثاني حضرة الوكيل الاول او عقدا اجتنى فاجاز الوكيل
 الاول جاز فمما لان مقتضى الموكل حضوره برأيه وقد حصل له وهذا الوعدا التوكل الثاني حضرة الوكيل
 الاول جاز من غير اجازة منه لانه مقتضى وهو حضوره برأيه وقد حصل بغير الوعدا باذنه ولو قدر الاول
 التمس للتوكل الثاني عقد في غيبته لمقتضى مقتضى استعمال رايه في تعدد التمس خلاف ما اذا وكل
 وكلين وقد رجعما المبرل حيث لا يجوز لاجرمهما ان تصرف بدون صاحبه لان قدرته لا يمتنع استعمال
 الراي في مقتضاه في الشراء في الزيادة في البيع وفي اختيار من يعامله بل هو مقتضى ظاهره لان
 فمقتضى التمس مع تعدد المبرل دليل على خلاف ما اذا كان الماورد واحدا لان غرضه استعمال رايه في
 معظم الامر وهو تعدد المبرل وقد حصل وهذا لان مقتضى في الوكالات الاستمرايح عادة وهو
 زيادة الدل وقد حصل بتعدد المبرل وما عداه كالفضيلة ملاحق مقتضى ابا التوكل واختلاف في
 العدة فمما اذا عقد التوكل الثاني حضرة الوكيل الاول فذكر الباقي في فتاويه ان الحقوق متعلق بالاول
 ولذا ذكر المحبوب ايضا لان الموكل رضي لزوم العدة الاول دون الثاني وذكر الاصل قاله يكون ان الحقوق
 ترجع الى الثاني لانه هو العاقد والعقد هو السبب لزوم وقد صدق من المباشر دون غيره ولينبغي
 ان تكون هنا على الخلاف فمما اذا عقد الاول غائب فاجاز او عقد اجتنى فاجاز الاول ولا معنى
 لا شرايط حضرة والوكلا الطلاق او العتاق اذ اول غير فطلق الثاني بحضرة الوكيل الاول لا يفسد
 لان الامر طلق الاول دون الثاني وهو متعلق بالشرط خلاف البيع ونحوه **قال** وان زوج
 عبدا او محابا او كافرا فمقتضى الحر المسلم او باع ما لها واشترى لها لم يحز لانه لا ولاية له لولا الا ي
 ان العدة لا يملك الحاج نفسه فكيف يملك الحاج غيره وهذا الجواز لانه له على المسلم قال الله تعالى

لا يكون ص

ولا ص

ل

ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولهذا لا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادته للعبد أصلا
والمالك عبد ما بقي عليه درهم ولا من هذه الولاية نظرية فلا بد من يعضها إلى الشاهد ليس يعض حق
النظر والرق من العبد والفرق بين الشبهة فلا مصلية في المنع من المالك ولا فرق في ذلك بين
أن يكون الكافر ذميا أو حريبا وأما المريد فإن ولايته على أولاده وأموالهم موقوفة بالاجماع لا يباين
على النظر والنظر يحصل بانفاق الملة لأن اتحادها دأب إلى النظر وهو ممتد في الحال فوجب التوقف
فيه فإذا استلم جعل كانه لم يزل مسلما مسددا نصرة وإذا مات أو قتل عاودته بقوت جهة انقطاع الولاية
مبطل نصرة خلاف زوجة سفسه حيث لم يجر وإن استلم بعد ذلك لأن جواز النكاح بعد الملة ولا يلة
المريد فلا يتوقف إذا لا يجر له في الحال لأن شرط التوقيف أن يكون له جبر في الحال فصداً نظراً عن
النسب وتلاقه وهبته حيث لا يتوقف على ذلك ولا يجر لها في الحال ونكاح أولاده الصغار له جبر في
الحال وهو الولي والقاضي يتوقف فإن استلم نفدت فصيح النكاح والابطال وعلافت نصرة فاته في ماله
عند ماله لا يباين بيني في الملك وماله قائم ثابت في أمواله ما دام حيا مسدداً لا يتوقف والله أعلم

باب الوكالة بالخصومة والقبض

قال أبو الوكيل الخصومة والمفاضلة لا يملك القبض وهذا قول زفر وقال علماؤنا المنة يملك القبض عتقا
بأنه إذا نكحنا لوكنا الشيء وحل بانماه وانما يباين بالقبض وما لم يعض بالخصومة فامة لأنه توهم
انحاز بعد ذلك والمطلوب ربما يحتاج إلى المرافعة ثانياً فلو لم يملك القبض فظننا ما دقها ولأن المقصود
من الخصومة الاستسقاء الذي غير مقصود لذاتها والوكيل بالشيء يملك ما هو المقصود منه ومعنى الفاضل
الطلب في العرف فصداً بمعنى الخصومة وهو في أصل اللغة القبض لأنه تفاعل من قبض يقال قبضت يده
واقبضت منه دني أي اخذت والعرف املك فإن أوى إذا لم يعضه مضمون فصداً بمعنى الخصومة مجازا
فلو أن لو كل شيء توكلنا بانماه إذا المطالبة لا يباين بالقبض ولز فرجه الله أن الخصومة غير القبض
حصه وهي لا تملك في الحق وتختار في التوكل بها من هو للمناس خصومة والزم كذباً وجبانه وأقلم
دنيا وجباً وتختار في القبض من هو أوفى الناس أمانة والزم ودعا فتمت بصل الخصومة عادة لم يرض
بعضه فالنكاح بالخصومة لا يبدلنا على الرضى بغيره بل يبدل على عهده فلا يجوز له القبض وهذا المطالبة
غير القبض فالوكيل بالاملاك المطالبة لما ذكرنا والفتوى اليوم على قول زفر رحمه الله وهذا أخان الشيخ
وحجه الله لغير أخوان الناس وكثرة الحيات في الوكلاء ولا فرق في ذلك بين العبد والرس لأن المعنى يختلف
فيما **قال** ويقبض الرس مملك الخصومة أي الوكيل بعض الرس مملك الخصومة حتى لو اقبض عليه
المنة على استسقاء الموكل وأمره يقبل وكذا إذا اجتمع الغرم وأقام الوكيل المنة عليه يقبل بهز عتقاً حتى
رضى الله عنه وقال لا يجوز خصماً وهو دابة الحسن عنه لأن القبض غير الخصومة فلم يجر الرضا به رضا
بها إذ ليس له من موطن على المال يرضى بها **قال** وبعض العبد لا يلو بره في الوكيل على الوكيل
بالقبض أن الموكل ياعه وقف الأمر حتى يحضر القاب وكذا الطلاق والعتاق أي الوكيل يقبض العبد بالملك
الخصومة حتى لو أقام ذوا المنة على الوكيل يقبض العبد أن الموكل بآفة العبد لم يقبل منه إلا في حق
قصره الوكيل عن العبد موقوف حتى يحضر القاب وكذا لو أقامت المرأة المنة على الوكيل فظننا أن الزوج

ظننا لما أوفام العبد المنة على الوكيل ينقله أن الموكل قد عتقه لا يقبل في حق وقوع الطلاق والعتاق
ويقبل في حق قصره الوكيل عنهما حتى يتوقف الأمر على أن يحضر القاب وهذا بالاجماع استسقاءنا وأصل
في حق من المسائل أن التوكل إذا وقع باستسقاء عتق لم يجر وإذا بالخصومة لأن التوكل وقع بالقبض
لا عتق يمكن حصوله بالخصومة ما لا يجزى والبدلة فلا حاجة إلى جعله وكذا في ضرره وكله لا يث
الأمر بالشيء إنما يدخل غيره فيه إذا كان لا يوصل إليه إلا بالضرورة وإن وقع التوكل بالعتق كان وكذا
بالخصومة لأن الملك انشأ تصرف وتوقوا العقد متعلق بالقدالة لا يمكنه التحصيل إلا بها والخصومة
من جعلها فإن وكلها فإذا أثبت هذا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الوكيل بعض الرس وكله استسقاء
عن حقه حكماً ولهذا لو قبض أحد الشريكين شيئا من الرس كان الآخران مشاركين فيه ومعنى الملك ساقط
حما حتى كان له أن يأخذ بلا قضاء ولا رضا ما في الود بنية والغيب فلا يعض خصماً كما في الوكيل يقبض
العبد وقال أبو حنيفة رحمه الله الوكيل يقبض الرس وكله الملك لأن الرسون يقبض ما مثلهما إباحة عتقا
وبما لأن المعوض ليس ملك للموكل هو بذر حقه إلا أن الشرع جاز في ذلك طريقاً للاستسقاء فاستصحبنا
بالوكيل بالشر أو القسمة والرد بالعبد والرجوع في الهبة والوكيل يأخذ الشفعة فإنه خصم قبل القبض
عنده بما إذا لو كل بطلب الشفعة خصم قبل الأخذ فاما الوكيل بالشر فلا يقبض خصماً بعد مباشرة الشرأ
وأما الوكيل يقبض العبد فليس يوكله بالبدالة فصداً رسولاً وأمننا محضاً فلم يتعلق الحق بالقبض ولا
بعض خصماً ولا ينقل المنة عليه قياساً حتى لا يجزى التوقف فيه لأنها قامت على غير خصم وفي الاستسقاء
سوقف حتى يحضر الموكل فإذا حضر أمر الخصم بأعادة المنة على ما إذا كان المنة قامت على بشر الحق
وعلى قصر اليد والوكيل خصم في حق البدل حسب مقتضى حقه معصية عنه فإذا أقام الخصم المنة لن
الموكل عن له عن الوكالة فانهما يتبلغ حق قصره **قال** ولو أقر الوكيل بالخصومة عند القاضي صح
والألا أي إذا أقر عند غير القاضي لا يصح ومنه يصح وهو استسقاء ولأنه يخرج من عن الوكالة وهذا
عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يصح إقراره عند غير القاضي أيضاً وقال زفر والشافعي لا يصح إقرار
عند القاضي أيضاً وهو قول أبي يوسف وأبو وهو القائل لأنه مأمور بالخصومة وبني منازعة والأدلة
ضادها لأنه مسألة والأمر بالشيء لا ينافي ضد ولهذا لا يملك إلا بالرضح والصح إذا استثنى
الأقوال ولو كانت حقيقة الخصومة مبصرة لما فتح استثناء وهذا لو حله بالجواب مطلقاً استسقاء
هو خصومة عند المنة قصد الانحاز ولهذا يختار فيها الأمدى فالمدى في الخصومة وهذا هو العرف
والوكالة عقد كسقي بالبعد صريحاً ولأن فيه اضراً بالموكل فلا يملك ولهذا لا يملك إلا بالوصي
في مال الصغير مع أن ولايتهما وفرقنا التوكل صحيح فدخل عنه كما علكه الموكل وهو الجواب مطلقاً
دون أحدهما عندنا إذ لا يجوز له أن يخرجه من حقه والخصومة يراد بها مطلق الجواب عن الجائز
لأنها سببها فكذا السبب وأداة السبب سببها وأخرجه عنها لأنها أو لأن الجواب هو في موضع
جوز فيه الخصومة وهو مجلس الجواب سناؤاً للأفراد والاختار عملاً بعموم المجاز قالوا قال عبد
حرموم يقدم لأن فانه يراد به مطلق الوقت مجازاً فمتناؤاً للبل والنها عملاً بعموم المجاز والدليل أنه
يراد به الجواب مطلقاً أن القاضي يأسر بالجواب فيقول له اجب خصمك ولا يأمرك بالخصومة فوجب له

وسئلنا أشبه
بأخيه السقاة

ان يضمن الغرم الوكيل ومعنى المحقق ان يضمن الوكيل المال الذي اخذ منه وصورة هذا الضمان ان
يقول الغرم للوكيل نعم انت وكله لكن لا امان بحمل الوكالة وما اخذت من ثانياً وبصورة ذلك ان يضمنه
اخر من ظمنا فقلت هل عليه بما اخذ من ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فكون صحيحاً على هذا الوجه لانه مختص
الى سبب الوجوب وهو كونه ما خص بك فلان فعلى او ما ذاب لك عليه فعلى لان ما اخذ الطالب ثانياً
عصب واما ما اخذ الوكيل فلا يجوز ان يضمنه لانه امانة في يد المصدق فيما على انه وحده لا امانات لا
يجوز بها الضمان على ما بينا في موضعه **قال** اول صدقة على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه اي
يضمن الغرم الوكيل في هذه الصورة لانه دفعه اليه على احتمال ان يكون وحده ولم يرض بقضيه الا لئلا
دنه بمصلا لبراه ذمته فاذ لم يحصل وانقطع الرجاء رجوع به عليه ولا فرق في ذلك من ان يرضى به محضاً
او سكوت لان عدم التصديق بشئ للصوتين وزعمه فيما اذا اذنته ان قبضه من حق وان قبضه وجب
الضمان وكذا ان لم يصدق به ولم يرض به لانه لا اصل لعدم المصدق وللشركة ان تسترد المدفوع في الوجه
قبل ان يحضر الطالب لان المدفوع صار حقا للطالب اما اذا صدقه فظاهر لانه لا يصح ان يظاها الا
على حق واما اذا لم يصدق به فلا احتمال انه وكله وان لم يوطئه بحمل الاجارة منه فلا يحون له ان اخذ من
هذا الاحتمال ولان من يباشر التصرف لغرض الشركة ان يضمنه ما لم يقع اليها من ثمنه الا ترى ان اذ ائمه
الى فصول على رجاء الاجارة لم يملك استرداده لاحتمال ان يحزن وكذا لو اقام الغرم الدعة انه ليس
بوكل او على اقران بذلك لا يبعد حنقه ولا يحون له حق الاسترداد ولو اذ استرجعه على ذلك لا
يستحق لان ذلك على دعوى صحيحة ولم يوجده لونه ساعياً في بعض ما اوجهه للغالب ولو اقام الغرم
الدعة ان الطالب حجماً لوكالة اخذ من المال قبل ان يثبت لنفسه حق الرجوع على الوكيل على اثبات
سبب انقطاع حق الطالب عن المدفوع وهو قبضه المال شقيقاً منه فانصب الحاضر ختماً عن الخاسر
اثباتاً للسبب مثبت قبض الموطر من قبض الموطر ضرورة وجاز ان ثبت التي ضمناً وان لم يثبت مقصوداً
ولو ادعى الغرم على الطالب حرج عليه انه وكله فالباطل واقام على ذلك الدعة قبل حنقه وتبري ذمته
ولو اذ ان حلفه كان له ذلك فان لم يرض ذمته ولو طلب الغرم ان تسترد من الموطر ما دفعه اليه
بعد ما ادعى الطالب قبضه فادعى الوكيل بلاده او دفعه الى الموطر لحقه على ذلك وان مات الموطر ورثته
عن عمه او ودية له وهو فاعلم في هذا لو اخذ منه في الوجه كلها لانه ماله وان كان لها ضمانة الا
صورة واحدة وهو ما اذا صدقه في الوكالة وانما الغرم الوكالة واقر بالدين فلو قل ان حلفه بالله
ما تعلم ان الطالب وكله يقبض ذمته فاذا حلف لم يرض اليه وان لم يقض عليه بالمال لو حل وعزل حلفه
انه لا يحلفه لان حق التحلف بناء على انه خصم ولم يثبت بالاجتهاد وجب ظاهر الرواية انه لو اقر بدينه
فاذا انكر حلفه ولو قال اني وحده بعض الود فدية قصده المدفوع لم يرض بالدين منه لانه اقر يقبض مال الغير
فلا يصح لما فيه من ابطال حقه في العين بخلاف ما اذا ادعى انه وكله يقبض الدين فصدقه حيث يوافق المدفوع
اليه لانه اقر بما لنفسه اذ الدينون يقضي بمثلها لا بما عاينها على ما بينا ولو يملك الود دعة عنده بعد
ما منع قبل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن لان المنع من قبل المدفوع في زعمه بمنزلة المنع من المدفوع وهو
موجب الضمان فكذا هنا ولو سلم الود دعة اليه يملك في دين وانما المدفوع الوكالة يضمن المدفوع لانه

قال

متعد بالسلام اليه وله ان يحلف المدفوع انه ما وكله فاذا اقبل برت ذمته واذا حلف ضمن ولشركة ان
ترجع على الوكيل لان زعمه ان المدفوع ظالم في ضمونه اياه وهو مظلوم والمظلوم ليس له ان يظلم غيره الا
اذا ضمنه وقت الدفع له على الصفة التي ذكرنا في الدين يضمن سرج عليه ولو دفع اليه من غير قصد
له على الوكالة رجوع عليه مطلقاً ولو كانت العين باقية اخذها في الصور كلها لانه ملكها باء الضمان
ولو اذ ان استرد حقه منه فادعى المدفوع ان يملك ذلك لانه ساع في قبض ما من جهة **قال**
ولو ادعى المشتري صدقة يعني لو ادعى رجل شراء الود صدقة وصدقه المدفوع لم يرض بالدين منه لان اقران
على الغير غير مقبول **قال** ولو ادعى ان المدفوع مات وتركها ميراثاً له وصدقه دفع اليه لان ماله
قد زال بموته وانما انه مال الوارث في دفعه اليه ولو ادعى رجل ان صاحب المال مات ولم
يدع وارثاً وانتهى اوصى له بما في يد رجل من عين او من وصدقه الذي في يد المال يوم التسليم اليه
بعد الثلوم لانه لما ادعى انه لم يترك وارثاً لم يزل منزلة الوارث فمدفع اليه بعد الثلوم فمدفع اليه
الوارث بعد الثلوم لاحتمال ان يحون له وارث اخر ولو لم يقر من ذمته المال بل اخر موته او قال لا ادرك
لا يوم التسليم اليه ما لم يتم الدعة ولو لم يقر لم يترك وارثاً لم يرض صاحب اليد خصماً وتما في
التحري ولو ادعى ان صاحب المال مات واوصى اليه وصدقه ذمته لا يملك ان يصدقه ولا يوم
بالسلام اليه اذ اذ كان المال عيناً في يد المقر له لانه اقر انه وكله صاحب المال يقبض الود دعة القصب
بعد موته فلا يصح حمله واقرانه وكله حال حياته يقبض العين وان كان المالك ذمياً على المقر فقول بحمل
الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه لانه اقر على نفسه اذ القضا في حال حياته فمال المدفوع اليه وكله
في حال حياته يقبض الدين وصدقه المدين بحجر على التسليم خلاف ما لو صدقه انه وكله يقبض الود
وعلى قول لا يخر وهو قول ابو يوسف لا يصدق ولا يوم التسليم اليه وان كان اقر اذ اعلى نفسه
من الوجه الذي ذكرناه اقران على الغائب من وجوه ودعوى لبراه نفسه بدفع المال له فانه لو دفع الدين
اليه وبحق موت صاحب المال يرى بالدفع اليه لصحة امره الفاضل بذلك حتى لو حضر الوارث
والخروصاته لا يملك اليه ولا له ولا لانه اتباع الغرم فدوى لما ان يرض من الدين بقوله من غير حجة
بخلاف ما لو اقر بوكاله حال حياته لانه لو حضر بالدين وانكر كان له ان يبعوه بدنه لان من
الفاضي بالدفع اليه لم يقص في حياته ذمته في اليه **قال** قال وكله يقبض مال فادعى الغرم ان
رب المال اخذ ذمته دفع المال اي رجل وكله يقبض ذمته على غريمه فقال الغرم للوكيل ان رب المال
اخذ مني بحجر على دفع المال الى الوكيل لان وكاله ثبت بقوله اخذ رب المال اذ لم يترك الوكالة وانما
ادعى الاثبات وفي ضمن دعواه اقر او بالدين وبالكافة وهذا لانه لو لم يرض هو محتاجاً في طلب الدين
لما اشغل ذلك فصلاً عما اذا طلب منه الدين فقال او فذلك فانه حون اقر او بالدين فاذا كان اقران
ثبتت الوكالة في زعمه ولم يثبت الاثبات بحجة دعواه فهو مردع اليه كما لو اقر بالوكالة صريحاً على ما
بيننا ولو طلب الغرم حلف الوكيل انه لم يعلم ان الموطر استوفى منه لم يحلف لان الدين لا يخفى فيها
النيابة على ما بينا من قبل وفيه خلافاً في **قال** واتبع رب المال واستحلفه اي الغرم بطبعه وب
المال فاستحلفه لان مبينه بوجوب براه ذمته والطالب لو اقر بدينه فاستحلف عند الجزع اذ اذ

المعنة وقد سئله من قبل **قال** وان وكله لعب في المعنة وادعى البائع وصلى المشتري لم يرد عليه حتى
 خلف المشتري اي وكله برد جارية سبب عيب فيها فقال البائع المشتري وصلى بالعيب لا يرد على
 البائع حتى خلف المشتري خلاف مسئلة الدين لان النكاح ممكن فذلك باسئله اذ ما قبضه الوكيل اذ
 ظهر الخطأ عند توليه ولا يمكن ذلك في العيب لان القبض بالفتح نافذ ظاهرًا وباطنًا عند اى حصة
 رحمه الله فيصح القبض ولو لم يرد ولا يستحق المشتري بعد ذلك لانه لا يفسد اذ لا يجوز فتح القبض
 وفي مسئلة الدين ليس فيه قبضًا وانما فيه الامر بالسلم فاذا اظهر الخطأ فيه امكن نزعه منه ووجه
 الى الغرم من غير نقصان القبض لان حق الطالب في الدين ثابت بيقين لمحقق الموجب ولا يمنع على
 الوكيل استيفاء ما لم يثبت الغرم ما يفسد قطعه ولا هذا لعيب لانه لم يثبت بثبوت حق المشتري في
 الرد لاحتمال انه راي العيب ورضيه وقت التسليم فممنوع حقه في الرد اصلاً وقالوا عند اى يوسف
 ومحمد رحمهما الله يجب الا يفرق بين المثلين بل يرد فيهما الحال لان القبض بالخطأ لا يفسد الا ظاهرًا عند
 فامكن النكاح فمهما وقبل لا يصح عند اى يوسف ان يفرق في الفضل لان من مذهبنا ان النكاح لا
 يفسد بالعيب على البائع ما لم يستحق المشتري بانه ما ردت القتب وان لم يدع البائع الرضى فلا
 بد من حضور المشتري وخلفه **قال** ومن دفع الى رجل عشرة منقها على اهله فانفق عليهم عشرة عشر
 والعشرة بالعشرة وهذا استحسان والقائم ان يكون من ماله لانه خالف امره فبرد العشرة على
 الموكل وجب الاستحسان اذ لو دل بالانفاق وحل بالشر لا لانفاق لا يكون بدون الشر فيقول
 التوكل يوفى ذلك بالشر او لو حل بالشر ملك الفدر من مال نفسه ثم رجع به على الامر وهذا لانه لا
 يستصحب راي الامر في كل مكان ويقتضيه ما امره به من غير قصد فمشتريه له ويحتاج الى الرد من
 مال نفسه فلم يجعل مبرعاً محققاً الغرم من الامر ونفياً للحرج عن المأمور وقبل القياس والاستحسان في
 قضاء الدين لانه ليس في معنى الشرائع القياس كون مبرعاً لان امره بان مقيداً بالمال المدفوع اليه ففي
 دفع مال اخر هو لا يجزى فيكون مبرعاً في القضاء من مال نفسه وورد على المطلوب ما اخذ منه لانه ملله
 وقد كان عينه لجهته وقد استغنى عنه **وجه** الاستحسان ان مقتضود الامر بحصول المرأة وحصلت
 ولا فرق في ذلك بين المألن فلم يحسن التقييد بمبرع ولا بغيره ولان الوكيل قد منى بوجود الطالب في وضع
 لشره ما مال الموكل محتاج الى ان يدفع مثله من مال نفسه لياخذ مال الامر في ان هذا هو المبدأ
 من وجه وهذا المبدأ من المبدأ حتى لصحة الرجوع عليه والله اعلم بالصواب هـ

باب من عزل الوكيل

اعلم ان الموكل عزله عن الوكالة متى شاء لا يفسد حقه وملك ابطلها الا اذا اخلق بها من الغرماء وادعى
 بالخصومة بالناس من الطالب عند قبضه المطلوب فان الموكل لا يملك عزله في هذه الحالة لانه انما اخلق
 اعتماداً على انه يتمكن من اتيان حقه متى شاء فلو جاز عزله لفسد به الطالب عند احقق المطلوب لما
 فيه من ابطال حقه فصار كالوكالة المشروطة بجمع الرهن عند خلاف ما اذا كان المطلوب حاضراً
 او كانت الوكالة من غير الناس الطالب او كانت من جهة لم تكن من الخصومة مع المطلوب في الوجوه
 الاولى ولعدم فخلق حقه بالوكالة في الوجوه الثانية اذ هو لم يطلب وفي الوجوه الثالثة ان الموكل لا يطلب

وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويباشر الخصومة بنفسه وله ان يترك الخصومة بالحلقة وعلى ان قال
 بعض المشايخ اذ اطل الزوج وكلا بطلاق زوجته بالنكاح فمقتضى ما لا يملك عزله وليس بشئ له
 عزله في الصحيح لان المرأة لا تخلف في الطلاق وعلى هذا قالوا الوكيل الموكل للوكيل كما عزله فان ذلك
 لا يملك عزله لانه كالعزله عن الوكالة له وقبل ينزل بقوله طلاقاً فانت معزول وقال صاحب
 التمهنة عند اى انه يملك عزله بان يقول عزله عن جميع الوكالات منصرف ذلك الى المعلق والمنع
 لان الوكيل يجوز ذلك اذ في ذلك الى غير حرم الشرع جعل الوكالة من العقود اللازمة وعلامتها العينية
 لان في الاول عزله وتوكله من غير فصل بينهما اذ لا يملك الى نهاية وليس فيه ولا له منفع ولا عمل يمنع والشرع
 الثاني ما يملك الوكالة المتعلقة لان عزله لا ينافي ولا الوجود اذ لا يتصور عزله الوكيل قبل اداءه
 لا يتصور عزله الفاضل والى السلطان قبل التولية وللصحيح اذ اذا عزله واذا الاستعانة بالوكيل
 العزل ان يقول رجعت عن المتعلقة وعزله عن المجزئة لان ما لا يكون لازماً فيصح الرجوع عنه والوكالة
 منه **قال** وينتقل الوكالة بالعزل اذ اعلم به الموكل وقال الشافعي بعزله وان لم يسلطه العزل لانه
 بالعزل يفسد حق غيره وجوز ان الوكالة لسلطته والمرسوف باستفاضة حق نفسه كالطلاق والعتاق
 وبالعزل الخلع مثل الموت والجنون **ولما** ان العزل خطاب بمن مفسود وحم الخطاب لا يثبت في حق
 المخاطب ما لم يسلطه خطاب الشرع حتى اذا بدل بالبيع لا يثبت حكم البيع حتى يبلغ المطلق ولان في العزل
 اضراً او لا لانه قد تصرف بعد العزل قبل ان يسلطه فلهزيمة الضمان بذلك والضرر مدفع شرعاً بخلاف
 الاعناق والطلاق والعزل الخلع لان العزل فيه حكم ضروري عدم المحل فلا يتوقف على العلم ويستوى في
 ذلك الوكيل بالناج وغيره والرسول بعزله قبل العلم به حتى اذا ارسله في البيع او غيره فعزله قبل المبلغ
 بعزله لانه مبلغ عبارة الميراث وتأفلها فيكون عزله رجوعاً عن الايجاب وله ذلك قبل القول بما اذا كان
 المشتري اوجبه نفسه خلافاً لوجه فانه عقد جبان من عنده وان كانت الحقوق لا يرجع اليه بان كانت
 سفيراً او معبراً كما في النكاح وامثاله وليس بغير عيانة الميراث ولا يفسد به ايجاباً وانما الايجاب
 من الوكيل فلا ينعزل حتى يسلطه لانه صا واصلاً في حق العيانة وان لم يرا صلحاً في حق الحقوق والرسول
 ليس باصيل في شيء ما فترقا وقد ذكرنا اشتراط العدد او العدة في المبلغ غير من فلا تعد ولا العزلة
 الوكيل لنفسه عن الوكالة لا يصح من غير علم الموكل ولا يخرج به عن الوكالة ولو جحد الموكل الوكالة فقال
 لم اوكله لم حذرك **قال** وموت احداهما وجوئه مطبقاً وحقوقه مبرداً يعني يتطل بغير الاشياء ايضاً
 لان الوكالة عقد جائز يجوز ان يفسد بغير علم الا بغيره بشرط انفسام الامر في كل ساعة ما بشرط ان
 لا يفسد بشرط في الجنون ان يكون مطبقاً اي مستوعباً من فوهم اطبق الغم السماوي استوعبها لان تيمره
 بالموت وقله كالاغما وحداً المطبق شهر عند اى يوسف لانه لا يفسد به الصوم وهذه امر من يوم وليلة
 لانه لا يفسد به الصلوات وعن مجتهد كامل وهو الصحيح لانه لا يفسد به جميع العبادات حتى الزكاة
 لان استمراره في حال مع اختلاف فضوله انه استحقاقه اما ما دون الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا
 تخول في معنى الموت والمراد الخلق قديماً والحرب مبرداً ان يحكم الحام لحقاً في ان الحاقه لا يثبت الاحكام
 الحام فاذا احكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبل ذلك فموقوفه عند اى حصة رحمه الله لا يفسد

تمة

موقوفه عنده فكذا وكالته فان اسلم فعدت ولزقل او لم يدار الحرب بطلت واما عندهما فمصرفا
نافع فلا يبطل وكالته هذا اذا كانت الوكالة غير لازمة وان كانت لازمة لا تبطل هذه العوارض
اذا كانت الوكالة مشروطة في عقاب الرهن وكذا اذا جعل امر امرائه ببيعها ثم حزن الزوج لا يبطل
امرهما لانه قد ملكهما التصرف فصار كملك العين وان كانت الوكالة بالانكاح تبطل بالردة لانه بالردة
خرج من ان يكون مالها للزوج نفسه فبطلت الوكالة بوقاها ثم لا يعود بالاسلام ذكره في المقابلة وعزاه
الى الميسوط ولا تبطل وكالة المرأة بارتيادها ما لم يلقى دار الحرب وعلم الحام لها وهذا يجوز
توكلها بعد ارتدادها ايضا لانها لا تنفي بعد الردة ماله للتصرف نفسها وددتها لا تؤثر في عقودها
الا اذا وكتلته بالزوج ثم ارتدت والعياذ بالله فان ذلك باطل لانها لا تملك ان تزوج نفسها فكذلك
بزوجها وكلها ولو طهرت وحل في حال ردتها فزوجها بعد ما اسلمت صحيح كالمعتق اذا طهرت بان تزوجها
من زوجها بعد انقضائها خلاف ما اذا وكتلته قبل الارتداد ثم ارتدت واسلمت حيث لا يجوز ان تزوجها
لان ارتدادها اخر ايج له عن الوكالة فصار معتق ولا تنقض الوكالة بعد الغزل وان عشا
المزني مثلاً فمما للحاق بالدار الحرب فان كان وحلها هو على وكالته عند محمد ولا يعود وحلها عند ابي
لان قضاء القاضي لحاقه بمنزله موته ولهذا لا يعود ملالة في مديريه وامهات اولاده وعزته ما
يعتقر بالموت وهذا لان النكاح اشياء ولا يملك السيد لان اصل التصرف مملوك باهله وولا له السيد
بالمالك وبالحاق بقول الاموات فلا يملك ولا اهلية له وجه قول محمد رحمه الله ان الرجل يصرف
بمعان قامة بيوه والجزع بعارض الحاق لثان له ارض والنكاح اطلاق فاذا قال العجز والاطلاق
باق عادة وكذا بقا للمعاني وهي العقل والتفقد في ذلك التصرف والذمة الصالحة وهذا
لان صحة الوكالة للحق الموكل وصحة باق بعد لحاقه بدار الحرب وانما عجز عن التصرف بعارض على شرف
الزوج والكل من ربه عن الوكالة فاذا اراد صار له من فبقي الرجل على وكالته بمنزله ما لو اغني عليه
وما تائم افاق وان كان العبد مسلماً هو الموكل لا يعود وكالة في الظاهر وعجز محمد عنها ما قال
في الرجل لانه اذا عاد عاد ماله عليه مثل ما كان وقد بطلت الوكالة بغيره فيعود الرجل على وكالته
والفرق له على الظاهر ان الوكالة تعلقت بمالك الموكل وقد زال ماله برده وطاؤه فبطلت الوكالة
على السات خلاف ردة الرجل فان ملك الموكل باق على حاله وقد تعلقت الوكالة بيوه وانما انقطع تصرفه
لعجزه وقد زال فتعود الوكالة كما كانت **قال** واذا تزوج الشريعتين اي بطلت الوكالة باقتران
الشريعتين وان لم يعلم الرجل لانه عز لحيمة والعز لا يمتد في العلم ثم هذا الكلام محقق
احدهما ان سئل هل واحد منهما عن الوكالة التي تضمنتها عقدا للشرعة لا لجل واحد منهما وحل
عن صاحبه بالتصرف فسنزل بالانفاق عن هذه الوكالة التي تضمنتها عقدا للشرعة لانها كانت
في ضمن الشرعة فبطلت بطلانها اذا لم يكن مصرحاً بها وفيه اشكال من حيث انه لا يصح ان يفرد احدهما
بفسخ الشرعة بدون صاحبه بل هو على علم لانه عزل قصد في فكيف يصح ان سئل بدون
علمه وممن ان عمل على ما اذا اهلك المالك له او احدهما قبل الشرع فان الشرعة تبطله وبطلت الوكالة التي
كانت في ضمنها علماً بذلك او لم يعلم لانه عزل حتى اذا لم يكن الوكالة مصرحاً بها عند الشرعة

على ما سنا في بابها وكالة والشايفي ان احد الشريعتين او كلاهما ولو حل من مصرف في المال بما زعل ما
عرف فلو افترقا انقول هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصرحا بالاذن في النكاح **قال**
وعجز موكله لو مكاتباً او عبداً ماداً ونافي النكاح سئل الوكيل بغير المكاتب وحجر العبد علم ذلك الاول علم لا ينفك
الوكالة معتبرة بانها لا تنافي لانه لا ينفك عن العقد الذي لا يلزم اتفاقاً بها حكم الاسد بشرط في حالة النكاح
تمام الامر فاني لا اجد وقد تبطل بالبيع والحجر فبطلت الوكالة واستوى في علم الرجل وجهله لان البطلان حكي
فما اذا تصرف الموكل في الشيء الذي يملكه هذا اذا كان وحل في العتود والمصنوعات واما الرجل في قضاء الدين
واما مكاتبه فلا سئل بغير المكاتب ولا بغير الماذون له لان العجز او الحجر يوجب الحجر عليه من انشا التصرف
فخرج وحله عن الوكالة ولا يوجب الحجر عليه من قضاء الدين وامضاها بها لا يوجب عزله وقوله عز ذلك
فان ثبت بعد ذلك او اذا لم يجز ولم تعد الوكالة التي بطلت لان صحته كانت باعتبار ملك الموكل التصرف عند
الوكيل وقد زال ذلك بالعجز والحجر بغير الوكالة فلم تعد الحاجة الثانية والاذن الثاني ولو عزل الموكل وحل
العبد الماذون له لا سئل لان ذلك حجر خاص بالاذن في النكاح لا يحل الا كما فبان باطلاً الا ترى ان الموكل
لا يملك بيعه عزله مع بقا الاذن بحل الاسد فعله الحكيمة **قال** وتصرفه نفسه اي تبطل الوكالة
تصرف الموكل بنفسه فيما وكله به لئلا يملك والمراد تصرفه ما عجز الرجل عن الاستئصال بمثل ان يوطئه
بيع عليه ثم يبيعه الموكل بنفسه او يبيعه لوكاتبه وان لم يعجزه عن الاستئصال فالوكالة باقية على حالها وبذا اضله
حتى لو طهره بطلاً وامرته فطلقتا هو لثا او واحدة فانقضت عدتها بطلت الوكالة لعجزه عن الاستئصال ولو
زوجها بعد ذلك ليس للرجل ان يطلقها لانه عجز الموكل عن الانكاح باعضاها عن ذلك الرجل وانما عجز من الانكاح
لعمدة بسبب جرمه ولم يحصل ذلك للوكيل ولو طلقها واحدة فلم ينقض عدتها فطلعتا اخرى لثا المثل
ولو طهره بزوج امرأه فترجعتا بنفسه ثم طلقها ليس للرجل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انقضت بخلاف ما
اذا تزوجها الرجل بنفسه ثم اياها حيث يجوز له ان يزوجه من الموكل لثا الحاجة ولو طهره بطلاً وامرته
ثم ارتد الزوج فطلق الرجل يقع عليها ما اتمت في العدة لثا بمنزلة الزوج من الانكاح وان لم يدار الحرب
فذلك بمنزلة موته ولو طهره بالخلع ثم خلعها الزوج بنفسه خرج الرجل عن الوكالة لان الخلع يفسد الخلع لا
يصح فعدت والتصرف على الرجل خلاف ما اذا وكتلته ان يطلقها ثم خلعها الزوج حيث يقع عليها طلاق الرجل
ما اتمت في العدة لان طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة مطلقاً على وكالته ولا يصل فيه انما كان الموكل
فيه فادرا على الانكاح كان وحله ايضا فادرا على الانكاح حتى الوكالة على حالها وما لا فلا ولو طهره بغير شيء
فباعه الموكل ثم رد عليه مما حوز فمما يحار دونه او خیار شرط او عيب بنفسه او لفساد بيع فالرجل باق على
وكالته لان ملالة العدم قد غاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة لانه سأل في حق ثالث والوكيل ثا لهما والوكالة
تعلقت بالملاك الاول وهذا ملل جريد خلاف ما اذا رد عليه مما حوز فمما يحار دونه او خیار شرط او عيب بنفسه عاكفون
فسخاً فلان بيع ثانياً ماداً كانا باع هو الموكل فرد عليه بطلان ولو طهره بغير شيء فوجه المالك ثم رجع
بالهبة فليس للرجل ان يهبه لان الواهب مختار في الرجوع فان ذلك للمدعي فوجه الواهب الى الهبة ولو
هبة الرجل فرجع الموكل في هبته لم يحل للرجل ان يهبه ثانياً ماداً فاني قال بعد وجهه الله لانه الهبة
البيع لان الوكالة بالبيع لا تنفي بمباشرة البيع لان الرجل بالبيع بعد ما باع يتولى جنواً والعدو وتصرف

ع

فما يحكم الوكالة مادام فسخ البيع والوكالة فاعية جازلة ان منع ثانياً بحملها اما الوكالة بالهبة مقضى مباشرة
 الهبة حتى لا يملك الوكيل الوهاب الرجوع ولا يصح تسليمه فاذا رجع في هبة فقد عاد اليه العاد ولا هبة
 ولا وكالة فلا يمكن الوكيل من الهبة ثانياً ولو وكله مع هبة فاسره العاد وادخل في ارضه ثم رجع اليه
 الموكل على وجه بان اشتراه منهم لم يقدا الوكالة ولو اخذه من المشتري منهم بالشر او بالقبض ممن وقع في سهم
 من اقامته فهو على وكالته لانه بالاختار بهذا الطريق عاد الى قدم ماله وقد كانت الوكالة متعلقة
 فاذا عاد عادت الوكالة ولو وكله باعتا قامة فاعتقها الموكل ثم ارادت والعتا فبهاه ولحقته بدار
 الحرب ثم سببت وملاها لا تقود الوكالة لانه ملل جدد غير الاول بسبب جدد ولو وكله بالزوجة
 امرأة معينه وهي ذات زوج فمات زوجها وطلقها واقضت عدتها جاز الوكيل ان يزوجه من
 الموكل لان هذه وكالة متعلقة لا تقدم المصلحة وقت النكاح وتزوجه ولو وكله ان يزوجه امرأة
 معينة فارادت والعتا فبهاه ثم اسرت واسلمت جاز للوكيل ان يزوجه اياها عند ابي حنيفة خلافاً
 لهماثا على ان تسمه المرأة مطلقاً بنصفه في الحرة عندهما ولا ينصرف عنه بل له ان يزوجه الامانة
 ولو وكله بالبيع ثم ذهبت الموكل او اخره فسلمة فالوكل على وكالته في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف **قال**
 انه يخرج عن الوكالة واهه اعلم **كتاب الدعوى**
قال رحمه الله تعالى في الدعوى هي ما لا ينفك عنه حالة المنازعة اي الدعوى ان يدعى على نفسه في حصة
 المحضومة وهذا في الشرع والعدل والعدل على المدعي والمتمنع عن انكر لا يكر ولا يكر
 المنة والمتمنع عن ابي حنيفة ان ينفك عن نفسه اذا كان ثم منازعة وفيه اللغة عبارة عن اضافة
 الشيء لنفسه مطلقاً من غير قصد بمنازعة او مسامحة ما خذ من موطنه ادعاه فلان شهادته اذا اضطر الى
 نفسه اذا قال لي ومنه دعوى النسب بالسر والدعوى بالفتح في المادية وقيل الدعوى في اللغة هو
 معصية الانسان ايجاب الشيء على الغير الا ان اسم المدعي مناوئ من لا حجة له في العرف ولا يشترط
 من له حجة فان القاضي يسميه مدعياً قبل اقامة الدعة ويحدها بسمه محضاً لا مدعياً وبها في المسئلة
 الذباب لعنة الله مدعي البوة لانه يحجز عن ايشائهما ولا يقال للبي صلى الله عليه وسلم مدعي البوة لانه
 قد ائتمنهما بالمعزة والدعوى اسم وليس بمقتدر والفعل ادعى او ادخل والمصدر ادعاء المعات
 والدعوى للشانث فلا يكون وجمعها دعواي وفتاوى وفتاوى واسم الفاعل مدعي
 والمفعول مدعى عليه والمال مدعى والمدعى به خطأ ثم شرط جواز الدعوى ان يكون في مجلس القاضي ولا
 يصح في غير مجلسه حتى لا يستحق على المدعي عليه جوابه وان جاز الخصم حاضراً حتى لو ادعى على غائب لا يحج
 وان جاز المدعي شياً معلوماً للملأ ايشائه بالدعة ويمكن القاضي من الحكم بوجوبه حتى لا يجاب الجواب على المدعي
 عليه اذا كان المدعي مجهولاً وحكمه وجوب الجواب على الخصم اذا صحح وترتب على صحته وجوب
 احتضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا اوفهم واقامة الدعة والمتمنع اذا انكر **قال** رحمه الله والمال
 من اذا انكر انكر والمدعى عليه علاقه اي لا يترك اذا ترك لغيره المعرفة الفرق بينهما وهي من اهتم
 ما شئ عليه مسائل الدعوى وهذا اختلفت عبارة الشافعي في حد منها ما ذكرهنا وهو صحيح لو ادعى
 جامعاً للمحدود ما فاق من دخول غيره وفيه وقيل المدعي لا يستحق الاجابة كالحادج والمدعى عليه

من مسخى بقوله من غير حجة كصاحب اليد وقيل المدعي من لم يمس غير الظاهر والمدعى عليه من شمسك بالظا
 وقيل المدعي من شمسك كلامه على الاشياء فلا يصح خصماً باليد في الشيء فان الحادج لو قال لزيد اليد
 بهذا الشيء ليس لك لا حجة خصماً ومدعياً ما لم يقل هو لي والمدعى عليه من شمسك كلامه على الشيء فكيف يدعى
 منه فان اليد لو قال ليس لك كان خصماً لهذا القول وقوله هو لي فضلة في الكلام غير محتاج اليه
 وقيل كل من شهد بما في يد غيره لنفسه فهو مدعي وكل من شهد بما في يد نفسه لنفسه فهو مدعي عليه
 وكل من شهد بما في يد غيره فهو شاهد وكل من شهد بما في يد نفسه لغيره فهو مقر وقال محمد رحمه الله في
 الاصل المدعي عليه هو المملوك والآخر هو المدعي وهذا صحيح غير ان التميز بينهما محتاج الى قوة وحجة
 ذكرا اذا العبرة للمدعي دون الصورة فانه قد يوجد الخلاف من شخص في صورة الدعوى وهو انكر في المعنى كالمو
 اذا ادعى رد الوعد فانه مدعي رد صورة وهو مملوك للوجوب معنى محله فانه لا يلزمه رد ولا ضماناً
 ولا علفه على انه ردها لان المدعي ان ينفك عن الشيء لا ينفك عنه لانه مملوك للوجوب عليه والاصل ان الدعة
 فبما ان القول له ولا رد على هذا المدعي اذا ادعى قضاء الدين او ابراء الطالب فان القول للطالب مع انه يدعى
 شغل عنه والمدعي بالبراء لا ينفك عن الشيء لان المدعي على وجوب الدين صراحة الشغل هو الاصل والمدعي عليه
 الا بقا او الا برأصاً مدعياً خلاف الاصل والطالب سلف فان القول له او نقول ان المدعي ان ينفك عن
 القول قوله في وضع الامانة موضعها كما في القاضي وامينه وبالمطلقة اذا ادعت انقضاً العود او بقا
قال ولا تصح الدعوى حتى يدرك مشاعلم جلسته وقد ركن لان فائدة التزام بواسطة الاشياء
 ولا يحق الاشياء ولا الالتزام في المجهول فلا يصح ولا يجب الجواب على الخصم فاذا ابرئ جنتها ونوعها
 وتدرها وصفها وسبب وجوبها صححت الدعوى فترتب عليها احكامها من وجوب الاحتضار والخضوع
 والمطالبة بالجواب وجوب الجواب والمتمنع واقامة الدعة ولزوم احتضار الشيء المدعي هو ان لم يحضر
 دنياً ولا يتعلق بالدعوى المجهولة شئ من ذلك لقضاءها وانما وجب اذا صححت لقوله تعالى واذا دعوا
 الى الله ورسوله لحكم بينهم اذا افرق منهم معرضون الحق الوعيد بمن امتنع عن الحضور بعد ما طول به فدل
 ذلك على ان الحضور مستحق عليه **قال** وان كان عتياً في يد المدعي عليه لطف احتضارها للشرايينها
 بالدعوى ولذا في الشهادة والاستحلاف لان الاعلام باقتض ما علق شرطه وذلك بالاشارة بعد
 الاحتضار فيما يمكن احتضار من المنقول وان لم يمكن دارها حضره الحاكم او دعت امينه **قال**
 وان عذر ذلك فتمتها اي ان قد احتضار المتقولات بان كانت هالكة او غائبة ذر فتمتها لان عذر المدعي
 لا يمكن ضبطه بالوصف ويمكن القصة فوجب المصدر اليها لا يقاضى المدعى في هذه الحالة لصيرورتها
 دنياً في الدعة وقال ابو الليث شرط مع ذلك في الجوان ذر الدعة والاثوثة وان لم يبين
 الدعة فقال غضب من عتادها ولا ادري انه قال او تمام ولا ادري كم كانت قيمته قال في القاضي
 ذر في عامة الحب انه تسع وعولاً لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله ولو طلف بيان الدعة لضرر
 به وعزاه الى القاضي فخر الدين وصاحب الجيرة فاذا استقطب بيان الدعة عن المدعي سقط عن التهور
 ايضاً بل اولى لا يتم ابعدها من سنده **قال** وان ادعى عتقاً او جردوه لانه تعذر تحريقه بالاشارة
 لعذر نقله الى مجلس الحكم مع من المحدث اذا العتق يعرفه **قال** وذهب اليه اي في ذر الدعة من المحدث

ع

وقال زفر رحمه الله لا حتى ولا بد من ذكر الحدود الادوية لان العريف لم يتم ذكر الملة كما لا يتم ذكر الادوية
ولنا ان لا يكتفى بحكم الجمل خلاف ما اذا عظم في المرافعة لانه محلف بوجوب المدعى ولا يكتفى بالبرهان ونظيره
 اذا ادعى شرطي ثم منقود فان الشهادة قبل وان سكتوا عن بيان جمل التمس ولو ذروا ذلك واختلفوا
 فيه لم يقبل وما شترط ذكر الحد في الدعوى شترط في الشهادة ايضا لانه فيما يصير معلوما للقاضي
 وامتى اصحابها التي ذكر اسماء اصحاب الحدود لان العريف يحصل بذلك وذكر اسماءهم لم يبرزوا عن غيرهم
قال ولا بد من ذكر الحد ان لم يبرزوا الى الحد من ذكر حد واحد من اصحاب الحدود ان لم يبرزوا من الرجل
 مشهور ابن الناس وهذا علة اي حصة رجمة الله لان تمام العريف يحصل في الصحيح من مذهبهم وقد روى
 ضرمة وان كان الرجل مشهورا حتى يرد له حصول المنقود به **قال** وانه في من اي وذكر ان العارف
 به لان المدعى عليه لا يحون خصما الا اذا كان العارف به فلا بد من ثبانه **قال** ولا يثبت اليدين في القضا
 تنصاذهما بل يثبت او علم القاضي خلاف المنقول اي لا يثبت اليدين تنصاذهما في المدعى والمدعى عليه ان القضا
 في يد المدعى عليه لان المدعى عليه غير مشاهد ولعله في يد غيره ما تواضعوا فيه للحدود رغبة الى اخذه
 بحكم الحد فلا بد من إقامة البينة فيه او علم القاضي لدفع التهمة المواضعة خلاف المنقول لان المدعى متعا
 فلا حاجة الى اشرط الزيادة **قال** وانه يطالب به اي ذكر للقاضي انه يطالبه بالتبلي المدعى لان
 القاضي لا يعلم الا اذا ذكر حقه عند قبحه انما طالب بمن له فلا بد من التبلي عليه لانه لو لم ينص على
 الطلب بحسب القاضي انما ذكر له على سبيل الحجة فيرد ذلك الهم بالنظر في الطلب ولان القاضي
 لا يجب عليه ان يجبه لاحتمال ما ذكرنا الا اذا طلب لانه نصب لقطع الخصومات لا لا فشايقا فاذا ثبت
 طلبه اجابة والا فلا لاحتمال ان حوز عنده برهن او اخرج ويحوز ذلك فلا نزول لاحتمال بدو طلبه
 ولهذا اقالوا يجب في المنقول ان يقول هو في يد غيري **قال** وان كان ذلك شاذ وروى عنه وانه يطالب به لما
 ذكرنا ولا بد من ثبانه على وجه لا يثبت فيه خفا وكذا في الشهادة وقد سناه من قبل **قال** فان صح الدعوى
 سال المدعى عليه عنها اي عن الدعوى لتكثيف له وجه القضا ان يمت حقه لان القضا بالمدعى عليه عاقل القضا
 بالادعاء وهذا لان الادعاء حجة ملزمة معسرة ولا يحتاج فيه الى القضا والاطلاق اسم العضا فيه محاذ
 وانما هو امر بالخروج عما لزمه بالادعاء خلاف المدعى فانما ليست بحجة الا اذا انصل بها العضا فليست
 احتمالا للذهب بالقضا في حق العمل بصحة حجة الجارية كسائر الحجج الشرعية **قال** فان ادعى المدعى
 فبرهن المدعى قضي عليه لوجود الحجية الملزمة للقضا **قال** ولا يحلف بطلبه اي وان لم يبرز المدعى
 بينة خلقا المدعى عليه اذا طلب المدعى عنه لانه عليه السلام قال للمدعى ان يدينه فقال لا فقال عليه
 السلام لا يدينه فقال يحلف ولا يبالى فقال عليه السلام ليس لك الا بهذا شاهدا او عينة فصا والمهر
 حذاه لا صافته اليه بلام التملك وانما صا وحذاه لان المدعى خصما او اوجه على دعوى بالادعاء وحذاه
 الشارح من افوا نفسه باليمين الحاذية وهي القموس ان كان باذنا فامرهم وهو اعظم من اتوا المال ولا
 يحصل الخلف الثواب من اسم الله تعالى وهو صا في وجه التعظيم **قال** ولا يرد من على مدعى القضا
 عليه السلام لو اعطى الناس مدعىهم لادعى تا مرد تار رجال واموالهم للمدعى عليه رواه مسلم واحمد
 جعفر حشر التمس على الحد لان لالف واللام للاستغراق وليس رواه في اخر حتى حوز على المدعى ونظيره

قوله عليه السلام الامة من قرش ولقوله عليه السلام المدعى من ادعى واليمين على من انكر قسم والقسمة
 ما في الشرع هو المدعى واللام ايضا على مقدم مفدا استغراق المدعى واليمين ولهذا لا يفتل مدعى ذي اليد
 ولا يقال انما يصح الاستدلال بهذا الحديث على ما ذكرتم ان لو كان للحد هو المدعى عليه والخارج هو المدعى وليس
 لذلك بل بل واحد منهما مدعى ومنكر لانه يقول هو ولي ويقول لصاحبه ليس لك لانا نقول للمعترف في المنقود
 ومنقود الخارج اثبات الملك لنفسه والغير من ضمننا ونبتا ومنقود ذي الدفعية ولهذا نقول الخارج اول ما
 ينطق هو ولي ويقول ذواليد ليس لك فالاول هو المعترف مسجل واحد منهما باول ما يصدر منهما اعتقاد القضا
 دون الصنف وقال الشافعي رحمه الله اذا لم يبرز المدعى عنه خلفا له عاقله فاذا اخل ثمة اليمين على المدعى فان
 حلف قضي له وان اخل لا يقضي له لان الظاهر شاهدا للمدعى ينكوله معبر عنه كالمدعى عليه كما كان الظاهر شاهدا
 له اعتبر عنه وقال ايضا اذا التزم المدعى شاهدا واحدا وعجز عن الاخر خلفا للمدعى ونقض له لما روى عنه عليه
 السلام قضي شاهدا وعين ويروى انه عليه السلام قضي باليمين مع الشاهد **ولنا** ما روى ما رواه في
 رده عن معنى فلا يعارض ما روى ولا يبره رويته وسببه عن سهل بن صالح والمرة سهل بن صالح
 بعد ما المرة الراوي فضلا ان حوز معاوضا للشاهد ولا يبره يحمل ان حوز معناه قضي بان شاهدا هو حلفه
 وتان من ملاد لانه في الجمع بينهما وهذا يقال وجب زيدا الفرس والبعل والمراد على العاقب ولين سلم
 انه يعقبي الجمع فليس فيه دلالة على انه من المدعى ليجوز ان حوز المراد به من المدعى عليه وحز يقول هو لا
 الشاهد الواحد لا يصير فوجوده لعدمه ف يرجع الى من المثلر عا بالمشاهد **قال** ولا يدينه الذي يدين
 الملك المطلق وحذاه الخارج احوال لا يقبل مدعى ذي اليد في الملك المطلق وان اقامه مدعى حذاه الخارج اول
 وقال الشافعي مدعى ذي اليد اولى من عينة الخارج ثانيا كرها باليد فصا حذاه اذا اقامه المدعى على الشا
 او على حاج امرأة والمرأة في داهرهما فانه حوز اولى ولو ادعى عينا امة وادعى حذاه حذاه عينا امة وحز
 او اعقفا او استولدها وا اقامه مدعى بان يدينه صاحب اليد اولى **ولنا** ان البينات شرعت للثبات
 لانها وان كانت في الحقيقة مبنية منطوية لغيرها اخذت حكم الاثبات لما انا لا علم لنا به اذا الاحكام ثبتت
 باسبابها فصاوات كاعمال الشرعية فانها امارات في حق الشارح وفي حقنا لها حكم الاثبات ولهذا وجب
 الضمان على الشهود عند الرجوع لان الحكم عا الى شهادتهم ايجابا فاذا كان كذلك كان يدينه اكثر اثباتا
 لانه يدينه فسحق على المدعى الملك الثبات بظاهره وادعاء المدعى على الخارج يدينه شلالا
 لا ملك الخارج قبل العضا بوجه ما وقد روى عنه مدعى صاحب اليد كان ثانيا بظاهريه الا ترى ان
 راي شافعي يدينه جاز له بان يدينه بانه له واذا نازعه احد في الملك فغير مدعى دفع القاضي عنه
 ولم يثبت بيبسته شيئا لم حذاه امة الخارج فانما اتدبت شيئا لم حذاه ثانيا له فثبت اولى اذ البينات
 الاثبات خلاف مسئلة الشا فان مدعى صاحب المدعى منقضية لدفع مدعى حذاه الخارج لا ينفذ على
 اولية الملك واولية الملك لا يثبت الا حذاه فاذا روى ثانيا بوقفا لصاحب اليد كانت بيبسته اولى
 منقضية دفع مدعى الخارج فوجد العارض بين البينات فبرحت مدعى صاحب اليد باليد وفي الملك
 المطلق لم يوجد العارض لان حذاه الخارج لم يثبت الملك بل العضا حتى عارضها بيبسته ذي اليد بالدفع
 والرجح انما حوز عند العارض وصورة فيه ايضا ان ثبت الملك بما على العاقب فلم يخرج عنه ما دفع

حنة الخارج فلا قبل وخلاف الدين والاعتناق والاستتلاء لان الدين لا يدل على من الاشيا فان كل
 واحد من البينان مبدئاً فعارضاً فترجح حنة صاحب اليد بالد وخلاف دعوى الناح لانها دعوى
 سبب الملك انصافاً كانت كالتناج في جمع ما ذكرنا وكلامنا في دعوى الملك المطلق في الملك سبب لان
 حنة في اليد اول بالافاق اذا كان سبباً لا يندرج في الملك على ما جرى سانه في موضوعه ولا يقال انها لو لم يندرج
 سبب الملك باقاً في كل واحد منهما لانها امراته ولم يندرج السبب بان الحكم لذلك فبطل ما ذكرتم لاننا نكول
 السبب فيه متعين اذ لا طريق لهذا الملك الا به فقولون دعوى الملك فيه دعوى للثب لا لري انما لو
 اختلفا في ولا شخص وانما البينة كانت بدينه في اليد اول فيعين سببه وهو العين في ملكه ولا كذلك
 ما نحن فيه ولا خارج هو المدعي والدينه حنة المدعي بالضرع ما بينا وجهه من الاستدلال فلا قبل حنة
 في اليد ما لم حنة دعوى السبب **قال** ونقول ان كل مرة بلا احلف او سكنت اي قضى للمدعي
 ان نخل له ما عليه مرة صرحا بقوله لا احلف دلالة بطلونه ويجوز ان يكون في قوله وقضى له معنى
 اي قضى على المدعي ما عليه واللام تاني بمعنى على قال الله تعالى ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اساتم فلاها
 اي فعلها وقال الشافعي رحمه الله لا يقضي بطلونه لثب الدين على المدعي اذ انزل المدعي عليه فان حلف بقضيه
 له بالمال وان كل نقطعت المنازعة بينهما لما روي عن علي رضي الله عنه انه حلف المدعي بعد حوله الذي
 عليه ولا نال الدين انما وجبت في الابتداء على المملوك الظاهر يشهد له فاذا نخل هو كان الظاهر شافعي
 للمدعي بخلافه لان الاول محتمل محتمل ان يكون لاجل اشتباه الحال او لاجل التورع عن الدين الكاذبة
 او لاجل الترفع عن الصداقة كما فعل عثمان رضي الله عنه فانه فعل عن الدين وقال اخاف ان يوضع
 قضا فبقا ان عثمان حلف كاذباً فلا يكون حجة مع الاحتمال فلا يقضي به **ولما** اجماع الصحابة وشي
 الله عنهم وروى عن علي رضي الله عنه وافق اجماعهم فانه روى عن شريح ان المملوك طلب منه رد الدين على
 المدعي فقال للدين ان الله سبيل وقضى بالدين من يدى علي رضي الله عنه فقال له على قالون ومعناها
 بالروية اصبحت وروى عن عمر رضي الله عنه ان امرأة ادعت عند علي زوجها انه قال لها حلف على
 غاربك خلف عمر الزوج بالله ما اردت طلاقاً فكل حقضي عليه بالفرقة وهذا روى عن ابن عباس رضي
 الله عنهما وهو مذهب ابي موسى الاشعري ولا نكول ذلك على قوله باذ لا او مقرا اذ لا ذلك لا قدر
 الدين اذ لا واجب ودفعاً للضرر عن نفسه فترحمت هذه الجهة على غيرها من الرفع والتورع والاشتباه
 لان الظاهر انه ياتي بالواجب فلا يرفع عن الصادقة والظاهر من حال المسلم انه لا يذهب فلا يكون كونه
 تورعاً عن الكاذبة ظاهراً باعتراف حاله ولو كان لا يشبهه الحال لاستعمل حجة شفت له الحال مع ان
 كون لاجل البذل ولا وجه لرد الدين على المدعي على ما ذكرنا من ان الدين على المملوك **قال** وعرض الدين
 لثابته بما اى عرض القاضي الدين على المدعي عليه لث مرات وهو مستقيم بقوله في كل مرة اى عرض
 عليك الدين فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه اعلم انه اللهم لانه موضع خفا لاجل العلم
 فيه فان الشافعي لا يراه فاذا اكر عليه الامتداد والعرض ولم يحلف حم عليه افعلم انه لا افه به من
 طرس وخرس وعن ابي يوسف ومحمد ان النذر ارحم حتى لو قضى القاضي بالدين مرة لا يندرج
 انه سعد والعرض ثلثاً مستحب وهو نظير انما المرد لث ايام فانه مستحب فكذلك انما لث

فيه

او

في الادار ولا بد ان تكون النكول في مجلس القاضى لان المعبر عن فاطح الخصومة ولا معتبر بالدين عند غيره
 في حق الخصومة فلا عبرة وهل بشرط القضاء على نوب النكول فيه اختلف ثم اذ احلف المدعي عليه فالمدعي
 على دعواه ولا يبطل حنة بيمينه الا انه ليس له ان يحا صمه ما لم يتم الدين على وفاء دعواه فان وجد حنة
 اقامتها عليه وقضى له بها ونقض القضاء من السلف كانوا لا يسمعون الدين وهذا الحلف ويقولون بجمع
 صدقه بالدين فلا يبرهن المدعي حنة ذلك كما نرجح جانب صدق المدعي بالدين حتى لا يعتبر عن الميسر
 معها وهذا القول مهور عن ما خذ به وليس شياً اصلاً لان عمر رضي الله عنه قبل الدين من المدعي بغير من
 المنكر وكان شريح رحمه الله يقول الدين الفاجرة احق ان مرد من الدين الحادثة ويل يظهر دين المملوك
 باقامة الدين والصواب انه لا يظهر لديه حتى يتأكد عبثه شاهد الزور ولا بحث في عمنه انه ان كان
 لعل ان على فلان الف فادعي عليه فان حلف ثم اقام المدعي الدين ان له عليه القاء وقدر عند ابي يوسف يظهر
 لديه وعند غيره لا يظهر وفي النهاية لو اصر المدعي ان المدعي لو حلف فالدعي عليه ضامن للمال وحلف
 فالصالح باطل ولا شيء على المدعي عليه **قال** ولا يستحلف في نكاح ودخلة وفي الاستتلاء ودق ونسب
 وولا وحده وان قال القاضي الامام محمد بن احمد الله العتوى على انه يستحلف المملوك في الاشياء الستة حتى
 في هذه الاشياء التي غيرها سوى الحدود واللعان وهو قولها والاول قول ابي حنيفة لهما ان هذه جنود
 حلت مع الشبهات فيجوز فيها الاستحلاف كالاموال خلاف الحدود واللعان وهذا لان فاد الحلف
 ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الدين واجب فترده دليل على انه باذل ومقر ولا يمكن ان يجعله لا
 لانه لا يجوز ممن لا يجوز البذل منه كالمطاب والهدايا دون له في النكاح وهذا يجوز في الدين ولا يجوز في غيره
 وحب على القاضي ان يرضى بالنكول ويصح ايجابه في الذمة اذ لو كان بلا ما صح ولا يجب النصا صر
 فمما دون الفس ويصح في الشائع فيما يسمو لو كان بلا ما صح ولا يجب فحين ان يكون مقرا ولا اقرار بحري
 في من الاشياء اقرافه شبهة البذل فلا حلت به ما يستقط بالشبهات بالحدود واللعان الا في
 انها لا حلت بالشهادة على الشهادته ولا حجاب القاضي للقاضي ولا الشهادة الشائع مع الرجال لما فيها من الشبهة
 وهذا لان قوله لا يدل على كاذب في الاخبار ولو لا ذلك لما نخل لان الدين الصادقة فيها المؤاب بذكر الله تعالى
 على وجه العظم وصيانة ماله وعرضه بدعوى الجزع عن نفسه والاعمال المثل بين الدين الكاذبة
 فمما يلائم الفس والظاهر انه اعرض عنها مخافة الهلاك ومخافة لهواه وشي نفسه واشاراً للرجوع الى
 الحق اذ هو اول من التماس على الباطل قال الله تعالى ومن يوق شي نفسه فاولئك هم المفلحون فلو اقراروا
 ضررون ولا يصفه حنة الله انه بدل واباحة ومن الحقوق لا يجري فيها البذل والاباحة فلا يرضى بها
 بالنكول كالنصا صر في النفس والحدود واللعان وفي حمله على البذل صيانة عرضه عن الذنب فان اولى ولهذا لا
 يجوز الا في مجلس القاضي وقضاؤه ولو كان اقرار الجاز مطلقاً بدون النصا ولا يكره لرجل رجل ما تقر به فلا
 فادعي المفعول له على فلان وسافا مستحلفه فكل لا يجب على المصلح لو كان اقراراً لوجب عليه وكذا الواشع
 بصفه ثم اشترى نصفه الباقي فوجبه عباً خاصية في النصف الاول فاستحلفه فكل فقطض عليه بالرد
 ثم اذ ان يرد النصف الاخر عتاج الى الخصومة واستحلفه فجدد اذ انكر ولو كان اقراراً لما استحلف
 ثانياً لكان لزمه حله بالنكول الاول ولا مسلم ان الدين واجب مع البذل فلا يكون تاركاً للواجب وهذا

وجب وكذا

ن

لازاله من حجب عليه اذا طلب خلفه لغيره في الخصومة ومع البذل لاختصاصه ولا طلب فلا يجب وانما جاز
من المالكات والعبد والصبي المأذون لهما لان فيه ضرور فدخل حيا في النجاسة فدخل في النجاسة
السيرة والهدية السيرة للضرور اذا لا بد للتحارب من ذلك وانما جاز في الدين بناء على دعوى المدعي ومعه
البذل ترك المنع وترك المنع جاز في المال لان المال هبة خلاف الاستمارة وانما وجب على الفاسق
ان يعفي بالبول حكم الشرع لما ان المدعي كان له الشيء عاظما هرا او ابطلة المذنب بالزنا والشرع ينظر
نزاعه الى الممن فانما منع الممن عاذا الاصل حكم الشرع وانما صح ايجابه في الزمة ابدنا على زعم المدعي
انه محق وان معنى البذل ترك المنع وليس كان براهينه فالمدعي يجب فيه في الزمة المذنب كالكافة والحق
وانما وجب العناصرة فيما دون الفسق لان ما دون الفسق ففسق به ففسق الاموال يجوز بدله اذا كان
معدا الا ان يرى انه يجوز له قطع من المشاهدة للفائدة فحذا يجوز بدله لرفع الممن عن نفسه واري فائدة اعظم
منه ولهذا جاز عثمان رضي الله عنه عن الصادق عليه السلام في جواب عن موام في الممن صيانة ماله
في عرضه الى اخره وانما يجوز في مشاع احتمل القيمة لانه ليس به مال صريح وانما صار بدلا في المعنى على مقتضى
انه ترك منع وان المدعي ما خزن محققا فلا يمنع بالشيء ثم الدعوى في هذه المسائل موصوف من احد الخصمين
اتهما بان الاخذ بالحق والاعتناء فانه لا يتصور ان يكون المدعي فيها الا المذنب والمولى في الخطا
في الاسلام على البرزوي قولها العنوى على ما ذكره في المختصر واختيار المناظر من مشايخنا على ان الفاسق
ينظر في حال المدعي عليه فان رآه متعنتا خلفه اخذ بقوله وان رآه مظلوما لا خلفه اخذ بقوله وان رآه
وهو نظير ما اخبرنا عن الامامة في النجاسة والخصومة فيرضى الخصم ان رآه من الختم المعتق وقصد
الاضرار بالآخر قبل فخر رضاه والا فلا وفي الصدر الشهادة بجملة الله ان الحمد ولا يستحق بها بالاجماع
الا اذا تضمن حقا بان على عتق عده بالزنا وقال ان زنت فانت حرة فادعى العبدانه زني ولا يثبت له عليه
لست تحلفنا المولى حتى اذا نزلت تحت العتق دون الزنا ثم اذا لم يحلف المذنب في السب من بل يبل عن المدعي ينظر
فان كان فاسقا حثت بالاقرار بقبل حنته وذلك مثل الولد والوالد وان لم يثبت باقراره لا يقبل حنته
مثل الجدة ولا الولد والاعمام والاحوة والاولاد من فاسق حثت على الفخر خلاف دعوى مولى الاعلى
او الاسفل حيث قبل وان ادعى انه معتق من ومحمد ذلك والفرق بينهما ان السب لا يثبت مالم لا يواستطع
فيكون فيه حثا على الواسطة اما الاول فلا يثبت بواسطة بل يجعل في الحكم كانه هو المعتق ولهذا لا يثبت
النسب الاول ولو كان بواسطة لثبت لمن وهذا هو الاول للذكر ولو كان بطريق الارث لما كان له حث في المال ولهذا
لو اعتق عبد ثم ما تاملوا من ابنين ثم مات الانسان احدهما عن ابن واحد والاخر عن عشرة ثم مات المعتق فان
ماله قسم بينهم على احدى عشر سهما يجعل فيهم اعمقوه ولو كان بطريق الارث لان الواحد النصف والا فلا
والعشرة النصف نصف ابيهم وعندنا ما ثبت بالبذل اذا كان فاسقا يثبت باقراره والا فلا **قال**
وتستحق السارق فان حلف على ان يعطيه فله ضمانا وهو حجب مع الشبهة في البول
والقطع وهو حجب مع الشبهة فلا يجب بالبول فصار نظيره ما اذا ثبت السرقة شيئا من رجل وامرأتين
او بالشهادة على الفسادة او حجاب الفاسق في الفاسق فان ضمانا المال حجب بمادونا للقطع ونقول
في الاستحلاف بالله ماله عليك هذا المال وعرض غير ان الفاسق يقول للمدعي ما ذا تريد فان قال ارد الكسب قال له

في الاستحلاف بالله

ان الحمد ولا يستحق فيها فليس لك منه فان قال اريد المال قاله دع دعوى السرقة وادع المال **قال**
والزوج اذا ادعت المرأة طلاقا قبل الوطى فان حلف من نصف المهر اى فستحلف الزوج اذا ادعت المرأة ذلك
وبها بالاجماع لان الاستحلاف يجري في المال بالاتفاق ولا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا
ادعت المرأة او الفتاة لانه دعوى المال ثم ثبت المال بخوله ولا يثبت النكاح ولا يستحلف في النسب
اذا ادعى حقا كالادعوى والحجر والنفقة والعنف بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان حلف في الحق
ولا يثبت النسب ان كان فاسقا لا يصح الاقرار به وان كان يصح الاقرار به فعلى الخلاف الذي ذكرنا **قال**
وجازا للود فان حلف في النفس حبس حتى يقر ويحلف وفيما دونه بعض اى يستحلف بما جاز للنصاب فان
حلف في النفس حبس حتى يحلف او يقر ولا ينقص منه وفما دون النفس ينقص من مؤبد عند اى حنفة وما لا يجب
عليه الا درش فيما لان البول افراد فيه شبهة عندنا لان امتناعه عن الممن احتملا لا يحتمل لاجل الرفع
على ما علمنا فلا يجب به الخصومة كالحجود فاذا امتنع وجوبه للنصاب من حجب عليه الارش خلاف ما اذا اقام ذلك
رجلا او امرأته من حيث لا ينقص فيه شيء وكذا ان الشهادة على الشهادة فيه لا ينقص شيء لان النصاب من سقطة
فيه لمعنى من جهة من له فلا يجب شيء وفي البول لمعنى من جهة من عليه فصار الى الاشر ونظيره اذا اقر بالغير
خطا والى يدعي المهر حجب الدية وبالبطل حجب شيء خلاف الضمان في السرقة حيث حجب شيئا من رجل وامرأته
وامثاله مما يجب بالبول لان المال فيها اصل ثم تعدى الى الحد فاذا قصر بقى الاصل على حاله وهذا الاصل
القصاص ثم تعدى الى المال لاجل شرطه ولا يحنف من الاطراف ففسق بقا مسلك الاموال حتى ايسر
قطعهما للحاجة ولا يجب على القاطع الضمان اذا قطعها بامر من خلاف الفسقة لانه لو فاسق بامر من حجب قلبه
القصاص من ذواته والدية في اخرى فاذا اسلكها مسلك الاموال جرى فيها البذل كالاموال الا ان يجوز
قطعهما بلا فائدة وبهذا البذل مفاد دفع الخصومة فصار كقطع البذل لانه قطع المس للوجع واذا امتنع
القصاص من النفس والممن حتى مستحق عليه حجب فيه في الشكامة **قال** ولو قال المدعي لعدته خاضرة
وطلب الممن لم يستحلف وبهذا اعتد اى حنفة وقال ابو يوسف يستحلف ويحجم مع اى حنفة في ذواته ومع
اى يوسف في اخرى وبهذا الخلاف فيما اذا كانت حاضرة في المصر وان كانت خارج المصر حلف بالاجماع وان
كانت في مجلس الحرم لا حلف بالاجماع لابي يوسف رحمه الله ان المهر حقه بالحري الذي وسأوله عن صحيح
الاستحلاف وهو ان يدرع به مونة المسافة وينسول لاجته في الحال باقراره او بخوله وفي المدة احوال
فلعلها لا تقبل بحجة اذا طلبه مما اذا طرقت خارج المصر ولا يحنف اى حنفة ان يثبت الحنفة الممن من بيت على المحتر
عن اقامة المدة على ما ذكرنا فلا حنفة دونه مما اذا كانت المدة حاضرة في المجلس خلاف ما اذا كانت
خارج المصر لانه قد حذر عليه الجمع من خصمه وشهوده فيكون عاجزا وان في استحلافه مع خصمه ان
الشهود هناك المسلم اذا اقام المدة بعد ما حلف فحجب ان يتوفاه **قال** وقيل لخصمه اعطه هبة لا
تفسك عليه ايام فلا يرضع حقه بتغيبه نفسه وفيه نظر للمدعي والسرقة جبر ضرر بالمدعي عليه لان
المصروف واجب عليه اذا اطلبه لما تاملنا حتى هدى عليه وشخص الى الفاسق وبجوابه من ان الغالة يصح
الحصل باحضار مجرور المدعي باستحلافه بمجرور المدعي وجب ان حلف في البول فانه مع وفاءه بالناس
لا شوم اخفاقا حتى يحصل له فائدة التكفل وبهذا استحسننا والقياس الانهزام التكفل لان الحق يجب

ن

عليه بعد خلاف ما بعد إقامة الدية والعذر سلبها بام مروي عن ك حنفية وهو الصصح وعنه ينف
انه بقدر بما من مجلسي القاضي حتى اذا كان مجلس في يوم جمعة اليوم الثاني وان كان مجلس في عشرة ايام
يوما حمل في عشرة ايام ولا فرق في الظاهر بين الوجوه والخامل ومن الحق من المال والخطير ومن محمد
انه ان كان معروفا والظاهر من حاله انه لا يحكي نفسه بذلك القدر من المال لا يجبر على اعطاء الفصل ولا
لو كان المدعي حبرا لا يحكي الا شتان نفسه لاجله لا يجبر على المكفل الا اذا اعطى هو باختياره فوجد منه وبذلك
اذا قال في حنة خاضرة وان قال ليس في حنة او شهودي غيب لا يوجد منه كميل لعدم الغامدة في المكفل
لان الغامدة كالحال من وجه وليس طرأ غلب آتيا وممكنه الاستحلاف في الحال فلامعني الاستحلاف
بالمكفل **قال** فان في لازمه اي قاضيه حيث سار اي ان جعل لا يجبر القاضي على المكفل
بل يامره بملأ ذمته مقدرا من المكفل على القولين حتى لا يعيب **قال** ولو كان غريبا لازمه مقدار
محله القاضي اي ان يقوم من مجلسه لانه طلقه الضرر بالزيادة على ذلك فلا تزداد عليه ولا ضرر في هذا القدر
فأهرا وهذا اذا اخذ منه كميل لا يوجد منه الا مقدار مجلس الحام لما ذكرنا وله ان يطلب المؤخر خصوصه
حتى لو غابا لا يصل بغير الدية على الوحل فمقتضى عليه وان اعطاءه وحلا فله ان يطالب بالالفصل بغير الوحل
وان اعطاءه كميل بغير الوحل فله ان يطالبه بالخيل بغير الاصل ان كان المدعي ما لان الدية مستوفى من
فمعة الاصل دون الوحل ولو اخذ هذا بالمال فله ان يطالبه كميل بغير الاصل لان المقصود الاستسقاء
وقد جاز من الاصل امر وان كان المدعي مقولا فله ان يطالبه مع ذلك كميل بالعين لمحضه ولا يعيبها
المدعي عليه وان كان المدعي مقولا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل المغتب **قال** والعين بالله تعالى
لا بطلاق وعناق الا اذا اخل الخصم بما روي عن عتبة عليه السلام سمع عن محمد بن حنفية بابيه فقال ان الله
منها ان جعلوا باياح فزكرا خالفا فلعلت باهه اوليتمت رواه البخاري ومسلم واحمد وفي لفظ
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان خالفا فلا يحلف الا بالله اوليتمت وكانت فرس تحلف باياها
فقال لا يحلفوا باياح رواه احمد ومسلم والنسائي وعنه هرون قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يحلفوا الا بالله ولا يحلفوا الا وانهم صادقون رواه النسائي وهذا الحديث باطله من الحلف
بالطلاق والعناق وقال بعضهم يسوغ للقاضي ان يحلف بهما اذا اخل الخصم بقلعة ثبالة التماس
بالعين بالله تعالى في زماننا الحرة انحل لا يقضي عليه بالنكول لانه استمع عما هو منه من سرعا ولو قضى عليه
بالنكول لا ينفذ لانه استمع عما هو منه من سرعا ولو طلت المدعي عليه تحلف الشاهد او المدعي انه لا يعلم ان
اشتهر كاذب لا يجبه القاضي لانا اسرنا بارام الشهود والمدعي لا يجبه عليه العين لاستم اذا اقام
حنة **قال** وظل بذكر او صافه اي بذكر العين بذكر او صافه الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي علم من السر ما علم من العلانية ما علم من العلانية
ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه ويؤكد او لا ولا شيء منه لان احوال الناس شتى فمنهم من يمنع عن العين
بالنكول وبما سار عنده من مغلط عليه لعله يمنع بذلك ولد ان يزد على هذا ان شاء وله ان يقرر عنه الا
انه محتاط ويحذر عن عطف بعض الاسماء على البعض فلا يثبت عليه العين ولو امره بالهط فاني تو احدى
وتحل عن الباقي لا يقضي عليه بالنكول لان المسكن بمن واحده وقد اتى بها ولم يخلط جان ولم يخلط

على المعروف بالصالح وظل على غيره وقبل مغلط في الخطير من المال دون الحقير ولو غلط عليه فحلف
من غير غلط ولا يحل عن الغلط لا يقضي عليه بالنكول لان المقصود بآه تعالى وقد حلف **قال**
لا يرمي ما ومن اي لا يولد عليه العين بزمان ولا مكان وقال الشافعي رحمه الله ان كانت العين في قسامة
او كان او في مال عظيم يبلغ ما يتي مقال فغلط بالمجان فيحلف بين الرين والمقام ان كان مكة وعنه
قبر النبي عليه السلام ان كان في المدينة وعند العصرة ان كان في بيت المقدس وفي الجوامع في غيرها
فان لم يحلف المتاجر وسون ذلك يوم الجمعة فهذا العصر **قال** اطلاق قوله عليه السلام واليمين
على من اكلوا والتحصين بالمجان او الزمان زيادة على النص وهو نسخ ولان المقصود تعظيم المقسم وهو
محصل دون ذلك ولان فيه حرجا على القاضي حيث حلف حضورها وهو مدفوع ولان فيه نارا غير الحق المد
في اليمين فلا يشترع ولانه اخذ ما ينقطع به المقصومة ولا يحسن بمكان الدية **قال** ويستحلف
اليهودي بالله الذي انزل النوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله
الذي خلق النار والثني بالله لقوله عليه السلام لان صورنا لا عود اشدرك بالله الذي انزل النوراة
على موسى ان حكم الزنا في حاشا هذا ولان اهل الجاه بعد ذلك نبوة بينهم فبوكدهم هذا المنزل على منهم
والمجوسي بعد تعظيم النار فيوكدهم بذكر خلقها والثني وهو الذي عهد غير الله تعالى بعد ان الله
تعالى خالقه وانما اشركا مع الله تعالى غيره قال الله تعالى واين سألتم من خالق السموات والارض
ليقولن الله وعنه حنفية رحمه الله انه لا يحلف احد الا بالله تعالى خالفا احترازا عن اشراك غيره في
العظيم مع الله تعالى وهذا الحلف ان لا يحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله تعالى وهو احتساب
بعض مشايخنا لانه ذكر النار في اليمين تعظيما لها لان العين تستعير بذلك ولا ينبغي ان تعظم النار على
النوراة والاجل لان حب الله تعالى واجب التعظيم وما ذكره هنا هو المذمور في الاصل فاجابة وقع عند
محمد رحمه الله انهم عظموها تعظيم المسلم المشعور ولا بعد وفقا حنفية **قال** ولا يحلفون في
بيوت عباد الله لان فيه تعظيمها والقاضي ممنوع عن حضورها مع ما علمه من الحرج وهو مدفوع عنه
ايضا **قال** وحلف على الحاصل اي بالله ما حكمنا فاح قام وسع قام وما حب عليك رده وما هي بامرك
الآن في دعوى النكاح والبيع والعقب والطلاق ولا تقابل بالله ما تحت ولا يابه ما بهت ولا بالله ما
غصبت ولا يابه ما طلق لان هذه الاشياء قد يقع ثم ترفع برفع كالطلاق والافالة والهبه والحق
الجديد فلا يمل عليه على السبب فلا بد من تحلفه على الحاصل فلا يقدر المدعي عليه لانه لو اقر
بالسبب ثم ادعى طروا الرفع لا يقبل منه محتمل بهذا الطريق اذ لا ضرر فيه على المدعي لان المقصود من
الاستبابة احكامها فحلف على نفسه لا على نفي السبب وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف حلف
على السبب لان اليمين حق المدعي فحلف على وفق دعواه والمدعي هو السبب الا اذا اعرض المدعي عليه
بان قال ودفع البيع ثم سألان ومحو ذلك فانه حلف خلفه على الحاصل نظر له في لا نفوت حبه وعنه
انه ينظر الى النكاح والمدعي عليه فان انكر السبب حلف عليه وان انكر الحلف حلف على الحاصل وقال في الاستبابة
نحو ضا الى اي القاضي وهذا الخلاف فيما اذا كان السبب ربيع برأع وليس في حلفه على الحاصل
ضرر بالمدعي فان كان سببا لا يرفع رافع فانه حلف على السبب بالايجاج فالمدعي المسلم اذا ادعى الحق

الحلف به

اي

ح

م

على مولاه خلافا لامة و الجدا لما فرلان الرق يترك عليها بالارنداد و نقض العهد ثم لا التحاق برار الحرب
 ولا نذر على العدا المسلم اذا لا قبل منه الا الاسلام او البسيف عند ارنداده وهذا اذا كان في الحلف على
 الحاصل ضرر بالمدرعي مثل ان يدعي شفقة بالجوار والمدرعي عليه ليراهن او مثل ان يدعي المبتونه المفقدة والزوج
 ليراهن فانه يحلف حينئذ على السبب بالاجماع لان خلفه على الحاصل ترك النظر في جانب المدرعي اذ هو حليف
 بنا على اعتقاد و قنطل حوال المدرعي **قال** و اذا ادعي شفقة بالجوار او فقعة المبتونه والمشتري او
 الزوج ليراهن الحلف على السبب لما ذكرنا الحاصلة ان الحلف على الحاصل هو الاصل عندنا الا اذا ادعي
 الى الاضرار بالمدرعي او كان سببا لا يترك عند حلف على السبب وعند ابي يوسف الحلف على السبب هو
 الاصل الا اذا ادعي ضرر بخبر حلف على الحاصل على ما قلنا **قال** وعلى العلم لو ورث عده فاداه غاه اخري
 حلف على العلم اذ ورث عده او ادعي اخرا له ولا حلف على الثبات لان الوارث لا يعلم بما فعل المورث فمتنع
 عن العلم لمخاطبه بل لا ضرر وهو محض ظاهر فلا يضا اذ الله تعالى للضرر عنه **قال** وعلى الثبات لو وهب
 له او اشتراه حلف على الثبات ان كان حلفه بالهبة له او اشتراه اياه لان الهبة والشر اسبب موضوع
 للملك باختيار المالك وبما شرته ولو لم يعلم انه ملك للملك له لما باشر السبب ظاهرا فصح حلف على العلم
 وهذا لان الملك باختيار لا يجوز الا بعد الفحص ظاهر فطولو له الحلف على الثبات فاذا امتنع عن ما اطلع
 له جون باء الا ما الروايات فانه لا اختيار له في الملك ولا يدري ما فعل المورث فلم يوجد ما يطلق له العلم
 على الثبات ولا ان الوارث حلف عن المورث واليمين لا تجري فيها الاثبات فلا حلف على الثبات والمشتري
 والموهوب له اصل نفسه يحلف عليه والاصل فيه ان اليمين متى وقعت على قول الغير فاليمين على العلم
 ومتى وقعت على فعل نفسه حلف على الثبات لا جرى عليه السلام حلف ليهود بالله ما علم ولا علم له
 قالوا لحلفهم على الثبات في الاول لانه تعلم وفي الثاني على العلم لانه صاعقهم قال الحواشي هذا الاصل
 مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بالدين فانه ادعي المشتري ان له ابا و يحرم ذلك فاذا ادعي المشتري
 تحلفا لبايع فانه يحلفه على الثبات مع انه فعل غيره وانما كان ذلك لان بايع ضمن تسليم المبيع سالما
 عن العيوب فالحلف مرجع الى ما ضمنه نفسه فحلف على الثبات ولا ية انما حلف الحلف على فعل الغير على العلم
 اذا قال المشتري لا علم لي بذلك واما اذا ادعي العلم فحلف على الثبات الامر ان المودع اذا قال ان الودعة
 فبعضها صا حلف على الثبات وهذا الوجه السبع اذا ادعي فبعض المودع الثمن فانه حلف على الثبات
 لا وعائه العلم بذلك ثم كل موضع وجب اليمين فيه على الثبات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يفتي عليه
 باليمين بالثبوت ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على الثبات معتبرا اليمين
 حتى يسقط اليمين عنه ونقض عليه اذا انحرف لان الحلف على الثبات لا يعتبر مطلقا خلافا لغير **قال**
 ولو اخذني المثلر عنه او صاحبه منها على شيء صحيح ولم يحلف بعد لما روي ان عثمان رضي الله عنه ادعي عليه
 او هو ن درهما فاعطى شيئا واخذني عنه ولم يحلف فقبل الحلف وانت صا د وقال اخا فان يوافق
 ودرم مني فقال له سبب بيمينه الحادية و قيل كان له على مقداد سبعة الاف درهم اقترضها اياه فبعضها
 منها اربعة الاف فترافعا الى عمر فلم يحلف ولا بالافدا صيانة عنه وهو مستحسن عقلا و شرعا
 وقد قال عليه السلام دبو اعراضهم باموالهم وقال علي رضي الله عنه وجه اياك وما وقع عند الناس ايمان

الميت

وان كان عندك اعدان ولا ان المثلر تدفع به المضمومة ونهية الذب عن نفسه والمدرعي باخر على انه حقه
 او عوض حقه يجوز وان لم يحرم الحما لا لفصاين وجاز ان حو لا قدر واحببنا ان حو اقر حقه عند ثم
 اشتراه فما عطي من الثمن بدل ملك الرقة في ذم البايع وهو فدا في حق المشتري حتى يعق الهد واما في الصلح
 عن الاضرار فانه يملك حقه في حق المدرعي ولا فدا اليمين وقطع المضمومة في حق المثلر ثم لا يملك حقه في الميمن
 في لفظ الصلح والهدر لا يجوز له ان يستخلفه بعد ذلك لانه لا خلاف ما اذا اشترى عنه بمال حث لا يجوز لان
 المشترع عقد ملك المال بالمال واليمين ليست بمال فبطلت بوقوفه في اليمين على حاله والله اعلم

باب الخالف

احلفنا في قدر الثمن او المبيع قضى لمن ترهن اي لمن اقام الدية لانه دعواه بالدية اذ الدية مبنية باسمها
 فبقي في الجانب الاخر مجرد الدعوى والدية اقوى منها اذ هي مبنية حتى يوجبنا نقضا على الفاضي فلا يعلوها
 مجرد الدعوى **قال** وان برهننا المثلث الزمادة اي اذا اقام كل واحد منهما دية كانت الدية المثلثة
 للزينة لولا ان الثبات شرعت للثبات ولا معارضة في رد ما انقاعه ولا في الزمادة فيجب كله
 ولو احلفنا في الثمن والمبيع حقا بعدية البايع وولي في الثمن ودية المشتري او في المبيع لما ذكرنا في الثمن
 اذا قال البايع فذلك من الزمادة بعد ذلك هذا وقال المشتري اشترى ثوبا منك بمائة دينار فاما الدية فدية
 البايع اولى لا يخاصمت الحولة فيه والاخرى تنفيه والدية للثبات دون النفي **قال** وان عجز اولم
 مرضا يدعوى احد معا تحت الفاي ان عجز اخر اقامته الدية ولم يرض واحد منهما بما قاله صاحبه بعد ما حل
 واحد منهما انما ان مرضى بما قاله صاحبه والامسختا البيع ملك تحالفا وانما قول المودع لا لا المقصود
 وقطع المنازعة وهذا طريق فمعلما رغبنا في البيع دون الفسخ فرضنا ان يواظب على ذلك **قال**
 ويدعي يمين المشتري وهو قول محمد وروى يوسف اخرا ورواه عن ابي حنيفة وهو الصحيح لان المشتري
 اشترى ثوبا فاداه المطلب باليمين ولا فدا عن المطالبة فكون باءا بالانحار وعند حوله بطالب الثمن
 كما نحل من غير ما خر مسجلا فدية اليمين وهو الاقرار او الديل عن الثمن وتكول البايع ساخر الفاد ان
 تسليم المبيع ساخر الى ثمان تسليم الثمن لانه يملك المبيع حتى يستوفي الثمن فثان ما سحبه فادته اول
 وعز اي يوسف انه يبرأ بيمين البايع لقوله عليه السلام اذا اخلف الميثا معان قال قول ما قاله البايع
 خصه بالذوقان يعني ان حلفي بيمينه فان فاضر عن اقامة فلا سفاصر عن اقامة التقدم وقيل يرفع ميمها
 في البداية هذا اذا باع سلقه من وان باع مئنا ثمن او سلقه سلقه بذا الفاضي ما يشا لا استواءها في
 فدية الثبوت **قال** وضح الفاضي يطلب احدهما لقوله عليه السلام اذا اخلف الميثا فدان تحالفا
 وتراد اولاهما لما حلفا لم يثبت ما اداه طر واحد منهما فبقي مع ثمن مجهول او بلا بدل فعليه لان البيع بلا
 ثمن او من مجهول فامد ولا يدين الفسخ فيه وقيل يصح سفر الحالف والصحيح الاول بل لا يدر في الميسر
 ان وطى الجارية المسوقة محل بعد الحالف بل يصح الفاضي البيع بينهما ولو كان ميسر لما حل وصفت
 اليمين ان حلف البايع بالله ما باعه بما اداه قاه المشتري وحلف المشتري بالله ما اشتراه بما اداه البايع
 وذكر في الزيادة ان حلف البايع بالله ما باعه بما اداه قاه المشتري وحلف المشتري بالله ما اشتراه
 باليمين ولقد اشتراه بالف يفهم الاثبات الى الذي لا اداه والاصح الاقتصار على النفي لان ايمان على ذلك

نود

مع

لا خلا فيها حصته وخلاف بيع المفاضلة لان كل واحد منهما مبيع فبان لمع فاما بقاء المفقود عليه ولهذا
يجوز الاقالة فيه ورد بالبيع فاذا كان باقيا دونه ورد الاخر مثل الهالك ان كان من ذوات الامثال
والا فممنه ولا يفسد ان في الخالف هنا فائدة لان المفقود في المبيع لا يفسد المبيع للمشتري بقوته كما يفسد له بالتمن فلا يعتد
وبرجع اليه عن ماله الذي ورد عليه العقد وهنا يفسد المبيع للمشتري بقوته كما يفسد له بالتمن فلا يعتد
باجل في سبب الملامة لعدم حصول المفقود من اقران من مزايا ففك المقله في غلظت فانه يوسر
بالدفع اليه لا بخلاف الحكم خلاف ما اذا اقال هني من الجارة فانز وقال ما يفسد وانما وجبها فانه لا
يجوز له ان يطاها لاحل والحكم فان حكم ملك الدين بخلاف حكم الزوجية وكذا لا يرجع الى البائع بالفسخ عن
ماله الذي ورد عليه العقد فلا يجوز في الفسخ فانه لان ما يصير من الغدة هو عود ما ورد عليه العقد الى
صاحبه لا اى فائدة كانت **واما** اخلاهما بعد هلاك بعض المبيع فالمدور هنا قول ابي حنيفة رضي الله عنه
وبصوره انه باع عبد من صفقة واحدة ثم هلك احداهما عند المشتري ثم احلها في التم قال القزويني فيها
لا تخالفان الا ان رضى البائع ان يترك حصه الهالك وجعلها في الهائه لفظ الميسر وفي الجامع الصغير
القول قول المشتري مع ماله عند اى حصة رحمة الله الا ان نشأ البائع ان ياخذ الحى ولا يشي وقالت
فامس ثمان وذكر في الاصل الا ان نشأ البائع ان ياخذ الحى ولا ياخذ من من الميت شيئا وقال ابو يوسف
تخالفان في الحى وصح العقد فيه ولا تخالفان في الهالك وحول القول في ماله قول المشتري وقال محمد
تخالفان عليهما وفسخ العقد منهما ورد الحى وقمة الهالك لان هلاك كل السلعة لا يمنع التخالف عند
هلاك البعض او لا يمنع ولا يوسر رحمه الله ان امتناع التخالف للهلاك كل السلعة لا يمنع التخالف عند
رحمة الله ان امتناع التخالف بعد القبض ثبت بالنظر بخلاف القياس ورد المشرع في حال قيام السلعة
والسلعة اسم لجمعها فلا يبقى السلعة بعد فوات جزء منها ولا يملك التخالف في القام الا على اعتبار حصته
من التم ولا بد من القسمة على قسمته والقمة تعرف بالحزب والظن فيودى الى التخلف مع الجهل وذلك
لا يجوز الا ان رضى البائع ان يترك حصه الهالك عند حوز التم كله بمقابلة الحى ويخرج الهالك
عن العقد فيكون كان العقد وقع على هذا فيخالفان فان حلفا صح العقد منه واخذ ولا ياخذ من الهالك
ولا من قيمته شيئا واما سئل رحمه دعوى الاخر ولفظ الميسر يدل على هذا لان المشتري منه عدم التما
لان المدور رقه قبل الاستئثار قوله لم تخالفوا لفظ الجامع الصغير يدل على انهما لا تخالفان ولا يخلف
المشتري وجب لان المشتري منه من المشتري لانه المدور رقه وقال في النهاية وتكلموا ان هذا
الاستئثار الى ما انصرف قال مشايخ الحرم الله ينصرف الى من المشتري ومعناه ان البائع ياخذ
الحى منهما صليا عما ذكره قبل المشتري من الزيادة ويجعل صليها على العبد كصليها على عبد اخر وصفا
مقدرا ما قال في الجلب على قوله لا تخالفان عند اى حصة رضي الله عنه وحول القول قول المشتري
مع ماله الا ان ياخذ البائع الحى ولا ياخذ شيئا اخر محمد لا يخلف المشتري قال شيخ الاسلام
المعروف نحو اخرنا ده هذا لا يتوى لان الاخذ معاقب مشبهة البائع ولو كان اخذ الحى بطريق الصلح كان
مطلقا مستثما **قال** اراجي عن قوله ليس في هذا الاخذ فائدة ايضا ولا احتملا فلا يصار اليه
لان ترك حصه الهالك من التم من غير بدل يقال له ليس من الجملة ثم قال وقامة المشايخ على الاشياء

الاستفتاء

منصرف الى التحالف ومما قد مر ما يقال في الحجاب على قول هو لا يستحقان عداى حقه الا ان شئت
البايع ان يأخذ الحى ولا يأخذ من غير المشتري شيئا عند تحالفان لان المذخور قبل الاستدبا التحالف
دون مميز المشتري فيان صرف الاستدبا الى المذخور اولى وعندهم قالوا بل ينصرف الى من المشتري على
معنى ان البايع اذا رضى ان يأخذ الحى ولا يأخذ من غير المشتري شيئا عند التحالف لا يستحق المشتري ان يأخذ البايع اذا
عرض عن دعواه لا معنى لتحلف المشتري وهذا من الاول في عدم القام ثم قال وقال الامام العسافى رحمه الله
ياخذ البايع في حق المالك من المشتري تحلف لا يحلف لان الاستحلاف انما شرع في حق المشتري مما يقرب به
المشتري تحلف لا يحلف لان الاستحلاف انما شرع في حق المشتري اذ ان نكر ما يدعيه البايع من الزيادة
فاذا اتى البايع دعوى الزيادة واخذ الحى ورضي به المشتري فلا حاجة الى استحلاف المشتري والصحيح هو
ترك دعوى الزيادة في لمن لا ترك من المالك لان البايع لا يترك من غير المالك له وانما ترك التردد
على ما قرره المشتري ومعنى قوله لا يأخذ شيئا لا يأخذ من الزيادة التي يدعيها شيئا وعلى هذا التقدير
حوز الاستدبا منصرفا الى من المشتري ومن اصحابنا من قال ينصرف الاستدبا الى التحالف وهو اظهر
لان المانع من التحالف وهو المالك قد زال بخروجه من ان حوز مساقا فصار كان المسع هو الحى وحده او
برضاه بما اقربه المشتري من غير المالك فلم يبق الاختلاف بينهما الا في ثمن الحى متحالفان فابهما خلت لزمه
دعوى الاخر ثم نفسر التحالف على قول محمد ظاهر لان المالك عند لا يترفضان كانهما حيوان واختلفوا في
عسافى على قول ابي يوسف فقال بعضهم متحالفان على القام حصته من الثمن دون المالك لان التحالف
للفسخ والصح لا رد على المالك وهذا لا يتقوى لان المشتري لو حلف باهه ما اشترى القام بآلف حوز صدق
لان من اشترى شيئا بالثمن وبيع ثم حلف انه ما اشترى احد هما بالثمن صادقا لم يمنع عن الحلف من بعد التحالف
فانتهى والصحيح ان حلف المشتري بالله ما اشترى اياهما بالثمن فان حل لزمه دعوى الاخر وان حلف بخلف البايع
بأهه ما باعهما بالثمن فان حل لزمه دعوى المشتري وان حلف بفتح القدر بينهما في القام وسقط حصته من
المن ولزم المشتري حصة المالك من الثمن الذي يقربو المشتري فانه ينقسم على قسمين ما يوم القسرة اصاب
الحى سقط وما اصاب المالك لزم المشتري وان اختلفا في قيمة المالك فان اقام احدهما دية قبل بيته وان
اقاما الدية دية البايع اولى لانها شئت الزيادة وان لم حلهما دية كان القول قول البايع لانه هو المالك
لان لمن حله كان واجبا على المشتري ثم المشتري يدعي زيادة السقوط يدعى فله قيمة المالك والبايع
نكر ذلك فكان القول قوله وهو قاس ما ذكره في الاصل في رجل اشترى عدس وقصته ثم رد احدهما
عصب وهلك الاخر عند المشتري سقط عنه ثمن ما رد ويجب عليه ثمن ما هلك عنده وسقط الثمن على
فرد قصته وان اختلفا في قيمة المالك واقام احدهما دية قبل بيته وان اقام الدية دية البايع
اولى لانها اكثر اشائا وان لم حلهما دية كان القول قول البايع مع عسافى لانها اتفاقا على وجوب حل المن
ثم المشتري يدعي زيادة السقوط يدعى ان قيمة المالك اقل والبايع نكر فيان القول له ايضا وهذا
الفتوى وهو ان الايمان بحبرهما الجمعية لا يفتا توجه على احد الحصين ومما هو فان حقيقة الحال
مدينى الامر عليهما والبايع منكر حصة فيان القول له وفي البيئات فغير الظاهر لان الشاهد لا يعلمان
حصة الامر فاعبر الظاهر في حقهما والبايع مدعى ظاهرا فلهذا انقبل بيته ايضا وترجيح بان سادة

卷之四

الظاهرة وعند أي حصة ربحه الله ان ابيع اذا رغب ان يترك حصة لها من الثمن سخا فان
عند بعضهم على الوجه الذي ذكرنا لا يوجب هذا اذ ابلت بعضه بعد القبض وان ذلك قبله تخالفنا
بالمعاق ولذا اورد احدنا صاحب لان الجواب الى ماله فلا يرد الى يفرق الصفقة على ابيع يعلم بقدر
ان المعلن بان السلوة اسم لجميع ما غير مبدى **واما** اخلافنا في بدل الحابة فالمراد هنا قول أي حصة
وقالا تخالفان ونفس الحابة وهو قول الشافعي لان الحابة عقد مقبوضة بقبول الصبي وكل واحد منهما
مدعى على الآخر لان المولى مدعى بالاداء والعبد مدعى استحقاق الحق على المولى عند ادائه
مقبوض والمولى ينكره فحقا فانما اذا اختلفا في الثمن وهو قبل القبض موافق للفتاوى مستدعى الله
ولا يوجب حصة ربحه الله ان الدل في الحابة مقابل ملك الجبر وهو ملك المصروف والبدل حال وقد سلم ذلك
للعبد ولا مدعى على مولاه شيئا وقد رتبنا ان اختلفا بعد القبض على خلاف القياس فلا تخالفان فيكون القول
قول العبد لونه مندر وانما يصير مقابلا بالحق عند الاداء وقبله لان مقابلة اصل الحق يقال فيه انه اخلا
قبل القبض وهذا نظر الاجرة فانما بمقابلته بالعين المستاجر عند اعدائه ثم يفتقر الى المفعلة عند الاستيفاء
وكذا الحابة ليست في معنى البيع صون ومعنى لان صورة البيع للاستراح وهو مبتنى على الضيق
والحابة خلافه والبيع بقبول الصبي بعد تمامه والحابة لا يقبل الصبي هذا التمام فلا يكون في معناه فلا تخالفان
بوضوح ان البيع لازم من الجانبين فالمصير الى التخالف فيه مفيد حتى اذا اختلف احداهما الزمة دعوى الآخر
ولا يحق ذلك في الحابة لان الحابت اذا اقبل لا يلزمه شيئا فكم من الصبي بالخير والدين فيه غير لازم
حتى لا يجوز الدفالة به ولا تسليمه معاوضة مطلقا لان المال المولى من وجه فلا يكون في معنى البيع
فاذا اهدم التخالف وجب اعتساده الدعوى والاختلاف يكون القول للمندر وهو العبد وان اقام احد
بدنه بقبول حصة لانه نورة عواء بها وان اقام الدمنة كانت دمنة المولى اولي لانها كانت الزيادة
الا انه اذا ادعى قدر ما اقام الدمنة عليه بقبول لانه اثبت الحرية لنفسه عند ادائه الفذر فوجب قبول
ببينة على قدر فصان فظهر ما لو كسبه على الف ورمى على انه ان ادعى خسر ماله فهو ولا يمنع ان يكون عليه
بدل الحابة بعد الحرية فمادنا وما لو استحق بدل الحابة فان الحرية لا ترفع بعد الزوال وجب عليه البدل
واما اذا اختلفا في راس المال بعد اقالته المسلم فلا خلاف في باب السلم للربيع بل هو ابطال من كل
وجه فان رتب السلم لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل سقط فلم يجر فيها معنى البيع حتى تخالفنا فاعترضه
حصة الدعوى والمسلم اليه هو المثلر حصة فبان القول لعدم السليم ولان المعصود من التخالف في العقد
حتى يعود كل واحد منهما الى راس ماله واليه الاشارة البهية بقوله عليه السلام تخالفنا وتراذوا التخالف
في الاقالة في السلم لا يفسد هذا المعصود وهو فسخ الاقالة لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ
بما راسنا بالفسخ الا ترى انها لو قال لا نقضنا الاقالة لا يفسد هذا وكان راس المال عرقا بقضيه
المسلم اليه ثم رده عليه فبقي بقضا فافهم ذلك قبل التسليم الى راس السلم لا يعود المسلم فكذا في التخالف لا يفسد
الاقالة ولا يعود السلم على خلاف الاقالة في البيع حيث يفسد بينه الدواضر والقسم فيه ان المسلم قبل
سقط بالاقالة فلما نقضت الاقالة كان حرم افساخها يعود المسلم فيه والساقط لا يحتمل القول بخلاف
الاقالة في البيع لانه عن فاعلم عوده الى ملك المشتري **قال** وان اختلفا في مقدار الربح والاقالة

تخالفا معناه اذا اختلفا بعد ما ظاهرا بل قبض المبيع حكم الاقالة فانها تخالفان اذا لم حرهما دمنة وهو البيع
الاول لان التخالف قبل القبض موافق للقياس لما ان كل واحد منهما مدعى ومنكر فمضى الى الاقالة فانما
ينبغي في الاجازة والى الوارد والى قسمة المبيع فيما اذا استهلك المبيع غير المشتري ولو قبض ابيع المبيع
بعد الاقالة فلا تخالفان عند أي حصة واني يوسف وعند محمد تخالفان لانه يرى النص معلولا بقدر
القبض **نصا قال** وان اختلفا في المهر قضى لمن رهن أي لمن اقام الدمنة لانه نورة عواء بها وبقي كاسمها
منه **قال** وان رهنها فلكل اي اذا اقام الدمنة كانت دمنة المرأة اولي لانها كانت الزيادة والتمسك
للأشياء فثبت اولي هذا اذا كان مهر المثل لشهد الزوج بان كان مثل ما مدعى الزوج او اقل لان الظاهر
لشهد الزوج ودمنة المرأة ثبت خلاف الظاهر فثبت اولي وان كان مهر المثل لشهد لها بان كان مثل ما يدعيه
او اكثر كانت دمنة الزوج اولي لانها كانت الحط وهو خلاف الظاهر والتمسك للأبيات على ما معنا وان
كان مهر مثلها لا تشهد لها ولا له بان كان اقل مما ادعته المرأة واكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح انها
تتهاثران لانها استوتوا في الاشياء لان حثتها ثبت الزيادة وحثها ثبت الحط فلا يكون احدهما اولي
من الاخر **قال** وان عجز اي عن اقامة الدمنة تخالفنا ولم يفسخ النكاح لان من كل واحد منهما انفي به
ما يدعيه صاحبه من التسمية فتبقى العقد لا قسمته وذلك غير مفيد للنكاح فلا حاجة الى الفسخ بخلاف البيع
قال بل يحتمل من المثل ففرضي بقوله لو كان تخالفنا او اقل وبتوطا لو كان تخالفنا او اكثر وبه لو دعيها اي
ما قاله من ومن ما قاله لانه لما انفي بينهما التسمية احتج الى عدم مهر المثل ففرضي بقوله من شهد له مهر
المثل وان لم تشهد لواحد منهما بان كان اقل مما ادعت واكثر مما اقر به هو قسوة بذلك وهذا يخرج الدين عن حصة الله
ويخرج الرازي خلاف ذلك فانه يدعي باليمن ولا يحتمل القول لمن شهد له الظاهر وهو مهر المثل مع بمسناه
وان لم تشهد لواحد منهما بان كان تخالفنا وتوطا لو كان تخالفنا او اقل وبتوطا لو كان تخالفنا او اكثر وبه لو دعيها اي
وعند أي يوسف لا تخالفان وجوز القول قول الزوج مع منعه الا ان يأتي بشئ مستنكر وقد رتبنا في النكاح
قال ولو اختلفا في الاجازة قبل الاستيفاء تخالفنا فعلى من استيفى المتنازع لان الاجازة قبل قبض المفعلة تظهر
البيع بل قبض المبيع من حيث ان كل واحد منهما مدعى على صاحبه وخبر لا يدعيه صاحبه ومن حيث انها تخبر
الفسخ وبما عقد معاوضة **فان قيل** قيام المعقود عليه شرط للتخالف والمفعلة معدومة فوجب الاجري
فيها التخالف **قلت** في المعروف جري التخالف كما في السلم ولان العين المستاجرة اصبحت مقام المفعلة في
حي ايراد العقد عليها فصارت باقية فاعلم ان كان لا خلاف في الاجرة يدعي من المستاجر وان وقع في المفعلة
بدى من المستاجر او اهما بل لزمه دعوى الاخر وان اقام الدمنة بغير حثه وان اقامها فدينه الموجه
اولي ان كان لا خلاف في الاجرة وان كان لا خلاف في المفعلة فدينه المستاجر اولي وان كان لا خلاف في
دينه الموجه اولي في الاجرة ودينه المستاجر اولي في المفعلة لان الدمنة لا تملك الا اذا كانت اقل من
اولي **قال** وقد لا والقول قول المستاجر اي ان اختلفا قد استيفى المتنازع تخالفان وكان القول
قول المستاجر مع منعه لان فائدة التخالف الفسخ والمنافع المستوفاة لا يملك فسخ العقد فافهم التخالف
وهذا عند ما ظاهروا عند محمد لان الحلان انما لا يمنع عده في البيع لما ان له قيمة يقوم مقامه
مخالفا على ما ولو جري التخالف ففسخ العقد فلا قيمة لان التخالف المتنازع لا يقوم ببعضه بل بالعبد

ان هذا المعصود على المثل

وبالصحيح رقع العقد متبين انه لا عقد فاذا ائتمن الخالف كان القول قول المسناجر لانه هو المتكلم **قال**
 والعقد معتبر بالحل معناه اذا استوفى بعض المناقح وبقي البعض يعتبر حل واحد منهما بالحل حتى يمنع الخالف
 في المستوفى ويكون القول فيه قول المسناجر كما لو استوفى الحل وجرى الخالف في الباقي ونفخ العقد
 فيه كما اذا لم يستوف شيئا وهذا لا اجماع كما يوجب من على اقله في ذلك بعض المبيع فان الخالف فيه
 عند العقد وبعد الباقي فكذا هنا وانما اصلهما في المبيع والفرق لمجد ما ساء في استيفاء الحل من
 ان المناقح لا يقوم الا بالعقد فلو تخالف لا يثبت العقد فلم يجرى في الباقي شيء والفرق لا يصفى ان العقد في
 الاجزاء تنفذ ساعة فساعة على حسب حدوث المناقح فبما يثبت في كل جزء من المناقح لم ينفذ عليه عقد ابدا
 على حدة فلا يلزم من بطلان العقد في الماضي البطلان في المستقبل فبما يثبت في كل جزء من المناقح لم ينفذ عليه عقد ابدا
 ما اذا اهلك بعض المبيع حيث منع الخالف فيه عند في الحل لانه عقد واحد فاذا امتنع في البعض منع في
 الحل ضرورة فلا يودي بالغير بطلان الصفة على الباقي على ما عدا من قبل **قال** وانما خالف الزوجان في
 مناع البنت فالقول للحل واحد منهما فيما يصلح له لان الظاهر يشهد له ولا فرق في ذلك بين ان يكون المناقح
 قائما بينهما او لم يكن قائما وما يصلح للرجل العامة والاهب والاهلوسه والطلسان والسلاخ والمنطحة
 واللب والفرس والدروع المحدث من قول القول فيها قوله مع مكنه لما ساء وما يصلح للمرأة الحمار والدروع
 والاساوين وخواتم النساء والحلي والخيل والامثال ذلك فان القول فيها لو لم يجمع معها لما ذكرنا
 الا اذا كان الزوج منع من الاشياء لا يكون القول فيها لغيرها لانها لو لم يجمع معها لما ذكرنا
 ما يصلح للرجل لا يكون القول قوله في ذلك **قال** وله فيما يصلح لهما اي اذا اختلفا فيما يصلح لهما كان
 القول قوله لان المرأة وما في يد ما في يد الزوج والقول لصاحب المدي في الدعاوى خلاف ما عرفت بالمرأة
 لان ظاهره تعالى ظاهر اخر من جهة مقتضى انفسهم فخرج بالاستعمال من جهة والذي يصلح للفرس
 والامعة والاولى والرواق والعقار والمواشي والمقود **قال** فان مات احداهما قلنا اي اذا مات
 احد الزوجين واحلقت الحي منهما مع ورثته الاخر كان المناقح للحي ومراة من المناقح ما يصلح لهما وهو المثل
 وما لا اشكال فيه وهو ما يصلح لاهلها ولا يصلح لغيرها على ما كان قبل الموت ويقوم ورثته مقامه
 فيه وهذا عداي حنفية رحمه الله وخالفه ابو يوسف رحمه الله في المثل فقال يدفع الى المرأة من
 المثل ما يجهز به مثلها والباقي للزوج مع مكنه ولو ورثته بعد موته وقال محمد مثل ما قال ابو حنيفة
 ان ما يصلح لاهلها فهو له وما يصلح لغيرها فهو للزوج الا ان قوله هذا لا يحلقت من ان يكون في حياتهما او بعد
 موت احداهما فاصلها انهم ابقوا ان ما يصلح لاهلها فهو للزوج ولا يصلح له في الحياة والموت حتى يقوم ورثته
 مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما فابو حنيفة جعله للزوج في حال حياتهما والباقي منهما بعد موت
 احدهما ومحمد جعله للزوج في الحالتين وابو يوسف جعله للمرأة بعد ما يجهز به مثلها في الحالتين لانها
 لانها تأتي بالجهاز ما كان الظاهر شاهدا لها وهو اقوى من ظاهر يد الزوج فيسقطه ظاهره ولا
 مقدار من الباقي فيعتبر ولهما في الاستواء بين الحالتين ان الورثة يقومون مقام الميت لانهن خلفاؤه
 فلا يغير الحكم في المثل بالموت لا يغير في غير المثل ولا في حنفية رحمه الله ان الباقي منهما استوفى
 الى المناقح لان الوارث ثبت من بعد موت المورث فيمنع به التزج مما منع بالصلاحة للاستعمال

٤٦

٤٦

على ما يتناول اول لان اليد رجحا نا مطلقا حتى يرجح به في غير هذا الباب خلاف الصلاحة ولا يد البنا
 منها ما نفسه فكان خلفا عن يد المورث فلا يعارض الاصل وقال زفر حجة الله المثل بينهما مصفا
 والباقي مثل ما قال ابو حنيفة وعنه ان المناقح كله بينهما نصقان وبه قال مالك والمشافع لانهما استويا
 في سبب الاستحقاق اذ هما ساءا فان يثبت واحد والى مع ما فيه في اليد ولا يعتبر بالشبهة في
 الخصومات الا ترى ان اسكافا وعطارا لو اختلفا في امة الاساوية او امة العطارين وهي في اديم اقفى
 بهما بينهما نصقان ولا ينظر الى ما يصلح لاهلها لانه قد ينحرف ليعسوه او للبيع فلا يصلح مرجحا وقال الحسن
 البصري المناقح كله للمرأة وليس للرجل لانه لا ماعله من شباب يد له لان المرأة هي المسالمة فيه ولهذا تسمى
 قعدته وقد صاحبها البنت على ما في البنت اقوى واظهر من غيره وفي الدعاوى يقدم صاحب اليد وقال
 ابن ابي ليلى المناقح كله للزوج نصف ما كان لان المرأة في يد الزوج فما في البنت نصفا حوزة من وان كان البنت
 لها الا ترى ان صاحب اليد وان البنت نصفا لله نصفا بمنزلة المورث مع المستاجر اذا اختلفا في مناع
 المنزل فان القول للمستاجر لكونه مضافا اليه بالسكنى وليس للمورث سوى ما عله من شباب يد له فكذلك
 هذا ومن في المسبقة وقد ذكرنا الا فاول التسعة عدا الله تعالى **قال** ولو اجد مملوكا فله في
 الحياة والقي في الموت اي لو كان احد الزوجين مملوكا واختلفا في مناع البنت كان المناقح للحي في حال
 حياتهما وللحي منهما بعد موت احدهما اهما كان لان يد المورث اقوى لا يهاد مملوك ولا ذل يد المملوك واما اذا
 مات احدهما فلا يد للبنت فقلت يد المورث عن المعارض فان للحي منهما هكذا ذكر الحكم في الهدية والجامع
 البعض للصدور والشهود ومعدرا لاسلام وشمس الامة الجاوي ونحو الاسلام وقاضي خان وقال
 شمس الامة السر حجة الله في شرح الجامع الصغير وكذلك ان مات احدهما كان المناقح للحي منهما
 ثم قال وقع في بعض النسخ للحي منهما وهو سهو وينبغي اطلاقه قول ابو حنيفة وقال الله الما دون له في
 المناقح والمطاب كالحرف لان لهما يدا معبرة في الخصومات ولهذا لو اختلف الحر والمطاب في شيء وهو في
 اديهما يقضي به بينهما لا استوياهما في اليد ولو كان في يد ثالث واقاما المنة استوفاه حتى يقضي به بينهما
 عند ان في مناع البنت وابو حنيفة يقول ان يد المملوك لا حوزة مساوية ليد الحر فان يد يد بغيره من كل
 وجه ويد المملوك يد الغير وهو المولى من وجه ولان يد المولى ملك حقة ويد المملوك ليست بيد ملك
 فكانت يد المولى اقوى فترجحت به في حق مناع البنت الا ترى انها ترجح بالصلاحة فهذا اول ان ترجح
 خلاف سائر الخصومات فانها لا ترجح بالصلاحة كذا لا ترجح بالحياة لان الظاهر هنا شهيد
 بالاستعمال فكانت الصلاحة والملك فيه اقوى دلالة عليه فترجحت وبهذا يجاب على قول زفر ومن
 قال بقوله في استدلاله على النصف باخلافا عطارا واسكاف في امة احداهما فاما عدم واهما علم
فصل **قال** حجة الله قال المدي عليه هذا الشيء او عله او اجرته او اعادته فلا
 القاب او وهدنه او عصيته منه وبرهن عليه دعوت خصومة المدي لانه البنت بمنزلة ان البنت
 وصلت اليه من جهة القاب وان من البنت خصومة فصار كما اذا اقر المدي بذلك او اثبت
 ذواله اقرارا به والشرط اثبات بين الاساوين والملك حتى لو شهدوا بالملك للقاب دون غيره
 الاشياء لم يرفع الخصومة وبالعكس يرفع وقال ابن سيرة لا تدفع الخصومة ولو اقام البنتية

ن

لانه يظهر من صناديقه ولا يخرج عنه باقامة الدية لان الملك لا يثبت بها الغائب لعدم الخصم عنه
ولا ولاية لاحد في ادخال الشيء في ملك غيره فغير رضا وخروج من ان يكون خصما في ضمن ثبوت الملك
لغيره فلا تثبت المضمون دون اصله كالوصية الثابتة في ضمن البيع بالمحاباة يبطل سلطان البيع فصلا
يظهر ما لو ادعاهما بعد ذلك او ادعى عليه الفعل كالغيب ونحوه وقال ابن ابي ليلى نرفع الخصومة
باقرار الغائب من غير اقامة الدية لان طاعته اقرار منه بالملك للغائب والاقرار موجب للحبس
لحلوه عن التهمة فالنحو بالدية مثبت ما اقر به بمجرد الاقرار الا ترى ان من اقر بغير الغائب اقر بها
لحاضر فراجع الغائب وصرفه بغير ما سلم اليه وهذا الصحيح لو اقر لغيره شي ففرض فصدقه المقر له في
مرضه كان اقرارا اقرارا للصحيح وهذا لو اقر بشي لشخص فغاب بنفسه عليه به ووجد من ماله ولو لم يكن
اقرارا موحيا بنفسه لما كان كذلك ولانه لا يخلو اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان صادقا فلا خصومة
بينهما وان كان كاذبا فاقتران على نفسه صحيح مثبت به ان يد حفظ لاد خصومة فلما ان ثبتت اثبت
امر من الملك للغائب وهو ليس بخصم فيه فلا تثبت ودفع الخصومة عن نفسه وهو خصم فيه مثبت في حقه
كالوقيل لغير المرأة او الامة اذا اقامت دية على الطلاق او العتاق وقبله حق قصده او حله دون ثبوت
الطلاق او العتاق على ما جاز من قبل فصارت كالمدعى اقر بذلك او اثبت اقرارا به وهذا لان معصودي
اثباته بحافظة ليعس ولا اثبات الملك للغائب ولا يملك دفعها بمجرد اقراره لان الخصومة بوجهه عليه
بظاهرين ولهذا يجزى بالخصومة بوجهه فلا تثبت دية على ادعائه اذ ادعى اذ ادعى اذ ادعى
غيره على غيره ولا يرد فوجهه بالدية بوجهه لا تثبت الا ان اقر احد الاخر عنه وقوله وخروجه
من ان يكون خصما في ضمن ثبوت الملك لغيره الى اخره قلنا ثبوت الملك متوقف على ثبوت له فهو بوجه
واندفاع الخصومات منهما متوقف عليه حتى اذا صدقه شاك ان ملكه كان ثابرا وقت الاقرار
وان كان كانت حافظة لاد خصومة وهذا بوجهه بالدية المقر له اذا حضره واعتبر حاله من الصحة
والمرض في تلك الحالة ويسلم القاضي القرية الى المقر له اذا غاب المقر له اقرارا عنه خلاف ما اذا ادعى
الغير بعد ذلك كما عند حيث لا يدفع الخصومة عنه وان اقام دية على الغائبات ودفعه على الانفاق
لان المدعى بعد ذلك العين يدعي عليه القيمة ومضى في ذمته الا ترى ان القاضي يعرض على مودع الغائب
فلا يثبت ان ذمته كانت لغيره وفي العين يثبت ويخلف ما اذا ادعى الفعل له كالغيب وغيره لان ذمته
المدعى خصما للمدعى باعتباره عوى الفعل عليه فلا يدفع الخصومة باقامة الدية ان العين لغيره
الامر في ذمته عوى الفعل بوجهه على غير ذي الدية فلا يدفع بالحقول ودعوى الملك لا يجوز مدفع بالحقول
لانه صار خصما باعتباره فاذا اقامت الدية بالدية ان حافظة والست بد خصومة اندفعت الخصومة
عنه وقال ابو يوسف اخوانا المدعى عليه ضالفا لاجواب ما ذكرنا وان كان معروفا بالحقول والامعان
لا يدفع عنه الخصومة وان اقام دية ان العين للغائب لان المحال من الناس باخذ مال غيره غصبا
وبدفعه من الغريب من ان يثبت بالدية ومواعيد ان يرد عليه على يمينه لا يثبت الدية الاثباتها
على ان هذا الشيء او دفعه عنه عند ما ندعه صاحبه فيضيق بذلك ماله بحيث على القاضي ان ينظر
في احوال الناس وهل يفتي خالهم وجع الى هذا القول بعد ما في القضاء استلزام ما يورد الناس وليس

بوجهه عليه

الغائب

له

وليس الخبر بالعين وهذا كله فيما اذا قال الشهود نعرف صاحب المال وهو المودع او المعبر باسمه
ونسبه ووجهه لان المدعى عليه ان يدعيه وان قالوا لا نعرفه شي من ذلك لا يثبت القاضي شيئا منهم
ولا يدفع الخصومة عن ذي اليد بالجماع لانهم ما احوالوا المدعى على رجل معروف بملك خاصته ولعل
المدعى هو ذلك الرجل ولو ادفع ليدفع لوجهه ولانه لو كان المدعى هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل
فلا يبطل بالملك والاحتمال دفعا للضرر عنه ولو قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه لا
ندفع الخصومة عند محمد لا ينفذ وجهت عليه بالمدعى فلا يدفع عنه الا اذا احواله على معروف بملك الوصو
اليه فلا يضر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا يجوز معرفة الا ترى لما قوله عليه السلام لرجل اعراف
قلنا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا نعرفه وهذا الرجل لا يعرف
قلنا وهو لا نعرفه الا بوجهه لا بحث فاذا لم يعرفه الا بوجهه عند الشهود لا يثبت المدعى من
اتباعه متضرر بان دفاعها عنه وعند ابي حنيفة ندفع الخصومة عنه لان الدية تثبت بدينه ان
العين اخذها من غير المدعى وان رد مدحفظ اذ الشهود يعرفون المودع بوجهه ويقولون انه غير
هذا المدعى ومقتضود ذي اليد اثباته بحافظة وان العين للست لهذا الحاضر ومن الدية فانه هذا
المقتضود وحصول الضرر للمدعى وعدم التمكن من اتياعه مضاف الى دفعه حيث يسي خصمه او الى شهوده
حيث لم ينعوا له خصمه فاضروا به وحل لا تسام انه مثله لا تثبت التعريف ولكن ليس تعريف خصمه على
ذي اليد وانما عليه ان يثبت انه ليس بخصم وان يد حفظ وذلك حصل مثله ولا يحتاج فيه الى معرفة
من دل وجهه وسمي ان يكون على قول ابو يوسف على التفصيل الذي ذكرنا وسمي من المسئلة خمسة قات
الدعوى لان فيها خمس صود من دعوى الودية والحاربة وغيرها او فيها اختلاف خمسة من الامة وقد
منها سجادة تعالى **قال** وان قال اشعة من الغائب او قال المدعى عصبته او سرق مني وقال ذوالسيد
او دفعه فلان وبره من لاي لا يدفع الخصومة في هذه الصود وان اقام المدعى عليه دية او دفعه
فلان لان ذال المدعى المسئلة الاولى مدعواه الشكر من الغائب صار معترفا ان يد ملك فكون معترفا بالدية
خصم وفي المسئلة الثانية ان المدعى لما قال لصاحب الدية عصبته مني صار ذوالمدعى خصما باعتباره ودعوى
الفعل عليه وفيه لا يمكنه الخروج عنها بالاحالة على غيره لان الدية في الخصومة فيها الشرط حتى يصح
دعواه على غيره في المدعى ولا يدفع الخصومة باعتباره حصته خلاف دعوى الملك المطلق وقد ذكرناه
من قبل ولو اقام الخارج الدية فعرض له ثم جاء المقر له الغائب واقام دية على ذلك قبل ثبوت الدية لان
الغائب لم يصر مقضيا عليه وانما قضى على ذي الدية خاصة وفي الثالثة قول المدعى سرق مني جوز دعوى
للفعل عليه في المعنى استحضانا وانما جعله بالنية للفعل لاجل السرطه كالا يقطع من فصار كانه قال
سرق مني وقال محمد رحمه الله ندفع الخصومة عنه وهو التماس لانه لم يدع عليه الفعل فصارت
كما لو قال لعصبتي مني على النية للفعل ووجه الاستحسان وبهذا خلاف مسئلة الغيب لانه لم يدع
عليه الفعل وليس فيه ما يوجب العود عنه اذا لم يدع عليه فاعله فلا يثبت عن شدة ولو ادعى ان
اشترها من ذي اليد وقبضها ونفذ الثمن واقام ذوالالدية ان طاعنا او دعواه اياه اندفعت الخصومة
وان ادعى على ذي اليد فلا لان المدعى عطف استوفى احكامه فصارت كالمدعى فبان دعوى ملك مطلق

اي دعوى الغائب

الدية

حتى لو لم يشهدوا على قبضه لم يندفع **قال** وان قال المدعي اسعته من فلان وقال ذو البدل ودعته
فلان قد سقطت الخصومة لانها قضا على ان اصل الملك للمدعي فيكون وصوله الى يد من جهة غير
المدعي ضروري فلم يرد المدعي ولا المدعى اخذ من يد الا ان يقيم الدية ان فلانا وطله بعضه فاحد
لونه احمر بالحفظ ولو صدقة ذواليد في شرايه منه لا يبرأ الفاضل بالتسليم اليه حتى لا يكون قضا على
الغالب باقراره وهي عجيبة ولو قال ذو البدل ودعته من فلان ذلك لا يدفع الخصومة الا بنية
لان وصوله الى يد ذي البدل ثبت من جهة ما اشترى هو منه لا بخار ذي البدل ولا من جهة وحده
لان المدعي ولذا لو اثبت بالنية انه دفعها الى الوكيل فلم يشهدوا ان الوكيل فيها الى ذي البدل بخلاف
المسئلة الاولى وهي مسئلة الغالب لان وصول العن اليه من جهة الغالب ثبتت بصدقه فاما باقرار ذي
البدل فاما باقرار المدعي ضروري لان الشرايه لا يبرأ ما لم يبرأ من المبيع في يد والظاهر انه وصل اليه من
جهته ولو قال ذو البدل ان فلانا اودعني العن فقال المدعي بان اودعك اياها ثم وهبها منك او باعك
اياها واخر ذوالبدل استخلف بالله انه ما وهبها له ولا باعها منه فان جاز عن العن جعله خصما لان
نحوه كما قرأ بذلك وقد عرفت ان قرأ بالشرايه اعترف منه بانه خصم وان حلف لم يبرأ خصما ولا
محتاج الى اقامة الدية بالودعة لا قرار المدعي بها والله اعلم بالصواب

باب ما يدعيه الرجلان

قال برهننا على ما في يدنا خرفقهما يعني اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انها مثله
ولم يذكر سبب الملك ولا تاريخه فبقي العن بينهما لعدم الاوليه وعن الثاني فبقي انهما يتنازعا
انه مبيع بينهما لان احدهما لا ينافي بانه مبيع لا يستحال ان يملك شخصان عينا واحدا وكل واحد منهما
لهما فبقين انهما لعدم الاوليه مما في دعوى الناح او المصير الى الفرقة لما روي انه عليه السلام اقرع
من رجلين سنانا في امة واقام كل واحد منهما دية انها له فقال انت تقضي من عبادك بالحق ثم
قضى بها لم يخرج له فرعه ولا لان الفرقة لتعين المستحق اصل في المبيع مما في العينة وقال مالك بعضي
لا يملكها دية لان الشهادة نصير حجة بالعدالة فالاعدل اقوى في الحجة فلا نزاع الا في النصف وقال
الا وراعي بعضي لم يكن شهوده اكثر عدد الا ان طمانينة القلب الحاصلة به ارجح **قال** ما روي عن علي بن
ان رجلين ادعيا عترة علي بن محمد وصولا لله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما هاتين فقسمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواية ابو داود وعزاي موسى بن رطلين اخضا الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم في رواية ليس لواحد منهما حصة فجعلها بينهما نصفين رواية ابو داود والنسائي واحمد وعمر بن
استوى في سبب الاستحقاق وهو قابل لا يشترك فاستوى تان في الاستحقاق كالموصي لهما بان
اوصى لهما واحدهما بالثلث فانه قسم الثلث بينهما نصفين وكذا العرمان في الفرقة خلاف الناح لانه لا
يقبل الا شتران فتعين الثناي لان البيئات من جميع الشرع يجب العرمانا امكن وقد امكن ثنائيا لان المدعي
قد تنزل في عن واحد في اوقات مختلفة فبعض كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو
المدعي فحكم بالنصف بينهما ولا يجوز الترجيح كون الشهود اعدل لخصول المقصود بالحل وهو الامتناع
عن الكذب وكذا لا يجوز الترجيح حثرة العدة لان الترجيح حثرة في الدليل لا بحثرة وما روي انه

عليه السلام

عليه السلام اقرع بينهما الى صبح وهو محمول على انه كان في وقت القمار مباحا ثم انسخ بالفساخ القمار لا يرى ان القمار
المدعي الاستحقاق مما لا يجوز لكونها قمارا فاعل العن المستحق وانما يقرع في القسمة ليطيب الغلوب وتفي القسمة
لا الاستحقاق لا ترى ان اللامام ان قسمه لا قرعة فلا يكون ذلك من باب القمار **قال** وعلى الناح امر
سقطا وبي لم يردت او سبقت ببنته يعني لو اقام اثنان دية على ان هذه المرأة زوجته فاشترى البستان
لغيره الغضاهما اذا الناح لا يقبل الا شتران وهي زوجة لمن صدقته منها لان الناح مما علم به بضاعة
الزوج من فرجه الى قصد بقا يجب اعتبار قولها ان احدهما زوجها او اسبقها نكاحا الا اذا ثبت في من احدهما
او دخل بها احدهما فكون هو اولى ولا يصح قولها لان نكته من قبلها او من الدخول بقا دل على سبقه
الا ان نعم الاخر الدية انه زوجها قبله فكون هو اولى لان النسخ يفوق الدلالة فلا هيمة فبعض
نظير ما لو ادعى رجل نكاح امرأة فاقام دية بحكم له به حتى لا يقبل دعوى احدهما نكاح فبعضه لو نصا
اقوى لا تضل الاقضية بها وهو المراد بقوله او سبقت دية احدهما لانها لما سبقت وحكم بها نكحت فلا
سقط فبعض الماكرة الا اذا اثبت الثانية ان نكاحه استوفى فحينئذ ان لا يثبت بالدية بالثبات عينا
مخالصه انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما الدية فان ارضا وكان تاريخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم
يورد تاريخا واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض الدخول بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد
شي من ذلك يرجع الى قصد بقا المرأة **قال** وعلى الشرايه ليل يصفه سدة ان شاي لو اقام كل واحد من
الناح حن منه على الشرايه في اليد بالتاريخ كان لكل واحد منهما نصفه نصف الثمن ان شأ وان شأ ترك لانها
لما استوتوا في السبب وجب على القاضي ان يقضي بينهما الثلث والعضا بطله لكل واحد منهما على ما سبقت في كل واحد
منهما لتغير شرط عده عليه فصارت نظير القصور ليل ان ابيع كل واحد منهما عبدا واحدا من رجل فاجاز للمولي
البيعتين وهذا لانه لما جعل التاريخ ليجل كانه باع كل واحد منهما في وقت واحد حكما وان لم يكر ذلك
جعلة او حمل على ان البيع لكل واحد منهما صدق ومن وكله وذلك ممكن في وقت واحد **قال** وباب ما
احدهما بعدا للعضا لم ياخذ الاخر كله اي لو قضيه القاضي بينهما واو احدهما ان ياخذ المبيع والاختار في البيع فليس
للاخر ان ياخذ له لانه صار في النصف مفضيا عليه فانفسخ البيع فيه وانما قلنا ذلك لانه جعلة استحق
جميعه وكان مسلم له لولا دية صاحبه ولما قضى القاضي بينهما صار مستحقا عليه وانفسخ المبيع في النصف
فلا يكون له اخذ هذا لا نفسا بخلاف ما لو ترك احدهما قبل العضا به حيث حوز الاخران ياخذ جميعه لانه
ابنت ثمنه انه اشترى الحل وانما يرجع الى النصف بالمزاجية ضرورية العضا به بينهما ولم يوجد فصار نظير
قسلم احدهما الشفعان فانه ان كان قبل العضا فلاخران ياخذ كل المبيع وان كان بعد فليس له ان ياخذ الا النصف
لانه مخصص بالسبب له ولا انقسام للمزاجية ضرورية العضا به بينهما **قال** وان اذ خا طلسا بولاهما
لما ادعيا الشرايه في اليد ادعيا على انه مالك للمبيع ثم ابنت احدهما الشرايه في وقت لا تنازعه فيه احد فادفع
بواخر خلاف ما اذا ادعى كل واحد منهما الشرايه من رجل اخر غير الذي يدعي الشرايه الاخر حيث لا يخرج فيه
صاحب التاريخ السابق لان كل واحد منهما فيه خصم عن باعه في اشات الملك له وملك باعهما لا تاريخ فيه
فصار كأن ابا من حضرا واثنان الملك لا يفسهما مطلقا من غير تاريخ وهذا لو اوتحت احدهما ولم يورد
الاخرى كان صاحب التاريخ اولى لانها اتفاقا على ان الملك للبايع ولم ثبت الملك لهما الا بما لم يفي منه وان شراهما

محدث فالحادث يضاف الى اقرب الاوقات الا اذا اثبت التاريخ فثبت تقدمه به فلذا كان المودخ اولى
خلاف ما اذا اختلف بايهما على ما هنا وخلاف ما اذا ادعى الملك ولم يدعي الشرا من ذي اليد حيث لا يكون
صاحب التاريخ اولى عندنا بحصة ومحمد على ما بين فرقته من قرب ان شاء الله تعالى **قال** والا فلا يرى
القبض اى ان لم يكن تاريخا ومع احدهما قبض كان صاحبا القبض اولى لان ملكه من قبضة ذلك على سبيل
ولانها استوفيت في ثبات الشرا من ذي اليد وترجح احدهما بالقبض فلا ينعقد قبضه المعاصر المتعذر بالاحتمال
والشك حتى لا ينعقد تاريخ الاخر ايضا لثبات الاحتمال فيه الا اذا اثبت شرا قبل شرا صاحب اليد حيث
يكون هو اولى لا يقطع الاحتمال وهذا خلاف ما اذا اختلف بايهما ولا جدوا من حيث كون فيه غير
الغالب اولى لانها يحتاجان الى اثبات الملك لهما معا ولا يثبت الا بجمع فيه في حق اليد من ثبوت التاريخ ومنه
في اليد ثبوت ثبوت التاريخ اولى وبما عرفت لا يحتاجان الى ثبات الملك للبايع لثبوتيه بصفاة ثبوت
المنظور اليه سبب الاستحقاق لهما فقط والسبب في حق البايع اقوى لثبوتيه بوجهه **قال**
والشرا حق من جهة معناه اذا ادعى احدهما شرا من شخص واحد على الاخرية ومضافا من ذلك الشخص معناه وانما
المنفعة ولا تاريخ منهما كان الشرا اولى لانه اقوى لثبوتيه معناه من الجانبين وهذا الملك نفسه خلاف ما اذا
اختلف الملك لهما اوان قوما تاريخ حيث لا يكون الشرا فيه اولى لانها عند اختلاف الملك يصير كل واحد منهما
خصما عن ملك صاحبه الى ثبات الملك وبما في ذلك سواء فيما اذا اتخذ الملك له لثبوتيه بانفاقها وانما
حاجتها الى اثبات سبب الملك لا يصح ما وفيه تقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والملك لهما واحد
لا يملكهما تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا يثبته فيه احد خلاف ما اذا كان الملك لهما مختلفا حيث
لا يعرفه سبق التاريخ على ما بينه من قرب ان شاء الله تعالى وكذا الشرا مع الصدقة في جميع ما ذكرنا من الاحكام
لما عرفت من المعنى ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فها مستويان لا يستويان في وجه البيع ولا ترجح
للصدقة بالزوم لان الشرا للزوم يظهر في ثباتي الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والرجوع
حيث بمعنى فاقم في الحال ولا الرجوع انما استعجز حصول المقصود بها وهو الاخر لا القوة في السبب ولو
حصل المقصود بالهبة لارجح ايضا اذا كانت لدى الرجم المحرم او عوينة الموهوب له عنها والصدقة
مد لا يكون لازمة بان كانت لغني وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف لان الشروع لا يضره واختلفوا
فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح لانه ينفك الهبة في الشايع فصناد كالفئة البنت من الارثاق
وقبل هذا قول ابو حنيفة وعندهما يجوز شرا على ان هبة الواحد من اثنين جاز عندنا خلافا له وبما ان
الملك يستفاد بعضا الفاضل وقصان كسبة الواحد من اثنين وقبل يجوز بالاجماع لان الشروع طاري
اذ لم واحد منهما اثبت قبض الرجم حصل الشروع عند ذلك وذلك لانه لا يمنع صحة الهبة والصدقة والاصح انه
لا يجوز بالاجماع لانا لو قضينا لكل واحد منهما بالانصف فانما بقضيهما بالعلم الذي شهد به شهوده وعنده
اختلفا للعقد من لا يجوز الهبة من رجلين بالاجماع وهذا فيما اذا لم يوثق بالبينان ولم يجمع وليدتهما
قبض واما اذا وقيمتا فصاحبا لوقت الاقدم اولى وان لم يوثقا ومع احدهما قبض كان هو اولى وهذا ان
وقت صاحبه على ما بينا في الشرا من ذي اليد **قال** والشرا والمرسوا يعني اذا ادعى احدهما شرا عين من ثل
وادعت امرأة ان ذلك الرجل تزوجها على ذلك فها سواء الاستواء السبيل في القوة لان كل واحد منهما

على معاوضة ومثبت للملك نفسه بخلاف الهبة والبيع على ما هنا ثم للمرأة نصف العين ونصف قيمتها
على الزوج لا يستحق نصف المسمى المشتري نصف العين ورجع نصف الثمن ان شاء وان شافى البيع لغير
الصفقة عليه وهذا عندنا في يوسف رحمة الله وقال محمد رحمه الله الشرا اولى في المشتري ولها على الزوج
قيمة العين لان العمل بالبينان يملن فيضاد الله اذ العنة من حجج الشرع والعمل بها اقلن واجبت وقدر العمل
بهما سقد بم الشرا اذا التناح على من يملو كفة الغر جاز ويجب قيمته عند تقدير قبضها خلافا لعل لان
تقدم التناح فيبطل البيع اذ لا يجوز بيع ملك الغير من غير ايجاز المالك طلب المقصود من السبب حجة وحكم
التناح ملكا لمسي فيه ومتى قدر متاخرا لم يوجب حمله فلا نصار اليه فلا نصار الى تاريخ الشرا فيجعل كانهما
وقعا معا وبما سوا في اداة ملك الغير فلا يقدم احدهما على الاخر دعوى الشرا منهما بل يقتصر ان حوز
التناح اولى من الشرا لانه اقوى الامر انه بعد ملك العين والتصرف بغير العقد ولا يطل بالهلال قبل
التسليم الا انما سوا بينهما لما ذكرنا ولا نفاة محمد رحمه الله اثبات تاريخ لم يشهد به احد وهو لا
يمر اثباته الا بحجة **قال** والرهن حق من جهة معني لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة ومضا
من صاحبه اليد واقاما المنفعة ولم يجمع واحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان والها
ان حوز الهبة اولى لانها ثبتت الملك والرهن لا يثبت فثبت المنفعة المدة اولى وهذا رواية كتاب
الشرا ذات وجه الاستحسان ان الرهن مضمون والهبة امانة والمضمون اقوى فجاز اولى بخلاف الهبة
بشرط العوض لانها بايع اثباتا والبيع اولى لثبوت عقد ضمان ثبت الملك للحال صوة ومعنى والرهن لا يثبت
الا عند الهلال معني لا صوة **قال** ولورهن الحار جاز على الملك والتاريخ او على الشرا من واحد لا
اخر اى لو اقام الحار جازا المنفعة على الملك المطلق والتاريخ او على الشرا من واحد غير ذي اليد وعلى التاريخ كان
استبقا تاريخا اولى فيهما **اما** الاولى فالمراد به ما ذكرنا في اول الباب وانما اعادة هنا لاجل ذكر
التاريخ وانما كان سببها تاريخا فيها اولى لانه ثبت ملكه في وقت لا يثبته فيه احد وجعل اللزوم
هذا القول معني عليه لان دعوى ملك مطلق دعوى الملك من جهة المدعى عليه لان ما يستحقه على ذي اليد
من الملك الثالث فظاهر من غير استحقاق الملك على ذي اليد فكون علمنا من جهة والتاريخ معبر الى
دعوى الملك فصادق ما لو ادعى الملك بالشرا من جهة المدعى عليه وجعل صاحبا لا مالى ان هذا قوله
ابو حنيفة وقول محمد اولا وهو قول ابو يوسف اولا وهو قول ابو حنيفة اولا وهو
حينئذ لانه لا عبرة للتاريخ في دعوى الملك المطلق لانه دعوى اولى الملك معني حتى يستحق من وادعه
المفصلة بالتناح والمقصود من اثبات التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق على خصه لثبوت
يمينه على منة الخصم فاثبات زيادة الاستحقاق لا تصدق في دعوى اولى الملك فجاز التقدم والتاخر
فيه سواء ولو ادرجت احدهما دون الاخرى فها سواء عندنا بحصة وقال ابو يوسف المودخ اولى وقال
محمد الميم اولى لان البينة على الملك المطلق مد على الملك من الاصل على ما هنا الا ترى انه يستحق به
الاولاد والاكتساب وملك الاصل اولى من التاريخ ولا يوجب ان المودخ مله مستقر في ذلك الا بوث
ولم يثبت ملك الاخر كان الميسر اولى من الحمل فصادق بطريق ما لو ادعى الشرا من واحد ولا يوجب
رحمة الله ان الميم محتمل ان يكون اقدم فلا ترجح المودخ مع الاحتمال خلاف ما اذا ادعى الشرا من

مهما

س

سبق

ح

واحد ولا يصفى رحمه الله ان لهم محمل ان حوزا قدم فلا يرجح المورخ لانها انفعالا على الحدوث فبما قال
اقرب او فانه تمام مورخ فاذا ارجح على من ملكه فترجح به على الاخر وان لم يورخ واحد منهما فترجح ما
ذكرنا في اول الباب وهذا اذا ارجحنا مورخا واحدا لعدم المرجح واما الثانية فلا يلزمها ماد عينا الشرايين
شخص واحد فقد انفق على ان الملك له من اثبت منها الملقى من جهة في زمان لا يراحمه فيه احد كان اولها
على ان الملك لا يثبت الا بالملق من خلاف ما اذا كان على واحد منهما يدعى الشرايين شخص اخر غير الذي يدعى منه
صاحبه الشرايين على ما يحرم من قرب ولولم يورخا فترجح ما سوا وان رجت احدهما دون الاخر فالورخ اولي لما
بما وان كان مع احدهما مضافا الى ولورخ الاخر ما لم يثبت انهما تارخا فترجح ان هذه المسئلة
مثل المسئلة المفترضة وهي ما اذا ادعى الشرايين في اليد في جميع ما ذكرنا من الاحكام حتى اذا ادعى احدهما
الشرايين والاخر المدة والفضل وادعى احدهما الشرايين والاخر المدة او احدهما الرهن والاخر المدة كان الجواب
فهما في جميع صورهما الجواب في جميع صورهما كالجواب في تلك على ما بينا والجامع بينهما ان المدعى به
المسلم ان يعاد عواهما الشرايين شخص واحد على ان الملك كان له وان الملك اقره لا يثبت الا بالملق منه
فكان بينهما واحدا قال وعلى الشرايين اخر وذا تارخا استويا فاقام كل واحد منهما حجة على الشرايين
من رجل غير الذي يدعى الشرايين صاحبه كانا سوا حتى حوز من بينهما نصفين سوا وان تارخ احدهما اقدم
اولم حوز لول واحد منهما ثبت الملك لبايه وملك بايه مطلق فكون بينهما فصلا واما اذا اختلفا بالمال
وادعى الملك من غير تارخ وهذا لو ذكر احدهما تارخا دون الاخر فترجح ما سوا الا انه لا يرجح بالعدم
فترجح بالاحتمال خلاف ما اذا كان الملك لهما واحدا حتى حوز من بينهما تارخا اولي لان ملك بايهما
ثبت باقرهما فلا يتصور ان الملك الامن جهة فاذا ملكه لاحدهما خرج عن ملكه فكان التسليم الثاني من غير ذلك
فلا يجوز وهذا لو ارجح احدهما كان المورخ اولي لما ذكرنا من قبل قال ولورجح الخارج على ملك مورخ
وتارخ ذي اليد اسبق او ترجح على الشناج وسبب ملك لا سكرادوا والخارج على الملك وذا يدعى الشرايين
منه فنوالا اخر في المسائل الثلث اما في الاولى فالمدعى يقول اني حصة ذى يوسف ورواه عن
محمد ثم رجح عنه فقال لا يقبل حصة ذى اليد في الملك المطلق اصلا لان الدنة في الملك المطلق تحت اولية
الملك ومستوى منها التناخر والقدم فصلا وانما فاما على الملك المطلق خلاف ما اذا ذكرنا السبب
بالشرايين لانهما شنان الحدوث فيه الا قدم اولي ما لم يدع المناخر الملقى من جهة المقدم وجه ولهما
ان الدنة مع التارخ يدفع ملك غيره في وقت التارخ وحصة ذى اليد على الدفع مقبولة فلا يثبت الملك
لغير هذه الا بالملق من جهة وهو لم يدع ذلك ولو استوى تارخهما اولم حوز تارخ او كان مع
احدهما دون الاخر كان الخارج اولي لان حصة ثبت غير الظاهرة وحصة ذى اليد لا يثبت غير ما ظهر له
والثبات للثبات فثبت حصة الخارج اولي ما لم ثبت ذوا اليد التقدم عليه صريحا بالاحتمال ومما
اذا رجت حصة ذى اليد وحدها خلاف ذى يوسف فانه يقول حصة ذى اليد اولي فترجح ما سوا وان
اني حصة وسمي الله لان ملكه ثبت في وقت مقدم مقبر ومما لم يورخ الاخر محتمل فلا يلزم المسئلة فصلا
ما اذا رجت احدهما في دعوى الشرايين في حد حصة ذى اليد لا يقبل الا اذا تضمنت الدفع ولم
تضمن هنا لاحتمال ان حوز ملك الخارج اقدم خلاف ما اذا ادعى الشرايين واحد حوز صاحبه

فترجح ما سوا
فترجح ما سوا
فترجح ما سوا

المد
اولي في الصور لهما الا اذا ارجح وكان تارخ الخارج اقدم لان ملكه من القبط يدل على سبقه على ما بينا
ولو كان المدعى في ايديهما وارخا كان اقدمها تارخا اولي عندهما لما بينا ان مدة ذى اليد مقبولة عند
الدفع وعند محمد هو بينهما لانه لا يعتبر الوقت في الملك المطلق ولو ارجحت احدهما دون الاخرى والمسئلة
عما لما كان بينهما عند اي حصة ومحمد لان با حصة لا يعتبر التارخ من احد الجانبين في الملك المطلق للاختلاف
على ما بينا ومحمد لا يبرهن بالهبة فكون بينهما وعند اي يوسف هو للمورخ منهما لان تارخ الواحد معتبر
عنده ليقول ملكه في ذلك الوقت واحتمال الاخر على ما بينا واما الثانية وهي ما اذا اقام الدنة على التنا
او سبب اخر لا سكراد فلا يثبت بينهما فاما على ما لا يدل عليه الدنة فامتنع في الاثبات وترجح حصة حصة
اليد باليد معصية له بوجوه لا عبرة للتارخ لان اولية الملك مستوعب كل تارخ فلا يفدره من احدهما او
منهما اتحاد التارخان او اختلافهما لم يدر تارخا مستصلا بان لم يوافق سن المدة عا والفسا ان حوز
الخارج اولي لانها استويا في اثبات اولية الملك وترجح الخارج باثبات ما لا يدل عليه المد وهو الملك
لنفسه فكان اولي ونحو قال ان لا يلزم وقال علي بن ابيان فترجح الدنان وترك في يد ذى اليد على وجه
القضا لان احدهما كاذب مقبر لا يستحالة شناج ذابة مودة امين فصلا فظير الشهاوة بالفضل شفي
مكس وجه الاستحسان ما روي انه عليه السلام قضى لذي اليد ساقه بعد ما اقام الخارج حصة انهما
تارخه بينهما واقام ذوا اليد حصة انهما تارخه بينهما ولا يدل على اولية الملك فكان مساويا للخارج
فهما فباثباتهما ندفع الخارج وحصة صاحبه اليد مقبولة للدفع الا يريها تارخا في دعوى الشرايين حصة
ذى اليد ادم تقبل للاجماع وكذا في الملك المطلق عند اي حصة واني يوسف لما فترجح من ضمن معنى الدفع
فكذلك هنا ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذى اليد كالغضب والاحسان والعارية حيث حوز حصة
الخارج اولي وان ادعى ذوا اليد الشناج لان حصة الخارج اولي وان ادعى ذوا اليد الشناج لان حصة الخارج
في هذه الصور اكثر اثباتا لا يباحث الفعل على ذى اليد وهو الغضب والشناج اذ هو غير ثابت اصلا واولية
أكد وهو الغضب الملك اذ لم حوزا ثباتا باليد فاصل الملك ثابت بقا ظاهره اذ ان ثباتا بها ظاهرا فثابتا
بالدم من وجه دون وجه فكان اثبات غير الثبات من وجه اولي اذ الدنة للثبات وما قاله علي بن محمد
لان محمد اذ في خارج اقام كل واحد منهما الدنة على الشناج انه معصية بينهما ولو كان الطريق ما قاله هو لها تارخ
وهذا لو كانت المشاة المذبذبة في يد احدهما والسوا فترجح في يد الاخر واقام كل واحد منهما الدنة على الشناج
تقضي بها وبالسوا فترجح في يد اصل الشناج ولو كان الطريق ما ذكره لترك في يد كل واحد منهما ما فيه ومن
ما قاله نظير في الحلف لانهما اذا تها تارخا فصلا الى الحلف ولو اقام الخارج الدنة انه اشتراه من طرف
وانه ولد عنه واقام ذوا اليد الدنة انه اشتراه من طرف الاخر وانه ولد عنه كان ذوا اليد اولي لان
كل واحد منهما خصم في ثبات شناج بايه فانه خصم في ثبات الملك له ولو حضر الباهان واقام
الدنة على الشناج كان صاحبه اليد اولي فترجح من قام مقامهما ولو اقام احدهما على الملك والاخر على
الشناج كان صاحبه الشناج اولي لانهما كان لانه ثبت اولية الملك وهذه لا يملكه غيره الا بالملق من
جهة وكذا لو كان الدعوى من الخارج لما ذكرنا ولو قضى بالشناج لصاحبه اليد ثم اقام ثالث الدنة
على الشناج معصية له الا ان هذا اذا دلل ان الثالث لم يصير معصيا عليه في اذله ان يدعيه وكذا

ها

ج

المعنى عليه بالملك المطلق لو اقام الدية على السلاح قبل قتله ومقتضى العضا لان الخارج لم يستحق
ذو الدية لان ملكه في الدية بالخارج صرحا وهذا ما ثبت بالملك له لا يصح ان يكون الخارج بذلك
السبب لان الخارج لا يملك ولا يملك ان يجعل ما استحقه الخارج من الملك الثابت لذى اليد بظاهر الياس
مستحقا على ذى الدية خلاف دعوى الملك المطلق لانه كما يحتمل ان يكون له من الاصل يحمل ان يكون له
من جهة صاحبه الدية فاملن ان يجعل ما استحقه الخارج من الملك الثابت بظاهر اليد مستحقا على ذى اليد
لجعل كذا في حق تجميع الدية الخارج على دية ذى الدية فاذ لم يصرف مقتضاها عليه في حق الخارج قبل
مسته فاصول دية الاجنبى لانه بمنزلة فترك خلاف ما اذا اذاعا ذى الدية المطلق حيث لا يحل له به
الاختلال الذي ذكرنا اننا فصلا الاصل ان متى صار مقتضاها عليه في حادته لا يعفى له فيها واذ لا
قضى له فيها **وقوله** وسبب ملك لا يملك معناه كل سبب لا يملك في الملك اذا ادعاه صاحبه الملك
حكمه حكم الخارج في جميع ما ذكرنا من الاحكام وذلك مثل جلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن وجز الصوف
والمرعى وغزل القطن والحنان وبيع الثوب من غزلها وان كان مكررا وقضى به الخارج وهو من الخبز
والبناد والفرس وزراعة الحنطة والجوب لان ثوب الخبز والصوف والشعير والاسفنج وغزل مرة
اخرى ثم يستعمل ان ذى اليد نتيجة ثم غصبه الخارج ونقصه ثم فجبه فلو لم يملكه بهذا الطريق فلم يكن في معنى
الخارج بل بمنزلة الملك المطلق وكذا غيره لان النسا والفرس والزراعة ثنائى فيها الترادف وان اشكل عليهم
سال عدول اهل الخبرة بذلك لقوله تعالى فاستلوا اهل الذراريهم لا يعلمون الواحد منهم حتى والاثنان اتخا
وان اشكل عليهم قضى بالخارج لانه الاصل والعدل عنه خبر الخارج فلا يلحقه الا ما هو في معناه من
كل وجه بشرط ان يرضى الدية حتى اذا قال بل واحد منهما او ذى الدية وجده
فثبت هذا الثبوت او ثبت هذه الدابة عند ذى كان الخارج اولى لان الاثنان يبيع لغيره وتلد دابة غيره
عده فلم يكرهه دلالة على ان الثوب نتيجة في ملكه وان الدابة ولدت في ملكه فيرد دعوى مطلق الملك وفيه
الخارج اولى ولا يقبل دية ذى الدية حتى يرضى عليه ويقول نتيجة في ملكي وولدت الدابة في ملكي وهذا
لو قال هذا جف اتخذته انا او قال اللبن الذي احب منه هذا الجبن ملكي او النسا التي جلب منها لبنه ملكي
كان الخارج اولى لما ذكرنا ولو قال اتخذته في ملكي وجلبت لغيري في ملكي كان ذى الدية اولى وعلى هذا لو اقام
الخارج الدية ان فلانا القاضي قضى له بها بالدية واقام ذى الدية انها تحت عنده في ملكه كان ذى الدية
اولى عند محمد لما ذكرنا وعند محمد الخارج اولى لان العضا قد صرح بظاهره او يحتمل ان يشرائه ذى اليد فلا
سقف قضاه مما لم يظهر خطأه **سفين** **اما** الثالثة وهي ما اذا اقام الخارج الدية على الملك واقام
ذو اليد الدية على الشرائع فلا بالخارج امت الملك لنفسه بدينته وان ثبت ذى اليد الملقى منه فبان له
علم الملقى منه واقران بانه له في ضمن دعوى الشرائع لانه منع صحته دعواه وقبول دية ذى الدية مما اذا اقر له
بالملك صرحا ثم ادعى بعد ذلك انه اشراه منه في زمان مكر الشرائع لانه لا يملك في ادا التوق **قال**
ولو رهن على الشرائع الاخر ولا يارخ سقطا وترك الدار في يد ذى اليد لو اقام كل واحد من الخارج وذى اليد
او الخارج رجحا وذى الدية كالدية على الشرائع صرحا ولا يارخ لها ثبوت الدية وان ثبت ذى الدية الملقى في يد
اليد لا على وجه العضا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان ثبت في يد احداهما بعض الدية وثبت

سنة ١٨٧٦

للتخارج لا يملك من الملك بل يملك ذى الدية مشرعا من الخارج وقبضه ثم باعه منه ولم يقبضه فهو من يد ذى الدية
لان ملكه من العضا لانه السبب على ما مر ولا يملك لان البيع من القبض لا يجوز وان كان في العضا عند ولها الا
بالشر من صاحبه افراد منه بالملك له فصلا دية كل واحد منهما فان قامت على افراد الاخر وفيه النهار اجمعا
للعن والجمع فكذا هذا ولا يملك من العضا لانه السبب من غير ان يرضى عليه وجهه ويملك الملك
وذى الدية اطل لانه لو دى لما يطل لان السبب اذ السبب لم يشرع الا لحكمة فاذا لم يرضه لم يشرعوا كظلال الصبي
وعنا فاذ لم يشرعوا خرج من ان يكون سببا لان سبب دية بالشرع وانما فلانا ذى الدية لا يمكن الحكم لذى
اليد الا بمالك مستحق فلو لم يرضه العضا له يجوز السبب وانه لا يجوز ثم لو شهدتا الدية ثبوت بعض الشرائع
ان كان الثمنان من جنس واحد وثقتا وتاوان كان احدهما الشر رجح بالزيادة وان اختلفا جفت كل
واحد منهما كما يفرض لانه مضمون عليه وان لم يرضه وان يرضه لثبوت الدية ثبوت الشرائع بالاجماع والوجوب وعند محمد
ثنائى لوجوبه عند ولو شهدا الفرعان بالبيع وقبض المبيع فها ترضا الدية ثبوت الدية ثبوت الدية ثبوت الدية
عندهما فظاهر على ما هنا واما عند محمد فلا لا السبب وان كانا خارجين لوجودهما فها ترضا الدية ثبوت الدية ثبوت الدية
الثاني ولا دلالة على جعل احدهما سببا والاخر لاحصاء خلاف ما اذا لم يذكر احصاء السبب لانه امل هنا ان
يجعل شر ذى الدية مقدم ما دلالة الدية على ما هنا وتكاد لصاحب الدية قول محمد في من الصوف وذى اليد
انه يعفى بهما عند جعل القبض المعان اذ القبض من وجده والداخر المشترين كانا الخارج اشترى وقضى
ثم باعها من ذى الدية ومن معنى الدية له ومنه في الجامع وشرح الرخي والمنبسط والمختلف وان ثبت
الدية ثبوت الدية ولم يرضه ثبوت الدية فان وقت الخارج اسبق بعضى بها لصاحب الدية عند محمد فها ترضا
الخارج اشترى ولا ثم باع قبل القبض من صاحبه الدية وهو خارج في العضا عند محمد وعند محمد بعضى للخارج
لانه لا يصح بيعه قبل القبض فحق على ملكه وكان ينبغي ان يعفى بها لذى الدية عند انصاف محمد للخارج كدابة
قبضها ثم باعها من يرضه وهو ذى الدية تصحقا للعقد وان اذنا قبضا بعضى بها لصاحب الدية بالاجماع لان السبب
جائز على القول لان الخارج باعها من يرضه ما قبضها وذلك صحيح وان كان وقت صاحب الدية اسبق بعضى
بها للخارج سوا شهد واما البعض او لم يرضه والان صاحب الدية قاض وقامت شراء ساقا فها ترضا اشترى
اولا فها شهد به شهود ثم باعها من يرضه وهو الخارج فها ترضا على انه لم يرضه ان لم يرضه واما البعض او سلم
اليه ثم عاده اليه بسبب اقراره شهد واما البعض **قال** ولا يرجح بزيادة عدد الشهود معناه ان احدا
المضمين اذا اقام شاهدا والاخر لا يرجح شهده لان الرجح من بقوة في العلة لا في العدد
لان ما يصلح دلا لا يصلح للرجح وانما يرجح بالوصف ولهذا لا يرجح لانه مائة اخرى ولا الخبز
وانما يرجح بقوة معناه بان احدهما متواترا والاخر من الاحاد او كان احدهما مفسرا والاخر محلا فترجح
المفسر على المحمل والمتواتر على الاحاد لقوة وصحة ولذا لا يرجح احدا الفاسدين بالفساد **قال**
دار في يد اخو دى بصفها واخر لها ويرثها فلا دلالة وهذا الباقي لاخر لان مدعى الجبر لا ينافيه احد
في المصف مسلم له من غير منازعة ثم استوثق منازعتها في المصف الاخر فكون بينهما فليكن للمدعى الجبر
الارباع والمدعى المصف سلم له الربع وهذا طريق المنازعة وهو قول ابي حنيفة وقال الا قسم الدار بينهما
الملائكة فاما للمدعى الجبر والثلث للمدعى المصف لان مدعى الجبر مدعى المصف من والاخر المصف الواحد

وليس لشي واحد لثمة افتتاف فمقتسم بينهما المدا على مدحتهما وهذا بطريق العول ولها نظائر واضد اد
 نعتنا مختصرا فنقول ان جسر القسمة على اربعة انواع نوع منها قسم بطريق العول اجماعا ونوعان مسائل
 المرات والدون والوصية عمادون الملك اذا اجتمعت واذت على الملك والمحاباة والدرايم المرسلة
 والسعاية والعبد اذا طلع عن رجل ومن اخرج خطا فدمع بها والمدر اذا جنى على الوجه فدمعت ممتة بها
 ونوع منها ما قسم بطريق المنازعة اجماعا ونوع مسئلة واحدة فصولي باع عدا الغرة من رجل فصولي اخر
 باع نصفه من اخر فاجاز المولى السعين فاختار المشتري ان لاخذ حون المشتري الجليل لثمة ارباعه ولم اشترى
 النصف الربع بطريق المنازعة ونوع منها ما قسم بطريق المنازعة عند اي حصة وعند بطريق العول
 ومثل مسائل **قال** احدها اذا ادعى احد هما نصف الدار والاخر كلها ومثله الباب **والثانية** اذا ادعى
 لرجل جميع ماله والاخر نصف ماله واجازت لولد له **والثالثة** اذا ادعى لرجل نصف ماله والاخر نصف
 ذلك العبد والسر له مال غيره **ومنها** ما قسم بطريق العول عند اي حصة وعند بطريق المنازعة ومثله
 مسائل **قال** احدها عند ما دون له في الحان من رجلين اذ انه احدهما مائة واذا انة اجنى مائة فدر المولى
 سقط نصفه لاستحقاقه وجوبا لدر على عده ومثله نصيبه الذي في نصيب شريفة فاذا ابع بالدر نصفهما
 الميراث الخلاف الذي ذكرنا **والثانية** اذا ادعى اثنان احدهما مائة والاخر مائتين فبعضهما ثلثه على
 هذا **والثالثة** عند رجل بطلا خطا واخر عدا والمقتول عدا وليان فبعضهما مائة على الخلاف
والرابعة لو كان الجاني على رجل على هذا الوجه فدمعت ممتة كانت بينهما امة **والخامسة** ام ولد قتل
 مولاها واحدا عدا ولجرا واحدا منها وليان فبعضهما مائة على التقاب فابها قسم في لثمة
 ارباع فممتها قسم من الساكنين فبعض على الربع لشريك العافي اذ اخرجوا النصف الاخر منه ومن شريك العافي اذ اخرجوا
 المالا لثمة لشريك العافي اولا والثلث لشريك العافي اذ اخرجوا عدا وعندهما ارباعا ثم الاصل عند ان القسمة
 متى وجبت الحق ثابت في الذمة او الحق ثابت في العين على وجه الشروع في المعقدون الجليل كانت القسمة
 عوله ومثي وجبت القسمة الحق ثابت على وجه التميز او ان حواجرهما في بعض المسائل وخو الاخر والجل
 كانت القسمة على المنازعة والاصل عند هما ان التميز متى مناه على الشروع في وقت واحد كانت القسمة على
 العول وان مناه على التميز او في وقتين كانت القسمة على المنازعة وبيان طريقين المسائل وخو جها على
 من الاصول وتمايم تفرعها مذكور في شرح الزيارات لفاضي خان **قال** ولو كانت في ايديهما اثني
 اي لو كانت الدار في ايدي المدعين والمسئلة بحالها كانت هاهنا على الجليل لان مدعي النصف ينصرف دعواه
 الى ما في يد المدعى من مدعيه لان حمل اموال المسلمين على الصحة واجب ولو لاذ ذلك الجاني ظالم بالامساك
 فاصرفت دعواه على ما في يد المدعى من مدعيه صاحب المدعى الجليل مدعي ما في يد نفسه وما في يد الاخر
 ولا تنازعه احد فاما في يد من لا على وجه القضاء واستوت منازعتها فيما في يد صاحبه فكانت
 لثمة اولى لانه خارج فيه مقتضى له في ذلك النصف فبعض له الجليل نصفها بالترك لاجل وجوب القضاء والنصف
 الاخر بالنصف **قال** ولو برهننا على نتائج دابة واخرجنا فبعض لمز وافر ستمها ناورحه لان علامة الصد
 ظهرت فمن وافق ناورحه ستمها فبرحت لثمة ذلك وفي الاخرى ظهرت علامة اللزب فبعض ردها
 ولا فرق في ذلك من ان جونا الدابة في ايديها او في ايديها او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف خلاف ما

بما كان

اذا كانت الدعوى في المناج من غيرنا دح حيث علم بها الذي المد ان كانت في ايديها او لهما ان كانت في
 ايديها او في يد ثالث **قال** وان اشكل ذلك فلها اي ان اشكل من الدابة في مواءمته احدا ثانيا ربح نصف
 لهما بقا لان احدهما للسر با ولي بها من الاخر وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وهذا اذا كانا
 في ايديهما وان كانت في يد اخرها قضى بمصاحب الدابة لانه لما اشكل الامر سقط اثنان فصار كأنهما
 لم يورخا وان خالف من الدابة الثاني ونحن بطلت البديتان لانه ظهر لهما انهما لم يورخا فبعض في يد من
 كانت في يد والاصح انهما لا يتطلان بل يقضى بمصاحبهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد
 احدهما قضى بمصاحب الذي المد لان اعتبار ذر الوقت لمصاحبهما وحكما هنا في اسقاط اعتبار لان اعتبار ان
 اسقاط احدهما فلا عبرة فصا دكانهما ذر المناج من غيرنا دح وفيه صاحب الدابة اولى ان كانت في ايديهما والا
 فهي لهما كما اذا اشكل في موافقة ستمها احدا ثانيا ربح وهذا ذره بعد رجة الله والاول ذره الحام وهو
 قول بعض المشايخ والسر **قال** برهننا احدا ثانيا ربح على الغصب والاخر على الود فبعض استوتسا
 معناه اذا كان عن يد رجل فاقام وجلا ن عليه الدابة احدهما بالغصب والاخر بالود فبعض استوتسا
 دعواهما حتى يقضى بمصاحبهما نصفان لان الود فبعض نصيبا بالبحر حتى يجب عليه الضمان ولا سقط
 بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل من غير جود على ما بينه في موضعه ان سأل الله تعالى **قال**
والرابع واللامر اخر من اخذ الحمام والكم معناه اذا تنازع عافي اية احدهما اكلها والاخر متعلق بالحمامها
 او تنازع عافي قسم احدهما لاسمه والاخر متعلق حقه كان الراب واللامر اولى من المتعلق بالحمام والكم لان
 فصر فها اظهر فانه حفص بالملك فانا صاحب يد والمتعلق خارج فانا اولى بخلاف ما اذا اقام الدابة حيث
 كون دنة الخادج اولى لانها حجة مطلقة ودنة الخارج اثر اثنان على ما هنا واما المتعلق بطرس حجة وكذا
 التصرف لثمة يستدل بالتميز من التصرف على انه كان في يد واليد دليل الملك حتى جازت الشهادة له بالملك
 فبترك في يد حتى يقوم الحجج والراجح وكذا لو كان احدهما اكلها اكلها على السراج والاخر رد ماله كان الراب
 اولى لان ملكة من ذل الموضوع دليل على تقدم يد خلاف ما اذا كانا اذ اكلها على السراج حيث كون بينهما
 لا استوتسا في التصرف ولو كان احدهما متعلقا بدنتها والاخر بمسك للحمام فاقوالا دعي ان بعض لهما من
 تمسك لهما لانه لا متعلق بالحمام غالبا الا المالك خلافا لمتعلق بالذنب ولوتنازع عافي فسطا احدهما فاعد
 عليه والاخر متعلق به فهو بينهما نصفان حكم الاستوتسا لهما لاجل ان الجلو من السر مد عليه خلاف
 الروب والسر لا يرى انه يصيرهما غاصبا لثمة من علمه ولا يصير غاصبا بالعود على البساط وكذا اذا
 فانا جالس من علمه وهو ستمها خلاف ما اذا كانا جالسين في دار وتنازع عافيها حيث لا علم لهما بها لاحتمال انها
 في يد غيرهما وهنا علم اية ليس في مدعها **قال** وصاحب الجمل والجدوع والافصال اخر من الغرة فعفى
 الاول ان تنازع عافي ذابيه وعليها حمل احدهما كان صاحب الجمل اولى لانه هو المنصرف فيها الشرع والمعتاد
 فكانت في يد كما اذا ادعى جماعة سفينة وابل واجرمهم وانها والاخر بمسك لثمة فها واخر بحرف فيها
 واخر مدعها في ستمها الامن مدعها فانه لا شيء فيها لانه لا يد له فيها لان الباقين هم المنصرفون فيها التصرف
 المعتاد ولو كان الجمل لهما كانت ستمها لاسيما ولا ربح حرة ما في الجمل لهما لان الرجح يقع بالقوة لا
 بالثرة على ما هنا ومعنى الثاني ان جونا حابط عليه هراي لرجل والاخر عليه جلاوع او متصل ببنائها

هو لصاحب الجذوع والافصال دون الهراي لصاحب الجذوع هو المستعمل وصاحب الهراي متعلق
والباقي للذرع عادة لا موضع الهراي فصار نظيرة اية تنازعا فيها ولا حدها عليها حمل ولا اخر له متعلق
او محلاة معلقة فانها تكون لصاحب الحمل دون صاحب اللور والمراد بالافصال اتصال ترسع وهو ان تترك
لبن المينا المتنازع فيه في لبر جذران ولبن جذران في لبن المتنازع فيه وساج احدهما من حب على ساج
الاخر لان الاتصال بهذه المشابة لا يحون الاعتدالنا فدل ذلك على ان بائنا واحد في وقت واحد يجمع
به وكان للوحي حجة الله بقول صفة هذا الاتصال ان حون الحائط المتنازع فيه متصلا بحائط لهما من
الجاسين جميعا والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى تصير من حاشية القبة فجدد
حون الجبل في حكم شي واحد والمروى عن علي بن يوسف ان اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه متصلا بحائط لهما من
حتى ولا يشترط اتصال الحائطين بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه وعليه اكثر مشايخنا رحمهم الله لان
الرجحان يقع حون ملكه محطاً بالحائط المتنازع فيه من الجانبين وذلك لانه بالاتصال جانبي الحائط المتنازع
فيه وان كان الجذرا من خشب فالترسع ان حون ساج احدهما من جهة في الاخر واما اذا انقب وادخل فلا يكون
منهما ولا عبرة به ولا بالاتصال الملازمة من غير ترسع لعدم المداخلة فلا يدل على انهما بائنا معا ولا موضع
الهراي ولا البوارى لان الحائط لا يبنى لاجله عادة فلا يحون تصرفا فيه فلا يعتبر اتصالا كوضع الثوب على
الجدار حتى لو تنازعا في حائط واحد لم يهرادي ولا يثنى لآخر فهو بينهما اذا علم انه في ادمهما ولا يترجح
صاحب الهراي لعدم الاستعمال بخلاف اتصال الترسع لان استعمال فيه موجود من وجهه ولان البناء
للسقف وهو بالجذوع دون الهراي وقال الشافعي رحمه الله لا يترجح بوضع الجذوع لانه محتمل تخلف اية
ملكه وعادة وغصب فلا يحون حجة مع الاحتمال هنا صاحب الجذوع مستعمل للحائط فان في ذلك والقول
قول صاحب اليد فصار نظيرة الحمل على الدابة ولان الحائط مني للذرع فوضعه علامة ملكه ومثله ان يكون متصل
ان حون علامة ما اذا اختلفت الوجاهة في متناع البيت حتى جعل الجميع بالصلاحة ولو كان لور واحد منهما
عليه جذوع لئلا فهو بينهما لاستواءهما في اصل العلة ولا يعتبر بالثرة والقلة ههنا ملغ لان الحائط
بني للتسقيف وذلك لا يحصل بماد وان الملك فالبنا فصار الملك بالانصب له ولو كان عليه جذوع احدهما
لمنه ولا اخر اقل هو لصاحب المئنة استحضاراً وهو قول ابي حنيفة والقياس وهو مروى عن ابي حنيفة
ان يكون بينهما نصفان لان الترتيب لا يكون بالثرة بل بالقوة فليستويان فيه كما اذا اذن لهما حمل على دابة
لا حدهما عليه مائة مئنا ولا اخر مئنا او مئنان فانها بينهما نصفان ووجه الاستحضار ان مادور الملك
حجة ناقصة اذ لا يبنى الحائط لاجل الواحد او الاكثر عادة والحجة الناقصة لا تظهر بمقابلة المائنة
فصل صاحب الجذوع الواحد والاشين حتى الوضعية باتفاق الروايات لانا حكنا بالحائط لصاحب الجذوع
بالظاهر وهو يصلح للدفع لالا مستحقاً ولا يوجب بالقطع خلاف ما اذا اثبت ان الحائط له باليد حيث
نومر بالقطع لان كدنه حجة مطلقة تصلح للدفع والاستحقاق وهو نظير الشععة حتى لا يصبى مما ثبتت
ملكه باليد بخلاف ما اذا تنازعا في اية ولا حدهما عليه حمل ولا اخر له متعلق او نحوه حيث نومر بالقطع ان
كان استحقاقه باليد ووجه الفرق ان وضع اليد لا يمكن استحقاقه على ملك الغير ابتداءً وانما علم موثقا
من جهة المالك فاذا ظهر الاستحقاق لغيره بالارالة واما وضع الخشب فلهن استحقاقه بان وقع في يده

بدل الشرط ثم اختلفت الروايات ههنا في انه هل يملك ذلك الموضع ام لا ههنا في جواب الاقرار ان الحائط
له لصاحب الجذوع ولصاحب العلل ما تحت جديته ريبه من الوضعية لان الحائط لا يبنى لاجل جذوع واحد
جذوعين عادة وانما تنصب له اسطوانة فلا يحكم له بالملك كسلة الدابة اذا كان لاجل حدهما حمل ولا اخر
لور متعلق على ما بيننا وذر في جواب الدعوى ان الحائط بينهما على قدر الاجماع لان موضع جذوعه مشغول بغيره
فيلو في يده حصة باعتبار الاستعمال فثبت لكل واحد منهما الملك فيما تحت خشبه لوجود سبب الاستحقاق
فيه ثم من اصحابنا من قال علم بما بين الخشبين منهما على قدر الاختلاف والثرثم على ان ملك صاحب الخشبة
او الخشبين الموضع خشبه ومنهم من قال يكون من الخشب بينهما نصفان ومنهم من قال يسمي جميع الحائط
بهم على قدر اختلافهما اعتناءً بالقدرة الاختلاف الاستعمال وجعل في الموضع ما ذكر في جواب الاقرار اصح وقا
قاضي خان والصحيح ان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة كما ذكر في جواب الدعوى وان كان لاجل حدهما
عليه جذوع والاخر اتصال ترسع فصاحب الجذوع اولى لان له تصرفا في الحائط ولصاحب الاتصال
اليد والتصرف اقوى في الدلالة على الملك ووجه السرخسي من الرواية وذكر الطحاوي ان صاحب الاتصال
اولى لان الحائط يبنى لهذا الاتصال بصرف ان كنه واحد فالقضا يقتضيه بصرف قضا بطله ثم سئل عن موضع
جذوعه لما بنا وصحح الجواب في الرواية ووجهها بالسبب لان الترسع حون حة الدابة وهو سابق على وضع
الجذوع فانما يرد ثانياً فيه قبل وضع الاخر الجذوع فصار نظير سبب الثاني لا يرفع جذوع الاخر
على ما بنا ولا فرق في هذا من ان يكون الاتصال من جانب او من الجانبين على ما ذكره الطحاوي رحمه الله وفي
الحائط الايدي في الحائط على ثلث من اب اتصال ترسع واتصال ملازمة ومجاورة ووضع جذوع ومجاورة
سكاً ولا علامة له في الحائط سوى هذا فاو لا يملك صاحب الترسع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد
فصاحب المجاورة وان كان لاجل حدهما جذوع واحد ولا يثنى لآخر اختلف المشايخ فيه فبيل هاسوا لان الواحد
لا يعتد به وقيل صاحب الجذوع اولى لان الحائط مني لجذوع واحد وان كان ذلك غير غالب ولو كان لاجل حدهما
عليه هراي او لوري ولا يثنى لآخر فهو بينهما والهراي لا يهرادي ولا البوارى وفي خناوي قاضي خان ان كان
لا حدهما عليه جذوع واحد والاخر عليه هراي او لوري او لم يكن له عليه شي فهو لصاحب الجذوع **قال**
ثوب في يده وطرفه في يده اخر نصف هراي لو تنازع الشخصان في ثوب في يده احدهما وطرفه في يده الاخر
كان بينهما نصفان لان يدها واحد منهما ثابت في الثوب الا ان احدهما ثابت في الاكثر وذلك لا يوجب الترتيب
لما ذكرنا ان الرجحان بالقوة لا بالثرة فصارتا لو تنازعا في دابة ولهما عليها حمل على الدابة كانت بينهما نصفان
ولا يعتبر تفاوت الحمل حتى اذا كان احدهما مئنا والاخر مائة مئنا كانت بينهما خلاف ما اذا كان لاجل حدهما
الهراي والمائة في يده الاخر لان الهراي ليست ثوب اذ هي غير مسووجة فلم يرد شي من الثوب ولا تراحم
الاخر **قال** صوب هراي فقال انا حرفا القول له لانه اذا كان هراي عن نفسه فهو في يده نصفه فلا يعلق ويؤى
احد عليه انه عبء عندنا انما لا يثبت له الا بينة قال **قال** ولو قال انا عبء فلان او لا عبء عن نفسي
فهو عند المرء **اما** فلا يقرانه لا يرد له حيث اقر على نفسه بالرق فيخاف ملأ المرء يده كالهراي ولا
قالا الاقرار بالرق من الضار فلا يهرى من الصبي نصفه اقران هو ههنا لانا نقول الرق لم يثبت بقول
الصبي بل بدعي في اليد لعدم المعارض بدعي الحرة لانه لما صاد في يد المدعي في كالمتر في يد

المرء

اشانه بعد موته ولم يرد بعد موته فثبت نسبه ورد الميركله عند اي حقة لانه ثبت انه باع ام ولد
وسعها باطل ولا يضمنها المشتري لان ما لثبها غير مقوم عنده كالحرق ولهذا لا يضمن بالانصب عنه وعندهما
رد حصه الولد ولا رد حصه الام لان ما لثبها مقومة عندهما فثبت نسبه بالانصب فلو كان مضمون
على المشتري فاذا رد الولد ونقض على البائع حصه ما لم يسل له وهي الام بمكاد والام على قولها وكان ينبغي
ان رد البائع جميع الثمن عندهما ايضا ثم يرجع حصه الام لانه لما ثبت نسب الولد منه ثبت ان باع ام ولده
وسيع ام الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا حرج لاجز المبيع فيه حصه بل يجب على واحد من
المعاقد من رد ما قبضه ان كان باقا والافدله **قال** وعندهما لو تم ايا عناق المشتري الام والولد
كوتما حتى لو اعق المشتري الام دون الولد فادعى البائع الولد انه ابنته صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو
اعق الولد دون الام لا يصح دعوته لما ذكرنا ان الولد هو الاصل في ميراث ام المانع حتى يمنع الدعوى دون الام
فما قلنا في الموت وانما كان الاعناق لاننا لا نعلم له لا محتمل لنقض ميراثه كالنسب فصار اعناقه كدعوته
انه ابنه ولان الاعناق ثبتت لولا وهو كالنسب فلا يملأ بطلان نسبه ميراثه اذ عناه
المشتري ولان البائع حقا وهو حق دعوة النسب والاستيلاء وما ثبت للمشتري حقه والميراث ما صار
الحصه والمد يد الاعناق لانه لا محتمل لنقض ميراثه ميراثا والحرية وهو امتناع الميراث فصار
بالاستيلاء ثم ان قام هذا المانع بالولد امتنعت دعوة البائع لما عناه وان قام بالام لا يمنع فثبت نسبه من
البائع ولا يصير امه ام ولده لان العنق فيها لا يملأ نقضه ولا يقال ينبغي ان يبطل اعناق المشتري لان نسب
الولد ثبت فثبتت الرقوة والعنق منه ان باع ام ولده فلم يملكها المشتري فبطل المبيع كما لو ولدت
المسعة ولدت بطن واحد فاعق المشتري احدهما ثم ادعى البائع الاخر انه ابنه ثبتت نسبه منه وتطل
عق المشتري لانه لم يملكه ضروري انهما خلقا من ماء واحد ولهذا يبطل ما رخصه فانه مثل البيع والهبة فكذا
العنق وتوابعه لانا نقول بثبوت امومة الولد ليس من احكام ثبوت النسب ولا من ضروراته الا ترى ان النسب
ثبت في ولد المفرد وفي ولد الامة المتوحد ولا يصير امه ام ولده له خلاف التوهم لانها خلقا من ماء
واحد فثبتت لاحدهما من الاحكام ثبتت للآخر ضروري ثم اذا لم يبطل عق المشتري في لام قبل البائع رد من
المر ما يخص الولد خاصة ولا رد ما يخص الجارية بالاجماع هنا وذكر الفرق في حقة في المبسوط من هذا
ومن ما اذا ماتت الام فان البائع فيها رد جميع الثمن عندها وهذا يرد ما يخص الولد فقط والفرق ان في
الاعناق الغاضي كذا بالبائع فبما رزعم انهما ولدان حيث جعلت معة المشتري ولم يفسخ البيع منهما بمجي البيع
صحتها فثبت عليه ثمنها خلافا لفصل الموت فان زعم البائع فيه لم يبطل شيء حتى يعبر في حقه اذ لم حرر مالا بشرط
فرد جميع الثمن وفي الاعناق رد حصه الولد ثم جعل هذا للولد فعلا بعض حصه من الثمن كالمولود قبله لول
البائع بسبيل من صحيح هذا البيع بالدعوى فصارت الحادثة بل القرض في المعنى وفي الحادثة قبل القرض له
حصه من الثمن اذا استهلكه البائع وقدرت عليه ههنا بالدعوى او لونه مستحق جازم العقد وميراثا
من قال رد البائع جميع الثمن ههنا عند اي حقة كما في فضل الموت لان ام الولد الامة لها عند ولا يضمن بالعقد
فواخذ من عهده والماله مال صاحب هذه الامة وصحة وهو مخالف الرواية وقد قال لست بجمع الثمن والبيع لم
يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعناقه بل رد حصته بالولد فقط بان قسم الثمن على ميراثها فبقيت الام يوم

رد
دعوى
المشتري
انما
كان
اعناق
المشتري
لان
ما
لثبها
مقومة
عندهما
فثبت
نسبه
بالانصب
فلو
كان
مضمون
على
المشتري
فاذا
رد
الولد
ونقض
على
البائع
حصه
ما
لم
يسل
له
وهي
الام
بمكاد
والام
على
قولها
وكان
ينبغي
ان
رد
البائع
جميع
الثمن
عندهما
ايضا
ثم
يرجع
حصه
الام
لانه
لما
ثبت
نسب
الولد
منه
ثبت
ان
باع
ام
ولده
وسيع
ام
الولد
غير
صحيح
بالاجماع
فلا
يجب
فيه
الثمن
ولا
حرج
لاجز
المبيع
فيه
حصه
بل
يجب
على
واحد
من
المعاقد
من
رد
ما
قبضه
ان
كان
باقا
والافدله
وقد
عندهما
لو
تم
ايا
عناق
المشتري
الام
والولد
كوتما
حتى
لو
اعق
المشتري
الام
دون
الولد
فادعى
البائع
الولد
انه
ابنته
صحت
دعوته
وثبت
نسبه
منه
ولو
اعق
الولد
دون
الام
لا
يصح
دعوته
لما
ذكرنا
ان
الولد
هو
الاصل
في
ميراث
ام
المانع
حتى
يمنع
الدعوى
دون
الام
فما
قلنا
في
الموت
وانما
كان
الاعناق
لاننا
لا
نعلم
له
لا
محتمل
لنقض
ميراثه
كالنسب
فصار
اعناقه
كدعوته
انه
ابنه
ولان
الاعناق
ثبتت
لولا
وهو
كالنسب
فلا
يملأ
بطلان
نسبه
ميراثه
اذ
عناه
المشتري
ولان
البائع
حقا
وهو
حق
دعوة
النسب
والاستيلاء
وما
ثبت
للمشتري
حقه
والميراث
ما
صار
الحصه
والمد
يد
الاعناق
لانه
لا
محتمل
لنقض
ميراثه
ميراثا
والحرية
وهو
امتناع
الميراث
فصار
بالاستيلاء
ثم
ان
قام
هذا
المانع
بالولد
امتنعت
دعوة
البائع
لما
عناه
وان
قام
بالام
لا
يمنع
فثبت
نسبه
من
البائع
ولا
يصير
امه
ام
ولده
لان
العنق
فيها
لا
يملأ
نقضه
ولا
يقال
ينبغي
ان
يبطل
اعناق
المشتري
لان
نسب
الولد
ثبت
فثبتت
الرقوة
والعنق
منه
ان
باع
ام
ولده
فلم
يملكها
المشتري
فبطل
المبيع
كما
لو
ولدت
المسعة
ولدت
بطن
واحد
فاعق
المشتري
احدهما
ثم
ادعى
البائع
الاخر
انه
ابنه
ثبتت
نسبه
منه
وتطل
عق
المشتري
لانه
لم
يملكه
ضروري
ان
هما
خلقا
من
ماء
واحد
ولهذا
يبطل
ما
رخصه
فانه
مثل
البيع
والهبة
فكذا
العنق
وتوابعه
لانا
نقول
بثبوت
امومة
الولد
ليس
من
احكام
ثبوت
النسب
ولا
من
ضروراته
الا
ترى
ان
النسب
ثبت
في
ولد
المفرد
وفي
ولد
الامة
المتوحد
ولا
يصير
امه
ام
ولده
له
علاف
التوهم
لانها
خلقا
من
ماء
واحد
فثبتت
لاحدهما
من
الاحكام
ثبتت
للآخر
ضروري
ثم
اذا
لم
يبطل
عق
المشتري
في
لام
قبل
البائع
رد
من
المر
ما
يخص
الولد
خاصة
ولا
رد
ما
يخص
الجارية
بالاجماع
هنا
وذكر
الفرق
في
حقة
في
المبسوط
من
هذا
ومن
ما
اذا
ماتت
الام
فان
البائع
فيها
رد
جميع
الثمن
عندها
وهذا
يرد
ما
يخص
الولد
فقط
والفرق
ان
في
الاعناق
الغاضي
كذا
البائع
فبما
رزعم
ان
هما
ولدان
حيث
جعلت
معة
المشتري
ولم
يفسخ
البيع
منهما
بمجي
البيع
صحتها
فثبت
عليه
ثمنها
خلافا
لفصل
الموت
فان
زعم
البائع
فيه
لم
يبطل
شيء
حتى
يعبر
في
حقه
اذ
لم
حرر
مالا
بشرط
فرد
جميع
الثمن
وفي
الاعناق
رد
حصه
الولد
ثم
جعل
هذا
للولد
فعلا
بعض
حصه
من
الثمن
كالمولود
قبله
للول
البائع
بسبيل
من
صحيح
هذا
البيع
بالدعوى
فصارت
الحادثة
بل
القرض
في
المعنى
وفي
الحادثة
قبل
القرض
له
حصه
من
الثمن
اذا
استهلكه
البائع
وقدرت
عليه
ههنا
بالدعوى
او
لونه
مستحق
جازم
العقد
وميراثا
من
قال
رد
البائع
جميع
الثمن
ههنا
عند
اي
حقة
كما
في
فضل
الموت
لان
ام
الولد
الامة
لها
عند
ولا
يضمن
بالعقد
فواخذ
من
عنه
والله
مال
صاحب
هذه
الامة
وصحة
وهو
مخالف
الرواية
وقد
قال
لست
بجمع
الثمن
والبيع
لم
يبطل
في
الجارية
حيث
لم
يبطل
اعناقه
بل
رد
حصته
بالولد
فقط
بان
قسم
الثمن
على
ميراثها
فبقيت
الام
يوم

القبض لانه دخلت في قيمته بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فعبر عنه
عند ذلك **قال** وان ولدت لاثمن من سنة اشهر ردت دعوة البائع الا ان قصدت المشتري وهذا
اللاثمن يشمل وجهين احدهما ان قلد لاكثر من سنتين من وقت البيع فثبتت دعواه لاثمن الخلق
في ماله سقن وهو المصحح الا اذا قصدت المشتري فثبتت النسب وعمل على الاستيلاء بالناح لثبنتنا
ان العلق لم يحرر ماله ولا يبطل البيع ولا يعتق الولد ولا يصير الامة ام ولده لان العلق جازم بعد
البيع ولا يستل الى ما قبل البيع حتى يبطل فثبتت هذه الدعوى دعوة تحرر فلا سفن الا في المبالا لا بعد
غير المالد على الحر والشا في ان قلد لاكثر من سنة اشهر من وقت البيع ولا قل من سنتين منه فثبت ان
دعوة البائع لا يقبل فيه ايضا لاحتمال العلق وعلو البيع فلم يوجد المصحح فيه سقن فلم يصح الا ان قصدت
المشتري محمدت نسبه لثبنته ايضا لاحتمال العلق وعلو البيع فلم يوجد المصحح فيه سقن فلم يصح الا ان قصدت
العلق لما قبل البيع لا محتمل فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت دعوة البائع لا يستل
فثبتت فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت
دعوى جارية امه وحمل قسم وشروطه مدور في موضوعه وصورة كل قسم من هذه الامام مقسم الى قسمين
اما ان لا يمل من سنة اشهر من وقت البيع او لاكثر من سنتين او لا محتمل فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت
فاحتظه **قال** ومن ادعى نسب احد البوا من تحت نسبها منه لما عناه وانما يعرف انهما توهمان اذا
كان من ولادتهما اقل من سنة اشهر وان كان بينهما سنة اشهر فصا عدا فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت
الحل سنة اشهر فاذا انت بولد ثم جات بولد اخر لا قل من سنة اشهر يعلم بالضرورة انهما من ماء واحد
اذ لا يمل علق الثاني بعد الولادة لما ذكرنا ولا يمل طوفاه وتب خيل بالاول لان فم الرحم ممد ولا يفتح
ومى جيل الى الخرج الولد **قال** وان باع احدهما واعق المشتري يبطل عق المشتري معناه اذا باع احد
التوهمين فاعق المشتري ثم ادعى البائع الذي لم يبعه انه ابنه ثبتت نسبه منه وبطل عق المشتري فيه لان
دعوة البائع صحت في الذي لم يبعه لمصادفة العلق والدعوى ماله فيه ثبتت نسبه ومن ضروريه ثبوت
نسبه لاخر منه لا يمل من ماء واحد فلم منه بطلان عق المشتري لونهما حرا الاصل او يستل ان يكون احدهما
حرا الاصل والاخر رقيقا ومما مر ما واحد فلو كان بقض العلق بما هو فوقه ومن الحرية انثائه باصل الخلقة
علاف ما اذا كان الولد واحد احس لا يبطل فيه اعناق المشتري بدعوى البائع نسبه لان العلق فيه لو يبطل يبطل
مقصود الاجل حق الدعوة للبائع وانه لا يجوز على ما عناه وجهه وهنا ثبت الحرية في الذي لم يبعه ثم سقن
الى الاخر فثبتت دعواه من شئ ثبتت ضمنا وان لم ثبت مقصودا هذا اذا كان اصل العلق في ماله وانما اذا لم
حز العلق في ماله بان اشترى اهما بعد الولادة او اشترى اهما وهي جليليها او باعها فثبتت دعواه لاكثر من سنتين
ثبتت نسبه ايضا لانها لا تغرقان فيه لما ذكرنا لا العلق الذي لم يبعه ماله وان كان المشتري قد اعق
لا يبطل عنه لان هذه الدعوى دعوة تحرر لادم العلق في المالك فلا يملكه الا من يملكه لا يملكه الا من يملكه
لنزل العلق عليه ان حوز في ماله خلافا لمسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ماله حيث هبما جميعا
لا يمل دعوة استيلاء فثبتت ومن ضروريه علقها بطريق انهما حرا الاصل فثبتت دعوة البائع ام ولده فثبتت
صبي عند رجل فقال هو ابن لاني ثم قال هو لاني ثم قال هو لاني ثم قال هو لاني ثم قال هو لاني

وَجَلَّ فَعَالِي الرُّجُلِ الَّذِي عِنْدَهُ الصَّبِيُّ هَذَا الصَّبِيُّ إِنْ قُلْنَا لَنَا لَغَابَ ثُمَّ قَالَ هُوَ ابْنِي لَمْ يَحْزَنْهُ الْمَدُّ وَإِنْ جَرَّ فَلَا
الْغَابَ إِنْ جَرَّ الصَّبِيُّ ابْنَهُ وَلَا يَشْتَرِطُ هَذَا الْحَقُّ إِنْ جَرَّ الصَّبِيُّ فِي يَدِهِ وَاشْتَرَاهُ فِي الْغَابِ وَقَعَ اتِّفَاقًا
وَأَمَّا لَا يَصِحُّ دَعْوَتُهُ فَعَدْلُ الدَّلِيلَةِ أَقْرَبُ ثَبُوتٍ لِنَسَبِهِ مِنَ الْغَيْرِ وَذَلِكَ بِمَنْعِ ثَبُوتِ نَسَبِهِ مِنْهُ بِدَعْوَتِهِ لَأَنْ
أَقْرَبَ حُجَّةٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنَفَةَ وَقَالَ لَا يَصِحُّ دَعْوَةُ الْمُقْرِعِ جُودَ الْمُقْرِعِ إِنْ جَرَّ ابْنَهُ لَأَنْ
أَقْرَبَ بَطْلَانُ جُودِ الْمُقْرِعِ فَصَادُكَ كَانِمْ بِقَرْنِ هَذَا الْعَقْدِ عَلَيْهِ بِدَعْوَتِهِ لَوْ كَانَ عَدْلًا وَهَذَا لِأَنْ لَا يَسْتَأْذِنُ
بِالنَّسَبِ مِمَّا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ إِذَا لَا قَرَارُ مَا لَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ مِلْحُ بِالْأَقْرَارِ مَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ وَلِهَذَا نَوَيْتُ فِيهِ الْمَرْفُوعَ
وَالْأَكْرَاهَ حَتَّى لَا يَصِحَّ مَعَهُمَا وَإِنْ كَانَ لَا يُوَثِّرَانِ فَمَا لَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ فَصَادُكَ إِذَا أَقْرَبَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَايَعِ
بِأَعْنَاءٍ وَالْبَيْعُ قَبْلَ الْمَسْعُوكَةِ وَكَذَلِكَ الْبَايَعُ ثُمَّ قَالَ الْمُشْتَرِي أَنَا أَعْمَقْتُه فَإِنْ لَوْلَا تَحْوِيلُ الْمَالِ فَكَيْدًا هَذَا
وَلَا يَزَالُ قَرَارُهُ بِالنَّسَبِ بِنِجَى النَّسَبِ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَعْنَاءٍ لَوْ جُوبِ الْحَقُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِأَنْ لَا يَمْنَعُ الْأَقْرَابَ قَرَارُهُ
بِأَنْ قَالَ لَيْسَ هُوَ ابْنِي فَكَيْدًا هَذَا وَلِهَذَا يَصِحُّ إِذَا بَالَ الْمَلَاغِزُ نَفْسَهُ فَعَدْلُ نَفْسِ النَّسَبِ عِلَافٌ مَا أَصْدَقَهُ لَأَنْ
يَدْعِي نَفْسًا مَا شَاءَ مِنْ غَيْرِهِ وَخِلَافٌ مَا إِذَا أُلْغِيَ قَرَارُهُ وَلَمْ يَحْزَنْهُ لَأَنْ تَعْلُقَ بِحَقِّ الْمُقْرِعِ عَلَى عَيْنَارٍ فَتَصْدُقُ بَقَا
كَوْلَا الْمَلَاغِزِ لَأَنْ نَسَبَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَلَاغِزِ لِعَلْفِ حَقِّهِ بِمَلَكُوبِ نَفْسِهِ وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَنْسَبَ
لَا يَحْتَمِلُ النِّقْضَ بِدَعْوَتِهِ وَالْأَقْرَابَ عَمَلُهُ لَأَنْ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ مُسْتَقِي فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَأَنْ قَرَارُهُ حُجَّةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ كَمَنْ
أَقْرَبَ حُرْمَةً عَمَلُهُ لَأَنْ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ مُسْتَقِي فِي حَقِّ الْمُقْرِعِ حُرْمَةً لَأَنْ يَرْتَدُّ أَعْرَافًا حَتَّى لَوْ مَلَكَهُ نَوْمًا عَقْدُ عَلَيْهِ لَأَقْرَبَ
بِذَلِكَ وَكَمَنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ نَسَبَ صَفِيرٍ فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ لَهْمَةً ثُمَّ أَدْعَاهُ الشَّاهِدُ لِنَفْسِهِ فَإِنْ دَعَاهُ لَيَقْبَلُ
لَا قَرَارَ بِهِ لِقَرَارِهِ لَأَنْ تَعْلُقَ بِحَقِّ الْمُقْرِعِ حَتَّى لَوْ صَدَّقَهُ نَعْدُ الْمَلَكُوبِ نَسَبَهُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ لَوْ
تَعْلُقَ بِحَقِّ الْوَلَدِ فَلَا يَرْتَدُّ بِرَدِّ الْمُقْرِعِ فَصَادُكَ عَدْلُ عَدْلِهِ قَبْلَ الرَّدِّ وَلَا يَزَالُ مُوجِبًا أَقْرَابَ شَيْءَانِ ثَبُوتِ النَّسَبِ
الْغَيْرِ وَابْتِطَالُ حَقِّ نَفْسِهِ فِي الدَّعْوَةِ وَإِذَا ارْتَدَّ الْأَوَّلُ لَعَدِمَ وَلَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ فَلَا يَرْتَدُّ ثَانِيًا لِأَنْ قَرَارُهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ
وَلَا يَزَالُ مُسْتَقِيمًا لَوْلَا لِيُفَادِيَ الْخِلَافَ ذَكَرَهُ فِي جَابِ الْوَلَدِ وَلِئِنْ سَلِمَ فَالنَّسَبُ الزَّيْمُ مِنَ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّحْوِيلَ مِنْ
جَانِبِ الْأُمِّ إِلَى جَانِبِ الْآبِ عَدْلًا عَدْلًا وَابْتِطَالُ الْآبِ وَكَذَلِكَ الْوَارِثُ يَرْتَدُّ مَعْقُودًا وَالْعَدْلُ ذَاهِبٌ وَلَحَقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ وَبَسِيتْ
وَأَعْقَبَهَا الْمَوْتُ الْمَانِي كَانَ الْوَلَدُ لَهُ وَالنَّسَبُ لَا يَقْبَلُهُ جَانِبُهُ وَلَا يَرْتَدُّ وَلَا يَحْتَمِلُ الْعَدْلُ عَلَيْهِ وَأَمَّا عَدْلُ
عَلَيْهِ إِذَا دَعَا لَأَقْرَابَ مَا إِذَا قَالَ لَعَدْلُ الثَّابِتِ نَسَبَهُ مِنْ غَيْرِهِ هُوَ ابْنِي وَهَذَا يَصْلُحُ حُجَّةً فَمَنْ يَصْلُحُ
أَصْلُ عَدْلِهِ عَنْهُ وَخِلَافٌ عَلَيْهِ الدَّعْوَةُ فَعَدْلُكَ مِنْ بَايَعِ مَبْطُلٍ دَعَاهُ نَسَبَهُ الْغَيْرُ مُطْلَقًا عَنْهُ وَعَمَلُهُمَا
لَشَرَطَ الْأَرَادَ لِلْمُقْرِعِ النَّسَبَ بِأَنْ يَسْكُتَ أَوْ يَقْرِبَ يَمْلِكُ أَوْ لَغَابَ لَا يَعْرِفُ **فَالِ** وَلَوْ كَانَ يَدُ الْمُسْلِمِ
وَنَصْرَانِي فَقَالَ النَّصْرَانِي ابْنِي وَقَالَ الْمُسْلِمُ عَبْدِي هُوَ حَرَابُ النَّصْرَانِي إِي لَوْ كَانَ الصَّبِيُّ فِي يَدِهِمَا فَأَدْعَى
النَّصْرَانِي أَنَّهُ ابْنُهُ وَالْمُسْلِمُ أَنَّهُ عَبْدُهُ وَأَدْعَاهُ مَعَاذُ حَرَابِ النَّصْرَانِي لَأَنْهُ يَمْنَعُ بِذَلِكَ شَرْفَ الْحُرْمَةِ فِي الْحَالِ
وَالْإِسْلَامِ فِي الْحَالِ إِذَا دَلَّ عَلَى الْوَحْدَانَةِ ظَاهِرَةً فَكَانَتْ هَذِهِ الْجَمْعُ مِنَ الْمُطْلَقِينَ وَفِي عَمَلِهِ قُوَّةُ شَرْفِ
الْحُرْمَةِ إِذَا لَا دَرَكَ لَهُ عَلَى كُنْشَاهَا فَخَانِ الْجَمْعُ مِنْهُمَا أُولَى وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ إِنْ جَرَّ عَبْدًا لِلْمُسْلِمِ لِأَنْ الْإِسْلَامَ حُرْمَةٌ
لَا نَأْتِي بِالرَّحْمَةِ حُرْمَةً عَدْلًا فَتَعَارُضُ وَهُوَ لَا يَسْتَوِي وَلَا تَعَارُضُ هَذَا لِأَنْ الْمُنْظَرُ لَهُ فَمَا قُلْنَا أَوْ فَرَأَيْتَ عَمَلِي
الْإِسْلَامَ عِلَافٌ مَا إِذَا عَاطَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا أَنَّهُ ابْنُهُ حَتَّى تَحْوِيلُ الْمُسْلِمِ فِي أُولَى لَا يَسْتَوِي هُمَا فِي دَعْوَةِ الْبَنُوَّةِ
فَمَنْ حَرَّمَ الْمُسْلِمَ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ لَفَرَّ لِلصَّبِيِّ لِحُكْمِ الْمُقْصُودِ الْإِسْلَامَ لَهُ فِي الْحَالِ بِنِجَى لَابِهِ **فَالِ** وَإِنْ

كَانَ صَبِيًّا يَدْرُجُ وَجْهَ فَرَزَعَمَ ابْنَهُ مِنْ غَيْرِهَا وَزَعَمَتْ لَهُ ابْنُهُمَا مِنْ غَيْرِهِ فَيُؤَيِّدُهُمَا لِأَنْ يَدْرُجُ وَاحِدُهُمَا أَقْرَبُ لِلْوَلَدِ
بِالنَّسَبِ وَادْعَى مَا يَبْطُلُ حَقَّ صَاحِبِهِ فَصَحَّ أَقْرَابُهُمَا لَهُ وَلَا يَبْطُلُ حَقَّ صَاحِبِهِ فَصَحَّ أَقْرَابُهُمَا لَهُ وَلَا يَحْزَنْهُ قَوْلُهُ وَلَا
يُزَوِّجُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لَا يَسْتَوِي الدَّعْوَةُ وَفَسَادُ الدَّعْوَةِ عَلَيْهِ وَفَسَادُ الْفَرْقِ أَشْرَ مِنْهُمَا كَوُوبٌ فِي يَدِ جَلَسَنَ يَتَوَلَّى
حَلَّ وَاحِدُهُمَا لَصَاحِبِهِ يَدْرُجُ الثُّبُوتُ لِي وَفَلَا يَزَالُ خَرَجُكَ وَالسَّرُّ لَكَ أَنْتَ فِيهِ شَيْءٌ كَانَ الثُّبُوتُ مِنْهُمَا وَلَا يَصْدُقُ
حَلُّ وَاحِدُهُمَا فِي ابْتِطَالِ حَقِّ صَاحِبِهِ فِيهِ إِلَّا إِنْ الْمَقْرَعُ مَشَارَكَ الْمُقْرِعِ فِي بَصِيهِ لِأَنْ الْحَلَّ عَمَلُ الشَّرْكِ وَالنَّسَبِ
لَا يَشَارِكُ لَأَنْهُ لَا يَحْتَمِلُ هَذَا إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ لَا يُوَثِّرُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ يَحْزَنْهُ قَوْلُهُ لَهْمَا صَدَقَتْ نَسَبُهُ مِنْهُ
فَالِ وَلَدَتْ مُشْتَرَاهُ فَاسْتَحَقَّتْ غَرَمَ الْآبِ قِيمَةُ الْوَلَدِ وَهُوَ حُرٌّ لَوْ اشْتَرَى أُمَةً قَوْلَتْ مِنْهُ ثُمَّ
اسْتَحَقَّتْ بِمُسْتَحَقِّهِ فَمَنْ الْمُشْتَرِي قِيمَةُ الْوَلَدِ وَالْوَلَدُ حُرٌّ وَكَذَا إِذَا أَمْلَكَ بِسَبَبِ آخَرَ غَيْرَ الشَّرَاءِ إِي سَبَبٌ كَانَ
وَلَدًا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى الْفَاحِشَةِ قَوْلَتْ لَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ رَوْيَ الدَّرْعِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْخَاجِ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ فِي الشَّرَاءِ مُحَضَّرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِ جَرِّهَا وَإِنْ جَاءَ وَلَا يَنْظُرُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاجِبٌ إِذَا
الْمَقْرَعُ مَعْدُورٌ لَابِهِ بِنِجَى الْأُمِّ عَلَى سَبَبِ صَحِيحٍ شَرَعًا وَالْأُمُّ مِلْكُ الْمُسْتَحَقِّ وَالْوَلَدُ جُرْهُمَا فَاسْتَوْجِبَا الْآخَرَ
النَّظَرُ فَوَجِبَ الْجَمْعُ لِنِجَايَا أَمْلِكُ مَرَاةً لِحَقِّهَا وَذَلِكَ بِأَنْ يَحْوِيلَ الْوَلَدُ حُرًّا أَصْلًا فِي حَقِّ الْآبِ وَرَقْمًا فِي حَقِّ
الْمُسْتَحَقِّ لِأَنْ اسْتَحَقَّ الْأَصْلَ سَبَبٌ لَا اسْتَحَقَّ الْجُزْءَ فَيُضْمَرُ الْآبُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْخُصُومَةِ لَأَنْهُ يَوْمُ الْمُنْعِ
أَوْ التَّحْوِيلَ مِنَ الْغَيْرِ إِلَى الْقِيمَةِ لَأَنْهُ لَمَّا عُلِقَ رَقْمًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى كَانَ حُرَّةً لِي عَدْلُ الْوَلَدِ وَتَحْوِيلُ الْوَلَدِ إِلَى الْقِيمَةِ
بِالْقِيمَةِ مَعْبُورٌ قِيمَتُهُ وَفِي التَّحْوِيلِ وَتَحْبُّ هَذِهِ الْقِيمَةُ عَلَى الْآبِ دُونَ الْوَلَدِ حَتَّى إِذَا كَانَ الْآبُ مَيِّتًا وَخَلَدَ
مِنْ تَرْكِهِ لِأَنْ الْمَاغِزَ مِنَ الدَّفْعِ ثَبُوتًا لِلنَّسَبِ وَهُوَ مِنْ آبٍ دُونِهِ وَلَا يَكُونُ لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ لَأَنْهُ يَحْوِيلُ حُرًّا أَصْلًا وَإِنَّمَا
قَدِمْنَا الرُّقُوعَ وَضَرُوعَ الْعُقَا بِأَلْعَمَةِ فَلَا يَحْزَنْهُ مَوْضِعُهُمَا ثُمَّ هَذَا الْغُرُورُ أَنْ تَارَةً يَمْلِكُ الْيَمِينُ فَظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ
فِي يَمَانِ الْخَاجِ فَإِنَّ الْخَاجِ يَقْبُضُ بِهَا وَيُولَدُهَا لِلْمُسْتَحَقِّ عِنْدَ إِقَامَةِ الْمُسْتَحَقِّ الدِّينَةَ الْفَعَالَةَ لَأَنْهُ ظَهَرَ لَهُ
أَنَّهُ لِلْمُسْتَحَقِّ وَفَرَعَاهُ بِقِيمَتِهَا إِذَا أَمْلَكَ الزَّوْجُ أَنَّهُ مَعْدُورٌ بِأَنْ يَقِيمَ الدِّينَةَ أَنَّهُ يَزَوِّجُهَا عَلَى الْفَاحِشَةِ مَيْتَةً
بِهِ حُرَّةً أَصْلًا لِأَنْ يُولَدَ **فَالِ** فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ لَمْ يَضْمَنْ الْآبُ قِيمَتَهُ يَعْنِي لَوْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْخُصُومَةِ
لَا يَجِبُ عَلَى الْآبِ شَيْءٌ لِأَنْ الْوَلَدَ لَوْ كَانَ لِلْمُسْتَحَقِّ حَقُّهُ لَمْ يَحْزَنْهُ مَوْضِعُهُمَا عَلَيْهِ قَالَ وَلَدُ الْمُقْصُودِ أَمَانَةً عِنْدَنَا
عَلَى مَا عَرَفَ فِي مَوْضِعِهِ فَأُولَى الْأَحْوَنَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ الْمَلِكِ حَقِّهِ وَلَدَا لَوْ تَرَكَ مَا لَا يَزَالُ الْأَرِثُ
لَيْسَ يَدْرُجُ عَنْهُ فَلَا يَقُومُ مَقَامُهُ فَلَمْ يَحْلُ سَلَامَةً الْأَرِثُ كَلَامُهُ نَفْسُهُ عِلَافٌ مَا إِذَا قُتِلَ قَاتِلٌ وَبُذِرَ الْآبُ
مِنْ دُونِهِ قَدْرَ قِيمَتِهِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ قِيمَتِهِ لِأَنْ سَلَامَةً يَدْرُجُ كَلَامُهُ وَمَنْعُ يَدْرُجُ كَلَامُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْبُضْ
شَيْئًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَأَنْ الْمُنْعَ لَا يَحْتَقِقُ فَمَا لَمْ يَقْبُضْ إِلَيْهِ وَإِنْ قَبِضَ أَقْلَ مِنْ قِيمَتِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ أَقْبَارِ الْبَعْضِ
بِالْكَرِّ وَخِلَافٌ مَا إِذَا أَمْلَكَ الْآبُ لَأَنْ الْمُنْعَ يَحْتَقِقُ بِقَبْضِهِ قَاتِلٌ وَلَدُ الْمُقْصُودِ إِذَا الْمُنْعُ الْغَايِبُ **فَالِ**
وَرَجَعَ بِالْأُمِّ وَقِيمَتُهُ عَلَى تَابِعِهِ وَلَا يَرْجِعُ عَالِمُ الزَّمَنِ مِنَ الْعَقْرِ وَطَبْعُهَا لِأَنْ الْبَايَعِ مَتَارَكًا بِمَشْرُطِ عَلَيْهِ
مِنْ الْبَدَلِ لِأَنْ الْمُنْعَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسَاوَاةِ الْمَدْلِكِينَ فِي حَقِّ الضَّمَانِ فَلَمَّا كَانَ الْغَرُّ مِنْ جَانِبِ الْمُشْتَرِي سَلَّمَ الْبَايَعُ وَجِبَ
إِنْ جَرَّ الْمُسْلِمَ سَلَّمَ الْمُشْتَرِي وَذَلِكَ بِأَنْ يَحْوِيلَ الْبَايَعُ كَمَا لَسَبَّ بِمَلِكِ الْبَدَلِ فَصَادُكَ أَنَّهُ قَالَ لِلْمُسْتَشْرَى
إِنْ الْحَقُّ قَدِمْتُ لَكَ فَإِنْ ضَمِنْتُكَ أَحَدٌ يَدْعُو بِأَطْلٍ فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ بِمَا ضَمِنْتُكَ وَلَا يَزَالُ الْبَايَعُ الزَّيْمُ سَلَامَتُهَا
عَنِ الْعَبِّ إِذَا الْمَعَاوِضَةُ مَعْصُودَةٌ لَا تَعْبُتُ فَوْقَ الْأَسْتَحْقَاقِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَكَذَا إِنْ مَلِكَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي



لحبيها



هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمدينة القاهرة

فضمنه المستحق قيمتها وقبضه الاولاد مرجع المشتري على البايع بالتمن وبما ضمن من قيمة الاولاد لما مضى
ولا يرجع عليه نعمة الجارية لان اخلاصها منها كاخذ عنها وفيه لا يرجع الا بالتمن وهذا وكذا اذا اراد
رجل على انها حرة ثم استحققت مرجع الاب على المزوج بقبضة الولد اذا الاستلاد مني على المزوج وبشرط
الحرية صاد بمنزلة الوصف اللازم لهذا التزوج فلو كان الاستلاد متاعا على التزوج وبشرط الحرية فان السلام
صاحب علة ونزل كالقائل انا اكل بما لحقت بسبب هذا العقد او يقال ما لزمه من الضمان انما لزمه بالاستلاد
والاستلاد حكم التزوج لانه موضوع له فبان المزوج صاحب علة فيضاف اليه علفا ما اذا اخبر
رجل انها حرة او اخبرته سي ونز وجها من غير شرط الحرية حيث حوّل الولد وقبضه ولا يرجع على المخير شي لان
الاحتمار بسبب محض لان العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وانما يباخذ حكم العلة بالغرور وذلك باحد
امر من بالشرط او بالمعاوضة ولا يرجع بما لزمه من العلف على البايع وعند الشافعي يرجع لانه ضمان
لزمه بقول السلامة فلما العلف موضوعا استوفى من متاع البضع فلو رجع به سلم له المستوفى بحاشا
والوطي في ملك الغير لا يجوز ان سلم له بحاشا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصي شي من قيمة الاولاد
وعند الشافعي يرجع لان الغرور قد يحق له منه بايجابه الملك له وفقا واحسان انها مملوكة فلنا مجرد
الغرور لا يكتفي الرجوع فان من اخبر ان هذا الطريق من مملوكتها فاخذ للضمان ماله لم يرجع على المخير شي
علافا لبيع فانه عقد معاوضة توجب السلامة والضمان على ما مضى وهذا تبرع وهو محسن وليس على
المحسن من ميسر وعلافا للتزوج لانه موضوع للاستلاد وطلب النسل قال عليه السلام
تساحوا قولوا واحتروا الحديث فاذا لم يسلم له ما هو المقصود به رجع بن الذم على من غره والمقصود
بوضع الهبة انظار الجود والسماحة وثبوت الملك وهذا المقصود يستحق بدون الاستلاد ولو باعها
المشتري من آخر فاستولدها لثاني ثم استحققت رجع المشتري الثاني على البايع الثاني بالتمن وقبضة الولد
وترجع المشتري الاول على البايع الاول بالتمن ولا يرجع عليه نعمة الولد عند اي حقة رضي الله عنه وقا لا
رجع عليه نعمة الولد ايضا لان البايع الاول ضمن الثاني سلامة الولد في ضمن البيع ولم يسلم له حيث اخذ
منه قيمة الولد فرجع عليه كما في التمن والرد باعيب ولا يبي حقة رجمة الله ان البايع الاول ضمن المشتري
سلامة اولاده دون سلامة اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع
والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البيع الثاني لما شرطه باحسان
فقطعه به بسبب الاول علافا التمن لان البايع الاول ضمن البايع
الثاني سلامة المبيع فلم يسلم له فلا يسلم لبايعه التمن
وعلافا لرد باعيب لان المشتري الاول
استحقه سلميا فلم يوجد
وايه اعلم بالصواب
تم الجزء الثاني

ببراهه وعونه وسلك في الثالث باب الاقرار ٥ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
بكتبة العبد الفقير الى رحمة الله تعالى محمد بن يوسف غفر الله له ولوالديه وللمسلمين عنه ورحمة الله

البايع هو

